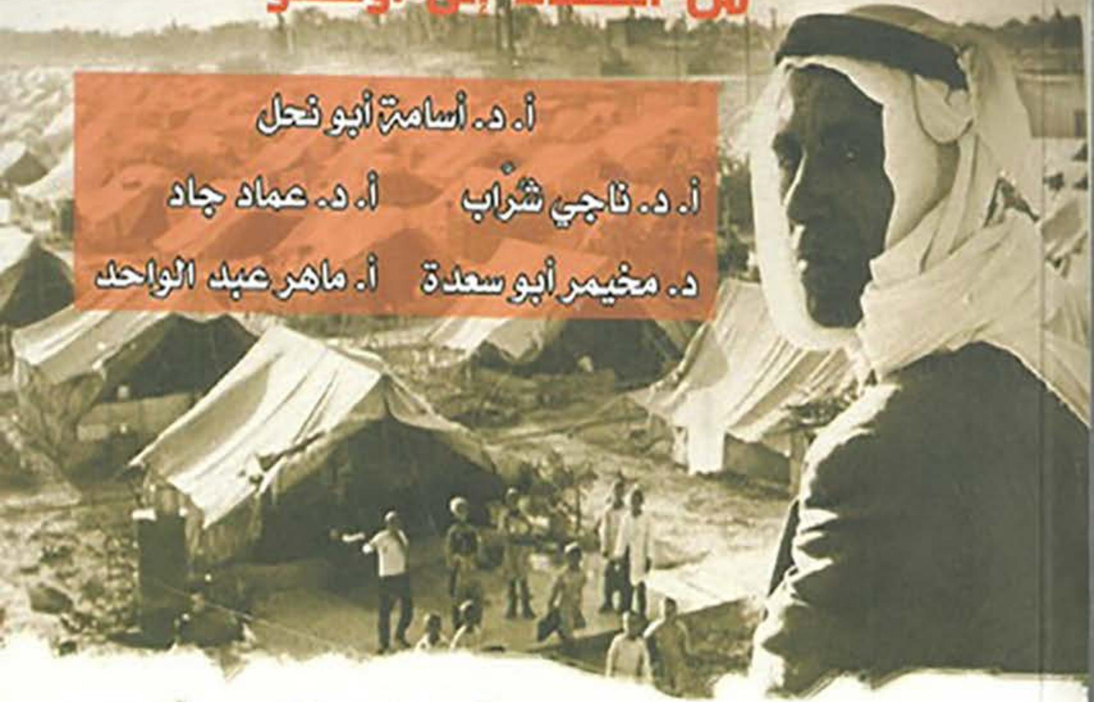
مسيرة المتغيّرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية

من النشأة إلى أوسلو



أ. د. أسامة أبو نحل

أ. د. ناجي شرّاب   أ. د. عماد جاد

د. مخيمر أبو سعدة   أ. ماهر عبد الواحد



دار الجندي للنشر والتوزيع

مسيرة المتغيّرات السياسية وأثرها
على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية
(من النشأة إلى أوسلو)
قراءة تحليلية

دار الجندي للنشر والتوزيع
القدس
00972542263454
info@aljundi.biz
www.aljundi.biz

*

أ.د. أسامة أبو نحل (فلسطين)
أ.د. ناجي شُرَّاب (فلسطين) أ.د. عماد جاد (مصر)
د. مخيمر أبو سعدة (فلسطين) أ. ماهر عبد الواحد (فلسطين)

"مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها
على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية"
(من النشأة إلى أوسلو)
قراءة تحليلية

*

الطبعة الأولى (2012م، 1433هـ)

*

التصميم والمونتاج والإخراج
الريشة

*

قراءة تحليلية

مسيرة المتغيّرات السياسية وأثرها
على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية
(من النشأة إلى أوسلو)

أ.د. أسامة أبو نحل (فلسطين)

أ.د. ناجي شُرّاب (فلسطين)   أ.د. عماد جاد (مصر)

د. مخيمر أبو سعدة (فلسطين)   أ. ماهر عبد الواحد (فلسطين)

دار الجندي للنشر والتوزيع

إهداء

إلى:

- روح الزعيم أحمد الشقيري مؤسس الكيانية الفلسطينية المعاصرة.
- روح الزعيم جمال عبد الناصر الداعم الرئيسي لمنظمة التحرير الفلسطينية.
- روح كل فلسطيني وعربي أجاد بدمه من أجل فلسطين التاريخية.

المحتويات

مقدمة

لـم تولـد منظمـة التحريـر الفلـسطينية عـام 1964 مـن فـراغٍ أو اعتبـاطٍ، بـل سـبقتها إرهاصات سياسية واجتماعية على الساحتين الفلسطينية والعربية، ولمَّا كان الفلسطينيون قد فقدوا وطنهم بعد نكبة فلسطين عام 1948 وباتوا دون وطنٍ يجمعهم؛ انضوى الكثير من أبناء الشعب الفلسطيني تحت لواء الأحزاب القومية العربية على اختلاف مسمياتها ومشاربها العقائديـة، أمـلاً بـأن تـساعدهم تلـك الأحـزاب على اسـتعادة وطنهم فلـسطين مـن الحركـة الصهيونية العالمية، التي تمكنت من إنشاء دولة على أرض فلسطين التاريخية.

واعتقـد الفلـسطينيون بـأن الانتـساب لتلك الأحـزاب شيء مقـدس لا يضاهيه أي شيء آخر؛ فلم يفكروا في تكوين كيانية خاصة بهم سوى تجربة حكومة عموم فلسطين، واعتقدوا أن الانتـساب القـومي مُقـدّم على الكيانيـة الوطنيـة الذاتيـة، وأنـه أقـرب الطـرق إلى تحريـر فلسطين، وبقي الحـال كـذلك حتى عـام 1959، عنـدما فكّرت بعـض الأنظمـة العربيـة بإنـشاء كيـان فلـسطيني ينـضوي تحـت العبـاءة العربيـة. ولـم يكـن هـذا التفكيـر بريئـاً بـالمطلق فقـد أحسّت تلك الأنظمـة أن الفلـسطينيين لـن يطيقـوا صبراً إلى ما لا نهاية على فـرض الوصـاية عليهم، خاصة وأنهم بدؤوا يشكّلون تنظيمات وحركات عسكرية رغماً عن إرادة تلك الأنظمة العربيـة؛ وبالتـالي ثمـة إمكانيـة لتطويـع كيـان ينـشأ بمباركـة تلـك الأنظمـة، أمـا التنظيمـات العـسكرية فمـن الـصعب تطويعهـا أو لي ذراعهـا، خاصـةً وأن تلـك التنظيمـات قـد تورّطهـا في عمل عسكري ضد إسرائيل التي باتت مُهابة الجانب، يخشى الجميع استفزازها فتقسو عليهم بالرد على حسب فعل تلك التنظيمات.

والحـق يقـال: إن الفـضل الأول في ولادة منظمـة التحريـر الفلـسطينية، يعـود إلى الـدور المصري بزعامـة الـرئيس جمـال عبـد النـاصر، الـذي لـولاه لـسببٍ أو آخـر مـا انبثـق إلى مـسرح التـاريخ كيـان فلـسطيني ينطـق ويتحـدّث باسـم الـشعب الفلـسطيني، سـواء في الأراضـي الفلسطينية التي لم تكن إسرائيل قد احتلتها بعد أو في الشتات، والفضل كل الفضل للدور المصري الرائد وللزعيم جمال عبد الناصر في إقناع أكثر من دولة عربية للاعتـراف بمشروعية

منظمة التحرير الفلسطينية، والفضل يعود إليه كذلك في رسم الخطط لأول رئيس لمنظمة التحرير لكي يقنع العاهل الأردني حسين للموافقة على ميلاد تلك المنظمة؛ وقد تمَّ ذلك بشق الأنفس بعدما كانت هذه الولادة متعسّرة.

وللدور المصري كذلك الفضل في تقديم كافة التسهيلات لمنظمة التحرير، لكي تبقى على قيد الحياة رغم كافة العثرات التي وُضِعت في وجهها وما أكثرها، خاصةً التي وضعها النظام الرسمي الأردني الذي خشي من منافسة تلك المنظمة له على زعامة سكان الضفة الغربية الفلسطينية، بعدما ضمَّ الأردن الضفة الغربية لإمارة شرق الأردن وكوَّن منهما ما عُرف بعد ذلك بالمملكة الأردنية الهاشمية.

أما بقية الدول العربية، فكان موقفها من ميلاد الكيان الفلسطيني نابعاً من مصلحتها العليا، طالما أن هذا الكيان لن يؤثر على أوضاعها الداخلية؛ فثمة موقفان للدول العربية: **أحداهما** للدول ذات الحدود المشتركة مع فلسطين، **والآخر** البعيدة عنها. وبالتالي: لن تتعرّض لأية إجراءات عقابية من جانب إسرائيل، لكن بالمجمل كانت مسألة نشوء منظمة التحرير الفلسطينية رهن الإرادات العربية التي كانت متناحرة ومختلفة فيما بينها، فأرادت أن تتقوى بتبني القضية الفلسطينية لتحوز على التعاطف العربي.

أما الفلسطينيون فقد انقسموا فيما بينهم، بين مؤيد ومعترف بالكيان الوليد، وبين متردد يوافق ومتردد يعارض، وبين رافضٍ له بالمطلق، وكلٌّ له وجهة نظره التي تظهر في ثنايا الدراسة التي بين أيدينا، لكن من رفض هذا الكيان بيّن أن سبب رفضه يعود إلى أنه لم ينشأ في رحم فلسطيني ولا في حضّانة فلسطينية؛ وإنما في رحم غريب عن الفلسطينيين، وإن كان هذا الرحم عربياً مثلهم؛ لذا اتهموا الكيان الجديد بالتبعية وفقدان الاستقلالية... الخ. لكن يبقى سؤال يجد المرء حيرة كبيرة في الإجابة عليه وهو: (**هل من اتهموا قيادة منظمة التحرير عند ولادتها بالتبعية للنظام الإقليمي العربي وفقدان الاستقلالية، قد تمكنوا بعدما أرغموا أحمد الشقيري- أول زعيم للمنظمة- على التنحي، من قيادة المنظمة من قيادتها باستقلالية تامة دون ضغوطات من هذا النظام العربي أو ذاك؟ وهل حققوا نجاحات تُذكر بصدد الحصول على الاستقلالية التي نشدوها؟**).

ولقد كان لهزيمة حزيران (يونيه) 1967 دويٌّ كبير في المنطقة العربية، أدّى إلى تغييرات دراماتيكية في الموقف العربي تجاه إعطاء صلاحيات أوسع لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ الأمر الذي شجّع الفصائل الفلسطينية العسكرية للانخراط داخل جسم المنظمة؛ وذلك لكي يكون لها دورٌ فعّال في قيادتها عوضاً عن قيادة الشقيري الذي أُرغم على الاستقالة، أو إن شئنا الدقة أُجبر على التنحية في 24 كانون أول (ديسمبر) 1967. فخلال تلك الحقبة التي كانت منظمة التحرير تصُرُّ فيها على مبادئها وثوابتها القومية قبل الوطنية، حيث كانت تصُرُّ على سقفها العالي والمتمثّل بتحرير كامل التراب الفلسطيني، وهي أيضاً حقبةٍ جديدة بحُلّةٍ جديدة أسّست لِما بعدها؛ فمن خلالها بدأ الصبر العسكري لمنظمة التحرير ينفد بل يتبدّل، وإن شئنا الدقة وصوله لمرحلة عدم القدرة على تحرير كل أرض فلسطين عسكرياً، تحت واقع المتغيّرات الإقليمية المتسارعة.

ومنذ ذلك التاريخ كانت منظمة التحرير، ممثلة برئيسها الجديد والمؤقّت اليساري يحيى حمودة وبحركة فتح أكبر الفصائل المسلحة وقتذاك، قد طرحا مشروعاً- نستطيع أن نسميه بلغة ساسة العرب اليوم بالخلاّق- وهو إقامة دولة ديمقراطية علمانية على أرض فلسطين، تضم العرب الفلسطينيين من مسلمين ومسيحيين وكذلك اليهود سواء من هاجر إليها قبل عام 1948 أم بعدها؛ فبدأت تلك المنظمة مبكراً ولم يمضِ على مغادرة الشقيري لمكتبه سوى أيام معدودة لا تتجاوز العشرة أيام؛ بالبحث عن حلولٍ سياسية لحل الصراع العربي الإسرائيلي. وحسب البعض: فإن هذا الطرح له ما يبرره لجهة حصول منظمة التحرير على تعاطفٍ دولي تجاه القضية التي تقاتل من أجلها، وإن لم يكن الكل الفلسطيني قد وافق على تبنّي هذا المشروع.

ولم يمضِ كثيراً حتى بدأ البعض من فصائل المنظمة يبحث هنا وهناك عن حلٍّ آخر، وإن شئنا الصواب والإنصاف البحث عن أنصاف حلول، بعد أن فشل الحل الأول والمتمثل بالدولة الديمقراطية، بعدما صارت ترفاً سياسياً لم تُقم له إسرائيل وزناً. وتمثّل الحل الأخير والذي بدأ الإعداد له منذ فترة لكنه رأى النور في منتصف العام 1974 في البرنامج المرحلي أو ما أُطلق عليه برنامج النقاط العشرة، والمتمثّل بإقامة سلطة وطنية فلسطينية على أي أرض ينسحب منها الاحتلال. ولكم كان البونُ شاسعٌ فيما بين المشروعين، ولكم هبط سقف المطالب والحقوق الفلسطينية من تحرير كامل فلسطين إلى قيام سلطة وطنية على أي جزء من فلسطين، مما يعني قبول منظمة التحرير بإسرائيل كأمرٍ واقع.

وما كان للأنظمة الرسمية العربية أن تُقر لمنظمة التحرير بانفراد تمثيل الشعب الفلسطيني في العام نفسه، دون موافقة المنظمة على البرنامج المرحلي للتسوية السلمية، وما كان بمقدور ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير في العام نفسه أيضاً، من التوجّه إلى الأمم المتحدة والتحدّث من على منبرها، لطرح قضية شعبه دون أن يكون ثمة رابط بين هذا الحدث وما قبله.

ثمَّ تتناول الدراسة حقبة زمنية أكثر أهمية؛ فمنذ عام 1975 بدأت القضية الفلسطينية وحاملةُ لوائها منظمة التحرير تمران بمنعطفٍ خطير، بدأ بالمحاولات العربية لجعل منظمة التحرير طرفاً رئيساً في المفاوضات المقترحة خلال مؤتمر جنيف للسلام، ثمَّ مروراً بإقحام المنظمة رغماً عن إرادتها في الحرب الأهلية اللبنانية، التي كان الهدف الرئيس لها إضعاف نفوذها سياسياً وعسكرياً في لبنان أهم معقل للمقاومة الفلسطينية في منطقة الشرق الأوسط بوجهٍ عام، وبسبب تواجدها على الحدود اللبنانية الإسرائيلية بوجهٍ خاص؛ مما أرَّق الحكومات الإسرائيلية والأمريكية المتعاقبة.

وبينما كانت منظمة التحرير تحاول بكل ما أُتيت من قوة، الحفاظ على مكاسبها السياسية أثناء اندلاع الحرب الأهلية في لبنان، إذ بها تتلقَّى ضربة نجلاء هددت الكيانية الفلسطينية التي كانت تمثّلها في مقتل، عندما قام الرئيس المصري أنور السادات بزيارته المفاجئة إلى إسرائيل في خريف عام 1977، وما ترتَّب عليها من توقيع اتفاقية كامب ديفيد، التي وُضِع خلالها الأسس الرئيسية لحل القضية الفلسطينية. وذلك من خلال منح الفلسطينيين حكماً ذاتياً في الأراضي الفلسطينية التي كانت إسرائيل قد احتلتها عام 1967، ثمَّ رفض القيادة الفلسطينية لذلك الحل، الذي عدّته منقوصاً ولا يفي بالحد الأدنى الذي يمكن قبوله فلسطينياً. وقد ترتَّب كذلك على تلك الاتفاقية وعلى معاهدة السلام التي أُبرمت بين مصر وإسرائيل في آذار (مارس) 1979، أن انفردت إسرائيل بمنظمة التحرير في لبنان؛ فغزت الجنوب اللبناني في عام 1978 تحت مسمى عملية الليطاني. ثمَّ شنّت هجمات متقطّعة ضد التواجد الفلسطيني على حدودها الشمالية؛ فردَّت عليه المقاومة الفلسطينية بشراسة فيما سُميَّ (بحرب المدفعية) عام 1981.

وكان العام 1982 عاماً مفصلياً في تاريخ منظمة التحرير؛ ففي ذلك العام تمكّنت إسرائيل من غزو لبنان، ثمَّ فرض حصار مُحكم حول العاصمة اللبنانية بيروت. وكانت تلك

أول مرة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، أن تتمكن القوات الإسرائيلية من التجرّؤ بفرض حصار على عاصمة عربية؛ وما ترتَّب على ذلك من اضطرار قوات منظمة التحرير من الانسحاب العسكري من بيروت والمخيمات الفلسطينية؛ وبالتالي: فقدان المنظمة لأهم قاعدة عسكرية لها متاخمة للحدود الإسرائيلية. ثمَّ اضطرار القيادة السياسية لمنظمة التحرير للبحث عن مخرجٍ سياسي لها يُبقيها في دائرة الضوء؛ فكان مؤتمر القمة العربية في فاس في أيلول (سبتمبر) 1982، الذي تبنّى المبادرة السلمية للعاهل السعودي فهد بن عبد العزيز، وموافقة القيادة الفلسطينية عليها. ثمَّ بدأت الاتصالات بين القيادة الفلسطينية وبعض الشخصيات الإسرائيلية المحسوبة على ما سُميَّ وقتذاك (بتيار الحمائم)، التي يمكن أن تتعاطى مع الحلول السلمية.

وقد أدّت تلك الأحداث المتسارعة والتي تزامنت مع حدوث بعض الترتيبات الميدانية الفلسطينية في الساحة اللبنانية، إلى بروز تيار انشقاقي داخل حركة فتح، سرعان ما استشرى داخل أروقة منظمة التحرير ككل؛ فأدّى ذلك إلى نشوب اقتتال فلسطيني داخلي في شمال لبنان وخصوصاً في مدينة طرابلس ومخيماتها عام 1983. وقد عمدت بعض القوى الإقليمية على تغذيته، والذي انتهى بخروج القوات الفلسطينية الموالية لرئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير من طرابلس فيما سُميَّ (بالخروج الثاني).

وقد ترتَّب على عملية الانشقاق تلك ازدياد وتيرة ولوج القيادة الفلسطينية نحو الحلول السلمية عام 1983؛ فأعادت علاقاتها المقطوعة مع النظام الرسمي المصري، حيث بات الطرف الأخير المُحرك الرئيس منذ ذلك التاريخ للسياسة الفلسطينية. وقد بدا واضحاً تأثير المتغيّر الإقليمي العربي على سياسات منظمة التحرير؛ فوقوعها في سياسة المحاور العربية؛ مما انعكس سلباً على فاعلية تلك السياسات.

وبناءً عليه: لم يعد أمام القيادة الفلسطينية من خيارٍ سوى العودة إلى الحاضنة المصرية- كما سبق الإشارة، وإعادة العلاقات المقطوعة مع النظام الرسمي المصري منذ توقيع معاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية عام 1979. ثمَّ كان على تلك القيادة أن تغيّر من سلوكها ونهجها تجاه النظام الرسمي الأردني، ومن ثمَّ توقيع اتفاق عمَّان بين الطرفين عام 1985، والذي بمقتضاه وافقت قيادة منظمة التحرير على حل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، من خلال إقامة دولة فلسطينية على حدود عام 1967، مع إقامة اتحاد كونفيدرالي مع الأردن، وأن يتم

التفاوض من خلال وفد فلسطيني أردني مشترك، على ألاَّ يكون أعضاء الوفد الفلسطيني من أعضاء منظمة التحرير. غير أن هذا الاتفاق لم يصمد طويلاً؛ فخلال أقل من عامٍ واحد فقط تمَّ تعطيله من الجانب الأردني الذي كان يأمل بمرونة فلسطينية أكبر، قائمة على ضرورة اعتراف الفلسطينيين بالقرار الدولي (242)، الذي يعني اعترافاً فلسطينياً رسمياً بإسرائيل قبل أن تعترف الأخيرة بمنظمة التحرير وبالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ومنها إقامة الدولة الفلسطينية.

وخلال عام 1986 تعرّضت منظمة التحرير للتهميش من الجانب العربي، ولم يعد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، مرغوباً فيه في أيٍّ من الدول العربية لزيارتها. واستمر الحال على ذلك المنوال حتى أواخر عام 1987، عندما اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الأولى في الأراضي المحتلة، التي عملت على انتشال منظمة التحرير من كبوتها وعزلتها الإقليمية والدولية؛ لتعيد لها ألقها من جديد وبزخم لم تكن تحلم به من قبل. ولكن قيادة المنظمة لم تتمكّن من استثمار الانتفاضة في إعلاء سقف المطالب الفلسطينية؛ فوجدناها تنساق عن قصدٍ أو دون قصد وراء وهم الحل السلمي للقضية الفلسطينية. وكان لاشتراطات جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكي؛ بضرورة الاعتراف الفلسطيني رسمياً ودون مواربة بالقرار الدولي (242)، والاعتراف بوجود إسرائيل، ونبذ الإرهاب والعنف في عام 1988، أثره البارز في التحول الفكري الفلسطيني وسياسات منظمة التحرير، التي على ما يبدو وجدت نفسها منساقة للقبول بتلك الاشتراطات. وعلى أثر ذلك وعلى ما يبدو كثمنٍ لذلك الاعتراف، عمد الملك حسين إلى فك روابط الأردن الإدارية والقانونية بالضفة الغربية، ومن ثمَّ كان اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة في الجزائر في 15 تشرين ثانٍ (نوفمبر) من العام نفسه، الذي اتخذ قرارات مصيرية قبِل من خلاله باشتراطات شولتز السابق ذكرها، مع إعلان استقلال دولة فلسطين.

وفي خطوةٍ يبدو أنها مرتبطة بتلك التغيّرات، ألقى ياسر عرفات بعد أيامٍ معدودة من عقد المجلس الوطني خطاباً أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في جنيف، أكّد فيه على ما تمَّ اتخاذه من قراراتٍ في المجلس الوطني الفلسطيني. ومن ثمَّ انفتح الباب رسمياً أمام محادثات فلسطينية- أمريكية مباشرة، سرعان ما تمَّ إيقافها بعد العملية الفدائية التي شنّتها إحدى المجموعات الفلسطينية.

وفي خطوةٍ دراماتيكية وكنتيجة للاجتياح العراقي للكويت في آب (أغسطس) 1990، وحرب الخليج الثانية في مطلع عام 1991، خسرت منظمة التحرير مكانتها تماماً: إقليمياً ودولياً بعد تأييدها للنظام الرسمي العراقي. الأمر الذي دعاها لقبول حضور مؤتمر مدريد للسلام وبشروطٍ مجحفة، منها أن يتألّف الوفد الفلسطيني من فلسطينيي الداخل فقط وليس من أعضاء منظمة التحرير، وذلك ضمن الوفد الأردني. ونتيجةً للتسويف الإسرائيلي في المفاوضات التي دارت في واشنطن، قبِلت القيادة الفلسطينية بفتح قناة مفاوضات سرية في العاصمة النرويجية أوسلو، أسفرت عن قبول منظمة التحرير بتوقيع اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو) في 13 أيلول (سبتمبر) 1993. وبمقتضاه وافقت منظمة التحرير على إقامة سلطة فلسطينية في غزة وأريحا أولاً، مبنيّة على حكمٍ ذاتيٍّ إداريٍّ محدود، مع ما في ذلك الاتفاق من محاذير ومخاطر جمّة.

وكنتيجة لتوقيع ذلك الاتفاق، لم يعد ثمة محرمات سياسية تقف في وجه الفكر السياسي الفلسطيني؛ فقد انقسم ذلك الفكر بصورةٍ بدت أكثر سريالية، اختلطت فيها كل الأوراق ما بين مؤيدٍ بالمطلق لذلك الاتفاق، أو موافقٍ بتحفظٍ شاذ عن القواعد السياسية، أو غالبية رافضة. ولكن القيادة الفلسطينية تمكّنت من تمرير ذلك الاتفاق أمام اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، بطريقةٍ غير مألوفة من جانب الفصائل المعارضة التي تنضوي تحت جناح المنظمة. فلو كانت تلك الفصائل المعارضة جادة في معارضتها لذلك الاتفاق: لانسحبت رسمياً من منظمة التحرير؛ لإجبار القيادة الفلسطينية عن عدم تطبيقه، لكنها لم تفعل مما يجعلنا نضع علامات استفهام كبيرة أمام جديتها في رفضها للاتفاق.

وتهدف هذه الدراسة إلى تتبع الأحداث والمتغيّرات السياسية التي مرّت بها المنظمة، مع إبراز أهم المحطات التاريخية والسياسية المهمة التي مرّت بها خلال فترة الدراسة، وكذلك بيان أهم ما قامت به قيادة تلك المنظمة. فالمنظمة كمؤسسةٍ وجسمٍ سياسي تُعتبر الكيان المعنوي للشعب الفلسطيني، غير مسئولة عمَّا قام به أولئك القادة من تصرفاتٍ أفرغتها من مضمونها الثوري.

وقد اعتمدت الدراسة على عدة مناهج منها: المنهج التحليلي مع إبراز المنهج التاريخي الوصفي إن اقتضى الأمر؛ لخدمة هدف الدراسة التي اعتمدت أساساً على تحليل الأحداث، ثمَّ التعليقِ على بعض الأمور التي تحتاج لإيضاح، كما اعتمدت على الرواية الشفهية التي

حصلنا عليها من بعض الشخصيات التي عاصرت الحدث؛ وقد واجهت الدراسة مشكلة استكمال المقابلات مع بعض ممثلي حركة فتح، ومن بعض القيادات التنظيمية المرموقة في الضفة الغربية، ورغم الوعود التي تلقيناها منهم لكنهم تعمّدوا تجاهل الإجابة عن تساؤلاتنا. كما اعتمدت الدراسة على المنهج النسقي لترتيب الأحداث التاريخية، وكذلك على منهج تحليل السياسات العامة ومنهج صنع القرار في داخل منظمة التحرير في تلك الفترة.

الباب الأول

نشأة منظمة التحرير الفلسطينية
بين المصالح العربية والطموح الفلسطيني: قراءة جديدة

أ.د. أسامة أبو نحل
د. مخيمر أبو سعدة

الفصل الأول

منظمة التحرير الفلسطينية: الإرهاصات والنشأة

أولاً: الإرهاصات التي سبقت نشأة منظمة التحرير الفلسطينية

بعد إعلان قيام دولة إسرائيل وهزيمة الجيوش العربية في حرب فلسطين عام 1948، وظهور مشكلة اللاجئين الفلسطينيين التي أدمتْ الأمة العربية، أصبح الفلسطينيون بلا وطن يجمعهم؛ فتناثرت جموعهم فيما تبقى من وطنهم- أي قطاع غزة الذي خضع للحكم الإداري والعسكري المصري، والضفة الغربية التي ضُمت لإمارة شرق الأردن وتكوَّن منهما المملكة الأردنية الهاشمية- أو المنافي التي أُرغموا على قبولها أملاً بالعودة التي وعدتهم بها الأنظمة العربية المهزومة. وبالتالي: فإن العالم العربي لم يعرف في تاريخه المعاصر قضية، مسّت المصير القومي العربي وارتبطت به صعوداً وهبوطاً كالقضية الفلسطينية؛ فتلك القضية حظيت ولا زالت بإجماعٍ عربي غير محدود.

وكان لنكبة فلسطين عام 1948، دويٌّ هائل ليس في الساحة الفلسطينية فحسب بل في مجمل الأقطار العربية؛ فقد صاحبها ملابسات وظروف، وترتّبت عليها آثار عميقة في الفكر والواقع العربي، وكان أبرز هذه التأثيرات تعميق الفكر القومي العربي؛ فتصّدر ذلك التيار العمل السياسي في الساحة العربية، الذي ارتأى أن أسباب النكبة تعود للانحلال الذي أصاب المجتمع العربي كله بأنظمته وعقائده وتقسيماته وأحزابه، وكذلك حكوماته وأساساته، ومنحته نُظماً جديدة من العقلية والتفكير، وطغى التيار القومي العربي على غيره من التيارات في إطار الفكر السياسي العربي الفلسطيني؛ مما أدى إلى تعزيز نشاط تعبيراته التي كانت قائمة قبل عام 1948، ومن أبرزها حزب البعث، كما شكّل عاملاً رئيسياً من عوامل ظهور تعبيرات أخرى، كان أهمها حركة القوميين العرب [1].

---

[1]- أنيس الصايغ، **فلسطين والقومية العربية**، سلسلة أبحاث فلسطين، بيروت، إصدار: مركز الأبحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية، 1966، ص91-92؛ ماهر الشريف، **البحث عن كيان: دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908-1993**، ط1، نيقوسيا، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، شركة F.K.A المحدودة للنشر، 1995، ص48-49.

وانطلاقاً من فهمه لمعاني نكبة فلسطين، أنكر التيار القومي أية خصوصية فلسطينية للصراع العربي الإسرائيلي، معتبراً أن القضية العربية قد تحوّلت منذ قيام دولة إسرائيل من قضية استقلال ووحدة فحسب، إلى قضية بقاء أو زوال للأمة العربية؛ كأمةٍ ذات وجود ومستقبل [1].

ولمّا كان الفلسطينيون في مأزقٍ لا يُحسدون عليه أمام ضياع وطنهم؛ فكانوا كالغريق الذي يبحث عن خشبة خلاص لتنقذه مما هو فيه من الضياع؛ فعلّقوا آمالاً جساماً على أن يحقق التيار القومي لهم، تلك الآمال والطموحات للعودة إلى فلسطين.

وكان من أبرز النتائج المترتبة على نكبة فلسطين عربياً، سرعة تبدّل الأنظمة الحاكمة التي أُعتبرت سبباً مباشراً للنكبة؛ فتمّتْ الإطاحة بها في معظم الأقطار العربية خاصةً في سوريا التي شهدت أربع انقلابات عسكرية، ومصر عندما تمكّن الضبّاط الأحرار بقيادة جمال عبد الناصر من قلب النظام الملكي، وتشكيل نظام حكم جمهوري اتّبع النهج القومي العروبي، بعدما تمَّ تحميل النظام السابق مسئولية هزيمة الجيش المصري في حرب فلسطين، وانتهى الوضع في العراق بقيام ثورة 14 تموز (يوليه) 1958. ورغم صدق الرئيس المصري جمال عبد الناصر في توجّهه القومي لتحرير فلسطين، فإن الكثيرين من الضباط العرب الذين أصبحوا بعد ذلك قادة، استغلوا المأساة الفلسطينية للقيام بعددٍ من الانقلابات العسكرية في بلادهم؛ للوصول إلى السلطة تحت شعار "**تحرير فلسطين من النهر إلى البحر**".

وللتدليل على صحة ذلك، فإن بعض الأنظمة العربية المحكومة استعمارياً، سواء في مشرق العالم العربي أو مغربه، ذهبت في دورها لتعزيز كيان إسرائيل في فلسطين إلى أبعد الحدود الممكن تصورها، حين تواطأت مع القوى الاستعمارية الغربية الحاكمة ومع الحركة الصهيونية، على تهجير يهود البلدان العربية إلى إسرائيل، ذلك الكيان الجديد في المنطقة العربية. كما لعبت الحركة الصهيونية والوكالة اليهودية، دوراً في التفجيرات ضد التواجد اليهودي في كلٍ من مصر والعراق واليمن وإرغامهم على الرحيل إلى إسرائيل؛ بحيث شكّلت نسبة اليهود الشرقيين (السفارديم) فيها في سنوات الخمسينات والستينات من القرن الماضي حوالي 63% من سكانها. وبذلك انقلب النظام الرسمي القطري العربي المحكوم استعمارياً، من

---

[1] - قسطنطين زريق، **القضية العربية**، بيروت، منشورات الندوة اللبنانية، 1953، ص4-7.

عامل مساعد لتحرير الأرض الفلسطينية، إلى عامل مساعد لإقامة دولة إسرائيل وتثبيت وجودها[1].

واقتصر بحث القضية الفلسطينية في أروقة الأمم المتحدة بعد نكبة 1948، على معالجة أحوال اللاجئين خلال فترة الخمسينات والستينات؛ وكأن القضية الفلسطينية أصبحت مسألة لاجئين ترعاهم المنظمة الدولية، من خلال أعمال وكالة غوث اللاجئين وتشغيلهم. واللافت للنظر أن تشتت الفلسطينيين لم يُضعف من شعورهم بالانتماء إلى الوطن الأصلي، وحتى أولئك الذين أُدمجوا قسراً في المملكة الأردنية الهاشمية، وتمتّعوا بجميع حقوق الجنسية الجديدة؛ لم يُسقطوا من اعتبارهم هذا الانتماء، على الرغم من المحاولات المستميتة التي قامت بها إسرائيل إلى دمج هؤلاء اللاجئين بالمجتمعات العربية المجاورة لها؛ لطمس الهوية الخاصة بهم، والعمل على توطينهم بها [2].

ولقد نمتْ التنظيمات القومية العربية في المشرق العربي بشكلٍ خاص نمواً سريعاً في بنيتها، وحركة غير عادية في نضالها، كان لأبناء الشعب الفلسطيني دورٌ بارز في الإشعاع التنظيمي والنشاط السياسي، وانتسب عدد من القيادات الفلسطينية لمختلف التنظيمات القومية العربية. وفي المقابل: لم تبرز حركات وطنية فلسطينية بمعنى الكلمة، يمكن الإشارة إليها بشكلٍ واضح في مرحلة ما بعد النكبة؛ أو بمعنى آخر: فقد غاب الفكر السياسي الفلسطيني المتميز؛ وبالتالي: فقد غلَّب الفلسطينيون عروبتهم على فلسطينيتهم؛ وبذلك: تحققت الغلبة للفكر العربي العام وطروحاته المتماثلة أو المختلفة؛ فانضمّوا إلى مختلف التنظيمات القومية العربية. واستمر الحال على ما هو عليه في اندماج العمل السياسي الفلسطيني في التيار القومي العربي على حساب الهوية الفلسطينية، وطغت الوحدة على التحرير وأخذت مكانها في أولويات العمل السياسي العربي، بل ووصل الأمر إلى حد اعتبار أن أي تنظيم أو عمل سياسي فلسطيني منفرد، هو خروج على الإجماع الوطني العربي، سواء

---

[1]- عبد الله الحوراني، **"فلسطين قضية قومية وليست وطنية فقط"**، محاضرة غير منشورة ألقاها الباحث في المنامة بمملكة البحرين، بتاريخ 2006/12/17، ص5.

[2]- صلاح العقاد، **المشرق العربي المعاصر**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1998، ص466-467؛ خيرية قاسمية، **الحركة القومية الفلسطينية في ثلثي القرن الحالي من 1900 - 1964**، الموسوعة الفلسطينية، القسم 2، ج5، ط1، بيروت 1990، ص112-113؛ **مقابلة شخصية مع الأستاذ سهيل الشنطي في غزة بتاريخ 2008/2/10**، علماً بأن الأستاذ سهيل الشنطي، كان من الفاعلين ضمن حركة القوميين العرب في ستينيات القرن العشرين، ويعمل محاضراً جامعياً بقسم التاريخ بجامعة الأزهر- غزة.

كان الشعبي منه أو الرسمي. ولذلك لم يظهر في تلك الحقبة حتى نهاية الخمسينات من القرن العشرين، أي تنظيم أو حركة سياسية فلسطينية تستحق الذكر، بل تميّزت بالاندماج الكامل في التيار العربي العام إلى درجة الذوبان [1].

وكانت نكبة فلسطين وقضيتها هي المنطلق والمحرك لقيام الحركة القومية العربية، وترجمة القضية القومية من فكرة موجودة لدى النخب السياسية والثقافية العربية قبل النكبة، إلى حركة سياسية ذات مشروع تحرري وسياسي واقتصادي واجتماعي، تمثّل في برامج القوى الممثلة للحركة القومية، وتمثّلت هذه الحركة في ثلاث قوى هي: حزب البعث العربي الاشتراكي الذي تأسس عام 1946، وحركة القوميين العرب والتي بدأت إرهاصات قيامها منذ عام 1949، وتأسست فعلياً عام 1951 والحركة الناصرية المنبثقة عن ثورة تموز (يوليه) في مصر عام 1952 [2].

وقد أدى التشتت الفلسطيني إلى إيجاد تنظيم سياسي واحد غير مترابط، لقيادة العمل الوطني الفلسطيني في الداخل والخارج، على الرغم من محاولات قامت بها الهيئة العربية العليا [3]، التي عقدت المؤتمر الفلسطيني الأول في مدينة غزة في الفاتح من تشرين أول (أكتوبر) 1948، وأنشأت مجلساً وطنياً ترأسه الحاج أمين الحسيني، وتمَّ بمقتضاه تشكيل

---

[1]- أحمد شاهين، **"منظمة التحرير الفلسطينية من الوصاية إلى الاستقلال 1964 – 1974"**، مجلة شؤون فلسطينية، العدد142- 143، كانون ثانٍ – شباط (يناير – فبراير) 1985، ص49؛ ذياب مخادمة، **منظمة التحرير الفلسطينية**، في جواد الحمد (محرر): المدخل إلى القضية الفلسطينية، ط1، عمَّان، مركز دراسات الشرق الأوسط، 1997، ص319-320؛ فيصل حوراني، **"نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية وتطوراتها حتى نهاية القرن العشرين"**، ص39، بحث ضمن الندوة الفكرية السياسية "خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين"، ط1، غزة ، منشورات المركز القومي للدراسات والتوثيق، 2000.

[2]- عبد الله الحوراني، **"فلسطين قضية قومية"**، ص10.

[3]- الهيئة العربية العليا: تأسست بقرارٍ من الدول العربية، وتولى رئاستها الحاج أمين الحسيني، وبعد أن بدأت الهيئة بتنظيم أعمالها في القاهرة، أنشأت لها مكاتب أخرى في القدس ودمشق وبيروت وبغداد ولندن وباريس ونيو يورك. وفي مؤتمر لندن الذي انعقد في دورته الثانية عام 1947، شارك الوفد الفلسطيني الذي يمثل الهيئة العربية العليا فيه، وكان مشروع تقسيم فلسطين مطروحاً على ساحة البحث، فرفضه الوفد الفلسطيني والوفود العربية الأخرى، وطالبوا بالاستقلال القائم على أُسس ديمقراطية لجميع السكان في فلسطين. وقد انتهى المؤتمر إلى الفشل الذريع مع إعلان وزير الخارجية البريطاني أرنست بيفن في الجلسة الختامية للمؤتمر في 14 شباط (فبراير) 1947، عن نية حكومته إحالة القضية إلى الأمم المتحدة.

محمد خالد الأزعر، **حكومة عموم فلسطين**، القاهرة، دار الشروق، 1991، ص18 وما بعدها؛ عصام سخنيني، **فلسطين الدولة (جذور المسألة الفلسطينية في التاريخ الفلسطيني)**، ط1، نيقوسيا، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1985، ص183.

حكومة عموم فلسطين برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي. وفي العام نفسه في نهاية كانون أول (ديسمبر) عقد مؤيدو الأردن من الوجهاء الفلسطينيين مؤتمراً في مدينة أريحا، بايعوا فيه الملك عبد الله بن الحسين ملكاً على فلسطين؛ فتشكّلت المملكة الأردنية الهاشمية في نيسان (أبريل) 1950 من شرق الأردن والضفة الغربية [1]؛ وذلك بعد أن عارض عبد الله الأول ملك شرق الأردن الاعتراف بحكومة عموم فلسطين، وأعلن صراحةً أنه سيحارب قادتها لأنه يخشى على سلامة بلاده من إنشاء دولة ضعيفة في فلسطين؛ فتضعف عن البقاء أو يستحوذ عليها اليهود، وربما تعترف بها الأمم المتحدة فيكون التقسيم أمراً واقعاً [2].

وتُصر بعض المراجع الأردنية على اعتبار أن سكان الضفة الغربية بعد انتهاء حرب عام 1948، هم الذين ناشدوا الملك عبد الله الأول الموافقة على الوحدة مع إمارته وليس بإيعازٍ منه، وأن الواجب الوطني هو الذي دعاه للموافقة على التماسهم، وأن البرلمان الذي تمَّ تشكيله بعد الانتخابات التي جرت في الأردن، كان التمثيل فيه متساوياً بين سكان الضفتين، كما أن الحقوق في البلاد بين الأردنيين والفلسطينيين كانت متساوية [3].

وترتّب على ذلك تشتّت الكيان الفلسطيني بين قيادتين، وتوزعت بذلك الانتماءات الوطنية الفلسطينية على مختلف الأحزاب العربية؛ فدخل البعض منهم إلى الأحزاب الإسلامية وبخاصةً جماعة الإخوان المسلمين، ومنهم من اعتنق الماركسية ودخل الأحزاب الشيوعية العربية، ومنهم من اعتقد بأن العودة إلى فلسطين لا تتم إلاَّ من خلال الوحدة العربية، والتزموا بالفكر القومي العربي؛ فدخلوا حركة القوميين العرب وحزب البعث العربي، ومنهم من آمن بأن وحدة الهلال الخصيب هي أقصر الطرق إلى فلسطين؛ فانضموا إلى صفوف الحزب السوري القومي الاجتماعي. وبذلك فقدت الأرض الفلسطينية هويتها

---

[1]- مخادمة، **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص320؛ إميل توما، **منظمة التحرير الفلسطينية**، حيفا، دار الاتحاد للطباعة والنشر، 1986، ص21؛ أكرم زعيتر، **القضية الفلسطينية**، القاهرة، دار المعارف، 1955، ص272-273؛ أنيس صايغ، **الهاشميون وقضية فلسطين**، بيروت، المكتبة العصرية وجريدة المحرر، 1966، ص270-274؛ قاسمية، **الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص106، 112؛ هنري لورانس، **اللعبة الكبرى: المشرق العربي والأطماع الدولية**، ترجمة: د. عبد الحميد الأبد، ود. رجب بودبوس، ط2، مصراتة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1993، ص282؛ **مقابلة شخصية مع الأستاذ زكريا عطية عطون** في غزة بتاريخ 2009/2/9، والأستاذ زكريا عطون من مواليد سور باهر بمدينة القدس، ويعمل حالياً، مديراً في ديوان الرئاسة الفلسطينية بمدينة غزة.

[2]- عارف العارف، **نكبة فلسطين والفردوس المفقود**، ج1، كفر قرع، دار الهدى، ب. ت، ص709.

[3]- *Suleiman Mousa, **CAMEOS, Jordan & Arab Nationalism**, Amman, Ministry of Culture, 1997, pp. 120-121.*

التاريخية، وتحوّلت قضية شعبها إلى قضية لاجئين كما سبق الإشارة، وبات من الضروري إغاثتهم لتأمين استمرار حياتهم، وإيجاد العمل والمأوى لهم، بل وأكثر من ذلك فإن تقويض البُنى الفلسطينية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والنقابية، تعززت على يدي النظام الإقليمي العربي الذي حرص على استمرار تغييب الكيان الفلسطيني بعد النكبة مباشرة؛ الأمر الذي أسعد الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا الحريصتين على أمن إسرائيل في الأساس [1].

وكان لحرب السويس أو ما أُطلق عليها اسم العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 أثر على الفلسطينيين؛ فقد شهدت تلك الحرب مواجهة مباشرة بين الفلسطينيين في قطاع غزة وقوات الاحتلال الإسرائيلي؛ مما أدى إلى حدوث صدمة للوعي الفلسطيني لإدراك أهمية إعادة التنظيم؛ لذا: كانت تلك التجربة في المقاومة بصفوف موحدة دون النظر إلى الانتماء السياسي، بمثابة عملية انصهار كان لها آثاراً بعيدة على الفلسطينيين [2].

وفي نهاية الخمسينات وبداية الستينات من القرن الماضي، شهدت التجمعات الفلسطينية المختلفة بروز أطروحات وبوادر تحركات سياسية جديدة، تتحدث عن أهمية وحتمية خلق التنظيم الفلسطيني، وبعث الكيان الوطني الفلسطيني الثوري، وإعادة الروح إلى الشخصية الوطنية الفلسطينية؛ فوجدت صدى لها في مختلف الأوساط والتنظيمات السياسية الفاعلة على الساحة العربية، وكان لها أثر وتفاعل واضحين في الأوساط المختلفة خاصة الملتزمة منها تنظيمياً. وقد دفعت عوامل عدة وأحداث شهدتها الساحة الفلسطينية والعربية، وجملة من القوى في الإسراع بتفاعل تلك الطروحات من أبرزها:

1- البحث عن كيفية إعادة تركيب صورة العمل السياسي الفلسطيني، بعد أن خسرت الحركة الوطنية الفلسطينية بعد النكبة إطارها ووحدتها وبرامجها.

---

[1] - أسعد عبد الرحمن، **النضال الفلسطيني في إطار منظمة التحرير الفلسطينية**، الموسوعة الفلسطينية، القسم2، ج5، ط1، بيروت 1990، ص168؛ سميح شبيب، **حكومة عموم فلسطين: مقدمات ونتائج**، القدس، مؤسسة البيادر الصحفية، د. ت، ص45، 54-55؛ عبد القادر ياسين، **"منظمة التحرير الفلسطينية بعد أربعة عقود. ظروف النشأة (1948-1964)"**، مجلة السياسة الدولية، العدد 156، القاهرة، أبريل 2004، ص18؛

*Sara Roy, **The Gaza Strip: The Political Economy of De-Development**, Washington, DC, Institute for Palestine Studies, 1995, p. 67.*

[2] - لوري براند، **الفلسطينيون في العالم العربي. بناء المؤسسات والبحث عن الدولة**، ط1، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1991، ص28.

2- الحاجة إلى التصدي للمحاولات الصهيونية المستمرة الرامية إلى طمس هوية الشعب الفلسطيني وإذابته، وإبادته من خلال المجازر الجماعية، وسياسة الإبعاد القسري، والتهجير، وهدم المنازل، وتدمير القرى، ومصادرة الأراضي.

3- الموقف الصهيوني الواضح والمستمر في المعاداة وعدم الاعتراف بأية مؤسسة فلسطينية مهما كان هدفها أو اتجاهها، مقابل التأكيد الإسرائيلي على الاستعداد للتحادث أو التفاوض مع أي نظام عربي.

4- انهيار دولة الوحدة بين مصر وسوريا، وتفاقم الخلافات داخل القوى القومية التي علّق الفلسطينيون عليها آمالاً جساماً طريقاً للتحرير والعودة؛ إضافةً إلى انشغال تلك الأحزاب بخلافاتها وصراعاتها الداخلية؛ الأمر الذي همَّش الموضوع الفلسطيني إلى حدٍ ما في نشاطات تلك الأحزاب والقوى، وأوهن الأمل الفلسطيني المُعلق على إعادة الوحدة من جديد.

5- تصاعد نجاحات الثورة الجزائرية في أواخر الخمسينات وانتصارها في مطلع الستينات من القرن الماضي، وإعلان استقلال الجزائر عام 1962، أعطى للفلسطينيين مثالاً يُحتذى به على إمكانية الانتصار اعتماداً على ذاتهم في نضالهم من أجل التحرر، مع دعم وتأييد ومساندة عربية، وكان العنصر الذي استقطب اهتمام الفلسطينيين في الثورة الجزائرية هو القدرة على الاعتماد على الذات أولاً في مواجهة الاستعمار مهما كان عدد قواته وتطورها؛ وبالتالي: فإن طريق التحرير ليس هو بالضرورة طريق الوحدة العربية [1].

6- إنَّ الانسجام مع قيادة الرئيس جمال عبد الناصر، والتوافق معه على معظم المعارك التي كان يخوضها آنذاك ضد إسرائيل وضد الولايات المتحدة، وضد الرجعية العربية، وضد الانفصال، وضد التخلّف، ومناصرته للثورات في الوطن العربي وتحريره، وإسقاط الأحلاف، ومساندة ثورات العالم الثالث في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وكسر احتكار السلاح، وبناء السد العالي، والإعداد لمعركة تحرير فلسطين. كل ذلك يفسر لنا الانسجام والتوافق بين عبد الناصر والقوميين العرب؛ فمن المعلوم أن ميلاد منظمة التحرير جاء بناءً على رغبة عبد الناصر في مؤتمر القمة العربية الأول لعام 1964؛ ولعدة ظروف محيطة منها:

- انتهاء القديم، أي حكومة عموم فلسطين، وضرورة ميلاد جديد.

---

[1]- مخادمة، **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص321-322؛ فيصل حوراني، **"نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية"**، ص41؛ شفيق الحوت، **عشرون عاماً في منظمة التحرير الفلسطينية. أحاديث الذكريات (1964-1984)**، ط1، بيروت، دار الاستقلال للدراسات والنشر، 1986، ص70.

- نضج الظروف الفلسطينية سياسياً ونضالياً واجتماعياً للكيان الجديد، ومنها إنه في ظل النمو الثقافي والوطني في مجمل الأحزاب والتنظيمات الفلسطينية، كانت نظرية العصابات المسلحة والفداء التي أسسها الضابط المصري مصطفى حافظ، مؤشراً على اهتداء الطبقة المثقفة والنخبة للكفاح المسلح؛ كوسيلةٍ أنجع من المهاترات الحزبية وصالوناتها.

- وجود تنظيمات فلسطينية عسكرية، بدأت تطرح نفسها كبدائل مثل حركة فتح.

- مزايدات أنظمة عربية أخرى لاحتواء الكيان الفلسطيني.

- الرغبة في استباق كل هؤلاء؛ وأن تظل القاهرة هي مركز التأثير والتوجيه، وانسجاماً مع اختيار عبد الناصر للكيان وبرئاسة الشقيري، على أساس نفس المنطلق الفكري والنضالي جاءت الموافقة [1].

7- هيّأت حياة اللاجئين الفلسطينيين في معسكرات التشرد والشتات، المناخ الاقتصادي والاجتماعي والنفسي لممارسة النشاط الفدائي؛ وإذا كانت التنظيمات الفدائية لم تبرز إلاَّ بعد سبعة عشر عاماً من النكبة؛ فذلك مردّه لنقص الوعي وافتقاد القدرة على التنظيم، لكن بعد أن تلقى مجموعة من الشبان الفلسطينيين تعليمهم العالي في الجامعات، أصبح بالإمكان ظهور قيادات قادرة على تنظيم الجماعات ذات الطابع العسكري، وبدأت الساحة الفلسطينية تشهد حالة من النقاش والتململ السياسي والتنظيم، واشتد الحديث عن خصوصية القضية الفلسطينية، وعن الدور الخاص للشعب الفلسطيني ضمن النضال العربي التحرري، ورافق ذلك التحرُّك رفض للتصوُّر الذي ساعدت الدبلوماسية الدولية على ترويجه، بأن القضية هي مجرد نزاع بين إسرائيل والدول العربية؛ مما يعني غياب الشعب الفلسطيني كطرفٍ رئيسي. ومن هنا: بدأت الدعوة إلى وضع القضية في إطارها الصحيح، وتعديلها من قضية حدود جغرافية أو قضية لاجئين إلى قضية حقوق وطنية وقومية؛ وبالتالي: أن يأخذ الفلسطينيون مكانهم كطليعة في معركة تحرير فلسطين [2].

8- ومما ساعد على ظهور الكيانية الفلسطينية، أن الإدارة المصرية لم تقف في وجه النزعة الفلسطينية داخل قطاع غزة، بل سايرتها حتى أن النوادي والنقابات المهنية داخل

---

[1]- **مقابلة مع سهيل الشنطي**؛ سميح خلف، "**حركة فتح ليست هي أول من فجَّر الثورة**"، مقال في موقع الحوار نت الإعلامية؛ www.alhiwar.net

[2]- العقاد، **المشرق العربي المعاصر**، ص467؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **فلسطين تاريخها وقضيتها**، نابلس، المكتبة الجامعية، د. ت، ص215.

قطاع غزة حملت جميعها اسم فلسطين [1]. وبذلك حافظت الإدارة المصرية وسلطتها القضائية على القوانين المطبقة في قطاع غزة منذ الانتداب البريطاني، ولم تُحدث فيها أي تغيّر إلاّ ما يتعارض مع قرارات الحكم العسكري [2]، وإن كان بمقدور الإدارة المصرية تغيير تلك القوانين الاستعمارية لِما فيه مصلحة سكان قطاع غزة؛ فلا يُعد ذلك من باب الإلحاق أو الضم، وكان هدف الإدارة المصرية من وراء هذه السياسة، هو نفي أسلوب الإلحاق والضم في السياسة المصرية تجاه الفلسطينيين كما أسلفنا الإشارة [3].

وبذلك يمكن القول: بأن فترة أواخر الخمسينات وأوائل الستينات، شهدت بداية التمايز لفكر سياسي فلسطيني عن الفكر العربي العام؛ تمهيداً لتغيّر نوعي أساسي في مسيرة الكفاح الفلسطيني الذي انطوى على دافع فلسطيني إرادي؛ فقد شاء بعض الفلسطينيين دخول التجربة الجديدة، دون أن يكونوا مُرغمين إرغاماً على مقاطعة محيطهم العربي. وبالتالي: فليس من باب الصدفة أن أوائل التنظيمات الفلسطينية الخاصة والتي قُدِّر لها الاستمرار، أن ظهرت في تلك الفترة بالذات، وهي التنظيمات التي جهرت بالدعوة إلى أن يأخذ الفلسطينيون زمام المبادرة في قضيتهم بأنفسهم؛ فبرزت وتأسست حركة وطنية فلسطينية مستقلة، هي حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) التي ظهرت على الساحة الفلسطينية، وطالب مؤسسوها بأن يكون الفلسطينيون أنفسهم في طليعة العاملين؛ لتحرير وطنهم عن طريق الكفاح المسلّح، وحرب تحرير شعبية طويلة الأمد، كما طالبوا بضرورة تشكيل كيان فلسطيني مستقل عن الدول والأحزاب العربية، وكان ذلك نتيجة لضعف الهيئة العربية العليا وحكومة عموم فلسطين، وتصاعد التيار الفلسطيني المنادي بتشكيل كيان مستقل، والمطالب بالعمل من أجل استرجاع فلسطين. علماً بأن مؤسسي فتح جميعهم انحدروا من منظمات أعم، خصوصاً الذين كانوا مع الإخوان المسلمين، ولكن بعد انتهاء الوحدة المصرية السورية وانتصار الثورة الجزائرية، اجتذبت حركة فتح آخرين من بعض الذين خاب أملهم

---

[1] - عيسى الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية: الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي 1947-1977م**، ط1، بيروت، مركز الأبحاث، 1979، ص72.

[2] - عواد طاهر الأسطل، "**الوضع القانوني لقطاع غزة تحت الإدارة المصرية**"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 168-169، آذار – نيسان (مارس – أبريل) 1987، ص19.

[3] - الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص73.

بمنظماتهم العربية القومية، والأمر نفسه تقريباً ينطبق على جبهة التحرير الفلسطينية التي بدأ ظهورها إلى العلن في مطلع الستينات [1].

ثانياً: نشأة منظمة التحرير الفلسطينية

بدايةً يجب التركيز على كيفية تفكير العرب في إنشاء الكيان الفلسطيني؛ فقد تزامن نشوء المشكلة الفلسطينية مع نشأة حزب البعث العربي الاشتراكي، الذي كان للقضية الفلسطينية منذ بدايته تأثير على صياغة فكره والمفهوم القومي له، كما ولعبت القضية الفلسطينية والنكبة عام 1948 تحديداً، دوراً في تغيير جزء من النظام الرسمي العربي من خلال فشلها في مواجهة ضياع فلسطين؛ الأمر الذي أدّى إلى أن القضية الفلسطينية لم تؤثر فقط في النظام الرسمي العربي؛ وإنما على إعادة صياغة المفاهيم الفكرية والأهداف السياسية، وما انطبق على حزب البعث انطبق أيضاً على الرئيس المصري جمال عبد الناصر؛ فمشاركته في حرب فلسطين قبل ثورة تموز (يوليه) 1952، ومحاصرته في مدينة الفالوجة، وانكشاف دور الحكومة المصرية ضعفاً وارتباطاً بالمستعمر البريطاني، أدّى إلى تعزيز الفهم الثوري لدى عبد الناصر؛ ولضرورة التحضير لثورة ضد النظام الملكي بعد أن تمَّ اعتبار ذلك النظام أحد أسباب الهزيمة [2].

وظلَّ عبد الناصر حتى عام 1955 دون أن يحدّد مساراته السياسية بعد، ولكن بعد استمرار الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة، وعدم قدرة الجيش المصري على المواجهة، نتيجة ضعف التسليح وفشل المحاولات التي أجراها عبد الناصر للحصول على السلاح الأمريكي أو الغربي لمواجهة إسرائيل، أدّى ذلك إلى تحولٍ في فكره؛ فتوجه إلى المعسكر الشرقي للحصول على أول صفقة سلاح من تشيكوسلوفاكيا. ومن هنا: فالقضية الفلسطينية لم تؤدِ إلى تغيير النظام الحاكم؛ وإنما أدّت إلى تغيير توجه النظام السياسي المصري وعدة أنظمة أخرى، وبعد هذا التوجّه في السياسة المصرية، واستمرار الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والدعم

[1] - حوراني، **"نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية"**، ص42-43؛ مخادمة، **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص322؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **فلسطين**، ص210-211.

[2] - **مقابلة مع الأستاذ عبد الله الحوراني في غزة بتاريخ 2008/1/22**، والأستاذ الحوراني يشغل حالياً منصب عضو في المجلس الوطني والمجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، ويشغل الآن مدير المركز القومي للدراسات والتوثيق، وشغل سابقاً منصب عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير حتى عام 1993، حين انسحب احتجاجاً على توقيع اتفاق أوسلو.

الغربي لـه، باسـتمرار الاعتـداءات الإسـرائيلية لـيس فقـط على قطـاع غـزة؛ وإنمـا على مـصر نفسها من خلال العدوان الثلاثي عـام 1956، ذلك كله جعل عبد الناصر يتجه نحو الفكر القومي، والربط بين التحرر من الوجود والنفوذ الاستعماري في المنطقة وبين تحرير فلسطين، أي أنه إذا نحا العرب في تحرير بلدانهم وتحرير طاقاتهم وثرواتهم من الوجود الاستعماري؛ فذلك قوة لهم من ناحية، وضعف لإسرائيل من ناحيةٍ ثانية [1].

وبناءً على ذلك: فقد كان الجهد العربي محكوماً برؤية قومية (رؤية عبد الناصر كثوري للمشروع القومي، ثمَّ رؤية حركة القوميين العرب؛ وكذلك رؤية حزب البعث كحركة قومية)، وتمَّ الربط بين تحرير فلسطين وتحرير الوطن العربي من جهة، وبناء قدراتهم على الأخص من جهةٍ ثانية، والتي يملكها الفكر القومي مثل مصر والعراق لاحقاً كقاعدةٍ لمشروعٍ وحدوي، وبناء اقتصادي وفكري وتربوي موحّد، غير أن هذه الاستعدادات التي يجب توفيرها من أجل عملية تحرير فلسطين، رأى عبد الناصر أنها قد تأخذ وقتاً طويلاً، وفي هذه الحالة لا يجوز الانتظار لتوفير شروط عملية التحرير، وترك الشعب الفلسطيني دون أن يكون له دور في عملية التحرير؛ لذلك: فكّر عبد الناصر بإقامة كيان فلسطيني لتجميع الشعب الفلسطيني من جهة، وتنظيمه وتوحيده وجعله من جهةٍ ثانية كطليعةٍ لعملية التحرير المستقبلية، ولإبراز الهوية الفلسطينية في مواجهة الهوية الإسرائيلية من جهةٍ ثالثة [2].

وتحولت الرغبة الفلسطينية في إبراز الشخصية الوطنية الفلسطينية المتميزة في مطلع الستينات إلى حركة عارمة؛ وتقاطعت هذه الحركة مع رغبة عربية متزايدة في إبراز الشخصية الفلسطينية، وإنشاء كيان يتولى التحدث باسم الفلسطينيين ويضبط حركتهم، ويُمكّن الدول العربية من مراقبتها وتحديد إيقاعاتها [3]؛ بينما يذكر وليد الخالدي: أن إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية أحدث تحوُّلاً لدى الفلسطينيين من العمل القومي العربي، إلى الاهتمام أكثر بالهويّة والشخصية الذاتية الفلسطينية [4].

---

[1]- المرجع السابق.

[2]- المرجع السابق؛ **مقابلة مع سهيل الشنطي**.

[3]- فيصل حوراني، **"نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية"**، ص45-46؛

*A. Mark Tessler, **A History of the Israeli – Palestinian Conflict**, Bloomington, Indiana University Press, 1995, p. 374.*

*4- Walid Khalidi**), Palestine Reborn**, London, I.B. Tauris and Co., 1992, p. 8.*

وفي ظل ما اكتنف هذا التقاطع من تعقيدات، نشأت منظمة التحرير الفلسطينية في عام 1964، والتي رأى فيها منشئوها كياناً يستوعب حركة الفلسطينيين إلى أن يتحرر وطنهم. ويبدو أن السبب وراء فكرة إنشاء كيان فلسطيني، يعود لرفض الإدارة المصرية على سبيل المثال لكل التنظيمات عامة، وتنظيم فتح خاصةً، ولأن الكثيرين من أعضاء التنظيم الأخير كانوا من الإخوان المسلمين سابقاً المحظور لدى الإدارة المصرية [1]. بينما رأى البعض: أن رغبة القاهرة في أن تبقى هي مركز التأثير والتوجيه كما سبق الإشارة، هو السبب لنشأة منظمة التحرير؛ وذلك انسجاماً مع اختيار عبد الناصر للكيان وبرئاسة الشقيري؛ فجاءت الموافقة على أساس نفس المنطلق الفكري والنضالي [2].

ومن المعلوم أن اهتمام الحكومات العربية بالقضية الفلسطينية وقتذاك كان شكلياً، وتركز فقط حول قضية اللاجئين، ووصل الأمر ببعض النُخب الفلسطينية إلى الاقتناع، بأن موقف الأنظمة العربية كان طي القضية الفلسطينية؛ فرغم المناوشات العسكرية المتقطعة بين العرب والإسرائيليين، وشن العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، أبدت مختلف الدول العربية استعدادها لإيجاد نوع من التسوية المباشرة أو غير المباشرة مع إسرائيل والاعتراف بها [3]؛ بينما يؤكّد البعض الآخر: أن هذا الأمر لم يحدث مطلقاً في أي نظام؛ لأن عبد الناصر ارتفع عالياً وخلفه كل الجماهير؛ فلم يجرؤ أي نظام على التفكير في التسوية حتى لو شكّكنا في بعضها [4]، وهو ما نميل إليه لعدم تمكّن أي نظام عربي وقتذاك على التفرُّد بالقرار، في وقتٍ كان التمدد القومي مستشرياً في المنطقة العربية.

وفي الوقت نفسه: لم تتخذ دولة عربية واحدة دون استثناء أية خطوة عملية، تمكّن الفلسطينيين من ممارسة حق تقرير مصيرهم في المناطق التي تواجدوا فيها تحت الإدارة العربية؛ فالمصالح الإقليمية والقطرية لتلك الدول: طغت على المصلحة القومية الشاملة، وتراجعت القضية الفلسطينية في سلم الاهتمامات والسياسات العربية، بعد أن أصبحت

---

[1] - زكريا السنوار، **العمل الفدائي في قطاع غزة من 1967-1973م**، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة، الجامعة الإسلامية – غزة 2003، ص27-28؛ زياد أبو عمرو، **أصول الحركات السياسية في قطاع غزة 1948-1967م**، عكا، دار الأسوار، 1987، ص124.

[2] - **مقابلة مع سهيل الشنطي**.

[3] - إميل توما، **منظمة التحرير الفلسطينية**، حيفا، دار الاتحاد للطباعة والنشر، 1986، ص109.

[4] - **مقابلة مع سهيل الشنطي**.

فلسطين موضوعاً في منتهى الخطورة، والمس به يعني عدواناً إسرائيلياً جديداً وتأديباً جديداً[1].

ولقد شغل نشوء منظمة التحرير الفلسطينية، مكان الصدارة بين أبرز أحداث مسيرة الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية غداة نكبة عام 1948، وقد يقال أن الدول العربية لم تعبّر عن موقفٍ واحد، أو لم تكن ذات سوية سياسية واحدة إزاء نشأة المنظمة. وهذا صحيح فيما يتعلق بالتفصيلات، غير أن المقصود في هذا المقام هو الموقف العام الذي عبّرت عنه آنذاك الجامعة العربية وقرارات القمة العربية، مع اعتبارٍ خاص لتوجهات الدول الأكثر فاعلية في النظام الإقليمي العربي مثل: مصر وسوريا والعراق والسعودية. وظلّت هذه الخاصة أحد لوازم السياسة العربية على مدار حياة المنظمة؛ فقد قامت حكومة عموم فلسطين وجُمدت بتوافقٍ عربي، ومضت منظمة التحرير الفلسطينية وخاضت غمار الحياة العربية والدولية بتوافقٍ فلسطيني عربي، مارست في تكوينه القوى العربية الفاعلة الدور الأكبر[2].

والحق يقال: **بأن نشأة منظمة التحرير الفلسطينية لم تأتِ من فراغٍ أو اعتباطٍ أو فجأة**، بل مُهِدَ لها عبر سنوات طوال، من خلال مؤتمرات جامعة الدول العربية وبعض الأنظمة الرسمية العربية ذات الصلة بالشأن الفلسطيني؛ فقد جاء في الملحق الخاص بفلسطين لميثاق جامعة الدول العربية، أنه يتضمن: "**اختيار مجلس الجامعة مندوباً عنها** (أي: عن فلسطين) **للمشاركة فى أعماله لحين حصولها على الاستقلال**"[3]. وبناءً على ذلك الملحق: أصدر مجلس الجامعة العربية في أواخر كانون أول (ديسمبر) 1945، قراراً نصَّ على أن تُمثَّل فلسطين بمندوبٍ واحد أو أكثر؛ بحيث لا يزيد عدد أعضاء الوفد عن ثلاثة، وللوفد الفلسطيني الحق بالتصويت في قضية فلسطين، وفي الأمور التي يستطيع أن يلزم فلسطين في تنفيذها؛ وأن يكون المندوبون ممن رشحتهم الهيئة العربية العليا، وكان موسى العلمي ثمَّ الحاج أمين الحسيني فيما بعد مندوبي فلسطين في الجامعة. وبعد إقامة حكومة عموم

---

[1]- توما، **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص108-109؛ الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص77.

[2]- محمد خالد الأزعر، "**منظمة التحرير الفلسطينية: التجربة والآفاق المستقبلية**"، ص386-387، بحث ضمن الندوة الفكرية السياسية "خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين"، ط1، غزة، منشورات المركز القومي للدراسات والتوثيق، 2000.

[3]- **لمحة تاريخية عن نشأة جامعة الدول العربية**، موقع جامعة الدول العربية؛

http://www.arableagueonline.org/las/arabic/details_ar.jsp?art_id=185&level_id=60

فلسطين واعتراف الدول العربية بهذه الحكومة- باستثناء الأردن- دعت الجامعة حكومة عموم فلسطين إلى إرسال ممثليها لحضور اجتماعات المجلس، وأصبح أحمد حلمي عبد الباقي هو مندوب فلسطين في مجلس الجامعة، وحين ضَعُف دور حكومة عموم فلسطين؛ ونظراً لتوقف أعمالها بسبب الظروف الراهنة، جاء قرار مجلس وزراء خارجية دول الجامعة في الدورة العادية السادسة عشرة المنعقد في 23 أيلول (سبتمبر) 1952 بالقاهرة، بأن يكون رئيس الحكومة أحمد حلمي عبد الباقي ممثلاً لفلسطين في الجامعة [1].

إذن: كان تأسيس منظمة التحرير برئاسة أحمد الشقيري تتويجاً لجهود ومحاولات بلورة كيان فلسطيني، يخلف حكومة عموم فلسطين التي تلاشت وتوفي رئيسها أحمد حلمي عبد الباقي في 26 حزيران (يونيه) 1963؛ وبالتالي: استغرقت رحلة البحث عن كيان سياسي يبلور الشخصية الوطنية الفلسطينية أكثر من نصف قرن، ابتداءً من عام 1908 حين كتب نجيب نصّار في جريدته (الكرمل) بهذا الخصوص، لمواجهة التنظيم الصهيوني في فلسطين؛ وكذلك: جهود الوجيه راغب الدجّاني، من خلال تكتّل وجهاء فلسطين وأعيانها لمواجهة النشاط الصهيوني [2].

وبقيت العلاقة قائمة بين مجلس جامعة الدول العربية وتمثيل الشعب الفلسطيني بعد نكبة عام 1948، وإن شابها نوع من الفتور وعدم الوضوح لبعض الوقت؛ فقد بقيت الهيئة العربية العليا وحكومة عموم فلسطين تمثلان فلسطين في الجامعة تمثيلاً رمزياً غير ذي تأثير بالنسبة للشعب الفلسطيني، وظل أحمد حلمي عبد الباقي ممثلاً لفلسطين لدي الجامعة حتى وفاته عام 1963 كما أسلفنا الإشارة. وكان العام 1959 قد شهد لأول مرة بحث مسألة كيان الشعب الفلسطيني على صعيد رسمي عربي؛ فهذا العام شهد تطوراً مفاجئاً عندما اتخذ مجلس جامعة الدول العربية الذي انعقد في دورته الحادية والثلاثين قراراً يتعلق بالشعب الفلسطيني، تمّت فيه الدعوة إلى إعادة تنظيمه وإبراز كيانه شعباً موحداً- لا مجرد لاجئين- يسمع العالم صوته في المجال القومي، وعلى الصعيد الدولي بواسطة ممثلين يختارهم الشعب الفلسطيني، كما جاء في القرار كذلك العمل على إنشاء جيش فلسطيني في

---

[1]- **قرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، الذي أنهى أعماله في 1952/9/23**؛
http://www.arableagueonline.org/las/arabic/details_ar.jsp?art_id=544&level_id=237&page_no=6
؛ عصام سخنيني، **"تمثيل الشعب الفلسطيني"**، مجلة شؤون فلسطينية، عدد 15، 19 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1972.

[2]- **مقابلة مع سهيل الشنطي**.

الدول العربية المضيفة، وكان هذا القرار قد صدر بناءً على توجيهٍ تقدم به وفد الجمهورية العربية المتحدة؛ مما هيّأ السبيل أمام انبثاق كيان وطني فلسطيني، ويُضاف إلى ذلك أن التنافس العربي الرسمي، واشتداد الخلافات العربية- العربية في تلك الفترة، وجعل القضية الفلسطينية محوراً لتلك الخلافات، دفع بمجلس الجامعة إلى اتخاذ مثل هذا القرار[1].

وفي ظل المزايدات التي طغت على الساحة العربية، والصراعات بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق في نهاية الخمسينات وأوائل الستينات، كان ثمة إلحاحٌ على مسألة تبني إبراز الكيان الفلسطيني على جدول أعمال الجامعة العربية، وكان الحاج أمين الحسيني في 20 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1957، طالب بانضمام فلسطين إلى الجمهورية العربية المتحدة التي كانت في طور التكوين، ولكن الرئيس عبد الناصر رفض عروض المفتي الحسيني، الذي كان يأمل بذلك بالعودة إلى الحلبة السياسية. ويبدو أن عبد الناصر لم يكن يريد جعل الجمهورية العربية المتحدة، المسئول الوحيد عن حل القضية الفلسطينية، كما لم يُرد الاعتراف بحق هيئة المفتي في تمثيل فلسطين، وطالب باستشارة حقيقية لكامل الفلسطينيين في مستقبل غير محدد. وعليه: تحالف الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم الخصم في صراعه ضد عبد الناصر مع الحسيني، واقترح في تشرين ثانٍ (نوفمبر) وكانون أول (ديسمبر) 1959، ومراراً في عام 1960 إعلان جمهورية فلسطينية، تطالب بكامل فلسطين الانتدابية، وهذا يعني إلغاء الإدارة المصرية من قطاع غزة وإلغاء ضم الأردن للضفة الغربية، بل واتهم هذان البلدين بالتواطؤ مع إسرائيل في اقتسام فلسطين. وضمن هذا الإطار دعا الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم في حزيران (يونيه) 1959 إلى تشكيل فوج عسكري من الفلسطينيين المقيمين في العراق، وبرعاية كاملة من الهيئة العربية العليا تحت اسم "فوج التحرير الفلسطيني"، وتمَّ تشكيل هذا الفوج في آذار (مارس) 1960. وبالفعل: بحث اجتماع

---

[1]- **قرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، الدورة العادية الحادية والثلاثون، الذي أنهى أعماله بالقاهرة في 1959/8/4**؛

http://www.arableagueonline.org/las/arabic/details_ar.jsp?art_id=593&level_id=237

أحمد الشقيري، **من القمة إلى الهزيمة مع الملوك والرؤساء العرب**، الطبعة الإلكترونية الأولى، المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع، 1426هـ (2005م)، ص76-81؛ أسعد عبد الرحمن، **منظمة التحرير الفلسطينية**، نيقوسيا، مركز الأبحاث والدراسات الفلسطينية، 1987، ص67؛ عصام سخنيني، **"الكيان الفلسطيني"**، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 41-42، كانون ثانٍ- شباط (يناير – فبراير) 1975، ص48؛ مروة جبر، **جامعة الدول العربية وقضية فلسطين 1945-1965م**، نيقوسيا، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، 1989، ص126؛ سميح عبد الحافظ عبد المعطي موسى، **الكيان الفلسطيني من 1964- 1973م**، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 1984، ص37، 70.

اللجنة السياسية في الجامعة العربية الذي عُقد في مدينة شتورة اللبنانية في 1960 والذي حضره وزراء الخارجية العرب، ذلك الاقتراح المقدم من الجمهورية العربية المتحدة، وكان هذا الطلب هو الأول من نوعه الذي أقرَّ وجوب المحافظة على الشخصية الفلسطينية، وتهيئة الشعب الفلسطيني لتحرير أرضه، وتقرير مصيره كيانيّاً بعد ذلك، وكان ذلك بإيعازٍ من الرئيس جمال عبد الناصر الذي كان يخوض معركة قومية شاملة [1].

ويعتبر هذا القرار تحولاً مفاجئاً في مواقف الدول العربية- بفعل الضغط المصري- التي بدأت تُدرك أن الشخصية الفلسطينية ما زالت حية؛ لذا: فمن الأفضل احتواؤها منذ البداية خاصةً وأن النظام الحاكم في العراق بعد ثورة تموز (يوليه) 1958؛ قد بدأ يميل إلى فكرة الكيان الفلسطيني، الأمر الذي كان ينذر بتطورات رأت الدول العربية أن من الضروري مواجهتها قبل أن تُفرض عليها. وكان توجه الحكومات العربية نحو إنشاء هذا الكيان هو تخوّف هذه الحكومات من فقدان الرقابة على الجماهير الفلسطينية التي حبّذت قيام التنظيمات الصغيرة؛ كحركة فتح التي وعدت باتخاذ إجراءات عنيفة ضد إسرائيل، من دون أن تُدخل في حسابها وجهة نظر الحكومات العربية حول الضربة الانتقامية التي كان من المنتظر أن تقوم بها إسرائيل؛ فقيام الكيان الفلسطيني أو منظمة التحرير في إطار الرسمية العربية وبترحيبٍ منها، لم يكن أكثر من استجابة عملية لحالة قائمة في الواقع الفلسطيني ذاته؛ فكل الحقائق الموجودة في الساحة السياسية الفلسطينية، كانت تُنذر بالبشارة الكيانيّة، وتشير إلى قُرب انعتاقها من تحت سطح رقابة الجامعة العربية [2].

ومما ساهم في تقبل الدول العربية لهذا التحول والاقتناع به، **أولاً:** المظاهرات الحاشدة التي نظمّها اللاجئون الفلسطينيون احتجاجاً على مشروع الأمين العام للأمم المتحدة داغ همرشولد (Dag Hammarskjöld)، والقائم على توطينهم في البلدان المتواجدين فيها، وكان الشعار الذي رفعوه **أولاً: "لا استيعاب .. لا استيطان .. بل عودة إلى الأوطان"**. **وثانياً:** محاولة توحيد الاتحادات القومية الفلسطينية في الجمهورية العربية المتحدة. **وثالثاً:**

---

[1]- الشقيري، **من القمة إلى الهزيمة**، ص77-79؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية للأعوام 1964**، بيروت، إصدار مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1966، ص7؛ لورانس، **اللعبة الكبرى**، ص282-283؛ محمد كريشان، **منظمة التحرير الفلسطينية: التاريخ والهياكل – الفصائل والأيديولوجية**، ط1، تونس، دار البراق، 1986، ص14؛ عبد الرحمن، **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص55؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **فلسطين**، ص216-218؛ براند، **الفلسطينيون في العالم العربي**، ص158.

[2]- توما، **منظمة التحرير**، ص112؛ الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص99.

تسرّب أنباء التنظيمات الوطنية الفلسطينية، التي كان في طليعتها حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، التي نجحت مع الأيام في توحيد عدد من التنظيمات في إطارها[1].

فبعد الانفصال الذي حدث في دولة الوحدة بين مصر وسوريا، شهدت السنوات التي أعقبت ذلك انكفاء نحو "**الفلسطينية**"، تمثّل في نشوء عدد كبير من التنظيمات الجديدة، وأعطت لنفسها في الغالب اسم جبهة وأحياناً حركة، ووصلت إلى نحو أربعين تنظيم وجبهة وحركة. وقد انعكست هذه "**الفلسطينية**" على الأحزاب القومية نفسها؛ فالتغيير النوعي الذي طرأ على الساحة الفلسطينية بعد عام 1961، لم يؤدِ إلى انبثاق تنظيمات فلسطينية عديدة، بل أدّى أيضاً إلى تغيّر مماثل تقريباً في بنية الأحزاب العربية القومية؛ فقد أفرزت هذه الأحزاب أعضاءها الفلسطينيين في أجهزة قُطرية فلسطينية خاصة، ومنفصلة عن تنظيماتها القُطرية الأخرى، ويؤكد صلاح خلف هذه الحقيقة: بأن حركة فتح نجحت في عام 1961 في توحيد معظم الخمس وثلاثين أو الأربعين منظمة فلسطينية في تلك الفترة، التي نشأت بصورة عفوية في الكويت [2]، وإن لم يكن توحيداً مطلقاً، حيث أن ذلك الأمر لم يتم حتى يومنا هذا.

غير أن قرار إنشاء الكيان الفلسطيني، بقي قيد التسويف والتأجيل في الدورات اللاحقة لمجلس الجامعة، إلى أن تمَّ بحثه بشكل أكثر جدية في الدورة الأربعين للمجلس التي عُقدت في 19 أيلول (سبتمبر) 1963، بعد وفاة ممثل فلسطين في الجامعة أحمد حلمي عبد الباقي، وبروز مسألة تعيين خلفٍ له؛ فاختُيِرَ أحمد الشقيري لهذا المنصب رغم معارضة وفدي السعودية والأردن، وتحفظ العراق. وأُرفق بقرار الاختيار هذا تكليف الشقيري بمهمة القيام بجولة في الدول العربية المضيفة للفلسطينيين؛ لبحث القضية الفلسطينية من جميع جوانبها، والوسائل التي تؤدي إلى دفعها إلى ميدان الحركة والنشاط، مع ضرورة إبراز الكيان الفلسطيني والعمل على تحقيق ذلك. ورغم عدم الإجماع العربي على ذلك القرار، بسبب تحفّظ كل من: الأردن والسعودية التي كان الشقيري يعمل مندوباً للأخيرة في الأمم المتحدة، واستغنت عنه في العام نفسه، فإن هذا القرار يعتبر الممهد لقيام منظمة التحرير الفلسطينية فيما بعد، حيث دعا الرئيس المصري جمال عبد الناصر إلى عقد مؤتمر قمة

---

[1] - توما، **منظمة التحرير**، ص112.

[2] - صلاح خلف، **فلسطيني بلا هوية. لقاءات مع الكاتب الفرنسي إريك رولو**، ترجمة: نصير مروة، د. ن، د. ت، ص71؛ سخنيني، "**الكيان الفلسطيني**"، ص51.

عربية لمواجهة الاعتداءات الإسرائيلية على مياه نهر الأردن، وأُقرَّ في هذا المؤتمر الذي عُقد في القاهرة في 13 كانون ثانٍ (يناير) 1964، استمرار تكليف الشقيري في مهمته التي أوكلها له مجلس الجامعة في دورته الأربعين [1].

ومن المعلوم: أنه في الاجتماع السابق للجامعة العربية، كانت العراق قد أصرَّت على إعادة فتح ملف مسألة الكيان الفلسطيني، واقترحت مع تأييدٍ سوري حيث يعمل حزب البعث الذي وصل حديثاً إلى السلطة على تعزيز قوته، إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومثل تلك الخطوة التي اعترفت أخيراً بحقوق الفلسطينيين، ستعطي بالتالي: ولاء اللاجئين الفلسطينيين الكامل للنظامين البعثيين الرسميين في: بغداد ودمشق، وتزيح السيطرة المصرية والأردنية عن تلك الأجزاء من فلسطين التي ما زالت تحت حكمهما. ولكن نتيجة لمعارضة القاهرة وعمّان للخطة، قررت الجامعة العربية تعيين أحمد الشقيري خليفةً لأحمد حلمي عبد الباقي [2].

والحق يقال: إن الفضل الأكبر يعود **للشقيري** في إنشاء الكيان الجديد الذي انتهز صدور قرار القمة العربية؛ فبادر إلى تنفيذه وجعله أمراً واقعاً، لكي لا يبقى مثل غيره من

---

[1]- الشقيري، **من القمة إلى الهزيمة**، ص80؛ خيرية قاسمية، **أحمد الشقيري زعيماً فلسطينياً ورائداً عربياً**، الكويت، نشر لجنة تخليد ذكرى المجاهد أحمد الشقيري، 1987، ص69-70؛ هيئة الموسوعة الفلسطينية، **الموسوعة الفلسطينية**، مج4، ط1، دمشق 1984، ص313؛ **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964**، ص6؛ جبر، **جامعة الدول العربية**، ص118؛ سخنيني، "**الكيان الفلسطيني**"، ص52.

وكانت قد قامت ضجة حول تعيين أحمد الشقيري كممثل عن فلسطين في الجامعة العربية، خاصة من جانب الأردن والسعودية، اللذان كان لهما موقفهما الخاص من الشقيري بالذات؛ فخاضت مصر ومعها الجزائر حملة دعم للشقيري تكللت بالنجاح؛ فتمت دعوة فلسطين للمشاركة في المؤتمر بشخص الشقيري، مع ملاحظة بروتوكولية تحرمه من الجلوس على كرسي مماثل لكراسي الملوك والرؤساء، وتفرض وضع الكرسي متخلفاً إلى الوراء بعض الشيء عن كراسي البقية من الحكام. ولمّا دخل الشقيري إلى القاعة دفع كرسيه إلى الأمام، وشارك الملوك والرؤساء في مداخلاتهم، بعد أن وعدهم بأنه سيكون إلى جانبهم كتفاً إلى كتف في كل مواقفهم ومعاركهم. وشدّد كثيراً على تعبير "كتفاً إلى كتف"، لكي يفهم الجميع أن كرسي فلسطين وموقعه بعد اليوم سيكون مثل الكراسي العربية الأخرى ومواقعها.

الحوت، شفيق، "**دور أحمد الشقيري الفكري والسياسي في النضال الوطني الفلسطيني**"، في: أحمد الشقيري بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لرحيله. بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع لجنة تخليد ذكرى المجاهد أحمد الشقيري ومعهد البحوث والدراسات العربية، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أيلول (سبتمبر) 2005، ص80-81.

[2]- باميلا آن سميث، **فلسطين والفلسطينيون (1876-1983)**، ترجمة: إلهام بشارة الخوري، ط1، دمشق، دار الحصاد، 1991، ص221.

القرارات السابقة دون تنفيذ؛ لذلك كان مضطراً لمسايرة وإرضاء الحكومات العربية؛ فسارع للقيام بجولة في الدول العربية المضيفة للفلسطينيين لبحث ما تمَّ الاتفاق عليه.

واللافت للنظر أن القمة العربية تلك لم توافق على تعيين مندوب للفلسطينيين من الهيئة العربية العليا ولا من حكومة عموم فلسطين، بل عيّنت أحمد الشقيري الذي حظي بدعمٍ من الرئيس المصري جمال عبد الناصر[1]، ولم تُخوِّل الشقيري مهمة إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، ولم تقرر أصلاً تشكيل كيان فلسطيني، لأن الدول العربية لم تكن متفقة على طبيعة الكيان الفلسطيني وأهدافه، لكنها تركت الباب مفتوحاً له للتوجه نحو تنظيم الشعب الفلسطيني فقط. وفي هذا الصدد يذكر الشقيري: أن "**قرار الملوك لم يخولني إنشاء الكيان الفلسطيني إطلاقاً ... وكانت مهمتي في الواقع الاتصال والدرس، ومن ثمَّ تقديم تقرير إلى مؤتمر القمة الثاني المزمع عقده في الإسكندرية في شهر أغسطس** (آب) **1964، ولكني: خشيت أن أُنفِّذ هذا القرار؛ فقد كانت آراء الدول العربية متباينة بشأن كيفية تشكيل الكيان الفلسطيني واختصاصاته، وكانت آراء التجمعات الفلسطينية متباينة كذلك... وكان من المفروض أن أُبرز هذه التناقضات في تقرير أُقدمه إلى الملوك والرؤساء في اجتماعهم في الإسكندرية، وأنا أعلم أن مصير هذا التقرير هو إحالة الموضوع إلى الحكومات العربية مرة أخرى؛ لمزيد من الدرس كما كان الحال لسنين عديدة مضت... ولهذا: فقد عزمت أن أضع الحكومات العربية والشعب الفلسطيني أمام الأمر الواقع؛ فأدعو إلى مجلس وطني.. لينظر في الميثاق والنظام الأساسي ويعلن قيام منظمة التحرير الفلسطينية، وتشترك بعد ذلك في مؤتمر الملوك والرؤساء باسم منظمة التحرير الفلسطينية، لا تحت اسم ممثل فلسطين في الجامعة العربية**"[2].

ويقرر عصام سخنيني: بأنه رغم أن القمة العربية لم تكن هي التي شكّلت الكيان الفلسطيني، فإنه في المقابل كذلك فإن الذاتيّة المُفرطة التي تحدّث من خلالها الشقيري عن تشكيل الكيان، لم تكن كذلك هي المكوّن الأساسي الذي بني فوقه الكيان الفلسطيني، وهو بذلك لا يقلل من أهمية ما قام به الشقيري. ولكن حقائق المرحلة وقتذاك فلسطينياً وعربياً،

---

[1]- **مقابلة مع الأستاذ جميل عبد الرحيم السحّار في غزة بتاريخ 2008/8/10**، والأستاذ جميل السحّار مدرس متقاعد منذ عام 1995، بعد عملٍ متواصل لمدة 38 عاماً في سلك التدريس بمدارس وكالة الغوث الدولية بغزة، ويعمل حالياً في لجنة إصلاح العشائر– فرع مشروع عامر، ومختار أهالي الجيّة بحي النصر بغزة، وكان شاهد عيان على نشأة منظمة التحرير الفلسطينية.

[2]- الشقيري، **من القمة إلى الهزيمة**، ص81-82.

كانت تُحتّم طرح فكرة هذا الكيان، والبحث في الوسائل الكفيلة بإخراجه إلى حيز الوجود؛ لذا: كان هناك دور يبحث عن بطل؛ فكان الشقيري هو بطل هذا الدور [1].

ويبدو مما سبق بيانه: أن الشقيري اعترف بأن قرارات مؤتمر القمة العربية كانت هزيلة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، لأن المواقف العربية المتعارضة بشأن الكيان الفلسطيني، لم تسمح بأكثر مما دعت إليه القمة، لكنه في الوقت نفسه يعترف بأنه تجاوز الصلاحيات التي أُعطيت له في المؤتمر. وفي ذلك المجال يقول الشقيري: **"لقد رضيت بهذه الصيغة الهزيلة، لأني كنت أريد أن أضع قدمي على أول الطريق، وأن يبرز الكيان الفلسطيني كأمرٍ واقع، ثمَّ: ينمو ويكبر بصورة ذاتية"** [2]. ولقد كانت الصفات التي تمتّع بها الشقيري والقدرات التي كان يمتلكها، هي من الأسباب الرئيسية التي استطاع بها انتزاع موافقة الملوك والرؤساء العرب على إقامة الكيان الفلسطيني [3].

وعلى الرغم من أن أجهزة الإعلام العربية، قد أخذت بالتهليل والتكبير لمؤتمر القمة العربية وقراراته التي اتُخذت فيه؛ فأشعلت آمال الأمة العربية ومعها آمال الشعب الفلسطيني [4]؛ فقد عرف الشقيري كيف يستغلها استغلالاً جيداً؛ فتجاوز حدود قرار القمة العربية كما سبق الإشارة، بأن سعى إلى تشكيل كيان فلسطيني خلال جولاته على الدول العربية. وفي قطاع غزة لمس اندفاع الجماهير الفلسطينية ومطالبتها بحمل السلاح خلال تظاهرات الاستقبال التي أُعدت له؛ فبادر بإنشاء معسكرٍ للتدريب العسكري في قطاع غزة [5].

فالشقيري إذن وجد أن خلق الكيان الفلسطيني دون الاعتماد على الحنكة السياسية، مجرد سراب سوف يلهث الفلسطينيون خلفه طويلاً، وهو أمر يُحسب له؛ حيث تمكّن من وضع الأنظمة العربية الفاعلة على الساحة العربية تحت الأمر الواقع؛ فدعا إلى عقد مجلس وطني في القدس للنظر في الميثاق والنظام الأساسي، وإعلان ميلاد منظمة التحرير الفلسطينية.

---

[1] - سخنيني، "**الكيان الفلسطيني**"، ص53.

[2] - الشقيري، **من القمة إلى الهزيمة**، ص69؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **فلسطين**، ص218.

[3] - عرفات حجازي، **إنصافاً لمؤسس منظمة التحرير الفلسطينية**، في: عرفات حجازي: كلمة وفاء لذكرى أحمد الشقيري، ج1، 1980-2000، الطبعة الاليكترونية الأولى، 1426هـ (2005م)، ص22.

[4] - الشقيري، **من القمة إلى الهزيمة**، ص69.

[5] - جبر، **جامعة الدول العربية**، ص130.

ثالثاً: تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني الأول

بناءً على قرار مجلس الجامعة العربية، بتكليف أحمد الشقيري بدراسة إمكانية قيام كيان فلسطيني، قام الأخير بجولته الفلسطينية العربية في أواسط شباط (فبراير) 1964؛ فالتقى خلالها بمختلف التجمعات والشخصيات الفلسطينية، وكانت أهم العقبات التي واجهت الشقيري واحتاجت إلى لقاءات مطولة وحوارات تكاد لا تنتهي، كانت مع الفلسطينيين أنفسهم لأن التنظيمات والجبهات المسلحة والسرية منها بشكلٍ عام، لم تكن تؤيد قيام كيان بقرارٍ من الجامعة العربية، خوفاً من أن ينتهي مصير ذلك الكيان إلى مصير حكومة عموم فلسطين والهيئة العربية العليا [1]، وكان من قبل قد اجتمع بوفدٍ من اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد القومي الفلسطيني والمجلس التشريعي في غزة في كانون ثانٍ (يناير) 1964، وتباحث معهم حول هذا الموضوع [2].

وكذلك الأمر التقى بالزعامات العربية بخاصةً في دول الطوق والخليج العربي، وطرح مشروعه وأفكاره الهادفة لإقامة كيان فلسطيني، وأسفرت تلك: اللقاءات والمناقشات والخطابات المختلفة على كثرة مشاكلها عن عقد مجلس وطني فلسطيني حضره 422 عضواً، تمَّ اختيارهم بطرق مختلفة، وبمعايير ليست ثابتة، مع الأخذ بعين الاعتبار ظروف التجمعات الفلسطينية، ورغبات الحكومات العربية، ورغبة الشقيري الشخصية في إنجاح تلك الخطوة والبقاء على رأسها. كما تجاهل الشقيري التنظيمات الفلسطينية، تجاهلاً يعود إلى عدائه لتلك التنظيمات، كما عبر عن ذلك مرات عدة؛ ففي إحداها قال: بأن الفلسطينيين لا يقبلون أن تكون قضيتهم محل مناورات حزبية أو مساومات، إنها قضية شعب صمم على أن يحمل السلاح لتحرير وطنه، وأن ينبذ الحزبية والتحزب، كما دعا في بعض المناسبات الأحزاب، وخاصة اليسارية والشيوعية إلى الانصهار في المنظمة على أساس أن تحل نفسها [3].

وبذلك عُقدت في 28 آيار (مايو) 1964، في مدينة القدس الجلسة الافتتاحية تحت رعاية العاهل الأردني الملك حسين وبحضور ممثلين عن سائر الحكومات العربية، وتمَّ خلال

---

[1]- مخادمة، **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص326؛ بيان نويهض الحوت، **"شخصية أحمد الشقيري"**، في: أحمد الشقيري بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين، ص42؛ **الموسوعة الفلسطينية**، مج4، ص313.

[2]- توما، **منظمة التحرير**، ص118.

[3]- مخادمة، **منظمة التحرير**، ص326-327؛ كريشان، **منظمة التحرير**، ص19.

المؤتمر انتخاب الشقيري رئيساً له، كما انتخب مكتباً للرئاسة مؤلفاً من ثلاثة نواب للرئيس، وأمين عام للمؤتمر. وبعد عدة مناقشات استمرت عدة جلسات، اتخذ المؤتمر عدة قرارات كانت أبرزها:

1- إعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية.
2- اعتبار المؤتمر بأعضائه "المجلس الوطني الفلسطيني".
3- المصادقة على الميثاق القومي الفلسطيني، والنظام الأساسي للصندوق القومي، واللائحة الداخلية للمجلس الوطني، وتشكيل كتائب فلسطينية عسكرية نظامية، وكتائب فدائية قادرة وفعّالة.
4- إيمان الفلسطينيين بالوحدة العربية، وعلى أن تحرير فلسطين والوحدة هدفان متكاملان، يُهيئ الواحد منهما تحقيق الآخر، وعلى أن مصير الوجود العربي رهن بتحرير فلسطين.

وبانتهاء الجلسة الأخيرة للمؤتمر، أُعلن رسمياً للعالم ميلاد كيان فلسطيني عُرف باسم منظمة التحرير الفلسطينية، لاقى الكثير من الترحيب والتأييد والمعارضة لدى مختلف الأوساط الفلسطينية والعربية، وإن كانت السمة الغالبة له سمة ضرورة إبراز هذا الكيان، فيما كانت المعارضة جميعها عدا معارضة الهيئة العربية العليا لفلسطين، تنصّب على ضرورة تجاوز العديد من الثغرات التي يحملها هذا المشروع وليس المشروع كله؛ لذا: شكّلت ولادة منظمة التحرير انعطافاً مهماً في مسيرة القضية الفلسطينية، وفي الحياة السياسية للشعب الفلسطيني. واعتبر الميثاق القومي ذلك التحرير، واجباً قومياً تقع مسئولياته كاملة على الأمة العربية بأسرها وفي طليعتها الشعب الفلسطيني [1].

وانطلقت المنظمة بقيادة أحمد الشقيري لتبني من الصفر أو ما دونه، ما يستلزمه الكيان الوطني من مؤسساتٍ ودوائرٍ وقواتٍ مسلحة، وافتتحت لها الفروع في العواصم العربية؛ وإذا كان بعض الحكام العرب، يشدون المنظمة للتروّي والبناء البطيء وعدم اللجوء إلى أي سلاح غير سلاح الكلمة؛ فلقد كان الشعب الفلسطيني في المقابل يشد في المنظمة

[1]- مخادمة، **منظمة التحرير**، ص327؛ الشعيبي، **عشر سنوات**، ص208؛ راشد حميد، "**منظمة التحرير الفلسطينية في عشر سنوات**"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 41-42، كانون ثانٍ- شباط (يناير- فبراير) 1975، ص516؛ وزارة الدفاع الوطني- الجيش اللبناني، **القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني**، ط1، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1973، ص293.

باتجاهٍ مناقض، يحثها على مباشرة الكفاح المسلح وخوض المعركة [1].

والواضح أن النقاش داخل أروقة المؤتمر الفلسطيني الأول، كان محدوداً بإملاءات النظامين العربيين الرسميين المصري والأردني، اللذين وضعا المنظمة تحت جناحيهما. ويبدو أن وجود التناقض بين هذين النظامين، هو الذي أوحى باقتراح بعض المندوبين منع الفلسطينيين العمل خارج إطار المنظمة [2].

يتضح مما سبق ذكره: أن الشقيري بما صرَّح به، قد رفض المشروع العراقي الداعي لقيام الكيان الفلسطيني، وتقسيم الفلسطينيين في أماكن تواجدهم على دوائر انتخابية، مهمتها انتخاب نواب المجلس الوطني الفلسطيني، بينما مشروع الشقيري مهمته انتخاب حكومة وطنية تقيم علاقات مع كافة الدول العربية والدول الصديقة، ويكون من أبرز مهماتها تولي معركة تحرير فلسطين.

ولمَّا كان الحديث عن الميثاق والنظام الأساسي ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية يخرج بنا عن الهدف الرئيسي للدراسة، فإننا لن نتطرّق لتلك الأجهزة بالتفصيل، بل سنكتفي بالإشارة إلى الميثاق القومي الفلسطيني؛ لبيان دوره في خدمة الآمال والطموحات الفلسطينية في خدمة الهدف المعلن من تأسيسه، وهو تحرير كامل التراب الفلسطيني من النهر إلى البحر.

فالميثاق القومي الفلسطيني: ضمَّ تسعاً وعشرين مادة موزعة على مقدمة وخمسة أبواب، معتبراً فلسطين وطناً عربياً حدوده تلك التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني، كما اعتبر الشخصية الفلسطينية صفة أصلية لازمة لا تزول وتنتقل من الآباء إلى الأبناء، وأن الفلسطينيين هم المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين في عام 1947، سواء من خرج منهم أو بقي فيها، وكل من وُلِدَ لأبٍ عربي فلسطيني بعد ذلك التاريخ، كما أكَّد الميثاق رفض الشعب الفلسطيني لتصريح بلفور عام 1917، ولصك الانتداب الذي أقرته عصبة الأمم المتحدة عام 1922، وكذلك لقرار التقسيم الصادر عام 1947 وما ترتب عليهم.

---

[1]- الاقتصاد العربي، **كانت فلسطين جُرحاً في قلبه .. والوحدة أمنيته الكبرى**، في: عرفات حجازي: كلمة وفاء لذكرى أحمد الشقيري، ج1، 1980-2000، الطبعة الاليكترونية الأولى، 1426هـ (2005م)، ص66.

[2]- توما، **منظمة التحرير**، ص128.

ومن أهم ما ورد في الميثاق، كان واضحاً في تحديد سلطات المنظمة الناشئة على الأراضي الفلسطينية؛ فقد جاء في المادة الرابعة والعشرين من الميثاق: أن "**لا تمارس هذه المنظمة أية سيادة إقليمية على الضفة الغربية من المملكة الأردنية الهاشمية، ولا قطاع غزة، ولا منطقة الحمة، وسيكون نشاطها على المستوى القومي الشعبي في الميادين التحريرية والتنظيمية والرياسة المالية**". أما المادة الأخيرة من الميثاق فقد نصّت على أن: "**لا يُعدّل هذا الميثاق إلاّ بأكثرية ثلثي أعضاء المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية، في جلسة خاصة يُدعى إليها من أجل هذا الغرض**". علماً بأن تعديلات جوهرية أُجريت على هذا الميثاق في الدورة الرابعة في تموز (يوليه) 1968، حيث تغيَّر اسمه من: "**الميثاق القومي الفلسطيني**" إلى: "**الميثاق الوطني الفلسطيني**" [1]، وتمَّ حذف المادة الرابعة والعشرين من الميثاق الجديد عام 1968.

وحسب قول الأستاذ فؤاد بنات: "**لم يكن الميثاق القومي لمنظمة التحرير سوى ميثاق أعدّته جبهة التحرير الفلسطينية (ج. ت. ف)، وكانت قد حملته لجنة يرأسها الأستاذ زهير الريّس صاحب جريدة أخبار فلسطين الصادرة في غزة، عندما قرروا عقد مؤتمر تشارك فيه بعض الشخصيات؛ فقرروا: تشكيل لجنة لعمل ميثاق قومي فلسطيني؛ فهؤلاء حملوا ميثاق الجبهة الذي وضعوه كتنظيمٍ سري؛ فكان الأستاذ حبيب جرادة سكرتير المجلس التشريعي يتلقى منه** (أي: من فؤاد بنات) **مادتين في كل جلسة لتلك اللجنة، ولم تكن المادة رقم (24) التي وردت في الميثاق القومي الفلسطيني لاحقاً، والتي تنص على أن: لا سيادة لمنظمة التحرير الفلسطينية على قطاع غزة والضفة الغربية ومنطقة الحمّة، من ضمن الميثاق الذي وضعناه في جبهة التحرير الفلسطينية، لأننا في الجبهة نرفض هذا البند جملة وتفصيلاً**" [2].

---

[1]- مخادمة، **منظمة التحرير**، ص327-329 (بتصرف)؛ **الميثاق القومي الفلسطيني**، بيروت، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، 1972؛ حميد راشد (إعداد)، **مقررات المجلس الوطني الفلسطيني 1964-1974**، بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1975، ص13.

[2]- **مقابلة مع الأستاذ فؤاد سعيد بنات، في غزة، بتاريخ 2008/7/23**، والأستاذ فؤاد بنات هو أحد المؤسسين ومسئول القيادة العليا المؤقتة لجبهة التحرير الفلسطينية (ج.ت.ف)؛ كتنظيم سري، والذي انطلق من عام 1961، وهو أحد خمسة مناضلين وضعوا الميثاق الوطني الفلسطيني الذي أُقر في العام 1964 في مؤتمر القدس، ثمَّ: عمل مدرساً في مدرسة الصناعة في غزة، وهو من المناضلين القلائل الذين ظلوا ثابتين على مواقفهم ومبادئهم الثورية، ولم ينضووا تحت عباءة الذين سايروا الحلول السلمية واللهث وراء السراب المزعوم بإمكانية الحل السلمي للقضية الفلسطينية.

ويستطرد الأستاذ بنات قائلاً: كنت قد أطلعت صلاح خلف (أبو إياد) على الميثاق الذي وضعناه، وكان يعلم به لأول مرة، إلاَّ أنه بعد الاطلاع عليه رفض مجمل وجهة الميثاق لأنه يعبّر عن آراء قومية وناصرية. وكان اطلاع صلاح خلف على الميثاق قد استغرق خمس ليالي، جرى خلالها النقاش مطولاً معنا في الجبهة، ولكن صلاح خلف استمر على موقفه الرافض، بحجة أن هذا الميثاق يعبر عن آراء قومية وناصرية. وكانت النسخة الأصلية من الميثاق الذي أعدّته جبهة التحرير الفلسطينية (ج. ت. ف)، تنص على أن (فلسطين جزء من الوطن العربي الكبير، وأن الشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربية الواحدة)، وكانت تلك المبادئ مشهورة لدى القوميين العرب والبعثيين، إلاَّ أنه اتضح لنا فيما بعد، أن لفظة الكبير التي وردت في النص الأصلي لميثاق الجبهة، تمَّ شطبها في المؤتمر التأسيسي لمنظمة التحرير الذي انعقد في القدس في آيار (مايو) 1964، وقد شطبوا تلك الكلمات حتى ينفوا عن منظمة التحرير الفلسطينية التي ستنشأ صفة الحزبية، وحتى لا تحمل المنظمة كلمات أو مصطلحات تستخدمها تنظيمات أخرى [1].

وحريٌّ بنا الإشارة إلى المادة الرابعة والعشرين من الميثاق نظراً لأهميتها؛ فالواضح من خلال نص تلك المادة أنه على الرغم من أن منظمة التحرير الفلسطينية منظمة فلسطينية صرفة، إلاَّ أنها لا تملك السيادة حتى على ما تبقى من أرض فلسطين التاريخية التي لم يطلها بعد الاحتلال الإسرائيلي قبل العام 1967، بدليل ما ذُكر في المادة المذكورة، بأن لا تمارس هذه المنظمة أية سيادة إقليمية على الضفة الغربية من المملكة الأردنية الهاشمية، ولا قطاع غزة، ولا منطقة الحمّة. وإذا كانت تلك المنظمة التي نشأت لهدف تحرري، لا تملك السلطة على أرضٍ فلسطينية فأين ستقيم سلطتها؟؛ مما يدعو المرء للتساؤل عن هدف وضع هذا النص الخطير. بل الأخطر ما ذُكر في النص نفسه من القول: **الضفة الغربية من المملكة الأردنية الهاشمية**، أي أن الذين صاغوا ذلك النص، كانوا مُقرّين بأن جزءاً فلسطينياً كالضفة الغربية هو جزء من أملاك المملكة الأردنية الهاشمية؛ وبالتالي: لا يحق للفلسطينيين العمل من خلاله، ويشتمّ منه التدخل الأردني الصريح لدى الذين صاغوه لذكر تلك العبارة والتأكيد عليها. والشيء نفسه ما ذُكر عن قطاع غزة الذي كان يخضع للإدارة المصرية، مع الفارق بأن السلطات المصرية لم تعتبر القطاع أراضٍ مصرية لها الحق بها. بل ويستطرد نص المادة بالقول: بأن نشاط المنظمة، سيقتصر على المستوى القومي الشعبي في الميادين

---

[1] - المرجع السابق.

التحريرية والتنظيمية والرياسة المالية. فإذا بقيت الأراضي الفلسطينية غير خاضعة لسلطة منظمة التحرير الفلسطينية؛ فما قيمة تحرير أراضٍ ليست لها سلطة فعلية عليها؛ الأمر الذي يجعل أي باحث في تلك المسألة يقف عندها بشيء من الاستغراب والتعجب!!!.

ومما يدعم ما ذهبنا إليه ما قاله البعض: بأنه بدل تأسيس الأدوات التي تمكّن الفلسطينيين من إقامة حركة مسلحة لاستعادة أراضيهم، كان إنشاء منظمة التحرير بمثابة خطوة تجاه الإذعان لوجهات نظر الرئيس عبد الناصر والملك حسين والبعثيين، عندما حافظوا على الوضع القائم في وجه التهديدات الإسرائيلية بتحويل مجرى نهر الأردن؛ وبشن عدوان على الأردن وسوريا ومصر [1].

ومن المؤكد أن الميثاق القومي خلا تماماً وبما يؤكد مغزاه من أي نصٍ على الاستقلال الفلسطيني أو أي إشارة إليه، وأغفل الاستقلال الوطني، وأغفل حتى استقلال منظمة التحرير، بل إن الميثاق خلا حتى مما يفصح عن أن شعب فلسطين عازم على بناء كيان خاص به، حتى أن الشقيري مؤسس المنظمة، لم يُرِدْ في خطابه الذي افتتح به المؤتمر الأول أي إشارة لكلمة **كيان**. وفي السياق ذاته وبما يؤكد على المغزى ذاته، أغفلت مقدمة الميثاق ومواده ذكر النتائج التي ترتبت على عدم قيام دولة فلسطينية مستقلة في العام 1948. أما ما أظهر أهمية الكيان الوطني الفلسطيني والحاجة إلى بنائه؛ فقد تجسّد في عددٍ من ردود الفعل التي ظهرت فيما بعد ضد الميثاق، وتلك هي التي بيّنت أن الاهتمام بالكيان لم يكن ضئيلاً، بل إن من ردود الفعل تلك ما أظهر وجود اهتمام بمسألة السيادة أيضاً؛ فحركة القوميين العرب على وَلعِها الشديد بالفكر العربي القومي الوحدوي، انتقدت عدداً من المفاهيم التي عبّر الميثاق عنها، كما انتقدت سلوك قيادة المنظمة ورضوخها للإملاءات العربية [2].

يتضح مما سبق ذكره: أن الميثاق القومي للمنظمة شابه الكثير من الثغرات التي تؤخذ عليه، وأعطت المناوئين لمشروع المنظمة حق توجيه سهامهم إليها؛ فالشقيري زعيم المنظمة وإن حاول بعد المؤتمر الوطني الأول أن يُظهر استقلالية منظمته، إلاَّ أن عدم ذكر ما ينص على الاستقلال الفلسطيني، وإغفال ذكر استقلالية القرار الفلسطيني كان له صداه على

---

[1]- سميث، **فلسطين والفلسطينيون**، ص223.

[2]- فيصل حوراني، **نشأة الحركة الوطنية**، ص48.

الساحة الفلسطينية؛ فما جاء في المادة الرابعة والعشرين من الميثاق، مثالٌ حي على عدم استقلالية المنظمة وقرارها السياسي والسيادي.

أما **النظام الأساسي** للمنظمة الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الأولى؛ فقد حدد كيفية تشكيل المنظمة وهيئاتها ومؤسساتها واختصاصاتها، واعتبر جميع الفلسطينيين أينما تواجدوا أعضاء طبيعيين في منظمة التحرير الفلسطينية، وكانت قد أُجريت عدة تعديلات على النظام الأساسي فيما بعد فرضتها ظروف الثورة الفلسطينية [1].

ويُلاحظ في البند السابع من القرارات التي صدرت عن المجلس الوطني الأول، التركيز على دور القوات النظامية بذكرها دون إضافة صفات؛ بينما أُضيف للكتائب الفدائية كلمتا: "**قادرة وفعّالة**"؛ وربما ذُكرت هذه الكتائب في البند المشار إليه؛ كمجرد محاولة فيما بعد لاستيعاب طلائع العمل الفدائي التي أخذت تظهر وقتذاك ولو بحجمٍ محدود [2].

ولقد كان انعقاد المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول في القدس، انتصاراً لشخص الشقيري والخط السياسي الذي أراده رغم المعارضة الداخلية؛ فنجح في الإعلان عن قيام منظمة التحرير الفلسطينية. ومما لا شك فيه، أن الشقيري استغلَّ الحماس الشديد والدؤوب في الساحة الفلسطينية وداخل المؤتمر للتعجيل بولادة الكيان الفلسطيني، وفي الوقت نفسه تمكّن من كسب ثقة الملك حسين وإقناعه بافتتاح وقائع المؤتمر.

وكان الشقيري قد نجح في تجاوز الكثير من الصعاب التي جابهته من الحكومات العربية والتنظيمات الفلسطينية، واختار قيادة المنظمة ومضى معهم قُدماً إلى مؤتمر القمة العربية الثاني في الإسكندرية في أيلول (سبتمبر) 1964، وألقى تقريراً باسم منظمة التحرير بيّن فيه، شرف مشاركته بوصفه رئيساً للمنظمة الذي اختاره ممثلو الشعب الفلسطيني، لا بوصفه مشاركاً اختاره الملوك والرؤساء العرب، وشرح للمؤتمر مراحل بناء الكيان الفلسطيني، وطلب من الدول العربية أن يكون دورها تسهيل البناء وتأييده لا بناءه، وأن تترك له شخصيته المستقلة المتعاونة غير المنعزلة [3].

---

[1] - مخادمة، **منظمة التحرير**، ص328-329.

[2] - حميد، "**منظمة التحرير الفلسطينية في عشر سنوات**"، ص516.

[3] - الشقيري، **من القمة**، ص141، 152، 156-157.

وكان للشقيري تصور خاص للكيان المقترح؛ إذ قال بعد إنشائها: "**لقد قيل أن الكيان الفلسطيني يهدف إلى غرضين، أولهما: سلخ الضفة الغربية وإقامة حكومة فلسطينية. وثانيهما: أن تتخلى الدول العربية عن قضية فلسطين، وكلا الأمرين باطل من أساسه. الكيان الفلسطيني يهدف إلى أن يصبح أهل فلسطين قوة وطنية عاملة تُسهم في تحرير فلسطين**". وكذلك أن تنظيم الشعب الفلسطيني لا بد أن يعبّر عن إرادة الشعب الفلسطيني، وأن تنضوي تحت لوائه كل التنظيمات والهيئات الفلسطينية، وأن يكون مفتوحاً أمام المواطنين جميعاً [1].

ما سبق يؤكد ما ذهبنا إليه من قبل: بأن هدف الشقيري لم يكن المواجهة المباشرة مع الأنظمة العربية خاصة الأردن، لكي يتمكّن من إخراج الكيان الفلسطيني إلى حيز الوجود، دون مجابهة سياسية قد تحدث من ذلك النظام العربي أو ذاك.

وبالمجمل: فما يزال البعض وحتى الآن، يتحدّث عن أن نشأة وميلاد منظمة التحرير الفلسطينية؛ إنما جاء بقرارٍ رسمي من النظام الإقليمي العربي، ولم يكن ناتج عن تفاعل شعبي فلسطيني وحاجة فلسطينية؛ وإنما نتج عن حاجة ذلك النظام إلى التحلل من عبء القضية الفلسطينية، ورغبتها في تشكيل إطار نظامي يعيق تبلور الحركات الثورية الفلسطينية التي بدأت تظهر في أواخر الخمسينيات. غير أن ذلك القول برسمية الولادة يغفل عمداً حقيقة التطلّع الفلسطيني إلى تشكيل الكيان الوطني، والذي ظهر جلياً في مسعى الحاج أمين الحسيني عشية هزيمة عام 1948، ثمَّ في قيامه بتشكيل حكومة عموم فلسطين التي خنقها النظام الإقليمي العربي الرسمي قبل سواه، كما يغفل حقيقة أن الشقيري لم يتلقَّ تكليفاً من القمة العربية بتشكيل المنظمة؛ بل بالاتصال بأبناء الشعب الفلسطيني. وكان هدف التكليف في حقيقته، إنتاج هيئة تشبه حكومة عموم فلسطين على مقعد فلسطين في جامعة الدول العربية، دون أي دور فعلي وحقيقي. ولقد تلمَّس الشقيري في اتصالاته وجهات النظر الفلسطينية والتي انعكست في عمله لتشكيل المنظمة، وتقديم لجنتها التنفيذية الأولى إلى مؤتمر القمة العربية الثاني. وبدلاً من هيئة شكّلية جاء الشقيري

[1]- **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964**، ص70-71؛ سخنيني، **الكيان الفلسطيني**، ص56.

إلى القمة بمنظمة تحرير فلسطينية، لم تحظَ منذ لحظتها الأولى بإجماعٍ عربي، بل وُضعت محل تجاذب واستقطابات عدة [1].

وتراوحت مواقف الدول العربية من مسألة خلق الكيان الفلسطيني أو منظمة التحرير الفلسطينية وحتى عام 1968، ما بين مؤيدٍ بالكامل لها كما هو الحال مع مصر والكويت والجزائر، أو خلافٍ مستمر كما مع الأردن، أو تحفظٍ من جانب السعودية [2]، كما أن ثمة أكثر من دولة ظلّت لسنوات عديدة لا تتعامل مع المنظمة.

لكن السؤال المهم الذي يجب طرحه في ضوء ما ذكره أحمد الشقيري: (**هل القرار الذي اتخذه بإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، وفرضه كأمرٍ واقع على العرب والفلسطينيين، كان نابعاً من إرادة فلسطينية صِرفة، أم نتيجة مصالح عليا لبعض الأنظمة العربية؟**).

وقبل الإجابة على هذا السؤال الكبير، رُبَّ قائل يقول: بأن الدافع العربي لنشأة المنظمة قد جاء على خلفية الرغبة في لجم تطور حركة الشعب الفلسطيني الذاتية نحو التأطّر السياسي، وأخذ زمام المبادرة المسلحة على طريق التحرير، ويأخذ ذلك الرأي في اعتباره: كيف أن الساحات الفلسطينية قد أنضجت وقت الإعلان عن المنظمة، عدداً كبيراً من التنظيمات التي أوشكت على ممارسة تلك المبادرة؛ وذلك التقدير لا يجانبه الصواب حسب البعض، غير أنه حتى في إطار صحته النظرية ينبغي الانتباه إلى دور العامل العربي؛ فكل تلك الساحات كانت تحت السيطرة العربية متعددة العناوين؛ فالضفة الغربية تحت الحكم الأردني، وقطاع غزة تحت الإدارة المصرية؛ إضافةً للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام 1948. فمن الصعب ولعلها الاستحالة عملياً، أن يجري التماس مع الاحتلال الإسرائيلي والاشتباك معه؛ بالقفز على هذه الحقيقة الجغرافية السياسية بمعزلٍ عن الاستعدادات العربية، ناهيك عن الحديث، عمَّا تستدعيه حركة التنظيمات الفلسطينية من عمليات إسناد بالتدريب والإعلام والتعبئة والتسليح، وهي جوانب لن تمر بأمان بغير تسهيلات عربية لوجستية في محيط فلسطين المحتلة [3].

---

[1]- أبو حسنة، **تطور الوعي الفلسطيني**، ص22.

[2]- عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص102.

[3]- الأزعر، "**منظمة التحرير**"، ص387.

وسواء جاء نشوء المنظمة عن توجّه عربي حقيقي لإبراز البُعد الفلسطيني الأصيل في الصراع، أو كان استجابة لتحدي النهوض الذاتي الفلسطيني وإخضاعه للرقابة، وعدم السماح لقيادة فلسطينية مستقلة بالظهور على الساحة؛ كحركة فتح التي بدأ الإحساس بوجودها من قِبل الأحزاب والتنظيمات الأخرى، ومن قِبل بعض أجهزة مخابرات بعض الدول العربية؛ فقد ثبت أن الأب المؤسس للمنظمة أحمد الشقيري؛ قد تلقّف بضعة سطور تمخّضت عن مؤسسة القمة العربية في كانون ثانٍ (يناير) 1964؛ بصدد إحياء الكيان الفلسطيني كما سبق الإشارة؛ ليؤلّف إطاراً فلسطينياً جامعاً، وكان بروز هذا الإطار معلماً فارقاً بقوة بين ما قبله وما بعده في مسيرة الشعب الفلسطيني. وبالمجمل: فقد بات واضحاً بأن جهود الشقيري انصبّت في تصميمه على خلق واجهة نشاط أو كيان من لا شيء؛ لينظّم من خلالها الهجمات ضد إسرائيل [1].

وللإجابة على السؤال السابق، لا بد من إلقاء الضوء على الموقفين المصري والأردني بالذات من مسألة إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، ثمَّ بقية المواقف العربية الأخرى؛ فالدور المصري كان الأبرز في الإعداد والعمل لإنشاء تلك المنظمة، ولا نعتقد بأن الشقيري وضع فكرة إنشاء الكيان الفلسطيني موضع التنفيذ، إلاَّ بعد حصوله على مباركةٍ أو ضوءٍ أخضر مصري لتنفيذها.

يتضح لنا من خلال مجمل ما ذكرناه في هذ الفصل، عدة أمور دعت إلى التفكير في إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية منها:

- إن نكبة فلسطين أدّت إلى سرعة تبدل الأنظمة الحاكمة في كثير من الدول العربية، التي اُعتبرت سبباً مباشراً للنكبة خاصة في مصر، عندما تمكن الضبّاط الأحرار بقيادة جمال عبد الناصر من قلب النظام الملكي، وتشكيل نظام حكم جمهوري اتّبع النهج القومي العروبي.
- إن رغبة الفلسطينيين في إبراز الشخصية الوطنية الفلسطينية المتميزة، تحولت إلى حركةٍ عارمة، تقاطعت مع رغبة عربية متزايدة في إبراز الشخصية الفلسطينية وإنشاء

[1] - الأزعر، "**منظمة التحرير**"، ص388؛ سعيد خليل المسحال، **ضياع أمة**، ط1، لندن، الرافد للنشر والتوزيع، 1994، ص16؛ *Charles D. Smith,, **Palestine and the Arab-Israeli Conflict**, Second Edition, New York, St. Martin's Press, 1992, p. 187.*

كيان يتولى التحدّث باسم الفلسطينيين، ويضبط حركتهم ويُمكّن الدول العربية من مراقبتها وتحديد إيقاعاتها.

- إن الفضل الأكبر يعود لأحمد الشقيري في إنشاء الكيان الجديد، الذي انتهز صدور قرار القمة العربية الأول في عام 1964، الذي تحدث عن ترتيب أوضاع الفلسطينيين؛ فبادر إلى تنفيذه وجعله أمراً واقعاً، لكي لا يبقى مثل غيره من القرارات السابقة دون تنفيذ. لذلك كان مضطراً لمسايرة وإرضاء الحكومات العربية. فالشقيري وجد أن خلق الكيان الفلسطيني دون الاعتماد على الحنكة السياسية، مجرد سراب سوف يلهث الفلسطينيون خلفه طويلاً، وهو أمر يُحسب له، حيث تمكّن من وضع الأنظمة العربية الفاعلة على الساحة العربية تحت الأمر الواقع.
- إن انعقاد المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول في القدس، كان انتصاراً لشخص الشقيري والخط السياسي الذي أراده، رغم المعارضة الداخلية؛ فنجح في الإعلان عن قيام منظمة التحرير الفلسطينية؛ الأمر الذي سعى إليه طويلاً.

الفصل الثاني

المواقف العربية والفلسطينية من نشأة منظمة التحرير الفلسطينية

أولاً: الموقف المصري

كان للدور المصري في العمل العربي أثر واضح في هذا الاتجاه؛ فأحمد الشقيري نفسه يذكر: أن الجمهورية العربية المتحدة كانت راغبة في إنشاء الكيان اليوم قبل الغد[1]؛ فالموقف المصري الداعم لإنشاء هذا الكيان في صيغته التي عرضها الشقيري، كان كفيلاً بالحد من تأثير المعارضة التي أبدتها بعض الدول العربية، والتي استمرت في المعارضة حتى بعد قيام المنظمة. فالحالة الموضوعية التي كانت قائمة على الساحة الفلسطينية، والخط العربي التحريري التي كانت تنتهجه حكومة عبد الناصر الداعي إلى دعم قيام كيان فلسطيني مستقل، رداً على ادعاءات إسرائيل وحلفائها بعدم وجود شعب فلسطيني، أتاحا المجال لتجاوز قرار القمة العربية الأول 1964، ناهيك عن أن الرئيس عبد الناصر كان قد وضَّح هدف الدور المصري في إنشاء المنظمة بقوله: **"إن الغرض من إنشاء كيان فلسطيني هو مواجهة نشاط إسرائيل، لتضييع المشكلة الفلسطينية وإضاعة حقوق شعب فلسطين"**[2].

ويبدو أن الرئيس عبد الناصر قد وجد نفسه في تلك الآونة أمام تحدٍ كبير؛ فهو لم يكن في مقدوره الرفض المبدئي لفكرة ضم فلسطين إلى الجمهورية العربية المتحدة، لكنه كان يشعر في الوقت نفسه، بأن هذه الدولة غير قادرة وحدها، وبمعزلٍ عن بقية الدول العربية الأخرى وعن الفلسطينيين أنفسهم، على حمل أعباء معركة التحرير وتحمل تبعات قضية معقدة لها انعكاسات محلية ودولية كبيرة، ناهيك عن أن عبد الناصر كان يهدف إلى

---

[1] - الشقيري، **من القمة إلى الهزيمة**، ص83.

[2] - **فلسطين من أقوال الرئيس جمال عبد الناصر**، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ب. ت، ص128؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **فلسطين**، ص219؛ سخنيني، **"الكيان الفلسطيني"**، ص48-49.

منع الفلسطينيين من القيام بأعمال عسكرية ضد إسرائيل؛ قد تجره إلى مجابهة معها كانت مصر غير مهيأة لها [1].

وللخروج من هذا الوضع الحرج أقرَّ عبد الناصر مبدأ انضمام فلسطين بعد تحريرها إلى دولة الوحدة، على أن يُترك للفلسطينيين تقرير ذلك عبر هيئاتهم التمثيلية. ولمَّا كانت حكومة الجمهورية العربية المتحدة غير راغبة في إرجاع الهيئة العربية العليا لفلسطين ورئيسها إلى مسرح الأحداث السياسي؛ فقد سارعت في 25 شباط (فبراير) 1958، إلى اتخاذ قرار يقضي بتشكيل مجلسين: تنفيذي وتشريعي في قطاع غزة، يكون للفلسطينيين التمثيل الأكبر فيهما. وفي 3 نيسان (أبريل) أوصى المجلس التشريعي في القطاع، بالعمل على ضمان انضمام فلسطين في الوقت المناسب وبالشكل المناسب إلى الجمهورية العربية المتحدة [2].

إن إبراز الكيان الفلسطيني إذن، كان جزءاً من التصوُّر القومي العام للرئيس عبد الناصر الذي عبّر عنه في خطابٍ ألقاه في الجزائر في 2 تموز (يوليه) 1962، واعتبر فيه أن النضال يجب أن يكون الشعب الفلسطيني في طليعته، وأن عليه تعزيز هذه الطليعة بالإمكانيات المادية والعسكرية للجمهورية العربية المتحدة؛ فالمسئولية تقع على الفلسطينيين كطليعة، ولكن لا بد لهم من الاستعداد. ويبدو أن توقيت الطرح المصري لمسألة الكيان الفلسطيني، ارتبط بالخلاف الذي نشب بين الحاج أمين الحسيني وعبد الناصر عقب إعلان دولة الوحدة، عندما اقترحت الهيئة العربية العليا الاعتراف بها كممثلة مفوضة للشعب الفلسطيني، وضم فلسطين إلى الجمهورية العربية المتحدة، غير أن عبد الناصر لم يكن يُدخل الهيئة العربية في حساباته، مما أدى إلى مغادرة الحاج الحسيني القاهرة، ومن ثمَّ تقاربه مع الرئيس عبد الكريم قاسم في العراق [3]. ويبدو أن الرئيس عبد الناصر قد رأى أن الحاج الحسيني قد أصبح جزءاً من الماضي، ومن الأفضل له التعامل مع قيادة جديدة تكون طوع بنانه.

---

[1]- عبد الله الحوراني، **"فلسطين قضية قومية"**، ص15؛

*Smith, **Palestine and the Arab-Israeli Conflict**, p. 186.*

[2]- الشريف، **البحث عن كيان**، ص82؛ يزيد صايغ، **بدايات العمل المسلح في الضفة والقطاع 1967م**، ط1، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1992، ص28 – 29.

[3]- **فلسطين من أقوال الرئيس جمال عبد الناصر**، ص128؛ سخنيني، **"الكيان الفلسطيني"**، ص49.

والجدير بالذكر: أن الرئيس عبد الناصر كان في 26 تموز (يوليه) من العام نفسه، قد أكدَّ لوفد المجلس التشريعي الفلسطيني في قطاع غزة، حينما التقى به في القاهرة لتهنئته بالعيد العاشر لثورة تموز (يوليه) المصرية: بأن "**ليس لديه خطة لتحرير فلسطين؛ وأن أي زعيم عربي يدّعي لكم غير ذلك إنما يضحك عليكم، ومن يقول لكم إن قضيتكم سهلة إنما يخدعكم، لأنها ليست إسرائيل وحدها، بل من وراء إسرائيل**". ويبدو أن الزعيم المصري قد صارح ضيوفه بتلك الحقيقة في لحظة مرارة ممتدة منذ الانفصال بين مصر وسوريا؛ وعلى ما يبدو فإن البعض استغلَّ هذه الكلمات كلٍ حسب مصلحته؛ فهذه الكلمات كانت إشارة البدء بتأسيس الفصائل الفلسطينية، كما استغل حكّام دمشق الذين عملوا على الانفصال هذه الكلمات لمصلحتهم؛ وكذلك الأردن التي استحدثتْ إذاعتها برنامجاً ضد عبد الناصر أسمته "**المتسلل المريب**"، وأخذت تذيعه مرتين يومياً. وهكذا وصلت الرسالة إلى كل أبناء الشعب الفلسطيني كي يأخذوا قضيتهم الوطنية بين أيديهم، وهو ما دفع الفلسطينيين إلى التطلّع لامتلاك هيئة سياسية وطنية خاصة بهم. ويبدو أن كلمة عبد الناصر جاءت في لحظة صفاءٍ ناشئة عن مرارة الانفصال، ولعلَّ هذه الكلمة من أحسن مواقف الرجل إزاء القضية الفلسطينية؛ لأنها عبّرت عن الصدق في التعامل مع الوضع الراهن وقتذاك [1].

لقد جاءت كلمة عبد الناصر، لتدشّن التحوّل إلى "**الفلسطنة**" بعمقها العربي إن جاز التعبير؛ فالشارع الفلسطيني كان بطبيعته ناصرياً، وربما خوَّن قبل تلك الكلمة كل من طالب بطليعية للشعب الفلسطيني في تحرير أرضه، علماً بأن تأثيراً أقل بمراحل حققته كلمة العاهل السعودي سعود بن عبد العزيز، في عمّال مدينة الظهران في آذار (مارس) 1962 وجلّهم من الفلسطينيين، وفيها دعاهم العاهل السعودي: إلى السير في طريق الجزائر إن هم أرادوا تحرير بلادهم. كما أن الرئيس الجزائري أحمد بن بيلا في حزيران (يونيه) من العام نفسه، حثَّ من جانبه الشعب الفلسطيني على الأخذ بصيغة جبهة التحرير الجزائرية في سبيل تحرير بلاده [2].

---

[1]- ياسين، "**منظمة التحرير**"، ص21؛ عبد الله الحوراني، "**فلسطين قضية قومية**"، ص11-12؛ نافذ أبو حسنة، **تطور الوعي الفلسطيني بمنظمة التحرير الفلسطينية**، في: محسن محمد صالح (تحرير): منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء، ط1، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007م (1428هـ)، ص24.

[2]- ياسين، "**منظمة التحرير**"، ص21.

ومن المعلوم: أن صحيفة الجريدة اللبنانية كانت قد نشرت في آب (أغسطس) 1959، خبراً مفاده أن الجمهورية العربية المتحدة تتباحث مع المملكة العربية السعودية حول مشروع إقامة حكومة فلسطينية في المنفى، وتمَّ الاتفاق بينهما على بحث هذا الموضوع في مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية الذي سيُعقد في الدار البيضاء بالمغرب. وإزاء ذلك الموقف، أعلن الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم، اقتراحه بتشكيل حكومة فلسطينية في الحال في كانون أول (ديسمبر) 1959؛ أي أن فكرة إنشاء حكومة فلسطينية أو كيان فلسطيني صدرت من الطرفين: المصري والسعودي، في خضم الصراع بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق حول الدعوة إلى الوحدة العربية [1]. ويبدو أن المملكة العربية السعودية عندما تباحثت مع الجانب المصري في ذلك الشأن؛ لم تكن تعلم بنوايا الرئيس عبد الناصر بتولّي أحمد الشقيري زعامة الكيان الفلسطيني الجديد، وإلاَّ لَمَا وافقت أصلاً على ميلاد ذلك الكيان.

فطرحت حكومة الجمهورية العربية المتحدة على مجلس الجامعة العربية الذي انعقد في القاهرة في آذار (مارس) 1959، اقتراحاً يدعو إلى تنظيم كيان فلسطيني، والسماح للشعب الفلسطيني بإسماع صوته على الصعيدين: القومي والدولي من خلال ممثليه المنتخبين، كما سبق الإشارة [2].

وفيما بعد حدّدت لجنة الخبراء التابعة لجامعة الدول العربية في تموز (يوليه) 1962، شكلاً للكيان الفلسطيني يقوم على أساس الدعوة إلى مجلس وطني، يضم التجمّعات الفلسطينية ينبثق عنه جبهة وطنية لقيادة الشعب الفلسطيني، يكون لها اختصاصات: عسكرية وسياسية وتنظيمية وإعلامية ومالية، إلاَّ أن معارضة الأردن حالت دون تقدّم الجامعة بالمشروع إلى مجلس الجامعة، بالإضافة إلى الخلافات بين بعض الدول العربية [3].

---

[1] - توما، **منظمة التحرير**، ص105.

[2] - الشريف، **البحث عن كيان**، ص83؛ **قرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، الدورة العادية الحادية والثلاثون الذي أنهى أعماله بالقاهرة في 1959/8/4**؛
http://www.arableagueonline.org/las/arabic/details_ar.jsp?art_id=593&level_id=237

[3] - عدنان حسين، "**منظمة التحرير الفلسطينية في يوبيلها الفضي: المرحلة الأولى للتنظيم المستقل (1959 – 1967)**"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 195، تموز (يوليه) 1989، ص5.

ومن الجدير بالذكر: أنه بات معروفاً أن مصر كانت من أكثر الدول العربية تأييداً لخلق وإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، وقد دافعت عن ذلك باستمرار إلى حد أن اتُهِم وُجهت للرئيس عبد الناصر بأنه أراد التخلي عن القضية الفلسطينية؛ بإيعازه للشقيري لتنفيذ هذه الفكرة، لكي يجد قيادة فلسطينية سلسة طيعة تعمل بتوجيهاته. كما اتُّهِم الشقيري نفسه بأنه عميل للمخابرات المصرية ولعبد الناصر. فقد قيل: إن الشقيري كان صاحب أملاك في مصر ولبنان؛ وبالتالي: يغدو أسلس قياداً حرصاً على ممتلكاته. والواضح أن الشقيري: كان يلائم القيادة المصرية التي فضّلت وجود شخصية مطيعة على رأس تلك المنظمة [1]، وكان الشقيري قد اعترف بأنه لولا مصر ولولا عبد الناصر بالذات لمَا قامت المنظمة [2].

وحسب ما ذكره فؤاد بنات أحد شهود العيان على نشأة منظمة التحرير: أن العلاقة تبلورت بين الرئيس عبد الناصر والشقيري؛ لمَّا تيقن عبد الناصر وأصبح لديه فكرة أن هناك تنظيمات فلسطينية سرية تعمل من خلفه؛ فأحضر الشقيري وبدأ يُعِدُّ معه لإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، في محاولةٍ منه للالتفاف على تلك التنظيمات. ولمَّا كان فؤاد بنات في القاهرة قُبيل نشأة المنظمة، اتصلَّ بالشقيري وقال له: "**أنا من غزة؛ فرحّب بي، وذهبت إلى منزله. وتصادف وقتذاك وجود وفد قادم من غزة برئاسة محمود نجم رئيس الغرفة التجارية؛ فذهب الوفد إلى منزل الشقيري. وخلال لقائي بالشقيري نصحته بعدم قبول هذا المنصب، لأنه لن يستطيع تدبير الأمور، ولأنه لن يستطيع فعل شيء من أجل الفلسطينيين، وأن قبول ذلك المنصب يحتاج لشخصٍ قوي**" [3].

ويسترسل قائلاً: "**هنا أذكر للتاريخ: أنه عندما دعا الرئيس عبد الناصر لمؤتمر القمة العربية الشهير عام 1964، كنت أنا** (أي: فؤاد بنات) **قد كُلفت من قِبل تنظيم جبهة التحرير الفلسطينية الذي يُرمز له بـ (ج. ت. ف)؛ بحمل رسالة إلى الرؤساء العرب تشرح وجهة نظر هذا التنظيم في العمل من أجل فلسطين. والمؤسف أنه في ذلك اليوم؛ فإن العديد من السفراء العرب في القاهرة قد رفضوا مجرد مقابلتي، ولكن هنا أُسجّل التقدير للسفير الجزائري الأخضر الإبراهيمي الذي بمجرد أن أخبرته موظفة السفارة، أن فلسطينياً يريد مقابلته جاء بنفسه إلى الغرفة الخارجية في السفارة، وصافحني مرحباً بي**

---

[1]- الشقيري، **من القمة إلى الهزيمة**، ص330-331؛ العقاد، **المشرق العربي**، ص471، 472.

[2]- الشقيري، **من القمة إلى الهزيمة**، ص334.

[3]- **مقابلة مع فؤاد بنات**.

بحرارة وصحبني إلى مكتبه في الداخل وسلّمته الرسالة. وبعد أن قرأها قال لي: سوف تُسلم هذه الرسالة من يدي إلى يد الرئيس أحمد بن بلّلا"[1].

ولمّا قررت القمة العربية الأولى في كانون ثانٍ (يناير) 1964، تكليف الشقيري القيام بجولة بين الدول العربية للالتقاء بالتجمعات الفلسطينية، اجتمع مع الرئيس عبد الناصر قبل أن يبدأ جولته تلك، وعرض عليه مشروع الكيان الفلسطيني، وواصل الخطة العملية لإنشائه؛ فأعرب عبد الناصر عن تأييده وتشجيعه لجميع الخطوات التي تؤدي إلى قيام الكيان الفلسطيني [2]. وتابع الشقيري اتصالاته في القاهرة بالمسئولين المصريين؛ فالتقى بوزير الخارجية المصري محمود فوزي وعرض عليه الخطوط العريضة لمشروع الكيان الفلسطيني، وما يتعلق بجوانبه السياسية والعسكرية والمادية [3]، كما أن الوزير المصري استجاب استجابةً كاملة لِما عرضه عليه، خاصة الميثاق القومي والنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ فكان الإعلان عن قيام منظمة التحرير تجسيداً لأول رد فعل عربي- فلسطيني على هزيمة عام 1948، وكان إنشائها أهم انجاز وطني للشعب الفلسطيني في التاريخ المعاصر[4].

وكانت السلطات المصرية قد سهّلت للشقيري مهمة الاتصال بأهالي قطاع غزة، وأقامت له معسكرات للجيش الفلسطيني، وفوّضته بإعداد قانون التدريب العسكري الإجباري لكل فلسطيني من أبناء غزة، وفرضت ضريبة التحرير على الفلسطينيين. وفي خطوة جريئة من جانب الحكومة المصرية عزَّزت من جانب الشقيري؛ فقد أذنت لأول مرة لمندوب فلسطين في الجامعة العربية بالتحدّث داخل قطاع غزة؛ فوضعته بذلك في موضع المرجع السياسي الأعلى للفلسطينيين هناك. ثمَّ قامت الحكومة المصرية بإجراء بعض التغيرات داخل قطاع غزة لمواكبة التطورات الفلسطينية الجديدة ، وكانت تستهدف من وراء ذلك: إبراز الكيان الفلسطيني لتدعيم منظمة التحرير؛ فخصّصت مبالغ أكبر لمساعدة ميزانية قطاع غزة، وقدمت مزيداً من التسهيلات للتجار، وشجّعت عمليات التصدير والاستيراد، وأعطت

---

[1] - المرجع السابق.

[2] - جميل الشقيري، **الكيان الفلسطيني**، إصدار منظمة التحرير الفلسطينية، بدون بيانات نشر، ص69؛ مخادمة، **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص325؛ **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964**، ص5-6.

[3] - الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص101؛ مخادمة، **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص325.

[4] - شفيق الحوت، **تجربة منظمة التحرير الفلسطينية (رؤية عامة)**، في: محسن محمد صالح (تحرير): منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء، ط1، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007م (1428هـ)، ص13-14.

متنفّساً للعمل النقابي داخل قطاع غزة. وقد عكست هذه الإجراءات: السياسية والإدارية والدستورية المصرية، التصور المصري للمنظمة ودورها في قطاع غزة، وساعدها في ذلك نظرة المنظمة نفسها إلى الإدارة المصرية ودورها الذي لم يختلف عن تصوُّر الإدارة المصرية لهذا الدور[1].

وكانت رؤية الرئيس عبد الناصر لمنظمة التحرير تمثل دعماً لها باعتبارها في رأيه، نتيجة هامة من نتائج العمل العربي الموحد في مواجهة قوى الاستعمار والصهيونية، التي كانت تعتقد أن تصفية شعب فلسطين هي الطريق نحو تصفية قضيته، إلاَّ أن نشأة منظمة التحرير أتى ليثبت عجز تلك القوى عن تصفية الشعب الفلسطيني. ومن خلال منظمة التحرير أصبح ممكناً إحياء وجود شعب فلسطين، وفي ذلك إحياءً للقضية كلها[2].

والحقيقة: فإن علاقة الرئيس عبد الناصر بالشقيري كانت وثيقة، حيث كانا يلتقيان باستمرار ودون رسميات في منزل الزعيم المصري، وكانا يتشاوران حول وضع منظمة التحرير والمشاكل التي تواجهها، كما كان للشقيري قنوات اتصال مفتوحة مع السلطات المصرية؛ ومع ذلك حاول الشقيري إقامة علاقات متساوية ومتوازية مع بقية المسئولين العرب[3].

وكان التنسيق واضحاً ومستمراً بين الشقيري رئيس منظمة التحرير وبين الحكومة المصرية؛ فالشقيري أدرك الدور القيادي لمصر في الساحة العربية، لأنه بدون الرضا والدعم لن يستطيع التحرك والوصول إلى هدفه. ومهما كانت كفاءة الشقيري ونشاطاته، فإن المنظمة الوليدة خارج إطار الإمكانيات المصرية، تظل عاجزة عن قيادة المركب الفلسطيني إلى شاطئ الأمان. وفي المقابل: كانت مصر بحاجة إلى مؤسسةٍ فلسطينية، تكون رديفاً لها في الساحة العربية؛ باعتبار أن القضية الفلسطينية هي محور التحالفات والخلافات العربية؛ وباعتبار أن الطرف العربي المؤثر فلسطينياً هو بالتالي: الأقوى عربياً. ويبدو أن ذلك هو الذي

---

[1]- الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص101؛ مخادمة، **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص325؛ زكريا محمد العثامنة، **قطاع غزة من 1967-1974م**، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات التاريخية بجامعة الدول العربية، 2005، ص50، اعتماداً على قانون رقم (5) لسنة 1965، الوقائع الفلسطينية 5 أبريل (نيسان) 1965، العدد رقم 263، وبيان الحاكم الإداري لقطاع غزة خاص بالتجارة وميزانية قطاع غزة والأوضاع الإدارية للقطاع، الوقائع الفلسطينية، 30 ديسمبر (كانون أول) 1966، ملحق العدد 277.

[2]- عبد الغفار شكر، "**عبد الناصر وقضية فلسطين**"، مجلة اليقظة العربية، القاهرة، العدد 2، أبريل 1985، ص34.

[3]- أحمد الشقيري، **من القمة إلى الهزيمة**، ص323-324.

أهّل الشقيري، للقيام بخطواته العملية وبسرعة في الإعداد للكيان الفلسطيني وبنائه، وإظهاره إلى الوجود حتى قبل أن يحظى بالشرعية العربية الرسمية الممثلة بمؤتمر القمة العربية عام 1964. ولذلك كله: فإن الحكومة المصرية كانت هي المبادرة لطرح فكرة إنشاء كيان فلسطيني مستقل على مجلس الجامعة العربية في أيلول (سبتمبر) 1959، ليكون المرجع الرئيسي في الشؤون الفلسطينية. وإذا كانت الجهود المصرية لم تستطع تجاوز الخلافات العربية، وإظهار هيمنة الفكرة في أُطر الجامعة العربية، غير أنها بقيت تتابعها باستمرار، وتحاور بها مختلف الأطراف العربية إلى أن أُقرت مبدئياً في اجتماع مجلس الجامعة عام 1963[1].

وعلى الرغم من العلاقات الخاصة والمميزة التي ربطت المنظمة بالسلطات المصرية، فإن عدة قضايا أثرت على تلك العلاقات، وإن لم تؤدِّ إلى الإساءة إليها، مثال ذلك تخلّف مصر عن التزاماتها المالية للمنظمة ولجيش التحرير، وكذلك رفض مصر السماح لإذاعة المنظمة من البث، من خلال الإذاعة المصرية دون دفع مائة وخمسين ألف جنيه إسترليني، إلاَّ أن سوء التفاهم الذي أثّر على العلاقات الودية بين الطرفين، ووصل إلى درجة رفض معها عبد الناصر استقبال الشقيري، كان ذلك: بسبب الزيارة التي قام بها الأخير إلى بكين العاصمة الصينية، واتفاقه مع القادة الصينيين على صفقة أسلحة صينية لجيش التحرير في قطاع غزة، يتم تفريغها في ميناء الإسكندرية المصري، دون إشعار المسئولين المصريين بذلك من قبل. ونجم عن تلك الحادثة عشية انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني الثاني عام 1965، انعكاسات سلبية على الموقف المصري ليس من الشقيري فحسب، بل ومن منظمة التحرير أيضاً، عندما أعلنت رئاسة الجمهورية المصرية، بأن الوزير كمال الدين رفعت سوف يحضر حفل افتتاح المجلس نيابة عن الرئيس عبد الناصر، بعدما سرت إشاعات بأن مقاطعة عبد الناصر للمجلس الوطني، كان بسبب مواقف الشقيري؛ مما دعا الأخير للتفكير بتقديم استقالته من منصبه لوضع حدٍ لهذه الشائعات، قائلاً: "**إن تأييد القاهرة هو عندي أثمن من بقائي رئيساً للمنظمة**". غير أنه وقبل انعقاد المجلس بساعة واحدة، قرر عبد الناصر

---

[1] - مخادمة، **منظمة التحرير**، ص325-326.

حضور المؤتمر حتى لا يزيد ويعمّق من الخلافات الفلسطينية، ومع ذلك استمر عبد الناصر على موقفه بمقاطعة الشقيري لبعض الوقت [1].

ويبدو أن ثمة أسباب دفعت الرئيس عبد الناصر لتوتير علاقته بالشقيري منها:

1- اعتقاد عبد الناصر أن النجاح الذي سيحققه الشقيري من زيارته للصين، سيكون على الصعيد السياسي وليس العسكري، لأن أرض المعركة لم تتهيأ بعد.
2- أن النجاح الذي حققه الشقيري في الصين سيزعج الاتحاد السوفيتي، وعبد الناصر كان يعتبر الأخيرة أهم في موازين القوى العالمية من الصين، كما أن موسكو كانت أكثر فائدة من بكين بالنسبة لمصر.
3- أن شحن الأسلحة الصينية إلى ميناء الإسكندرية دون استئذان سابق من عبد الناصر، يعتبر بمثابة تجاوز للحدود وتعدٍّ على سيادة مصر [2].

وحسب ما يقوله المفكر الفلسطيني غازي الصوراني: فإن مواقف منظمة التحرير الفلسطينية قبل هزيمة حزيران (يونيه) 1967، كانت مطابقة بصورة شبه كلية للسياسات العربية عموماً؛ ولسياسات مصر عبد الناصر بوجهٍ خاص، وهي سياسات لم تخطط أو تسعى جديّاً إلى تحرير فلسطين وإزالة إسرائيل. وبالتالي: فإن من غير المنطقي أو الموضوعي الحديث عن سياسات أو برامج خاصة بالشقيري، أثناء توليه لرئاسة اللجنة التنفيذية للمنظمة؛ فقد كان مدركاً لافتقار السياسات العربية لأي خطة عسكرية لتحرير فلسطين، لكنه رغم ذلك استطاع أن يشتق- بالمعنى الانفعالي الشعبوي- طريقاً إلى عواطف الشعب الفلسطيني (في قطاع غزة خصوصاً) عبر شعارات ثورية كبيرة، لم تتجاوز من حيث قيمتها الفعلية لحظة النطق بها في هذا الاحتفال الجماهيري أو ذاك، وكان صاحبها الشقيري أول من يدرك حقيقة خطابه أو شعاراته، لكنه كان وطنياً مهووساً بالشعارات [3].

وإن كنا نتفق مع الأستاذ غازي الصوراني، بأن السياسات العربية ومنها سياسة الرئيس عبد الناصر لم تخطط أو تسعى جدياً لتحرير فلسطين كما هو مطلوب منها، إلاّ أن

---

[1]- الشقيري، **من القمة إلى الهزيمة**، ص326-327؛ عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص104-105؛ قاسمية، **أحمد الشقيري زعيماً فلسطينياً**، ص84.

[2]- الشقيري، **من القمة إلى الهزيمة**، ص325.

[3]- **مقابلة شخصية مع الأستاذ غازي الصوراني في غزة بتاريخ 2008/7/17**، والأستاذ الصوراني مفكر وقيادي بارز في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وله عدة أبحاث: في قضايا العولمة والديمقراطية والمجتمع المدني والدراسات الفلسطينية.

الشقيري، وعلى الرغم من قدراته الخطابية، لم يستغل عواطف شعبه خصوصاً في قطاع غزة لإنشاء الكيان الفلسطيني، وإلاَّ فإن الشقيري يكون بذلك متهماً بإنشاء كيان يتعارض مع مصالح وطموحات شعبه بالتحرر واسترداد أرضه.

وفيما يخص علاقة الشقيري بمصر عبد الناصر؛ فلقد أمضى الشقيري حياته، وهو يعمل بوضوحٍ دون لفٍ أو دوران، ودون مناورات أو خداع. كان يؤكد: بأن الصلح مع اسرائيل من المستحيلات، لأن اسرائيل تطمع في الحصول على حقوق يجب أن لا نتنازل عنها أو التفريط بها، وهذا الوضوح خلق له الكثير من العداوات والأعداء. وبالرغم من إيمانه المطلق بصدق انتماء عبد الناصر لقضايا أمته، إلاَّ أنه أحرجه ذات يوم عندما سأله عما لديه من وسائل لتحرير فلسطين، بعد أن تكشّفت الضغوطات الأمريكية والأوروبية على بعض الدول العربية؛ فأجابه عبد الناصر غاضباً: "**ليس لدي أيُّ برنامج لكي أستعيد به فلسطين**". ولكن الشقيري الذي لم يرحم أحداً من أجل فلسطين، قال له محتداً: "**يا سيادة الرئيس: إننا لم نعد نخاف من انعدام البرنامج لإنقاذ ما ضاع، بقدر ما أصبحنا نخشى وجود برامج لضياع ما تبقّى في أيدينا!**". ولذلك كان الشقيري يردد دوماً وباستمرار: "**بدلاً من أن نظل نُبدي مخاوفنا من شعار إسرائيل: "من النيل إلى الفرات هذا وطن اسرائيل". علينا أن يكون الرد هو "إقامة دولة الوحدة من النيل إلى الفرات"**" [1].

ثانياً: الموقف الأردني

لمَّا كانت جامعة الدول العربية قد رفضت في 13 نيسان (أبريل) 1950، قرارات مؤتمر أريحا وقرارات البرلمان الأردني، والإجراءات الأردنية المؤسَّسة عليهما؛ فيما يخص ضم الضفة الغربية لإمارة شرق الأردن؛ فقد أُنذرت الأردن بالطرد من عضوية الجامعة العربية. ورغم المحاولات التي جرت لثني الأردن عن إجراءاته السياسية والإدارية المنافية للأسس التي دخلت الجيوش العربية فلسطين بموجبها، غير أن جميع هذه المحاولات باءت بالفشل إلى أن توصلت اللجنة السياسية للجامعة العربية في 12 حزيران (يونيه) من العام نفسه، إلى صيغة توافقية مقبولة أبقت الضفة الغربية بمقتضاها وديعة لدى المملكة الأردنية الهاشمية، وذلك إلى حين إيجاد تسوية نهائية للقضية الفلسطينية. غير أن الأردن لم يلتزم بمضمون

[1] - عرفات حجازي، **إنصافاً لمؤسس منظمة التحرير الفلسطينية**، ص29.

هذه الصيغة؛ وإنما أمعن في توجهه الهادف إلى ضم الضفة الغربية؛ وذلك بانتهاج سياسات وإطلاق مبادرات تكرّس وحدة الضفتين في إطار المملكة الجديدة[1].

وحتى عام 1962 لم تكن سيطرة الأردن على الضفة الغربية تسمح بإقامة حكم وطني فلسطيني؛ فالأردن آنذاك كان حريصاً على توطيد نفوذه في الضفة الغربية، بعد أن ارتفع الحديث في الجامعة العربية بإيعازٍ وتأثيرٍ مصري ظاهرين عن الكيان الفلسطيني. ولكي يقطع النظام الرسمي الأردني الطريق أمام أي تفكير بالكيان، قد يؤدي إلى سلخ الضفة الغربية عن مملكته، حرص الملك حسين على أن يتضمّن كتاب تكليف وصفي التل بتشكيل الوزارة في مطلع عام 1962، نصاً يقول: "**نحن نعتقد أن أية فكرة تستهدف انتزاع الأخ الفلسطيني من أحضان أسرته الأردنية، من غير التوصّل إلى حلٍ عادل للقضية بمجموعها، هي فكرة بعيدة عن خدمة الحق العربي في فلسطين واسترداده**"[2].

ولمّا انعقد مؤتمر القمة العربية الأول في القاهرة في كانون الثاني (يناير) 1964، ورفض الملك حسين أن يشير البيان الختامي للقمة إلى الكيان الفلسطيني، استدرك الشقيري ماذا تعني الممانعة الأردنية؛ فسارع إلى إلقاء خطاب أمام الملوك والرؤساء، وجّه فيه حديثه إلى العاهل الأردني قائلاً: "**أريد أن يكون واضحاً لسيدنا** (أي: الملك حسين)، **أن الكيان الفلسطيني ليس حكومة، ولا يمارس سيادة، ولا يهدف إلى سلخ الضفة الغربية عن الكيان الأردني؛ وإنما هو تنظيم للشعب الفلسطيني، يتعاون مع جميع الدول العربية، ويهدف إلى تعبئة طاقات الشعب الفلسطيني: عسكرياً وسياسياً وإعلامياً في معركة فلسطين**"[3].

واستدراكاً للموقف المصري بالتنسيق مع الموقف الأردني وحسب ما ذكره إميل توما: فإن عبد الناصر نسّق مسبقاً مع العاهل الأردني في أمر اختيار الشقيري لإنشاء الكيان الفلسطيني، بعد أن اقتنع بضرورة إنشاء هذا الكيان، وباستعداد العاهل الأردني على التعاون معه في سبيل تحقيق هذا الهدف، بعد أن اقتنع الملك حسين بدوره بأهمية ذلك

---

[1]- مجموعة من المؤلفين، **الفلسطينيون في الوطن العربي: دراسات في أوضاعهم الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية**، ط1، القاهرة، إصدار معهد الدراسات والبحوث العربية، 1978، ص470؛ أنيس صايغ، **الهاشميون**، ص275، 287.

[2]- سخنيني، "**الكيان الفلسطيني**"، ص50-51.

[3]- الشقيري، **من القمة إلى الهزيمة**، ص64؛ **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964**، ص72.

لاعتبارات أردنية. علماً بأن منطلقات الطرفين تباينت أحياناً والتقت أحياناً أخرى؛ فعبد الناصر قائد حركة التحرر القومي العربية، والرئيس المعادي للإمبريالية، أراد بتأييده للكيان الفلسطيني أن يساعد على إقامة رديف منظّم يعرب عن تطلعات الشعب العربي الفلسطيني، ويلبي رغبته في بعث حركته القومية، ويقدّر نضاله الوطني في إطار الإستراتيجية القومية العامة التي اختطها لحركته. أما الملك حسين فقد أدرك أن معارضته إقامة الكيان الفلسطيني في ظروف نشوء التنظيمات الفلسطينية، ومناخ اليقظة القومية الفلسطينية، ومساندة الدول العربية؛ وكذلك مظاهر ضعف الأردن ككيان سيؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي للأردن، حيث تعيش أكثرية الشعب الفلسطيني في وطنها في الضفة الغربية، وحيث أصبح الفلسطينيون يمثّلون الأكثرية أيضاً في الضفة الشرقية؛ لذا: اعتقد الملك حسين أن بإمكانه احتواء الكيان الجديد، إذا قام تحت رعايته، وتعاون في سبيل ذلك مع الرئيس عبد الناصر[1].

وكان الملك حسين قد حدّد موقف بلاده من الكيان الفلسطيني، عندما أعلن أن هذا الكيان لن يمسّ في لحظة من اللحظات وحدة الأسرة الأردنية الواحدة بسوءٍ قليل كان أم كثير، وأن الأردن بضفتيه هو قاعدة الانطلاق لتحرير فلسطين[2]. لكن في المجمل: كان الموقف الأردني مُحرَجاً ومُحرِجاً في آنٍ واحد، لأن في ذلك ما قد يؤدي إلى انسلاخ الضفة الغربية وتجزئة المملكة الأردنية[3].

ويتضح مما سبق ذكره: أن العاهل الأردني ما كان ليوافق على الاشتراك في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الفلسطيني الأول في القدس، إلاَّ بعد أن أخذ تعهداً صريحاً بأن وحدة الأردن لن تتعرض للخطر من جهة، والتجزئة من جهةٍ أخرى.

والحقيقة: فإن الأردن لم يكن في وضع يسمح له بأن يتخذ موقفاً معارضاً بشدة لنشأة منظمة التحرير الفلسطينية، لأن الأخيرة في ذاك الوقت كان هدفها هو تحرير ما هو محتل من أرض فلسطين؛ بينما الضفة الغربية لم تكن محتلة من جانب إسرائيل من جهة، ومن

---

[1]- توما، **منظمة التحرير**، ص117-118؛ محمود صالح منسي، **الشرق العربي المعاصر، القسم الأول (الهلال الخصيب)**، القاهرة 1990، ص339.

[2]- توما، **منظمة التحرير**، ص125.

[3]- شفيق الحوت، "**دور أحمد الشقيري الفكري**"، في: أحمد الشقيري، ص81.

جهةٍ ثانية: لم يكن شعار أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني قد طُرح بعد، ومن جهةٍ ثالثة: كانت الحركة الوطنية في الأردن لا تقف ضد نشأة المنظمة [1].

وعلى الرغم من أن الروابط التي تربط بين الشعبين الفلسطيني والأردني، تُعتبر من أوثق الروابط التي تربط بين الشعوب العربية، فإن العلاقات بين منظمة التحرير والسلطات الأردنية، كانت أكثر العلاقات توتّراً وصداماً منذ نشأة المنظمة؛ فالأردن كان صريحاً منذ اللحظة الأولى في موقفه من فكرة قيام الكيان الفلسطيني المستقل؛ فوقف موقف المعارض لذلك الكيان معتبراً أن ذلك سيؤثر على السيادة الأردنية؛ نظراً للأكثرية الفلسطينية السكانية في الأردن، وامتداد سلطته حينئذٍ على الضفة الغربية؛ لذا: نظر الملك حسين للشقيري ومنظمته بشكٍ عميق [2].

وعندما انعقد المؤتمر الفلسطيني الأول في القدس في 28 آيار (مايو) 1964، كان النظام الرسمي الأردني قد فرض من قبل عدة قيود؛ وإن شئنا الدقة: شروط لإنجاح المؤتمر، **الأول:** أنه فرض عدداً كبيراً من الموالين له على المؤتمر. **والثاني:** أنه منع عدداً كبيراً من أعضاء المؤتمر أو المرشحين لعضويته من الوصول إلى مكان المؤتمر، كما ولاحق في الوقت نفسه أولئك الذين لا يؤيدونه من أعضاء المؤتمر حتى بعد بدء أعماله. **والثالث:** اشتراط الملك حسين شرطين لحضور افتتاح المؤتمر، **إحداهما:** تنازل منظمة التحرير الفلسطينية (الكيان الجديد)، عن فكرة تنظيم الفلسطينيين وتسليحهم في الأردن. **والآخر:** أن ينص خطاب الشقيري الافتتاحي والميثاق الوطني: على أن المنظمة ليست لها أهداف في الضفة الغربية، وقد وافق الشقيري على الالتزام بذلك. وتجنّباً لتصعيد الخلاف بين الشقيري والأردن، سعى الأول إلى دعوة العاهل الأردني للإشراف بنفسه على افتتاح مؤتمر القدس، بناءً على نصيحة من الرئيس عبد الناصر [3].

---

[1]- **مقابلة مع عبد الله الحوراني.**

[2]- عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص105؛

*Smith, **Palestine and the Arab-Israeli Conflict**, p. 187.*

[3]- توما، **منظمة التحرير**، ص126-127؛ كريشان: **منظمة التحرير**، ص19.

وكان الخطاب الذي ألقاه الملك حسين في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر مبهماً، لا توجد به خطوط عامة يمكن الالتقاء عندها، بل تركّز فقط ودون تحديد على أن قضية فلسطين لم تعد قضية العرب المقدسة الأولى فحسب، وإنما هي قضية الحياة بشرف وكرامة. وقد تجنَّب الخطاب الذي ألقاه العاهل الأردني ذكر منظمة التحرير، ووجه كلامه للحاضرين مستخدماً عبارات من نوع: "**أيها الإخوة المواطنون**"، و"**يا أبناء فلسطين الأُباة**"، ولم يسمِّ العاهل الأردني المؤتمر مرة واحدة باسمه الرسمي، أو بوصفه المؤتمر الفلسطيني الأول. وكلما تحدّث عنه استعمل عبارات من نوع: "**مؤتمركم العتيد**"، أو "**هذا اللقاء الكبير**"، أو "**المؤتمر التاريخي**"، ولم يصفه مرة واحدة ولو مجرد وصف بأنه **فلسطيني** [1]. ولا شك أن إنشاء منظمة التحرير قد وضع الملك حسين في حيرة، ولكن طالما أن هدف المنظمة المعلن هو تحرير الأرض المحتلة حينذاك؛ فلم يكن بوسعه أن يشذّ عن الإجماع العربي ويرفض الاعتراف بها [2].

وبالمجمل: فإن المرء لا يندهش كثيراً من الموقف الرسمي الأردني من مسألة موافقته على نشأة منظمة التحرير؛ وذلك لسببين اثنين: **أولهما:** أن المصلحة العليا للنظام اقتضت من المسئولين الأردنيين التردد بعض الوقت، قبل الموافقة النهائية على عملية الإنشاء، ريثما تحصل الأردن على الضمانات اللازمة لصيانة كيانها دون اجتزاء جزء منه، وإن كان لا حق له به. **وثانيهما:** أن السلطات الأردنية أُرغمت على قبول فكرة إنشاء الكيان الفلسطيني على مضض، ولو كان الأمر بيدها لِما قبلت به بأي شكلٍ من الأشكال أساساً.

ولمَّا كانت السياسة الأردنية قد وقفت ضد قيام حكومة عموم فلسطين في الخمسينات، وفي مناخ عربي معين أحاط بذلك الموقف، انتهى الأمر بعده إلى تجميد الحكومة بعد زوال مساندتها من بقية الدول العربية الفاعلة التي أيدتها عند بداياتها كمصر وسوريا، لكن هذا السيناريو لم يتكرر بكل مشاهده في الستينات، بعدما خاب مسعى السياسة الأردنية لإحباط قيام المنظمة؛ بفعل ثبات موقف بقية الدول من تلك الخطوة في مناخ عربي مختلف [3].

---

[1]- توما، **منظمة التحرير**، ص128؛ كريشان: **منظمة التحرير**، ص19.

[2]- العقاد، **المشرق العربي**، ص470.

[3]- الأزعر، "**منظمة التحرير**"، ص387.

ولمَّا كان الأردن كذلك قد قبِل إنشاء منظمة التحرير على مضض كما أسلفنا؛ فإن النظام الأردني في الفترة التي شهدت ولادة المنظمة، قد قاد زمام صراعه ضد المنظمة تحت شعار: "**الأردن بلد الحشد ومنطلق التحرير**"؛ للحيلولة دون خطر ازدواجية الولاء السياسي للفلسطينيين في الأردن، والحد من تطلعاتهم إلى بلورة ذاتهم الخاصة؛ لذلك فإن علاقته بالكيان الجديد سرعان ما توتّرت، وكانت البداية خلال النصف الثاني من عام 1965، بسبب المباحثات المباشرة التي ضمت الشقيري بالمسئولين الأردنيين، والتي انصبت في مجملها على مطالبة المنظمة للأردن، بتنفيذ قرارات القمة العربية فيما يتعلق بجيش التحرير الفلسطيني، وفرض ضريبة التحرير على الفلسطينيين المقيمين في الأردن لصالح المنظمة. وكان مما سرَّع بتوتر علاقات الأردن بمنظمة التحرير، ما صرَّح به الشقيري بعد شهرين فقط من تأسيس المنظمة، بأن المملكة الأردنية بشقيها: **شرق الأردن وغربها**، كانت جزءاً من فلسطين ويجب أن تعود للفلسطينيين [1].

وحاول الشقيري أن يُلطّف من غلواء تصريحه السابق، وفي محاولة فريدة من نوعها لاختراق الموقف الأردني الجامد إزاء فلسطينية مواطنيه؛ أعلن في مؤتمرٍ صحفي عقده في عمّان: أنه اختار عدداً من السكان الأردنيين من أصل شرق الأردن كأعضاء في المنظمة، مثل: نجيب أرشيدات نقيب المحامين الأردنيين لعضوية اللجنة التنفيذية، وعلي الحياري رئيس الأركان الأردني السابق مديراً عاماً للدائرة العسكرية للمنظمة، كما أعلن أن مقر الدائرة العسكرية سيكون في القدس. ومع ذلك فقد هاجم الملك حسين ووصفي التل رئيس الوزراء تلك الخطوة، واعتبروها مؤامرة من جانب الشقيري؛ الهدف منها ابتلاع الشخصية الأردنية؛ وبالتالي: سيصبح الأردن دولة فلسطينية لأن أكثرية الأردن من الفلسطينيين [2].

وعادت إشكالية من يمثّل الفلسطينيين تبرز مرة ثانية، وتميّزت تلك المرة بحساسية شديدة خصوصاً بالنسبة للأردن؛ فاضطر الشقيري لطمأنة الملك حسين مراراً مؤكداً له: أن تركيز منظمة التحرير سيتركز على تحرير الأرض الفلسطينية غرب الضفة الغربية (أي: فلسطين المحتلة عام 1948). ومع ذلك فإن تجنيد الفلسطينيين في الضفة الغربية لقي

---

[1]- عيسى الشعيبي، "**عشر سنوات من الصراع بين الحكم الأردني ومنظمة التحرير الفلسطينية**"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 41-42، كانون ثانٍ - شباط (يناير – فبراير) 1975، ص208؛

*Smith, **Palestine and the Arab-Israeli Conflict**, p. 187.*

[2]- الشقيري، **من القمة إلى الهزيمة**، ص339-340؛ الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص119-120.

معارضة شديدة في الأردن؛ مما أدّى إلى توتر العلاقات وتبادل الاتهامات منذ عام 1966؛ الأمر الذي أعاق عملية تعبئة وتنظيم الفلسطينيين غربي الأردن وشرقه[1].

وكان المجلس الوطني الفلسطيني قد انعقد في دورته الثالثة بمدينة غزة في 20 آيار (مايو) 1966، في ظل الأجواء المتوتّرة والمشحونة والحملات الإعلامية بين منظمة التحرير والأردن، بعد رفض الحكومة الأردنية السماح للمنظمة بتسليح القرى الفلسطينية على الخطوط الأمامية بالضفة الغربية، وتدريب الشباب الفلسطيني على السلاح، وفرض ضريبة التحرير، والتجنيد الإجباري عليهم [2].

وفي 14 حزيران (يونيه) 1966، أخذت وتيرة الخلافات بين الطرفين في التعاظم، بعدما هاجم العاهل الأردني حسين، الشقيري لأول مرة بقوله: إن قضية فلسطين هي قضية الأردن، ولا يجوز لفئات تدعي العمل الفلسطيني تفريق وحدة البلد، وإن الحملات التي يوجهها لنا الشقيري لا يمكن أن تُفسر، إلاَّ على أنها تستهدف ضعضعة الأوضاع في الأردن، وتمزيق شمل الأسرة الواحدة التي هي قلب التنظيم العربي من أجل فلسطين، وهي بالتالي: لا يمكن أن تُفسّر بغير كونها خدمة كبرى للصهيونية وأهدافها [3]. ثمَّ شرح الملك حسين بعد ذلك وفي مناسبةٍ أخرى، سبب ممانعات حكومته لتنفيذ مطالب منظمة التحرير بقوله: إن واقع الأردن البشري والجغرافي، قد انصهر انصهاراً كاملاً في القضية الفلسطينية منذ النكبة[4].

غير أن مراسيم الطلاق بين النظام الأردني ومنظمة التحرير كانت قد وصلت إلى مراحلها النهائية، عندما أعلن وصفي التل رئيس الحكومة الأردنية في مؤتمرٍ صحفي في عمّان في 4 تموز (يوليه) 1966: أن الحملات الموجهة ضد الأردن تستهدف تصفية القضية الفلسطينية، لأن الأردن يشكّل القاعدة الرئيسية للحشد والانطلاق في معركة التحرير، ويقوم بهذه الحملات الحزبيون المخرّبون، أصحاب المبادئ الهدامة الدخيلة التي تعمل

---

[1]- **مقابلة مع جميل عبد الرحيم السحّار**.

[2]- يوسف حجازي، **أيام فلسطينية في القرن العشرين**، سلسلة دراسات (5)، ط1، غزة، المركز القومي للدراسات والتوثيق، 1999، ص66.

[3]- عبد الرحمن، **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص107؛ انظر النص الكامل لخطاب الملك حسين في مدينة عجلون في: الشقيري، أحمد، **على طريق الهزيمة، مع الملوك والرؤساء**، الطبعة الإلكترونية الأولى، المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع، 1426هـ (2005م)، ص248-262.

[4]- الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص121.

لتحقيق الصلح مع إسرائيل، وأن الشقيري رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، يسير لتنفيذ هذا المخطط. وتابع التل قائلاً: إن مصلحة الأردن وقضية فلسطين أوجبت قطع الطريق على الشقيري، والضرب بيدٍ من حديد على خطته التهريجية. ثمَّ وصل التل إلى باب القصيد من هذه الحملة الشعواء على المنظمة وزعيمها، عندما ألحَّ على المطالبة بتحديد مفهوم الكيان الفلسطيني وصلاحياته عبر الرجوع إلى مؤتمرات القمة[1].

وفي 12 تموز (يوليه) من العام نفسه، أعلن الشقيري في مقابلة مع مجلة روز اليوسف الأسبوعية المصرية: بأن موقف الملك حسين من المنظمة لم يكن مفاجأة؛ فمنذ مؤتمرات القمة وهو يتحايل ويناور للهروب من تنفيذ القرارات التي أجمع عليها الملوك والرؤساء العرب، والخاصة بإبراز الكيان الفلسطيني سياسياً وتنظيمياً ومالياً وعسكرياً، وكنا واثقين منذ البداية: أنه لن يستطيع الخروج عن طاعة الدول الاستعمارية التي خلقت إسرائيل، وكانت خطة المنظمة أن تسير معه إلى آخر الشوط لتكشفه أمام الشعب العربي وتُعري موقفه[2]. وبذلك: تمّت القطيعة رسمياً بين الأردن والمنظمة في 17 تموز (يوليه) 1966، وأغلقت الحكومة الأردنية المقر الرئيسي للمنظمة في القدس؛ فنقلت اللجنة التنفيذية مقر المنظمة وجميع دوائرها إلى القاهرة بصورة مؤقتة[3].

وكانت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير والتي انعقدت في دمشق في الفترة من 16- 18 تموز (يوليه) من العام نفسه، قد أصدرت بياناً قللت فيه من الإجراء الأردني؛ ومما جاء فيه:

1- أن موقف الملك حسين يؤدي إلى هدر القضية الفلسطينية، ويعتبر توطئة لتصفيتها.
2- المواجهة الحاسمة التي جابه بها أحمد الشقيري رئيس اللجنة التنفيذية موقف ملك الأردن، لم تكن إلاَّ تعبيراً صادقاً عن غضب شعب فلسطين واستنكار الأمة العربية.
3- لا يضير المنظمة أن يرفض الملك حسين التعامل معها، لأن الأمة العربية بأسرها معها والشعوب الصديقة تقف إلى جانبها[4].

---

[1]- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **اليوميات الفلسطينية، المجلدان الرابع والخامس (من 1966/7/1 إلى 1967/6/30)**، بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، كانون أول (ديسمبر) 1967، ص13؛ الشقيري، **من القمة إلى الهزيمة**، ص143.

[2]- **اليوميات الفلسطينية**، المجلدان الرابع والخامس (من 1966/7/1 إلى 1967/6/30)، ص24.

[3]- قاسمية، **أحمد الشقيري زعيماً فلسطينياً**، ص91؛ **الموسوعة الفلسطينية**، مج4، ص316.

[4]- **اليوميات الفلسطينية**، مج4، 5، ص38.

والواضح أن النظام الرسمي الأردني- حسب نمر المصري رئيس الدائرة السياسية لأول لجنة تنفيذية للمنظمة- كبّل منظمة التحرير سياسياً وعسكرياً، ولم يسمح لها بحرية الحركة، فضلاً عن إثارة العقبات أمامها، ومحاصرتها وعرقلة اتصالها بالجماهير الفلسطينية[1].

ومما يُحسب للشقيري: أنه رغم حالة العداء الصريح التي يكنّها للنظام الرسمي الأردني؛ فقد شكّل إيمانه القومي العميق مانعاً دون وقوعه في خطيئة المساس بوحدة الضفتين، أو الانجرار إلى موقف إقليمي فلسطيني؛ باستحالة أن تقوم في الضفة الغربية دولة تمتلك مقومات الحياة، وأن كل ما يمكن إقامته دولة ممسوخة على حد تعبيره. ففي خطابٍ له في صيف عام 1966 قال: "**نحن لسنا طلّاب حكم ولكننا طلاب تحرير... فليعلم الملك حسين: أننا لا نريد أن نقيم دولة في الضفة الغربية، ولكننا نريد أن نتعاون معه على إقامة قاعدة انطلاق، قاعدة وثُوب وتحرير. ولقد قلت للملك حسين قبل عام مضى، وكنَّا جمعاً كبيراً في قصر رغدان: لو كنت أرى خيراً في دولة فلسطينية في الضفة الغربية؛ لأعلنتها من قصر رغدان.. فليس للملك حسين أن يخشى أن نسلخ الضفة الغربية لنقيم فيها دولة ممسوخة.. نحن منظمة وحدوية لا تعمل للتجزئة والانفصال**"[2].

وتوالت في صورةٍ دراماتيكية حملة الاتهامات المتبادلة بين الملك حسين والشقيري؛ مما دفع الحكومة الأردنية لإرسال كتابٍ إلى الدول العربية، يتضمن اقتراحاً بحل منظمة التحرير، لأنها أصبحت حسب رأيه أداة بيد الشيوعية العالمية، وطالب بتشكيل منظمة أخرى وفق أسس جديدة، وفيما بعد رفضت السلطات الأردنية التعامل مع المنظمة بشكلها الحالي، وقالت أن لها تحفّظات على شخص الشقيري نفسه. وبسبب التأييد المصري للشقيري ضد الأردن، انتقد رئيس الوزراء الأردني وصفي التل الرئيس عبد الناصر، واتهمه بعقد معاهدة "**جنتلمان**" مع ديفيد بن جوريون"، أنهت الوجود العسكري المصري في سيناء. وساءت العلاقات بين الأردن وبعض الدول العربية خاصة: مصر وسوريا والعراق بسبب موقفه من المنظمة، إلاَّ أن تلك العلاقات عادت للتحسّن بعد الزيارة التي قام بها العاهل الأردني للقاهرة عام 1967، وتوقيعه اتفاقية التعاون المشترك مع مصر؛ مما أدى إلى توسّط عبد الناصر بين

---

[1]- جبر، **جامعة الدول العربية**، ص132.

[2]- الشقيري، **على طريق الهزيمة**، ص159؛ عوني فرسخ، "**إسهامات أحمد الشقيري في الفكر العربي الوحدوي وإسهاماته السياسية والعملية في حركة التحرر العربية**". في: أحمد الشقيري، ص160.

الـشقيري وحـسين. وكـان فيمـا بعـد لهزيمـة حزيـران (يونيـه) 1967 الأثـر الـسيئ في تجـدد الخلافـات؛ فخـلال مـؤتمر القمـة العربيـة الرابـع في الخرطـوم، انتقـد الأردن العمـل الفـدائي الفلـسطيني بعـد الحـرب، بحجـة أنـه يعطي العـدو المبـرر للقيـام بمزيـد مـن أعمـال الـبطش والإرهاب [1].

ثالثاً: الموقف العراقي

وفيمـا يخـص الموقـف العراقي مـن مـسألة إنـشاء الكيـان الفلـسطيني؛ ففـي عـام 1963 كانت الظروف العربية مواتية لإقامة التنظيم القومي الفلسطيني؛ فقد حدث انقلابان قام بهما حزب البعث العربي الاشتراكي في كل من: العراق في 8 شباط (فبراير)، وسوريا في 8 آذار (مارس) من العام نفسه، وما ترتب على ذلك من إبرام اتفاق بين مصر وسوريا والعراق على إقامة اتحاد فيدرالي بينهم، عُرف بميثاق 17 نيسان (أبريل)، غير أن الرئيس المصري عبد الناصر ألغى هذا الاتفاق بعد اتهامه للبعثيين في العراق وسوريا، بانتهاج سياسة لا وحدوية ولا اشتراكية ولا ديمقراطية؛ فانفتح باب المزايدات على مصراعيه بين رؤساء بعض الدول العربية حول القضية الفلسطينية، من أجل الفوز بأكبر قدر ممكن من الشعبية، وربح المزيد من الرصيد القومي في ميزان الصراعات فيما بينها. ومن هنا: طرحت الحكومة العراقية بعد إلغاء ميثاق الاتحاد الفيدرالي مشروعاً لإبراز الكيان الفلسطيني، كان بمثابة اقتراح لإقامة حكومة فلسطينية [2].

ومما جاء في المشروع العراقي، أن يتم تقسيم الفلسطينيين المقيمين في كل من: قطاع غزة والضفة الغربية وسوريا ولبنان والعراق، وحيث يتوفّر عدد كافٍ من الفلسطينيين إلى دوائر انتخابية تنتخب كل منها ممثلاً عنها، كما ويجتمع الممثلون أو النواب في مجلس وطني، وينتخبون حكومة وطنية، ثمَّ يضعون خطة لعمل هذه الحكومة من أجل تحرير فلسطين. ونصَّ المشروع كذلك على أن هذه الحكومة ستقيم علاقات مع كافة الأقطار العربية والدول الـصديقة، وتتـولى الـدعوة للقـضية وتمثـل فلـسطين في المـؤتمرات الدوليـة، وتؤلـف جـيش

---

[1]- **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964**، ص104؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967**، ط1، بيروت، إصدار مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1969 ص3؛ قاسمية، **أحمد الشقيري زعيماً**، ص89.

[2]- توما، **منظمة التحرير**، ص114.

التحرير الفلسطيني، وعلى كل الحكومات العربية أن تقدم بما تتعهد به من المساعدة، وأن يكون مقر حكومة فلسطين في أي قُطر عربي تراه مناسباً[1].

غير أن الرئيس المصري عبد الناصر على ما يبدو لم يقبل بالمشروع العراقي، لأن استيلاء عبد الكريم قاسم على مقاليد الأمور في العراق، وانحرافه بالحكم في اتجاه مضاد لقيادة عبد الناصر، وتكتّل الشيوعيين خلفه، خلق معركة جانبية ومشاحنات ومزايدات بين القاهرة وبغداد. وبالتالي: دخل موضوع الكيان الفلسطيني في المزاد [2]؛ فقال عبد الناصر في عيد الثورة المصرية الحادي عشر: "**الوحدة هي أملنا لحماية الوطن العربي، الوحدة العربية هي أملنا في تحرير فلسطين، وفي عودة حقوق شعب فلسطين إلى شعب فلسطين**". وأضاف قائلاً: "**إن المسألة ليست كلاماً، أي نقول تحرير فلسطين على الورق؛ فليست هناك خطة لتحرير فلسطين**" [3].

والواقع أن ما قاله الرئيس عبد الناصر، يعبّر صراحةً عن مدى اللامبالاة العربية من القضية الفلسطينية التي طفت على السطح العربي؛ فقد كان هم الأنظمة الثورية العربية الجديدة الحاكمة، هو كسب مواقف شعبية ترسخ بقاءها على سدة الحكم ليس إلاّ؛ لذلك صدق الزعيم المصري ووضع أصبعه على مكمن الخطورة التي تتعرّض لها القضية الفلسطينية وتصفيتها عربياً، بأن تلك الأنظمة لا تحاول أن تحرر فلسطين فعلياً وعملياً، إلاّ من خلال إصدار البيانات التي أضرّت القضية، ولم تقدم شيئاً ملموساً على أرض الواقع.

غير أن العراق غيّر من وجهة نظره بعد مؤتمر القمة العربية الأول في كانون ثانٍ (يناير) 1964؛ فعندما زار الشقيري بغداد أعلنت الحكومة العراقية موافقتها الكاملة على إنشاء الكيان الفلسطيني، واستعدّت لتقديم التسهيلات اللازمة له [4].

---

[1]- المرجع السابق، ص114-115.

[2]- **مقابلة مع سهيل الشنطي**.

[3]- توما، **منظمة التحرير**، ص115.

[4]- الشقيري، **من القمة إلى الهزيمة**، ص98-99.

رابعاً: الموقف السوري

أما الموقف السوري اتجاه القضية الفلسطينية شأنه شأن الموقف المصري؛ فنراه جلياً من خلال قرار الفلسطينيين المنضوين تحت لواء حزب البعث العربي الاشتراكي الذين دعوا إلى تشكيل الكيان الفلسطيني على أسس ثورية، وتحفّظوا من تحركات الشقيري، وحذّروا من أن يصبح الكيان الفلسطيني المقترح اصطلاحاً ثورياً لفظياً، ومؤامرة لإجهاض الضغط الثوري. وكان من رأيهم أن الكيان المقترح يجب أن تتوفر فيه شروط ثلاث: **الأرض والشعب والسلطة**، وكذلك أن يتمتّع هذا الكيان بالسيادة على ما لم تحتله إسرائيل من الأراضي الفلسطينية كالضفة الغربية وقطاع غزة. وفي 4 آذار (مارس) 1964، أصدرت القيادة القومية لحزب البعث في دمشق بياناً حول الكيان المقترح، أبرزت فيه الشروط التي يجب توافرها فيه. ورغم أن النظام الرسمي السوري لم يكن راضياً عن تحركات الشقيري، إلاّ أن المسئولين السوريين لم يكونوا راغبين في معارضة تلك التحركات، بعد أن أوكل مؤتمر القمة العربية الأول به مهمة العمل على إنشاء الكيان الفلسطيني، وهذا ما أعرب عنه أمين الحافظ رئيس الوزراء السوري في 8 آذار (مارس)، الذي أكّد على أهمية إنشاء الكيان الفلسطيني، ولكن يجب أن يكون كياناً حقيقياً وفي مستوى القضية، وأن يكون منبثقاً عن إرادة الشعب الفلسطيني [1].

ويبدو أن الخلاف السوري- المصري، كان قد انعكس على موقف السلطات السورية من الشقيري ومنظمة التحرير، التي اعتبرته بمثابة ألعوبة في يد عبد الناصر؛ واتهمته بأنه عميل مصري، كما اتهم المسئولون السوريون المنظمة بالرجعية باستبعادها العناصر التقدمية منها [2]. ومع أن السعودية اتهمت الشقيري بالميل نحو الشيوعية؛ فإن البعثيين في سوريا اتهموه بأنه غير تقدمي ورجعي. وأثّر الخلاف السوري الأردني على موقف الزعماء السوريين من الشقيري؛ فاتهموه في نفس الوقت بأنه سلّم المنظمة إلى الملك حسين؛ ورغم أن سوريا كانت مبدئياً تؤيد قيام كيان فلسطيني؛ غير أنها كانت ضد قيادة الشقيري لتلك المنظمة. وفشل الشقيري في تحسين علاقاته مع السوريين، وبقيت علاقته بهم باردة، ولم يكن النظام السوري مستعداً للمضي قدماً في الضغط على الأردن، خشية أن يدفعه ذلك

[1]- **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964**، ص10؛ الشقيري، **من القمة**، ص94-95؛ كريشان، **منظمة التحرير**، ص17.

[2]- الشقيري، **من القمة إلى الهزيمة**، ص341؛ قاسمية، **أحمد الشقيري زعيماً فلسطينياً**، ص85.

للتقرّب من عبد الناصر[1]. علماً بأن سوريا كانت قد رحّبت منذ نهاية عام 1963 بوصول مؤسسي حركة فتح إليها، ليمارسوا أعمالهم الفدائية من خلال الأراضي السورية تحدياً لعبد الناصر وإحراجاً له[2].

وأثناء عام 1965 حاول البعثيون السوريون استمالة الشقيري وكسب ثقة الفلسطينيين لأغراضهم الخاصة؛ وزعموا أنهم ورثة العمل الفدائي، بل واتجهوا إلى استمالة حركة فتح كما سبق الإشارة، كهدفٍ من إستراتيجيتهم التي كانت قد دشّنت العمليات العسكرية ضد إسرائيل، ونجحت في تقديم الدعم والتأييد لتلك الحركة، بل وقامت بتفعيل قوات العاصفة التابعة لفتح على أراضيها، وعلى أراضٍ عربية مجاورة، وذلك بهدف الظهور بمظهر القيادة في محاربة إسرائيل، ولتخفيف حدة الضربات الإسرائيلية لسوريا عند قيامها بعمليات انتقامية، وقدّمت سوريا لفتح قاعدة للتدريب، وقدّمت لها التسهيلات والمساعدات العسكرية والسياسية والإعلامية؛ فأدّى الدعم السوري لحركة فتح إلى ظهور نمط من التداخل العربي- الإسرائيلي، مما كان سبباً لاندلاع حرب حزيران (يونيه) 1967[3].

وكانت حركة فتح في بداياتها قد اعتمدت تماماً على دمشق، التي كانت تقودها مجموعة تتبنى نظرية التعجيل بالحرب ضد إسرائيل، بهجومٍ خاطف قبل أن يستفيق العالم والولايات المتحدة؛ الأمر الذي رفضته بقية الدول العربية، والمعروف أن كلاً من سوريا وحركة فتح كان يستضيء بمنطق الثورة بأكثر من منطق الدولة ومفهوم الاستعداد الممتد، لمواجهة إسرائيل وتحرير فلسطين بالحرب النظامية. لذا: لقيت حركة فتح الدعم لإطلاق رصاصتها الأولى من سوريا في مطلع عام 1965، شريطة أن يجري ذلك بالتنسيق مع الجيش السوري، إلاَّ أنه وبعد أن شنّت إسرائيل بعض الغارات الانتقامية على سوريا بعد تزايد عمليات حركة فتح المسلحة، قامت دمشق بتشديد سيطرتها على المجموعات الفلسطينية وبينها فتح[4].

---

[1]- فيصل حوراني، **الفكر السياسي الفلسطيني 1964-1974. دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية**، ط1، بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1980، ص73.

[2]- ياسين، "**منظمة التحرير**"، ص21.

[3]- براند، **الفلسطينيون في العالم العربي**، ص59-60؛ السنوار، **العمل الفدائي**، ص111؛ عبد الله الحوراني، **فلسطين قضية قومية**، ص15؛

*Smith, **Palestine and the Arab-Israeli Conflict**, pp. 187-189.*

[4]- محمد خالد الأزعر، "**تطور حركة التحرر الوطني بعد أحمد الشقيري**"، في: أحمد الشقيري، ص298-299.

والمعروف أن النظام الرسمي السوري الذي استولى على السلطة، وكان عبارة عن حكومة بعثية يسارية في شباط (فبراير) 1966، قد رأى في حركة فتح أنها حركة ثورية تعتمد الكفاح المسلح طريقاً، وأن هذه الحركة غير معترف بها من قِبل عبد الناصر، لأن مصر كانت ترى فيها وفي برنامجها الذي يقوم على الكفاح المسلح، عاملاً قد يُفرّق العرب في صراعهم ضد إسرائيل لم يستعدوا له بعد. وممن ساعدهم على ذلك النظام الحاكم في سوريا، وجبهة التحرير الفلسطينية التي كان يقودها أحمد جبريل؛ وهو لاجئ فلسطيني في سوريا، وأعطت تلك الحكومة للحركتين حرية توزيع نشراتهم العسكرية على الصحف، ونشر وجهات نظرهم بين اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات [1].

وفي روايةٍ للأستاذ عبد الله الحوراني الذي كان وقتذاك نائباً لأمين سر التنظيم الفلسطيني لحزب البعث في سوريا، ورئيساً للهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون بسوريا: أنه في أواخر عام 1966، كان الشقيري في زيارة لدمشق للقاء القيادة السورية، من أجل تعزيز العلاقة بين منظمة التحرير وسوريا، ولبحث أوضاع قوات جيش التحرير الفلسطيني المتواجدة في سوريا. وكانت العلاقات وقتها بين الطرفين تتسم بنوعٍ من الفتور، أو عدم التوافق. وعلى ما يبدو فإن القيادة السورية تجاهلت الشقيري ووفده ولم تُرد مقابلته، بل أوعزت لثلاثة من أعضاء حزب البعث من الفلسطينيين وفيهم عبد الله الحوراني نفسه لمقابلته؛ فلمَّا ذهبوا لمقابلة الشقيري الذي شعر بعدم رغبة السوريين بمقابلته، قال لهم بجملةٍ واحدة: إنهم "**يحاربوننا بأبنائنا**"، ثمَّ نهض وغادر المكان دون أن يصافحهم [2].

وبعد حرب 1967 وقفت سوريا إلى جانب المطالبين بإقصاء الشقيري عن رئاسة المنظمة، معتبرة أن من حقها القومي التدخل في شؤون جيش التحرير الفلسطيني المتواجد في سوريا، ثمَّ تطوّرت العلاقات وتحسنت بين الطرفين بعد دخول حركة فتح والتنظيمات الفلسطينية الأخرى إلى منظمة التحرير [3].

---

[1] - **مقابلة مع عبد الله الحوراني**؛ سميث، **فلسطين والفلسطينيون**، ص212.

ومن المعلوم أن جبهة التحرير الفلسطينية تلك أسسها أحمد جبريل الفلسطيني عام 1959، والذي كان ضابطاً في الجيش السوري بعد تقارب مع الحزب القومي الاشتراكي السوري. وفي أعقاب حرب عام 1967، غيّرت تلك الجبهة أسمها إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (القيادة العامة).

سميث، **فلسطين والفلسطينيون**، ص212.

[2] - **مناقشة عبد الله الحوراني** لبحث د. بيان نويهض الحوت، **"شخصية أحمد الشقيري"**، في: أحمد الشقيري، ص66-68.

[3] - عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص115.

ولم تكن العلاقة بين الشقيري كرئيسٍ للمنظمة والحكومة السورية دوماً على ما يرام؛ فعندما طلب الشقيري من السوريين عدم التدخل في شؤون جيش التحرير الفلسطيني، وأن تُيسِّر للمنظمة السيطرة الكاملة عليه، ردَّ نور الدين الأتاسي رئيس الوزراء السوري عليه قائلاً: "**أليست القاهرة صاحبة الكلمة الأولى والأخيرة في شؤون جيش التحرير؟**". ويقول الشقيري عن التدخل السوري في شأن ذلك الجيش، فيما يخص الرغبة السورية بأن يكون عقائدياً: "**لقد كنت كل حياتي عربياً حراً مستقلاً، وأريد جيشاً أن يكون كذلك.. وأنا لا أوافق أن يكون الجيش عقائدياً في إطار المعاني الحزبية.. الجيش يجب أن تكون له عقيدة واحدة.. إيمانه بأمته وعروبته وبمعركة التحرير، وكفى..**"[1].

خامساً: الموقف السعودي

وفيما يخص موقف بقية الدول العربية من الكيان المقترح؛ فقد أيدت قرار القمة العربية الأول الذي دعا لتشكيله، ولم تضع أية قيود على تحركات الشقيري، باستثناء المملكة العربية السعودية التي لم يحضر مندوبها جلسات المؤتمر؛ فالحكومة السعودية لم تعارض إنشاء الكيان الفلسطيني، بل أيدته في جلسات الجامعة العربية؛ وإنما انحصر اعتراضها في تجاوز الشقيري الصلاحيات التي منحه إياها المؤتمر العربي، وزادت على ذلك، بأنها تؤمن بحق الشعب الفلسطيني وحده باختيار ممثليه في هذا الكيان؛ لا أن يُفرض عليه هؤلاء الممثلون فرضاً[2].

وكانت السعودية قد أعلنت تأييدها للهيئة العربية العليا برئاسة الحاج أمين الحسيني، الذي كان على خلاف طوال الوقت مع الشقيري، كما رفضت السعودية أن يشارك أي فلسطيني مقيم فيها في المؤتمر الفلسطيني الأول، الذي أعلن نشأة المنظمة عام 1964. وخلال مؤتمر القمة العربية الثاني الذي انعقد في الإسكندرية في أيلول (سبتمبر) من العام نفسه، كشفت السعودية عن تلك المعارضة بوضوح. فعشية المؤتمر شرح الأمير فيصل ولي العهد السعودي موقف بلاده من الكيان قائلاً: بأن السعودية لا تعارض إنشاء الكيان الفلسطيني؛ وإنما تتحفّظ على الطريقة التي تمَّ بها إنشاؤه؛ فالسعودية: رأت أن قرار الملوك والرؤساء

---

[1]- الشقيري، **على طريق الهزيمة**، ص22؛ الشقيري: **من القمة**، ص345-346.

[2]- فواز حامد حسين الشرقاوي، **حركة التحرير الفلسطيني (فتح) 1965-1971م**، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 1974، ص386.

العرب في مؤتمر القمة العربية الأول، لم يطلب من الشقيري تشكيل كيان بل تقديم دراسة حول الكيان الفلسطيني للزعماء العرب عندما يلتقون في مؤتمر القمة الثاني، كما أن السعودية أصرَّت على ضرورة إجراء انتخابات لاختيار أعضاء المجلس الوطني، لأن هناك جماعات من الفلسطينيين لا يؤيدون التنظيم الذي انبثق عن الكيان، ثمَّ عرض الأمير فيصل على الحضور في المؤتمر تواقيع فلسطينية تعارض نشأة المنظمة، وهي التواقيع التي كانت الهيئة العربية العليا قد جمعتها وقدمتها للدول العربية [1].

والواضح: أن العداوة كانت بين السعوديين والشقيري عداوة شخصية، بسبب موقف الأخير من حرب اليمن التي اندلعت عام 1962؛ فلو كان على رأس المنظمة شخص آخر غيره لربما تغيّر موقف السعودية من المنظمة، ولمَا أيّدت الحاج أمين الحسيني وهيئته التي يتزعمها. وقد جاء رد الشقيري على كلام فيصل عنيفاً قاسياً إلى درجة هددت المؤتمر بالفشل؛ فالشقيري اعتبر كلام الأمير السعودي تدخّلاً في شؤون المنظمة الأمر الذي ترفضه؛ وقال: إن السعودية هي الدولة الوحيدة التي رفضت استقباله ليشرح لها ويتشاور معها حول الكيان الفلسطيني، كما رفضت إرسال وفد يمثلها في المؤتمر الوطني الأول الذي انعقد في القدس، كما ردَّ على دعوة السعودية لإجراء انتخابات فلسطينية: **"لماذا تطلبون من منظمة التحرير ما لا تطلبونه من عددٍ من الحكومات العربية، حيث لا انتخابات ولا مجالس"**، ثمَّ قال: **"ألأننا شعب من اللاجئين: تُنكرون علينا حقنا في أن ننشئ كياناً كما نريد إنشاءه؟ لقد أنشأتم كياناتكم كما أردتم ولم يتدخّل أحد في شؤونكم؛ فلماذا هذا التدخّل في شؤوننا. لقد رفضنا الانتداب والوصاية منذ زمانٍ طويل؛ فهل تُفرض علينا الوصاية الآن، ألأننا أصبحنا لاجئين مشردين في الوطن العربي..."** [2].

بل وأكثر من ذلك: فقد اتهم الملك فيصل الشقيري بميوله اتجاه الشيوعيين خلال رحلته للصين، وبأنه أرسل جيش التحرير الفلسطيني إلى فيتنام عوضاً عن أن يحارب في فلسطين [3]. ونكاية بالشقيري ومنظمته فقد دعمت السعودية حركة فتح دون غيرها من التنظيمات الفلسطينية، حتى أن أمراء من الأسرة المالكة السعودية، انخرطوا في حركة فتح كل منهم بصفة "ناظم"، اعتماداً من الأسرة المالكة على أن الغالبية العظمى من مؤسسي فتح

---

[1] - **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964**، ص21؛ الشقيري، **من القمة**، ص162-164.

[2] - الشقيري، **من القمة**، ص166.

[3] - المرجع السابق، ص357.

وقادتها انحدروا من جماعة الإخوان المسلمين، ذات العلاقة التاريخية بالسعودية والتي تحمل ثأراً ضد نظام الرئيس عبد الناصر. ويبدو بأن السعودية عوَّلت كثيراً على الشعار الذي رفعته فتح في بدايتها، ولخصته في "**التاءات الثلاث**" اختصاراً للكلمات الثلاث: **التمويل للحركة، والتوريط للأنظمة العربية في حرب مع إسرائيل؛ فالتحرير**، الأمر الذي أثار ارتياب عبد الناصر[1].

ويبدو أن ثمة تحسناً طرأ على علاقة السعودية بالمنظمة عام 1965، بعد وساطات من جانب الملوك والرؤساء العرب الذين كان معظمهم يؤيد إنشاء الكيان الفلسطيني؛ فوافق فيصل بعد أن أصبح ملكاً للسعودية على استقبال الشقيري في منتصف العام نفسه، وقد شرح الشقيري للملك فيصل موقفه من حرب اليمن؛ فردَّ عليه الملك فيصل بأنه يعتبر أن موضوع اليمن قد انتهى، وأنه لا يحمل للشقيري إلاَّ التقدير، وأن السعودية لا تنسى مواقفه من أجل خدمة القضية، وأنه سيعمل على مؤازرته[2].

والواضح مما سبق ذكره: أن الموقف السعودي الرسمي لم يكن ضد إنشاء كيان فلسطيني، بل نتيجةً لتبعية الشقيري للنظام الرسمي المصري، الذي كان في حالة عداء مع النظام السعودي منذ أحداث حرب اليمن التي بدأت عام 1962؛ فخشي السعوديون من تبعية الكيان الفلسطيني للهيمنة المصرية. ومن هنا كان التأكيد السعودي على ضرورة حق الشعب الفلسطيني؛ باختيار ممثليه عن طريق الانتخاب دون تدخل أحد من الأنظمة العربية خاصةً مصر.

سادساً: الموقف الكويتي

وحريٌّ بنا التوقف عند الموقف الكويتي من نشأة منظمة التحرير الفلسطينية؛ فالعلاقات بين المنظمة ودولة الكويت كانت مثالاً على العلاقات الجيدة بين المنظمة والدول العربية؛ فالكويت: كانت قد تفهّمت طبيعة الكيان الفلسطيني وأيّدته وهو في المهد، وكانت في طليعة الدول العربية التي شجّعت على تأسيس المنظمة رسمياً وشعبياً، بل وحققت للشقيري كل المطالب التي كان قد طلبها منها. وعندما زار الشقيري الكويت طلب من الأمير

[1]- ياسين، **منظمة التحرير**، ص21.

[2]- الشقيري، **من القمة**، ص228.

عبد الله السالم في 6 كانون ثانٍ (يناير) 1965، السماح بإقامة معسكرات لتدريب الفلسطينيين العاملين في الكويت؛ فوافق الأمير على ذلك بشرط أن يبقى السلاح داخل المعسكر. وبعد يومين من اللقاء المذكور، بادر الشيخ سعد العبد الله وزير الدفاع الكويتي بإنشاء المعسكر، وقام الضباط الكويتيون بتدريب المتطوعين الفلسطينيين العاملين في الدولة على السلاح [1]، ناهيك عن أن أمير الكويت أعرب عن استعداده لوضع ما لدى دولته من إمكانات، تسهيلاً لتدريب الفلسطينيين في الكويت عسكرياً [2].

وكان الشقيري عندما طرق أبواب الدول العربية ليقنعها بالموافقة على فتح مكاتب لمنظمة التحرير، قد جاء إلى الكويت ودعا إلى اجتماع شعبي حافل في ملعب مدرسة الشويخ الثانوية؛ فزحف الفلسطينيون من مختلف أرجاء الكويت، وتوافد العرب الآخرون من كل حدَبٍ وصوْب، وحضر الرسميون الكويتيون. وعندما جاء الشقيري دخل الملعب بسيارة مكشوفة، وعندما اعتلى الشقيري المنصة قال: "أيها الفلسطينيون في الكويت: أنتم المهاجرون والكويتيون الأنصار، وأمير الكويت أمير المهاجرين والأنصار [3].

ولا يمكن بحالٍ من الأحوال، نكران الموقف الرسمي والشعبي الكويتي الداعم للقضية الفلسطينية ولمنظمة التحرير، على كافة الأصعدة خاصةً في الاجتماعات والمؤتمرات العربية والدولية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الكويت لم تشترك في عضوية نادي المنتفعين بالقضية الفلسطينية من بين معظم الدول العربية، خاصةً ما أُطلق عليها بـ "**دول الطوق**" المحيطة بإسرائيل، الأمر الذي سمح للفئات الوسطى من الفلسطينيين بحرية الحركة، دون خشية من ضربات أمنية إجهاضية عربية شقيقة، قد تؤدي إلى فشل تلك المنظمة وهي لا زالت في مهدها [4].

---

[1] - **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964**، ص92.

[2] - عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص116.

[3] - سبع أبو لبدة، **أحمد الشقيري... الرجل الذي حارب إسرائيل حياً وميتاً**، في: عرفات حجازي: كلمة وفاء لذكرى أحمد الشقيري، ج1، 1980-2000، الطبعة الاليكترونية الأولى، 1426هـ (2005م)، ص91-92.

[4] - ياسين، **منظمة التحرير**، ص21.

سابعاً: الموقف اللبناني

أما الموقف اللبناني من الكيان الفلسطيني فقد كان متردداً، حيث أيَّد إنشاء منظمة التحرير، ثمَّ اصطدم معها فيما بعد خاصة بعد قضية اغتيال الفدائي الفلسطيني جلال كعوش التابع لقوات العاصفة على أيدي السلطات اللبنانية في مطلع عام 1966، وهو الحادث الذي أثار الفلسطينيين في المخيمات ضد الحكومة اللبنانية. يُضاف إلى ذلك أن السلطات اللبنانية كانت ترفض تواجد قوات تابعة لجيش التحرير الفلسطيني فوق أراضيها، علماً بأنها وافقت على فتح مكتب للمنظمة في بيروت، ومركز الأبحاث الفلسطيني. وبالإجمال: فقد اتسمت العلاقات بين لبنان والمنظمة بالتوتّر المتصاعد تدريجياً، نتيجة تصادم قوة العمل السياسي والنقابي والثقافي الفلسطيني من جهة، مع قوة دولة غير صديقة للتوجّهات العربية عموماً والفلسطينية خصوصاً من جهةٍ أخرى [1].

ويبدو أنه كان للبنان خصوصية فيما يتعلق بالكيان الفلسطيني؛ نظراً لوجود عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين على أراضيه، وخشيته من توطينهم؛ مما يؤدي إلى تغيير التركيبة الديموغرافية لحساب الطائفة الإسلامية على حساب الطائفة المسيحية؛ لذا: تعامل لبنان مع تبني فكرة نشوء منظمة التحرير الفلسطينية بحذرٍ شديد، لكن دون أن يعارضها.

موقف الفصائل الفلسطينية من إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية

أولاً: القوميون العرب

لقد كانت رؤية الشقيري لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ أن تقوم في إطار خطة تعمل على تجميع كل القوى الفلسطينية من تنظيمات وفئات داخل إطارها، بحيث يقوم التنظيم الثوري الواحد، والذي توضع تحت خدمته كافة طاقات المنظمة السياسية والعسكرية والإعلامية والمالية. وبالنسبة للتنظيمات السرية التي يقوم تركيبها على أساس الخلايا، والاحتفاظ بالعناصر تحت الأرض، فإن قادتها يمكن أن يلتقوا داخل إطار المنظمة مع بقاء تنظيماتهم سرية. وبذا: يتحقق التنسيق، ويتمَّ ترسيم الخطوط المشتركة مع الحفاظ على

---

[1]- الشقيري، **من القمة**، ص218-219؛ الشقيري، **على طريق الهزيمة**، ص200-201؛ الشرقاوي، **حركة التحرير الفلسطيني**، ص386.

الأمن وسلامة العناصر[1]. ومع ذلك لم تعكس نشأة منظمة التحرير بقيادة الشقيري المطلب الحقيقي للثورة الفلسطينية؛ فالفلسطينيون سعوا لتحرير وطنهم منذ حرب العام 1948، رغم تفاقم الاحتلال واتساعه على فلسطين كلها[2].

وتجدر الإشارة قبل الخوض في عرض آراء المواقف الفلسطينية، للتوضيح بأن أكثر من شخصية سياسية فلسطينية ممن عاصروا نشأة منظمة التحرير، قد أشاروا إلى أن جانباً كبيراً من التحفّظ والرفض خاصة في الجانب الفلسطيني؛ قد بُني على مماحكات سياسية أكثر مما هو على مواقف جدية وحقيقية من نشأتها. وتكتسب هذه الملاحظة أهمية زائدة حين نعرف، أن قوى فلسطينية رافضة للمنظمة عادت للقول، بأن قيام المنظمة بالعمل الجاد في تكوين وتدريب وحدات جيش التحرير الفلسطيني، دفعها لإعادة النظر في مواقفها؛ الأمر الذي يمكن تتبعه في المرحلة التالية من عمر المنظمة. وكاستخلاص أولي لمرحلة التكوين الأولى للمنظمة؛ فيمكن التأكيد على أن الوعي الفلسطيني بالمنظمة كان مرتبكاً ومشوشاً ومنقسماً أيضاً؛ ففيما رآها البعض: أداة تحرير، اعتبرها البعض الآخر: أداة تآمر على القضية الوطنية[3].

ويبدو أن الشقيري قد لاقى عنتاً من جانب التنظيمات والأحزاب الفلسطينية فيما يخص موضوع الكيان الفلسطيني؛ فحسب قول الشقيري: فقد كانت هنالك مصاعب أخرى صغيرة، أسمها الأحزاب والمنظمات الفلسطينية. وقوله: "**جاءني ممثلو الأحزاب والمنظمات الفلسطينية ليجتمعوا بي في بيروت سراً، وأرادوا أن يفتحوا معي حواراً.. وأعترف أن في نفسي عقدة قديمة من الأحزاب والحزبيين منذ كنا في فلسطين، ولكني أردت أن أفتح قلبي لهذا الحوار، فإن الواجب القومي يدعوني أن أستمع إلى هذه الأحزاب والمنظمات، وأن أعمل على توحيدها في إطار الكيان الفلسطيني، وعلى وجه التحديد داخل منظمة التحرير الفلسطينية**". واستطرد قائلاً: "**قضيت الليالي الطويلة في هذا الحوار معهم جميعاً: البعثيون، القوميون العرب، الشيوعيون، الإخوان المسلمون، وجبهات (تحرير فلسطين) ومنظمات أخرى، كان كل وجودها ممثلاً في حيازته آلة كاتبة لطباعة المنشورات ومهاجمة**

---

[1]- الشرقاوي، **حركة التحرير الفلسطيني**، ص227، 229، 385، 388، 392.

[2]- *Haysam Serrieh, **The voice of the Truth: "The Palestine liberation Organization and the International Communication system**, Belgrade, Tanjng, 1989, p. 32-33.*

[3]- أبو حسنة، **تطور الوعي الفلسطيني**، ص26.

الكيان الفلسطيني. وبالمجمل: كان موقف تلك التنظيمات من نشأة المنظمة، يتراوح ما بين المعارضة العنيدة إلى راقب وانتظر" [1].

والمعلوم أن وجود الفصائل والتنظيمات الفلسطينية سبق ظهور منظمة التحرير؛ فقد نشأت في خمسينات القرن الماضي تنظيمات قومية فلسطينية، ركّزت جهودها على تغذية وتطوير الوعي الفلسطيني، وكان أولئك الذين قاموا بتنظيم تلك التنظيمات، قد انتسبوا إلى أيديولوجيّة القوميين العرب، تلك الأيديولوجيا التي بلورت منطلقاتها من مواقع أفكار البرجوازية الصغيرة والفئات الاجتماعية الوسطى، وكانت قد قسّمت كفاحها القومي على مرحلتين: **الأولى:** يجري التخلّص خلالها من الصهيونية والاستعمار في العالم العربي، وخلق دولة عربية موحدة تضم الشعب العربي من الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي. **والثانية:** يجري في أثنائها النضال الاقتصادي الاجتماعي، الذي يمهد الطريق للاشتراكية العربية والديمقراطية، وكانت معاناة أولئك القوميين العرب الفلسطينيين على وجه التحديد، والذين تنظّموا سوياً مع سائر القوميين من مختلف الأقطار العربية في حركة القوميين، قد توصّلوا إلى قناعةٍ بأن الطريق إلى تل أبيب يمر عبر دمشق وبغداد وعمَّان والقاهرة [2].

وقد كان القوميون العرب الفلسطينيون على قناعة راسخة؛ بأن تحرير فلسطين لن يتحقق إلاَّ بوجود وحدة عربية شاملة معادية للاستعمار بشتّى أنواعه، وأن هذه الوحدة لن تتأتّى إلاَّ بقيام دولة عربية واحدة من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي [3]. ومع ذلك فقد كان القوميون العرب يتحدثون من خلال القومية العربية، ولا يؤمنون بتجسيد الشخصية الفلسطينية [4].

ويستدل على ذلك، بأن الفلسطينيين كان لديهم عشق قوي تجاه الأحزاب العربية القومية منها واليسارية، وكانوا يعقدون آمالهم عليها؛ نظراً لأنه لم يكن في مقدورهم الاعتماد على حزب أو تشكيلة وطنية، تستطيع من خلالها تحرير فلسطين؛ فهذه الأيديولوجيات

---

[1]- الشقيري، **من القمة**، ص106-107.

[2]- أحمد الشقيري، **الهزيمة الكبرى مع الملوك والرؤساء من بيت عبد الناصر إلى غرفة العمليات**، ج2، الطبعة الإلكترونية الأولى، المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع، 1426هـ (2005م)، ص122.

[3]- توما، **منظمة التحرير**، ص90-91.

[4]- الشقيري، **من القمة**، ص107.

المختلفة التي اعتنقها الفلسطينيون، كانت بالنسبة إليهم سواء وعوا ذلك أم لم يعوه، سوى ناقلة ينبغي أن تصل بهم في نهاية المطاف إلى هدفهم المشترك [1].

لقد كانت المعركة الأساسية أمام حركة القوميين العرب وكل القوى السياسية في الساحة الفلسطينية من قومية ودينية وشيوعية ووطنية، هي التصدي للمشاريع التصفوية، وإيقاف التدهور الذي ألمَّ بالقضية الفلسطينية من ناحية، واستنهاض الجماهير الفلسطينية التي حلّت بها الكارثة، ورفع معنوياتها وإعادة الحياة إلى شرايينها وتوعيتها وإعدادها علمياً وسياسياً واجتماعياً ثمَّ عسكرياً استعداداً للجولة القادمة من ناحيةٍ أخرى. وانطلاقاً من قناعة الحركة وإيمان مؤسسيها وكل من التحق بها على هذا الأساس؛ فقد كان التوجه النضالي ضمن تنظيم "**قومي عربي**"، يشمل كل أقطار الوطن العربي وجماهيره والتي كان معظمها يرزح تحت حكم الدول الاستعمارية المختلفة [2].

لقد كانت مؤسسات الكيان الفلسطيني الموروثة من المرحلة السابقة، تتجسّد في الهيئة العربية العليا ويرأسها الحاج أمين الحسيني، ثمَّ حكومة عموم فلسطين ويرأسها أحمد حلمي عبد الباقي، والمؤسستان تمثلان الفلسطينيين من ناحية رسمية وشكلية، ولم يتم المساس بهما- مع عجزهما- لأن بقية الأنظمة كانت عاجزة مثلهما. لهذا كان النضال لرفع معنويات الجماهير فلسطينياً وعربياً، وحشدها ومواجهة مشاريع التوطين والتصفية، يستغرق جهد حركة القوميين العرب وغيرها من الحركات والتنظيمات، ولم يكن الكيان مطروحاً كمطلبٍ رئيسي [3].

ولم يكن القوميون العرب الفلسطينيون بمفردهم في الساحة؛ فقد وُجِدَ أيضاً الشيوعيون والإخوان المسلمون والبعثيون، ويؤكد ذلك ما قاله صلاح خلف، بأن ياسر عرفات: "**كان يناضل شأني أنا** (أي صلاح خلف) **داخل اتحاد الطلاب الفلسطينيين، الذي كان يضم زملاءنا الطلبة** (يقصد في مصر) **ممن ينتمون إلى كافة النزعات السياسية: الإخوان المسلمون، والشيوعيون، والبعثيون، والقوميون العرب**" [4].

---

[1]- خلف، **فلسطيني بلا هوية**، ص47.

[2]- **مقابلة مع سهيل الشنطي**.

[3]- المرجع السابق.

[4]- خلف، **فلسطيني بلا هوية**، ص46.

وكـان قطـاع غــزة الــساحة الرئيــسية التــي انــدلعت فيهــا شــرارة التنظـيم القــومي الفلسطيني، وبداية المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلي في خريف عـام 1956، وحتى مطلع آذار (مارس) 1957[1]. وكان الشيوعيون في قطاع غزة قد نظّموا الجبهة الوطنية خلال فترة العدوان الثلاثي والاحتلال الإسرائيلي للقطاع، وقادت هذه الجبهة النشاط السياسي المعادي للاحتلال، في حين رفضت تيارات أخرى في القطاع فكرة التحالف التي طرحها الشيوعيون، والتي نصت على أن نضال الشعب الفلسطيني لا يعتمد على كفاحه فحسب، بل على الشعوب العربية الأخرى، وعلى تأييد القوى التقدمية في العالم، وعلى مساندة الشرفاء في إسرائيل له[2].

ويبدو أن هذه الجبهة قد نجحت في إحباط محاولات إسرائيل والدول التي تساندها في منع عودة الإدارة المصرية إلى قطاع غزة، بعد أن أدركوا أنه لا يمكن البقاء فيه وضمه إلى إسرائيل، وقد ظهر ذلك في المظاهرات الشعبية التي اندلعت بعد جلاء القوات الإسرائيلية عن القطاع في مطلع آذار (مارس) 1957، وكان شعارها: "**لا استعمار.. لا تدويل. غزة: عربية وستبقى عربية**". ومما أكدَّ حقيقة الطابع الفلسطيني الذي ميَّز مقاومة الاحتلال الإسرائيلي إبان العدوان الثلاثي، قيام الاتحاد القومي الفلسطيني في القطاع في كانون أول (ديسمبر) 1959، بعد قيام الاتحاد القومي في مصر بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر[3]؛ وقد شهد الاتحاد القومي أول وآخر انتخابات له في غزة في العام 1961[4].

وعند قيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا، كانت حركة القوميين العرب قد طرحت موضوع كيان فلسطيني أو جمهورية فلسطينية، تتوحّد مع الجمهورية المتحدة الوليدة، ويكون توحيدها طريقاً لتحرير فلسطين من الكيان الصهيوني، بل إن مفكراً قومياً عربياً هو محمد عزة دروزة. كان يحظى باحترام وتقدير الحركة؛ مع إنه غير منخرط في صفوفها؛ وإنما كان مستقلاً في ثلاثينات القرن العشرين، ومن أقرب رجال الحاج أمين

---

[1]- توما، **منظمة التحرير**، ص92.

[2]- المرجع السابق، ص93.

[3]- المرجع السابق، ص94.

[4] - *Roy, **The Gaza Strip**, p. 72.*

الحسيني أيضاً، لكنه وطني من منطلق ذو خلفية قومية صادقة. هذا الرجل طرح على الرئيس عبد الناصر خطة مفصلة؛ لمشروع وحدة بين فلسطين والجمهورية العربية المتحدة[1].

وفيما بعد قام اتحاد قومي فلسطيني في مصر كما سبق الإشارة، وحَّد الفلسطينيين الموجودين فيها؛ وعندما تمّت الوحدة بين مصر وسوريا تحت مسمى الجمهورية العربية المتحدة، تمَّ أيضاً إقامة اتحاد قومي فلسطيني وحَّد الفلسطينيين كذلك في سوريا. وبدأ العمل فيما بعد على فكرة توحيد هذه الاتحادات الثلاثة، بعدما وافق الرئيس عبد الناصر عليها، وتمَّ عقد اجتماع مثَّل الفلسطينيين في غزة ومصر وسوريا بحضور وفدٍ من الهيئة العربية العليا، وترأَّس الاجتماع منير الريس رئيس بلدية غزة، وتمّت مناقشة فكرة وحدة الفلسطينيين ونضالهم، غير أن الاجتماع لم يُفضِ إلى شيء [2].

والسبب الذي دعا لفشل الاجتماع السابق وتجميد الاتحادات، مرده وجود خلافات فلسطينية، وتردد حكومة الجمهورية العربية المتحدة في تحفيزها أو دعمها لذلك، لأنها خشيت من الأعباء المحلية والعربية والدولية التي ستترتب على ذلك، كما أن فكرة توحيد هذه الاتحادات القومية الفلسطينية الثلاثة، اختفت فيما بعد بتفكك الوحدة بين مصر وسوريا؛ فانفرط عِقد الاتحاد القومي الفلسطيني في سوريا، وتعرَّض الفلسطينيون فيها لعددٍ من الإجراءات القمعية، وانشغلت منظماتهم في: سوريا ومصر وقطاع غزة وغيرها؛ بالتداعيات الحادة التي نجمت عن تفكك الوحدة بين القطرين [3].

وبعد أن عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أول اجتماع لها في القدس في 25 آب (أغسطس) 1964، وبعد أن بدأت مسيرة العمل الفلسطيني خطواتها الأولى من عملها شبه المستقل عن الدول العربية، إلاَّ أن هذا لم يعنِ بأية حال من الأحوال، أن إنشاء المنظمة قد قضى على معارضة المعارضين لها فلسطينياً وعربياً، بل على العكس من ذلك، فإن الهجوم عليها وعلى رئيسها تصاعد، إلى حد وصف المؤتمر الوطني الفلسطيني معه، بأنه مؤامرة صهيونية استعمارية، تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية. وبذلك أصبح من

---

[1] - **مقابلة مع سهيل الشنطي**.

[2] - توما، **منظمة التحرير**، ص94.

[3] - حوراني، **الفكر السياسي الفلسطيني**، ص18-19.

حق كل فلسطيني في أي مخيم أو في أي تجمع، أن يحاسب منظمة التحرير حساباً عسيراً، وهذا: ما تمَّ بالفعل[1].

وبالنسبة لحركة القوميين العرب، فلقد كانت هذه الحركة عند نشوء منظمة التحرير من أقوى الحركات الفلسطينية، وأكثرها إشعاعاً خاصة بين الطلبة وعموم المثقفين، مما يعطي تقييمها للمنظمة المذكورة ودورها أهمية خاصة في تلك المرحلة؛ فقد جاء في تعليق على المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول، صدر عن الحركة على لسان ناطقها الرسمي بيان تحت عنوان: "**تصريح حول الكيان الفلسطيني ومنظمة التحرير**"، نشرته صحيفة الحرية في بيروت بتاريخ 15 حزيران (يونيه) 1964، جاء فيه، أن الحركة ساهمت بجدٍ في الإعداد لمؤتمر القدس، لضمان الحد الأدنى من الثورية فيه، على الرغم من أن عدد القومين العرب في المجلس الوطني لم يكن كبيراً؛ وذلك أمام الضغوط العديدة التي يتعرض لها من قِبل الرجعية التي لا تريد من الكيان أكثر من أن يكون كياناً شكلياً، يُجهض العمل الثوري الحقيقي الفلسطيني، ويعطي الفرصة لهذه القوى الرجعية لضرب القوى الثورية الفلسطينية. ويبدو أن حركة القوميين العرب قد اعترفت بأن جهودها لم تُثمر عن شيء، لأن قوى عدة كانت تضغط نحو الانتهاء إلى كيان شكلي لا يحقق فعلياً أيّاً من مهامه المنتظرة، ورأت الحركة: بأنه إذا كان هذا الضغط يشكل انحرافاً وتقويضاً مقصوداً، فإن رضوخ الشقيري له يشكل انحرافاً وتقويضاً مماثلين[2].

واعتقدت حركة القوميين العرب، بأن أسباباً مختلفة أهمها الغموض والتلاعب والضغط الأردني، تضافرت لمنع تحقيق أي شرط من الشروط القادرة على إعطاء جدوى فعلية للكيان؛ فكل التوصيات التي طالبت بتنظيم عسكري فعَّال وواضح لُفلِفت بصورةٍ فاضحة، كما طُويت كل المحاولات التي بُذلت لإخراج منظمة تحرير ذات وجود حقيقي منظم معتمد على الجماهير. بينما لم يعرف أحد من أعضاء المؤتمر، كيف أُقرَّ تحويله كله بأعضائه المعروفين وغير المنظورين إلى مجلس وطني للمنظمة، ولا كيف تقرَّر منح الشقيري حق اختيار أعضاء اللجنة التنفيذية اختياراً فردياً؛ مما أدّى إلى إيجاد منظمة لا علاقة لها

---

[1]- **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964**، ص102؛ عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص78؛ كريشان، **منظمة التحرير**، ص21.

[2]- **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964**، ص76؛ عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص79؛ كريشان، **منظمة التحرير**، ص21-22.

بالجماهير، وإلى إلغاء قاعدة لا يمكن لمنظمة تحرير حقيقية أن تقوم بدونها، وهي قاعدة التنظيم العسكري، وإلى الحيلولة دون إنشاء مجلس وطني قابل عملياً للمناقشة والتخطيط والتقرير والمراقبة، وإلى تأليف لجنة تنفيذية لا تمثل الجماهير، بل تُعيّن من عناصر لا يحكم على قدرتها الفعلية على العمل إلاَّ الشقيري نفسه. واعتبرت الحركة أن هذه المنظمة غير ملتزمة في الواقع بأي شيء، وغير مسئولة أو خاضعة لأي مراقبة، ولا يمكن أن تكون قادرة على تنظيم الشعب الفلسطيني، ليس لأن المؤتمر التأسيسي لم يُتح له الانتهاء إلى صيغة واضحة لهذا التنظيم فقط، ولكن لأن هناك دلائل واضحة تشير إلى اعتزام الشقيري على مواصلة عزل المنظمات الثورية، التي أخذت على عاتقها في السنوات الستة عشر الماضية، العمل في صفوف الفلسطينيين تنظيماً وتثقيفاً وإعداداً[1].

ورغم الانتقادات التي وجهتها حركة القوميين العرب للمنظمة وزعيمها، إلاَّ أنها سعت فيما بعد إلى تطوير المنظمة والدفع بها نحو نهج أكثر تجذّراً، وذلك لتكون بالمرصاد مع القوى الثورية الأخرى لكل عناصر التخاذل والرضوخ والتسوية، التي أُتيح لها أن تركب موجة الكيان؛ لذا: قدّمت الحركة المذكورة للمجلس الوطني الفلسطيني الذي انعقد في دورته الثانية بالقاهرة في آيار (مايو) 1965، دراسة مطولة صاغت فيها تصوراتها للعمل السياسي داخل إطار المنظمة، بالإضافة إلى مشروعين يتعلق **الأول:** بالتنظيم الشعبي وأسسه. **والثاني:** باقتراح تعديلات للنظام الأساسي للمنظمة، وهذا التحرك من جانب الحركة يدل على إيمانها، بإمكانية العمل داخل المنظمة في اتجاه تثويرها[2].

وإذا كانت حركة القوميين العرب قد انتقدت منظمة التحرير ورئيسها الشقيري، فإن الأخير بدوره هاجم مرات عدة قيادة حركة القوميين العرب، واتهمها بأنها لا تعمل إلاَّ وفقاً لمصالحها الخاصة، بدلاً من العمل لمصلحة الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية. ومع ذلك كله: فإن حركة القوميين العرب التي كانت تعاني أزمات داخلية على المستوى الأيديولوجي، لم تقطع اتصالها بالشقيري، لكنها كانت سلبية إزاء تحركه[3].

---

[1]- كريشان، **منظمة التحرير**، ص22.

[2]- المرجع السابق، ص23.

[3]- إبراهيم أبراش، **البعد القومي للقضية الفلسطينية**، القاهرة، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص156؛ الحوت، **"دور أحمد الشقيري الفكري"**، ص87.

وبعد نشأة منظمة التحرير أصبح هناك واقع نضالي جديد، بالإضافة إلى المسارات الأخرى، وأصبح ما يهم حركة القوميين العرب هو ثورية الكيان وانسجامه مع أهداف الحركة وتوجهاتها، وبالذات الرأس القيادي والمحتوى التنظيمي وأين يتوجه: **(هل يسير الشقيري بانسجامٍ مع عبد الناصر والحركة، أم أن هناك توجهات تقليدية ورجعية يمكن أن تحرف المسار؟).** كان ثمة تخوفات من التأثير السعودي والأردني، ومن تركيبة وطبيعة الشخصيات التي عيّنها الشقيري في اللجنة التنفيذية والمجلس الوطني، وبقية مؤسسات المنظمة كجيش التحرير الفلسطيني ومكاتب تمثيل المنظمة في الخارج وغيرها؟ لقد كان جيش التحرير الفلسطيني وتسليحه، وبرنامج التدريب والتجنيد لها أولوية قصوى[1].

ومن ثمَّ يتبيّن بوضوح، أن الشقيري كان يريد استقلالية تكاد تكون تامة للمنظمة، ولكن الانطباع آنذاك كان التخوف من التبعية، وعدم السير إلى الهدف باستقلالية واندفاع وثورية. وقبل ذلك كله وبعده، كان الشقيري شخصية متفرّدة قوية، ذاق مرارات عديدة انصهرت في شخصيته بعدم الانضباط أو التوافق حتى مع من أتى به؛ فكان يتفلّت من الالتزام، ولهذا صَعُبَ على حركة القوميين العرب أن تكبح جماحه الذاتي [2].

إن حركة القوميين العرب وإن انتقدت منظمة التحرير وزعيمها الشقيري، إلاَّ أنها أبقت الباب مواربـاً لإمكانية تعديل النظام الأساسي للمنظمة، لكي تصبح أكثر ديناميكية وقبولاً في الشارع الفلسطيني. وما تقديم الحركة لمقترحات التعديل التي سبق ذكرها، سوى رغبة صادقة منها لتطوير المنظمة لتبتعد عن مزالق يُخشى عُقباها: **أولها**: الخطر من أن تصبح هذه المنظمة وسيلة لامتصاص طاقات الفلسطينيين، بدلاً من أن تكون وسيلة لتعبئتها. **وثانيها**: خطر التوهم بأن القضية الفلسطينية، يمكن فصلها عن المسيرة العربية التي تؤمن الحركة بها أصلاً.

ورغم أن حركة القوميين العرب عندما تقدّمت بدراستها إلى المجلس الوطني في دورته الثانية، لم تدعُ إلى تبني الكفاح المسلح كوسيلة أساسية للعمل الفلسطيني، وهي بذلك منسجمة مع ميثاق المنظمة ونظامها الأساسي في ذلك الوقت [3]، غير أنها تمسّكت في الحديث

---

[1]- **مقابلة مع سهيل الشنطي.**

[2]- المرجع السابق.

[3]- حوراني، **الفكر السياسي**، ص100.

عن دور المنظمة في تعبئة الجماهير الفلسطينية مرات عدة، وأوضحت بأن هذه التعبئة يجب أن تكون سياسية وفكرية وعسكرية [1]. كما أنه وردت في دراسة الحركة فقرات يمكن تفسيرها في ضوء المعرفة بواقع المواقف التي كانت سائدة وقتذاك، بأنها دعوة للتحفظ إزاء العمل المسلح الذي كانت حركة فتح قد شرعت فيه، لكن إذا كانت حركة القوميين العرب قد سجلت شيئاً من التحفظ ضد مبادرة فتح، لممارسة العمليات المسلحة، فقد جاء موقفها هذا متأثّراً حسب المصدر نفسه بعوامل ثلاثة: **الأول:** موقفها ذاته كحركة سياسية، لم تكن قد قررت بعد التحول إلى حركة مسلحة. و**الثاني:** حرصها على شعبيتها التي كانت تخشى أن تنافسها فتح عليها. و**الثالث:** تأثّرها بالموقف المصري الذي اتخذ هو الآخر موقفاً سلبياً من نشاطات فتح [2].

ثانياً: موقف الهيئة العربية العليا

وفيما يخص موقف بقية التنظيمات الفلسطينية من إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، وعلى الرغم من أنه كان واضحاً أن أحمد الشقيري لم يكن يتحرك في فراغٍ لا في الساحة الفلسطينية، ولا في الساحة العربية. نجد أن الهيئة العربية العليا بزعامة الحاج أمين الحسيني، والتي ظهر إفلاسها سياسياً وتنظيمياً خلال حرب فلسطين عام 1948، ولم يعد لها تأثير على الساحة الفلسطينية والعربية، وباتت مكاتبها منسيّة، تصوّرت أن العمل من أجل خلق كيان فلسطيني، سوف يؤدي إلى عودتها إلى موقع الصدارة في قيادة حركة التحرر القومي الفلسطينية. وخلال التحرّكات التي قام بها الشقيري لإنشاء منظمة التحرير، حاولت الهيئة في بيانٍ أصدرته في 18 شباط (فبراير) 1964، السخرية من مشروع هذا الكيان فوصفته: بأنه "**مكتب سياسي**" مهمته الدعاية للقضية الفلسطينية، بل زادت على ذلك، أن اعتبرت تصريحات الشقيري دجلاً سياسياً، ثمَّ أكدّت أنها الممثل الشرعي لكفاح الشعب الفلسطيني، والمُعبّرة عن إرادته وأمانيه وأهدافه، وخلُصت إلى أن خير وسيلة لإقامة الكيان الفلسطيني يجب أن تتم من خلال الانتخاب العام لكافة الفلسطينيين، وأن ما بُني

---

[1]- **مقابلة مع عبد الله الحوراني**؛ كريشان، **منظمة التحرير**، ص23.

[2]- حوراني، **الفكر السياسي**، ص101.

على غير هـذا الأسـاس هـو اعتـداء على حقـوق الفلـسطينيين، وتزييفـاً لإرادتهـم، وسـوف يرفضون الاعتراف به أو التعاون على أساسه [1].

إذن: الهيئـة العربيـة العليـا كانـت أكثـر المتـضررين مـن قـرار مـؤتمر القمـة العربيـة بخصوص الكيان الفلسطيني، لأن الحاج أمين الحسيني كان يعتبر نفسه بمثابة الأب والزعيم التاريخي والروحي للشعب الفلسطيني. وبالتالي: فإنه الأحق برئاسة هذا الكيان من أي شخصٍ آخر، كما إن الهيئة اعتقدت بأنه لا داعي لإقامة كيان جديد للفلسطينيين ما دامت الهيئة موجودة بالفعل. وبناءً عليه: أرسل الحسيني رسائل للزعماء العرب بهذا الخصوص؛ ومما ذكره في رسالةٍ منه للملك حسين، أن الكيان الفلسطيني سيشكل خطراً على الكيان الأردني[2].

إن هذا الموقف الذي وقفته الهيئة العربية العليا ممثلة بزعيمها الحاج أمين الحسيني من إنشاء الكيان الفلسطيني الجديد، يُستشف منه لغة التحريض الظاهرة؛ فقول الحاج الحسيني في رسالته الأنفة الذكر، بأن الكيان الفلسطيني سيشكل خطراً على الكيان الأردني، وضعته في موقفٍ حرج، لأنه بذلك أُعتبر من أنصار فصل الضفة الغربية الفلسطينية عن الوطن الأم، لصالح أهدافٍ شخصية بحتة خاصة به، نتيجة موقفه العدائي من الشقيري صاحب فكرة الكيان الجديد.

ويمكن تفسير مواقف الهيئة العربية العنيفة تلك ضد منظمة التحرير وزعيمها، على أساس اعتقادها بأن الكيان الجديد سحب البساط من تحتها، وجعل وجودها لا مبرر له؛ ولذا: تضامن رئيس الهيئة مع كل الأطراف العربية التي وقفت ضد الشقيري والمنظمة التي يرأسها.

والواضح أن موقف الهيئة العربية العليا كان متأثراً بالموقف السعودي المعارض للشقيري؛ ولهذا استفادت الهيئة من استمرار الدعم السعودي لها، ومن إعطاء رفضها بعداً عربياً [3]. وقد حاول الشقيري استمالة الهيئة إلى جانبه وإقناعها بالتعاون معه، وعرض رئاسة المجلس الوطني على الحاج الحسيني، غير أنه فشل واستمرت معارضة الهيئة لمنظمة التحرير

---

[1]- توما، **منظمة التحرير**، ص120، كريشان، **منظمة التحرير**، ص16؛
*Smith, **Palestine and the Arab-Israeli Conflict**, p. 187.*

[2]- الشقيري، **من القمة**، ص105.

[3]- حوراني، **الفكر السياسي**، ص26.

فترة طويلة، إلى أن فقدت تأثيرها في الساحة الفلسطينية بالتدريج؛ فأخرجت نفسها من الساحة تماماً، ثمَّ غَرَبت شمسها عن العمل السياسي مع الأيام، بعد أن كانت أكثر وأشد التنظيمات الفلسطينية اعتراضاً على نشأة منظمة التحرير، من خلال تمسكها بضرورة إجراء انتخابات عامة للفلسطينيين [1].

وحسب الشقيري، فقد "**كان موقف الحاج أمين الحسيني بالغ السوء.. فقد كانت أموال القضية الفلسطينية بين يديه، وكانت آخر دفعة وصلت ليديه مليون دينار عراقي من الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم، وراح ينفق من غير حساب على مقاومة الكيان الفلسطيني؛ فقد استكتب في سوريا ولبنان والأردن بعض الفلسطينيين عرائض إلى الجامعة العربية، يعارضون فيها إنشاء الكيان الفلسطيني. وقد جاءني** (أي: الشقيري) **عدد من أولئك الموقعين معتذرين لما فعلوا، وهم يقولون: لا تؤاخذنا.. حالتنا ضيقة، بدنا نعيش..**" [2].

وكان الحاج أمين الحسيني قد عقد مؤتمراً صحفياً في بيروت، قال فيه: إن مشروع الكيان كما قدمه السيد الشقيري يُسهِّل تصفية قضية فلسطين، وإن أمريكا والدول الاستعمارية الأخرى تُشرف على تنفيذ هذه القضية [3]. وكان الشقيري قد قيّم مرحلة الحاج الحسيني بقوله: كان الحاج أمين مؤهلاً للزعامة من غير شك، وكان وطنياً مخلصاً من غير شك، ولكن أمجاد سماحته كانت فوق أمجاد الوطن؛ فسقط الوطن وسقطت الأمجاد [4].

وعلى الرغم من اعتقاد الشقيري، بأنه يستطيع أن يستوعب كافة التنظيمات الفلسطينية بما في ذلك الهيئة العربية العليا إن آجلاً أو عاجلاً، إلاَّ أن الحاج أمين الحسيني من جهته لم يجهد نفسه في وضع أي عصي في دواليب الشقيري، لكنه لم يتمكن من ذلك لكبر سنه، وتغيُّر الدنيا من حوله. وكان يكتفي بغمز الشقيري عن طريق إعلان تأييده غير المباشر لحركة فتح ولرئيسها ياسر عرفات، الذي كان لا يُقصِّر في زيارته كل مرة ينزل فيها إلى لبنان [5].

---

[1] - الشقيري، **من القمة**، ص106؛ الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص106؛ توما، **منظمة التحرير**، ص121.

[2] - الشقيري، **من القمة**، ص106.

[3] - الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص106.

[4] - أحمد الشقيري، **مذكرات أحمد الشقيري، أربعون عاماً في الحياة العربية والدولية**، بيروت، دار العودة، 1973، ص153.

[5] - شفيق الحوت، **عشرون عاماً**، ص86-87.

ثالثاً: موقف الاتحادات والتنظيمات الفلسطينية الصغيرة

أما الاتحاد العام لطلبة فلسطين الذي انعقد في غزة في 27 شباط (فبراير) 1964؛ فقد اعتبر إنشاء الكيان الفلسطيني نقطة بداية، ودعا إلى أن يكون تنظيماً ثورياً ديمقراطياً[1]. وفيما يخص اتحاد طلاب فلسطين، وجبهة التحرير الفلسطينية- طريق العودة، والشباب العربي الفلسطيني في لبنان؛ فقد أصدروا بياناً مشتركاً حول ذات الموضوع؛ فطالبوا بأن يكون هذا الكيان تنظيماً ثورياً للشعب الفلسطيني، هدفه تحرير فلسطين وإعادتها بأكملها. ولذلك يجب أن يكون الكيان منبثقاً عن انتخابات حرة تعبر عن إرادة الشعب الثورية الأصيلة تعبيراً صادقاً، وفي حال تعذر الانتخابات لأسباب قاهرة؛ فلابد لإرادة الشعب الثورية في أن تُمثل في مؤتمر وطني عام تدعو إليه لجنة تحضيرية، تمثل بنية جميع المنظمات الثورية والقوى العاملة، كما يجب أن يكون هذا الكيان مستقلاً من الناحيتين المعنوية والمادية[2].

أما الاتحاد النسائي العربي الفلسطيني فقد أيّد الدعوة لإنشاء الكيان الفلسطيني في 17 آذار (مارس)، من خلال انتخابات حرة يشترك فيها جميع الفلسطينيين؛ لإكسابه الصفة التمثيلية على الصعيدين العربي والدولي، كما أكد هذا الاتحاد، على ضرورة تمثيل المرأة الفلسطينية في الكيان المقترح؛ لتقوم بدورها في معركة التحرير[3].

وإذا كانت ثمة مؤسسات وتنظيمات قد أيّدت إنشاء الكيان الفلسطيني بشروط، فإن قوى فلسطينية أخرى قد عارضته بالمطلق؛ ففي 24 آيار (مايو) 1964 أصدرت القوى الثورية الفلسطينية للعمل الموحد بياناً، يمثل خمس تنظيمات فلسطينية هي: جبهة التحرير الفلسطينية، والجبهة الثورية لتحرير فلسطين، وجبهة التحرير الوطني الفلسطينية، وجبهة التحرير العربية لفلسطين، والمنظمة القومية للتحرير، وركّز البيان المذكور على أن تحرير فلسطين يجب أن يكون كاملاً والعودة إليها، الأمر الذي يتطلب منهم محاربة أي حل لا يؤدي إلى تحقيق هذه الغاية مهما كان مصدرها. ومع ذلك فقد أعلنت التنظيمات المذكورة أنها لا

[1]- **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964**، ص94؛ توما، **منظمة التحرير**، ص121؛ مجموعة من المؤلفين، **الفلسطينيون**، ص594.

[2]- الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص110.

[3]- توما، **منظمة التحرير**، ص122، علماً بأن هذا المرجع ذكر بأن عدد تلك التنظيمات ستة، دون أن يذكر التنظيم السادس.

تقصد من إنشاء المكتب السياسي للقوى الثورية الفلسطينية للعمل الموحّد، الوقوف في وجه ما يقوم به الشقيري، بل يهدف المكتب للعمل كل ما في وسعه لمساعدته لإيجاد كيان فلسطيني ثوري فعّال، أي أن لا يكون ذلك الكيان رسمياً يقوم على الاتصالات الفردية، متجاوزاً التنظيمات الثورية، وإلاّ فلن يُكتب له النجاح [1].

إذن: فإن التنظيمات الفلسطينية الخمس اشترطت على الشقيري، أن ينهج نهجاً لا يقوم على التفرد بالقرار الفلسطيني، وتجاهل أكثرية التنظيمات الفلسطينية، ولكن يبدو أن هذا الشرط لا يتواءم مع اتصالات الشقيري وتحركاته.

والغريب في الأمر، أن الشقيري لم يُعِرْ شرط التنظيمات الفلسطينية أدنى اهتمام، بل على العكس من ذلك، نجده يرفض فكرة الانتخابات خلال اتصالاته مع القوى الفلسطينية المختلفة؛ الأمر الذي دعا المكتب العربي الفلسطيني لإصدار بيان في 17 آذار (مارس)، يؤكد فيه: أن القضية لن يحلها سوى الفدائي الفلسطيني الذي سيخوض المعركة، ويُسفك دمه على أرض فلسطين. والواضح من خلال ردود الفعل الفلسطينية المختلفة على إنشاء الكيان الفلسطيني، أن فكرة الإنشاء لدى التنظيمات الفلسطينية، لم تُستهجن في حد ذاتها، وإنما انصبت التحفظات على شخص الشقيري وتحركاته [2].

رابعاً: موقف التيار الإسلامي

وفيما يخص الجناح الإسلامي المتمثل في حزب التحرير الإسلامي وجماعة الإخوان المسلمين؛ فقد ركزوا نشاطهم على الإصلاح الداخلي في محاولة منهم لإنشاء الدولة الإسلامية، وعارضوا بالمطلق إنشاء كيان فلسطيني، ووصل الأمر بأن ممثلي حزب التحرير الإسلامي أكدوا بأن الكيان الذي سوف يتم الإعلان عنه **كفر وإلحاد**، على أساس أن الجهاد لتحرير فلسطين لا يتم إعلانه، إلاّ من قِبل الإمام خليفة المسلمين، وأن وجود الدولة الإسلامية لا بد أن يسبق الشروع في عملية الجهاد [3]. غير أن موقف حركة الإخوان المسلمين

---

[1]- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1964**، ط1، بيروت، إصدار مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1965، ص253-254؛ توما، **منظمة التحرير**، ص122-123.

[2]- توما، **منظمة التحرير**، ص123-124؛ كريشان، **منظمة التحرير**، ص17.

[3]- الشقيري، **من القمة**، ص99-100.

من تأسيس منظمة التحرير- حسب المعاصرين للأحداث- لم يكن سلبياً بالمطلق، على الرغم من أنه جاء في وقتٍ شهدت علاقة الحركة توتراً شديداً مع الحكومة المصرية، واضمحلالاً لنشاطاتها في قطاع غزة. وكذلك الأمر فقد كان الإخوان المسلمون لا يؤمنون بأية حركة يساهم فيها الرئيس عبد الناصر من قريب أو بعيد ؛ فغادر كثيرون من نشطاء الحركة إلى الخارج ، أو التحقوا بتنظيمات أخرى من أهمها حركة فتح؛ ولذلك لم يعلنوا موقفهم رسمياً من منظمة التحرير ومستقبل علاقتهم معها. وعلى الرغم من ذلك، فإنهم نظروا إليها بإيجابية، وتعاملوا مع قيادتها بوصفها قائدة الشعب الفلسطيني، ولم يوجهوا لها في هذه المرحلة انتقادات علنية، واعتبروا وجودها وتمثيلها للشعب الفلسطيني بمثابة خطوة في الاتجاه الصحيح [1].

ويمكن تعليل غياب موقف التيار الإسلامي من مسألة نشوء منظمة التحرير، بأن هذا التيار كان في أضعف حالاته وقتذاك، ومنشغلاً بالحفاظ على الذات، وخاضعاً للمطاردة خاصةً من قِبل الحكومة المصرية؛ بحيث لم يكن في حالة تمكّنه من تكوين رأي سياسي ناضج وواضح فيما يتعلق بتلك النشأة؛ وحتى لو كوَّن رأياً فسيكون من المستبعد أن تكون لديه القدرة على ايصال صوته، أو يجد من يستمع إليه [2]؛ في وقتٍ كان المد الناصري والقومي متغلغلاً بشكلٍ كبير في المجتمعات العربية.

خامساً: موقف حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)

ورغم اعتراض حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) على الصيغة التي أُنشئت بمقتضاها منظمة التحرير؛ فقد قررت أن تشارك في المؤتمر الفلسطيني الأول، لكي يبقى دورها فعالاً في الحياة السياسية الفلسطينية، وحتى تتسرب إلى داخل المنظمة والاستفادة من الوسائل التي ستتمتع بها، وتتمكن من استخدامها في نشاطاتها السرية؛ فشارك في المؤتمر بعض قادة فتح منهم: خليل الوزير (أبو جهاد) وكمال عدوان وخالد الحسن، الذين ركّزوا خلال حضورهم على مبادئ تنظيمهم القائم على الكفاح المسلح [3].

---

[1]- المرجع السابق، ص107؛ العثامنة، **قطاع غزة**، ص51.

[2]- أبو حسنة، **تطور الوعي الفلسطيني**، ص26.

[3]- توما، **منظمة التحرير**، ص127.

وكانت حركة فتح قد حددت رؤيتها لمنظمة التحرير، من خلال بعض الافتتاحيات التي نشرتها مجلة "فلسطيننا" التي صدرت وقتذاك؛ ففي خضم النقاش الفلسطيني الذي دار حول مسألة الكيان ومنظمة التحرير عقب جولة الشقيري العربية، كتبت فلسطيننا عشية مؤتمر القدس: أنها تلتقي مع الجميع في إصرارهم على أن يكون الكيان ثورياً؛ وذا مضمون ثوري. وأضافت: أنها تتفق كذلك مع المنادين بأن يكون الكيان مرتكزاً للثورة المسلحة، وليس بديلاً عنها. كما واتهمت ذلك الكيان بأنه صنيعة الجامعة العربية، وإن الكيان لا يبني من فوق وإنما يبني من تحت، وإن الكيان الفلسطيني لا يُفرض من قبل الملوك والرؤساء؛ وإنما يجب أن ينبع من إرادة الشعب [1].

إن حركة فتح التي شاركت في المؤتمر الفلسطيني الأول عام 1964 على نحو محدود للغاية كما أسلفنا الإشارة، لم تجد في قيام المنظمة أي عنصر إيجابي، على الرغم من محاولتها الاستفادة من وجود تلك المنظمة؛ مما دعا صلاح خلف (أبو إياد) أحد قادة فتح للقول: **"إن أسباباً أخرى تحث على اشتراكنا** (أي فتح) **فيه، منها: ضرورة عدم الانقطاع عن الحياة السياسية الفلسطينية، كما أن الضرورة الأخرى الأكثر إلحاحاً، ألاَ وهي ضرورة التسرب إلى داخل منظمة غنية وقوية؛ للإفادة من الوسائل التي تتمتع بها"** [2].

وبعد أن علمت حركة فتح بقرار الجامعة العربية الخاص بإنشاء الكيان الفلسطيني، اتصل ياسر عرفات زعيم الحركة وخليل الوزير بالشقيري، وبيّنا له أن منظمة تُشكل من فوق ستكون منظمة غير فعّالة كما أسلفنا الإشارة. واقترحا عليه التنسيق السري بين نشاطاته العلنية وبين العمل العسكري الذي تخوضه فتح سراً، غير أن ردَّ الشقيري كان سلبياً؛ فقد قال: إن وظائفه وعلاقاته مع الأنظمة العربية، وواجبه في عدم الإضرار باستراتيجية الجامعة العربية، تمنعه من عقد مثل هذا التحالف مع فتح [3].

ويبدو أن حركة فتح والتي يحمل مؤسسوها طموحات كبيرة حول دورها المقبل، نظرت بكثيرٍ من الشك إلى عملية إنشاء منظمة التحرير، وإلى تعيين الشقيري بالذات على رأسها، وذلك بسبب تخوفها من منافسة هذه المنظمة لها، ومن تأثير الدول العربية التي جاءت

---

[1]- الشقيري، **من القمة**، ص 108؛ الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص112.

[2]- خلف، **فلسطيني بلا هوية**، ص79؛ **مقابلة مع جميل السحّار**.

[3]- خلف، **فلسطيني بلا هوية**، ص78.

بالشقيري، وأملت عليه تصوراتها أو شروطها. وكانت حركة فتح قد نظرت إلى منظمة التحرير بنوعٍ من الشك على أنها نتاج الضعف والتمزّق العربي؛ فخشيت من الهيمنة العربية عليها؛ فلم تشترك فيها إلاَّ بشكلٍ فردي أو رمزي في المجلس الوطني لمراقبة ما يدور فيها. وكان موقف حركة فتح قريباً إلى حدٍ ما من موقف الفلسطينيين المنضوين تحت جناح حزب البعث الاشتراكي إزاء المنظمة؛ فيما يخص إقامة جيش تحرير فلسطيني، واعتبرت ذلك خطيئة كبرى لأنه سيُحقن الجماهير الفلسطينية بحقن تخديرية. وفي مذكرة بعثت بها حركة فتح إلى مؤتمر القمة العربية الثالث الذي انعقد في الدار البيضاء في عام 1965، جاء فيها: أن عمل منظمة التحرير لا يتوافق مع عمل حركة فتح، الذي أصبح واقعاً عملياً في كافة فلسطين؛ ومع ذلك: أعربت الحركة عن استعدادها للتعاون مع المنظمة، مشيرة إليها بأنها ليست أكثر من جهة فلسطينية، واشترطت لذلك التعاون إبقاء القيادة بيد الشعب الفلسطيني، أو بمعنى آخر: فقد كان موقف فتح من نشأة منظمة التحرير، هو موقف المراقبة لِما ستؤول إليه الأمور فيما بعد[1].

وكان للإعلان عن تشكيل منظمة التحرير، دورٌ في اندفاع عدد من قادة فتح يتزعّمهم ياسر عرفات إلى حرق مرحلة الإعداد العسكري، خشية بدء فصل جديد من الوصاية العربية؛ فأعلنت فتح في الفاتح من كانون ثانٍ (يناير) 1965 عن نفسها حركة فلسطينية مستقلة، تعتمد الكفاح المسلح أسلوباً وحيداً للتحرير، واتخذت موقفاً سلبياً من المنظمة؛ باعتبارها أداة بيد من شكّلها[2].

ويبدو أن ثمة خلافاً نشأ بين حركة فتح والشقيري فيما بعد، خاصة بعدما أعلن الأخير: بأن الأردن جزءاً لا يتجزّأ من فلسطين. وفي ذلك يقول غازي الصوراني: إن خلاف الشقيري مع حركة فتح، يعود إلى أنها لم تكن تشاركه الرأي في تحرير الأردن من النظام الملكي الهاشمي، وهو موقف شخصي كان يمكن أن يتراجع عنه الشقيري، ثمَّ اشتدَّ الخلاف بينهما على إثر تفرُّد الشقيري في قيادة مؤسسات منظمة التحرير، كما تفرَّد في قيادة جيش التحرير الفلسطيني[3].

---

[1]- الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص115-116؛ الشقيري، **من القمة**، ص107.

[2]- ممدوح نوفل، **البحث عن الدولة**، ط1، رام الله، إصدار مواطن – المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2000، ص20.

[3]- **مقابلة مع غازي الصوراني.**

سادساً: موقف الحزب الشيوعي الفلسطيني

وثمة تيار فلسطيني مثّله الحزب الشيوعي الفلسطيني في قطاع غزة، دعا في العام 1960 إلى إقامة جمهورية فلسطينية، غير أنه رحَّب بنشأة منظمة التحرير فور تأسيسها. وتمثَّل هذا الترحيب في مقال نشره معين بسيسو أحد أبرز رموز الحزب في صحيفة الأهرام المصرية؛ وقد تمثَّل ذلك أيضاً في المساهمة النشطة للشيوعيين في القطاع في لجان المؤازرة التي شكّلتها المنظمة [1]. ومع ذلك فقد كان الشيوعيون حسب قول الشقيري: "**لا يهضمون تحرير فلسطين، يخاطبونني وألسنتهم ثابتة في حلق موسكو، منطقاً وجدلاً وفلسفة**" [2].

إذن مع مطلع العام 1965: بدا واضحاً أن هناك خطين متوازيين انطلقا في فترة واحدة تقريباً في مسألة التعبير عن الشخصية الفلسطينية وإبراز الوجود الفلسطيني؛ فعلى **جانب**: كانت منظمة التحرير تجسيداً للكيانية السياسية للشعب الفلسطيني، وفي **الجانب الآخر**: كانت حركة فتح تدعو للثورة المسلحة وتمارسها؛ باعتبارها التعبير الأكثر جذرية عن الوجود الفلسطيني، والوسيلة الأكفأ لتكتُّل قوى الشعب وترسيخ وحدته القومية. وعلى الرغم من الجهود التي بُذلت لتلاقي الخطين، إلاَّ أن هذه الجهود باءت بالفشل، لأن أي التقاء بينهما يعني تطويع أحدهما للآخر [3].

وكان الشقيري دوماً: يرفض وجود أي تنظيم فلسطيني يعمل بشكل مستقل عن منظمة التحرير؛ ولذلك أصرَّ على اعتبار أن أعضاء المجالس الوطنية الحزبيين والتابعين لتنظيمات فلسطينية، عاملون داخل المنظمة بصفتهم الشخصية، وليس وفق انتماءاتهم التنظيمية؛ فالشقيري نفسه لم يكن محسوباً على أيٍّ من التيارات أو الأحزاب، التي كانت قائمة في فلسطين قبل النكبة أو التي قامت بعدها. وبقي الشقيري الزعيم الفلسطيني الذي لا يُنازع في منظمة التحرير الفلسطينية عند نشأتها، غير أن الانتقادات بدأت توجه ضده لا من المعارضين الذين انتقدوه فحسب، بل كذلك من الذين عملوا معه داخل المنظمة خاصة في عامي 1966 و 1967، بتهمة تفرده في قيادة المنظمة [4].

---

[1]- عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص65.

[2]- الشقيري، **من القمة**، ص107.

[3]- سخنيني، **الكيان الفلسطيني**، ص64-65.

[4]- **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964**، ص109؛ تعقيب ماجد كيالي في: د. بيان نويهض الحوت، "**شخصية أحمد الشقيري**"، في: أحمد الشقيري، ص53.

وفيما يخص رفض الشقيري لوجود تنظيمات فلسطينية تعمل من خلال منظمة التحرير؛ فنجد شفيق الحوت (الذي كان مسئولاً عن جبهة التحرير الفلسطينية - طريق العودة، ومديراً لمكتب المنظمة في بيروت، ثمَّ اختلف مع الشقيري فيما بعد)، يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك صدق ما ذهب إليه الشقيري؛ بالقول طبقاً للنقاط التي أوردها البيان السياسي للمؤتمر العام الذي عقدته جبهة التحرير الفلسطينية في الفترة من أواخر تموز (يوليه) وأوائل آب (أغسطس) 1964: "**أما بالنسبة للأحزاب السياسية، فقد أثبتت التجربة بأنه لا يمكن للأسلوب الحزبي أن يحرر فلسطين ... ولذلك يرى المؤتمر أن السبيل الوحيد للنضال هو في انصهار كافة القوى الفلسطينية المخلصة في تنظيم ثوري واحد ... والانصهار غير الائتلافي، لأن مصير الائتلاف هو الانتكاس السريع بسبب التنازع الحزبي على المكاسب العابرة، ومن أجل المصالح الحزبية. ويرى المؤتمر أنه بات من الملح جداً على كل المنظمات الثورية الشريفة أن تسعى للتلاقي والانصهار؛ ولذلك فإن الجبهة بكافة إطاراتها ستستمر في رفع شعارها القديم، وهو العمل من أجل تحقيق وحدة المنظمات الثورية**"[1].

وخلاصة القول: فإن الحركة الوطنية الفلسطينية وبصرف النظر عن قيادتها، نشأت مأزومة منذ مطلع القرن العشرين من كل النواحي، ولا سيما من ناحية البنى السياسية والعلاقات والأفكار. وتلك الأزمة بدورها نتاج عوامل عدة أهمها: الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي المتخلّف، والخلل في موازين القوى، ثمَّ الحرمان من الوطن، والتطور المشوه الناجم عن علاقات الاحتلال، واللجوء والشتات المفروضة على الفلسطينيين، ناهيك عن أن المشكلة الأساسية للحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة، أنها لم تأتِ بأي تغيير ثوري في بنية الشعب الفلسطيني وعلاقاته ومفاهيمه؛ فتلك الثورة كرَّست البنى التقليدية العائلية والعشائرية، وعززت علاقات المحسوبية والزبائنية والأبوية، على حساب الانتماء الوطني والسياسي، وكرَّست السياسة باعتبارها حقلاً لتجاذب الشعارات والعواطف، وليست حقلاً يتأسس على موازين القوى والمعطيات السياسية المحلية والإقليمية والدولية[2].

ويذكر البعض استناداً إلى رواية حيدر عبد الشافي، أنه نتيجة هذه الخلافات تقدّم عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة باستقالاتهم منهم: سيد بكر، وحيدر عبد الشافي، وكذلك عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية في الخارج ومدراء بعض مكاتب منظمة التحرير، احتجاجاً على أسلوب قيادة الشقيري.

العثامنة، **قطاع غزة**، ص56.

[1]- شفيق الحوت، **عشرون عاماً**، ص74.

[2]- تعقيب ماجد كيالي على بحث: د. بيان نويهض الحوت: "**شخصية أحمد الشقيري**"، ص56.

ويُعقِّب شفيق الحوت على ما ورد في مقررات جبهة التحرير الفلسطينية بالقول: **"أستطيع القول: إن هذا الكلام يكاد يكون نموذجاً لمعظم طروحات التنظيمات الفلسطينية في تلك الحقبة. باستثناء "فتح" التي كانت دوريتها "فلسطيننا" تعكس في أدبياتها خطاً مميزاً يميل إلى اليمين التقليدي؛ فيما يتعلق بالعروبة واليسار..."**[1].

ولمَّا تفاقم الخلاف بين المنظمة والحكومة الأردنية عام 1966، تعدّلت طبيعة العلاقات بين منظمة التحرير وبين حركة فتح في أواخر العام نفسه؛ ففي بداية الأمر كان الشقيري قد درج على وصف حركة فتح بأنها جماعة غير مسئولة، وهو في ذلك يتماشى مع وجهة النظر المصرية في عدم ثقتها بحرب العصابات في فلسطين. وقد انجلى هذا الرأي من خلال إحدى مقالات رئيس تحرير صحيفة الأهرام المصرية، الذي كان يُعتبر أحياناً معبراً عن وجهة النظر الرسمية، عندما عقد مقارنة بين الثورة الجزائرية التي وُفقت في حرب العصابات ضد الاحتلال الفرنسي، وبين الحركة الفدائية الفلسطينية، وذكر أوجه خلاف عديدة بين الحالتين تجعل من المتعذّر على حرب العصابات، أن تؤدي إلى نتيجة حاسمة في حالة إسرائيل، كما حدث في الجزائر[2].

وإذا كانت أدبيات منظمة التحرير الفلسطينية، قد روّجت للفكر الذي كان سائداً قبل عام 1948 واستمر بعده، ورغم إضافة مصطلح الدعوة إلى تحرير فلسطين، وإلغاء وجود إسرائيل في ميثاق المنظمة؛ فقد أضاف معارضوها في فصائل الكفاح المسلح دعوتهم إلى الشروع في ممارسة هذا الكفاح فوراً لتحقيق الهدف ذاته؛ فقد بقي الأمر سجالاً بين المنظمة ومعارضيها، بين تعجّل فصائل الكفاح المسلح ممارسته بمعزل عن خطط القيادة العربية الموحدة، وبين التزام المنظمة نفسها بهذه الخطط، ذلك السجال الذي امتد بين عامي 1964 و1967، لم يكن في جوهر الأمر سجالاً بين فكر وفكر نقيض، لأن الجميع آمن بأن تحرير فلسطين لا يتم إلاَّ بالقوة، بل كان اختلافاً على ترتيب الأولويات والمواعيد. واشتدت حدة ذلك السجال بعد أن شرعت حركة فتح في القيام بعمليات فدائية داخل إسرائيل، وتبعتها جبهة التحرير الفلسطينية؛ فالعمليات الفدائية على قلتها وضآلة حصادها، حققت لدعاة الكفاح المسلح شعبية افتقرت إليها قيادة منظمة التحرير، وأحرجتها في مواقف عدة

[1]- شفيق الحوت، **عشرون عاماً**، ص80-81.

[2]- العقاد، **المشرق العربي**، ص470-471.

وزعزعت مكانتها بين الفلسطينيين[1]. وفي المقابل: فإنها أجهضت كل خطط عبد الناصر واستعداداته للمعركة المقبلة بعد هزيمة عام 1967[2].

وبعد الحديث عن موقف التنظيمات الفلسطينية المختلفة من نشأة منظمة التحرير، تجدر الإشارة إلى أن الساحة اللبنانية شهدت محاولات عدة من أجل توحيد النضال الفلسطيني، إيماناً بأن المنظمة ليست تنظيماً بالمعنى التقليدي المعروف؛ وإنما هي الوطن المؤقّت بانتظار تحرير الأرض المحتلة؛ وإنما هي الإطار المؤهل لاستيعاب الجميع داخل أُطرها المدنية والعسكرية. وإضافة إلى هذه القناعة فلقد كانت جبهة التحرير الفلسطينية، تخشى أن يؤدي عزوف التنظيمات عن المشاركة في بناء المنظمة إلى الاعتماد على العناصر البيروقراطية وحدها في هذه العملية، الأمر الذي كان الشقيري لا يمانع فيه، بل ربما ارتاح إليه، غير أن محاولة توحيد هذه التنظيمات لم تتكلل بالنجاح، وإن كانت ساهمت في اختزال المسافات بينها وبين المنظمة، وتقع المسئولية في هذا الفشل على كاهل التنظيمات من جهة، والشقيري من جهةٍ أخرى. ويبدو أن الفريقين لم يكونا شديدي الحماسة لمثل هذه الوحدة، وكان لكل فريق أسبابه[3].

ومما أدى لتعقيد عملية التوحيد بين التنظيمات، انطلاق رصاصة حركة فتح الأولى في الفاتح من كانون ثانٍ (يناير) 1965، التي أثارت زوبعة كبرى من الضجيج السياسي في الساحة الفلسطينية؛ فقد برز خلاف حاد بشأن مقولة "**الكفاح المسلح**" وعلاقته بالاستراتيجية العربية، وموقف القيادة العربية الموحدة كما هو مسجل بتقرير قائدها الفريق علي علي عامر، من خطر الاشتباكات مع إسرائيل من دون تنسيق عربي، حتى أن بعض المحسوبين على مصر وعلى عبد الناصر تأثَّر يومئذ بالدعوة إلى الكفاح المسلح؛ فأخذ يدبّج المقالات من نوع "**اليوم اليوم.. وليس غداً**"، و"**إسرائيل قبل أن تمتلك القنبلة الذرية**"، إلى غير ذلك من الإشارات غير المباشرة. وكأن مصر لم يكن ينقصها لتحقيق النصر سوى اتخاذ القرار بإعلان الحرب؛ وبذلك أصبح الجميع بين **المطرقة والسندان**: مطرقة الشقيري وأسلوبه التقليدي في عملية البناء، وسندان العمل الفدائي والعاطفة الجيّاشة التي أحاطت به، على الرغم من المخاوف والمحاذير من سوء التوقيت والافتقار إلى تنسيق عربي، وبخاصة

---

[1]- **مقابلة مع سهيل الشنطي.**

[2]- فيصل حوراني، **نشأة الحركة الوطنية**، ص51.

[3]- شفيق الحوت، **عشرون عاماً**، ص94-95.

مع مصر بالذات. وقد استمر هذا الوضع المتعب حتى وقوع حرب حزيران (يونيه)؛ فوقع معها ما كان يخشاه الجميع، من ضياع لِما تبقى من الأرض الفلسطينية؛ بالإضافة إلى سيناء المصرية وهضبة الجولان السورية [1].

ومع إننا لا ننكر تماماً وجهة النظر السابقة، إلاَّ إن ذلك لا يعفي الدول العربية من أنها حمّلت العمل الفدائي الفلسطيني المسئولية عن هزيمة عام 1967؛ وقد شاب الموقف العربي التقصير في توفير المنعة لدى الفلسطينيين، وفي تحشيد الجهود ضد إسرائيل، بدلاً من بعثرتها في صراعات عربية – عربية، كما حصل من خلافاتٍ أردنية وسعودية وتونسية مع مصر، أو إرسال مصر لقواتها إلى اليمن، على الرغم من علمها المسبق بأن ذلك التصرف قد يكشف جبهتها في سيناء للخطر، ومع ذلك فإننا لا ننكر أهمية الدور المصري في التخلص من الأنظمة العربية الرجعية خصوصاً في اليمن.

ومن خلال ما سبق بيانه خلال هذا الفصل، بالإمكان التوقف عند أهم محطات المواقف العربية والفلسطينية من نشأة منظمة التحرير الفلسطينية:

- إن الدور المصري كان الأبرز في الإعداد والعمل لإنشاء منظمة التحرير؛ وما كان للشقيري وضع فكرة إنشاء الكيان الفلسطيني موضع التنفيذ، إلاَّ بعد أن حصل على مباركة أو ضوء أخضر مصري لتنفيذها.
- إن العاهل الأردني حسين، ما كان ليوافق على الاشتراك في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الفلسطيني الأول في القدس ونشوء منظمة التحرير، إلاَّ بعد أن أخذ تعهدّاً صريحاً من أحمد الشقيري أول رئيس للمنظمة، بأن وحدة مملكته لن تتعرض للخطر من جهة، والتجزئة من جهةٍ أخرى.
- إن الفلسطينيين انقسموا فيما بينهم بين مؤيد ومعترف بالكيان الوليد، وبين متردد يوافق ومتردد يعارض، وبين رافضٍ له بالمطلق، وكل له وجهة نظره. لكن من رفضه بيّن أن سبب رفضه للكيان الجديد، يعود لأنه لم ينشأ في رحم فلسطيني ولا في حضّانة فلسطينية؛ وإنما في رحم غريب عن الفلسطينيين، وإن كان هذا الرحم عربياً مثلهم؛ لذا: اتهموا الكيان الجديد بالتبعية وفقدان الاستقلالية.

---

[1] - المرجع السابق، ص95.

الفصل الثالث

الشقيري ما بين معركة استقلال منظمة التحرير وتنحيه عن زعامتها

أولاً: الشقيري ومتاعب استقلالية منظمة التحرير الفلسطينية

إمعاناً من الشقيري في تأكيد استقلالية منظمة التحرير بعد نشأتها، وخلافاً لِما ورد في الميثاق القومي الفلسطيني؛ ففي خضم العداوة الشخصية بين الشقيري والأمير السعودي فيصل كما سبق الإشارة، أكدَّ الشقيري في معرض رده على من عارض إنشاء الكيان: أن الكيان الفلسطيني لا يبنيه الملوك والرؤساء بل شعب فلسطين. ودافع عن حق الشعب الفلسطيني في ذلك، وعن ديمقراطية الانتخاب، بل وقال بصورةٍ مؤثرة على المستمع: **"ألأننا شعب من اللاجئين، تُنكرون علينا حقنا في أن ننشئ كياناً كما نريد إنشاءه؟ لقد أنشأتم كياناتكم كما أردتم ولم يتدخل أحد في شؤونكم؛ فلماذا هذا التدخل في شؤوننا. لقد رفضنا الانتداب والوصاية منذ زمان طويل؛ فهل تُفرض علينا الوصاية الآن: ألأننا أصبحنا لاجئين مشردين في الوطن العربي ..."** [1].

وتأكيداً للاستقلالية التي أرادها الشقيري للكيان الفلسطيني ولجعله حقيقة حية، ناضل لبنائه بجميع مؤسساته السياسية والعسكرية والمالية والإعلامية والتنظيمية؛ فانتزع من مؤتمر القمة الثاني عام 1964 قرار إنشاء جيش التحرير الفلسطيني، وإن كان ذلك مشروطاً بما يجعله تابعاً للحكومات العربية؛ فمن وجهة نظر الشقيري أن هذا خيرٌ من عدم وجود جيش على الإطلاق. وقام الشقيري بجولة عربية انتهت بعد صعوبات وعقبات جمة إلى إنشاء قوات القادسية وحطين وعين جالوت، وإلى إقرار مشروع التجنيد الإجباري في قطاع غزة، وكان الشقيري قد أقنع الرئيس عبد الناصر بفتح معسكرات تدريب في غزة، وإمدادهم بالسلاح؛ فوافق الأخير بعدما شعرت المخابرات المصرية أن ثمة تحركاً سرياً بين أهالي قطاع غزة للقيام بأعمال فدائية؛ فأراد تحويله إلى العلن. وعلى الصعيد الداخلي فقد تمَّ قيام اتحاد الطلبة الفلسطينيين؛ كقاعدة شعبية من قواعد منظمة التحرير الذي دعا إلى ندوة

---

[1] - الشقيري، **من القمة**، ص166.

عالمية في القاهرة أواخر آذار (مارس) 1965 افتتحها الشقيري نفسه، كذلك تمَّ إنشاء اتحاد عمال فلسطين الذي عقد مؤتمره التأسيسي في غزة في 14 نيسان (أبريل) من العام نفسه بحضور الشقيري أيضاً، وكذلك الأمر مولد اتحاد المرأة الفلسطينية في آيار (مايو) في القدس[1].

والجدير بالذكر: أن الشقيري كان يفتخر دوماً بالإنجاز الذي حققه؛ بقيام جيش التحرير الفلسطيني [2] في فترة قصيرة جداً، على أساس أنه لم تتمكّن دولة عربية بعد حصولها على الاستقلال من إنشاء جيشٍ في عامٍ واحد، في قوة جيش التحرير الفلسطيني وفي سلاحه. وفي منتصف عام 1966 قام الجيش المذكور بأول مناورة له بالذخيرة الحية في سيناء، وكان الشقيري قد أعلن أن ضباطاً فلسطينيين يتدرّبون في الاتحاد السوفيتي على مختلف الأسلحة الحديثة، وكذلك في الصين الشعبية للهدف نفسه. وبعد زيارة موشيه دايان وزير الدفاع الإسرائيلي إلى فيتنام الجنوبية، أعلن الشقيري عن عزمه إرسال عددٍ من ضباط جيش التحرير إلى فيتنام الشمالية؛ ليدرسوا طبيعة أساليب حروب العصابات التي ستفيدهم في المعركة المحتومة لتحرير فلسطين[3].

وتأكيداً لاستقلالية منظمة التحرير الفلسطينية عربياً، خاصةً بعدما تزايدت التُهم الموجهة ضد الشقيري ومنظمته بالعمالة لنظام الرئيس عبد الناصر، قال الشقيري في الدورة الثانية للمجلس الوطني التي انعقدت في القاهرة في 31 آيار (مايو) 1965، وبحضور

[1]- قاسمية، **أحمد الشقيري زعيماً فلسطينياً**، ص287-288؛ براند، **الفلسطينيون في العالم العربي**، ص58-59؛ جبر، **جامعة الدول العربية**، ص131؛ سخنيني، "**الكيان الفلسطيني**"، ص63؛ عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص103.

[2]- بعد عام واحد من ثورة تموز (يوليه) 1952 في مصر (أي في عام 1953)، تمَّ تشكيل أول كتيبة فلسطينية من متطوعين فلسطينيين، وكان الإقبال على التطوع منقطع النظير، ولمَّا فاجأ العدوان الإسرائيلي الذي تمَّ على غزة في شباط (فبراير) 1955 الرئيس عبد الناصر، قرر الانتقال إلى مرحلة العمل؛ فأنشأ وحدة مغاوير مشكلة أساساً من الفلسطينيين وسمى عناصرها بالفدائيين، كما باشر في زيادة الكتائب النظامية الفلسطينية، التي أطلق عليها حرس حدود فلسطين. وفي عام 1955 تبع قرار الرئيس عبد الناصر، القاضي بجعل غزة القاعدة الأولى للفدائيين الذين باشروا قتالاً مؤثراً خلف خطوط العدو. وكان أيضاً هناك قرار سوري يقضي بإنشاء قاعدة فدائية ثانية في منطقة دمشق، وشُكلت بالفعل وحدة مغاوير تألفت من الفلسطينيين أساساً. وفي 27 آذار (مارس) 1960 أُعلن عن تكوين جيش فلسطين في العراق، ودعا الرئيس عبد الكريم قاسم الفلسطينيين كلهم إلى الانخراط فيه. وقامت العناصر الأولى من هذا الجيش، بعرض عسكري في بغداد في 11 آب (أغسطس) من العام نفسه. غير أن ولادة جيش التحرير الفلسطيني، تمت رسمياً بقرار من مؤتمر القمة العربية الثاني في الإسكندرية في 5 أيلول (سبتمبر) 1964.

حسن أبو لبدة، "**جيش التحرير الفلسطيني ... نبذة تاريخية**"، مقال في موقع مؤسسة فلسطين للثقافة؛

http://www.thaqafa.org

[3]- **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964**، ص93، 101.

عبد الناصر شخصياً، "**كانت الإذاعة التونسية تُعلِّق في اليومين السابقين: بأن منظمة التحرير أصبحت دائرة من دوائر وزارة الخارجية المصرية؛ وأن الشقيري أصبح عميلاً لعبد الناصر.. وأريد أن أُعلن من هذا المنبر، وعلى مسمع من الرئيس عبد الناصر: أن منظمة التحرير الفلسطينية ليست عميلة لأحد، ولا تابعة لأحد. إنها ملك الشعب الفلسطيني وحده.. أما أنا: فإنني أرفض أن أكون عميلاً لأحد.. ما أنا عميل.. أنا زميل.. أنا زميل لعبد الناصر، لقاء الثوار بالثوار، والأحرار بالأحرار**"[1].

والحقيقة التي لا لبس فيها فإن الشقيري لم يكن مرتهناً لأية سياسات أو إملاءات، على الرغم من أن ارتباطه بعبد الناصر، لم يكن سيصيبه أو ينتقص من صدقيته؛ إذ كان عبد الناصر وقتذاك مَعقدِ رجاء الملايين من الجماهير العربية [2].

وتأكيداً لهذه الاستقلالية كذلك دولياً، أُرسلت وفود منظمة التحرير إلى أوروبا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا، وكان ذلك حسب الشقيري خطوة جريئة للمنظمة، وهي لم تُثبّت بعد أقدامها على الأرض العربية [3]. وحملت الوفود رسائل موقعة من الشقيري بصفته رئيس المنظمة إلى رؤساء الدول ووزرائها؛ فكان ذلك أول بادرة على بروز الشخصية الفلسطينية المستقلة عن القرار العربي في المجال الدولي في مواجهة الدعاية الإسرائيلية المضادة، بل وتأكيداً للاستقلالية في العمل السياسي، ترأّس الشقيري شخصياً وفداً كبيراً زار به الصين الشعبية في 15 آذار (مارس) 1965، بعد اعتراف الصين رسمياً بالمنظمة، وسماحها بفتح مكتب لها في بكين، ومنحه الحصانة الدبلوماسية، وتجلّى نجاح المنظمة في تلك الرحلة، باللقاء الذي دار بين الشقيري والرئيس الصيني ماوتسي تونج (Mao Tse-Tung) [4].

لقد تجشّم الشقيري بوصفه رئيساً للمنظمة الكثير من المعاناة للوصول بمنظمته إلى بر الأمان، وتكبّد الكثير من العناء من الزعماء العرب؛ فهؤلاء الزعماء أعطوه المسؤولية، لكنهم لم يعطوه الإمكانات؛ فأصبح يحمل إلى جانب متاعب القضية الفلسطينية متاعبه الكثيرة مع الدول العربية، وكانت أولى المتاعب هي الصعوبة المالية، وتباطؤ الحكومات العربية في

1- الشقيري، **من القمة**، ص330-331.

2- عدلي صادق، **الشقيري في الذكرى العشرين لرحيله. حنين إلى الأمنية القصوى**، في: عرفات حجازي: كلمة وفاء لذكرى أحمد الشقيري، ج1، 1980-2000، الطبعة الاليكترونية الأولى، 1426هـ (2005م)، ص42.

3- الشقيري، **على طريق الهزيمة**، ص81-82، قاسمية، **أحمد الشقيري زعيماً فلسطينياً**، ص288.

4- لمزيد من التفاصيل، انظر: الشقيري، **من القمة**، ص266-319.

الوفاء بالتزاماتها المادية التي أقرَّها مؤتمر القمة الثاني في الإسكندرية عام 1964، وكان المورد الثابت للمنظمة هو تبرعات الشعب الفلسطيني للمنظمة؛ الأمر الذي دعا الشقيري للقول قبيل مؤتمر القمة العربية في الدار البيضاء في أيلول (سبتمبر) 1965: **"وُلدت المنظمة قبل أن تحرر الوطن السليب أسيرة الظروف العربية، ولا بد للمنظمة قبل أن تحرر الوطن السليب، أن تحرر إرادة الشعب الفلسطيني"**[1].

وواصل الشقيري مسيرته في تأكيد الاستقلالية الفلسطينية لمنظمة التحرير، بعدما حصلت تلك المنظمة على تأييد العديد من دول العالم؛ ففي المجلس الوطني الثالث الذي انعقد في القاهرة في آيار (مايو) 1966، قال الشقيري: **"أريد أن أقول لكم جميعاً يا رؤساء الحكومات العربية الذين تمثلون شعوبكم، أن منظمة التحرير الفلسطينية تُمثّل الشعب الفلسطيني، كما يُمثّل زكريا محيي الدين الشعب المصري"**. وكان زكريا محيي الدين يشارك في حفل افتتاح المجلس الوطني[2]، وقد كان عضواً في قيادة مجلس الثورة في مصر.

ومنظمة التحرير لم تكن بمعزلٍ عن الشعب الفلسطيني؛ فقد كاشف قادتها هذا الشعب من خلال رئيسها بالمرارة التي يعانيها من المواقف؛ أو إن شئنا الدقة التحفظات العربية المستمرة على مطالب المنظمة؛ فقد صارح الشقيري شعبه بنتائج مؤتمر قمة الدار البيضاء عام 1965، وبيّن لهم أنها دون الحد الأدنى على ما تمَّ الاتفاق عليه فيما يخص الآمال الفلسطينية؛ الأمر الذي دفعه للتصريح بأنه: "**لتحرير الأرض السليبة، لا بد من تحرير إرادة الإنسان الفلسطيني**"[3]، بل ووصل به الأمر للقول بمرارة إن: "**منظمة التحرير في حاجة إلى تحرير قبل أن تدخل معركة التحرير**"[4].

وقد عبّر الشقيري عن الدور المستقبلي لمنظمة التحرير، إذا أرادت العيش في بحرٍ متلاطم من التناحرات السياسية المتواصلة وبعنف، وإذا شاءت هذه المنظمة القيام بدورٍ طليعي لتحرير فلسطين؛ فقال: "**إذا كان لدينا قضية اسمها قضية فلسطين؛ فيجب أن يكون لها شعب اسمه شعب فلسطين؛ فلا يمكن أن نتحدث عن قضية دون أن يكون لها**

---

[1]- الشقيري، **على طريق الهزيمة**، ص110.

[2]- سخنيني، "**الكيان الفلسطيني**"، ص61، نقلاً عن: كراس أصدرته منظمة التحرير الفلسطينية عن المجلس الوطني، الدورة الثالثة.

[3]- الشقيري، **على طريق الهزيمة**، ص146.

[4]- المرجع السابق، ص147.

شعب يحمل اسمها وعَلمها، ويكافح من أجلها... إن انطلاق الشعب الفلسطيني في تعبئة طاقاته هو أول الطريق لتحرير فلسطين، ومن غير شعب فلسطين حُراً، منظماً، معبأ فإن أية خطة عربية لتحرير فلسطين هي خطوة مبتورة... المنظمة بعد مؤتمر دار البيضاء... لا بد لها من تحديد الموقف، وهو حق الشعب وواجبه، والأمر مطروح على الشعب ليقول كلمته... وإذا كان الطريق مسدوداً أمام المنظمة، فإن هذا الشعب البطل لا بد أن يجد كل وسيلة؛ ليشق للمنظمة طريقاً ثانياً تحت الأرض؛ وستكون الأمة العربية يومئذٍ في هذا الطريق، لأنه طريق الكفاح والنضال" [1].

يتضح مما سبق بيانه: أن قيادة منظمة التحرير قد وصلت إلى طريقٍ مسدود في تعاملها مع بعض الأنظمة العربية، التي شاءت إفشال الكيان الفلسطيني وهو لا يزال في طور الطفولة السياسية المبكرة، أو على أقل تقدير أرادت من ولادة ذلك الكيان أن يكون خُدجاً، يفتقد لمسوغات البقاء والحياة؛ فقرر رئيس المنظمة أن يفتح النار مبكراً، محذراً بأن الشعب الفلسطيني لن يكون ألعوبة في أيدي بعض الأنظمة الرسمية التي قدمت مصالحها الشخصية والوطنية، على المصلحة القومية ممثلة في القضية الفلسطينية، ومحذراً كذلك من أن صبر الشعب الفلسطيني لن يمضي إلى ما لا نهاية أمام هذا التعنت العربي، وأن الحل الوحيد الذي سيبقى أمامه هو العمل دون الرجوع إلى المرجعية العربية الجامعة.

وفي خطوةٍ دراماتيكية وصلت الخصومة بين المنظمة ممثلة برئيسها الشقيري وبين عددٍ من الأنظمة الرسمية العربية كالأردن والسعودية مداها، وإن تخللتها هدن وتسويات، تدّخل فيها الوسطاء من الزعماء العرب كالرئيس عبد الناصر. ورغم المعارضة التي لاقاها الشقيري، حاول بما لديه من مرونة إبعاد المنظمة عن مناكفات الأنظمة العربية فيما بينها، للحفاظ على الكيان الفلسطيني قوياً متماسكاً. وفي ذلك الشأن يقول الشقيري: **"نحن في منأى عن الخلافات العربية ما دام الخلاف في منأى عن قضية فلسطين .. ومن كان معنا من الملوك والرؤساء فنحن معه، ومن لم يكن معنا فلسنا معه، وليست الأمة العربية معه"** [2].

ولكن كيف لمنظمة التحرير أن تنأى بنفسها عن صراعات عربية داخلية وجدت نفسها تخوض فيها دون إرادتها؛ ففي عام 1966 وجدت المنظمة نفسها في معركةٍ مع تونس ورئيسها

[1] - المرجع السابق، ص149-150.

[2] - المرجع السابق، ص307.

الحبيب بورقيبة، بسبب تصريحات الأخير التي تجتزئ كثيراً من القضية الفلسطينية. ودارت بينها وبين السعودية معركة صامتة بسبب صلة المنظمة الوثيقة بعبد الناصر، ونشبت جفوة مؤقتة مع مصر بسبب زيارته للصين، وما نتج عنها من اتفاقٍ على الدعم العسكري والسياسي كما سبق الإشارة. ثمَّ تفجّر الخلاف مع الأردن الذي سحب اعترافه بالمنظمة، وقطع علاقته بها في تموز (يوليه) 1966، ووصل الأمر بعد اشتداد الحملة على المنظمة ورئيسها في مطلع عام 1967، أن طالبت بعض الدول العربية بتنحية الشقيري عن رئاسة المنظمة، بعدما اتهمته بالانحراف عن المهمة الأساسية لإنشائها؛ مما دفع الشقيري للقول: **"الأمر لا يتصل بأحمد الشقيري؛ فأنا إنسان زائل، وسيأتي غيري رئيساً يختاره الشعب الفلسطيني، لا يختاره ملك أو رئيس، هذا هو حق الشعب الذي يرفض كل وصاية. إن رئيس المنظمة موجود هنا بإرادة الشعب الفلسطيني، لا بإرادة أي ملك تمثلونه، ولا بأي رئيس تمثلونه. إن الشعب الفلسطيني وحده هو الذي يختار من يتكلم باسمه، ويتولّى الدفاع عن قضيته، وهو وحده الذي يقرر إذا كُنت جديراً برئاسة المنظمة"** [1].

إذن: فإن منظمة التحرير وعلى لسان زعيمها، أعلنت صراحةً ودون مواربة استقلاليتها التامة عن كافة الأنظمة الرسمية العربية، وأنه لا يحق لأي زعيم عربي أن يعزل رئيسها والإيتاء برئيسٍ آخر على هواه؛ وإنما الفلسطينيون هم فقط المخولون بذلك الأمر دون ضغطٍ من أحد؛ الأمر الذي عجّل بتنحيته عن رئاسة المنظمة فيما بعد، كما سيرد بيانه.

وكان لهزيمة العرب في حرب حزيران (يونيه) 1967، الأثر السيئ على مسيرة المنظمة وسط التخبّطات العربية، وما أعقب ذلك من انعقاد اجتماع وزراء خارجية الدول العربية في الخرطوم في الفاتح من آب (أغسطس) من العام نفسه، تمهيداً لمؤتمر القمة العربية؛ فقد رَغِبتْ بعض الدول العربية كتونس استثناء المنظمة من حضور هذا الاجتماع [2]. غير أن الشقيري فرض حضور المنظمة في الاجتماع بحنكته، وصبَّ جام غضبه على المؤتمرين بقوله: **"إذا كان اجتماعكم من أجل إزالة آثار العدوان؛ فإن العدوان واقع على بلدنا وشعبنا، ولا بد من حضوري ومشاركتي .. فهل اجتمعتم لإزالة العدوان أم لإزالة منظمة التحرير"**؛ كما وتحدث مدافعاً عن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وعن حق المنظمة في تمثيله [3].

---

[1]- المرجع السابق، ص399-400.

[2]- قاسمية، **أحمد الشقيري زعيماً فلسطينياً**، ص292.

[3]- الحوت، **عشرون عاماً**، ص96-97.

وبذلك وقع الشقيري بين نارين: نار الأنظمة الرسمية العربية ونار الثوار الفلسطينيين المستعجلين، وانتقل الصراع داخل أجهزة المنظمة، وهو الصراع الذي لم يُحسم إلاَّ بعد هزيمة حزيران (يونيه) التي أسقطت بسقوطها الكثير من المفاهيم وأساليب العمل، فاستقال الشقيري مُرغماً وتسلمت المنظمات الفدائية من بعده مسؤولية القيادة الشرعية. وهكذا تمَّ كما قيل يومئذ، زواج الشرعية الفلسطينية بالثورية الفلسطينية [1].

ثانياً: تنحية الشقيري عن رئاسة منظمة التحرير

اختلطت عوامل وأحداث عدة في سير الأمور بمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيسها قبل حرب حزيران (يونيه) 1967 وبعدها؛ فالشقيري ابن فلسطين ونتاج القضية سابقاً ولاحقاً، عاشها وعاصرها واندمج بها وساهم فيها، وكان والده الشيخ أسعد من أبرز رموز المعارضة النشاشبية للحركة الوطنية الحُسينية (أتباع الحاج أمين الحسيني)، ولكن أحمد الشقيري عمل معظم وقته وعمره مع الحركة الوطنية؛ فلقد كان أحمد سياسياً من الماضي، والحركات والتنظيمات السياسية والعسكرية ومنها حركة القوميين العرب، كانت بالأساس النقيض لذلك الماضي، وثورة على كل الظروف والأشخاص التي أدّت وعاصرت النكبة ونتائجها. لذا: لم يكن من البداية مُرحباً به، لا من حركة القوميين العرب، ولا من حركة فتح، ولا من معظم الأنظمة الرسمية العربية. وكانت الغرابة أن يكون هو اختيار القيادة الثورية الناصرية؛ ولذلك كانت حركة القوميين العرب تسير معه في نفس الطريق بشيء من المجاملة دون اطمئنان، وحتى لا تسبب لعبد الناصر متاعب أو إحراجاً، قد تأتي من: الأردن وسوريا والسعودية، وبعض الداخل الفلسطيني [2].

فقبل حرب حزيران (يونيه) 1967، اشتدت العداءات العربية ضد الشقيري ومنظمة التحرير، وبدأت بعض الأنظمة الرسمية العربية تطالبه بالاستقالة من منصبه خاصة من تونس والأردن والسعودية. وفي ذلك يقول الشقيري: "**وهكذا أصبحت المنظمة تواجه حلفاً ثلاثياً بين: فيصل والحسين وبورقيبة .. وبدأ الثلاثة يتحركون لخلع الشقيري من منظمة التحرير الفلسطينية .. وكانت بداية هذا التحرك في نهاية عام 1966، وبداية العام الذي**

---

[1]- الاقتصاد العربي، **كانت فلسطين جُرحاً في قلبه**، ص66.

[2]- **مقابلة مع سهيل الشنطي.**

يليه (تلاه) ..". ويتابع الشقيري قوله: "**أما المعركة على الصعيد العربي، فقد عزمت منذ البداية .. من أول يوم لإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية أن أتجنبها بكل جهدي .. فأنا صاحب الميثاق الوطني الفلسطيني ولا فخر، وقد أكدت فيه إن تحرير فلسطين تبعة قومية كبرى تقع على عاتق الأمة العربية حكومات وشعوباً، وفي طليعتها شعب فلسطين. وقد حرصت على الدوام أن تكون الحكومات العربية جميعها في الميدان .. كما حرصت أن تكون قضية فلسطين فوق الخلافات العربية، وفي منأى عن التناقضات العربية، ولكن ما ذنبي وذنب المنظمة إذا وقعت هذه الخلافات والتناقضات، على رأس القضية الفلسطينية على غير إرادتي .. وما ذنبي إذا كانت بعض الحكومات العربية هي التي فتحت النار أولاً، ولم يكن أمامي إلاَّ أن أقابل النار بالنار..**" [1].

فكانت أولى: معارك الشقيري مع الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، حين دعا الأخير إلى الصلح مع إسرائيل عام 1965، وكانت **المعركة الثانية**: مع الملك حسين الذي ألقى خطاب عجلون الشهير في حزيران (يونيه) 1966، وأعلن فيه الحرب على المنظمة وسحب اعترافه بها، وأغلق مكاتبها، واعتقل رجالها، وكانت **المعركة الثالثة**: مع الملك فيصل وكانت معركة صامتة، نابعة من أسلوب الملك فيصل في القتال الصامت؛ فقد توقف عن دفع التزاماته للمنظمة لا لذنب إلاَّ التهمة الباطلة، بأن الشقيري هو عميل الرئيس عبد الناصر والشيوعية العالمية معاً[2]. وجرت محاولة أخرى من جانب الأردن لخلع الشقيري في الفاتح من شباط (فبراير) 1967، من خلال رسالة أرسلها الملك حسين للرئيس بورقيبة، اتهم فيها الشقيري بأنه انحرف عن خطة العمل العربي الموحد، والالتزام بمؤتمرات القمة، فجرَّ المنظمة لتكون طرفاً في الخلافات العربية وكذلك في الخلافات الدولية؛ بالإضافة إلى موقفه الصريح من إثارة الفتنة في الأردن، والتحريض على الثورة، وتقويض الكيان الأردني، وبذر بذور الشقاق بين أبناء البلد الواحد، والحضّ على التخريب والتدمير والقتل، وأنه أعلنها صريحة في جميع اللقاءات المنبثقة عن مؤتمرات القمة، أنه لا يلتزم بأي قرار، وأنه يعمل منفرداً على الوجه الذي يحلو له [3]. كما وجرت محاولة ثانية لخلع الشقيري خلال الدورة العادية لمجلس الجامعة العربية التي انعقدت في 14 آذار (مارس) 1967، بقيادة الثلاثي: حسين وفيصل وبورقيبة، عندما

---

[1]- الشقيري، **على طريق الهزيمة**، ص391-392؛ **مقابلة شخصية مع الأستاذ جميل المجدلاوي** في غزة بتاريخ 2009/5/27، والأستاذ المجدلاوي هو عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وعضو المجلس التشريعي الفلسطيني.

[2]- الشقيري، **على طريق الهزيمة**، ص391-392.

[3]- المرجع السابق، ص394-395.

ادّعوا بأن الشعب الفلسطيني قد ملَّ بضاعة الشقيري من الكلام والشعوذة والضحك على العقول [1].

لقد كان كل شيء في حياة الشقيري مثيراً مما خلق له عدة إشكاليات؛ إذ بسبب كل ذلك كان الكثيرون يحبّون الشقيري, ولكن كان هناك أيضاً الكثيرون يحسدونه على فصاحته وبلاغته وقوة شخصيته، أو على إخلاصه وعدم تعبه وكلله من طيلة مشوار الجهاد الطويل، ولم يُلقِ سلاحه أو يُخرس لسانه الذي بقي قوياً حتى النفس الاخير، ولكن مع كل ذلك: لم يسلم الشقيري من محاولات تحميله تأليب الرأي العام العالمي ضد العرب وتأييد اليهود، بسبب ما روجوه عنه أنه توعَّد بإلقاء اليهود إلى البحر، وهو الأمر الذي رفضه المجتمع الدولي، واستطاعت أجهزة الإعلام بالفعل من استغلال هذه الأقوال التي لم يتفوه بها الشقيري على الإطلاق، كما استغلها خصومه من الفلسطينيين والعرب الذين كانوا يرون في الشقيري عقبة دون تحقيق أغراضهم وأهدافهم؛ فقاموا من ناحيتهم بترويج تلك الافتراءات ليس خدمة لقضية فلسطين. والمعروف أن الذي روّج لتلك الأقوال كان مندوب التلفزيون الفرنسي، الذي أجرى مقابلة تلفزيونية مع الشقيري عند عودته إلى الأردن مع الملك حسين بعد مصالحتهما في القاهرة، وكان ذلك يوم 31 آيار (مايو) أي قبل خمسة أيام من حرب حزيران (يونيه) التي سقطت فيها سيناء والضفة والقطاع والجولان [2].

وبعد هزيمة حزيران (يونيه) 1967 بدأ النقد وسن السكاكين، نقد ذاتي من حركة القوميين العرب لمسيرتها كلها، وإعادة نظر وترتيب جديد فكري ونضالي وسياسي، أدّى إلى استبدال القومي العام بوطني أو قُطري، تمثّل في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وطال النقد كل القيادات والقوى السياسية سواء كانت ثورية أو تقليدية، وكل التحالفات والأوضاع العربية. وكان من الطبيعي أن يكون الشقيري ومنظمته على رأس القوى التي طالها النقد والتقييم الجديد، بل واعتبر الكثيرون أن الشقيري مساهم رئيسي في الهزيمة التي حلّت بالعرب جميعاً، بل وبالغ البعض باعتباره أكبر المساهمين فيها [3].

---

[1]- المرجع السابق، ص396-397.

[2]- عرفات حجازي، **إنصافاً لمؤسس منظمة التحرير الفلسطينية**، ص26-27؛ إبراهيم بكر إبراهيم، **في ندوة مؤسسة شومان .. أحمد الشقيري كما عرفته**، في: عرفات حجازي: كلمة وفاء لذكرى أحمد الشقيري، ج1، 1980-2000، الطبعة الاليكترونية الأولى، 1426هـ (2005م)، ص116-118.

[3]- **مقابلة مع سهيل الشنطي**.

غير أن تلك الاتهامات فيها الكثير من التعسف والتجنّي على شخص الشقيري؛ فالأخير لم يكن يترأّس دولة، بل منظمة لا حول لها ولا قوة أمام تدخّلات داخلية فلسطينية، وإقليمية عربية، ولم يكن يملك جيشاً جرّاراً مدرباً على أحدث وسائل القتال. لذا: فإن الأمانة العلمية تقتضي إعفاءه من مسئولية الهزيمة، والتي يتحمّل وزرها فحسب الجيوش العربية.

وكان من سوء حظ منظمة التحرير الفلسطينية، أنها ظهرت في الوقت الذي شهد فيه التجاذبات العربية - العربية، لكن ما هو أكثر من سوء الحظ، أنها غرقت ورغماً عنها أحياناً كثيرة في تلك التجاذبات؛ وبذلك كان من السهل اتهامها بتدبير انقلابات عسكرية وبالتآمر؛ لمجرد أن رئيسها تحدث عن ضرورة حماية الشعب الفلسطيني، بل هناك من عدَّ أن جرأة الشقيري وخطابيته، قد دفعت بالمنظمة إلى المزيد من التورّط في التجاذبات العربية الحادة؛ الأمر الذي سوف يتم من خلاله، معاقبة الشقيري على تلك الجرأة في مؤتمر القمة العربية في الخرطوم بعد هزيمة العام 1967. غير إن تحميل الشقيري وخطاباته المسئولية عن تموضع المنظمة ضمن سياسة المحاور العربية، أشبه بالتنمّر على الضحية لمناسبة العجز عن مواجهة جلادها؛ فقبيل تلك الحرب وعندما انتقد الشقيري تعرض الفلسطينيين للذبح في بلدة السموع في الضفة الغربية، دون أن يجدوا من يحميهم، وتذكيره بضرورة استنهاض جيش التحرير الفلسطيني في كل مناطق التواجد الفلسطيني، تعرَّض الشقيري بسبب تلك المطالبة لهجومٍ قاسٍ، وبعد وقتٍ قصير جرى الحديث عن المؤامرة الانقلابية في الأردن [1].

ومع تتابع الأحداث بصورة دراماتيكية نحو العمل حثيثاً على إقالة الشقيري من منصبه، أو على أقل تقدير إجباره على الاستقالة؛ فقد كان أطرف تعليق صدر من مندوبي الصحافة الأجنبية؛ ما قاله مراسل صحيفة النيويورك تايمز (New York Times) الأمريكية، من أن الرئيس بورقيبة والملكين فيصل والحسين؛ قد تعاونوا معاً على خلع الشقيري من رئاسة منظمة التحرير. لقد تعاونوا على هذا الهدف ولكنهم لم يستطيعوا. وحسب قول الشقيري نفسه: "**حقاً إنهم لم يستطيعوا في مطلع عام 1967، ولكنهم استطاعوا بعد أشهر معدودات في أخريات العام نفسه.. لقد استطاعوا خلع الشقيري بعد الهزيمة**" [2]، أي: بعد الحرب.

[1] - أبو حسنة، **تطور الوعي الفلسطيني**، ص27.

[2] - الشقيري، **على طريق الهزيمة**، ص407.

ومما يُحسب للشقيري بعد الهزيمة، موقفه إزاء التخاذل العربي وعدم اللامبالاة من جانب الأنظمة الرسمية العربية؛ فلقد كان الواجب الوطني في رأي الشقيري يفرض على الملوك والرؤساء العرب، أن يجتمعوا يوم أن حدث العدوان على الأراضي العربية أو بعد انتهائه، لكنهم لم يجتمعوا إلاَّ بعد 85 يوماً في الخرطوم، عندما عقدوا فيها مؤتمر القمة العربية. ورغم مرارة الهزيمة وقسوتها إلاَّ أن الشقيري بقي الأمل يحذوه بأن شعبه لن ينكسر أمام هذه الموجة العاتية، التي كان بالإمكان تحطيم آماله على صخرتها بالحصول على الحرية، والتحرر من الاحتلال الإسرائيلي، وقرر أن يحسم الأمر بينه وبين الزعماء العرب؛ فعلَّق الشقيري على ذلك قائلاً: **"والواقع أنّي قررت منذ تلك اللحظة، أن أحسم الأمر بيني وبين الملوك والرؤساء في مؤتمراتهم .. وها أنا الآن معهم في مؤتمر الخرطوم، أراهم يريدون أن يسيروا بأضعف الإيمان وأبخس الأثمان .. وهم يملكون أكثر من هذا ويقدرون على أكثر من هذا"** [1].

وذلك الأمر يدعم موقف الباحث الموضوعي، للتأكيد على أن إجبار الشقيري على تقديم استقالته فيما بعد لم تكن بمحض إراداته؛ وإنما كانت عبارة عن سلسلة متراصة من الضغوط الحثيثة من جانب النظام الإقليمي العربي الرسمي، مدعوماً بضغوطات فلسطينية داخلية معارضة لقيادة الشقيري للمنظمة، تلاقت معاً على هدفٍ واحد هو التخلص من قيادة الشقيري، مهما كانت النتائج والعواقب؛ متوهمين أن القيادة الجديدة للمنظمة ستكون أكثر سلاسة بالنسبة للنظام الرسمي العربي، بعدما شعرت تلك أن الشقيري صعب المراس، من الصعب تليين مواقفه، وجعله أسلس قياداً. أما فلسطينياً فقد اعتقد معارضو الشقيري واهمين، أنه بإمكانهم الحصول على استقلالية تامة للمنظمة من قيد ذلك النظام العربي، لكنهم فشلوا كما لُوحظ فيما بعد.

بل ويضيف الشقيري قائلاً والألم يعتصر قلبه، مبيناً كيف كانت معاناته من رؤساء وملوك الدول العربية: **"وإن أعتذر: فلست أعتذر إلاَّ عن شيءٍ واحد .. أعتذر عن أكبر خطأ ارتكبته في حياتي العامة عبر أربعين عاماً من عمري كله .. ذلك الخطأ الكبير هو أني سرت مع الملوك والرؤساء في مسيرة الأعوام الأربعة التي انتهت بحرب الأيام الستة. ذلك الخطأ الكبير هو أني صدّقت الملوك والرؤساء في عام 1963، يوم انعقد مؤتمر القمة العربي**

---

[1]- الشقيري، **الهزيمة الكبرى**، ج2، ص207.

الأول في القاهرة، ثمَّ سرت في ركبهم في مؤتمر الإسكندرية، وبعده في مؤتمر الدار البيضاء، وأخيراً في مؤتمر الخرطوم .. وحمدت الله أني انسحبت من هذا المؤتمر غير آسف ولا نادم.." [1].

ويبدو أن الشقيري في زحمة ما تعرّض له من ضغوطٍ وتعسفٍ من قِبل الجميع؛ قد فكّر بالاستقالة طوعاً، وفي ذلك يقول: "**وخطر لي ... أن استقيل من رئاسة منظمة التحرير؛ ففي الشعب الفلسطيني كفاءات سياسية كثيرة؛ لأكون مستشاراً لمجلس قيادة الثورة الفلسطينية، لأُعرف، ولا يُعرف مجلس قيادة الثورة .. وبدأت اتصالاتي بعددٍ من الفلسطينيين أبحث معهم هذه الخواطر وسبل تنفيذها.. وكان واضحاً منذ البداية أن ميلاد الكيان الفلسطيني الجديد، لا يُقصد منه أن يكون قوى ضاغطة على إسرائيل حتى تنفذ قرار مجلس الأمن .. لقد كنت أريد قيام مجلس الثورة ليعبئ الشعب الفلسطيني، ومعه الجماهير العربية في معركة التحرير .. إنها معركة طويلة حقاً .. ولكن طول الزمن لا يحمل على التنازل عن الهدف .. وشعار "ثورة حتى النصر" كان هو الهدف؛ فلا يمكن أن تكون الثورة فريقاً في التسوية، ولا طرفاً في التصفية، وقضية فلسطين هي القضية الوحيدة في العالم التي لا تقبل التسويات المرحلية؛ فليست الحدود في هذه القضية هي المشكلة، المشكلة هي وجود إسرائيل الدولة .. والمشكلة هي الوطن، هل هو لنا أو لإسرائيل.."** [2].

واللافت للنظر هنا، أن الشقيري قد بدأ يعي بحسٍ وطنيٍ مرهف، بأن المعادلات السياسية في المنطقة من **جهة**، والمتغيرات في النظام الإقليمي العربي من **جهةٍ أخرى**، باتت تحتّم عليه التغيُّب عن المسرح السياسي، وأن لا يعود كواجهة رئيسية لعنوان الشعب الفلسطيني من خلال تكوين مجلس قيادة ثورة، لكن تسابق الأحداث بوتيرة متسارعة عجّلت بفرض التنحّي عليه قسراً. بل يبدو أن الشقيري من خلال ما ذكره في الفقرة السابقة على أهميته، كان يحذّر من خلفه في قيادة المنظمة، بأن شعار "ثورة حتى النصر" هو هدف الثورة الفلسطينية. لذلك فإن تلك الثورة وفي ظل الخلل في موازين القوى، غير مسموح لها بأن تكون طرفاً في مشاريع التسوية السلمية المجتزأة، ولا طرفاً في تصفية القضية الفلسطينية،

---

[1]- الشقيري، **على طريق الهزيمة**، ص11.

[2]- الشقيري، **الهزيمة الكبرى**، ج2، ص313.

التي لا تحتمل التسويات المرحلية. وكأن الشقيري قد قرأ أفكار من أجبروه على التنحّي قبل أن تُبصر النور، حيث أصدروا واعتمدوا بعد كتابته لتلك الكلمات برنامجهم المرحلي لحل القضية الفلسطينية عام 1974.

وبالإمكان ذكر الأسباب التي أدّت لتنحية الشقيري عن منصبه كرئيسٍ لمنظمة التحرير الفلسطينية ومنها:

أولاً: نتيجة لحرب حزيران (يونيه) 1967 بنتائجها الكارثية، وفقدان ما تبقّى من الأرض الفلسطينية من جهة، ولمؤتمر الخرطوم من جهةٍ أخرى؛ فقد دُقَّ الإسفين الأخير في نعش قيادة الشقيري؛ فتهيأ الجو لانتقال حملة البنادق الفلسطينيين من موقع المعارضة إلى قيادة منظمة التحرير نفسها، وصار بإمكانهم توجيه عمل المنظمة وفق أولوياتهم بتأييدٍ عربي [1]. وارتفعت أسهم دعاة الكفاح المسلح، ولم يعد من خيار أمام الكل الفلسطيني سوى الانحياز لهم. ولمَّا كان من غير المتوقع بأن يقبل الفلسطينيون بما قبلت به الدول العربية من وقفٍ لإطلاق النار، والقرار الدولي (242)، ورفض قوات العاصفة التابعة لحركة فتح لذلك القرار؛ فتمَّ منحها مداً جماهيرياً واسع النطاق بين الفلسطينيين وصفة تمثيلية بينهم. وبالتالي: عاد الحديث من جديد إلى ضرورة استبدال قيادة منظمة التحرير، بقيادة جديدة تتمثّل فيها القوى الفلسطينية المقاتلة [2].

وفي التحليل الأخير لِما ترتب على هزيمة حزيران ونتائج مؤتمر الخرطوم، فإن الكثير من رصيد منظمة التحرير قد تمَّ سحبه عربياً. ونتيجةً لازدياد العمل الفدائي الفلسطيني ازدادت الخلافات داخل المنظمة؛ وقد كانت هناك **جهتا خلاف**: جهة خفية تقودها المنظمات الفدائية التي اقتنعت بأهمية منظمة التحرير، ولكن بشرط أن تقودها هي مع انتظار الفرصة السانحة لكي تتسلّم أمانتها، وجهة علنية كان يقودها عدد من الشباب العروبيين التقدميين الذين آزروا الشقيري من البداية، وعملوا معه داخل مؤسسات المنظمة، ولكنهم أخذوا عليه تفرّده بالعمل، ولمَّا يئسوا من أي إصلاح داخلي، توجه باسمهم سبعة من أعضاء اللجنة التنفيذية برسالةٍ، طلبوا فيها من الشقيري التنحّي عن منصب رئاسة المنظمة [3]، كما سيرد بيانه.

---

[1]- فيصل حوراني، **نشأة الحركة الوطنية**، ص51-52.

[2]- بيان نويهض الحوت، "**شخصية أحمد الشقيري**"، في: أحمد الشقيري، ص48.

[3]- شفيق الحوت، **عشرون عاماً**، ص104.

وكان قد نشب خلافٌ بين الشقيري وقيادة حركة فتح بعد هزيمة عام 1967، لأن فتح من وجهة نظر الشقيري كانت تتطلّع إلى تحرير الضفة الغربية وقطاع غزة فقط، بينما هو يتطلّع إلى أبعد من ذلك إلى تحرير بلدٍ عربي وقصد ضمناً الأردن. وكانت قيادة جيش التحرير الفلسطيني قد صُدمت من تصريح الشقيري، عندما أعلن في 16 تشرين ثانٍ (نوفمبر) من العام نفسه، أن منظمة التحرير تقود الكفاح المسلح لقوى المنظمة النضالية داخل المناطق المحتلة؛ فقامت إسرائيل بتكثيف إجراءاتها الأمنية رداً على تصريحه؛ الأمر الذي أجبر عدة ضباط من جيش التحرير الفلسطيني في الضفة الغربية، على الفرار إلى الأردن في الأشهر الثلاثة التالية؛ مما أدّى إلى انهيار التنظيم العسكري في الضفة الغربية بشكلٍ دراماتيكي [1].

ويبدو أن الهجوم الذي شنّته القوى الفلسطينية، وفي طليعتها حركة فتح على الشقيري والمنظمة، ومع صعوبة تصور أن حركة فتح التي رأت في نفسها تجسيد الوطنية الفلسطينية، قامت بما قامت به خدمة لمحورٍ عربيٍّ أو نظامٍ عربيٍّ ما؛ فإن بالإمكان افتراض أنها سارت مع الموجة المناهضة للشقيري لأسباب تخصها؛ إذ كانت قوة صاعدة ويحظى نشاطها بإعجاب جماهيري فلسطيني وعربي؛ فما الذي يمنعها من إسناد شرعيتها الثورية التي كانت في بواكير تحققها بشرعيةٍ أخرى، قالت إنها تريد تثويرها. وكان قد دار جدلاً داخل حركة فتح حول فكرة دخول المنظمة أو السيطرة عليها؛ ويبدو أن بعض قيادات فتح قد رفضت دخول المنظمة آنذاك [2].

غير أن القشّة التي قصمت ظهر البعير، جاءت عندما أعلن الشقيري في 9 كانون أول من العام نفسه عن وجود مجلس قيادة الثورة لتحرير فلسطين، وأن هذا المجلس شكّله مؤتمر عسكري سري عُقد في القدس، وأن المجلس يتحكّم في قوى المقاومة جميعاً في الأراضي المحتلة. وكان قد ادّعى في وقتٍ سابق، أن منظمة التحرير تدّعم كل التنظيمات الفدائية، وأن جيش التحرير الفلسطيني انتهى من إعادة تدريب وتسليح قوة فدائية؛ بمساعدة الصين ودولٍ أخرى؛ الأمر الذي دعا حركة فتح لنفي ادعاءاته بشدة، كما نفت علمها بوجود مجلس قيادة الثورة واتهمته بأنه يُهلك جيش التحرير الفلسطيني، ثمَّ تبعت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حركة فتح في التعبير عن استنكارها لتصريحات الشقيري، بعد أن ادّعى مسئوليته

[1] - يزيد الصايغ، **الحركة الوطنية الفلسطينية 1949-1993: الكفاح المسلح والبحث عن الدولة**، ترجمة: باسم سرحان، ط1، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003، ص266؛ **مقابلة مع سهيل الشنطي**.

[2] - أبو حسنة، **تطور الوعي الفلسطيني**، ص27-28.

عن هجومه على مطار اللد في 11 كانون أول (ديسمبر)، والذي كانت الجبهة قد استهلّت به عملها العسكري، وعن عملية أخرى نفذتها في اليوم التالي؛ الأمر الذي كشف حقيقة ادعاءاته ومزايداته على المنظمات الفدائية [1].

ومن جهةٍ أخرى أصدرت حركة فتح في أواخر عام 1967 مذكرة وجّهتها للدول العربية، أعربت فيها عن قلقها للتصريحات المضللة التي يُدلي بها الشقيري، موهماً الرأي العام العربي والدولي أن المنظمة تقوم بواجبها الوطني في الأرض المحتلة، واتهمته باختراع المجالس الوهمية. كما طالبت المذكرة الدول العربية باتخاذ الوسائل الكفيلة بسد أبواب أجهزة الإعلام العربية في وجه الشقيري، حتى لا يتخذ منها وسيلة لخدمة أغراضه الشخصية في تضليل الجماهير [2].

وفي هذا الصدد وحسب ما قاله غازي الصوراني: فإن "**الشقيري قام بإصدار العديد من التصريحات أو البلاغات الثورية – التي لا تستند إلى الواقع – حول الكفاح المسلح الذي يقوده جيش التحرير ومنظمة التحرير داخل المنطقة المحتلة، عبر ما أسماه "مجلس قيادة الثورة" أو "المجلس العسكري السري" ... الخ. تلك التصريحات التي دفعت بحركة فتح إلى التصدي للشقيري، عبر الالتفاف عليه من خلال عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة على رأسهم بهجت أبو غربية – كما أخبرني شخصياً- حيث نجحوا بمساعدة القيادة المصرية والجامعة العربية في إزاحة الشقيري**" [3].

كما أصدرت حركة فتح فيما بعد بياناً طالبت فيه الشقيري بالاستقالة، وحذت حذوها كذلك: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والاتحادات الشعبية الفلسطينية. وحاول الشقيري أن ينظّم مؤيديه؛ فأصدر بيانه قبل الأخير رافضاً فيه التخلّي عن قيادة المنظمة، غير أن الأمر تمَّ حسمه في 20 كانون أول (ديسمبر) 1967، حينما رجَّح رئيس الصندوق القومي الفلسطيني عبد المجيد شومان كفة المطالبين بالاستقالة. وقد عقد الأعضاء المعارضون للشقيري اجتماعاً في القاهرة في 23 من الشهر نفسه، فوجد الشقيري نفسه وحيداً دون سند، خاصة بعد تخلي الرئيس عبد الناصر والحكومة المصرية عنه، كما ظهر من خلال

---

[1]- الصايغ، **الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص266.

[2]- المرجع السابق، ص266؛ **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967**، ص107، 110.

[3]- **مقابلة مع غازي الصوراني.**

الصحف المصرية وقتذاك كما سيتضح لاحقاً؛ فاضّطر إلى تقديم استقالته تعسّفاً إلى الشعب الفلسطيني وليس إلى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية [1]، دلالةً على رفضه للنهج الذي انتهجته معه اللجنة التنفيذية والقوى الفلسطينية الأخرى.

ثانياً: أما على المستوى العربي فلم يكن حظ الشقيري يقل سوءاً عن حظه الفلسطيني؛ فقد وصلت الأمور بينه وبين عددٍ من العواصم العربية إلى حدٍ من الفتور، وصل إلى إغفال توجيه الدعوة للمنظمة، للمشاركة في أعمال القمة العربية في الخرطوم في آب (أغسطس) 1967 كما أسلفنا الإشارة [2]؛ فأحسّ بأن عدداً من الملوك والرؤساء العرب لا يريدون التعاون معه، وأنه أصبح شخصاً غير مرغوب فيه لدى الرأي العام الدولي [3]. ووصف الشقيري تجربته الطويلة المرّة في نضاله لخلق كيانٍ فلسطينيٍّ مستقل بقوله: **"إني قضيت أيامي وأعوامي في منظمة التحرير في عنقي ثلاثة عشر حبلاً، يمسكها ثلاثة عشر ملكاً ورئيساً، وما أشد أن يقع المرء في حلبة الصراع حين يكون المتصارعون هم الملوك والرؤساء، وأنكى من ذلك أن تكون الضحية قضية فلسطين، وأن يُبتلى شعب فلسطين بهذا البلاء .."** [4].

فبعد حرب عام 1967 تدهورت علاقات الشقيري عربياً وفلسطينياً؛ وسارت بعدها محاولات التخلص منه في خطين متلازمين، خاصةً بعد التشدد الذي أبداه الشقيري في مؤتمر القمة العربية بالخرطوم. وقد تساءل البعض: (**عما إذا كان هناك تنسيق مسبق بين الطرفين: العربي والفلسطيني لإقصائه**)، وأنهما من الناحية الوقائعية عملا معاً لإخراجه من الرئاسة، خاصةً بعد أن أعطت بعض الدول العربية التي كان الشقيري محسوباً عليها، الضوء الأخضر لحدوث تغيّرٍ داخل قيادة المنظمة ضد رئيسها. وقد ذكرت أنباء مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية الذي انعقد في الخرطوم في 26 آب (أغسطس) من العام نفسه، أنه جرت محاولات لإقصاء رئيس المنظمة عن الاجتماعات المتتالية التي عقدها وزراء الخارجية العرب، كما جرت محاولات داخل أروقة مؤتمر القمة في الخرطوم لتجميد عضوية المنظمة

[1] - **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967**، ص113-114؛ عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص98-100؛ يزيد الصايغ، **الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص266؛ **مقابلة مع جميل المجدلاوي**.

[2] - بيان نويهض الحوت، "**شخصية أحمد الشقيري**"، في: أحمد الشقيري، ص48.

[3] - قاسمية، **أحمد الشقيري زعيماً فلسطينياً**، ص108.

[4] - الشقيري، **الهزيمة الكبرى**، ج2، ص317؛ **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967**، ص308.

في المؤتمرات العربية؛ فردَّ الشقيري: بأن منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني وليس للحكومات العربية[1].

ويبدو أن الشقيري قد وضع اللمسات الأخيرة لختام مرحلته السياسية، عندما أصرَّ على وضع اللاءات الأربع الشهيرة خلال انعقاد مؤتمر الخرطوم، وهي: **لا صلح، لا تفاوض، لا تعايش، ولا انفراد بالحل**، لكنه انسحب من المؤتمر بعدما اكتشف أن الزعماء العرب حذفوا اللاء الرابعة وهي الأهم والتي كان يصر عليها باسم منظمة التحرير. وفي نهاية الجلسة ما قبل الأخيرة قام الشقيري من مكانه وقال: **"أنا لست ملكاً لأحرص على البقاء في المُلك، ولست رئيساً لأحرص على البقاء رئيس جمهورية .. أنا واحد من شعب فقد كل شيء، ولم يعد لنا ما نخسره لأننا خسرنا كل شيء .. ولكن بقي لنا عقلنا وكرامتنا وآمالنا .. إن الاتجاه العام في هذا المؤتمر لا يشجعني على المشاركة فيه. ولا أستطيع أن أساهم في هذه القرارات؛ ولذلك فإني أُعلن انسحابي من المؤتمر"**[2].

فالشقيري كان من الذكاء وسعة الحيلة، بأن تملّص من تحمّل وزر الهزيمة بمفرده؛ فألقى بالكرة في ملعب الزعماء العرب بالخرطوم، وأوثق قيدهم باللاءات الأربع[3] كما سبق الإشارة. وحاول أن يلعب أوراقه بذكاء، حين ركّز على دور الشعوب في قهر العدو، ومحو آثار الهزيمة؛ فزاود أو تقدَّم بذلك حتى على أكثر الثوريين[4].

والواضح جلياً من خلال مداولات وكلمات الزعماء العرب في القمة العربية المذكورة، ورغبة هؤلاء الزعماء بالاعتراف بالأمر الواقع، ورفض الشقيري المطلق الاعتراف بذلك الواقع؛ وذلك بقوله أثناء القمة: **"إننا لسنا في الأمم المتحدة، ولم نوقع اتفاقية الهدنة، ونحن غير ملزمين بقرارات مجلس الأمن؛ ولذلك فإن كل الاعتبارات الدولية لا تشملنا ولسنا ملزمين بها"**. وقوله: **"... فإننا غير مطالبين بالقبول، قرارات مجلس الأمن إما نقبلها أو نسكت، ومن الممكن إحصاء مئات القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن ولم تُقبل، وموضوع مجلس الأمن لا يُنجينا من أي خطر"**. وأنهى الشقيري كلمته بالقول: **"ونعاهد**

[1] - الشقيري، **الهزيمة الكبرى**، ج2، ص224؛ **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967**، ص107؛ عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص97-98.

[2] - الشقيري، **الهزيمة الكبرى**، ج2، ص237؛ بيان نويهض الحوت، **"شخصية أحمد الشقيري"**، في: أحمد الشقيري، ص48.

[3] - **مقابلة مع سهيل الشنطي**.

[4] - المرجع السابق.

الجميع (أي الزعماء العرب)، **أن لا نتدخّل بأي شؤون داخلية لأية دولة؛ وإذا بدرت منا أي خطيئة؛ فنرجو أن تغتفروا للمنظمة، وأقول هذا للجميع الآن**"[1]. بل وأكّد الشقيري: بأنه من خلال خبراته الطويلة في الأمم المتحدة، تأكّدت قناعاته بأن القضية الفلسطينية ليس لها حل سياسي أو دبلوماسي، وأن حرب التحرير هي الطريق الوحيد لإعادة الوطن إلى الشعب وعودة الشعب إلى الوطن [2]؛ فاتضح نتيجة ذلك اختلاف في وجهات نظر العرب مع وجهة نظر منظمة التحرير؛ فالقضية لم تعد قاصرة على شعب فلسطيني فقد أرضه، بل ودول عربية أخرى فقدت أيضاً جزءاً من أراضيها.

وكان على الشقيري أن يدفع ثمن اختراقه سقف السياسة العربية، ولأن الشقيري كان يعتقد أنه الأب الحقيقي للكيان الفلسطيني؛ ومن حقه وحده أن يسميه ويربيه ويرسم له طريق المستقبل؛ كانت الأنظمة العربية ترى أنها هي الأب الحقيقي لذلك الكيان، وأن دور الشقيري كان دور القابلة التي وُلِدَ على يديها ذلك الكيان. لذلك دبّروا عملية تنحيته عن رئاسة المنظمة [3]، لكنه لم يفشل في قيادتها، بل على العكس نجح في قيادتها طوال ثلاث سنوات صعبة جداً، أما نتائج حرب 1967؛ فكانت كفيلة للإطاحة بالجميع [4]؛ ومع ذلك فإن الحرب لم تُطحْ بأيٍّ من الزعماء العرب سوى الشقيري.

والجدير بالذكر: أن عام 1967 بإفرازاته، لم يشهد طوي صفحة الحياة السياسية الرسمية للشقيري كرئيسٍ لمنظمة التحرير فحسب، بل طوى أيضاً صفحة المشروع القومي لتحرير فلسطين لصالح مشروع قطري فلسطيني [5]؛ وإن لم يكن وقتذاك في الأفق مشروع قومي حقيقي ظاهر لتحرير فلسطين.

بالتالي: فإن موقف الشقيري في قمة الخرطوم، ساهم في تسريع عملية تنحيته عن رئاسة المنظمة؛ فقد كان القادة العرب بحاجة إلى كبش فداء لتحميله - ولو زوراً - قسطاً من

---

[1]- شفيق الحوت، **عشرون عاماً**، ص154-157؛ الشقيري، **الهزيمة الكبرى**، ج2، ص220-221.

لمزيد من التفاصيل حول وقائع مؤتمر القمة العربية الذي انعقد في الخرطوم. أنظر: الحوت، **عشرون عاماً**، ص109-177.

[2]- الشقيري، **على طريق الهزيمة**، ص87.

[3]- يوسف حجازي، "**الإعلان عن إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية**"، مقال في موقع وطن؛ www.watan.com

[4]- **مقابلة مع سهيل الشنطي**.

[5]- تعقيب حسين أبو النمل على بحث د. خيرية قاسمية: "**أحمد الشقيري بين المشروع الوطني الفلسطيني والمشروع القومي العربي**". في: أحمد الشقيري، ص212.

المسئولية عن نكسة حزيران (يونيه)؛ بالإضافة إلى أسباب أخرى منها: الخلافات الناشبة بين الشقيري وبين فريق الشباب من أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة، ومن العاملين في مؤسسات المنظمة، ومنها ما فرضته تداعيات الهزيمة من مستجدات ميدانية، فرضت ضرورة التغيير في الساحة الفلسطينية، وفي مقدمتها وقوع ما تبقى من أرض فلسطين التاريخية تحت الاحتلال الإسرائيلي، مضافاً إليها سيناء المصرية وهضبة الجولان السورية [1]. فالشقيري الذي كان متهماً بالأمس أنه رهين الأنظمة العربية وتابع لها، أضحى اليوم بسبب اختلافه مع كثير من هذه الأنظمة، متهماً من جانبها بأنه متشددٌ ومتصلبٌ؛ فالرجل كان عنيداً في آرائه، ومتشدداً في توجّهاته، لا يتحول عنها إذا اقتنع بها، وفوق ذلك لا يخضع للضغوط ولا يستجيب لها، ولا يضع وزناً للمؤثّرات مهما كان مصدرها [2].

فالواضح إذن مما قاله الشقيري، أنه أصبح على النقيض مع الإجماع العربي، وشذَّ عن عُرفهم، وبات وجوده يشكل خطراً على سياساتهم؛ لذا: بات شخصاً غير مرغوب فيه عربياً؛ بعد أن أصبح غير مرغوب فيه فلسطينياً. وعليه: تلاقت المصالح العربية العليا مع الطموحات الفلسطينية، بالتخلص منه على مذبح تداعيات حرب حزيران (يونيه).

ثالثاً: مثّلت الانتقادات التي وُجهت إلى شخص الشقيري كأول رئيس لمنظمة التحرير، جزءاً هاماً من الانتقادات التي وُجهت لسياسة المنظمة وخطها ككل؛ فعلاوة على التحفظات التي سُجلت منذ بداية فكرة إنشاء الكيان الفلسطيني، وعلى ظروف انعقاد المؤتمر التأسيسي للمنظمة في القدس في 1964، كثيراً ما وُجهت الملاحظات؛ فالانتقادات ليس فقط إلى الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها الشقيري؛ ولكن أيضاً إلى توجّهاته السياسية والعسكرية التي أثّرت على استقلالية المنظمة؛ لذا: فقد عاب فيصل حوراني على الشقيري، عدم تمسّكه بالاستقلالية السياسية والعسكرية للمنظمة، والتفرّد وعدائه للتنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية. ففيما يخص الاستقلالية السياسية للمنظمة، فإن الشقيري لم يفعل شيئاً ذا بال للحفاظ على استقلالية منظمته إزاء تدخلات الحكومات العربية في أخص شؤونها، بل إنه على العكس من ذلك، كان أميل إلى استرضاء الحكومات وخاصة التي تدعمه

---

[1]- شفيق الحوت، **"دور أحمد الشقيري الفكري"**، في: أحمد الشقيري، ص84.

[2]- المرجع السابق، ص93.

كمصر. ومن هنا تشكّلت النظرة إلى المنظمة والتعامل معها، على أساس أنها أداة طيّعة في أيدي نظام الرئيس عبد الناصر[1].

ومع صحة ما أورده فيصل حوراني، إلاَّ أننا لا نستطيع قبول كل ما ذكره دفعة واحدة. صحيح أن علاقة الشقيري بعبد الناصر كانت في أغلب الأوقات جيدة، لكن أحياناً اعتراها بعض الخلل، خاصة بسبب شحنة الأسلحة الصينية لجيش التحرير الفلسطيني، وإن كان هذا الخلاف ليس جوهرياً بين الطرفين.

لكن ما يؤخذ على الشقيري، إنه كان يتخذ عدة قرارات دون الرجوع إلى اللجنة التنفيذية للمنظمة أو المجلس الوطني الفلسطيني؛ فقد شهدت مرحلة تأسيس المنظمة التأثّر بشخصية الشقيري مؤسسها ورئيسها الأول؛ فكانت نموذجاً لمحاولة وضع الكل في واحد، دون مراعاة للفوارق النسبية في الاتجاهات السياسية؛ فشارك ممثلو الاتجاهات المختلفة في الدورات الثلاث الأولى للمجلس الوطني بصفتهم الشخصية لا السياسية، وكانت تلك الصيغة انعكاساً لمنهج الشقيري الذي لم يكن ميّالاً إلى الحزبية أو التعددية[2]. فقد ثبت بأنه لم يكن يكشف لأحد من المسئولين في المنظمة عن نتائج المفاوضات التي كان يجريها مع الزعماء العرب والأجانب، كما كان الحال بعد زيارته للصين، حتى أن الوفد الفلسطيني المكون من اثني عشر شخصاً الذين رافقوه، لم يسمع أي شيء عما حدث في العاصمة الصينية، إلاَّ من خلال الصحف ووسائل الإعلام[3].

غير إن تلك التهمة لم تكن مقصورة في شخص الشقيري؛ وإنما كانت سمة عامة في كافة الزعماء العرب دون استثناء، والموقف السياسي في المنطقة العربية وقتذاك، كان يُحتم عليه أحياناً التفرُّد بأخذ القرارات، خصوصاً وأن بعض تلك القرارات كانت تقتضي منه السرية في اتخاذها؛ حتى لا يتمَّ اجهاضها من بعض الأنظمة الرسمية العربية.

بل ووصل الأمر كما يقول شفيق الحوت: أننا كنّا بين مطرقة الشقيري وسندان الرصاصة الأولى، وكان لا بد من الإسراع في الحسم داخل المنظمة، والضغط على الشقيري

---

[1]- **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967**، ص113؛ **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1968**، ص71؛ عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص86.

[2]- سميث، **فلسطين والفلسطينيون**، ص225.

[3]- كريشان، **منظمة التحرير**، ص27-28؛ حوراني، **الفكر السياسي**، ص104-109.

بالـذات لتطـوير أسـاليبه؛ ولحثـه على التعـاون مـع التنظيمـات الفلـسطينية الـسرية. غير أن الـشقيري لـم يـستمع للنـصائح، ورفـض الانتقـادات الموجهـة إليـه، وبـالغ في التفـرُّد باتخـاذ إجراءات وقرارات تعسفية ضد معارضيه [1].

وما يتعلق بالاستقلالية العسكرية، فإن الشقيري لم يكن يملك حق تحريك أي وحدة من وحدات جيش التحرير الفلسطيني، أو حتى تعيين قيادييه وضباطه أو نقلهم، لأن هـذا الحـق تملكـه القيـادة العربيـة الموحـدة نظرياً، وقيـادات الدولـة المضيفة عملياً. وما يتعلـق بـالتفرّد والعـداء للتنظيمـات، فقـد اتخـذ الـشقيري منـذ نـشأة المنظمـة دوراً بـارزاً وصلاحيات واسعة؛ إذ جمع مع رئاسـة اللجنـة التنفيذية رئاسـة المجلس الـوطني، وهـو الذي عيّن أعضاء اللجنـة التنفيذيـة، بالإضـافة إلى ممارسـات فرديـة عـدة اشتهر بهـا. وعنـدما كثُرت الاحتجاجات حـول هـذه الـصيغة اللا ديمقراطيـة، قـدّم الـشقيري للمجلـس الـوطني الثـاني الـذي انعقـد في القـاهرة في الفترة مـن 31 آيار (مـايو) إلى 4 حزيـران (يونيـه) 1965، مـشروع نظـام للانتخـاب صادق عليه المجلس، غير أنه ظلَّ حبراً على الورق.

ولـم يكتـفِ الـشقيري بـذلك، بـل هـاجم التنظيمـات والأحـزاب الفلـسطينية في أكثر من مناسـبة وخاصـة فـتح؛ فعنـدما بـدأ نجـم حركـة فـتح في الـصعود بعـدما رفعـت شـعار الكفـاح المسلح، لـم يُخفِ الـشقيري تحفظـه إزاء هـذا النـهج، انـسجاماً مع الموقـف المصري الـذي اتهم حركة فتح بالعمالة لبريطانيا، وهو نفس الاتهام الذي تبنّاه الـدكتور رفعت عـودة مدير مكتب منظمـة التحرير في الجزائـر الـذي كـان معروفـاً عنـه أن نـاصري، بينمـا اتهمـت الـسعودية فـتح بالعمالـة للـشيوعية الدوليـة، والأردن اتهمهـا بخيانـة معسكر الثـوريين العـروبيين، أمـا صـحيفة الأنوار البيروتية الموالية للناصرية، فقد اتهمتها بالعمالة لوكالة المخابرات الأمريكية (السي. أي. إيـه CIA) [2]. وثمـة بعـض الأنظمـة الرسـمية العربيـة، التي لـم تكـن ترغـب في إعطـاء إسـرائيل ذريعة لمهاجمة البلدان العربية كمصر على سبيل المثال؛ فـالفريق المصري علي علي عـامر قـائد القـوات العربيـة الموحـدة، أرسـل بمـذكرةٍ إلى الحكومـات العربيـة دعاهـا فيهـا بقمـع نـشاط الفدائيين بشدة [3].

---

[1]- محمد خالد الأزعر، **"التعددية السياسية: نحو رؤية نقدية للبعد الديمقراطي"**، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 20، بيروت، خريف 1994، ص26.

[2]- الشقيري، **من القمة**، ص320-324؛ عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص93-94.

[3]- شفيق الحوت، **عشرون عاماً، ص98.**

وبقي غياب البُعد الديمقراطي في ممارسات الشقيري، قاسماً مشتركاً استندت إليه شكاوى وبيانات معظم المعارضين لنهجه المتفرّد في اتخاذ القرارات [1]. وأكثر من ذلك: فلم ينجح الشقيري في أن يجمع تحت زعامته القوى الفدائية أو السياسية الفلسطينية؛ فازدادت الانتقادات للتعارض بين أقواله والسلوك الذي يسلكه [2].

هذه الأسباب مجتمعة، جعلت لهجة انتقاد الشقيري تتصاعد باستمرار من جانب الجميع، ولم تقتصر على طرفٍ فلسطيني دون الآخر، بل ووصل الأمر بالدكتور فايز الصايغ عضو اللجنة التنفيذية والمسئول عن دائرة الإعلام في المنظمة، للقول: بأن المنظمة غير ملزمة بتصريحات الشقيري من الناحية القانونية والدستورية، وهدد بالاستقالة من منصبه، كما استقال الدكتور منذر العنبتاوي مدير عام الصندوق القومي من منصبه بعدما طُلب منه الانتقال إلى مكتب المنظمة في اندونيسيا كمديرٍ للمكتب. ومع نهاية عام 1965، بدأت سلسلة استقالات من بعض مكاتب المنظمة [3]؛ مما دعا الشقيري لتقديم استقالته في 3 تشرين أول (أكتوبر) من العام نفسه، غير أن اللجنة التنفيذية رفضتها [4]. كما وصل الأمر بشفيق الحوت مدير مكتب المنظمة ببيروت، إلى اتهام الشقيري بتفرّده وتجاوزاته اللا دستورية دون موافقة اللجنة التنفيذية؛ فأصدر الشقيري قراراً عقابياً بحقه، بنقله إلى مكتب المنظمة في نيودلهي بالهند [5].

رابعاً: وثمة سبب آخر لا يقل أهمية عما سبقه من أسباب اضطرت الشقيري لتقديم استقالته مكرهاً، وهو ما نجم عن جلسة مجلس الأمن الدولي الذي انعقد بطلبٍ مصري في 9 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1967، والذي انتهى بالموافقة بالإجماع على القرار الدولي (242)؛ فعقد الشقيري في مقر منظمة التحرير بالقاهرة في 24 من الشهر نفسه مؤتمراً صحفياً، أعلن فيه: رفض المنظمة للقرار الدولي جملةً وتفصيلاً، لأن التاريخ من وجهة نظره لم يعرف حرباً كان الخلاف فيها بين شعبين على الوطن بكامله؛ وبالتالي: فإن فلسطين ملك لشعبها العربي وليس

---

[1]- خلف، **فلسطيني بلا هوية**، ص82-83؛ كريشان، **منظمة التحرير**، ص28-29؛ حوراني، **الفكر السياسي**، ص105.

[2]- خلف، **فلسطيني بلا هوية**، ص83.

[3]- أسعد عبد الرحمن، "**الديمقراطية في مسيرة الكفاح الفلسطيني**"، مجلة المستقبل العربي، العدد 191، بيروت، كانون ثانٍ (يناير) 1995، ص53.

[4]- فيصل حوراني، "**الميثاق الوطني: موقعه في سياق تطور الفكر الفلسطيني**"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 97، كانون أول (ديسمبر) 1979، ص9.

[5]- **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1965**، ص67-68؛ عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص94-95.

للأمم المتحدة. وفي 14 كانون أول (ديسمبر) تقدَّم سبعة من أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بمذكرة للشقيري، طالبوه فيها بالتنحي فوراً عن رئاسة المنظمة **حرصاً على الكيان الفلسطيني، وتحقيقاً للوحدة الوطنية، وتمكيناً للمنظمة من التصدي لإحباط المحاولات والإجراءات المترّبة على قرار مجلس الأمن، الذي يستهدف تصفية القضية الفلسطينية**. وذلك لكي يقيموا قيادة جماعية واعية للمنظمة تعمل على مستوى الأحداث، وعللوا السبب وراء تقديمهم لهذه المذكرة له، بأنها نتيجة للأساليب التي مارس بها الشقيري أعمال المنظمة، والتي- حسب المذكرة- لم تكن أقل إضراراً بالمنظمة من العوامل الخارجية عنها[1].

خامساً: ومن الأسباب التي أدّت إلى تنحية الشقيري عن رئاسة المنظمة، أن الأخيرة لم تُثبت وجودها في المعركة أو المواجهة ضد إسرائيل، وكان قد مضى على إنشائها ثلاث سنوات فقط[2].

سادساً: وهو السبب الأهم والمتمثل في الدور المصري، فخلال مؤتمر القمة العربية في الخرطوم؛ كان قد دار حوار بين الشقيري والرئيس عبد الناصر، جاء فيه على لسان الشقيري: "**نحن نحبك يا سيادة الرئيس، ولكن ليس لأحد أن يتكلم باسم شعب فلسطين**"[3]. ولمَّا كان من بين قرارات مؤتمر الخرطوم القرار الرئيسي الذي ينص على إزالة آثار العدوان، ولم يكن من بين القرارات أية إشارة للأراضي التي اُحتلت عام 1948، وقف الشقيري غاضباً من تلك القمة، وغادر القاعة احتجاجاً على ذلك، مما كان له تأثير على الرئيس عبد الناصر الذي شعر بأن الشقيري قد تمرَّد عليه. الأمر الذي كان له علاقة، بتأثير عبد الناصر والأردن المعادي أصلاً للشقيري على أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير؛ فباتوا بدورهم يضغطون على الشقيري لتقديم استقالته. وهنا أدرك الشقيري بأنه لم يعد له مكان في استكمال مسيرته[4].

---

[1]- الشقيري، **الهزيمة الكبرى**، ج2، ص315؛ **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967**، ص113؛ محمد خالد الأزعر، **"تطور حركة التحرر الوطني بعد أحمد الشقيري"**، في: أحمد الشقيري، ص316؛ كريشان، **منظمة التحرير**، ص29؛ قاسمية، **أحمد الشقيري زعيماً فلسطينياً**، ص108.

[2]- **مقابلة مع عبد الله الحوراني**.

[3]- أبو حسنة، **تطور الوعي الفلسطيني**، ص27.

[4]- **مقابلة مع عبد الله الحوراني**.

ولمَّا كان من ضمن الآثار العديدة التي خلفتها هزيمة عام 1967، بداية الزمن الجديد لمنظمة التحرير؛ فقد تحولت بعض وحدات جيشها في غزة إلى تنظيم فدائي باسم قوات التحرير الشعبية، الذي باشر نشاطه الكفاحي قبل أن تستفيق كل القوى الفلسطينية الناشطة وقتذاك من هول الزلزال الذي أحدثته الهزيمة، كما سعت المنظمة إلى دعم حركة فتح والاتفاق معها، كما دعمت وسعت إلى الاتفاق مع أجنحة عسكرية مقاتلة تابعة للقوميين العرب، لكن خطواتها في ذلك الاتجاه لم تأتِ بالثمار المرجوّة، خاصة وأن الشقيري وُضع في مرمى النيران العربية، ولم يعد يحظى بالرعاية المصرية التي اعتاد عليها؛ حتى أن مصر أيضاً وبواسطة محمد حسنين هيكل رئيس تحرير صحيفة الأهرام المصرية، بدأت بالتصويب عليه فجرى تحميل خطابات الشقيري مسئولية الهزيمة، وجهدت أنظمة عربية عدة لدفع أعضاء اللجنة التنفيذية لتوقيع مذكرة لإقالته. ومع اشتداد الضغوط عليه عربياً وفلسطينياً من الفصائل التي اعتبرت إسقاطه هدفاً؛ فقد قام بتقديم استقالته كُرهاً إلى الشعب الفلسطيني قائلاً: "**أنا أترك العربة وقد بدأت تهوى؛ والآن ستستمر في السقوط خطوة خطوة نحو النهاية**" [1].

فالقيادة المصرية بعد هزيمة 1967 بدأت بتبنّي حركة فتح؛ ففتحت الأبواب على مصراعيها لياسر عرفات زعيم حركة فتح وأركان قيادته في صيف العام نفسه، وبالتحديد في تموز (يوليه)؛ بعد أن أخذت القيادة السورية بعد الهزيمة بالتضييق على فتح؛ فكانت مصر هي البديل المناسب لها. وبالتالي: كان ذلك مؤاتياً لمصر عبد الناصر؛ فحدثت مصالحة بين حركة فتح والرئيس عبد الناصر [2]. وكان عبد الناصر وكنتيجة منطقية للهزيمة، قد بدأ يعيد النظر في رؤيته لحركة الكفاح المسلح التي تقودها فتح؛ ورأى أن بإمكانه الاعتماد عليها في مواجهة إسرائيل حتى يستطيع إعادة بناء مصر وجيشها [3].

ومن المعلوم: أنه قبيل تلك الحرب، جرت محاولات قامت بها قيادات حركة فتح للالتقاء بالرئيس عبد الناصر لكنها فشلت، وإن كان قد تمَّ لقاء مع شمس بدران وزير الحربية المصري، لم يسفر عن اتفاق للتعاون بين الطرفين، ولكن بعد عدة وساطات من بعض الصحفيين المصريين كمحمد حسنين هيكل رئيس تحرير صحيفة الأهرام، التقى عبد

---

[1]- أبو حسنة: **تطور الوعي الفلسطيني**، ص26-27.

[2]- **مقابلة مع عبد الله الحوراني؛ مقابلة مع جميل المجدلاوي.**

[3]- الأزعر، "**تطور حركة التحرر الوطني**"، في: أحمد الشقيري، ص299؛ عبد الله الحوراني، **فلسطين قضية قومية**، ص16.

الناصر بتلك القيادات في أيلول (سبتمبر) 1967، وهم: ياسر عرفات وصلاح خلف وفاروق القدومي وخالد الحسن. وخلال اللقاء طلب عبد الناصر منهم أن تحرق حركتهم الأرض من تحت أقدام الإسرائيليين، فردَّ عليه عرفات: وماذا عن المنظمة؟ فقال عبد الناصر: "**هي لكم**". وبذلك حُسم أمر المنظمة بعدما كان عبد الناصر قد تورّط في الحرب فعلياً؛ بعد أن قرر تبنّي العمل الفدائي وذلك بحضور هيكل نفسه. وتقرر في نهاية الاجتماع أن تقدّم مصر لحركة فتح خمسة عشر ألف جنيه شهرياً، والاستجابة لطلبات الحركة من أسلحة وذخائر وبعثات تدريب، من خلال التنسيق مع مدير المخابرات العسكرية المصري اللواء محمد أحمد صادق، وتمَّ الاتفاق على إنهاء الازدواجية بين العمل الفلسطيني المسلح والعمل الفلسطيني السياسي، بأن تتولى فتح قيادة المنظمة. وحتى قبل أن يتولى ياسر عرفات قيادة المنظمة، قام عبد الناصر بضمه سراً ضمن الوفد المصري، الذي زار موسكو وبلغراد في صيف 1968 لتقديم عرفات إلى المجتمع الدولي، وكان ذلك فاتحة علاقات جديدة بين فتح والاتحاد السوفيتي؛ حيث بدأت الأخيرة بتقديم مساعدات عسكرية للأولى، كان بعضها يتمَّ استلامه من مخازن الجيش المصري، لحين وصول مثيلها لحركة فتح من موسكو[1].

وفيما يخص تقرُّب عبد الناصر من حركة فتح، فإن مصر قد بدأت بفتح أبوابها لياسر عرفات الناطق الرسمي باسم الحركة وأركان قيادته بعد حرب العام 1967. وكانت مصر قد تجنّبت إقامة علاقات مع فتح قبل الهزيمة في حرب حزيران (يونيه) من العام نفسه؛ لعلاقة قياداتها بالإخوان المسلمين من جهة، ومع السعودية من جهةٍ أخرى. وهنا لا بد من التساؤل: **(هل غيّرت مصر الناصرية تقييمها لحركة فتح؟ أم أن الهزائم فرضت عليها تحالفات جديدة؟)**. بالتالي: يجب أن يُنظر لتلك العلاقة في إطار المصالحات والتهادن، وإبراز ما حصل بين مصر والسعودية بعد الحرب[2]. بينما يرى البعض الآخر: أن التقويم المصري للعلاقة مع

---

[1]- خالد الحسن، **فكر حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)**، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، الدراسات الخاصة، المجلد الثالث، دراسة الحضارة، ط1، بيروت 1990، ص992؛ محمد حسنين هيكل، **أحاديث في العاصفة**، القاهرة، دار الشروق، 1987، ص435-436؛ حنان كمال، **ملابسات استقالة الشقيري**، في: عبد القادر ياسين (محرر): أربعون عاماً من حياة منظمة التحرير الفلسطينية، ط1، بيروت، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، حزيران (يونيه) 2006، ص234؛ **مقابلة مع جميل المجدلاوي**.

[2]- تعقيب أحمد السعدي على بحث محمد خالد الأزعر: "**تطور حركة التحرر الوطني**". في: أحمد الشقيري، ص329.

حركة فتح، أملاها شعور عبد الناصر بالحاجة الماسة للفعل المقاوم، لاستنهاض الهمم وإشغال العدو في مرحلة تردّي حالة الجيش إلى ما يقارب الهزيمة [1].

وحسب ما ذكره البعض: فإن ما قاله الشقيري بالذات عن تخلي القاهرة عنه؛ إنما يتجاهل معه صعوبة استمراره في العمل مع أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة، وصعوبة استمراره في التعاون مع الأنظمة العربية، وصعوبة التعامل مع الشعب الفلسطيني الذي أصبح يتطلّع إلى تنظيمات المقاومة الفلسطينية، ويسعى للانخراط فيها وهي إحدى الثمار للهزيمة. وكرد فعل على رفضها خاصةً وأن الفلسطينيين كانوا يُدركون، كما يقول خالد الحسن القيادي في حركة فتح أنه: "**ليس لنا علاقة البتّة بحرب 1967**"[2]، فهم يسعون لتحرير وطنهم منذ حرب العام 1948، على الرغم من تفاقم الاحتلال واتساعه على فلسطين كلها؛ بينما لم تعكس منظمة التحرير بقيادة الشقيري المطلب الحقيقي للثورة الفلسطينية[3].

وإذا ما صحَّ ما قيل سابقاً من صعوبة تعامل الشقيري مع أعضاء لجنته التنفيذية، وصعوبة تعاونه مع الأنظمة العربية؛ فالأمر لم يكن كذلك مع الشعب الفلسطيني الذي لم يكن يدري بأدق خفايا الصراع بين الشقيري مع أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة والأنظمة العربية معاً؛ لذا: لم يتوانَ الفلسطينيون في التعامل مع ورثة الشقيري في زعامة منظمة التحرير.

ويؤكد محمد عبد العزيز أبو سخيلة الذي كان عضواً في المجلس الوطني الفلسطيني، خلال فترة رئاسة الشقيري للمنظمة، أن مسألة استقالة الشقيري وقيام حركة القوميين العرب بالضغط من أجل تنازله عن زعامة منظمة التحرير، كانت وفق توجّهات عربية ووفق معادلة عربية صعبة [4]. ويؤكد جميل المجدلاوي: أن استقالة الشقيري لم تكن بإرادته؛ وإنما أُجبر عليها لأن سقفه السياسي كان أعلى من سقف الجامعة العربية [5].

---

[1]- مناقشة عوني فرسخ لبحث محمد خالد الأزعر: "**تطور حركة التحرر الوطني**". في: أحمد الشقيري، ص335.

[2]- هيلينا كوبان، **المنظمة تحت المجهر**، ترجمة: سليمان الفرزلي، لندن، منشورات هاي لايت وجامعة كمبردج، 1984، ص408.

[3] - *Serrieh, **The voice of the Truth**, pp. 32-33.*

[4]- مناقشة محمد عبد العزيز أبو سخيلة لبحث د. خيرية قاسمية: "**أحمد الشقيري بين المشروع الوطني الفلسطيني والمشروع القومي العربي**". في: أحمد الشقيري، ص285.

[5]- **مقابلة مع جميل المجدلاوي.**

وكان الشقيري قد وجه نداءً أخيراً للرئيس عبد الناصر لتخفيف الضغوط التي تراكمت ضده؛ فلم يستجب له فالشقيري لم يلقَ الغفران عن الإهانة الكبيرة التي كان قد وجهها إلى الزعماء العرب في مؤتمر الخرطوم [1].

إذن: فقد لاحظ الشقيري أن عبد الناصر حليفه الأول تخلى عنه، بعدما بدأ الأخير والأنظمة العربية يميلون إلى الحل السلمي بعد حرب 1967، بينما هو رافض لهذا النهج، وظلّ متمسكاً بالنهج المقاوم. كما لاحظ وكما أشرنا من قبل إلى أن الصحف المصرية، بدأت تردد أقوال منتقديه من الفلسطينيين بأنه فردي، بل وأكثر من ذلك فقد رأى الشقيري، بأن الصحف المصرية لعبت دوراً مهماً في تنحيه وابعاده عن المسرح السياسي، بقوله: "**فقد أخذت صحف القاهرة على نفسها بقيادة جريدة الأهرام، إبراز مذكرة الإخوة السبعة والتعليق عليها، ونشر صور أصحابها وتصريحاتهم ومطالبتهم باستقالة رئيس المنظمة، وعلى مدى أيام كانت الصفحات الأولى في جريدة الأهرام، مكرّسة بعناوينها وهي تتحدث عن أزمة المنظمة واستقالة الشقيري... وقرأت كل هذا وفهمت ما يجب أن أفهم، وقدمت استقالتي لا إلى الإخوة السبعة، ولا إلى الملوك والرؤساء الثلاثة عشر، ولكن إلى الشعب الفلسطيني**" [2].

ويبدو أن صلاح خلف (أبو إياد) قد أكّد ما قاله الشقيري، بقوله أن: "**الشقيري أسقطته القاهرة بكتابة عمود في جريدة الأهرام**" [3]؛ فالصحف المصرية تابعت باهتمام المطالب التي نادت باستقالة الشقيري، وتبنّت وجهات نظر الفريق المنادي باستقالته [4]. فبات واضحاً على الرغم من قبول عبد الناصر للحل السلمي، بأن صفحة الشقيري بالنسبة إليه أضحت مطوية؛ فكان على عبد الناصر القبول بالبديل الآخر، وهم التنظيمات الفلسطينية أو حملة البنادق.

---

[1]- الصايغ، **الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص266.

[2]- الشقيري، **الهزيمة الكبرى**، ج2، ص317؛ مناقشة خير الدين أبو الجبين لبحث شفيق الحوت: **"دور أحمد الشقيري الفكري"**. في: أحمد الشقيري، ص97.

[3]- توفيق أبو بكر، **قادة فلسطينيون في حوار استراتيجي**، الكويت، مطابع القبس التجارية، 1987، ص78.

[4]- عواطف عبد الرحمن، **مصر وفلسطين**، ط2، سلسلة عالم المعرفة، العدد 36، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يونيه 1985، ص323.

ومهما يكن من أمر: فقد كان عبد الناصر معنياً بالتخلّص من الخطاب السياسي الذي سبق الحرب، ومن رموز أصحاب هذا الخطاب مثل رموز الإعلام السياسي المصري كأحمد سعيد ومن على شاكلته، وكان الشقيري ضمن هذا الإطار والتيار[1].

ولمّا كان من نتائج حرب 1967 أن تبخّرت الآمال في قيادة عبد الناصر، وسقطت شعارات القومية العربية للتحرير؛ اضطرت الأنظمة الرسمية العربية على الموافقة على التخلّي عن معارضتها للعمل الفدائي؛ لامتصاص غضب الجماهير. لذلك تمَّ إعادة النظر في منظمة التحرير ودورها وقيادتها، بدعوى تحقيق الوحدة الوطنية بدخول التنظيمات الفدائية في منظمة التحرير. ومن أجل ذلك كما يقول جميل السحّار الذي كان شاهداً عياناً على الحادث أثناء تواجده في القاهرة وقتذاك: بأنه قام عددٌ من أبناء التنظيمات بمحاصرة منزل الشقيري في القاهرة وطلبوا منه التخلّي عن رئاسة منظمة التحرير، وظل الحصار مفروضاً أكثر من أسبوع حتى اضطر إلى الاستقالة في 24 كانون أول (ديسمبر) 1967. وفي ذلك اليوم ظهرت الصحف المصرية جميعها بعنوانٍ رئيسٍ بارز، يقول: **"اليوم انتهت أزمة الشقيري"**[2].

لذلك اضطر الشقيري إلى تقديم استقالته المشهودة، أو إن جاز القول دُفع للاستقالة دفعاً، وكتب استقالته التي فُرضت عليه على ورقةٍ تركها على مكتبه في القاهرة، موجهة إلى الشعب الفلسطيني بالاسم ولعبد الخالق حسونة الأمين العام لجامعة الدول العربية، قال فيها: **"أقدم استقالتي إلى الشعب الفلسطيني، الشعب الأسير الشريد، المهاجر الطريد، وأُقدم استقالتي كذلك إلى الفدائيين الأبطال الذين يخوضون في هذه الأيام غمرات النضال على أرض الوطن الحبيب"**[3].

لقد قدّم الشقيري استقالته التي أُجبر عليها؛ فوضع بذلك نفسه وكل تجربته تحت تصرف الرئيس المؤقت الجديد للمنظمة يحيى حمودة[4]. وبذلك عزَّز تعيين الأخير رئيساً

---

[1]- **مقابلة مع جميل المجدلاوي.**

[2]- **مقابلة مع جميل السحّار.**

[3]- **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1965**، ص75.

[4]- كريشان، **منظمة التحرير**، ص29؛ عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص97.

ويحيى حمودة: هو محامٍ ذو ميول يسارية، وكان من الشخصيات الأساسية في المؤتمر العام للاجئين.

الصايغ، **الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص266.

لمنظمة التحرير من موقع حركة فتح، لأنه كان متعاطفاً مع الفدائيين الفلسطينيين أكثر من الشقيري [1].

إن هذا الموقف الذي بيّنه الشقيري يثبت بما لا يدع مجالاً للشك، بأن مهمة الرجل في إنشاء المنظمة وقيادتها، لم تكن سهلة مفروشة بالورود، وإنما عسيرة، وُضِعَ في وجهها الكثير من الأشواك على أقل تقدير، والكثير من الألغام المتناثرة هنا وهناك على أبعد تقدير، لكي تفشل تلك المنظمة، وهي لا زالت في طور البناء، وبما لا يدع مجالاً للشك بأن الشقيري ومنظمته لم يكونا دوماً طوع بنان النظام الإقليمي العربي، وإلاَّ لساعد ذلك النظام الشقيري على البقاء والديمومة في رئاسة المنظمة.

أما استقالة الشقيري التي أُكره عليها عن زعامة منظمة التحرير، أو الطلب منه التنحّي بعدما وجد ألاَّ مناص من ذلك؛ فقد تجلّى فيها قدرة الرجل على قراءة الواقع واستقراء المستقبل؛ فقد رأى ببصيرته الثاقبة من جهة أن مرحلته قد غَرَبت شمسها، إيذاناً بقدوم مرحلة جديدة، ومن جهةٍ أخرى فإنه أقدم على التنحّي بناءً على طلب زملائه الذين اختارهم بنفسه بحكم القانون، وكان بإمكانه أن يقيلهم لكنه لم يفعل [2]، حرصاً منه على سلامة المنظمة، وخشيته من انفراط عقدها.

ويبدو أن الشقيري قد قَبِل التنحي من منصبه أو عزله على مضض، ويظهر ذلك من ثنايا قوله: "**وإذا كنت قد عُزلت عن المسئولية القيادية. فإن مسئوليتي كمواطن لم تُعزل، ولا يملك أحد أن يعزلني عنها، وإذا كانت قد انتهت قيادتي فإن مواطنتي قد ابتدأت ..**" [3].

ويقول محمد عبد العزيز أبو سخيلة: إن الذين طالبوا الشقيري بالاستقالة أعضاء من اللجنة التنفيذية اختارهم الشقيري، وهم الذين تخلّوا عن منظمة التحرير في المجلس الوطني الفلسطيني الرابع عام 1968، وأنه- أي أبو سخيلة- عارض ذلك. إلاَّ أن إجبار الشقيري على التنحّي في الظاهر كان نتيجة معادلة عربية بعد العدوان الإسرائيلي عام 1967، بين القوة من

---

[1]- شفيق الحوت، **عشرون عاماً**، ص103؛ نزيه أبو نضال، وعبد الهادي النشاش، **البرنامج الفلسطيني بين نهجي التحرير والتسوية**، نيقوسيا، دار الحقائق، 1984، ص49.

[2]- الشقيري، **الهزيمة الكبرى**، ج2، ص 315؛ مناقشة عبد العزيز السيد لبحث د. بيان نويهض الحوت: **"شخصية أحمد الشقيري"**. في: أحمد الشقيري، ص60.

[3]- الشقيري، **الهزيمة الكبرى**، ج2، ص318-319.

ناحية، والضعف والوحدة العربية من ناحيةٍ أخرى؛ إذ إن بعض الجهات العربية التي لا تريد الشقيري، قامت بالتأثير على أعضاء اللجنة التنفيذية، في حين كان الشعب الفلسطيني كله يجمع على بقاء الشقيري. ولمَّا رأى الشقيري ذلك عرض الأمر على عبد الله الريماوي ليقود المنظمة فرفض، وجاء بعد ذلك ثلاثة ضباط من جيش التحرير الفلسطيني بحضور أبو سخيلة، وطلبوا من الشقيري أن يبقى رئيساً؛ فقال لهم: "**إنني أنشأت جيش التحرير الفلسطيني من أجل فلسطين، ولا أريد أن أمزقه من أجل الشقيري، اذهبوا وابقوا كما أنتم**" [1].

ويذكر خير الدين أبو الجبين- الذي كان أول ممثل لمنظمة التحرير في الكويت- أن نمر المصري عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وهو أحد الموقعين على كتاب طلب استقالة الشقيري، قال له: "**يا ريت** (ليت) **يدي انقطعت ولم أُوقع ذلك الكتاب، بعد أن رأيت ما يحصل في الساحة الفلسطينية الآن** (أي: بعد حلول التسوية السلمية اللاحقة) **من تنازلات**"[2].

والواضح من خلال ما سبق: أن الشقيري لم يستقْل بمحض إرادته؛ وإنما فُرضت عليه الاستقالة قسراً بسبب خلافات فلسطينية عدة، وبسبب موقف وطني بعينه، هو رفضه للقرار الدولي (242) الذي وافقت عليه معظم الأطراف العربية. وبالتالي: نصل إلى قناعة محددة هي أن بعض الدوائر العربية من جهة، والقوى المسلحة الفلسطينية من جهة أخرى، قد أوحت لعددٍ من أعضاء اللجنة التنفيذية بالطلب من الشقيري التنحي بهذا الشكل عن قيادة المنظمة، هذا إن جاز لنا التفكير بنظرية المؤامرة، كما أكدها من قبل محمد عبد العزيز أبو سخيلة عضو المجلس الوطني الفلسطيني السابق. ولم يستطع الشقيري رغم حنكته وخبرته السياسية والدبلوماسية الطويلة، ولمَّا كان الشقيري قد صرّح من قبل بأنه لا يجوز إلاَّ للفلسطينيين بتنحيته عن القيادة؛ وعليه: نعتقد جازمين أن ذلك البعض العربي هو من أوحى لهؤلاء الأعضاء في اللجنة التنفيذية للطلب من الشقيري التنحي وفوراً عن القيادة، خاصةً وأن هذا الطلب أتى بعد أشهر قليلة من طلب بعض الأنظمة العربية من

---

[1]- مناقشة محمد عبد العزيز أبو سخيلة لبحث د. بيان نويهض الحوت: "**شخصية أحمد الشقيري**". في: أحمد الشقيري، ص65.

[2]- مناقشة خير الدين أبو الجبين لبحث شفيق الحوت: "**دور أحمد الشقيري**". في: أحمد الشقيري، ص97.

الشقيري التنحي عن رئاسة المنظمة؛ مع إنه كان بإمكانه عدم الانصياع لطلبهم، وتنحيتهم وتعيين أعضاء غيرهم، لكنه لم يفعل.

لقد كان الشقيري استقلالي النزعة، صاحب دنيا خاصة به، وكانت صراحته أكبر من أن يتحملها البعض، كما وكان أسلوبه قاسياً ونقده مريراً؛ فاختلف مع الذين عمِل معهم من الفلسطينيين وغيرهم من العرب، وضحّى بالصداقات في سبيل المبادئ التي تشبث بها، ولكن في المجمل: فإن الذين عارضوه وانتقدوه وحملوه بعض المسئولية فيما أصاب العرب من تراجع، لا ينكرون عليه صدق وطنيته، وصدق جهاده؛ فهو لم يضعف ولم يهادن ولم يساوم ولم يتراجع [1].

لكن الغريب في الأمر: **(كيف تلاقت جميع هذه الأطراف في التخلص من الشقيري في آنٍ واحد؟)**، فإن كان الأردن معادياً للشقيري فذلك أمرٌ نفهمه؛ وإن كانت التنظيمات الفلسطينية معادية للشقيري منذ بداية خلق الكيان الفلسطيني فذلك أمر نفهمه أيضاً، لكن انقلاب الرئيس عبد الناصر عليه فذلك أمر يحتاج لبحثٍ وتقصٍ، إلاّ إذا كان عبد الناصر قد استنفذ كل طاقات الشقيري ولم يعد بحاجةٍ إليه، بعدما خسرت مصر معركتها مع إسرائيل عام 1967. وبالتالي: لم يعد لعبد الناصر الثقل السياسي في الساحة العربية، يستطيع من خلاله إقناع أو إلزام الآخرين في الساحة العربية على قبول ما يريده، وعلى أقل تقدير ونظراً لفقدان قطاع غزة من الإدارة المصرية؛ فقد حاول عبد الناصر امتصاص غضب التنظيمات الفلسطينية قدر الإمكان، وبناءً عليه: التقت مصالح المناوئين للشقيري فلسطينياً، مع عجز عبد الناصر بعد هزيمته على التخلص منه.

لكن مما يصعُب على الشقيري، أن تُختم حياته السياسية بجملٍ قاسية؛ كالتي جاءت في مذكرة بعض أعضاء اللجنة التنفيذية، بأنه بعد تنحيته عن قيادة المنظمة سوف تُقام قيادة جماعية واعية للمنظمة تعمل على مستوى الأحداث. والواقع أن ذلك القول القاسي بحق رجلٍ بذل حياته، من أجل رفع القضية الفلسطينية من حالة شعب لاجئ إلى كيان له الكثير من المقومات، كما لو يتم محو كل تاريخه بجرة قلم؛ فاسم منظمة التحرير الفلسطينية في جامعة الدول العربية والمحافل الدولية ارتبط بشخص الشقيري، ولم يُكلف

[1] - مقدمة خيرية قاسمية في: **أحمد الشقيري بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لرحيله**، ص12.

أحد آخر غيره في إحياء الكيان الفلسطيني، والمطالبة بحقوق الفلسطينيين، ومن هنا كان دور الشقيري في تقديم منظمته للجامعة العربية لتنال الاعتراف الرسمي بها.

وما يؤكد ما سبق الإشارة إليه، أن شفيق الحوت ذكر بأن الشقيري يبقى مهما اختلف الرأي من حوله، صاحب الفضل الأكبر في تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية وإقامتها [1]. فلقد ابتدأ الشقيري حياته السياسية مع الملوك والرؤساء، غير أنه انتهى خطيباً في أوساط التجمعات الفلسطينية والمخيمات، وذلك بعكس غيره من القادة والزعماء الفلسطينيين الذين ابتدأوا بين التجمعات الفلسطينية، ثمَّ استمرأوا الاقتراب من الملوك والرؤساء [2].

وبالإمكان أن نلخص مسيرة مؤسس منظمة التحرير الفلسطينية، بأنها شخصية حظيت بالشعبية الفلسطينية خاصةً عند استقباله شعبياً في قطاع غزة قبل عام 1967، ولكنه كان عقلانياً وغير غوغائي، وحذِراً في حركته، ومخلصاً في أدائه، وبعيداً عن استخدام المؤسسة التي أقامها لمصلحة ذاتية، ولم يمتطِ شعبيته لتحقيق أي مأرب خاص [3].

وكان ياسر عرفات رئيس السلطة الفلسطينية الأسبق، قد أوجز مسيرة الشقيري أثناء الرحلة التي أقلّته من روما إلى عمّان للدكتور أسعد عبد الرحمن بقوله: "**صحيح أنه** (أي: الشقيري) **انبثق .. من أوساط القيادات العربية الرسمية التقليدية حيث عمل معها طويلاً، إلاَّ إنه كان غير تقليدي إطلاقاً، بل ثورياً جداً في إيمانه وتمسكه بنهج الكفاح المسلح الذي كنّا نخوض غماره .. لقد أحبّنا ودعمنا .. ثمَّ لا تنس، لا تنس أبداً أنه أسّس المنظمة وجيش التحرير الفلسطيني، كان إنشاء جيش التحرير إنجازا كبيراً له**"[4].

ومما يُحسب للشقيري كذلك ترسيخه لفكرة الوحدة الوطنية؛ فقد تميّز عهد الشقيري بميزتين لافتتين للنظر، هما: **منع الاغتيال والإرهاب الرسمي**، وهو ما لطَّخ سيرة النضال الوطني من قبله، ومنع فتح الوسائل الإعلامية والمخابراتية والمالية والارتزاق من تلك الوسائل، وهو ما لطخ ويلطخ المسيرة النضالية بعد تنحيه عن زعامة منظمة التحرير. ولم

---

[1]- شفيق الحوت، "**دور أحمد الشقيري الفكري**"، ص90.

[2]- بيان نويهض الحوت، "**شخصية أحمد الشقيري**"، في: أحمد الشقيري، ص50.

[3]- **مقابلة مع سهيل الشنطي**.

[4]- أسعد عبد الرحمن، **لاءات الشقيري .. في مواجهة لاءات باراك**، في: عرفات حجازي: كلمة وفاء لذكرى أحمد الشقيري، ج1، 1980-2000، الطبعة الاليكترونية الأولى، 1426هـ (2005م)، ص46.

تتحوّل تلك **الفلسطينية** عند الشقيري في يومٍ من الأيام إلى تعصّب انزواء قطري، وظلّت محصورة في إطارها الصحي السليم، وحدة القطر من أجل حمايته من الداخل، والحؤول دون استمرار ضياعه وخسارة أرضه وتهجير شعبه وضرب أهدافه [1].

وبالتالي: فإن دور الشقيري، وحقاً لعب دوره في السنوات القليلة التي تزعّم المنظمة فيها باقتدارٍ وذكاء؛ قد انتهى بسبب المستجدّات من هزيمة جديدة وكيفية الرد عليها بشكلٍ جديد، وقيادة أو قيادات لكل القوى تقريباً، حيث طالت التغيرات الساحتين: المصرية والسورية؛ فكيف بالساحة الفلسطينية !!!؟ [2].

وفي ختام كل ما سبق: بالإمكان تبيان محاولات الشقيري، لنزع استقلالية منظمة التحرير الفلسطينية من براثن النظام الإقليمي العربي، وكذلك الأمر الجهود التي بُذلت عربياً وفلسطينياً لإزاحة الشقيري ودفعه للتخلّي عن رئاسة المنظمة ومنها:

- إن منظمة التحرير الفلسطينية وعلى لسان زعيمها الشقيري، أعلنت صراحةً ودون مواربة استقلاليتها التامة عن كافة الأنظمة العربية، وأنه لا يحق لأي زعيم عربي أن يعزل رئيسها والإيتاء برئيسٍ آخر على هواه؛ وإنما الفلسطينيون هم فقط المخولون بذلك الأمر دون ضغطٍ من أحد، وذلك بعد أن طالب بعض الزعماء العرب الشقيري بالاستقالة بعد هزيمة عام 1967.
- إن ما قام به الشقيري يثبت بما لا يدع مجالاً للشك، بأن مهمته في إنشاء المنظمة وقيادتها لم تكن سهلة؛ وإنما عسيرة وُضِعَ في وجهها الكثير من العقبات. فالظروف العربية الصعبة والمهترئة، والهزائم المتلاحقة بهم من جانب إسرائيل، والخلافات العميقة بين الأقطار العربية، جعلت من ميلاد الكيان الفلسطيني رافعة إنقاذ في الوقت المناسب، خاصة وأن أول زعيم للمنظمة حاول بعد شهور معدودة على إعلان ميلاد منظمته، اتخاذ إجراءات استقلالية تجعل من الكيان الجديد كياناً فلسطينياً، لكن دون القفز على المعطيات المتواجدة على الساحة العربية، حتى لا يفقد الدعم اللازم لبقاء كيانه على قيد الحياة.

---

[1]- أنيس صايغ، **في ذكرى أحمد الشقيري**، في: عرفات حجازي: كلمة وفاء لذكرى أحمد الشقيري، ج1، 1980-2000، الطبعة الاليكترونية الأولى، 1426هـ (2005م)، ص134.

[2]- مناقشة محمد خالد الأزعر لبحث بيان نويهض الحوت: "**شخصية أحمد الشقيري**". في: أحمد الشقيري، ص61.

- إن الشقيري لم يستقل من رئاسة منظمة التحرير بمحض إرادته؛ وإنما دُفع لذلك دفعاً، أو إن جاز التعبير فقد جرى انقلاب أبيض داخل المنظمة، أدّى إلى ارغامه على التنحّي بعد اتهامه بالتقصير في قيادة المنظمة، وارتمائه مع مؤسسته في أحضان الأنظمة العربية؛ تلك الأنظمة التي كان لبعضها دور بارز في ذلك الانقلاب ضده بعدما حاد عن سياساتها.
- إن الأمانة العلمية تقتضي القول، بأن أحمد الشقيري كان من أنقى الشخصيات السياسية التي تولّت زمام منظمة التحرير الفلسطينية؛ فالرجل لو كان تابعاً بالكامل للنظام الإقليمي العربي، كما أُتهم من قِبل معارضيه؛ لوافق على كل ما أُملِيَ عليه من ذلك النظام؛ ولوافق على القرار الدولي (242)؛ لكنه آثر التخلّي عن منصبه بعدما بنى صرحاً صان حقوق الشعب الفلسطيني، وقرر ترك المسرح السياسي ليرى وحتى تاريخ وفاته، ما ألمَّ بذلك الصرح الذي بناه من كثرة الخلافات السياسية بين الذين انضووا تحت عباءتها كبديلٍ عنه؛ فآلت إلى ما عليه اليوم من تصدّعٍ قد يودي بها.

الباب الثاني

تأثير المتغيّرات السياسية على البناء الفكري وسياسات منظمة التحرير الفلسطينية من 1968 – 1974

أ.د. أسامة أبو نحل

د. مخيمر أبو سعدة

أ. ماهر عبد الواحد

الفصل الأول

انتقال رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية إلى حملة البنادق

أولاً: تجاذبات القوى الفلسطينية للهيمنة على منظمة التحرير الفلسطينية في مرحلة ما بعد أحمد الشقيري

الواضح إذن مما سبق أن ذكرناه في الباب الأول، أن هزيمة عام 1967 أدّت إلى تغييرات دراماتيكية في الموقف العربي تجاه إعطاء صلاحيات أوسع لمنظمة التحرير؛ مما شجّع الفصائل الفلسطينية العسكرية في ذاك الوقت من الدخول للمنظمة؛ ليكون لها دورٌ فعّال في قيادتها عوضاً عن قيادة الشقيري [1].

ومن المعلوم: أنه بعد حرب 1967 مباشرةً، وبعد عدة وساطات من بعض الصحفيين المصريين؛ كمحمد حسنين هيكل رئيس تحرير صحيفة الأهرام، التقى عبد الناصر بقيادات حركة فتح في أيلول (سبتمبر) 1967، مما يعني أن مصر الناصرية فتحت صفحة جديدة مع تلك الحركة ووضعت علاقتها بالشقيري خلفها، أو إن شئنا الدقة فقد طوت صفحة الشقيري نهائياً [2].

وكانت حركة فتح قد وضعت خطة تدريجية للتغلغل داخل صفوف منظمة التحرير والاستيلاء عليها، حتى تُصبح هي الممثل الشرعي للشعب والقضية الفلسطينية. ويبدو أنها بدأت خطتها في العمل بعد الهزيمة مباشرةً، بعدما استثمرت أجواء الهزيمة في النظم العربية المؤيدة لمنظمة التحرير، وكذلك الأمر داخل المنظمة نفسها، وبدأت بدفع عناصر من حركة فتح داخل اللجان المختلفة، ثمَّ كانت الخطوة الثانية والمهمة بتحريك اللجان نفسها لإظهار

---

[1] - **مقابلة شخصية مع زكريا عطون.**

[2] - خالد الحسن، **فكر حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)**، ص992؛ هيكل، **أحاديث في العاصفة**، ص435-436؛ حنان كمال، **ملابسات استقالة الشقيري**، ص234؛ تعقيب أحمد السعدي على بحث محمد خالد الأزعر، "**تطور حركة التحرر الوطني**"، ص329؛ مناقشة عوني فرسخ لبحث محمد خالد الأزعر، "**تطور حركة التحرر الوطني**"، ص335؛ هيلينا كوبان، **المنظمة تحت المجهر**، ص408؛

*Serrieh, **The voice of the Truth**, pp. 32-33.*

ضعف القيادة. ورغم أن فتح لم تكن التنظيم الوحيد المقاتل على الساحة الفلسطينية، إلاَّ أنها كانت أسبقها وأكثرها تنظيماً، وتكاد تكون المنظمة المستقلة الوحيدة بجانب ما كان لها من معارك مشهودة كمعركة الكرامة في آذار (مارس) 1968، مما أكسبها شرعية من خلال الكفاح المسلح الذي تميّزت به مقارنةً بغيرها. ومنذ ذلك العام أصبحت فتح هي التنظيم الأهم في منظمة التحرير، واستحوذت على القسم الأكبر من عضوية اللجنة التنفيذية للمنظمة [1].

ومن التداعيات المباشرة لهزيمة العام 1967 خاصةً على الصعيد الفكري السياسي الفلسطيني، ترسيخ منطق النضال القُطري لدى الفلسطينيين من خلال الثورة الفلسطينية المسلحة الذي دعت إليه حركة فتح؛ فكان ذلك مؤشراً على بروز العديد من التنظيمات الفلسطينية الجديدة من أبرزها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي كانت مواقفها متوائمة مع مواقف حركة فتح، والتي أكّدت في بيانها بأن هزيمة الجيوش العربية في تلك الحرب، مثّلت بداية مرحلة جديدة من العمل الثوري، لتباشر الجماهير من خلاله دورها القيادي والمسئول في قتال الإمبريالية والصهيونية بسلاح العنف الثوري [2].

وطبقاً لِما ذكره محمد عبد العزيز أبو سخيلة؛ فبعد تنحية الشقيري من منصبه عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير صفقة غير مشروعة قانونياً، بل كانت كلها باتفاقات مع يحيى حمودة، وكان أبو سخيلة نفسه شاهداً على ذلك. ولمَّا عجزت هذه اللجنة عن تحقيق الوحدة التي كانت قائمة في عهد الشقيري، التقت ثمانِ تنظيمات فلسطينية ودعا بعضها إلى وحدة كافة التنظيمات، وصدرت الدعوة الأولى في مجلة صوت فلسطين التي كانت تصدر من القاهرة باسم جبهة ثوار فلسطين- قوات الصاعقة- وهي منظمة من المستقلين الذين لم يسبق أن كانوا تابعين لأيٍّ من التنظيمات الفلسطينية، وكان ذلك في 14 كانون أول (ديسمبر) 1967. وصدرت الدعوة الثانية من حركة فتح في 5 كانون ثانٍ (يناير) 1968، والدعوتان تكوّنان اتفاقاً واحداً على اللقاء بالقاهرة، وتمَّ ذلك في الفترة من 17-20 كانون ثانٍ (يناير)

---

[1]- صبحي عسيلة (محرر)، **الفصائل الفلسطينية من النشأة إلى حوارات الهدنة**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2005، ص16-17.

[2]- زهير المصري، **اتجاهات الفكر السياسي الفلسطيني بين الكفاح المسلح والتسوية**، ط1، غزة، مكتبة اليازجي للطبع والنشر والتوزيع، 1429هـ (2008م)، ص67.

من العام نفسه، وخرج الاجتماع بقراراتٍ سياسية تنادي بتكوين مكتب دائم لها بالقاهرة وبتكوين قيادة عسكرية.

وانضوت التنظيمات كلها في ثلاث تنظيمات هي: جبهة ثوار فلسطين- قوات الصاعقة، وانضوى معها تنظيمان هما: طلائع حرب التحرير التي كانت تابعة لسوريا، وجبهة التحرير الفلسطينية بقيادة العميد طاهر ذبلان، وانضمت أربع تنظيمات وفتح معاً تحت اسم (فتح)، وثالثة وهي منظمة واحدة باسم خالد بن الوليد. وقد أدّى هذا كله إلى سحب البساط من منظمة التحرير؛ ففرضت التنظيمات الثماني على اللجنة التنفيذية للمنظمة اختيار لجنة تضم جميع القوى لاختيار مائة عضو للمجلس الوطني الفلسطيني. ونجحت في ذلك وظلت تلك اللجنة التنفيذية ضعيفة أسيرة تحكُّم تلك المنظمات الثماني. ومن المعلوم أن منظمة التحرير والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين اعتذرتا عن الاشتراك في ذلك الاجتماع[1].

وكانت قد تألفت لجنة تحضيرية من منظمة التحرير من أربعة أشخاص برئاسة يحيى حمودة، للاتصال بحركة فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وبعد عدة اجتماعات أُتفق على تشكيل المجلس الوطني في دورته الرابعة من مائة عضو، لتدخل من خلالهم التنظيمات الفدائية إلى المنظمة تمهيداً للدخول في لجنتها التنفيذية ثمَّ رئاستها فيما بعد. ويعتبر البعض: أن الدورة الرابعة للمجلس الوطني وما صدر عنها هو الشرعي الوحيد، لأنه مثّل رأي الشعب الفلسطيني [2].

ويبدو أن احتدام التنافس على كسب الرأي العام الفلسطيني ومنظماته الشعبية والمهنية داخل الأراضي الفلسطينية وخارجها بين منظمة التحرير الرسمية والتنظيمات الفدائية، الذي كان واضحاً وجليّاً مع بداية تأسيس المنظمة، وكذلك الاعتراف الرسمي العربي الذي حظيت به المنظمة، كان يعزّز مع غيره من الأسباب والتطورات، من الرؤية التي كانت تدعو إلى انخراط المنظمات الفدائية في مؤسسات منظمة التحرير؛ فشهِدت الدورة الخامسة للمجلس الوطني الفلسطيني التي انعقدت في القاهرة عام 1969، انتقال مركز القرار السياسي الفلسطيني من يد الفئات التقليدية، وممثلي رأس المال الفلسطيني، وكبار

---

[1]- مناقشة محمد عبد العزيز أبو سخيلة لبحث خيرية قاسمية، "**أحمد الشقيري بين المشروع الوطني الفلسطيني والمشروع القومي العربي**"، في: أحمد الشقيري، ص286؛ عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص101؛ حميد، **مقررات المجلس الوطني**، ص20.

[2]- عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص101؛ خرطبيل، **وأد منظمة التحرير**، ص15.

التكنوقراط العاملين في الدول العربية، إلى يد التنظيمات الفدائية ومثقفي الطبقة الصغيرة والوسطى. فأصبحت منظمة التحرير بعد هذه الدورة، مكوّنة من: الفصائل المسلحة والاتحادات الشعبية والمنظمات النقابية، وعددٍ من الشخصيات الوطنية المستقلة التي تمَّ اختيارها بالتوافق والتراضي بين الفصائل الفلسطينية [1].

وكانت حركة فتح قد دخلت منظمة التحرير في 10 تموز (يوليه) 1968، بعد معركة الكرامة بشهورٍ قليلة خلال المجلس الوطني الرابع، بعد أن اشترطت لذلك شرطين هما: **الأول:** ألاَّ يعني دخولها المنظمة قبولها بالطريقة التي أُنشئت بها؛ كممثلة للكيان الفلسطيني بقرارات مؤتمر القمة العربية في كانون ثانٍ (يناير) 1964، لأن ذلك يجعلها منظمة قومية مرتبطة بالواقع العربي الرسمي مما يعكس تناقضاته عليها. و**الثاني:** أن تظل حركة فتح وقواتها العاصفة محافظة على شخصيتها الاستقلالية وتنظيماتها السرية ومنطلقاتها الوطنية. كما اشترطت أن يتضمّن المجلس الوطني اشتراك الهيئات والتنظيمات الفلسطينية كافة، واستقلاله التام عن جميع الحكومات العربية، وفرز مناضلي الصالونات من الحركات الفدائية. ومن المعروف أن حركة فتح جاءت كتيارٍ وسطي بين القومي والشيوعي، الأمر الذي فرض اتخاذ مواقف تخدم الشعب الفلسطيني، خصوصاً في ظل تعدد تياراته السياسية والفكرية والدينية [2].

ونتج عن اجتماع المجلس الوطني الرابع اتخاذ قراراً بانتخاب اللجنة التنفيذية بواسطة المجلس الوطني، لا بتسمية من رئيس اللجنة الذي كان يجمع بين هذا المنصب ورئاسة المجلس الوطني؛ فتقرر الفصل بين المنصبين وأصبحت اللجنة تنتخب رئيسها من ضمن أعضائها. كما تمَّ تعديل الميثاق القومي الفلسطيني، وقرر المجلس الوطني استمرار اللجنة التنفيذية التي يرأسها يحيى حمودة في ممارسة صلاحياتها، وإرجاء انتخاب لجنة جديدة لحين انعقاد الدورة الخامسة للمجلس الوطني [3].

---

[1]- جبرا الشوملي، **العلمانية في الفكر العربي المعاصر، دراسة حالة فلسطين**، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية (سلسلة أطروحات الدكتوراه (71))، تموز (يوليه) 2008، ص210-211.

[2]- غازي خورشيد، **دليل حركة المقاومة الفلسطينية**، سلسلة كتب فلسطينية (32)، بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1971، ص24-25؛ **مقابلة مع زكريا عطون.**

[3]- عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص146؛ فيصل حوراني، **الفكر السياسي الفلسطيني**، ص157.

ثانياً: المتغيّرات السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية من تنحية الشقيري وحتى عام 1969

ومهما يكن من أمر: فقد مثَّلت تنحية أحمد الشقيري عن رئاسة منظمة التحرير، الحد الفاصل بين عهده ومرحلته، وبين العهد اللاحق له في مسيرة حركة التحرر الفلسطينية الحديثة والمعاصرة، ولا سيما في إطار منظمة التحرير. وإذا كان الشقيري قد تنحّى عن زعامة المنظمة نتيجة مآخذ قد أُخذت عليه من قِبل التنظيمات الفلسطينية، وأهمها حركة فتح بصفتها أكبرها حجماً ودوراً، لكن يبقى سؤال يجد المرء حيرة كبيرة في الإجابة عليه وهو: (**هل من اتهموا قيادة منظمة التحرير عند ولادتها بالتبعية وفقدان الاستقلالية، تمكّنوا بعدما أرغموا الشقيري على التنحّي من قيادة المنظمة باستقلالية تامة، دون ضغوطات من ذلك النظام العربي أو ذاك؟ وهل حققوا نجاحات تُذكر بعد الحصول على الاستقلالية التي نشدوها؟**).

والإجابة على هذا السؤال تندرج تحت رأيين، **الأول:** حسب ما ذكره غازي الصوراني: بأن الحديث عن منظمة التحرير أو حركة فتح والفصائل الفلسطينية، هو حديث عن مراحل ومواقف متغيرة؛ إذ ليس من الممكن الحديث عن المنظمة، أو أي فصيلٍ آخر عبر برامج أو مواقف وأهداف مبدئية أو ثابتة. وذلك يعود إلى أسبابٍ وعواملٍ متنوّعة تدفع إلى التغيير، يختلط فيها الذاتي بالموضوعي عبر مبررات أو ذرائع أو أسباب وظروف محلية وعربية ودولية اضطرارية، أو واقعية أو مصلحية أو انتهازية... الخ.

والمعروف تاريخياً أن المقاومة الفلسطينية جاءت بعد تفاقم أزمة الحركة القومية العربية، وبعد بدء انكسار الأحلام التي انتشرت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، في التحرر والوحدة القومية والتقدّم الاقتصادي والاجتماعي. وقد كان لهزيمة العام 1967 دوراً أساسياً في خلق المناخ الملائم للمقاومة الفلسطينية أو اتساعها، على إثر انكسار المشروع القومي الناصري؛ فمن قلب ذلك المناخ انبثقت روح المقاومة والبطولة والتضحية، وتبلور التصوّر الشعبي العربي للمقاومة الفلسطينية؛ لتصبح فكرة توحيدية مركزية أو قيمة شبه مطلقة ومقدسة. وهنا تكون محاولة التقييم والنقد صعبة، وتزداد هذه الصعوبة عبر الإشكالية الأخرى للمقاومة التي تنامت عبر تراكم ممارساتها السلبية؛ ففي التجربة الفلسطينية من "الركاكة" والتخلّف على الصعيد النظري، وفي مجال العمل الحزبي والعسكري والسلوك، ما

يجعل التقييم والنقد لا يبدوان منطقيين. لكن في كل الأحوال من الضروري تقييم التجربة، انطلاقاً من أن الظروف العامة التي باتت تعيشها المقاومة الفلسطينية أو ما بقي منها، تجعل مسألة التقييم راهنة وذات أهمية، ارتباطاً بمستقبل الحركة الوطنية الفلسطينية، وضرورة التحامها العضوي بالبُعد القومي التحرري العربي [1].

والثاني: حسب ما ذكره محمد خالد الأزعر، أنه لا ينتمي إلى الاجتهادات النظرية، وإنما يؤدي غرضاً في إثراء الجدل بشأن فعالية النضال الفلسطيني في الوضع الراهن والمستقبل، من خلال فحص تجاربه واستلهام عبره ودروسه، وأن أفضل المناهج المساعدة على أداء ذلك الغرض هو معالجة تلك القضية؛ بأكبر قدر ممكن من الموضوعية والتجرّد؛ فالشقيري ومن أتى بعده من العاملين في حقل القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي بكل تعقيداتهما، اجتهدوا فأصابوا وأخطأوا. واللافت للانتباه أن حركة فتح عند بدايات نشاطها السياسي والمسلح، كانت الأكثر معاصرة لعهد الشقيري، ولعلّها كانت ولا زالت الأعمق تأثيراً من حيث الرؤى والممارسات في حركة التحرر الوطني الفلسطيني، كما أنها هي التي تولّت قيادة المنظمة بقيادتها التاريخية بعد نهاية عهد الشقيري. ومن ثمَّ فإنه من الطبيعي أن تشغل أفكار فتح وانتقاداتها إزاء الشقيري والمنظمة الحيّز الأوسع من الاهتمام، ولكن ذلك لا يعني بأي حالٍ من الأحوال، التقليل من شأن الأدوار النضالية التي قامت بها الفصائل الأخرى، والتي شاركت فتح في تحويل المنظمة ومحتواها في مرحلة ما بعد الشقيري [2].

ومن المعلوم أن الفصائل والتنظيمات الفلسطينية وعلى رأسها حركة فتح، ذهبت إلى أن نشأة منظمة التحرير أتت بإرادة عربية كما سبق الإشارة، حيث كان هدفها ضبط إيقاع النشاط الفلسطيني الذاتي نحو التأطّر، وأخذ زمام المبادرة المسلحة على مقاس السياسات العربية. وادّعت تلك الفصائل أن هكذا منظمة لن تستطيع في ظل تبعيتها للدول العربية وخضوعها الكامل لرقابتها، ممارسة دوراً في إيجاد حركة تحرر وطنية راسخة الأقدام، ومستقلة عن كل النظام الإقليمي العربي أو حتى بعضها. وكانت حركة فتح قد أخذت على قيادة المنظمة في مذكرتها إلى المجلس الوطني الثاني في آيار (مايو) 1965 افتقارها إلى الثورية، واحترافها القول دون العمل، والتخاذل إزاء الضغوطات العربية. وكثيراً ما تبرّمت فتح من

---

[1]- مقابلة مع غازي الصوراني.

[2]- الأزعر، "**تطور حركة التحرر**"، في: أحمد الشقيري، ص295.

اعتماد تلك القيادة على الأنظمة العربية، ثمَّ استمرت فتح على ذلك التشخيص إلى ما قبل تنحي الشقيري ببضعة أيام؛ ففي بيانها بتاريخ 10 كانون أول (ديسمبر) 1967، ذكرت بأن المنظمة لا تملك الشخصية المستقلة، لأنها وليدة الواقع العربي بكل تناقضاته وسلبياته[1].

وعلى أية حال: فقد تنامت حركة المقاومة الفلسطينية في أعقاب حرب 1967؛ فأصبح العامل الفلسطيني وللمرة الأولى منذ حرب عام 1948، هاماً وفعَّالاً ومتنامياً في الصراع العربي الإسرائيلي وتصاعد العمل الفدائي، وطرحت ظاهرة تعدد التنظيمات الفدائية الفلسطينية نفسها في ساحة النضال الفلسطيني؛ فأُعلن عن تشكيل تنظيمات جديدة، وأُعلن عن تنظيمات كانت تتخذ السرية طابعاً لها؛ فبدأت تنضم لحركة فتح مجموعات فدائية لتندمج معها، بالإضافة إلى حدوث تحالفات لتنظيمات أخرى مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وقد جاء ذلك كله بالتوازي مع محاولات لمنظمة التحرير؛ لشق طريقها وتثبيت وجودها في ساحة النضال الفلسطيني [2].

ولمَّا كانت حركة فتح قد تزعّمت المطالبة بتجديد منظمة التحرير في أعقاب حرب عام 1967 وتنحية الشقيري، ورفعت شعار إبدال **"ثوار المكاتب"** بقادة **"الكفاح المسلّح"**[3]؛ أضحت تلك الحركة برأي الرئيس المصري عبد الناصر أقدر الحركات الفلسطينية وأخلصها لتتولى قيادة المنظمة [4]. وهذا ما حدث بالفعل فخلال الدورة الخامسة للمجلس الوطني الفلسطيني في شباط (فبراير) 1969، تمَّ انتخاب يحيى حمودة رئيساً للمجلس، وانتخاب لجنة تنفيذية بالتزكية ضمّت ممثلين عن حركة فتح والصاعقة ومنظمة التحرير والمستقلين، وقامت اللجنة بانتخاب ياسر عرفات رئيساً لمنظمة التحرير [5].

وقد أكّد الرئيس عبد الناصر دعم مصر اللا محدود ووضع إمكانياتها في سبيل دعم المقاومة المسلحة، وذلك خلال مقابلته لأعضاء اللجنة التنفيذية الجديدة للمنظمة. وبذلك

---

[1] - المرجع السابق، ص295.

[2] - عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص142

[3] - ي. د. ديمتريف، وآخرون، **نشأة وتطور حركة المقاومة الفلسطينية**، ترجمة: زهدي الشامي، القاهرة، دار العالم الجديد، 1990، ص27.

[4] - فرج، **منظمة التحرير**، ص57.

[5] - محمود عزمي، **"الثورة الفلسطينية المسلحة 1965-1971: رؤية نقدية للفكر والمقاومة"**، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، العدد 33، بيروت، تموز (يوليه) 1990، ص24-25.

بدأت مرحلة جديدة من مراحل الوحدة الوطنية، بدخول تنظيمات المقاومة في إطار منظمة التحرير ابتداءً من عام 1968[1].

وبعد أن وطّدت الفصائل الفلسطينية أقدامها داخل منظمة التحرير، شدّدت تلك الفصائل كما فعل غيرها من قبل على ما كان يُعد ثوابت فلسطينية، لا يتطلّع إلى المساس بها سوى القليلون، ولا يجهر بما يتطلّع إليه إلاَّ هؤلاء القليلين. وعليه: جرى التشديد على **رفض الاعتراف بإسرائيل، وفي الدعوة إلى تحرير فلسطين بكاملها**، كما واحتفظ فكر تلك الفصائل لقضية فلسطين **بمرتبة القضية العربية الأولى**. وفي ضوء ذلك الترتيب الذي لم يتوقّف أحد عند تمحيص خطأه أو صوابه، أوجب الفكر على الأمة العربية واجبات متنوعة. أما جديد الفصائل فلم يعد حتى نهاية الستينات ما سبق الإشارة إليه، من الإمعان في إبراز تميّز الدور الفلسطيني، والشطط في تأليه السلاح من جهة، والاستهانة بالعمل السياسي والجيوش النظامية من جهةٍ أخرى، ومع وجود الثوابت ووضعها في مرتبة القداسة بقي الفكر تجريبياً[2].

وهنا: ينبغي التوقف لتبيان أبعاد الدعوة الفلسطينية إلى التمايز؛ تلك الدعوة التي تجسّدت عبر تطورها في مصطلحات وشعارات مختلفة منها: **إبراز الشخصية الوطنية الفلسطينية** من خلال إعادة بناء الكيان الوطني الفلسطيني، أو بمعنى آخر أن يأخذ الفلسطينيون زمام المبادرة في العمل لتحرير وطنهم. ومما لا شك فيه فإن تلك الدعوة انطوت على مقدارٍ ضئيل أو خطير من التباين مع الدعوة إلى مسئولية العرب الموحدة إزاء القضية الفلسطينية، بمقدار ما انطوت على تباينٍ ما، مع الفهم الميكانيكي لمسألة الوحدة العربية ووحدة الأمة ووحدة قضاياها. ويبدو أن التمايز بوجهيه هذين راح يتعزّز مع صخب الدعوة إلى الكفاح المسلح، واشتداد التوجّه الفلسطيني إلى التمايز عن المحيط العربي الذي تعزّز أكثر فأكثر، بقبول مصر والأردن بالذات للقرار الدولي (242)، ورفض منظمة التحرير القطعي له. فالقبول بالتسوية التي صاغ القرار بنودها ومن ضمنها الاعتراف بإسرائيل، أظهر ميلاً عربياً إلى ما عدّه معظم الفلسطينيين تفريطاً من العرب بأرضهم وحقوقهم الثابتة؛ فتعززت الدعوة إلى التمايز. وكان قبول الرئيس عبد الناصر بالذات لذلك القرار (أي لمبدأ التسوية)،

---

[1]- أسعد عبد الرحمن، **النضال الفلسطيني**، ص189؛ فرج، **منظمة التحرير**، ص59.

[2]- فيصل حوراني، **"نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية"**، ص52.

حاسم التأثير في هذا المجال، مما أدّى إلى انقلاب حركة القوميين العرب من الإفراط في الناصرية إلى الإفراط في انتقاد نظام عبد الناصر[1].

وكنتيجة منطقية لتداعيات حرب 1967 تقدّمت حركة فتح الصفوف الفلسطينية، ليس لأنها كانت المبادرة إلى إعلان الثورة المسلحة قبل عامين ونصف العام من تلك الحرب، بل لأنها كانت الأقدر على تمثّل المزاج الفلسطيني العام وخصوصاً مزاج اللاجئين الفلسطينيين. وكان فكر حركة فتح هو الأكثر استجابةً لتعقيدات المزاج الذي تشكّل في سنوات اللجوء ومراراتها وطموحاتها وأوهامها؛ فقد اشتمل هذا الفكر على الثوابت، واحتفظ إذن بوظائفها كلها من جهة، كما استوعب المستجدات بتنويعاتها العديدة من جهةٍ أخرى. ومما لا جدال فيه أن فتح أظهرت مقداراً لا بأس به من التشبّث بالثوابت كما فعل الجميع، لكنها برّت هؤلاء في القدرة على تبديل الأفكار والمواقف، وضمان الشعبية لسياستها حين تدعو لشيء، ثمَّ حين تدعو إلى غيره أو حتى إلى نقيضه[2].

وطبقاً لمعطيات العهد الجديد للمنظمة ودخول الفصائل الفلسطينية تباعاً في جسم المنظمة عام 1968، بدأ النظام الفلسطيني مرحلة جديدة قامت على الاعتراف بالتعددية وتكريسها عملياً من خلال تضمينها في الميثاق الوطني في المادة الثامنة منه؛ ما ينص على إن: "**الجماهير الفلسطينية تشكّل منظمات وأفراداً جبهة وطنية واحدة**". فبعد حرب عام 1967 أصبحت منظمة التحرير أكثر قوة وفاعلية، بسبب انتشار المشاعر والعواطف الوطنية لدى العديد من الفلسطينيين الذين فقدوا وطنهم لحساب إسرائيل[3].

لكن من حق أي باحث التساؤل: **(إذا كانت منظمة التحرير في عهد الشقيري لم يكن لديها الشخصية الاستقلالية؛ فهل من ورثوا حكمها بعد الشقيري تمكّنوا من فك أسرها من أغلال القيود العربية وأداروها باستقلالية تامة؟)**، والإجابة على هذا التساؤل سوف يجدها القارئ في ثنايا الدراسة التي بين أيدينا.

[1]- المرجع السابق، ص52-53.

[2]- المرجع السابق، ص54.

[3]- الأزعر، "**التعددية السياسية**"، ص28؛

*Jimmy Carter, **The Blood of Abraham: Insights into the Middle East**, Fayetteville, AR: University of Arkansas Press, 1993, p. 105.*

ولمَّا كان الشقيري قد أكّد في الميثاق القومي الفلسطيني على البُعد العروبي والمسئولية القومية للقضية الفلسطينية؛ لذا: لم يسلم من وقوعه في دائرة التراشق الإعلامي، التي شابت مرحلة نشأة المنظمة بين ما سُميَّ بمعسكري التقدميين والرجعيين. ومع إن الشقيري كان على علاقة وطيدة بمصر الناصرية التي آزرته ودعمته بقوة كما دعمت منظمته، فإن حركة القوميين العرب اتهمته بالخضوع للقوى الرجعية؛ فبعيد انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني الأول، اتهمته الحركة بأنه أنشأ منظمة غير ملتزمة بأي شيء، وأنه عمد إلى تغييب القوى الثورية وضربها وعزلها. وكان القوميين العرب بذلك يقصدون تجاوب الشقيري مع رغبة النظام الأردني في إضافة بعض الأسماء إلى المجلس الوطني للمنظمة، ونيّته في عدم مزاحمة الأردن في قضية السيادة على الضفة الغربية [1].

ورداً على ما جوبه به الشقيري من التبعية المطلقة للأنظمة العربية، فإن منظمة التحرير ما كان لها أن تتمكّن من الوقوف على قدميها دون ظهير وسند عربي قوي، وقد تمثّل ذلك الظهير في مرحلة النشوء بمصر الناصرية، لكن الظهير شيء يختلف تماماً عن التبعية والوصاية. وكان التوافق بين الفكر القومي للشقيري وبين عقيدة عبد الناصر من القضايا المساعدة على التفاهم بينهما؛ فلمَّا ظهرت بعض الفروقات بين الرجلين كانت القطيعة، خاصةً بعد اختلافهما على قضية التسوية السلمية بعد هزيمة 1967. وكان الشقيري في أحلك الظروف وأكثرها حساسية، حريصاً على إظهار الخط الفاصل بين عروبة القضية الفلسطينية وبين استقلالية منظمة التحرير، كما حدث أثناء مؤتمر القمة العربية في الخرطوم في آب (أغسطس) من العام نفسه [2].

والحق يقال إنه ما كان بإمكان الشقيري إنشاء منظمة التحرير بدون دعمٍ مصري بالذات، لِما لمصر من ثِقل وتأييد وجماهيرية في أوساط التنظيمات والتجمعات الفلسطينية، ومن تبوئها مركز الصدارة والقيادة بين الدول العربية بشكلٍ عام، ناهيك عن إن المملكة العربية السعودية كان موقفها من الشقيري ومنظمته متحفظاً وباهتاً فاتراً، حتى إنها لم تفتح مكتباً للمنظمة على أراضيها، وظل معتمد حركة فتح في الرياض هو الذي يمثّل

---

[1]- الأزعر، **تطور حركة التحرر الوطني**، ص295-296.

[2]- المرجع السابق، ص297-298.

الفلسطينيين لديها. وكذلك موقف الحكومة السورية المتمثّل بفتح مكاتب لحركة فتح وتوفير قواعد لها، وموقف الحاج أمين الحسيني المتوافق كليةً مع الموقف السعودي [1].

ولمَّا كان التحلل من قيود المحدد العربي للحركة الوطنية الفلسطينية صعباً، نظراً لتداخل القضية الفلسطينية بالمشيئة العربية العامة؛ فالقيادات اللاحقة التي خلفت الشقيري على زعامة المنظمة سارت على دربه، ولم يكن الفارق بين القيادتين كبيراً من حيث أسس تحليل العلاقات الفلسطينية العربية، ولكن الفارق بينهما ظهر في تجليات الممارسة التي اشتقها العهدان مع هذه الأُسس. وعلى الرغم من أن فصائل المقاومة أحدثت تغييرات في التعبيرات التي استخدمها الميثاق القومي للمنظمة، بحيث ظهرت أولوية الوطني الفلسطيني وطموحاته الاستقلالية بصورة أقوى، إلاَّ أن ذلك لم يكن ليغيّر كثيراً من حدود المداخلات والتأثيرات العربية في المنظمة ولا في الحركة التحررية الفلسطينية. وبالتالي: فيمكن القول إن توثيق فكرة الاستقلالية الوطنية الفلسطينية في صلب دستور المنظمة، والذي صار **الميثاق الوطني** منذ عام 1968 بدلاً من **الميثاق القومي**، لم ينقل التأثيرات العربية في المنظمة بطورها المعدّل وقيادتها اللاحقة لعهد الشقيري إلى مواقع خلفية. والاتهامات التي وُجهت للشقيري والتي حاولت النيل من استقلاليته الوطنية، تكررت بصيغٍ أو بأخرى مع خلفائه؛ فحركة فتح عند نشأتها اعتمدت تماماً على سورية التي كانت تقودها مجموعة تتبنّى نظرية التعجيل بالحرب ضد إسرائيل، بهجومٍ خاطف قبل أن يستفيق العالم والولايات المتحدة، الأمر الذي لم توافق عليه بقية الدول العربية. وأولت حركة فتح كل الدعم لانطلاق رصاصتها الأولى من سورية عام 1965 شريطة أن يجري ذلك بالتنسيق مع الجيش السوري، ولكن بعد شن بعض الغارات الإسرائيلية الانتقامية على سوريا، نتيجة تزايد عمليات فتح المسلحة عمدت دمشق إلى تشديد سطوتها على المجموعات الفلسطينية ومنها فتح [2].

وحسب البعض: فإن تغيير اسم الميثاق؛ ليصبح الميثاق الوطني بدلاً من الميثاق القومي، جاء لأن كلمة وطني تعني فلسطين، وكلمة قومي تعني عربي؛ والميثاق فلسطيني وليس عربي، مع التركيز على أن فلسطين جزء لا يتجزّأ من الأمة العربية [3].

---

[1]- تعقيب أحمد السعدي على بحث محمد خالد الأزعر، "**تطور حركة التحرر الوطني**"، في: أحمد الشقيري، ص326-327.

[2]- الأزعر، **تطور حركة التحرر الوطني**، ص298-299.

[3]- يوسف حجازي، **أيام فلسطينية في القرن العشرين**، سلسلة دراسات (7)، ص30.

ولكن ما سبق الإشارة إليه: يحتاج إلى وقفة؛ فالسعودية التي دعمت حركة فتح منذ بداياتها لم تدعمها من منطق الثورة؛ وسورية إذا أرادت أن تتخذ من حرب التحرير الشعبية أو العمل الفدائي طريقاً ثورياً للتحرير، فلها دولتها وحزبها وتنظيمها في عددٍ من الدول العربية؛ فلماذا تلجأ لحركة فتح وهي التي كانت ترى فيها امتداداً للإخوان المسلمين، وهي أيضاً المتحالفة مع السعودية المحافظة بل والرجعية - كما كانت سورية تصفها، كما إن حركة فتح وقتذاك لم تكن تنظيماً شعبياً واسعاً للقول بأن سورية سارت مع التيار؛ فكانت هي التي ساعدت على بناء فتح. أما إذا أرادت سورية أن تعتمد تنظيمات غير تنظيمها كحزب البعث؛ فثمة تنظيمات أقرب من فتح إلى فكرها القومي. وعلى الرغم من كون الكثيرين يفسرون هذا التحالف والتشجيع لفتح على إنه مناوأة لمصر الناصرية، فهل المناوأة لعبد الناصر تحتمل توريط سورية نفسها ومصر في حربٍ لا تريدانها ولا قِبل لهما فيها آنذاك، وإذا كانت حسابات دمشق خاطئة قبل هزيمة 1967، فهل أعادت النظر في علاقاتها مع فتح بعد الحرب؟. وبالتالي: فإن علاقة فتح مع مصر بعد الحرب لم تكن بديلاً للعلاقة مع سورية، ولكنها سياسة جديدة لمصر الناصرية في فترة الإعداد للمعركة وتوسيع الخيارات السياسية [1].

وبناءً عليه: فلا بد إذن من الاتفاق على أمورٍ ثلاثة، كان لا بد من التقيّد بها نظراً لحساسية القضية الفلسطينية، ولأنها لا تعني طرفاً دون الآخر:

1. **الأمر الأول:** قومية القضية؛ فتحرير فلسطين هو في المقام الأول مسئولية الأمة ككل وهي بذلك وقف على الأمة، لا يحق لأحد التفرّد في حلها تحت أي مسمى أو اجتهاد. ودور الشعب الفلسطيني على خصوصيته، يتحدّد بكونه طليعة للنضال العربي الثوري من أجل التحرير وليس بديلاً عنه، وفي حال تعرُّض هذا المفهوم للخلل فهذا يعني مقتلاً للقضية الفلسطينية.
2. **والأمر الثاني:** إنه كتجسيد لطبيعة الصراع وأهداف الهجمة الاستعمارية الصهيونية وشموليتها؛ فالقوة العربية الذاتية هي صاحبة القول الفصل وهي الوحيدة القادرة على تحقيق النصر وتحرير فلسطين.
3. **والأمر الثالث:** إن القضية الفلسطينية لكونها تمثل مركزية الصراع العربي- الإسرائيلي، على قاعدة التحرير الكامل لأرض فلسطين التاريخية، هي المعيار الذي يُقاس على

[1]- تعقيب السعدي على بحث الأزعر، "**تطور حركة التحرر الوطني**"، ص329-330.

أساسـه تقدميـة أو رجعيـة أي نظـام أو تنظـيم أو تيـار فكـري أو سياسـي في الـساحة العربيـة؛ ولـذا: فعلاقـات الأمـة العربيـة مـع محيطهـا الـدولي يجـب أن تُبنى على هـذا الأساس.

وبالتالي: وعلى أساس تلك الأمور الثلاثة، يمكن تبيان تطور الحركة الوطنية الفلسطينية وتقييمهـا سـواء في فترة الـشقيري أو مـا بعـدها؛ فالـشقيري حـاول تجـسيدها ضـمن الذاتيـة والموضـوعية الفلـسطينية والعربيـة والدوليـة في اتجـاه تحقيـق هـدف التحريـر، والـذي على أساسـه أُنـشئت منظمـة التحريـر بأُطرهـا ومؤسـساتها وميثاقهـا، هـذا مـع الأخـذ بعين الاعتبـار الظروف التي أحاطت بالـشقيري ضـمن واقـع الـشتات، والواقـع الـسياسي العربي الـذي كان سـائداً في حينـه، والـذي حـاول مـن خلالـه الخـروج بأفـضل تمثيـل للقاعـدة الفلـسطينية الجماهيرية الواسعة، وتجسيده للوحدة الوطنية في حدود أفضل ما يمكن [1].

وللتدليل على إن من خلفوا الشقيري عانوا من الانقسامات بين الفصائل الفلسطينية، فقد ذكر يحيى حمودة الرئيس المؤقت لمنظمة التحرير في مقابلةٍ معه نشرتها صحيفة الأهرام المصرية في 19 كانون ثانٍ (يناير) 1968: **"أن المنظمة ليست مجرد طرف من أطرافِ العمل الـوطني الفلـسطيني وإحـدى فـصائله، لكنهـا الممثلـة الرسـمية لكل الـشعب الفلـسطيني في جميـع المجـالات العربيـة والدوليـة وكل المـؤتمرات والمحافـل الرسـمية"**. وقـال: **"إن مواضـع الخلاف بين المنظمـة وبقيـة التنظيمـات الفلـسطينية هي حـول الأسـلوب... لا خـلاف على الهدف... إن ظروف الشعب الفلسطيني تختلف عن ظروف أي شعب آخر. وانطلاقـاً من هـذا لا تلائمنـا تجربـة فيتنـام أو الجزائـر، إنمـا يجـب أن نقـدّم إلى الأمـة العربيـة والعـالم تجربـة أخـرى رائـدة"** [2]. وعـن التفاهمـات بين المنظمـة والتنظيمـات الفلـسطينية قـال أيـضاً في تـصريحٍ لـه مـع صـحيفة النهـار اللبنانيـة في 22 مـن الـشهر نفـسه: **"إننـا سنـستنفد جميـع الوسـائل التي يمكـن أن توصـلنا إلى تفـاهم مـع فـتح"**. وقـال عـن الجهـود التي تُبذل لتوحيـد التنظيمـات: **"لقـد قررنـا تـأليف لجنـة للاتـصال بجميـع المنظمـات والهيئـات الفلـسطينية،**

---

[1] - مناقشة حمد حجاوي لبحث محمد خالد الأزعر، **"تطور حركة التحرر الوطني"**، ص337-338.

[2] - مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **اليوميات الفلسطينية**، المجلد 7، من 1968/1/1 إلى 1968/6/30، كانون أول (ديسمبر) 1968، ص37.

بغية ايجاد التعاون وتنسيقه وتوحيده في النضال المسلح وتصعيده، لا في كثافة العمل وحسب بل وفي الأهداف أيضاً" [1].

والواضح من خلال أقوال يحيى حمودة، أن ثمة خلافات طفت على سطح منظمة التحرير بين قيادتها والتنظيمات الفلسطينية الأخرى التي دخلت المعترك السياسي، وأضحت ضمن نطاق منظومة المنظمة. ولكن على ما يبدو فإن تلك التنظيمات كانت تختلف فيما بينها حول الأسلوب، الذي يجب أن تسلكه المنظمة لتحقيق الهدف المشترك لتلك التنظيمات وهو تحرير فلسطين. كما يبدو أن الخلاف بين قيادة المنظمة وحركة فتح كان أعمق مما بينها وبين بقية التنظيمات الأخرى، ويبدو أن الخلاف كان منصبّاً على محاولة حركة فتح الحصول على نسبة كبيرة من التمثيل داخل المنظمة.

ومما سبق يتضح لنا: أن منظمة التحرير في عهد الشقيري غير منظمة التحرير ما بعد عهده، فقد تغيّرت تغيّراً جذرياً فور استلام يحيى حمودة لمقاليد رئاستها نتيجة ضعفه، ثمَّ ازدادت وتيرة هذا التغّير بعد استلام ياسر عرفات زعيم حركة فتح لقيادة دفة المنظمة. وحسب ما ذكره الأستاذ عبد الله حامد أبو العطا عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني، وعضو المجلس الوطني الفلسطيني: فإن المنظمة بثوبها الجديد قادت الشعب الفلسطيني نحو النضال ضد الاحتلال الإسرائيلي من أجل العودة وتقرير المصير، وحوّلته من العيش على مساعدات وكالة الغوث الدولية إلى شعبٍ مقاتل. واستمر ذلك الأمر حتى أصبحت المنظمة الوعاء الذي يحتوي الشعب الفلسطيني وأحزابه وتياراته السياسية المختلفة، وأداة البعث السياسي للفلسطينيين [2].

ومع ذلك: فلا يجوز الادعاء ببراءة قيادة المنظمة الجديدة من سلبيات عدة تراكمت بمرور السنين، عانت منها الحركة الوطنية بفعل سوء إدارة نظرية الكفاح المسلح خاصةً في المناخ العربي؛ فمن جهة: لم تتمكّن الحركة الوطنية الفلسطينية من تفهّم معنى غياب القاعدة الآمنة للعمل المسلح في عهد ما بعد الشقيري، كما كان الحال في عهده. ولكن الفارق بين العهدين هو في إدراك الشقيري الفائق للبيئة المعاكسة عربياً التي تحول دون توفّر هذه القاعدة، ومحاولته التوفيق بين ذلك الإدراك وبين ضرورة السعي إلى تأمين دور فلسطيني

---

[1]- المرجع السابق، ص41.

[2]- **مقابلة مع عبد الله أبو العطا.**

مسلّح في الجبهة الأمامية للمواجهة. لذلك لم يبلغ التوتر بين الشقيري وبين المشاكسين لتسليح منظمة التحرير والشعب الفلسطيني حد الصراعات الدامية على النحو الذي عرفته المرحلة اللاحقة له. وكان الشقيري قد تمكّن من تحقيق معادلة لا تتعارض مع تنظيم الفلسطينيين وتسليحهم ولا مع مخاوف النظام الأردني، وانحصر الخلاف بينه وبين الأردن في الحدود الدبلوماسية والإعلامية والسياسية. لكن في المرحلة اللاحقة له تطوّر الأمر إلى حد الصدام المسلح بدءاً من عام 1968، ووصولاً إلى استئصال المقاومة والأجنحة المسلحة لمنظمة التحرير تماماً من الأردن عام 1971، ثمَّ تكرّر المشهد نفسه مع بعض التعديلات على الساحة اللبنانية فيما بعد عام 1975[1].

ويرى عوني فرسخ: إنه ليس من باب سوء الظن في شيء، النظر لانخراط قيادة ما بعد الشقيري في النزاعات العربية غير المجدية، وعدم مبالاتها بانعكاس ذلك على مواقف الشعوب العربية من القضية الفلسطينية، كما على ظروف تواجد الفلسطينيين في الأقطار العربية المضيفة، بأن هذا السلوك المستهجن إنما كانت غايته إيجاد حالة من التبرّم الشعبي العربي بالقضية، وتعظيم القلق الفلسطيني على المصير، بحيث يتزايد القطاع القابل بأي تسوية للحد من معاناته وقلقه المتزايدين. الأمر الذي يصبُّ في قناة نهج التسوية الذي التزمت به حركة فتح مطلع العام 1968، واكتسب مع تواصل الالتزام به تأييد أكثر من فصيلٍ مقاوم[2].

ويذكر الأستاذ سهيل الشنطي: أن موضوع التسوية السلمية كان من أكثر الموضوعات التي شغلت منظمة التحرير بعد هزيمة 1967 وبالذات بعد تنحية الشقيري، وذلك بسبب القوة الطاغية المهيمنة للعدو الصهيوني، وحالة العجز التي أصابت النظم العربية، وحلول شعار إزالة آثار العدوان محل شعار العودة وتحرير فلسطين؛ فأصبح القرار الدولي (242) هو العنوان الذي تركّزت الجهود الرسمية العربية والدولية لتطبيقه. وفي الساحة الفلسطينية كان العمل الفدائي هو الرد الثوري، لكن النظم الرسمية العربية كانت مشلولة وغير قادرة على دعمه، وهذا ما أدركته القيادة الفلسطينية اللاحقة للشقيري، مما أجبرها على دراسة

---

[1] - الأزعر، **تطور حركة التحرر الوطني**، ص304-305.

[2] - مناقشة عوني فرسخ لبحث محمد خالد الأزعر، "**تطور حركة التحرر الوطني**"، ص336.

وضع التسوية وتقييمه، والبحث في التكتيك الممكن سلوكه حتى تتهيّأ الظروف للمواجهة والتحرير[1].

ويؤكد ما ذهبنا إليه ما ذكره حمد حجاوي: بأن الأمر الذي يحتاج وقفة أمام التاريخ لمرحلة ما بعد الشقيري، والتي لم تبدأ معطياتها وممارساتها على الأرض، إلاّ بعد وفاة عبد الناصر وليس بعد استقالة الشقيري، بأن استقالة الأخير أو إقصاءه إنما جاءت على خلفية نتائج هزيمة 1967، وانعكاس ذلك على القضية الفلسطينية وعلى برنامج منظمة التحرير، وعلى تفهُّم الشقيري لطبيعة المُتغيّرات والأولويات التي طرأت على برنامج عبد الناصر، أي برنامج مصر التي تقود القاطرة العربية. وهذا يوضح أن الشقيري كان في العمل الفلسطيني تجسيداً وواجهة للعمل العربي الثوري الساعي للتحرير والتحرر، وأن من تلاه في منظمة التحرير، كان واجهة للعمل العربي الذي أدّى إلى محاولة إغلاق ملف القضية الفلسطينية والاعتراف بشرعية العدو، وأن ما رُفع من شعارات ثورية من فصائل المقاومة خارج إطار المنظمة في مرحلة الشقيري كان صورة للتضليل ومحاولة للتشويش على عبد الناصر وبرنامج الثورة العربية. وإن المسلك الذي فُرض على المنظمة بعد عام 1970، وضرب مؤسساتها وإهدار ميثاقها، وصولاً إلى مؤتمر مدريد عام 1991، واتفاق أوسلو عام 1993، وما تلاها هو الوجه الحقيقي لذلك النهج النافذ في المنظمة اليوم[2].

ويؤكد ما ذهبنا إليه أيضاً، أنه بعد الانتصار في معركة الكرامة في 21 آذار (مارس) 1968، وتمكّن حركة فتح من السيطرة على منظمة التحرير أصبح هناك تغيّراً في المواقف السياسية للمنظمة، وتجلّى ذلك بوضوح عندما صرّح ياسر عرفات بقوله: "**نحن مع الحل السلمي في حال نُظر إلى قضيتنا؛ كقضية شعب وليس كقضية لاجئين**"[3].

وكنتيجة منطقية لصدمة الدول العربية من هول نتائج حرب 1967، وبناءً على الجهود السلمية التي بذلها الدكتور جونار يارنج (Gunnar Yarenj) مبعوث الأمم المتحدة للشرق الأوسط، ذكرت صحيفة الحياة اللبنانية في 24 كانون ثانٍ (يناير) 1968، أن منظمة التحرير

---

[1]- **مقابلة مع سهيل الشنطي**.

[2]- مناقشة حمد حجاوي لبحث محمد خالد الأزعر، "**تطور حركة التحرر الوطني**"، ص338-339.

[3]- **مقابلة مع زكريا عطون؛ مقابلة شخصية مع الأستاذ محسن هاشم الخزندار** في غزة بتاريخ 2009/5/5، والأستاذ الخزندار: باحث وكاتب فلسطيني، له عدد من المؤلفات منها كتابه: فلسطين في عيون الإمام الشهيد الشيخ هاشم نعمان الخزندار (خفايا تاريخ فلسطين الحديث).

قامت بلعب دور الوسيط والمهدّئ لأعمال الفدائيين، لأن مواجهة الجيوش هي الأجدى. وطبقاً لتلك الصحيفة: فإن الدوائر الدبلوماسية استنتجت بأن الاتفاق قد تمَّ تقريباً بين مصر والأردن ومنظمة التحرير على الوقوف في وجه حركة فتح، على اعتبار أن توقيف هذا النشاط هو المرحلة الأولى نحو القبول بالحل السلمي، وأن المسئولين الأردنيين قد تباحثوا مع الرئيس عبد الناصر بإمكانية الموافقة على الحل السلمي الذي طرحه (يارنج). وحسب الصحيفة أيضاً: فإن عبد الناصر قد أبلغ المسئولين الأردنيين موافقته على تبنّي هذا الحل، وطلب من أعضاء منظمة التحرير التوجّه إلى الأردن لذلك الغرض، كما يتجه أعضاء المنظمة إلى دمشق، لمحاولة إقناع المسئولين السوريين بالتخلي عن دعم حركة فتح [1].

واللافت للانتباه أن قيادة منظمة التحرير في مرحلة ما بعد الشقيري، سارت بوعيٍّ منها أو بدون وعي في طريقٍ، اضطرها لأن تكون جزءاً من النظام العربي السائد، مع وجود بعض التعارضات في مناسبةٍ أو أخرى، ومع دولةٍ أو أخرى؛ فالشقيري تنحّى عن قيادة المنظمة في الوقت الذي بلغ فيه التدافع أوجّه في الوسط السياسي الفلسطيني بين تيارين:

1. **التيار الأول**: سعى لفصل حركته النضالية عن الوضع العربي العام مثيراً التحدي، لِما يمكن أن يتأتّى عن ذلك من نتائج.
2. بينما تطلّع **التيار الثاني**: إلى النضال ضمن السياق العربي، بعد أن أدرك الظروف والمحددات المحيطة بالقضية الفلسطينية.

ويبدو أن هذان التياران لم يكونا غائبين في عهد الشقيري، لكنهما أفصحا عن نفسيهما أكثر بعد تنحّيه، الذي تزامن مع الجدل العربي والفلسطيني بشأن هزيمة 1967 وكيفية التعاطي معها.

وكانت حركة فتح تُصنّف ضمن التيار الأول، بعد أن تبنّت شعار: **أن الفلسطينيين هم في الخندق الأمامي في خط المواجهة مع العدو**، وفي ضوء التطورات اللاحقة لحقبة الشقيري وسطوة فتح وقيادتها داخل المنظمة، تطوّرت شعارات فتح إلى ما يشبه العقيدة الإقليمية القُطرية الصارخة فلسطينياً. الأمر الذي ترتّب عليه: أن بدت القضية الفلسطينية

---

[1]- **اليوميات الفلسطينية**، المجلد 7، ص43.

وكأنها شأن فلسطيني خالص مما أراح عدة حكومات عربية، وبدأت تسوّق الصراع على إنه صراع إسرائيلي- فلسطيني؛ فترتّب على ذلك إضعاف الظهير العربي للقضية[1].

وفي هذا المجال ذهب البعض: إلى أن ذلك الأمر قد أراح الحكومات العربية وأزاح عنها عبئاً كبيراً، لأنه حقق مطالب دول عدّة أرادّت التخلي عن القضية الفلسطينية. وإذا كان ياسر عرفات قد ردد شعارات من قبيل: أن النضال الفلسطيني يصب في النضال التاريخي للأمة العربية وهويتها القومية، وإن الثورة الفلسطينية هي فلسطينية الوجه، عربية العمق، عالمية الامتداد، إلاَّ إن هذه الشعارات لا تنسجم مع شعارٍ آخر كان يردده دوماً هو "**يا وحدنا**". كما أن المسلك والتدرّج في التخلّي عن شعارات قومية المعركة إلى شعار القرار الفلسطيني المستقل، كان المقدمة للتسوية والصلح مع إسرائيل باسم فلسطين، ثمَّ انتشرت فيما بعد أفكار الواقعية والاستفتاءات حول قضايا تمس ثوابت التحرير والعودة، وبدأت تنشر عوضاً عن ذلك: أفكار الدولة والحلول المرحلية، وأخذ الظروف الدولية بعين الاعتبار، كما سيتم بيانه. فتلك الأجواء هي التي يسّرت ومهّدت للحلول السلمية؛ فذهب الإجماع على التحرير الذي ضحّى الشعب الفلسطيني والأمة العربية من أجله أعظم التضحيات عبر قرنٍ من الزمان؛ ليحلَّ محله القرار المستقل والدولة الفلسطينية، وأي قرار وأي دولة؟[2].

وبات من المعروف أنه قبل حرب 1967 وخلال فترة قيادة الشقيري للمنظمة، كان ثمة موقف لتنظيمات عديدة لا تقل تأثيراً- إن لم تزد- عن حركة فتح؛ كحركة القوميين العرب (أبطال العودة)، وجبهة التحرير الفلسطينية (ج. ت. ف) التي صارت تُعرف بالقيادة العامة، وجبهة التحرير الوطني الفلسطيني المتحالفة مع جبهة التحرير الفلسطيني (طريق العودة)، وكان لبعض تلك التنظيمات وجود شعبي أكبر مما لدى حركة فتح في العديد من التجمُّعات الفلسطينية في الدول العربية، من أحزابٍ ونقاباتٍ واتحادات وحتى في كوادر العمل الفدائي. وتنبع أهمية ذكر ذلك في أنها تساعد في توضيح تأثيرات هزيمة 1967 في العمل الفدائي الفلسطيني، وهيمنة "**الفلسطنة**" على القضية الفلسطينية، ودعم تلك الحركات من بعض الأنظمة العربية، وذلك ما يتضح من خلال أن بعض الدول العربية الأكثر ثراءً ونفوذاً، رفعت من شأن خلفاء الشقيري عالياً سواء مالياً أو سياسياً. كما إن الإعلام العربي كذلك: ضخّم

---

[1]- الأزعر، **تطور حركة التحرر الوطني**، ص299.

[2]- تعقيب السعدي على بحث الأزعر، "**تطور حركة التحرر الوطني**"، ص327-328.

العمل الفدائي وقيادته في وقتٍ مبكّر، وكان هذا الدعم والترويج لأسبابٍ عدة، لتفادي تنبيه الشعوب العربية إلى عقم تلك الأنظمة بما أسبغته القيادة الفلسطينية على تلك النظم من إطراءٍ، وصل أحياناً إلى درجة كبيرة من النفاق السياسي [1].

وعلى الرغم من أن الديمقراطية في العمل الفلسطيني لم تأتِ كنتيجة لتطور سياسي أو أيديولوجي مسبق، بل إن طبيعة المشاركة المسلحة في أداء التنفيذ أملت ضرورة حق المشاركة في إبداء الرأي ومناقشة اتخاذ القرار؛ وبذا: غدت الديمقراطية الوجه الآخر للفعل الثوري [2]. ومع ذلك اقترفت الحركة الوطنية الفلسطينية عدة أخطاء ذاتية؛ كتوالد تنظيمات المقاومة وتنافسها بلا مبررات مفهومة بالنسبة إلى مجرى النضال، ناهيك عن الأخطاء السلوكية من بعض القيادات والكوادر التي أدّت إلى هشاشة التواصل مع الجماهير العربية، ويبدو جلياً أن ثمة أسباباً بنيوية لذلك التنازع مع المحيط العربي، قد بدأ في أواخر عهد الشقيري واستمر في المرحلة اللاحقة له. وكان محور الخلاف بين الظهير العربي وحركة التحرر الفلسطينية على خلفية مفهوم التسوية للصراع العربي الإسرائيلي، وكان ذلك الخلاف قد بدأ عند اعتراف الكثير من الأطراف العربية بالقرار الدولي (242)، الذي مثّل في نظر منظمة التحرير والفصائل الفلسطينية، اعترافاً بشرعية اغتصاب إسرائيل للأراضي التي احتلّتها عام 1948، وسحب للاعتراف بحق الشعب الفلسطيني على كامل ترابه الوطني، ثمَّ استفحل الشقاق وتفاقم بمرور الوقت، بالقبول العربي المتواتر بمبادرات التسوية المتعارضة مع هدف تحرير فلسطين وعروبتها [3].

وعلى الرغم من أن الفلسطينيين تحرروا نسبياً من ضغوط الوصاية التي فرضها عليهم النظام الإقليمي العربي قبل معركة الكرامة، لكن ما حصل بعدها كان مستغرباً من بعض الأنظمة الرسمية العربية، فبدلاً من أن تعارض العمل المسلح الفلسطيني بأكمله راحت تتنافس على دعمه [4]. الأمر الذي اعتبره البعض: بأنه نوعاً جديداً من الوصاية العربية، بينما في المقابل: تعاملت معه فصائل بالمنظمة كنوعٍ من الدعم العسكري لمجهودها الحربي المقاوم

---

[1] - المرجع السابق، ص328-329.

[2] - سميح شبيب، **"منظمة التحرير الفلسطينية: التطور وصراع الإرادات"**، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 152-153، تشرين ثانٍ (نوفمبر) – كانون أول (ديسمبر) 1985، ص32.

[3] - الأزعر، **تطور حركة التحرر الوطني**، ص301.

[4] - ديفيد هيرست، **البندقية وغصن الزيتون، جذور العنف في الشرق الأوسط**، ترجمة: عبد الرحمن رياس، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، 2003، ص481.

ولـيس التفافاً على برامجها؛ فلـم تمـانع في التفاعـل مـع سياسـات بعـض الأنظمـة العربيـة الداعمة لها[1].

ولمَّا كان من الضروري من أجل انطلاق التنظيمات الفدائية من أراضي الدول العربية المحيطة بإسرائيل عن وعيٍ أو دون وعي، تضخيم الإحساس بهزيمة العام 1967 لدى الأنظمة العربيـة، والمبالغـة الـشديدة في تحديـد أسـباب حـدوث الهزيمـة، واسـتخدام مـصطلحات إنـشائية تتـسم بـالروح النقديـة والعموميـة والغمـوض والاتهـام، وعـدم التحليـل العلمي الموضـوعي مـن أجـل الـضغط المعنـوي على الأنظمـة العربيـة؛ لتوسـيع هـامش حريـة العمـل الفدائي انطلاقاً من أراضيها، وانتزاع شرعية وجود قواعدها الارتكازية والعلنية والآمنة لهذا العمل الفدائي، الذي نجحت قياداته في تولي قيادة منظمة التحرير محل قيادته التقليدية. وفي المقابل: استخدمت تلك الأنظمة عمليات المقاومة ووجودها كجزءٍ نشط مضاد عسكرياً لإسرائيل [2]. ولكن تلك الأنظمة كانت حسّاسة لقدرة الفلسطينيين على استثارة الرأي العام لشعوبهم؛ فحاولت تحقيق ذلك بوسائل تقليدية مثل: طريق الوصاية السياسية والمالية، أو بتبنّيهم لتنظيمات فدائية تلحق بهم، وعن طريق تبنّي الحركات المنشقّة في الفصائل [3].

وكانـت بعـض الأنظمـة العربيـة قـد عملـت على تطويـق العمـل الفـدائي واحتوائـه بأشـكالٍ عـدة، ويبـدو أن العمـل الفـدائي سـار بـوعيٍ منـه أو دون وعي أيضاً في ركاب تلـك الأنظمـة؛ مما أدّى إلى انعكـاس أوضـاع تلـك الأنظمـة على التنظيمـات الفلـسطينية؛ فتعرّضـت للعديـد مـن عمليـات الانـشقاق، وتباينـت المنطلقـات الأيديولوجيـة لمؤسـسي كل تنظـيم [4]. وكمـا قـال ياسـر عرفات: فإن الأوضاع العربية بتناقضاتها قد خلقت داخل الثورة الفلسطينية عدة قوى؛ مما

---

[1]- حمزة عبد الحميد الصمادي، **تجربة منظمة التحرير الفلسطينية السياسية من المقاومة المسلحة إلى التسوية السلمية (1964-2006م)**، رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس، جامعة النجاح الوطنية، 2008، ص41.

[2]- عزمي، **"الثورة الفلسطينية المسلحة"**، ص116-118.

[3]- كوبان، **المنظمة تحت المجهر**، ص307.

[4]- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **اليوميات الفلسطينية**، المجلد 13، من 1971/1/1 – 1971/6/30، بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، آب (أغسطس) 1972، ص73؛ إسماعيل سرور شلش، **نظرة عامة على المواجهة 1967-1974**، في: السيد يسين وعلي الدين هلال (إشراف)، الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين 1948-1973،ج2، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1975، ص541.

صعّب الالتقاء والتوحيد مع قوى خلقتها تنظيمات حزبية في بعض الأقطار العربية؛ فهي لا تلتقي مع بعضها، كما أنها لم تلتقِ على الساحة الفلسطينية [1].

ومن المعلوم: أن الأنظمة العربية كانت تمارس حملات تشكيك مضادة للثورة الفلسطينية [2]، وكانت كلٍ من: العراق وسوريا قد تدخّلت بالقوة في أوقاتٍ مختلفة في الشؤون الفلسطينية من خلال تنظيمات تنوب عنهما، كما وتدخّلت أنظمة عربية أخرى بشكلٍ مستتر؛ مما اضطر منظمة التحرير إلى إرضاء تلك التنظيمات الصغيرة، وإتاحة الفرصة لها للتحرك السياسي والذي لا يتناسب وحجمها الحقيقي وقدراتها؛ فبعض تلك التنظيمات لم يكن سوى امتداداً لأحزابٍ عربية، أو ذات قاعدة عقائدية [3]. وحاولت المنظمة من خلال مؤسساتها ضبط تلك الأوضاع دون جدوى، وقد سبق للجنة التنفيذية للمنظمة في 5 تموز (يوليه) 1969، أن وجّهت رسائل إثر اجتماعها في عمّان إلى الدول العربية، تدعوها إلى عدم التعاون مع التنظيمات الصغيرة وعدم تشجيعها، بل والعمل على تصفيتها عن طريق دمجها بالتنظيمات الكبيرة [4].

وبالإجمال: فإن التطور اتجاه التسوية العربية كان يُخصم من معسكر إسناد منظمة التحرير وحركة التحرر الفلسطيني، وبالتالي: فقد ضيّق دائرة التحرك الفلسطيني المعارض لهذا الاتجاه. وعلى الرغم من أن هذا التحرّك احتفظ ببعض زخمه، إلاّ أن تطور الأوضاع العربية نحو تعميم هذا الاتجاه وصولاً إلى مستوى الخيار الاستراتيجي، اضطر المنظمة للانسياق وراء الانضباط في الصف العربي العام لانعدام هوامش البدائل. وكان ذلك الأمر متوقعاً لأن قوى الحركة الوطنية المنضوية منها بالذات في إطار المنظمة، بقيت معتمدة على الدعم العربي الرسمي. لذلك لم تتمكّن من ايجاد البدائل وعاشت طويلاً بفضل التناقضات العربية، مما أثّر على استقلالية المنظمة وإرادتها الوطنية. وما قيل في عهد الشقيري بأنه ومنظمته مثّلا مظلة للأنظمة العربية وسياساتها العقيمة، تكرر المشهد نفسه في أوقاتٍ

---

[1]- **اليوميات الفلسطينية**، المجلد 13، من 1971/1/1 – 1971/6/30، ص265.

[2]- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **اليوميات الفلسطينية**، المجلد 11، من 1970/1/1 – 1970/6/30، بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، نيسان (أبريل) 1972، ص275.

[3]- يزيد صايغ، **رفض الهزيمة: بدايات العمل المسلح في الضفة والقطاع**، سلسلة أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية (24)، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1992، ص218.

[4]- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **اليوميات الفلسطينية**، المجلد 10، من 1969/7/1 – 1969/12/31، بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1970، ص19.

لاحقة بحق المنظمة وقيادتها؛ ففي بيانٍ للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين صدر في 26 أيلول (سبتمبر) 1974، بمناسبة انسحابها من عضوية اللجنة التنفيذية للمنظمة بعد صدور برنامج النقاط العشر كما سيرد بيانه لاحقاً. وقد ورد في ذلك البيان ما ينص على عدم السماح باستخدام منظمة التحرير؛ كمظلة لتخاذل بعض الأنظمة العربية المستسلمة[1].

ومما سبق ذكره بالإمكان الاستنتاج، بأن قيادة منظمة التحرير اللاحقة لعهد الشقيري، والتي كان هدفها الرئيسي من التخلص منه هو استعادة استقلالية القرار الفلسطيني، وتركيزه بيد ممثلي الشعب الفلسطيني؛ لم تفلحْ في مسعاها وإنما بقيت رهينة المشيئة العربية؛ ولم تستطع أن تغيّر من الأمر شيئاً، بل أكثر من ذلك فقد ورّطت المنظمة في صراعات جانبية مع بعض الأنظمة العربية، مما أفقدها جزءاً من حيويتها في مواجهة الخطر الإسرائيلي.

وبالإجمال مما سبق ذكره بالإمكان الوقوف عند بعض النتائج أو المحطات المهمة وبيانها كالتالي:

- إن مصر الناصرية وكنتيجة لهزيمة عام 1967، اضطرت للتضحية بقيادة أحمد الشقيري لمنظمة التحرير، وأقامت خطوط اتصال مباشرة مع قيادة حركة فتح حتى قبل أن يضطر الشقيري لتقدّيم استقالته رغماً عن إرادته، فقد كان عبد الناصر بحاجة ماسة لإشغال إسرائيل بعمليات فدائية، وكانت حركة فتح هي المؤهلة للقيام بهذه المهمة.
- إن قيادة منظمة التحرير اللاحقة لعهد الشقيري والتي كان هدفها الرئيسي استعادة استقلالية القرار الفلسطيني، وتركيزه بيد ممثلي الشعب الفلسطيني؛ لم تفلحْ في مسعاها وإنما بقيت رهينة المشيئة العربية، ولم تستطع أن تغيِّر من الأمر شيئاً، بل أكثر من ذلك فقد ورّطت المنظمة في صراعاتٍ جانبية مع بعض الأنظمة العربية، مما أفقدها جزءاً من حيويتها في مواجهة الخطر الإسرائيلي.
- إن الدورة الخامسة للمجلس الوطني الفلسطيني في مطلع عام 1969، أقرّت برئاسة ياسر عرفات زعيم حركة فتح لرئاسة المنظمة. وقد أكّد الرئيس عبد الناصر دعم مصر

---

[1] - الأزعر، **تطور حركة التحرر الوطني**، ص301.

اللا محدود ووضع إمكانياتها في سبيل دعم المقاومة المسلحة، وذلك خلال مقابلته لأعضاء اللجنة التنفيذية الجديدة للمنظمة؛ وبذلك بدأت مرحلة جديدة من مراحل الوحدة الوطنية بدخول تنظيمات المقاومة في إطار منظمة التحرير ابتداءً من عام 1968.

الفصل الثاني

الإرهاصات الفلسطينية لحل القضية الفلسطينية

أولاً: مشروع الدولة الديمقراطية العلمانية في فلسطين

من أهم ما تعرضت له منظمة التحرير الفلسطينية من تغيّرٍ في برنامجها الوطني بُعيد تنحّية الشقيري مباشرة، وكنتيجة للتطورات السياسية والعسكرية اللاحقة التي شهدتها المنطقة العربية بعد هزيمة 1967، وانعكست سلباً على مجمل القضية الفلسطينية، الأمر الذي دعا قادة منظمة التحرير لمسايرتها ومجاراتها. فالمجالس الوطنية الفلسطينية الواقعة تحت هيمنة الفصائل الفدائية ابتداءً من كانون ثانٍ (يناير) 1968 وحتى عام 1971، وبتأثيرٍ من حركة فتح، قبِلت العمل على **إقامة دولة ديمقراطية في فلسطين** يتعايش فيها العرب واليهود، أي أن المنظمة تخلّت عن موقفها الرافض لوجود مهاجرين يهود في فلسطين بعدما كانت تعتبرهم مستعمرين عنصريين، وكان المبرر لذلك هو كسب تأييد الرأي العام الدولي واستقطاب القوى والأحزاب السياسية في العالم. ورافق ذلك التراجع أن طفح على السطح نقاش وصراع سياسي حاد داخل الفصائل الفلسطينية نفسها؛ فالفصائل القومية والشعبية والعربية (منظمة الصاعقة) رفضت فكرة الدولة الديمقراطية العلمانية، باعتبار أن ذلك يشكّل تعارضاً مع الميثاق الوطني الفلسطيني، وخروجاً على الأهداف القومية الرافضة لقبول المهاجرين اليهود كمواطنين في فلسطين [1].

ومما يُذكر هنا: إنه وعلى أثر هزيمة 1967 واحتلال إسرائيل لِما تبقّى من أرض فلسطين التاريخية، أضفى ذلك وضوحاً على مفهوم التحرر الوطني وسهّل ممارسته، وهو الأمر الذي أكّدته وجسّدته منظمة التحرير، وأصبح التحرير بعد ذلك يعني إنهاء احتلال إسرائيل لفلسطين بكاملها. وباستلام قيادة حركة فتح المنظمة وتمكّنها من إيجاد صيغة مرنة للتحالف مع فصائل المقاومة؛ أصبح استقلال فلسطين مطلباً وطنياً واضحاً وأساساً للإجماع الوطني،

[1]- مخادمة، **منظمة التحرير**، ص340-341؛ الأزعر، "**تطور حركة التحرر الوطني**، ص316؛ الشريف، **البحث عن كيان**، ص177.

وحدّدت آلية التحرير بالكفاح المسلح والتعبئة الشعبية والتحالف العربي، وأصبح التوجه القطري الذي كان التعبير عنه أقل صراحة قبل نكبة 1948، وأكثر غموضاً في المرحلة الانتقالية (1948-1965)، في منتهى الوضوح بعد أن تسلّم ياسر عرفات رئاسة اللجنة التنفيذية للمنظمة عام 1969، وصدر وقتذاك كُتيب تضمّن المنظور الفلسطيني لحل الصراع. وكان أهم ما جاء فيه: "**مفهوم الدولة الديمقراطية العلمانية**" كحلٍ للوجود اليهودي في فلسطين بأكملها، وشكّل هذا الحل الإطار العام للخطاب التاريخي، الذي ألقاه عرفات فيما بعد في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1974[1].

ويبدو أن الفلسطينيين كانوا قد انشغلوا لعقودٍ طويلة بالكفاح من أجل الاستقلال، وكانت فكرة الوطن لديهم أكثر حضوراً من فكرة الدولة فلم تشغل مسألة الدولة ككيان قانوني وسياسي، وكمؤسسات وسلطات سياسية وحدود وعلاقات دولية كثيراً من المفكرين السياسيين، ولم تُوضع ضمن سلم اهتمامات الفصائل الفلسطينية؛ فالجميع كان مشغولاً بموضوع تحرير الوطن وإقامة الدولة على حساب الانشغال بالدولة فى حد ذاتها، وهذا ما يُفسّر غياب الدراسات القانونية والدستورية حول الدولة الفلسطينية، سوى ما تعلق بالقانون الدولي كمرجعية لتشريع وجود الدولة. ففكرة الدولة الفلسطينية لم تكن حاضرة عند مفجري الثورة الفلسطينيين، بل واجهت معارضة من جانب بعض الدول العربية كالأردن على وجه التحديد على تأسيس منظمة التحرير. الأمر الذي دفع حركة فتح كبرى فصائل الثورة الفلسطينية إلى طرح صيغة، اعتقدت أنها ستحظى بموافقة أطراف يهودية عالمية وأطراف دولية، وتمثّلت هذه الصياغة فى "**دولة فلسطين العلمانية**"، والتي تمنح لليهود المقيمين فى فلسطين نفس الحقوق التي هي للعرب الفلسطينيين. ويرجع طرح هذه الصيغة إلى طبيعة الاحتلال الإسرائيلي باعتباره احتلال استيطاني لفلسطين، بما يطرحه ذلك من إشكالية حول مصير اليهود فى فلسطين؛ ولذلك فقد طرحت حركة فتح فكرة دولة فلسطين الديمقراطية على امتداد فلسطين التاريخية، يعيش فيها العرب واليهود فى وفاقٍ دون أي تمييز[2].

---

[1]- إبراهيم أبو لغد، "**الجذور التاريخية لاتفاق غزة- أريحا**"، مجلة السياسة الفلسطينية، السنة الأولى، العددان 1، 2، نابلس، شتاء وربيع 1994، ص24-25.

[2]- إبراهيم أبراش، "**مفهوم الدولة الفلسطينية: النشأة والتطور**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 157، القاهرة، يوليه 2004، ص32-34.

كما يُذكر هنا أيضاً أن حركة فتح لم تكن هي التي ابتكرت مشروع الدولة الديمقراطية في فلسطين، فقد كانت طرحته من قبل عُصبة التحرير الوطني الفلسطيني (الحزب الشيوعي الفلسطيني فيما بعد) في عام 1946، كما نصَّ عليه قرار استقلال فلسطين الذي أعلنه الحاج أمين الحسيني في غزة في الفاتح من تشرين أول (أكتوبر) 1948؛ ولكن أول نص مكتوب لحركة فتح يشتمل على هذا الهدف جاء في ميثاق وقرارات المؤتمر الأول للتنظيمات الفلسطينية الذي انعقد في القاهرة ما بين 17 – 20 كانون ثانٍ (يناير) 1968، وهو المؤتمر الذي دعت إليه وتزعّمته حركة فتح [1]. وكانت فتح قد أعلنت في كراسها الذي وجهته للصحافة الأجنبية في الشهر نفسه أن هدفها هو إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية، يعيش فيها الفلسطينيون واليهود مرة ثانية بانسجامٍ وجنباً إلى جنب [2].

وفيما يخص ما أعلنته حركة فتح؛ فثمة وقفة لنا نظراً لخطورة ذلك القول: (**فمتى كان الفلسطينيون واليهود قد عاشوا معاً بانسجامٍ وجنباً إلى جنب على مدار التاريخ؟**)؛ فكل المعطيات التاريخية تؤكّد بما لا يدع مجالاً للشك بأن الطرفين كانا متصادمين، وبأن اليهود حاولوا على مدار تاريخهم ومن خلال توراتهم المزيّفة، الادّعاء بأحقيتهم بأرض فلسطين. وإنما عاش اليهود بسلامٍ وأمن فقط في ظل الدول الإسلامية التي كانت فلسطين جزء من ممتلكاتها، من صدر الإسلام وحتى القضاء على حكم الدولة العثمانية في مطلع القرن العشرين.

وحسب ما قاله صلاح خلف (أبو إياد): فإن حركة فتح كانت قد تبنّت بصراحة في 10 تشرين أول (أكتوبر) 1968، هدفها الاستراتيجي المتمثّل في إنشاء دولة ديمقراطية في فلسطين، يعيش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود في وفاق دون تمييز عنصري [3]. ومما دعا فتح للتنظير لهذا الهدف الاستراتيجي هو العمل على زعزعة الروح المعنوية العنصرية لدى

---

[1]- **الكتاب الثانوي لحركة فتح، لعام 1968**، فتح: الإعلام المركزي، 1969/2/20، ص127-130؛ الشريف، **البحث عن كيان**، ص177.

[2]- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1968**، جمع وتصنيف: جورج خوري نصر الله، (رقم 47)، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1969، ص56؛ الشريف، **البحث عن كيان**، ص183؛

*Jamal Nassar, **The Palestine Liberation Organization: From Armed Struggle to the Declaration of Independence**, New York, Praeger, 1991, p. 84.*

[3]- خلف، **فلسطيني بلا هوية**، ص113.

اليهود في فلسطين؛ وبالتالي: إحراجهم دولياً [1]، ولأن حركة فتح كانت ترفض في حينه قرارات الأمم المتحدة سواء التي دعت لتقسيم فلسطين عام 1947، أو القرار (242) عام 1967 [2]. وحسب ما ذكر البعض: فإن خيار الدولة الديمقراطية كان الحل الأمثل للقضية الفلسطينية، لو أمكن تبنّيه من قبل المراكز الدولية الأقوى في العالم التي انحازت لإسرائيل، غير إن تلك المراكز رفضت التعاطي مع هذا الخيار، بناءً على رفضه من قِبل الحكومة الإسرائيلية [3]، ولم تُعِرْ إسرائيل هذا الهدف أدنى اهتمام واعتبرته مجرد مناورة سياسية تقوم بها حركة فتح، وتمَّ إزاحة هذا الهدف من دائرة التعاطي السياسي معه [4].

وكان قد انعقد في القاهرة في 1969 المؤتمر العالمي الثالث لنصرة الشعوب العربية، ورُفع فيه شعار "إقامة الدولة الديمقراطية" على لسان نبيل شعث ممثل حركة فتح في المؤتمر لأول مرة بالقول: "**إن فتح تقاتل في سبيل إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية، يعيش فيها الفلسطينيون بكل طوائفهم من: مسلمين ومسيحيين ويهود في مجتمعٍ ديمقراطي تقدمي**" [5].

ويتضح مما سبق وحسب ما ورد على لسان ممثل حركة فتح، التناقض في موقف حركة فتح من التعامل مع ملف الصراع الدائر، (**فهل هي مع الكفاح المسلّح لتحرير كل الأراضي الفلسطينية، أم تقاتل فقط من أجل إقامة دولة فلسطينية تضم جميع الطوائف الدينية في فلسطين، أم هي وكما سيرد لاحقاً تقاتل من أجل دولة تُقام على أي جزءٍ تنسحب منه إسرائيل، أم دولة في الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام 1967؟**). إن هذا التناقض يبدو مُستغرباً في فترةٍ زمنية تُعد قصيرة من عمر نضال أي شعب يناهض ويكافح لنيل استقلاله، لكننا نستطيع الجزم بأن ما صرّح به ممثل حركة فتح، يُعدُّ

---

[1]- عصام عدوان، **الدولة الفلسطينية في فكر ياسر عرفات**، غزة 1429هـ (2008م)، ص10.

[2]- **مقابلة مع عبد الله أبو العطا**.

[3]- **مقابلة شخصية مع الأستاذ إبراهيم أبو النجا** في غزة بتاريخ 2009/5/17، والأستاذ أبو النجا هو: عضو المجلس الثوري في حركة فتح، ومنسق لجنة المتابعة العليا للقوى الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة، وكان نائباً أول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني سابقاً.

[4]- كوبان، **المنظمة تحت المجهر**، ص43؛ **مقابلة شخصية مع الأستاذ يحيى رباح** في غزة بتاريخ 2009/5/17، والأستاذ يحيى رباح: كاتب ومحلل سياسي، وعضو المجلس الثوري لحركة فتح، وعمل سفيراً سابقاً للسلطة الفلسطينية في اليمن.

[5]- عبد الرحيم غنيم، **ثلاثون عاماً من العبث**، دمشق، دار الجليل، 1987، ص131؛ المصري، **اتجاهات الفكر السياسي**، ص76.

تأكيداً لِما صرّح به يحيى حمودة الرئيس المؤقت لمنظمة التحرير مطلع العام 1968، من موافقته على إقامة دولة ديمقراطية علمانية في فلسطين، كما سيرد بيانه لاحقاً.

وكانت فكرة وشعار الدولة الديمقراطية وإقامتها في فلسطين المحتلة والتي طرحتها منظمة التحرير، هي البداية والمدخل لمسيرة التسوية السياسية للمنظمة، أو إن شئنا الدقة فإن هذه الفكرة هي أول تنازل سياسي رسمي فلسطيني. وترجع تلك الفكرة أساساً إلى حركة فتح مع نهاية عام 1967، لكنها لم تخرج إلى العلن سوى في كانون ثانٍ (يناير) 1968[1]. ولمَّا كان هذا التحوُّل هو الأول في الفكر السياسي الفلسطيني، فقد أيّد تلك الفكرة كثير من قادة المقاومة في الدورة السادسة للمجلس الوطني، التي انعقدت في القاهرة في الفاتح من أيلول (سبتمبر) 1969. وفي البند السابع تحت عنوان: "**توصيات اللجنة السياسية والإعلامية**"، تبنِّي المجلس الوطني مشروع الدولة الديمقراطية الواحدة في فلسطين، التي يتمتع فيها السكان اليهود بحقوقهم الدينية والثقافية، ويعيشون في الدولة مع المسلمين والمسيحيين من الفلسطينيين على قدر المساواة[2]. وكانت الموافقة على هذا الشعار مشروطة بالالتزام بروح الميثاق الوطني، مما يعني أن فكرة التحرير الكامل لم تعد واردة، كما يمكن القول بأن هذا الطرح يعتبر أول اختراق سياسي لحائط الرفض الفلسطيني[3]. وكان ياسر عرفات قد أوضح، بأن شعار الدولة الديمقراطية الفلسطينية كما اقترحته حركة فتح، يطالب بدولة ديمقراطية وليس بدولة علمانية[4].

وحسب ما قاله الأستاذ أبو أحمد فؤاد عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، فإن حركة فتح منذ أن دخلت منظمة التحرير، ثبّتت ميثاق المنظمة والأهداف التي حددتها المجالس الوطنية، وعندما تولّت تلك الحركة قيادة المنظمة حافظت على الثوابت الوطنية التي أقرّتها مؤسسات المنظمة، ومنها الدولة الديمقراطية على كامل التراب الوطني الفلسطيني التي تعيش فيها الأقليات بدون تمييز[5].

---

[1]- كوبان، **المنظمة تحت المجهر**، ص42؛ الصمادي، **تجربة منظمة التحرير**، ص50.

[2]- ديمتريف، **نشأة وتطور حركة المقاومة الفلسطينية**، ص35؛ الشوملي، **العلمانية في الفكر العربي**، ص219؛ المصري، **اتجاهات الفكر السياسي**، ص76.

[3]- المصري، **اتجاهات الفكر السياسي**، ص76.

[4]- **اليوميات الفلسطينية**، المجلد 11، من 1970/1/1 – 1970/6/30، ص310.

[5]- **كتاب مطبوع ورد للباحثين عبر البريد الاليكتروني من الأستاذ أبو أحمد فؤاد من دمشق** بتاريخ 2000/3/7، والأستاذ أبو أحمد فؤاد، واسمه الحقيقي: فؤاد أحمد مراغة، وهو عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ومسؤول العلاقات

وبحسب البعض: فإن تبنّي مفهوم الدولة الديمقراطية في فلسطين، كان يمثّل نموذجاً مناقضاً ومناهضاً للصيغة الدينية لدولة إسرائيل من حيث هي دولة اليهود، وأن تبنّي شعار الدولة الديمقراطية العلمانية قد ارتبط على نحوٍ أساسي بتبلور موقف سياسي فلسطيني، يفصل بين اليهودية كديانة والصهيونية كحركة سياسية استعمارية، وهو الموقف الذي اعتبرته بعض التنظيمات والحركات السياسية الفلسطينية، خروجاً على قرارات المجلس الوطني الفلسطيني السابقة، وتخلّي المنظمة عن موقفها الرافض لوجود المهاجرين اليهود في فلسطين. وفي المقابل: اعتبرته أطراف سياسية فلسطينية أخرى بأنه أدّى إلى تعاطف دولي مع القضية الفلسطينية وخاصةً المعسكر اليساري العالمي، الذي أيّد بعض أطرافه في عام 1947 قيام دولة إسرائيل إلى جانب الدولة العربية. وبصرف النظر عن الاختلافات الفلسطينية الداخلية، فإن تبنّي ذلك الشعار مثّل أول انحياز سياسي فلسطيني رسمي مدعوم بمصادقة المجلس الوطني الفلسطيني لحل المسألتين الفلسطينية واليهودية، على قاعدة الفكر العلماني الذي يتسع للتعددية والحقوق الفردية والجماعية (أي المواطنة)، كما يتسع للحريات الدينية والاجتماعية دون تمييز ديني أو عرقي [1].

وقبل التطرّق للمبررات التي أدّت لتبنّي مشروع الدولة الديمقراطية، نجد حريٌّ بنا التوقف عند ما ذكره الدكتور رباح مهنّا عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: بأن ازدياد قوة وتأثير حركة فتح داخل منظمة التحرير، كان مستنداً إلى ما تمَّ تحقيقه بعد معركة الكرامة، ودعم النظام الرسمي العربي وبالذات مصر والسعودية ودول الخليج العربي لتلك الحركة، وعدم تجاوب الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مع ذلك النظام العربي. ففي بداية العام 1968، كان ثمة لقاء بين جورج حبش الأمين العام للجبهة الشعبية والرئيس عبد الناصر؛ وتمَّ الاتفاق على أن يقوم الأخير بدعم الجبهة على كل الصُّعد السياسية والعسكرية، كما اجتمع حبش مع مدير المخابرات المصرية الذي طلب منه إبلاغ جهازه بأي نشاط عسكري للجبهة قبل الإعلان عن أي عمليات عسكرية؛ فقوبل هذا الطلب بالرفض من جانب حبش بينما وافقت حركة فتح عليه، لذلك كان الدعم كله موجهاً للأخيرة

السياسية، وكان لفترة طويلة المسؤول العسكري للجبهة، وحاصل على درع الثورة من ياسر عرفات تقديراً لشجاعته وصموده أثناء الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان عام 1978، وصموده في مدينة صور بلبنان.

[1]- الشوملي، **العلمانية في الفكر العربي**، ص219-220؛ **مقابلة شخصية مع الدكتور رمزي رباح** في غزة بتاريخ 2009/5/3، والدكتور رمزي رباح هو عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين؛ إبراهيم أبراش، **"دولة ثنائية القومية في فلسطين أم في الضفة الغربية؟"** Middle East On Line؛ http://www.middle-east-online.com/?id=65902

من مصر والسعودية، وبالتالي: فإن هذا الدعم انعكس على سياسات فتح والمنظمة التي تقودها [1].

ثانياً: أسباب تبنّي خيار الدولة الديمقراطية

تباينت الأسباب التي دعت حركة فتح إلى تبني خيار الدولة الديمقراطية عام 1968، ويمكن تلخيصها فيما يأتي:

1. طرح فكرة الدولة الديمقراطية في ذلك العام حسب ما يقوله الأستاذ غازي الصوراني وكما أكّد له صديقه عبد القادر ياسين، إنما تعود إلى المؤرخ اليساري الفرنسي **مكسيم رودنسون** (Maxim Rodinson)، الذي قام بإقناع مندوب فتح في أوروبا آنذاك محمد أبو ميزر (أبو حاتم) في خريف 1968، بضرورة اجتذاب اليسار الأوروبي وقوى السلام في إسرائيل بشعار الدولة الديمقراطية، وكذلك موازين القوى الدولية كانت تحتّم تقديم برامج وسياسات واقعية، الأمر الذي لاقى ترحيباً لدى ياسر عرفات؛ فأوعز بدوره بالإعلان عن الفكرة مطلع عام 1969 [2].
2. أنها أتت كمحاولة من جانب قيادة المنظمة لكي تلقي قبولاً من الدول الأوروبية والولايات المتحدة، ولإنهاء الصراع بين الجانبين العربي والإسرائيلي [3].
3. ضغط غالبية الأنظمة الرسمية العربية بعد هزيمة 1967 على حركة فتح لتبني إستراتيجية مغايرة لهدف التحرير الكامل، وضرورة التكيّف مع ما هو مطروح دولياً.
4. ضغط الدول الصديقة بما في ذلك بلدان المنظومة الاشتراكية، التي دعمت خيار التسوية وإقامة الدولة الفلسطينية على الأراضي المحتلة عام 1967.
5. بروز محاولات إسرائيلية لخلق قيادات بديلة داخل الوطن تقبل بالحلول المطروحة ولديها الاستعداد لتقديم تنازلات جوهرية؛ ولكن تلك المحاولات فشلت لالتفاف الجماهير الفلسطينية حول منظمة التحرير والمقاومة [4].

---

[1]- **مقابلة شخصية مع الدكتور رباح مهنّا** في غزة بتاريخ 2009/5/6، والدكتور رباح مهنّا هو عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

[2]- **مقابلة مع غازي الصوراني؛ مقابلة مع رمزي رباح؛ مقابلة مع جميل المجدلاوي.**

[3]- **مقابلة شخصية مع الأستاذ حسني سالم زعرب** في رفح بتاريخ 2009/5/25، والأستاذ زعرب هو عضو المجلس الوطني الفلسطيني، ومحافظ خانيونس سابقاً.

[4]- **كتاب من أبو أحمد فؤاد.**

6. ضمان عدم عودة الضفة الغربية إلى الحكم الأردني وقطاع غزة إلى الإدارة المصرية مستقبلاً، وإنما إعلان دولة ديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني.
7. الدعوة التي وجهها العاهل الأردني حسين في 7 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1967 بأن تتخلّى إسرائيل عن غربيتها، وأن تُصبح شرقية بحيث تندمج في المجتمع الشرقي كمواطنة حرة متخلّية عن صهيونيتها؛ مما عبَّد الطريق لحركة فتح للإعلان عن إقامة الدولة الديمقراطية، ومن المحتمل أن تكون تصريحات فتح بالدعوة إلى "فلسطين مفتوحة"، ما هي إلاَّ صدى لمشروع الملك حسين.
8. وبما أن حركة فتح هي رائدة الكفاح المسلح فبعد هزيمة 1967 وحصول تلك الحركة على الدعم السياسي العربي، أدّى ذلك إلى تشجيعها على طرح هذا المشروع.
9. إن هزيمة العرب في تلك الحرب جعلت من الصعوبة تحرير كامل فلسطين؛ فتعاملت فتح مع واقع سياسي جديد، في الوقت الذي حرصت فيه على إثبات وجود الشعب الفلسطيني والهوية الفلسطينية على عكس الدعاية الصهيونية، مما اقتضى منها العمل على كسب الرأي العام الدولي[1].
10. إنه قبل حرب 1967 كان هناك تأثير كبير لمصر وبعض أقطاب النظام الإقليمي العربي على بنية وقرار منظمة التحرير، ولكن بعد الحرب والنهوض العاصف للحركة الوطنية الفلسطينية والتعاطف الشعبي العريض معها، بدأ يطرأ على القيادة الفلسطينية نضج، تطلّب منها تقديم رؤية فلسطينية بمعزلٍ عن الحسابات العربية التي كانت قائمة قبل تلك الحرب.
11. إن الهدف من وراء هذا الطرح هو حل جذري تاريخي واستراتيجي للقضية الفلسطينية، مضمونه تحرير فلسطين من الوجود الصهيوني الإسرائيلي، ويقدّم حلاً ديمقراطياً بعيداً عن الشوفينية والعنصرية والتطهير العرقي الذي مارسته الحركة الصهيونية، وهو حل لا يقوم بالنسبة للفلسطينيين على إبادة اليهود مثلما فعل (هتلر)، وإنما ينمْ عن نضج سياسي.
12. إن رؤية حركة فتح تقوم على مبدأ العلمانية الذي يتعايش فيها المواطنين من مختلف الديانات، أما رؤية القوى اليسارية الديمقراطية الفلسطينية فهي المساواة في الحقوق بين المواطنين وليس على أساس الدين (أي على أساس المواطنة)[2].

---

[1] - عدوان، **الدولة الفلسطينية**، ص8-9؛ **مقابلة مع عبد الله أبو العطا؛ مقابلة مع رمزي رباح.**

[2] - **مقابلة مع رمزي رباح.**

13. إن هذا المشروع كان رداً من حركة فتح على الخطاب السياسي للتنظيمات اليسارية التي ادّعت بأنها تفتقر لإستراتيجية واضحة المعالم [1].
14. طبيعة تشكيل حركة فتح التي كانت تمثّل التيار البرجوازي الفلسطيني الذي لا يمتلك نفساً طويلاً، وإنما ذا نفس قصير في المساومات السياسية، والوصول إلى حلول وسط على حساب الإستراتيجية [2].

ولم يكن هناك وقتذاك أي حديث من قِبل أي مسؤول فلسطيني في المنظمة أو في التنظيمات والقوى المشاركة في منظمة التحرير ومؤسساتها، عن الاعتراف بالكيان الصهيوني أو عن تسوية سياسية معه، بل كان كل الخطاب السياسي والاستراتيجية السياسية قائمة على أساس تحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني، وكان مجرد التفكير بالتفاوض أو الاعتراف آنئذ بإسرائيل يُعتبر خيانة وطنية [3].

ومن خلال استقراء الأسباب السابقة الذكر، بإمكان الباحث الموضوعي التأكيد بصورة جليّة لا لبس فيها، بأن تلك الأسباب في معظمها ليست محل إقناع وذلك لِما يلي:

1. تبني مشروع الدولة الديمقراطية الفلسطينية، لا يمكن أن يتم بين ليلة وضحاها لمجرد أن إنساناً متعاطفاً مع القضية الفلسطينية، قد نصح قادة منظمة التحرير بتبنيها كما فعل المؤرخ اليساري الفرنسي (مكسيم رودنسون)؛ إذ يُفترض بالقيادة الفلسطينية دراسة ذلك الطرح برويّة وأن يأخذ الوقت الكافي قبل اعتماده.
2. إن هزيمة العرب في حرب 1967 عمِلت على زيادة وتيرة العمل الفدائي الفلسطيني ولم تؤدِ إلى خفوته، فلماذا اضطرت القيادة الفلسطينية إلى التعجّل بالبحث عن حلولٍ أقل شأناً من الثوابت الوطنية الفلسطينية.
3. إن ضغط غالبية الأنظمة العربية والدول الصديقة على حركة فتح وقيادة منظمة التحرير، لتبني استراتيجية مغايرة لهدف التحرير الكامل، وضرورة التكيّف مع ما هو مطروح دولياً لا يُعد سبباً مقنعاً للبحث عن حلول لا طائل من وراءها.

---

[1]- **مقابلة مع محسن الخزندار.**

[2]- **مقابلة مع رباح مهنّا.**

[3]- **كتاب من أبو أحمد فؤاد.**

4. إذا كانت حركة فتح هي رائدة الكفاح المسلح منذ مطلع عام 1965، فهذا لا يعني تبنيها لمشروعٍ قد يقوّض المبادئ والثوابت التي قامت عليها تلك الحركة منذ انطلاقتها، بل إن ريادتها تدعوها للتمترس وراء تلك المبادئ والثوابت وليس العكس.

بالتالي: نصل إلى نتيجة ليس فيها لبس أو غموض بأن تبنّي هذا النهج من الحلول لم يخرج إلى العلن فجأة، بل يبدو أنه كان يدور في ذهن قادة منظمة التحرير بعد هزيمة 1967 مباشرة، ولكنهم لم يجرؤا على الجهر بإعلانه إلاّ بعدما بات في قناعتهم أنهم لن يتمكّنوا من تحقيق هدف التحرير الكامل للتراب الفلسطيني، في ظل المتغيّرات الإقليمية والدولية الجديدة التي فرضتها تلك الحرب.

وبحسب ما يذكره رمزي رباح: فإن فكرة الدولة الديمقراطية العلمانية، لاقت رواجاً ونُظر إليها باهتمامٍ وتأييدٍ كبيرين خاصةً من منظومة الدول الاشتراكية، والعديد من قوى السلام في الأوساط العربية واليهودية التي اهتمت بهذا الموضوع، وأقامت علاقات مع المنظمة بناءً عليها، مما قوّى وعزّز من أوضاع العرب الذين يعيشون في الأراضي المحتلة عام 1948؛ فأصبحوا جزءاً من برنامج منظمة التحرير[1].

وفيما يخص موقف بعض التيارات الفلسطينية من طرح حركة فتح لتلك الدولة؛ ففي الدورة السادسة للمجلس الوطني الفلسطيني قدّمت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين مذكرة للمجلس، حددت فيها هدف النضال الفلسطيني في إقامة دولة فلسطين الموحدة بعد إزالة الكيان الإسرائيلي، وأن تقضي على التمييز العرقي والعنصري، وأن تعتمد على حلٍ ديمقراطي للتناحر القائم، يستند إلى تعايش الشعبين العربي واليهودي. والموقف نفسه اتخذته الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي أكّدت على المضمون الأيديولوجي لفلسطين الغد، التي ستحكمها المبادئ الماركسية اللينينية التي لا بديل عنها في مرحلة التحرير والنضال وفي مرحلة ما بعد التحرير، بأن: "**فلسطين المحررة: ستكون جزءاً من مجتمع عربي ثوري جدي ... إن المجتمع العربي الجديد الديمقراطي الاشتراكي سيكون قادراً بالاستناد إلى مبادئ الماركسية اللينينية، على توفير الحل لكل مشكلات الفقر والتخلف والاضطهاد والاستغلال التي يعاني منها إنسان هذا الوطن ... وأن اليهود في فلسطين بعد التحرر**

[1]- مقابلة مع رمزي رباح.

سيمارسون شأنهم شأن غيرهم كافة حقوقهم الديمقراطية؛ كمواطنين في مجتمع ديمقراطي اشتراكي" [1].

وفي المقابل: فقد كان أشد المعارضين لشعار فلسطين الديمقراطية في الساحة الفلسطينية من يمثلون القومية العربية، من منطلق أن فلسطين الديمقراطية وبالتعريفات التي أُعطيت لها يتناقض مع عروبة فلسطين ومع القومية والوحدة العربية؛ فرأت طلائع حرب التحرير الشعبية (الصاعقة): بأنه وبالرغم من أن البحث في هذا الموضوع سابق لأوانه، إلاَّ أنها تُبدي تحفظها اتجاه الدولة الفلسطينية الديمقراطية، لأن "**مثل هذه الدولة تتنافى مع الوحدة العربية التي تؤمن بها؛ فهي تسعى إلى إقامة دولة عربية واحدة لا حواجز فيها ولا حدود تفصل بين أقطارها، وكل حل للقضية الفلسطينية لا يتفق مع هذا المنطق يبقى حلاً مرفوضاً من الناحية الفكرية بالنسبة للطلائع**". كما وبيّنت الصاعقة أنها: "**ليست ضد اليهود في فلسطين كشعب**" ولكنها ضد الصهيونية، وأن الحل الذي تراه مناسباً هو الحل الاشتراكي باعتباره الحل الإنساني الذي يكفل لليهود العيش بسلام، وضمن حقوق متساوية مع العرب في إطار المجتمع العربي الاشتراكي. أما موقف جبهة التحرير العربية، فقد اتسم برفضٍ صارم لشعار الدولة الفلسطينية الديمقراطية وقام ذلك الرفض على خلفية قومية، وانطلاقاً من تحليل موضوعي لطبيعة المجتمع الصهيوني، واستحالة نجاح أي مراهنة على نبذ اليهود لصهيونيتهم وهو الشرط اللازم للعيش في فلسطين المحررة معهم، وهي من منطلق رؤيتها للصهيونية كنفي لوجود الشعب الفلسطيني، ومن منطلق أن المجتمع الصهيوني القائم على الاغتصاب والعدوان هو مجتمع مضطهِد وظالم بمجموعه، تؤكد استحالة العيش مع ذلك المجتمع، فالنقيضان لا يمكن أن تجمعهم أرضية مشتركة أو قيم واحدة [2].

ومهما يكن من أمر: ففكرة الدولة الديمقراطية لم تكن مستساغة لدى الكثير من الأنظمة العربية، التي كانت تصفها قيادة منظمة التحرير بالرجعية، وكان ياسر عرفات قد

---

[1]- أبراش، "**دولة ثنائية القومية في فلسطين**".

[2]- المرجع السابق.

أشار إلى ذلك بقوله: "**لقد تعرضنا لكثيرٍ من الحملات والبيانات المتطرّفة في العالم العربي... لأننا متمسكون جداً بأصدقائنا اليهود**"[1].

ويبدو أن ثمة مخاوف نجمت عن فكرة تبني مشروع الدولة الديمقراطية، منها هيمنة الأكثرية اليهودية في فلسطين على العرب؛ لذلك حاول ياسر عرفات في آب (أغسطس) 1969، التقليل من شأن ذلك الخطر بقوله: "**لا تناقض بين وجود دولة ديمقراطية وتقدمية في فلسطين، وبين واقع أن هذه الدولة ستكون عربية ... إن مثل هذه الدولة لن تكون مستقرة وقابلة للحياة؛ إلاّ إذا كانت جزءاً من محيطها الذي هو عربي ... إن أكثرية سكان الدولة المقبلة ستكون عربية، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن هناك 2,5 مليون فلسطيني عربي من مسيحيين ومسلمين، و1,25 مليون عربي من الطائفة اليهودية يعيشون حالياً في دولة إسرائيل**". وتابع عرفات قوله: "**إن اقتراحنا لا يرتبط بعدد معين؛ وإنما بمبدأ أساسي هو أننا سنرحب بجميع اليهود الذين سيتركون الأيديولوجية الصهيونية، ويقبلون بالعيش معنا في الدولة الفلسطينية**"[2].

ومن يقرأ كلام عرفات بتمعّنٍ شديد، يشعر بأنه يريد الإيهام بأن العرب سيكونون أكثرية في الدولة المقترحة، بعدما ضمَّ إليهم اليهود العرب الذين وفدوا إلى فلسطين بعد قيام دولة إسرائيل، وإنما الحقيقة التي حاول تجاهلها أو تغيبها أن اليهود سواء أكانوا عرباً أو غير عرب سيشكلون أكثرية السكان في الدولة المقترحة، الأمر الذي دعاه لكي يتهرّب من تلك الإشكالية بأن قال: "**إننا لن نناقش تركيبة الدولة الجديدة بشكلٍ مفصّل، لأن ما نحتاجه اليوم هو أوسع تلاحم وطني ممكن**"[3].

ومهما يكن من أمر: فإن هذا المشروع كان مغلّفاً بالغموض خاصة بعد تعديل الميثاق القومي بالوطني، فقد تمَّ اعتبار اليهود الذين يحق لهم البقاء في فلسطين بعد تحريرها هم اليهود الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى بدء الغزو الصهيوني لها، دون تحديد تاريخ معيّن لبداية هذا الغزو، الذي يمكن إرجاعه إلى نشوء المستوطنات الصهيونية

---

[1]- آلان غريش، "**شعار الدولة الفلسطينية في الثورة الفلسطينية: حوار المؤيدين والمعارضين**"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 124، آذار (مارس) 1982، ص87.

[2]- المرجع السابق، ص88.

[3]- المرجع السابق، ص94.

الأولى التي أُقيمت في الربع الأخير من القرن التاسع عشر. ويرى البعض: بأن هذا الغموض يعود لعجز الفكر السياسي الفلسطيني قبل طرح شعار الدولة الديمقراطية عن بلورة صورة واضحة للإطار السياسي والقانوني، الذي سيقرر فيه الشعب الفلسطيني مصيره: "**بعد أن يتم تحرير وطنه وفق مشيئته وبمحض إرادته واختياره**"، كما ورد في المادة الثالثة من الميثاق الوطني[1].

وإجمالاً: فإن تحول ظاهرة العمل الفدائي في أعقاب هزيمة 1967 إلى حركة مقاومة مسلحة التفت حولها جماهير فلسطينية وعربية واسعة، صارت تستقطب اهتمام قطاعات واسعة من الرأي العام الدولي، ورغم أن ذلك زاد من ثقة تلك الحركة بنفسها، إلاَّ أنه أدّى في الوقت نفسه إلى شعورها بالمزيد من المسئولية عن مواقفها خاصةً بعد أن تسلّمت حركة فتح والتنظيمات الفدائية الأخرى قيادة منظمة التحرير، وباتت تطمح إلى تمثيل الشعب الفلسطيني في المحافل العربية والدولية من جهة، ومن جهةٍ أخرى: فقد بيّنت الهزيمة التي منيت بها الجيوش العربية، عدم واقعية التصورات التي سادت في المرحلة التي سبقت الحرب حول إمكانية حسم مسألة الوجود اليهودي في فلسطين، على قاعدة شعار الثأر أو على أساس إرغام السكان اليهود على ترك فلسطين. وأظهرت فصائل حركة المقاومة الفلسطينية خصوصاً بعد إقرار عددٍ من الدول العربية بوجود إسرائيل كأمرٍ واقع، أن التعايش مع اليهود في فلسطين أمرٌ لا مفر منه؛ وبالتالي: لا بد من طرح صيغة معقولة ومقبولة على الصعيد الدولي لتنظيم هذا التعايش[2].

ويبدو أن الأسباب كانت كثيرة لتبني هذا المشروع من قِبل حركة فتح كما أسلفنا الإشارة، ومن يحيى حمودة رئيس منظمة التحرير الجديد وأهمها حالة الضعف التي باتت تسيطر على الأمة العربية. ولو تفحّصنا الشخصيات التي قادت حركة فتح، مثل: ياسر عرفات (أبو عمّار) وصلاح خلف (أبو إياد)، فقد كانا براغماتيين يؤمنان بإمكانية السلام مع اليهود والاعتراف بالأمر الواقع، ولعلَّ كتاب صلاح خلف (**فلسطيني بلا هوية**) يشير الى ذلك بوضوح ودون مواربة[3]، كما أسلفنا الإشارة.

---

[1]- الشريف، **البحث عن كيان**، ص178-179؛ فيصل حوراني، **الفكر السياسي**، ص137-138.

[2]- الشريف، **البحث عن كيان**، ص181-182.

[3]- **مقابلة مع فؤاد بنات**.

وكان قد نُسب من قبل ليحيى حمودة رئيس منظمة التحرير المؤقت في تصريحٍ أدلى به ونقلته صحيفة النهار اللبنانية في 3 كانون ثانٍ (يناير) 1968، وإن كان حاول تصحيحه فيما بعد مبرراً ذلك بأن الصحيفة المذكورة نشرت حديثه بأسلوبٍ لغويٍّ لا يعتمده، غير أنه لم ينفِ ما قاله بالمطلق فقد نُسب إليه قوله: "**إنه يجب مواجهة الأمور وعدم المطالبة بالمستحيل، نحن نقول لليهود حتى الذين أتوا إلى فلسطين بعد 1948م: تريدون السلام والتعايش حقاً؟ تحرروا من الصهيونية كحركةٍ سياسية وعقيدةٍ متزمّتة عنصرية ودينية؛ واقبلوا أن تعيشوا مع العرب في دولةٍ فلسطينية، يهودية – عربية، حيث يكون لكل فئة حصتها حسب استحقاقها وحقوقها**". وأضاف قائلاً: "**كل شيء ممكن إذا رفض يهود إسرائيل التخلي عن الصهيونية. علينا أن نقتسم فلسطين حسب العدالة والحق، والمعروف أن قسماً من فلسطين كان دائماً للعرب، في هذا الجزء عاش أجدادنا وماتوا ودُفنوا. هذا الجزء هو وطننا وتراثنا الروحي والثقافي، وهو منازلنا وأراضينا وتجارتنا، لم يكن يحق لأحد أن يسلبنا هذه الأملاك التي هي جزء منا ليعطيها لشعبٍ يبحث عن وطن، لأن اليهود كانوا ضحية الاضطهاد النازي. لقد تمَّ كل شيء الآن ومن السخف أن نطلب من اليهود العودة إلى وطنهم الأصلي، إذا أرادوا البقاء في فلسطين بعد التخلي عن الصهيونية؛ فليحتّلوا الأجزاء من فلسطين التي لم تكن مستغلة قبل 1948، وليردُّوا إلينا الأجزاء التي سلبوها للعرب، وإلاَّ سيكون الصراع الدائم مهما كانت النتائج. صدّقني أنا ديمقراطي حتى العظم ومؤيد حقيقي للسلام، ومع هذا يستحيل عليَّ: أن أقبل أو أتخيّل الأمر الواقع الإسرائيلي في حالته الراهن**"[1].

والحقيقة: ليس بوسع أي باحث أن يمر على ما قاله يحيى حمودة مرور الكرام؛ فما قاله يعدُّ تحوُّلاً وتغيُّراً دراماتيكياً في سياسة المنظمة في وقتٍ كان فيه حملة البنادق قد تربّعوا على عرشها؛ فيحيى حمودة بذلك مع ما تبنّته حركة فتح بالخصوص يُعدّ من أوائل من بدأوا بالواقعية السياسية على الساحة الفلسطينية، عندما أنزل سقف المنظمة من "**تحرير كامل فلسطين**" إلى الموافقة على "**تعايش الفلسطينيين أصحاب الأرض، مع اليهود الطارئين والمغتصبين لأراضيها في دولةٍ واحدة**". بل أخطر ما في قوله: أن قسماً من فلسطين كان دائماً للعرب، أي أن فلسطين لم تكن يوماً كلها ملكاً لهم. وكذلك قوله: **لقد تمَّ كل شيء الآن ومن**

---

[1]- **اليوميات الفلسطينية**، المجلد 7، من 1968/1/1 إلى 1968/6/30، ص11-12.

السخف أن نطلب من اليهود العودة إلى وطنهم الأصلي. إذا أرادوا البقاء في فلسطين بغير التخلي عن الصهيونية، فليحتلوا الأجزاء من فلسطين التي لم تكن مستغلة قبل 1948، وليردوا إلينا الأجزاء التي سلبوها للعرب. تلك أمور يقف المرء أمامها باستغرابٍ ودهشة؛ فهل يُفهم مما سبق أن على الفلسطينيين قبول الأمر الواقع والإقرار باحتفاظ اليهود بما احتلوه من أرض، وأن يمنّ اليهود عليهم (أي على الفلسطينيين) بالجزء الآخر منها. وعلى أية حال: فتلك الأقوال سوف يبني عليها قادة المنظمة فيما بعد سياساتهم، من ضرورة الالتزام بالواقعية السياسية وعدم طلب المستحيل، كما سيتضح بيانه لاحقاً.

ولكن الأغرب فيما قاله بأن: **علينا أن نقتسم فلسطين حسب العدالة والحق، والمعروف أن قسماً من فلسطين كان دائماً للعرب.** أي منطق هذا الذي يتحدث عنه رئيس منظمة التحرير؛ فكأنه يقر بذلك بموافقته على مشروع التقسيم لعام 1947، وكأنه يقر بحق اليهود في أخذ قسماً من أرض فلسطين ليقيموا عليها دولتهم، الأمر الذي لم يكن مقبولاً في ذلك الوقت.

والواضح أن التغيّر في أهداف منظمة التحرير قد بدا سريعاً ومتلاحقاً غداة تنحية الشقيري؛ فالأخير تنحّى في 24 كانون أول (ديسمبر) 1967، وسرعان ما بادرت حركة فتح كما أسلفنا الإشارة، في كانون ثانٍ (يناير) 1968 إلى رفع شعار (الهدف) الدولة الديمقراطية في فلسطين، تحت الدعوة إلى أن ذلك يقدِّم حلاً إنسانياً تقدّمياً للمشكلتين الفلسطينية واليهودية. ولكن أخطر ما انطوى عليه هذا الحل، أنه تحوُّل عن أهداف المنظمة قوامه الاهتمام بالوجود اليهودي القديم والجديد في فلسطين، واعتُبر ذلك التحوُّل إيذاناً مبكراً بتسلل ما سُمي فيما بعد بالمواقف المعتدلة داخل المنظمة، وهي الوجهة التي سيُقدّر لها الاتساع والتمدد بين قياداتها[1].

ويرى البعض: أنه مع عدم التجاهل لأهمية العامل الإنساني في تبني هدف "فلسطين الديمقراطية"، وعقلانية هذا العامل في إطار التعامل مع القضية دولياً، إلاَّ أن الدافع الرئيسي وراء تبني هذا الشعار والهدف، هو تلمُّس بعض العناصر القيادية في منظمة التحرير وفي حركة فتح تحديداً التي كان لها نصيب الأسد في ممارسة الكفاح المسلح، وفي التعامل مع الأنظمة العربية والتصادم معها، تلمّسهم الفجوة الكبيرة ما بين إمكانيات الثورة والشعب

[1] - الأزعر، **تطور حركة التحرر الوطني**، ص316.

الفلسطيني من جهة، وتحرير فلسطين عسكرياً وإرجاع اليهود من حيث أتوا من جهةٍ أخرى؛ فكان تبنّي هدف "فلسطين الديمقراطية" منطلق سياسة التسوية، على الرغم من أن الثورة الفلسطينية والحالة العربية كانتا أفضل بكثير مما هي عليه الآن [1].

ومن خلال ما سبق بيانه: يتضح أن ما ذكره يحيى حمودة الرئيس الثاني لمنظمة التحرير، وما تبنّته حركة فتح إنما خرجا من مشكاةٍ واحدة، وأن ثمة تلاقحاً للأفكار والمواقف. وإن شئنا الدقة فإن توافقاً على تبني هذا المشروع كان موجوداً لدى الطرفين، وذلك على الرغم من إن الشقيري لم يكن فقط أول من عارض القرار الدولي (242)، بل ورفض التفاوض مطلقاً مع إسرائيل كما هو معروف.

وللتدليل على صحة ما ذهبنا إليه، فإن الشقيري نفسه كان قد أدلى بتصريحٍ لمجلة "الجديد" اللبنانية قال فيه: "**إن العام 1968 يبدو وكأنه عام تصفية القضية الفلسطينية، وقد حاولتُ جاهداً أن أقاوم معالم التصفية ولكن القوى التي تعمل للتصفية كانت أقوى مني، إنها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وجميع الدول العربية باستثناء دولتين أو ثلاث بعيدة عن خط النار**". ثمَّ قال: إن الذين جاءوا بعده لن يكونوا أحسن منه، ولن يعطوا أكثر منه، وإذا كان لسانه هو أحد أسباب ما جرى، فقد صمت هذا اللسان بانتظار ماذا سيحدث [2].

إن ما ذكره الشقيري لم يأتِ من فراغ وإنما كان يقصد ما يقول، وبصرف النظر من موقف الدول العظمى من القضية الفلسطينية، فإن ما يعنينا هنا هو قوله أن جميع الدول العربية تعمل على تصفية هذه القضية ما عدا دولتين أو ثلاث. وأخطر ما في قوله هذا أنه حدد تلك بأنها ليست من دول المواجهة، أو ما أُصطلح على تسميته بدول الطوق. وإن لم يحدد تلك الدول بالاسم، لكن نعتقد أنه قصد بها الجزائر واليمن والكويت، ونكاد نجزم بأنه قصد أيضاً ما تمَّ تواتره من أقوال يحيى حمودة الرئيس الجديد للمنظمة ومشروع حركة فتح حول الموافقة على دولة ديمقراطية في فلسطين تضم العرب واليهود فيها، لذلك قال بأن العام 1968 هو عام تصفية القضية الفلسطينية، وذلك بعدما أنزل الفلسطينيون من سقف مطالبهم إلى ما هو أدنى. وكانت الدول العربية من قبل قد قبِلت بالقرار الدولي (242)

---

[1]- أبراش، "**دولة ثنائية القومية في فلسطين**".

[2]- **اليوميات الفلسطينية**، المجلد 7، من 1968/1/1 إلى 1968/6/30، ص37-38.

والذي ينص فيما نصَّ عليه: على عودة إسرائيل إلى حدود ما قبل عام 1967، أو بمعنى أدق: فإنه وضع قيادة المنظمة الجديدة في مصاف الدول العربية التي تعمل على تصفية القضية. وبالتالي قال: إن الذين جاءوا بعده لن يكونوا أحسن حالاً منه، وإنهم لن يبذلوا جهداً للحفاظ على الثوابت الوطنية الفلسطينية أكثر مما بذل، مع الفارق بأنه بقي مُصرّاً على موقفه بضرورة عدم تقديم أي تنازلات قد تضر بالقضية الجوهرية، فدفع ثمن موقفه هذا بالتخلّي عنه عربياً على الأقل.

علماً بأن يحيى حمودة كان قد تراجع عمّا نُسب إليه وذكر في حديثٍ له مع صحيفة المحرر اللبنانية في 9 آب (أغسطس) 1968، رفضه لجميع الحلول السياسية بما فيها مشروع التقسيم الصادر في العام 1947؛ فذلك حسب حمودة اعتراف صريح بمشروعية الاحتلال، وبتملّك الإسرائيليين لحوالي 60% من أرض فلسطين التاريخية، في الوقت الذي لم يكونوا فيه يملكون في العام 1947 أكثر من 3% من مجموع الأراضي التي خُصصت لهم في مشروع التقسيم [1].

ويبدو أن المجلس الوطني الفلسطيني منذ منتصف عام 1970، قد شهِد حالة من التخبّط السياسي في اتخاذ القرارات التي تخص حل القضية الفلسطينية؛ فالدورة السابعة للمجلس الوطني الفلسطيني، التي انعقدت في القاهرة في الفترة من 30 آيار (مايو) إلى 4 حزيران (يونيه) من العام نفسه والتي شاركت فيها كل الفصائل الفلسطينية، كانت قد شهِدت تراجعاً في الفكر السياسي الفلسطيني عن مطلب الدولة الديمقراطية الذي كان مطلباً واضحاً؛ فتمَّ استبداله بصيغة جديدة هي: "**مجتمع يتعايش فيه جميع المواطنين**"، مما يعني إمكانية تعايش العرب واليهود في مجتمعٍ واحد. ثمَّ اتخذ المجلس الوطني في دورته الثامنة التي انعقدت في القاهرة في الفترة ما بين 28 شباط (فبراير) و5 آذار (مارس) 1971، قراراً بأن الهدف الأساسي والمركزي للثورة هو: "**تحرير فلسطين تحريراً كاملاً**". ومع خروج حركة المقاومة الفلسطينية من الأردن لم يبق مبرر للاستمرار فى سياسة الغموض، وأصبحت الثورة مطالبة بتوضيح مواقفها اتجاه عدد من القضايا الحيوية من بينها شعار "الدولة الفلسطينية الديمقراطية"، وكانت الدورة المذكورة للمجلس الوطني فرصة لتبنى شعار

---

[1] - مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **اليوميات الفلسطينية**، المجلد 8، من 1968/7/1 إلى 1968/12/31، بيروت، مركز الأبحاث– منظمة التحرير الفلسطينية، حزيران (يونيه) 1969، ص103.

"**فلسطين الديمقراطية**". وفي العام نفسه عقد المجلس الوطني دورته التاسعة في القاهرة في الفترة ما بين 7 -12 تموز (يوليه) في ظل مشاريع التسوية المتلاحقة، وتردّي العلاقات بين حركة المقاومة الفلسطينية والحكومة الأردنية [1].

وعلى أية حال: فالواقع الفلسطيني بعد أحداث الأردن الدامية تعرّض لهزّة قوية، كما ركّز الفكر السياسي الفلسطيني مرة أخرى على فكرة الدولة الفلسطينية، وكان المناخ مؤاتياً لعملية التقييم والمراجعة. وهذا التيار كان بارزاً بشكلٍ كبير لدى حركة فتح والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بالدرجة الأساسية؛ ولكن ذلك الأمر بقي في إطار التفاعلات التي لم تتحول إلى سياسية عملية رسمية إلاَّ بعد عامي 1973، وذلك بسبب الرفض الشعبي وقتذاك لمثل هذه الطروحات. ولمَّا كانت الدورة التاسعة للمجلس الوطني قد تحدّثت عن دولة كما سبق الإشارة؛ فقد أصدرت الجبهة الشعبية بياناً حذّرت فيه من مغبة الحديث عن هذه الدولة، كما إن الجبهة الشعبية كانت تستشعر بأن ثمة بوادر تعاطي لدى البعض مع مشاريع التسوية خاصة بعد هزيمة جرش في الأردن عام 1971؛ فمنظمة التحرير بدأت تتعاطى ايجابياً مع مثل تلك المبادرات [2].

وفي تلك الأثناء كان ثمة نوعاً من التناغم المصري – السوري على إحداث تغيير جدّي في بنية منظمة التحرير، وبدأ الحديث يدور عن رئاسة ياسر عرفات (أبو عمّار) للمنظمة؛ فاقترح البعض بأن يتفرّغ أبا عمّار لقيادة حركة فتح، بينما يتولى خالد الحسن (أبا السعيد) رئاسة المنظمة. وكانت قيادة حركة فتح أكثر تماساً مع تلك المسألة، مما يعني أنه منذ العام 1971 كان هناك موقف عربي للتعامل مع التسوية السلمية [3].

وكانت الجبهة الشعبية قد أدركت بأن ثمة هجوماً يستهدف منظمة التحرير، وأن ثمة محاولات للسيطرة عليها من قوى ما يُسمى بالاعتدال الفلسطيني أو الأكثر اعتدالية. ويمكن القول بأنه خلال الدورة التاسعة للمجلس الوطني، قدّم خالد الحسن مداخلة تحدث فيها عن المتغيّرات الإقليمية والدولية ومرحلة ما بعد أيلول 1970 وجرش 1971، وبأن على القيادة الفلسطينية أن تُدرك الهوامش التي يجب التعامل فيها مع الشرعية الدولية. وفي ذلك

---

[1] - المصري، **اتجاهات الفكر السياسي**، ص76-77؛ أبراش، **"مفهوم الدولة الفلسطينية"**.

[2] - **مقابلة مع جميل المجدلاوي**.

[3] - المرجع السابق.

الاجتماع طلب ياسر عرفات من الجبهة الشعبية عدم الرد على مداخلة خالد الحسن لرغبته بالرد عليها شخصياً، فحسب قول الأستاذ جميل المجدلاوي عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وعضو المجلس التشريعي الفلسطيني: فإن عرفات ردَّ على الحسن بالقول: "**اللي تعب يستريح**". وتلك إشارة واضحة لخالد الحسن بعدم تكرار تلك المقولات مرة أخرى، وبذلك وضع عرفات نهاية للمحاولات التي كانت تجري سراً لإنهاء قيادته للمنظمة [1].

وفي هذا السياق رفضت الجبهة الشعبية أن يكون شعار الدولة الديمقراطية مدخلاً لبناء دولة ثنائية القومية، دون هوية عربية وذلك باسم الديمقراطية. ورأت أن إطار تلك الدولة لن يكون في وسعه حل مشكلة مصير التجمع اليهودي القائم في فلسطين، وهو ما يتطلّب وضع هذه المشكلة في إطار عربي أوسع، من خلال ربط الثورة الفلسطينية وأهدافها بأفق التحول الاشتراكي والوحدوي في الوطن العربي، الذي سيقدّم الحل الصحيح والديمقراطي لكل القوميات والأقليات ليس فقط في فلسطين، ولكن في كل المنطقة العربية[2].

وكان أحد قادة الجبهة الشعبية قد لخّص موقف الجبهة من شعار الدولة الديمقراطية في ربيع عام 1970 بالقول: "**إن نقدنا لشعار الدولة الديمقراطية ينطلق من مبدأ رفض التجزئة والسيادات السياسية المزيفة ... (و) من خلال تصورنا الكلي يتضح أننا ننوي معاملة كافة سكان فلسطين، على أساس مساواة جميع المواطنين في ظل مجتمع اشتراكي يهيئ الشروط الموضوعية لا الدستورية وحسب، لإقامة علاقات ديمقراطية في دولة عربية وحدوية تقدمية منفتحة على الشعوب المناضلة ضد الاستعمار وكافة أشكال الاضطهاد ... وهذا الحل من شأنه اثبات الهوية الاشتراكية والإنسانية لكفاحنا المشروع، ويرفع عن اليهود أنفسهم سيطرة الصهيونية وكابوسها، ويظهر لهم حقيقة القضية العربية وعدالتها**" [3].

ومما سبق بيانه خلال هذا الفصل، بالإمكان الوقوف عند بعض النتائج المهمة:

---

[1]- المرجع السابق.

[2]- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1969**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1972، ص522؛ الشريف، **البحث عن كيان**، ص185-186.

[3]- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1972، ص325-329؛ الشريف، **البحث عن كيان**، ص187.

- إن أول الحلول السلمية التي أقدمت عليها منظمة التحرير، كان تبنّي مشروع الدولة الديمقراطية العلمانية في فلسطين، بعد أقل من شهرٍ واحد من تنحي الشقيري عن رئاسة المنظمة.
- إن تبنّي مشروع الدولة الديمقراطية العلمانية في فلسطين لم يخرج إلى العلن فجأة، بل يبدو أنه كان يدور في ذهن قادة منظمة التحرير بعد هزيمة 1967 مباشرة، ولكنهم لم يجرؤا على الجهر بإعلانه إلاَّ بعدما باتوا مقتنعين، بأنهم لن يتمكّنوا من تحقيق هدف التحرير الكامل للتراب الفلسطيني، في ضوء المتغيّرات الإقليمية والدولية الجديدة التي فرضتها تلك الحرب.
- إن المبررات التي سوقتها القيادة الفلسطينية وبعض التنظيمات اليسارية، لتبني مشروع الدولة الديمقراطية في فلسطين، لم تكن في أغلبها مقنعة للبعض، وإنما ظهر من خلالها التعجّل في كيفية إدارة الصراع مع العدو الإسرائيلي.

الفصل الثالث

المتغيرات السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية من 1968 - 1973

أولاً: خصوصية التمايز الفلسطيني في برامج منظمة التحرير الفلسطينية

في الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني التي عُقدت في القاهرة في 20 تموز (يوليه) 1968، وبعد دخول المنظمات الفدائية وعلى رأسها حركة فتح إلى هذا المجلس تمَّ تعديل بعض مواد الميثاق، حيث أُطلق عليه اسم "**الميثاق الوطني الفلسطيني**"؛ فكلمة الوطني: تنصرف إلى الشعب العربي الفلسطيني، بينما كلمة القومي: فتنصرف إلى الأمة العربية كلها. كما أُضيفت إليه بعض المواد مثل المادة التاسعة التي ثبتت الاتجاه إلى تأليه السلاح؛ فأشارت إلى "**أن الكفاح المسلح هو: الطريق الوحيد لتحرير فلسطين**"، وكذلك المادة العاشرة التي نصّت على أن: "**العمل الفدائي يشكّل نواة حرب التحرير الشعبية الفلسطينية**"، والمادة الحادية والعشرين التي نصّت على أن: "**الشعب الفلسطيني يرفض كل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً، ويرفض كل المشاريع الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية أو تدويلها**"[1].

وأكثر من ذلك وفي سياق التوسّع في التمايز الفلسطيني عن العربي العام؛ فقد وصف الميثاق الجديد فلسطين: بأنها "**وطن الشعب الفلسطيني**"، وليس وطناً عربياً كما وصفها الميثاق القومي القديم. وقد أُدرج هذا الوصف: في مطلع الميثاق الوطني دون إغفال ما ورد في السابق من أن فلسطين هي "**جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير**". وبذلك جرى التوفيق بين الوطنية الفلسطينية التي تمثلها حركة فتح، وبين القومية العربية التي تتشبّث بها فصائل أخرى [2].

---

[1] - مخادمة، **منظمة التحرير**، ص339؛ **وثائق فلسطين**، دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية، 1987، ص360.

[2] - حوراني، "**نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية**"، ص55.

نستنتج من الفقرة السابقة، أنه ابتداءً من الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني خصوصاً بعدما انضمت التنظيمات الفدائية للمنظمة، أن تغيّراً وتبدّلاً فعلياً طرأ على سياسة منظمة التحرير؛ فأصبح للمنظمة ذاتية وطنية فلسطينية عوضاً عن الالتزام القومي للقضية الفلسطينية، فتمَّ تغيير اسم الميثاق من: "**الميثاق القومي**" إلى "**الميثاق الوطني**". أو بمعنى آخر فالقائمين على أمر المنظمة وجدوا ألاَّ مناص من ضرورة استقلالية العمل والقرار الفلسطيني، بعدما اكتشفوا أن الركض وراء الأحلام القومية لن يجدِ نفعاً؛ خاصةً والأنظمة العربية لم تقدّم شيئاً ملموساً على الأرض، يمكن أن يؤدي إلى تحرير ولو جزء يسير من التراب الفلسطيني. ناهيك عن التداعيات السلبية التي أدّت إليها حرب 1967 والتي جعلت قيادة منظمة التحرير، تُدرك حتميّة الاستقلالية في القرار الفلسطيني عن مجمل الخلافات العربية- العربية. لذلك وجدنا لغة التشدّد في بعض مواد الميثاق التي تمَّ تعديلها أو إضافتها، لتلائم الواقع الفلسطيني الجديد خاصةً المادة الحادية والعشرين منه، التي نصّت على أن: "**الشعب الفلسطيني يرفض كل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً، ويرفض كل المشاريع الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية أو تدويلها**"، والتي هي محور دراستنا.

ويبدو أن حركة فتح حرصت من الناحية الفكرية، أن يكون تدخلّها في عملية تعديل الميثاق القومي إلى ما يشبه التغيير، ابتداءً من الاسم مروراً بمعظم الأفكار التي لا تنسجم مع المبادئ والأهداف والأساليب التي اعتمدتها الحركة في أدبياتها، وذلك في وقتٍ أصبحت فيه مقولة الكيان الفلسطيني أساساً لبرنامج فتح السياسي في مطلع الستينات من القرن الماضي، إلى جانب الدعوة الصريحة للوحدة الوطنية. فقد جاء إنشاء منظمة التحرير ليعكس التحول لدى الفلسطينيين من التأييد للعروبة والقومية العربية إلى فلسطنة القضية الفلسطينية. وهذا التحول كان واضحاً بقوة بعد حرب عام 1967، خاصةً وأن الفلسطينيين فقدوا الثقة في الدول العربية لمساعدتهم في تحرير فلسطين؛ ووصلوا إلى قناعة مفادها بأن عليهم الاعتماد على أنفسهم لتحرير وطنهم وحماية وصيانة حقوقهم الوطنية والسياسية؛ فالفراغ السياسي الذي حصل بعد الهزيمة تمَّ تعويضه أو ملؤه بالحركة الوطنية الفلسطينية، والتي نمت بسرعة كبيرة داخل وخارج الأراضي المحتلة [1].

---

[1] - صايغ، **الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص150-155؛

*Khalidi, **Palestine Reborn**, p. 139.*

والواقع أن ما سبق ذكره، مثَّل آمال وطموحات الشعب الفلسطيني سواء في داخل الوطن المحتل أم في تجمّعات الشتات الفلسطيني؛ فمن خلال ما ذكرناه نجد ثمة تراجعاً عن هدف المنظمة الرئيسي والذي نشأت لأجله وهو البُعد القومي للقضية الفلسطينية، فغيَّر زعماء المنظمة اسم الميثاق من الميثاق القومي إلى الميثاق الوطني كما سبق الإشارة. وفي المقابل: ثمة لغة متشددة من خلال الإضافات التي أُضيفت للميثاق وذكرناها سابقاً؛ كرفض كل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين كاملة غير منقوصة، وأيضاً رفض أي مشاريع للتسوية السلمية لا تؤدي إلى استعادة كل فلسطين، ويبدو أن تلك الإضافة تمّت بعد صدور مشروع وزير الخارجية الأمريكي (وليام روجرز)، الذي توجّس منه الفلسطينيون خيفةً.

والأهم من هذا كله، فبسبب "**الفلسطنة**" تحّول الحوار العربي حول القضية الفلسطينية، حول مسلك ذلك الفصيل أو التنظيم الفلسطيني أو ذاك، وليس حول مواقف الدول العربية التي هي صاحبة الرأي النافذ الحقيقي في الشأن الفلسطيني، وتحمّل الفلسطينيون فيما بعد إثم التنازلات التي أقرّتها نُظم عربية باسم القيادات الفلسطينية [1].

والجدير بالذكر، أنه كان يتواجد على الساحة الفلسطينية وخارجها قبل نشأة منظمة التحرير ما بين 17 إلى 40 تنظيماً فلسطينياً، وكان مما أُخذ على الشقيري أنه كان مبغضاً للحزبية والأحزاب، وأنه صاغ منظمة التحرير من هذه القناعة وضمّنها في ميثاقها القومي؛ ولذا لم تتمكّن المنظمة في عهده من استقطاب الكثير من القوى المعارضة لتوجهه. ويبدو أن الشقيري كان محقاً في ذاك التوجه، لأنه كان يعلم يقيناً أن دخول التنظيمات والفصائل إلى عضوية المنظمة، سوف يحوّلها إلى منتدى للتنافس الحزبي، الأمر الذي حدث بالفعل بعد تركه لزعامتها؛ فغداة استقالة الشقيري توفرت الظروف لتأخذ الفصائل الفلسطينية دورها السياسي، والإمساك بزمام المنظمة والانخراط فيها على أساس المزاوجة بين الشرعية الثورية التي تتمتع بها والشرعية السياسية التي للمنظمة. وجرى بالفعل تثبيت مستجد التعددية الحزبية داخل ميثاق المنظمة المعدّل، إلاَّ أن ذلك الانخراط رافقه وترتَّب عليه ظواهر متعارضة فقد ظهرت هناك أشكال من التنسيق والاندماج بين الفصائل من جهة، وظهرت

[1]- مناقشة أحمد السعدي لبحث خيرية قاسمية، "**أحمد الشقيري بين المشروع الوطني الفلسطيني**"، في: أحمد الشقيري، ص218.

أشكال من الانشقاقات والتحالفات فقد دخلت الفصائل منظمة التحرير وهي تحمل معها منازعاتها فيما بينها، ومنازعاتها الداخلية بين أجنحتها من جهةٍ أخرى [1].

وعلى الرغم من إنه جرت محاولات عدة للتوفيق السياسي والعسكري والإعلامي بين الاتجاهات والتنظيمات الفلسطينية، لكنها فشلت واتسعت شقة الخلاف بين الجميع فيما بعد خاصةً حين انطلقت الخلافات فيما بينهم على أُسس شبه جذرية يصعب التوفيق بينها، وعلى سبيل المثال: بين المُفرِطين في الاتجاه القومي والمُفرِطين في الاتجاه الوطني، وبين أنصار الهدف النهائي والأهداف المرحلية، وبين أنصار التسوية السياسية طبقاً لهذه الأهداف أو تلك، وبين العلمانيين والمتدينين [2]. أو بمعنى آخر فقد أدّى التعدد الفكري والأيديولوجي بين فصائل المنظمة إلى ضياع جزء كبير من طاقاتها، وراء اللهث حول حلول توفيقية حيناً وترقيعية حيناً آخر، بين أجنحتها وفصائلها على حساب صراعها التقليدي مع عدوها المركزي إسرائيل، مما أثّر سلباً على مسيرة منظمة التحرير لاحقاً.

إذن: فرفض الشقيري للتعددية داخل أروقة المنظمة، ومحاولته صهر الجميع في بوتقة واحدة لم تأتِ من فراغ، وإنما أتت في ضوء قراءته الاستشرافية لمستقبل القضية الفلسطينية التي جعلته يوقن بأن المجال السياسي الفلسطيني داخل المنظمة وخارجها سوف يتسع ويتشعّب إلى حدٍ يتجاوز فيه التعددية المبررة إلى الشرذمة السيئة، بحيث تصبح قضية الوحدة الوطنية هاجساً ملحاً على الحركة الوطنية الفلسطينية إلى يومنا هذا، وبحيث تتكرر إلى يومنا هذا أيضاً الإشارة إلى ضرورة الاندماج بين المنظمات الفدائية ذات الأيديولوجيا الواحدة والمنطلق الفكري والسياسي الواحد [3]؛ كضرورة وطنية منذ دورة المجلس الوطني الثامنة في شباط (فبراير) 1971. لذلك فإن المجال السياسي الفلسطيني استشعر منذ ذلك التاريخ، بخطر التشظّي الذي لحق بالفصائل وانحرافه عن مفهوم

---

[1] - الأزعر، "**تطور حركة التحرر الوطني**"، ص307-308.

[2] - المرجع السابق، ص309.

[3] - كان أحد الباحثين في الدراسة التي بين أيدينا وهو الدكتور أسامة أبو نحل، قد طالب في عدة مقالات ومقابلات صحفية معه إلى ضرورة إنهاء حالة الفصائلية والتنظيمية على الساحة الفلسطينية، نظراً للمخاطر التي تهدد القضية الفلسطينية نتيجة وجودها، بعدما أثبتت تلك الفصائل والتنظيمات عقمها، حيث تمَّ شرذمة القضية المصيرية نتيجة لتصرفاتها اللا مسئولة، وصراعاتها وتناحراتها فيما بينها من جهة وصلت إلى حد الاقتتال الداخلي وانتشار ظاهرة النفاق فيما بينها من جهةٍ أخرى. ولمزيد من التفاصيل أنظر المقالات التالية: "**الولاء للوطن أم للأحزاب**"، و"**تحطيم الآلهة**"، و"**ما أشبه الليلة بالبارحة**"، و"**كفاني يا قلب**"، و"**المشهد الفلسطيني: تشرذم بجدارة**".

التعددية. والحق يُقال بأن هذا الانحراف لم يكن نتاج الواقع الفلسطيني الذاتي، بل نتيجة التدخّلات والإرادات لبعض الأنظمة العربية التي أنشأت أجهزتها وتنظيماتها، ودفعت بها تحت يافطات فلسطينية إلى العملية السياسية داخل المنظمة، ثمَّ تعمّقت هذه الحالة ببروز نزعة التسلّط القيادي والفئوي التنظيمي، لتفرض الأكثرية كحركة فتح سطوتها ضد ما أُعتبر رأي الأقلية، مما أدّى إلى تجاوز النصوص والقرارات والميثاق الوطني نفسه استناداً إلى ذلك المفهوم. وخلاصة القول: فإن تعددية المنظمة في مرحلة ما بعد الشقيري لم تؤدِ إلى تحسين أداءها، لا على الصعيد القيادي بالقضاء على تسلطية القيادة، ولا على صعيد تفعيل المؤسسات خاصةً المجلس الوطني الذي يُفترض أن يكون أعلى سلطة سياسية فيها [1].

إن المتمعّن في الخلاف الذي نشب بين الفصائل والتنظيمات الفلسطينية ضد سياسة الشقيري واتهامه بالتفرُّد في اتخاذ القرارات، لا يساوره أدنى شك في أن لاحقيه سوف يقودون سفينة المنظمة بسياسة مغايرة عمَّا كانت عليه في عهده، وإنهم سوف يثرونها بقوى تتفق وتختلف داخل بيتها. ولكن الذي حدث في نظر الكثيرين هو محاولة القيادة الإفادة من المنظمة في تعزيز مكانتها عبر إطار سياسي مقبول إلى حدٍ كبير عربياً ودولياً، بل واستنّت كل الفصائل ظهيراً وداعماً لتلك المحاولة بدرجاتٍ متفاوتة. وكانت النتيجة أن مستوى ثورية المنظمة لم يزد في عهدها التعددي، بل بقيت تحاور في دائرة مساومات النظم العربية المعتادة، وربما قلل تطورها في فترة ما بعد الشقيري من تركيبتها الثورية وكذلك من تركيبة الثورة لدى الفصائل. ومع زحف المساومات إلى أهداف المنظمة ووسائلها الكفاحية ثمَّ إلى دستورها، انحدرت المنظمة إلى أُفق جديدة وخطيرة [2].

وعلى الرغم من إن حركة فتح كانت قد عابت على الشقيري إنشاء المنظمة وتعيين أعضائها دون الدعوة إلى انتخابات حرة، وأنه لم يكن ثوري المحتوى. ومع ذلك فقد أردفت هذا الرأي بتحفظٍ مفاده أن هناك محاذير للانتخابات، لأنها قد تُكسب الشرعية لممثلين قد يخرجون على المسرح السياسي، وينفّذون قرارات يرفضها الشعب الفلسطيني ويحتمون بالشرعية. ومع ذلك فإن الذين قادوا المنظمة بعد الشقيري لم يصلحوا من شأن التوجّه الديمقراطي، أو على أقل تقدير من تجنّب أخطاء سلفهم، بل على العكس من ذلك، فإن

---

[1] - الأزعر، "**تطور حركة التحرر الوطني**"، ص309-310.

[2] - المرجع السابق، ص310.

منهجية القيادات الجديدة ساهمت في تجُذر السلطوية والانقسامات داخل الحركة الوطنية. وإضافة لِما سبق: فقد لعب العنصر المالي دوراً بارزاً في سياسة الاستقطاب داخل أروقة منظمة التحرير التي كانت مواردها المالية عند نشأتها محدودة، بسبب تباطؤ الدول العربية في سداد التزاماتها. وعلى الرغم من إن هذه الشكوى تكررت في عهد ما بعد الشقيري، إلاَّ أن موارد الحركة الوطنية الفلسطينية أضحت أكبر بكثير، كما أضحت التزاماتها أكبر أيضاً بسبب توسعها أفقياً ورأسياً. والجدير بالذكر أن منظمة التحرير ومعظم الفصائل أنفقت أموال كثيرة في غير محلها، مما أدّى إلى تحويلها في نظر البعض إلى مثابة للارتزاق وعلاقات التبعية والتأثير المتبادل من المدخل المالي، ولم يعد الصندوق القومي يقوم بالعمل وفقاً لخطةٍ مالية واقتصادية محكمة، تضطلع بضبط الشؤون المالية وتتحسّب لكل المستجدات والمتغيرات [1].

وانصبّت الانتقادات على كلٍ من جوانب الإيرادات والنفقات؛ ففي جانب الإيرادات جرى اعتماد كبير على الأنظمة العربية في الدعم المالي، وكان للمال دور كبير في تحديد التحالفات. وفي جانب النفقات ظهر هدر ملحوظ واستهتار وافتقدت المحاسبة الدقيقة، ثمَّ أدّى ربط قطاع واسع من العمل الفلسطيني بمؤسسات المنظمة أو الفصائل بغير مبرر، إلى تشتيت كثير من الموارد وإلى أزمات مالية كان يمكن اتقائها بقدر أكبر من المسئولية المالية. وكان لتأثير المال السياسي دور على سياسة المنظمة وتوجهات قياداتها وإلى حدٍ كبير قيادات الفصائل وتوجهاتها أيضاً؛ فالاعتماد المفرط على الدعم العربي المالي شرّع الباب أمام ضغوط الدول العربية الممولة على مجمل قوى الحركة الوطنية الفلسطينية، إما بحجب الالتزامات المالية، أو بتجميد الأموال المجبيّة من الفلسطينيين، أو بمهاجمة المنظمة أو الفصائل لتقليل شعبيتها، وإضعاف التبرعات الشعبية لها [2].

ومما يؤخذ على قيادة منظمة التحرير التي تولّت بعد عهد الشقيري، أنها لم تعمل على تطوير اقتصاديات الأرض المحتلة، ولم توفر فرص العمل في مشروعات إنتاجية وخدماتية تستوعب آلاف العمال المضطرين، لتأمين نفقات أُسرهم من خلال استخدامهم في بناء

[1] - المرجع السابق، ص311-314.

[2] - المرجع السابق، ص315.

المستوطنات، وتقديم العمالة الرثّة للاقتصاد الإسرائيلي، كما يُؤخذ عليها رهن اقتصاديات الضفة الغربية وقطاع غزة لإسرائيل، والتأثير سلباً في إرادة فلسطيني الداخل [1].

وثمة قضية مهمة طفت على السطح، تتعلّق بالدعوات المتكررة إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة في الأراضي التي أُحتلت عام 1967؛ ففي مفارقة غاية في الغرابة توافقت مصالح أطراف الصراع المباشرين ومواقفهم، كلٍ منهم حسب رؤيته الخاصة وفهمه المستقل على وأد بعض الدعوات الكيانية، التي تمَّ ترويجها في الضفة الغربية على وجه التحديد، من جانب بعض أبنائها وبمباركة سلطات الاحتلال في بعض الأحيان. فحركة المقاومة الفلسطينية والتزاماً منها بهدف التحرير الشامل للأراضي الفلسطينية، قصفت بالصواريخ في وقتٍ مبكر من تاريخ تلك الدعوة بيت الدكتور حمدي التاجي الفاروقي في رام الله في كانون أول (ديسمبر) 1967، وذلك باعتباره أحد الداعين لدولة فلسطينية تقام على جزء من أرض فلسطين، والمُسلّمين بالواقع الإسرائيلي والتعايش معه. وكانت إذاعة منظمة التحرير قد وصفته بالعميل، وظلّت المقاومة الفلسطينية على نهجها هذا حتى أواخر عام 1970، فقد رفض ناطق باسم منظمة التحرير دعوة الشيخ محمد علي الجعبري رئيس بلدية الخليل لإنشاء كيان فلسطيني. وكان الجعبري قد انتقد حركة المقاومة لوقوفها في وجه دعوته، ووصل الأمر بحركة فتح إلى أن وضعت اسم الشيخ الجعبري على القائمة السوداء، وذلك لتأييده العلني قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية. ومن المعلوم أن زعماء الضفة الغربية كانوا قد بعثوا برسالة إلى منظمة التحرير، يحتجون فيها على قصف منزل الدكتور الفاروقي، كما واحتجوا على النشاط الفدائي في الضفة الغربية. وكانت صحيفة (جيروساليم بوست) الإسرائيلية، قد زعمت أن زعماء الضفة الغربية يفضّلون الصلح مع إسرائيل، ويعترضون على سياسة المنظمة التي تريد استمرار الحرب مع إسرائيل، وزعمت أنهم أعدّوا عريضة بلغ عدد التواقيع فيها والتي ترغب في الحل السلمي حوالي المائة، وقالت إن تلك العريضة سوف تُقدّم إلى يحيى حمودة الرئيس المؤقت للمنظمة [2].

---

[1]- مناقشة عوني فرسخ لبحث محمد خالد الأزعر، "**تطور حركة التحرر الوطني**"، ص335.

[2]- الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص143-144؛ **اليوميات الفلسطينية**، مج7، من 1968/1/1-1968/6/30، ص13، 36، 66، 144، 146-147، 170-171؛ **اليوميات الفلسطينية**، المجلد 11، من 1970/1/1 – 1970/6/30، ص134-137؛ ولمزيد من التفاصيل عن الدعوات لإنشاء كيان فلسطيني في الضفة الغربية، انظر: **اليوميات الفلسطينية**، مج7، ص58، 137، 231-232، 299؛ **اليوميات الفلسطينية**، مج8، ص 275، 333-334، 357، 367، 499، 502، 526؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **اليوميات الفلسطينية**، المجلد 9، من 1969/1/1 – 1969/6/30، بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، كانون أول

ثانياً: التغيّرات السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية من 1970 – 1972

ولمّا كان الرئيس عبد الناصر قد أعلن قبول مصر لمبادرة وزير الخارجية الأمريكي وليام روجرز (William Rogers) في 23 تموز (يوليه) 1970، والتي تتضمّن وقف إطلاق النار بين مصر وإسرائيل لفترة محدودة، يقوم خلالها المبعوث الدولي (يارنج)؛ بإجراء محادثات بين مصر والأردن وإسرائيل للتوصّل إلى اتفاق حول إقامة السلام العادل والدائم، المستند إلى الإقرار بسيادة وسلامة الأراضي والاستقلال السياسي والانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة عام 1967 طبقاً للقرار الدولي (242)؛ فقد توالى إصدار البيانات والتصريحات من كافة فصائل حركة المقاومة ومنظمة التحرير والاتحادات الفلسطينية الرافضة لمقترحات (روجرز) والمنددة بقبول مصر لها. كما أعلن المتحدث باسم منظمة التحرير في اليوم التالي لقبول مصر للمبادرة، بأن الثورة سوف تتصدى بكافة الوسائل ضد جميع الحلول والاقتراحات الانهزامية [1].

ويبدو أن السبب الذي دعا منظمة التحرير لرفض مشروع روجرز، لأنه يمثّل اعترافاً بإسرائيل، وخروجاً عن لاءات مؤتمر الخرطوم، وتنازلاً عن الحقوق الفلسطينية، ويحظر العمل الفدائي، ويدعو إلى الاصطدام بين الدول العربية والمقاومة الفلسطينية [2].

وكان عرفات قد أكّد في خطبةٍ له خلال إحدى المظاهرات في عمّان في 31 من الشهر نفسه، أن الثورة الفلسطينية غير معنيّة بما حدث في حرب 1967 ولا بإزالة آثاره، وأنها معنية فقط باجتثاث الكيان الصهيوني من أرض فلسطين وتحريرها لتعود عربية كما كانت[3].

(يناير) 1970، ص193؛ **واليوميات الفلسطينية**، المجلد 10، من 1969/7/1 – 1969/12/31، ص37؛ خلف، **فلسطيني بلا هوية**، ص99-100؛ عبد الجواد صالح، "**معركة الكيان والقيادة البديلة**"، الكاتب الفلسطيني، بيروت نيسان (أبريل) 1978، ص52-74؛ حميد، **مقررات المجلس الوطني الفلسطيني**، ص103-175؛ عوني فرسخ، "**إسهامات أحمد الشقيري في الفكر العربي الوحدوي وإسهاماته السياسية والعملية في حركة التحرر العربية**"، في: أحمد الشقيري، ص173؛ عبد الستار قاسم، **الحروب العربية – الإسرائيلية**، في جواد الحمد (محرر) (الدكتور): المدخل إلى القضية الفلسطينية، ط1، عمّان، مركز دراسات الشرق الأوسط، 1997، ص296؛ الحوت، **عشرون عاماً**، ص107.

[1] - منير الهور، طارق الموسى، **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947-1985**، ط2، عمّان، دار الجليل للنشر، 1986، ص123؛ عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص218؛ طاهر شاش، **المواجهة والسلام في الشرق الأوسط: الطريق إلى غزة – أريحا**، ط1، بيروت، دار الشروق، 1415هـ (1995م)، ص80.

[2] - حجازي، **أيام فلسطينية في القرن العشرين**، سلسلة دراسات (6)، ص69.

[3] - عزمي، **"الثورة الفلسطينية"**، ص66.

وكانت التظاهرات الفلسطينية والتي نظمتها الجبهتان: الشعبية والديمقراطية قد حملت هتافات معادية لعبد الناصر [1]، مما ترتّب عليه أن رفضت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير والمجلس الوطني مبادرة (روجرز). ثمَّ انتهت الأزمة بين المنظمة وعبد الناصر من خلال حوار جرى بينهما بالإسكندرية في 25 آب (أغسطس)، عندما أكّد عبد الناصر أن مصر لم تطلب من المنظمة والفصائل قبول المبادرة، وأن مصر سوف تستأنف القتال إذا لم تقبل إسرائيل الانسحاب [2].

ومهما يكن من أمر، فإن مبادرة (روجرز) التي انطلقت في كانون أول (ديسمبر) 1969، هدفت إلى تحقيق تسوية أردنية تتجاهل المقاومة الفلسطينية، وما يؤكد ذلك أنه بعد ذلك جرت محاولة أردنية شرسة لقمع الفلسطينيين، واستئصال شأفة الفصائل الفلسطينية تماماً من الأردن خاصةً بعد أن صاروا يشكّلون خطراً على النظام الحاكم. وقد تبيّن من خلال الأحداث التي دارت في أيلول (سبتمبر) 1970، أنه كان هناك تعاون وثيق بين النظام الرسمي الأردني وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لالتقاء مصالحهم معاً على احتواء الحركة الوطنية الفلسطينية. ولمّا كانت الولايات المتحدة قد بلورت سياسة جديدة لها في منطقة الشرق الأوسط بعد حرب 1967، مبنية على قدرة بعض بلدان المنطقة ورغبتها في أداء دور البوليس الإقليمي تحت إدارتها؛ فبالتالي: شهِدت أحداث أيلول تلك بين الجيش الأردني والحركة الوطنية الفلسطينية أول اختبار لفكرة هذه الشراكة؛ فقد أمرت الولايات المتحدة وقتذاك وحدات مجوقلة من الأسطول السادس بالتأهب والتوجّه نحو الحوض الشرقي للبحر المتوسط، كما عبّرت إسرائيل عن استعدادها للتدخل في حال انتصار الفصائل الفلسطينية على الجيش الأردني. ولا نبتعد عن الحقيقة، إذا ما قلنا بأن معركة الكرامة في آذار (مارس) 1968، والتي جعلت الجماهير الفلسطينية تلتف خلف المقاومة، كانت الدافع لكلٍ من إسرائيل والولايات المتحدة لتحجيم حركة المقاومة تلك، بعد أن اعتبروها تحدياً خطيراً لطموحاتهما في المنطقة، وتهديداً للدول العربية المحافظة [3].

---

[1]- خالد الحسن، **الاتفاق الأردني الفلسطيني للتحرك المشترك**، سلسلة أوراق سياسية (13)، عمّان، دار الجليل للنشر، 1985، ص67؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **اليوميات الفلسطينية**، المجلد 12، من 1970/7/1 إلى 1970/12/31، بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1971، ص136.

[2]- عزمي، **"الثورة الفلسطينية"**، ص67؛ فرج، **منظمة التحرير**، ص193؛ عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص218.

[3]- نصير حسن عاروري، **أمريكا الخصم والحكم: دراسة توثيقية في عملية السلام ومناورات واشنطن منذ 1967**، ترجمة وتقديم: منير العكش، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، حزيران (يونيه) 2007، ص65-66.

ولمَّا تمكّنت حركة المقاومة الفلسطينية من إرساء دعائم البناء الكياني الفلسطيني في الأردن بشتى صوره، من توسيع صفوف منظمات المقاومة بمؤسساتها العسكرية وشبه العسكرية والمدنية بمزيدٍ من الفدائيين ورجال الميليشيا والأعضاء، وتطوير المنظمات الشعبية الفلسطينية تطوراً كبيراً من خلال اتحادات العمال والمرأة والشبيبة والأشبال والزهرات ومؤسسات الخدمة الاجتماعية، التي أخذت كل سماتها الفلسطينية الخالصة، خلال عملها بين السكان والمواطنين الذين غُيبت مواطنتيهم عبر المؤسسات والأجهزة الأردنية. وقد أدّى ذلك الوضع الذي اكتمل إلى حدٍ بعيد في أوائل عام 1970 إلى انقطاع في الصيغة الفلسطينية- الأردنية على المستوى المؤسسي، وإلى خلق وضعين متجاورين على أرضٍ واحدة، مما أدّى إلى خلق ازدواجية سلطوية بين حركة المقاومة ذات السلطة غير المُعلنة والحكومة الأردنية ذات السلطة المُعلنة، وقد عمِل ذلك إلى خلق ولاءات شعبية متضاربة، وإلى قيام ممثلتين متناقضتين على الصعيد السياسي والمادي المباشر[1].

وكان ياسر عرفات الناطق الرسمي باسم حركة فتح قد قال بحسب صحيفة النهار اللبنانية في أواخر عام 1968، وهو ما يوضّح إلى أي مدى وصلت فيه العلاقات المهترئة بين الأردن والفلسطينيين: **"إن فلسطين تضم ضفتي نهر الأردن، ونحن لا نعترف بالحدود الاصطناعية التي أقامها الإنكليز في مطلع هذا القرن، لأنها تُفرّق بشكل اعتباطي بين شعبٍ واحد. وليس من المعقول التمييز بين الأردنيين والفلسطينيين، وليس ثمة تناقض بين مصالح الفلسطينيين والأردنيين"**[2].

وقد أثمرت عملية التراكم في البناء المؤسسي مع بداية عام 1970، في إيجاد بعض السياسات الإقليمية لدى حركة المقاومة من جهة، وركّزت المزيد من السلطات الفعلية بين يدي سلطتها غير المعلنة من جهةٍ أخرى، مما دفع الحكومة الأردنية إلى محاولات عدة لاستعادة الكثير من سلطاتها المفقودة؛ فأدّى ذلك إلى أحداث العاشر من شباط (فبراير) والسابع من حزيران (يونيه)، وأخيراً الصدام الشامل في 17 أيلول (سبتمبر) من العام نفسه. وإضافة إلى ما سبق: فقد رعت حركة المقاومة المطالب الشعبية بضرورة قيام حكومة وطنية، وتبنّت أحياناً مثل هذه المطالبات، الأمر الذي اعتبره الأردن خروجاً على شعار

---

[1]- الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص148-149.

[2]- **اليوميات الفلسطينية**، مج8، ص451.

المقاومة القائل بعدم التدخّل في الشؤون العربية، بل وأكثر من ذلك فقد رفعت بعض فصائل المقاومة في تلك الآونة شعارات، تدفع إلى الانقضاض والإجهاز على ما بقي من سلطة الحكومة الأردنية، وكان أبرزها الشعارين اللذين رفعتهما الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وهما: "**لا سلطة تعلو فوق سلطة المقاومة**"، و"**كل السلطة للمقاومة**"[1].

ولمَّا كانت الأردن تحوي أكبر تجمع فلسطيني بها وإلى التماس المباشر لها مع إسرائيل، ووجود جبهة قتال عريضة يمكن الوصول منها للأرض المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة لممارسة العمليات العسكرية، بدأ الصدام بين الأردن والمقاومة الفلسطينية على إثر صدور قرار أردني في 10 شباط (فبراير) 1970، يحظر التظاهرات والاجتماعات المخالفة للأنظمة والقوانين، وحظر النشرات والصحف والمجلات والمطبوعات التي لا تحمل موافقة، وقد رفضت فصائل المقاومة تلك الإجراءات فتوالت الصدامات مع الجيش الأردني[2].

ورغم أن ذلك الاتجاه لم يكن معبراً عن الخط الرئيسي أو الاتجاه الرسمي لحركة المقاومة، فإن الحكومة الأردنية قررت في أيلول (سبتمبر) من العام نفسه: حسم الموقف متخذة عدة تبريرات كان من بينها الإشارة إلى المخاطر التي أصبحت تحيق بالكيان الأردني ذاته، نتيجة نمو المؤسسات الكيانية الفلسطينية، وممارستها لبعض السياسات الإقليمية حيناً، وسلوكها بعض الاتجاهات المغامرة أحياناً أخرى؛ فتركّزت حملة التعبئة الأردنية التي سبقت الصدام الشامل بين الطرفين، على إثارة النعرة القطرية- الكيانية لدى أبناء شرق الأردن، وتخويفهم بالمخاطر الفلسطينية المحدقة بهم، الأمر الذي لم يكن موجوداً[3]. وبناءً على ذلك: عمدت الحكومة الأردنية قُبيل الصدامات إلى الدعوة لعقد عدة مؤتمرات للعشائر الأردنية، كان أهمها المؤتمر الذي عُقد في آب (أغسطس) في بلدة صويلح بالقرب من عمَّان، والذي اتهم حركة المقاومة الفلسطينية، بالسعي للاستيلاء على الكيان الأردني ودمجه في كيان فلسطيني أوسع[4].

---

[1]- الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص149.

[2]- فرج، **منظمة التحرير**، ص193؛ عزمي، **"الثورة الفلسطينية"**، ص59.

[3]- الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص150.

[4]- خليل هندي وآخرون، **المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني – دراسة تحليلية لهجمة أيلول**، بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1971، ص130-131.

ولـم تكتـفِ الحكومـة الأردنيـة بـذلك، بـل اسـتمرت خـلال أحـداث أيلـول (سـبتمبر) ومـا بعدها في إثارة النعرة الكيانية الأردنية، واستثمار تداعياتها العصبية في مواجهة الفلسطينيين وحـركتهم الوطنيـة الممثلـة بحركـة المقاومـة، مـع تأكيـدها على أن الأردن بلـد الأردنيـين، أمـا الفلـسطينيون فـإنهم دخـلاء لا يـشعرون بالانتمـاء إليـه؛ وبالتـالي: فهـم أسـاس الـبلاء وسـبب الخراب والدمار فيه [1].

وأكثر من ذلك: استغلت الحكومة الأردنية بعض التصرفات اللا مسئولة التي قامت بها بعض التنظيمات الفلسطينية في الساحة الأردنية، مثل الشعارات اليسارية التي كانت تطلقها بعض التنظيمات اليسارية، كإيلاء كل السلطة للمقاومة [2]، والتصريحات غير المتزنة التي كان يصرّح بها قادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين؛ كغسان كنفاني رئيس تحرير مجلة الهدف الذي أعلن في مطلع أيلول (سبتمبر) 1970، بأنه سيتم إنزال العقوبة بأي زعيم عربي يعترف بإسـرائيل، ودعوتـه إلى إقامـة دولـة تقدميـة في الأردن لينطلـق منهـا العمـل الفـدائي نحـو إسـرائيل، ممـا أدّى إلى تخـوُّف الملـك حـسين مـن تلـك التـصريحات [3]، وتوزيـع صـور الـزعيم الروسي (لينين) في شـوارع عمّـان، ورفـع العلـم الـسوفيتي الـذي يرمـز للشيوعية على مـسجد مدينة السلط، وفرض إجراء احتفال لمدة أسبوعين بمناسبة الذكرى المئوية (للينين). ويبدو أن الـسلطات الأردنيـة قـد سـمحت بعـرض هـذا الاحتفـال على شاشـة التلفـاز، بهـدف شـحن المـواطنين الأردنيـين والجـيش ضـد الفـصائل الفلـسطينية [4]، وأخيـراً: توجـه بعـض فـصائل منظمة التحرير لتتويج تلك المنظمة ممثلاً للشعب الفلسطيني بأسره [5].

ولمَّا كانت العلاقات قد توتّرت بين منظمة التحرير ومصر بسبب مبادرة (روجرز)، استغلَّ العاهل الأردني الخلاف الناشب بين الطرفين بعدما قبِلت مصر بتلك المبادرة، وأخذت إذاعة فلسطين التي تبث من القاهرة بشن هجومٍ لاذع على الرئيس عبد الناصر [6]. وعند عودة الملك

---

[1]- المرجع السابق، ص121.

[2]- خلف، **فلسطيني بلا هوية**، ص131.

[3]- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **اليوميات الفلسطينية**، المجلد 12، من 1970/7/1 – 1970/12/31، بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1971، ص454.

[4]- رشيدة مهران، **ياسر عرفات الرقم الصعب**، ط1، مؤسسة الديار للطباعة والنشر، د. ت، ص173؛ خلف، **فلسطيني بلا هوية**، ص131.

[5]- ناصر سعيد حمودة، **منظمة التحرير الفلسطينية (1964-1973م)**، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1999، ص288.

[6]- صلاح العقاد، **السادات وكامب ديفيد**، القاهرة، مكتبة مدبولي، ، د.ت، ص11.

حسين من زيارته للقاهرة، استخدمت السلطات الأردنية أسلوب الحرب النفسية ضد الفلسطينيين، فأشاعت أن الملك تلقّى الضوء الأخضر من عبد الناصر لسحق المقاومة الفلسطينية، التي وقفت بالإجماع ضد المبادرة المذكورة والقرار الدولي (242) الذي ترتكز عليه المبادرة [1].

لكن الجدير بالملاحظة، أن هذه التعبئة الكيانية على الرغم من شراستها ضد حركة المقاومة وجماهيرها الفلسطينية، إلاَّ أنها أوجدت لدى الفلسطينيين ردود فعل كيانية تعتبر الأكثر اتساعاً منذ ضم الضفة الغربية للأردن؛ فأمام تداعيات ما أحدثته أحداث أيلول (سبتمبر) من قتل وترويع منظّم وجماعي للفلسطينيين في الضفة الشرقية، نهضت من غفوتها الطويلة كل مشاعر التفرّد والوحدانية والغربة والاستلاب، التي كابر بها الفلسطينيون طويلاً عبر عملية اللجوء إلى العروبة والاحتماء بها. وعلى الرغم من أن تلك الصحوة الفلسطينية، لم يكن بالإمكان التعبير عن نفسها كثيراً بين فلسطيني الضفة الشرقية، فإنها وجدت صدىً لها وعبّرت عن نفسها بين فلسطيني الضفة الغربية، خاصةً بعد أن أكمل الجيش الأردني معركته ضد حركة المقاومة في صيف 1971. وكان أبرز ما عبّرت به الفلسطينية عن نفسها في الضفة الشرقية، أن تزايدت طلبات العودة إلى الضفة الغربية المحتلة، ليس للمواطنين العاديين فحسب، بل كذلك لبعض رموز القيادة المحلية التي سبق وأن أبعدتها سلطات الاحتلال في أوقاتٍ سابقة، فقد قدَّم رؤساء خمس بلديات ينتمي إليها خمسة وجهاء يريدون العودة إلى الضفة الغربية، كفالات مالية بمبلغ ثمانية آلاف جنيه إسترليني لكل واحدٍ منهم، بعد أن وافق (موشيه دايان) وزير الدفاع الإسرائيلي على طلباتهم دفعة واحدة. أما في الضفة الغربية فقد كانت ردة الفعل أكثر حدة وتعقيداً؛ فالصدمة التي تلقّتها جماهير الضفة الغربية نتيجة لتلك الأحداث، تسببت في إرساء بعض الأسس المهمة التي أدّت فيما بعد إلى ايجاد تيارات انفصالية حادة وتوجهات كيانية كامنة [2].

ومهما يكن من أمر: فرغم كل الاتفاقيات التي وُقّعت بين الفصائل الفلسطينية والأردن مثل: اتفاقية القاهرة في 27 أيلول (سبتمبر)، واتفاقية عمّان في 13 تشرين أول (أكتوبر) 1970، فإنها لم تفد في وقف مخطط تصفية المقاومة؛ فنجد اليمين الفلسطيني يخطو

---

[1]- خلف، **فلسطيني بلا هوية**، ص134.

[2]- الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص150-152.

خطوة بالتلميح علناً إلى مشروع الدويلة كمخرج، كما صرّح ناطق باسم اللجنة المركزية لمنظمة التحرير في مؤتمر صحفي في عمّان في 11 كانون ثانٍ (يناير) 1971. ولكن بسبب تباينات واختلافات في المنظمة حول تلك القضية، استمر فرض تكرار التأكيد على التحرير الكامل؛ فالمجلس الوطني الذي انعقد في القاهرة في دورته الثامنة ما بين 28 شباط (فبراير) إلى 5 آذار (مارس) من العام نفسه، أعاد التذكير بالهدف السياسي الأساسي، وهو تحرير الوطن الفلسطيني المحتل تحريراً كاملاً وتصعيد الكفاح المسلح وحماية الثورة[1].

وبالتالي: فإن حركة المقاومة وخلال انعقاد الدورة الثامنة للمجلس الوطني الفلسطيني، أكّدت إضافة إلى ما سبق على شمولية موقفها من مسألة الدولة الفلسطينية، فقد نصَّ برنامج العمل السياسي الذي أقرّه المجلس على ضوابط العلاقة مع الأردن كالتالي: "**إن ما يربط الأردن بفلسطين هو: علاقة وطنية ووحدة قوية صنعهما التاريخ والثقافة واللغة منذ أقدم العصور، وأن خلق كيان سياسي في شرق الأردن وآخر في فلسطين لا يستند إلى أية شرعية، أو إلى أية مقوّمات كيانية مقبولة؛ وإنما يقع في نطاق عملية التجزئة التي مزّق بها الاستعمار وحدة أمتنا العربية... ولكن هذه التجزئة لم تمنع الجماهير غربي النهر أو شرقه من أن تحسّ بأنها جماهير شعب واحد، ومن أن تظل متحدة ضد مؤامرة الامبريالية والصهيونية ... إن الثورة الفلسطينية التي رفعت شعار تحرير فلسطين، وطرحت قضية الثورة الفلسطينية لم تستهدف الفصل بين شرقي النهر وغربه؛ ولا كانت تؤمن بأن نضال الشعب الفلسطيني، يمكن أن ينفصل عن نضال الجماهير في الأردن...**"[2].

وعلى الرغم مما ورد في الدورة الثامنة للمجلس الوطني الفلسطيني من قرارات وأُطروحات نظرية وطنية لم تُمارس على أرض الواقع، كان التيار المسيطر على المنظمة يمارس البحث عن التسوية، وكانت الضفة الغربية وقطاع غزة محور تلك التسوية عبر التفاهمات والاتصالات بالأصدقاء، وبعرب الولايات المتحدة، والشخصيات الإسرائيلية سراً، وأصحاب القرار للضغط على إسرائيل للقبول بالانسحاب منهما[3].

---

[1]- خرطبيل، **وأد منظمة التحرير**، ص20-21.

[2]- حميد، **مقررات المجلس الوطني**، ص178.

[3]- خرطبيل، **وأد منظمة التحرير**، ص22.

وعلى الرغم من اعتدال صيغة خطاب منظمة التحرير، فإن الحكومة الأردنية اتبعت سياسة إقليمية يشوبها التمييز الواضح ضد الفلسطينيين في الضفتين وخاصةً الشرقية منها، وقد اتضح ذلك من خلال عمليات الصرف، وإنهاء الخدمة للمواطنين الفلسطينيين من الأجهزة والمؤسسات الأردنية، رغم أن المقاومة الفلسطينية كانت استجابت بشكلٍ جزئي، للنتائج التي أسفرت عنها أحداث أيلول (سبتمبر) 1970، وتموز (يوليه) 1971 [1]. لذلك وفي إطار عملية متابعة التطور الكياني الفلسطيني، فإن حركة المقاومة طالبت بإعادة تصحيح وحدة الضفتين وبنائها على أسس ندّية ومتكافئة، دون أن تصل إلى حد المطالبة بفسخ تلك الوحدة أو التنصّل منها، وذلك على الرغم من حملات التصفية الشاملة التي مارسها النظام الأردني خلال تلك الفترة. ومن المعروف أنه بعد انتهاء معارك الأحراش والأغوار قامت صحيفة "فتح" والتي صارت تصدر من دمشق، بنشر نص مذكرة حملها إلى الملوك والرؤساء العرب، مبعوثون خاصون من قِبل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وقد تضمنّت مطالبة هؤلاء الزعماء بعدة مطالب منها الإقرار بوثيقة رسمية بأن الشعب الفلسطيني لا يمثله إلاّ الثورة الفلسطينية بقيادتها المتمثلة في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ومجلسها الوطني الفلسطيني، كما طالبت بإبلاغ مضمون تلك الوثيقة إلى كافة الدول والمؤسسات العربية والدولية. ووصل الأمر بعد طرد قوات منظمة التحرير من الأردن في تموز (يوليه) 1971، إلى حد أن قال البعض: إن العامين التاليين كانا أعواماً سوداء على الفلسطينيين، الذين اعترفوا بأن منظمة التحرير كانت على وشك الانهيار في ذلك الوقت [2].

وعلى الرغم من إن الدعوة إلى التكافؤ الكياني، أو إعادة تجديد وحدة الضفتين لم تشكِّل خطاً ثابتاً في سياسات حركة المقاومة في تلك الفترة، فإن إطلاقها بُعيد معارك الأحراش والأغوار عمل على فتح الطريق أمام تعاطٍ جديد وتعامل سياسي مختلف مع الوضع الفلسطيني في الأردن، فقد تبنّى المجلس الوطني الفلسطيني في دورته العاشرة التي انعقدت في القاهرة في الفترة من 6-12 نيسان (أبريل) 1972، ما صدر عن المؤتمر الشعبي الفلسطيني الذي عُقد في القاهرة أيضاً قبل أن يبدأ المجلس الوطني جلساته، من توصيات سياسية تتعلّق بالعلاقة مع الأردن. واللافت للنظر أن تلك التوصيات تحدثت للمرة الأولى عن شعبين

---

[1] - الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص160-161.

[2] - المرجع السابق، ص161؛

*Tessler, **A History of the Israeli-Palestinian Conflict**, p. 463.*

شقيقين، وليس عن شعب فلسطيني كما جرت العادة في مثل تلك المناسبة. فقد ورد في نص البرنامج السياسي عن الوضع الفلسطيني في الأردن: "**أن 40% من شعبنا الفلسطيني يقيم منذ زمن في شرق الأردن، ويمثل 60% من مجموع سكان الضفة الشرقية، ويُسهم إسهاماً رئيسياً في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فيها... كل ذلك يتطلّب تلاحم ودمج الشعبين في جبهة تحرير وطنية أردنية – فلسطينية**". وأشار نص هذا البرنامج، إلى مطالبة تلك الجبهة بضرورة العمل على الإطاحة بالنظام الأردني، وتحرير فلسطين من الاحتلال الصهيوني، وإقامة دولة ديمقراطية على أرض فلسطين والأردن [1].

ويبدو أن السبب الذي دعا المؤتمر الشعبي والمجلس الوطني الفلسطيني لتبنّي ذلك النهج، يعود في المقام الأول لأن الملك حسين كان قد أعلن من قبل عن مشروع جديد، يدعو لإعادة تنظيم العلاقة بين الضفتين عُرف باسم "**مشروع المملكة العربية المتحدة**"، كما جاء هذا الانعقاد مترافقاً مع إعلان سلطات الاحتلال الإسرائيلي عن نيتها إجراء انتخابات للمجالس البلدية في الضفة الغربية. ومهما يكن من أمر: فإن المجلس الوطني الفلسطيني قد رفض مشروع الملك حسين، وأكّد على: "**أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني المعبّر عن أمانيه وإرادته، وأنه لا يحق لأيٍّ كان أن يقرر بشأن فلسطين أرضاً وشعباً، غير ما يقرره الشعب الفلسطيني ممثلاً بمنظمة التحرير الفلسطينية**". بل وطالب المجلس الوطني بطرد الأردن من عضوية الجامعة العربية، وطالب المسئولين الفلسطينيين والأردنيين في العاملين في الحكومة الأردنية بالاستقالة؛ كتعبيرٍ عن شجبهم لمشروع الملك حسين. وبخصوص مشروع المملكة العربية المتحدة نُقل عن ياسر عرفات قوله: "**إننا لا يمكن أن نستبدل البندقية بمعاهدة خيانة**"[2].

كما أجمعت فصائل المقاومة الفلسطينية على رفض هذا المشروع جملةً وتفصيلاً، واعتبرته جزءاً من مؤامرة تستهدف تصفية قضية فلسطين، وسلب منظمة التحرير أهليتها كممثّل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني. وعلى الصعيد العربي: رفضته كل من: سوريا ومصر وليبيا وجمهورية اليمن الديمقراطية والجمهورية العربية اليمنية والعراق والكويت، وكذلك الأحزاب والقوى السياسية والاتحادات النقابية العربية. وعلى الصعيد الدولي: رفضته كل

[1]- حميد، **مقررات المجلس الوطني**، ص204-205؛ يوسف حجازي، **أيام فلسطينية في القرن العشرين**، سلسلة دراسات (4)، ط1، غزة، المركز القومي للدراسات والتوثيق، 1999، ص15-16.

[2]- المرجع السابق، ص211-212؛ عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص219.

من: الصين وفرنسا والاتحاد السوفيتي، في حين تعاطفت معه بريطانيا، أما الولايات المتحدة فاختارت عدم التعليق رسمياً على الموضوع. أما إسرائيل: فقد أعلنت جولدا مائير رئيسة وزرائها رفضها القاطع للمشروع، رغم اعتبار بعض الجهات الإسرائيلية أن هذا المشروع، يُشكّل ضربة سياسية قوية للفدائيين الفلسطينيين [1].

وقد حدد الملك حسين مشروع المملكة المتحدة في النقاط التالية [2]:

- تُصبح المملكة الأردنية الهاشمية، مملكة عربية متحدة وتُسمّى بهذا الاسم.
- تتكوّن المملكة من قُطرين يتولّى السلطة التنفيذية في كل قُطر حاكم عام من أبنائه، يساعده مجلس وزراء من أبنائه أيضاً:
  - **قُطر فلسطين:** ويتكوّن من الضفة الغربية وأية أراضٍ فلسطينية أخرى يتم تحريرها وعاصمتها القدس.
  - **قُطر الأردن:** ويتكوّن من الضفة الشرقية وعاصمتها عمَّان، وهي عاصمة المملكة المتحدة أيضاً.
- يكون الملك حسين رئيس الدولة وقائد الجيش.
- تُناط السلطة التشريعية بالملك ومجلس الأمة.
- تُناط السلطة القضائية بمحكمة عليا مركزية.

وبالإجمال: فإن مشروع الملك حسين للمملكة المتحدة، حاول من خلاله عزل منظمة التحرير وتجريدها من صفتها التمثيلية، وفي الوقت نفسه قطع الطريق على كل المحاولات الانفصالية الداعية إلى إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية.

ومنذ انعقاد الدورة العاشرة للمجلس الوطني الفلسطيني وحتى عام 1973، مرّت العلاقات الفلسطينية الداخلية بصورةٍ طبيعية، ولم يعكّر صفوها سوى محاولة انشقاق داخل الجبهة الشعبية سرعان ما تم احتواؤها. ومنذ ذلك التاريخ وحتى تشرين أول (أكتوبر) 1973، كانت تلك الفترة من أفضل الفترات في العلاقات الثنائية بين الجبهة الشعبية وحركة فتح، حيث تخللتها لقاءات تنسيقية وثنائية في كل جوانب العمل بين الطرفين [3].

---

[1] - حجازي، **أيام فلسطينية في القرن العشرين**، سلسلة دراسات (3)، ص33-34.

[2] - المرجع السابق، ص32-33.

[3] - **مقابلة مع جميل المجدلاوي.**

وكما سبق الإشارة، فقد كان العام 1972 شهِد تحديات صعبة واجهت حركة المقاومة الفلسطينية؛ فهي من جهة كانت تعاني أزمات ذاتية صعبة عبّرت عن نفسها في بعض ظواهر الانشقاق والاقتتال الداخليين من جهة، كما واشتدّت في صفوفها ظواهر المغالاة في العمل العسكري إقليمياً ودولياً من جهةٍ أخرى، فقد عمدت بعض التنظيمات الفلسطينية: إلى اختطاف الطائرات وحوادث المطارات والسفارات في الخارج. ويُضاف إلى ذلك: أن مؤسساتها الموجودة وقتذاك في لبنان، أخذت تعاني من المضايقات وعمليات المحاصرة والمصادرة على يد السلطات اللبنانية المضيفة، ولقد لخّص صلاح خلف أحد أبرز قادة حركة فتح ذلك الوضع في منتصف 1972، رداً على سؤالٍ حول سبب الصمت الذي يلف عمليات الفدائيين في تلك الأيام بقوله: "**لقد كان الأردن هو الجبهة العريضة التي يمكن الانطلاق منها إلى الأرض المحتلة لتأدية الدور التاريخي والواجب القومي، ولكن بعد المجازر البشعة التي خاضتها (الأردن) ضد شعبنا أصبحت المهمة صعبة ... بالنسبة للجبهة السورية تضطر الثورة مراعاة ظروفها طبقاً لظروف المعركة. وضعنا في لبنان واضح تماماً؛ فالثورة لم تتوقف عن عملياتها إلاَّ بعد الهجوم الإسرائيلي على العرقوب في جنوب لبنان. وسبب التوقف أن الوضع اللبناني لا يحتمل هجوماً إسرائيلياً ... أما بالنسبة للجبهة المصرية: فلا توجد لنا عمليات انطلاق منها**" [1].

ولم يكن الوضع داخل الأرض المحتلة بأحسن حالاً من الوضع في الدول المجاورة لها، لأن الشكل العام للثورة داخل الأرض المحتلة محدود؛ ففي غزة استعملت إسرائيل مختلف الوسائل لتطويق النشاط الثوري بعدما استخدمت أبشع التصرفات الهمجية. وفي الضفة الغربية انعدم تناسق الوجود الثوري مع قطاع غزة لأسباب عدة منها: الاجتماعية والاقتصادية وغيرها [2].

والواضح بجلاء متناهٍ: أن الحركة الفلسطينية كانت في 1972 قد شهِدت تأثيرات سلبية، بسبب سلسلة النكسات والهزائم التي مرّت بها في العامين السابقين، وبدا واضحاً أن أعداءها وخصومها التاريخيين قد بدأوا محاولة الإجهاز عليها نهائياً؛ فإسرائيل من جهتها شنّت سلسلة غارات وعمليات مطاردة عسكرية واسعة شملت معظم مراكز تواجد حركة المقاومة في سوريا

---

[1]- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1975، ص272.

[2]- **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972**، ص272.

ولبنـان، وكان أخطـر عمليـات إسـرائيل تلـك اجتياحهـا لمنطقـة جنـوب لبنـان في 16 أيلـول (سبتمبر) من العـام نفسه. كما قـام الجيش اللبنـاني من جانبه بمحاولة ضرب تلك الحركة والسيطرة عليها في آيار (مايو) 1973، ولكن أخطر ما تعرّضت له الحركة الفلسطينية من محن في 1972، كان طرح مشروع المملكة العربية المتحدة كما سبق الإشارة، في سوق التداول السياسي من جانب العاهل الأردني في 15 آذار (مارس)، وقيام إسرائيل بإجراء أول انتخابات بلدية في الضفة الغربية في النصف الأول من ذلك العام. وأمام كل هذه التحديات لم تجد الحركة الفلسطينية ما تجيب به غير الرفض اللفظي، الذي لم يَحُلْ دون إجراء إسرائيل لانتخاباتها، وغير الطواف في العواصم العربية الذي لم يَحُلْ أيضاً دون استمرار الملك حسين في التعاطي مع مشروعه، على الصعيدين السياسي والدستوري في الأردن وبين الفلسطينيين هناك [1].

والجدير بالذكر: أن الرئيس المصري أنور السادات، كان من الزعماء العرب الأوائل الذين نصحوا منظمة التحرير بإقامة حكومة فلسطينية في المنفى، على غرار ما قامت به الثورة الجزائرية أبّان تصديها للاستعمار الفرنسي. ويبدو أن هذا المشروع قد طُرح جدياً لأول مرة من قِبل بعض الأوساط القيادية الفلسطينية، بعدما اقترح الملك حسين مشروع المملكة العربية المتحدة في آذار (مارس) 1972؛ فقد كان الرئيس السادات قد ألقى خطاباً في 28 أيلول (سبتمبر) من العام نفسه في الذكرى الثانية لوفاة الرئيس عبد الناصر، فاجأ فيه مستمعيه والمعنيين بالأمر، بدعوته إلى تشكيل حكومة فلسطينية مؤقتة واستعداد مصر للاعتراف بها، غير إن اللجنة التنفيذية للمنظمة رفضت هذا المقترح في حينه، وصرّح خالد الحسن رئيس الدائرة السياسية للمنظمة: بأن منظمة التحرير تعادل الآن حكومة فلسطينية، وعلى هذا فلا ضرورة لحكومة في المنفى [2].

[1] - الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص181-182.

[2] - مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974**، ط1، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1976، ص362؛ الشريف، **البحث عن كيان**، ص250؛ عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص219-220.

ثالثاً: تداعيات حرب 1973 على البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية

ومهما يكن من أمر: فإن اصطدام الفلسطينيين بالنظام الرسمي الأردني، ثمَّ خروج قواتهم الفدائية نهائياً من الأردن وانتقالهم إلى لبنان، اضطرّت الثورة الفلسطينية إلى الانشغال بالساحات العربية، أو اختيارها هذا الانشغال بأكثر من انشغالها بالعمل ضد إسرائيل؛ فالواقع القاسي الجديد فرض نفسه، وانهمكت القيادات الفلسطينية في تمحيص تعقيداته. ومن هنا: نبتت بدايات وهن التشبّث بالثوابت، وقد نجم عن ذلك الفكر بداية التحوّل باتجاه العقلانية والواقعية السياسية ونبذ التزمت، مما انطوى عليه الميل إلى القبول بتسوية سياسية مع إسرائيل، مع الأخذ بعين الاعتبار بأن هذا التحوّل الذي اعتبره البعض من دعاة العقلانية في عداد الايجابيات، قد عدّته الأغلبية الفلسطينية في عداد أخطر السلبيّات. وجرى تشخيصه على أنه توجّه نحو الاستسلام للعدو، والتفريط بالحقوق الوطنية. كما وينبغي الإشارة إلى أن الذين دفعتهم قسوة التجارب وخيبات الأمل بالشعارات البرّاقة إلى العقلانية، قد تصرّفوا وكأن الدعوة إلى التسوية قباحة لا بد منها ومرغمين عليها إرغاماً [1].

فهذا التحوّل الذي بدأت إشارته الأولى منذ بداية السبعينات من القرن الماضي، ثمَّ استمر واتسع قد ضمَّ أكثر من تيار؛ فقد ضاق بالتشبّث بكل شيء أو لا شيء. وإذا كان الميّالون إلى التسوية كلهم قد اتّسموا بالتأكيد على أن السياسة هي فن الممكن، فقد تمايز بينهم من حثَّ على النضال لبلوغ أفضل الممكنات، ومن أظهر الاستعداد للرضا بأسهلها، ولم يكن من السهل التمييز بين تلك التيارات، خصوصاً وأن جهود دعاة التسوية جميعهم، تضافرت للدفاع عن العقلانية والواقعية السياسية في وجه التزمّت والتطرّف، ولم يكن في أيدي هؤلاء الدعاة أي عرض، يوحي بأن إسرائيل مستعدة لعقد أي تسوية مع الفلسطينيين، خاصةً مع منظمة التحرير التي تهيمن عليها فصائل الكفاح المسلّح، فلم تتهيأ بالتالي: فرص معقولة لاختبار النوايا والمواقف والتطلعات المختلفة أو المتفاوتة داخل المشهد العام [2].

---

[1] - حوراني، **نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية**"، ص57-58.

[2] - المرجع السابق، ص58-59.

وبإمكان الباحث الموضوعي، أن يرصد التيارات الرئيسة للتسوية التي رافقت مسيرة منظمة التحرير منذ مطلع 1968 وحتى 1974، وتلك التيارات هي:

1. **التيار الأول:** وقد رأى أصحابه أن ميزان القوى ليس في صالح العرب عامةً ولا الفلسطينيين خاصةً، لكن من الممكن تعديله بالتدريج، غير أنه من العبث التريّث إلى أن تُستوفى التعديلات كلها فتتحرر فلسطين. وقد رأى أصحاب ذلك الرأي: أن الأجدى استغلال تلك التعديلات التي تتم أولاً بأول لتحقيق مكاسبٍ ما، ولم يُلغِ هؤلاء هدف تحرير فلسطين بإزالة إسرائيل، لكنهم تطلّعوا إلى إمكانية تحقيقه على مراحل، حتى حين تحدّث بعض هؤلاء عن دولة فلسطينية واحدة، يعيش فيها اليهود إلى جانب الفلسطينيين على كل فلسطين، فقد أطلقوا الحديث بدوافع دعائية في المقام الأول؛ ووصفوا تلك الدولة الواحدة بأنها الدولة الديمقراطية، وفي اعتقادهم أن هذا الوصف هو الأكثر قبولاً في الأوساط العالمية من شعار تحرير فلسطين، كما سبق الإشارة.
2. **التيار الثاني:** وقد رأى أصحابه أن تحرير الضفة الغربية وقطاع غزة وإقامة دولة فلسطينية عليها، هي نهاية المطاف في عملية التحرير، وهؤلاء باتوا مقتنعين بضرورة الاعتراف بوجود إسرائيل والإقرار بحقها في الاستمرار، وشكّل الشيوعيون والمتأثرون بهم نواة هذا التيار. وتمكّن هؤلاء من مد تأثيرهم في مواقع متعددة خاصةً داخل الأراضي المحتلة، وقد ظلَّ هؤلاء أقلية حتى بين الميّالين إلى التسوية، إلى أن تغيّر الموقف بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد في عام 1979 بين مصر وإسرائيل؛ فتحوّل الكثيرون نحو ذلك الاتجاه فيما بعد، لكن التأثير الأكبر لأصحاب هذا التيار وهم أقلية، تجسّد في اندماجهم بالتيار السابق، وتحفيزهم إياه على النشاط والجهر بدعوته إلى التسوية، وذلك من خلال تبنّي الحل المرحلي كما حدث في عام 1974.
3. **التيار الثالث:** وهو الذي يوصف بالاستسلامي، وهو من الصعوبة بمكان إمكانية وضع اليد على حدود وجوده ونفوذه. ولقد استفاد هذا التيار من جنود العقلانيين كلهم، ومن أي تحوّل ضد التزمّت، ثمَّ: إنهم تماهوا في وقتٍ أو غيره، وفي ظرفٍ أو غيره مع دعاة دولة الضفة الغربية وقطاع غزة حيناً، ودعاة المرحلية حيناً آخر؛ فأضمروا استعدادات مختلفة، وترقّبوا سنوح الفرص للإفصاح عن مضمرها. وأصحاب هذا التيار اتسموا بنوعٍ من البراغماتية، ومع إن هؤلاء ظلّوا أقليّة مختفية وسط دعاة التسوية الفلسطينيين، إلاّ أن نجمهم بدأ في الصعود بعد كامب ديفيد في أواخر

السبعينات، وبعد سلسلة الانهيارات الإقليمية والعالمية التي وقعت في بداية التسعينات[1].

ففي أعقاب أحداث أيلول بات كثيرون في الساحة الفلسطينية يخلطون، وارتفعت أصواتهم منادين بفشل الثورة المسلحة؛ ولترك غيرهم يتصرّف لحل القضية الفلسطينية سلمياً، وبدأ كثيرون من هؤلاء يمارسون الحلم والحوار الداخلي مع أنفسهم. وبفعل هذا الحلم نشأت مدارس فلسطينية تعدّدت وتكاثرت تُنظّر لهذا التيار، وكاد الصف الفلسطيني يتبعثر بها. ومما ساعد على تفشي ذلك التيار سلسلة البعثات الأمريكية التي تدفّقت على المنطقة، تدرس وتحلّل وتبحث عن حلٍ للصراع العربي الإسرائيلي، وكانت بعثة البروفيسور الأمريكي روجر فيشر (Roger Fisher) أستاذ القانون في جامعة هارفارد والمختص في المنازعات الدولية، جزء من الفعل الأمريكي للخروج بالشعب الفلسطيني من إطار الثورة؛ فقد جاء (فيشر) ليقول للفلسطينيين: "**لماذا تحشرون أنفسكم بين خيارين فقط: الثورة الشاملة أو الاستسلام الكامل؟، وبالتأكيد هناك خيارات أخرى كثيرة غير هذين الخيارين يمكنكم من خلالها أن تجدوا بدائل متعددة، لا تجعلكم تستسلمون ولا تجعلكم تنتحرون بالثورة**"[2].

ويبدو أن كثيرين من الفلسطينيين في مرحلة ما بعد أحداث أيلول أعجبهم طرح (فيشر)، وغصّوا في عالمِ الأحلام الذي تقودهم إليه هذه البدائل، ومما زاد في اندفاع هؤلاء في تلك الأوهام، حرص الكثيرين من المسئولين الإسرائيليين على التأكيد لزوارهم من الفلسطينيين عن تعاطفهم مع الأماني الفلسطينية، والتظاهر أمامهم بأن سلطات الاحتلال مستعدة للتفاهم معهم، فقط المطلوب منهم أن يتّفقوا ويوافقوا على أي حل سلمي. ومن هذا المنطلق اعتمدوا خطة لتصفية الثورة الفلسطينية، كانت أحداث أيلول باباً من أبوابها وتقوم على ما يأتي:

1. انتزاع حق القرار من الفلسطينيين.
2. جرّ الاهتمام الفلسطيني بعيداً عن الأرض الفلسطينية.
3. تمييع التركيز الفلسطيني على القضية الواحدة، وتمييع إرادة الفعل، وتنمية المدارس الفلسطينية بالأحلام والحوار الداخلي.

---

[1]- المرجع السابق، ص59-61.

[2]- كمال عدوان، **القتال هو الطريق**، تقديم وتعليق: د. عصام عدوان، نسخة خطية قام المؤلف بتدوينها بخط يده، نسخة مطبوعة إلكترونياً بنظام Pdf، والكتاب غير مرقوم.

4. تمييع إرادة الرفض وتحييرها، بحيث تتردد في القرار.
5. استكمال ترتيبات التسوية والاستسلام.
6. تكريس شرعية الاستسلام [1].

وحسب ما ذكره كمال عدوان أحد مؤسسي حركة فتح والذي أُغتيل في بيروت في 10 نيسان (أبريل) 1973: "**بأن مجرد دخول العقل الفلسطيني إطار البدائل، يكون قد دخل عالم المتاهة التي تتعدّد فيها المدارس الفكرية الفلسطينية، ويضيع الإجماع وينقسم الموقف، وتتلاشي قدرة الفعل، وقد تنتهي إرادة القتال عندها تُصبح البدائل هي أقصى الطموح، ويتحوّل العمل السياسي إلى هدف، بدلاً من أن يكون العمل السياسي هو استثمار للفعل، في إطار التعامل لحساب الهدف**" [2].

وبالإمكان إسقاط ما ذكره كمال عدوان فيما سبق على ما يؤكّده رباح مهنّا: من إنه لو راجعنا مواقف بعض قيادات حركة فتح، لوجدنا أن منهم من تأثّر بالشيوعيين الفلسطينيين ومن أبرزهم: المفكر الفلسطيني سعيد حمامي، واليساري البعثي السوري فيصل حوراني الذي كان نائباً لرئيس تحرير جريدة البعث السورية. وكان حوراني قد كتب في ذلك الوقت مقالاً، لمَّح فيه إلى حل الدولتين، وقال: بأن الدول العربية الرجعية والدول التي تدّعي أنها تقدمية تؤيد حل الدولتين، مما أدّى إلى فصله من جريدة حزب البعث واعتقاله، أما حمامي فقد أُغتيل فيما بعد من جانب بعض الفئات التي كانت رافضة لفكرة حل الدولتين. ولم يكن هؤلاء فقط هم من تبنّوا هذه الفكرة، فقد وافقهما الرأي كلٍ من محمود عباس (أبو مازن) وخالد الحسن [3].

وكانت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، قد قدّمت في العام 1971 خلال الدورة التاسعة للمجلس الوطني في القاهرة، مشروعاً يدعو إلى إقامة منطقة محررة كقاعدة ارتكاز ثورية في الضفة الغربية لتكفل استمرارية الثورة حتى تحقيق أهدافها، وسُمي هذا المشروع في حينه "**إنشاء قلعة نضال ثوري في الضفة الغربية**". وكان الحراك في الحالة الفلسطينية في تلك الفترة داخل الأراضي الفلسطينية متسارعاً في البحث عن أجوبة، لتداعيات خروج

[1] - المرجع السابق.
[2] - المرجع السابق.
[3] - **مقابلة مع رباح مهنّا.**

منظمة التحرير من الأردن، ومستقبل الكفاح والنضال الوطني الفلسطيني، وعن المكان الذي ستتركّز فيه [1].

وكان عام 1973 قد شهِد بارقة انفراج في مسيرة حركة المقاومة الفلسطينية، على الرغم من اغتيال إسرائيل لثلاثة من قادة الحركة في بيروت في 10 نيسان (أبريل) من العام نفسه؛ فقد كانت هذه الحادثة نقطة البدء في مرحلة جديدة، شهِدتها مسيرة الحركة الفلسطينية منذ ذلك الوقت؛ ففي أعقاب حادثة الاغتيال المذكورة، توالت سلسلة من ردود الفعل الفلسطينية شكّلت في مجملها إرهاصاً لحالة نهوض وطني، اكتملت ذروته مع نشوب حرب تشرين أول (أكتوبر) من العام نفسه وفي أعقابها، حيث أدّت هذه الحادثة إلى خلق حالة تفاعل وطني اتخذت من الضفة الغربية مركزاً رئيسياً، ثمَّ امتدّت لتشمل لاحقاً الفلسطينيين في قطاع غزة وخارج الأرض المحتلة [2].

وفي مطلع تموز (يوليه) 1973 وفي أعقاب حادثة الاغتيال السابقة، أرسل ممثلو الهيئات المهنية والاجتماعية في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة، مذكرة إلى رئيس مجلس الأمن الدولي والسكرتير العام للأمم المتحدة. وتنبع أهمية هذه المذكرة في أنها لم تكن كرد فعل على محاولة أو موقف إسرائيلي بعينه، ولم تكن تنديداً بإجراء إسرائيلي محدد، بل تضمّنت وللمرة الأولى مطالب سياسية صِرفة، وتعبيرات كيانية هي الأكثر وضوحاً وتحديداً حتى ذلك التاريخ؛ فتلك المذكرة جاءت بمناسبة الاجتماع الذي عقده مجلس الأمن الدولي بناءً على طلبٍ مصري، لبحث قضية الشرق الأوسط من جميع جوانبها. وعلى أية حال: فقد نصّت المذكرة على أن سكان القدس والضفة والقطاع، أعلنوا فيها رفضهم للاحتلال الإسرائيلي لبلادهم، ولجميع الإجراءات التي اتخذتها لتغيير معالم الأرض المحتلة وكيانها السكاني والجغرافي، وطالبوا بإنهاء الاحتلال بجميع صوره، وبحقهم في تقرير مصيرهم وسيادتهم على أراضيهم [3].

ويبدو أن تلك المذكرة جاءت في وقتٍ بدأ فيه تداول الحديث عن ضرورة إقامة دولة فلسطينية، كسياسة رسمية معلنة من جانب بعض الدول العربية؛ فخلال مناقشات

---

[1]- المرجع السابق.

[2]- الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص182، 185-188.

[3]- المرجع السابق، ص189.

مجلس الأمن تلك، تحدّث محمد حسن الزيات وزير الخارجية المصري عن ضرورة احترام حقوق الشعب الفلسطيني، وفقاً لِما جاء في قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة عام 1947. وبالتالي: أكّد على أنه يقع على عاتق أعضاء مجلس الأمن التي اعترفت دولهم بإسرائيل، التزام مماثل بالاعتراف بالفلسطينيين، وبحقهم في العيش بسلام داخل حدود التقسيم المذكور. ولم يمضِ كثيراً حتى أدلى الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة خلال مناقشات مجلس الأمن، بضرورة إقامة دولة فلسطينية تضم ضفتي نهر الأردن، شريطة أن يقبل الفلسطينيون بقرار التقسيم المذكور [1].

ويبدو أن المذكرة التي أرسلها فلسطينيو الأرض المحتلة إلى المؤسسات الدولية وما أعقبها من تصريحات عربية، وجدت صداها لدى قيادة منظمة التحرير، حيث وجدت ترحيباً صامتاً عليها، وإن لم يوجد تصريح يشيد أو يرحّب علانيةً بتلك التصريحات، كما لم يوجد أي تنديد بها، بل على العكس من ذلك؛ فقد أوردت وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) تعقيباً مبهماً يبيّن أن لا موقف فعلي، بعكس ما كان يحدث في مناسبات سابقة ومماثلة. أما الموقف الأردني فقد كان غاضباً تجاه الموقف المصري المفاجئ والمنحرف والمتناقض مع التصور الأردني، لمستقبل الفلسطينيين وفق مشروع المملكة المتحدة، كما جاء على لسان المسئولين الأردنيين. وعن تصريحات الرئيس الحبيب بورقيبة، فقد اعتبرها ناطق أردني رسمي، بأنها تنسجم مع الموقف الإسرائيلي الذي يحاول أن يكرّس احتلال الأراضي العربية، بدعوته إلى إقامة دولة فلسطينية خارج الأرض الفلسطينية؛ كبديلٍ لانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة. لذلك قامت الأردن بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع تونس [2].

ومهما يكن من أمر: فقد شكّلت منظمة التحرير قبل العام 1973، عنواناً للمشروع الوطني الفلسطيني على مدار تاريخ الثورة المعاصرة. وبفعل النضال الوطني الفلسطيني والتضحيات العالية التي قدّمها الشعب الفلسطيني، باتت منظمة التحرير تحمل مضموناً وسمات تعبّر عن مشروعه التحرري. غير أن خصوصية الواقع ومفرداته والتحولات التي شهدتها المنظمة، وعبر عمليات تراكمية متواصلة دفعها بالتدريج للمزج ما بين المنظمة كأداة وإطار جبهوي للتحرير، وفق ما ينص ميثاقها وبرنامجها الوطني التحرري، وما بين المنظمة

---

[1] - المرجع السابق، ص189-190.

[2] - المرجع السابق، ص190-191.

كبنية وأجهزة ومؤسسات اجتماعية وسياسية واقتصادية، تتقاطع في العديد من بناها مع جهاز الدول إلى أن غدت هذه سمتها الغالبة إجمالاً. فالمنظمة كجهازٍ بتركيبته وعلاقته الداخلية والخارجية، ومحتواه وممارساته، هي نتاجاً للتوازنات الطبقية – السياسية التي تحكمها. فالقوى المهيمنة في المنظمة تمكّنت من إخضاعها لرؤيتها ولسياساتها ولمناهج تفكيرها ولممارساتها السياسية والتنظيمية والإدارية، حتى أصبحت المنظمة المعبّر عن موقف وممارسة الجناح المهيمن عليها طبقياً، والتي تناغمت لمرحلة من الزمن مع البرنامج الوطني التحرري للشعب الفلسطيني. ولكن وعلى أرضية الظروف المحيطة والمتحركة، بدأت القيادة السياسية المتنفّذة في المنظمة، تتجه وتسير بتدرّج وبصورة متعرّجة ومعقّدة، وفي إطار ديناميات الواقع ذاته وليس رغماً عنه، نحو التخلّي عن برنامج المنظمة الوطني التحرري. وبالتالي: فإن منظمة التحرير منذ تأسيسها عام 1964، التي التزمت بالأهداف الوطنية والحقوق التاريخية وفق نصوص ميثاقها، فإن هذا الالتزام سرعان ما جرى التراجع عنه بصورة تدريجية منذ عام 1973، عبر خطوات تراكمية في مسار الهبوط، وصولاً إلى محطة أوسلو عام 1993، واعتراف قيادة المنظمة بإسرائيل مقابل إنشاء سلطة الحكم الإداري الذاتي، وفق شروط وتعقيدات سياسية واقتصادية وأمنية إسرائيلية [1].

ويجب التنويه إلى أن معنى الحقوق الوطنية الفلسطينية وحدودها تغيّر منذ نهاية حرب عام 1973، فقد تغيّر عربياً: حين تبيّن أن تلك الحرب لم تُشن من أجل التحرير، بل من أجل تحريك التسوية السلمية على قاعدة القرار الدولي رقم (242). ثمَّ تغيّر فلسطينياً: حين تبيّن أن المرحلية في الوعي الفلسطيني ليس بمقدورها أن تُبدع أفضل من البرنامج المرحلي عام 1974، وأن ذلك لا يملك أن يقود سوى إلى صيغة الدولة الفلسطينية المستقلة في المناطق التي أُحتلت عام 1967. فلقد انسحب مطلب تحرير كل فلسطين من المشهد الفلسطيني والعربي؛ فحلَّ محله مطلب إقامة الدولة، كما انسحبت فكرة الدولة الديمقراطية التي تضم الفلسطينيين واليهود على كامل أرض فلسطين؛ لتحلَّ محلها فكرة الدولة المستقلة على بعض فلسطين، ثمَّ: تراجعت أولوية الكفاح المسلح لترثها صيغة النضال بكافة الوسائل. ولم تلبث كافة الوسائل أن صارت وسيلة واحدة لا ثاني لها، ألاَ وهي: صيغة السياسة والمفاوضة [2].

---

[1]- غازي الصوراني، **المشهد الفلسطيني الراهن: السياسي/ الاقتصادي/ المجتمعي/ في إطار الوضعين العربي والدولي**، ط2، غزة، مطبعة الأخوة، 2011، ص16-17.

[2]- عبد الإله بلقزيز، **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من فتح إلى حماس**، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أيلول (سبتمبر) 2006، ص34-35.

فاندلاع حرب عام 1973 وما ترتّب عنها من نتائج، شكّل قاعدة لبدء مرحلة جديدة من مراحل البحث عن تسوية سياسية للصراع العربي- الإسرائيلي[1]. وبالتالي: فقد اعتبر البعض البرنامج المرحلي، بأنه محطة هامة وبداية الانعطافة الحقيقية باتجاه التفكير الواقعي الفلسطيني، للدخول في صُلب العملية السلمية [2].

وبعد العام 1973، وجدت الحركة الوطنية الفلسطينية نفسها أمام حالة جديدة واجهتها للمرة الأولى في تاريخها، **(فقد بات مطلوباً منها أن تحدد ماذا تريد؟)**. وتكمن الإجابة على ذلك السؤال: في إنه بعد انتهاء الحرب كان على تلك الحركة دراسة كافة النتائج التي ترتّبت على الحرب، وفي مقدمتها إمكانية تحقيق تسوية سياسية لِما سُمي بأزمة الشرق الأوسط، ومن ضمنها قضية الأراضي العربية المحتلة عام 1967؛ فكان على منظمة التحرير أن تحدد مطالبها الرئيسية الممكنة في ضوء معطيات المرحلة، وفي مقدمتها فرض وجود وطني مستقل للشعب الفلسطيني، مما فتح حواراً واسعاً وعميقاً في صفوف المنظمة وكافة أبناء الشعب الفلسطيني في مختلف مناحي تواجدهم. وفي ذلك الوقت مارست قيادة منظمة التحرير سياسة اللا موقف، أي عدم اتخاذ موقف بعينه (السلبية السياسية)، وأتقنت لبعض الوقت تكتيكات التأجيل والمراوحة على الموقف ذاته، غير أن زخم الحدث الذي وقع بنشوب حرب 1973 وما تبعه من وقائع سياسية ومادية، لم يكن بالإمكان إدارة الظهر لها، فحتّم على قيادة العمل الوطني الفلسطيني، سرعة الإمساك بجانبٍ من دفة الصراع في جوٍ جديد لم تعمل فيه من قبل [3].

وحسب ما يقول القيادي جميل المجدلاوي: فإنه عشية بدء حرب عام 1973 تغيّرت الصورة داخل منظمة التحرير، مما دعا المكتب السياسي للجبهة الشعبية لإصدار بيان في 7 تشرين أول (أكتوبر)، أي بعد بدء الحرب بيومٍ واحد، حذّرت فيه الجماهير الفلسطينية: من أن تعمل البرجوازية العربية من الحرب مدخلاً لتسوية سياسية مع إسرائيل، فقد كان تقييم الجبهة الشعبية بأن الرئيس السادات يشكّل يمين الناصرية، والرئيس حافظ الأسد يشكّل يمين البعث السوري، وبالتالي: كان لدى الطرفين ميول بقبول التسوية السياسية خاصةً

---

[1]- أحمد صخر بسيسو، **منظمة التحرير الفلسطينية مراحل الكفاح والتسوية**، ط1، غزة، إصدارات مركز الإعلام والمعلومات MIC، 2003، ص9.

[2]- مقابلة **مع جمال كايد**.

[3]- الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص194.

وأنهما قبلا بالقرار الدولي (242). ومن ثمَّ فمن يتابع الوضع العربي والفلسطيني كان يُدرك بأن ثمة تغيّرات جرت في مصر والساحة الفلسطينية؛ فالمعلومات التي رشحت عن لقاءات هنري كسينجر (Henry Kissinger) مستشار الأمن القومي الأمريكي في ذلك الوقت مع مستشار الأمن القومي المصري، ولّدت لدى الجبهة الشعبية قناعة، بأنه يستحيل هزيمة إسرائيل بضربةٍ واحدة [1].

ومهما يكن من أمر: فقد كانت حرب 1973، مناسبة انطلق منها (كيسنجر) الذي بات وزيراً للخارجية الأمريكية لرسم إستراتيجية خاصة بالشرق الأوسط؛ فمع نهاية تلك الحرب بدأت الولايات المتحدة، تتصرّف على أساس أن ليس في الشرق الأوسط سوى قوة عظمى وحيدة هي إسرائيل. وكانت دبلوماسية (كيسنجر) المكوكية والجهود الأمريكية المضنية لإحباط مؤتمر جنيف في نهاية ذلك العام، قد دشّنت حقبة دبلوماسية جديدة في المنطقة، وكانت وساطة (كيسنجر) بعد الحرب قد تكشّفت عن أهداف ثلاثة تتمثّل في:

1. القضاء على النفوذ السوفيتي في المنطقة، وهو من صلب الأهداف الأمريكية وصلب برنامج الرئيس السادات لتفكيك مصر الناصرية. وبالتالي: فقد كانت هذه الخطوة الأولى لإخراج مصر من معسكر عدم الانحياز، وبناء علاقة وثيقة مع الولايات المتحدة.
2. التوصّل إلى تسوية سياسية، تُحدث انقلاباً جوهرياً في طبيعة الصراع العربي الإسرائيلي لتجعل منه مجرد نزاع حدودي، مما يشكّل طعنة في الظهر للقوميين الفلسطينيين والعرب، الذين يخوضون نضالاً موحداً ضد الاستعمار الاستيطاني.
3. رشوة مصر باستقرار مصطنع من خلال مساعدات اقتصادية وترتيبات حدودية، يضمن حيادها وإخراجها من حلبة الصراع مع إسرائيل.
4. أما **الهدف الإجمالي** لدبلوماسية (كيسنجر)، فهو أن تؤمّن الولايات المتحدة النفوذ الكافي الذي لا يتوقف عند تحييد مصر، بل يتعداه إلى الضغط على سوريا ومنظمة التحرير لكي تقدما أقصى التنازلات الممكنة لإسرائيل [2].

وفي ضوء تلك التطورات الجديدة على الساحة الفلسطينية، اقترب الفلسطينيون أكثر من أي وقت مضى من ضرورة الإجابة على عدة تساؤلات، لم يعد بالإمكان تجاهلها مثل: **(هل تعود الضفة الغربية إلى ما كانت عليه تحت السيادة الأردنية؟ ومن يتحدث باسم**

---

[1] - **مقابلة مع جميل المجدلاوي.**

[2] - عاروري، **أمريكا الخصم والحكم**، ص66-67.

الفلسطينيين ويتفاوض عنهم في إطار أي تسوية سلمية محتملة؟ وما هي مطالبهم الواقعية والممكنة التحقيق؟).

وعلى الرغم من الاجتهادات والخيارات التي سادت الأوساط الفلسطينية، فإن الخط الرسمي الذي نادت به منظمة التحرير، بادر إلى المسارعة في الإجابة على معظم هذه الأسئلة، مما يمكن أن نعتبره تحوُّلاً أساسياً في التفكير الكياني الفلسطيني؛ فصلاح خلف عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، أقرَّ في خطابٍ ألقاه في بيروت، عشية انعقاد الدورة الأولى لمؤتمر جنيف الخاص بتسوية قضية الشرق الأوسط: بأن المجلس المركزي الفلسطيني الذي انعقد في وقتٍ لاحق على الحرب، قرر عدم عودة الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الملك حسين. كما كان مؤتمر القمة العربية السادس الذي انعقد في الجزائر، قد أجاب على سؤالٍ آخر، عندما قرر على الرغم من تحفّظ الملك حسين بالالتزام باستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وفق ما تقرره منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني [1].

وبالمجمل: فإنه بعد حرب 1973 ازدادت القناعة رسوخاً لدى القيادة الفلسطينية، بأن الحل العسكري للقضية الفلسطينية بات غير وارد، وترسّخت تلك القناعة بعدما رأت تلك القيادة، أن توجّه مصر وعدداً من الدول العربية متجهاً نحو القبول بتسوية سلمية لمجمل الصراع العربي الإسرائيلي. ولمَّا كان قد ثبت للقيادة الفلسطينية عدم القدرة ليس فقط على القضاء على إسرائيل، بل وعدم القدرة على استعادة الأراضي التي أُحتلّت عام 1967 عن طريق الحرب، فأدركت الثورة الفلسطينية هنا مخاطر بقاء الوضع على ما هو عليه؛ فبدأت تتحرك على مستويين: تجنّب محاولات تهميشها ومحاصراتها محلياً وعالمياً، وتليين مواقفها السياسية، وذلك ببعث رسائل علنية وسرية تعبّر عن استعدادها لأنصاف الحلول، وذلك من خلال ما يُسمى بسياسة المراحل أو المرحلية. وقد وجدت هذه السياسة استحساناً من جانب الأنظمة العربية التي سارعت بعقد قمة عربية، اعتبرت فيها منظمة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، وكذلك استحساناً عالمياً، حيث تمَّ استقبال ياسر عرفات فى الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما سيرد بيانه [2].

---

[1]- الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص194-195.

[2]- **مقابلة مع زكريا عطون؛** أبراش، **"مفهوم الدولة الفلسطينية"؛** طاهر شاش، **مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية: الآمال والتحديات**، ط1، بيروت، دار الشروق، 1420هـ (1999م)، ص35.

واللافت للانتباه: أن العقل السياسي الفلسطيني بعد تلك الحرب، شهِد تطوراً وأصبحت برامجه السياسية أكثر وضوحاً، على الرغم من غموضها أحياناً بالنسبة إلى الرأي العام العالمي، مما عزّز معسكر أصدقاء الثورة، ووسّع رقعته على الخريطة الدولية. ويتضح ذلك التطور، من خلال مراجعة قرارات المجلس الوطني الفلسطيني الذي انعقد عشر مرات ما بين القاهرة والجزائر؛ فمن يراجع تلك القرارات ويلحظ ما فيها من تطور، سوف يربط باستمرار هذا التطور، بما كان يطرأ على الساحة من مستجدات سياسية وعسكرية، والتي كان من أهمها وأكثرها أثراً على الثورة الفلسطينية حرب 1973، التي أعادت للإنسان العربي ثقته بنفسه وبقدراته، كما أعادت للساحة شيئاً من توازن القوى، بعد أن كان الميزان قد اختلَّ في أعقاب حرب 1967 [1].

وقد انتهى معظم عام 1973 دون أن يحظى مشروع المملكة المتحدة بتأييد أو دعم أيٍّ من الاتجاهات الفلسطينية سواء داخل الضفة الغربية أو خارجها، باستثناء بعض الفلسطينيين من أعضاء مجلس النواب والأعيان الأردنيين، وغيرهم من العاملين في أجهزة ومؤسسات الدولة الأردنية ذاتها، بل إنه حدث في أواخر ذلك العام مع انتهاء الحرب، نهوض وطني فلسطيني عزّز من تأثير وفاعلية منظمة التحرير، وأضعف من النفوذ والتأثير الأردني التقليدي بين صفوف الفلسطينيين في الضفة الغربية على وجه الخصوص، مما حرم مشروع المملكة المتحدة من أي موقف مؤيدٍ له سواء على صعيد المناطق المحتلة، أو على الصعيد العربي أو الدولي. وبالتالي: دفنت تلك الحرب ذلك المشروع، لتبدأ بعدها مرحلة جديدة من البناء الكياني الفلسطيني [2]. وكانت المقاومة الفلسطينية قد شاركت في الحرب، وسخَّر الإعلام الفلسطيني وسائله في خدمتها طوال نشوبها، وقد لعبت قوات الثورة الفلسطينية دوراً فعَّالاً ومؤثراً فيها بناءً على طلب الرئيس السادات [3].

وكانت منظمة التحرير قد ركّزت جهودها بعد حرب 1973 وقبل فصل القوات على الجبهة المصرية، على التضامن العربي والضغط السياسي والعسكري والاقتصادي الذي يمكن فرضه على إسرائيل، للقبول بالانسحاب من الأراضي التي أُحتلت عام 1967،

---

[1]- الحوت، **عشرون عاماً**، ص190-191، الشريف، **البحث عن كيان**، ص233.

[2]- الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص168-169.

[3]- حميد، **مقررات المجلس الوطني**، ص39؛ فاروق القدومي، **"النضال السياسي الفلسطيني: انجازات وأبعاد ومضامين"**، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 39، تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1974، ص6.

والاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وحقه في العودة وتقرير المصير. كما طالبت المنظمة بشكلٍ خاص بتبنّي مصر وسوريا لتلك المطالب، وأكّدت المنظمة بعد انعقاد مؤتمر جنيف للسلام في 21 كانون أول (ديسمبر) 1973 دون حضور سوريا والمنظمة، رفضها للحلول الجزئية والمنفردة مع إسرائيل، لأنها تمكّن من تمرير حلول أمريكية وإسرائيلية على حساب الشعب الفلسطيني[1].

وكانت مصر قد حاولت استرضاء الفلسطينيين، لضمان عدم اعتراضهم على خطواتها السياسية المقبلة لكن دون طائل، حيث توتّرت العلاقات المصرية الفلسطينية بعد توقيع اتفاق فصل القوات على الجبهة المصرية في 18 كانون ثانٍ (يناير) 1974، مما اضطر اللجنة التنفيذية للمنظمة إلى إصدار بيان شديد اللهجة في 19 من الشهر نفسه يندد بالاتفاق. ولمّا كان ياسر عرفات غائباً عن الاجتماع لتواجده وقتذاك في القاهرة، اعترض على البيان واعتبره غير شرعي، بينما أصرّت كافة الفصائل بما فيها فتح على شرعية البيان[2].

ومهما يكن من أمر: فإنه بعد انتهاء الحرب وبعد قبول كلٍ من مصر وسوريا بوقف إطلاق النار وفق القرار الدولي (338)، وازدياد النشاط الدبلوماسي العربي وبخاصة المصري في اتجاه عقد مؤتمر للسلام وإجراء تسوية شاملة ونهائية، استشعرت الفصائل الفلسطينية المختلفة ما تحمله المرحلة الجديدة من معاني، وما يمكن أن تعكسه من آثار كبيرة على مسيرة حركة النضال الفلسطيني، إلاّ أنه لم يكن ثمة إجماع على قراءة المستقبل، وبالتالي: على تحديد الخطوات اللازم اتخاذها تجاه المتغيرات المستجدة، بل ووصل الأمر بالبعض كزهير محسن الأمين العام لمنظمة الصاعقة للقول: بأن حرب 1973 أخرجت الثورة الفلسطينية من الدائرة الرومانسية إلى الدائرة الواقعية، وطالب بفهم جديد للمرحلة وبخاصة التوجه المصري والسوري بعد الحرب[3].

ومن نتائج حرب 1973، أنها لم تؤسس لرؤية ثورية حقيقية في منظمة التحرير مع إنها شاركت فيها، بل كانت بداية للقضاء على برنامج التحرير؛ فقرار مجلس الأمن الدولي (338) الصادر في 22 تشرين أول (أكتوبر) 1973، الذي تدعو فقرته الثالثة إلى مفاوضات بين

---

[1]- **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974**، ط1، بيروت، إصدار مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1976، ص30.

[2]- المرجع السابق، ص31.

[3]- الحوت، **عشرون عاماً**، ص196-197.

الأطراف المعنية بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، جعل هدف القيادة الفلسطينية استجداء كرسي لها في المؤتمر الدولي لحل الصراع [1].

ويبدو أن التزام منظمة التحرير حتى ذلك الوقت بالمقاومة المسلحة والتحرير، لم يشكّل عقبة عند قيادتها في سبيل قبول حلول وسط مرحلية كإقامة سلطة وطنية؛ فحركة فتح وازنت وقتذاك بين العمل الثوري والعمل السياسي الواقعي، وبين الحق التاريخي والواقعية السياسية، وبين قضية اللاجئين وقضية الشعب. وكان هاني الحسن أحد قادة فتح المؤسسين: قد أشار إلى أن الحركة اعتمدت التسوية السلمية خياراً استراتيجياً منذ العام 1968، وهذا ما يفسّر ما شهدته المنظمة من تحولات جذرية منذ تولّت فتح قيادتها، ولكن الأمر غير المقبول، أن تتحول هذه الواقعية إلى مبرر للعجز وتقديم تنازلات مجانية، أو تؤدي إلى التفريط بالحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني بدون مقابل [2].

وحسب ما ذكره سهيل الشنطي: فإنه بعد مجزرة أيلول 1970 والرحيل من الأردن وبعد حرب 1973، والمفاوضات في أعقابها ونشاط (كيسنجر) وسياسة الخطوة خطوة، جاء طرح برنامج الحل المرحلي ونقاطه العشر، منسجماً مع تلك السياسة على مستوى قيادة منظمة التحرير، خاصةً حركة فتح التي بدأت تتعقلن (أي تنسّق وتتساوق مع الأنظمة والقمم العربية)، في حين أن عدداً من الفصائل على رأسها الجبهة الشعبية، بدأت تشكّل جبهة الرفض والصمود والتصدي لإفشال هذه المخططات والتنازلات؛ فأخذت الانقسامات والانشقاقات تنخر في عظام المنظمة [3].

وبناءً على ما سبق: فقد بدأ البحث داخل الأوساط الفلسطينية من فصائل وشخصيات ونُخب عن ردٍ، فيما يخص مشروع الملك حسين ببرنامجٍ فلسطيني بديل، وهنا انتقل البحث عن موضوع التمثيل الفلسطيني إلى حيزٍ أوسع: **(من يمثّل الفلسطينيين؟ وما هو البرنامج؟ وما هي الأهداف التي يسعى الفلسطينيون إلى تحقيقها؟ وكيف ينهوا عهود الوصاية؟)؛**

---

[1]- خرطبيل، **وأد منظمة التحرير**، ص25.

[2]- الصمادي، **تجربة منظمة التحرير**، ص187-188.

[3]- **مقابلة مع سهيل الشنطي.**

وبالتالي: بدأ البحث في ثلاث قضايا، واعتُبرت هذه النقاط الثلاث مجتمعة الركيزة الرئيسية لاستقلال الكيانية الفلسطينية، وتجاوز محاولات طمسها وإلحاقها [1] بل وإلغائها:

1. الانتقال لبلورة برنامج سياسي وطني، يحدد بدقة أهداف الفلسطينيين في تلك المرحلة التاريخية.
2. التمثيل الفلسطيني: من يُعبِّر وينطق باسم الشعب الفلسطيني.
3. البرنامج الذي يصون حقوق ومصالح الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي.

وفي ذلك الحين بدأت تتبلور عناصر البرنامج الوطني عام 1973 في ورقة قدّمتها الجبهة الديمقراطية، تحت عنوان: "**عشر موضوعات لمواجهة الوضع الفلسطيني**". وبدأ الحديث يدور عن أهمية تأمين مطلبين: **الأول:** تكريس ناطق أو متحدث باسم الشعب الفلسطيني، تمثّل بمنظمة التحرير الفلسطينية وائتلافها الوطني الذي يضم الشخصيات والفعاليات الوطنية. **والثاني:** تتحدّث عن سلطة الشعب الفلسطيني على أرضه؛ كبديلٍ لمحاولات الطمس والإلحاق التي كانت مطروحة، وأن تكون هذه السلطة قاعدة ونقطة ارتكاز في المشروع التحرري الفلسطيني [2].

وحسب ما ذكره غازي الصوراني: فإن خطوة الاعتراف بحقوق السيادة السياسية لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين، عبر حل الدولتين هو حل أقرب إلى الوهم في ظل وضوح دور ووظيفة الحركة الصهيونية ودولتها في خدمة النظام الإمبريالي. وبالتالي: فإن الحديث عن الحل المرحلي لن يصل في أحسن تجلياته، إلاّ إلى شكلٍ من أشكال الحكم الذاتي المنبثق والمنسجم مع موازين القوى، تطبيقاً للرؤية الإسرائيلية الأمريكية التي تسعى إلى بلورة وتكريس تلك الصفة أو توسيعها؛ لتصبح حكماً ذاتياً موسعاً أو (دويلة مؤقتة ناقصة السيادة)، أو تقاسم وظيفي أو أي مسمّى آخر، لا يرقى أبداً إلى مستوى الدولة كاملة السيادة على الأراضي المحتلة عام 1967. ما يعني بالنسبة لحركة التحرر الفلسطيني والعربي كضرورة تاريخية ومستقبلية، تأكيد التزامها بالهدف الاستراتيجي وتجاوز كل حديث عن حل مرحلي، توضّح بأنه وهم قاد إلى انحدار نشهد اليوم نتائجه المدمرة [3].

---

[1]- **مقابلة مع رمزي رباح.**

[2]- المرجع السابق.

[3]- الصوراني، **المشهد الفلسطيني الراهن**، ص46.

ومن المعروف أن تطور الكيان الفلسطيني، كان قد اجتاز واحدة من أهم حلقات تطوره الأساسية خلال المرحلة التي تلت حرب عام 1973؛ فخلال تلك المرحلة تحقّق الكثير من الانجازات الكيانية الفلسطينية، ومع أن النضال الفلسطيني لم يستطع تحقيق الاستقلال الوطني في غضون تلك المرحلة، ولم يستطع إقامة سلطة سياسية فلسطينية، أو يؤسس دولة مستقلة، إلاَّ أنه استطاع أن ينجز بناء الشخصية الوطنية الفلسطينية المستقلة، وأرسى دعائم حضورها الدائم، بل وأكثر من ذلك تمكّن من بلورة أهداف كيانية أكثر وضوحاً من ذي قبل، واقتربت مفاهيمه الكيانية من محددات الكيان الأساسية (أي السلطة والأرض والشعب). وفي غضون تلك المرحلة تمَّ لأول مرة في تاريخ النضال الفلسطيني تبنّي شعار: **إقامة سلطة وطنية فلسطينية مستقلة، على أية منطقة فلسطينية تنسحب منها إسرائيل:** كهدفٍ نضالي مركزي، وذلك عندما أقرَّ المجلس الوطني الفلسطيني الثاني عشر الذي انعقد في حزيران (يونيه) 1974 ذلك الأمر. والأهم من هذا كله: فقد جرى في تلك المرحلة، الحديث عن الضفة الغربية لأول مرة بشكلٍ مباشر؛ كأرضٍ فلسطينية تخص الشعب الفلسطيني ومشروع سلطته السياسية وليست كأرضٍ أردنية، لذلك: تركّز النضال السياسي لمنظمة التحرير على هدف منع عودة الحكم الأردني للضفة الغربية. ومما دعّم ذلك النهج المظاهرات والإضرابات والاعتصامات التي اندلعت في الضفة الغربية، من خلال شعارات ثلاثة شهيرة: **"لا للاحتلال"، "لا للعودة للحكم الأردني"، "نعم لمنظمة التحرير الفلسطينية"** [1].

وهذا يعني حسب أبو أحمد فؤاد: بأن قيادة منظمة التحرير والتي تترأسها حركة فتح، قامت بتثبيت برنامج الدولة المستقلة وعاصمتها القدس على الأراضي المحتلة عام 1967 وعودة اللاجئين، ولم تعد تتبنّى خيار الدولة الديمقراطية الذي طرحته من قبل. أما الجبهة الشعبية فبقي الهدف الأخير هو هدفها الإستراتيجي الذي تتطلّع لتحقيقه مهما طال الزمن [2].

واعتبرت الثورة الفلسطينية أن المرحلية كحلقة وسط فى الطريق إلى تحقيق الهدف النهائي، لا تتناقض مع إستراتيجية الثورة ما دامت لم تتخلَّ عن هدفها النهائي. ودافع صلاح خلف (أبو أياد) أحد قادة فتح عن المرحلية، باعتبارها سياسة واقعية تنطلق من الأخذ بعين الاعتبار موازين القوى وتطور الأحداث، بل واعتبر أن إقامة سلطة وطنية فلسطينية تشكّل

[1]- الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص179-180.

[2]- **كتاب من أبو أحمد فؤاد.**

ضربة قاسمة للأيديولوجية الصهيونية، القائمة على رفض وجود الشعب الفلسطيني، لأن الإقرار بهذه السلطة يعنى الاعتراف بوجود الشعب الفلسطيني؛ فإذا كانت حرب 1973 قد أكّدت على أن إسرائيل ليست القوة التي لا تقهر، إلاَّ أنها أكّدت كذلك على أن الاقتناع بأن القضاء النهائي على دولة إسرائيل، أمر غير ممكن فى المدى المنظور. ولذلك فقد أعطت فترة ما بعد الحرب الأولوية للعمل السياسي على حساب العمل العسكري، وأصبحت مسألة الانسحاب مطروحة. وكان المطلوب من الثورة الفلسطينية أن تعبّر عن موقفها من هذا الموضوع؛ فالانسحاب الإسرائيلي كان سيضع هذه الأرض أمام ثلاث خيارات: عودة الأرض إلى طرفٍ عربي وضمها إليه، أو تقدُّم طرف فلسطيني خارج منظمة التحرير لينصّب نفسه باسم الفلسطينيين، أو أن تتقدّم الثورة الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، وهو الخيار الذي اتخذته منظمة التحرير[1].

ولمَّا أصبحت المرحلية نبتة بُذرت في تربة القضية الفلسطينية وترعرعت مع الأيام؛ فنجد خالد الحسن أحد قادة فتح من الرعيل الأول: قد وضع خطاً أحمر يجب ألاَّ تتعداه أية مناورة سياسية في إطار السعي للهدف المرحلي، وعلى أن تبقى تلك المناورات والاتصالات ضمن دائرته ولا تتخطاه، هذا الخط يتمثّل في الاعتراف بإسرائيل؛ فهذا الاعتراف من المحرمات في القواميس الفلسطينية والعربية والإسلامية، كما وأن الاعتراف بإسرائيل يعني إقفال ملف التسوية النهائية وبقاء إسرائيل كدولة[2].

ويبدو أن خالد الحسن كان يتهرّب من قول الحقيقة، وهي استحالة أن تكون تسوية تعيد ولو جزءاً من الأرض دون مفاوضات ودون اعتراف بإسرائيل. ويبدو أنه تناسى عندما كان مكلفاً بالشؤون الخارجية للمجلس الوطني الفلسطيني، بأنه كان أول من فتح حواراً مع الأوروبيين والأمريكيين، بل وطلب منهم أن يكونوا وسطاء لفتح قنوات تفاوض مع الإسرائيليين. وقد كانت التصريحات الفلسطينية وقتذاك، بمثابة جس نبض سواء للشارع الفلسطيني أو للساسة الإسرائيليين والأمريكيين، وكانت تتضمّن تنازلات مُغلّفة بكبرياء الثوار الذين لم تأتِ الرياح بما تشتهى سفنهم، ولأن الثورة الفلسطينية أرادت الاستفادة من انتصار ليس انتصارها بالأساس، فإنها وقعت في مأزق الحلول السياسية. وحاولت أطراف

---

[1]- خلف، **فلسطيني بلا هوية**، ص221-222، وأبراش، **"مفهوم الدولة الفلسطينية"**.

[2]- خالد الحسن، **الدولة الفلسطينية شرط أساسي للسلام العالمي**، سلسلة أوراق سياسية، العدد 7، الكويت، مطبعة الأنباء، د. ت، ص13.

عربية ودولية الاستفادة من رغبة منظمة التحرير في القبول، بأهدافٍ أقل من هدفها الاستراتيجي؛ فمارست عليها أقسى الضغوط لانتزاع تنازلات تحرف المنظمة عن مسيرتها النضالية، ولتدفعها للاعتراف بالأمر الواقع تحت شعار الواقعية [1].

ومما سبق ذكره يتضح لنا: أن قيادة منظمة التحرير بعد أن كانت ترفض باستمرار فكرة الحلول المرحلية وتقوم بشجبها أو استنكارها، حيث كانت رفضت من قبل مشروع التوطين للاجئين الفلسطينيين خارج أراضيهم، كما رفضت قبيل حرب 1967 مقترحات الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة. وبعد تلك الحرب مباشرةً رفضت قرار مجلس الأمن الدولي رقم (242)، الذي يقضي بانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام 1967، أو خطة (روجرز)، أو حتى مقترحات الملك حسين وغيرها من المقترحات، إلاَّ إنه بعد حرب العام 1973 حدث تطور دراماتيكي على الرغم من الانتصار العربي فيها؛ فباتت قيادة منظمة التحرير تُدرك أن الخيارات أمامها أصبحت محدودة بل **ومحددة**، ولا خيار أمامها سوى القبول بالتسوية السلمية لحلٍّ يحقق ولو جزء ضئيل من الحقوق الوطنية الفلسطينية، خصوصاً بعد اقتناع القيادة الفلسطينية، بأن مشروع الدولة الديمقراطية: قد بات ترفاً سياسياً لا طائل من وراءه، وأنه غير قابل للتطبيق في ضوء المعطيات الإقليمية والدولية وقتذاك.

وتأكيداً لِما ذهبنا إليه: فإن مرحلة ما بعد حرب 1973، تقرر خلالها عقد مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط في جنيف، طبقاً لِما جاء في قرار مجلس الأمن الدولي (338)، وبالتالي: فقد واجهت منظمة التحرير مشكلة ذات طبيعة عملية، وباتت أمام مأزق حقيقي لا فكاك منه، على اعتبار أن التسوية المقترحة سوف تشمل بالتأكيد مسألة الأراضي الفلسطينية التي تمَّ احتلالها عام 1967؛ فأخذت تبحث عن طريقٍ للخروج منه. وفي ضوء تسارع الأحداث والتداعيات، بدأت منظمة التحرير تبحث لأول مرة عن سياسة الفعل والمبادرة عوضاً عن سياسة رد الفعل، وبالتالي: وجدت نفسها تقترب من تحديد أهداف سياسية ملموسة، والابتعاد شيئاً فشيئاً عن الشعارات المطلقة التي كانت تتبناها، غير إن ذلك الأمر لم يتم فجأة ودون مقدمات، فقد شهدت أوساط منظمة التحرير ومنظمات الحركة الفدائية وبقية القوى والمنتديات الفلسطينية مناقشات واختلافات شديدة. وكان المناخ الذي ساد العواصم العربية المعنية وفي بعض العواصم والمحافل الدولية، وما جرى في الأراضي

---

[1]- أبراش، "**مفهوم الدولة الفلسطينية**"، ص43-44.

الفلسطينية المحتلة عام 1967، والمزاحمة الشديدة من جانب النظام الأردني على تقرير مستقبل تلك الأراضي، قد عجّل في دفع الحوار الداخلي الفلسطيني نحو تبنّي أول برنامج، يتضمن هدف إقامة سلطة فلسطينية مستقلة فوق جزء من أرض فلسطين التاريخية [1].

وحسب ما ذكره حسني زعرب: فإنه بعد خروج الثورة الفلسطينية من الأردن، وذهابها إلى سفوح جبل الشيخ وإلى لبنان واستقرارها بالكلية في بيروت وكافة أرجاء لبنان، وحينما ضاقت عليها الأرض بما رحبت، وأصبحت تواجه شتى أنواع الضغط العربي، كان من البديهي أن تعيد النظر في إستراتيجية الكفاح المسلح كحلٍ وحيد لتحرير فلسطين. ولا شك أن هذا التحول في العمل الفلسطيني كان بداية لتحول سياسي شامل أملاه على منظمة التحرير، مواقف الدول العربية السلبي من القضية الفلسطينية عموماً، ومن الكفاح المسلح خصوصاً، والذي كان ضربة شديدة لطموحات الشعب الفلسطيني، الذي قدّم آلاف الشهداء والمصابين والمعتقلين على مدار عشرات السنين [2].

وفيما يخص الخلافات التي صاحبت تصريحات ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بالموافقة على حضور مؤتمر جنيف، فقد ثارت القواعد العسكرية للمنظمة في لبنان واحتجّت على تصريحاته، واتهامه بالخيانة من قِبل تنظيمات أخرى خاصةً الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، التي اتهمته على لسان أمينها العام جورج حبش بالاتهام نفسه، مما دعا عرفات لأن يقول لهم: "**إن المشروع الوطني محمي ببنادقكم**"[3].

ويمكن القول أن فكرة إقامة سلطة وطنية فلسطينية وُلِدت بعد موت الفكرة التي سبقتها وهي الدولة الديمقراطية، التي لم تلقَ قبولاً وتعاطفاً دوليين خاصةً من قِبل إسرائيل والولايات المتحدة. ولمَّا كان على منظمة التحرير جني بعض المكاسب السياسية نتيجةً لحرب العام 1973، ولكي يكون خطابها مقبولاً على المستويين: الإقليمي والدولي، طرحت حركة فتح فكرة الحل المرحلي، وذلك بمجرد حضور عرفات إلى جنيف، مما يعني: أن تحولاً سياسياً دراماتيكياً قد حدث في الخريطة السياسية الفلسطينية، ويبدو أنها وجدت أعواناً لها من بين

[1]- الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص197-198.
[2]- **مقابلة مع حسني زعرب.**
[3]- **مقابلة مع عبد الله أبو العطا.**

الفصائل الفلسطينية؛ كالصاعقة والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. وكان عرفات قد حدد بأن مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة، سيكون بإقامة سلطة فلسطينية عليها، لأن الثورة الفلسطينية لن تبقى ثورة لاجئة للأبد [1].

وإذا كان القبول بالمرحلية أصبح مبدأ أقرّته منظمة التحرير، إلاَّ أن الخلاف استمر حول علاقة المرحلي بالاستراتيجي، وآلية المفاوضات وكيفية الوصول لهذا الهدف المرحلي، والصيغة التي يتم بها وهو الجدل الذي احتدم في الساحة الفلسطينية وما زال إلى يومنا هذا. ويرجع جزء من هذا الغموض إلى إحساس قادة منظمة التحرير، بأنه في الوقت الذي لا يمكن فيه أن يؤدى التوازن الحالي للقوى إلى تحقيق أي هدف مقبول فلسطينياً، وغير متناقض مع الميثاق الوطني الفلسطيني ومقررات المجالس الوطنية، وأنه إذا ما حدث أن أُجبرت إسرائيل لتقديم تنازلات، فإن هذا سيكون مقابل الاعتراف بها ووضع حد للكفاح المسلح، وهو ما رفضته منظمة التحرير خلال تلك المرحلة، لأنه لا أحد من قادة المقاومة الفلسطينية كان يجرؤ على الإعلان صراحةً عن استعداده للاعتراف بإسرائيل، بسبب الرفض الشعبي العارم لمثل هذه الخطوة، إلاَّ أنه بعد العديد من الضغوط العربية والدولية على منظمة التحرير، خاصة فى ضوء اتفاقيات فصل القوات على الجبهة السورية عام 1974، والجبهة المصرية فى سيناء عام 1975، أدّى كل ذلك إلى تراجع فى مواقف المنظمة [2].

وفي خضم تلك الأحداث المتسارعة يحق لنا التساؤل: (**لماذا بدّلت حركة فتح إستراتيجيتها بتلك السرعة؟**). وقد أجاب غازي الصوراني على هذا السؤال بقوله: إن انتقال حركة فتح من استراتيجية إلى أخرى، ارتهن دوماً إلى متغيّرات: محلية وعربية ودولية، أي لم تكن تتمسّك باستراتيجية محددة وواضحة، وإنما كان للعوامل الإقليمية والدولية دوراً رئيسياً في تبدل أهدافها الكبرى أو إستراتيجيتها؛ فالمدقق في إستراتيجية فتح قبل سنة 1967 (إستراتيجية التوريط) وخصوصاً في سنوات تأسيسها الأولى، يلحظ بأن لديها رؤية أو إستراتيجية مُضمرة، كمنت في الحصول على دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وربما كان الإعلان عن تأسيس المقاومة عام 1965، هو شكل من أشكال الضغط على الأنظمة الرسمية العربية للتنازل عن الأرض التي لم تحتلها إسرائيل عام 1948 لإقامة دولة فلسطينية فيها.

---

[1] - صايغ، **الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص490؛ **مقابلة مع عبد الله أبو العطا**.

[2] - أبراش، **"مفهوم الدولة الفلسطينية"**، ص43.

وكذلك: فحركة فتح تأسّست عبر علاقات قوية مع الأنظمة الخليجية وبدعم مالي منها في مواجهة الناصرية؛ ولسحب قضية العرب المركزية من تداولها من جهة؛ ولتحقيق حل ينطلق من "**القرارات الدولية**"، أي من الاعتراف بدولة إسرائيل من جهةٍ أخرى. ولذلك كان جوهر الإستراتيجية الفتحاوية- من حيث النتائج على الأرض- هو ليس المقاومة لتحرير فلسطين، بل المقاومة من أجل الضغط في المجال الدولي للحصول على دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة[1].

ويجيب عبد الله أبو العطا على هذا السؤال أيضاً: بأن ياسر عرفات طيلة فترة قيادته لمنظمة التحرير، كان يستلهم سياسته من المعتدلين العرب خاصةً المملكة العربية السعودية التي كانت أهم ممولي المنظمة مالياً في عهده، ومصر منذ عهد الرئيس أنور السادات [2]. وما ذكره أبو العطا لم يكن بعيداً عن الواقع الذي عايشناه، فمن المعروف أن السعودية التي كانت متحفّظة دوماً على قيادة الشقيري لمنظمة التحرير، لدرجة أنها لم تفتتح مكتباً للمنظمة في عاصمتها، واكتفت بالتعامل مع مكتب حركة فتح في الرياض على إنه يمثّل الفلسطينيين لديها، وأن السعودية وغيرها من الدول العربية عملت على دعم الحركات المناوئة للشقيري مستغلةً ثرائها ونفوذها، مما رفع من شأن خلفاء الشقيري عالياً سواء مالياً أو سياسياً. وبعد إجبار الشقيري عن التنحي عن منصبه خصوصاً بعد تولي ياسر عرفات رئاستها، بدأت بالتعامل مع المنظمة على أنها الممثل للشعب الفلسطيني كما سبق الإشارة. وفيما يخص علاقة المنظمة بمصر في عهد السادات، فكانت متميزة ولم تشوبها توترات قوية إلاّ بعد زيارة الأخير لإسرائيل عام 1977.

ويجيب كلٍ من إبراهيم أبو النجا ورمزي رباح على هذا السؤال: بأن حركة فتح من الأساس انطلقت خارج مبررات الأيديولوجيات، وانطلقت من صميم فكرة إحياء الهوية الوطنية الفلسطينية عن طريق إقامة كيان وطني للشعب الفلسطيني، لأنه بدون إقامة هذا الكيان يظل أي انجاز مهدداً بالضياع، وتظل النكبة الفلسطينية تفرض نفسها بأشكال جديدة؛ فمؤسسو فتح الأوائل جاءوا من تيارات أيديولوجية مختلفة، من حركة الإخوان المسلمين، ومن البعثيين بأنواعهم، ومن حزب التحرير، ومن الصف الوطني العام، بعد أن

[1]- مقابلة مع غازي الصوراني.

[2]- مقابلة مع عبد الله أبو العطا.

اكتشفوا أن تلك الأحزاب والجماعات لم يكن عندها أي برنامج لتحرير فلسطين، وأن قضية فلسطين بالنسبة لتلك الأحزاب والحركات ليست سوى قميص عثمان. ونتيجة لهذا الاتجاه الوطني القائم على فكرة الاستقلال والدولة، استطاعت حركة فتح أن تجد مكاناً بارزاً لها رغم ديكتاتورية الأيديولوجيات، وأن تمتد مساحتها وسط الشعب الفلسطيني، وتصبح صاحبة المشروع الوطني الفلسطيني الذي لا يملك أحد سواه حتى هذه اللحظة [1].

ويجيب حسني زعرب على هذا السؤال بقوله: إنه جاء كنتيجة طبيعية للأحداث التي مرّت بها القضية الفلسطينية والمتغيّرات العربية أولاً ثمَّ الدولية ثانياً؛ فلم تجد حركة فتح بدلاً من مسايرة الواقع المشين الذي تعرضّت له حركة الكفاح الفلسطيني، وبخاصة ظهور ظاهرة جديدة من قيادات فتح وغيرها؛ فانقلبت الطاولة على هامات الداعيين إلى الكفاح المسلح من أجل تحرير فلسطين، وأصبحت المفاوضات السلمية هي الخيار الوحيد، والذي كان سبباً في تدمير حركة النضال الفلسطيني. ولم يكن لمناضلي حركة فتح الحقيقيين الذين أسسوا الحركة بمالهم وعرقهم ودمائهم بعد أن أُبعدوا عن ساحة العمل النضالي، دور في هذا التغيير والذي ما زال دم الشهداء يجري في عروقهم [2].

ويجيب سهيل الشنطي على السؤال نفسه بقوله: إن ثمة عوامل ذاتية (داخلية وشخصية)، وعوامل موضوعية فلسطينية وعربية ودولية متعددة ومتنوعة؛ فبالنسبة للذاتية: هناك تيار في فتح بدأ مبكراً في عام 1968، وكما سُمِع من رموز موثوقة، أن هاني الحسن كان أول من طرح الجانب السياسي والتفاوضي في لندن في العام نفسه ومعه عدد آخر، في حين كان خليل الوزير (أبو جهاد) وصلاح خلف (أبو إياد) وآخرين ضد ذلك التيار، أما ياسر عرفات فمعروف عنه أنه كان يحتوي الجميع ويبارك الجميع. أما عن العوامل الموضوعية: فتتعلّق بما حدث بعد مجازر أيلول 1970 والصدام مع الأردن، ووفاة عبد الناصر وخلو الساحة العربية من القيادة الجامعة، وبروز اليمين العربي وقيادته (السعودية تحديداً)، و(كيسنجر) والنشاط الأمريكي (99% من الحل بيد الولايات المتحدة كما قال السادات)، وإبعاد السوفييت عن التأثير، وضعف جبهة الداخل الفلسطيني بعد ضعف

[1]- مقابلة مع إبراهيم أبو النجا؛ مقابلة مع يحيى رباح.

[2]- مقابلة مع حسني زعرب.

العمل الفدائي فيها بعد أحداث أيلول، والطروحات العميلة والبديلة المشبوهة (حكم ذاتي وروابط قرى وغيرها) [1].

ويجيب طلال عوكل على هذا السؤال بقوله: بأن التحولات السياسية لا تعترف بسرعة أو بطء الوتائر، بقدر ما أنها تعرف اتخاذ القرار الصحيح في الزمان الصحيح. وانطلاقاً من قراءة العوامل المناسبة والعوامل المعطلة، بالإمكان القول: أن هذا التبدّل جاء نتيجة قراءة موضوعية للتطورات العربية والإقليمية والدولية، التي كانت تتغذّى من وهم الاعتقاد بأن العلاقات الدولية المحكومة للتناقض بين معسكري الاشتراكية والرأسمالية، يمكن أن يؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة عام 1967، خصوصاً بعد أن اتضح مدى صعوبة تخطّي العقبات والاستراتيجيات، التي تمكّن من مواصلة النضال لتحرير كل فلسطين، في ظل أوضاع عربية تتجه نحو التفكك، وميل بعض أهم الدول العربية كمصر نحو العلاقة مع الولايات المتحدة [2].

وبذلك يمكن اعتبار أن ما أحدثته بعض القيادات الفلسطينية في مرحلة ما بعد عهد الشقيري، كان انقلاباً مضاداً للأهداف التي قامت عليها ومن أجلها حركات المقاومة الفلسطينية؛ فتلك الحركات كانت قد قامت وفق برامجها المعلنة لرفض واقع الاحتلال، ورفض مهادنة الأنظمة العربية له، وتجييش الفلسطينيين كحراس للقضية وطليعة للتحرير؛ ولكن التطور والتغير الذي حدث كان باتجاه تبرير القبول بالحلول السلمية بدون مقابل واضح. فما حدث كان بمثابة انقلاب من التمسّك الفلسطيني والعربي عموماً بتحرير فلسطين وبالوحدة، فذلك الانقلاب على الأهداف والترويج له قادته حركة فتح وعلى وجه التحديد على المستوى الفلسطيني [3].

وحسب ما ذكر البعض: فإن مشروع الحل المرحلي هو في الأساس من بنات أفكار بعض معتدلي حركة فتح وليس الجبهة الديمقراطية، فمن المعروف: أن نايف حواتمة كان قد انشقَّ عن الجبهة الشعبية بدعمٍ رئيسي من ياسر عرفات. ولمَّا كان ثمة تيار قوي ورافض في حركة فتح ضد البرنامج المرحلي، أوعز عرفات للجبهة الديمقراطية بطرح هذا البرنامج، حتى يُعفي

---

[1]- **مقابلة مع سهيل الشنطي**.

[2]- **مقابلة شخصية مع الأستاذ طلال عوكل** في غزة بتاريخ 2009/6/9، والأستاذ عوكل هو كاتب ومحلل سياسي مستقل، وكان عضواً سابق في اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، كما كان محاضراً لمساق الإعلام بجامعة الأزهر بغزة.

[3]- الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص198.

نفسه ويُعفي حركته من الرفض. وبعد حرب 1973 وتلاشي الأمل بتحرير فلسطين، انحصرت الخيارات في هذا المشروع الذي تبنّته رسمياً الجبهة الديمقراطية[1].

وفي السياق نفسه يقول جميل المجدلاوي: لقد طرحت الجبهة الديمقراطية برنامج النقاط العشر برضى وموافقة وتشجيع من حركة فتح؛ وبالتالي: ففكرة تلك البرنامج هي بالأساس فكرة فتحاوية، ولكن ياسر عرفات أراد أن يكون الجدل والنقاش ليس بين فتح والجبهة الشعبية واليسار الفلسطيني، فأراد عرفات أن يكون الجدل والنقاش بين اليسار الفلسطيني، باعتبار أن هذا البرنامج من بنات أفكار الجبهة الديمقراطية وهي تنتمي إلى قوى اليسار، وقد كان عرفات بذلك يستخدم الجبهة الديمقراطية؛ كأداة استطلاع واستكشاف للمواقف السياسية الفلسطينية من هذه المبادرات[2].

وبالتالي: فإن ذلك الانقلاب على الأهداف لم يحدث بطبيعة الحال بمنأى عن سياسات الدول العربية، بل كان وفق توجهاتها ومطالبها ولا سيما دول التسوية؛ فكانت التوجّهات الفلسطينية متناسقة ومتجاوبة مع سياسات تلك الدول ومروِّجة لها؛ فيتحمّل بذلك الفلسطينيون والحركات الفلسطينية إثم التنازلات بالنيابة عن الدول العربية[3].

ومما سبق بيانه خلال هذا الفصل؛ بإمكاننا التوقّف عند بعض المحطات المهمة:

- إن ما تمَّ تبنّيه في الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني، مثَّل لدى البعض: آمال وطموحات الشعب الفلسطيني، سواء في داخل الأراضي المحتلة أم في تجمّعات الشتات الفلسطيني؛ فنجد ثمة تراجعاً عن هدف المنظمة الرئيسي والذي نشأت لأجله وهو البُعد القومي للقضية الفلسطينية؛ فغيَّر زعماء المنظمة اسم الميثاق من **القومي** إلى **الوطني**. وفي المقابل: ثمة لغة متشددة من خلال الإضافات التي أُضيفت للميثاق؛ كرفض كل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين كاملة غير منقوصة، وأيضاً رفض أي مشاريع للتسوية السلمية لا تؤدي إلى استعادة كل فلسطين، ويبدو أن تلك الإضافة تمّت بعد صدور مشروع وزير الخارجية الأمريكي (روجرز) الذي توجّس منه الفلسطينيون خيفةً.

---

[1]- مقابلة مع رباح مهنّا.

[2]- مقابلة مع جميل المجدلاوي.

[3]- الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص198-199.

- إن الأحداث الدامية التي شهدتها الساحة الأردنية بين الحكومة الأردنية وفصائل المقاومة الفلسطينية، أدّت إلى تغيير كثير من المفاهيم والمبادئ بين الطرفين. ومع هذا ورغم ما ورد في الدورة الثامنة للمجلس الوطني الفلسطيني مطلع العام 1971، من قرارات وأُطروحات نظرية وطنية لم تُمارس على أرض الواقع، كانت قيادة المنظمة تبحث عن تسوية سلمية، وكانت الضفة الغربية وقطاع غزة محور تلك التسوية عبر التفاهمات والاتصالات بالأصدقاء، وبعرب الولايات المتحدة، والشخصيات الإسرائيلية سراً، وأصحاب القرار للضغط على إسرائيل للقبول بالانسحاب منهما. ورغم اعتدال صيغة خطاب منظمة التحرير؛ فإن الحكومة الأردنية اتبعت سياسة إقليمية يشوبها التمييز الواضح ضد الفلسطينيين في الضفتين خاصةً الشرقية منها، وقد اتضح ذلك من خلال عمليات الصرف وإنهاء الخدمة للمواطنين الفلسطينيين من الأجهزة والمؤسسات الأردنية، رغم أن المقاومة الفلسطينية كانت استجابت بشكلٍ جزئي للنتائج التي أسفرت عنها أحداث أيلول 1970، وتموز (يوليه) 1971.
- إن مشروع المملكة العربية المتحدة الذي طرحه الملك حسين، حاول من خلاله عزل منظمة التحرير وتجريدها من صفتها التمثيلية، وفي الوقت نفسه قطع الطريق على كل المحاولات الانفصالية الداعية إلى إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية، غير أن المجلس الوطني الفلسطيني رفض هذا المشروع رفضاً مطلقاً، وأكّد أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.
- إن قيادة منظمة التحرير بعد أن كانت ترفض باستمرار فكرة الحلول المرحلية، وتقوم بشجبها أو استنكارها بدءاً بمشروع التوطين للاجئين الفلسطينيين خارج أراضيهم، وانتهاءً بمشروع المملكة العربية المتحدة الذي قدّمه الملك حسين، إلاّ إنه بعد حرب العام 1973 حدث تطور دراماتيكي على الرغم من الانتصار العربي فيها؛ فباتت قيادة منظمة التحرير تُدرك أن الخيارات أمامها أصبحت محدودة بل ومحددة، ولا خيار أمامها سوى القبول بالحلول السلمية خصوصاً، بعد اقتناع القيادة الفلسطينية بأن مشروع الدولة الديمقراطية، قد بات ترفاً سياسياً لا طائل من ورائه، وأنه غير قابل للتطبيق في ضوء المعطيات الإقليمية والدولية وقتذاك. ومن هنا: كان قبول المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة عام 1974، بمبدأ إقامة سلطة وطنية فلسطينية على أي جزء تنسحب منه إسرائيل.

الفصل الرابع

تطور الفكر السياسي الفلسطيني نحو الحل المرحلي

أولاً: برنامج الحل المرحلي والنقاط العشر 1974

حسب ما قاله قيس عبد الكريم (أبو ليلى) عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين: فإن البرنامج المرحلي قامت بصياغته اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية في دورتها التي انعقدت في آب (أغسطس) 1972، ثمَّ افتتحت حوله حواراً تُوِّجَ في الدورة الرابعة للجنة المركزية في الشهر نفسه من عام 1973، وذلك بإقرار الخطوط العامة الرئيسية للبرنامج المرحلي. وكان البعض ينظر إلى هذا البرنامج عادةً باعتباره مجرد دعوة إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومع إن هذا المطلب كان أحد أبرز عناصر البرنامج لكنه ليس كل شيء؛ فالبرنامج المذكور كما أقرّته اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية هو برنامج نضالي متكامل يركز على أن الحلقة المركزية في النضال الوطني الفلسطيني في تلك المرحلة، تمثّلت في النضال من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي التي أُحتلت عام 1967، وانتزاع حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على تلك الأراضي بما في ذلك إقامة دولته المستقلة عليها[1].

والجدير بالذكر: أن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، كانت قد رفعت شعار المرحلية في النضال قبل حرب عام 1973 بقليل، بعد أن أيقنت بصعوبة إقامة حكم وطني ديمقراطي في الأردن يضمن وحدة الضفتين على أسس جديدة، مما شجّع حركة فتح لقيادة تيار المؤيدين لشعار المرحلية في النضال، غير أنها لم تُعلن عن موافقتها بصورة حاسمة، وإنما تدرّجت في قبوله للحفاظ على وحدة الصف الفلسطيني[2]. فخلال وجود ياسر عرفات في الجزائر للمشاركة في القمة العربية السادسة عام 1973، أعلن أن مصلحة القضية

---

[1]- قيس عبد الكريم، "**الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين: الجذور والمسيرة**"، بحث ضمن الندوة الفكرية السياسية "خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين"، غزة، منشورات المركز القومي للدراسات والتوثيق، ط1، 2000، ص248-250.

[2]- حوراني، **الفكر السياسي الفلسطيني**، ص194-195؛ المصري، **اتجاهات الفكر السياسي**، ص80.

الفلسطينية تتطلّب أن تكون منظمة التحرير آخر المتكلمين؛ فالمطروح أمام الثورة الفلسطينية مجرد شيء هُلامي غير محدد الملامح [1].

ومع ذلك: فإن موقف حركة فتح غير المعُلن يتناقض وما سبق ذكره؛ فبعض ممثليها في أوروبا مثل سعيد حمامي في لندن كانوا يُرسلون إشارات إلى الدول الغربية وإلى إسرائيل نفسها، عن رغبة الفلسطينيين في التوصّل إلى تسوية سلمية للصراع؛ ففي مقالين وردا في الصحف البريطانية: أولهما في منتصف تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1973، والآخر: عشية افتتاح مؤتمر جنيف دعا حمامي إلى مشاركة الفلسطينيين في مؤتمر السلام، وإلى قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، على أساس الاعتراف المتبادل بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، وذلك بعد أن أكّد أن هدف قيام دولة ديمقراطية ثنائية القومية بات بعيد المنال [2].

وحسب ما ورد في الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1971، فقد عارضت الجبهة الديمقراطية فكرة مشروع الدولة الفلسطينية المقترح إقامته على جزء من أرض فلسطين، واعتبرته لا يشكّل حلاً جدياً، ولا يفي بحقوق الشعب الفلسطيني، بل وأكّدت بأن الحقوق القومية للفلسطينيين لن تتحقق إلاّ باندحار الكيان الإسرائيلي، وتحرير كامل التراب الفلسطيني، كما واستنكرت الجبهة مشروع الحكم الذاتي في الضفة الغربية في بيانٍ صدر في 26 آب (أغسطس) 1971. ووصل بها الأمر لاتهام هذا المشروع بشيوع السلبية على حقوق الشعب الفلسطيني في العودة وحق تقرير المصير وتحرير الأرض بكاملها، مما ينجم عنه من آثارٍ سيئة على الدول العربية اقتصادياً وعسكرياً [3].

ويوضح البعض: أن البرنامج المرحلي قد تبلور ووُلِد في الشتات وبدأت ملامحه الأولى في التشكّل منذ تموز (يوليه) 1971، عندما تقدمت الجبهة الديمقراطية بتقريرٍ إلى الدورة التاسعة للمجلس الوطني الفلسطيني الذي انعقد في القاهرة، وتمّت الدعوة خلاله إلى إقامة

---

[1]- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973**، ط1، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1976، ص472-473.

[2]- آلان غريش، **منظمة التحرير الفلسطينية تاريخ واستراتيجيات نحو الدولة الفلسطينية**. باريس، منشورات سباغ – بابيروس، 1983، ص160-162.

[3]- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1971**، ط1، بيروت، إصدار مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1975، ص38.

"**منطقة محررة تخدم كقاعدة ارتكاز ثورية في الضفة الغربية**"، تكفل استمرار الثورة الفلسطينية حتى تحقيق أهدافها. وبذلك يمكن القول: أن الجبهة الديمقراطية بتقديمها هذا البرنامج تعتبر أول الفصائل التي دعت بوضوح إلى حل سياسي، يقوم على أساس قرارات الأمم المتحدة والتفاوض مع الإسرائيليين كما ورد بقرارات ومرجعية الشرعية الدولية [1] (القرارات الدولية)، فقد وجّه نايف حواتمة الأمين العام للجبهة، النداء الأول من مسئول فلسطيني للإسرائيليين في نيسان (أبريل) 1974، دعاهم من خلاله للاعتراف بحق الشعب الفلسطيني بالعودة وتقرير المصير، وذلك من خلال قوله: "**تعالوا لنحول السيوف إلى مناجل**"، في إطار سلام شامل متوازن وحل وسط قائم على قاعدة الشرعية الدولية (القرارات الدولية)، أي: دولتان على أرض فلسطين [2].

ومما سبق ذكره في الفقرة السابقة، نلاحظ التناقض الذي أبدته الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، فهي كانت من أشد المعارضين لفكرة مشروع الدولة الفلسطينية المقترح إقامته على جزء من أرض فلسطين، ومن أشد المستنكرين لمشروع الحكم الذاتي في الضفة الغربية في عام 1971، لكنها فجأة وبعد أقل من عامين أصبحت من أشد المؤيدين لهذا الطرح السياسي، بل وهي التي اقترحته وتبنّته مع بعض التنظيمات الفلسطينية الأخرى.

وقبل الخوض بورقة العمل المذكورة، نلفت الانتباه إلى أن ياسر عرفات تمكّن من كسب المعركة السياسية، بإقناع المجلس الوطني الذي انعقد في القاهرة في صيف 1974 بتبنّي قرارين في منتهى الأهمية على الصعيدين الوطني والسياسي الفلسطيني. وتمثّل **القرار الأول:** بالموافقة على تشكيل سلطة وطنية على أي جزء من فلسطين يُحرر أو تنسحب منه إسرائيل. أما **القرار الثاني:** فتمثّل في شعار المرحلية الذي قُصد به أن تحرير كامل فلسطين يتم عبر مراحل، ولهذا سُميَّ البرنامج الذي تبنّاه المجلس الوطني في حينه بالبرنامج المرحلي. وكان النقاش الذي دار في أروقة المجلس، على أهمية تأسيس السلطة الفلسطينية على أي قطعة أرض في فلسطين يتم تحريرها، أو ينحسر عنها الاحتلال الإسرائيلي، مهما كانت صغيرة حتى لو كانت أريحا. لذلك لا يستطيع الباحث المدقق إلاَّ أن يربط بين هذا التصور الواقعي،

---

[1]- نسجّل هنا اعتراضنا على استخدام مصطلح الشرعية الدولية، ولذلك: فإننا نفضّل عليه استخدام مصطلح القرارات الدولية؛ فمن غير المقبول استخدام المصطلح الأول، لأنه لا يجوز بحالٍ من الأحوال القبول بمصطلح يتنافى وحق الشعب الفلسطيني بكامل سيادته على أرضه التاريخية.

[2]- عسيلة، **الفصائل الفلسطينية من النشأة**، ص178.

وبين الاتفاق الذي أبرمه الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي بعد 19 عاماً من ذلك التاريخ، وذلك رغم تدنّي سقف اتفاق إعلان المبادئ (اتفاق أوسلو 1993) الذي جرى الاتفاق عليه، ورغم عدم انطباق المفهوم الأصلي للسلطة الوطنية، أو انحسار الاحتلال تمام الانطباق على الترتيبات المتفق عليها، بشأن غزة وأريحا وبقية مناطق الضفة الغربية [1].

وفي الواقع: فإننا إذا ما أردنا البحث في جذور فكرة الكيان الفلسطيني على جزء فقط من أرض فلسطين، فلا بد من العودة إلى أواخر الخمسينيات من القرن الفائت، فقد تضمّنت أدبيات حركة فتح الأولى المنشورة في مجلة "فلسطيننا" في تلك الفترة، إشارة واضحة وصريحة لهذا الأمر؛ فتضمّنت تلك الأدبيات دعوة لإقامة كيان فلسطيني في أجزاء فلسطين التي خضعت بعد قيام دولة إسرائيل للسيطرة العربية، أي: الضفة الغربية وقطاع غزة على أن يكون هذا الكيان قاعدة لاسترداد فلسطين. وعندما سيطرت حركة فتح على المنظمة عام 1968، كان من المتوقع أن تسعى الحركة إلى تجسيد فكرة الكيان إذا ما أُتيحت الفرصة لذلك [2].

ولمّا أفرزت حرب 1973 نتيجة حتمية بتنامي النشاط السياسي لدى القيادة الفلسطينية، والذي اتضح من خلال الشعار الذي أطلقته حركة فتح ومنظمة التحرير في ذلك الوقت، والمتمثّل في "**العمل العسكري يزرع، والعمل السياسي يحصد**"[3]، فإن البرنامج المرحلي لاقى استحساناً لدى قيادة منظمة التحرير وبعض الفصائل المنضوية تحت جناحيها؛ فواصلت الإطارات القيادية في منظمة التحرير اجتماعاتها الموسّعة، بغية التوصل لصياغة موقف فلسطيني موحّد على قاعدة برنامج وطني محدد؛ وكنتيجة لتلك الحوارات كان أمام اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في أواسط شباط (فبراير) 1974، ورقة عمل تمَّ الاتفاق عليها بين ثلاثٍ تنظيمات فلسطينية، وهي: فتح والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والصاعقة لدراستها، ومن ثمَّ رفعها إلى المجلس المركزي لمنظمة التحرير الذي كان من المفروض عقده وقتذاك، ولكن الخلافات التي سادت أوساط المقاومة حول مضامين تلك الورقة، دفعت اللجنة التنفيذية للمنظمة إلى تأجيل بحث ورقة العمل، بناءً على طلب جبهة التحرير العربية والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، لمنحها الوقت لدراسة تلك الورقة.

---

[1]- أبو لغد، **"الجذور التاريخية لاتفاق غزة – أريحا"**، ص25.

[2]- المرجع السابق، ص25.

[3]- **مقابلة مع زكريا عطون**.

والجدير بالذكر أن ورقة العمل تلك والتي ظلّت محل مداولات بين اتجاهين سادا أوساط المقاومة ارتكزت على هدف ممارسة الشعب الفلسطيني لسيادته الوطنية، وذلك قبل أن يصبح مطلب **السلطة الوطنية** الهدف المركزي المرحلي لمنظمة التحرير فيما بعد [1].

ومع احتدام الجدل بين الداعين إلى التسوية والرافضين لها، بدت الساحة الفلسطينية بصدد بلورة موقف يرتهن به المصير الفلسطيني كلّه، وحتى لا تطغى وسائل العنف على الحوار وتُفضي إلى شروخ يصعب رأبها، تشكّلت لجنة في منظمة التحرير ضمّت: ياسر عرفات والأمناء العامين للفصائل الرئيسية، الرافض منها والقابل، وتمَّ اختيار عبد المحسن أبو ميزر ليمثل الجبهة الوطنية فيها. وتلك اللجنة هي التي اشتهرت بالاسم المشتق من عدد أعضائها اللجنة السباعية، وهي التي أُوكلت إليها مهمة البحث عن الهوامش المشتركة وبلورة الموقف الجديد، وتمَّ الاتفاق على أن تظل مداولاتها سرية إلى أن يتبلور الموقف، ولم يكن أبو ميزر هو الأمين العام للجبهة التي مثّلها ولم يكن أهم أعضاء قيادتها، أو حتى عضواً مهماً في هذه القيادة، بل إن ثمة من زعم أن الرجل لم ينتسب إلى الجبهة إلاَّ بعد إبعاده عن فلسطين. لكن أبو ميزر أُختير لعضوية اللجنة لأنه بعثي قديم منتقل إلى أجواء منظمة التحرير، ومقبول لدى قيادة حركة فتح بمقدار ما هو مقبول لدى الآخرين، وهكذا استثمر عرفات وجود أبو ميزر في المداولات السرية، ليخفف به غلواء الحلفاء والخصوم. وأدرك أبو ميزر أن عرفات هو الزعيم الأقوى في الساحة، فجنّد كفاءته وعلاقاته واختلاط مواقعه لخدمة البرنامج المرحلي، ولعب في هذا المجال دوراً نقله من قائد مغمور إلى مرتبة النجوم [2].

وامتدت مداولات اللجنة السباعية زمناً طويلاً استغرقت نحو الستة شهور، وأخفيت معظم وقائعها عن الإعلام. وفي المحصلة: صاغت اللجنة البرنامج الذي صار أشهر برامج منظمة التحرير، بالرغم من أنه أوجزها صياغةً وأقصرها. وضمَّ هذا البرنامج عشر نقاط تُعرف باسم "**برنامج النقاط العشر**"، فيما سُمي رسمياً برنامج العمل الوطني المرحلي. ووضع كل من المتحاورين المختلفين شيئاً ما في البرنامج يخصه حتى يتمكّن من الدفاع عنه أمام أنصاره، ولكن الفكرة الأساسية هي إقامة سلطة وطنية فلسطينية على أي جزء يتم تحريره

---

[1]- تعقيب السعدي على بحث الأزعر، "**تطور حركة التحرر الوطني**"، ص325-326؛ عزت دراغمة، **الفلسطينيون والطريق إلى فلسطين**، ج1، ط1، القدس، مركز الضياء للدراسات الفلسطينية، 1992، ص122-123.

[2]- فيصل حوراني، "**كتاب دروب المنفى، الحلقة الثالثة والعشرون، غبار معركة الواقعية وجبهة الرفض يكشف برنامج النقاط العشر**"؛ http://najialali.hanaa.net/makatabo33.html

من الأرض الفلسطينية. وكان لدعاة التسوية هدف آخر تمثّل في الدعوة إلى أن تناضل المنظمة بالوسائل كافة وليس بالكفاح المسلح وحده. ولا يوجد أدنى خلاف في أن تكون مثل هذه الدعوة موضع خلاف في أي وقت، لكن الخلاف أن الميثاق الوطني نصَّ على أن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد، لندرك أهمية دعوة البرنامج إلى إضافة الوسائل الأخرى، بما هي كسر لقيود نص الميثاق. أما الرافضون فقد رضوا أو استرضوا بنقاطٍ نصّت على أن تكون السلطة الوطنية المنشودة سلطة مسلحة ومقاتلة، وأن يعدّ قيامها في أي جزء من فلسطين منطلقاً لتحرير البقية، وما إلى ذلك من ترضيّات لفظية [1].

وحسب قول جميل المجدلاوي: فإنه خلال هذا الاجتماع جرى تسجيل النقاط الأساسية التي تمَّ الاتفاق عليها، وكان جورج حبش الأمين العام للجبهة الشعبية ضمن الحضور وأبدى ملاحظاته على النقاط العشر وأضاف عليها، مما يجعلها تصب في المصلحة الوطنية. وكان عرفات يستخدم مسودة هذا الاجتماع ليقول دائماً: بأن حبش كان حاضراً وشارك في صياغة تلك النقاط، غير إن حبش أراد من السلطة المزمع إنشاؤها أن تكون سلطة مقاومة [2].

وتضمّنت ورقة العمل الفلسطينية عدداً من البنود والمبادئ العامة، والتي تشير كلها إلى بدء سيادة خط العمل المرحلي في صفوف الاتجاهات الرئيسية لمنظمة التحرير؛ فإيماناً باستحالة إقامة سلام دائم وعادل في المنطقة، دون استعادة الشعب الفلسطيني لكامل حقوقه الوطنية، وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير مصيره على كامل ترابه الوطني، فقد تضمّنت تلك الورقة عددٍ من البنود والمبادئ من أهمها:

1. تأكيد موقف منظمة التحرير السابق من القرار (242) الذي يطمس الحقوق الوطنية والقومية للشعب الفلسطيني، ويتعامل مع قضيته كمشكلة لاجئين؛ ولذا: يرفض التعامل مع هذا القرار على هذا الأساس في أي مستوى من مستويات التعامل العربية والدولية بما في ذلك مؤتمر جنيف.
2. تناضل منظمة التحرير بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأرض الفلسطينية، وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على (أي) جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها.

---

[1] - المرجع السابق.

[2] - **مقابلة مع جميل المجدلاوي.**

3. تناضل منظمة التحرير ضد أي مشروع كيان فلسطيني، ثمنه الاعتراف والصلح والحدود الآمنة والتنازل عن الحق الوطني، وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه في العودة وحقه في تقرير مصيره فوق ترابه الوطني.
4. إن أية خطوة تحريرية تتم هي لمتابعة تحقيق استراتيجية منظمة التحرير في إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية، المنصوص عليها في قرارات المجالس الوطنية السابقة[1].

ولكي يقطع عرفات طريق النكوص على البرنامج، وافق على إضافة نقطة أخرى إليه، وهي تلك التي أوجبت على القيادة الفلسطينية أن تعود إلى المجلس الوطني قبل أن تبتّ في أي تسوية مع إسرائيل. وفي ختام مداولات المجلس صادق الأعضاء على البرنامج الجديد بما يشبه الإجماع، ولم يعارضه سوى أربعة أعضاء فقط هما: الشاعر البعثي يوسف الخطيب، والكاتب القومي العربي سعيد حمود، ورفعت النمر صاحب بنك بيروت للتجارة وعضو مجلس إدارة البنك العربي المتعاطف مع الجبهة الشعبية، وناجي علوش البعثي السابق الذي انتقل إلى حركة فتح. أما سعيد حمامي داعية التسوية السلمية الجريء والمثابر، فقد أراد أن يتضمّن البرنامج المرحلي اعترافاً صريحاً بالقرار (242) ولكن عرفات رفض ذلك، وبإقرار برنامج النقاط العشر تكرّست الغلبة لتيار الواقعية السياسية في منظمة التحرير، كما تكرّست قيادة عرفات ولم يبق ما يزعزعها [2].

ويتضح مما سبق: أن أهم ما تمَّ طرحه من بنود في ورقة العمل الفلسطينية تلك، هو ما جاء في البند الثاني منها والمتعلق بنضال منظمة التحرير بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأرض الفلسطينية، وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على (أي) جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها. ويُعدُّ ذلك الأمر غاية في الأهمية لأنه أول اعتراف رسمي فلسطيني صادر عن منظمة التحرير، بالتخلي عن الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام 1948، وأن النضال يجب أن يتركّز فقط على استعادة جزء من تلك

---

[1]- نايف حواتمة، قيس عبد الكريم، **البرنامج المرحلي 1973-1974: صراع - وحدة في المقاومة الفلسطينية**، دمشق، شركة دار التقدم العربي، والدار الوطنية الجديدة، نيسان (أبريل) 2002، ص68-69؛ تعقيب السعدي على بحث الأزعر، "**تطور حركة التحرر الوطني**"، ص326؛ يوسف حجازي، **أيام فلسطينية في القرن العشرين**، سلسلة دراسات (6)، ط1، غزة، المركز القومي للدراسات والتوثيق، 1999، ص4-6.

[2]- حوراني، **"كتاب دروب المنفى"**.

الأراضي وهي التي اُحتلت عام 1967، وهذا في حد ذاته إرهاصات أول تنازل رسمي فلسطيني عن معظم أرض فلسطين التاريخية، الأمر الذي سيكون له تبعات جسيمة على مجمل القضية الفلسطينية في المستقبل.

ومن أهم الملاحظات التي أُخذت على النقاط العشر، أن كل الحوار السابق على المجلس الوطني في دورته الثانية عشرة، تركّز على استرداد الأراضي الفلسطينية التي اُحتلّت عام 1967 كما أسلفنا الإشارة، وذلك لإقامة السلطة الوطنية عليها، ولم يخضْ أحد على الإطلاق في حيثيات هذه السلطة الممزقة الأوصال؛ فالضفة الغربية وقطاع غزة تفصل بينهما إسرائيل بمسافة تصل إلى أربعين كيلو متراً في أقصر خط مستقيم، فكيف ستسمح إسرائيل بتواصل السكان والسلطة بين هاتين المنطقتين مروراً بإسرائيل، دون أن توافق على ذلك التواصل؟ وما هو الثمن الذي ستقبل به إسرائيل وستقدمه منظمة التحرير لإسرائيل مقابل هذا التواصل؟ ثمَّ كيف والأمر هذا في غاية التعقيد أن يتصور المرء قيام سلطة مقاتلة في هاتين المنطقتين وهي بحاجة ماسة لموافقة إسرائيلية لكي تُبقي على ممر بري يصل الضفة بغزة، أو حتى تسمح باستخدام أجوائها للطيران بين المنطقتين، ناهيك عن حاجة السلطة المقاتلة لعمق عربي لا يتوفّر إلاَّ من خلال الحدود الأردنية. وبالتالي: فإن قيام أي تسوية بين الفلسطينيين وإسرائيل لإقامة سلطة وطنية في المنطقتين المذكورتين، سوف يترتّب عليها توقيع اتفاق سلام بين إسرائيل والأردن، وفي هذه الحالة لن يتمكن الفلسطينيون من إقامة سلطة مقاتلة [1].

ومثل هكذا ملاحظات، تجعل من المستحيل قيام سلطة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة دون اتفاق مع إسرائيل، تلتزم به أمام المجتمع الدولي لضمان بقاء تلك السلطة. ومما لا شك فيه أن أهم ثمن على السلطة الناشئة ومنظمة التحرير أن تدفعه، هو الإقرار بحق إسرائيل في الوجود على أرض فلسطين التي اُحتلت عام 1948، والصلح معها وهو ما ركّز قادة حركة فتح على إعلان رفضه بطريقة عاطفية ودون تمحيص، أو متغاضون عن الحقيقة، بينما أفصح عنه مبعوثو ياسر عرفات سراً للأمريكيين والأوروبيين والإسرائيليين، وقد أفصح بعض ممثلي حركة فتح في أوروبا عن هذه الحقيقة وعلى رأسهم سعيد حمامي في لندن، عندما دعا في منتصف تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1973 إلى مشاركة الفلسطينيين في مؤتمر

[1] - عدوان، **الدولة الفلسطينية**، ص24-25.

جنيف، وإلى قيام سلطة فلسطينية في الضفة وغزة، على أساس الاعتراف المتبادل بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، معتبراً أن قيام دولة ديمقراطية ثنائية القومية في فلسطين أصبحت بعيدة المنال[1].

والباحث المدقّق في النقاط العشر التي تضمنها البرنامج المرحلي، يلاحظ أن مقدمة هذا البرنامج تُفصح عن خلفية تلك النقاط؛ فهي تضمّنت عملياً بدء تراجع منظمة التحرير رسمياً، فقد ورد فيها حديث عن السلام العادل والدائم في المنطقة يقول: باستحالة إقامة سلام دائم وعادل في المنطقة دون استعادة الشعب الفلسطيني لكامل حقوقه الوطنية، وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير مصيره على كامل ترابه الوطني؛ فالسلام المنشود لن يتم بغير موافقة إسرائيلية، وعلى أساس قراري مجلس الأمن (242) و(338) اللذان يتضمّنان اعترافاً رسمياً بإسرائيل وبالحدود الآمنة [2].

والتوصية التي تمَّ تقديمها من المجلس الوطني إلى اللجنة التنفيذية للمنظمة، تعطيها الضوء الأخضر للتحرّك الدولي؛ فالبند الأول فيها يقول: "**يقرر العمل على فتح المجال الدولي لطرح قضية فلسطين - وطناً وشعباً - في إطار غير إطار القرار (242)، وهذا التحرك لإنجاز الهدف المرحلي**". وهنا تكمن الإشارة الواضحة للتحرك السياسي ضمن الرؤية الدولية والتي لا تتجاوز الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة مقابل الاعتراف والصلح والسلام، ونلاحظ هنا في النقطة الأولى رفض للقرار (242)، ولكن عدم ذكر القرار (338) يعني اعترافاً ضمنيّاً به، وهو يتضمّن القرار (242). والنقطة الثانية من تلك النقاط تتحدّث عن إقامة سلطة الشعب على كل جزء يتم تحريره، ولكن تلك النقطة لم توضّح عمّا إذا كان تحريره بالكفاح العسكري أم بالانسحاب الإسرائيلي منه بعد التسوية؟ وعلى كل حال: فتلك إشارة بديهية يُقصد منها الأراضي التي سينسحب منها الاحتلال من خلال التسوية. ومع إن النقطة الثالثة فيها جذرية برفض الاعتراف والصلح والحدود الآمنة لإسرائيل، والتنازل عن بقية الحقوق كثمنٍ لإقامة السلطة الفلسطينية، إلاَّ أن هذه النقطة فيها خداع فهي تناقض

---

[1]- المرجع السابق، ص25-26؛ الشريف، **البحث عن كيان**، ص238؛

*Alan Hart, **Arafat Terrorist or Peacemaker?**, London, Sedgwick & Jackson, 1984, p. 386-387.*

[2]- خرطبيل، **وأد منظمة التحرير**، ص27.

توجه المنظمة تجاه الحوار الدولي والحديث عن السلام العادل؛ فالبرنامج كان إعلاناً لبدء العمل السياسي، والتخلّي عن التحرير والنضال العسكري[1].

ومن خلال هذا البرنامج المرحلي حسب ما ذكره البعض: تمّت عملية خداع وتضليل، وتلاعب بالمبادئ والثوابت تحت مصطلح الإستراتيجية والتكتيك، وعليه: فقيادة المنظمة لن تستطيع تحرير جزء من فلسطين بالكفاح المسلح، ضمن ذاك المنظور لتقيم عليه السلطة الفلسطينية، بل أخذت تتحرّك على أساس القرار (242) عربياً ودولياً، لأن شرط قبولها في أوروبا ومحاورتها، والانفتاح عليها والاعتراف بها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني أن تتخلّى عن تدمير دولة إسرائيل والاعتراف بها، ونبذ العنف حسب مصطلحهم والذي يقابل في العُرف الفلسطيني العمليات الفدائية وقبول القرار (242) [2].

وعلى أية حال: فقد تهيأ المناخ الفلسطيني لحسم خيار الاستقلال الوطني، في مواجهة احتمالات الانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن في ظل ظروف الحركة الفلسطينية وظروف علاقاتها التنظيمية وارتباطاتها العربية، أضحت مهمة صياغة برنامج مرحلي يحظى بإجماع فلسطيني كامل عملية صعبة ومعقدة. ومع ذلك فقد تصدّت بعض التنظيمات كفتح والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين لعملية صياغة وتصميم شعارات المرحلة، وهي بذلك حطّمت الشعارات العامة القديمة ذات الطابع الاستراتيجي بعيد المدى والتي كانت جزءاً لا يتجزأ من أدبيات الفصائل الفلسطينية ومنظمة التحرير؛ فمن وجهة نظر بعض فصائل منظمة التحرير، أنه لم يعد بالإمكان بعد حرب عام 1973 مخاطبة الشعب الفلسطيني بشعارات عامة وتاريخية، دون النظر إلى طبيعة المرحلة الجديدة التي يجتازها بعد الحرب، والاستمرار في تعبئته حول أهداف غير قابلة للإنجاز في مدى زمني منظور ومحدد [3].

وبناءً على ذلك التصور؛ ففي عام 1974 أيضاً، وبعد أن كانت قيادة المنظمة الجديدة قد رسّخت أقدامها، واصلت مسلسل التغيُّر السياسي داخل المنظمة تبعاً للمتغيّرات الإقليمية والدولية على أمل تحقيق شيء من الحل السلمي للقضية الفلسطينية؛ ففي

---

[1]- المرجع السابق، ص28.

[2]- المرجع السابق، ص29-30.

[3]- الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص199-200.

حزيران (يونيه) 1974، قبِل المجلس الوطني الفلسطيني وأقرَّ بفكرة قيام سلطة فلسطينية فوق جزء من الأراضي الفلسطينية، أي: **القبول بالممكن والنضال من أجل تحقيق الهدف الاستراتيجي**، وهذا يُعد الإقرار الأول من نوعه بقبول إقامة سلطة وطنية فلسطينية فوق أي أرض يتم تحريرها أو ينسحب الاحتلال منها. وليس غريباً أن لقي ذلك البرنامج معارضة شديدة من جانب أطراف فلسطينية عدة، لتعارضه مع البرنامج السياسي والميثاق الوطني الفلسطيني نفسه، واعتبروا ذلك التحوُّل تراجعاً عن الهدف الرئيسي، ووصفوا ذلك البرنامج: بأنه برنامج "**بعض فلسطين**"[1]. وكانت تلك الفصائل الرافضة للبرنامج المرحلي هي في الأساس المحسوبة على سوريا والعراق[2]. ومن المعلوم أن بعض الأطراف العربية عارضت المشروع المرحلي، ومن بينها النظام العراقي في ذلك الوقت الذي كان يترأسه حزب البعث بقيادة أحمد حسن البكر[3].

غير إن أغرب ما في برنامج النقاط العشر هي النقطة الثانية منه التي تضمّنت مجموعة من الكلمات والعبارات التي تستحق الوقوف عندها بعض الشيء، فقد تمَّ استبدال عبارة: "**تحرير فلسطين**" لتحل محلها عبارة "**تحرير الأرض الفلسطينية**"، مما يعني إبداء شيء من المرونة لجهة إشراك منظمة التحرير في أي مباحثات للتسوية[4]، حيث تحتمل عبارة "**الأرض الفلسطينية**" الضفة الغربية وقطاع غزة، وتمَّ اعتماد هذا التعبير فيما بعد ليشير إليهما. بل وما يثير الريبة ما أشارت إليه تلك الفقرة، بأن وسيلة تحرير تلك الأراضي هي: "**كافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح**"؛ وبناءً عليه: فماذا سيكون مستقبل الكفاح المسلح عندما يتم تحرير الأراضي التي أُحتلت عام 1967؟ وهل سيتم السماح لمنظمة التحرير بالاستمرار في القتال؟ أم ستستمر في التفاوض حتى ولو لم تتوصّل إلى تحرير المزيد من الأراضي؟

كما أشارت تلك الفقرة إلى صفة "**المقاتلة**" للسلطة المزمع قيامها، لكن المنطق يفرض علينا التساؤل: (**هل ستقبل إسرائيل التفاوض مع منظمة التحرير وهي تُبدي سلفاً؛ أنها**

---

[1]- قاسم، **الحروب العربية – الإسرائيلية**، ص341؛ الأزعر، "**تطور حركة التحرر الوطني**"، ص316؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **فلسطين تاريخها وقضيتها**، نابلس، المكتبة الجامعية، د.ت، ص292؛ **مقابلة مع جميل المجدلاوي**.

[2]- **مقابلة مع زكريا عطون؛ مقابلة مع رمزي رباح**؛ خلف، **فلسطيني بلا هوية**، ص224.

[3]- **مقابلة مع يحيى رباح**.

[4]- فيصل حوراني، "**منظمة التحرير الفلسطينية والتوجه نحو التسوية**"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 99، شباط (فبراير) 1980، ص56-57.

ستقيم إلى جوارها سلطة مقاتلة؟). والواضح أن ذكر مصطلح "سلطة مقاتلة"، وُضعت في تلك الفقرة لمجرد إرضاء الفصائل المعارضة والمتخوفة من الانزلاق إلى الحلول السلمية. فقد طلب ياسر عرفات من ماجد أبو شرار أمين سر المجلس الثوري لحركة فتح خلال المداولات حول البرنامج المرحلي، أن يتضمّن البرنامج كلمة واحدة فقط هي "سلطة وطنية"، ثمَّ ليضع المعارضون بعد ذلك ما شاءوا من النقاط والتحفظات[1]. وأما مصطلح "سلطة وطنية" فقد كان بديلاً مؤقتاً عن مصطلح "الدولة الفلسطينية" الذي أُتهم أنصاره وقتذاك بالخيانة، ودرج قادة الفصائل بمن فيهم فتح على تسميتها بالدولة المسخ، ولكن الجميع كان يُدرك أن الحديث يدور عن إقامة دولة مستقلة[2].

ومهما يكن من أمر: فإن هذا البرنامج المرحلي كان يُسمى الإستراتيجية المؤقتة، إلاَّ أن قيادات من حركة فتح اعتبروه حل استراتيجي وليس مرحلي[3]، أي أن هذا الحل هو خاتمة المطاف لحل مجمل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

وعندما أصدرت القمة العربية في الجزائر عام 1973 قراراً اعترفت بموجبه بمنظمة التحرير ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني، بدأ يطرأ تغيّر على موقف حركة فتح التي صارت تؤكّد على لسان عددٍ من قيادييها ومنهم صلاح خلف (أبو إياد): أن كل الثورات تواجه موضوع المرحلية، وأن الواقعية السياسية ليست عيباً وإنما هي "**الأسلوب الثوري في العمل**". وبالتالي: فإن المرحلية فيما يتعلّق بالثورة الفلسطينية، يجب أن تتمثّل في النضال من أجل انتزاع الضفة الغربية وقطاع غزة من براثن الاحتلال، وإقامة قاعدة ثورية ووطنية عليهما شريطة أن لا يكون ثمن هذه القاعدة التنازل عن الحق التاريخي[4]. والجدير بالذكر: أن صلاح خلف نفسه قد أخذ فيما بعد على قيادة منظمة التحرير، أنها لم تشرح لكوادرها قبل حرب 1973 معنى المرحلية في النضال. وقال: السؤال المطروح علينا والذي يجب أن نجيب عليه، ليس بين ما نطمح إليه حسب أدبياتنا، إنّما المطلوب أن نقر بالشيء الذي قد يُفرض

---

[1]- غازي حسين، **الفكر السياسي الفلسطيني 1963-1988**، دمشق، دار دانية، 1993، ص158.

[2]- حواتمة، **البرنامج المرحلي**، ص50.

[3]- **مقابلة مع رباح مهنّا.**

[4]- **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973**، ص520-522.

علينا وكيف نواجهه، وطبيعي أن نرضى به إذا كان استسلامياً، إنّما يكون فعلاً بوضع برنامج نناضل جميعاً من أجله، برنامج يجيب على القضايا الراهنة ويتمسك بالحق التاريخي [1].

وبمقارنة بسيطة بين مقررات البرنامج السياسي الذي أقرّه المجلس الوطني الفلسطيني الأول عام 1964، بما تبعه من مقررات بعد الدورة الرابعة نلاحظ ما يأتي:

أولاً: أن مقررات المجلس الوطني الفلسطيني الأول ركّزت على أن قيام إسرائيل على أرض فلسطين، يُعدُّ عدواناً استعمارياً صهيونياً مستمراً يخالف مبدأ حق تقرير المصير.

ثانياً: فإن للشعب الفلسطيني الحق وفقاً للأعراف الدولية أن يناضل في سبيل تحرير وطنه بكافة الوسائل، وكذلك التعاون مع الدول الشقيقة والصديقة للعمل على طرد إسرائيل من الأمم المتحدة وجميع المحافل الدولية. وبالتالي: فإن الهدف السياسي الأول لقيام منظمة التحرير، كان العمل من أجل عودة الشعب الفلسطيني إلى وطنه المحتل، وإقامة دولته الفلسطينية على مجمل أراضيه التي حُددت وفقاً للانتداب البريطاني [2].

وحسب ما ذكره شفيق الحوت: فإن الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، كانت قمة في الدبلوماسية الفلسطينية التي عرفت كيف تتجاوز حدة الرفض وحدة القبول بالنسبة إلى مؤتمر جنيف، ومجمل النشاط السياسي العربي في ذلك الوقت. وقد ترتّب على ما اتخذته تلك الدورة من قرارٍ مصيري بالقبول بدولة فلسطينية فوق جزء من تراب فلسطين، بأن توجّهت منظمة التحرير بعد أشهر قليلة من ذلك القرار إلى الأمم المتحدة في نيويورك بدلاً من مؤتمر جنيف. ومن خلال هذا المنعطف التاريخي برز دور الفلسطيني الدبلوماسي، وأهمية الدبلوماسية والنضال السياسي كأداة نضالية، ومما لا شك فيه: فإن حرب 1973 هي المسئول الأول عن هذا التطور [3].

وحسب ما ذكره رمزي رباح: فإن البرنامج المرحلي أثبت أن المقاومة المرحلية كانت ضرورية من أجل مراكمة الإنجازات للوصول إلى الهدف النهائي؛ فبدون دولة فلسطينية لا يمكن الوصول للهدف النهائي وهو قيام الدولة الديمقراطية في ظل موازين قوى مختلة دولياً، كما أن البرنامج المرحلي لا ينتظر تحولات في النظام الإقليمي العربي والدولي بل يركّز

---

[1]- محمود درويش (إعداد)، **"المقاومة الفلسطينية أمام التحديات الجديدة"**، ندوة أعدتها مجلة شؤون فلسطينية، العدد 30، شباط 1974، ص26-27.

[2]- مخادمة، **منظمة التحرير**، ص340.

[3]- الحوت، **عشرون عاماً**، ص197-198.

على دور الفلسطينيين أنفسهم، وتعبئة وتنظيم طاقاتهم ضد الاحتلال من أجل حقوقهم ومصالحهم. ولم يكن هذا البرنامج على الإطلاق برنامج للتسوية وإنما استنهاض الشعب الفلسطيني، وفوق هذا وذاك فإنه كان يجمع بين كافة أشكال النضال، وأسقط شعار التناقض بين الكفاح المسلح والتسوية السلمية، وحصّن مكانة القضية وتمثيلها، ووقف سداً ضد الحلول السلمية والاستسلامية [1].

ولمَّا لم تكن كل التنظيمات الفلسطينية المنضوية تحت عباءة منظمة التحرير موافقة على تلك الحلول السلمية من خلال ذلك المنظور، برز على سطح الواقع السياسي الفلسطيني اتجاهان رئيسيان، عبّر كل منهما عن نفسه في سلسلة من المواقف والبيانات المختلفة. وانتظم **الاتجاه الأول:** في قيادة منظمة التحرير الذي بقي قابضاً على زمام الأمور فيها، بينما انتظم **الاتجاه الثاني**: في أُطر وتعبيرات مستقلة عن منظمة التحرير أطلق على نفسه اسم (**جبهة القوى الفلسطينية الرافضة للحلول الاستسلامية**)، أو ما يمكن تسميته (بجبهة الرفض)، وقد تمثّل في: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وجبهة التحرير العربية والجبهة الشعبية - القيادة العامة. وقد تزعمت الجبهة الشعبية تلك الجبهة، وتمَّ انتخاب القيادي البارز في الجبهة آنذاك أبو ماهر اليماني أمين سر لها. وكان الاتجاه الأخير قد أخذ بالتعبير عن مواقفه وسياساته من داخل أُطر ومؤسسات منظمة التحرير نفسها، قبل أن يبدأ بالتبلور خارجياً في أُطر ومؤسسات موازية في الشكل على الصعيد التنفيذي، وكانت إحدى تعبيراته المبكرة قد برزت بعد نحو ثلاثة أشهر على حرب 1973، عندما اضطرت قيادة منظمة التحرير المؤلفة من تحالف تنظيمات، تتكون من: فتح، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والصاعقة، إلى تأجيل رفع ورقة عمل اتفقت عليها إلى المجلس المركزي الفلسطيني الذي تقرر عقده في شباط (فبراير) 1974؛ بسبب ضغط تحالف مناوئ من داخل المنظمة، مؤلف من: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وجبهة التحرير العربية [2].

ولكن في أواخر أيلول (سبتمبر) 1974، وإزاء رفضها لتلك الحلول السياسية التي تُعبِّر عن التنازل عن الثوابت الوطنية الفلسطينية، قررت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الانسحاب

---

[1]- **مقابلة مع رمزي رباح**.

[2]- مجلة الهدف، بيروت 1974/5/25؛ الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص200-201؛ عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص265، 267؛ بسيسو، **منظمة التحرير**، ص26؛ **مقابلة مع جميل مزهر** بتاريخ 2011/2/3، والأستاذ مزهر هو عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

من اللجنة التنفيذية للمنظمة ومن المجلس المركزي، لكنها بقيت في إطار المجلس الوطني الفلسطيني، وذلك لكي لا تتحمّل تبعات الانحراف التاريخي الذي تسير فيه قيادة المنظمة. ومن جملة الأسباب التي برّرت فيها الجبهة الشعبية انسحابها من مؤسسات منظمة التحرير هو بقاء المنظمة في موقف اللا موقف، وتفسير المنظمة لبرنامج النقاط العشر أو السلطة الوطنية، على نحو يتناقض والميثاق القومي ومقررات المجالس الوطنية، وتصوير قيادة المنظمة لإمكانية حضورها لمؤتمر جنيف - الذي وصفته الجبهة بالمؤامرة - وكأنه انتصار كبير تحققه على الرجعية الأردنية وإسرائيل، وأن الجبهة تؤكد حدوث اتصالات سرية مع الولايات المتحدة بمعزلٍ عن الجماهير[1].

وقد أدّى تشكيل جبهة الرفض تلك إلى أن يكون مفصلاً هاماً في تاريخ منظمة التحرير، إذ توضّحت آنذاك مواقف الفصائل الفلسطينية على أساس الموقف من إسرائيل، حيث تمَّ تقسيمهم إلى فريقين. كما أدّت إلى بروز صراعات مهّدت لصراع دموي فيما بعد في الثمانينات من القرن الماضي، بين المناوئين لسياسات ياسر عرفات ومواليه على خلفية النزاع مع سوريا[2].

وقد أكّد جورج حبش الأمين العام للجبهة الشعبية، بأنه لا يمكن لمنظمة التحرير النجاح في الوصول إلى سلطة وطنية فلسطينية، بدون اعتراف وبدون صلح وبدون حدود آمنة مع إسرائيل[3]. غير إن الجبهة الشعبية وافقت في وقتٍ لاحق حسب أبو أحمد فؤاد على تبني البرنامج المرحلي، ولكن ليس على حساب الهدف الاستراتيجي وهو تحرير كامل التراب الفلسطيني، وهذا ما أقرته مؤتمراتها الوطنية وهيئاتها المركزية، كما أن هذا هو موقف العديد من الفصائل الفلسطينية[4].

---

[1]- **البيان الصحافي الصادر عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حول انسحابها من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية 1974/9/26**، مجلة الهدف، بيروت، العدد 271، 28/ 9/ 1974؛ الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص200-202؛ عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص266؛ **مقابلة مع جميل مزهر**.

[2]- **مقابلة مع جميل مزهر**.

[3]- جورج حبش، **"المقاومة الفلسطينية أمام التحديات الجديدة"**، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 30، شباط (فبراير) 1974، ص21؛ المصري، **اتجاهات الفكر السياسي**، ص81.

[4]- **كتاب من أبو أحمد فؤاد**.

أما الجبهة الشعبية- القيادة العامة، فقد التزمت الصمت حيال خروج الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بل وتمسّكت بعضويتها في اللجنة التنفيذية للمنظمة والمجلس المركزي فيها، وواظبت على حضور الاجتماعات المقررة، والمشاركة في اتخاذ القرارات. ولكن على ما يبدو فإن سياسة الجبهة ظلت طوال فترة السنوات الثلاث التالية تتّسم بالازدواجية والغموض في التزاماتها تجاه منظمة التحرير؛ فبينما لم تنسحب من مؤسسات المنظمة، إلاّ أنها ظلت تُظهر ميلاً للاقتداء بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وإتباع تكتيكاتها السياسية، وذلك على غرار ما كانت عليه جبهة التحرير العربية [1].

وفيما يخص رؤية غازي الصوراني لبرنامج الحل المرحلي أو برنامج النقاط العشر، فإنه يقول في ذلك الصدد: لقد ظلت الشعارات الثورية لتحرير كل التراب الفلسطيني عبر الكفاح المسلح والحرب الشعبية شعارات رائجة في تلك المرحلة، حيث أُستخدمت بنوعٍ من المبدئية أو المصداقية من ناحية، كما أُستخدمت أيضاً لاعتبارات المنافسة الفئوية، أو لاعتبارات سياسية من ناحيةٍ ثانية، على الرغم من وعي البعض بأن تلك الشعارات لم يكن لها أساس في واقع النظام العربي الرسمي (السياسي والعسكري والاجتماعي والاقتصادي). وبالتالي: يظل هدف تغيير وتجاوز ذلك الواقع عبر الثورة عليه، وفق رؤية أو موقف الجبهة الشعبية -آنذاك- بالنسبة للنظام العربي الرجعي والتابع عموماً، وللنظام الأردني خصوصاً لحسم ما سُمي "ازدواجية السلطة" لصالح الثورة، الأمر الذي رفضته حركة فتح. وبناءً عليه: لم يكن غريباً فيما بعد أن تتراجع حركة فتح ومعها معظم الفصائل الصغيرة الأخرى عن تلك الشعارات الكبرى، لحساب برنامج الحل المرحلي، ومن ثمَّ بداية الطريق صوب الهبوط السياسي المتصل حتى أوسلو عام 1993 وما تلاه [2].

ويستطرد غازي الصوراني قائلاً: إن ذلك يفترض التدقيق في طبيعة حركة فتح والهدف الحقيقي من تأسيسها، هل كانت تسعى للتحرير فعلاً كما كانت تشير شعاراتها، أم كانت قيادتها تُضمر لسياسةٍ أخرى؟ أم أن الظروف والمتغيّرات العربية والدولية وطبيعة الصراع مع العدو، فرضت العديد من المتغيّرات أو التكتيكات لاعتبارات مصلحية أو طبقية سياسية في حركة فتح، كما يوضح الكاتب مصطفى الحسيني الذي أسهم في صياغة شعار الدولة

---

[1]- الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص203؛ عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص266.

[2]- **مقابلة مع غازي الصوراني**.

الديمقراطية العلمانية آنذاك، حيث يقول: "**إن الهدف الذي كمن وراء طرح هذا الشعار هو كسب التأييد العالمي**"، وبالتالي: لم يكن شعاراً أساسياً، بل كان هدفاً تكتيكياً، وربما يكون ذلك صحيحاً لأن القيادة الأساسية لحركة فتح، كانت من أصول الإخوان المسلمين الذين هم بالتأكيد ضد العلمانية، ولذلك لم يصبح هذا الهدف أساسياً في برنامج حركة فتح وفي سياساتها. وحين حاول خالد الحسن أحد قيادات الحركة الأساسيين وأبرز مفكريها (وهو من حزب التحرير سابقاً) استخدامه لتحقيق حلٍ في فلسطين، يبرر القبول بدولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بأن تلك الدولة يمكن أن تكون مقدمة لتحقيق دولة ديمقراطية علمانية، كتوافقٍ بين المسلمين والمسيحيين واليهود، أي كتوافقٍ ديني وهو موقف توفيقي، أو علمانية متدينة إذا صح التعبير[1].

وفيما يخص موقع الدولة من كل ذلك يقول غازي الصوراني: لقد طرحت حركة فتح قبل عام 1967، هدف إقامة دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهاجمت المنادين بتحرير فلسطين (وكان وقتها عبد الناصر)، وورد ذلك في مجلة فلسطيننا، وفي كراس هيكل البناء الثوري لحركة فتح، كما وضّحها صلاح خلف في كتابه فلسطيني بلا هوية. أما بعد ذلك العام فقد غاب هذا الشعار، بل بالعكس هاجمت هذه القيادة الفئات التي طرحت شعار بناء الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وغزّة أمثال المحامي عزيز شحادة وغيره، بينما طغى شعار تحرير فلسطين وقتها، وهو الشعار الذي استُخدم لتوحيد فئات واسعة من الجماهير الفلسطينية حولها، لكي تصبح هي الممثل الشرعي والوحيد، ومن ثمَّ تثبيت ذلك المنطلق الفئوي المتفرّد في خدمة أية تكتيكات أو ظروف ومتغيّرات لاحقة[2].

ويضيف الصوراني: إنه بعد الضربات القاصمة التي تلقّتها المقاومة في الأردن (1970، 1971) وانسحابها إلى لبنان، ظهر اتجاه (متشدد) في فتح تمثّل في تنظيم أيلول الأسود، وآخر (مهاود) باسم: الواقعية تماهياً مع النظام السياسي الرسمي العربي في هبوطه مع رحيل الرئيس عبد الناصر، لذا: ليس صدفةً أن يخرج ياسر عرفات من دورة المجلس الوطني الفلسطيني، التي اعتمدت برنامج النقاط العشر صيف 1974 إلى القمة العربية في الرباط التي كافأت منظمة التحرير، بصفة الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني؛ لكنها في

[1]- المرجع السابق.

[2]- المرجع السابق.

الحقيقة أرادت التخلّص من القضية الفلسطينية بإلقاء العبء على المنظمة. ومن القمة العربية انطلق عرفات إلى الجمعية العمومية للأمم المتحدة ليلقي خطابه الشهير، ولُتقبل فلسطين عضواً مراقباً في الأمم المتحدة، ما يشي بأن برنامج النقاط العشر كان شرطاً لقبول منظمة التحرير في نادي الأنظمة العربية والمحافل الدولية على حدٍ سواء [1].

وبالتالي: فإنه على أثر الضربة القاسمة التي وُجهت للمقاومة الفلسطينية في الأردن في عام 1970 من ناحية، وعلى أثر نتائج حرب عام 1973 خاصةً النتائج السياسية من ناحيةٍ ثانية، بدأت في التراكم والنضوج فكرة المرحلية لدى الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. علماً بأن تلك الفكرة كانت ناضجة لدى حركة فتح وتنتظر الفرصة، حيث طُرحت للنقاش الداخلي في قيادة الجبهة صيف عام 1973، ما سُمي آنذاك بـ "**برنامج النقاط العشر**" كما سبق الذكر، ثمَّ تبنّى المجلس الوطني الفلسطيني لذلك البرنامج تحت اسم "**البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير عام 1974**"، ويتضمّن الإقرار بمرحلة النضال الوطني الفلسطيني وصولاً إلى الهدف الاستراتيجي الذي رسمه ميثاق منظمة التحرير، وحينها لم يكن الحديث عن دولة فلسطينية مستقلة في أراضي الضفة والقطاع، وإنما كان الحديث يجري عن بناء سلطة وطنية تكون مقدمة للتحرير الشامل [2].

وفي هذا الشأن يقول فؤاد بنات: صحيح أن نايف حواتمة الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين هو صاحب مشروع البرنامج المرحلي، إلاَّ أننا لا نستطيع أن نضع اليسار الفلسطيني كله في سلةٍ واحدة، ويجب الفصل بين اليسار الماركسي الشيوعي واليسار العربي؛ فاليسار الشيوعي قبِل بدولة إسرائيل منذ نشأتها، وكان هذا الحديث من ضمن الخطوط الحمر ليس للشعب الفلسطيني وحده بل للأمة العربية، والمقصود هنا الشعب العربي وليس الحكّام. والمعروف أن حواتمة هو صاحب فكر قادم من النظرية الأممية، ولم يكن ذلك الموقف محسوباً على اليسار العربي [3].

ومهما يكن من أمر: فإن تحوّل المقاومة إلى قوة على الرغم من الهزيمة في الأردن، وجَلْب الاعتراف العربي والدولي بها كممثلٍ للشعب الفلسطيني، فرض الانتقال إلى خطوة أخرى في

---

[1]- المرجع السابق.

[2]- المرجع السابق.

[3]- **مقابلة مع فؤاد بنات.**

طريق الوصول إلى دولة، كان التفكير منذ البدء أن تكون في الضفة الغربية وقطاع غزة. لذلك بات من الضروري أن يجري التحوّل عن البرنامج الأساسي المتمثّل ببرنامج تحرير فلسطين وعن الكفاح المسلح، نحو التوافق مع الميل العربي الذي كان يسير نحو الاعتراف بإسرائيل، والقبول بالقرارات الدولية كأساس، وهو الأمر الذي كان يطرح مسألة الدولة في الضفة وغزة من جهة، والتركيز على النشاط السياسي والدبلوماسي من جهةٍ أخرى. إذن: كان برنامج النقاط العشر هو برنامج قيادة فتح رغم إصداره من قبل الجبهة الديمقراطية، وعلى الرغم من اعتراضات تنظيمات أخرى، فقد وافق بعضها وتكيّف الباقي رويداً رويداً مع ذلك البرنامج، وكان بمثابة المدخل الأول صوب مداخل التسوية السياسية اللاحقة في مسار منظمة التحرير وحركة فتح [1].

وبحسب قول غازي الصوراني: فقد كان ما بدا أنه تحوّل سنة 1974، هو انتقال منظمة التحرير من مرحلة التحوّل إلى قوة بأن تكون الممثّل الشرعي والوحيد، الأمر الذي حصلت عليه في ذلك العام، ثمَّ إلى قوة تفاوض من أجل تنفيذ القرار (242)، على وهم حصولها على الأراضي المحتلة عام 1967 لإقامة الدولة الفلسطينية عليها، وذلك ما عبّر عنه كل مسار التنازل الذي بدأ عام 1974، بمعنى أن ما كان يحكم رؤية قادة حركة فتح هو الحصول على دولة في الأرض المحتلة عام 1967، وليس تحرير فلسطين كما كان يرد في أدبياتها، وفي إطار تفاهم ضمن الحدود التي يقررها الوضع الدولي، بالتفاهم مع مصر والسعودية والنظم الخليجية بالأساس، وبالتالي: عبر الوصول إلى التفاهم مع الولايات المتحدة. تلك هي الإستراتيجية الأساس لقادة حركة فتح، ربما ليس كلهم طبعاً لكن المتنفّذين منهم. ولتحقيق ذلك كان يقتضي الأمر لدى العدو الإسرائيلي، حصول تصفيات لعددٍ من القادة الرافضين لتلك الإستراتيجية [2].

ويأتي في السياق نفسه ما ذكره فؤاد بنات بقوله: إن منظمة التحرير لم تشهد تطوراً في تلك الفترة بل تغيّرات أو متغيّرات، لأن التطور يعني الإضافات المكتسبة تبعاً للمبادئ الأساسية في الميثاق القومي ثمَّ الوطني الفلسطيني، فمثلاً: فإن ما عُرف بالقرار الفلسطيني المستقل هو صناعة ياسر عرفات، وهو هدم للمادة الأولى في الميثاق الذي ينص صراحةً على

---

[1]- **مقابلة مع غازي الصوراني.**

[2]- المرجع السابق.

أن الشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربية، وفلسطين جزء من الوطن العربي، وإذا سألنا في وقتها: ماذا يعني مصطلح القرار الفلسطيني المستقل؟ هل كان بإمكان قادة المنظمة عمل شيء أو اتخاذ أي موقف سياسي دون موافقة الدول العربية الممولة لمنظمتهم. فهذه الأسطر توضح في الأساس، أن حركة فتح كان لديها استعداد لتغيير سياسة منظمة التحرير بين هذا الطرف أو ذاك، بغض النظر عن المصلحة الفلسطينية، وبالتالي: لا غرابة هنا في تغيير سياسات منظمة التحرير [1].

ويأتي في السياق نفسه أيضاً، أن انهيار حركة المقاومة في الأراضي المحتلة بسبب قلة خبرة رجال العمل السري، نتيجة ضعف المهارات العسكرية وقلة الإمكانيات المادية، وكذلك منع السلطات الأردنية لنشطاء المقاومة في الأردن من الاتصال بعناصرهم في الأرض المحتلة، واستعداد الرئيس السوري حافظ الأسد لقبول القرار الدولي (242)، وانضمام سوريا إلى محور مصر مع تقييد حركة المقاومة في سوريا، ومنعها من إدخال أية أسلحة إلى الأردن لنقلها إلى الأراضي المحتلة، ناهيك عن بوادر الأزمة اللبنانية من التوتّرات الطائفية في المجتمع اللبناني، وذلك من آثار الحلقة المفرغة من الهجمات الفدائية، والعمليات الانتقامية الإسرائيلية على مطار بيروت والجنوب اللبناني، وكذلك عمليات الاستقطاب السياسي التي جرت على الساحة اللبنانية [2].

ويضاف إلى ذلك، غياب الخطاب الفلسطيني في التفكير الواضح في شكل ومتطلبات المرحلة القادمة، وتحويل العمل الفدائي إلى النمط النظامي، واعتماده البُنى والرُّتب العسكرية. ومع اتساع القاعدة الجماهيرية لحركة فتح ودخول الأعضاء السابقين في الأحزاب السياسية العربية العقائدية، وكذلك مجيء الرئيس أنور السادات إلى الحكم، كل ذلك عجّل في الظهور العلني، لنهج أن تدمير دولة إسرائيل بات هدفاً غير قابل للتحقيق. وأخيراً: حاولت حركة فتح استغلال الظرف السياسي والفرصة التي جاءت بها حرب 1973 من اتفاقيات الفصل وفض الاشتباك، وأسلوب وزير الخارجية الأمريكي (كيسنجر) لتفكيك وحدة الصراع العربي الإسرائيلي، بأسلوب الخطوة خطوة لتغيّر فتح من إستراتيجيتها [3].

[1]- مقابلة مع فؤاد بنات.

[2]- مقابلة مع محسن الخزندار.

[3]- المرجع السابق.

وحسب ما ذكره يزيد الصايغ: فإن ثمة عوامل ذاتية سلبية متنّوعة حكمت مسار حركة فتح؛ كانتشار ظاهرة الفساد وتراكم الثروات والمصالح في غياب الرقابة، حيث بدأت القطط السمان في الانتشار والنمو منذ تلك المرحلة. وكان لتلك المصالح بالتعاون مع رأس المال الفلسطيني دورها في التبدّلات السياسية في "إستراتيجية" فتح، فبعد أن كانت منظمة التحرير ترفض قرار مجلس الأمن (242) باستمرار، فإن الجناح اليميني البراغماتي قد لاحظ تغيّراً ملموساً في معادلة القوى العربية - الإسرائيلية، والأمريكية - السوفياتية، مما أوحى بإمكان تحقيق مكاسب مادية من خلال الأسلوب الدبلوماسي؛ فبعث برسائل سرّية إلى الإدارة الأمريكية طوال الأشهر القليلة التالية، معبّراً عن استعداده للتعايش مع إسرائيل. ورغم أن جورج حبش أوضح - في تلك المرحلة - أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حاولت أن تمنع الوصول إلى تلك النتيجة، لأن تلك التسوية القائمة على أساس القرار (242) هي تسوية استسلام وليست تسوية تحرير. وأوضح أن الوضع الدولي بعد أن يصل مؤتمر جنيف إلى مثل تلك الاتفاقية في حالة نجاحه، لن يقبل من أي قوى فلسطينية أو عربية أن ترفض في فترة زمنية مرئية على الأقل هذا الشيء الذي رضيت به ووافقت عليه. وبالتالي: فإن القوة التي ستتسلم تلك السلطة في الأراضي المحتلة عام 1967، في ظل ميزان القوى القائم حالياً هي سلطة رجعية واستسلامية. واختتم حبش مؤكداً: إن الصهيونية لن تجلو عن شبرٍ واحد إلاَّ نتيجة نضال سياسي عسكري فلسطيني وعربي، يرغمها إرغاماً على هذا الجلاء؛ إذ لا يجوز بأي شكلٍ من الأشكال أن يكون إنهاء عدوان 1967 لحساب تثبيت عدوان 1948[1].

وفي هذا السياق، فإنه من المفيد الأخذ بعين الاعتبار، استحالة تحقيق شعار "تحرير كامل التراب الفلسطيني"، عبر حرب الشعب أو العمل الفدائي الفلسطيني وحده، انطلاقاً من رؤية أو "إستراتيجية" حركة فتح القائلة: بـ "**فلسطنة القضية وعدم التدخل في الشؤون العربية**". ذلك أن هدف أو شعار التحرير الكامل وهو هدف استخدامي من وجهة نظر غازي الصوراني، لأن ذلك الشعار لا يمكن تحقيقه إلاَّ عبر متغيّرات ثورية تستهدف تجاوز وتغيير النظام العربي، من أجل تأمين المقوّمات المادية والعسكرية لمجابهة وهزيمة إسرائيل، وهذا ما أكّدت فتح رفضها له خاصةً بعد فشل سياسة التوريط التي أعلنتها قبل هزيمة عام 1967. وعلى الرغم من ذلك، فإن شعار "تحرير فلسطين" خلق مزيداً من الأعباء والتناقضات في تلك المرحلة، بين فصائل منظمة التحرير والدول العربية المضيفة والمساندة للعمل الفدائي

---

[1]- صايغ، **الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص483، 487.

آنذاك، مما أدّى بقيادة حركة فتح إلى التراجع التدريجي عن شعار التحرير الكامل لحساب الحلول المرحلية، ضماناً لاستمرار هيمنتها ودورها المركزي في قيادة منظمة التحرير من ناحية، وعلى أمل تأمين مزيد من الاعتراف العربي والدولي بها كلاعبٍ رئيسي في الساحة الفلسطينية، بغض النظر عن أهدافها التي تأسست من أجل تحقيقها من ناحيةٍ أخرى. وذلك يعود بالطبع إلى العقلية السياسية التوفيقية والعملية في قيادة فتح، إلى جانب النزعة اليمينية للعديد من مكونات تلك القيادة في إطار لعبة التوازنات والتناقضات العربية، التي نجحت قيادة فتح في التعامل معها بصورة غير مبدئية [1].

وعمّا إذا كان هذا التحول يمكن اعتباره تحولاً سياسياً للمنظمة؟ يجيب إبراهيم أبو النجا ويحيى رباح: بأن مشروع النقاط العشر كان من أبرز التحولات السياسية في حياة منظمة التحرير، وقد أملته ضرورات المصلحة الوطنية الفلسطينية، لأنه منذ نشوء القضية الفلسطينية كانت مسيرتها تعاني الصعوبات بين اتجاهين: **الاتجاه الأول:** الذي تقوده أكبر الفصائل وهي حركة فتح التي سعت إلى إعادة انبثاق الكيانية الفلسطينية، وقيام دولة فلسطينية مستقلة للشعب الفلسطيني تمكّنه من إدارة حياته وتطلعاته نحو المستقبل. **والاتجاه الثاني:** الذي يريد أن يستغل القضية الفلسطينية كساتها وجيوشها ويبقيها في طور القضية، ولا تتحول إلى طور الاستقلال والدولة، ويعتقدان بأن الصراع بين هذين الاتجاهين ما زال قائماً بقوة حتى يومنا هذا [2].

ومع أن منظمة التحرير تراجعت ولو تكتيكياً في البداية عن برنامج التحرير الشامل بعد حرب عام 1973، بعد أن تبنّت برنامجاً مرحلياً شدَّد على حلٍّ وطني في الأراضي الفلسطينية التي أُحتلّت عام 1967، فإن ذلك لم يَعنِ أن الوضع العربي الرسمي؛ قد اطمئن إلى أن خطر إقدام الثورة الفلسطينية على فتح جبهات الصراع مع إسرائيل زال أو تضاءل؛ فحرب العام 1967 وما نجم عنها من نتائج كارثية على النظام الإقليمي الرسمي العربي، رفع من مخاوف الحرب أكثر، مما دفع السياسة الرسمية العربية إلى تشديد رقابتها على الثورة الفلسطينية وحركتها في مواقع انتشارها في الجوار العربي لفلسطين، لذلك كان ينبغي على تلك الثورة آنذاك أن تعمل ضمن الهوامش المتاحة لها في الجوار العربي وهي هوامش ضيّقة جداً منذ

---

[1]- **مقابلة مع غازي الصوراني؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973**، ص539.

[2]- **مقابلة مع إبراهيم أبو النجا؛ مقابلة مع يحيى رباح.**

البداية، ثمَّ استمرت في التضييق أكثر فأكثر مع الزمن، فكان عليها أن تدفع الثمن من بُناها المادية والبشرية؛ كلّما حاولت أن توسّع تلك الهوامش، أو ترفع سقف تطلعاتها، أو تخترق الخطوط الحمراء المرسومة لحدود حركتها؛ فدفعت الثمن أكثر من مرة، **مرة:** في صِدامها مع الجيش الأردني في أحداث عامي 1970 و1971، ثمَّ **مرة أخرى:** في صِدامها الواسع مع الجيش السوري في لبنان عامي 1975 و1976، كما سنأتي عليه لاحقاً. وفي الحالين – كما في كل الأحوال – دفعت الثمن السياسي الكبير والباهظ التكاليف، ألاَ وهو فقدان القرار الوطني الفلسطيني المستقل [1]، الذي بقي أمنية بعيدة المنال.

ويبدو أن قيادة منظمة التحرير التي كانت تتزعمّها وتهيمن عليها حركة فتح والتي كانت قد برّرت من قبل، سياسة اللجوء إلى الكفاح المسلح انطلاقاً من الطبيعة الاستيطانية لإسرائيل. قد اعتبرت أن استعادة الأرض المحتلة لا يمكن أن يتم إلاَّ عن طريق العمل المسلح كوسيلة حتميّة ووحيدة، لا مناص من تجنّبها أو الاستغناء عنها في معركة التحرير، لكن تلك القيادة ارتأت فيما بعد ضرورة مزج العلاقة بين العمل السياسي والعمل العسكري؛ فأكّدت: على وجود علاقة جدلية بين الاثنين. **فالعمل العسكري** من وجهة نظرها قد يكون استراتيجياً في البداية؛ ولكن يجب أن يكون في إطار الأهداف السياسية الموضوعة؛ فالثورة لا تُنكر النضال السياسي، والكفاح المسلح نضال سياسي في قمة العنف، لأنه يؤدي إلى إحداث نتائج سياسية. وكنتيجة طبيعية لتطورات سياسية لاحقة، بدأ التباين في النظر إلى منهجية حل الصراع؛ فظهر واضحاً أن الكفاح المسلح ليس الحل الوحيد للقضية الفلسطينية. ولم يمنع التزام الفكر السياسي الفلسطيني بالهدف النهائي للتحرير، من القبول بطرح حلول وسطية مرحلية، وإن تسبّب ذلك في توتّر فلسطيني - فلسطيني في تلك الفترة [2]. وبالتالي: أصبح البرنامج المرحلي فيما بعد برنامجاً سياسياً لقيادة المنظمة خاطبت به العالم، وهو الذي قاد تلك القيادات التي اقتنعت بفكرة التسوية السياسية إلى المشاركة في مفاوضات مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، ثمَّ أخيراً اتفاق أوسلو عام 1993 [3].

---

[1]- بلقزيز، **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني**، ص44.

[2]- عيسى أبو زهيرة، "**تغيير الفكر السياسي الفلسطيني 1987-1993**"؛ مجلة رؤية، غزة، 2006؛
http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/23/page6.html20.6.2007

[3]- **مقابلة مع جميل مزهر**.

فالتوجّهات الفكرية والسياسية نحو البرنامج المرحلي ومضامينه، بدأت بعد رحيل أو ترحيل قوات الثورة الفلسطينية من الساحة الأردنية بعد أحداث أيلول (سبتمبر) 1970؛ فكان من تلك التوجهات الخفي منها وكذلك المُعلن، حتى الإعلان الرسمي في دورة المجلس الوطني الفلسطيني عام 1974. ومن هناك أصبحت سياسة القبول بما يمكن الحصول عليه، وتحرير ما يمكن تحريره أو أخذ ما يؤمل تقديمه للفلسطينيين، تمثّل اجتهاداً فكرياً وسياسياً لعددٍ من القيادات السياسية في منظمة التحرير، مع تنسيق عملها مع القيادات العربية والدولية المختلفة في ميدان التسويات السياسية آنذاك، وقد شكّلت تلك التوجهات انقلاباً فكرياً وسياسياً كان بمثابة صدمة لجميع القوى السياسية الفلسطينية في ذلك الوقت. حيث انقسمت الساحة الفلسطينية إلى اتجاهين: **اتجاه**: تبنّى الفكر المقاوم (الرفض والمعارضة والتصدِّي)، **والاتجاه الآخر**: تبنّي الفكر المساوم وقد مثّلته القيادة الرسمية وتوابعها، والذي كان محدوداً وقتذاك ولكنه ظل ينمو رويداً رويداً حتى تمكّن من جمع أغلبية مستفيدة وانتهازية حوله، بات لها اليد العليا في منظمة التحرير حتى يومنا هذا [1].

ومن كل ما سبق: ينبغي الإشارة إلى ما قاله غازي الصوراني: بأنه بعد استلام حركة فتح عام 1969 لقيادة منظمة التحرير برئاسة ياسر عرفات؛ أدى ذلك إلى أن تصبح تشكيلة المجلس الوطني الفلسطيني هي طوع بنانه، حيث لاحظنا أن 90% من أعضاء ذلك المجلس، قد رفعوا أيديهم ثمَّ خفضوها بالترافق مع يد من عيّنهم (أي رئيس المنظمة). ومن هناك يصعب اعتبار المجلس الوطني الفلسطيني معياراً لمزاج الشارع الفلسطيني أو حتى فصائله الفدائية، فهو لا يختلف عن أي (برلمان) عربي مسبق الصنع. فلقد كانت القيادة في منظمة التحرير تهرب إلى الأمام، فبعد أن كانت مع تحرير كامل فلسطين غدت تقبل بأي شيء. وقد جاء ذلك التحول بعد أن تلقّى العمل الفدائي ضربتين قاصمتين في الأردن خلال أيلول (سبتمبر) 1970 وتموز (يوليه) 1971. ومن هناك كان لجوء القيادة الفلسطينية إلى الأعمال الخاصة (كمنظمة أيلول الأسود)؛ لعلها تُبقي القضية الفلسطينية حية وتُعيد الثقة للفدائيين بأنفسهم. ومن هناك: وفّرت حرب 1973 وحالة اللا نصر واللا هزيمة فيها، فرصة ذهبية لتلك القيادة كي تتساوق مع الرئيس المصري السادات ليس إلاَّ، وذلك ما جرى عشية انعقاد الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني [2].

---

[1]- **مقابلة مع سهيل الشنطي** بتاريخ 2011/1/18؛ **مقابلة مع جميل المجدلاوي** بتاريخ 2011/2/2.

[2]- **مقابلة مع غازي الصوراني** بتاريخ 2011/1/31.

وإضافةً لِما سبق: فإن أدبيات الثورة الفلسطينية ووثائقها الرئيسة، أكّدت على أن تلك الثورة بتبنيها استراتيجية الكفاح المسلح وحرب الشعب، لم تكن تعني أنها قادرة على تحرير كامل التراب الفلسطيني بمفردها؛ ولكنها كانت تؤكّد على أنها في طليعة الأمة العربية في معركة التحرير. وإنها ثورة فلسطينية المنطلق ولكنها في معركة التحرير فلسطينية عربية إسلامية، مدعومة بقوى التحرر العالمية. وفي ذلك قال صلاح خلف (أبو إياد) عضو اللجنة المركزية لحركة فتح والرجل الثاني في منظمة التحرير: "**نحن لم نتحدّث ولا مرة واحدة، أننا نستطيع كفلسطينيين تحرير أرضنا من هذه الحركة الصهيونية ذات الامتدادات في كل أنحاء العالم. وإضافةً إلى كوننا وحدويين وقوميين منذ مطلع هذا القرن** (القرن العشرين) **كشعبٍ وطلائع مثقفة فلسطينية، فإن لنا مصلحة مباشرة إضافة للمبادئ والقناعات لترسيخ قومية المعركة ... نحن لا نستطيع للمصالح وللمبادئ معاً، أن نتاجر باستقلالية القرار بعيداً عن الأمة العربية**" [1].

وللتدليل على صحة ما سبق: فقد سعت منظمة التحرير بعد عام 1974 لإظهار نفسها في هيئة حركة سياسية مسئولة بعيدة النظر، لا مجرد قوة من الفدائيين تستطيع أن تسعى لتحقيق أهدافها عن طريق المقاومة فقط، ومع أنها لم تتخلَّ عن الكفاح المسلح الذي يشمل شن هجمات ضد أهداف مدنية في إسرائيل، فإن المنظمة أبعدت نفسها عن الأنشطة التي وصمها البعض بالإرهابية في مجالات أخرى [2].

وفي هذا الجانب وحسب ما قاله البعض: فإنه من المفيد التذكير بما يمكن تسميته **(المرحلة الأولى)** في مسار منظمة التحرير (1964-1973)، فالمعروف أن تلك المرحلة كانت مرحلة محكومة لمبادئ ومنطلقات تحررية وطنية وقومية واضحة بصورة شاملة دون أي لبس، من حيث التطابق بين نصوص المبادئ وممارستها على الأرض بالانسجام مع المنطلقات القومية التحررية. وقد انعكس ذلك في قرارات المجالس الوطنية الفلسطينية إبان تلك المرحلة بدءاً من قرارات الدورة الأولى (القدس 1964/5/28)، حتى الدورة الحادية عشرة

---

[1]- عبير ياسين، محمد جمعة، **منظمة فتح ومنظور التسوية السلمية**، في: صبحي عسلية (محرر)، الفصائل الفلسطينية من النشأة إلى حوارات التهدئة، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2005، ص30.

[2]- دان تشيرجي، **أمريكا والسلام في الشرق الأوسط**، ترجمة: محمد مصطفى غنيم، ط1، القاهرة، دار الشروق، 1413هـ (1993م)، ص43.

(القاهرة 1973/1/6)، تلك القرارات التي جاءت منسجمة مع حركة صعود وتطور المقاومة الفلسطينية.

وفيما يأتي أبرز المنطلقات السياسية التي تضمنتها قرارات المجلس الوطني منذ الدورة الأولى حتى الدورة الحادية عشرة:

1- إن قيام إسرائيل في فلسطين وهي جزء من الوطن العربي يعتبر عدواناً استعمارياً صهيونياً، يشكل خطراً مستمراً على الوطن العربي (دورة القدس، 1964/5/28).

2- أعلن المجلس الوطني الفلسطيني، أن الاستعمار البريطاني والأمريكي هو المسؤول الأول عن كارثة فلسطين وتشريد شعبها، وأن منظمة التحرير ستحدد سياستها وعلاقاتها بالدول تبعاً لموقفها من قضية فلسطين (الدورة الثانية، القاهرة، 1965/5/30).

3- أكّد المجلس على أن (حرية العمل الفلسطيني ضرورة لا بد منها لخوض معركة التحرير، على أن يكون جيش التحرير الفلسطيني في الطليعة في خوض هذه المعركة) (الدورة الثالثة، غزة، 1966/5/2).

4- شجب المجلس الدعوات المشبوهة لإنشاء كيان فلسطيني مزيف يقوم على أساس إعطاء الشرعية والديمومة لإسرائيل، الأمر الذي يتنافى كلياً مع حق الشعب الفلسطيني في كل وطنه فلسطين (الدورة الرابعة، القاهرة، 1968/7/10).

5- طالب المجلس بالتصدي بحزم لكافة الحلول الاستسلامية، ورفض كافة الاتفاقيات والقرارات والمشاريع التي تتعارض مع حق الشعب الفلسطيني في وطنه، بما في ذلك قرار مجلس الأمن (242) (الدورة الخامسة، القاهرة، 1969/2/1).

6- طرح المجلس موضوع الدولة الديمقراطية العلمانية في كل فلسطين، ويرفض مشروع روجرز، كما يندد بالعودة المشبوهة لإقامة دويلة فلسطينية (الدورتان السابعة والاستثنائية، القاهرة وعمّان، بتاريخ 1970/5/30 و 1970/8/27).

7- أكّد المجلس على أن دولة المستقبل في فلسطين المتحررة من الاستعمار الصهيوني، هي الدولة الفلسطينية الديمقراطية التي يتمتع الراغبون في العيش فيها بسلام بنفس الحقوق والواجبات، ضمن إطار مطامح الأمة العربية في التحرر القومي والوحدة الشاملة (الدورة الثامنة، القاهرة، 1972/2/28).

8- طالب المجلس الوطني الفلسطيني كافة الدول العربية، برفض جميع الحلول السلمية والاستسلامية لقضية الشعب الفلسطيني بما في ذلك القرار (242) (دورات المجلس التاسعة والعاشرة والحادية عشرة، 1971/7/7، و 1972/4/6، و 1973/1/6).

ثمَّ بدأت (**المرحلة الثانية**) بعد حرب عام 1973، حيث بدأ لأول مرة تداول الأفكار حول القبول بالتسوية السياسية، وإقامة (سلطة وطنية) على أي جزء يتم تحريره من الأراضي الفلسطينية، وذلك ما تبنّاه المجلس الوطني فيما عُرف بـ (البرنامج المرحلي)، الذي شكّل محطة متميزة أسدلت الستار على قرارات المجلس الوطني في المرحلة الأولى. معلنة بداية مسار المرحلة الثانية، حيث كان لذلك البرنامج المرحلي دوراً أساسياً في توليد مجموعة من عوامل التأثير على مجمل البناء الفكري والسياسي للمنظمة، وقد لاحظنا ذلك من خلال قرارات المجلس الوطني اللاحقة؛ فمع تلك المرحلة لاحظنا بدء العد التنازلي الفلسطيني الهابط وببطء شديد في الرسم البياني لحركة الثورة الفلسطينية المنسجم بتلك الدرجة أو تلك، مع المتغيّرات العربية عموماً وسياسات الرئيس السادات خصوصاً، لكن ذلك لا يلغي الإقرار بصورة موضوعية الحقيقة المتمثلة في أن النضال الوطني الفلسطيني، واجه في كل البلاد العربية – بدرجات متفاوتة - حصاراً وبطشاً، وصل في بعض الحالات إلى صور أشد وأقسى مما واجهه من العدو الإسرائيلي. وقد أدّى ذلك الوضع إلى ضعف الإسناد الشعبي العربي للحركة الوطنية الفلسطينية، انعكاساً لأزمة حركة التحرر العربية بكل تلاوينها، وحصر ذلك الإسناد في الحدود المرسومة من قبل الأنظمة الرسمية العربية، لكن الموقف العربي الرسمي وضغوطاته وحصاره للحركة الوطنية الفلسطينية، لا يبرر للقيادة الفلسطينية هبوطها السياسي، بل استخدمته ذريعة لها صوب ذلك الهبوط، الذي بدأ فعلاً منذ الدورة الثانية عشرة للمجس الوطني بالقاهرة في حزيران (يونيه) 1974 حتى الدورة العشرين في الجزائر 1991/9/23 [1].

وإذا ما جاز لنا أن نطرح السؤال التالي: **(هل كان لتبني المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة للبرنامج المرحلي عام 1974، تأثيرٌ وانعكاس على البناء الفكري والسياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية؟)**، فنجد أن إجابة الدكتور إبراهيم أبراش [2]، على

[1]- مقابلة مع غازي الصوراني.

[2]- مقابلة شخصية مع الأستاذ الدكتور إبراهيم أبراش في غزة بتاريخ 2010/9/15.

هذا السؤال قد حدّدت التوجهات الرسمية الفلسطينية بشكلٍ مباشر، وذلك بقوله: لقد قبلت منظمة التحرير بسياسة المرحلية- أي القبول بتأسيس سلطة فلسطينية على أي جزء من أرض فلسطين. والأهم من ذلك فقد قبلت المنظمة بأن تقيم هذه السلطة على أي أرض سواء أكانت محررة أم نتيجة تسوية، وهذا معناه القبول الضمني للمنظمة بسياسة التسوية حتى قبل أن يتبنّى الرئيس المصري أنور السادات هذا النهج؛ وذلك بسبب نتائج حرب عام 1973 التي أكّدت صعوبة هزيمة إسرائيل، واحتمالات تحريك الوضع سياسياً.

بل وأكثر من ذلك، فإن اليمين الفلسطيني كان قد خطا من قبل خطوة بالتلميح علناً إلى مشروع الدويلة كمخرج، كما صرَّح بذلك ناطق باسم اللجنة المركزية لمنظمة التحرير في مؤتمر صحفي في عمَّان في 11 كانون ثانٍ (يناير) 1971. ولكن بسبب وجود تباينات في المنظمة حول تلك القضية، استمر فرض تكرار التأكيد على التحرير الكامل؛ فالمجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثامنة التي عُقدت في القاهرة من 28 شباط (فبراير) – 5 آذار (مارس) من العام نفسه؛ أعاد التذكير بأن الهدف السياسي الأساسي هو تحرير الوطن الفلسطيني المحتل تحريراً كاملاً، مع تصعيد الكفاح المسلح وحماية الثورة. وأن الحل الوحيد للقضية الفلسطينية هو تحرير التراب الفلسطيني كاملاً بفعل الكفاح المسلح، وأن الحل النهائي يتمثّل في إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية [1].

وبناءً على ما سبق: فإن التغيُّر السياسي الذي شهدته منظمة التحرير بتبنّي مشروع الحل المرحلي، كان ناجماً من الواقع والظروف الإقليمية والدولية، مما دفع وأرغم قيادة المنظمة إرغاماً على تبنّي ذلك المشروع على ما فيه من تنازلات جسيمة، خاصةً بعدما باتت مقتنعة بأن الحل العسكري للصراع صعباً ومستحيلاً، ولا يمكن تحقيقه في القريب المأمول.

ومهما يكن من أمر: فإذا كانت الثورة الفلسطينية قد حاولت أن تصنع موازنة بين المبدئية والثوابت العليا وبين المرحلية، من خلال استراتيجية عمل أقامت نوعاً من الربط

---

[1] - خرطبيل، **وأد منظمة التحرير**، ص20-21.

بين برنامج الميثاق الوطني والبرنامج الوطني المرحلي، إلاَّ أنها أخفقت في ذلك تحت وطأة رجحان الثاني على الأول، مما أدّى إلى تناسل برامج مرحلية منه مستمرة إلى يومنا هذا [1].

ثانياً: النتائج المترتّبة على إقرار البرنامج المرحلي

وبتأثير إقرار برنامج النقاط العشر والقراءة الصحيحة لمغزاه، حظي هدف إقامة دولة الضفة الغربية وقطاع غزة المستقلة بالتأييد العربي الرسمي الإجماعي، وحسمت الدول العربية موقفها حول مكانة منظمة التحرير [2]، بعدما بذلت منظمة التحرير قصارى جهدها لإنجاز وتحقيق البرنامج المرحلي عبر نضالها العسكري والسياسي في محافل شتى، من أجل كسب الاعتراف والتأييد لهذا البرنامج [3].

ويبدو أنه كان ثمة تواصل بين قيادة المنظمة ومصر بعد الدورة الثانية عشر للمجلس الوطني؛ ففي ظل الطرح السياسي والإعلامي التي بدأت الأطراف الرسمية في المنظمة تعبّر عن تفهمها لبرنامج النقاط العشر، وبدأت الفجوة تتسع بين موقف قيادة المنظمة والمعارضين لذلك البرنامج، ومن ثمَّ ظهرت فيما بعد تسريبات ومعلومات حول اتصالات فلسطينية أمريكية، لاستكشاف المواقف وتهيئة الأجواء والمواقف بين الأمريكيين وقيادة المنظمة [4].

وفي خطوةٍ لاحقة للدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني لكنها مهمة، تمَّ حسم مسألة التمثيل السياسي للشعب الفلسطيني بشكلٍ قاطع في مؤتمر القمة العربية السابع الذي انعقد في الرباط عام 1974، حيث تمَّ اتخاذ قرار يعتمد فيه منظمة التحرير على المستويين العربي والدولي؛ كممثلٍ شرعي وحيد غير منازع للشعب الفلسطيني. وكان هذا القرار هو المفصل الأهم على هذا الصعيد، وذلك بتسليم الأردن لأول مرة لمنظمة التحرير بحق تمثيل الفلسطينيين والتحدّث باسمهم، وكانت مصر هي المبادرة مع عددٍ من الدول العربية لتمرير

---

[1]- عبد الإله بلقزيز، **موضوعات سياسية من أجل إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية**، في منظمة التحرير الفلسطينية والانتفاضة، الحصيلة والمستقبل، سلسلة كتب المستقبل العربي (36)، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين أول (أكتوبر) 2004، ص38.

[2]- حوراني، "**نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية**"، ص63.

[3]- عودة علي عبد الفتاح، **السياسة الخارجية لمنظمة التحرير الفلسطينية 1964-1982**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط، جامعة محمد الخامس، 1988، ص76.

[4]- **مقابلة مع جميل المجدلاوي**.

هذا القرار. وأكّدت تلك القمة في قراراتها: حق الشعب الفلسطيني في إقامة سلطته الوطنية على أية أرض يجلو عنها الاحتلال. وفيما بعد خطى النضال الفلسطيني خطوته الكبرى والأساسية، لمَّا تبنى مؤتمر القمة العربية المحدود الذي انعقد فيما بعد في الرياض في عام 1976، شعار الدولة الفلسطينية المستقلة، ثمَّ أقرَّ المجلس الوطني الفلسطيني الثالث عشر بدوره والذي انعقد في القاهرة في آذار (مارس) 1977، صيغة الدولة الفلسطينية تلك في واحدٍ من أهم القرارات التي أصدرتها المجالس الوطنية الفلسطينية كلها [1].

والغريب في الأمر، أن الأردن قبِلت بوحدانية تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني، ويبدو أن ذلك مرده لسببين اثنين هما: الدعم المتنامي للحركة الوطنية الفلسطينية على حساب الأردن؛ وكنتيجة حتمية لفشل العرب في تحرير أي جزء من فلسطين من أيدي الاحتلال الإسرائيلي. ومع هذا كله لم تتخلَّ الأردن عن سياستها وروابطها الإدارية بالضفة الغربية والقدس الشرقية، وبقي المجلس الإسلامي الأعلى وإدارة الأوقاف تحت إدارة وتمويل وزارة الشؤون الدينية في عمّان [2].

وهنا يحق لنا التساؤل عن: **(السبب الذي دعا الدول العربية للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، بعد عشرة أعوام من نشأتها، وليس قبل ذلك؟)**.

فالأمر على ما يبدو، كان متعمّداً؛ فالعرب بعد هزيمتهم المدوّية في حرب العام 1967 باتوا مقتنعين تماماً، بأن تحرير كامل فلسطين بعيد المنال، ثمَّ بعد انتصارهم في حرب العام 1973 وبعد أن أعلنت مصر أكبر قوة ديموغرافية وعسكرية عربية، أن تلك الحرب هي آخر الحروب مع إسرائيل، بات العرب يتهرّبون من مسئولياتهم تجاه القضية الفلسطينية. وأمام الإلحاح الفلسطيني بوحدانية القرار والشأن الفلسطيني، وجدوها فرصة سانحة لرمي مجمل القضية في حِجر منظمة التحرير. وكان ما كان من ذلك الأمر واعترفوا للمنظمة بأنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، بل والأغرب من ذلك أن العاهل الأردني حسين وافق في قمة الرباط على هذا الاعتراف، وهو الذي كان معروفاً عنه رفضه لفصل الضفة الغربية عن الأردن.

---

[1]- لمزيد من التفاصيل أنظر، **وثائق فلسطين**، ص425؛ الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص180، 204-213؛ حواتمة، **البرنامج المرحلي**، ص51؛ شاش، **مفاوضات التسوية النهائية**، ص34.

[2]- *Michael Dumper, **The Politics of Jerusalem Since 1967**, New York, Columbia University press, 1997, p. 253.*

ويؤكد البعض أن منظمة التحرير ارتكبت خطأً جسيماً بإصرارها على الحصول على شرعيتها المنفردة، بتمثيل الشعب الفلسطيني وبالقضية الفلسطينية، فهي بذلك رفعت مسئولية الدول العربية جميعاً عن قضيتهم بعدما باتت مسئوليتها بمفردها؛ فالعرب كانوا قبل هذا التاريخ يتحمّلون ولو قسراً مسئولية الشعب الفلسطيني، ولكن بعد إقرار وحدانية تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني، رفع ياسر عرفات المسئولية عنهم وتحمّلها بمفرده؛ وبذلك تخلّت الدول العربية عن الفلسطينيين وأصبحت القضية الفلسطينية مجرد ترف في بياناتهم وخطاباتهم [1].

بينما يرى البعض الآخر: أن القرار الذي اتخذته القمة العربية باعتبار منظمة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، لم يكن هو ما منح المنظمة صفة الإطار المرجعي والتمثيلي لكل الفلسطينيين تحت الاحتلال وفي الشتات، بل إن الرصيد الكفاحي العظيم للمنظمة هو ما صنع تلك المرجعية الوطنية في نظر شعبها أولاً، ثمَّ في نظر العالم ثانياً. ولم يكن قرار القمة ذاك أكثر من اعتراف عربي بهذه الحقيقة وتكريس رسمي لها، وإن كان قد منح المنظمة شرعية إضافية غذّت موقعها ومكانتها على الساحة الدولية، وفرضت النظر إليها بوصفها المُخاطب السياسي الوحيد، في كل ما يتصل بالقضية الوطنية الفلسطينية [2].

وبعد الانتصار والنجاح الذي حققته منظمة التحرير في مؤتمر الرباط باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، شُرِّعت كافة الأبواب على مصراعيها أمام نفاذ منظمة التحرير منها عالمياً؛ ففي 13 تشرين ثانٍ (نوفمبر) من العام نفسه، تمّت دعوة ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير؛ كأول زعيم فلسطيني لإلقاء كلمة على منبر الأمم المتحدة يتحدّث فيها عن حق شعبه في دولة فلسطينية مستقلة؛ وليفتح بذلك أول نقاشٍ تجريه الجمعية العامة للقضية الفلسطينية، بعد أن أُدرجت على جدول أعمالها كبندٍ منفصل عن أزمة الشرق الأوسط. ومنذ ذاك التاريخ بدأت الجمعية العامة تتعامل مع قضية الشعب الفلسطيني كقضية منفصلة عن قضية الشرق الأوسط، وأُتخذت بشأنها عدداً من القرارات كان أهمها الإقرار بحقوق الشعب الفلسطيني في الدورة (29) بتاريخ 22 تشرين ثانٍ

---

[1] - **مقابلة مع عبد الله أبو العطا.**

[2] - بلقزيز، **موضوعات سياسية**، ص13.

(نوفمبر) والذي حمل الرقم (3236)، ومنح منظمة التحرير مركز العضو المراقب في الجمعية العامة، وهو القرار رقم (3237) الذي لم تمنحه من قبل لأي حركة تحرر وطني[1].

وفيما يخص الدعوة التي وُجّهت لعرفات للأمم المتحدة، فإنه ذهب إليها مسلحاً بالبرنامج المرحلي وهو: البرنامج الذي سعى من أجل تبنيه في المجلس الوطني الفلسطيني. ومع أن خطابه في الأمم المتحدة، ركّز على موضوع الدولة الديمقراطية التي تتعايش في كنفها الطوائف الثلاث، إلاّ أن الوفد الفلسطيني الذي تواجد معه، ناضل في سبيل تبنّي القرارين السالفين واللذان لا علاقة لهما بفكرة الدولة الديمقراطية، ولكنهما يجسدان فكرة الاستقلالية الفلسطينية. وبالتالي: ومنذ ذلك الحين تحوّلت حركة التحرر الوطني الفلسطيني إلى حركة تناضل من أجل الاستقلال الوطني على جزء من أرض فلسطين، وكان مفهوماً ضمناً أن آلية وأساليب تجسيد الاستقلال الوطني قد تختلف عن آلية وأساليب التحرر الوطني [2].

وحسب ما قاله شفيق الحوت: فإن قرار منظمة التحرير بالذهاب إلى الأمم المتحدة، على الرغم من المعاناة المريرة التي سبقت اتخاذ هذا القرار، من أروع المبادرات السياسية التي قامت بها المنظمة منذ نشأتها لمجابهة تحديات ما بعد حرب 1973. وكان ذلك القرار تتويجاً لمجابهة سياسة عريضة شنتها الدبلوماسية الفلسطينية عربياً ودولياً، وتجسّدت في العديد من البيانات الثنائية المشتركة، أو عبر المشاركة في التجمّعات الإقليمية والمجموعات الدولية، كما تجسدت في مقررات القمة العربية في الجزائر في تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1973، والقمة الإسلامية في لاهور في شباط (فبراير) 1974، ثمَّ في القمة العربية في الرباط التي سبق الإشارة إليها والتي تمَّ فيها اتخاذ القرار التاريخي باعتراف الدول العربية، بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين، وهو القرار الذي قال عنه (كيسنجر) وزير الخارجية الأمريكي، أنه قلب معطيات السياسة الأمريكية [3].

---

[1]- الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص213، 219، 226؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية: **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي**، مج1، (1947-1974)، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1975، ص155-156.

[2]- أبو لغد، **"الجذور التاريخية"**، ص25-26.

[3]- **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين**، مج1، ص156.

ويمكن القول: بأنه ما كان لياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير لتطأ قدماه مقر هيئة الأمم المتحدة، لولا الدعم والجهد المصري الذي بُذل لتكون المنظمة عضواً مراقباً في تلك المؤسسة الدولية المهمة [1]. وكان أهم الانجازات للدبلوماسية الفلسطينية فيما بعد، تمكنها من الحصول على الاعتراف الدولي بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وعدالة نضاله على مستويات عدة. وقد أشار إلى ذلك فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير بقوله: **"لقد استطعنا خلال عملنا الدبلوماسي أن نصل إلى انجازين رئيسيين: تطوير اعتراف العالم بحقوقنا، وإقامة وجود ممثلين لنا في بلدان العالم"** [2].

وبعد أيام قليلة على ذلك الحدث التاريخي، زار عرفات موسكو العاصمة السوفيتية، حيث استقبله ولأول مرة ألكسي كوسيجين (Alexei Kosygin) رئيس مجلس الوزراء السوفيتي، وأندريه جروميكو (Andre Gromyko) وزير الخارجية. وفي أعقاب تلك المباحثات صدر بيان سوفيتي- فلسطيني مشترك رحّب فيه الجانب السوفيتي بقرار مؤتمر الرباط، وبقرار المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة، الذي اعتمد صيغة إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية تحت قيادة منظمة التحرير، على أي جزء من فلسطين تنسحب منه إسرائيل[3].

ومن النتائج الخطيرة التي نجمت عن تبني البرنامج المرحلي، حدوث انشقاقات عام 1976 داخل حركة فتح نفسها، وكان أهمها ما سُميَّ بحركة فتح (المجلس الثوري) والتي تزعمّها صبري البنّا (أبو نضال)، الذي كان متواجداً وقتذاك في العراق ومدعوماً من حكومتها[4].

ومن كل ما سبق بيانه تتضح لنا النتائج المهمة الآتية:

- إن مشروع الحل المرحلي حسب ما أكّده قادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، هو في الأساس من بنات أفكار بعض معتدلي حركة فتح وليس الجبهة الديمقراطية كما يحلو للبعض القول؛ فقد أوعز ياسر عرفات للجبهة الديمقراطية، بطرح هذا البرنامج حتى يُعفي نفسه ويُعفي حركته من الرفض؛ ولم يُرد عرفات أن يكون الجدل والنقاش بين فتح

---

[1]- الحوت، **عشرون عاماً**، ص198-199؛ **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974**، ص428.

[2]- فاروق القدومي، **"حوار مع هيئة تحرير مجلة شؤون فلسطينية"**، العدد 67، حزيران (يونيه) 1977، ص35.

[3]- **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين**، مج1، ص213.

[4]- **مقابلة مع جمال كايد**.

والجبهة الشعبية واليسار الفلسطيني وإنما بين اليسار الفلسطيني، باعتبار أن هذا البرنامج من بنات أفكار الجبهة الديمقراطية وهي تنتمي إلى قوى اليسار، وقد كان عرفات بذلك يستخدم الجبهة الديمقراطية كأداة استطلاع واستكشاف للمواقف السياسية الفلسطينية من هذه المبادرات.

- إن قبول قيادة منظمة التحرير بالبرنامج المرحلي، لم يحدث بمنأى عن سياسات الدول العربية، بل كان وفق توجهاتها ومطالبها ولا سيما دول التسوية؛ فكانت التوجّهات الفلسطينية متناسقة ومتجاوبة مع سياسات تلك الدول ومروِّجة لها؛ فيتحمّل بذلك الفلسطينيون والحركات الفلسطينية إثم التنازلات بالنيابة عن الدول العربية.
- إن قبول منظمة التحرير بسياسة المرحلية في الحل السلمي، وقبولها بأن تُقام هذه السلطة على أي أرض، سواء أكانت محررة أم نتيجة تسوية سلمية. وذلك معناه القبول الضمني للمنظمة بسياسة التسوية في حد ذاتها، حتى قبل أن يتبنّى الرئيس المصري أنور السادات ذلك النهج في عام 1977. وذلك بسبب نتائج حرب عام 1973 التي أكّدت صعوبة هزيمة إسرائيل، واحتمالات تحريك الوضع سياسياً.
- إن البرنامج المرحلي الذي كان يُسميه البعض الفلسطيني بالإستراتيجية المؤقتة، اعتبرته قيادات في حركة فتح حلاً استراتيجياً وليس مرحلياً، أي أن هذا الحل هو خاتمة المطاف لحل مجمل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.
- إن منظمة التحرير ارتكبت خطأً جسيماً، عندما أصرّت على الحصول على شرعيتها المنفردة بتمثيل الشعب الفلسطيني وبالقضية الفلسطينية في مؤتمر الرباط 1974، لأنها بذلك: رفعت مسئولية الدول العربية جميعاً عن قضيتهم بعدما باتت مسئوليتها بمفردها؛ فالعرب كانوا قبل هذا التاريخ يتحملون ولو قسراً مسئولية الشعب الفلسطيني، ولكن بعد إقرار وحدانية تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني، تخلّت الدول العربية عن الفلسطينيين، وأصبحت القضية الفلسطينية مجرد ترف في بياناتهم وخطاباتهم.
- إن الدول العربية ما كان لها أن تمنح منظمة التحرير الانفراد في تمثيلها للشعب الفلسطيني، لولا إقرار المنظمة بالبرنامج المرحلي للتسوية السلمية، والذي كان على ما يبدو الوثيقة التي أهّلتها لاكتساب الشرعية العربية والدولية بعد أشهر معدودة على إقرار هذا البرنامج.

الباب الثالث

المتغيّرات السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية 1975 – 1983

أ.د. أسامة أبو نحل
أ.د. ناجي شُرّاب

الفصل الأول

المتغيّرات السياسية الإقليمية والدولية من مؤتمر جنيف إلى الحرب الأهلية اللبنانية

أولاً: منظمة التحرير الفلسطينية ودعوتها إلى مؤتمر جنيف عام 1975

حكمت علاقات منظمة التحرير الفلسطينية مع الأنظمة الرسمية العربية في الفترة ما بين عامي 1974 و1983، مجموعة من التطورات المهمة والكبيرة في المنطقة ذات علاقة جوهرية: إما بوجود منظمة التحرير ودورها، وإما بالقضية الفلسطينية نفسها. وبالإمكان إجمال تلك التطورات في ثلاث قضايا رئيسة: **الأولى:** وجود منظمة التحرير القوي في لبنان، وتوظيف المنظمة لنتائج حرب 1973 بنجاح، في رفع منزلتها العربية والدولية. **والثانية:** الحرب الأهلية اللبنانية التي استهدفت بصيغةٍ أو بأخرى وجود منظمة التحرير، والتي دخلت على خطوطها مجموعة من القوى: اللبنانية والعربية والدولية. **والثالثة:** نهج التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي الذي ظهر في أعقاب حرب 1973، ثمَّ تحوله تدريجياً إلى نهج تسوية جزئية سارت فيه مصر بمفردها بدءاً من اتفاق فصل القوات الثاني في سيناء عام 1975، فمروراً بزيارة الرئيس أنور السادات للقدس المحتلة عام 1977، ثمَّ بتوقيع اتفاق كامب ديفيد عام 1978، ثمَّ انتهاءً بتوقيع معاهدة الصلح المصرية الإسرائيلية عام 1979 [1].

ويبدو أنه كان ثمة تواصل بين قيادة المنظمة ومصر بعد الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني؛ ففي ظل الطرح السياسي والإعلامي بدأت الأطراف الرسمية في المنظمة تعبّر عن تفهمها لبرنامج النقاط العشر، ثمَّ بدأت الفجوة تتسع بين موقف قيادة المنظمة والمعارضين داخلها لذلك البرنامج. ومن ثمَّ بدأت فيما بعد تظهر تسريبات ومعلومات حول اتصالات فلسطينية أمريكية، لاستكشاف المواقف وتهيئة الأجواء والمواقف بين الأمريكيين وقيادة المنظمة [2].

---

[1] - عبد الرحمن، **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص282.

[2] - **مقابلة مع جميل المجدلاوي** بتاريخ 2009/5/27.

وفي خطوةٍ لاحقة للدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني لكنها مهمة، تمَّ حسم مسألة التمثيل السياسي للشعب الفلسطيني بشكلٍ قاطع، في مؤتمر القمة العربية السابع الذي انعقد في الرباط عام 1974، فقد أُتخذ قرار تُعتمد فيه منظمة التحرير على المستويين: العربي والدولي ممثلاً شرعياً وحيداً غير منازع للشعب الفلسطيني. وكان ذلك القرار هو المفصل الأهم على هذا الصعيد؛ وذلك بتسليم الأردن لأول مرة بحق منظمة التحرير في تمثيل الفلسطينيين والتحدّث باسمهم. وكانت مصر هي المبادرة مع عددٍ من الدول العربية لتمرير ذلك القرار. وأكّدت تلك القمة في قراراتها، على حق الشعب الفلسطيني في إقامة سلطته الوطنية على أية أرضٍ يجلو عنها الاحتلال. وفيما بعد خطا النضال الفلسطيني خطوته الكبرى والأساسية، لمَّا تبنى مؤتمر القمة العربية المحدود والذي انعقد فيما بعد في الرياض في عام 1976، شعار الدولة الفلسطينية المستقلة. ثمَّ أقرَّ المجلس الوطني الفلسطيني الثالث عشر بدوره، والذي انعقد في القاهرة في آذار (مارس) 1977، صيغة الدولة الفلسطينية تلك في واحدٍ من أهم القرارات التي أصدرتها المجالس الوطنية الفلسطينية كلها[1].

ويؤكد البعض: أن منظمة التحرير ارتكبت خطأً جسيماً بإصرارها على الحصول على شرعيتها المنفردة بتمثيل الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية، لأنها بذلك رفعت مسئولية الدول العربية جميعاً عن قضيتهم بعد أن باتت مسئوليتها بمفردها. فالعرب كانوا قبل ذلك التاريخ يتحمّلون ولو قسراً مسئولية الشعب الفلسطيني، ولكن بعد إقرار وحدانية تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني، رفع ياسر عرفات المسئولية عنهم فتحمّلها بمفرده. وبذلك تخلّت الدول العربية عن الفلسطينيين، وأصبحت القضية الفلسطينية مجرد ترف في بياناتهم وخطاباتهم[2]. بينما يرى البعض الآخر: أن ذلك الاعتراف رتّب على سياسات المنظمة نتائج بالغة السلبية، منها: انضواؤها في نطاق السياسات العربية الخاصة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، فقد بات على منظمة التحرير منذ ذلك الوقت، أن تُراعي الحد الأدنى العربي وتعمل ضمن أحكامه. كما بات عليها أن تتدحرج نحو

[1]- لمزيد من التفاصيل انظر: **وثائق فلسطين**، ص425؛ الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص180، 204-213؛ حواتمة، **البرنامج المرحلي**، ص51؛ شاش، **مفاوضات التسوية النهائية**، ص34.

[2]- **مقابلة مع عبد الله أبو العطا**.

ازدراد التنازلات العربية باسم التمسّك بالتضامن العربي؛ الأمر الذي أدّى إلى الانضواء السياسي الفلسطيني في النظام الرسمي العربي [1].

وبعد الانتصار والنجاح الذي حققته منظمة التحرير في مؤتمر الرباط، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، شُرِّعت كافة الأبواب على مصراعيها أمام نفاذ منظمة التحرير منها عالمياً. ففي 13 تشرين ثانٍ (نوفمبر) من العام نفسه - كما سبق الإشارة، تمّت دعوة ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ كأول زعيم فلسطيني لإلقاء كلمة على منبر الأمم المتحدة، تحدّث فيها عن حق شعبه في دولة فلسطينية مستقلة. وبذلك فُتح أول نقاشٍ أجرته الجمعية العامة للقضية الفلسطينية؛ بعد أن أُدرجت على جدول أعمالها كبندٍ منفصل عن أزمة الشرق الأوسط. ومنذ ذاك التاريخ بدأت الجمعية العامة تتعامل مع قضية الشعب الفلسطيني؛ كقضية منفصلة عن قضية الشرق الأوسط، وأُتخذت بشأنها عدداً من القرارات، كان أهمها الإقرار بحقوق الشعب الفلسطيني في الدورة (29) بتاريخ 22 تشرين ثانٍ (نوفمبر) والذي حمل الرقم (3236)، ومنح منظمة التحرير مركز العضو المراقب في الجمعية العامة، وهو القرار رقم (3237) الذي لم تمنحه من قبل لأي حركة تحرر وطني [2].

وكان لإلقاء ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير كلمةً في الأمم المتحدة، أثرٌ بالغ في الساحة الفلسطينية خاصةً في الأراضي المحتلة. فقد احتفل أهلوها بتلك المناسبة من خلال مظاهرات الابتهاج والتأييد العارمتين، فأعلنوا إضراباً عاماً شمل معظم مناحي الحياة فيها؛ فشلّت الحركة التجارية والتعليمية. بل وأكثر من ذلك انطلق نحو ألف متظاهر في مدينة نابلس صوب ساحة المدينة مطلقين الهتافات والشعارات المؤيدة لعرفات. ولم يتوقف تأييد مناطق الضفة الغربية مع منظمة التحرير عند ذلك الحد من الترحيب والتأييد لخطاب عرفات المذكور، بل أُعتبر ذلك اليوم بداية انتفاضة شعبية ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي استمرت عدة أشهر. وظلت تلك الانتفاضة تتعمّق وتترسّخ يوماً بعد يوم، كلما سقط فيها شهيد، أو أبعدت إسرائيل مدرساً أو طبيباً أو عاملاً، أو فرضت حكماً بالسجن أو بالغرامة المالية [3].

---

[1]- بلقزيز، **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني**، ص45.

[2]- الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص213، 219، 226؛ **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين**، مج1، ص155-156.

[3]- الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص220.

وعلى أية حال: ففي عام 1975 تمكنت منظمة التحرير من اجتياز مرحلة جديدة على صعيد تمكين وتمتين وضعها الدولي؛ ففي نطاق الجمعية العامة للأمم المتحدة التي كانت قد اعترفت بالصفة التمثيلية للمنظمة ومنحتها صفة المراقب، نجد أنه في الدورة الثلاثين للجمعية العامة استطاعت المنظمة من حمل تلك الجمعية على إصدار القرار رقم (3236/ د-29)، والذي تدعوها فيه إلى الاشتراك في الجهود الدبلوماسية الخاصة بأزمة الشرق الأوسط. وكان الهدف الرئيس لصدور ذلك القرار فتح الطريق أمام منظمة التحرير، للمشاركة في أعمال مؤتمر جنيف للسلام في الشرق الأوسط [1]. وفي قرارٍ منفصلٍ آخر قررت الجمعية العامة تكوين لجنة معنيّة بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، تتألف من عشرين دولة عضواً في الجمعية، على أن تقدّم تلك اللجنة تقريرها للأمين العام قبل الفاتح من حزيران (يونيه) 1976، الذي سيقوم بدوره بتحويل التقرير إلى مجلس الأمن الدولي [2].

وترتّب على مقررات قمة الرباط بإنفراد منظمة التحرير بالتمثيل الفلسطيني، وباتخاذ المنظمة لموقعٍ دبلوماسي وسياسي متقدم في هيئات الأمم المتحدة، أن الحكومة الأردنية وافقت على مضضٍ على قرارات القمة؛ فبدأت تضع جانباً منها موضع التطبيق العملي[3]. وعلى جانبٍ آخر ولمتابعة تنفيذ مقررات قمة الرباط، اجتمع في مقر جامعة الدول العربية في مطلع العام 1975، وزراء خارجية كل من: سوريا ومصر والأردن ورئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير؛ لتنظيم العلاقات بين قوى المواجهة في ضوء مقررات قمة الرباط ومن أجل تنفيذها [4].

والجدير بالذكر: أن رؤية الحركة الفلسطينية لدورها واستقلاليتها لم تكن متطابقة مع الرؤية القومية لدور الكيانية الفلسطينية؛ فحركة المقاومة الفلسطينية الرئيسة لم تكن في الأصل حركة قومية أو منبثقة عن أيٍّ من أطراف الحركة القومية. أما فصائل المقاومة الأخرى: فكانت أضعف من أن تفرض رأيها، كما لعبت الصراعات القائمة بين الأنظمة

---

[1] - المرجع السابق، ص226-227؛ **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين**، مج1، ص6 (القرار رقم 3375).

[2] - الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص226-227؛ **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين**، مج1، ص7 (القرار رقم 3376).

[3] - الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص230.

[4] - مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **الوثائق العربية الفلسطينية لعام 1975**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1977، ص1.

الرسمية العربية بما فيها القومية، دوراً في إضعاف الحركة الوطنية الفلسطينية. وكان لامتداد تلك الخلافات إلى الساحة الفلسطينية وزيادة تدخّلات تلك الأنظمة في العمل الفلسطيني، دور في عدم التوافق بين النظام الرسمي العربي والحركة الفلسطينية. وكذلك كان لتراجع الخطاب القومي العربي على الصعيد الرسمي تجاه القضية الفلسطينية، وانشغاله بأوضاعه الداخلية دورٌ في تعزيز النزعة الاستقلالية لدى الحركة الفلسطينية وقيادتها؛ فرفعت شعار استقلالية القرار الوطني الفلسطيني منذ أواسط السبعينات من القرن الماضي كما سبق الإشارة. وقد رأت معظم الأنظمة الرسمية العربية في هذا القرار فرصة لها؛ للتحلل من مسئولياتها القومية تجاه القضية الفلسطينية؛ فرفعت مقابله شعارها القائل: "**نقبل ما يقبل به الفلسطينيون**". مع إن القيادة الفلسطينية عندما رفعت شعار استقلالية القرار الفلسطيني، لم يكن هدفها الخروج بالقضية الفلسطينية من الدائرة العربية، أو إبعاد العرب عنها، وإنما كان الهدف هو منع تدخل بعض الأنظمة الرسمية العربية في القرار الفلسطيني أو التأثير عليه، أو استخدام تلك الأنظمة للقضية الفلسطينية ورقة للمساومة عليها لتسويق سياساتها وتأمين مصالحها القطرية [1].

لكن القيادة الفلسطينية ذهبت بعيداً في تعميم وتعميق مفهوم استقلالية القرار الفلسطيني، بحيث باتت تستخدمه حتى في الأوساط الشعبية العربية وقواها السياسية والحزبية. وراحت تعتبر أي رأي أو موقف من تلك القوى مخالف لرؤية منظمة التحرير؛ وكأنه تدخل في الشؤون الداخلية الفلسطينية؛ مما أدّى إلى التباعد والتباين بين الحركة الشعبية العربية ومنظمة التحرير، وقد عزّز من ذلك التباعد حصر القيادة الفلسطينية لعلاقاتها العربية بالنظام الرسمي العربي [2].

وكانت حرب عام 1973، إيذاناً بنقطة تحول في نهج واشنطن إزاء الصراع العربي الإسرائيلي، فقد أصبح هنري كيسنجر الذي غدا وزيراً للخارجية الأمريكية مع احتفاظه بمنصبه كمستشار للأمن القومي، قبل أقل من شهر من اندلاع تلك الحرب، هو الشخصية الأساسية لحملة دبلوماسية نشيطة بشكلٍ ملحوظ. فخلال 23 شهراً أدَّت عملية السلام إلى تغيير المناخ في الشرق الأوسط؛ ففي خلال تلك الفترة، أبرمت مصر وإسرائيل ثلاث

---

[1]- عبد الله الحوراني، "**فلسطين قضية قومية وليست وطنية فقط**".

[2]- المرجع السابق.

اتفاقيات، في حين أُبرمت واحدة بين سوريا وإسرائيل، وبرزت علاقة الولايات المتحدة مع إسرائيل وكانت بمثابة تحالف فعلي في كل شيء عدا الاسم. وبتوجيه من كيسنجر امتنعت الولايات المتحدة عن متابعة السعي لحل الصراع العربي الإسرائيلي، والذي برر ذلك بأنه وسيلة ضرورية لكسر الحواجز النفسية إلى السلام، وبناء ثقة المؤيدين المتحمسين في إمكان الوصول إلى تسوية نهائية أخيرة. وكانت دبلوماسية الخطوة خطوة التي تبناها كيسنجر، قائمة على افتراض أن المساعي الحميدة للإدارة الأمريكية، سوف تمكّن الأطراف من الاتفاق على نقاط ثانوية تافهة نسبياً، بدون الإشارة إلى المصادر الأساسية للصراع [1].

ومن ذلك: انطلق كيسنجر لرسم استراتيجية خاصة بمنطقة الشرق الأوسط في فترة ما بعد حرب فيتنام؛ فبعد نهاية الحرب المذكورة بدأت الولايات المتحدة في عهد الرئيس ريتشارد نيكسون (Richard Nixon)، تتصرَّف على أساس أن ليس في الشرق الأوسط سوى قوة عظمى وحيدة هي إسرائيل. فكانت دبلوماسية كيسنجر المكوكية والجهود الأمريكية المضنية لإحباط مؤتمر جنيف للسلام في نهاية تلك السنة، قد دشّنت حقبة دبلوماسية جديدة في المنطقة. ولم يكن تعبير عملية السلام سوى عنواناً للجهود الأمريكية التي احتكرت لنفسها وما زالت دبلوماسية السلام، ولعلَّ أبرز ملامح تلك الدبلوماسية الأمريكية، تمثّل في معارضتها الشديدة لتدويل قضية الشرق الأوسط [2]، الذي لا يزال مستمراً حتى يومنا هذا.

وكانت وساطة كيسنجر بعد حرب عام 1973، قد تكشّفت عن ثلاثة أهداف: **الأول:** القضاء على النفوذ السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط؛ فكان لمغادرة 20 ألفاً من الخبراء السوفييت مصر، وهي من صلب الأهداف الأمريكية وصلب برنامج الرئيس السادات، الأثر الكبير في تفكيك مصر الناصرية. فكانت تلك هي **الخطوة الأولى** على طريق إخراج مصر من معسكر عدم الانحياز، وبناء علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة. **والثاني:** التوصّل إلى تسوية سياسية تُحدث انقلاباً جوهرياً في طبيعة الصراع العربي الإسرائيلي؛ فتنتشله من سياقه الأيديولوجي وتجعله مجرد صراع حدودي؛ فكان ذلك الانقلاب قد وجّه طعنة في الظهر للقوميين الفلسطينيين والعرب معاً، الذين كانوا يخوضون نضالاً واحداً ضد الاستعمار الاستيطاني والاختراق الإمبريالي. **والثالث:** تجسَّد في رشوة مصر باستقرارٍ مصطنع عبر

[1]- تشيرجي، **أمريكا والسلام**، ص100-101.

[2]- عاروري، **أمريكا الخصم والحكم**، ص66.

مساعدات اقتصادية وترتيبات حدودية، يضمن حيادها وإخراجها من حلبة المجابهة مع إسرائيل. أما **الهدف الإجمالي** لدبلوماسية كيسنجر: فهو أن تؤمّن للولايات المتحدة النفوذ الكافي الذي لا يتوقّف عند تحييد مصر، بل يتعدّاه: إلى الضغط على سوريا ومنظمة التحرير لكي تقدّما أقصى التنازلات الممكنة لإسرائيل. وبالفعل لقد كانت رعاية الولايات المتحدة للمفاوضات المصرية الإسرائيلية، التي انتهت باتفاق فض الاشتباك الثانية (سيناء 1975) تسعى إلى هذا الهدف. وذلك ما منح إسرائيل الوقت الكافي لترسيم الاحتلال وتعزيز قواتها الهجومية على الجبهة الشرقية (أي جبهة إسرائيل مع سوريا)، بل إن ذلك الاتفاق جعل أمن إسرائيل ولأول مرة شأناً أمريكياً؛ فقد نصّت مذكرة التفاهم الأمريكية الإسرائيلية في أيلول (سبتمبر) 1975، على أن الولايات المتحدة ستعقد مشاورات مع إسرائيل إذا ما تدخّل طرف ثالث (أي: الاتحاد السوفيتي) عسكرياً. بل إن الولايات المتحدة وافقت على أن تلتزم بتأمين كل ما تحتاجه إسرائيل عسكرياً، بشكلٍ مستمر وعلى المدى القريب والبعيد. وبموجب تلك المذكرة أيضاً ألزمت الولايات المتحدة نفسها بأن تستمر في رفض الاعتراف أو التفاوض مع منظمة التحرير، إلى أن تعترف المنظمة بحق إسرائيل في الوجود، وتوافق على تطبيق القرار الدولي رقم (242)، لكن الولايات المتحدة في المقابل لم تطلب من إسرائيل الاعتراف بالحقوق الوطنية الفلسطينية [1].

وبالتالي: فمنذ انتهاء حرب 1973 سعت الولايات المتحدة، إلى بذل كل ما في وسعها إلى فرض تسوية سلمية في منطقة الشرق الأوسط، من خلال عقد مؤتمر جنيف التي طرحت بموجبه تغيّرات شكلية تجميلية تتمثّل في الانسحاب التجميلي من هضبة الجولان السورية، والانسحاب من بعض مناطق الضفة الغربية، مع انسحابٍ كامل من قطاع غزة وسيناء المصرية، مع إبرام معاهدة سلام شاملة تُفضي إلى علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية... الخ. بينما تبقى مدينة القدس خارج نطاق البحث والتداول، ورفض تمثيل منظمة التحرير، وعدم المجال لبحث إنشاء دولة فلسطينية مستقلة على الإطلاق في الجزء الذي ستنسحب منه إسرائيل لاحقاً [2].

---

[1]- المرجع السابق، ص66-67.

[2]- محمود سويد، "**استراتيجية التسوية**"، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد 73، كانون أول (ديسمبر) 1977، ص29-30؛ الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص43.

ومع ذلك: فبعد الانتصارات السياسية العديدة التي حققتها منظمة التحرير في أروقة الأمم المتحدة، كانت الحكومة المصرية تستعجل عقد دورة أخرى لمؤتمر جنيف الخاص بالشرق الأوسط، بعد انقضاء مدة تزيد عن سنة على انعقاد دورته الأولى. وسعت مصر في ذلك الوقت مستفيدة من الاعتراف الدولي المتزايد بالمنظمة، إلى تذليل الممانعة الأمريكية حول اشتراك المنظمة في أعمال المؤتمر، على أساس القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة أواخر عام 1974 تحت رقم (3236)، الذي يدعو إلى اشتراك المنظمة في المؤتمر بصفة مستقلة وعلى قدم المساواة مع الأطراف الأخرى. وبناءً عليه: وجّهت الحكومة المصرية في أوائل شباط (فبراير) 1975 مذكرة رسمية إلى كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، بشأن دعوة منظمة التحرير لحضور مؤتمر جنيف [1].

وفي تلك الأثناء كان كيسنجر كما سبق الإشارة، يقوم بمحاولات مكوكية جديدة لتحقيق اتفاق جزئي آخر في سيناء، ضمن سياسة الخطوة خطوة التي انتهجها. وأدّى تقدّم كيسنجر في محاولاته تلك واقترابه من انجاز تسوية جزئية بين مصر وإسرائيل، إلى تولّد مشاعر التخوّف والقلق لدى كل من الفلسطينيين والسوريين. وكان الفلسطينيون قد عبّروا عن قلقهم الشديد إزاء ذلك ببيان أصدرته اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، حملت فيه بشدة على السياسة الأمريكية، ونبّهت فيه إلى المخاطر التي قد تنجم عنها. كما أكّدت على أن الحل الجزئي الاستثنائي خطوة خطيرة تهدد مصير الأراضي العربية المحتلة ومصير القضية الفلسطينية بالتصفية، الأمر الذي اعتبره الرئيس السادات بمثابة تقريع له؛ فرفض استقبال وفد منظمة التحرير الذي قررت إرساله إلى القاهرة للتشاور مع المسئولين المصريين حول الأوضاع العربية. ويبدو أن ذلك الأمر كان مجرد سحابة صيف عابرة سرعان ما انقشعت؛ فعادت العلاقات المصرية الفلسطينية إلى طبيعتها بعد فترة قصيرة، دون أن يتبيّن مصير المشروع المصري خاصةً وأن مؤتمر جنيف لم يُعقد، وأن كل ما تحقق كان اتفاقية مصرية إسرائيلية أخرى في أيلول (سبتمبر) 1975 [2].

ومهما يكن من أمر: ففي عام 1975 توصّل الرئيس السادات إلى ما يمكن تسميته أسس بدء المفاوضات الثنائية المصرية الإسرائيلية الأربعة وهي:

---

[1]- الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص232-233.

[2]- المرجع السابق، ص233؛ عصام سخنيني، "**شهريات المقاومة الفلسطينية**"، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد 31، آذار (مارس)، 1974، ص182-183.

1- انسحاب إسرائيل إلى الحدود الدولية لمصر مع فلسطين.
2- إزالة جميع المستوطنات من الأراضي المصرية.
3- لا ربط بين التقدّم على المسار الفلسطيني والمسار المصري.
4- قيام السادات بزيارة للقدس ثمَّ إلقاء خطاب في الكنيست الإسرائيلي.

وبتلك الأسس أو التفاهمات التي تمَّ التوصّل إليها، تخلّت مصر في عهد الرئيس السادات عن الأفق السياسي الناصري المتجسّد بخط سياسي واضح (القدس قبل سيناء)، معتبراً ذلك هرطقة سياسية ومصمماً على أن سيناء طريق القدس [1].

وبينما كانت العلاقات الفلسطينية المصرية: تشهد حالة من المد والجزر، وبينما كانت منظمة التحرير تحاول التغلّب على التدهور المفاجئ في علاقاتها مع الرئاسة المصرية. كان الرئيس السوري حافظ الأسد قد أعلن في خطابٍ له بمناسبة الذكرى الثانية عشرة لاستلام حزب البعث زمام السلطة في سوريا، عن استعداده لإقامة قيادة سياسية وعسكرية سورية فلسطينية موحدة، مع توضيح أن صيغة العمل تلك سوف يتم العمل بها الآن أو في المستقبل، وسوف ينتهي العمل بها عندما تتحرر الأراضي الفلسطينية المحتلة ويقوم الكيان الفلسطيني. وعلى الرغم من أن الدعوة السورية تلك أتت بدون تنسيقٍ مسبق مع قيادة منظمة التحرير، فقد رحّبت اللجنة التنفيذية للمنظمة بها، وصرّح عبد المحسن أبو ميزر الناطق الرسمي باسمها بعد اجتماعٍ عقدته في دمشق؛ بالترحيب الكامل بتلك الدعوة، مع التقدير الكبير للرئيس الأسد على مبادرته القومية التي جسّدت الالتزام القومي والوحدة النضالية بين سوريا والثورة الفلسطينية، على طريق التحرير والعودة وتعميق التضامن العربي. ثمَّ عززت منظمة التحرير ترحيبها بالدعوة السورية، بضرورة إقامة قيادة سورية فلسطينية من خلال المجلس المركزي للمنظمة، الذي اجتمع في دمشق بناءً على طلبٍ من اللجنة التنفيذية للبحث في تلك المسألة [2].

---

[1]- هاني الحسن، "**حركة فتح، المسيرة والجذور**"، بحث ضمن الندوة الفكرية السياسية "خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين"، غزة، منشورات المركز القومي للدراسات والتوثيق، ط1، 2000، ص322-323؛ وللمزيد من التفاصيل عن اتفاقية سيناء (2)، انظر: تشيرجي، **أمريكا والسلام**، ص115-122.
[2]- الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص233-234.

ويبدو أن البعض الفلسطيني لم يكن مرتاحاً لتلك الدعوة السورية؛ حيث أثارت بعض الهواجس الصامتة في أوساط منظمة التحرير دون أن تعبّر عن نفسها علانيةً، خاصةً وأن الأزمة اللبنانية قد كشفت ظلالها، وانفتح بابها لدورات عديدة ومتصلة من العنف الذي استهدف منظمة التحرير في لبنان بشكلٍ مباشر. وممن أثاروا تلك المخاوف فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية في المنظمة عند إجابته عن سؤالٍ حول إمكانية قبول الفلسطينيين بالذهاب لمؤتمر جنيف ضمن وفد سوري، بعد قبولهم بقيادة موحدة مع سوريا؛ بأنه إذا قرر المجلس الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير، بعد توافر كل الشروط المطلوبة أن يحضر الفلسطينيون مؤتمر جنيف؛ فلا بد أن يحضروا ذلك المؤتمر بوفدٍ مستقل يمثّل منظمة التحرير. لقد عمِل الفلسطينيون طويلاً من أجل أن تصبح لهم شخصية مستقلة، وكيان دولي معترف به. فلا يجوز أن تمثل الفلسطينيين إلاَّ منظمة التحرير في أي مجال أو محفل دولي. وفي المقابل: فإن الفلسطينيين كانوا قد رفضوا إنابة الأردن عن منظمة التحرير في مسألة التفاوض حول الانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية؛ فاستُعيض عن ذلك بفكرة حضور ممثلين لمنظمة التحرير جلسات مؤتمر جنيف من خلال عضويتهم في وفدٍ عربي موحّد [1].

وعلى الرغم من ذلك كله: فإن مخاوف البعض الفلسطيني من التوجه السوري الجديد، لم تعكس على السطح أي تردد من جانب منظمة التحرير تجاه مسألة الوحدة النضالية موضع التنفيذ، خاصةً وأن الجانب السوري كان في البداية على الأقل جاداً في دعوته، وساعياً إلى تحقيقها. ومما يُدلل على ذلك: أنه بعد نحو شهر من اندلاع شرارة الحرب الأهلية في لبنان، كانت منظمة التحرير تتلقّى من الحكومة السورية أسماء الوفد السوري المخول بإجراء المباحثات مع الوفد الفلسطيني حول تلك المسألة. كما عقدت القيادة العسكرية السورية الفلسطينية أول اجتماع لها لبحث تطورات الأوضاع في لبنان؛ لاتخاذ القرارات المناسبة لمعالجة الأوضاع القائمة. وكان رد المنظمة إيجابياً، فلم تمضِ سوى أيام معدودة حتى كانت قد سمّت بدورها وفدها إلى الاجتماعات مع الجانب السوري، فتمَّ عقد دورتين من المباحثات بين الطرفين أواخر آيار (مايو) 1975، وكان السوريون حريصون على أن يكون وفدهم على مستوى عالٍ جداً. وفي المقابل: لم يكن الوفد الفلسطيني على المستوى المطلوب وبحجم أسماء الوفد السوري؛ فاضطرت القيادة الفلسطينية أمام ذلك، لضم عدد آخر من

[1]- المرجع السابق، ص234-235.

القياديين الفلسطينيين إلى الاجتماع الأول بين الطرفين، ضمَّ اثنين من قيادة حركة فتح هما: محمود عباس (أبو مازن)، وخليل الوزير (أبو جهاد)، إضافةً إلى غيرهما من الأعضاء الرسميين [1].

ويبدو أنه رغم تواصل الاجتماعات بين الطرفين على صعيدي القيادتين السياسية والعسكرية فإنها لم تؤتِ أُكلها، ثمَّ توقّفت دون إبداء الأسباب أو الإفصاح عن شيء، وبقي مصير مشروع الوحدة النضالية بينهما غامضاً. ولمَّا اجتمع المجلس المركزي لمنظمة التحرير في آخر دورة له عام 1975، لم يأتِ على ذكر لِما كان قد أوصى به في دورة سابقة؛ مما يشير إلى أن مشروع الوحدة لم يعد قائماً، ولم يعد يحظى برعاية أو اهتمام المؤسسة الفلسطينية التي كانت تواصل التذكير به بين حين وآخر. ويبدو أن اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية واتساع هوتها في تلك الأثناء، قد شغل الجانب الفلسطيني عن مواصلة العمل على بلورة أفكاره حول مثل تلك الوحدة، كما أدّت اتفاقية سيناء الثانية التي وُقّعت في خريف 1975، إلى انعدام فرص انعقاد مؤتمر جنيف. وفي التحليل الأخير: فتر الاهتمام العربي، بإيجاد صيغة ما تساعد بها المنظمة على حضور جلسات ذلك المؤتمر [2].

ثانياً: تداعيات الإقحام الفلسطيني في الحرب الأهلية اللبنانية على سياسات منظمة التحرير

على الرغم مما تعرّضت له منظمة التحرير من ضرباتٍ موجعة خلال تواجدها في الأردن، إلاَّ أنها تمكّنت من بسط سطوتها على الساحة اللبنانية، رغم الصدامات التي حدثت بين الجيش اللبناني والفدائيين الفلسطينيين؛ فأصبح لبنان المركز الرئيس للتواجد الفلسطيني بمؤسساته وقواته وحركته السياسية وفوق ذلك أصبحت القاعدة الفلسطينية في لبنان مركز إشعاع للنضال الفلسطيني. ولكن ذلك المركز الفعّال والقوي بات في الوقت نفسه هدفاً لعداء المخططات الأمريكية والإسرائيلية؛ فإسرائيل أرادات أن توظّف نتائج حرب 1973 لمصلحتها؛ فكان لا بد لإنجاح تلك المخططات وتمريرها من إزالة العقبة الفلسطينية القوية. لذلك وجدت إسرائيل والولايات المتحدة في التركيبة والصراعات

[1] - المرجع السابق، ص235-236.

[2] - المرجع السابق، ص236-237.

الطائفية في لبنان، مدخلاً لزعزعة القاعدة التي أقامتها منظمة التحرير لنفسها. أما الجهة اللبنانية (اليمينية) التي اتفقت مصالحها مع المخطط الإسرائيلي- الأمريكي؛ فكانت الأحزاب المسيحية المارونية (الكتائب والأحرار) التي تهدّدت مصالحها الاقتصادية والسياسية، نتيجةً لنمو الحركة الوطنية اللبنانية التي كانت متحالفة مع الثورة الفلسطينية. ومع مطلع عام 1974 شهد لبنان حملة دعائية قادتها تلك الأحزاب ضد الوجود الفلسطيني فيه، وما تلا ذلك من أحداثٍ وصداماتٍ تمهيداً لمخطط التفجير المسلح الكبير الذي بدأ لاحقاً في العام التالي [1]. وكانت القوى اليمينية المسيحية اللبنانية قد رفعت شعار أن لبنان ليس هو الممر إلى فلسطين، وأن وجود الثورة الفلسطينية فيه كفيل بإحداث خللٍ في تركيبته الطائفية، لأنه يساعد على بروز قوى جديدة في الساحة اللبنانية ويقويها، على نحو لا بد أن يؤثّر على تلك التركيبة المعقدة [2].

وفي الواقع: فإن الموضوع اللبناني يُعتبر شائكاً ومعقداً وواسعاً في آنٍ واحد، لأن تمركز القيادة الفلسطينية لمنظمة التحرير ومعظم قواتها العسكرية في لبنان التي كانت بمثابة الحضن الدافئ، الذي تعاطف مع المقاومة الفلسطينية وقدَّم الدعم الشعبي بلا حدود لها؛ حتى شعرت المقاومة بأنها شريكٌ للشعب اللبناني في أرضه وحياته. ثمَّ بدأت القيادة الفلسطينية تنغمس في مشاكله الخاصة، والتدخّل بما لم يكن من حقها الولوج فيه، حتى تمَّ إقحامها وتوريطها في الحرب الأهلية اللبنانية. ورويداً رويداً أصبحت أصابع الاتهام تشير إلى أن المقاومة الفلسطينية هي السبب المباشر والأساسي فيما حصل. ومن المعلوم أن تواجد القيادة الفلسطينية وقواتها في لبنان شكّل دعماً معنوياً ولوجستياً للقوى الوطنية واليسارية والتقدمية والمقاومة اللبنانية الوليدة، إضافةً إلى الطبقات الشعبية الفقيرة (من: الشيعة، والسُنَّة، والدروز)، في مواجهة القوى الطبقية الرأسمالية التقليدية التي مثّلتها الطائفة المسيحية المارونية. وكان مطلوباً من الفلسطينيين بشكلٍ عام عدم التدخّل في الشأن اللبناني الداخلي الحسّاس، لكن الواقع كان غير ذلك [3].

لقد أدى الإقحام الفلسطيني في مجريات الحرب الأهلية اللبنانية، إلى تغيّرات في سياسة منظمة التحرير. وفي ذلك الجانب تتحمّل حركة فتح وقيادتها خصوصاً، وبقية

---

[1]- عبد الرحمن، **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص282-283.

[2]- بسيسو، **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص27.

[3]- **مقابلة مع سهيل الشنطي**.

الفصائل الفلسطينية عموماً المسئولية الأولى التي أودت بهم إلى ذلك الإقحام، لأن تلك الفصائل لم تأخذ من أحداث أيلول (سبتمبر) 1970 في الأردن، دروساً وعبراً في ممارسة نضالها والتعبير عن وجودها في لبنان، بصور مغايرة لكل ممارساتها في الأردن. بل على العكس مارست نفس أساليبها السابقة، سواء أكانت بالنسبة لتمايز منظمة التحرير وحركة فتح وبقية الفصائل عن أطراف الحركة الوطنية اللبنانية من ناحية، أم من حيث تعاملها مع الفلسطينيين في مخيمات لبنان، ومع الدولة اللبنانية باعتبارها سلطة أو (دولة) موازية أطلق عليها البعض: (دولة الفكهاني)، حيث تدخّلت في كافة الشؤون الحياتية والأمنية للفلسطينيين من ناحيةٍ ثانية. كما لم تأخذ الدروس والعبر مما جرى في الأردن؛ لكي تمارس نشاطها الفدائي ضد العدو الإسرائيلي، من خلال الحرص على سرية تدريب وانتشار الفدائيين، حيث كان من الممكن ممارسة العمل الفدائي ليلاً، ثمَّ عودة المقاتلين إلى أعمالهم المعتادة نهاراً. لكن عقلية القيادة البورجوازية الحريصة على الظهور العلني الفاقع والتلذّذ بالمظاهر الدبلوماسية الإعلامية، وغير ذلك من المظاهر التي راكمت عوامل نجاح كافة الأطراف، في إقحام المنظمة في آتون الحرب الأهلية اللبنانية، من منطلق حرص القوى الانعزالية وحلفائها في إسرائيل والولايات المتحدة، على أن ذلك الإقحام هو الخطوة الأولى صوب خروج المنظمة النهائي من لبنان، كما جرى لاحقاً في حزيران (يونيه) 1982 [1].

ويرى البعض: أن إقحام الفصائل الفلسطينية في آتون الحرب الأهلية اللبنانية وانخراطها بشكلٍ فعلي بيوميات الحرب، أثّر سلباً على سياسة منظمة التحرير بوقوفها إلى جانب طرفٍ ضد آخر، في الوقت الذي كانت فيه المنظمة بحاجة لجهود جميع الأطراف اللبنانية لدعم القضية الفلسطينية، دون التدخّل والغرق بتفاصيل وتعقيدات الساحة اللبنانية، وأن استثناء المنظمة لجزءٍ كبير من مسيحيي لبنان أدّى لخسارتها لهم، نتيجة وقوفها إلى جانب الحركة الوطنية اللبنانية. مما أدّى إلى إعطاء صورة مشوهة عن نضال الشعب الفلسطيني لدى مسيحيي الغرب، حيث كان مسيحيو لبنان بمثابة جسر الوصل ما بين الشرق والغرب [2].

---

[1]- **مقابلة مع غازي الصوراني.**

[2]- **مقابلة مع جمال كايد.**

وقد حفل النشاط السياسي الفلسطيني خلال تلك الفترة بالعديد من الأدبيات والمداخلات الفكرية والسياسية، الأمر الذي وسّع من أفاق الفكر السياسي الفلسطيني، وزاد من شموليته ورؤيته لمجمل الأوضاع الداخلية والخارجية. وبينما كانت منظمة التحرير تراكم انتصاراتها السياسية على الصعيدين العربي والدولي، على الرغم من تعمّق الانشقاق السياسي بين صفوفها، كانت العوامل: السياسية والطائفية والديموغرافية والاجتماعية تختمر في لبنان، مما أدّى في 13 نيسان (أبريل) 1975 إلى تفجير الحرب الأهلية اللبنانية على إثر حادثة عين الرمانة [1]. واستمرت تلك الأحداث لمدة سنتين، حاولت خلالها القوى اليمينية الانعزالية أن تفتح جبهة قتالية ضد الوجود العسكري والسياسي الفلسطيني في لبنان؛ لإلهاء منظمة التحرير عن مواجهة المخطط الأمريكي في المنطقة، وتطويق الانجازات الكبيرة التي حققتها المنظمة بين عامي 1974 وأواخر 1976 على الصعيدين: العربي والدولي، والتي تمثّلت في حسم مسألة التمثيل الفلسطيني إثر قمة الرباط العربية في تشرين أول (أكتوبر) 1974، ودعوة ياسر عرفات ثمَّ إلقائه خطابه التاريخي في الأمم المتحدة في تشرين ثانٍ (نوفمبر) من العام نفسه؛ مما كرّس مسألة انتزاع الاعتراف العربي والدولي بأحقية تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني [2].

وكانت منظمة التحرير قد عمدت إلى عدم المشاركة بشكلٍ رئيس في الاقتتال اللبناني الداخلي خلال الأشهر الأولى من الحرب؛ رغم وعيها التام وإدراكها بأن الحرب في الأساس موجهة ضدها. وقد بدا ذلك واضحاً للعيان في محاولة الأحزاب اليمينية تصوير ما يجري على الساحة اللبنانية، باعتباره قتالاً فلسطينياً لبنانياً [3]. ولكن مع الأشهر الأخيرة من عام 1975،

---

[1] - لمزيد من التفاصيل انظر: عصام سخنيني، "**المذبحة في نيسان**"، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، عدد 45، آيار (مايو) 1975، ص285، 258؛ سامر عبد المنعم أبو رجيلة، **العلاقات الفلسطينية اللبنانية وأثرها على الوجود الفلسطيني في لبنان (1969-1982)**، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة، جامعة الأزهر- غزة، 2010، ص66؛ عماد يونس، **سلسلة الوثائق الأساسية للأزمة اللبنانية 1973**، ج1، بيروت 1985، ص81؛ تيودور هانف، **لبنان تعايش في زمن الحرب: من انهيار دولة إلى انبعاث أمة**، باريس، مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1993، ص207، 258؛ ليلى عيناتي، **حرب لبنان: صور - وثائق - أحداث**، بيروت، دار المسيرة للصحافة والنشر، 1977، ص17؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1975**، بيروت، ومؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1978، ص217-218؛ عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص284؛ **شهريات**، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد 47، تموز (يوليه) 1975، ص243؛ ناجي علوش، **حول الحرب الأهلية في لبنان**، د. ن، 1976، ص40-45.

[2] - بسيسو، **منظمة التحرير**، ص267-268؛ الشريف، **البحث عن كيان**، ص251.

[3] - نوَّاف عبد الله، "**حول الأزمة اللبنانية: عرض وتقييم للمسار السياسي للأحداث وخطوط سير القتال**"، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد 57، 1976، ص87-105؛ الشريف، **البحث عن كيان**، ص251.

تطوّرت الحرب بشكلٍ اضطر معه الفلسطينيون للتدخل بقوة وفعالية، عندما عمدت ميليشيات الأحزاب اليمينية إلى قطع طريق الجنوب من مركزها في بلدة الدامور على الطريق الساحلي، كما حاصرت وهاجمت المواقع الوطنية والمخيمات الفلسطينية الواقعة في مناطقها. فأعلنت الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية في 24 تشرين أول (أكتوبر) من العام نفسه، عن تشكيل القوات المشتركة بقيادة موحدة من الجانبين [1]. فالثورة الفلسطينية إذن رغبت أم لم ترغب، وجدت نفسها منغمسة في الحرب الأهلية، لأنها كانت المُستهدفة بشكلٍ أساسي خلال الشهور الأولى من تلك الحرب [2].

ونتيجة لِما سبق ذكره: فقد وجدت منظمة التحرير نفسها أمام اختبار سبق أن تعرّضت له من قبل في الأردن؛ فلم يكن أمامها سوى خيارين لا ثالث لهما: **الأول:** الخروج من المعركة والاكتفاء بالدفاع السلبي وبموقف المتفرّج، وتحمُّل أي نتيجة تنتج عن ذلك، مثل فقدان الدعم الجماهيري للمقاومة الفلسطينية التي تستمدّ منه القوة. **والثاني:** أن يكون لها دورٌ ايجابي بحيث تصبح طرفاً رئيساً في الحرب، وأن تقف إلى جانب القوى الوطنية اللبنانية، التي ساندتها في العديد من الأزمات ومنها أزمة عام 1973، وأن تحسم الصراع إلى جانب كافة تلك القوى، وبالتالي: عليها أن تتحمّل ما ينطوي على ذلك من أخطار؛ كتدخّل الجيش اللبناني أو قوى إقليمية كإسرائيل؛ مما قد يؤدّي إلى تدويل الأزمة اللبنانية؛ لذلك حاولت المنظمة أن تمسك العصا من المنتصف [3].

وكانت فصائل المقاومة الفلسطينية قد أجمعت على ربط الصدامات في لبنان، بمحاولات التوصّل إلى تسوية جزئية ثانية بين مصر وإسرائيل. واندفعت على أساس ذلك التقدير على طريق الدخول كطرفٍ مباشر في الصراع المسلح إلى جانب القوى الوطنية واليسارية والإسلامية، التي كانت لاعتبارات عديدة تدعم استمرار التواجد الفلسطيني المسلح في لبنان. ففي مطلع تموز (يوليه) 1975، أشار نايف حواتمة الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، إلى أن الأحداث الجارية في لبنان منذ أحداث عين الرمانة، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمحاولات تمرير الخطوة الجزئية الثانية على جبهة سيناء، تمهيداً لإعادة بعث دور النظام الرسمي الأردني. وأكّد حواتمة: أن إدراك الثورة الفلسطينية هذه الحقيقة، هو الذي

---

[1]- عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص284-285.

[2]- عدنان العمد، "**الحرب الأهلية في لبنان**"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 46، 1977، ص39.

[3]- **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1975**، ص212-213.

دفعها إلى الإصرار على دحر وإفشال مخطط حزب الكتائب ومن يتبع سياسته. وذلك من خلال النضال إلى جانب الشعب اللبناني وقواه الشريفة، حتى ينتصر الخير لصالح الشعبين الشقيقين. ويبدو أن التوصّل الفعلي إلى اتفاقية سيناء الثانية في 4 أيلول (سبتمبر) 1975، قد زاد مخاوف الفصائل الفلسطينية على مستقبل تواجدها العسكري والسياسي في لبنان، وجعلها تتورّط أكثر فأكثر في الحرب الأهلية الدائرة فيه. ولم يكن من شأن المخطط الذي شرعت في تنفيذه ميليشيات الأحزاب اليمينية المسيحية، المناهضة لذلك التواجد في منتصف كانون ثانٍ (يناير) 1976، لحصار وإسقاط المخيمات الفلسطينية الواقعة في المناطق الخاضعة لنفوذها؛ لم يكن من شأنه سوى أن يزيد من وتيرة تورّط تلك الفصائل في تلك الحرب [1].

ويبدو أن التطورات التي طرأت على علاقات دول الطوق، أدّت إلى إشاعة القلق داخل صفوف المقاومة الفلسطينية، وأعادت غالبية تلك الفصائل لتعيش في ظل هاجس الحصار الذي لازمها بعد صدامات الأردن عام 1970، فقد حفّز اندفاع مصر على طريق التسوية الجزئية، بما حمله من تهديدات لفرص التوصّل إلى تسوية شاملة؛ حصول تقارب سياسي بين كل من سوريا والأردن؛ مما شجّع سوريا على طرح فكرة قيام تحالف رباعي يضم إضافةً إليها كلاً من: الأردن ولبنان ومنظمة التحرير، كما دفع الأخيرة وأمام تصاعد الأخطار الناجمة عن استمرار المواجهات الدامية في لبنان إلى اتخاذ قرار التدخّل العسكري المباشر في الصراع الدائر فيه. فقد عبّر الاتجاه الغالب داخل حركة المقاومة الفلسطينية، عن مخاوفه من أن تكون تلك التطورات هدفها الحد من حرية تحرّك منظمة التحرير في لبنان وفرض الوصاية عليها. وبدخول القوات السورية إلى لبنان في مطلع حزيران (يونيه) 1976، والذي ساهمت في وقف اندفاعة القوى اللبنانية المتعاونة مع المقاومة الفلسطينية، ووقوع مواجهات عسكرية سورية - فلسطينية، تجدّد على الساحة الفلسطينية إلى جانب الخلاف الفكري بين أنصار البرنامج المرحلي ومعارضيه، والذي لم يحجبه تراجع احتمال التسوية السلمية، خلاف آخر بين أنصار النزعة القطرية وأنصار النزعة القومية، وبالتالي: برزت إلى السطح مجدداً قضايا كانت محل سجالات حامية في فترات سابقة مثل: استقلالية الثورة الفلسطينية، وطبيعة

---

[1]- الشريف، **البحث عن كيان**، ص251-252.

علاقتها بمحيطها العربي، وموقع الكفاح المسلح الفلسطيني في إطار إستراتيجية المواجهة العربية [1].

وبينما أرجع فاروق القدومي أحد قادة فتح في نهاية عام 1976، التعارض بين الموقفين السوري الفلسطيني في لبنان إلى الخلافات السياسية القائمة بينهما مثل: الخلاف حول الدولة الفلسطينية المستقلة، والخلاف حول كون منظمة التحرير ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، معتبراً أن التنسيق مع الدول العربية في القضايا الإستراتيجية، يجب أن يقوم على قاعدة استمرار الحفاظ على الشخصية الفلسطينية المستقلة. وجدنا أن زهير محسن أمين سر منظمة الصاعقة انتقد إسراف البعض داخل صفوف المقاومة الفلسطينية في التركيز على دعوة الاستقلالية الفلسطينية، إلى الحد الذي تحوُّل معه مفهوم الاستقلالية الفلسطينية إلى موقف عدائي تجاه العرب الآخرين وخاصة قوى المواجهة، داعياً قيادة منظمة التحرير إلى التركيز على الأعمال العسكرية ضد الاحتلال الإسرائيلي، بدلاً من الانشغال في معارك جانبية مع هذا البلد أو ذاك، ومشدداً على أن نشاط المقاومة الفلسطينية العسكري يجب أن يكون منسّقاً مع الجيوش العربية المعنية، وألاَّ يضر بالخطة العربية العامة في مواجهة إسرائيل [2].

ومما سبق بيانه تتضح لنا عدة أمور، منها الهاجس الفلسطيني من إنهاء دوره وتواجده العسكري والسياسي في لبنان، من أن تواجه منظمة التحرير المصير نفسه الذي لاقته في الأردن؛ هو الذي دفع القيادة الفلسطينية إلى اتخاذ موقف التدخل المباشر في الصراع اللبناني الداخلي. كما أن التوجّه المصري الرسمي نحو التوصّل إلى أية حلول سلمية جزئية مع إسرائيل، على نحو توقيع معاهدة فض الاشتباك الثانية في سيناء؛ دفع القيادة الفلسطينية إلى محاولة خلط الأوراق في المنطقة من خلال زيادة توتير الساحة اللبنانية؛ في محاولةٍ منها لإرغام الحكومة المصرية على وقف ذلك التوجّه، الذي اعتقد الفلسطينيون أنه سيؤدي إلى تقزيم دورهم في أية تسوية مستقبلية. كما أن هاجس الاستقلالية السياسية لمنظمة التحرير، وخشية قيادتها من فقدانها لهذه الاستقلالية لحساب نظام عربي بعينه كسوريا، أجبر تلك القيادة على الانزلاق في أتون حربٍ قد تؤدي إلى فقدانها جزء من رصيدها

[1]- المرجع السابق، ص252-253.

[2]- المرجع السابق، ص253-254.

الجماهيري في لبنان، وذلك على حساب صراعها الرئيس مع إسرائيل العدو المباشر لمنظمة التحرير.

وفيما يخص ما ذكره فاروق القدومي عن طبيعة الخلاف الفلسطيني السوري، فإن ما ذكره صحيحاً؛ فسوريا التي تتبنّى الفكر القومي: ترى أن انزلاق قيادة منظمة التحرير نحو التوصّل إلى حلول سلمية جزئية كالبرنامج المرحلي، وما يترتب عليه من إقامة سلطة وطنية فلسطينية، تعتقد سوريا أنها ستكون منقوصة السيادة وتدور في فلك الاحتلال الإسرائيلي، كل ذلك جعل العلاقات السورية مع منظمة التحرير باردة أحياناً ومتشنجة أحياناً أخرى. لذلك كانت القيادة الفلسطينية تتوجّس خيفةً من تمكّن النظام الرسمي السوري من سحب الورقة الفلسطينية إلى جانبها، وإلغاء الدور السياسي لمنظمة التحرير. أما ما ذكره زهير محسن من إسراف بعض فصائل المقاومة الفلسطينية في التركيز على دعوة الاستقلالية الفلسطينية، إلى الحد الذي تحوُّل معه مفهوم الاستقلالية الفلسطينية إلى موقف عدائي تجاه العرب الآخرين وخاصة قوى المواجهة، فإن ذلك القول له وجهان: **الأول:** أن التخوُّف الفلسطيني له ما يبرره في ظل وجود أنظمة رسمية عربية، باتت تقدّم مصالحها القطرية على حساب المصلحة القومية العليا، والمتمثلة في الحفاظ على توهّج القضية الفلسطينية. **والثاني:** أن زهير محسن محق فيما قاله عن محاولة القيادة الفلسطينية في تضخيم الخلاف مع بعض الأنظمة العربية، حول مسائل من الممكن التوصّل فيها إلى حلول معقولة تُرضي كافة الأطراف كمسألة الاستقلالية السياسية للفلسطينيين، دون أن يكون ذلك على حساب صراع الفلسطينيين العسكري مع العدو الرئيس لهم وهو إسرائيل. فإن تلك الخلافات الفلسطينية مع بعض الأنظمة العربية، سوف تُخصم من مقدراتها السياسية والعسكرية في المواجهة المصيرية مع إسرائيل، التي سوف تستفيد من أي خلاف عربي- عربي، وذلك ما كان بالفعل لاحقاً.

غير إننا نختلف مع زهير محسن فيما ذهب إليه من أن نشاط المقاومة الفلسطينية العسكري، يجب أن يكون منسقاً مع الجيوش العربية المعنية، وألاَّ يضر بالخطة العربية العامة في مواجهة إسرائيل. وبناءً على ذلك القول: فلو اعتمد الفلسطينيون على الجيوش العربية إلى ما شاء الله، فلن يتمكنوا من الحصول على حقوقهم المغتصبة، خاصةً وأن ثمة فارق في ميزان القوى بين الجيش الإسرائيلي والجيوش العربية مجتمعة من جهة، وعدم وجود إستراتيجية موحدة للجيوش العربية لمجابهة إسرائيل بعد حرب 1973 من جهةٍ أخرى.

الأمر الذي دعا بعض الدول العربية للتسرّع في تبنّي الأفكار السلمية، التي اقترحتها الإدارات الأمريكية بعد انتهاء تلك الحرب المذكورة. إذن: فلا بد من وجود قوة عسكرية فلسطينية مستقلة عن تلك الجيوش التي سلّمت بالأمر الواقع، وبضرورة التوصّل إلى أي حلول سياسية تُعيد بعضاً من الأراضي الفلسطينية المحتلة، طبقاً لبعض بنود القرار الدولي (242) وليس كله. غير إن ذلك لا يمنع من وجود تنسيق عسكري بين حركة المقاومة الفلسطينية وتلك الجيوش العربية في بعض الأحيان، ولكن ليس على حساب نضال الفلسطينيين، للحصول على حقوقهم الذين هم أدرى بها من سواهم.

وفي المقابل: فإنه لا يمكننا تجاهل هدفٌ آخر للتدخل السوري في لبنان؛ فأمام التطورات الخطيرة على الساحة اللبنانية، رأت القيادة السورية بأن الأمور تتطور نحو الأسوأ، الأمر الذي يستدعي منها التحرّك إعلامياً ومحلياً لحل الأزمة؛ فصرّح عبد الحليم خدّام وزير الخارجية السوري: بأن سوريا لن تسمح بتقسيم لبنان، وأشار إلى احتمال ترتيب لقاء بين الرئيسين اللبناني سليمان فرنجية والسوري حافظ الأسد، لوضع حدٍّ للاشتباكات التي امتدّت إلى باقي أنحاء لبنان [1]. وكان خدّام قد قصد بذلك التصريح محاولات تعريب القضية اللبنانية من قِبل الرئيس المصري أنور السادات، عن طريق إيجاد حلٍّ للأزمة اللبنانية في إطار جامعة الدول العربية، الأمر الذي كانت ترفضه سوريا جملةً وتفصيلاً؛ كون الأزمة اللبنانية حسب الرأي السوري أزمة داخلية بين الطوائف اللبنانية لا يمكن تدويلها عربياً [2].

ومهما يكن من أمر: فإن جملة الأهداف التي وضعتها القيادة السورية كمبررٍ لتدخلها في الشأن اللبناني تنحصر في الأهداف التالية: **الأول:** الهدف السياسي، وذلك: بجعل الدولة اللبنانية تأتمر بإمرتها. **والثاني:** الهدف الاقتصادي، لدعم الاقتصاد السوري وذلك من خلال تشغيل العمالة السورية، والاستفادة من السوق اللبناني بتوزيع المنتجات السورية بدون جمارك. **والثالث:** الهدف العسكري، لمنع غزو إسرائيل للبنان [3]. **والرابع:** وهو الأهم وبما أن

---

[1]- مركز التوثيق والبحوث اللبناني، **العلاقات اللبنانية السورية (1943-1985)**، ج1، بيروت، 1986، ص330.

[2]- أبو رجيلة، **العلاقات الفلسطينية اللبنانية**، ص73.

[3]- *Jillian Becker, **The PLO: the Rise and Fall of the Palestine Liberation Organization**, London, Weidenfeld and Nicolson, p. 129.*

لبنان خاصرة سوريا الغربية الضعيفة؛ لذا: سعت إلى كبح جماح تمدد سيطرة منظمة التحرير وحليفتها الحركة الوطنية اللبنانية على لبنان [1].

وقد بدا جليّاً أن التدخّل العسكري السوري بدأ من خلال فرض حصار بحري وبري، وعن طريق التدخّل المباشر للجيش السوري، مما أدّى إلى تراجع القوات المشتركة، وإعطاء قوات الموارنة فرصة التوسّع شمالاً حتى وصلت إلى مشارف مدينة طرابلس، وكان الهدف السوري من وراء تدخّلها في الشأن اللبناني، إضعاف سيطرة عرفات على منظمة التحرير. وبالتالي: تلاقت المصالح عن قصد أو بدون قصد ما بين سوريا وإسرائيل والولايات المتحدة، وذلك من خلال موافقة كيسنجر على دخول الجيش السوري إلى لبنان، لأنه الوحيد الذي بمقدوره ضرب الفلسطينيين دون خشية حتى من الاتحاد السوفيتي، ولأنه الوحيد الذي بإمكانه ضبط المؤيدين للفلسطينيين واحتوائهم. ولذلك أرسل كيسنجر مبعوثاً أمريكياً لإقناع الموارنة المسيحيين، بأن عليهم أن يختاروا ما بين دخول القوات السورية إلى الأراضي اللبنانية؛ وما بين رحيلهم عن لبنان بحجة أن الفلسطينيين والتقدميين المسلمين سيقومون بقتلهم؛ فنجح المبعوث الأمريكي بانتزاع الموافقة منهم على أن تلعب سوريا دوراً في لبنان. ثمَّ تمَّ وضع خطوط حمراء بين سوريا وإسرائيل، بأن يتم تقاسم النفوذ في لبنان: فإسرائيل في الجنوب، وسوريا في باقي المناطق. وبناءً عليه: وافقت إسرائيل على دخول الجيش السوري في حزيران (يونيه) 1976، بعد فرض شروطها المتمثّلة في ألاَّ يتجاوز الجيش السوري في انتشاره حدود نهر الليطاني ومدينة النبطية جنوباً؛ وألاَّ يستخدم أسلحة إستراتيجية؛ وألاَّ يستخدم سلاحي: الطيران والبحرية في الأجواء والمياه الإقليمية اللبنانية [2].

وعلى أية حال: وفي الوقت الذي كانت فيه الحرب الأهلية اللبنانية قد اشتعلت واتسعت، كانت المظاهرات والإضرابات الشاملة تتجدد وتعنف في الضفة الغربية. وبعد سلسلة الانجازات الدبلوماسية والسياسية، التي حققتها منظمة التحرير في الدورة الثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة، أتت مناسبة تجديد مدة مرابطة القوات الدولية في الجولان لمدة 6 أشهر أخرى ابتداءً من شهر كانون أول (ديسمبر) 1975، فرصة ذهبية جديدة أمام منظمة التحرير، لتأكيد مكانتها الدولية وشرعية تمثيلها للشعب الفلسطيني من خلال

---

[1] - حمدان حمدان، **تعود من الخيبات**، ط1، دمشق، بيسان للنشر، 1995، ص654.

[2] - كريم بقرادوني، **لعنة وطن**، ط1، بيروت، عبر الشرق للمنشورات، 1991، ص67-68؛ تشيرجي، **أمريكا والسلام**، ص172-173.

مجلس الأمن الدولي. فعلى خلفية اتفاقية فض الاشتباك الثانية (سيناء 2)، التي أُبرمت في أيلول (سبتمبر) من العام نفسه بين مصر وإسرائيل، بنتائجها الكارثية في تمزيق صف الدول العربية، وضعف الموقف السياسي العربي العام، وجدت الحكومة السورية نفسها مرغمة على قبول التجديد للقوات الدولية في الجولان. وعلى الرغم من ذلك كله، خاضت منظمة التحرير معركة دبلوماسية على صعيد مجلس الأمن الدولي، حققت من خلالها توجيه المجلس المذكور دعوة لها لحضور اجتماعات خاصة تُعقد في إطاره؛ لمناقشة قضية الشرق الأوسط بما فيها القضية الفلسطينية [1].

وكان رد الفعل الإسرائيلي على ذلك الحدث، أن قامت الطائرات الإسرائيلية بغارة جوية ضربت فيها بعض المخيمات الفلسطينية شمالي لبنان، ومع ذلك فقد جاءت النتيجة السياسية المباشرة لتلك الغارة؛ لتمنح منظمة التحرير فرصة أخرى لتأكيد أهليتها التمثيلية عبر مجلس الأمن نفسه. فخلافاً لجميع التقاليد قرر مجلس الأمن في قرار إجرائي، دعوة المنظمة إلى الاشتراك في المناقشات التي عُقدت في 5 كانون أول (ديسمبر) حول العدوان الإسرائيلي، وذلك ما حدث بالفعل. الأمر الذي دعا الوفد الإسرائيلي للانسحاب من الجلسة، احتجاجاً على ذلك الحضور الفلسطيني البارز في أروقة أهم هيئة دولية. ومع ذلك كله ظل حضور منظمة التحرير لاجتماعات مجلس الأمن حدثاً مميزاً في الحياة السياسية للمنظمة؛ بالرغم من عدم توصّل المجلس المذكور إلى قرارٍ محدّد، بسبب استخدام الولايات المتحدة لحق النقض ضد مشروع نال ثلاثة عشر صوتاً، تضمن إدانة إسرائيل لقيامها بغاراتٍ متعمدة على الأراضي اللبنانية، غير إن ذلك لم يفتَّ في عضد منظمة التحرير، التي وجدت في مناسبة انعقاد مجلس الأمن مرة أخرى وبحضور ممثلين عنها، فرصة سانحة لإيجاد أرضية تفاوضية جديدة لها، على غير الأساس الذي عُقد عليه مؤتمر جنيف وهو القرار (242). ولتلك الغاية أجرت منظمة التحرير اتصالات عربية ودولية عديدة لاستقطاب المواقف معها؛ فأرسلت عنها وفداً كبيراً رأسه فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية فيها، الذي ألقى خطاباً مطولاً لدى افتتاح اجتماعات مجلس الأمن نيابةً عن الوفود العربية [2].

---

[1]- الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص227-228.

[2]- المرجع السابق، ص228-229.

وبعد نحو أسبوعين من النقاشات والمداولات، اصطدم مشروع القرار الذي تقدّمت به دول عدم الانحياز، بممارسة الولايات المتحدة لحق النقض مرة أخرى. وكان مشروع القرار ينص على اقتناع مجلس الأمن، بأن مسألة فلسطين هي جوهر الصراع في الشرق الأوسط، وأكّد على ما يلي:

1- وجوب تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه الوطني الثابت في تقرير مصيره بنفسه، بما في ذلك حقه في إقامة دولة مستقلة في فلسطين طبقاً لميثاق الأمم المتحدة.
2- حق اللاجئين الفلسطينيين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، وكذلك حق الذين لا يرغبون في العودة في استلام التعويض على أملاكهم.
3- ضرورة انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها منذ حزيران (يونيه) 1967.
4- وجوب اتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان سيادة وسلامة الأراضي والاستقلال السياسي، ضمن حدود آمنة ومعترف بها من قِبل كل دول المنطقة؛ وذلك بموجب ميثاق الأمم المتحدة [1].

ومما سبق ذكره يتضح لنا: أنه وعلى الرغم من أن مشروع ذلك القرار لم يُبصر النور، إلاَّ أن النقاشات التي سبقته وتلته بيّنت تماماً عمق البعد الفلسطيني لمشكلة الشرق الأوسط. وأنه لا يجوز بحالٍ من الأحوال تجاوز منظمة التحرير كممثل وحيد للشعب الفلسطيني عن أية حلول تسووية لاحقة في منطقة الشرق الأوسط، كما بيّنت أن الولايات المتحدة وإسرائيل لم يعد بوسعهما رغم حق النقض الأمريكي تهميش المواقف السياسية للمنظمة، بعد أن باتت حقيقة راسخة على أرض الواقع.

وبعد سلسلة من الاستجابات السياسية التي قدمتها منظمة التحرير للمجتمعين: العربي والدولي، بدأت اتجاهات إيجابية من السياسة الأمريكية والدولية تجاهها، حيث بدأت المنظمة منذ تلك المرحلة في التحوُّل التدريجي في برنامجها، الذي تميّز بوحدانية الكفاح المسلح إلى الإيمان بالبرامج السياسية في إطار دولة فلسطينية على أية أرض يتم تحريرها [2]. بل وفوق ذلك فبعد اندلاع الحرب الأهلية في لبنان حدث تحول في فكر منظمة التحرير؛ بالتخلي عن مفهوم الدولة الديمقراطية لكل فلسطين، وضرورة إسراع الفلسطينيين بتحقيق

---

[1]- المرجع السابق، ص229.

[2]- جلنار النمس، "**القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة 1974-1977**"، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد 90، 1979، ص116.

شكل من أشكال الدولة ذات السيادة، وأن الحل يكمن في تعايش دولتين: فلسطينية وإسرائيلية في ظل ضمانات مشتركة من القوى العظمى [1].

ويبدو أن ثمة العديد من التبدّلات التي تمّت بعد حرب 1973، ساهمت في خلق مناخ مناسب لعملية التسوية السلمية في المنطقة؛ فالعالم العربي شهد تغيّراً ملموساً في نظرته للحل العسكري للصراع وتعذّر تحقيقه، وضعف قوة الدفع الثوري لدى العرب بعد وفاة الزعيم المصري جمال عبد الناصر، وما قام به خلفه أنور السادات من خلق تغيّر في التوجهات السياسية المصرية سواء أكانت الداخلية منها أم الخارجية. يُضاف إلى ذلك أن استشراء الثروات الجديدة في المنطقة العربية المرتبطة بالغرب، ساهم وبشكلٍ كبير في التوجه الحثيث نحو البحث عن تسوية، تحقق طموحات الأنظمة الرسمية العربية الباحثة عن الاستقرار السياسي بكافة أنواعه [2]، وذلك في الوقت الذي بدأت فيه الأصوات المنخفضة المطالبة بالتسوية السلمية، تجد جمهوراً أكثر تقبّلاً لها من السابق [3].

وفي خضم تلك الحالة، تمسّك الفلسطينيون بصيغ الحلول الجذرية لصراعهم مع إسرائيل، إلاَّ أن الضغوطات التي مورست عليهم من جانب الدول العربية والاتحاد السوفيتي، وعددٍ من الدول المساندة لهم من: أفريقية وآسيوية وأوروبية لتعديل مخططاتهم وتفكيرهم، على قاعدة أن النضال الفلسطيني ينطلق من وطنٍ خاص وهوية وطنية يمكن معالجتها، بناءً على أوضاع شعب مشرّد، انصبّت تلك الضغوط في اتجاه تخلّي الفلسطينيين عن الدولة الديمقراطية العلمانية لصالح دولة فلسطينية في أجزاء من فلسطين تنسحب منها إسرائيل. ومن المؤشرات الإيجابية لتداعيات حرب 1973، التغيّر في فرضيات التعامل الدولي مع القضية الفلسطينية، التي كانت من قبل تنظر لتلك القضية على أنها قضية لاجئين تحتاج لحلٍ عادل، وهو ما عبّر عنه القرار (242). ولذلك كانت كل المحاولات تصب في ايجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي، متجاهلةً الوجود الفلسطيني باعتباره قضية وطنية

---

[1] - فرج، **منظمة التحرير**، ص205.

[2] - إبراهيم أبو لغد، "**حرب أكتوبر واتجاهات تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي**"، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد 45، 1975، ص9-10.

[3] - الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص47.

وهو ما شهد تغيّراً في أعقاب تلك الحرب، التي أفرزت توجهاً دولياً للتعامل مع خصوصية هذه القضية وبدء الاعتراف بمنظمة التحرير[1].

لذلك وبناءً على ما ذكره البعض: فإن منظمة التحرير أدركت أن كل ما يجري من أطروحات أمريكية إسرائيلية، إنما يأتي في سياق سلسلة البحث عن حلول تحول دون بلورة الشخصية الوطنية الفلسطينية المستقلة؛ الأمر الذي شكّل دفعاً فلسطينياً معاكساً لإثبات ذاته الوطنية، متبنياً مواقف أكثر اعتدالاً وانتهاجاً للرغبات العربية والدولية ومتطلبات المرحلة الجديدة، كما وصفتها وقتذاك قيادة المنظمة[2].

وأمام التحديات السياسية الجديدة التي بدأت منظمة التحرير في مواجهتها سواء أكانت على الساحة العربية أم الدولية، مع انقسامٍ فلسطيني قادته جبهة الرفض التي برزت بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والضغوطات الأخرى التي تعرّضت لها المقاومة الفلسطينية التي تمَّ تصفيتها في الأردن في أعقاب أحداث أيلول (سبتمبر) 1970، والتي أدّت إلى إقصاء المسلحين الفلسطينيين عن أطول جبهة مع الاحتلال الإسرائيلي، ثمَّ انتهاء الوجود الفلسطيني المسلح تماماً في الأردن. فقد أدّى إلى احتدام الصراع حول وحدة الضفتين، والموقف من النظام الرسمي الأردني، تُضاف إلى ذلك عوامل الصدام على الساحة اللبنانية التي سرعان ما تحوّلت إلى حربٍ أهلية، كان الهدف منها استئصال شأفة الوجود الفلسطيني من لبنان أيضاً، فلم يكن أمام حركة المقاومة الفلسطينية من خيارات سوى المواجهة المسلحة، بعد أن ارتأت أن ثمة مؤامرة لتصفيتها[3].

وقد أدّى ذلك وفي ظل اشتداد الضغوطات الإقليمية والدولية، وميل منظمة التحرير إلى القبول بالتسوية السلمية وهو ما سجّلته مرحلة السبعينيات والثمانينيات من القرن الفائت والتي أفرزت فريقاً فلسطينياً يقود المنظمة؛ للتعاطي مع تلك المستجدات وإنشاء تسوية ممكنة التحقق وفق معطيات الحالة العربية والدولية، الأمر الذي انعكس على الفكر السياسي الفلسطيني والعمل الوطني في الدعوة إلى دولة فلسطينية مستقلة، تقوم على أي

---

[1]- غازي الخليلي، "**المسألة الفلسطينية والتسوية: احتمالات وتوقعات**"، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد 56، 1976، ص8-9.

[2]- الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص48.

[3]- فيصل حوراني، "**نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية**"، ص58-59.

جزء يتم تحريره من فلسطين. وذلك بعد أن تمَّ منح ذلك الفريق التأييد العربي الرسمي التام بإجماع أنظمته التي حسمت موقفها تجاه المنظمة، بإقرار انفرادية تمثيلها الشرعي للشعب الفلسطيني، وكذلك الاعتراف الدولي بالمنظمة بوصفها ممثلة لهذا الشعب في كافة أروقة المؤسسات الدولية التابعة للأمم المتحدة [1].

ويؤكّد البعض ما سبق الإشارة إليه: بأن الحرب الأهلية اللبنانية وضعت منظمة التحرير في مواجهة مباشرة مع سوريا **من جهة**، وأحرجت أنظمة رسمية عربية أخرى **من جهةٍ ثانية**، كما وتمَّ الاعتراف بدورٍ للمنظمة في لبنان وعزّز من دورها الإقليمي **من جهةٍ ثالثة**. ولكن ذلك الوضع ضخّم من حجم ودور المنظمة أكثر من اللازم؛ فأوجد داخلها تيارات سياسية متعددة ومتباينة، ومن تلك التيارات من بدأ يُنتج فكراً تسووياً ويدعو للتواصل مع الأمريكيين والإسرائيليين [2].

ومما لا شك فيه أن المقاومة الفلسطينية لم تُؤخذ على حين غرة في لبنان؛ فأول دروس أحداث الأردن في مطلع السبعينات من القرن الفائت التي تعلمتها المقاومة، أن وراء كل عرض أمريكي للتسوية مخطط تصفية للثورة الفلسطينية. فقد فضح أندرو يونج (Andrew Young) ممثل الولايات المتحدة في مجلس الأمن الدولي بعد استقالته من منصبه، خطط بلاده في لبنان بقوله: "**لقد كانت سياسة أمريكا منذ عام 1975 القضاء على منظمة التحرير حسبما خطّط كيسنجر، ولذلك جرى تفجير أحداث لبنان. وعلينا اليوم أن نعترف بأن منظمة التحرير ازدادت قوة، وعلينا أن نقر بوجودها ونعترف بها**"، ولذلك فإن ذلك التصريح يفسّر لنا طول أمد الحرب اللبنانية [3].

والجدير بالملاحظة هنا: أن تعارض الموقفين الفلسطيني والسوري، حول مسار الحرب الأهلية في لبنان على نحوٍ واسع قد بدأ منذ أوائل العام 1976، ثمَّ تصاعد ذلك التعارض إلى درجة الخلاف السياسي في النصف الثاني من العام نفسه، وأخيراً: تطوّر الأمر إلى حد قطع كافة الجسور بينهما، حيث وصل إلى حد الصدام العسكري المباشر بين الطرفين؛ فتمَّ الإجهاز تماماً على مشروع الوحدة النضالية بينهما؛ فسوريا ذات النفوذ القوي في لبنان، كانت قد

---

[1]- المرجع السابق، ص64.

[2]- **مقابلة مع إبراهيم أبراش.**

[3]- الحسن، "**حركة فتح، المسيرة والجذور**"، ص319.

عمدت إلى التدخل العسكري المباشر في مجريات الأحداث اللبنانية في محاولةٍ منها للسيطرة على الوضع؛ فخلال الفترة ما بين نيسان (أبريل) وحزيران (يونيه) من العام نفسه، دخلت دفعات عدة من القوات السورية إلى الأراضي اللبنانية، ثمَّ اندفعت صوب المناطق التي كانت تحت سيطرة الحركة الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية. وقد رأت تلك الأطراف التي كانت تخوض معارك ضارية في تل الزعتر وبيروت والجبل والشمال، أن التدخل السوري ما هو إلاَّ محاولة للسيطرة عليها؛ مما يعني: اختلال ميزان القوى لصالح غرمائهم، وبالتالي: تحجيم دورها سواء أكان في مطالبها الديمقراطية اللبنانية أم بالنسبة لوجود الثورة الفلسطينية وفعالياتها وحرية حركتها؛ فدارت معارك طاحنة بين الطرفين خلال صيف العام نفسه؛ مما أجبر الدول العربية لمحاولة منع تفاقم الوضع أكثر من ذلك، وللحد من الاتجاه نحو تدويل الأزمة انعقد في الرياض مؤتمر قمة سداسي في 16 تشرين أول (أكتوبر)، ضمَّ رؤساء وملوك كل من: مصر وسوريا ولبنان والسعودية والكويت ومنظمة التحرير، انتهى إلى عدة قرارات منها [1]:

1- وقف إطلاق النار.
2- تعزيز قوات الأمن العربية لتصبح قوات ردع تعمل داخل لبنان.
3- تنفيذ اتفاق القاهرة عام 1969 المبرم بين الدولة اللبنانية ومنظمة التحرير وملاحقه.
4- ضرورة الحفاظ على سيادة لبنان ووحدته.
5- ضرورة حماية منظمة التحرير.

وعلى الرغم من أن منظمة التحرير، كانت قد تمكّنت من تحقيق بعضاً من إنجازاتها السياسية خلال العامين 1974 و1975، إلاَّ أنها أخذت تتعرّض طوال النصف الثاني من عام 1976؛ لبعض الإخفاقات الملموسة في محيط تواجدها الرئيس خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبالذات في معقل وجودها الأساسي في لبنان؛ ولذلك تقلّصت الرقعة الجغرافية التي كانت تمارس عليها حرية إرادتها واستقلالية قرارها السياسي. وكان لسقوط مخيم تل الزعتر في ضواحي بيروت الشرقية دوي كبير وتأثير خطير بانحسار نفوذها، ومع ذلك فإن المركز التمثيلي لمنظمة التحرير لم يمسه الضعف ولم تعتره الشكوك، ولم تتأثّر مسألة انفرادها بتمثيل الشعب الفلسطيني بغير منازع. وفي الوقت نفسه ظل البرنامج الكياني الفلسطيني، الذي تمَّ

---

[1]- الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص237؛ عصام الجزار، **"تقرير قوات الردع العربية من تشرين الأول إلى كانون الثاني 1976"**، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العددان 63-64، شباط - آذار (فبراير – مارس) 1977، ص210-220.

إرساء معالمه الأساسية عام 1974 ثابت الملامح الأساسية، ولم يتعرّض لأي تراجع أو اهتزاز، بل وأكثر من ذلك: قفزت المنظمة ببرنامجها الكياني خطوة مهمة وواسعة إلى الأمام، عندما طوّرت هدفها المركزي المرحلي من بناء السلطة الوطنية إلى إقامة الدولة الفلسطينية، وانتزعت مجدداً تأكيد جامعة الدول العربية لصفتها التمثيلية الحصرية، من خلال مؤتمري القمة اللذين عُقدا في الرياض والقاهرة في غضون تشرين أول (أكتوبر) 1976 [1].

ويعود احتفاظ منظمة التحرير بمركزها التمثيلي وببرنامجها الكياني، رغم انحسار نفوذها أواخر عام 1976 إلى دفعةٍ من الأسباب:

الأول: يعود إلى اختلاف جوهر الصراع على الساحة اللبنانية، عمَّا كان عليه على الساحة الأردنية في عام 1970؛ ففي خضم الحرب الأهلية في لبنان، لم يكن أيَّاً من خصوم المنظمة في حالة تنافس معها على من يمثّل الفلسطينيين؛ فاليمينيون اللبنانيون إضافةً إلى السوريين خاضا حربهما ضدها، كل بشعاراته وأسبابه دون أن يكون بين تلك الشعارات أو الأسباب، ما يذهب إلى حد الطعن في شرعيّة الأهداف الكيانية الفلسطينية، أو التنافس على المركز التمثيلي للمنظمة. وبالتالي: فإنه بالإمكان أن نطلق على جوهر الصراع على الأراضي اللبنانية خلال تلك الفترة عددٍ من المسميات عدا الصراع الكياني، بخلاف ما كان عليه الأمر في الساحة الأردنية قبل ذلك. وإنما أخذ جوهر الصراع في تلك الفترة شكل النضال من أجل الحفاظ على استقلالية القرار الفلسطيني، أو الحفاظ على الوجود الفلسطيني، أو انتزاع مزيد من حرية الحركة وحرية العمل السياسي والعسكري وما إلى ذلك. وظلّت مسألة الأرض وهوية الشعب والنظام السياسي في لبنان خارج موضوعات الصراع، وفوق رؤوس كل المتحاربين على أرضه.

والثاني: أن مرحلة الجزر والتراجع التي ألمّت بنفوذ منظمة التحرير خلال الفترة المتأخرة من الحرب اللبنانية، جاءت في أعقاب إحراز المنظمة لسلسلةٍ من الإنجازات السياسية الحاسمة خلال العامين 1974 و1975، ولذلك فإن تلك المرحلة لم يكن بمقدورها استنفاذ الرصيد الكبير الذي كانت قد حققته المنظمة، على صعيد تماثل الشعب الفلسطيني في مختلف مناطق تواجده، خاصةً في الأراضي المحتلة مع قيادة المنظمة ومع أهدافها المعلنة. فالحرب اللبنانية وقعت بعد أن كان التطور الكياني الفلسطيني قد امتلك

---

[1]- الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص237-238.

ملامحه الأساسية، وأتت تلك الحرب بعد تجربة كفاحية ووطنية فلسطينية، ناهز عمرها أكثر من 10 سنوات متصلة. لذلك كانت نهايات الحرب اللبنانية مختلفة في محصلتها السياسية عن نهايات أحداث أيلول (سبتمبر) 1970 في الأردن؛ فمنظمة التحرير تمكّنت من انتزاع قرارات قمة الرباط العربية حول مسألة التمثيل، وبعد أن ولجت إلى أكبر مؤسسة دولية وهي هيئة الأمم المتحدة، ونالت شرعية دولية بصفتها التمثيلية تلك، ثمَّ حازت على اعتراف عدد كبير من دول العالم. وفوق هذا وذاك، فإن تلك المرحلة وقعت في أعقاب موجة التأييد العلني لقيادة المنظمة وبرامجها السياسية في الأراضي المحتلة خلال العامين السابقين. وخلال مرحلة الجزر تلك وبعدها، كان من الطبيعي وعلى الرغم من الخسائر التي ألمَّت بالمنظمة في لبنان، أن تتمكن من تخطِّي المأزق ثمَّ إعادة توكيد قدراتها السياسية والمادية، وتطوير برنامجها وتوطيد مركزها الاعتباري من جديد.

والثالث: أن الثورة الفلسطينية في لبنان، لم تخضْ معركتها منفردة كما كان الحال في السابق في الساحة الأردنية، بل شاركتها المعركة قوى وطنية لبنانية قاتلت بجوارهم وضحّت معهم. وكان ذلك السبب وحده كفيلاً بتخليص تلك الثورة الفلسطينية من مركّبات الشعار الفلسطيني الشهير: **(يا وحدنا)**؛ فقد أدّى وجود تحالف فلسطيني مع بعض القوى اللبنانية، إلى تغيير أساسي ملموس في المعادلات القائمة في لبنان. بينما كان التحالف الفلسطيني مع أي حركة وطنية أردنية، هو نوع من التحالف الوهمي مع طرفٍ غير قائم على أرض الواقع؛ بسبب إحكام النظام الرسمي الأردني على مقدرات المملكة الأردنية [1]، بعكس الحالة اللبنانية التي كانت تعاني انفصاماً سياسياً بين كافة أطيافها الدينية والمذهبية.

وبناءً عليه: وبالعودة إلى حصيلة الانجازات السياسية والدبلوماسية التي حققتها منظمة التحرير، خلال الفترة الواقعة ما بين صدور مقررات المجلس الوطني الفلسطيني الثاني عشرة في حزيران (يونيه) 1974، وصدور قرار مؤتمر القمة العربي الاستثنائي في الرياض في تشرين أول (أكتوبر) 1976، نلاحظ أن المنظمة عززت مكانتها العربية والدولية بشكلٍ كبير، كما استعادت المسئولية الكاملة فيما يتعلق بمصير الشعب الفلسطيني والأراضي الفلسطينية، وعزّزت القناعة الدولية بأن القضية الفلسطينية هي لب مشكلة الشرق الأوسط. الأمر الذي جعل برنامج السلطة الوطنية الفلسطينية برنامجاً عمومياً

---

[1]- المرجع السابق، ص238-240.

وغامضاً، بالنظر إلى مجموع الانجازات السياسية الحاسمة. الأمر الذي جعل الدفع بذلك البرنامج إلى درجة أكثر دقة وأوضح مدلولاً سياسياً وقانونياً، أمراً يستجيب إلى مجموع الانجازات المحققة. وكان تقرير اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الذي قدمته إلى الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني (دورة الشهيد كمال جنبلاط) أوائل عام 1977، حول حصيلة منجزاتها السياسية خلال العامين السابقين، قد بيّن الأرضية الصلبة التي تأسس عليها قرار مؤتمر القمة العربي الاستثنائي، ومقررات المجلس الوطني الأخير. وكان ذلك التقرير قد أوجز مجموع النتائج، التي حققتها منظمة التحرير خلال تلك الفترة كما يلي:

1- تأكيد مكانة منظمة التحرير على المستويين: العربي والدولي، بارتقائها إلى العضوية الكاملة في كل من جامعة الدول العربية وحركة دول عدم الانحياز، ثمَّ دخولها الأمم المتحدة عضواً مراقباً في جميع أجهزتها ومؤتمراتها؛ وذلك باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.
2- التأكيد الدولي على أن الحل العادل لمشكلة الشرق الأوسط لن يتحقق ما لم يشتمل على حل عادل للقضية الفلسطينية، باعتبارها جوهر مشكلة الشرق الأوسط.
3- النجاح في جعل الأمم المتحدة هي المجال السياسي الدولي لمعالجة قضية فلسطين، بدلاً من أي مكانٍ أو مؤتمرٍ آخر.
4- النجاح في استصدار قرار من الأمم المتحدة، يحدد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في فلسطين، مقابل قرار مجلس الأمن رقم (242) الذي شكّل أساس ومحور النشاطات الأمريكية في التسوية المزعومة.
5- النجاح بتحديد الأساس الذي ينبغي أن يكون أرضية لبحث قضية فلسطين في أي مجال، وهو قرار الأمم المتحدة رقم (3236) الذي أكّد حقوق الشعب الفلسطيني في فلسطين.
6- الاعتراف الدولي بضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية، في أي جهدٍ دولي تحت إشراف الأمم المتحدة معني بحل قضية فلسطين؛ باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.
7- النجاح في تعزيز عزلة إسرائيل في المحافل الدولية، وإدانة الصهيونية كشكلٍ من أشكال التمييز العنصري.

8- النجاح في تبنّي المجتمع الدولي (لجنة العشرين التابعة للأمم المتحدة)، لبرنامج عملي لتنفيذ ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف [1].

وأمام كل تلك الانجازات، لم يكن أمام الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني التي عُقدت بعد أشهر قليلة من وقف إطلاق النار في لبنان، إلاَّ أن تثني على قرار مؤتمر القمة العربي الاستثنائي حول موضوع الدولة الفلسطينية المستقلة؛ ولذلك اجتمعت الهيئة الاشتراعية الأساسية لمنظمة التحرير في آذار (مارس) 1977 في القاهرة، وتبنّت في إعلانها السياسي المكون من خمس عشرة نقطة، قراراً بمواصلة النضال من أجل استعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في العودة وإقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني، كما أكّدت الهيئة على حق المنظمة في الاشتراك بشكلٍ مستقل ومتكافئ، في جميع المؤتمرات والمحافل والمساعي الدولية المعنية بقضية فلسطين وبالصراع العربي الإسرائيلي؛ لتحقيق الحقوق الوطنية الفلسطينية غير القابلة للتصرف، وهي الحقوق التي أقرّتها الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام 1974، وخاصةً القرار رقم (3236) [2].

وبذلك القرار باتت حركة التحرر الوطني الفلسطينية تملك كل ملامح الحركة الوطنية الاستقلالية، وصار لمنظمة التحرير لأول مرة منذ نشأتها برنامج استقلالي تمَّ التعبير عنه بمطلب الدولة الفلسطينية المستقلة. وبذلك أرسى ذلك القرار بوضوح تام المحددات الأساسية للسياسة الفلسطينية، وظل المرشد العام لتطبيقاتها الدبلوماسية والعسكرية طوال الفترة اللاحقة، حيث أجمعت كافة البيانات والمواقف الفلسطينية فيما بعد، على مطلب الاستقلال التام في إطار سياسي وقانوني محدد تعبيره الدولة الفلسطينية المستقلة. ومنذ صدور ذلك القرار باتت منظمة التحرير، بمثابة جهاز السلطة السياسية الفلسطينية المقننة بأوضاع اللجوء والظروف الانتقالية المؤقتة؛ فانتقلت بذلك على الصعيد الفلسطيني والعربي من منظمة تساوي حركة وطنية، إلى منظمة تساوي دولة ومرجعاً سياسياً قاطعاً في كل الشؤون والتفاصيل الفلسطينية [3].

---

[1]- المرجع السابق، ص241-242؛ منظمة التحرير الفلسطينية، المجلس الوطني الفلسطيني، **الدورة الثالثة عشرة (دورة الشهيد كمال جنبلاط)** من 12-22 آذار 1977، ص105-107؛ عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص270-271؛ حسن سعدات، "**فلسطين في الأمم المتحدة: قرارات تاريخية وخلفيات**"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 53-54، كانون ثانٍ – شباط، 1976، ص6-21.

[2]- الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص242-243؛ **الدورة الثالثة عشرة (دورة الشهيد كمال جنبلاط)**، ص105-107؛ عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص270.

[3]- الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص243.

ومع انتهاء الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، بدأت القيادة الفلسطينية تحركاتها على مستويات عدة لتحقيق الوحدة الوطنية، ولمواجهة التطورات الجديدة التي طرأت في الساحتين اللبنانية والعربية؛ فعلى صعيد الساحة اللبنانية، بدأت مع مطلع العام 1977 المرحلة الثانية من الخطة الانعزالية الإسرائيلية في الجنوب اللبناني، التي استهدفت اقتلاع الوجود العسكري الفلسطيني، حيث باشرت إسرائيل بربط المعاقل الانعزالية المتقاربة مع بعضها البعض؛ لاستكمال سيطرتها على المنطقة الجغرافية الواقعة بينها، وتشكيل الجيب الانعزالي. بينما على الصعيد العربي: فقد طرأ تحول خطير تمثّل بزيارة الرئيس السادات إلى القدس المحتلة في 19 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1977 كما سيرد بيانه لاحقاً. وكان على القيادة الفلسطينية التحرّك على كافة المستويات؛ لتطويق ذيول خروج مصر من الصف العربي؛ وللتصدي لاتفاقيات كامب ديفيد ولمشروع الحكم الإداري الذاتي[1].

ومهما يكن من أمر: فإن إقحام الفلسطينيين في الحرب كان منذ البداية هو بوابة الحرب ذاتها، وقد أدّت تلك الحرب واستمرارها لسنوات جاوزت الثماني إلى العديد من النتائج السياسية والعسكرية والاجتماعية الفلسطينية، سواء أكانت على مستوى المنظمة أم على مستوى كل فصيل فيها، ونورد بعض ذلك في العناوين التالية:

أ- كان من نتائج الحرب، صياغة العلاقات بين المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية في إطار ما عُرف يومها بالقيادة الموحدة، التي أصبحت القيادة الفعلية فيها لقيادة منظمة التحرير ولياسر عرفات رئيس لجنتها التنفيذية بشكلٍ محدد، وقد تكرَّس ذلك: إلى حد التفرّد والهيمنة على قرار الحركة الوطنية اللبنانية بعد استشهاد القائد الوطني اللبناني كمال جنبلاط، وكان ذلك أحد أبرز أخطاء قيادة المنظمة في إدارة معركتها والحركة الوطنية في لبنان.

ب- دفعت الحرب الأهلية اللبنانية القيادة الفلسطينية إلى إعطاء أولوية في التسليح والتشكيلات العسكرية إلى متطلّبات تلك الحرب؛ فزاد حجم الأسلحة الثقيلة، ومتطلبات القتال الموقعي عموماً على حساب المظهر الرئيس لحرب المقاومة ضد إسرائيل، وما يتطلّبه من مجموعات صغيرة خفيفة الحركة بأسلحة تناسب ما يُعرف بحرب الغوار، التي تعتمد على حنكة وبراعة المقاتل وقدرته على ضرب العدو وسرعة

[1]- عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص271-272.

الحركة والاختفاء ... الخ. وعموماً فقد أصبح الجزء الرئيس من اهتمام ومقدرات الثورة الفلسطينية، مكرّساً للدفاع عنها في بيروت وباقي المناطق اللبنانية.

ج- شكّلت الحرب الأهلية مصدر استنزاف طويل لقدرات المنظمة وكل فصائل العمل الفلسطيني، وحمّلتها أعباء كبيرة لسنين طويلة لاحقة بالمسؤولية المباشرة عن أُسر آلاف الشهداء وآلاف الجرحى، بكل ما لذلك من تبعات مالية واجتماعية.

د- أحدثت الحرب ومعطياتها شرخاً كبيراً في العلاقات الفلسطينية السورية، أكبر وأخطر مما ينبغي أن تكون عليه الخلافات بين الطرفين المعنيين مباشرة بأراضيهما المحتلة، ما يفرض عليهما أن يشكلا الأساس للبناء العربي كله في مواجهة الاحتلال والسياسات العدوانية لإسرائيل تجاه الأمة العربية. وقد كان لذلك الشرخ – مع سياسات أخرى – آثاره السلبية على الثقة المتبادلة بين الطرفين وعلى الوضع الفلسطيني كله، ولا زالت تلك الآثار السلبية قائمة حتى يومنا هذا.

هـ- أنهكت الحرب الأهلية اللبنانية الثورة الفلسطينية بكل فصائلها، بما كان له من تأثير سلبي على قدرة تلك الثورة في مواجهة الاجتياح الإسرائيلي للبنان فيما بعد عام 1982. فحقيقة الصمود البطولي في بيروت، لا يجوز أن تغيّب حقيقة ضعف مقاومة العدوان في باقي مناطق لبنان، وبخاصة في الجنوب اللبناني.

و- الحرب الأهلية إضافة لعوامل أخرى، جرى التطرّق لبعضها عند تناول موضوع (البرنامج المرحلي)، من العوامل التي دفعت أو على الأقل سرّعت في توجه القيادة الفلسطينية نحو التسوية [1].

وفي ختام هذا الفصل بالإمكان الوقوف عند أهم النتائج التي تمَّ التوصّل إليها:

- إن الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ انتهاء حرب 1973، سعت إلى بذل كل ما في وسعها، إلى فرض تسوية سلمية في منطقة الشرق الأوسط بالمقاييس الأمريكية التي لا تتعارض والمصالح الإسرائيلية، وذلك من خلال عقد مؤتمر جنيف التي طرحت بموجبه تغيّرات شكلية تجميلية، تمثّلت في الانسحاب التجميلي من هضبة الجولان السورية، والانسحاب من بعض مناطق الضفة الغربية، مع انسحابٍ كامل من قطاع غزة وسيناء المصرية، بينما تبقى مدينة القدس خارج نطاق البحث والتداول. ورفض تمثيل منظمة

[1]- **مقابلة مع جميل المجدلاوي** بتاريخ 2011/2/2؛ **مقابلة مع جميل مزهر**.

التحرير الفلسطينية، وعدم المجال لبحث إنشاء دولة فلسطينية مستقلة على الإطلاق على الجزء الذي ستنسحب منه إسرائيل.

- إن التخوُّف والهاجس الفلسطيني من إنهاء دوره وتواجده العسكري والسياسي في لبنان، وإلى أن تواجه منظمة التحرير المصير نفسه الذي لاقته في الأردن؛ أدّى إلى دفع القيادة الفلسطينية إلى اتخاذ موقف التدخل المباشر في الصراع اللبناني الداخلي.

الفصل الثاني

العملية السلمية المصرية الإسرائيلية
وأثرها على منظمة التحرير الفلسطينية

أولاً: تأثير العملية السلمية بين مصر وإسرائيل على منظمة التحرير الفلسطينية

لم تقف أهمية إسرائيل الإستراتيجية لدى الولايات المتحدة الأمريكية، عند الحدود التي رُسِّخت في عهد الرئيس نيكسون ووزير خارجيته كيسنجر بل وتجاوزتها. فقد قفزت في المرحلة الأخيرة من إدارة الرئيس جيرالد فورد (Gerald Ford)، إلى رأس قائمة المتنفّذين الإقليميين بعد إيران والمملكة العربية السعودية، بل إنها تميّزت بأنها الوحيدة التي تتمتّع بأهمية وبمهمة دولية، تتجاوز منطقة الشرق الأوسط. فمن ذلك مثلاً أنها كانت تسلّح عملاء الولايات المتحدة في الأمريكيتين: الوسطى والجنوبية، وتبني علاقات وثيقة مع النظام العنصري في جنوب أفريقيا. ثمَّ كانت مساهمة الرئيس جيمي كارتر (Jimmy Carter) الذي خلف فورد في الإدارة الأمريكية في تلك الإستراتيجية النامية، هي ضم مصر إلى كوكبة القوى الإقليمية التي قد تجنّب الولايات المتحدة عبء التدخّل المباشر[1].

وكانت الأحداث السياسية قد جلبت وجوه جديدة إلى السلطة في كل من الولايات المتحدة وإسرائيل في بداية عام 1977؛ فأصبح جيمي كارتر رئيساً للولايات المتحدة في كانون ثانٍ (يناير)، وانتُخب مناحيم بيغن رئيساً لوزراء إسرائيل في آذار (مارس)، ثمَّ تولّى منصبه في حزيران (يونيه). وفي الوقت نفسه أعلن المجلس الوطني الفلسطيني للمرة الأولى في اجتماعه الذي انعقد في آذار (مارس)، عن رغبته في السعي للحصول على (دولة وطنية مستقلة)؛ كجزءٍ من حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وكان ذلك جزءاً من سلسلة من الشروط التي أُمليت على منظمة التحرير للمشاركة في مؤتمر جنيف، وكانت أوضح تعبير عن رغبة المنظمة في الانخراط في الدبلوماسية الدولية[2].

---

[1] - عاروري، **أمريكا الخصم والحكم**، ص68.

[2] - *Smith, **Palestine and the Arab-Israeli Conflict**, pp. 234-235.*

وكان الرئيس كارتر قد أحيا فكرة أن السعي إلى السلام، ينبغي أن يتركّز على وضع ترتيب لإعادة أغلب الأراضي المحتلة مقابل تنازلات سياسية عربية. كما أنه كان يعترف بالوعي السياسي الفلسطيني كحقيقةٍ واقعة، تتطلب جهداً لإشراك الفلسطينيين في تقرير مستقبلهم [1]. وكان الرئيس كارتر وموظفو البيت الأبيض ومستشاروه قد حققوا درجة نادرة من توافق الآراء، بشأن النهج الواجب اتخاذه تجاه الصراع العربي الإسرائيلي. وخلافاً للمنافسة التي كانت موجودة بين وليام روجرز وهنري كيسنجر خلال فترة رئاسة نيكسون للمرة الأولى، فإن سايروس فانس (Cyrus Vance) وزير الخارجية الأمريكي وزبيغنيو بريجنسكي (Zbigniew Brzezinski) مستشار الأمن القومي، اتفقا عموماً على شروط تسوية مثالية، وعلى أهمية تلك التسوية على المصالح الأميركية ومصالح حلفائها، وقد اتفقت جميعها على اتفاق شامل كان من أفضله إجراءات كيسنجر الخطوة خطوة، بعد أن أدركت أن السادات يفضّل ذلك المسار، معرباً عن أمله في التوصل إلى اتفاق من شأنه أن يعجّل في ضخ المساعدات الاقتصادية الأمريكية لاقتصاد بلاده السيئ. ففي كانون ثانٍ (يناير) 1977 كانت هنالك موجات من الاضطرابات الخطيرة في مصر، نتيجة لجهود الحكومة لرفع الأسعار على المواد الغذائية. وبالتالي: خفّض الدعم على تلك السلع؛ ففي رأي السادات أن تحقيق سلام شامل على حدة مع إسرائيل، وتعزيز علاقات مصر مع الولايات المتحدة، سوف يحقق الاستقرار في بلاده، فضلاً عن استقرار حكمه [2].

فمنذ أن بدأت مصر في عهد السادات بتطبيق ما عُرف بسياسة الانفتاح والخصخصة ابتداءً من عام 1975، كان ذلك التوجّه إيذاناً بإلغاء وتجاوز نهج الرئيس جمال عبد الناصر، بالنسبة لثوابته الوطنية في إطار الصراع العربي الإسرائيلي، وبداية مرحلة نقيضة لكافة مواقف وسياسات عبد الناصر، بحيث تتوافق سياسات الانفتاح الاقتصادي مع متطلباتها السياسية، بالنسبة لعملية التفاوض والاعتراف بدولة إسرائيل [3].

وفي هذا الجانب: لم تكن قيادة منظمة التحرير وحركة فتح تحديداً قادرة على رفض سياسات السادات الجديدة، لأن معظم أعضاء قيادة المنظمة كانوا طبقياً أقرب في السياسة والاقتصاد إلى التركيبة الطبقية في مصر الساداتية. وكان السادات على إطلاع بأوضاع القيادة

---

[1] - تشيرجي، **أمريكا والسلام**، ص125.

[2] - *Smith, **Palestine and the Arab-Israeli Conflict**, p. 240.*

[3] - **مقابلة مع غازي الصوراني**.

الفلسطينية عموماً وحركة فتح خصوصاً، وإدراكه بأهمية التواصل مع قيادة فتح التي رأى في منطلقاتها وسياساتها البراجماتية مساحة مشتركة مع سياساته ومنطلقاته. وبالتالي: لم يكن مستغرباً حرصه على التواصل مع قيادة حركة فتح؛ لذلك حرص على اطلاعها على خطواته أولاً بأول، منذ انفرد بالحكم في صيف عام 1971. وبناء على ذلك: قام بإبلاغ صلاح خلف (أبو إياد) الرجل الثاني في قيادة المنظمة، بأمر حرب عام 1973 قبل اندلاعها بخمسة أيام؛ فسافر خلف من فوره إلى بيروت وأبلغ عرفات، الذي قام بدوره بدعوة المجلس الثوري إلى الانعقاد لبحث الأمر واتخاذ الخطوات، التي تكفل مشاركة منظمة التحرير في الحرب في حدود إمكاناتها. وعلى أثر انتهاء الحرب ثمَّ بدء العملية السياسية، والاتفاق على عقد مؤتمر جنيف، أعاد السادات الكرّة وأبلغ صلاح خلف بضرورة موافقة المنظمة على المشاركة في المؤتمر المذكور؛ فوافق عرفات على ذلك، فانشقّت الساحة الفلسطينية ما بين مؤيدٍ لتسويةٍ لم يطرحها أيٍّ من المعنيين (إسرائيل والولايات المتحدة)، وما بين رافضٍ لتلك التسوية. وفي ذلك السياق ليس خافياً أن غرض السادات، كان توفير رديف فلسطيني له في خطواته السلمية المعروفة [1].

وإزاء المكاسب السياسية الكبيرة التي حققتها منظمة التحرير في عام 1976، اندفعت قيادتها منذ مطلع عام 1977 في تأهيل نفسها؛ لتكون طرفاً فاعلاً في جهود التسوية السلمية التي استعادت زخمها، مستفيدةً من تحقيق المصالحة العربية، ووصول إدارة أمريكية ديمقراطية جديدة إلى سدة الحكم بزعامة الرئيس كارتر، التي أظهرت من خلال تحركاتها الأولى رغبتها في توجيه تلك الجهود نحو الحل الشامل، الذي أخذ في اعتباره الحقوق المشروعة للفلسطينيين. فبعد مضي بضعة أسابيع على تسلّم تلك الإدارة مسئولياتها، قام فانس بجولة استكشافية في منطقة الشرق الأوسط، خلال الفترة من 14-21 شباط (فبراير) 1977، أدلى خلالها بعددٍ من التصريحات المهمة، منها تصريحه في مدينة الرياض الذي اعتبر فيه أن القضية الفلسطينية هي في قلب أزمة الشرق الأوسط، وأنه لا بد من حلّها للتوصّل إلى تسوية. وبعد عودته إلى واشنطن، أشار فانس إلى رغبة جميع الأطراف المعنية بأزمة الشرق الأوسط، في استئناف أعمال مؤتمر السلام في جنيف [2].

---

[1]- المرجع السابق.

[2]- فيليب روندو، **الشرق الأوسط في البحث عن السلام 1973-1982**، باريس، المطبوعات الجامعية في فرنسا، 1982، ص72؛ الشريف، **البحث عن كيان**، ص256.

وفي 9 آذار (مارس) طرح الرئيس كارتر عدداً من الأفكار حول إمكانية التوصّل إلى السلام الشامل في المنطقة، كان من أهمها فكرة الانسحاب الإسرائيلي على مراحل، من جميع الأراضي التي تمَّ احتلالها في حرب 1967 إلى حدود تمكّنها من الدفاع عن نفسها، في مقابل ضمانات أمنية معينة، وقبول العرب بإنهاء حالة الحرب مع إسرائيل، وإقامة علاقات دبلوماسية وتجارية معها. وفي 17 من الشهر نفسه استكمل كارتر مشروعه السلمي، بإشارةٍ إلى ضرورة أن يكون هناك وطناً قومياً (Homeland) للفلسطينيين. مؤكداً بأن تلك الإجراءات التي سيتخذها الفلسطينيون لإقامة هذا الوطن، يجب أن تتم في إطار الأمة الأردنية [1]. ثمَّ سرعان ما وثب الفكر السياسي الفلسطيني الرسمي نحو التسوية السلمية إلى مرحلة متقدمة؛ ففي آيار (مايو) وفي أعقاب زيارة ياسر عرفات لموسكو، لم تُكذّب إدارة كارتر أنباء لم تتأيّد عن أن الاتحاد السوفيتي نقل استعداد عرفات لقبول حق إسرائيل في الوجود، مقابل تأييد إسرائيل للوطن القومي للفلسطينيين. ويبدو أن تلك الأنباء تبنّت مادة أخرى، عندما دعا كارتر إسرائيل إلى قبول إقامة وطن قومي للفلسطينيين، مقابل قبول منظمة التحرير وجودها الشرعي. وبعد عدة أيام أشارت المنظمة إلى موافقتها من حيث المبدأ على إقامة دولة فلسطينية تضم الضفة الغربية وقطاع غزة، ودعت كارتر إلى تحديد مكان تصوره للوطن القومي للفلسطينيين [2].

وبالتالي: فبعد قبول عرفات وقيادة منظمة التحرير من حيث المبدأ إقامة دولة فلسطينية، تضم الضفة الغربية وقطاع غزة مع علاقة غير واضحة مع الأردن، كان على المنظمة أن تقبل بالقرار رقم (242) كثمنٍ لكسب التأييد لمطالبها السياسية؛ فعرض زعماؤها أفكاراً مختلفة. فاقترحوا قبول ذلك القرار إذا تمَّ تعديله، بحيث يعترف بالحقوق القومية الفلسطينية. فإذا فشل ذلك، فإنها تقبل إجراءً جديداً من مجلس الأمن، يعيد تأكيد قراره (242) ويؤيد الحقوق القومية الفلسطينية. كما أشارت القيادة الفلسطينية إلى استعدادها لقبول جوهر القرار المذكور، إذا وازنت الإدارة الأمريكية التزامها بوجود إسرائيل بمساندة هدف إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة. وبحسب ما قاله إسماعيل فهمي وزير الخارجية المصري: فإن عرفات كان يخشى في حالة قبول المنظمة بالقرار رقم (242)، والذي يشير إلى حق كل دولة في العيش بسلام، أن تكون قد اعترفت عملياً من جانبٍ واحد بدولة

[1]- روندو، **الشرق الأوسط في البحث**، ص73.

[2]- تشيرجي، **أمريكا والسلام**، ص134.

إسرائيل وحقها في العيش بسلام، بينما لا تحصل هي على أي ضمان أو أي اعتراف بحق الفلسطينيين بالعيش بسلامٍ داخل كيانٍ وطنيٍّ مستقل [1].

ومما سبق نصل إلى نتيجة مفادها: أن القيادة الفلسطينية وقبل زيارة الرئيس السادات لإسرائيل، قد وصلت إلى فكرة القبول بدولة فلسطينية على الأراضي الفلسطينية التي أُحتلت عام 1967، ودون تحديد لماهية هذه الدولة، ودون تحديد لمعالمها الجغرافية وحدودها السياسية. والذي كان يؤرّق القيادة الفلسطينية فقط هو اعترافها بإسرائيل كدولةٍ تعيش بسلام، بينما لم يحصل الفلسطينيين بعد على مثل هذا الاعتراف، بأن يكون لهم كيان وطني مستقل.

وكان المجلس الوطني الفلسطيني، قد قرّر في دورته الثالثة عشرة خلال الفترة من 12-20 آذار (مارس) 1977 - كما سبق الإشارة - تبنّي هدف الدولة الفلسطينية المستقلة. وبذلك التحديد تخلّى المجلس الوطني عن البرنامج المرحلي الذي تبناه في عام 1974، والذي نادى بإقامة سلطة وطنية مستقلة على أي جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها، كما خلا من أي إشارة إلى إقامة الدولة الديمقراطية الفلسطينية التي تمَّ تبنيّها في عام 1968. وانفردت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من بين كافة أطراف جبهة الرفض، في معارضة ذلك التحول من هدف السلطة الوطنية إلى هدف الدولة الفلسطينية المستقلة، وأصرّت منفردة على موقف الانسحاب من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير. ثمَّ في تعليقٍ لاحق على ما تضمنه الإعلان السياسي الصادر عن الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني، أشارت الجبهة الشعبية إلى أن تعبير (دولة مستقلة) الوارد في الإعلان، يأتي على يمين برنامج النقاط العشرة الإصلاحي الانتهازي [2].

ومن الجدير بالذكر: أن الضغط السوري المتواصل وتجدد العنف في بيروت، شكّل تحدياً خطيراً لمنظمة التحرير التي باتت مقتنعة في بداية عام 1977، بأن هناك فرصة حقيقية وشيكة أمامها تلوح في الأفق؛ للقيام بدورٍ في عملية السلام في الشرق الأوسط. وكشف الرئيس السادات والملك حسين التوقعات العربية في بداية كانون ثانٍ (يناير)،

---

[1]- المرجع السابق، ص139-140.

[2]- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1978، ص105-109.

بدعوتهما إلى استئناف مؤتمر جنيف للسلام، وأكّدا مجدداً في بيانهما المشترك: اعترافهما بمنظمة التحرير ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني، وأصرّا على مشاركتها في المحادثات مفاوضاً مستقلاً على قدم المساواة مع الوفود الأخرى، وأضافا: بأن العملية السلمية يجب أن تؤدي إلى إقامة كيان فلسطيني مستقل. ومع توقُّع قيادة الاتجاه السائد في منظمة التحرير إحياء الدبلوماسية الأمريكية في المنطقة، بادرت إلى فتح حوار خفي مع بعضٍ ممن يتسمّون بالحمائم الإسرائيليين، فقد كشف الجنرال الإسرائيلي المتقاعد متتياهو بيليد في الفاتح من كانون ثانٍ (يناير) من العام نفسه، أنه اتفق مع مسئولين فلسطينيين لم يسمهم على مبادئ السلام. وكانت تلك الاتصالات قد تمّت في عدة عواصم أوروبية خلال العام الماضي، بإشراف محمود عباس (أبي مازن) عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، وذلك مع إنكار الناطقين باسم منظمة التحرير تلك الواقعة إنكاراً شديداً [1].

ومن نافلة القول: إن منظمة التحرير بدأت في تلك المرحلة ممارسة نشاطها السياسي والتنظيمي والعسكري، في ظل أوضاع جديدة وخطيرة في آنٍ واحد. فقد شهدت تلك المرحلة توقف حرب السنتين في لبنان، ثمَّ دخول قوات الردع العربية التي تشكّلت بموجب قرار صادر عن قمة القاهرة، وكانت تتألف في الأساس من الوحدات السورية. وما أن بدأت بوادر الاتفاق تظهر على الساحة اللبنانية، حتى بدأت حرب الحدود في الجنوب اللبناني التي أشعلتها القوات الانعزالية اللبنانية والقوات الإسرائيلية ضد التواجد العسكري الفلسطيني في الجنوب؛ لتبدأ معها حروب المواجهة الإسرائيلية - الفلسطينية في لبنان. كما شهدت تلك المرحلة تطوراً خطيراً انعكس على مجمل مسار الصراع العربي- الإسرائيلي، وترك آثاره السلبية على الساحة العربية برمتها، وتمثّل في زيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى القدس المحتلة، واستمرار ذلك النهج وصولاً إلى معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية. وبذلك طُرحت أمام القيادة الفلسطينية مهمات وتحديات جديدة، تستدعي تمتين الوحدة الوطنية الفلسطينية وتطويرها، وتتطلب الارتقاء بتحالفات الثورة الفلسطينية سواء أكانت على الساحة اللبنانية أم الساحة العربية بمجملها، للوقوف في وجه التراجع الذي بدأه السادات، وللتصدي لاتفاقيات كامب ديفيد وما تمخضت عنه كمشروع الحكم الذاتي الإداري [2].

---

[1]- صايغ، **الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص588-589؛ تشيرجي، **أمريكا والسلام**، ص127.

[2]- عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص269.

ومن المعروف أن المبادرات والمشاريع التي تمَّ طرحها قبل عام 1977 كانت من الكثرة بمكان، بحيث أغرقت المنطقة العربية قبل حرب 1973 وما بعدها؛ ومثّلت كل تلك المشاريع القضاء على المقاومة الفلسطينية، ووأد عناصر النضال الفلسطيني التي كانت لا تزال قائمة بفضل مقوّمات الاندفاع الوطني والمؤازرة الشعبية العربية، على الرغم من كل ما تعرّضت له من قمع ومحاولات تصفية. فكلما حاولت تجاوز مشاريع التسوية السلمية التي تحاول قضم الحقوق الوطنية الفلسطينية؛ نُصب لها شرك آخر لإخضاع الإرادة الفلسطينية، التي أثّرت بها عوامل الانزلاق العربي والمؤثّرات الدولية والقوى التي ارتأت بالتسوية مخرجاً لحل القضية الفلسطينية [1].

ومن أهم المبادرات السلمية التي تمَّ طرحها وقتذاك، ما صدر من بيانٍ للدول التسع المنضوية تحت السوق الأوروبية المشتركة في 9 حزيران (يونيه) 1975، الذي نصَّ صراحةً على حق الشعب الفلسطيني في إقامة وطنٍ يعبّر فيه عن هويته القومية، وأن حل النزاع لن يُصبح ممكناً ، إلاَّ إذا استطاع الشعب الفلسطيني أن يترجم حقه المشروع في التعبير عن هويته القومية إلى واقع، وهو ما سيؤدي بالضرورة إلى إقامة وطن للشعب الفلسطيني [2]. كما عبّرت الدول التسع عن استيائها من كل عمل أو بيان، من شأنه أن يُشكّل عقبة في البحث عن السلام، وهي بذلك تعتبر بصورة خاصة، أن المواقف التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية وبعض التصريحات التي أصدرتها، من شأنها عرقلة البحث عن مثل هذه التسوية المنشودة[3].

وعلى الرغم من كل الانجازات التي حققتها منظمة التحرير، سواء أكانت على المستوى العربي أم الدولي، إلاَّ أن كل تلك الانجازات وُجّهت لها صفعة قوية وحاسمة، عندما تخلَّى الرئيس المصري أنور السادات عن دول المواجهة والفلسطينيين، ثمَّ وقّع على اتفاقية سيناء الثانية المؤقتة كبداية ومقدمة للعمل السياسي المصري المنفرد والمتساوق مع أطروحات كيسنجر [4]. مدشّناً بذلك حقبة جديدة وتغيّراً جوهرياً في السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية؛ فكانت زيارة السادات لإسرائيل فيما بعد في 19 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1977، ثمَّ

---

[1]- الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص49.

[2]- عبد الرحمن صبري، "**الحوار العربي الأوروبي والدور الأوروبي الجماعي لدول أوروبا العشرة**"، بيروت، مجلة شؤون عربية، العدد 27، آيار (مايو)، 1983، ص88؛ حجازي، **أيام فلسطينية في القرن العشرين**، سلسلة دراسات (6)، ص52.

[3]- حجازي، **أيام فلسطينية في القرن العشرين**، سلسلة دراسات (6)، ص52-53.

[4]- نصير عاروري، "**اتفاقية سيناء كشكل من أشكال سياسة الاحتواء الأمريكية**"، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد 56، نيسان (أبريل) 1976، ص31-33.

توقيعه لاتفاقية كامب ديفيد الأولى في أيلول (سبتمبر) 1978، ثمَّ لمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في آذار (مارس) 1979، بمثابة صدمة مؤلمة للعمل السياسي الفلسطيني. الأمر الذي عبّر عنه ياسر عرفات بقوله: "**لقد كنت على رأس الجبل؛ فألقى بي السادات إلى الوادي**" [1]، وذلك بعد ألقى الرئيس السادات خطاباً في الكنيست الإسرائيلي؛ فخلطت تلك الزيارة الأوراق، وعززت الخلافات العربية – العربية، ونسفت فكرة عقد مؤتمر جنيف للسلام، وعطّلت إمكانية حدوث تسوية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي[2]. كما عبّر صلاح خلف (أبو إياد) القيادي في منظمة التحرير عن تلك الزيارة بالقول: "**وتلقيت الصدمة في أحشائي وأحسستها تشنجاً في حلقي، ذلك أن الرئيس المصري ظهر تحت أضواء كاشفات الضوء كالتماعة النور في الدكنة، وهو يصافح أيدي جلادي شعبنا، وهم يتناولون أمام ناظري: بيغن، دايان، شارون، والجنرالات ببزاتهم، ثمَّ ظهر السادات المنتصر في حرب أكتوبر جامداً أمام علم المحتلين، بينما النشيد الوطني الصهيوني يدوّي في الأسماع، وانسابت الدموع على خدود عددٍ من رفاقي...**" [3]. علماً بأن صلاح خلف كان من أكثر قيادات منظمة التحرير، رفضاً للخطوات التي اتخذها الرئيس السادات.

ولكن في المقابل وكما يذكر البعض: فإن قرار الرئيس السادات بزيارة إسرائيل وإن ترك إرباكاً وارتجالاً واضحاً على القرار السياسي الفلسطيني وخصوصاً داخل حركة فتح، فإن من هم من داخل الحركة من كان يرغب بالانضمام إلى عملية التسوية؛ فمحمود عباس (أبو مازن) على سبيل المثال قال - يوم كان الرئيس السادات يغادر باتجاه إسرائيل ليلقي خطابه في الكنيست - جملته الشهيرة، أمام أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح: "**إن هذه الطائرة** (أي التي أقلّت السادات) **فاتتنا، حيث كان يجب أن نكون فيها**" [4].

ولكن ما أُخِذَ على عرفات أثناء حضوره خطاب الرئيس السادات في مجلس الشعب المصري في 9 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1977، أنه ظهر على شاشة التلفزة المصرية مرتعشاً بصورةٍ واضحة، لأنه وقف في تحية السادات بعد مقولته باستعداده لزيارة القدس. ويبدو أن تفسيره لِما قام به لم يُقنع منتقديه، وذلك عندما قال: بأنه لم يكن متأكداً مما قاله

---

[1]- صايغ، **الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص602.

[2]- سليمان المدني، **الملف العربي في القرن العشرين**، ج7، بيروت، المنارة للإنتاج الإعلامي والفني، 1998، ص378.

[3]- خلف، **فلسطيني بلا هوية**، ص305.

[4]- **مقابلة مع جمال كايد.**

السادات، وأنه صفّق له من باب الأدب والكياسة. ويبدو أن منتقديه تعمّق لديهم الشك مما قاله، عندما رفض إدانة السادات علناً فيما بعد، وبالتالي: لم يفد كثيراً بيان أصدرته اللجنة المركزية لحركة فتح في 17 من الشهر نفسه في طمأنة التنظيمات الفدائية الأخرى؛ إذ ناشد البيان الرئيس السادات بإعادة النظر في زيارته المرتقبة للقدس، لكن بلهجةٍ لافتةٍ في اعتدالها[1].

وحسب ما ذكره محمد حسنين هيكل في مجمل حديثه عن خطاب السادات في الكنيست الإسرائيلي، وما كان من رد مناحيم بيغن على ذلك الخطاب، بما يعني أن السادات لن يكون بمقدوره الحصول على كل ما ابتغاه من زيارته لإسرائيل. فإن السادات قال في خطابه: "**إن مصر تريد انسحاباً إسرائيلياً كاملاً من كل الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل سنة 1967، وإن المشكلة الفلسطينية هي جوهر الصراع - وتلك بداية الحل**". ثمَّ وقف بيغن ليلقي رده على خطاب السادات، وكان يرتجله بعد أن خطَّ بقلمه ما لفت نظره من حديث السادات. وكان خطاب بيغن كارثة محققة، بعد أن شعر بأن السادات كان يريد من الزعماء الإسرائيليين أن يقدموا له هدية ثمناً لمبادرته اتجاههم. فقال بيغن في رده على خطاب السادات: "**إن أحداً لا يستطيع أن يأخذ شيئاً في مقابل لا شيء**"؛ فكان وقع خطاب بيغن على الوفد المصري كسقوط الصخرٍ من جبل [2].

ومما سبق: نلاحظ أن مهمة السادات في إسرائيل لم تكن سهلة ولم تكن مفروشة بالورود، وأن المفاوضات السرية التي سبقتها لم تكن الأساس الذي عليه سوف تُبنى المفاوضات المباشرة بين الطرفين، بل إن قادة إسرائيل على ما يبدو تنصَّلوا تماماً من الأسس التي توصّلت التفاهمات السابقة مع المبعوثين المصريين، وخاصة حسن التهامي مبعوث الرئيس السادات ونائب رئيس الوزراء، أثناء لقاءاتهم في الرباط بالمملكة المغربية. وندلل على ذلك بما قاله موشيه دايان بعد خطاب الرئيس السادات في الكنيست الإسرائيلي: "**إن كل شيء قابل للتفاوض؛ ولا يزال ذلك موقف إسرائيل، لكن الاستعداد للتفاوض لا يعني الاستعداد للانسحاب**". بل وذهب دايان بعيداً عندما قال: "**بأنه لم يعد بشيء ولم يكن مخولاً بأن يعد بشيء، ثمَّ إن الموضوع لم يُبحث أصلاً. ويمكن الرجوع في ذلك إلى ملك**

---

[1] - لمزيد من التفاصيل، انظر: خلف، **فلسطيني بلا هوية**، ص310-311؛ صايغ، **الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص601؛ **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977**، ص434؛ **وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا"**، 1977/11/17.

[2] - محمد حسنين هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل** (2)، ط8، القاهرة، دار الشروق، نوفمبر 2001، ص374.

المغرب، وقد كان حاضراً معظم الجلسة، ثمَّ إنه واثق أيضاً أن الجلسة لها تسجيل عند المغاربة... وعند غيرهم أيضاً". فما كان من الرئيس السادات أمام التنصّل الإسرائيلي، سوى الرضوخ والقبول بكل محاولة تترك الباب مفتوحاً لفرصة أخرى للحل السلمي [1].

ومن الجدير بالذكر: أن ياسر عرفات كان قد حاول ثني الرئيس السادات عن تصرفه، وإقناعه بالتمهّل في اتخاذ تلك الخطوة، بأن الثورة الإيرانية باتت على الأبواب، ويمكن بعد حدوثها من زيادة المطالب السياسية، ولكنه رفض ذلك القول جملةً وتفصيلاً، وسار حتى آخر الشوط ثمَّ وقّع اتفاقية كامب ديفيد، مطلقاً يد إسرائيل والولايات المتحدة بالمنطقة ومقدّراتها؛ فانفرط عقد التضامن العربي الحقيقي، وأصبح واضحاً للعرب جميعاً أن السلام مع إسرائيل غير ممكن بالتمسّك بمنظمة التحرير التي لا بد من القضاء عليها؛ لإنهاء ما بقي من إرثٍ للحركة القومية العربية. وعاد المنطق الإقليمي البغيض للبروز من جديد، وتصدّت منظمة التحرير لوحدها للغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان في عام 1978، حيث صدَّت (34) ألف جندي إسرائيلي كما سيأتي بيانه. كما استطاعت في عام 1981 أن تفرض على إسرائيل طلب الهدنة، لأول مرة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي [2].

وكان برجينسكي مستشار الأمن القومي الأمريكي، قد قابل الرئيس السادات في القاهرة في الأسبوع الأول من شهر كانون ثانٍ (يناير) 1979، ثمَّ نقل إليه رغبة الرئيس كارتر في تسريع المفاوضات المصرية الإسرائيلية، والعدول عن ربطها بمشكلة الحكم الذاتي للفلسطينيين. وبعد عودته إلى واشنطن قدّم تقريراً لكارتر، مفاده أن ما يهم السادات بالدرجة الأولى هو التوصّل إلى معاهدة مع إسرائيل، وإنه لا يأبه كثيراً بما يحدث على الجبهة الفلسطينية. وإن كان يُفضّل أن تجري محاولة أخيرة على الجبهة الفلسطينية، تتمثّل في أحد احتمالين:

1- إما اتصال أمريكي بمنظمة التحرير يطمئنها إلى أن مصر لا تزال تقوم بمساعدة قضيتها.
2- أو إعطاء قطاع غزة لمصر تقيم فيها حكماً ذاتياً فلسطينياً من السكان المحليين، وتكون تلك ورقة في يدها أمام منظمة التحرير، كما تكون من ناحية أخرى إشارة إلى الملك حسين، بأن مصر مستعدة للقيام بدوره في إطار الحكم الذاتي للفلسطينيين، ما دام

[1] - هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل**، ص374-376.
[2] - الحسن، "**حركة فتح، المسيرة والجذور**"، ص323.

هو غير جاهز للتقدّم إلى هذه المسئولية. ثمَّ إن ذلك يمنع الملك حسين من المزايدة على مصر فلسطينياً أمام الرأي العام العربي [1].

ورغم المؤثّرات القوية على ميل السادات للتفاوض مع إسرائيل بعد فض الاشتباك الأول والثاني، ورغم المعارضة الرسمية من جانب منظمة التحرير لتلك الخطوات، فإن علاقتها بالنظام الرسمي المصري لم تنقطع تماماً، مما يوضّح ميلاً من جانب قيادات في المنظمة في تسوية سياسية؛ ففي أثناء انعقاد الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة في آذار (مارس) 1977، ناقش أعضاء المجلس – كما سلف الإشارة – مسألة إجراء اتصالات مع عناصر يهودية [2].

بل ويمكن القول: بأن فكر التسوية كان حاضراً عند قادة منظمة التحرير، قبل حضوره عند السادات وقبل كامب ديفيد - كما سبق الإشارة، ولكن المنظمة لم تكن تجرؤ على التصريح علناً بتوجهاتها، لأن الحالة الشعبية العربية: كانت ترفض فكر التسوية، وخصوصاً أنه جاء من الفلسطينيين الذين هم أصحاب القضية الرئيسيين. ولكن بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد بات أصحاب تيار التسوية في المنظمة أكثر جرأة في كشف مواقفهم، كما أن خروج مصر من ساحة المواجهة العسكرية؛ أضعف بشكلٍ عام تيار المقاومة وخيار الحرب على المستويين: الفلسطيني والعربي [3].

لكن الغريب في الأمر في ذلك السياق وكتدعيمٍ لِما سبق بيانه، فإن مبادرة السادات بدل أن تُسقِط الواهمين من الفلسطينيين بوجود تسوية، عزّزتهم ووحّدت صفوفهم وأهدافهم. فيما تراجع ثمَّ انفرط عقد جبهة القوى الرافضة للحلول الاستسلامية، واستمرت بذرة السادات في النمو والانتشار إلى أن كانت مرحلة اتفاق أوسلو فيما بعد في عام 1993، وهي الأسوأ بمراحل من مرحلة كامب ديفيد [4].

ومما يدعم ما ذكرناه فيما سبق: ما قيل بأنه على الرغم من الإعلانات المتكررة الصادرة عن قيادة منظمة التحرير بالتمسّك بالثوابت الوطنية، إلاَّ أن سياسات تلك القيادة

---

[1]- هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل**، ص441-443.

[2]- محمد حسنين هيكل، **سلام الأوهام، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل**، ط5، القاهرة، دار الشروق، 1996، ص62.

[3]- **مقابلة مع إبراهيم أبراش.**

[4]- **مقابلة مع غازي الصوراني.**

بدأت تتغيّر بعد المفاوضات السياسية غير المباشرة بين مصر وإسرائيل بعد حرب 1973، ثمَّ بعد زيارة الرئيس السادات لإسرائيل وتوقيعه لمعاهدة السلام مع الحكومة الإسرائيلية. ورغم الخطابات الحماسية والتشدد الظاهري، إلاَّ أن رجال المفاوضات السياسية السرية والعلنية من الفلسطينيين نشطوا في إجراء اللقاءات والمفاوضات، وكان لمصر دورٌ رئيس فيها، وكانت القناعة لدى قيادة المنظمة، أن مصر هي اللاعب الرئيس والقوي والقائدة للعرب جميعاً. فمجرد خروج مصر من ميدان المعركة واعتبارها حرب عام 1973 آخر الحروب؛ جعل القيادة الفلسطينية تُدرك بأنها إن لم تلحق بمصر فإنها ستخسر أكثر مما تستفيد، وسُتضيّع الفرص المتاحة ربما إلى الأبد [1].

ويُستدلُّ على ذلك: بأن القاهرة قامت بمحاولاتٍ لجس نبض الفلسطينيين فيما يتعلق بنقطتين: **الأولى:** إمكان إجراء اتصال سري مع ممثلٍ للولايات المتحدة لعرض وجهة نظرهم عليه، تمهيداً لمراحل أخرى في العلاقات. **والثانية:** رأيهم في أن تكون غزة هي البداية التي تتركّز فيها إقامة سلطة وطنية فلسطينية؛ ولذلك قام الدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء المصري باستدعاء سعيد كمال مندوب منظمة التحرير في القاهرة، رغم أن وضعه كان ملتبساً إلى درجة كبيرة. فقد كان من المفروض أنه الممثل الرسمي للمنظمة في القاهرة، ثمَّ حدث بعد زيارة السادات لإسرائيل ثمَّ توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام 1978، أن ظهرت اعتراضات في أوساط المنظمة على وجوده في القاهرة، لكن ياسر عرفات كان يريده أن يبقى في القاهرة، رغم معارضة آخرين في القيادة الفلسطينية لذلك، وكان عرفات قد اتفق معه على مناورةٍ تسحبه رسمياً من القاهرة ثمَّ تستبقيه عملياً فيها. وكان ملخص المناورة إبلاغه بأن يعود إلى مقر قيادة المنظمة للتشاور، مع تعليمات سرية من عرفات إليه تسمح له بأن يعصى الأمر، ثمَّ يُعلن عرفات تجميد عضويته في المجلس الوطني الفلسطيني، بسبب تخلفه عن الحضور. وبذلك بقي سعيد كمال ممثلاً لعرفات في القاهرة، وإن نُزعت عنه صفة تمثيل المنظمة في مصر. ومهما يكن من أمر: فقد سلَّم مصطفى خليل لسعيد كمال رسالة شخصية لعرفات؛ فجاء رد عرفات عليها كالتالي: "**ليست هناك ممانعة في الاتصال على أن يبقى سراً، لأن السوفييت والسوريين لن يقبلوا ...**". وطلب خليل من كمال القول بوضوح: **(هل هو:**

---

[1]- مقابلة مع سهيل الشنطي.

مفوّض من قيادته أم غير مفوّض؟)، فأبلغه كمال: بأنه مفوّض بشرط أن يبقى الاتصال سراً [1].

غير إن خبر الاتصالات التي تجريها المنظمة مع الإدارة الأمريكية عن طريق قناة اتصال مصرية جرى تسريبها في نيويورك؛ فقام عبد الحليم خدَّام وزير الخارجية السوري باستدعاء عبد المحسن أبو ميزر عضو القيادة الفلسطينية، واتهمه بأن المنظمة تلعب من وراء ظهرهم؛ فاضطر ياسر عرفات إلى إصدار نفيٍ، مؤكّداً: أن سعيد كمال مجمد، ثمَّ تبيّن أن الوفد الأمريكي في الأمم المتحدة هو الذي سرّب ذلك النبأ، لكي تنشأ ظروف تؤدي إلى وقف أي اتصال بالفلسطينيين [2].

وكان المندوب الأمريكي في الأمم المتحدة (أندرو يونج) قد فقد منصبه في عام 1979، لأنه تجاوز حدود سلطاته بالاتصال مع مسئولٍ من منظمة التحرير؛ ليناقش معه بصورة غير رسمية إمكان عقد صفقة شاملة يتم بموجبها قبول شرعية إسرائيل وحق الفلسطينيين في تقرير المصير في آنٍ واحد. ولم يكن عرفات ورفاقه في القيادة الفلسطينية، يخفون رغبتهم في بدء حوار مع الإدارة الأمريكية، غير أنهم كانوا يرفضون القبول من جانبٍ واحد بالقرارين الدوليين (242) و (338)، والذي أصبح المعيار الرمزي لقبول وضع إسرائيل كدولةٍ ذات سيادة. وارتأى قادة المنظمة أن تلك الخطوة يمكن أن تُتخذ بالتوافق مع اعتراف أمريكي بحق الفلسطينيين في إقامة دولة، وبدورٍ حاسم لمنظمة التحرير باعتبارها ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني [3].

وبناءً على ما سبق بيانه من إشارات نحو إمكانية قبول قيادة منظمة التحرير، لنوعٍ ما من حلول التسوية السلمية لا يتعارض والحد الأدنى من حقوق الشعب الفلسطيني، فإن التوجهات السياسية للمنظمة وكذلك التحولات التي طرأت على الفكر السياسي الفلسطيني، انعكست بشأن إدارة الصراع مع إسرائيل، وذلك بالتحول نحو التوجهات والتعاطي مع الحلول السياسية، والتي كانت قد تجسّدت من قبل في طرح فكرة الدولة الديمقراطية، ثمَّ البرنامج المرحلي؛ مما يشكّل تحولاً فلسطينياً في إدارة هذا الصراع. وقد انعكس ذلك التحول

---

[1]- هيكل، **المفاوضات السرية**، ص444-445.

[2]- المرجع السابق، ص445.

[3]- تشيرجي، **أمريكا والسلام**، ص45.

على التداعيات السياسية على المستوى الإقليمي، وخصوصاً في التحول الذي تمثّل في زيارة الرئيس السادات إلى القدس، إدراكاً من أن تلك الزيارة وذلك التحول، قد لا يتعارض مع تحول الفكر السياسي الفلسطيني الذي بات أكثر استجابة للحلول السلمية. وهو ما شكّل معه بداية مرحلة جديدة في إدارة الصراع العربي الإسرائيلي، التي أعطت معها أولوية في الخيارات السياسية.

ومن ثمَّ فإن ثمة مدركات سياسية فلسطينية ضمنية كانت تدور في ذهن القيادة الفلسطينية، بأن هناك جملة من القضايا الرئيسة المكونة للصراع العربي الإسرائيلي، لا يمكن أن تُحل إلاَّ من خلال الخيار السياسي مثل: قضية اللاجئين والقدس والدولة الفلسطينية المستقلة. وقد شكّلت تلك المدركات الأولية (الجينية) التي ظهرت منذ البداية فيما بعد، إطاراً عاماً للاتفاقيات السياسية التي عُقدت بين منظمة التحرير وإسرائيل بعد مؤتمر مدريد للسلام في أواخر عام 1991. وذلك التحول في الفكر السياسي على مستوى منظمة التحرير، قد شكّل درجة متقدمة في استيعاب وتفهّم الأبعاد الإقليمية والدولية المتحكّمة في إدارة الصراع، وبالتالي: فإن ذلك الفكر قد خلق حالة من الجدل السياسي والفكري الذي قامت عليه منظمة التحرير، الذي كان معتمداً على نهج الكفاح المسلح كخيار أحادي فقط.

وخلاصة ما نود الإشارة إليه، أن الرئيس السادات ما كان ليقوم بزيارته الجريئة إلى إسرائيل، لو لم يكن قد تلقّى إشارات قوية بالرغبة الفلسطينية الرسمية بالولوج نحو التسوية العملية والفعلية، وذلك كما أسلفنا الإشارة بقبول القيادة الفلسطينية بالدولة الديمقراطية التي تضم الفلسطينيين واليهود معاً، أو بقبولها بالبرنامج المرحلي الذي يسمح لها بإقامة سلطة وطنية على أي جزء يتم استرداده. ويبدو أن السادات كان واثقاً بأن القيادة الفلسطينية قد تعارض توجهه ذلك في بداية الأمر، ثمَّ سرعان ما تُغيّر موقفها نحو القبول بذلك التوجّه؛ إذا ما رأت أنه قد يحقق الحد الأدنى من تصورها لحل القضية الفلسطينية. ولكن قبول السادات فيما بعد في حلٍ يعيد السيادة الاسمية على سيناء على حساب القضية الفلسطينية، وذلك بعد موافقته على تقزيم تلك القضية إلى تسوية، تقتصر على حكم ذاتي فلسطيني في الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام 1967؛ جعل القيادة الفلسطينية متهيّبة من القبول بتلك التسوية؛ خشية اتهامها بالتفريط بالحقوق الوطنية الفلسطينية.

ويبدو أن منظمة التحرير كانت تبحث عن سبيلٍ لحل القضية الفلسطينية، في دائرة الحلول التي طُرحت على الساحتين: العربية والدولية في تلك الفترة، لأن المنظمة كانت تواجه أزمات داخلية صعبة خصوصاً في لبنان، ومن شبه عزلة دولية؛ لذا: كانت المنظمة تبحث عن ظهيرٍ عربي ودولي، يضمن لها تطبيق القرارات الدولية بخصوص القضية الفلسطينية [1]. وكان حسب ما تمَّ ذكره أن اتفاقاً تمَّ بين ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وإسماعيل فهمي وزير الخارجية المصري قبيل تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1977، على تشكيل وفدٍ عربي مشترك للاشتراك في مؤتمر جنيف الدولي للسلام. وتمَّ ترشيح الدكتور إدوارد سعيد والدكتور إبراهيم أبو لُغد الفلسطينيين، من حاملي الجنسية الأمريكية في ذلك الوفد. وكان من المفترض أن يُعقد ذلك المؤتمر، في الأسبوع الأخير من شهر كانون أول (ديسمبر) [2]. بل وأكثر من ذلك، أنه جرى خلال لقاء عرفات بوزير الخارجية المصري، تصوُّر إمكان إجراء تعديلات على ميثاق منظمة التحرير [3].

ومنذ توقيع اتفاقيتي إطار السلام في كامب ديفيد، والتي تقضي بإجراء مفاوضات مصرية إسرائيلية لتحقيق الحكم الذاتي الفلسطيني، وهي الصيغة الوحيدة المقبولة، أو التي أمكن انتزاعها من إسرائيل. والفلسطينيون على اختلاف منظماتهم واتجاهاتهم السياسية عمدوا إلى معارضة الاتفاقية، وإن كان لكل منهم وجهة نظره الخاصة لذلك الرفض، وتركّز الاختلاف أساساً في الفرق بين الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة والمقيمين خارجها؛ فردود الفعل لدى أعيان وعمد الأراضي المحتلة تختلف عنها لدى منظمة التحرير. ويعود السبب في ذلك إلى أن الفلسطينيين المقيمين في الأراضي المحتلة، يُعتبرون أكثر استقراراً من المتواجدين خارجها، وهم في الوقت نفسه يتعرّضون لضغوط الاحتلال الإسرائيلي وسلطاته غير المحدودة في الأرض المحتلة، كما أنهم بعيدين عن أي مساعدات من الدول العربية والتي تُوجه كلها لصالح منظمة التحرير. وتتلخص وجهة نظر القادة المحليين المنتخبين والعمد في أن عدم اشتراكهم في المباحثات، يعود إلى غموض نص الحكم الذاتي في اتفاقية كامب ديفيد، وأنه لا ذكر لحق تقرير المصير. فالحكم الذاتي من وجهة نظر أهالي الأراضي المحتلة، جملة مفرغة من محتواها في النهاية [4].

[1]- أبو رجيلة، **العلاقات الفلسطينية اللبنانية**، ص82.

[2]- **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977**، ص432.

[3]- صايغ، **الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص590.

[4]- كمال حسن علي، **محاربون ومفاوضون**، ط1، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1407هـ (1986م)، ص326-327.

لقد أدّت زيارة السادات لإسرائيل إلى تداعيات خطيرة على مجمل القضية الفلسطينية ومعها منظمة التحرير؛ فقد أضحت المنظمة وحيدة في مواجهة إسرائيل ومخططاتها بلا ظهيرٍ عربي يدعمها كما سبق الإشارة. كما حققت أهداف الولايات المتحدة ورئيسها جيمي كارتر في تنفيذ وجهة نظره بشأن المفاوضات متعددة الأطراف، وكيانيتها الممثلة بمنظمة التحرير. وبعد استلاب القوة العربية الكبرى – مصر – وتحييدها، ثمَّ إخراجها من معادلة الصراع إلى دور الوسيط الذي تمَّ تجريده من كل وسائل القوة التي كان يتمتع بها كطرفٍ في عملية الصراع [1]. وأكثر من ذلك: فإن بدء عملية المفاوضات السلمية المصرية الإسرائيلية، أسقطت الرهان الفلسطيني على جدوى التسوية، وفتحت الأفق في منطقة الشرق الأوسط نحو اتجاهات سياسية كبيرة وخطيرة؛ مما دفع بعض القوى العربية إلى تشكيل ما سُمي بجبهة الصمود والتصدي؛ للوقوف في وجه إسرائيل، ومنع الاستسلام العربي بالكامل، كما أدّت إلى إطلاق يد إسرائيل الحربية وتشجيعها على غزو جنوب لبنان في آذار (مارس) 1978 كما سبق الإشارة، مدشّنةً بذلك مرحلة جديدة وقاسية ضد منظمة التحرير ووجودها على الأراضي اللبنانية [2].

وفوق هذا وذاك: فإن أخطر تداعيات كامب ديفيد محلياً على مستوى منظمة التحرير، تمثّل في الجانب الانقسامي الذي برز من خلال مواقف بعض قوى المنظمة، خاصةً الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي حمّلت كل أطراف التسوية السلمية مسئولية مبادرة السادات [3]. لذا: وجدت المنظمة نفسها في أتون مواجهة جديدة أكثر حدّة على الصعيد السياسي، دون غطاء استراتيجي كانت تمثّله مصر عبر مراحل النضال الطويلة. وفي الوقت نفسه بدأت تعاني من انقسامات داخلية تمحورت بجبهة الرفض، التي حمّلت قيادة المنظمة جزءاً من المسئولية عن خطوة السادات في انتهاجها للتسوية السلمية، وإمكانية المضي بها كخيار تكتيكي في المواجهة وهو ما أضعفها وأطلق يد إسرائيل لتصفيتها فيما بعد في لبنان عسكرياً وسياسياً. وكذلك الأمر في تمكّن الدبلوماسية الأمريكية السياسية من تحقيق نجاحات، في محاولاتها لتحييد منظمة التحرير كممثل شرعي، وانتهاج اتفاقيات متعددة الأطراف، بدأت بتوقيع اتفاقية السلام المصرية - الإسرائيلية [4].

[1]- إلياس خوري، "**المفاجآت والمسألة الأخرى**"، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد 73، كانون أول (ديسمبر) 1977، ص6.

[2]- الشريف، **البحث عن كيان**، ص269.

[3]- الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص51.

[4]- المرجع السابق، ص51-52.

وحسب ما ذكر البعض: فإن بنود اتفاقية كامب ديفيد ليست بالجديدة، وأنها في حقيقة الأمر خطوة طبيعية ومنطقية للموقف المصري عقب اتفاقية الفصل الثانية بين القوات المصرية والإسرائيلية، وأن الحديث عن خيانة السادات وعدم القدرة والفاعلية أو السذاجة، كله تعبير عن حالة التخلّف الفكري التي تسيطر على العالم العربي [1].

ثانياً: تداعيات العملية السلمية بين مصر وإسرائيل على منظمة التحرير الفلسطينية

ومن تداعيات العملية السلمية بين مصر وإسرائيل على منظمة التحرير ما يأتي:

أ- التأثير العسكري

بادئ ذي بدء: فإنه من المعروف أن الهدف الفلسطيني الاستراتيجي تمثّل في أبجديات العمل الوطني الفلسطيني في تحرير فلسطين، سواء أكان على المستوى الشعبي أم التنظيمي كهدفٍ لا يمكن التنازل عنه، أو حتى مجرد مناقشته رسمياً أو فكرياً. وبالعودة لمعظم برامج وأطروحات القوى الفلسطينية ومنظمة التحرير، والميثاق القومي ثمَّ الوطني الفلسطينيين، وقد لاحظنا ذلك التأكيد والحزم في تحديد هدف الدولة الفلسطينية الديمقراطية، كخيارٍ أوحد للرؤية الفلسطينية في حل لوغاريتمات الصراع مع إسرائيل. ولكن المستجدات المحلية الفلسطينية والإقليمية التي شهدتها القضية فيما بعد، وعلى رأسها اتفاقية السلام المصرية – الإسرائيلية التي اعتبرت التحول النوعي في القضية الفلسطينية، والصراع العربي-الإسرائيلي، والتحول في المخططات الإسرائيلية ورؤيتها وتوجهاتها العدوانية اتجاه منظمة التحرير والقضية الفلسطينية؛ دفع بتغيير اتجاهات الهدف الاستراتيجي من تحرير الكل إلى القبول بالجزء [2].

وعندما وجد الفلسطينيون أنفسهم بعيدين عن اتفاقية كامب ديفيد، اضطروا للانضمام إلى جبهة الرفض التي تزعمتّها سوريا، واستمروا في شن هجماتهم على إسرائيل من

---

[1] - حامد ربيع، **اتفاقيات كامب ديفيد ومستقبل المشرق العربي**، دمشق، سلسلة الثقافة السياسية (1)، 1980، ص5.

[2] - محسن صالح، **منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني: تعريف – وثائق – قرارات**، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، د. ت، ص253.

الجنوب اللبناني [1]. وكانت الدول العربية قد قدّمت في مؤتمر القمة العربية في 2 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1978، مبلغ (300) مليون دولاراً سنوياً لمدة عشر سنوات متتالية لدعم منظمة التحرير، ابتداءً من مطلع عام 1979 [2]. ويبدو أن القيادة الفلسطينية كانت تبذل قصارى جهدها لإصلاح علاقتها السيئة مع النظام الرسمي السوري، تارةً بدعمٍ وتارةً أخرى بضغوط عربية وأجنبية، ولم يكن ذلك سوى تعبير عن إدراك تلك القيادة، لحقيقة الارتباطات بين المنظمة وسوريا. وكانت سوريا بدورها قد وظّفت ذلك التقارب لصالح أهدافها، لِما يدور من حلولٍ سلمية في تلك الفترة، ولأن سوريا تعلم علم اليقين أن أي حل سلمي، لا يمكن أن يتم أو ينجح دون مشاركة الفلسطينيين [3]. وبالتالي: كان كل طرفٍ منهما ينظر إلى الآخر بحذرٍ شديد؛ فسوريا اهتمت من جهة: بتضييق مجال تحرّك الفلسطينيين، كي لا يستدرجوها رغماً عنها إلى حربٍ مع إسرائيل لا يمكن كسبها. وبالمقابل: أرادت منظمة التحرير تجنّب لعب دور المنفّذ للأوامر السورية، وإبراز دورها وقوتها المستقلة [4].

وبالإمكان تحديد التأثير العسكري لعملية السلام المصرية - الإسرائيلية على منظمة التحرير من خلال الأحداث الآتية:

1- عملية الليطاني عام 1978

وجّهت المفاوضات المصرية الإسرائيلية ضربة قوية للنضال الوطني الفلسطيني، حيث مكّنت إسرائيل من الاستفراد به وتشديد العدوان عليه [5]؛ ففي ظل هدوء الجبهة المصرية الإسرائيلية بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد الأولى، عمدت إسرائيل إلى محاولة محاصرة المقاومة الفلسطينية، وتغيير خريطة الجنوب اللبناني براً وبحراً. وكان من الطبيعي أن يُصبح جنوب لبنان في مثل تلك الظروف وإزاء الأطماع الإسرائيلية الصريحة، المركز الرئيس لنشاط المقاومة الفلسطينية ضد إسرائيل؛ فشهِدت ساحة الجنوب اللبناني صراعاً عنيفاً بين

---

[1]- ساندرا مكي، **الملفات السرية للحكام العرب**، عرض: عادل عبد الصبور، القاهرة، الدار العالمية للكتب والنشر، د. ت، ص202.

[2]- عبد القادر ياسين، **أربعون عاماً في منظمة التحرير**، دمشق، المركز الفلسطيني للتوثيق، 2006، ص92.

[3]- عبده مباشر، **حوار مع أبو عمار**، القاهرة، دار المعارف، 1985، ص15.

[4]- هانف، **لبنان تعايش في زمن الحرب**، ص287.

[5]- عبد الله الحوراني، "**فلسطين قضية قومية وليست وطنية فقط**".

المقاومة الفلسطينية والقوات الوطنية اللبنانية وبين القوات الإسرائيلية وعملائها من اللبنانيين، وقد بلغ ذلك الصراع أحد أشكاله في الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان في آذار (مارس) 1978 [1].

وبالتالي: فقد أحسَّ الكثيرون في منطقة الشرق الأوسط، بأن كل مرحلة من مراحل السلام المصري الإسرائيلي، إنما تتحقق بثمنٍ هو تكثيف الحرب من جانب إسرائيل على منظمة التحرير بطول جبهتها الشمالية في لبنان. ومهما كانت صحة ذلك القول من عدمه، فإن لبنان والفلسطينيين قد دفعوا ثمناً باهظاً لكل خطوة في التقارب المصري الإسرائيلي الأمريكي [2].

وبمجرد أن توقفت حرب الأشقاء بين سوريا والقوى الوطنية الفلسطينية واللبنانية، عوقبت سوريا ومُنعت قواتها التي تُسمى بقوى الردع العربية من اجتياز خط الزهراني - النبطية من الانتشار بكل المناطق. وبينما كان الفلسطينيون يطبّقون اتفاقية القاهرة بالانسحاب نحو الشرق، قام الإسرائيليون بإقامة منطقة انعزالية في جنوب لبنان في أوائل عام 1977، باحتلال الطيبة والخيام ورب ثلاثين والناقورة، وأطبقوا على بنت جبيل والعيشية كخطوة على طريق الاتصال بجزين. ولكن بمساعدة السوريين تمكّن الفلسطينيون من استرداد السيطرة على تلك المناطق، ثمَّ استغلَّ الإسرائيليون مفاوضاتهم السلمية مع المصريين؛ فاجتاحوا الجنوب اللبناني في آذار (مارس) 1978، ولكنهم مع ذلك فشلوا في تحقيق هدفهم الاستراتيجي باحتلال صور وسحق مخيمات اللاجئين الفلسطينيين. وكانت تلك الحرب تسمى بالحرب الخامسة، حيث استمرت ثمانية أيام، وكانت الثورة الفلسطينية قد واصلت تصعيد عملياتها الفدائية داخل إسرائيل، وكان من أشهرها وأهمها عملية كمال عدوان الفدائية، التي قامت بها مجموعة دير ياسين الاستشهادية بقيادة دلال المغربي، على الساحل الفلسطيني بين مدينتي حيفا وتل أبيب في الشهر نفسه [3].

---

[1] - أبو رجيلة، **العلاقات الفلسطينية اللبنانية**، ص87.

[2] - رشيد الخالدي، **منظمة التحرير الفلسطينية**، في: وليام ب. كوانت (محرر)، كامب ديفيد بعد 10 سنوات، ط1، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1988، ص376-377.

[3] - الحسن، "**حركة فتح، المسيرة والجذور**"، ص320، عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص272؛ يوسف حجازي، **أيام فلسطينية في القرن العشرين**، سلسلة دراسات (3)، ط1، غزة، المركز القومي للدراسات والتوثيق، 1999، ص31.

ومن ردود الفعل على عملية الاجتياح الإسرائيلي للجنوب اللبناني؛ قيام ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، بإرسال رسالة إلى الملوك والرؤساء العرب، وضّح فيها الهجوم الإسرائيلي ومدى قوته، وأعلن فيها أن تلك العملية هي عملية واسعة من أجل إبادة الشعبين: الفلسطيني واللبناني، ومحاولة لتصفية الثورة الفلسطينية [1]. وبناءً على طلب الحكومة اللبنانية من مجلس الأمن الدولي التدخّل لوقف العدوان الإسرائيلي المتواصل على لبنان؛ انعقد المجلس في 19-20 آذار (مارس)؛ فأصدر القرار رقم (425) الذي طالب بوقف إطلاق النار واحترام إسرائيل للسيادة اللبنانية [2]. كما أصدر مجلس الأمن القرار رقم (426) الذي صادق فيه على تقرير الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم (Kurt Waldheim)، بإنشاء قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والتي كانت تضم 4000 عنصر من قوات الطوارئ الدولية إلى جنوب لبنان [3]. وكانت إسرائيل قد رفضت في البداية تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، ودعت إلى الإبقاء على الوضع كما هو عليه إلى حين التوصّل لحلٍ واتفاق يضمن الأمن بالنسبة إليها، وكذلك إلغاء أي تواجد للفدائيين الفلسطينيين في جنوب نهر الليطاني، وإخضاع الجسور الثلاثة على الليطاني للمراقبة لعدم السماح بعودة أولئك الفدائيين إلى الجنوب اللبناني [4]. ولكن مع زيادة الضغوط الدولية وبناءً على قرارات مجلس الأمن الدولي؛ أعلنت إسرائيل عزمها على إجراء انسحابات تدريجية ابتداءً من 11-14 نيسان (أبريل)، مع رفض مبدأ الانسحاب التام من كل الأراضي اللبنانية المحتلة، خشية أن تمتد تلك السابقة اللبنانية إلى بقية الأراضي التي تحتلها منذ عام 1967 [5].

وقد أعلنت إسرائيل أن انسحاب قواتها الكامل من الجنوب اللبناني، سيتم في 13 حزيران (يونيه) 1978، لكن ذلك لم يكن سوى وعد آخر ضمن سلسلة وعود لم تتحقق، بل إنها تجاوزت كل القوانين الدولية، عندما وجدت ضالتها المنشودة في الرائد المنشق عن

---

[1]- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978**، وثيقة رقم 95، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1980، ص143.

[2]- حبيب صادق، **الاعتداءات الإسرائيلية على جنوب لبنان**، بيروت، المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، د. ت، ص10.

[3]- *Joseph Chaims, L**ebanon (1977-1982)**, Maqvettes Arab Printing Press, (n.e), (n.d), p. 114.*

[4]- غازي حسين، **الفكر السياسي الفلسطيني**، ص318.

[5]- كريم بقرادوني، **السلام المفقود، عهد إلياس سركيس (1976-1982)**، بيروت، الشرق للمنشورات، 1986، ص153.

الجيش اللبناني سعد حداد، الذي أعلن قيام دولة لبنان الحر في الجنوب اللبناني المحتل، حتى تُشكّل الحزام الواقي لإسرائيل، والقاعدة العدوانية لشن الهجمات على تلك المنطقة [1].

وترتّب على ذلك الاجتياح فلسطينياً، مزيداً من التلاحم بين مقاتلي الثورة الفلسطينية، تمَّ التعبير عنه بتحرّكات وتظاهرات، بجانب أفواج المتطوعين الذين بدأوا يتدفقون للالتحاق بالثورة، للمشاركة في أعمالها الحربية ضد إسرائيل [2]. كما أن المواجهة أدّت إلى نتيجةٍ واضحة؛ فالفلسطينيون عاشوا معركة شبيهة إلى حدٍّ ما بمعركة الكرامة في الأردن، وتمكّنوا من مجابهة ومقاومة أقوى جيش في المنطقة، في الوقت الذي شهد فيه انقسام وطني عمودي، لا يقسّم الجنوب اللبناني وحده بل لبنان كله إلى فريقين، **أحدهما:** يعتبر إسرائيل عدواً تاريخياً، **والآخر:** يعتبرها حليفاً تاريخياً [3].

2- أحداث عام 1981

عززت المواجهة الإسرائيلية الفلسطينية التي دارت في لبنان في تموز (يوليه) 1981 التواجد العسكري لمنظمة التحرير، وأظهرتها طرفاً سياسياً لا يمكن لإسرائيل والولايات المتحدة تجاهله، كما ساهمت في زيادة الرصيد السياسي والدبلوماسي للمنظمة على الساحة الدولية من جهة، ومن جهةٍ أخرى كان نفوذ منظمة التحرير داخل الأراضي المحتلة يشهد تنامياً مستمراً، في ظل تصاعد المقاومة الشعبية لمشروع الحكم الذاتي، وتأكّد عجز الحكومة اليمينية الإسرائيلية عن إيجاد قيادة بديلة للمنظمة في الداخل. وفي محاولةٍ من جانب الحكومة الإسرائيلية للحيلولة دون تطور ذلك التحول في صالح المنظمة؛ بدأت تفكّر في نهاية عام 1981 بشن هجومٍ واسع على مواقع المنظمة في لبنان، مستغلةً في ذلك انهيار التضامن العربي، واشتداد حدة المواجهة السياسية بين القوتين العظميين: (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) [4].

---

[1]- يوسف حجازي، **أيام فلسطينية في القرن العشرين**، سلسلة دراسات (2)، ط1، غزة، المركز القومي للدراسات والتوثيق، 1999، ص28.

[2]- أحمد حمّاد، **شهادات من أرض المعركة، حرب الجنوب 15-32 آذار 1978**، إذاعة صوت الثورة الفلسطينية، 1978، ص18.

[3]- أبو رجيلة، **العلاقات الفلسطينية اللبنانية**، ص93.

[4]- الشريف، **البحث عن كيان**، ص186.

ففي العاشر من تموز (يوليه) 1981، شنّت القوات الإسرائيلية غارات على قواعد المقاومة الفلسطينية في منطقة النبطية وبعض القرى الجنوبية؛ فردّت قوات الثورة الفلسطينية بإطلاق المدافع والصواريخ على المستعمرات في الجليل الأعلى والجليل الغربي. واستمر القصف حتى 24 من الشهر نفسه؛ مما كان له من أثرٍ كبير على سكان الجليل من الإسرائيليين، حيث شهدت منطقة شمال إسرائيل نزوحاً كبيراً [1]. كما واجهت السلطات الإسرائيلية ارتباكاً ملحوظاً بعد المفاجأة بقوة الرد الفلسطيني وحالة الذعر التي أحدثتها، وكثافة النزوح من شمال إسرائيل، وعدم كفاية الاستعدادات الأوليّة لمواجهة مثل ذلك الوضع. أما على صعيد السلاح الفلسطيني، فقد بدا أنه أكثر تطوراً من ذي قبل، الأمر الذي دعا المعلق الإسرائيلي زئيف شيف للقول: بأن الفدائيين الفلسطينيين نفّذوا عملية عسكرية فريدة دون أن يدفعوا ثمناً حقيقياً لذلك، وشكّلوا تحدياً وتهديداً للجيش الإسرائيلي[2]. وهنالك أدركت إسرائيل أنها دخلت في أتون حرب استنزاف، فلم يعد أمامها سوى سبيلان: إما أن توسِّع عمليتها جواً وبراً، وإما أن تسعى إلى وقف إطلاق النار؛ فاختارت السبيل الثاني تجنباً لمخاطر توسيع العملية الهجومية أو اشتداد الاستنزاف [3].

ويبدو أن المصالح الإستراتيجية السورية قد تلاقت مع الفلسطينيين خلال تلك الأحداث؛ فحرب المدفعية كانت ضمن السياسة التي أرادتها وشجّعتها القيادة السورية؛ وذلك بهدف تسخين الجبهة اللبنانية؛ وللتأثير على مجريات المفاوضات المصرية الإسرائيلية بخصوص الحكم الذاتي للفلسطينيين، فتمحور الدور السوري في الدعم المعنوي والإعلامي. وعندما وجدت سوريا أنها حققت الأهداف التي تبتغيها؛ سارعت بالإفراج عن كميات كبيرة من الأسلحة وصواريخ الراجمات والقذائف التي كانت ليبيا والاتحاد السوفيتي قد أرسلتها للثورة الفلسطينية، كما وشجّعت على الاستمرار في القتال [4]. وفوق ذلك سمحت بإدخال

---

[1]- محمد صلاح، **الحرب الفلسطينية – الإسرائيلية 10-24 تموز 1981**، بيروت، منشورات فلسطين المحتلة، 1981، ص31؛ حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، **مكتب الأرض المحتلة**، قسم المعلومات، رصد التلفزيون الإسرائيلي، العدد 305، ص3؛ بدر عبد الحق، غازي السعدي، **حرب الجليل الفلسطينية – الإسرائيلية الخامسة، تموز 1981**، عمّان، دار الجليل للنشر، 1981، ص50؛ هيثم الكيلاني، **الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية – الإسرائيلية (1948-1988)**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1991، ص487؛ مركز الأبحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية، **رصد إذاعة إسرائيل**، تموز 1981، العدد 2396، السنة 10، ص7.

[2]- محمود سويد، "**الانتصار والمأزق**"، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، عدد 119، أكتوبر 1981، ص65-66.

[3]- الكيلاني، **الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية – الإسرائيلية**، ص488.

[4]- نوفل، **البحث عن الدولة**، ص34-35.

صواريخ (SAM 9) المضادة للطائرات؛ لتقوية وضع الفصائل الفلسطينية المؤيدة لها في البقاع اللبناني [1].

وبناءً عليه: أوفدت الإدارة الأمريكية مبعوثها الخاص فيليب حبيب (Philip Habib) اللبناني الأصل إلى منطقة الشرق الأوسط في 19 تموز (يوليه)؛ من أجل التوصّل إلى صيغة لوقف إطلاق النار. وقدّم حبيب طلباً إلى كل من إسرائيل ومنظمة التحرير لذلك: الغرض، حيث وافقتا على وقف إطلاق النار بينهما [2]. ومهما يكن من أمر: فإن تلك الحرب أكسبت الثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير مكاسب عدة ليس على الصعيد العسكري فحسب، وإنما على الصعيد السياسي والدولي أيضاً، حيث كانت تلك أول مرة تبادر فيها الحكومة الإسرائيلية إلى طلب وقف إطلاق النار رسمياً من خلال مجلس الأمن الدولي. بينما على الصعيد الدولي فقد كان الاهتمام الإعلامي والسياسي بتلك الحرب عالمياً أكثر منه عربياً، وأكّدت منظمة التحرير بذلك الاتفاق التزامها به لمدة 9 أشهر، على أنها منظمة منضبطة وقادرة على الدخول في أية تفاهمات أو اتفاقيات مستقبلية والالتزام بها أيضاً [3]. وبالتالي: فقد كانت المحصّلة النهائية لتلك الحرب اعتراف الإسرائيليين أنفسهم بأن ثمة تعادلاً بينهم وبين الفلسطينيين، الأمر الذي أعلنه (أفيغدورين غال) قائد المنطقة الشمالية وقتذاك [4].

ب – التأثير السياسي

بادئ ذا بدء: لا بد من الإشارة إلى أن سقوط حكم الشاه محمد رضا بهلوي في إيران، ثمَّ قيام الجمهورية الإسلامية فيها، قبل توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية بحوالي شهر فقط، خلق معادلة جديدة بجنوب لبنان وفي كل منطقة الشرق الأوسط. فبدلاً من انسحاق الفلسطينيين في جنوب لبنان، تراجعت إسرائيل وانسحبت من تلك المنطقة، كما تمكّن الفلسطينيون من تحقيق نصرٍ جديد باقتحام بوابات أوروبا الغربية سياسياً؛

[1]- *D. Bavly and E. Salpeter, **Fire in Beirut: Israel's War in Lebanon with the PLO**, 1st ed., New York, Stein and Day, 1984, p. 104;*

صايغ، **الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص709-710.

[2]- مركز الأبحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية، **رصد إذاعة إسرائيل**، ص3؛ عبد الرحمن، **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص343-344.

[3]- أبو رجيلة، **العلاقات الفلسطينية اللبنانية**، ص103.

[4]- منة شاهين، "**فشلنا عسكرياً وسياسياً**"، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد 119، 1981، ص121.

فالصمود الفلسطيني واللبناني والعامل الإيراني الجديد، والموقف التاريخي لقمة بغداد العربية، جعلت أوروبا تدرك أن كامب ديفيد لا يشكّل حلاً يمكن فرضه بالقوة، وأن الغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان عام 1978 التي كان مطلوباً منها أن تحل المشكلة، أصبحت هي المشكلة [1].

ومن التأثيرات السياسية لإفرازات عملية التسوية المصرية الإسرائيلية، البيان الذي صدر عن وزراء خارجية السوق الأوروبية المشتركة في 18 حزيران (يونيه) 1979، والذي أُعلن فيه أن تمسّك إسرائيل بالسيادة النهائية على الأراضي المحتلة، يتعارض مع قرار مجلس الأمن رقم (242) الذي أرسى مبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة. كما اعتبر البيان: أن سياسة إقامة المستوطنات التي تتبعها الحكومة الإسرائيلية في الأراضي المحتلة غير شرعية وفقاً للقانون الدولي. كما أعلن البيان: إنه من أجل إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط؛ يتعيّن الأخذ بعين الاعتبار الحقوق المشروعة للفلسطينيين وبينها حقهم في إقامة وطن [2].

كما استمر تحرّك منظمة التحرير السياسي الدولي خاصةً في أوروبا؛ فنتج عنه بيان قمة البندقية عام 1980 والذي أقرَّ للمرة الأولى أن المشكلة الفلسطينية ليست مشكلة لاجئين، بل هي مشكلة شعب يجب الاعتراف بحقوقه المشروعة. وأشار إلى ضرورة اشتراك منظمة التحرير في التسوية لتحقيق السلام، على أن تعترف المنظمة بحق إسرائيل في الوجود والأمن [3].

كما فتحت اتفاقيتا كامب ديفيد وملحقاتهما الباب على مصراعيه، أمام وجود أمريكي مباشر في منطقة الشرق الأوسط، بحيث أصبحت الولايات المتحدة شريكاً تاماً في أية تسوية للصراع العربي الإسرائيلي، وليس مجرد وسيط بين الأطراف المتصارعة، وقد تمَّ ذلك على حساب إبعاد الاتحاد السوفيتي؛ كعامل توازن عن المشاريع المطروحة للتسوية، وتقليص العلاقات الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية معه، وإغفال صيغة مؤتمر جنيف التي تدعمها موسكو؛ كسبيلٍ للتوصّل إلى حل عادل لأزمة الشرق الأوسط منذ سنوات عديدة،

---

[1]- الحسن، "**حركة فتح، المسيرة والجذور**"، ص321.

[2]- سمير كرم، "**قضايا دولية**"، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العددان 92-93، تموز - آب (يوليه – أغسطس) 1979، ص292.

[3]- خرطبيل، **وأد منظمة التحرير**، ص34.

خصوصاً بعد انحسار الاستعمارين البريطاني والفرنسي، وفشل سياسة ربط المنطقة بالأحلاف الاستعمارية خلال حقبة الخمسينات من القرن الفائت [1].

وبالتالي: فإن الفكر السياسي الفلسطيني، بلور بعد انقضاء ثلاثة أرباع القرن العشرين أهدافاً للحركة الوطنية الفلسطينية ممكنة التحقيق، بل ومن الممكن الدفاع عنها بمنطق الأغلبية العربية ومنطق القرارات الدولية أيضاً. وبذلك انفتحت مرحلة التوجه نحو التسوية؛ فراحت الحركة الوطنية تتقدّم بالإجمال بخطاً حثيثة نحو إنجاز برنامج الدولة المستقلة، حتى وإن تقلّصت المساحة المأمولة لتلك الدولة؛ فاقتصرت على الأراضي التي أُحتلت عام 1967، وليس على الأرض التي خصصها قرار التقسيم رقم (181) للشعب الفلسطيني. ثمَّ ما كان من أمر تسوية كامب ديفيد المصرية الإسرائيلية، ثمَّ إبرام مصر صلحها المنفرد مع إسرائيل ثمَّ خروجها بالكامل من ميدان المجابهة. ورغم أن ذلك الوقع وقع خارج الساحة الفلسطينية، إلاَّ أنه أثّر تأثيراً عميقاً عليها؛ فذلك الصلح تمَّ قبل أن تقر إسرائيل بأيٍّ من حقوق الشعب الفلسطيني، ثمَّ كان من تداعياته لاحقاً غزو إسرائيل للأراضي اللبنانية وفتكها بقوى منظمة التحرير المتمركزة فيه، مع تشريد ما بقي من تلك القوى وتسليمها إلى أجواءٍ تأذن بانتعاش النوازع الاستسلامية [2]. وبالتالي: كان من نتائج الصلح المصري الإسرائيلي - وكما سيظهر لاحقاً - احتواء حركة التحرير الفلسطينية، والعمل على تصفيتها تدريجياً بأساليب عسكرية وقسرية [3].

وعليه: تبلبل الفكر الذي ظهر عجزه الطبيعي عن المواءمة بين الاستمرار في رفع المطالب الجليلة، وبين واقع الحال الهابط؛ فرفض حلول التسوية فقد ألقه وبريقه ولم يعد مقنعاً، وتراجع الأمل بالحل الذي يبدأ بتسوية متواضعة، ثمَّ يستكمل بلوغ الأهداف الجليلة على مراحل، واضطرب حال دعاة التسوية القائمة على قرارات الشرعية الدولية حيث وهنت قوتهم. ومن ثمَّ بقي خط التسوية هو الغالب في تلك المرحلة، إلاَّ أن سماته تبدّلت فكراً وممارسة. ولم تعد الدعوة إلى التسوية السلمية تعبيراً عن عقلانية تطوّع الجهد الوطني

---

[1] - **فلسطين تاريخها وقضيتها**، ص307.

[2] - فيصل حوراني، "**نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية**"، ص63-64.

[3] - إدوارد سعيد، "**وجهة نظر فلسطينية بعد كامب ديفيد**"، مجلة فلسطين الثورة، عدد خاص عن Middle East International، تشرين ثانٍ 1978، ص184.

لحاجات القضية الوطنية وفق معطيات كل مرحلة، بل صارت دعوة إلى إنقاذ ما يمكن إنقاذه [1].

إذن: كانت اتفاقية كامب ديفيد ربحاً صافياً للاحتلال الإسرائيلي، حيث خالف الرئيس السادات فيها الدستور المصري ومبادئ القانون الدولي وقانون المعاهدات الدولية، لِما فيها من تفريطٍ في حقوق الأمة العربية عامة والشعب الفلسطيني خاصة. وللأسف لم يعِ الفلسطينيون خطر تلك الاتفاقية رغم معارضة منظمة التحرير ومختلف الفصائل فيها لتلك الاتفاقية، خاصة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، إلاَّ أنها كانت أساساً واضحاً لانحراف قيادة المنظمة وحركة فتح عن مسار أهدافها، وتوجهها لخيار التسوية [2].

ومن مجمل ما سبق بيانه؛ بالإمكان الوقوف عند النتائج الآتية:

- إن الفكر السياسي لمنظمة التحرير أخذ في تبديل مفاهيمه اتجاه المساعي السلمية في المنطقة؛ فمنظمة التحرير أدركت أن كل ما يجري من أطروحات أمريكية إسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط، إنما يأتي في سياق سلسلة البحث عن حلول تحول دون بلورة الشخصية الوطنية الفلسطينية المستقلة؛ الأمر الذي شكّل دفعاً فلسطينياً معاكساً لإثبات ذاته الوطنية، متبنياً مواقف أكثر اعتدالاً وانتهاجاً للرغبات العربية والدولية ومتطلبات المرحلة الجديدة، كما وصفتها وقتذاك قيادة المنظمة.
- إن الرئيس المصري أنور السادات ما كان ليقوم بزيارته الجريئة إلى إسرائيل، لو لم يكن قد تلقّى إشارات قوية بالرغبة الفلسطينية الرسمية بالولوج نحو التسوية العملية والفعلية، بعد قبول القيادة الفلسطينية بالدولة الديمقراطية التي تضم الفلسطينيين واليهود معاً في عام 1968، أو بقبولها بالبرنامج المرحلي الذي يسمح لها بإقامة سلطة وطنية على أي جزء يتم استرداده في عام 1974. ويبدو أن السادات كان واثقاً بأن القيادة الفلسطينية، قد تعارض توجهه ذلك في بداية الأمر، ثمَّ سرعان ما تغيير موقفها نحو القبول بذلك التوجه؛ إذا ما رأت أنه قد يحقق الحد الأدنى من تصورها لحل القضية الفلسطينية. ولكن قبول السادات فيما بعد في حلٍ، يعيد السيادة

---

[1] - المرجع السابق، ص64.

[2] - **مقابلة مع جميل مزهر.**

الاسمية على سيناء على حساب القضية الفلسطينية، وذلك بعد موافقته على تقزيم تلك القضية إلى تسوية، تقتصر على حكم ذاتي فلسطيني في الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام 1967؛ جعل القيادة الفلسطينية متهيّبة من القبول بتلك التسوية؛ خشية اتهامها بالتفريط بالحقوق الوطنية الفلسطينية.

- إن من أهم تداعيات اتفاقية كامب ديفيد على الفلسطينيين، أن منظمة التحرير وجدت نفسها في أتون مواجهة جديدة أكثر حدّة على الصعيد السياسي، دون غطاء استراتيجي كانت تمثّله مصر عبر مراحل النضال الطويلة. وفي الوقت نفسه بدأت تعاني من انقسامات داخلية تمحورت بجبهة الرفض، التي حمّلت قيادة المنظمة جزءاً من المسئولية عن خطوة السادات في انتهاجها للتسوية السلمية، وإمكانية المضي فيها كخيار تكتيكي في المواجهة، وهو ما أضعفها وأطلق يد إسرائيل لتصفيتها فيما بعد في لبنان عسكرياً وسياسياً. وكذلك الأمر في تمكّن الدبلوماسية الأمريكية السياسية، من تحقيق نجاحات في محاولاتها لتحييد منظمة التحرير كممثلٍ شرعي، وانتهاج اتفاقيات متعددة الأطراف، بدأت بتوقيع اتفاقية السلام المصرية - الإسرائيلية.

الفصل الثالث

تداعيات الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982
على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية

أولاً: الدوافع الإسرائيلية لغزو لبنان

كانت الأحداث التي سبق بيانها في الفصل السابق، توطئة لعملٍ عسكري إسرائيلي، سوف يحسم مستقبل منظمة التحرير من الناحيتين: العسكرية والسياسية. فمن وجهة نظر الإستراتيجية الإسرائيلية، باتت عملية تصفية المنظمة وقواعدها المتقدمة في لبنان أكثر نضوجاً عمَّا قبل؛ فكافة المستجدّات الإقليمية بعد توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979، ثمَّ تولي (أرئيل شارون) وزارة الدفاع الإسرائيلية في آب (أغسطس) 1981، وما أعقب ذلك من اغتيال الرئيس المصري أنور السادات في 6 تشرين أول (أكتوبر) من العام نفسه؛ منحت إسرائيل ارياحيّة كبيرة وثقة تامة، بإمكانية تحقيق مشروعها الذي يمثّل الهدف الاستراتيجي لسياساتها الإقليمية، وذلك: بالتخلّص من الأخطار المحدقة بحدودها الشمالية، والمتمثّل بقوات الثورة الفلسطينية التابعة لمنظمة التحرير؛ فبدأت منذ ذلك الوقت بالتأهب والاستعداد لتنفيذ ذلك المشروع الحيوي لأمنها.

ومن نافلة القول: إنه بعد أن خفّت حدة الاقتتال الداخلي في لبنان، بدأت قيادة منظمة التحرير تفتح لها طرقاً للتفاهم والتنسيق مع الجبهة المسيحية المناوئة لها؛ كي لا تثير عليها غضب الولايات المتحدة والدول الغربية. ومن هنالك كانت سياسة تلك القيادة مزدوجة لحماية نفسها، لكن قوة التيار الشعبي الذي يمثّل تيار المقاومة كان هو الراجح؛ مما أدّى إلى تدخّل إسرائيل وشن الحرب على لبنان وصولاً إلى بيروت نفسها [1].

ولم تكد تمضي ثلاثة أعوام على توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، حتى شهدت منطقة الشرق الأوسط عامةً، والقضية الفلسطينية خاصةً، أحداثاً متلاحقة سواء أكانت على مستوى التصعيد العسكري الإسرائيلي الذي نوّع في اعتداءاته فقصف مفاعل

---

[1]- مقابلة مع سهيل الشنطي.

تموز العراقي النووي عام 1981، ثمَّ قصف بيروت في العام نفسه، أم من خلال عملياتها العسكرية بشن حرب على منظمة التحرير ولبنان في حزيران (يونيه) 1982، وهدفها الرئيس من وراء ذلك تصفية منظمة التحرير عسكرياً، والقضاء على التواجد العسكري الفلسطيني تماماً في لبنان [1]. وخلق قيادة سياسية فلسطينية بديلة في الضفة الغربية وغزة، وطرح الأردن كوطنٍ بديل للفلسطينيين، وذلك لتطبيق خطة وزير الدفاع الإسرائيلي شارون وتحقيق أهدافها، بما يكفل إضعاف موقف الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وإقناعهم بالمشاركة في مفاوضات الحكم الذاتي بعد تصفية المنظمة [2]. أو على أقل تقدير: احتلال مسافة 40كم في العمق اللبناني، لإبعاد مرابض المدفعية الفلسطينية عن الجليل والمستعمرات الشمالية؛ ولذلك أطلقت إسرائيل على هذه الحرب اسم "عملية سلامة الجليل". ومن الأسباب الثابتة والمستمرة في مجرى الصراع العربي الإسرائيلي، القضاء على نشاط الشعب الفلسطيني في حماية وجوده، خاصةً وأن هذا الشعب يخرج دوماً من كل الحروب، أكثر قوة وفعالية وخبرات وقدرات. وتمرير الحلقة الثانية من اتفاقية كامب ديفيد، التي توقّفت عند الحدود المصرية فقط، واعتقاد إسرائيل بأن منظمة التحرير هي التي تعطّل استمرار هذه الاتفاقية. وفوق كل ذلك: تغيير الخارطة السياسية للمنطقة، وفرض سياسة كامب ديفيد التي تحقق لإسرائيل نصراً سياسياً وعسكرياً، وتحقق للولايات المتحدة الهيمنة على المنطقة العربية. وفرض احتلال عسكري إسرائيلي على لبنان، لا ينتهي إلاَّ بتوقيع معاهدة سلام وتشكيل حكومة لبنانية، تكون إسرائيل شريكة في اختيار عناصرها. وخلق ظروف جديدة تُخرج الأردن من تردده، للإسهام في تكميل عملية كامب ديفيد [3].

ومن نافلة القول: إن هجمات منظمة التحرير ضد إسرائيل، أظهرت في حرب المدفعية التي اندلعت في تموز (يوليه) 1981، مرة أخرى تحديد مكان قطع المدفعية الفلسطينية وضربها بسرعة من قبل الإسرائيليين، وبالتالي: واجهت إسرائيل خيارين: إما أن تخصص مبالغ طائلة من المال لبناء ملاجئ مدنية كبيرة، وإما أن تدفع منظمة التحرير إلى الخلف، بغزو المنطقة التي ترابط فيها تلك المدافع [4]. ولقد برز العديد من الأحداث التي اعتبرتها إسرائيل فرصة ذهبية سانحة، للقضاء على منظمة التحرير عسكرياً وسياسياً في آن واحد وبالأخص

[1]- صالح، **منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني**، ص253.

[2]- فرج، **منظمة التحرير**، ص211.

[3]- حجازي، **أيام فلسطينية**، سلسلة دراسات (6)، ص22-24.

[4]- زئيف شيف، **الضوء الأخضر**، ط1، شؤون استراتيجية، مركز التخطيط الفلسطيني، 1983، ص5.

في لبنان، حيث الثقل العسكري والسياسي للتواجد الفلسطيني؛ فعلى الصعيد العربي بالذات ظهرت مشاكل عدّة شجّعت إسرائيل على شن الحرب منها:

1- فشل القمة العربية التي انعقدت في 25 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1981، والتي تمَّ فيها إطلاق مشروع السلام السعودي (مشروع الأمير فهد)، وتغيّب عنها (9) من رؤساء وملوك الدول العربية، مع رفض سوريا لتلك الخطة [1].

2- انشغال سوريا بأزمتها الداخلية، لاسيما أحداث حماة في شباط (فبراير) 1982 بين الجيش السوري ومؤيدي الإخوان المسلمين فيها [2].

3- تزايد عزلة مصر وانكفاؤها عن العالم العربي بعد توقيعها اتفاقيات كامب ديفيد [3].

4- أعطى استمرار وتيرة الحرب المشتعلة بين العراق وإيران فرصة سانحة لإسرائيل، كون العراق تُعدُّ من الدول المصنفة ضمن دول المواجهة، ولأنها تمتلك جيشاً ذا وزن كبير؛ فباندلاع تلك الحرب بات الجيش العراقي معطلاً عن المواجهة مع إسرائيل.

5- التخطيط لتدويل الأزمة اللبنانية، بهدف الابتزاز السياسي محلياً وعربياً [4].

6- تمزّق الساحة اللبنانية تماماً.

7- وجود الانعزاليون اللبنانيون المتعاونون مع إسرائيل، كما ثمة أطراف أخرى جاهزة للتعاون معها أيضاً.

8- كانت المحاور العربية متصارعة، وتفتقر جميعها إلى الفعالية [5].

ومهما يكن من أمر: فإن القضية الفلسطينية التي همّشتها إدارة الرئيس الأمريكي ريجان، لم تعد تتمتع بصفة الأولوية التي طالما جعلتها محور هموم منطقة الشرق الأوسط. فالمشروع الأمريكي في المنطقة بدأ يتداعى جملةً وتفصيلاً؛ بسبب العلاقة الأمريكية الحميمة والخاصة مع إسرائيل؛ فالولايات المتحدة عجزت عن أن تقدّم للعرب ولإسرائيل صيغة

---

[1]- موشيه ماعوز، **سوريا وإسرائيل**، ترجمة: لينا وهيب، ط1، عمَّان، دار الجليل للنشر، 1998، ص184.

من المعلوم أن وكالة الأنباء السعودية نشرت في 7 آب (أغسطس) 1981 تصريحاً للأمير فهد بن عبد العزيز ولي عهد المملكة العربية السعودية، ضمّنه مشروعاً لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي.

حجازي، **أيام فلسطينية**، سلسلة دراسات (8)، ص9.

[2]- دانيال بابيس، **ما مدى أهمية منظمة التحرير الفلسطينية**، ط1، شؤون استراتيجية، مركز التخطيط الفلسطيني، 1983، ص20.

[3]- زاهر زكار، **الغزو الإسرائيلي للبنان 1982 بين الأهداف والنتائج**، ط2، غزة، مركز الإشعاع الفكري، 2004، ص82.

[4]- عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص352-356.

[5]- حجازي، **أيام فلسطينية**، سلسلة دراسات (6)، ص22.

للتعاون. ومما عمَّق الهوة بينهم في تلك الفترة، اقتراح بيع السعودية في عام 1981 طائرات التجسس (الأواكس AWACS)، والغارة الإسرائيلية على مرفق الأبحاث النووية العراقية، وضم إسرائيل لمرتفعات الجولان، واقتراح إنشاء القوة الضاربة الأردنية. ثمَّ في العام التالي الاجتياح الإسرائيلي للبنان [1]، كما سترد الإشارة.

فقد بات معلوماً أن إسرائيل ومن ورائها ألكسندر هيج (Alexander Haig) وزير الخارجية الأمريكي، قررت الوصول إلى بيروت وتدمير البنية التحتية لمنظمة التحرير وقطع رأسها؛ فاتفاقية كامب ديفيد غيّرت وجهة مصر من الشرق إلى الغرب، وبات في متناول اليد لدى المخطط الاستراتيجي لحلف الأطلسي جميع الشروط لإعادة احتواء كل المنطقة، عبر إزالة العامل الفلسطيني من المعادلة الإقليمية؛ كشرطٍ إسرائيلي للتعامل مع المنطقة، ولتحقيق حلم الدولة الآمنة المتوسعة. وهكذا جاء الهجوم الإسرائيلي عام 1982؛ والذي كان مقرراً له أن يصل إلى بيروت قبل أن يبدأ [2]. وقد جاء ذلك العدوان بعد عدة متغيّرات شهدتها منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى خروج مصر كأكبر دولة عربية من معادلة الصراع العربي الإسرائيلي، منها الحرب العراقية الإيرانية التي اشتعلت أوارها في صيف عام 1980، والتي جزّأت العالم العربي إلى مجموعتين، إحداهما: تؤيد العراق، والأخرى: تؤيد إيران. والانقسام القديم الذي بدأ منذ عهد الخمسينيات من القرن الفائت بين الأنظمة العربية المعادية للسياسة الغربية، والأنظمة العربية الموالية لها؛ وقد أدّى ذلك الوضع الشاذ إلى غياب التضامن العربي، ونشوء سياسة المحاور الذي بدا بعضها غير عقلاني؛ كالوحدة بين النظامين الرسميين الليبي الجمهوري والمغربي الملكي [3].

وكان من النادر أن تعلن إسرائيل عن أية عملية عسكرية بشكلٍ مسبق، كما حدث مع الهجوم الإسرائيلي على لبنان منذ شباط (فبراير) 1982؛ فبعد ذلك بدأت تظهر سيناريوهات كاملة مع خرائط تشير إلى الخط المحتمل للهجوم الإسرائيلي على لبنان [4]. ولم تكن القيادة الفلسطينية متفاجئة بالاجتياح الإسرائيلي، بل على العكس من ذلك فقد توافرت معلومات لدى تلك القيادة قبل الاجتياح بشهور، تؤكد أن خطة الاجتياح قد وُضعت، وأن

---

[1] - عاروري، **أمريكا الخصم والحكم**، ص72.

[2] - الحسن، **"حركة فتح، المسيرة"**، ص323؛ تشيرجي، **أمريكا والسلام**، ص193-194.

[3] - توما، **منظمة التحرير**، ص162.

[4] - مايكل جانسن، **معركة بيروت: لماذا غزت إسرائيل لبنان**، ترجمة: محمود برهوم، عمّان، دار الجليل للنشر، 1983، ص9.

الاستعدادات للقيام بصدها قد تمّت [1]، بل وكانت القيادة الفلسطينية متأكّدة بأن ذلك الاجتياح سيصل هذه المرة إلى مدينة بيروت نفسها [2]. وكان وزير الدفاع الإسرائيلي آريل شارون والعميد عاموس يارون قائد المشاة والمظليين، قد زارا سراً منطقة جونيه في شمال لبنان في 12 كانون ثانٍ (يناير) 1982، واجتمعا مع بشير الجميل زعيم حزب الكتائب اللبنانية [3]؛ وذلك لوضع أسس التحالف اليميني اللبناني – الإسرائيلي في حالة نشوب حرب، وسُبل تغيير الوضع بضرب منظمة التحرير ثمَّ إخراجها من لبنان [4].

ثانياً: تداعيات الغزو الإسرائيلي للبنان على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية

بالإمكان ذكر تداعيات الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982، على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية كما يأتي:

أ – فقدان منظمة التحرير الفلسطينية لعنفوانها المسلّح

من المعلوم أن الملحق السري لاتفاقية سيناء الثانية لفصل القوات عام 1975، احتوى على مذكرة تفاهم بين الولايات المتحدة وإسرائيل، أبدت فيها الإدارة الأمريكية: تعهداً بعدم الاعتراف بمنظمة التحرير، وعدم التفاوض معها إلاَّ إذا اعترفت بإسرائيل، ووافقت على القرارين (242) و(338)، الأمر الذي منح إسرائيل الدافعية لإبداء المزيد من التصلّب تجاه القضية الفلسطينية ومنظمة التحرير. وقد تزامن ذلك كله مع ظهور جماعات ضغط في النظام السياسي الإسرائيلي الداخلي، تنحو إلى التطرّف والمطالبة بضرب المنظمة في لبنان وإنهاء وجودها [5].

---

[1]- فيصل حوراني، "**حرب الشهور الثلاثة والرقم الذي استحال شطبه**"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 129، أكتوبر 1982، ص7.

[2]- صايغ، **الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص722.

[3]- *John Laffin, **The War of Desperation Lebanon (1982-1985)**, London, Osprey Publishing Ltd., 1985, p. 21.*

[4]- شيمون شيفر، **كرة الثلج**، ترجمة: كميل داغر، بيروت، منشورات دار النضال للطباعة والنشر، 1985، ص33-37.

[5]- ماهر الشريف، "**الولايات المتحدة الأمريكية وعملية السلام**"، (الحلقة الثانية 1965-1975)، محاضرات على موقع حزب الشعب الفلسطيني؛ http//www.palpeople.org/atemplate.php/id=1398&x=6؛ شيلا راين، **الاجتياح الإسرائيلي للبنان: خلفيات الأزمة**، في: الاجتياح الإسرائيلي للبنان 1982: دراسات سياسية وعسكرية، ط1، نيقوسيا، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رقم 86، شركة الخدمات النشرية المستقلة المحدودة، 1984، ص10-11.

فاستغلت إسرائيل الحالة العربية التي أفرزتها اتفاقيات كامب ديفيد، والمناخ السياسي الداخلي المتطرف فيها لتوجيه ضربة قاصمة لمنظمة التحرير، إضافةً إلى أنها استفادت من التوجهات الفلسطينية نحو إيجاد حل سلمي. الأمر الذي رسّخ المشاعر بأن المنظمة انتابها اليأس من الكفاح المسلّح ومواصلة النضال، وهو عامل إحباطي وجدت به إسرائيل أرضية خصبة لتحقيق مآربها [1]؛ فمنذ ربيع عام 1982 بات يلوح في الأُفق بأن إسرائيل أعدّت العدة لشن هجومٍ على لبنان، لتصفية التواجد السياسي والعسكري لمنظمة التحرير، وتنتظر فقط الذريعة الكفيلة بتغطية هجومها ذلك دولياً [2]. وسرعان ما اقتنصت إسرائيل الفرصة فاستغلت حادث محاولة اغتيال سفيرها في لندن في 4 حزيران (يونيه) 1982؛ لاجتياح لبنان مدعومة بمساندة الكتائب اللبنانية المسيحية؛ فتمكّنت من دخول بيروت الشرقية في 11 من الشهر نفسه. ثمَّ فرضت حصاراً شاملاً على بيروت الغربية بعد ثلاثة أيام، حيث تتحصّن المقاومة الفلسطينية التي استبسلت في الاحتفاظ بمواقعها؛ مما أفشل المخطط الإسرائيلي من احتلال بيروت الغربية على مدى شهرين، رغم شراسة القصف والحصار، إلى أن اضطرت إسرائيل على الموافقة في 12 آب (أغسطس) على وقف إطلاق النار، والذي بمقتضاه تمَّ وضع الترتيبات اللازمة لخروج أفراد المقاومة الفلسطينية وقيادة منظمة التحرير من لبنان، والذي بدأ تنفيذه في الفترة من 21 – 31 آب (أغسطس)؛ فتوجه مقاتلو الثورة إلى عددٍ من الدول مثل: تونس واليمن الشمالي واليمن الجنوبي والجزائر والسودان. الأمر الذي استغلّته القوات الإسرائيلية فهاجمت بيروت الغربية واحتلتها؛ فأطلقت العنان للقوى المسيحية اللبنانية لارتكاب مذابح مخيمي صبرا وشاتيلا في 16 أيلول (سبتمبر)؛ فراح ضحيتها نحو 3500 طفل وشيخ وامرأة من سكان المخيمين [3].

أما على صعيد الخسائر الإسرائيلية خلال فترة الحرب، فقد صرَّح أريبل شارون في مجال تقويمه لتلك الحرب لصحيفة (معاريف) الإسرائيلية في 17 حزيران (يونيه) - أي بعد 12 يوماً فقط من بداية الحرب - قائلاً: "**إن الحرب كانت قاسية جداً، ولقد دفعنا ثمناً باهظاً في عملية السلام للجليل**". وقدّرت بعض المصادر الغربية: تكاليف الحرب الإسرائيلية في لبنان بمائة مليون دولار يومياً. وجاء في تقرير وزير المالية الإسرائيلي أمام الكنيست في 26

---

[1]- الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص55-56.

[2]- الشريف، **البحث عن كيان**، ص307-308.

[3]- ديفيد كمحي، **الخيار الأخير 1967-1991**، بيروت، مكتبة بيسان، 1992، ص185-186؛ راين، **الاجتياح الإسرائيلي للبنان**، ص13.

من الشهر نفسه، أن نفقات تلك الحرب بلغت قرابة 30 مليار شيكل (أي حوالي ملياري دولار) في تلك الفترة فقط [1]. وإزاء الخسائر الفادحة التي تكبدها الإسرائيليون في الحرب، فقد تأثّر الرأي العام الإسرائيلي بتلك الخسائر؛ فأخذت أعداد متزايدة منهم في معارضة توجهات الحكومة الإسرائيلية [2].

وبالمجمل: فقد كان لإقصاء منظمة التحرير قيادةً وقوات عسكرية عن بيروت، إقصاءً للمقاومة الفلسطينية وإبعادها عن ساحة المعركة والصراع، وسحب بساط التأثير من تحت قدميها، وحرمانها من عناصر القوة اللازمة. فقد كانت قوات الثورة الفلسطينية في لبنان تشكّل قوة ضاربة لا يستهان بها، ولها تأثير في إصدار القرارات القوية، وتشكّل سنداً وذخراً للقوى الشعبية، كما أنها شكّلت عقبة ومشكلة للقوى المضادة وعلى رأسها إسرائيل [3].

ويحلو للبعض بعد انتهاء حرب لبنان 1982، ثمَّ خروج منظمة التحرير وقيادتها من لبنان أن يتساءل: (**هل كانت تلك الحرب تعبيراً عن الإرادة الإسرائيلية فقط؟**). وهنا يجيب البعض: بأنه منذ خروج المنظمة وقادتها من الأردن في تموز (يوليه) 1971، وإغلاق سوريا أبوابها في وجه المنظمة، لاحت في الأفق عملية استدراج خبيثة إلى لبنان أشرف عليها شخصياً هنري كيسنجر مستشار الأمن القومي الأمريكي وقتذاك. وقد استهدفت تلك العملية تعريب الصراع على الساحة اللبنانية، واستنزاف القوة العسكرية للفلسطينيين في الشتات، وخصوصاً في لبنان الذي احتضن المخيمات الفلسطينية، وقاعدة منظمة التحرير السياسية والعسكرية التي كانت بمثابة دولة داخل الدولة اللبنانية؛ الأمر الذي عمّق الصراع بين المنظمة وبعض القوى اللبنانية التي ارتأت في التواجد الفلسطيني سلباً لإرادتها الكيانية. كذلك الأمر الدور الإسرائيلي الذي استمر في توتير وتسخين الأوضاع على الساحة اللبنانية، وبالتالي: فإن الأزمات اللبنانية توالت حسب خطط وتوجيهات كيسنجر، من خلال استدراج الفصائل الفلسطينية في الشتات إلى لبنان [4].

---

[1]- رشيدة مهران، **ياسر عرفات الرقم الصعب**، مؤسسة الديار للطباعة والنشر، د. ن، د. ت، ص276.

[2]- بسيسو، **منظمة التحرير**، ص29.

[3]- **مقابلة مع سهيل الشنطي**.

[4]- عثمان العثمان، **الاستراتيجية المطلوبة لإقامة الدولة الفلسطينية**، ط1، أبو ظبي، شركة Set Up للطباعة والفنون، 2007، ص83؛ الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص56.

وبالتالي: فإن حرب لبنان 1982 لم تكن سوى حرباً دُبِرَ لها منذ زمن بعيد، عندما أدركت إسرائيل والولايات المتحدة، بأن منظمة التحرير باتت تمتلك المقومات المؤسساتية والسياسية والعسكرية التي تؤهلها لقيادة الشعب الفلسطيني، والمطالبة بحقوقه المشروعة دون وصاية من أحد؛ فتلك الحرب أتت في ظل ظروف دولية واضحة المعالم، حيث كان العالم منقسماً بين معسكرين أساسيين، **إحداهما:** المعسكر الرأسمالي الإمبريالي الذي تزعمته الولايات المتحدة، والذي اندرج فيه بشكلٍ تبعي معظم النظام الرسمي العربي. **والآخر:** المعسكر الاشتراكي الذي تزعمه الاتحاد السوفيتي، والذي اندرجت في إطاره كل قوى حركة التحرر الوطني العربية وفي مقدمتها منظمة التحرير، لذلك أتت تلك الحرب ولم يكن لدى معظم النظام الرسمي العربي أي ممانعة عليها [1].

وحسب ما قاله سامي الأخرس: فإن إسرائيل ما كانت لتخطو تلك الخطوة المهمة، وتتخذ قرارها الحاسم والخطير على المنطقة، بمعزلٍ عن عملية إعداد مسبقة توافقت من خلالها الأهداف الإقليمية والدولية على نفس الهدف والمتمثّل بتصفية منظمة التحرير، أو إعادة تأهيلها للمرحلة التي أعقبت حرب 1973، التي إن جاز القول فهي حرب صناعة التسوية السلمية. ويستطرد الأخرس قوله: بأن ثمة العديد من العوامل التي ساهمت في تعزيز قناعات إسرائيل في شن حربها ضد منظمة التحرير، منها **الإقليمي:** والذي تمثّل بالحالة العربية التي عبّر عنها الرئيس المصري السادات بزيارته المفاجئة للقدس، ومن ثمَّ توقيع اتفاقيات كامب ديفيد والتي تعتبر من أهم العوامل الحاسمة التي أخرجت مصر تماماً من دائرة الصراع العربي الإسرائيلي؛ مما سبّب خللاً في موازين القوى بين العرب وإسرائيل لصالح الأخيرة التي كانت متفوقة عسكرياً واقتصادياً؛ فأضافت لها مصر تفوقاً سياسياً، الأمر الذي دفع العرب للتوجه نحو تبني خيارات التسوية والتعايش مع إسرائيل. ثمَّ العامل والمتغيّر **الدولي:** الذي بدأ يمارس الضغط على الفلسطينيين للقبول بحلول التسوية، بعدما فتح السادات الباب على مصراعيه لأفاق جديدة صبّت كلها في صالح إسرائيل. وبالتالي: فإن تلك الحرب هدفت لتحقيق رغبتين: **الرغبة الإسرائيلية:** لإعادة ترتيب الأوراق في لبنان بما يتفق مع مصالح إسرائيل، ووقف الخطر الذي كانت تمثّله عمليات الفدائيين الفلسطينيين والتنظيمات الفلسطينية من لبنان. **والرغبة الإقليمية والدولية:** المتمثّلة بضرب المنظمة والقضاء عليها إن أمكن، أو إضعاف البنية العسكرية الفلسطينية. وعليه: كان الهدف غير

---

[1]- الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص56-57.

المُعلن من وراء تلك الحرب، هو إضعاف المنظمة والضغط على قيادتها لتغيّر من نهجها وسياساتها، والقبول بالنهج التفاوضي والتخلي تماماً عن الكفاح المسلح [1].

وما يؤكّد ما ذهبنا إليه، أن المملكة العربية السعودية كانت على علمٍ مسبق بالغزو الإسرائيلي للبنان، تحت بند أن ذلك الغزو سيقتصر على كامل الجنوب اللبناني فقط، وسيضمن خروجاً مشرّفاً للمقاومة الفلسطينية تحت إشراف دولي. ولكن لمَّا وجدت السعودية أن عملية الغزو طالت بيروت أيضاً وأن مسألة حصارها سيطول، استبدَّ بقادتها القلق وأحسّوا أن ألكسندر هيج وزير الخارجية الأمريكي خدعهم، عندما أقنعهم بأن خط نهر الأولي هو مدى الاجتياح الأقصى. فعندها اشتكوا بمرارة للرئيس ريجان الذي استجاب بإزالة هيغ؛ فأرسلوا صائب سلام رئيس الوزراء اللبناني الأسبق إلى ياسر عرفات مطلع تموز (يوليه) لإقناعه بالخروج من بيروت، ولكن عندما لم يقتنع عرفات بالشروط المذلّة المطروحة عليه تركوه ليلاقي مصيره. ويبدو أن المسئولين السعوديين أَمِلوا بأن خروج المقاومة الفلسطينية إلى المنافي البعيدة في اليمن والعراق والسودان وليبيا وتونس والجزائر، سيكفل ارتخاء قبضتها على المشهد السياسي العربي العام، وبالتالي: تحللهم من قيود مشايعتها أو مسايرتها [2].

كما يحلو للبعض أن يتساءل: **(لِمَ تمَّ الخروج من بيروت؟ ولِمِ لم تجرِ مراجعة ومحاسبة حقيقية؟ ولماذا تكررت مأساة عمَّان ولم يُستفد من دروسها فلسطينياً؟)**، فتلك الأحداث لم يقف عندها اليمين الفلسطيني وبعض اليسار الفلسطيني أيضاً، للمراجعة والعودة إلى الميثاق الوطني والثوابت الفلسطينية، بل وجدوا الفرصة مناسبة لحسم الاتجاه نحو التسوية السلمية، وضمن الشروط العربية الأوروبية الأمريكية المشتركة. وقد ترسَّخت قناعاتهم بأن القضية الفلسطينية هي قضية سياسية تُحل بالحوار لا غير، ولم يكن قدراً وضع قدم في الثورة وقدم في التسوية، ولم يكن مصادفة العمل على ما يبرر إخراج القدم من الثورة [3].

---

[1] - المرجع السابق، ص57-58.

[2] - كمال خلف الطويل، "**آل سعود في بر الشام (1932 – 2005)**"، موقع معرفة، 2006/1/15؛
http://www.marefa.org/sources/index.php/%D8%A2%D9%84_%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF_%D9%81%D9%8A_%D8%A8%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D9%85_%281932_-_2005%29

[3] - خرطبيل، **وأد منظمة التحرير**، ص35.

فتيار التسوية السلمية عند البعض الفلسطيني حسب قول الدكتور إبراهيم أبراش: كان قد نضج وتقوّى داخل المنظمة قبل الغزو الإسرائيلي للبنان، ولكن فقدان المنظمة لتواجدها على الأراضي اللبنانية؛ جعلها أضعف في مواجهة الضغوط العربية والدولية التي تطالبها بالاعتراف بإسرائيل وبالقرارات الدولية. وفي تلك المرحلة بدأ تيار التسوية الفلسطيني يتقوَّى، وعندما خرجت قوات منظمة التحرير من بيروت، لم تخرج لتقود الثورة من مكانٍ آخر، بل لتقود حركة سياسية تؤمن بالتسوية السلمية، ومستعدة للانفتاح على الشرعية الدولية [1].

وكان لحرب لبنان 1982 عدة نتائج سواء أكانت على المستوى العسكري أم السياسي؛ فمن النتائج العسكرية لتلك الحرب:

1- مقتل أكثر من 55 ألف فلسطيني ولبناني خلال فترة الحرب.
2- تدمير معظم البنية التحتية للمقاومة الفلسطينية في لبنان، فلم تعد بعدها تشكّل خطراً جديّاً على إسرائيل.
3- بناء الإستراتيجية العسكرية الفلسطينية على الأسلوب الدفاعي، دون أي ابتكار لاستراتيجيات المواجهة الحقيقية [2].
4- التبعثر في قوات منظمة التحرير بسبب الفصائل؛ أدّى إلى عدم وجود إستراتيجية موحّدة للمقاومة [3].
5- انتقال العبء العسكري لمنظمة التحرير من الساحة الخارجية، ففقدت بذلك كل نقاط التماس مع فلسطين المحتلة، وافتقدت أهم أدوات الضغط التي كانت تمارسها من قبل ضد إسرائيل، وفي مواجهاتها لمؤامرات التصفية التي كانت تُمارس ضدها في بعض العواصم العربية؛ مما أضعف من سلطات المنظمة، واضطرها للانسياق وراء عملية التسوية [4].

---

[1]- **مقابلة مع إبراهيم أبراش.**

[2]- يزيد صايغ، **الأداء العسكري الفلسطيني في حرب سنة 1982**، في: الاجتياح الإسرائيلي للبنان 1982: دراسات سياسية وعسكرية، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1984، ص88.

[3]- الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص58.

[4]- كليفورد أ. رايت، **آلة الحرب الإسرائيلية في لبنان**، في: الاجتياح الإسرائيلي للبنان 1982: دراسات سياسية وعسكرية، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1984، ص62.

6- جملة الانشقاقات التي طالت منظمة التحرير وفصائلها، خاصةً الانشقاق الدموي الذي شهدته حركة فتح والذي ساهم في اشتباكات عنيفة في المخيمات الفلسطينية؛ أدّى إلى تدمير ما تبقّى من بنية عسكرية لمنظمة التحرير وحركة فتح؛ فمثّل الخروج الثاني لقوات الثورة الفلسطينية التي فقدت كل مرتكزاتها العسكرية في لبنان [1] – كما سيرد بيانه لاحقاً.

وبالتالي: فقد مثّلت حرب 1982 انتكاسة قوية للبنية العسكرية لمنظمة التحرير، وافتقادها لأهم وسيلة من أدوات تحقيق الهدف الاستراتيجي، ألاَ وهو التحرير. مما أفقد المنظمة عملية التوازن العسكري مع القوة الإسرائيلية، وجرّدها من أداة ضغط كانت تمارسها في استنزاف حالة الاستقرار التي كان يصبو إليها الاحتلال الإسرائيلي. وكذلك الأمر حالة التربّص من بعض القوى اليمينية المتطرفة اللبنانية للانقضاض على الوجود الفلسطيني في لبنان، كما حدث لاحقاً في مخيمي صبرا وشاتيلا. بل وأكثر من ذلك فقد تمكّنت إسرائيل من تحقيق نتيجة حاسمة في صراعها مع العرب، بإعادة تأهيل المنطقة والصراع وفق مفاهيم سياسية جرت لصالحها [2].

بينما رأى إميل توما: أن العدوان الإسرائيلي فشل في تحقيق هدفه بسحق المقاومة الفلسطينية في لبنان، ودلل على ذلك بصمود تلك المقاومة في بيروت، وأن قرار انسحابها منها كان لتجنيب أهليها مآسي الدمار، كما فشل ذلك العدوان في سحق المقاومة العنيدة في الأراضي المحتلة [3].

وإن اتفقنا مع إميل توما بأن العدوان الإسرائيلي على لبنان لم يفتَّ من عضد سكان الأراضي المحتلة، بدليل أن أولئك السكان لم يلبثوا بعد خمس سنوات في 9 كانون أول (ديسمبر) 1987، أن قاموا بانتفاضة عظيمة الشأن استغلتها فيما بعد قيادة منظمة التحرير، في تدعيم موقفها السياسي ضد إسرائيل. فحسب المصادر الإسرائيلية فإن إسرائيل كانت تعتقد بأن ضرب قواعد منظمة التحرير في لبنان، سيؤدي إلى فتح الطريق أمام الحوار

---

[1] - الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص64.

[2] - المرجع السابق، ص59.

[3] - توما، **منظمة التحرير**، ص163.

مع الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1967، لكن ذلك لم يحدث وبقيت الأراضي الفلسطينية تحت سيطرة المنظمة تنظيمياً وتمثيلاً أيضاً [1].

غير إننا لا نتفق معه فيما ذهب إليه، من أن العدوان الإسرائيلي فشل في تحقيق هدفه بسحق المقاومة الفلسطينية في لبنان، فمما هو معلوم أن تلك المقاومة بخروجها من لبنان فقدت نهائياً وإلى يومنا هذا التربة الخصبة لاستئناف العمل المسلح، ليس فقط من الحدود المشتركة مع إسرائيل، بل ومن داخل الأراضي المحتلة التي يُطلق عليها اسم السلطة الفلسطينية. وأن ما قامت به بعض الفصائل الفلسطينية من أعمالٍ مسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلي، قامت به فصائل لا تُحسب على منظمة التحرير؛ مما أفقد الأخيرة هيبتها بين الفلسطينيين في الداخل والخارج على حدٍّ سواء.

وفيما يخص النتائج السياسية لحرب 1982 نجد منها:

1- أن تلك الحرب كان الهدف منها القضاء على منظمة التحرير وتصفية وجودها في لبنان، ومن ثمَّ إرغامها على القبول بالاشتراطات الأمريكية الإسرائيلية، في ظل تنامي نفوذ المنظمة في لبنان وتعاظم دورها السياسي والعسكري، فقد كان ياسر عرفات الحاكم الفعلي للبنان [2].
2- بداية الاتصال والتعامل الفلسطيني مع الإدارة الأمريكية، من خلال مبعوث الأخيرة فيليب حبيب أثناء حصار بيروت وبعده، ومن ثمَّ تكثيف الاتصالات فيما بعد على أعلى المستويات، علماً بأنه كان ثمة اتصالات غير رسمية بين الطرفين قبل ذلك.
3- الانفتاح الفلسطيني على حركة السلام الإسرائيلية، وتكثيف اللقاءات والمحادثات بينهما، لتقريب وجهات النظر ودراسة كيفية الوصول إلى حلول قابلة للتطبيق [3].
4- إجبار المنظمة على ترك لبنان دون شروط؛ فتمَّ استدراجها بواسطة المبعوث الأمريكي فيليب حبيب إلى الموافقة على خروج قواتها من بيروت إلى شمال لبنان. ثمَّ الموافقة على المشروع الفرنسي - المصري في تموز (يوليه) 1982 بمغادرة بيروت، مقابل قرار من الأمم المتحدة يعترف بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، بعد أن يعترف الجانبان

[1]- حاييم هرتزوج، **الحروب العربية – الإسرائيلية (1948-1982)**، ترجمة: بدر الرفاعي، القاهرة، سينا للنشر، 1993، ص421.
[2]- الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص60.
[3]- **مقابلة مع جمال كايد.**

الفلسطيني والإسرائيلي ببعضهما البعض، وإلى إجراء مفاوضات تشارك فيها منظمة التحرير، وتتم على قاعدة القرار الدولي (242) [1].

5- القبول العربي بالمشاركة في عملية التسوية السلمية على أساس مشروع مؤتمر فاس للسلام، وهو النسخة المعدّلة من مشروع الأمير السعودي فهد [2].

6- نهاية جبهة الصمود والتصدّي التي كانت قد تشكّلت من: سوريا والعراق والجزائر وليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية [3].

7- بخروج منظمة التحرير من بيروت بدأ قادتها في الولوج في المشروع السياسي، بعدما فقدت المنظمة القاعدة الآمنة التي كانت توفّر لها حرية الحركة والليونة في التحرك العسكري والسياسي، واستقلالية قرارها الذي أضحى مرهوناً بسياسات الدول المضيفة وتوجهاتها، ورؤيتها للصراع العربي الإسرائيلي. وفوق هذا وذاك خسارتها للورقة الضاغطة المتمثّلة بالكفاح المسلّح، لتثبيت دورها السياسي كطرفٍ وشريك أساس في أي جهد يتناول القضية الفلسطينية [4].

8- بدأت منظمة التحرير الانخراط في الحلول السلمية الجزئية، والمشروع السياسي بإعلان الالتزام بكل قرارات الأمم المتحدة خاصةً القرار (181)، الذي يفضي إلى تقسيم فلسطين التاريخية إلى دولتين: عربية ويهودية؛ ففي 22 تموز (يوليه) 1982 نشرت وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية (وفا) بياناً يُعبّر عن ذلك الالتزام، ثمَّ سلَّم ياسر عرفات في 25 تموز (يوليه)- أي بعد ثلاثة أيام فقط، ماك كلوسكي (Mac Klwski) عضو الكونجرس الأمريكي، وثيقة تؤكّد قبوله بكل قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية. وبذلك تكون المنظمة قد انتقلت نقلة نوعية نحو تغيير جذري في العديد من التوجهات السياسية، والبدء بعملية جنوح للسلام [5].

---

[1]- كوبان، **المنظمة تحت المجهر**، ص197؛ غريش، **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص253؛ محمد خالد الأزعر، **المقاومة الفلسطينية بين غزو لبنان والانتفاضة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية (سلسلة الثقافة القومية 20)، كانون ثانٍ 1991، ص30-31.

[2]- جمال عبد الجواد، "**موقف سورية من التسوية**"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 71، يناير 1983، ص69؛ **مقابلة مع جمال كايد**.

[3]- طاهر خلف العدوان، **الحرب الفلسطينية الإسرائيلية في لبنان**، ط1، عمّان، دار الجليل للنشر، 1984، ص67.

[4]- الشريف، **البحث عن كيان**، ص309-310؛ الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص60-61.

[5]- سمر مكاوي، "**المقاومة الفلسطينية سياسياً**"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 129-131، أغسطس – أكتوبر، 1982، ص196؛ غريش، **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص253.

9- بروز استقلالية القرار الفلسطيني بعد أن تخلّصت منظمة التحرير من أوضاع التواجد في لبنان ومشاكله وتوازناته، حسب ما قاله نبيل عمرو [1].

وفيما يخص النتيجة الأخيرة للغزو الإسرائيلي للبنان، فقد يختلف معها الباحث المحايد والمعاصر للأحداث. صحيح أن منظمة التحرير قد تخلّصت من التدخّلات والمناكفات السورية، لانتزاع القرار السياسي الفلسطيني منها، لكن المنظمة في المنافي العربية سرعان ما بدأت تفقده رويداً رويداً، تحت سنابك بعض الأنظمة الرسمية العربية التي باتت تؤثر على التوجهات السياسية الفلسطينية، لتبني نهجها السلمي كمصر على سبيل المثال.

ومن نافلة القول وكما قال هاني الحسن كنتيجة لحرب 1982، بأن حواراً طويلاً دار داخل حركة فتح بين المدرسة التي تريد رفع شعار ثورة حتى الاستشهاد، بالتركيز على التضحية بالنفس كهدف، وبين المدرسة الأخرى التي اعتبرت الشعارات مدخلاً أساسياً لتثقيف الشعب الفلسطيني. فقد رفضت فتح شعار ثورة حتى الاستشهاد أو حتى الموت، إذ أنه من المسموح للأفراد أن يستشهدوا، **ولكن ليس للثورة أو للقضية**. ولذلك رفعت فتح شعار ثورة حتى النصر؛ فكررت منذ انطلاقتها مبدأ الزرع فالحصاد؛ فالنضال المسلح يزرع والنضال السياسي يحصد، ومن لا يحصد لا يزرع. وبالتالي: مجرم من يضحّي بالدماء الفلسطينية والعربية ويرفض أن يحصد، مع إن مقولة الزرع والحصاد موضع التنفيذ أمر بالغ التعقيد في ظل افتقاد الأرض، والنصر العسكري الذي لا يستثمر لا يفرق عن الفشل [2].

ومما سبق وأشار إليه هاني الحسن وهو قائد فتحاوي من الصف الأول، بإمكان الباحث المحايد أن يخرج بعددٍ من المحطات التي يجب الوقوف عندها:

1- أن قيادة منظمة التحرير التي هي في الأساس قيادة فتحاوية؛ ارتأت بعد خروجها من بيروت أن تغيّر من توجهها الثوري إلى الولوج رسمياً في عملية التسوية السلمية، أو حسب ما ذكر هاني الحسن نفسه إلى بداية مرحلة الحصاد، ولكن عملية الحصاد تقتضي ممن يزرع انتظار الفرصة المناسبة لبدء تلك العملية (عملية قطف الثمار). ولكن في ظل الفشل العسكري لمنظمة التحرير ثمَّ خروجها نهائياً من الأراضي اللبنانية، فإن تلك العملية (أي الحصاد) سيترتب عليها مخاطر جسيمة؛ فالثمار ستكون غير

---

[1] - نبيل عمرو، "**فلسطينيو التسعينات: دولة الفاكهاني ومفترق الطرق**"، صحيفة الحياة اللندنية، لندن، 1993/9/5، ص15.

[2] - الحسن، "**حركة فتح، المسيرة**"، ص320.

ناضجة، ولن يكون بوسع الزارع أن يحصل على ثمنٍ مناسب يتلاءم والمجهود الذي بذله طيلة فترة طويلة من الزمن، وسوف يقبل بأي ثمن يُعرض عليه، وذلك ما حدث بالفعل فيما بعد.

2- وحسب قوله: فإن حركة فتح رفضت شعار ثورة حتى الاستشهاد أو حتى الموت، إذ أنه من المسموح للأفراد أن يستشهدوا، ولكن **ليس للثورة أو للقضية**. وذلك قول يثير الاستغراب: **فإذا لم يستشهد المرء فداءً للثورة أو لقضيته؛ ففي سبيل ماذا يستشهد؟**، فحتى من الناحية الدينية فإن الإسلام حثنا على القتال وألزمنا بأن نقاتل إما لننتصر أو لنستشهد.

3- وحسب قوله أيضاً: فإن حركة فتح رفعت شعار ثورة حتى النصر؛ فكررت منذ انطلاقتها مبدأ الزرع فالحصاد؛ فالنضال المسلح يزرع والنضال السياسي يحصد، ومن لا يحصد لا يزرع. وقوله: مجرم من يضحّي بالدماء الفلسطينية والعربية ويرفض أن يحصد. وكلام الحسن من الممكن قبوله في الحالة الفلسطينية، لو كان النضال المسلح حقق نتيجة يمكن البناء عليها، ولكن في ظل تشرذم الذراع العسكري لمنظمة التحرير بعد انتهاء الحرب، لم يعد ثمة ما نجنيه. وبالتالي: فإن النضال السياسي سيكون بمثابة هرطقة لا طائل من ورائها، سوى اللهث وراء سراب الوعود الخلاّبة بإمكانية الحل السلمي، لأنه افتقد عنصر القوة الذي يوازن بين الأهداف والمطالب السياسية وبين أي تسوية ممكنة. ومن المعروف في أبجديات العمل السياسي، أن أي مفاوضات سياسية هي توظيف لعناصر القوة المتاحة والممكنة، وحيث إن الفلسطينيين فقدوا عناصر القوة هذه؛ فانعكس ذلك على نتائج العملية السلمية التي اتسمت بالتراجع، وهو الأمر الذي انعكس سلباً على قوة وفاعلية أداء منظمة التحرير، وذلك الأمر لم يتحقق البتة لمنظمة التحرير، مما خلق انقساماً داخل المنظمة وخارجها حول أي من الخيارات الفلسطينية الأكثر نجاعةً، أخيار المفاوضات أم خيار المقاومة؟. وبدلاً من أن يتجه هذان الخياران نحو التكامل والتعاون المتبادل، سارا في خطين متباينين متصادمين.

وفي تعقيب جميل المجدلاوي عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على ما تناوله هاني الحسن، قال: بأن الصمود في بيروت عام 1982 كان بالإمكان أن يكون الأداء الفلسطيني فيه أفضل من خلال الخطوات الآتية:

1- كان يمكن أن نُدمي إسرائيل وقواتها أكثر.

2- كان يمكن أن نتجنّب خوض المعركة تحت عنوان أفضل طريقة وشكل لانسحاب قواتنا، خاصةً وأن هذا البحث بدأ منذ الجولات الأولى لفيليب حبيب.

3- كان يمكن أن نوفّر ضماناً أعلى لمخيماتنا.

4- كان يمكن أن ندقق أكثر في اختيار القادة وتحميلهم للمسئوليات، خاصةً أثناء سير المعركة [1].

وإضافةً إلى ما سبق من نتائج سياسية ترتّبت على الغزو الإسرائيلي للبنان، فحسب البعض فإنه لا يُعتقد بأن فقدان أو ضعف القوة العسكرية للثورة الفلسطينية من الناحية الكمية، يجعل منه عاملاً رئيساً أو أولياً في انحراف أية حركة وطنية تحررية عن أهدافها، خاصة وأن بدايات المسار النضالي المقاوم لتلك الحركات، كما نلمس من التجارب العالمية والعربية والفلسطينية، لم تكن تشترط توفير القوة العسكرية بصورة متكاملة أو نوعية، بمعنى خلق نوع من التوازن في القوى بين الحركة التحررية وعدوها. وذلك لا يعني إغفال أهمية مراكمة عناصر القوة العسكرية؛ كشرط من شروط الانتصار كعامل أساسي، لكنه يأتي في الدرجة الثانية بعد التنظيم والوعي والقيادة والإرادة الشعبية (على المستويين الفلسطيني والعربي)، التي تجسّد الإيمان باستمرار النضال التحرري الوطني في إطار النضال القومي حتى تحقيق الانتصار، لكن تلك العملية تحتاج إلى قيادات ثورية منبثقة ومعبرة عن مصالح الجماهير الشعبية، على النقيض من قيادة منظمة التحرير ومنشأها وتركيبتها الطبقية من أوساط البرجوازية. الأمر الذي يفسر موضوعياً رخاوتها، واستعدادها للتراجع عن الأهداف التحررية والثوابت الوطنية باسم الاعتدال أو المرحلية، التي مهدت الطريق صوب توقيع اتفاق أوسلو وما تلاه من تنازلات وانقسامات داخلية. وبالتالي: فإن القيادة الفلسطينية توهمت، بأن الصمود (الفلسطيني- اللبناني- السوري) في وجه الاجتياح الإسرائيلي للبنان، ستترتب عليه تسوية وعدت الإدارة الأمريكية عرفات بها بعد خروج قوات الثورة الفلسطينية من بيروت [2].

---

[1]- تعقيب جميل المجدلاوي على ورقة هاني الحسن، "**حركة فتح، المسيرة والجذور**"، بحث ضمن الندوة الفكرية السياسية "خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين"، غزة، منشورات المركز القومي للدراسات والتوثيق، ط1، 2000، ص333.

[2]- **مقابلة مع غازي الصوراني**.

ب - مرحلة ما بعد بيروت وتدافع الأطروحات السلمية في الشرق الأوسط

مع خروج الدفعة الأخيرة من المقاتلين الفلسطينيين من بيروت بحراً إلى ميناء طرطوس السوري، ثمَّ انتقال ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير إلى العاصمة اليونانية (أثينا)، بدأت مرحلة جديدة من مراحل القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي. فقد حفلت المرحلة التي تلتها بجملة من الأحداث المهمة، تمحورت حول نشاطات قيادة منظمة التحرير، حيث أخذت تلك المنظمة في السعي وراء استراتيجية يمكن من خلالها تحقيق هدفين هما:

1- إدراج مسألة الدولة الفلسطينية على جدول الأعمال السياسي الدولي.

2- ضمان مشاركتها في المفاوضات المتعلقة بحقوق الفلسطينيين [1].

ومن الأمور التي لفتت الانتباه بعد الخروج من بيروت، أن قيادة منظمة التحرير اختارت لها تونس مركزاً سياسياً وتنظيمياً، مع إن الأساس أن تنقل مركزها إما إلى الأردن وإما إلى سوريا، لكنها اختارت تونس اعتقاداً من تلك القيادة، بأنه المكان الأكثر ملائمة لصيانة القرار الفلسطيني المستقل [2].

والواضح أن القيادة الفلسطينية باختيارها لتونس ابتعدت تماماً عن مركز الثقل العسكري، وبالتالي: ركّزت فقط على الجهد الدبلوماسي والسياسي، فهي تعلم أن أبواب عمّان موصدة في وجه أي عمل عسكري قد توجهه نحو الأراضي المحتلة؛ فعمّان لن تكرر المأساة التي حدثت عامي 1970 - 1971. أما بوابة دمشق في حال فكّرت قيادة المنظمة بالانتقال إليها فهي من وجهة نظرها، محفوفة بالمخاطر وسلاح ذو حدين؛ فقيادة المنظمة كانت تخشى من وضع النظام الرسمي السوري يده على مقدرات المنظمة، وخاصةً قدرتها على تبديل القيادة التاريخية لها، وسلب القرار المستقل منها. لذا: آثرت النأي بنفسها والابتعاد قدر الإمكان عن دمشق مئات الأميال، ظناً منها بأنها ستحتفظ بقرارها المستقل. لكن الأيام أثبتت فشل ذلك الرهان؛ فتلك القيادة باتت تقترب أكثر فأكثر من التوجهات التسووية، على حساب القرار المستقل الذي ناضلت من أجله.

---

[1] - صايغ، **الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص767.

[2] - توما، **منظمة التحرير**، ص165.

ومن المعروف أن الفترة التي تلت اجتياح بيروت كانت حُبلى بالمشاريع التسووية، سواء أكانت عربية أم غربية، فقد برزت مجموعة من العوامل أهمها فقدان القاعدة العسكرية المركزية لمنظمة التحرير في لبنان؛ مما جعلها أكثر عُرضة للضغوط والرغبات العربية، وبروز التباين في مواقفها حول طرق معالجة المستجدّات الجديدة. ودار جوهر الخلاف بين من أراد إتباع نهج الدبلوماسية والمفاوضات كأداتين واقعيتين، لتقديم الطموحات الوطنية الفلسطينية، وبين من بقي متمسّكاً بالنهج الكفاحي لتحرير الأرض المحتلة [1].

ولمَّا كانت إدارة الرئيس ريجان معنيّة بالانفتاح السياسي الفلسطيني، امتنعت خلال فترة حصار بيروت عن طرح أية مبادرة سياسية، وآثرت التريّث إلى حين رحيل الثورة الفلسطينية من بيروت، وذلك: بعد أن تيقّنت تماماً من تدمير البنية العسكرية لمنظمة الحرير في جنوب لبنان. لتقدّم في 2 أيلول (سبتمبر) 1982 مشروعاً متكاملاً باسم الرئيس الأمريكي نفسه، عبارة عن خطة للتسوية السلمية في الشرق الأوسط عُرفت بمشروع ريجان. وتضمّنت تلك المبادرة سبع لاءات لأهم عناصر القضية الفلسطينية: لا لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولا للدولة الفلسطينية المستقلة، ولا لحق تقرير المصير، ولا لإزالة المستوطنات، ولا لعودة القدس للسيادة العربية، ولا لانسحاب إسرائيل الكامل [2]. ويبدو أن دوافع الرئيس الأمريكي من وراء طرح مبادرته تلك كانت متعددة أهمها:

1. إضعاف المنظمة ككيان معنوي للفلسطينيين؛ وذلك لحساب طرح الخيار الأردني من جديد على أمل تلين الموقف الإسرائيلي المتصلّب.
2. تقديم حُسن النية للعرب قبل انعقاد مؤتمر القمة العربية في فاس في أيلول (سبتمبر) 1982.
3. إنه لم يطرح مبادرته إلاَّ حين شعرت إدارته بضرورة استعادة السيطرة على المجريات الدبلوماسية في الشرق الأوسط، وذلك قبل أن تستولي أطراف أخرى على المبادرة السياسية لتقدّم حلولاً وبدائل عملية [3].

---

[1]- يزيد يخلف، "**حرب 1982 وانعكاساتها على أوضاع وسياسة منظمة التحرير الفلسطينية**"، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد 174-175، أيلول – تشرين أول (سبتمبر – أكتوبر)، 1987، ص120.

[2]- يوسف سليمان، **الولايات المتحدة الأمريكية والصراع العربي الإسرائيلي**، ط1، بيروت، دار الحقائق، 1984، ص70؛ منظمة التحرير الفلسطينية، المجلس الوطني الفلسطيني. **الدورة السادسة عشرة من 14 – 22 شباط 1983 في الجزائر العاصمة**، د. ن، د. ت، ص124-132؛ خرطبيل، **وأد منظمة التحرير**، ص36-37.

[3]- يخلف، "**حرب 1982 وانعكاساتها**"، ص120.

ومهما يكن من أمر: فقد رفضت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير مبادرة ريجان، وجاء في حيثيات الرفض: أن المنظمة ترفض أي انتقاص من تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني، مع التمسّك بحق إقامة الدولة الفلسطينية تحت قيادتها، وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وعودة اللاجئين. وبالتالي: فإنها ترفض أي خطة أو مشروع يتعارض مع تلك الحقوق [1].

وتبع مشروع ريجان مبادرة الرئيس السوفيتي ليونيد بريجنيف (Leonid Brezhnev) في 16 أيلول (سبتمبر) 1982، التي تضمّنت عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، وإنهاء حالة الحرب وإحلال السلام، ووجود ضمانات دولية للتسوية، وترسيم الحدود، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة والقسم الشرقي من القدس، وحرية العبادة للجميع [2]. ثمَّ تبع ذلك كله مشروع عربي، تمَّ طرحه في مؤتمر القمة العربية الثانية عشرة في مدينة فاس المغربية خلال الفترة من 6 – 9 أيلول (سبتمبر) 1982، وهو النسخة المعدلة من مشروع الأمير فهد. وفي ختام أعمال المؤتمر تمَّ الإعلان عن ميثاق فاس للتسوية في الشرق الأوسط، والذي تضمّن المبادئ التالية:

1- انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967.
2- إزالة المستوطنات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي المحتلة بعد عام 1967.
3- ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الديان في الأماكن المقدسة.
4- تأكيد حق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره، وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرّف بقيادة منظمة التحرير ممثله الشرعي والوحيد، وتعويض من لا يرغب في العودة.
5- إخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر.
6- قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.
7- يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات سلم بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة.

---

[1]- **صحيفة السفير اللبنانية**، بيروت، العدد 3349، 1982/9/6.

[2]- خرطبيل، **وأد منظمة التحرير**، ص37.

8- يقوم مجلس الأمن الدولي بضمان تنفيذ تلك المبادئ [1].

وعلى الرغم من قبول قيادة منظمة التحرير لتلك المبادئ التي أقرّتها قمة فاس، إلاّ أن العديد من فصائل المنظمة قد رفضت المبدأ أو البند السابع منها؛ ومن تلك الفصائل: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (القيادة العامة)، ومنظمة طلائع حزب التحرير الشعبية (الصاعقة)، وجبهة النضال الشعبي، وذلك من خلال بيان مشترك تمَّ إصداره بعد اجتماع المجلس المركزي في 9 أيلول (سبتمبر) في دمشق، أعلنت فيه تلك الفصائل، رفضها القاطع للبند السابع من مشروع السلام العربي، وذلك لأنه يشمل اعترافاً ضمنياً بإسرائيل، ولأنه يفسح المجال أمام النظام الرسمي الأردني لممارسة الدور الذي رسمته له الإدارة الأمريكية [2]. ومن ناحيةٍ أخرى لم تلتفت الإدارة الأمريكية والغرب للمشروع العربي، بل ورفضته إسرائيل جملةً وتفصيلاً [3].

ومما سبق بيانه: من خلال عرض بنود مشروع السلام العربي الذي وافق عليه المؤتمرون في قمة فاس، بإمكاننا التوقف عند أهم محطاته:

1- إن انكسار شوكة منظمة التحرير بعد خروجها من بيروت، شجّع المعسكر العربي المعتدل على طرح أمرٍ بمستوى مشروع سلام كامل ومتكامل، ما كان ليكون لو كانت المنظمة لا تزال في عنفوانها الثوري، بدليل رفض المنظمة لزيارة السادات لإسرائيل، ورفضها الذهاب إلى مؤتمر (مينا هاوس) الذي عُقد في القاهرة. على الرغم من أن معطيات التسوية السلمية في تلك المرحلة، كانت أفضل بكثير من المعطيات السياسية التي أعقبت الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982. وبذلك يكون المتغيّر الإقليمي بعد تلك الحرب، قد فرض واقعاً أكثر تأثيراً على القرار السياسي الفلسطيني.

2- المشروع العربي المذكور يعترف صراحةً وللمرة الأولى رسمياً بشرعية دولة إسرائيل؛ كدولةٍ من دول منطقة الشرق الأوسط. مما يعني أن حاجز التردد في التعامل مع إسرائيل عند العرب، بدأ بالتلاشي والذوبان.

---

[1]- المرجع السابق، ص37-38؛ **مجلة فلسطين الثورة**، العدد 426، 1982/10/2؛ ديمتريف، وآخرون، **نشأة وتطور حركة المقاومة الفلسطينية**، ص77-78.

[2]- جابر سليمان، **شهريات "ملامح مرحلة ما بعد بيروت"**، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد 132-133، 1982، ص133.

[3]- خرطبيل، **وأد منظمة التحرير**، ص38.

3- إن العرب رسمياً منذ تبني ذلك المشروع، ألغوا من فكرهم السياسي مشروع تحرير فلسطين التاريخية، وباتوا يأملون فقط بأضعف الإيمان، المتمثّل بدولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران (يونيه) 1967.

4- إن العرب كما ورد في البند الرابع من المشروع، لم يطالبوا بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي هُجروا منها عام 1948، وإنما صاغوا البند بصورةٍ تبدو مبهمة ومتعمدة، **أي: تعويض من لا يرغب في العودة**، مع إنه كان من الواجب على من صاغ ذلك البند التأكيد: "**بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، مع تعويضهم على ما لحق بهم من أذى وأضرار مادية ونفسية**".

5- إن مجرد الاعتراف العربي والفلسطيني بإسرائيل كدولة؛ فهذا يتضمّن الاعتراف ضمنياً بوجود شعب يهودي كركن من أركان مقومات الدولة، وهو ما قد انعكس على التناقض في الرؤية السياسية الفلسطينية، من حيث التمسّك بالقرار (194) كأساس لحل قضية اللاجئين، وبين ما تفرضه التسوية السياسية من حلولٍ لتلك القضية.

6- إن الوضع الذي وصلت إليه قيادة منظمة التحرير والذي لا تُحسد عليه بعد مرحلة ما بعد بيروت، دعاها للهث وراء أية حلول سلمية، فما نجم عن مؤتمر فاس كان أول الغيث السياسي لقيادة منظمة التحرير، عساها تجد رداً إيجابياً من إسرائيل والولايات المتحدة في محاولةٍ للملمة شعبها المتناثر في عدة دول عربية.

7- إن موافقة القيادة الفلسطينية على المشروع العربي، تمّت دون الرجوع لبقية الشركاء في منظمة التحرير؛ فكان رفض أولئك الشركاء منطقياً، لأنهم شعروا بأن قيادتهم انفردت بموافقتها دون الرجوع إليهم في قضيتهم المصيرية، ولأنهم شعروا بأن العرب بدّلوا موقفهم من الحلول السلمية؛ فقبلوا ما كان عندهم بالأمس محرّماً. وبناءً عليه: فقد خشيت فصائل المنظمة من انزلاق قيادة المنظمة في متاهات الحلول، التي لن تجلب للشعب الفلسطيني كافة حقوقه المسلوبة.

ويبدو أن قيادة منظمة التحرير أرادت السير حتى آخر الشوط في اللعبة السياسية والدبلوماسية، دون اكتراثٍ للموقف المغاير لها، والذي تبنّته بقية الفصائل الفلسطينية الأخرى والتي كان بعضها على علاقة وثيقة بالنظام الرسمي السوري، المناهض لقيادة ياسر عرفات لمنظمة التحرير؛ فبدأت تُعدَّ العدّة لاستئصال شأفته من قمة هرم النظام السياسي

الفلسطيني. ومن هنالك ارتأت القيادة الفلسطينية حسم أمرها، بضرورة الالتزام بأي حل سياسي قد تتوّصل إليه لاحقاً.

وحسب ما ذكر البعض: فإنه من المجافي للحقيقة عدم الأخذ في الحسبان، كل ما جرى في كل ذلك لمنظمة التحرير التي خاضت من وجهة نظرها في لبنان معركة القرار الوطني المستقل، بعد أن انتهت من حرب الإبادة التي أعلنتها إسرائيل عليها عام 1982. ولكن في المقابل: لا يمكن إنكار أن فكرة التسوية السلمية كانت تطل في عقول عددٍ من قادة حركة فتح منذ أواخر الستينات من القرن الماضي، ومن أبرز الإشارات على ذلك ما أعلنه هاني الحسن عضو اللجنة المركزية في حركة فتح في ندوة في لندن، عن الجهد الذي بذلته حركته منذ عام 1968، لتطويع العقل الفلسطيني لتقبّل فكرة التسوية مع إسرائيل [1].

ولذلك: فبعد انتهاء مؤتمر فاس توجه ياسر عرفات إلى عمّان في 9 تشرين أول (أكتوبر) 1982، في زيارة رسمية هي الأولى له بعد خروجه من بيروت؛ للتباحث في إقامة الاتحاد الأردني – الفلسطيني. وبعد انتهاء مباحثات عرفات مع الملك حسين عقد مؤتمراً صحافياً، قال فيه: "**إن مباحثاته كانت ايجابية وبنّاءة وناجحة**"، وأنه اتفق مع الملك حسين على تشكيل لجنة فلسطينية – أردنية، وأن المجلس الوطني الفلسطيني هو من سيقرر الموافقة على ذلك الاتحاد [2]. ولم تمضِ أربع وعشرون ساعة على ذلك الموقف، حتى أعلنت عشرون شخصية من زعماء الضفة الغربية تأييدها لموقف عرفات [3]. ويبدو أن عرفات حاول بذلك التقارب ثانيةً مع العاهل الأردني، وذلك عندما انشق المجلس الوطني الفلسطيني حول الموقف من مشروع ريجان في نهاية ذلك العام، حيث كان الأخير يسعى وبالتناغم مع الخطة الأمريكية إلى تأسيس حكم ذاتي في الضفة الغربية، يكون متحالفاً مع وتحت سيطرة الأردن الكاملة. ورغم المعارضة التي أبداها أعضاء مجلس قيادة حركة فتح لتلك المباحثات، ومعارضة الجهتين: الشعبية والديمقراطية جدّد عرفات المباحثات في نهاية عام 1983 عندما طُرد من طرابلس [4]، كما سيأتي بيانه لاحقاً.

---

[1]- حلمي موسى، **منظمة التحرير وإدارة المفاوضات مع إسرائيل**، في: محسن محمد صالح (محرر)، منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء، بيروت، ط1، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 1428هـ (2007م)، ص145.

[2]- مجلة فلسطين الثورة، العدد 428، 1982/10/16.

[3]- صقر أبو فخر، "**المقاومة الفلسطينية عربياً: العلاقات الفلسطينية - العربية**"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 132-133، ص140.

[4]- باميلا آن سميث، **فلسطين والفلسطينيون**، ص228.

ولم يمضِ وقت طويل حتى أُغتيل الرئيس اللبناني بشير الجميل في 15 أيلول (سبتمبر) 1982؛ فكانت لذلك الاغتيال تداعيات خطيرة على حياة المدنيين الفلسطينيين في مخيمي: صبرا وشاتيلا، فقد سمحت القوات الإسرائيلية للقوى اليمينية اللبنانية، بارتكاب مجزرة بشرية في ذينكَ المخيمين [1]، حيث اتخذ المعارضون لسياسة عرفات من تلك الحادثة مبرراً لانتقاده. فقد اعتبروا أن تلك المجزرة ما كانت لتكون، لو لم يصدّق عرفات الضمانات التي منحه إياها الأمريكيون بحفظ أمن المدنيين، ولم يعطِ أمراً بالانسحاب من بيروت [2]. وحسب ما ذكره البعض: فإن اتجاه عرفات قد تحدد وبتركيزه على الأردن، وإمكانية الوصول إلى ترتيب ما مع الملك حسين؛ ليظل مقبولاً من الولايات المتحدة مع عدم التضحية بالحد الأدنى من المطالب القومية الفلسطينية في الوقت نفسه، إلاَّ أن ذلك الاتجاه زاد من الضغوط على وضع عرفات كزعيم للفلسطينيين [3].

وفي الفترة من 14 - 22 شباط (فبراير) 1983، انعقد المجلس الوطني الفلسطيني (دورة الشهيد سعد صايل) في دورته السادسة عشرة في الجزائر، حيث تمَّ فيه رفض مشروع ريجان للسلام مع توصية بإقامة علاقة خاصة بالأردن، ولكن دون تفويض أو إنابة مع العمل على تطوير وتصعيد آلية الكفاح المسلح، وبحق الثورة الفلسطينية في ممارسة العمل العسكري [4]. وبالتالي: جسّمت تلك الدورة الوحدة الوطنية الفلسطينية، حيث شاركت في أعمالها جميع فصائل منظمة التحرير، كما بلورت نهجاً وطنياً ثورياً معادياً للاستعمار، ومتوافقاً مع ضرورات الكفاح الوطني الفلسطيني – العربي [5].

وكان ياسر عرفات قد قال أثناء كلمته التي ألقاها في تلك الدورة: "**إن السلام الذي نبتغيه هو سلام الأقوياء لا الضعفاء، وبأن السلام يجب أن يقوم على العدل والشرعية الدولية، وفيه حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على ترابه** (أي: الأراضي المحتلة عام 1967)". ويبدو أن العدل الذي تبناه عرفات استند فقط إلى القرارات الدولية (242) و(338) [6]. وكانت القيادة الفلسطينية قد عمدت إلى طمأنة

---

[1] - سليمان، "**شهريات**"، ص137.

[2] - إريك رولو، **مستقبل منظمة التحرير الفلسطينية**، شؤون استراتيجية، العدد 1، مركز التخطيط الفلسطيني، 1983، ص5.

[3] - تشيرجي، **أمريكا والسلام**، ص222.

[4] - **مجلة البيادر السياسي**، القدس، العدد 57، 1983/7/9، ص20-22.

[5] - توما، **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص165.

[6] - خرطبيل، **وأد منظمة التحرير**، ص38.

المجتمعين، بأنه ليست لديها أية نية لإضعاف الموقف السياسي للمنظمة. وفي ذلك السياق أشار صلاح خلف (أبو إياد) وهو يتحدث باسم حركة فتح، إلى اتحاد فيدرالي محتمل مع الأردن. وقال إنه: "**إذا أُقيمت أية قاعدة لاتحاد كونفيدرالي، فإنها يجب أن تكون على أساس دولة فلسطينية مستقلة، وأن أي اتحاد كونفيدرالي بدون دولة فلسطينية يعني ريجان، ويعني الضم للأردن**" [1].

ج – الانشقاق داخل حركة فتح وتأثيره على منظمة التحرير الفلسطينية عام 1983

يبدو أن ظاهرة الانشقاق في صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية وعلى الأخص داخل حركة فتح، سبقتها توجهات سياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية لم تكن كل تلك القوى راضية عنها، فقد أثارت تلك التوجهات جدلاً واسعاً على المستوى السياسي الفلسطيني، عزّز من موقف أنصار الرفض الذين واجهوا اتجاه القبول الممثّل بحركة فتح وقيادة المنظمة، التي حاولت التوجه نحو الخيار الأردني والذي يعتبر محوراً في التحركات الأمريكية والغربية. وانتهى بتشكيل لجنة عليا أردنية – فلسطينية؛ لتحديد شكل العلاقة بين الجانبين، والاتفاق على مبدأ إقامة كونفيدرالية أردنية فلسطينية؛ فجوبه ذلك العرض بمعارضة شديدة من معسكر الرفض الذي حذّر من تفويض الأردن كبديل عن منظمة التحرير [2].

واستمرت حالة التجاذب السياسي الفلسطيني، حتى تمَّ التوافق على عقد الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في الفترة ما بين 14 - 22 شباط (فبراير) 1983، وقد انتهت الدورة إلى الإعلان عن وثيقة سياسية، تنطلق من الميثاق الوطني الفلسطيني والبرنامج السياسي ومقررات المجالس الوطنية السابقة؛ فتمَّ التركيز على مسألتي الوحدة الفلسطينية، وحماية القرار الوطني الفلسطيني المستقل، وصيانة ومقاومة الضغوط التي تهدف للنيل من تلك الاستقلالية من أية جهة أتت. كما أكّد الإعلان السياسي على وحدانية تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني، وحدد طبيعة العلاقات الفلسطينية العربية وخصوصاً مع دول الطوق، على أن تقوم العلاقة مع الأردن على أساس كونفيدرالية بين دولتين مستقلتين. والأهم من ذلك كله: تضمّنت القرارات التي جاء عليها الإعلان السياسي، الاتصالات مع القوى اليهودية دون تحديد لماهية تلك القوى التي شهِدت جدلاً

---

[1]- تشيرجي، **أمريكا والسلام**، ص224.

[2]- الشريف، **البحث عن كيان**، ص311.

ساخناً وعنيفاً حول تحديد ماهيتها، وخاصةً في ظل تطور الاتصالات مع بعض الشخصيات الإسرائيلية، والتي تمثّلت في لقاءٍ مطوّل جمع عرفات وثلاثة من القادة الإسرائيليين في مجلس السلام الإسرائيلي الفلسطيني، منهم السياسي الإسرائيلي يوري أفنيري مدير صحيفة (هاعولام هازيه) أثناء حصار بيروت، والاجتماع مع المجلس الإسرائيلي الفلسطيني في تونس برئاسة الجنرال السابق في الجيش الإسرائيلي متتياهو بيليد، عشيّة انعقاد الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني [1]. ويبدو أن دورة المجلس الوطني الفلسطيني تلك انعقدت في ظل ظروف فلسطينية صعبة؛ فالثورة تمر بأسوأ الظروف بعد الخروج من بيروت، ومشروع السلام العربي (مشروع فهد)، كان لا يزال يُروّج له إقليمياً ودولياً [2].

ولمَّا كانت الاتصالات الفلسطينية بالقوى اليهودية، قد أثارت جدلاً حامياً بين الفصائل الفلسطينية، فقد عارضت كافة تلك الفصائل باستثناء حركة فتح الاتصال بأي قوى سياسية يهودية تتبنى العقيدة الصهيونية، حتى وإن كانت تعترف بمنظمة التحرير وبحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة. لكن حركة فتح لم تكترث كثيراً بتلك المعارضة، واستمرت عبر عدد من أعضائها في إجراء اتصالات مع القوى اليهودية بما فيها القوى التي تؤمن بالعقيدة الصهيونية [3]. وبالتالي: فإن الانشقاق في المقاومة الفلسطينية بعد الغزو الإسرائيلي للبنان، كرس الاصطفاف ليس إلاَّ، حيث ثمة من راهنوا على حلٍ أمريكي، مقابل من رفضوا تلك المراهنة [4].

ومما سبق بيانه: بالإمكان التوقّف عند بعض المحطات المهمة التي منها:

1- أن ثمة تباين بين حركة المقاومة الفلسطينية بدأ يتضح خلال فترة حصار بيروت، وذلك من خلال اضطرار قيادة منظمة التحرير والتي ينتمي كبار قادتها إلى حركة فتح، إلى التعامل مع واقع جديد فرضته مجريات الغزو الإسرائيلي للبنان، وذلك بالتعامل رسمياً مع قوى يهودية إسرائيلية، في محاولةٍ من قيادة المنظمة في جلب التعاطف الإسرائيلي والدولي مع القضية الفلسطينية.

---

[1]- غريش، **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص259؛ فرج، **منظمة التحرير**، ص216.

[2]- أبراش، **"مفهوم الدولة الفلسطينية"**، ص41.

[3]- غريش، **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص259.

[4]- **مقابلة مع غازي الصوراني**.

2- اعتقاد القيادة الفلسطينية بأهمية تلك الاتصالات، وذلك من خلال إمكانية إحداث تصدّع في الجبهة الداخلية الإسرائيلية، قد تُجبر الحكومة الإسرائيلية على التعاطي مع الملف الفلسطيني، وذلك بناءً على المتغيّر السياسي الجديد الذي برز على الساحة الإسرائيلية.

3- انفراد حركة فتح عن بقية فصائل حركة المقاومة الفلسطينية بإجراء تلك الاتصالات، يجعل الباحث المحايد يصل إلى نتيجة لا لبس فيها، بأن حركة فتح باتت بعد مغادرة الثورة الفلسطينية للأراضي اللبنانية، تُغرِّد خارج السرب الفلسطيني، وذلك بفرض واقع جديد يؤدي إلى كسر حاجز الخوف والرهبة من التعامل مع العدو، وبإمكانية فرض صيغة التعايش المشترك معه.

4- أن الوقت الذي انفردت فيه حركة فتح بإجراء اتصالات مع قوى يهودية، لم يكن ملائماً فلسطينياً: لا سياسياً ولا عسكرياً؛ فالجرح الفلسطيني لم يكن قد اندمل بعد من جهة، والتباينات الأيديولوجية بين الفصائل الفلسطينية فيها ما يفرّقها أكثر ما يُجمّعها من جهةٍ ثانية. كما إن كوادر حركة فتح لم يكونوا جميعاً متوافقين على رؤية واحدة وسياسة واحدة؛ فُوجد من بينهم من يعارض توجّهات قادتهم من جهةٍ ثالثة، الأمر الذي عجّل بتبني بعض كوادر فتح لسياسة الانشقاق، عمّن يختلفون مع توجهاتهم.

5- أن معارضة القوى الفلسطينية المختلفة لتلك الاتصالات كان خافتاً وغير فعّال، إلاّ أن قيادة منظمة التحرير تمكّنت من تمريره، دون أن تتمكّن الفصائل الفلسطينية من تعطيله، أو الحد من آثاره الجانبية على السياسة الرسمية للمنظمة.

ويبدو أن الإخفاقات داخل أروقة منظمة التحرير، أدّت إلى الفشل في تطوير دوائرها إلى مؤسسات ديمقراطية حديثة تمهّد لترسيخ مشروع دولة فلسطينية، إضافةً إلى المحاباة والاستخدام التعسفي للسلطة والفساد، وعدم ضبط مختلف فئات منظمة التحرير أفسد أداءها بشكل خطير. كل ذلك في إطار قيادة فردية مطلقة، جعلت الحديث عن مسار حركة التحرر الوطني الفلسطينية بكل فصائلها غير ممكن، دون تتبع دور وهيمنة القائد الفرد ياسر عرفات [1].

[1]- المرجع السابق.

كما بدا أن اللقاءات السرية بين مسئولين في منظمة التحرير وشخصيات إسرائيلية معتدلة، وفق الإصلاح الذي استخُدم لتبرير تلك اللقاءات، قد بدأت قبل لقاءات ياسر عرفات بتلك الشخصيات؛ فقد أعلن محمود عباس (أبو مازن) أحد قادة حركة فتح في دورة المجلس الوطني لعام 1977، تفاصيل الحوار مع قوى يهودية ديمقراطية، وطالب بضرورة الحوار مع تلك القوى داخل إسرائيل وخارجها، غير أنه اشترط أن تكون تلك القوى معادية للصهيونية. ولكن فيما يبدو لاحقاً خلال اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني الذي انعقد في عمَّان في تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1984، تمَّ تجاوز عبارة (**المعادية للصهيونية**) بعبارة أكثر اعتدالاً، وهي "**الحوار مع القوى الإسرائيلية لِما فيه مصلحة شعب فلسطين، ومع المؤمنين بضرورة قيام دولة فلسطين**"، وقد رافقت ذلك لقاءات وحوارات مع قوى وأطراف إسرائيلية على أعلى المستويات [1].

وعلى الرغم من أن كافة القوى والأحزاب السياسية الإسرائيلية دون استثناء تندرج تحت الأيديولوجية الصهيونية السياسية، وكلها تنتفي الفروقات السياسية في رؤاها وبرامجها السياسية إزاء القضية الفلسطينية، وكلها تجمعها نفس المبادئ والركائز التي حددتها تلك الأيديولوجية، ومن ثمَّ فإن التعامل مع ما سُميَّ بقوى السلام الإسرائيلية التي تبنّتها قيادة منظمة التحرير؛ يدلُّ على عدم إدراك أن تلك القوى لا تملك الخروج عن الأيديولوجية الصهيونية. ومن ثمَّ كان يُفترض على منظمة التحرير منذ البداية أن تتمسّك برؤيتها السياسية وعدم الانزلاق وراء ما يمكن أن تبديه تلك القوى، من مواقف لا تصل إلى حد التنازل بالنسبة إليها. وتلك الرؤية قد تُفسِّر لنا من بين جملة عوامل أخرى، عدم جدوى مسار التسوية السياسية مع تلك القوى أو غيرها، انطلاقاً من الرؤية الفلسطينية التي تقوم على عدم التوازن والاستجابة، لمفهوم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني حتى في أدنى درجاتها، وبما لا يتعارض مع وجود إسرائيل كدولة.

وندلّل على ذلك بقول البعض: بأن جماعات السلام في إسرائيل بوجهٍ عام، كانت لها صلات قليلة مباشرة بالحكومات الإسرائيلية، وهي مقتنعة بأن الجزء الأكبر من الأراضي المحتلة لا بد أن يعود إلى العرب في سياق عملية السلام، وهي لم تتحرك قط وراء تلك

---

[1]- مخادمة، **منظمة التحرير**، ص241-242.

النظرة العامة إلى توافق رأي جماعي صريح، سواء أكان فيما يتعلق بحدود المرونة الإقليمية الإسرائيلية، أم طبيعة التنازلات السياسية التي ستُطلب من العرب [1].

وبالتالي: فبعد انتهاء أعمال المجلس الوطني الفلسطيني السادسة عشرة بمظهر وحدوي، اتخذ الجانب الشكلي في ظاهره والهشاشة في جوهره، فإنه لم يصمد طويلاً ما تمخّض عن تلك الدورة التي سرعان ما ذهبت أدراج الرياح، بسبب الاختلافات التنظيمية والسياسية التي عجزت محاولات لملمتها من المجلس الوطني؛ لتنفجر صراعات متعددة الأوجه والجوانب. كان أهمها وأكثرها خطورة تلك التي فجّرت بركان الصراعات الراكد في حركة فتح بالذات، التي شهِدت تفسخاً منذ تبني البرنامج المرحلي عام 1974، لكنها بقيت تنتظر عوامل الاشتعال المتوفرة له أصلاً، سواء أكانت التنظيمية الداخلية أو السياسية التي عبّر عن بواكيرها ظهور التيار الديمقراطي الوطني، الذي استفاد من خلافات يمين ويسار الثورة الفلسطينية، ليفرض رؤيته ونهجه للمطالبة بتوسيع مداميك الديمقراطية داخل حركة فتح [2].

وقد بيّن الانشقاق الذي شهدته حركة فتح بعد أسابيع قليلة على انتهاء أعمال الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، أن الإجماع الوطني الفلسطيني الذي تمخّضت عنه تلك الدورة، كان في الواقع إجماعاً هشاً لم يصمد طويلاً أمام خلافات سياسية وتنظيمية عميقة، عجزت عن تجميدها القرارات الملتبسة التي اتخذها المجلس الوطني. وكانت تلك الخلافات قد أخذت في البروز إلى العلن داخل حركة فتح منذ العام 1974، بالتوازي مع توجه قيادة الحركة نحو تبني المرحلية في النضال، وما تبع ذلك من تكتيكات. وفي عام 1978 ازدادت تلك الخلافات عندما حاولت مجموعة من قياديي وكوادر فتح حملت اسم (**التيار الديمقراطي الوطني**)، الاستفادة من احتدام الخلاف بين يمين ويسار داخل الساحة الفلسطينية كما سبق الإشارة؛ لكي تفرض نهجها القائم على سياسة الرفض، وعلى المطالبة بتوسيع هامش الديمقراطية كنهجٍ رسمي للحركة. ومع إن تلك المحاولة فشلت إلاَّ أن مواقع (التيار الديمقراطي الوطني) لم تضعف داخل حركة فتح، بل شهدت تعززاً في نهاية السبعينات من القرن الفائت، في مناخات سياسية سيطر عليها سقوط الرهان على التسوية

[1]- تشيرجي، **أمريكا والسلام**، ص50.

[2]- الشريف، **البحث عن كيان**، ص319.

السلمية، واندفاع قيادة حركة فتح نحو تصليب خطابها السياسي، كما دلَّ على ذلك البرنامج السياسي الصادر عن المؤتمر الرابع للحركة في آيار (مايو) 1980، والقرارات السياسية التي أُتخذت فيه. ففي ذلك البرنامج أعادت حركة فتح التأكيد على مواقفها السياسية الأصلية؛ فحددت هدفها في (**تحرير فلسطين تحريراً كاملاً وتصفية الكيان الصهيوني**)، وإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني. مؤكدةً عزمها على مقاومة كل الحلول السياسية المطروحة؛ كبديل عن تصفية الكيان الصهيوني المحتل في فلسطين [1].

ومهما يكن من أمر: فالانشقاق داخل حركة فتح: بدأ بصورة ملموسة للعيان، خلال جلسة مغلقة للمجلس الثوري لحركة فتح في مدينة عدن في 17 كانون ثانٍ (يناير) 1983، عندما أعلن العقيد محمد سعيد مراغي (أبو موسى) رئيس غرفة العمليات العسكرية بشكلٍ واضح عن آرائه؛ ففي كلمته وجّه انتقاداً لاذعاً لسياسة فتح ورئيسها ياسر عرفات دون ذكر اسمه، وأشار في البيان الذي تمَّت صياغته بواسطة المنشقين بشكلٍ جماعي، وتمَّ توزيعه بعد إعلان الانشقاق معارضة أية تسوية سلمية مع إسرائيل. لأن الهدف هو تحرير كامل فلسطين تطبيقاً لميثاق منظمة التحرير، الذي انتهكته سلسلة من قرارات المجالس الوطنية الفلسطينية ودبلوماسية ياسر عرفات، كما عبّر عن معارضة المنشقين لخطة الرئيس ريجان، وخطة فاس التي تبناها الزعماء العرب في مؤتمر القمة الذي انعقد في فاس في أيلول (سبتمبر) من العام الماضي، ورفضهم للمفاوضات مع العاهل الأردني، وللاتصالات الجارية مع القيادة المصرية، ومع أنصار السلام من الإسرائيليين. وقد دعا البيان إلى استئناف الكفاح المسلح انطلاقاً من لبنان وهضبة الجولان والضفة الغربية، وإلى انطلاق الكفاح المسلح من الأردن بعد الإطاحة بالنظام الهاشمي فيه، إضافةً إلى القيام بعمليات تستهدف ضرب وتصفية المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، وإنهاء الهيمنة الأمريكية على المنطقة، كما رفض نمر صالح عضو اللجنة المركزية في منظمة التحرير في قمة فاس العربية، مشروع السلام العربي الذي تبنته القمة المذكورة [2].

ومهما يكن من أمر: فإن الخلافات الفلسطينية الداخلية حول الموقف من الأنظمة الرسمية العربية؛ أدّى إلى انشقاق صريح في حركة المقاومة بعد الغزو الإسرائيلي للبنان؛ ففي

---

[1]- المرجع السابق، ص318-319.

[2]- إريك رولو، **مستقبل منظمة التحرير**، ص6؛ صايغ، **الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص780-781؛ توما، **منظمة التحرير**، ص169؛ شبيب، "**منظمة التحرير**"، ص17-21.

الوقت الذي استمر به العديد من قادة حركة فتح، بدعم وتأييد حملة عرفات الدبلوماسية، لكسب دعم الأنظمة العربية من أجل تعديل خطة ريجان، ذلك التعديل الذي يؤدي إلى إقامة (كيان) ذي حكم ذاتي في الضفة الغربية، أصرَّت الجبهة الشعبية وعدد كبير من مقاتلي التنظيمات الأخرى على أولوية الكفاح المسلح، وعلى أهمية محاربة الإمبريالية الأمريكية والصهيونية والرجعية العربية. ورغم أن الجبهتين: الشعبية والديمقراطية قد امتنعتا عن دعم المنشقين على حركة فتح، إلاَّ أن مدى الانقسامات داخل فتح نفسها، أثّر على درجة الانقسام التي وصلت إليها حركة المقاومة ككل حول مسألة الموقف من الأنظمة العربية، وحول مسألة مواصلة الكفاح المسلح [1].

إن الخلافات داخل حركة المقاومة الفلسطينية، عكست حالة الانقسام بين الفلسطينيين في الشتات، حول الدور الذي يجب أن تلعبه الثورة الاجتماعية داخل حركة التحرر الفلسطينية بشكلٍ خاص، وداخل العالم العربي بشكلٍ عام؛ فالبرجوازية الفلسطينية في السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة، وإلى درجة أقل في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، فضّلت سياسة حركة فتح بالجمع بين المفاوضات الدبلوماسية والكفاح المسلح، وتجنّب التدخّل في الشؤون الداخلية للأنظمة العربية، وتجنّب تأييد حركات المعارضة في العالم العربي، ولأنهم معنيون فقط بإقامة دولة مستقلة على تلك الأجزاء من الأراضي الفلسطينية، التي يمكن تحريرها من الاحتلال الإسرائيلي. نظر أولئك الفلسطينيون إلى المتشددين داخل حركة المقاومة؛ كمصدر تهديد لأمنهم في بلدان إقامتهم؛ وكمصدر تهديد لتلاحم حركة التحرر الوطني الفلسطيني كلها، أما المواقف المتشددة للجبهتين: الشعبية والديمقراطية بضرورة الثورة العربية، ورفض المساعدة الدبلوماسية والمالية من الملكيات المحافظة في الخليج العربي، وبتصعيد الحملة ضد المصالح الغربية في العالم العربي، فقد هددت مواقعهم الخاصة، إضافةً إلى أنها جعلت الهدف النهائي وهو تحرير فلسطين بعيداً جداً - حسب وجهة نظرهم [2].

وعلى الرغم من فشل تلك المحاولة من الارتقاء لمفهوم الانشقاق، فإنها شكّلت إرهاصاً لحركة تمزّق في الأنسجة التنظيمية في عمق حركة فتح، والتي بدأت تزدهر ملامحه في مرحلة

---

[1] - سميث، **فلسطين والفلسطينيون**، ص229.

[2] - المرجع السابق، ص229-230.

السبعينات من القرن الفائت، التي تزامنت مع مظاهر التسوية السلمية ومشاريعها. الأمر الذي خلق حالة من الازدواجية في المسار الفتحاوي التنظيمي والسياسي، ما بين **فريقٍ:** يتشبّث وبقوة بمبادئ حركة فتح **(تحرير فلسطين كاملة)**، **وفريق آخر:** يرى بالواقعية المرحلية خطوة تكتيكية على مسار التحرير، حتى كانت اللحظة التاريخية التي قصمت ظهر الوحدة داخل حركة فتح، مع رحيل مقاتلي الثورة مباشرةً من بيروت [1] - كما سبق ذكره.

ولمَّا كانت قيادة حركة فتح ومنظمة التحرير، قد تلقّت ضربة قوية في 27 أيلول (سبتمبر) 1982، بعد اغتيال سعد صايل (أبو الوليد) أحد أركان قوات المنظمة في سهل البقاع اللبناني [2]. ثمَّ أعقب ذلك إعلان عرفات في آيار (مايو) من العام نفسه، عن التشكيلات العسكرية الجديدة لتنظيم القوات الفلسطينية في البقاع اللبناني، تمَّ الإعلان رسمياً عن انشقاقٍ في حركة فتح، وأصدرت قيادة الانشقاق بيانها إلى كافة وحدات وأجهزة وأقاليم الحركة. جاء فيه: "**إن تحركنا يستهدف رد الاعتبار إلى اللجنة المركزية والمجلس الثوري، اللذين فشلا في ممارسة دورهما كإطارين قياديين، وبعد أن أُعتدي على صلاحياتها، وفُرضت عليها مواقف خطيرة، شكّلت خروجاً على نظامنا الأساس، ومخالفات لبرنامجنا السياسي...**" [3]. واعتبر فريق الانشقاق أن ما أقدموا عليه لم يكن سوى تصحيح لمسيرة الثورة، ونضالاً من أجل صيانة حركة فتح. ولذلك انتقل الانشقاق في حزيران (يونيه) إلى محاولات السيطرة على مواقع الحركة بالقوة العسكرية؛ فاندلعت اشتباكات عنيفة في منطقة البقاع وفي العاصمة السورية دمشق؛ مما أدّى إلى تأزّم العلاقة بين قيادة فتح والنظام الرسمي السوري، الذي تمَّ اتهامه رسمياً بدعم حركة الانشقاق. وفي خطوة خطيرة أُتخذ قراراً في 24 من الشهر نفسه بإبعاد عرفات عن دمشق، وسرعان ما انتقل الصراع من حلبات فتح إلى حلبات منظمة التحرير، عندما أعلنت بعض فصائلها تأييدها للانشقاق [4]. في حين أعلنت القوى اليسارية دعمها لمطالب الإصلاح الديمقراطي، مع رفضها لاستخدام السلاح والاقتتال الداخلي، مع التأكيد على أهمية وحدة حركة فتح والمنظمة، عندما أعلن

---

[1] - الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص64-65..

[2] - المركز الفلسطيني للاتصال الجماهيري، **جنرال الحرب والسياسة سعد صايل**، رام الله، 2005، ص12.

[3] - الشريف، **البحث عن كيان**، ص320؛ هاشم علي محسن، **الانتفاضة**، ط2، دمشق، دار الجليل، 1984، ص497.

[4] - الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص64؛ سميح شبيب، "**العلاقات الفلسطينية السورية**"، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد 181، نيسان (أبريل) 1988، ص80-81.

جورج حبش الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: أن أي إصلاح ديمقراطي يأخذ شكل الانشقاق سيؤدي إلى نتائج عكسية [1].

وحسب ما ذكر أبو العباس الأمين العام لجبهة التحرير العربية: فإن ثمة قرارٍ عربي (ليبياً - سورياً)، بوجوب حسم المعركة ضد ياسر عرفات، ودعم حركة الانشقاق لوجستياً ومعنوياً، لأن ليبيا وسوريا لا يريان في سياسة أبي عمَّار، ما يعبِّر عن سياسة سوريا والفعل السياسي الذي تتبناه [2].

واللافت للذكر هنا: أن ثمة تعاطف وُجد عند بعض رأس الهرم الفتحاوي لمطالب المنشقين؛ فصلاح خلف (أبو إياد) عبّر عن تعاطفه لمطالب المنشقين، فمن وجهة نظره: أن كوادر حركة فتح تريد الإصلاح والتطوير بالفعل، وأن كل مطالبهم صحيحة، لكنهم اختاروا أسلوباً للتعبير عن مطالبهم، قد يستفيد منه كل أعداء الثورة الفلسطينية [3]. ويبدو كما سبق الإشارة: أن محاولات الانشقاق عند كل من نمر صالح (أبي صالح)، وناجي علوش عضو المجلس الثوري لحركة فتح، والعقيد محمد سعيد مراغي (أبي موسى) كانت موجودة من قبل. فقد حاولوا الانشقاق في عام 1978، تحت اسم (**التيار الديمقراطي الوطني**)، في محاولةٍ منهم لاستغلال الخلاف بين تياري: اليمين واليسار داخل الساحة الفلسطينية كما سبق الإشارة [4].

ولذلك: فإن حركة انشقاق العقيد أبي موسى عن حركة فتح، بدت تتوسّع في أفقها السياسي. فبدأت بعض القوى ومنها الشيوعيون في المطالبة بحركة تغيير وإصلاح في منظمة التحرير، والعمل على تطبيق مقررات المجالس الوطنية السابقة، وخصوصاً تلك المتعلقة بالدورة السادسة عشرة، بينما بدأت بعض القوى الأخرى: كالجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، المطالبة بإعادة النظر في السياسات المالية للمنظمة، وتوحيد القوات العسكرية الفلسطينية في إطار جيش التحرير الوطني؛ استناداً لمبدأ الكفاءة القتالية، وهو ما أطلقوا عليه: (**برنامج الوحدة والإصلاح الديمقراطي**). مع

---

[1]- **مقابلة مع جورج حبش الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين**، مجلة حرية، 19 حزيران (يونيه) 1983، ص13.

[2]- أبو العباس، **برنامج حكاية ثورة**، الحلقة التاسعة، المنفى مجدداً، برنامج وثائقي تمَّ عرضه على قناة الجزيرة الفضائية.

[3]- شبيب، "**منظمة التحرير الفلسطينية**"، ص21، 31.

[4]- ايتان هابر، مايكل بارز هور، **مطاردة الأمير الأحمر**، تل أبيب، دار بنتان، 1984، ص133.

التأكيد في الوقت نفسه على رفض حركة الانشقاق في حركة فتح، أو في صفوف أية حركة وقوة وطنية أخرى؛ حيث اعتبروا ذلك محاولة انقلابية [1].

وفي نهاية المطاف، وافق المنشقون والنظام الرسمي السوري على وقف القتال، وعلى انسحاب عرفات من طرابلس، مع إنهم كانوا يرغبون في حسم الصراع عسكرياً، وذلك تحت الضغوط العربية والدولية. وفي ذلك قال خالد الحسن أحد قادة فتح: "**إن الاتفاق السعودي- السوري حول وقف القتال في طرابلس، بانسحاب القوات الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات، قد تمَّ بعد تدخّل اليمن الديمقراطي والجزائر والكويت**". وأردف قائلاً: "**إن الاتحاد السوفيتي تدخّل منذ البداية؛ لرأب الصدع ومنع الاصطدام، ولكنه لم ينجح في ثني الإخوة السوريين والمنشقين، إلاَّ بعد سفك الدماء الغزيرة ...**". ويبدو أن السوفييت قاموا بدورٍ حاسم لوقف القتال، إلاَّ أن المحافل العربية اليمينية وكذلك السورية، أرادت منح السعودية رصيد وقف القتال [2].

وسرعان ما اتسعت دائرة الخلافات؛ فانتقلت إلى مدينة طرابلس في شمال لبنان والمخيمات المحيطة بها. وهنا يتساءل البعض: (**لماذا عاد ياسر عرفات إلى طرابلس؟ وهل كانت عودته لقيادة المواجهة ضد تيار الانشقاق، الذي شكّل خطراً حقيقياً على حركة فتح؟**).

فإن تطور الأحداث فيما بعد حمل في طياته إجابات غامضة على تلك التساؤلات، على بساط البحث في أروقة ودهاليز الوطنية الفلسطينية حتى يومنا هذا. ومع التطورات المسلحة على الأرض، انتهى الأمر بخروج قوات فتح من طرابلس في كانون أول (ديسمبر) 1983، على متن سفينة يونانية رفعت علم الأمم المتحدة، بحماية البحرية الفرنسية والمصرية. ويبدو أن ذلك التطور ارتبط بشكلٍ عضوي مع تطور آخر، تمثّل في اجتماع ياسر عرفات بعد ثلاثة أيام من خروجه من طرابلس، أي في 22 من الشهر نفسه مع الرئيس المصري حسني مبارك في القاهرة [3].

---

[1] - منظمة اسحق مراغة، **البرنامج الإصلاحي للمنظمة**، وثيقة داخلية، ص6-8، توما، **منظمة التحرير**، ص169.

[2] - توما، **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص170.

[3] - لمزيد من التفاصيل انظر: الشريف، **البحث عن كيان**، ص325؛ صحيفة السفير اللبنانية، بيروت، العدد 3401، 1983/10/29؛ مجلة فلسطين الثورة، العدد 476، 1983/9/24، ص6-7؛ شبيب، "**منظمة التحرير**"، ص85؛ أسعد عبد الرحمن، **النضال الفلسطيني**، ص248-249.

وبالتالي: فإن ذلك الخروج الثاني من الساحة اللبنانية والتطورات التي أعقبته، شكّلت تصدّعاً في منظمة التحرير، سواء أكان على المستوى السياسي أم التنظيمي؛ فانقسمت المنظمة إلى تيارات ثلاث: **الأول:** والذي ضم: فتح الانتفاضة، الصاعقة، الجبهة الشعبية (القيادة العامة)، وجبهة النضال الشعبي، والتي دعمها خالد الفاهوم رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، وانضوت تحت لواء التحالف الوطني. **والثاني:** ضمَّ فتح، وجبهة التحرير العربية. **والثالث:** ضمَّ القوى اليسارية مثل: الجبهتين: الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين، والحزب الشيوعي والتي انضوت تحت لواء التحالف الديمقراطي؛ فسادت علاقات عدائية سواء أكانت مع بعض التحالفات ورئيس المنظمة، أم بين التحالفات وسياسات قيادة المنظمة وحركة فتح، والذي كان ولا زال أحد أهم عوامل ضعف القضية الفلسطينية وتراجعها. وبذلك فإن انشقاق حركة فتح في عام 1983 لم يشكّل انشقاقاً في فصيلٍ اقتصرت نتائجه على ذلك الفصيل فحسب، وإنما شكّل إرهاصات لانقسام وطني فلسطيني، مزّق الكيانية المؤسساتية الممثلة بمنظمة التحرير؛ فأعادها لمرحلة البدايات، وأحدث ببنائها الفعلي فراغاً انعكس سلبياً على القضية الفلسطينية، لا زلنا نتعايش معه دون أي جدوى لمحاولات الترميم التي حاولت بعض القوى الوطنية تنفيذها أو المطالبة بها، بإعادة تفعيل منظمة التحرير ككيان يمثّل الشعب الفلسطيني، ناهيك عن إنهاء الوجود العسكري الفعلي للمقاومة الفلسطينية في لبنان [1].

وبالتالي: فإن ذلك الانشقاق (النتيجة)، قد شكّل بدوره مقدمات لسياسات جديدة تأثرت بالانشقاق بعضها له أساس موضوعي، وبعضها ليس أكثر من ذرائع، ومن تلك الذرائع بعض الأطروحات التي كانت تقدّم الانشقاق ودعم سوريا وبعض القوى الفلسطينية له، كسببٍ من الأسباب التي دفعت قيادة حركة فتح نحو الانخراط في التسوية السياسية، التي قادت فيما بعد إلى توقيع اتفاق أوسلو عام 1993 [2].

ومما يؤكّد ذلك، أن الانشقاق استغلته قيادة حركة فتح بزعامة ياسر عرفات إلى الاتجاه لخيار التسوية، بعد أن أنهك الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982 الفصائل الفلسطينية وعلى رأسها حركة فتح، ومن ثمَّ الصراع الدموي والانشقاق في حزبه. وكانت

---

[1]- الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص67.

[2]- **مقابلة مع جميل المجدلاوي** بتاريخ 2011/2/2.

قيادات في منظمة التحرير وحركة فتح قد قدمت بالفعل، عدداً من مشاريع التسوية أبرزها مشروع خالد الحسن عام 1982، والذي تضمن أفكاراً للنقاش لحل الصراع، دعا فيه إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة عام 1967، وإقامة الدولة الفلسطينية على تلك الأراضي، وأن تكون أحكام قرارات الأمم المتحدة هي المرجع القانوني لتلك التسوية، واقترب الحسن بطرحه ذلك كثيراً من المشروعات العربية التي كانت قد رفضتها منظمة التحرير دائماً وبإصرار، تلك المشروعات التي اعترفت ضمناً بـ (إسرائيل)، وقبلت بما اغتصبته من أرض فلسطين عام 1948. وكان طرح الحسن (الذي ظهر وكأنه مشروعه الخاص)، يعكس حالة النقاش الدائرة في صفوف القيادة الفلسطينية، وارتفاع أصوات التيار (الواقعي) المتراجع عن الثوابت ضمن منظمة التحرير، وكان أقرب إلى بالون اختبار لجس نبض الشارع الفلسطيني والعربي وردود الفعل الدولية، في مقابل معارضة حثيثة ومستمرة لبعض فصائل في المنظمة وعلى رأسها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، التي حذّرت مراراً وتكراراً من وقوع منظمة التحرير وقيادتها في ذلك الشرك [1].

وحسب ما أكّده عبد الإله بلقزيز: فإن النهاية الرسمية للثورة الفلسطينية كانت بعد حصار مخيمي البداوي ونهر البارد، والخروج من طرابلس، ثمَّ زيارة ياسر عرفات للقاهرة في صيف العام 1983 [2].

د – تحسّن العلاقات الفلسطينية المصرية، والولوج الفلسطيني نحو الحلول السلمية

لقد أدّى ذلك الانشقاق الخطير داخل أروقة حركة فتح، إلى اضطرار ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بعد خروجه من طرابلس، للعروج على مصر وهو في طريقه إلى اليمن فالاجتماع بالرئيس المصري حسني مبارك، مما أحدث وقتذاك ضجّة في الساحة الفلسطينية، لأن ذلك يعني خرق لقرارات مؤسسات الحركة القومية العربية الفلسطينية، وبخاصة قرارات دورة المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، التي كانت قد اشترطت إقامة علاقات مع القاهرة بعد تخليها عن اتفاقيات كامب ديفيد. ولذا: استغلَّ

---

[1]- **مقابلة مع جميل مزهر.**

[2]- عبد الإله بلقزيز، "**القضية الفلسطينية في إطار عربي: مستحيلات التسوية وممكنات الصراع**"، بحث ضمن الندوة الفكرية السياسية "خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين"، غزة، منشورات المركز القومي للدراسات والتوثيق، ط1، 2000، ص605.

المنشقون عن حركة فتح والنظام الرسمي السوري ذلك الاجتماع؛ لدعم مطالبتهم بتنحية عرفات عن رئاسته للجنة التنفيذية في المنظمة على أمل إقامة قيادة بديلة، غير أن القوى الوطنية الفلسطينية رفضت رؤية ذلك الاجتماع كحدث حاسم، كما رفضت دعوة المنشقين ومؤيديهم، وأيّدت بشكل عام موقف اللجنة المركزية في فتح [1].

وبناءً على ما سبق: فمن الممكن رؤية زيارة عرفات للقاهرة واجتماعه بمبارك بعد الانسحاب من طرابلس؛ كتعبير عن منحى يميني يمثّل تياراً برجوازياً قومياً فلسطينياً. فمن المعروف أن لقاءً كان قد عُقد في نيسان (أبريل) 1983 بين عرفات والملك حسين، حاولا فيه إيجاد قاعدة مشتركة يتمكّن الملك حسين اعتماداً عليها من الانخراط في مفاوضات لتسوية القضية الفلسطينية على قاعدة مشروع الرئيس ريجان، غير أن اللجنة المركزية في فتح رفضت بشكلٍ قاطع ذلك المشروع، بل ورفضت حتى تخويل الملك حسين حق تمثيل الطرف الفلسطيني في أية مفاوضات [2]. فذلك المنحى آثَرَ ممارسة دور سياسي بحلة جديدة في المنطقة دون حصوله على إجماع وطني من الكل الفلسطيني، ذلك الكل الذي بدأ منذ ذلك الحين تغييبه عمداً عن صنع القرار الفلسطيني في مرحلة حسّاسة ومصيرية.

وفيما يخص لقاء ياسر عرفات بالرئيس المصري، يبدو أن الأول أراد استباق نتائج المحاولات، وذلك بتوجهه إلى مصر وهو على متن السفينة اليونانية التي خرج على متنها؛ مما أحدث ضجة واسعة سواء أكان على الصعيد الفلسطيني أم العربي عامةً. فقد أُعتبر ذلك اللقاء بمثابة تحرّك باتجاه رفع العزلة والحصار العربي عن مصر بعد توقيعها اتفاقيات كامب ديفيد، وضرباً لقرارات قمة بغداد العربية التي أقرّت المقاطعة ضد النظام الرسمي المصري، الأمر الذي سبّب انقساماً فلسطينياً - فلسطينياً؛ نتيجة ذلك التوجه المفاجئ من عرفات. وحسب ما قاله الرئيس المصري مبارك لمجلة الوطن العربي: فإنه صارح عرفات ببعض المسائل المهمة منها:

1- إننا مقبلون على سنة من أخطر السنوات بالنسبة إلى مستقبل القضية العربية، إنها سنة الانتخابات الأمريكية.
2- لا بد من كسب الوقت بسرعة؛ كي لا تداهمنا الانتخابات ونضيع في زحمتها.

---

[1]- توما، **منظمة التحرير**، ص171؛ بسيسو، **منظمة التحرير**، ص31-32.

[2]- توما، **منظمة التحرير**، ص171-172.

3- إنه إذا مرّت هذه السنة من دون التوّصل إلى شيء على صعيد القضية، فإن المشكلة ستصبح كبيرة ومن الخطورة بمكان؛ فالمستوطنات ستزداد كثافتها وسنجد أنفسنا أمام الأمر الواقع.

وأردف قائلاً: بأن عرفات وعده بإعادة ترتيب البيت الفلسطيني من الداخل، وبحث إنهاء موضوع المنشقين الذين قاتلوه، وإجراء الاتصالات اللازمة من أجل استكشاف معالم المرحلة المقبلة بأسرع وقت ممكن، وإجراء اتصالات مع الملك حسين عاهل المملكة الأردنية الهاشمية؛ تمهيداً لاتصالات أخرى مع الأطراف كلها، وتحديد النتائج التي يمكن التوّصل إليها[1].

وكان الموقف المصري قد بدأ يتناغم مع قيادة منظمة التحرير أثناء معارك طرابلس؛ ففي بدايات الانشقاق اكتفت مصر بمراقبة التطورات، وإبداء الأسف والدعوة إلى وحدة الصف الفلسطيني، كما حذّرت مصر من عملية الانشقاق وتداعياتها على الفلسطينيين [2]. ولكن مع تطور الموقف في سهل البقاع، وبروز الدورين: السوري والليبي في شق الصف الفلسطيني، ومحاولة السيطرة على القرار الفلسطيني بدأت التصريحات المصرية تأخذ منحىً آخر؛ فأخذت تندد بالدور السوري، وتطالب بعدم التدخل في تصدّع منظمة التحرير [3]. ثمَّ برز الدور المصري بصورة أكثر فاعلية خلال معارك طرابلس، عندما أبدى الرئيس المصري مبارك اهتماماً كبيراً بالقيادة الفلسطينية، وذلك بقوله: "**يجب ألاَّ يسقط عرفات، لأن سقوطه يعني سقوط أي حل في الشرق الأوسط**". لذلك لم يكن الدعم المصري معنوياً وسياسياً فحسب لتلك القيادة، بل تعداه إلى الدعم العسكري، عندما أرسلت عدداً من السفن التي ترفع العلم المصري، محملة بالعتاد العسكري إلى ميناء طرابلس لدعم عرفات ومواليه [4].

ومهما يكن من أمر: فإن ذلك اللقاء المهم فجّر من جديد الخلافات الفلسطينية – العربية من جهة، والخلافات الفلسطينية الداخلية من جهةٍ أخرى؛ فقيادة حركة فتح كانت

---

[1]- مجلة الوطن العربي، **حديث الرئيس المصري حسني مبارك**، الجمعة 30 كانون أول (ديسمبر) 1983، نقلاً عن الهيئة العامة للاستعلامات، مؤسسة الرئاسة المصرية: www.sis.gov.eg/politics/president/interview

[2]- **مجلة الحوادث اللبنانية**، بيروت، العدد 1524، 1983/6/10.

[3]- **صحيفة الأهرام المصرية**، القاهرة، العدد 35257، 1983/6/23.

[4]- حسين، **الفكر السياسي الفلسطيني**، ص318.

قد فوجئت بهذه الزيارة بتلك اللقاء، حيث أدانتها اللجنة المركزية لحركة فتح، ووصفتها بأنها خطوة في غير وقتها [1]. وعلى ما يبدو: فإن عرفات أراد بزيارته لمصر بعد خروجه من طرابلس، العودة إلى الحضن الطبيعي لمنظمة التحرير [2]. وإذا جاز التساؤل: عن **مغزى الرسالة التي أرادها عرفات من وراء تلك الزيارة**؛ فحسب البعض: فإنه يمكن استنباط تفكير عرفات والقيادة الفلسطينية، بأن منظمة التحرير والهوية الفلسطينية باتت في خطر بعد أن أُبعدت كلياً عن ساحة الصراع، وبعد أن تحول العمق العربي لها إلى خصم سياسي لياسر عرفات نفسه ومنظمة التحرير معه؛ فكان لا بد إذن: من خطوة سياسية تفتح أفاقاً سياسية أمام المنظمة، وأيّاً كانت صحة تلك الخطوة، فإن عرفات أراد بها إحياء القضية الفلسطينية بعدما تعرّضت لمحاولة تصفية؛ فكانت خطوته هي التقدّم إلى الأمام ولو إلى مصر، وبذلك وُضعت الساحة الفلسطينية في حالة انقسام وغليان [3].

ومما يدلل على ذلك ما قاله صلاح خلف (أبو إياد): "**عندما جاء الرئيس حسني مبارك إلى سدة الحكم، لاحظنا أنه ينوي أن ينتهج سياسة جديدة لمصر، سياسة قريبة من العرب، ومن القضية الفلسطينية؛ لذلك كانت محاولات التقارب بيننا وبين مصر مبارك أكثر من مرة. وقد تبنت الحكومة المصرية مواقف ايجابية من حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، ومن منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد، وبهذا اختلف الموقف السياسي المصري عمَّا كان عليه في عهد أنور السادات**"[4].

وحسب ما يذكر جمال كايد المقرب من ياسر عرفات: فإن الأخير وعلى أثر زيارته لمصر، كان قد سَمِعَ منه شخصياً بعد سؤالٍ وُجه لعرفات عن سبب زيارته لمصر: "**إنني جئتُ إلى الطاولة وكانت مُرتّبة، وكان كل واحد منهم يجلس على كرسي، ولم أجد لي** (أي عرفات) **كرسي لكي أجلس عليه؛ فقلبت الطاولة. ولحين إعادة ترتيبها أكون قد وجدت لي كرسياً لأجلس عليه**". وهذا ما حدث بالفعل فبعد أن ظنَّ البعض بأن عرفات ومنظمة التحرير قد

---

[1]- **ياسر عرفات، من الثورة إلى الدولة**، ج2، 24 آذار (مارس) 2009، وكالة سما للأنباء؛ www.samanews.com/index.php?act=show&id=17924.

[2]- **مقابلة مع جمال كايد**.

[3]- الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص68.

[4]- مقابلة **مع صلاح خلف**، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد 165/164، تشرين ثانٍ (نوفمبر)/ كانون أول (ديسمبر)، 1986، ص10.

انتهيا، أعاد توطيد العلاقة مع الدول العربية، واستطاع أن ينجح في عقد المجلس الوطني الفلسطيني في عمَّان بنصابه القانوني، واكتسب الشرعية مجدداً [1].

وبذلك: فإن قيادة المنظمة عامةً وحركة فتح خاصةً، كان لديها الاستعداد للتوجه نحو مصر، بعد أن استشعرت أن ثمة محاولات لتصفية القضية الفلسطينية وقيادة المنظمة، التي أدركت أن جملة الانشقاقات التي شهدتها حركة فتح، لم تكن داخلية صِرفة، وإنما مدعومة من قوى إقليمية: كسوريا وليبيا وإيران التي أصدر مرشدها الأعلى الإمام آية الله الخميني فتوى بإهدار دم عرفات، واتهامه بالخيانة العظمى. وعلى أثرها قدَّم الإيرانيون الدعم للمنشقين عام 1983، كما ذكر ياسر عرفات شخصياً، وبتخلُّص منظمة التحرير وحركة فتح من مسألة المنشقين، أُطلق العنان ليد تيار التسوية الفلسطيني [2].

ونخلُص هنا إلى القول بما أكّده البعض: بأن عملية الانشقاق التي حدثت في أروقة حركة فتح، وما تبعها من بلبلة عسكرية وسياسية في منظمة التحرير، كانت قاسية وسلبية وضارة ومحبطة؛ مما أفقد قيادة المنظمة أسلحتها الرئيسة، وأوجدت لها المبررات والذرائع لتحتمي بها في ولوجها ساحة الحلول السلمية، بما فيها من تنازلات وتخلّي عن كثير من الثوابت والمنطلقات الثورية التي بدأت بها طريقها النضالي عام 1965 [3].

وخلاصة الأمر: يبدو أنه كلما تدهور الوضع العربي وضعُفت قوة الفعل العربية، وتأزّمت علاقات منظمة التحرير بالأنظمة الرسمية العربية، كانت المنظمة أكثر استعداداً لتليين مواقفها وتخفيف شروطها؛ لتصبح أكثر قبولاً عند الرأي العام الدولي؛ ولتبقى في واجهة الأحداث، وتبقى الكرة دائماً في شباك الخصم، وخصوصاً بعد معركة بيروت وانتظار الأعداء أن تكتمل الحلقة، وأن يؤدّي الانحسار العسكري للمنظمة لإنهائها سياسياً. إلاَّ أن المنظمة وبالرغم من الانتقادات الشديدة التي وُجهت لسياستها بعد معركة بيروت، تمكنت من إثبات قدرتها على الولادة من جديد، من خلال تقديمها تصورات سياسية، وإقدامها على خطوات عملية من خلال نسج علاقات جديدة، مع أطراف كانت المنظمة قد توتّرت علاقتها بها لأسباب مختلفة كمصر والأردن. ففي الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني

[1]- مقابلة مع جمال كايد.

[2]- عرفات، من الثورة إلى الدولة، ج2؛ مقابلة مع إبراهيم أبراش.

[3]- مقابلة مع سهيل الشنطي.

الفلسطيني، لم يتطرّق البيان الختامي للمجلس إلى القرار (242)، ولم يندد به كما دأبت قرارات المجلس السابقة على فعله. أما تصوُّر المجلس الوطني للحل السلمي؛ فيتم من خلال عقد مؤتمر دولي، حيث حصرت الحقوق الفلسطينية بحق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وذلك: التبديل في الصياغة له معناه ومغزاه، خاصةً إذا ما ربطناه بما يليه عند الحديث عن حلٍّ للقضية، تشارك فيه كافة الأطراف المعنية [1].

وفي ختام هذا الفصل بالإمكان الوقوف عند أهم المحطات التي تمَّ التوصّل إليها:

- إن من أهم تداعيات الغزو الإسرائيلي للبنان وإنهاء الوجود العسكري الفلسطيني فيه، طرح مشروع السلام العربي الذي أقرته القمة العربية في فاس في أيلول (سبتمبر) 1982. وإن المشروع العربي المذكور يعترف صراحةً وللمرة الأولى رسمياً بدولة إسرائيل؛ كدولةٍ من دول منطقة الشرق الأوسط. وإن العرب رسمياً منذ تبني ذلك المشروع، ألغوا من فكرهم السياسي مشروع تحرير فلسطين التاريخية، وباتوا يأملون فقط بدولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران (يونيه) 1967. وإن العرب كما ورد في البند الرابع من المشروع، لم يطالبوا بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي هُجروا منها عام 1948، وإنما صاغوا البند بصورة تبدو مبهمة ومتعمدة، أي: تعويض من لا يرغب في العودة، مع إنه كان من الواجب على من صاغ ذلك البند، التأكيد "بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، مع تعويضهم على ما لحق بهم أذى وأضرار مادية ونفسية". كما أن موافقة القيادة الفلسطينية على المشروع العربي، تمّت دون الرجوع لبقية الشركاء في منظمة التحرير؛ فكان رفض أولئك الشركاء منطقياً، لأنهم شعروا بأن قيادتهم انفردت بموافقتها دون الرجوع إليهم في قضيتهم المصيرية، فقد خشيت فصائل المنظمة من انزلاق المنظمة في متاهات الحلول، التي لن تجلب للشعب الفلسطيني كافة حقوقه المسلوبة. الأمر الذي عدّه البعض كارثياً على الفكر السياسي الفلسطيني.

---

[1] - أبراش، **"مفهوم الدولة الفلسطينية"**، ص41-42.

- إن قيادة منظمة التحرير أرادت السير حتى آخر الشوط في اللعبة السياسية والدبلوماسية؛ دون اكتراثٍ للموقف المغاير لها والذي تبنّته بقية الفصائل الفلسطينية الأخرى، والتي كان بعضها على علاقة وثيقة بالنظام الرسمي السوري المناهض لقيادة ياسر عرفات لمنظمة التحرير، والتي بدأت تُعدَّ العدّة لاستئصال شأفته من قمة هرم النظام السياسي الفلسطيني. ومن هنالك: ارتأت القيادة الفلسطينية حسم أمرها، بضرورة الالتزام بأي حل سياسي قد تتوّصل إليه لاحقاً.
- وفيما يخص تطور البناء الفكري لمنظمة التحرير على نحوٍ أكثر تساهلاً، فإن الاتصالات التي قامت بين القيادة الفلسطينية وبعض الشخصيات التي قيل إنها لا تتبنى الفكر الصهيوني، والمحسوبة على التيار السلمي في إسرائيل، لم تكن خطوة موفقة من تلك القيادة آنذاك؛ فكافة القوى والأحزاب السياسية الإسرائيلية دون استثناء تندرج تحت الأيديولوجية الصهيونية السياسية، وكلها جمعاء تنتفي الفروقات السياسية في رؤاها وبرامجها السياسية إزاء القضية الفلسطينية، وكلها تجمعها نفس المبادئ والركائز التي حددتها تلك الأيديولوجية. ومن ثمَّ فإن التعامل مع ما سُميَّ بقوى السلام الإسرائيلية التي تبنّتها قيادة منظمة التحرير؛ يدلُّ على عدم إدراك بأن تلك القوى لا تملك الخروج عن الأيديولوجية الصهيونية.
- إن مسألة الانشقاق داخل صفوف حركة فتح أولاً، ثمَّ تفشيها داخل صفوف منظمة التحرير الفلسطينية، كان بالإمكان تفاديها لو اتخذ الفريقان المتباينان بعض التدابير الاحترازية كحل وسط بينهما، ولكانا جنبا الساحة الفلسطينية نتائج كارثية، لا زالت تلك الساحة تعاني من ويلاتها وتُضعف شوكتها أمام العدو المشترك. ومن ثمَّ فإن نتيجة معركة طرابلس بينهما، والتي مثّلت الخروج الثاني من الساحة اللبنانية والتطورات التي أعقبته؛ شكّلت تصدّعاً في منظمة التحرير سواء أكان على المستوى السياسي أم التنظيمي؛ فانقسمت المنظمة بعدها إلى تيارات متعددة.
- إنه بعد انتهاء ما سُميَّ بظاهرة الانشقاق الفلسطيني في لبنان، ثبت أنه كلما تدهور الوضع العربي وضعُفت قوة الفعل العربية، وتأزّمت علاقات منظمة التحرير بالأنظمة الرسمية العربية؛ كانت المنظمة أكثر استعداداً لتليين مواقفها وتخفيف شروطها؛ لتصبح أكثر قبولاً عند الرأي العام الدولي، ولتبقى في واجهة الأحداث دون أن يؤثّر ذلك على مقوماتها السياسية.

الباب الرابع

المتغيّرات السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية 1984 – 1993

أ.د. أسامة أبو نحل
أ.د. ناجي شُرّاب
أ.د. عماد جاد

الفصل الأول

الولوج الفلسطيني نحو التسوية السلمية

أولاً: من الانشقاق الداخلي الفلسطيني إلى البحث عن تسوية سلمية

سبق وأن أشرنا إلى إن الانشقاق داخل حركة فتح كبري فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، بدأ فعلياً خلال جلسة مغلقة للمجلس الثوري لحركة فتح في مدينة عدن في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في 17 كانون ثانٍ (يناير) 1983، عندما أعلن العقيد محمد سعيد مراغي (أبو موسى) رئيس غرفة العمليات العسكرية بشكلٍ واضح عن آرائه، حيث وجّه انتقاداً لاذعاً لسياسة فتح ورئيسها ياسر عرفات دون ذكر اسمه. وأشار في البيان الذي تمَّت صياغته بواسطة المنشقين بشكلٍ جماعي وتمَّ توزيعه بعد إعلان الانشقاق، معارضة أية تسوية سلمية مع إسرائيل لأن الهدف هو تحرير كامل فلسطين، تطبيقاً لميثاق منظمة التحرير الذي انتهكته سلسلة من قرارات المجالس الوطنية الفلسطينية، ودبلوماسية ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير. كما عبّر عن معارضة المنشقين لخطة الرئيس الأمريكي رونالد ريجان، وخطة القمة العربية التي تبناها الزعماء العرب في فاس في أيلول (سبتمبر) 1982، ورفضهم للمفاوضات الفلسطينية مع العاهل الأردني، وللاتصالات الجارية مع القيادة المصرية، ومع أنصار السلام من الإسرائيليين. وقد دعا البيان إلى استئناف الكفاح المسلح انطلاقاً من لبنان وهضبة الجولان والضفة الغربية، وإلى انطلاق الكفاح المسلح من الأردن بعد الإطاحة بالنظام الهاشمي فيه. بالإضافةِ إلى القيام بعمليات تستهدف ضرب وتصفية المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، وإنهاء الهيمنة الأمريكية على المنطقة، كما رفض نمر صالح عضو اللجنة المركزية في منظمة التحرير مشروع السلام العربي الذي تبنّته القمة العربية في فاس [1].

---

[1]- إريك رولو، **مستقبل منظمة التحرير الفلسطينية**، ص6؛ صايغ، **الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص780-781؛ توما، **منظمة التحرير**، ص169؛ شبيب، **"منظمة التحرير"**، ص17-21.

ولذلك: فإن الخلافات الفلسطينية الداخلية حول الموقف من الأنظمة العربية، أدّى إلى تصدُّع صريح في حركة المقاومة بعد الغزو الإسرائيلي للبنان؛ ففي الوقت الذي استمر به العديد من قادة حركة فتح بدعم وتأييد حملة عرفات الدبلوماسية لكسب دعم الأنظمة العربية من أجل تعديل خطة الرئيس ريجان، ذلك التعديل الذي يؤدّي إلى إقامة (كيان) ذي حكم ذاتي في الضفة الغربية. أصرَّت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وعدد كبير من مقاتلي التنظيمات الأخرى على أولوية الكفاح المسلح، وعلى أهمية محاربة الإمبريالية الأمريكية والصهيونية والرجعية العربية. ورغم أن الجبهتين: الشعبية لتحرير فلسطين والديمقراطية لتحرير فلسطين قد امتنعتا عن دعم المنشقّين على حركة فتح، إلاَّ أن مدى الانقسامات داخل فتح نفسها أثّر على درجة الانقسام، التي وصلت إليها حركة المقاومة ككل حول مسألة الموقف من الأنظمة الرسمية العربية، وحول مسألة مواصلة الكفاح المسلح [1].

ومن المعلوم: أن رفض الأردن قبول الدور الذي خصصته له اتفاقيات كامب ديفيد سمح بتحسين العلاقات بين الأردن ومنظمة التحرير؛ فالأردن كان يحظى بحقٍّ دولي معترف به على الضفة الغربية من خلال القرارين الدوليين: (242) و(338)، ويشارك بطرق شتّى في إدارة الأراضي المحتلة. وكانت مبادرة ريجان قد أكّدت مرة أخرى أهمية الأردن، غير أن الملك حسين لم يكن بإمكانه التحرّك بمفرده، لأنه يُدرك الحاجة إلى كفالة فلسطينية تسمح له بالمشاركة المحتملة في عملية السلام. ولذلك فإن اتفاقاً مع منظمة التحرير سيسمح له بالحدِّ من إمكانية زعزعة نظام حكمه داخلياً، في حين أن مبادرة ريجان تمنحه حماية أمريكية في وجه التهديدات الإسرائيلية [2].

وكان ياسر عرفات قد توجّه إلى عمَّان في تشرين أول (أكتوبر) 1982 ورسّخ مصالحته مع العاهل الأردني، وأُقيمت بناءً على ذلك سلطات تنسيق بين الجانبين، ثمَّ في كانون أول (ديسمبر) تمّت المصادقة على اتحاد فلسطيني أردني في المستقبل. أما آنياً فقد تمَّ الاتفاق على تشكيل وفدٍ مشترك بين المنظمة والأردن، أو على مشاركة فلسطينية في وفدٍ تشكّله الجامعة العربية للتفاوض مع إسرائيل [3].

---

[1]- سميث، **فلسطين والفلسطينيون**، ص229.

[2]- لورانس، **اللعبة الكبرى: المشرق العربي والأطماع الدولية**، ص489.

[3]- المرجع السابق، ص489.

ويبدو أن الفكر السياسي لمنظمة التحرير قد تطوّر بعد الخروج من بيروت، فقد كان على قيادتها: أن تتحسّس لها طريقاً وسط الظلمات. وكان هناك من يرى: أن مجمل الظروف والمواقف، بات يفرض على المنظمة التوجّه إلى إسرائيل رأساً. وكان ياسر عرفات لا زال يُعلّق آماله على الإدارة الأمريكية، ويظن أن اعتراف تلك الإدارة بمنظمته قد يجنّبه الاعتراف بإسرائيل قبل الحصول على ثمنٍ مناسب لذلك الاعتراف. بينما رأى آخرون: أن ذلك الوهم الأمريكي لن يتحقق، لأن إسرائيل قادرة على تبديده بما لها من تأثير على صنع القرار في واشنطن. ففي جلسة تحضيرية لمؤتمر وطني فلسطيني أواخر عام 1982، وقف الدكتور عصام السرطاوي - أبرز المؤيدين لحوارٍ فلسطيني إسرائيلي - معبراً عن ذلك الرأي صراحةً في جلسةٍ مغلقة بالقول: "**إن الوقت قد حان لكي تقوم منظمة التحرير بالاتصال رسمياً وفعلياً بإسرائيل**". ثمَّ أشار السرطاوي إلى قرارات سابقة للمنظمة بالاتصال بأطرافٍ يهودية متعاطفة مع الحق الفلسطيني؛ كالقرار الذي صدر عن المجلس الوطني الفلسطيني عام 1977، وأضاف: بأن هذه المواقف المائعة في رأيه لم تعد تكفي، وإنه لم يعد ثمة مفر أمام المنظمة سوى الاعتراف بالقرار (242) حتى تقبلها الولايات المتحدة وإسرائيل طرفاً مسئولاً في عملية التفاوض. لقد كان كلام السرطاوي هذا خطيراً للغاية، مما دعا بعض الحضور للثورة ضده؛ فاضّطرَّ للقول: "**إننا طُردنا من لبنان وأُلقي بنا في تونس، وما لن نسارع إلى الالتحاق بالعملية السلمية، فإننا سوف نجد أنفسنا واصلين إلى تمبكتو** (عاصمة مالي) **وليس إلى تونس فقط**" [1].

وعندما اشتّد النقاش داخل الجلسة المغلقة التي كان يحضرها عرفات، خشِي الأخير أن تظهر من خلال المناقشات خطوط الاتصالات التي كانت مقامة بالفعل مع عناصر يهودية وإسرائيلية، الأمر الذي قد يؤثّر على وحدة الفصائل الفلسطينية، وما قد يؤدّي إلى الانقسام داخل صفوف المنظمة؛ فاضّطر لمقاطعة حديث السرطاوي وطرده من القاعة ووضعه قيد الاعتقال والإقامة الجبرية. ويبدو أن الذي ساعد السرطاوي على الجرأة أكثر في اتصالاته، هو أن تياراً واقعياً في المنظمة بدأ يميل إلى اتجاهه. وقد عبّر ذلك الاتجاه عن نفسه بقرارٍ صدر فيما بعد عن المجلس الوطني الفلسطيني في شباط (فبراير) 1983، وردت فيه إشارة: إلى القرار السابق اتخاذه في دورة المجلس الذي عُقد عام 1977، بدراسة التحرّك مع القوى

[1]- محمد حسنين هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل: سلام الأوهام، أوسلو - ما قبلها وما بعدها (3)**، ط7، القاهرة، دار الشروق، 2001، ص146-147.

اليهودية خارج إسرائيل. أما في الدورة التي عُقدت عام 1983، فقد جاء القرار الجديد ليقول في البند السادس منه بضرورة الاتصالات **مع القوى اليهودية**. ومن ثمَّ كان حذف التحفّظ بكلمتي "**خارج إسرائيل**"، نقلة مهمة لم يلاحظها أحد، وكان تفسيرها هو أن تمتد خيوط الاتصالات الفلسطينية ليس فقط مع اليهود خارج إسرائيل، وليس فقط مع القوى المؤيدة للسلام على هامش الحياة السياسية فيها، وإنما أيضاً مع قوى الحكم والمعارضة في إسرائيل ذاتها. وقد وافق على هذا الاتجاه عددٍ من القادة التاريخيين في المنظمة من بينهم: خليل الوزير (أبو جهاد)، وصلاح خلف (أبو إياد) الذي بدأ يتجاوب مع هذا الاتجاه؛ بينما كان قادة آخرون مثل محمود عباس (أبو مازن) يؤيدون تلك الاتصالات من الأصل بتأثير قناعات توصّلوا إليها [1].

ثانياً: المحور الفلسطيني الأردني المصري وطرق بوابة واشنطن للاعتراف بمنظمة التحرير

ومهما يكن من أمر: فلقد أدّى ذلك الانشقاق الخطير داخل أروقة حركة فتح إلى اضّطرار ياسر عرفات بعد خروجه من طرابلس فيما سُميَّ بالخروج الثاني، للعروج على مصر وهو في طريقه إلى اليمن واجتماعه بالرئيس المصري حسني مبارك، مما أحدث وقتذاك ضجّة في الساحة الفلسطينية، لأن ذلك يعني خرقٍ لقرارات مؤسسات الحركة القومية العربية الفلسطينية، وبخاصة قرارات الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر من 14-22 شباط (فبراير) 1983، التي كانت قد اشترطت إقامة علاقات مع القاهرة بعد تخلّيها عن اتفاقيات كامب ديفيد، كما ورفضت مبادرة الرئيس ريجان وقبلت بالمبادرة العربية في فاس عام 1982، كما تمّت الموافقة على الاتحاد مع الأردن. ولذلك استغلَّ المنشقّون عن حركة فتح وكذلك النظام الرسمي السوري ذلك الاجتماع؛ لدعم مطالبتهم بتنحية عرفات عن رئاسته للجنة التنفيذية في المنظمة على أمل إقامة قيادة بديلة، غير أن القوى الوطنية الفلسطينية رفضت رؤية ذلك الاجتماع كحدثٍ حاسم، كما رفضت دعوة المنشقّين ومؤيديهم وأيّدت بشكلٍ عام موقف اللجنة المركزية في فتح [2].

---

[1]- المرجع السابق، ص147-148.

[2]- توما، **منظمة التحرير**، ص171؛ بسيسو، **منظمة التحرير**، ص31-32؛ لورانس، **اللعبة الكبرى**، ص489.

ويرى الدكتور مخيمر أبو سعدة الأستاذ المشارك في العلوم السياسية في جامعة الأزهر- غزة، أن السبب الذي دعا ياسر عرفات للتوجّه إلى مصر وإنهاء القطيعة مع النظام المصري، تعود لعدة أسباب منها، **أولاً:** إنه بسبب عدم قدرة القوات السورية على صد العدوان الإسرائيلي على لبنان وعن قوات الثورة الفلسطينية، خصوصاً وأن منظمة التحرير كانت على وشك توقيع اتفاقية تعاون استراتيجي مع سوريا. فبخروج منظمة التحرير من لبنان، زادت قناعة المنظمة بأن إخراج مصر من معادلة الصراع العربي الإسرائيلي لا تخدم الوطنية الفلسطينية؛ فكان لا بد من استرجاع دور مصر القومي لصالح القضية الفلسطينية. **وثانياً:** فإن وقوف سوريا إلى جانب القوات المنشقّة عن حركة فتح ومساعدتهم في ضرب القوات الموالية لعرفات في طرابلس، أدّى إلى إعادة حسابات عرفات بعد انغلاق الأبواب السورية في وجهه؛ فاضطر للتوجّه إلى مصر والأردن لاعتبارات سياسية وإستراتيجية. فمصر منذ توقيع كامب ديفيد كانت على علاقة سيئة بالنظام السوري، ولذلك كان لا بد من فتح علاقات جديدة مع تلك الدول [1].

وفي السياق نفسه: يرى القيادي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين جميل مزهر، بأن تدهور علاقات ياسر عرفات مع سوريا، فجّر مفاجأة لدى وصوله إلى مصر دون مقدمات بعد سنوات من المقاطعة العربية لها، رغم تحذيرات بعض قيادات حركة فتح. وبعد ذلك فُتحت صفحة جديدة في العلاقات الفلسطينية – المصرية وفي العلاقات العربية أيضاً، وقد اعتبر عرفات أن زيارته إلى مصر كانت اضطرارية، مشيراً إلى أن الظروف قد تغيّرت وأنه لا بد من عودة مصر إلى موقعها الطبيعي، لمواجهة سوريا وحلفائها من التنظيمات الفلسطينية، والتي تدهورت العلاقة بينه وبينها وكانت أحد أسباب زيارته لمصر. وقد برز ذلك في تصريحات لعرفات: بأنه لا يمكن لأحد أن يقبل أن تناصب الثورة الفلسطينية العداء لمصر وسوريا، في الوقت الذي تتآمر فيه الأخيرة على وحدة منظمة التحرير والثورة الفلسطينية. وبالتالي: فإن تراجع دور ومكانة الثورة الفلسطينية بعد الخروج من بيروت، خلق حالة من الحراك في التفكير السياسي لعرفات، جعله يُقدم على هذه الخطوة باعتبار أن مصر قد تكون أحد مفاتيح التسوية في المنطقة [2].

---

[1]- **مقابلة شخصية مع الدكتور مخيمر أبو سعدة** في غزة بتاريخ 2011/9/27، والدكتور أبو سعدة هو أستاذ مشارك في العلوم السياسية في جامعة الأزهر- غزة، ومحلل سياسي مرموق.

[2]- **مقابلة مع جميل مزهر** بتاريخ 2011/9/27.

بينما يرى الدكتور إبراهيم أبراش: أن السبب الذي دعا ياسر عرفات للتوجّه إلى مصر وإنهاء القطيعة مع النظام المصري، يعود للاتصالات الأمريكية الفلسطينية التي جرت في نهاية الحرب الإسرائيلية على لبنان علم 1982، من خلال المبعوث الأمريكي (اللبناني الأصل) فيليب حبيب. ففي هذه الاتصالات قدّمت الإدارة الأمريكية وعوداً للفلسطينيين، بأنه في حالة خروج قوات منظمة التحرير من لبنان، فسوف تنظر واشنطن بالاعتراف بالمنظمة وبتحريك العملية السلمية من جهة. ومن جهةٍ أخرى فإن المنظمة صُدمت بسلبية موقف أنظمة الصمود والتصدي وخصوصاً سوريا، وشعر ياسر عرفات بأن العرب خذلوه. ومن هنا قرر خوض خيار التسوية السلمية وكانت مصر البوابة المناسبة لذلك نظراً لتوقيعها اتفاقية سلام مع إسرائيل ولعلاقاتها المتميزة مع واشنطن [1].

أما المفكر الفلسطيني غازي الصوراني ونظراً لأهمية ما قاله، فيما يخص السبب الذي دعا ياسر عرفات للتوجّه إلى مصر، فإننا نورده حرفياً، حيث يقول: "**أرى من المفيد العودة إلى الوراء قليلاً لدراسة العلاقة بين عرفات وأنور السادات؛ فعلى الرغم من القطيعة الرسمية العربية مع السادات بمجرد توقيعه كامب ديفيد خريف عام 1978، فإن عرفات حافظ على قنوات للاتصال بالسادات، عبر القنوات السرية (الدبلوماسية والأمنية المصرية والفلسطينية)، وعبر عناصر فلسطينية ذات ارتباط معروف بأجهزة الأمن المصرية. وفي هذا الجانب: اعتقد أن كل من النظام المصري وعرفات، كانا حريصين على استمرار العلاقة فيما بينهما بغض النظر عن طبيعة النظام الحاكم في مصر. وكذلك الأمر- وإن كان بدرجاتٍ أقل- بالنسبة لعلاقة عرفات مع النظام السعودي، فحين قام الجيش الإسرائيلي بعدوانه على لبنان صيف العام 1982، حرص أبو عمار على استمرار تواصله الهاتفي بكل من الملك السعودي خالد، وبعد وفاته بالملك فهد، بالتوازي مع التواصل بالرئيس المصري حسني مبارك. مما كان يشي بانحيازٍ معلن قريب لعرفات، نقيضاً لمقررات المجلس الوطني الفلسطيني ومواثيق منظمة التحرير، ونقيضاً لمجمل مواقف وسياسات الفصائل الوطنية الفلسطينية**".

ويستطرد الصوراني قوله: وفي سياق قطيعته المفتعلة مع سوريا، واستدراجه المعارضة الفلسطينية للاقتتال في طرابلس الشام خريف عام 1983، عزّز عرفات تواصله مع مبارك،

---

[1]- **مقابلة مع إبراهيم أبراش** بتاريخ 2011/11/26.

ويُقال إن غواصة مصرية هي التي أوصلته سراً ليُفجِّر الاقتتال إياه. أما عن تأمين وصوله إلى مصر، فقد كشف ياسر عرفات في حديثٍ صحفيٍّ مع جريدة القبس الكويتية في 30 نيسان (أبريل) 1984، عن أنه طلب من الكاتب المصري المعروف لطفي الخولي الاتصال بمبارك ليحصل له على ضمانات من إسرائيل، بألاَّ تغتاله في الطريق من شواطئ طرابلس إلى سفن (حلف الأطلسي)، التي نقلته من طرابلس إلى اليمن؛ فتونس. وليتأكّد عرفات بنفسه من سلامة الإجراءات، اتّصل بأسامة الباز المستشار السياسي للرئيس مبارك، الذي أكّد له بأن الخولي فعلها واتصل بمبارك، وأن الأخير حصل على ضمانة من الإسرائيليين. ثمَّ فاجأ عرفات الجميع بنزوله في ميناء بور سعيد في 24 كانون أول (ديسمبر) 1983 ولقائه مبارك. ولذلك لم يكن مستغرباً رد فعل مجلة الهدف الصادرة عن (الجبهة الشعبية)، حيث وضعت صورة عرفات على غلافها ووصفته بـ "المنبوذ" و"سادات فلسطين". أما تبرير عرفات في توجهه إلى مصر وهو القائد الفرد، الذي لا تعوزه الذرائع والمبررات لأي قرار يتخذه، فقد توجه إليها باعتبارها بوابة الحل السياسي من ناحية، وموقع بديل عن سوريا المغلقة في وجهه آنذاك من ناحيةٍ ثانية [1].

بينما يرى الدكتور جمال كايد: بأن إقدام عرفات على زيارة مصر وإلغاء المقاطعة الرسمية الفلسطينية مع النظام المصري، يأتي في سياق القناعة التي تولّدت لدى عرفات: بأن لا إمكانية لشن حرب ضد إسرائيل بدون مصر، وأن تصدُّع جبهة الصمود والتصدّي وتصادم المصالح، وعدم القدرة على ملء الفراغ الذي تركه خروج مصر من معادلة الصراع العربي الإسرائيلي، وفيما بعد انشغال العراق بحربه مع إيران، ترك المجال واسعاً للنظام السوري لمحاولة فرض هيمنته على منظمة التحرير ولبنان، كذلك: تصدُّع الغطاء السياسي نتيجةً لدخول المنظمة في محاور لا تلقى إجماعاً عربياً، بينما كانت مصر تقوم بتأمين هذا الغطاء خصوصاً بعد حرب عام 1973. لذلك فإن تشتت القوات الفلسطينية في غير عاصمة عربية، وابتعادها عن دول الطوق الرئيسية بعد طردها من الأردن ولبنان وخروج مصر من معادلة الصراع، فكل ذلك ما كان يسعى إليه النظام السوري لإتمام هيمنته على المنظمة وحرمانها من موطئ قدم، ليكون قادراً على التأثير في دائرة الفعل فكان لا بد من قلب الطاولة وإيجاد مقعد جديد لعرفات على الطاولة؛ فأتت زيارته إلى مصر كأمرٍ طبيعي للعودة إلى الحاضنة المصرية، ومن ثمَّ استكمال ذلك بتوجهه إلى الأردن لتوحيد المواقف من أجل

---

[1]- **مقابلة مع غازي الصوراني** بتاريخ 2011/12/15.

الدخول في عملية التسوية السلمية. وحين تمكّن عرفات من المحافظة على شرعيته، واستطاع عقد دورة جديدة للمجلس الوطني الفلسطيني في عمَّان، وتمَّ انتخاب الشيخ عبد الحميد السايح بدلاً من خالد الفاهوم الذي آثر البقاء في سوريا، وإفشال المخطط السوري الذي كان يسعى لسحب الشرعية عن عرفات، بمراهنته على عدم قدرته في عقد المجلس الوطني. وبالتالي: تمَّ على أثرها تغيير قواعد اللعبة مجدداً، فاستطاع عرفات إعادة العلاقات السياسية مع مصر والأردن، وإيجاد موطئ قدم له عسكرياً في الساحة اللبنانية بالتعاون مع حلفائه من الحركة الوطنية اللبنانية [1].

كما ويرى الكاتب محسن الخزندار: أن عوامل سياسية وعسكرية ومتغيّرات عدة في المواقف السياسية حول القضية الفلسطينية، أقنعت ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، بأن العودة للحاضنة المصرية بعد خروجه من طرابلس عام 1983، هو أفضل البدائل الممكنة لمنظمة التحرير على ضوء الوقائع والمعطيات السياسية والعسكرية والجماهيرية المحلية والعربية والدولية ومنها [2]:

1. مواجهة التحديات الجديدة في إدارة الكفاح المسلح في الأراضي المحتلة.
2. الحفاظ على كوادر منظمة التحرير والتنظيمات الفدائية وأفرادها التي كانت ما تزال متمركزة بشرق لبنان وشماله.
3. كان لا بد لمنظمة التحرير من الحفاظ على علامة متميّزة مع الحكومة المصرية، حيث أن الظروف الدولية مهيأة بقوة للاعتراف بمنظمة التحرير كطرفٍ أساسي لا يمكن تجاوزه للوصول إلى حل لأزمة الشرق الأوسط، ولا بد من الدعم المصري والسياسي لما تحظى به مصر من قوة إقليمية ودولية.
4. وعندما اختار ياسر عرفات الحاضنة المصرية، فإنه كان يخطط لإعادة إطلاق إستراتيجية ودبلوماسية فلسطينية غير مسبوقة في تاريخ السياسات الفلسطينية.
5. أن فقدان منظمة التحرير للقاعدة الجغرافية التي قامت عليها كينونتها في المنفى بعد خروجها من طرابلس عام 1983، والتي خسرت بخروجها مقر القيادة في لبنان. مما أدى إلى تدمير القسم الأكبر من البنية التحتية العسكرية لمنظمة التحرير، ولذلك سعى

[1] - **مقابلة مع جمال كايد** بتاريخ 2011/8/7.

[2] - **مقابلة مع محسن الخزندار** بتاريخ 2011/10/18.

عرفات لإجراء مصالحة مع مصر مضحياً بمرتكزات أساسية يعتمد عليها وأهمها الدعم العربي والدعم السوفيتي.

لقد كانت المحادثات بين عرفات وحسين شاقة ودقيقة، لأنها تمّت وسط أحداثٍ سريعة الوقع، جرت في الشرق حيث المأساة اللبنانية، وفي منطقة الخليج حيث الحرب العراقية الإيرانية التي دخلت مراحلها الحاسمة، مما يعني أن تلك المحادثات كانت محكومة في بعض الأوقات بالمضاعفات التي تنجم عن تلك الأحداث والتطورات التي تنتهي إليها. ولكن ذلك لا يمنع من وجود مؤشرات ايجابية انطوت على لقاء عمَّان بين الزعيمين؛ فذلك اللقاء تمَّ بعد الخروج الفلسطيني من طرابلس الذي انتهى بتحلل منظمة التحرير من آخر محاولات الاستقطاب والسيطرة على قرارها السياسي كما يرى البعض. كما أنه يتم بعد أن تأكّد للقيادة الفلسطينية، أن أسلوب العمل داخل المؤسسات الفلسطينية الذي أدّى إلى التوافق المشلول، لا يمكن أن يقود إلى إنقاذ الأرض. وقد كان من المفاجآت الكبرى أن عرفات وجد نفسه ضد الأقلية في اللجنة المركزية لحركة فتح، عندما اجتمعت في الكويت بعد يومين من التوصّل إلى مسوّدة اتفاق عمَّان في نيسان (أبريل) 1983، وكان رأي الأقلية بمثابة الفيتو ضد الاتفاق، كذلك تمَّ اللقاء بين الزعيمين بعد محادثات واشنطن التي أجراها الرئيس المصري والعاهل الأردني مع الرئيس الأمريكي ريجان بشأن القضية الفلسطينية [1].

وثمة دروس مستفادة من وراء ذلك اللقاء بين عرفات وحسين بيانها كالآتي [2]:

1- إن الحل السياسي رغم العامل الدولي المساعد، ما زال بيد الجانب العربي وبالتحديد في يد الأردن ومنظمة التحرير، ذلك أن اتفاق الجانبين على مبادرة مشتركة واضحة المعالم يضع المجتمع الدولي وخاصةً الولايات المتحدة أمام مسئولياته.

2- إن الجانبين يمكنهما الاستفادة من الجهود العربية وخصوصاً من قِبل مصر والسعودية والمغرب، آخذين في الاعتبار أن القرار لهما وحدهما، وأن دور الآخرين هو الدعم الكفيل بإيجاد الإطار الملائم لمفاوضات حل القضية الفلسطينية. إذ يجب ألاَّ يغيب عن البال: أن هدف المحادثات بين الأردن والمنظمة، لا يخرج عن كونه محاولة للمزج بين المبادرات المطروحة أملاً في التوصّل إلى الإطار المناسب.

---

[1]- أحمد نافع، **الطريق إلى مدريد**، ط1، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، 1414هـ (1993م)، ص20.

[2]- المرجع السابق، ص20-21.

3- إن على الجانبين أن يعملا باتفاقهما على اختبار مواقف الإدارة الأمريكية وبصفة خاصة تجاه منظمة التحرير، وكان الملك حسين قبل صدور بيان 10 نيسان (أبريل) 1983، الذي أعلن فيه أنه لن يتفاوض منفرداً نيابةً عن أحد، قد بعث إلى الرئيس الأمريكي برسالة خاصة من 5 صفحات يحدد فيها أسباب الفشل ومنها:

- إن خطة الرئيس ريجان باستبعادها المنظمة عن عمد، لم تعطِ لعرفات وزملائه الواقعيين سوى دافع ضئيل لمساندتها.

- إن فشل الإدارة الأمريكية في حمل إسرائيل على سحب قواتها من لبنان، قد نسف بقوة مصداقيتها في العواصم العربية.

- وأخيراً معارضة السوفييت المباشرة للخطة، والعمل المتواصل ضدها من جانب سوريا.

وحسب قول الدكتور إبراهيم أبراش: فإن القيادة الفلسطينية كما أعادت علاقاتها مع مصر؛ فقد فعلت الشيء نفسه بالنسبة لتحسين علاقة المنظمة بالأردن، فقد أدرك ياسر عرفات أن أنظمة الصمود والثورية بدأت قوتها تضعف وتفتر، كما وأخذت مواقفها من فلسطين بالتراجع، فهي لم تسمح بتمرير نهج التسوية حتى لا يتم الكشف عن أيديولوجياتها وشعاراتها، وعليه: كانت الأردن كمصر أصدقاء واشنطن، وموقعهما الجغرافي ضروري ولا غنى عنه لأي تحرك سياسي في ظل التسوية [1].

بينما يعيد غازي الصوراني، السبب الذي دعا عرفات للتوجه نحو الأردن وإعادة علاقات منظمة التحرير بالأردن، بأن كان لزميله محمود عباس (أبو مازن) الذي كان - وما زال- على يمين عرفات، دوراً رئيسياً في تحديد وصياغة العلاقة مع الأردن، حيث صدرت وثيقة سياسية مشتركة تؤطر هذه العلاقة، وكان ذلك بالتأكيد برضا وموافقة عرفات. لكن موقف الفصائل الفلسطينية المعارضة (اليسارية خصوصاً) وقسم هام من أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح، خاصة صلاح خلف (أبو اياد) خلال اجتماع اللجنة المركزية في الكويت، أدّى إلى رفض الاتفاق مع الأردن وإلغاءه فيما بعد [2].

---

[1]- مقابلة مع إبراهيم أبراش.

[2]- مقابلة مع غازي الصوراني.

وحسب قول محسن الخزندار: فإن القيادة الفلسطينية استحسنت التوجّه نحو الأردن لتوحيد موقفهما معاً، من أجل إيجاد تسوية سلمية للقضية الفلسطينية، بعد أن كان هذا التوجّه من المحرّمات الفلسطينية، وذلك: بعد حدوث تغييرات في جدولها وحيث:

1. هدفت القيادة الفلسطينية إلى مسألة إضافة قيام الدولة الفلسطينية في جدول الأعمال السياسي إلى منظمة التحرير.
2. سعت لضمان مشاركتها في المفاوضات المتعلقة بحقوق الشعب الفلسطيني.
3. أرادت القيادة الفلسطينية الالتفاف على المعارضة الأمريكية، بتنسيق جهود الدبلوماسية الفلسطينية رسمياً مع الجهود الدبلوماسية الأردنية اعتباراً من عام 1983.

فجاء نتيجة التوجّه إلى الأردن، أن قاد التحالف بين منظمة التحرير والأردن إلى التوصّل إلى اتفاق استراتيجي دبلوماسي مشترك، أدى إلى تلبية الشروط الأمريكية المتعلقة بمشاركة الفلسطينيين في عملية السلام. وكانت للأردن مصلحة وغاية في التنسيق مع منظمة التحرير لعدة عوامل محلية وإقليمية أهمها: السياسة الإسرائيلية، فبعد أن جاء تصريح أرئيل شارون عام 1982، بأن الأردن هي فلسطين، وكذلك تصريحه عام 1984 بأن الضفة الشرقية لنهر الأردن ملكٌ لإسرائيل وسيستوطنها اليهود، أو بعبارةٍ أخرى فحواها أن الأردن هي فلسطين، وكذلك ما سبقتها من تصريحات صادرة عن وزراء إسرائيليين. لذا: سعت الأردن حثيثاً لتنشيط عملية السلام بعد عام 1982 عبر الولايات المتحدة، واعتبرته في سلم الأولويات الضرورية لأمن واستقرار الأردن ولاستباق التهديدات الإسرائيلية [1].

ويبدو أن ذلك اللقاء المهم فجّر من جديد الخلافات الفلسطينية- العربية من جهة، والخلافات الفلسطينية الداخلية من جهةٍ أخرى؛ فقيادة حركة فتح: كانت قد فوجئت بتلك الزيارة وبذلك اللقاء، حيث أدانتها اللجنة المركزية لحركة فتح ووصفتها بأنها خطوة في غير وقتها [2]. وبالتالي: فإن عملية الانشقاق التي حدثت في أروقة حركة فتح، وما تبعها من بلبلة عسكرية وسياسية في منظمة التحرير كانت قاسية وسلبية وضارة ومحبطة؛ مما أفقد قيادة المنظمة أسلحتها الرئيسة وأوجدت لها المبررات والذرائع لتحتمي بها في ولوجها ساحة الحلول

---

[1] - **مقابلة مع محسن الخزندار.**

[2] - **"ياسر عرفات من الثورة إلى الدولة"**، ج2، 24 آذار (مارس) 2009، وكالة سما للأنباء؛ www.samanews.com/index.php?act=show&id=17924.

السلمية، بما فيها من تنازلات وتخلّي عن كثيرٍ من الثوابت والمنطلقات الثورية التي بدأت بها طريقها النضالي عام 1965[1].

لذلك: لم يستحدث خروج قوات الثورة الفلسطينية من بيروت، واحتدام الخلافات الفلسطينية الداخلية تهافت القيادة الفلسطينية على برامج التسوية السلمية، وإنما كان أحد العوامل الضاغطة التي مثّلت مبرراً لتخفيض سقف المطالب الفلسطينية، ولمزيدٍ من التنازلات عن الثوابت الوطنية المتفق عليها فلسطينياً[2]، من الدولة الفلسطينية الديمقراطية عام 1968، إلى البرنامج المرحلي بإقامة سلطة وطنية فلسطينية على أي جزء يتم استرداده من فلسطين عام 1974.

وتلاحقت الأحداث داخل أروقة منظمة التحرير، فقد أدّت الظروف الناشئة على الساحة الفلسطينية إلى اصطفاف جبهوي جديد في إطار الحركة القومية الفلسطينية، أكّد انتسابه إلى منظمة التحرير وتمسّكه بالوحدة الوطنية واستقلالية القرار الفلسطيني وبالنهج الثوري المعادي للاستعمار. وتألّف من الجبهتين: الديمقراطية والجبهة الشعبية، والحزب الشيوعي الفلسطيني، وجبهة التحرير الفلسطينية إبّان الاقتتال في طرابلس، وأصدر بيانه الأول في تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1983، واعتمد هذا التنظيم الجبهوي في تسويغ مصداقية وجوده على ضرورة الإصلاح الديمقراطي، باعتباره وسيلة تعميق النهج الوطني الثوري وسُمي **بالتحالف الديمقراطي**. واستمر هذا التحالف بدعوة أطرافه إلى الحوار الوطني بين جميع الفصائل الفلسطينية، لإعادة اللحمة الوطنية وإخراج منظمة التحرير من المأزق الذي انزلقت إليه نتيجة الانشقاق في فتح وتداعياته، وخصوصاً توتير العلاقات بين النظام السوري والمنظمة، أو على الأصح بين هذا النظام وقيادة فتح وهي أكبر فصيل فلسطيني، وذلك بإبعاد عرفات من دمشق وانقطاع الفصائل التي كانت قيادتها متواجدة في دمشق عن هيئات منظمة التحرير[3].

---

[1]- **مقابلة مع سهيل الشنطي** بتاريخ 2011/1/18.

[2]- محمد خالد الأزعر، **المقاومة الفلسطينية بين غزو لبنان والانتفاضة**، سلسلة الثقافة القومية (20)، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، كانون ثانٍ (يناير) 1991، ص43.

[3]- توما، **منظمة التحرير**، ص172-173.

وسرعان ما تطور الحوار بين قادة فتح والتحالف الديمقراطي واستقطب اهتمام المحافل الفلسطينية والعربية والدولية، وكان للرئيسين: اليمني الجنوبي علي ناصر محمد والجزائري الشاذلي بن جديد دورٌ بارز فيه، كما شجّع على نجاحه، الدور البارز للاتحاد السوفيتي الذي عمل على إعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية من جهة، وتسوية العلاقات السورية – الفلسطينية على أسس سليمة من جهةٍ أخرى. وبالفعل تمَّ الاتفاق في 27 حزيران (يونيه) 1984 بين الفصائل الخمسة (التحالف الديمقراطي) في عدن، على حل القضايا السياسية والتنظيمية التي أفرزتها الأحداث على الساحة الفلسطينية. وبدا جلياً أن تنفيذ الاتفاق ومراعاة منطلقاته، سيؤدي إلى إزالة آثار الانشقاق السلبية، وإعادة اللحمة الوطنية إلى حركة التحرر القومي الفلسطينية، مما أدّى فيما بعد وفي 13 تموز (يوليه) من العام نفسه، للتوقيع رسمياً على اتفاق عدن فأصبح يُعرف باتفاق عدن - الجزائر[1].

غير أن التطورات التي أعقبت اتفاق عدن - الجزائر لم تكن ايجابية؛ فالحوار الفلسطيني السوري ومساعي قادة اليمن الجنوبي والجزائر والمسئولين السوفييت، لتسوية العلاقات بين هذين الطرفين لم تثمر، واستمر النظام السوري في رفضه تسوية العلاقات مع حركة فتح وقادة المنظمة الشرعيين، وفي تأييد المنشقين والفصائل التي وقفت إلى جانبهم. وفي الوقت نفسه ألّف المنشقّون عن فتح والفصائل الفلسطينية المتعاونة مع سوريا مثل: الصاعقة والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (القيادة العامة) بقيادة أحمد جبريل، وجبهة النضال الشعبي، تحالفاً أسموه "**التحالف الوطني**"، وقد اتخذ هذا التحالف موقفاً متناقضاً مع اتفاق عدن - الجزائر؛ فاشترط إقالة ياسر عرفات بدون الرجوع إلى المجلس الوطني الفلسطيني[2].

وعلى ما يبدو، فإن أصحاب الاتجاه اليميني في المنظمة لعبوا على وتر تخويف السلطات الأردنية، فقد اتهموا سوريا بالتآمر على الشعب الفلسطيني بتحالفها مع الولايات المتحدة وإسرائيل، بل ووصل بهم الأمر إلى الادعاء بأن سوريا ستعمل على إشعال جبهتها مع الأردن، وأنها ستقوم نيابةً عن إسرائيل بإشغال الأردن وتخويفه من خلال اشتباكات عسكرية محدودة، أو تنفيذ عمليات مسلحة فوق الأراضي الأردنية[3]. ووصل الأمر بأصحاب هذه

---

[1]- المرجع السابق، ص173.

[2]- المرجع السابق، ص179.

[3]- **مجلة البيادر السياسي**، العدد 29، القدس، 1984/9/29.

الدعوة إلى حد الترحيب، باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين النظام الرسمي الأردني الذي رحّب بمشروع ريجان للسلام، والنظام الرسمي المصري المتمسّك باتفاقيات كامب ديفيد. ورأوا في زيارة الرئيس مبارك إلى عمَّان، إعلاناً صريحاً عن عودة مصر إلى الساحة العربية، وأنها ذات مدلولات هامة في صالح القضية الفلسطينية لأنها خلقت معادلة جديدة في المنطقة، بل وأكّدوا أن الأسابيع القادمة سوف تشهد ميلاد جبهة جديدة تضم الأردن ومنظمة التحرير ومصر والعراق. ثمَّ قررت قيادة فتح دعوة المجلس الوطني الفلسطيني إلى الانعقاد في 22 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1984 في عمَّان [1].

أما إسرائيل من ناحيتها: فقد رحّبت بالقرار الأردني بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع مصر واعتبرته تطوراً ايجابياً، إذ ليس من مصلحتها أن تكون مصر في عزلة في العالم العربي، وأن من شأن هذه الخطوة، أن تؤدي إلى مساعٍ جديدة ربما بواسطة الولايات المتحدة وبمبادرةٍ منها، تستهدف تحقيق اتفاق سلام على الحدود الشرقية لها، كما ربطت أوساط إسرائيلية هذه الخطوة، بتصريح الرئيس ريجان حول تمسّكه بمبادرته السلمية التي أعلنها في الفاتح من أيلول (سبتمبر) 1982. أما الموقف الأمريكي فقد ظهر في تصريحٍ أذاعه وزير الدفاع الأمريكي كاسبر واينبرجر (Caspar Weinberger)، بعد زيارة قام بها في بعض دول منطقة الشرق الأوسط، فقد جاء في تصريحه ثلاثة مؤشرات إيجابية: رغبة الحكومة الإسرائيلية في الانسحاب من لبنان، وخطوة الأردن الجريئة والشجاعة في استئناف العلاقات الدبلوماسية مع مصر، وتحسين العلاقات بين الولايات المتحدة والعراق. ومما عمَّق هذا الموقف الأمريكي، ما قاله الرئيس ريجان بعد أكثر من شهر في مقابلةٍ صحفية مع صحيفة واشنطن بوست (The Washington Post): أن بين التطورات المشجّعة في منطقة الشرق الأوسط، والتي تدل على أن دولاً عربية أخرى ستحذو حذو مصر وتدخل في مفاوضات سلام مع إسرائيل، قرار الملك الأردني حسين استئناف علاقاته الدبلوماسية مع مصر، وقرار منظمة التحرير عقد دورة المجلس الوطني الفلسطيني في عمَّان وليس في دمشق، واستئناف العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة والعراق [2].

---

[1] - **مجلة البيادر السياسي**، 1984/10/13.

[2] - توما، **منظمة التحرير**، ص187.

ويبدو أن السياسة التي عملت الإدارة الأمريكية على تطبيقها في منطقة الشرق الأوسط، كانت مبنيّة على تدجين المعتدلين العرب - حسب وصفها - في صياغة وتأييد وتشجيع خطة ناجعة، لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي على أساس قيام كيان فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة يرتبط بالأردن بشكلٍ ما؛ فبدأ الأردن ومنظمة التحرير بتشجيعٍ من مصر والسعودية استكشاف المدى الذي يمكن أن تذعن فيه القومية الفلسطينية، لتفضيل واشنطن لِما يُسمى بالخيار الأردني [1]. وكان العاهل الأردني يرى أن استقرار الأردن ونظام حكمه مهددان بالصراع الفلسطيني الطويل والذي يبدو أن لا نهاية له. أما السعودية والكويت وبقية أنظمة الحكم الخليجية: فقد كانوا يخشون من أن عدم وجود تسوية عربية - إسرائيلية، سيؤدي إلى انتشار قوى متطرفة معادية في العالم العربي، وكانت كل تلك الأنظمة تعترف بأن الولايات المتحدة هي مفتاح أي تسوية تقوم على أساس صيغة الأرض مقابل السلام. وكان المعسكر العربي المعتدل قد انضمَّ إلى تلك الاعتبارات ممثلاً في مصر التي كانت ملتزمة بقيود لا فكاك منها، بعملية سلام ترعاها الولايات المتحدة خلال المستقبل المنظور، وفي عرفات الذي كانت علاقاته بالمنشقّين عليه في حالةٍ يُرثى لها. وبينما كان عرفات يطوف أرجاء العالم العربي محاولاً حشد التأييد، كان الرئيس المصري يكرّس اهتماماً متزايداً لتشجيع عقد اتفاق بين المنظمة والأردن [2].

ويبدو أن الجهود العربية قد بدأت تؤتي أُكلها وأتت بعض ثمارها بالفعل في تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1984، عندما اجتمع المجلس الوطني الفلسطيني بعمَّان في دورته السابعة عشرة، وكانت مصر قد بذلت جهداً ملموساً لترتيب ذلك الاجتماع. وفي وجه وابلٍ من السباب والهجوم القاسي من سوريا وحلفائها من الفلسطينيين المنشقّين، أيّد المجلس الوطني من حيث المبدأ، عقد اتفاقٍ بين منظمة التحرير والأردن على وضع ترتيب كونفيدرالي بين الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن، يُستخدم بدوره أساساً لسلامٍ عن طريق التفاوض [3].

وكان العاهل الأردني قد طرح على المجلس الوطني الفلسطيني في الدورة السابعة عشرة، مبادرته التي تقوم على أساس نوع من الوحدة بين الأردن والكيان الفلسطيني المقترح، وذلك بناءً على المعطيات والمتغيّرات الموجودة على الساحات: الفلسطينية والعربية والدولية، مما

---

[1]- تشيرجي، **أمريكا والسلام**، ص218-219.

[2]- المرجع السابق، ص241.

[3]- المرجع السابق، ص241-242.

يعني ضرورة التمسّك بالقرار (242)، باعتباره مدخلاً لأي تسوية سلمية عادلة تقوم على مبدأ الأرض مقابل السلام، وأنه الإطار الذي تجري ضمنه المفاوضات وليس شرطاً مُسبقاً، وبضرورة انعقاد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة تحضره الدول الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن، وبقية الدول ذات العلاقة في الصراع العربي الإسرائيلي بما فيها منظمة التحرير[1].

وللتدليل على صحة ما سبق، فيبدو أن ثمار معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية باتت تؤتي أُكلها بالفعل، فبينما كانت منظمة التحرير منهمكة بصد التحديات المختلفة في لبنان، كان الأردن يلقى تشجيعاً بطيئاً من جانب الإدارة الأمريكية، وأحياناً من جانب إسرائيل ومصر لكي يقوم بالدور الذي تخلّى عنه عام 1974، عندما بدأ الاتجاه إلى إجراء تسويات منفصلة. وهكذا حاول النظام الرسمي الأردني في زُهدٍ أحياناً، وفي حماسةٍ أكبر في أحيانٍ أخرى أن يحل محل الفلسطينيين في عملية التسوية، وأن يكون الوكيل عن أطرافٍ أخرى معنية في الحلول محل تمثيل فلسطيني مستقل[2].

ومهما يكن من أمر: فقد بدا واضحاً أن المجلس الوطني في دورته تلك كان يسعى لترميم ما أصاب العلاقات الفلسطينية العربية من خراب، أثّر على الوحدة الوطنية الفلسطينية، التي أراد المجلس أن يعزّزها ويكرّس فاعليتها في إطار منظمة التحرير التي أكّد شرعيتها مجدداً، دافعاً عن هذه الشرعية كل ما أصابها من اهتزازٍ أو انتقاصٍ أو تشويه مُغرض[3].

وفيما يخص انعقاد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني في عمَّان، اتخذ حزب البعث الحاكم في سوريا جانب المعارضة الجذّرية وصلت إلى حد رفع شعار إسقاط النظام الأردني، واعتبار ذلك مهمة ملّحة للجماهير الأردنية والفلسطينية معاً. ورأى أن ذلك الموقف من جانب منظمة التحرير، دليلاً على انحراف قيادتها اليمينية وتحالفها مع الرجعية العربية لتصفية القضية الفلسطينية، وشارك سوريا في ذلك المجال مؤتمر الشعب العامل في ليبيا. كما انقسمت الحركة الوطنية اللبنانية بين مؤيدٍ للموقف السوري مثل: الحزب القومي

---

[1]- الهور، **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية**، ص23.

[2]- رشيد الخالدي، **منظمة التحرير الفلسطينية**. في: وليام كوانت (محرر)، **كامب ديفيد بعد 10 سنوات**، ط1، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1410هـ (1989م)، ص379.

[3]- بسيسو، **منظمة التحرير**، ص32.

السوري والحزب التقدمي الاشتراكي، ومن اتخذ موقف الحذر مع نقد النهج اليميني لقيادة المنظمة مثل: الحزب الشيوعي اللبناني، والحزب الشيوعي الأردني، وبعض الفصائل الناصرية. في حين لقي موقف المجلس الوطني الفلسطيني التأييد مشروطاً، بالضمانات التي تضمنتّها قرارات المجلس كل من: جبهة التحرير الجزائرية، والحزب الاشتراكي اليمني، وحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي المصري، والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بالمغرب وتونس، وحزب حركة الديمقراطيين الاشتراكيين في تونس [1].

ويبدو أن العاهل الأردني كانت له نظرة ثاقبة للمستقبل؛ فهو كان قد تقيّد من قبل بقرار القمة العربية في الرباط عام 1974، الذي أعطى منظمة التحرير الحق الوحيد والحصري في تمثيل الشعب الفلسطيني. ومن هنا كان تعاون الأردن مع المنظمة لازماً لاستكشاف إمكانيات خطة السلام الأمريكية التي طرحها الرئيس ريجان عام 1982. وكان من المتوقّع أن تقلل شرعية المنظمة الذائعة الصيت بين كل من العرب والفلسطينيين، من المعارضة لمشاركة الملك حسين في عملية السلام من جانب الدول العربية الراديكالية والرافضين الفلسطينيين. ويضاف إلى ذلك أن مشاركة المنظمة في أي مفاوضات من شأنها، أن تمهّد الطريق إلى مرونةٍ أكبر بشأن الانسحاب من الأراضي المحتلة؛ فالعاهل الأردني كان يُدرك أنه في حالة التوصّل إلى تسوية سياسية نهائية، فإن الحكومة الإسرائيلية سوف تصرُّ على الاحتفاظ ببعض الأراضي التي استولت عليها عام 1967 ولا سيما حول مدينة القدس، ومنظمة التحرير بما أنها تتحدّث باسم الشعب الفلسطيني، تستطيع أن تُمهر بخاتمها الموافقة على تنازلات من هذا القبيل، وهو ما لا قِبل للأردن به [2].

ويرى إميل توما: أن مجرد عقد دورة المجلس الوطني في عمَّان في مثل هذه الظروف يضر موضوعياً بنهج منظمة التحرير المعادي للإمبريالية؛ فالدورة: لم تكن اجتماعاً فلسطينياً شاملاً بل اجتماعاً فئوياً، شارك فيه قادة حركة فتح ومندوبو كوادرها والمتعاطفون مع فتح؛ فلم تشارك فيه وفود الفصائل الفلسطينية الأخرى، وحتى ممثلو المنظمات الشعبية مثّلوا قطاعاتها التي تتماثل مع فتح؛ فتلك المنظمات مثل: اتحاد عمال فلسطين واتحاد الكتَّاب

---

[1]- لطفي الخولي، **أوراق من الملف العربي، مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي عام 2000**، ط1، القاهرة، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، 1986، ص143.

[2]- إميل ساحلية، **الأردن والفلسطينيون**. في: وليام كوانت (محرر)، **كامب ديفيد بعد 10 سنوات**، ط1، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1410هـ (1989م)، ص417.

والصحفيين الفلسطينيين، انقسمت على نفسها والقسم الآخر لم يشارك في الدورة. وكانت كلمات أغلب المسئولين والمندوبين في الدورة بمجموعها بمثابة تبيض لصفحة النظامين الأردني والمصري، بل وحاول بعض المسئولين والمندوبين، الزعم بأن مصر جمّدت التطبيع مع إسرائيل، وكأنها ابتعدت عن اتفاقيات كامب ديفيد، وهذا تشويه للواقع لأنه لم يحدث أصلاً. بل أكثر من ذلك: فإن أولئك الذين دافعوا عن النظام الرسمي المصري، تجاهلوا أن تلك الاتفاقيات لا تتعلّق بالعلاقات المصرية الإسرائيلية فحسب، بل تربط مصر بإستراتيجية الهيمنة الأمريكية. ومما يدل على ذلك: أنه في أوائل تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1984، أي قبل أسبوعين فقط من انعقاد دورة عمّان، أجرت مصر مناورات عسكرية مع القوات الأمريكية المسلحة، أُطلق عليها اسم "نسيم البحر"[1].

لكن أعجب ما جرى خلال هذه الدورة، أن الملك حسين اتخذ من الدورة المذكورة، منبراً لتسويق مبادرته الأردنية الفلسطينية، التي تقضي بالتمسّك بالقرار (242) أساساً لتسوية سلمية عادلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام هو الشاخص الذي تستهدي به في أية مبادرة يخرجونها إلى العالم. والأعجب من الذي قاله العاهل الأردني: أن المسئولين الفلسطينيين خلال كلماتهم رفضوا القرار (242)، لأنه لا يتعامل مع الشعب الفلسطيني أو يقر حقوقه القومية بل يدعو إلى حل قضية اللاجئين، غير أنهم لم يرفضوا مبادرة العاهل الأردني وسمحوا لقرارات الدورة بإحالة موضوعها إلى اللجنة التنفيذية حتى تبت فيها. ولذلك فإن دورة المجلس الوطني التي عُقدت في عمَّان، لم تستطع أن تحقق إجماعاً عليها، بسبب تحفظ أكثرية مؤيدي ومناصري الحركة القومية العربية الفلسطينية من موعد وموقع وملابسات انعقادها، بل إن فلسطينيو الأراضي المحتلة انقسموا على أنفسهم ما بين مؤيدٍ لدورة عمَّان ومعارضٍ لها[2].

وفيما يخص اقتراح الملك حسين الخروج بمبادرة أردنية فلسطينية، لإجراء مفاوضات سلمية على أساس قرار مجلس الأمن (242)، وغياب رفض قاطع من دورة المجلس الوطني في عمَّان وإحالتها إلى اللجنة التنفيذية للبت فيها، فإنها تُعد مصيدة خطيرة لإيقاع منظمة التحرير فيها. ويبدو أن العاهل الأردني لم يتوانَ في استغلال الوقت. فبعد انتهاء الدورة زار

---

[1]- توما، **منظمة التحرير**، ص187-188.

[2]- المرجع السابق، ص188-189.

القاهرة في مطلع كانون أول (ديسمبر) 1984، وردد في خطابه أمام مجلس الشعب المصري اقتراحه، ثمَّ أصدر مع الرئيس المصري بياناً مشتركاً، أعرب فيه الجانب المصري تأييده للصيغة الأردنية الفلسطينية التي طرحها العاهل الأردني أمام دورة عمَّان للمجلس الوطني، ودعا جميع الدول العربية إلى إعلان تأييدها ودعمها لتلك الصيغة [1].

ويبدو حسب البعض: أن انعقاد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني، كانت مجرد غطاء لتحركات ياسر عرفات السياسية، وفك العزلة العربية عن نظام الرئيس المصري مبارك [2]. والواضح: أن الرئيس المصري حتى قبل انعقاد دورة عمَّان والتطورات التي نشأت بعدها، أكثر من الدعوة إلى تحرّك عربي في اتجاه الولايات المتحدة بعد الانتخابات الأمريكية. وكان قد طالب قبل ذلك في حديثٍ أجراه مع صحيفة (الشرق الأوسط) السعودية الصادرة في باريس في 24 تشرين أول (أكتوبر) من العام نفسه، بمبادرة فلسطينية عقلانية جديدة تساعد على حل القضية، واقترح على الفلسطينيين دراسة اتفاقيات كامب ديفيد ومشروع ريجان ومشروع فاس العربي ثمَّ طرح مبادرتهم، ويبدو أنه رأى في اقتراح الملك حسين مبادرة من هذا النوع تحتاج إلى تأييد القيادة الفلسطينية [3].

وفيما يخص بيان حسين - مبارك المشترك، فقد أكّد أيضاً على ضرورة عقد مؤتمر دولي لمعالجة القضية الفلسطينية وأزمة الشرق الأوسط، غير أن هذا الأمر حسب البعض: لا يتعدّى محاولة التضليل؛ فمبارك وخلال جولته الأوروبية في فرنسا وألمانيا الغربية صرّح في أكثر من مناسبة، أنه يؤيد فكرة عقد مثل هذا المؤتمر الدولي، ولكنه لا يرى فائدة من ذلك لأن الولايات المتحدة وإسرائيل ترفضان المشاركة فيه. ويبدو أن الخطوة التي كان ينتظرها كل من مبارك وحسين فهي الخطوة الأمريكية بتأييد أوروبا الغربية، وهذا ما أعربت عنه رئيسة الوزراء البريطانية مارجريت تاتشر (Margaret Thatcher) في أعقاب اجتماعها مع وزير الدفاع الأمريكي كاسبر واينبرجر في 8 كانون أول (ديسمبر) 1984، حيث قالت: أنها تعتقد بأن الإدارة الأمريكية ستطرح قريباً مبادرة جديدة بخصوص الشرق الأوسط. وأضافت: أن الملك حسين

---

[1]- المرجع السابق، ص191-193.

[2]- خرطبيل، **وأد منظمة التحرير**، ص39.

[3]- توما، **منظمة التحرير**، ص193.

الذي كان في زيارة خاصة لبريطانيا؛ مستعد للقيام بدور هام في بعض الظروف المعينة، ويجب الاستفادة من طاقاته الهائلة [1].

وحسب إميل توما: فثمة أسئلة مُلحة تطرح نفسها في هذه المناسبة هي: (**لماذا صمتت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير إزاء التحرك الأردني المصري؟ ولماذا لم ترفض اقتراح أو مبادرة الملك حسين بصورة قاطعة؟ ولماذا لم تتخذ أية خطوات لإجهاض نشاط الملك حسين المستمر؟**). علماً بأن آخر جولة من جولات هذا النشاط، كان اجتماع حسين – مبارك في مدينة العقبة الأردنية في 5 كانون ثانٍ (يناير) 1985، لبحث عقد قمة مصغّرة يشترك فيها ياسر عرفات. وكان مبارك قد ألحَّ على حسين تكثيف اتصالاته مع عرفات بهدف التوصّل إلى صيغة اتفاق، يقوم هو بدوره بطرحه على الرئيس الأمريكي ريجان في اجتماعهما الذي سوف يُعقد في آذار (مارس) من العام نفسه.

والإجابة على هذه التساؤلات حسب توما، تكمن في سياسة اليمين الفلسطيني الراهنة التي تؤثّر على مواقف اللجنة التنفيذية التي انتخبتها دورة عمَّان، ولا تتمثّل فيها الفصائل الفلسطينية باستثناء فتح. وقد عبّرت صحيفة (فلسطين الثورة) عن هذه السياسة في عددها الصادر في 15 كانون أول (ديسمبر) 1984، بأن تكتيك منظمة التحرير في خوض معركة المشاريع من الداخل لتعديلها وقت الضرورة، بحيث لا يسع العدو قبولها أو لتعطيل مفعولها وقت وصولها إلى ما، يشكّل خطراً على حقوق الشعب الفلسطيني. ولذلك فمن الممكن أن يتمَّ ترجمة هذا الكلام أو تفسيره بِما يعني القبول بالمشاريع الإمبريالية كمشروع ريجان على سبيل المثال، وتعديلها بحيث ترفضها إسرائيل، أو تعطيل مفعولها قبل أن تصل نقطة الخطر. وعلى ضوء هذا القول: فمن الممكن تخويل الملك حسين والرئيس مبارك صلاحية مفاوضة الإدارة الأمريكية، وبالتالي: فإن هذا التكتيك حسب توما سوف يصل بالقضية الفلسطينية إلى الهاوية.

وخلاصة القول حسب توما، فإن أصحاب هذا التفكير يتجاهلون أن التكتيك جزء من الإستراتيجية، وأن التكتيك الخاطئ يحرف الإستراتيجية وقد ينسفها. وتكتيك إسرائيل قائم على إستراتيجيتها التي ترفض الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني وبمنظمة التحرير، لذلك فإن قادتها لا ينتهجون تكتيكاً يحبط إستراتيجيتهم. وبناءً على ذلك: فالحركة القومية العربية

[1]- المرجع السابق، ص193.

الفلسطينية ليس بوسعها انتهاج تكتيك يتعارض مع إستراتيجيتها والمتمثّل في تحقيق حقوق الشعب الفلسطيني، وليس بوسعها حتى على سبيل المناورة، الموافقة على مشاريع لا تؤكّد بوضوح كامل حق تقرير المصير والدولة الفلسطينية المستقلة [1].

وللتدليل على ذلك: فإنه بعد أن بات جلياً للقيادة الفلسطينية، أن لا الإدارة الأمريكية ولا إسرائيل راغبتان في التعامل مع منظمة التحرير، فإن الأمل في أن تفعلا ذلك: أو في احتمال إقناعهما بأن تفعلا ذلك قد ظلَّ يراود بعض القيادات الفلسطينية، كما راودتهم الرغبة في الاهتداء إلى دولة عربية للقيام بدور الوسيط. وكانت تلك الرغبة دافعاً إلى تبنّي منظمة التحرير للخيار الأردني من عام 1983، وإلى أن أبطله العاهل الأردني عام 1986. ومع ذلك فإن كامب ديفيد واستبعاد مصر من حسابات الفلسطينيين، قد وضعا حداً لفكرة اعتماد المنظمة على أي دولة عربية. غير أن ضعف الموقف التفاوضي الفلسطيني بإزاء إسرائيل والولايات المتحدة، حمل زعماء المنظمة في كثيرٍ من الأحوال إلى العودة إلى هذه الفكرة فيما بعد؛ فبعد توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979، تخلّت مصر عن أي دورٍ ما خلا عرضها لمساعيها الحميدة التي كانت بلا جدوى عملية. أما السعودية فقد بدت في صورة الدولة التي ليس لها أي تأثير على الولايات المتحدة فيما يخص القضية الفلسطينية، وكانت مشغولة بالحوادث التي تجري شرقها من خلال الحرب العراقية الإيرانية أكثر بكثير من انشغالها بشمالها الغربي. بينما كانت سوريا مُعْرِضةً دائماً عن السماح باستخدام نفوذها في أهدافٍ خلاف الأهداف السورية. أما القيادة الفلسطينية التي استحوذت عليها آمال التسوية ثمَّ صُدمت صدمة قاسية بالغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982، فقد تحوّلت إلى الأردن في عام 1983، وبقدرٍ من الاقتناع عام 1985. غير أن الأمل الذي داعب المنظمة في التعلّق بالذيول الأردنية، قد تضاءل في مواجهة معارضة كل من إسرائيل والولايات المتحدة، وذلك قبل أن يُنهي الملك حسين اتفاقه مع الفلسطينيين مطلع عام 1986 [2].

---

[1]- المرجع السابق، ص197-198.

[2]- الخالدي، **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص382-383.

ثالثاً: اتفاق عمَّان (اتفاق المصالح المتعارضة)

كان التيار الرئيسي في منظمة التحرير، قد تعرّض لخيانات شتّى من جانب الأنظمة العربية الرسمية: المصرية والسورية والسعودية، لذلك فإن الأمر حتّم عليهم التذرّع بالاعتماد على الذات. مما يعني ضرورة الاعتماد بصورة أكبر على الفلسطينيين الخاضعين تحت الاحتلال، والسعي لتحقيق تسوية سلمية تدخل تطلعاتهم في حسابها، وإعادة العلاقات مع الأردن بحيث تستطيع المنظمة بصورة أوثق الاقتراب من الأراضي المحتلة، وتنسيق الدبلوماسية مع الأردن، وكان نتيجة ذلك أن قبلت المنظمة بالخيار الأردني [1].

وكان ياسر عرفات قد توصّل والملك حسين إلى مشروع الاتفاق الأردني الفلسطيني في 21 شباط (نوفمبر) 1985، ورغم أن التفاصيل الكاملة لذلك الاتفاق لم يُكشف عنها، فإنه أكّد على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وأن الفلسطينيين سيمارسون ذلك الحق عندما يتمكّنوا والأردنيين من تحقيق اتحادٍ كونفيدرالي بين الأردن والدولة الفلسطينية المرتقبة. وأكّد الاتفاق على حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها، والعمل على حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الأمم المتحدة، والدعوة إلى مفاوضات سلام تحت مظلة مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، وسائر أطراف الصراع بما فيها منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ضمن وفد أردني – فلسطيني مشترك [2]. لذلك يحلو للبعض القول بناءً على ذلك الاتفاق، أن منظمة التحرير التي صارعت طويلاً خصوصاً ضد سياسات الملك حسين لتبقى الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، ولتبقى الشخصية الفلسطينية بارزة ومستقلة في قرارها الوطني، فإنها بعد رمي البندقية والتخلّي عن فكرة التحرير الكامل لأرض فلسطين التاريخية، أدّت بالمحصّلة إلى أن اليمين الفلسطيني وضع القضية الفلسطينية برمتها تحت إبط الملك حسين [3].

---

[1]- المرجع السابق، ص391-392.

[2]- لمزيد من التفاصيل، انظر: **نص اتفاق عمّان (11 شباط (فبراير) 1985)**؛ هالة مصطفى، "**الفلسطينيون أمام الحل الأردني**"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد 82، 1985، ص36؛ تشيرجي، **أمريكا والسلام**، ص242؛ ساحلية، **الأردن والفلسطينيون**، ص418-429؛ لورانس، **اللعبة الكبرى**، ص496.

[3]- خرطبيل، **وأد منظمة التحرير**، ص40.

وكان الشيء الذي لا يمكن إخفاؤه هو استمرار التزام عرفات بهدف الدولة الفلسطينية، بينما كان العاهل الأردني يأمل من ناحية أخرى في كسب قبول الفلسطينيين لشيءٍ أقل تحت مظلة كونفيدرالية. وقد أضعف هذا الخلاف الجوهري الانسجام الظاهر الذي كان يسود عندما اجتمع الزعيمان في شباط (فبراير) 1985، فقد كانت منظمة التحرير تتصوَّر أن المؤتمر الدولي ساحة ذات سلطات مُلزمة، وأنه سيكون ترتيباً متكافئاً والدور الأمريكي في وضع صيغة للسلام. بينما كان الأردن مستعداً للمضي إلى أبعد من ذلك لكي يرى الولايات المتحدة كوسيط، كما كان أيضاً أكثر استعداداً لاعتبار المؤتمر مجرد إطار عمل لمفاوضات مع إسرائيل والولايات المتحدة. ويُضاف إلى ذلك أنه بينما كان استعداد منظمة التحرير لقبول القرارين: (242) و(338) مشروطاً باعتراف متبادل من الولايات المتحدة وكذلك إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، فإن الأردن حثّت على قبول القرار كخطوة رئيسية نحو بدء مفاوضات رسمية [1].

ويبدو أنه تمَّ الاتفاق بين الزعيمان على اختيار الأعضاء الفلسطينيين، الذين سوف يشاركون في مفاوضات السلام مع الأردن خلال انعقاد اللجنة المركزية لمنظمة التحرير، والاتفاق على أنه في حالة نجاح الملك فهد عاهل المملكة العربية السعودية في إقناع الإدارة الأمريكية بمقترحاته، فإن على المنظمة القيام بخطواتٍ متقدّمة نحو المقترح الأمريكي المبني على الاعتراف المتبادل. وأن يقوم العاهل الأردني فيما بعد بزيارة الجزائر، وعرض الاتفاق الأردني الفلسطيني على الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد، والسعي لديه للتدخّل لإقناع بقية الدول العربية بأهمية الاتفاق لِما فيه من مصلحة للقضية الفلسطينية [2].

وكانت للخيار الأردني أربع مشكلات، تبيّن فيما بعد أنها جميعاً تستعصي على التذليل وهي [3]:

1- إنه أدّى إلى انشقاق سافر في صفوف الفلسطينيين، مما أدّى إلى امتصاص قوة منظمة التحرير ومصداقيتها.

---

[1] - تشيرجي، **أمريكا والسلام**، ص242.

[2] - الهور، **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية**، ص231.

[3] - الخالدي، **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص392.

2- إنه أثار ثائرة النظام السوري الذي كان في وسعه أن يجادل وبصورة معقولة، بأن المنظمة تنحو نحو إجراء تسوية منفصلة تحت إشراف الولايات المتحدة تماماً، كما فعل الرئيس المصري أنور السادات من قبل.

3- كان للملك حسين أهدافه الخاصة من الارتباط بهذا الترتيب، وهي أهداف تتعارض تعارضاً تاماً مع أهداف الفلسطينيين.

4- إنه في حين منظمة التحرير ربما رغبت في التحرّك صوب تسوية تشترك فيها مع الأردن، إلاَّ أن أيّاً من إسرائيل أو الولايات المتحدة لم تُبدِ اهتماماً بهذه الصيغة في أي وقتٍ من الأوقات.

وقد اعتبر البعض: أن الاتفاق الأردني الفلسطيني جاء كأهم حدث سياسي باعتباره نصف الطريق لإقامة الدولة الفلسطينية، حيث إن قيامها يتطلّب توقعين: **عربي** يوقعه الأردن، **ودولي** توقعه إسرائيل [1]. بينما يرى البعض الآخر: أن التوقيع على ذلك الاتفاق يُعدّ تنازلاً جزئياً عن شرعية التمثيل التي قاتلت القيادة الفلسطينية طويلاً لأجلها، وبدا أن هنالك استغلالاً لشرعية منظمة التحرير في التنازل عمَّا يشكّل أساس شرعيتها؛ كممثلٍ للفلسطينيين ومجسّد لهويتهم الوطنية، فقد وافقت تلك القيادة على حضور أي مفاوضات للتسوية ضمن وفد أردني - فلسطيني مشترك، وارتبط بتوقيع هذا الاتفاق رجوع للحديث عن الكونفيدرالية التي بدت للكثيرين صيغة أخرى لمشروع المملكة العربية المتحدة [2]. وثمة رأيٌّ آخر يبرر فيه توقيع ذلك الاتفاق، بأن الفلسطينيين كانوا على علمٍ مُسبق بأن ذلك الاتفاق، لن يحلَّ القضية الفلسطينية حلاً كاملاً، وليس برنامجاً سياسياً أردنياً فلسطينياً للعمل المشترك، وإنما هو بمثابة قاعدة واسعة يمكن الاستناد إليها في التحرُّك السياسي للطرفين نحو التسوية السلمية، باعتباره أول صيغة مقبولة للتعاون بين الأردن ومنظمة التحرير [3]. بينما اعتبره البعض: بأنه كان تحصيل حاصل لمراهنة عرفات على الحل الأمريكي الذي وعدوه به بعد خروجه من بيروت خريف 1982، وبتشجيعٍ من النظام الرسمي المصري [4].

---

[1]- الحسن، "**حركة فتح، المسيرة والجذور**"، بحث ضمن الندوة الفكرية السياسية "، ص328-329.

[2]- أبو حسنة، **تطور الوعي الفلسطيني**، ص35.

[3]- علي محافظة، **الديمقراطية المقيدة حالة الأردن (1989-1999)**، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص33.

[4]- **مقابلة مع غازي الصوراني.**

وبالتالي: فقد بدا اتفاق حسين - عرفات كخطوة رئيسية نحو الحل السلمي، ولكنها كانت محفوفة بالأخطار؛ فقد فضّل الملك حسين استعادة الضفة الغربية من دون عرفات، لكنه كان في الوقت نفسه: بحاجةٍ إلى تحالف مع منظمة التحرير؛ لإضفاء الشرعية على طموحاته في أعين العالم العربي، وكذلك لدى سكان الضفة الغربية الذين لا يزال معظمهم موالين لعرفات. ومن جانبه كان عرفات زعيم حركة فتح لا يُكنُّ وداً تجاه الملك حسين، ولكنه كان يرى فيه وسيلة ممكنة ليكسب من خلاله الدعم الأميركي لمنظمة التحرير والمشاركة في عملية التفاوض. ولذلك فكلاهما كان يريد استخدام الآخر كمطية للوصول إلى مبتغاه بطريقته، وكلاهما رأى أن الموافقة الأمريكية على اتفاقهما هي وسيلة لوقف بناء المزيد من المستوطنات الإسرائيلية التي تزرع في الأراضي المحتلة. ولكن مناورة عرفات كانت مقتصرة على التزامات قد لا تأتي له، فقال: إنه لن يعترف صراحةً بإسرائيل قبل أن تعترف به بصفته رئيساً لمنظمة التحرير، والقبول بها في الساحة الدبلوماسية الدولية، حتى لا يتأثّر موقفه داخل مؤسسات وأُطر منظمة التحرير. وبالتالي: فإنه لن يأخذ زمام المبادرة للقبول بالقرار (242) الذي تُصر واشنطن صراحةً عليه، وهو شرط مسبق للنظر في إجراء حوار مع منظمة التحرير، ناهيك عن مشاركتها في الجهود الدبلوماسية [1].

ومع ذلك فإن اتفاق عمَّان يُعد بحق تطوراً عربياً مهماً، حيث قدِّم الخطوة الأولى التي انتظرها مؤيدو الحق العربي في العالم كله، لتوليد قوة الدفع اللازمة لاستئناف عملية السلام. كما أنه يقدّم بشكلٍ لا يكتنفه أي لبس أو غموض إرادة واضحة على التوجّه نحو السلام، وفقاً للأسس التي ارتضاها المجتمع الدولي سبيلاً لحل مشكلة الشرق الأوسط، وتطبيقاً للقرارات التي صدرت عن جامعة الدول العربية. وقد تجلّت تلك الإرادة الواضحة في المبادئ التي انطوى عليها اتفاق عمَّان، ثمرة الحوار الذي جرى على أعلى المستويات بين طرفين مؤهلين شرعياً للتوصّل إلى مثل ذلك الاتفاق. وكان الاتفاق قد حدد المبادئ التي يمكن أن تقوم عليها التسوية على النحو الآتي [2]:

1- الأرض مقابل السلام، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة.

2- حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

---

[1]- Smith, ***Palestine and the Arab-Israeli Conflict***, *p. 285.*

[2]- نافع، **الطريق إلى مدريد**، ص28-29.

3- حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة ضمن كونفيدرالية (اتحاد كونفيدرالي)، تنشأ بين هذه الدولة والأردن بعد استرداد الأرض.

4- حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة أو التعويض وفقاً لقرارات الأمم المتحدة.

5- الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لبحث القضية الفلسطينية من جميع جوانبها، على أن تشارك فيه جميع الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

6- يعتمد الطرفان مقررات مؤتمري الرباط عام 1974، وفاس عام 1982، وجميع قرارات القمم العربية الخاصة بالقضية كأساسٍ للسعي المشترك.

7- يُعلن الطرفان قبولهما لجميع قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني والصراع العربي الإسرائيلي، مع التأكيد على الالتزام بما يلي:

أ- إن المنظمة أقرّت المبادئ التي اتفق عليها الشعب الفلسطيني ممثلاً في المجلس الوطني الفلسطيني كأعلى سلطة في المنظمة، وهي مبادئ حددتها الدورات المتعاقبة للمجلس وكان آخرها اجتماع عمّان.

ب- إن السعي لتسوية سليمة لمشكلة الشرق الأوسط وفقاً للأسس التي تضمنها اتفاق عمّان، إنما يتمشّى مع إعلان جنيف الذي أقرّته جميع الفصائل الفلسطينية، وكانت تلك الفصائل ممثلة في الوفد الفلسطيني برئاسة فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير، والذي اشترك في المؤتمر الدولي لمساندة الشعب الفلسطيني، والذي عُقد في جنيف فيما بين 29 آب (أغسطس) – 7 أيلول (سبتمبر) 1983.

ج- إن الدول العربية بدورها أقرّت تلك المبادئ نفسها في مؤتمر جنيف الذي عُقد تنفيذاً لقرارٍ من الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد تبنّت الجمعية قرارات المؤتمر في كانون أول (ديسمبر) وخاصةً الدعوة إلى مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط.

د- إن التحفظات التي قُدّمت على الإعلان الختامي لمؤتمر جنيف كانت شكلّية في معظمها، ولم يتحفّظ من الجانب العربي سوى دولة واحدة هي: ليبيا، بينما أبدت 16 دولة أجنبية تحفظات، ترجع أسبابها إلى العلاقات التي تربطها إما بالدول العربية أو بإسرائيل.

وكان الملك حسين قد دعا إلى عقد اجتماع أردني - فلسطيني - أمريكي، غير أن العاهل الأردني لم يحدد بالضبط النتيجة التي يسعى إليها، ولم يكن في وسعه إلاَّ أن يعتمد على أحد احتمالين: إما أن تُعدّل واشنطن موقفها بشأن الدولة الفلسطينية، أو أن تتنازل منظمة التحرير عن البقية القليلة النهائية من هدفها القومي. ويبدو أن إدارة الرئيس ريجان لم يكن همها سوى فصم أواصر عرى العلاقة بين الأردن ومنظمة التحرير، ودفع الملك حسين إلى التحرّك بمفرده نحو عقد تسوية مع إسرائيل حول الأراضي المحتلة [1].

وكانت دعوة العاهل الأردني لعقد ذلك الاجتماع، قد أتاحت الفرصة لإدارة ريجان لكي تشترك في اعتبارات إجرائية مقابل الاعتبارات الجوهرية التي تتعلّق بفرص صنع السلام. وفي نيسان (أبريل) 1985 وافقت واشنطن من حيث المبدأ رغم اعتراض إسرائيل على الاجتماع بوفد أردني فلسطيني، على ألاَّ يضم أعضاء رئيسيين في منظمة التحرير أو تنظيمات المقاومة الأخرى. ورغم أن المسألة لم تُناقش بصفة مستمرة على أعلى مستويات الإدارة الأمريكية، فإن الدبلوماسيين الأمريكيين برئاسة ريتشارد ميرفي (Richard Murphy) مساعد وزير الخارجية لشؤون جنوب غرب آسيا، كرّسوا وقتاً طويلاً لتحديد الفلسطينيين الذين يمكن قبولهم للعمل كمندوبين لمنظمة التحرير بحكم الأمر الواقع من غير أعضائها. وبعد موافقة الإدارة الأمريكية على قبول أعضاء فلسطينيين من خارج المنظمة في الوفد الفلسطيني المقترح، عاد الملك حسين إلى الأردن لإجراء مشاورات مع القيادة الفلسطينية. وفي تموز (يوليه)، اتفقت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير واللجنة المركزية لحركة فتح على عدة مرشحين لمناصب في الوفد المشترك، ومن ثمَّ تمَّ نقل تلك القائمة إلى واشنطن من خلال العاهل الأردني، مع منح الإدارة الأمريكية الحق في اختيار من تشاء من الأسماء الواردة في القائمة. ولكن سرعان ما بدأت الإدارة الأمريكية في التراجع عن موقفها؛ ففي تشرين أول (أكتوبر) بدأ المسئولون الأمريكيون يحاولون ايجاد نهج جديد، بالرجوع إلى خطة الملك حسين عن المؤتمر الدولي [2].

ونظراً للعقبات الأمريكية فلم يتم إحراز أي تقدم يُذكر، على الرغم من الحجج المصرية والأردنية التي قُدّمت لعرفات، لكي تكون مقبولة من قبل إدارة الرئيس ريجان. ويعتقد الكثيرون أن الولايات المتحدة كانت السبب الرئيسي لحالة الجمود السياسي في

---

[1]- تشيرجي، **أمريكا والسلام**، ص244.

[2]- المرجع السابق، ص245؛ نافع، **الطريق إلى مدريد**، ص33.

المنطقة؛ فتعامل الإدارة الأمريكية مع مبادرة حسين - عرفات بعدم مبالاة، مع إملاء الشروط على طرفٍ بعينه وهو الطرف الفلسطيني، جعل تلك الشروط تبدو واضحة في دعم إسرائيل بشكلٍ قاطع، بينما على الطرف الآخر: فقد وعد المسؤولون الأمريكيون العرب بأن تكون الولايات المتحدة جديرة بالوساطة، لكن مع عدم عقد مؤتمر دولي كما يطالب العرب، وأن ذلك - من وجهة نظرهم - هو أفضل وسيلة لاستعادة الأرض وتحقيق التسوية. ولقد توهمت معظم دول أوروبا الغربية ذلك مع واشنطن، بما فيها حكومة مارغريت تاتشر رئيسة الوزراء البريطانية. ولكسر الجمود السياسي في المنطقة، دعت تاتشر عضوين من حركة فتح وهم أيضاً من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، للاجتماع معها في تشرين أول (أكتوبر) 1985. وكان هذا القرار قد تمَّ الإعلان عنه في منتصف أيلول (سبتمبر) كبادرة محسوبة، هدفت بريطانيا منها إلى إيجاد مسافة واحدة مع كل من الولايات المتحدة وإسرائيل، وهي إشارة واضحة إلى الأميركيين بالذات الذين كانوا حتى الآن يرفضون التحدّث إلى منظمة التحرير، حتى تتوقف عن وضع العقبات والبدء في صنع السلام في الشرق الأوسط. ولقد أدلت تاتشر بهذا التصريح لتشجيع الرئيس مبارك والملك حسين في محاولاتهم لدعم عرفات، وذلك في الوقت الذي كان فيه الزعيمين العربيين في زيارةٍ إلى واشنطن. وفي خطوةٍ غير مسبوقة فإنهما انتقدا علناً السياسة الأميركية [1].

ويبدو أن زيارة العاهل الأردني، قد هيأت المناخ لأول تعبيرات غير حاسمة من واشنطن عن الاهتمام بالمؤتمر الدولي، ومن ثمَّ تحدّث الملك حسين علناً عن الاختلاف الجوهري بين الفكرة الأمريكية عن المؤتمر وفكرته هو شخصياً، بأن الإدارة الأمريكية قدّمت اقتراحاً يتعلّق بالمؤتمر الدولي، يقترح بأن يكون مؤتمراً بالاسم فقط، بينما يصرُّ هو على أن تكون للمؤتمر سلطات واضحة. وكان ثمة اختلافاً آخر مهم حول دور منظمة التحرير في ذلك المؤتمر؛ فالملك حسين يرى ضرورة القبول المسبق من جانب المنظمة بالقرارين: (242) و(338)، الذي ينبغي أن يكون كافياً لتأكيد اشتراكها في المؤتمر. وكانت الإدارة الأمريكية تتمسّك في البداية، بعدم التزامها بقبول اشتراك المنظمة حتى بمثل تلك الشروط. وفي تشرين ثانٍ (نوفمبر) أصدر ياسر عرفات تحت ضغطٍ من مصر والأردن بياناً سُميَّ بإعلان القاهرة، يُعلن فيه تبرُّؤ المنظمة من الإرهاب، وكل أعمال العنف خارج فلسطين. ورغم الوعد ببذل جهود عاجلة لردع أية انتهاكات لهذا الموقف، فقد تمَّ الإعلان "**على حق الشعب الفلسطيني في مقاومة**

[1] - Smith, ***Palestine and the Arab-Israeli Conflict***, *p. 286.*

الاحتلال في الأراضي المحتلة"، وقد فسّر المتحدثون باسم المنظمة ذلك، بأنه لا يستبعد القيام بأعمال مقاومة في الأراضي المحتلة أو في إسرائيل. وكانت الإدارة الأمريكية ترى بأنه عندما تتبنّى المنظمة علناً قبولها بالقرارين المذكورين، واستعدادها للتفاوض على السلام مع إسرائيل، وأنها تنبذ الإرهاب رسمياً فإن تلك الإدارة سوف تقبل بتوجيه دعوة لها لحضور مؤتمر السلام. وكان اشتراط الإدارة الأمريكية على المنظمة، بأن تبيّن بوضوح وبشكلٍ علني استعدادها للتفاوض مع إسرائيل بشأن السلام. ولمَّا رأت القيادة الفلسطينية أن الإدارة الأمريكية غير جادة في بحثها عن السلام خصوصاً فيما يتعلّق بتأييد حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، ورغم الضغوطات الأردنية على المنظمة للقبول بالقرارين المذكورين، فإن عرفات رفض ذلك وأصرَّ على موقفه، رغم أن الأمريكيين خففوا فيما بعد من غلواء حدة موقفهم، وأعلنوا إمكانية تأييد صيغة "**الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني**"[1].

ولذلك فإن تردد عرفات في الاعتراف بإسرائيل قبل أي تسوية تفاوضية كان مناسباً للولايات المتحدة، فقد فضّل المسؤولون الأميركيون المحادثات الأردنية الإسرائيلية المباشرة دون منظمة التحرير، وبرعاية كان من المفترض أن يقوموا خلالها بالضغط على إسرائيل، لتقديم تنازلات إقليمية لتدلل على حسن نيتها للعرب. كذلك فإنهم كانوا يعارضون عقد مؤتمر دولي ليس فقط لمجرد أن منظمة التحرير ستشارك فيه، ولكن لأن السوفييت سوف يشاركون فيه بالضرورة. لذلك: فإن إدارة ريجان أرادت العمل على السيطرة على دبلوماسية الشرق الأوسط، لعرقلة أي دور سوفيتي في التسوية. أما في إسرائيل فإن حزب الليكود من جانبٍ واحد، كان يرفض فكرة أي محادثات بشأن الضفة الغربية، كما أن بيريز كان يرفض الخيار الأردني المدعوم أميركياً؛ فعمل الليكود والمستوطنين على عرقلة وتقويض احتمالات أي اتفاق[2].

وكان شمعون بيريز رئيس الوزراء الإسرائيلي، قد بدأ أواخر عام 1985 في التحدّث بشكلٍ ايجابي عن نوعٍ من المحفل الدولي، أو الرعاية الدولية لمفاوضات عربية إسرائيلية مباشرة، وكانت شروطه المعلنة لعقد مثل هكذا مؤتمر بألاَّ يُفوّض في فرض حلول، وأن يعيد الاتحاد السوفيتي علاقاته الدبلوماسية مع إسرائيل قبل المؤتمر. وفي الوقت الذي حدث فيه

---

[1]- تشيرجي، **أمريكا والسلام**، ص245-247.

[2] - *Smith, **Palestine and the Arab-Israeli Conflict**, pp. 285-286.*

تعديل في الموقف الإسرائيلي، بدأ وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز (George Shultz)، يلوّح أيضاً بأن المعارضة السابقة من جانب حكومته لفكرة عقد مؤتمر دولي آخذة في التآكل؛ ففي 23 أيلول (سبتمبر) 1985 عرض شولتز بعض الأفكار على الملك حسين، الذي لم يكن في تلك اللحظة لديه اهتمام كبير بذلك. ولكن شولتز كان يتجه ناحية فكرة ترتيب نوعٍ ما من الاحتفال الدولي لتهدئة المخاوف العربية. وكان أيضاً قد بدأ في التفكير في كيفية إعادة صياغة مفهوم السيادة بما يستوعب تعقيدات العلاقات الملزمة لإسرائيل والفلسطينيين والأردن، وبدا له أن الأشكال المختلفة للسيادة المختلطة والمتداخلة، تمثّل وسيلة التغلّب على حالة الجمود السائدة بشأن الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة [1].

وفي ضوء تراوح أزمة الثقة بين الإدارة الأمريكية والقيادة الفلسطينية، ولمَّا رأى العاهل الأردني أن ليس هناك احتمالات مباشرة للمضي في مبادرة السلام المشتركة، فقد بدت الخلافات بينه بين القيادة الفلسطينية تبرز مرة أخرى. ففي 21 كانون ثانٍ (يناير) 1986 اتهم العاهل الأردني ياسر عرفات، بأنه انتهك تفاهماً سابقاً بينهما برفض قبول القرار (242)، بعد أن كانت الإدارة الأمريكية قد وافقت على اشتراك منظمة التحرير في المؤتمر الدولي. لذا: أعلنت الحكومة الأردنية في 19 شباط (فبراير)، أن الملك حسين لم يعدْ يمكنه التعاون سياسياً مع القيادة الفلسطينية حتى تصبح كلماتهم ملزمة لهم [2]. ولقد رحبت إدارة الرئيس ريجان بقرار الملك حسين، وأعربت عن رغبتها في رعاية مباحثات إسرائيلية - أردنية خاصة [3].

وحسب قول غازي الصوراني: فيبدو أن عرفات اكتشف بأنه سيخرج من المولد بلا حُمُّص، وأن الملك حسين سيجني بمفرده الثمرة؛ فاضطر إلى التراجُع ممَّا وتّر العلاقات الرسمية الفلسطينية – الأردنية، حتى أن الأردن طلب إلى القيادي الفلسطيني خليل الوزير مغادرة أراضيه في تموز (يوليه) 1986، وعلى أثر ذلك جدد النظام الملكي في الأردن نشاطه في الضفة الغربية وقطاع غزة لتقوية نفوذه فيهما، مستقوياً بالنفوذ الإسرائيلي وعملائه أو أتباعه من بقايا الرموز العائلية والعشائرية الفلسطينية [4].

---

[1]- *George Shultz, **Turmoil and Triumph: My years as Secretary of state**, Scribner's, 1993, pp. 454-457.*

[2]- تشيرجي، **أمريكا والسلام**، ص249؛ لورانس، **اللعبة الكبرى**، ص500.

[3] - *Smith, **Palestine and the Arab-Israeli Conflict**, p. 288.*

[4]- **مقابلة مع غازي الصوراني.**

ومع ذلك لم تكن تلك المحاولة العقيمة بين الأردن ومنظمة التحرير دون فائدة مهمة، فعلى الرغم من أن المنظمة وجدت نفسها من جديد منعزلة على المسرح الدبلوماسي، فقد تبيّن المكان المركزي للقضية الفلسطينية، كما أن فكرة مؤتمر دولي قد قبلت به الدول العربية والاتحاد السوفيتي والمجموعة الأوروبية، وإن تمَّ رفضها بتفاوتٍ في الشدة من قِبل إسرائيل والولايات المتحدة، ثمَّ إن النقاش الداخلي لمنظمة التحرير حول الاعتراف بالقرار (242) وبتبعاته له قيمة تربوية هامة، مكّنت من إعادة تحديد السياسة الفلسطينية في نهاية الثمانيات من القرن الماضي [1].

ويبدو أن ثمة عوامل إقليمية دفعت القيادة الفلسطينية للبحث عن مخرج سياسي للقضية الفلسطينية، بخلاف العوامل الداخلية التي تحدثنا عنها؛ فزيارة الرئيس السادات إلى إسرائيل عام 1977، وتوقيعه سلامٍ شاملٍ منفرد معها عام 1979 جعل تلك القيادة تستشعر الخطر المحدق بقضيتهم. ثمَّ كان لنجاح الثورة الإسلامية في إيران في شباط (فبراير) 1979، وما ترتّب على ذلك من اندلاع حربٍ ضروس بين إيران والعراق صيف عام 1980 والتي استمرت لثماني سنوات، وانقسام العالم العربي ما بين مؤيدٍ لهذا وذاك، واضطرار القيادة الفلسطينية للاصطفاف خلف العراق، رغم العلاقات المتميزة التي كانت بينها وبين أركان العهد الجديد في إيران، ثمَّ الغزو الإسرائيلي للبنان ومحاصرة بيروت في صيف عام 1982، وما أعقبه من إرغام الثورة الفلسطينية للتخلي عن أهم معاقلها المتاخمة للحدود الإسرائيلية؛ ففقدت منظمة التحرير بذلك آخر ورقة ضاغطة على إسرائيل. ثمَّ حرب المخيمات التي اندلعت عام 1985 بين التكتّلات اللبنانية التي كانت حتى وقتٍ قريب من أهم الحلفاء للفلسطينيين، وبين التجمعات الفلسطينية الموالية لياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير [2]، مما أضرَّ كثيراً بموقف القيادة الفلسطينية في آخر ما بقي لها من تواجدٍ في الساحة اللبنانية؛ فبات تواجدها في المخيمات الفلسطينية في لبنان مكشوفاً

---

[1]- لورانس، **اللعبة الكبرى**، ص501.

[2]- لمزيد من التفاصيل حول حرب المخيمات بين حركة أمل اللبنانية والقوات الفلسطينية الموالية لياسر عرفات، انظر: أبو رجيلة، **العلاقات الفلسطينية اللبنانية**، ص131-135؛ عبد الله محمد الغريب، **أمل والمخيمات الفلسطينية**، ط2، د. ن، 1988، ص71-74؛ **"حرب المخيمات، حلقة من مسلسل إنهاء القضية الفلسطينية"**، مجلة فلسطين المسلمة، عدد 2، السنة الخامسة، مارس 1987، ص2؛ حسين حجازي، محمد العلي، **الحرب على المخيمات من الواقع إلى الدلالات**، نيقوسيا، إصدار الإعلام الموحد. منظمة التحرير الفلسطينية، 1987، ص15، 34، 90-92؛ فاطمة راسم، **تسع مصريات في المخيمات الفلسطينية، شهادات حية**، القاهرة، دار النديم للنشر والتوزيع والصحافة، 1988، ص3، 42.

بعدما فقدت الأنصار والحلفاء فيه. كل ذلك دعا القيادة الفلسطينية للبحث عن مخرجٍ سياسي يؤمّن لها البقاء في الساحة السياسية العربية، دون أن تلحق بها خسائر عسكرية إضافية في المستقبل، بعدما باتت تلك القيادة عاجزة عن صد المحاولات العربية المتباينة لجذب منظمة التحرير ضمن محاورها.

رابعاً: سياسة التهميش الإقليمي والدولي لمنظمة التحرير

ومن نافلة القول: إنه بعد رحيل قوات الثورة الفلسطينية من بيروت عام 1982 وطرابلس عام 1983، فقدت منظمة التحرير القاعدة الصلبة التي كانت تقف عليها وازدادت الأعباء المالية، وواجهت صعوبات عدة في استيعاب قوات الثورة وعائلاتهم الذين رحلوا إلى بلدان عدة قبل الانشقاق، حيث ما لبث من غادر بيروت إلى سوريا، أن اضطّر للمغادرة والالتحاق بإخوانهم في البلدان العربية الأخرى، ثمَّ ما لبث أن عاد جزء منهم إلى لبنان. كما أن عدداً كبيراً من كوادر المنظمة، آثروا الهجرة إلى بلدان أوروبية نتيجةً للإحباط وخصوصاً بعد الخروج من طرابلس، نظراً للأعباء المالية التي تراكمت على المنظمة. ولذلك بات العمل المقاوم ضد إسرائيل من تلك البلدان صعب للغاية، نظراً لبعدها عن الحدود الفلسطينية. وبالتالي: كان لا بد من عودة جزء من قوات الثورة الفلسطينية إلى الساحة اللبنانية، غير أن أمر العودة لم يكن بالأمر اليسير، فقد كان ثمة شبه إجماع من القوة الفاعلة في الساحة اللبنانية برفض عودة قوات منظمة التحرير إلى لبنان، وعدم السماح للمنظمة بأن يكون لها أي دور سياسي أو قوات متواجدة على الأرض. وكان حلفاء المنظمة من الفصائل اللبنانية قد تمَّ ضربهم من قِبل سوريا أو هُمّشوا، ومن تبقّى منهم لم يستطع تأييد قوات المنظمة علناً، وكانوا في بعض الأحيان يقومون بتقديم الدعم اللوجستي سراً فقط، فكانت كل من تلك الأطراف الآتية ذكرها ولأسباب متباينة لا ترغب بعودة تلك القوات إلى الساحة اللبنانية وهم:

1- **سوريا:** التي كانت تفرض سيطرتها على شمال وشرق لبنان وبيروت وحتى نهر الأوّلي بداية حدود مدينة صيدا في الجنوب اللبناني، حيث كانت قواتها تعتقل وتطارد كل من تسميهم آنذاك بالعرفاتيين (أنصار عرفات).

2- **حركة أمل الشيعية:** التي كانت تسيطر على جنوب لبنان باستثناء مدينة صيدا ومخيماتها والضاحية الجنوبية من مدينة بيروت، حيث لم تسمح بتواجد قوات لمنظمة

التحرير في بيروت، وقامت بحرب المخيمات في بيروت كذلك عامي 1985 - 1986، ومنعت قوات المنظمة من التمدد جنوباً باتجاه الحدود الإسرائيلية.

3- **حركة فتح الانتفاضة:** التي منعت قوات المنظمة من التواجد في مخيمات الشمال والبقاع ومخيمات بيروت، وفيما بعد قصفت مخيمات بيروت وأخرجت منها قوات حركة فتح بدعمٍ سوري، ثمَّ توجّهت تلك القوات إلى مدينة صيدا ومخيماتها.

4- **قوات أنطوان لحد المدعومة من إسرائيل:** التي كانت تسيطر على ما عُرف بالشريط الحدودي الذي يحمي الحدود الإسرائيلية، ويمتد إلى شرق قرى مدينة صيدا.

5- **القوات اللبنانية المسيحية:** التي كانت تسيطر على بيروت الشرقية وقتذاك، والتي كان لها موقف مسبق من منظمة التحرير على أثر الحرب الأهلية، وإن كان ذلك لا يمنع في بعض الأحيان بعض كوادر المنظمة، من الدخول إلى لبنان عن طريق بيروت الشرقية للمرور إلى بقية الأراضي اللبنانية، وذلك بالتنسيق مع الحكومة اللبنانية التي كان لها علاقة جيدة مع بعض الأطراف المسيحية المسيطرة على المنطقة الشرقية من بيروت، على خلفية التناقض مع سوريا.

6- **إسرائيل:** التي كانت راضية تمام الرضا عن وجود تلك السدود الخمسة الآنفة الذكر، والتي كانت: تحول بينها وبين قوات منظمة التحرير من العودة إلى جنوب لبنان.

ويبدو أن جزءاً آخر من قوات المنظمة تمكّن من دخول لبنان عبر البحر أو عبر سوريا، وكان الكثير منهم يُلقى القبض عليه من قِبل القوات السورية، كما استطاع جزءٌ ممن بقى من قوات المنظمة من العبور إلى لبنان والتجمّع في مخيمات صيدا، ومن ثمَّ تمددوا شرق مدينة صيدا (عين الدلب، القرية، جنسناية، الحسانية، وغيرها من قرى شرق صيدا)، وجنوب شرق صيدا (مغدوشة، حي السلام، ماريا، درب السين)، وفي مخيم الرشيدية قرب مدينة صور وهو أقرب المخيمات إلى فلسطين جغرافياً. ومن ثمَّ اضطرت تلك القوات العودة إلى المخيمات بعد أن فرض عليها الجيش اللبناني الانسحاب والعودة إلى المخيمات، والتي لا تزال حتى يومنا هذا على ذلك المنوال [1].

ومن نافلة القول: إنه ومنذ أواخر عام 1984 والنظام الرسمي السوري، تفنّن في مطاردة واعتقال وقتل كوادر حركة فتح الذين كان يُطلق عليهم اسم العرفاتيين، ثمَّ: أطلق

[1]- **مقابلة مع جمال كايد**، بتاريخ 2010/12/25.

هذا النظام العنان لحلفائه وعلى رأسهم حركة أمل اللبنانية التي كانت تسيطر على مخيمات بيروت والجنوب اللبناني كله، باستثناء مخيمات: عين الحلوة، والمية مية قرب صيدا، والرشيدية قرب صور الذي حوصر وتعرّض لكل أنواع العذاب، مما أضطرَّ أهالي المخيم لأكل أوراق الشجر والحشائش، كذلك أهالي مخيمي: شاتيلا وبرج البراجنة اللذين اضطرّوا لأكل القطط والكلاب، نتيجةً لحصار حركة أمل والفصائل الفلسطينية المدعومة من سوريا [1].

وبقي الإشارة إلى أن الأزمة اللبنانية وما ترتّب عليها من تداعيات خطيرة على القضية الفلسطينية، قد وضعت أوزارها نهائياً بعدما تمَّ التوقيع بين الفرقاء اللبنانيون، على اتفاق الطائف برعاية سعودية في 30 أيلول (سبتمبر) 1989. وفيما يخص اللاجئين الفلسطينيين فقد جاء الاتفاق ليلغي الحق في الملكية العقارية، وأُزيلت من النقاش مسألة السماح بحق العمل والضمان الاجتماعي، كما أُبعدت قضية نشر الأمن اللبناني في المخيمات بعزلها عن بقية الأحياء اللبنانية؛ فأدّى ذلك كله إلى هجرة واسعة للفلسطينيين خصوصاً من مقاتلي حركة فتح إلى الخارج بحثاً عن حلول لتلك المشكلات، بعد أن قدّم مئات المقاتلين طلبات بحق اللجوء السياسي إلى الدول الاسكندنافية وغيرها من الدول الأوروبية. ومع وجود الأزمة المالية الحادة التي عانت منها منظمة التحرير, وموجة الانتقادات الواسعة فيما يتعلق بالفساد المالي, وسوء الإدارة والهيمنة والشللية والقرارات الفردية ووجود مخالفات ضخمة في كل أنشطة المنظمة؛ فانكمش العدد الديموغرافي الفلسطيني الموجود باستمرار على الأراضي اللبنانية، بما يُقدّر ما بين 175 و 225 ألف نسمة بدلاً من المتعارف عليه تسجيلاً والبالغ 400 ألف لاجئ ونيّف [2]. كما أن اتفاق الطائف: لم ينص على أي بندٍ يخص وضع الفلسطينيين في لبنان، إلاَّ من خلال النص الذي يدعو إلى حل ونزع أسلحة كافة الميليشيات اللبنانية، حيث أكّد مسئولون فلسطينيون، بأن الفصائل الفلسطينية في لبنان، سلّمت بعد قرار حل الميليشيات اللبنانية عام 1991 إلى الجيش اللبناني كافة الأسلحة الثقيلة، ما يعني أن الفصائل ستحتفظ فقط بالسلاح الخفيف، الذي يبرر الفلسطينيون حمله بتمسّكهم بالمقاومة ومواجهة أي عدوان إسرائيلي محتمل عليهم في لبنان. ويُضاف إلى ذلك: أن السلطات اللبنانية رفضت توطين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان في مقدمة الاتفاق، والذي

---

[1]- **مقابلة مع جمال كايد**، بتاريخ 2011/8/7.

[2]- ألبير منصور، **موت جمهورية**، بيروت، دار الجديد، 1994، ص243؛ سهيل الناطور، دلال ياسين، **الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في لبنان وسبل التعايش معه**، دمشق، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، 2007، ص9؛ أبو رجيلة، **العلاقات الفلسطينية اللبنانية**، ص135-136؛ **مقابلة مع محسن الخزندار**.

صار جزءاً من الدستور اللبناني، وأكّدت أنه أمر مستبعد للغاية؛ فالتوطين بات مسألة مرفوضة ويُجمع عليها كافة اللبنانيون وإن تعددت الأسباب [1].

ومهما يكن من أمر: فإن القيادة الفلسطينية الرسمية، استطاعت لعب دور الحياد نوعاً ما أمام الخلافات التي عصفت بالمنطقة العربية، في الوقت الذي كانت زيارة عرفات لمصر عام 1983 من وجهة نظر العرب كسراً لحاجز المقاطعة العربية لمصر بعد توقيع حكومتها لاتفاقيات سلام مع إسرائيل. الأمر الذي أدخل منظمة التحرير في أزمة على المستوى العربي، فحسب ما قاله غازي الصوراني: بأنه رغم أن قمة فاس العربية طرحت المشروع العربي للسلام كمؤشرٍ وبداية لفك الارتباط ما بين الأردن والضفة الغربية، إلاّ أن ذلك أدّى إلى زج المنظمة بأعباء إضافية، ووفّر لها مناخاً جيداً نحو توجهها للتفاوض السلمي. ولكن الأعوام التي تلت ذلك: وحتى عام 1986، أُعتبرت سنوات ركود وتراجع غير مسبوق للقضية الفلسطينية ولمنظمة التحرير على المستويين الإقليمي والدولي، لدرجة أن عدداً غير قليل من العواصم لم تعد تستقبل ياسر عرفات كما كان في السابق، ولم تعد ترغب في استقباله [2].

وكذلك الأمر فإن التوتّر الشديد ساد العلاقات بين الأردن ومنظمة التحرير وصل إلى مرحلة متقدّمة، فحرّضت الحكومة الأردنية عطا الله عطا الله (أبو الزعيم) أحد قادة حركة فتح على الانشقاق على حركته، ثمَّ أردفت ذلك بخطوةٍ أخرى أكثر دراماتيكية بطرد خليل الوزير (أبو جهاد) القائد الفتحاوي والرجل الثالث في منظمة التحرير، وإغلاق مكاتب المنظمة في الأردن. وفي ذلك قال صلاح خلف (أبو إياد) الرجل الثاني في المنظمة: **"إن الأردن كان يهيئ منذ زمنٍ للتشويش على المنظمة وقيادتها، وقد ارتأت الأردن استخدام أبو الزعيم لبث الأكاذيب وتشويه صورة القيادة الفلسطينية... وأن الملك حسين أوقف التنسيق بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، وأسباب ذلك إرادة الملك حسين أن يكون ناطقاً رسمياً وممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني؛ وبذلك يجب تفويضه للتحدّث في مصير القضية الفلسطينية، ويحدد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني"** [3].

---

[1] - عمر فارس أبو شاويش، **مستقبل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان**، موقع دنيا الوطن، 2006/3/23؛
http:// www.pulpit.alwatanvoice.com/content-41157.html

[2] - الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص73-74.

[3] - **"مقابلة مع صلاح خلف"**، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 164-165، بيروت، 1986، ص4.

ويبدو أن ما سبق ذكره: تزامن مع الانفتاح العربي صوب إسرائيل والتطبيع معها، والذي بلغ ذروته في الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الإسرائيلي شمعون بيريز للمملكة المغربية ولقائه بالعاهل المغربي الحسن الثاني في عام 1986، والذي اعتبرته بعض الجهات سعياً لفك عزلة إسرائيل وتشديد الخناق على منظمة التحرير؛ فعادت تلك الزيارة سلبياً على القضية الفلسطينية بشكلٍ عام [1].

وكان الملك حسين قد أظهر في وقتٍ مبكر من عام 1986، اهتماماً متجدداً بفكرة المؤتمر الدولي بعد حدوث الخلاف بينه وبين القيادة الفلسطينية، وكان العاهل الأردني يرى دائماً أنه في حاجة إلى منظمة التحرير أو سوريا لتوفير الغطاء لمحادثاته مع إسرائيل، وبما أن المنظمة باتت خارج الصورة، فقد كان من المهم تقديم حافز لسوريا لكي تساير أي جهود دبلوماسية. ومن هنا جاءت الحاجة إلى عقد مؤتمر دولي من أي نوع، وكان ذلك يعني أيضاً بشكلٍ حتمي نوعاً من المشاركة السوفيتية. وكانت تلك مسألة لا يزال أنصار الرئيس ريجان غير متحمّسين لها، خشية أن يعود الاتحاد السوفيتي إلى منطقة الشرق الأوسط الذي غاب عنها عام 1973 [2]. وخلال فترة طويلة من عام 1986 ازدادت وتيرة الاتصالات بين الأردن وإسرائيل، فقد اجتمع العاهل الأردني مع وزير الدفاع الإسرائيلي اسحق رابين بالقرب من ستراسبورغ في شهر نيسان (أبريل) [3].

وفي موقفٍ لافت للانتباه: سعت الإدارة الأمريكية وإسرائيل خلال ما تبقّى من عام 1986، من تحسين وتلميع صورة العاهل الأردني بين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة؛ ففي آب (أغسطس) أعلن الملك حسين عن خطة خماسية للتنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة، تبلغ تكاليفها 1,3 بليون دولار كان سيحصل عليها من تبرعات دولية. وقام كل من الأردن وإسرائيل بالتشجيع على إنشاء روابط القرى كمصادر بديلة عن منظمة التحرير، تحل محل القيادة الوطنية ذات الاتجاه الموالي للمنظمة في الضفة الغربية. فقد شهدت أواخر أيلول (سبتمبر) وأوائل تشرين أول (أكتوبر)، تعيين رؤساء للبلديات العربية في ثلاث مدن في الضفة الغربية. وفي تشرين ثانٍ (نوفمبر) تمَّ افتتاح فرعٍ من بنك القاهرة عمَّان في مدينة

---

[1]- المرجع السابق، ص10-11.

[2]- *Peter W. Rodman, "**Middle East Diplomacy after the Gulf War**", Foreign Affairs, Vol. 70, spring 1991, pp. 10-18.*

[3] - *Adam Garfinkle, **Israel and Jordan in the shadow of war: Functional Ties, and futile Diplomacy in a Small Place**, St. Martin's Press, 1992, pp. 128-129.*

نابلس، وهو أول بنك عربي تسمح إسرائيل بفتحه في الأراضي المحتلة منذ عام 1967. ويبدو أن تلك الخطوة قد أُتخذت على أساس اتفاق سري بين البنوك المركزية في إسرائيل والأردن، يسمح بإشراف مشترك على ذلك البنك؛ فأزعجت تلك الخطوة القيادة الفلسطينية كثيراً، لأن الفلسطينيين بذلك سوف يرون الفوائد المحسوسة التي تستطيع زعامة الملك حسين من جلبها لهم، ثمَّ تأسّست صحيفة موالية للأردن في القدس. كما وقدّمت الولايات المتحدة مساعدتها لِما أُطلق عليه "**تدابير نوعية الحياة**" القائمة على أساس، أن تحسين مستويات المعيشة سوف يُولّد الاعتدال السياسي بين الفلسطينيين. بل وأكثر من ذلك فقد اتخذَّ شمعون بيريز رئيس الوزراء الإسرائيلي خطوة أخرى، استهدفت تعزيز موقف العاهل الأردني، وذلك بتأييد فكرة عقد مؤتمر دولي يُستخدم كمظلة لمفاوضات مباشرة [1].

ويرى البعض: أن تلك التأثيرات والمتغيّرات الإقليمية أدّت إلى إضعاف منظمة التحرير التي وجدت نفسها في عزلة، مما دفعها: للاعتماد على نوايا الولايات المتحدة ودول الاعتدال العربي الذي ولَّد بدوره مزيداً من الضعف، الأمر الذي أثّر في اختلال موازين القوى المحلية. لذلك فإن منظمة التحرير لم تنعزل عن واقعها الإقليمي، بل أثّرت وتأثّرت به وبعوامله المتلاحقة منذ نشأتها، لتجد نفسها في خضم تلك المؤثّرات التي اتجهت بها من وحدانية الكفاح المسلح إلى التساوق مع مشاريع التسوية، ويمكن إجمال تلك المؤثّرات فيما يأتي:

1- الخلافات العربية- العربية، والصراع على احتواء منظمة التحرير، والتأثير على سياساتها كأداة في تصفية الخلافات العربية.
2- افتقاد الثورة الفلسطينية لقاعدة ارتكاز تنطلق منها وتحافظ بها على استقلالية قرارها الوطني.
3- هزيمة عام 1967 وبدء التفاعل العربي الرسمي مع مشاريع التسوية الأمريكية – الإسرائيلية.
4- تصفية المقاومة الفلسطينية في الأردن وإخراجها نهائياً من ساحته.
5- حرب عام 1973 وما تلاها من تداعيات.

---

[1] - تشيرجي، **أمريكا والسلام**، ص250-251؛

*Yossi Melman & Dan Raviv, **Behind the Uprising: Israelis, Jordanians and Palestinians**, Greenwood Press, 1989, pp. 187-200, Smith, **Palestine and the Arab-Israeli Conflict**, p. 288.*

6- معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية عام 1979 التي حيّدت الدور المصري كشريكٍ فاعل وتحويله لدورٍ وسيط.

7- حرب الخليج الأولى بين إيران والعراق عام 1980 وما تبعها من أحداثٍ جسام، انتهت بالاجتياح العراقي للكويت عام 1990.

8- حرب عام 1982 وتصفية قواعد منظمة التحرير في لبنان.

9- انشقاق حركة فتح على نفسها عام 1983 وما ترتّب على ذلك من انقسامٍ عام في منظمة التحرير، وخروج مقاتلي الثورة الفلسطينية من لبنان للمرة الثانية [1].

10- التغييرات الجوهرية في موقف الاتحاد السوفيتي من الصراع العربي الإسرائيلي، وتبدل مواقفه من مبادرة السلام الأمريكية. وتراجع الاتحاد السوفياتي على الصعيد الدولي وانكفائه إلى سياسة قطرية وإعادته صوغ علاقاته الإقليمية [2].

11- توجّه قيادة منظمة التحرير إلى مشاريع التسوية خصوصاً في مؤتمر القمة العربية في فاس عام 1982، بعد موافقتها على المبادرة العربية للسلام؛ وما أدّى إلى الانزلاق في تقديم مزيداً من التنازلات والهبوط في سقف المطالب الوطنية، كما حدث لاحقاً وحتى يومنا هذا.

12- الصراعات الفلسطينية الداخلية ونتائجها السلبية على مسيرة العمل المسلح [3].

ومما سبق من عوامل محلية وإقليمية ودولية، زاد من الضغوط على منظمة التحرير مع حدة الخلافات السياسية التي مزّقت أغلب العلاقات العربية، مما أدّى إلى تغيير الاتجاه السياسي لمنظمة التحرير في الخيار العسكري كخيار استراتيجي وحيد، إلى البحث عن وسائل سياسية ودبلوماسية لحل القضية الفلسطينية بالدخول في الحلول السلمية, والاعتراف بقراري مجلس الامن (242), و(338)، والتوجه إلى المفاوضات مع الجانب الأمريكي. والقبول بالحل السلمي لتحرير أي جزء من أرض فلسطين وتغاضياً عن فلسطين التاريخية, والقبول بقطاع غزة والضفة الغربية من نهر الأردن دون غيرها [4].

---

[1] - الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص74-75.

[2] - **مقابلة مع محسن الخزندار**.

[3] - الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص75.

[4] - **مقابلة مع محسن الخزندار**.

غير إننا لا يمكن تجاهل الدور الإسرائيلي في لجم ثوابت منظمة التحرير بعد أن استغلّت اتفاقياتها السلمية مع مصر؛ فنجحت في تحييد الدور المصري المميّز سياسياً وعسكرياً، ومن ثمَّ تمكّنت بذلك من تأمين أهم جبهاتها التي كانت تسبّب لها إزعاجاً لثلاثة عقود من الزمن. وتلك حقيقة راسخة لا مراء فيها ولا يمكن التشكيك فيها، ومن تلك القاعدة انطلقت بإرياحية لإعادة ترتيب أوراق المنطقة حسب رؤيتها ومصالحها، من خلال تدبير المبررات المقبولة دولياً وإقليمياً في الانقضاض على منظمة التحرير في آخر معاقلها ومكامن قوتها، لتشن حربها ضد المنظمة في لبنان عام 1982، وتنجح في تمرير مؤامرتها في ظل صمتٍ عربي ودولي مريبين وكاملين؛ فنجحت في مهمتها بما يُرضي الجميع على حدٍّ سواء، لذلك فإن ذلك الصمت العربي كان شكلاً من أشكال التورُّط في عملية تصفية منظمة التحرير[1].

ومع تحليلنا للتأثيرات الإقليمية ومن ضمنها التأثير الإسرائيلي، فإنه لا يمكن تجاهل التأثيرات الداخلية الفلسطينية، والتي أسهمت نوعاً ما في إيجاد تربة خصبة لتفاعل التأثيرات الإقليمية، وبأن تؤتي أُكلها ومن ذلك:

1- الطريقة التي قادت بها القيادة الفلسطينية منظمة التحرير ومن ثمَّ هيمنتها المطبقة عليها؛ لم تكن الطريقة المُثلى لمجابهة الحركة الصهيونية وربيبتها إسرائيل التي ارتبطت بالولايات المتحدة القوة العظمى الأساسية في العالم[2].

2- جملة الأحداث والمؤثّرات التي أدّت لانقسام الوضع الفلسطيني على نفسه ما بين جبهة رفض وجبهة قبول، منذ تبنّي المجلس الوطني الفلسطيني البرنامج المرحلي في دورته الثانية عشر عام 1974، الذي يُعد تراجعاً ملحوظاً عن السقف السياسي الذي تبناه الميثاق القومي ثمَّ: الوطني الفلسطينيين[3].

3- إن الأوضاع الداخلية الفلسطينية ومنذ تصفية التواجد الفلسطيني في الأردن شهدت انقساماً حزبياً سياسياً، أثّر بفاعلية على الوحدة الوطنية ومستقبل القضية الفلسطينية، مع التفرُّد والفردية في أسلوب اتخاذ القرارات داخل المنظمة، والذي اتّخذ في طابعه العام نظام الشلليّة التي أضعفت البناء والأداء المؤسساتي للمنظمة، والذي زاد تعمّقاً بعد عام 1982 بخروج قوات الثورة الفلسطينية من لبنان وتدمير

---

[1]- الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص76-77.

[2]- المرجع السابق، ص78.

[3]- غسان الخطيب، "**المأزق القيادي الفلسطيني - أزمة راهنة أم استنفاذ دور تاريخي؟**"، موقع حزب الشعب الفلسطيني، www.palpeople.org/atmplate.php.

القاعدة المؤسسية للمنظمة، وتشتت ما تبقّى منها بين الدول العربية، وما تبع ذلك من أحداثٍ وانشقاقات. الأمر الذي منح النظام العربي فرصة، لإحكام قبضته على مخارج القرار الفلسطيني ومطبخه السياسي [1].

4- بعد خروج منظمة التحرير من لبنان وخسارة قاعدتها الأخيرة على خط التماس مع إسرائيل، لم يعد لقيادتها سوى الأراضي المحتلة كنقطة انطلاق لقواعدها ومؤسساتها وعملها، فانتقل مركز الثقل من الخارج إلى الداخل لتفادي خضوعها للنظام الرسمي العربي باختلاف مواقفه واتجاهاته [2].

وفي خضم تلك الأزمات المتعاقبة والمتلاحقة التي كادت أن تعصف بمنظمة التحرير، كان المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السابعة عشرة في عمَّان عام 1985 قد تجاوز مبدأ الإجماع الوطني في محاولةٍ لتطوير علاقات المنظمة بالأردن، وذلك في ضغطٍ من جانب قيادة المنظمة المستأثرة بالقرار السياسي الفلسطيني من جهة، بل وطالبت تلك الدورة بمواصلة الانفتاح مع مصر من جهةٍ أخرى، مما عمَّق مفاهيم الهيمنة والفردية ضد سياسة الإجماع الوطني، وأكثر من ذلك طالبت بالعمل على اتخاذ موقف عربي موحّد من أجل مساعدة مصر على العودة إلى جامعة الدول العربية. وتوصّل المجلس الوطني في 11 شباط (فبراير) 1985، لاتفاقٍ للتحرُّك المشترك مع الأردن، وموافقته غير المباشرة على القرار الدولي (242)، وقبول مبدأ تشكيل وفد مشترك إلى مفاوضات السلام مع الأردن وهو ما تمَّ التعارف على تسميته (باتفاق عمَّان). الأمر الذي أعاد خلط الأوراق الفلسطينية من جديد والإعلان عن تشكيل إطار تنظيمي جديد، أُطلق عليه اسم (جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني) في 25 آذار (مارس) من العام نفسه، وقد ترأسه خالد الفاهوم رئيس المجلس الوطني الفلسطيني. وضمَّت تلك الجبهة الجديدة كل من: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية (القيادة العامة)، والصاعقة، وفتح الانتفاضة، وجبهة النضال الشعبي، واتخذت من دمشق مقراً لها واعتبرت جبهة الإنقاذ تلك، اتفاق عمَّان انخراطاً في مشروع الحل الأمريكي الاستسلامي [3].

---

[1] - المرجع السابق.

[2] - الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص79.

[3] - الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، **النشأة والمسار**، المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، ط1، شركة دار التقدم العربي (بيروت)، الدار الوطنية الجديدة (مشق)، حزيران (يونيه) 2009، ص308.

وعلى الرغم من المواقف الليّنة والتنازلات التي اتخذتها القيادة الفلسطينية، واستعدادها للمشاركة في مؤتمر دولي ضمن وفد أردني مشترك، مع تسوية ضمن اتحاد كونفيدرالي مع الأردن، بل واستعدادها لموافقتها المشروطة على القرار (242)، وشجبها ورفضها للإرهاب كما حدث في إعلان القاهرة في تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1985، فإنها لم تنجح في تغيير الموقف الأمريكي الرافض للحوار مع وفدٍ أردني – فلسطيني يضم أعضاء من منظمة التحرير، مشترطةً اعتراف الأخيرة بحق إسرائيل في الوجود ضمن حدود آمنة ومعترف بها علناً وبدون شروط مسبقة، مع إعلانها وقف العمليات المسلحة. لكن الطامة الكبرى والصدمة المروّعة والتي عملت على ازدياد حالة الانقسام والتشرذم في الساحة الفلسطينية، تمثّلت في خطاب الملك حسين في 19 شباط (فبراير) 1986، والذي أعلن فيه وقف كافة أشكال التنسيق مع منظمة التحرير، محمّلاً إياها تعطيل التحرك السياسي على الساحة الدولية. وكما يقول المثل الشعبي: (رُبَّ ضارةٍ نافعة)، فقد كان لخطاب العاهل الأردني مردودٌ إيجابي على الساحة الفلسطينية، لأن ذلك الخطاب يعني في التحليل الأخير إلغاء اتفاق عمَّان، حيث بدأت مساعي الوحدة التي بذلها الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد في 8 نيسان (أبريل) من العام نفسه، بطرحه مبادرة جديدة لتحقيق المصالحة الفلسطينية، والتي تكللت باجتماع ثلاثي بين حركة فتح والجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي الفلسطيني في 6 أيلول (سبتمبر) في الجزائر. تمَّ التوصّل فيه إلى إعلان سياسي، شدّد على ضرورة تعجيل المساعي الهادفة إلى استعادة وحدة جميع الفصائل والقوى في إطار منظمة التحرير، مع رفض الحلول المنفردة والحزبية والمشاريع التصفوية كخطة كامب ديفيد، ومشروع الرئيس ريجان، والحكم الذاتي، والتقاسم الوظيفي، ورفض القرار (242)، والعمل من أجل عقد المؤتمر الدولي للسلام الذي تشارك فيه المنظمة على أساس مستقل ومتكافئ، والتأكيد على أن اتفاق عمَّان لم يعد قائماً ولم يعد يشكّل أساساً لمنظمة التحرير ولتحرّكها[1].

وهنا يبرز تحول دراماتيكي في الفكر السياسي الفلسطيني متمثلاً في القبول بالقرار الدولي (242)، وذلك بعد أن كان من المحرمات فلسطينياً. ما يعني أن القيادة الفلسطينية بعد خروجها من بيروت أولاً عام 1982، ومن طرابلس ثانياً بعد أحداث الانشقاق

---

[1]- الشريف، **البحث عن كيان**، ص351-352؛ مجلة شؤون فلسطينية، "**إعلان القاهرة**"، العدد 152-153، تشرين ثانٍ (نوفمبر) – كانون أول (ديسمبر) 1985، ص100-101.

الفلسطيني الداخلي عام 1983، باتت مضطرة- من وجهة نظرها - للتساوق مع الأطروحات السلمية مهما كانت نتائجها وعواقبها السياسية.

وحسب ما يذكر البعض: فإنه هنا يتضح مدى التناقض في سياسات قيادة منظمة التحرير وحركة فتح، التي توحي بالتلاعب على التناقضات وحسب الزمان والمكان للحدث؛ فبعيد تأكيدها على الاعتراف بالقرار (242)، والمشاركة بوفدٍ مشترك مع الأردن، وحل القضية الفلسطينية ضمن اتحاد كونفيدرالي في اتفاقها مع الأردن، وتأكيد ياسر عرفات في القاهرة على شجب الإرهاب، وإرسال رسالة للإدارة الأمريكية عبر الأردن تؤكّد ذلك؛ نجدها تأتي مع القوى الفلسطينية المعارضة لتنسف كل ذلك بإعلان سياسي رسمي. وهنا يتمحور سؤال أساسي: (**هل كانت قيادة منظمة التحرير، تستخدم قوى المعارضة كورقة تُلوّح بها للإدارة الأمريكية، تحقيقاً لمخططاتها الأساسية الباحثة عن كسب ود الإدارة الأمريكية؟**). فمن البديهي أنه يتضح بالفعل، أن القيادة الفلسطينية كان لديها مخطط منهجي يسير في نسق معين؛ وذلك في الوقت الذي كانت تبحث فيه بشتى السبل عن فتح قنوات اتصال مع إسرائيل. الأمر الذي أكّده محمود عباس (أبو مازن) أمين سر اللجنة المركزية لمنظمة التحرير بالقول: بأنه كان "**هنالك لقاءات حدثت مع حركة السلام الآن، وأخرى مع اليهود الشرقيين كفئةٍ يمكن أن تكون جسراً بين العرب والإسرائيليين. وقد عقدنا مع هؤلاء ثلاثة اجتماعات كبيرة، الأول: في رومانيا في 6 /11/ 1986، والثاني: في هنغاريا (المجر) في 12 /6/ 1987، والثالث: وهو الأهم في توليدو بإسبانيا في 5 /7/ 1989**" [1].

لذا يرى ذلك البعض: بأن ما ذكره محمود عباس يؤكّد حقيقة أن قيادة المنظمة كانت تتخذ من قوى المعارضة، ورقة تلوّح بها وقتما اقتضت الضرورة للضغط على الإدارة الأمريكية للقبول بفتح حوار مع منظمة التحرير، واستخدامها كرسالة تعني بأن لدى للفلسطينيين متطرّفون ويرفضون أي تنازل، وبأنه يمكن لهؤلاء أن يكونوا يوماً ما في مصاف القيادة الفعلية، وذلك كان حال لسان القيادة الفلسطينية في رسائلها غير المباشرة. كما ويؤكّد في الوقت نفسه هشاشة المعارضة الفلسطينية وسهولة انخداعها، وعدم قدرتها على التغيير، أو الفعل الحقيقي وكأنها تختبئ خلف رداء قيادة المنظمة لتستر عورتها أمام الجماهير، وتلجأ فقط للتنظير السياسي النقدي الذي أنبته جملة الأحداث المتتالية على

[1]- محمود عباس، **طريق أوسلو**، ط1، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1994، ص32.

الساحة الفلسطينية، وحتى توقيع اتفاق أوسلو عام 1993. فتلك المعارضة لم تستطع إفشال أية محاولة تنازل عن حقوق الشعب الفلسطيني بل كانت تنساق مع السيل الجارف، غير قادرة على الفعل سوى بالنقد النظري المغلّف بكلمة (**نعم**) لِما يجري؛ وإلاّ ما كانت قيادة المنظمة لتتجرّأ على فعل ذلك وهو ما حدث بعد أن أُعلن بيان الجزائر عام 1986، ليشكّل مدخلاً لانعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثامنة عشرة في الجزائر في 20 نيسان (أبريل) 1987، لترميم انشقاق المنظمة وجر جميع فصائلها باتجاه التسوية السلمية والتي أُطلق عليها دورة الوحدة الوطنية، دون أن يتمخّض عنها أي قرارات [1].

والحقيقة: فإن تيارات المعارضة داخل منظمة التحرير كانت من الضعف بمكان، بحيث أنها لم يكن بمقدورها ولو لمرةٍ واحدة تعطيل أية قرار تتخذه القيادة الفلسطينية، خصوصاً فيما يتعلّق بالحفاظ على الثوابت الوطنية للشعب الفلسطيني وبقضيته المركزية، وقد استمرأت تلك المعارضة القبول دوماً بلعب الدور الثانوي الذي لا يقدّم ولا يؤخّر. ولو كانت تلك المعارضة جادة في مواقفها؛ لرفضت حضور اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني المتعاقبة التي يتم فيها اتخاذ قرارات مصيرية هم رافضون لها؛ كنوعٍ من الضغط على القيادة التي تستطيع تمرير ما تريد بحكم أن مناصريها الأغلبية في المجلس الوطني.

ومهما يكن من أمر: فإن عام 1986 كان عاماً مهماً بالنسبة لمنظمة التحرير وقيادتها السياسية؛ ففي ذلك العام اتضحت النوايا والأهداف الأمريكية والإسرائيلية، وذلك بعد انعقاد مؤتمر القمة العربية في عمَّان في العام نفسه. فبعد أن وضع ذلك المؤتمر أوزاره قال مستشار الأمن القومي الأمريكي زبيغنيو بريجنسكي (Zbigniew Brzezinski) جملته الشهيرة والتي تبيّن النوايا الأمريكية: "**باي باي منظمة التحرير**" (Bye Bye PLO)، خاصةً وأن قيادة المنظمة عُوملت في ذلك المؤتمر بنوعٍ من الاستخفاف والتجاهل. وإدراكاً لتلك المخاطر كان على القيادة الفلسطينية إعطاء المزيد من الاهتمام للعمل في الأراضي المحتلة، ومنحها مساحة أكبر من الفعل والاهتمام على ضوء الضعف الذي عانت منه الساحة الخارجية.

وبحلول ربيع عام 1987، لاحت في الأفق فرصة تحقيق تقدّم ملموس في العملية السلمية، فقد كان الأردن قد عزز روابطه مع سوريا لدرجة أن مبعوثاً من الملك حسين اجتمع مع شولتز في 7 نيسان (أبريل) من العام نفسه، ليبلغه بموافقة سوريا على حضور

---

[1]- الأخرس، **تأثير المحددات**، ص81؛ الشريف، **البحث عن كيان**، ص356؛ خرطبيل، **وأد منظمة التحرير**، ص40.

مؤتمر دولي من النوع الذي يقترحه الأردن. وكان شولتز يشعر بنوعٍ من الارتياب في ذلك الأمر، إلاَّ أنه أدرك أن السوفييت ربما باتوا مستعدين للمساعدة [1]. ومن ناحيةٍ أخرى اجتمع الملك حسين مع وزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيريز سراً في لندن، لوضع المبادئ المتعلقة بعقد مؤتمر دولي، وتمَّ التوصّل بينهما إلى تفاهمات في 11 نيسان (أبريل). وأيّد الطرفان فكرة ألاَّ يكون للمؤتمر الدولي سلطات مطلقة فلا يستطيع أن يفرض آراءه، أو أن ينفض نتائج المباحثات الثنائية التي ستدور تحت مظلة المؤتمر. كما واتفق الطرفان على أن تكون للمؤتمر جلسة افتتاحية احتفالية يحضرها ممثلون عن الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن والأطراف الإقليمية للصراع التي قبلت القرار (242). أما المسألة الشائكة وهي مسألة ماذا سيحدث في حالة وصول المفاوضات الثنائية إلى طريقٍ مسدود، أو ما يسمى مسألة الإحالة، فقد تمَّ الاحتيال عليها بدهاء في الوقت الراهن [2].

وفي ختام هذا الفصل بالإمكان الوقوف عند بعض المحطات المهمة منها:

- إن خروج قوات الثورة الفلسطينية من بيروت، أدّى إلى احتدام الخلافات الفلسطينية الداخلية وتهافت القيادة الفلسطينية على برامج التسوية السلمية.
- إن السياسة التي عملت الإدارة الأمريكية على تطبيقها في منطقة الشرق الأوسط، كانت مبنيّة على تدجين المعتدلين العرب، في صياغة وتأييد وتشجيع خطة ناجعة لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، على أساس قيام كيان فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة يرتبط بالأردن كونفيدرالياً.
- إن انعقاد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في عمَّان في تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1984، كانت مجرد غطاء لتحركات ياسر عرفات السياسية؛ ولفك العزلة العربية عن النظام الرسمي المصري.
- إن القيادة الفلسطينية توصّلت مع الملك حسين إلى مشروع الاتفاق الأردني الفلسطيني في 21 شباط (نوفمبر) 1985، الذي أكّد على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، من خلال تحقيق اتحادٍ كونفيدرالي بين الأردن والدولة الفلسطينية المرتقبة.

---

[1] - *Shultz, **Turmoil and Triumph**, Chapter 44.*

[2] - وليام كوانت، **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي**، في: وليام كوانت (محرر)، **كامب ديفيد بعد 10 سنوات**، ط1، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1410هـ (1989م)، ص525؛ هيكل، **المفاوضات السرية** (3)، ص183.

- إن التأثيرات والمتغيّرات الإقليمية التي حدثت حتى نهاية العام 1986، أدّت إلى إضعاف منظمة التحرير التي وجدت نفسها في عزلة، مما دفعها للاعتماد على نوايا الولايات المتحدة ودول الاعتدال العربي الذي ولَّد بدوره مزيداً من الضعف. لذلك فإن منظمة التحرير وجدت نفسها في خضم تلك المؤثّرات، تتجه من وحدانية الكفاح المسلح إلى التساوق مع مشاريع التسوية.
- إن المواقف الليّنة والتنازلات التي اتخذتها القيادة الفلسطينية، واستعدادها للمشاركة في مؤتمر دولي ضمن وفد أردني مشترك، مع تسوية ضمن اتحاد كونفيدرالي مع الأردن، بل واستعدادها لموافقتها المشروطة على القرار (242)، وشجبها ورفضها للإرهاب كما حدث في إعلان القاهرة في تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1985، لم يؤدِّ إلى نجاحٍ يُذكر في تغيير الموقف الأمريكي، الذي اشترط اعتراف منظمة التحرير بحق إسرائيل في الوجود ضمن حدود آمنة ومعترف بها علناً وبدون شروط مسبقة، مع إعلانها وقف العمليات المسلحة.
- إن تيارات المعارضة داخل منظمة التحرير كانت من الضعف بمكان، بحيث أنه لم يكن بمقدورها ولو لمرةٍ واحدة تعطيل أي قرار تتخذه القيادة الفلسطينية، خصوصاً فيما يتعلّق بالحفاظ على الثوابت الوطنية للشعب الفلسطيني وبقضيته المركزية، فاستمرأت تلك المعارضة القبول دوماً بلعب الدور الثانوي الذي لا يقدّم ولا يؤخّر.

الفصل الثاني

أثر الانتفاضة الفلسطينية والاجتياح العراقي للكويت في تطور الفكر السياسي الفلسطيني

أولاً: الانتفاضة الفلسطينية عام 1987 وأثرها على منظمة التحرير الفلسطينية

سبق وأن أشرنا إلى أن المعارضة الفلسطينية كانت باهتة ولا قيمة فعلية لها على أرض الواقع، فهي لم تستطع إفشال أية محاولة قد تؤدي إلى التنازل عن حقوق الشعب الفلسطيني. وفيما يخص خفوت المعارضة الفلسطينية كذلك: تجاه جنوح القيادة الفلسطينية نحو الحلول السلمية، ولمَّا كان العنوان الأساسي للانقسام الفلسطيني هو الموقف من التسوية، وفيما أصرَّت القيادة الفلسطينية على متابعة طريقها باحثةً عن تسويةٍ بأي ثمن، لم تستطع القوى المعترضة عليها أن تعرقل ذلك التوجه ناهيك عن وقفه. ولذلك حفل الخطاب الفلسطيني في تلك الفترة بكثيرٍ مما يقع تحت خانة المضحك المبكي، وبدا العمل الفلسطيني كله مصاباً بالفشل؛ فحتى اتفاق عمَّان انتهى به الأمر إلى الفشل، وكادت منظمة التحرير تخرج من المعادلة ومن كل حساب. لكن الوطنية الفلسطينية التي أصبحت تتمتع بحيوية فائقة أُنتجت فعلاً في الاتجاه المعاكس؛ فانفجرت الانتفاضة الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة أواخر عام 1987، لتُحدث تغييراً كبيراً في اللوحة السياسية الفلسطينية، ولتنقذ المنظمة من كبوتها التي كادت أن تودي بها نهائياً [1].

كانت منظمة التحرير حتى صيف عام 1987، لا زالت تعاني من العزلة وانحسار نفوذها ودورها، فيما يتعلّق بالاعتراف بها من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل وبعض البلدان الأوروبية؛ كشريكٍ وطرفٍ محتمل في أي إعادة ترتيب للأوضاع في المنطقة، ولكنها عملياً في مركز قوي نسبياً: فعلاقاتها العربية وخاصةً الخليجية، كانت ثابتة فيما عدا سوريا التي تمَّ الاستعاضة عنها بتحسين العلاقات مع الحليف القديم مصر، وبدء علاقات قوية مع العراق.

---

[1] - أبو حسنة، **تطور الوعي الفلسطيني**، ص35.

وابتدأت الأموال تنهال عليها في مركزها بتونس، ناهيك عن إنها تجاوزت مرحلة الانشقاق داخل حركة فتح، وتمَّ سيطرة عرفات بشكلٍ كامل على صنع القرار الفلسطيني، بعد أن استطاع فرض سيطرته المطلقة على كافة التنظيمات الفلسطينية، التي استمرت في المشاركة في منظمة التحرير، وكذلك على من بقي من زملائه من أعضاء اللجنة المركزية في حركة فتح. وهمّش دور الفصائل والتنظيمات الفلسطينية المعارضة، وتمكّن من زيادة عدد دول العالم المعترفة بقيادته، وتوسيع قاعدة الاتصالات مع الدول الأوروبية بشكلٍ خاص. ثمَّ تمكّن عرفات من الخروج من عزلته السياسية في نادي الأطراف الأساسية والمؤثّرة في سياسات الشرق الأوسط، حين استطاع في شهر كانون أول (ديسمبر) 1987، إضافة رصيد الانتفاضة الفلسطينية الأولى في الأراضي المحتلة كاملاً إلى حساب المنظمة، من خلال التوافق الذي بدا واضحاً بين موقفه الغاضب في مؤتمر القمة العربية في عمَّان في تشرين ثانٍ (نوفمبر) من العام نفسه واندلاع تلك الانتفاضة [1]. والمتتبّع لذلك المؤتمر يلاحظ أن سبب غضب عرفات في ذلك المؤتمر كان مردّه شعوره بأنه كان منبوذاً فيه، لأن الغالبية من الأنظمة العربية كانت تفضّل نسيان فلسطين أو تناسيها، خصوصاً وأن عرفات كان لا زال يرفض بعناد مسألة قبول الاعتراف بالقرار (242) قبولاً غير مشروط [2].

ولم يمضِ كثيراً على الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، حتى كانت الانتفاضة الشعبية الكبيرة تُعلن انطلاقها في الأراضي المحتلة، وذلك في 9 كانون أول (ديسمبر) 1987؛ كردة فعل مباشرة على صدم حافلة إسرائيلية لأربعة عمّال فلسطينيين من مخيم جباليا في قطاع غزة؛ فشكّل ذلك الحادث الشرارة الأولى للانتفاضة في قطاع غزة، ومن ثمَّ سرعة انتقالها إلى الضفة الغربية [3]، فأتت تلك الانتفاضة المباغتة نتيجة التفاعل والغليان في الأراضي المحتلة والذي تصاعدت وتيرته بشدة [4]. فاستغلّت القيادة الفلسطينية تلك الانتفاضة التي بوغتت في توقيت اندلاعها وسرعة انتشارها، وسجّلت عودةً وحضوراً قوياً سواء على المستوى الشعبي الفلسطيني الذي كان تحت تأثير الخروج من بيروت، أو الانشقاقات والصراعات الفلسطينية عام 1983، إلى عودة التفاعل بين منظمة

[1]- مروان كنفاني، **سنوات الأمل**، ط1، القاهرة، دار الشروق، 2007، ص218-219.

[2]- الطويل، "**آل سعود في بر الشام (1932 – 2005)**".

[3]- لورانس، **اللعبة الكبرى**، ص552-553.

[4]- *Gordon Welty, **Palestinian Nationalism and the Struggle for National Self-Determination**, Philadelphia, Temple University Press, 1995, p. 28.*

التحرير وفصائلها لتتمدّد جماهيرياً وشعبياً، وتشكّل قواعد ارتكاز صلبة في الأرض المحتلة؛ كبديلٍ لقواعد الارتكاز الخارجية التي فتّتها عملية التذويب في الشتات والتمزّق [1]. وحسب قول الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر: فإن اندلاع الانتفاضة لم تُدهش القيادة الفلسطينية فحسب، وإنما أدهشت الإسرائيليين أنفسهم [2].

وبالتالي: فإن اندلاع الانتفاضة الفلسطينية، أذِنت بدخول الحركة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير طوراً سياسياً جديداً يطوي حقبة الانكسار، ويفتح أمامها أُفقاً للخروج من أزمتها المزمنة، وأذِنت بإخراج الثورة الفلسطينية من مأزقٍ وجدت نفسها فيه منذ حرب عام 1967 وهو اضطرارها إلى العمل من خارج أرضها، وأنهت رحلة التيه الفلسطيني في المنافي العربية. ولم يكن ذلك تفصيلاً صغيراً في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية، بل أتى ليمثّل منعطفاً سياسياً بكافة المقاييس. ولذلك فليس صحيحاً أن انتقال مركز العمل الوطني إلى الداخل قد سحب المبادرة من الثورة ومنظمة التحرير، ووضع القرار في أيدي نخبة سياسية فلسطينية جديدة، لأن تلك النخبة نفسها ببساطة تنتمي إلى فصائل المنظمة وإلى حركة فتح بالذات. ولذلك وضع استقلال القرار الوطني في حوزة قيادة المنظمة، إمكانية تاريخية نادرة لاستثمار نتائج الانتفاضة سياسياً، بما يؤدّي إلى انتزاع الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني [3]. ويُضاف إلى ذلك: أن اشتعال الانتفاضة وجّه ضربة قاصمة لكل المحاولات العربية والدولية للقفز عن منظمة التحرير، التي ازدادت بعد الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982، والحروب التي شُنت على المخيمات الفلسطينية في لبنان عامي 1985 - 1986، كما وفرضت على كل القوى الإقليمية والدولية إعادة النظر في سياساتها تجاه القضية الفلسطينية، وأفسحت المجال لظهور مبادرات دولية جديدة لتسوية الصراع في الشرق الأوسط [4].

وباندلاع الانتفاضة تقوّضت كل الجهود الأردنية، واستعادت منظمة التحرير قوتها عموماً، كما استعاد عرفات كقائدٍ فرد مطلق قوته في الأراضي المحتلة؛ فانقلبت السياسة

---

[1]- الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص89؛

*Helena Cobban, "**The PLO and the Intifada**", Middle East Journal, Vol. 44, spring 1990, p. 207.*

[2]- *Jimmy Carter, **Palestine Peace Not Apartheid**, New York, Simon & Schuster, 2007, p. 105.*

[3]- بلقزيز، **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني**، ص52-54.

[4]- ممدوح نوفل، **قصة اتفاق أوسلو: الرواية الحقيقية الكاملة "طبخة أوسلو"**، ط1، عمَّان، الأهلية لنشر والتوزيع، 1416هـ (1995م)، ص16.

الأردنية من محاولات احتواء سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى ابتزازهم بالتضييق عليهم؛ فكان فك الارتباط الإداري والقانوني بالضفة الغربية، أكبر تجلِّي في هذا الصدد، كما سيرد بيانه [1].

وفي المحصّلة: فإن الانتفاضة نجحت في تحقيق التحام كلّي بين فلسطيني الداخل والشتات، وأدّت إلى إسقاط كافة الخيارات سواء منها الإسرائيلية أم الأمريكية والتي دعت إلى فصل قيادات الأرض المحتلة عن قيادة منظمة التحرير، وذلك من خلال تشكيل القيادة الوطنية الموحّدة، التي نصّت في برنامجها السياسي على أن منظمة التحرير هي الممثّل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني [2].

ومهما يكن من أمر: ورغم أن الانتفاضة الفلسطينية وفّرت فرصة تاريخية لإخراج منظمة التحرير من أزمتها، ولإعادة بنائها من جديد، ولوضع نضال الشعب الفلسطيني على مسافة حجر من نيل حقوقه الوطنية، إلاَّ أن قيادة المنظمة لم تغتنم هذه الفرصة بما فيه الكفاية، ولم تُحسن استثمار نتائجها؛ فسرعان ما دخلت في دهاليز الأوهام السياسية من جديد، بعد أن جلبت الانتفاضة للمنظمة مزيداً من التأييد العربي والدولي لبرنامج الدولة المستقلة؛ فانتعشت آمال قادتها بقرب الظفر بها، فسارت بها فيما بعد من وهم التسوية السلمية في مؤتمر مدريد عام 1991، إلى وهم التسوية في نفق المفاوضات السرية في أوسلو عام 1993 [3].

وفي الواقع: لم تستفد منظمة التحرير بمفردها من اندلاع الانتفاضة، وإنما ركبت موجتها أيضاً الحركات الإسلامية في فلسطين؛ كحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وحركة المقاومة الإسلامية (حماس)؛ فكانت تلك الانتفاضة فرصة سانحة لنشأة حركة حماس التي انبثقت عن حركة الإخوان المسلمين. وكان ظهور تلك الحركة نتيجة خلافات لقادتها مع حركة الإخوان الأم حول مواقفهم وأسلوب عملهم الطويل النفس حيال القضية الفلسطينية، ولذلك: فإن الانتفاضة كانت شعبية المشاركة ولم تكن من نتاج فصيلٍ فلسطيني بعينه،

---

[1]- **مقابلة مع غازي الصوراني.**

[2]- مصطفى محمد عبد الحميد، "**المقاومة الثقافية في الأرض المحتلة: الانتفاضة وتأكيد الهوية الوطنية**"، مجلة شؤون عربية، العدد 59، القاهرة، أيلول (سبتمبر) 1989، ص73.

[3]- بلقزيز، **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني**، ص54؛ فيصل حوراني، **نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص63.

وإنما الجماهير هي التي خاضتها بكافة أشكالها وأعمالها، وجاءت نتيجة قرار داخلي من قطاع غزة والضفة الغربية، ولم تكن نتاج قرار خارجي. ومن الثابت تاريخياً، أنه كان لقيادات القوى الإسلامية دورٌ بارز وفعّال في الانتفاضة من حيث القيادة والعمل الفدائي المسلح ضد إسرائيل، من خلال القيام بالعديد من العمليات العسكرية.

إذن: عندما اندلعت الانتفاضة بدا واضحاً أن حركة فتح التي تبنّت الكفاح المسلح طوال عشرين سنة هي عمر الحركة وقتذاك، وكانت قد قدّمت نحو 56% من عدد شهداء الثورة الفلسطينية، ونحو 70% من مجموع الأسرى في الأراضي المحتلة، قد بدأت تجنح نحو خط التسوية السلمية. وكان من مظاهر هذه المرحلة، انتقال الثقل في الكفاح المسلح إلى الداخل الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد أن كان متمركزاً في الخارج، ولكن هذه المرة على أيدي فصائل فلسطينية جديدة تبنّت العمل العسكري من منظور جهادي ديني [1].

وبالتالي: فإن نشأة حركة حماس يُعدُّ تحولاً أساسياً في الفكر السياسي الفلسطيني أثّر فيما بعد على مسار النظام السياسي الفلسطيني، حيث أدّى إلى نهوض قوة فلسطينية ذات شأن ونفوذ جماهيري واضح خارج إطار منظمة التحرير، ولا تعترف بمكانتها كممثل وحيد للشعب الفلسطيني، ولا تعترف بشرعية تمثيل مؤسساتها للفلسطينيين. الأمر الذي شكّل إحدى المعضلات الأساسية لدى المنظمة ولدى النظام السياسي الفلسطيني، بما أن القوى الإسلامية السياسية اتخذت قرارها بالابتعاد عن المنظمة [2].

لقد كانت الانتفاضة بمثابة طوق نجاة لمنظمة التحرير كما سبق الإشارة، التي سرعان ما اغتنمت الفرصة وفرضت وجودها من خلال تشكيل القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة والتي تكونت من: حركة فتح، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، والحزب الشيوعي الفلسطيني، حيث لعبت دوراً مؤثّراً في قيادة الانتفاضة ونضال الشعب الفلسطيني في الداخل [3]؛ فأصبحت الأراضي المحتلة مركزاً للثقل الرئيسي في النضال الفلسطيني، مما ساهم في نقل منظمة التحرير للعديد من مؤسسات الفعل الوطني إلى

---

[1] - عبير ياسين، محمد جمعة، **منظمة فتح ومنظور التسوية السلمية**، في: صبحي عسلية (محرر)، **الفصائل الفلسطينية من النشأة إلى حوارات الهدنة**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2005، ص36.

[2] - الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص82.

[3] - الشريف، **البحث عن كيان**، ص358؛ عبد القادر ياسين، **أربعون عاماً في منظمة التحرير**، دمشق، المركز الفلسطيني للتوثيق، 2006، ص268.

الداخل. وفوق هذا وذاك: سارعت العواصم العربية لفتح أبوابها أمام ياسر عرفات من جديد، تحت وطأة التفاعل الداخلي في الأراضي المحتلة من ناحية، وتحت ضغط التحرّكات الجماهيرية الشعبية العربية المتضامنة مع الانتفاضة الفلسطينية، والتي تفجّرت في غير عاصمة من ناحيةٍ أخرى. الأمر الذي دفع عدداً من الدول العربية لإعادة علاقاتها المقطوعة مع منظمة التحرير، واستقبال عرفات في عواصمها كسوريا والأردن [1]. والجدير بالذكر: أن الرئيس المصري حسني مبارك اعتبر في عام 1988، أن إطار اتفاقية كامب ديفيد لم يعد صالحاً لإقامة السلام بين إسرائيل والعالم العربي، مما حثّ الإدارة الأمريكية أخيراً على تنشيط جهود السلام في المنطقة [2].

وكانت الصدقية الدبلوماسية لمنظمة التحرير، قد استندت إلى مدخلٍ رئيسيٍّ واحد عنوانه الانتفاضة التي سعى عرفات بجهدٍ دؤوب للسيطرة عليها، فكانت أول خطوة له بعد اغتيال خليل الوزير (أبو جهاد)، في تأليف لجنة داخل حركة فتح تكون مسئولة عن الأراضي المحتلة بإشرافه المباشر، ثمَّ أصبح عباس زكي فيما بعد أمين سر اللجنة، لكنها كانت من دون صلاحيات ونادراً ما اجتمعت. وتعرّض القطاع الغربي التابع لحركة فتح للمزيد من التشتيت بعد أن ألحق عرفات كوادره الكبار وأكثرية مساعدي أبي جهاد السابقين بمكتبه، أو نقلهم إلى "لجنة متابعة الانتفاضة" الموازية في منظمة التحرير تحت سيطرته، أو نقلهم إلى وظائف مكتبية في دائرة شؤون الوطن المحتل التابعة للمنظمة، وأُعيد نقل المهمات العسكرية والتنظيمية السابقة للقطاع الغربي بالتدريج إلى القوة (17). واعتمد عرفات إلى حدٍّ كبير على مجموعة غير منظّمة ودائمة التبدّل تضم أعضاء من حاشيته الشخصية ووسطاء من الأراضي المحتلة. وكان يُنفق كميات كبيرة من الأموال نقداً بطريقة ارتجالية **ظاهرياً:** لدفع مخصصات المتطوّعين ولشراء الأسلحة، **وواقعياً:** لضمان ولاء قاعدة حركة فتح لشخصه [3].

فبات تشرذم حركة فتح يصب في مصلحة هدف عرفات العام، الرامي إلى منع ظهور قيادة بديلة ممكنة في الأراضي المحتلة قد تتعامل إسرائيل والولايات المتحدة معها. وعلى الرغم من أن هذا التخوُّف مبالغ فيه كثيراً، فإنه كان شائعاً بين قيادة المنظمة في الخارج. وربما يكون نشر برنامج سياسي مؤلّف من 14 نقطة أعدّه ممثلو "المؤسسات الوطنية"

---

[1]- مركز الدراسات الاشتراكية - مصر، "**انتفاضة 1987 وتوابعها في المنطقة**"؛ www.esocialists.net/node/1452

[2]- تشيرجي، **أمريكا والسلام**، ص276.

[3]- صايغ، **الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص886.

الفلسطينية، الذين اجتمعوا في مدينة القدس الشرقية في 14 كانون ثانٍ (يناير) 1988، قد زاد في قلقهم هذا. الأمر الذي دعا منظمة التحرير لتأكيد سلطتها فوراً على القيادة الوطنية الموحّدة، فوضع النداء الذي صدر بعد أربعة أيام توقيع منظمة التحرير قبل توقيع القيادة الوطنية الموحّدة. وخالفت تلك القيادة قيادة الاتجاه السائد في أكثر من مناسبة في الشهرين التاليين، إذ دعت إلى مقاطعة وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز، في الوقت الذي كانت القيادة الفلسطينية تحاول الاتصال بالولايات المتحدة، كذلك دعت إلى استقالة أعضاء مجلس النواب الأردني من الضفة الغربية، ورؤساء البلديات ومجالس القرى المعيّنين تعييناً، والموظفين الفلسطينيين في الإدارة المدنية التي تُديرها إسرائيل. فردّت قيادة المنظمة على ذلك، بمراجعة وتنقيح مسودّات النداءات قبل صدورها، وعمدت في وقتٍ لاحق إلى إملاء الديباجة السياسية بكاملها على القيادة الوطنية الموحّدة، التي أصبحت توصف بطريقةٍ رتيبة بأنها مجرد (ذراع) منظمة التحرير[1].

ومهما يكن من أمر: فإنه بعد أقل من ثلاثة شهور من اندلاع الانتفاضة، أي في 4 آذار (مارس) 1988، شرعت الدبلوماسية الأمريكية في التحرّك من جديد لتنشيط العملية السلمية، وللالتفاف على الانتفاضة ومحاولة إفراغها من مضمونها؛ فأرسل وزير الخارجية الأمريكي شولتز رسالة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق شامير، كما وأرسل نسخة منها إلى الحكومة الأردنية، دعا فيها الطرفين الإسرائيلي والأردني إلى الشروع في مفاوضات ثنائية لحل القضية الفلسطينية وتسوية الصراع الفلسطيني والأردني مع إسرائيل. واقترح شولتز: بأن تبدأ المفاوضات في الفاتح من آيار (مايو) من العام نفسه، على أن يكون القرار (242) بكل جوانبه أساساً لتلك المفاوضات. كما اقترح بأن يُعقد مؤتمر دولي يدعو له الأمين العام للأمم المتحدة، تحضره الدول الخمس دائمة العضوية بالإضافة للأطراف الأخرى المعنية مباشرةً بالصراع. وفيما يخص التمثيل الفلسطيني اقترحت رسالة شولتز تشكيل وفد أردني-فلسطيني مشترك يتفاوض مع وفد إسرائيلي في مسارٍ مستقل عن المفاوضات الأخرى. وأبرز ما تضمّنته الرسالة هو تحديد مفاوضات المرحلة الانتقالية بستة أشهر فقط، فكان واضحاً للعيان أن رسالة شولتز والمقترحات التي تضمّنتها، كانت متأثّرة بالأجواء التي خلقتها الانتفاضة في الأراضي المحتلة وفي مجمل المنطقة العربية[2].

---

[1]- المرجع السابق، ص886-887.

[2]- نوفل، **قصة اتفاق أوسلو**، ص16-17.

ويبدو أن رسالة شولتز لم تلقَ آذاناً صاغية لا في إسرائيل ولا في الأردن، فكان إعلان الملك حسين في تموز (يوليه) 1988، عن فك الارتباط بين الضفة الغربية والأردن، رداً واضحاً وصريحاً على ما ورد في رسالة شولتز. ويبدو أن العاهل الأردني أراد القول للإدارة الأمريكية وإسرائيل من خلال فك الارتباط، أن اشتعال الانتفاضة في الأراضي المحتلة يفرض التعامل مع مسألة التمثيل الفلسطيني بصيغة جديدة، وأن الأردن لم يعد راغباً ولا قادراً على تمثيل الشعب الفلسطيني، خصوصاً عند البحث عن حلولٍ لقضاياه الوطنية الكبرى؛ فالانتفاضة حددت عنوان الشعب الفلسطيني، وفرضت على جميع العرب تجديد وحدانية تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني التي أُعطيت لها عام 1974 [1].

ويبدو أن شهر تموز (يوليه) 1988 حسب قول جيمي كارتر: كان حاسماً، فقد بدت فرص السلام واحتمالاته آخذة في التحسّن، فلقد قرر الملك حسين أن يخفّض من الدور الإداري الذي تقوم به الأردن في الضفة الغربية، كما إن ياسر عرفات أعلن بدوره أن منظمة التحرير ستقبل العديد من قرارات الأمم المتحدة التي تعترف بحق إسرائيل في الوجود، بل وقام عرفات بالتنصّل علانية عن العنف ونبذه كطريقة للوصول إلى أهداف المنظمة، ووافق على إقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل بعد تشكيل دولة فلسطينية مستقلة. وفي الوقت نفسه فإن السياسات المفتوحة للرئيس السوفيتي ميخائيل جورباتشوف (Mikhail Gorbachev)، ساعدت على وضع نهاية للحرب الباردة، وأفسحت المجال لحدوث تعاون بين القوتين العظمتين، كما إن سوريا وغيرها من الدول العربية، فقدت التأييد السياسي والعسكري القوي الذي كانت تحصل عليه من موسكو، مما جعلهم أكثر استعداداً لتخفيف التوتّر في المنطقة [2].

ثانياً: إعلان الاستقلال الفلسطيني عام 1988 وبداية الطريق الرسمي للاعتراف بإسرائيل

لم يأتِ إعلان الاستقلال الفلسطيني، الذي تمَّ تبنيه رسمياً من قِبل المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة بالجزائر في 15 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1988 من فراغ، فقد كان لارتفاع حمّى الانتفاضة في الأراضي المحتلة دويٌّ كبير على منطقة الشرق الأوسط

[1]- المرجع السابق، ص17.

[2] - *Carter, **Palestine Peace Not Apartheid**, pp. 129-130.*

وعلى المستوى العالمي. لذلك ما كان للقيادة الفلسطينية تبنّي ذلك الإعلان بمعزلٍ عمّا يدور حولها من تفاعلات مؤثّرة، دفعتها لاستثمار زخم تلك الانتفاضة إلى أبعد مدى. وفي السياق نفسه: فإن الباحث المتمعن بتاريخ تلك الفترة، لا يمكن له تجاهل القرار الأردني المهم بفك الارتباط رسمياً بين المملكة الأردنية الهاشمية والضفة الغربية في تموز (يوليه) من العام نفسه، بعد أن رفض الملك حسين فكرة قيام الأردن بالتحدّث نيابةً عن الفلسطينيين [1]. والذي يبدو للوهلة الأولى أنه لم يأتِ من فراغٍ أو اعتباطٍ، أو إن شئنا الدقة عن حُسن نية من الأردن؛ وإنما يأتي ضمن تفاهمات إقليمية ودولية، تمَّ التوصّل إليها لحلحلة القضية الفلسطينية ومحاولة إيجاد حلٍ سلميٍّ لها، كما سيأتي بيانه.

فبات واضحاً حسب البعض: بأن الانتفاضة عمّقت ثقة الفلسطينيين بأنفسهم وبقدرتهم على الصمود في مواجهة الجيش الإسرائيلي وإرهاقه، وكانت تبث فكرها الواقعي في صفوف الشعب الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة، وتبعث منه شحنات قوية إلى القيادة الفلسطينية وإلى كل جسم الحركة الوطنية الفلسطينية في الخارج، وراحت تؤثّر بشكلٍ تدريجي في الفكر السياسي الفلسطيني عامةً، وعند القيادة الفلسطينية على وجه الخصوص. ولذلك فقد طرحت الانتفاضة وقيادتها بوضوح، ضرورة توفير الحماية السياسية للانتفاضة، وإحداث تعديل جوهري على البرنامج السياسي لمنظمة التحرير، وضغطت باتجاه إطلاق مبادرة فلسطينية تتضمّن الاعتراف بالقرارين: (242) و(338)، والإقرار بدولتين لشعبين وبحق إسرائيل في الوجود؛ باعتبار ذلك مدخلاً رئيسياً لتوفير الحماية السياسية للانتفاضة، وأقصر الطرق لاستثمار التضامن الدولي والغربي المتعاظم مع الانتفاضة ومع أهدافها العادلة. ومن ثمَّ تحويله من تضامن معنوي وسياسي مجرد إلى خطوات سياسية عملية وملموسة، تدفع بالقضية الفلسطينية نحو مواقع أفضل [2].

وحسب ما ذكره محمد حسنين هيكل: وكنتيجة لازدياد نفوذ حركة حماس في الشارع الفلسطيني بعد اندلاع الانتفاضة، فإن القيادة الفلسطينية في تونس وجدت نفسها بين شقي رحى: انتفاضة شعبية عفوية يقوم بها أطفال الحجارة، ثمَّ حركة إسلامية مسلحة تقاوم الاحتلال داخل الأراضي المحتلة تقودها حركة حماس. وكان داعي قلق القيادة الفلسطينية أن

---

[1]- الخالدي، **منظمة التحرير**، ص379.

[2]- نوفل، **قصة اتفاق أوسلو**، ص19.

تتمكّن حماس من السيطرة على الانتفاضة، ومن ثمَّ تُصبح هي القيادة الواقعية للشعب الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة من خلال المقاومة المسلحة للاحتلال. فكانت المنظمة تشعر مرة أخرى بأن الوقت ليس في صالحها، وبأن الحل الطويل الأمد للقضية الفلسطينية، وكذلك الحل العاجل للمأزق في غزة، يكمن في تسريع عملية التفاوض والوصول إلى حلٍ ما بشكلٍ من الأشكال [1]. ومع الضغوط المتباينة من تأثير الانتفاضة، ومع الخشية من منافسة حركة حماس، فإن دخول المنظمة إلى مسار التسوية السلمية أصبح خياراً بدا حتمياً وواقعياً، وكانت المنظمة على استعداد للسير فيه حتى آخره[2].

ولقد تميّزت دورة المجلس الوطني الفلسطيني التاسعة عشرة بأمرين واضحين لهما صلة وثيقة ببعضهما وهما: تصعيد النضال من أجل إجلاء الاحتلال الإسرائيلي عن الأراضي المحتلة، ووضع التوجّه السياسي الجديد الذي تمثّل في إعلان الدولة الفلسطينية وخططها السياسية. ولولا ما أفرزته الانتفاضة من حقائق وأحدثته من نتائج لِما كان التوجّه الجديد ممكناً، الأمر الذي جعل تلك الدورة نقطة تحول بارزة في مسار النضال الفلسطيني المتعدد الجوانب والميادين [3].

وكانت أسس التوجّه الجديد محل دراسة لجنة سياسية قانونية، وضعت مشروعات أفكارها في ضوء دراسات ومشاورات واتصالات دولية واسعة النطاق، وهي المشروعات التي اختار منها المجلس الوطني الفلسطيني إعلان الدولة استناداً إلى قرار التقسيم رقم (181) لعام 1947، وبيانها السياسي الذي تضمّن الاعتراف بقراري: (242) و(338). وكلها تُزيل أي عقبة يمكن أن تُثار، أو حجة قد يتعلل بها البعض لوقف عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي وجوهره القضية الفلسطينية. ولذلك فإن قرارات تلك الدورة يجب أن تُقرأ بإمعان وبدون إسقاط جزء منها، فكلها مكملة لبعضها وكلها ملزمة لفصائل منظمة التحرير التي حضرت الدورة. فقد كانت تلك الدورة هي أول مجلس وطني ينتقل به العمل الفلسطيني، من ديمقراطية العواطف (التوافق) إلى الديمقراطية العقلانية القائمة على تضامن المؤسسات، وتلك إيجابية واضحة للدورة أزالت من العمل الفلسطيني حسب البعض روح المزايدة من جهة، مثلما أزالت الخوف من أن يظهر الناس مختلفين من جهةٍ

---

[1]- هيكل، **المفاوضات السرية** (3)، ص198.

[2]- المرجع السابق، ص203.

[3]- نافع، **الطريق إلى مدريد**، ص56.

أخرى. وليس أدلّ على ذلك من أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، كانت اعترضت على جزء من فقرة تضمّنها البيان السياسي وهي تلك الخاصة بالقرار (242)، فوافقت تلك الجبهة على الاحتكام للتصويت، وقد وافق على الفقرة 253 صوتاً ضد 46 صوتاً وامتناع 10 أصوات عن الاقتراع.

وبقراءة إعلان الدولة والبيان السياسي، يتضح أن التوجه الجديد لا يكتنفه غموض أو التواء، فهو يقوم على أسس الاعتراف بوجود إسرائيل، وأن الدولة الفلسطينية تقوم على جزءٍ من التراب الفلسطيني، والالتزام بترتيبات الأمن لجميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية، وأن هدف الاستقلال الوطني لا رجعة عنه مهما كانت التضحيات، وأن المؤتمر الدولي يُعقد على قاعدة القرارين: (242) و(338)، وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني. فقد ورد في الوثيقة إشارة إلى الدولتين اللتين أقرهما القرار (181) لعام 1947، ونصها: "**ومع الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب العربي الفلسطيني بتشريده وحرمانه من تقرير المصير، إثر قرار الجمعية العامة رقم (181) لعام 1947، والذي قسّم فلسطين إلى دولتين: عربية ويهودية، فإن هذا القرار ما زال يوفّر شروطاً للشرعية الدولية** (القرارات الدولية) **تضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في السيادة والاستقلال الوطني**"[1]. والذي لا مراء فيه أن وثيقة إعلان الاستقلال الفلسطيني تلك تجاهلت الميثاق الوطني الفلسطيني جملةً وتفصيلاً، بقبولها لكافة القرارات الدولية المتعلّقة بالقضية الفلسطينية [2]، التي تنتقص من حقوق الشعب الفلسطيني.

وبالتالي: فإن هذا الإعلان يُعدّ تحولاً تاريخياً مهماً في الفكر السياسي الفلسطيني، يبيّن حالة الإرباك التي داهمت القيادة الفلسطينية، منذ خروجها من بيروت مروراً بالخروج الثاني من طرابلس؛ فالولوج نحو الحلول التسووية، ثمَّ حرب المخيمات، وأخيراً: اندلاع الانتفاضة وبروز التيار الإسلامي المنافس لمنظمة التحرير، ما دعا تلك القيادة للتعجّل في قطف الثمار التي لم تكن قد نضجت بعد.

ومن المعروف أنه كنتيجة حتمية للانتفاضة، اضطرت إسرائيل والإدارة الأمريكية إلى إبداء الليونة تجاه منظمة التحرير، وتجاه إيجاد شريك فلسطيني يتم التفاوض معه؛ فوافق

---

[1]- المرجع السابق، ص57-58.

[2]- مخادمة، **منظمة التحرير**، ص341.

إسحق رابين وزير الدفاع الإسرائيلي في لقائه مع الرئيس المصري مبارك في 18 أيلول (سبتمبر) 1989 على ثلاثة أمور هي [1]:

1- أن تقدّم مصر مساعدتها للقاء وفدين: إسرائيلي وفلسطيني للحوار، حتى يمكن إجراء انتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة، كمرحلةٍ في مسار من مرحلتين ويقود إلى حلٍّ دائم.
2- أن تقوم مصر بالدعوة إلى اللقاء.
3- أن تحدد مصر وتعلن عن شكل الوفد الفلسطيني بعد التنسيق مع الأطراف المختلفة بما فيها إسرائيل.

ولقد مثّل ذلك الإعلان من جانب رابين، تحولاً نوعياً في الجانب الإسرائيلي، حيث مثّل ذلك اعترافاً من جانب رابين، بأنه من دون موافقة منظمة التحرير لا يوجد أمل في تحقيق المسار السياسي. ويبدو أن الخلاف الذي برز فيما بعد بين رابين وشامير رئيس الحكومة الإسرائيلية، انحسر فقط في دور المنظمة بالذات، وليس حول تشكيل الوفد الفلسطيني. وفي المقابل: فإن الإدارة الأمريكية أنهت جدلاً دام لسنوات عدة، تمثّل في اعترافها بمنظمة التحرير وفتح باب الحوار معها [2].

ثالثاً: الدوافع الأردنية لفكّ الارتباط بالضفة الغربية

لكن علينا قبل التحدّث عن إعلان الاستقلال الفلسطيني، أن نتناول الأسباب التي دفعت السلطات الأردنية لفك ارتباطها الإداري والقانوني مع الضفة الغربية قبيل إعلان الاستقلال الفلسطيني. علماً بأن الأردن ومنذ ضمها الضفة الغربية لسيادتها، حاربت وبشدة كل المحاولات العربية والفلسطينية لإلغاء ذلك الضم؛ ولذلك علينا البحث عن الدافع الذي أجبر السلطات الأردنية عن التراجع عن ذلك الضم.

لقد جاء القرار الأردني بفك الارتباط مع الضفة الغربية في تموز (يوليه) 1988، أي قبل إعلان الاستقلال الفلسطيني بنحو أربع شهور فقط؛ لينهي حالة من الجدل الطويل بين

[1]- محمد عبد الرحمن وآخرون، **ترسيخ دعائم الانتفاضة - الارتباك الإسرائيلي أمام النقاط العشر**، ط1، نيقوسيا، الإعلام الموحد (منظمة التحرير الفلسطينية)، منشورات مؤسسة بيسان للصحافة والنشر، تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1990، ص36-37.

[2]- المرجع السابق، ص37.

الأردن ومنظمة التحرير التي حاولت على الدوام إبراز الهوية الفلسطينية المستقلة، والحفاظ على الوحدة الجغرافية الفلسطينية، بعد حالة من الصدامات السياسية منذ إنشاء المنظمة، مروراً بأحداث أيلول (سبتمبر) 1970، ووصولاً حتى اتفاق عمَّان عام 1985، الذي وافقت خلاله المنظمة على التمثيل المشترك مع الأردن في أية مفاوضات مستقبلية. وحتى ذلك التاريخ لم يكن ثمة ما يشير إلى تحوُّل جذري في الموقف الأردني بذلك الخصوص، ثمَّ اشتعلت الانتفاضة الفلسطينية أواخر عام 1987؛ فبدأت خلالها عملية مزج وتزاوج وتنافر في السياسات الفلسطينية والعربية والدولية، لتحرّك الركود السياسي في المنطقة، وتعيد رسم معالمها السياسية مرة أخرى. ولتتبُّع ذلك التحول حريٌّ بنا التذكير بالقرار الأردني عام 1985 القاضي بوقف التنسيق مع منظمة التحرير وإغلاق مكاتبها في الأردن، وطرد القيادي خليل الوزير (أبو جهاد) من أراضيها، ثمَّ التحول المفاجئ في الانقلاب السياسي والقانوني الذي قاده قرار فك الارتباط مع الضفة الغربية، مع قراءة المستجدّات على الساحة الفلسطينية، وتبيان ما لذلك القرار الأردني من أثرٍ على ما تبنّاه المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة في الجزائر بعد أشهر معدودة؛ **(فهل ثمة علاقةٍ ما بين القرارين؟ وهل كان القرار الأردني متوافقاً مع القرار الفلسطيني؟ وهل جاء استجابةً لضغوطات فلسطينية وعربية ودولية التي بدأت تتأهب لجني ثمار الانتفاضة سياسياً؟)**.

والواضح جلياً: أن ثمة أسباب عدة دفعت الأردن لاتخاذ تلك الخطوة سوف نذكرها بالتفصيل، لنصل في النهاية إلى السبب المباشر لشروع الأردن باتخاذ ذلك القرار المهم:

فأردنياً: وبحكم الارتباطات الاجتماعية الوثيقة بين سكان المملكة الأردنية الهاشمية والشعب الفلسطيني؛ فمن الطبيعي تفاعل الأردنيين مع الانتفاضة الفلسطينية، لكن ذلك لا يمنع من وجود ثلاث مدارس سياسية أردنية أخذت في الضغط على صاحب القرار الأردني لاتخاذ قرارٍ ما، وتمثّلت تلك المدارس فيما يأتي:

1- **المدرسة الأولى:** والتي مثّلتها مدرسة الوحدة العربية والتي كانت تعمل من أجل المساواة والعدالة في أجواءٍ من الديمقراطية والحرية؛ كأسسٍ لصياغة العلاقات الوحدوية.

2- **المدرسة الثانية:** وتمثّلها مدرسة أردنة الدولة وإخراج الفلسطينيين من مواقع السلطة وإدارة الحكم في عمَّان، وإخراج ملفات القضية الفلسطينية من جدول أولويات سياسة الأردن الداخلية والخارجية. كما أدّى اتساع دائرة التذمُّر من سلطات الفلسطينيين وتأثيرهم على صاحب القرار، وابتعاده عن رعاية شؤون ومشاكل العشيرة

والقبيلة الأردنية، والتي رأت بأن تدهور الأوضاع الاقتصادية، وتضخُّم أزمة الخريجين والعاطلين، وبداية ظاهرة الإضرابات النقابية والعمالية والمهنية وغياب الأمن الاجتماعي، مردّه الرئيس الغرباء الفلسطينيين - من وجهة نظرهم.

3- **المدرسة الثالثة:** ويمثّلها القائلون بقبول حكم الأغلبية الفلسطينية على ضفتي نهر الأردن [1].

ولقد أثار القرار الأردني بفصل الضفة الغربية عن السيادة الأردنية تأكيداً لهويتها الفلسطينية، كثيراً من التساؤلات المبررة وهي تساؤلات لا يمكن الإجابة عنها قبل إعادة ترتيب البيت الأردني بما يتفق مع التوجّه الجديد، وقبل معرفة مستقبل العلاقات بين الأردن ومنظمة التحرير في ضوء الإجراءات التي يتخذها الأردن في تطبيق قراره، وفي ضوء الخطوات المقابلة من جانب المنظمة نفسها، وفي انتظار تبلور يساعد على تحديد نتائج القرار [2]. ولمَّا كان موضوع العلاقات بين الطرفين: الأردني والفلسطيني غاية في التعقيد، اضّطر صانع القرار في عمَّان لحسم أمره في الوقت المناسب وهو ما كان بالفعل [3].

ويرى آخرون فيما يخص السبب الذي دعا الأردن لفك ارتباطها بالضفة الغربية، أن الملك حسين الذي لم يتخلَّ عن حلمه في استعادة الضفة الغربية وبقائه ممثلاً للشعب الفلسطيني، قد أدرك بأن الكيان الفلسطيني سيعود إليه بعد مسرحية هزلية تقوم على استقلال شكلي لهذا الكيان، ثمَّ يتحد ذلك الكيان مع الأردن. ولعله سارع إلى فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية في تموز (يوليه) 1988 تمهيداً لتلك الصفقة، وليس يأساً من عودتها إليه كما أُشيع وقتذاك [4].

بينما يرى البعض الآخر: أن السبب الذي دعا الأردن لفك ارتباطه بالضفة الغربية هو الدور العروبي التاريخي للأسرة الهاشمية، الذي حدا بالعاهل الأردني إلى الاهتمام بصورة مستمرة بحل القضية الفلسطينية؛ فالعاهل الأردني لم يشأ أن يُذكر في التاريخ؛ باعتباره الرجل الذي أضاع الضفة الغربية والقدس الشرقية لتأخذهما إسرائيل؛ ولذلك استشعر

---

[1]- مهدي عبد الهادي، "**الانفصال عن الأردن (أسبابه وآثاره)**"، ط1، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، ملتقى شذرات العرب؛ http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=26298

[2]- نافع، **الطريق إلى مدريد**، ص52.

[3]- عبد الهادي، **الانفصال عن الأردن**.

[4]- خرطبيل، **وأد منظمة التحرير**، ص40.

الملك مسئولية إزاء استرداد السيادة العربية على تلك المنطقة. وإضافةً إلى تلك المهمة العروبية، فإن مصالح الملك حسين في حل القضية الفلسطينية هي مصالح أدعى إلى الواقعية والعملية؛ فاعتبارات الأمن القومي اعتبارات هامة، واستطالة الاحتلال الإسرائيلي لن تؤدي إلى صبغ الفلسطينيين في الأراضي المحتلة بصبغة راديكالية وحسب، بل ستؤدي كذلك إلى صبغ الذين يقيمون في الأردن بصبغة سياسية ولا سيما بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية. ومن شأن العجز عن حل القضية الفلسطينية، أن يزيد من حالة التمزّق التي يعيش فيها اللاجئون الفلسطينيون في الضفة الشرقية لنهر الأردن. وعلى خلاف طبقة الفلسطينيين الأثرياء الذين يعيشون في عمَّان، فإن سكان مخيمات اللاجئين لم ينمُ لديهم إحساس بأنهم رهن ببقاء النظام الهاشمي. ثمَّ إن التدفق المستمر للفلسطينيين على الأردن قادمين من الأراضي المحتلة، من شأنه أن يؤدي إلى مزيدٍ من الخلل في الميزان الديموغرافي لغير مصلحة الأردنيين في الضفة الشرقية، ويضاعف من مشكلات الأردن الاقتصادية. وقد تزايدت حساسية الملك حسين بإزاء التهديد الديموغرافي على مدى السنين، بالخوف من أن تأتي حكومة إسرائيلية في المستقبل بقيادة أرئيل شارون، وتحاول حل القضية الفلسطينية في الضفة الشرقية على حساب الأسرة المالكة في الأردن [1].

وثمة اعتبارات خارجية تعزز بدورها ما للأردن من صلةٍ بحل القضية الفلسطينية؛ فمعارضة كل من: إسرائيل والولايات المتحدة لإشراك منظمة التحرير في عملية التسوية السلمية، توحي بأن للأردن دوراً محورياً في أي جولة دبلوماسية في المستقبل، وترى تلك الدولتان أن الملك حسين هو شريك طبيعي لإسرائيل في أي مفاوضات. وأخيراً: فإن قيام علاقات ثقافية واجتماعية واقتصادية وعائلية قوية بين الفلسطينيين في الضفة الغربية وسكان الأردن، يعزز بدوره الطابع العملي لإشراك الأردن في الجهود الدبلوماسية الرامية إلى حل القضية الفلسطينية. ورغم كل تلك: التحركات والمصالح، فإن الأردن كان متردداً في أن يستقلّ بعملٍ ما في سبيل حل القضية الفلسطينية؛ فالإقدام على هذا من شأنه أن يعرّض للخطر تحقيق الهدفين الآخرين اللذان يمثلان مشكلة مزمنة للأردن وهما: استقرار النظام، والتحديث الاقتصادي. ولذلك اتّسمت معالجة الأردن للصراع العربي الإسرائيلي بالحذر والتحفّظ وعدم الحسم. وكانت الحكومة الأردنية قد اختارت سواء لاتفاقيتي كامب ديفيد أو بالنسبة لمبادرة ريجان في أيلول (سبتمبر) 1982، أو بالنسبة للاتفاق الدبلوماسي بين عرفات

---

[1] - ساحلية، **الأردن والفلسطينيون**، ص400-401.

وحسين في شباط (فبراير) 1985، ألاّ تُقدم على عملٍ يكون ضد التوافق العربي. وعندما اتضح في أوائل عام 1988، انتفاء أي توافق من هذا القبيل على تأييد القيام بدور أردني، أعلن العاهل الأردني انتهاء الروابط بالضفة الغربية [1].

ويبدو أن ثمة قيوداً كانت مفروضة على سياسة الأردن الخارجية؛ فمع مرور السنين اجتمعت طائفة من الاعتبارات المحلية والخارجية، قيّدت من حرية الأردن في التصرّف بإزاء الصراع العربي الإسرائيلي؛ فتطور السياسة الخارجية الأردنية بين عامي 1987 و 1988، تلقّت بعض الضوء على اتجاهات هذه السياسة وعملية السلام في المستقبل؛ فالهيكل السياسي الداخلي للأردن، ووضعه الجيو سياسي والاقتصادي، والقيود المفروضة عليه من البيئة الخارجية، قد حدّت من حريته في العمل بالمسائل المرتبطة بالقضية الفلسطينية. وإزاء تلك القيود الضاغطة، بات من الصعب جداً على الأردن أن يتّبع أسلوباً حازماً مستقلاً في الصراع العربي الإسرائيلي. وقد أثّر الهيكل السياسي للأردن وجهازه الخاص بصنع القرارات، على سياسة الحكومة إزاء القضية الفلسطينية؛ فالملك هو الذي يتخذ القرارات التي تمس سياسة الأردن الخارجية والخاصة بالأمن. ومحورية الملك في عملية اتخاذ القرارات في الأردن، ناشئة عن طبيعة النظام السياسي فيه الذي يتصف بكون الملك في مرتبة عليا، وكون المشاركة السياسية في مرتبة دنيا. ومع أن الملك هو صانع القرار الرسمي الأخير، فإن صناعة القرار في الأردن هي مع ذلك عملية معقدة. والقرارات الهامة بشأن القضية الفلسطينية لا تُتخذ في فراغٍ سياسي؛ فإلى جانب الملك تتألف الصفوة المختارة في وضع السياسة العليا من المشاركين الرئيسيين، وهم: ولي العهد، ورئيس البلاط الملكي، ووزير القصر الملكي، ورئيس هيئة أركان الحرب في الجيش، ورئيس الوزراء، ووزيري الداخلية والخارجية. ونفوذ هؤلاء الأشخاص البارزين لا ينبع أساساً من مناصبهم، وإنما ينبع من علاقتهم الشخصية بالملك. ثمَّ أن سياسة الأردن الفلسطينية تتشكّل بالمواقف السياسية لجماعات اجتماعية ذات نفوذ؛ فأردنيو الضفة الشرقية يضمّون زعماء القبائل والجيش والطبقة الثرية من الفلسطينيين، وهؤلاء جميعاً لهم دور نشيط في الحياة السياسية المعقدة للأردن [2].

[1]- المرجع السابق، ص401-402.

[2]- المرجع السابق، ص402-403.

ومن ثمَّ: لم يكن أسلوب الأردن اتجاه حل القضية الفلسطينية متجانساً، وبالإمكان تمييز ثلاثة اتجاهات بين الصفوة السياسية وذوي التأثير السياسي؛ فالداعون إلى **الاتجاه الأول:** لا يرون أن القضية الفلسطينية هي قضية خالصة من قضايا السياسة الخارجية، وإنما هي أقرب ما تكون إلى كونها مشكلة محلية؛ فالتهديد الديموغرافي الفلسطيني للهوية والمصالح الوطنية الأردنية في الضفة الشرقية هو الذي يكمن وراء ما ينتاب هذه الفئة من السياسيين من أسباب قلق. وعلى الرغم من مرور فترة طويلة منذ أن تقارب الأردن والفلسطينيون معاً في علاقةٍ وثيقة، إلاَّ أنه لا تزال هناك ريبة سياسية بين المجتمعين. وهناك انقسامات سياسية عميقة بين أردنيي الضفة الشرقية والفلسطينيين في الأراضي المحتلة. ولمَّا كان حوالي 70% من سكان الضفة الغربية دون الخامسة والعشرين من العمر، فإن معظم السكان لم يجرّبوا العيش في ظل الحكم الهاشمي، وهم لا يشعرون بأُلفة أو انتماء إلى الأسرة المالكة. والذين يدعون إلى هذا الاتجاه الوطني لا يرغبون في أن يروا الضفة الغربية وقد أُدمجت من جديد في الأردن. ولذلك فهم لا يريدون أن يتحمّلوا التبعة العسيرة في السيطرة على مجتمع الضفة الغربية، المنغمس انغماساً شديداً في السياسة. ولذلك فإن تلك الفئة من السياسيين تريد للأردن أن يفضَّ ارتباطه بالقضية الفلسطينية بقدر الإمكان، وأن يكرّس الموارد المالية للحكومة لأغراض التنمية الاقتصادية للضفة الشرقية.

بينما دعاة **الاتجاهين الآخرين:** يعتقدون أنه ليس في وسع الأردن لأسبابٍ مختلفة أن ينفض يديه من القضية الفلسطينية، إلاَّ أن هذين الاتجاهين يختلفان حول شركاء الأردن، ومن يكونون عند البحث عن حل سياسي للصراع العربي الإسرائيلي. ويرى المناصرين **للاتجاه الثاني:** أن على الحكومة الأردنية تنسيق التحركات الدبلوماسية مع منظمة التحرير والفلسطينيين في الأراضي المحتلة، ويعتقدون بأن مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة هو في المقام الأول مسألة فلسطينية - أردنية. كما يعتقدون بأن اشتراك منظمة التحرير في عملية السلام هو أمر جوهري لإضفاء الشرعية على أي حل دبلوماسي يمكن التوصّل إليه مع إسرائيل، وأن ما بين الفلسطينيين في الضفة الغربية والأردنيين وبين المجتمع الفلسطيني في الأردن من روابط وثيقة، مبرر منطقي للقيام بجهود دبلوماسية أردنية فلسطينية مشتركة. أما دعاة **الاتجاه الثالث:** فيعتقدون أنه لا يسع الأردن والفلسطينيين، أن يتفاوضوا على عهدتهم الخاصة حول صفقة مقبولة مع إسرائيل وهم لا يثقون في زعامة منظمة التحرير، ويرونها زعامة ضعيفة غير حاسمة وتفتقر إلى الجدية. ولكن هؤلاء الساسة بسبب حرصهم

الشديد على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي العسكري للأراضي الفلسطينية المحتلة، يسدون نصيحة إلى الملك بأن ينسّق تحركاته مع سوريا وبقية البلدان العربية الأخرى [1].

وأكثر من ذلك: فإن حرية النظام الرسمي الأردني في المناورة تتأثّر بدورها بالفلسطينيين، ذلك: أن الجامعة العربية منذ عام 1974 قد حددت بصورة رسمية، بأن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في أي محادثات للسلام، وأن التأييد الذي يلقاه الملك حسين بين سكان الضفة الغربية وقطاع غزة بدأ في التلاشي؛ فهؤلاء أحجموا على مدى السنين عن المجاهرة بتأييد الخطوات السياسية الخارجية للملك، دون موافقة منظمة التحرير وتفويض منها. كما وتمثّل سياسات إسرائيل والولايات المتحدة اعتبارين إضافيين يؤثّران في السياسة الخارجية للأردن، فلم يحدث أبداً أن استوفت شروط السلام الإسرائيلية الحد الأدنى من طلبات العاهل الأردني للحل السياسي؛ فالفكرة التي يدين بها حزب العمل الإسرائيلي والخاصة بتنازلات في الأراضي لا تبشّر إلاَّ بإعادة ما بين 60% و 70% من الضفة الغربية للأردن، ولا تُسلّم للأردن بأي حقٍّ في السيادة على القدس الشرقية. أما الآراء التي يدين بها حزب الليكود الإسرائيلي اليميني وهي القوة السياسية الرئيسية الأخرى في إسرائيل؛ فهي أكثر عداءً للمصالح الأردنية؛ فزعماء الليكود يعدُّون الضفة الغربية وقطاع غزة قسمين من أرض إسرائيل التاريخية، وهم لذلك يعارضون بشدة إعادة أي جزء من هذه الأراضي إلى السيادة الأردنية. ومن ثمَّ فإن المأزق السياسي الذي ساد في إسرائيل بعد عام 1984، وضعف حزب العمل لم يُهِيّئ للأردن حافزاً يحدوه إلى الشروع في مفاوضات. ويُضاف إلى ذلك عامل حاسم آخر في سياسة الأردن وهو الوضع الذي اتخذته الإدارات الأمريكية المتعاقبة والممالئ لإسرائيل؛ ففي اعتقاد الأردنيين بأنه إن لم يكن هناك التزام أمريكي جازم في البحث بنشاطٍ عن حلٍ عادلٍ للصراع، فإن الاشتراك في أي مفاوضات مع إسرائيل يكون محفوفاً بالمخاطر، وقد أخذ المسئولون الأردنيون على الولايات المتحدة امتناعها عن استخدام نفوذها القوي، لحمل إسرائيل على تقديم تنازلات معقولة في الأراضي لجيرانها العرب [2].

---

[1] - المرجع السابق، ص403-404.

[2] - المرجع السابق، ص406-407.

ويرى الدكتور مخيمر أبو سعدة: بأن اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في كانون أول (ديسمبر)1987، أدّت إلى قناعة النظام الرسمي الأردني بأن الشعب الفلسطيني يطمح في قيام دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة، ولا يرغب في عودة وحدة الضفة العربية مع الأردن؛ ولذلك: كان القرار الأردني بفك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية هو نتيجة اندلاع الانتفاضة. ولكن الأردن عملياً حسب أبو سعدة: لم يقم بفك الارتباط السياسي مع الضفة الغربية، وهذا ما تمَّ التأكيد عليه في اتفاقية وادي عربة في 26 تشرين أول (أكتوبر) 1994 بين الأردن وإسرائيل، والتي أكّدت على الحقوق التاريخية والدينية للأردن في الضفة الغربية والقدس. وبالتالي: فإن إعلان الاستقلال الفلسطيني على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، جاء لملء الفراغ الذي تركه القرار الأردني، وحتى لا يسمح لإسرائيل الادعاء، بأن هذه الأراضي هي أراضي متنازع عليها وملكيتها غير موروثة [1].

ويؤكّد آخرون: السبب السابق والذي دعا الأردن لفك ارتباطها بالضفة الغربية، أنه بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية، انعقدت القمة العربية في الجزائر في محاولةٍ لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الداخل. وقد عُقدت القمة في جوٍّ تزايدت فيه مطالبة القيادة الفلسطينية، بإعادة تأكيد الثوابت السياسية التي سبق وأن توافق عليها العرب وفي مقدمتها اثنتان:

1- قرار القمة العربية الصادر في الرباط عام 1974، بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.
2- أن تتم مفاوضات تسوية مشكلة الشرق الأوسط وجوهرها القضية الفلسطينية من خلال مؤتمرٍ دولي يملك سلطة القرار، وتجري برعاية الأمم المتحدة وبمشاركة الأطراف المعنيّة بالصراع، بما فيها منظمة التحرير وعلى قدم المساواة مع بقية المشاركين.

كما ويرى البعض: أن السبب الذي دعا الأردن لفك ارتباطها بالضفة الغربية هو تعرّضه لضغوطات غربية وعربية كبيرة بشكلٍ عام، وضغوطات أمريكية مكثّفة بشكلٍ خاص لفك الارتباط الإداري والقانوي مع الضفة الغربية. ولم يكن الأمر سهل على العاهل الأردني ليتخذ مثل هذا القرار، ولكن ذلك القرار جاء ليكون توطئةً وتمهيداً من أجل تحديد حدود وماهية الدولة الفلسطينية المنوي الاعتراف بها (الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس

---

[1]- مقابلة مع مخيمر أبو سعدة.

الشرقية)، بعد إعلان الاستقلال الذي تمَّ الإعلان عنه في تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1988، ناهيك عن أن الاتصالات السرية مع الإدارة الأمريكية والتي لم تتوقف منذ الخروج الفلسطيني من بيروت عام 1982، حيث كانت تلك الإدارة تطالب منظمة التحرير بالاعتراف بالقرار (242). ولذلك لم يكن ليتم إعلان الاستقلال الفلسطيني في الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، قبل أن يتم تحديد حدود وماهية وشكل الدولة الفلسطينية الموعودة، وقبل أن يتم فك الارتباط الإداري والقانوني مع الأردن [1].

ويؤكّد الأستاذ الدكتور إبراهيم أبراش هذا التوجّه: بأن فك الارتباط كان جزءاً من إستراتيجية أمريكية شاملة شاركت فيها مصر والأردن، فكانت تهدف لجر منظمة التحرير للتسوية السياسية وإبعادها عن محور التطرف العربي. وكان فك الارتباط إغراءً للمنظمة وضرورةً لتؤسس برنامجاً جديداً يقوم على قراري: (242) و(338)، ودولة في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس. ولو لم يكن فك الارتباط من جانب الأردن، ما تمَّ مشروع السلام الفلسطيني أو إعلان الدولة الفلسطينية في الجزائر بعد أشهر قليلة فقط من فك ذلك الارتباط [2]. وبالتالي وكما سبق الإشارة، فلو لم يكن فك الارتباط على أرض الواقع ما كان ليتم إعلان تلك الدولة، فلو تم الإعلان عن قيام الدولة بدون فك الارتباط، فقد يؤدي ذلك لصدامٍ مع الأردن التي كانت تعتبر الضفة جزءاً من الأردن. وعليه وحسب قول أبراش: فإن فك الارتباط الأردني كان بطلبٍ أمريكي، رغم أن التاج الأردني لم يكن راضياً تماماً عن الأمر، ومع ذلك فكَّ الأردن ارتباطه الإداري والقانوني بالضفة الغربية، ولكن ما زالت الضفة الغربية دستورياً جزء من الأردن. وكذلك فإن الأردن كان يخشى أن تؤدي تسوية تقوم على دولة للفلسطينيين، بأن تكون هذه الدولة هي الأردن (الوطن البديل). ومن هنا: فضّل التخلي عن الضفة الغربية لتقام عليها الدولة الفلسطينية، بدلاً من أن تكون الأردن دولة الفلسطينيين، وخصوصاً أن دعوات إسرائيلية كانت تطرح فكرة الأردن كوطنٍ بديل [3].

ويدعم القيادي جميل مزهر هذا الاتجاه: بالتأكيد على أن إعلان الملك حسين بفك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية جاء نتيجة ضغوطات دولية وخصوصاً الأمريكية منها، حيث أنه بعد مؤتمر القمة العربي في الرباط عام 1974 واعتبار منظمة

---

[1]- **مقابلة مع جمال كايد** بتاريخ 2011/8/7.

[2]- **مقابلة مع إبراهيم أبراش**.

[3]- المرجع السابق.

التحرير الممثل الشرعي والوحيد في تمثيل الفلسطينيين، وتبنيها خيار الدولتين وبالاعتراف التاريخي بإسرائيل. ضغط المجتمع الدولي على الأردن من أجل فك الارتباط، تمهيداً لعقد تسوية خاصة تتيح إنهاء النزاع مع إسرائيل وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على جزء من أرض فلسطين، وقد أجمعت الدول العربية على ذلك. وكان لتنامي شعبية منظمة التحرير في الضفة الغربية وتوتّر علاقتها مع الأردن، وعدم تمتّع الأردن بأي رصيد شعبي فيها، إلى إتمام الأردن فك الارتباط متزامناً معه لقاءات عقدتها مع القيادة الفلسطينية للتفاهم معها، حول صيغة اتفاق للتعاون وتوحيد الجهود في المجال السياسي والدبلوماسي في السعي، للتوصّل إلى حل سلمي ينهي الاحتلال في الضفة الغربية وكان آخرها اتفاق شباط (فبراير) 1985 الذي لم يرَ النور. ومن ثمَّ فقد كان هناك إجماع عربي تمَّ تبنيه في مؤتمر القمة العربية الطارئ في الجزائر عام 1987، على ضرورة دعم الانتفاضة الفلسطينية في معزلٍ عن أي دور مهم للأردن، وفي ظل اتهامات الفصائل الفلسطينية للأردن بالتقاسم الوظيفي مع الاحتلال. وبناءً عليه: فإن إعلان استقلال دولة فلسطين والذي تمَّ في دورة المجلس الوطني الذي انعقد في الجزائر عام 1988، والاعتراف الدولي بمنظمة التحرير وبهذا الإعلان كان مقدمة لسلوك منظمة التحرير طريق التسوية بعد قبولها بحل الدولتين بمساندة وإجماع عربي، الأمر الذي أجبر الأردن على إعلان قرارها بفك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية قبل ذلك الإعلان [1].

ويرى غازي الصوراني: أن قرار فك الارتباط، لم يكن بإرادة أردنية معزولة عن الضغوط الأمريكية – الإسرائيلية ومخططاتها للمنطقة العربية، ارتباطاً بالمتغيّرات الفلسطينية والعربية، حيث أن التطورات العربية التي لم تكن بمنأى عن تلك المخططات (خاصةً: موضوع قمة الرباط والاعتراف بمنظمة التحرير ممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني في عام 1974)، ثمَّ التحولات السياسية في قيادة المنظمة وحرصها على تطوير علاقتها بالولايات المتحدة، بوهم الحصول على الاعتراف بحقوق الفلسطينيين في تقرير المصير والدولة بعد العدوان الإسرائيلي والصمود الفلسطيني في حزيران (يونيه) 1982، ثمَّ مؤتمر القمة العربية في عمَّان في تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1987، حيث لم يُعامل عرفات كما ينبغي من الملك أو (النظام)، ثمَّ عقد مؤتمر القمة العربية في الجزائر حزيران (يونيه) 1988، التي وجد فيها الأردن نفسه في موقف الدفاع، وكذلك الانتفاضة الفلسطينية التي اشتعلت في 9 كانون

---

[1]- مقابلة مع جميل مزهر.

أول (ديسمبر) 1987، ومسارعة منظمة التحرير إلى احتوائها وقيادتها عبر شعارات وطنية، كان في مقدمتها: الحرية وتقرير المصير وحق العودة والدولة المستقلة، إلى جانب (القيادة الوطنية الموحدة) التي تشكلت حديثاً في الأراضي المحتلة في ذلك الوقت. فقد أعادت الانتفاضة الاعتبار لمنظمة التحرير ولمكانة وتفرّد ياسر عرفات، حيث كانت في أحد أوجهها بمثابة رد على إهمال الملك حسين وتجاهله للمنظمة ورئيسها. ولذلك: فإن قرار فك الارتباط جاء في إطار الضغوط الأمريكية، وفي إطار الانتفاضة التي رسّخت شعارات الحرية والاستقلال والدولة. فكان للانتفاضة الفلسطينية آثار واسعة ومتعددة على الأردن، فقد بدأت كتمرد ضد الاحتلال الإسرائيلي، لكنها تحولت إلى تأكيد لتأييد منظمة التحرير، واتخذت على وجه السرعة بعداً مناوئاً للأردن [1].

ويستطرد الصوراني قوله: فعلى الرغم من أن أمن الأردن لم يتأثر بصورة مباشرة، فقد كان هناك خطر واضح من احتمال اتساع رقعتها بامتداد شرارتها من الضفة الغربية لنهر الأردن إلى ضفته الشرقية، خاصةً وأن نفوذ الأردن في الأراضي المحتلة مستنداً إلى شرائح طبقية شبه إقطاعية رجعية، وشرائح بورجوازية مكروهة من الجماهير الشعبية الفلسطينية. الأمر الذي لم يكن مستغرباً معه، تدهور نفوذ النظام الملكي الأردني الذي يعتبره معظم الفلسطينيين ركيزة للاستعمار والصهيونية، وبالتالي: فقد شكّل هذا التصاعد المفاجئ للحس الوطني الفلسطيني عبر الانتفاضة انتكاسة أخرى للأردن، وكرّس ترجيح كفة منظمة التحرير في الصراع على السلطة بينها وبين النظام الملكي الأردني [2].

وبالتالي: فمن ضمن النتائج الأخرى للأوضاع التي استجدت في ذلك الحين في الضفة الغربية، زيادة التأييد في أوساط اليمين الإسرائيلي لفكرة خطيرة، مؤداها تحويل الأردن إلى وطن بديل للشعب الفلسطيني، الأمر الذي فرض على الملك حسين إعادة النظر في وضعه في الضفة الغربية ودوره في عملية السلام في الشرق الأوسط، بعد أن تبين له أن الانتفاضة أسفرت عن إعادة واشنطن تقييم سياستها تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي في ضوء مبادرة شولتز في 4 آذار (مارس) 1988، التي حملت في طياتها – شكلياً - نوعاً من الاعتراف بالحكم

---

[1]- **مقابلة مع غازي الصوراني.**

[2]- المرجع السابق.

الذاتي للفلسطينيين وفق الرؤية الإسرائيلية؛ فلم يكن أمام الملك سوى الإذعان للسياسة الأمريكية ومن ثمَّ القبول بمبادرة شولتز.

أما الأمر الثاني الذي عجّل في إصدار قرار فك الارتباط؛ فيعود إلى البيان العاشر الذي أصدرته (القيادة الوطنية الموحدة) للانتفاضة في 11 آذار (مارس) 1988، والذي ناشدت فيه الفلسطينيين بتصعيد الضغط الشعبي ضد جيش الاحتلال والمستوطنين، وضد المتعاونين وأفراد النظام الأردني، وناشد البيان أيضاً ممثلي الضفة الغربية في البرلمان الأردني بالاستقالة والوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني. وقد وصف الملك حسين ذلك البيان بأنه مؤشر على نكران الجميل، وأكّد أن إستراتيجيته للشراكة مع منظمة التحرير كبديلٍ للشراكة مع الفلسطينيين في الأراضي المحتلة قد فشلت. فظل هناك هاجس رئيسي هو أن يصبح الأردن وطناً بديلاً للفلسطينيين.

أما الأمر الثالث الذي شجّع الملك حسين على فك الارتباط؛ فيعود إلى أن القسم الأكبر من الشرائح الطبقية العليا (البورجوازية التجارية والعقارية ورجال القبائل والعشائر) من الشرق أردنيين ومعهم أغلبية قيادات الجيش، لم يوافقوا على سياسات العلاقة مع الفلسطينيين، وأكدوا أن الأردن سيكون أكثر استقراراً بدون الضفة الغربية وبدون الفلسطينيين. وفي تلك الأثناء انعقد مؤتمر القمة العربية في الجزائر في 7 حزيران (يونيه) 1988، الذي أكّد على حق الفلسطينيين في إقامة دولة مستقلة بقيادة منظمة التحرير. وبسبب هذه العوامل وأهمها الانتفاضة، ثمَّ الموقف الأمريكي ومؤتمر القمة العربية، اضطر الملك حسين إلى إعلان فك الارتباط مع الضفة الغربية في 31 تموز (يوليه) 1988 [1].

ويرى محسن الخزندار: أن الضغوطات الإسرائيلية والأمريكية والدولية على الملك حسين، أدّت إلى فك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية. وكانت هذه الضغوطات على الملك حسين: لتدجين منظمة التحرير ودفعها لدخول العملية السلمية بالشروط الأمريكية. مما أدّى إلى إعلان الملك حسين فك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية، بعد رفض منظمة التحرير من قبل الاعتراف بالقرار الدولي (242) من دون شروط، وكذلك رفضها التنازل عن دورها المباشر في المفاوضات، مما أدّى إلى انهيار الاتفاق الفلسطيني الأردني مطلع العام 1986. وعليه: اتجه الملك حسين لمصالحة سوريا بالاعتذار علناً عن دعمه

[1]- المرجع السابق.

جماعة الإخوان المسلمين المحظورة في سوريا, وكذلك قامت السلطات الأردنية بإغلاق مكاتب منظمة التحرير في المملكة الأردنية, وأقامت تقاسم وظيفي للسلطة مع إسرائيل في الأراضي المحتلة؛ فوجدت منظمة التحرير نفسها في حالة تخبّط كامل بعد أن تمَّ تجاهلها تجاهلاً تاماً تقريباً في مؤتمر القمة العربية في عمّان في تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1987، كما سبق الإشارة. كما جاءت الانتفاضة الفلسطينية لتعطي قوةً وزخماً لمنظمة التحرير؛ فسارعت المنظمة: بالتأكيد على سيطرتها على التوجّه السياسي للانتفاضة [1].

وقد جاء انهيار النفوذ الأردني في الأرض المحتلة على إثر تصاعد أعمال الانتفاضة، حيث واجهت الأردن انهيار موازٍ للنفوذ الأردني في الأرض المحتلة؛ فقرر الملك حسين اتخاذ خطوة مثيرة في قطع الروابط الإدارية للمملكة الأردنية مع الضفة الغربية التي استمرت 40 عاماً، إلى التحول الكبير في سياسة منظمة التحرير العلنية، وكان كذلك غياب الدعم العربي الفعّال دبلوماسياً ومادياً رغم التعهّدات والمساعدات المالية. كل ما سبق أدّى إلى التحول في موقف وسياسة منظمة التحرير بعد فوز إسحاق شامير في الانتخابات الإسرائيلية, واقتصار المحاورين في المفاوضات الأولية على اختيار محاورين من الضفة الغربية وقطاع غزة, وكذلك إظهار الاتحاد السوفيتي مرونة تجاه المقترحات الأمريكية [2].

وجاءت قرارات القمة واضحة، تضع حداً لكل الحلول التي لا تضمن إقامة دولة فلسطينية مستقلة، مما يُعد تأييداً لوجهة نظر منظمة التحرير وبداية موقف عربي جديد موحّد وواضح بشأن التسوية. وكانت أهم رسالة وجهها مؤتمر القمة الطارئة هي تلك التي وردت في بيانه الختامي، والقائلة: بضرورة بحث التدابير الكفيلة بدعم الانتفاضة وتعزيز فعاليتها وضمان استمراريتها وتصاعدها، والالتزام بتقديم المساعدات الضرورية بمختلف الوسائل والأشكال إلى الشعب الفلسطيني، لضمان استمرار مقاومته وانتفاضته بقيادة منظمة التحرير حتى يحقق أهدافه الوطنية الثابتة. وفي ضوء تلك النتائج بدأت الحكومة الأردنية في أعقاب القمة، دراسة سلسلة الإجراءات التي بدأت بإلغاء خطة التنمية في الأراضي المحتلة، وحل مجلس النواب الأردني، وانتهاءً بإعلان إنهاء العلاقة القانونية والإدارية مع الضفة الغربية المحتلة. وقد جاء قرار إنهاء العلاقة في خطاب وجهه الملك حسين، وأوضح

[1]- مقابلة مع محسن الخزندار.

[2]- المرجع السابق.

فيه: أن الإجراءات استهدفت دعم التوجه الوطني الفلسطيني وإبراز الهوية الفلسطينية. وحسب ما أورده ذلك المصدر، فإن تلك الإجراءات الأردنية **لم تكن نتيجة رد فعل إقليمي،** وإنما تأتي من منطلق أن تستقل المنظمة بتمثيل الشعب الفلسطيني، وأن تتحمّل المنظمة في الوقت نفسه مسئولية كل النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وذلك لا يعني بأن الأردن سوف يتخلّى عن واجبه القومي سواء تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، أو تجاه القضية الفلسطينية. وفي ذلك قال الملك حسين في خطابه: "**إن الإجراءات التي اتخذناها في الأصل، تجاوباً مع رغبة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ومع الاقتناع العربي السائد: بأن مثل هذه الإجراءات ستسهم في دعم نضال الشعب الفلسطيني وانتفاضته المباركة**". وتأكيداً لذلك: فإن عمَّان اتّصلت بعد إلغاء خطة التنمية الأردنية بالحكومات والمؤسسات الدولية، التي أعربت عن رغبتها في الاستمرار في تمويل مشروعات التنمية في الأراضي المحتلة، لكي تواصل رسالتها من خلال الجهات الفلسطينية ذات العلاقة[1].

والإجراءات الأردنية السابقة، لا تعني أن الأردن تخلّى عن دوره والتزامه بالمشاركة في عملية السلام، فهو لا يزال دولة مواجهة وحدوده مع إسرائيل أطول من حدود أي دولة عربية معها، وفي ذلك قال الملك حسين: "**إن الأردن طرف رئيسي في النزاع** (الصراع) **العربي الإسرائيلي وفي مسيرة السلام، وهو يتحمّل مسئولياته الوطنية والقومية على هذا الأساس**". وتظل أهم النتائج التي يمكن استخلاصها من الإجراءات الأردنية، بأن الأردن استهدف تحريك الموقف من خلال تحويل ما كان موقفاً نظرياً إلى موقف عملي، أي تحويل قرار قمة الرباط ثمَّ قمة الجزائر إلى واقع فعلي، بحيث تصبح منظمة التحرير هي الجهة الوحيدة التي يتعيّن على الآخرين مخاطبتها بشأن فلسطين والقضية الفلسطينية [2].

بينما يرى هنري لورانس: بأن السبب الذي دعا العاهل الأردني للتخلي عن الضفة الغربية، بعد أن اقتناعه، بأن من غير المجدي بعد اندلاع الانتفاضة تأميل التفاف الفلسطينيين حول العرش الهاشمي؛ فقد تعب من مبادرات السلام التي لا تنتهي وفي الوقت نفسه غير مجدية، فأراد أن يسد الدروب على الإسرائيليين والأمريكيين والفلسطينيين معاً.

---

[1]- نافع، **الطريق إلى مدريد**، ص53-55.

[2]- المرجع السابق، ص55.

كما إن الوضع الاقتصادي لمملكته لم يكن جيداً، وكان يأمل في تخفيف الأعباء المالية لمملكته بتركيز الجهود على الأردن دون غيرها [1].

وفلسطينياً: فثمة أسباب فلسطينية دفعت العاهل الأردني للإقدام على تلك الخطوة؛ فمنذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية تلقّت الأردن ثلاثة رسائل من ثلاثة مواقع فلسطينية حملت كل سطورها ذات المعاني، وكشفت عباراتها عن تراجع وتردي في العلاقات الفلسطينية الأردنية، وانتهت كلها إلى نتائج موحدة. **الأولى:** جاءت من الأراضي المحتلة ومفادها: أنه إذا كان هناك ماضٍ لحكم أردني للضفة الغربية، فلن يكون هناك أي مستقبل لذلك الحكم، ولن يكون في مقدوره العودة بأي شكلٍ من الأشكال للضفة الغربية، مع استحالة ذلك بالطبع بالنسبة لقطاع غزة. **والثانية:** جاءت من فلسطينيي الأردن وتمثّلت بأن الانتفاضة في الداخل الفلسطيني بمثابة يقظة عربية ثانية، ولا يمكن الوقوف أمامها بدون حراك أو تفاعل أو تجاوب وهي في أساسها دعوة للتحرر والاستقلال الوطني على الأراضي الفلسطينية. **والثالثة:** كان مصدرها قيادة منظمة التحرير التي اعتذرت عن تلبية غير دعوة رسمية لزيارة عمَّان، بل وذهبت إلى حد طلب التنسيق السياسي في وفدٍ مصري فلسطيني مشترك للمؤتمر الدولي، والاعتذار عن الوساطة العراقية للمصالحة مع عمَّان. الأمر الذي رأت فيه عمَّان تراجعاً عن خطوط المعادلة الأردنية الفلسطينية، واقتناعها باستحالة العودة إلى الحد الأدنى الذي ورد في اتفاق عمَّان في شباط (فبراير) 1985.

أما عربياً: فبعد فشل كافة المحاولات لإجهاض الانتفاضة الفلسطينية أمريكياً وإسرائيلياً، ترسّخت دعائم منظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ناهيك عن المواقف العربية الفردية التي انطلقت من مقررات قمة الرباط عام 1974، ورفض المملكة العربية السعودية تمويل خطة للتنمية الأردنية في الأراضي المحتلة، وتمسّك مصر والعراق بأولوية التعامل مع المنظمة في الموضوع الفلسطيني. الأمر الذي لم يترك مجالاً أمام الأردن سوى التراجع عن خططها ومشاريعها، وحصر التنسيق مع سياسة سوريا كلٍّ لمصالحه من أجل محاصرة القيادة الفلسطينية، وتقييد حركتها على الأراضي السورية واللبنانية والأردنية.

---

[1]- لورانس، **اللعبة الكبرى**، ص558.

أما إسرائيلياً: فعندما وجد الملك حسين، أن أسلوب تعامله مع حزبي: العمل والليكود الإسرائيليين لأكثر من عشرين عاماً لم يحقق له أدنى نتيجة، ولمَّا كان حزب العمل بالذات وخصوصاً زعيمه شمعون بيريز لم يفِ بأيٍّ من وعوده للملك، ولم يحقق بعض أمانيه وأحلامه، بات أمر مسألة الخيار الأردني سراباً، وذلك بعدما أدرك الملك حسين أن انتقال السلطة لحزب الليكود ولأرئيل شارون بالذات وجنرالات المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، واستحالة التفاهم مع تلك المجموعة. لذلك لم يعد أمام صانع القرار الأردني سوى حقيقة واحدة لا ثاني لها هي مجموعة أكاذيب وأوهام حزب العمل وأطماع حزب الليكود، وغياب القرار الإسرائيلي. بالتالي: لم يعد سوى الدفع باتجاه البديل الوحيد والمتمثّل بالانسحاب الأردني من أي تنسيق مع أقطاب الساحة الإسرائيلية؛ فكان القرار الأردني المطلوب هو الانسحاب السياسي والتفاوضي من الساحة الإسرائيلية، وترك عقدها ومشاكلها العقائدية والعسكرية للمجابهة مع الفلسطينيين وحدهم دون غيرهم، والاعتراف بانتهاء أي دور للتقاسم الوظيفي، وانتهاءً بإعلان وفاة أطروحة الخيار الأردني، والتراجع داخل حدود الدولة الأردنية لبناء خط دفاعي لمجابهة تحديات الترانسفير والوطن البديل.

ودولياً: فبعد نجاح الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في تأسيس قواعد الوفاق الدولي في قضايا الأسلحة النووية والقواعد العسكرية، وفتح ملف الحلول للقضية الإقليمية، فإن الملف الفلسطيني كان سيتصدَّر جدول أعمال العواصم الأوروبية، والقمة الأوروبية - الأمريكية، والأمريكية - السوفيتية. ولذلك فإن دور الأردن سوف يُصبح هامشياً فارتأى صانع القرار الأردني إعادة حساباته الذاتية على ذلك الأساس داخلياً وخارجياً، وإعادة ترتيب بيته بنفسه وبناءً على مصالحه وأهدافه قبل أن تتغيّر موازين القوى الإقليمية ويُفرض عليه أي حل لا يرتئيه. كما أن ما طرحه الحزب الديمقراطي الأمريكي في حملته الانتخابية، ولأول مرة في تاريخ مؤتمراته الانتخابية، مسألة حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني للمناقشة، وعلى الرغم من عدم اتخاذ قرار بالخصوص، فإن تلك الخطوة كان لها أكثر من مغزى ومعنى، بأن مسألة تطبيع العلاقات الأمريكية الفلسطينية لم تعد سوى مسألة وقت، وهو ما تطلّب من الأردن سرعة الحركة لإعادة طرح موقفها ودورها على واشنطن [1].

---

[1]- عبد الهادي، **"الانفصال الأردني (أسبابه وآثاره)"**.

ويرى البعض: بأن الانتفاضة الفلسطينية أحدثت تحولاً نوعياً على كافة الصُعد: فلسطينياً وإقليمياً ودولياً؛ فقد أُعيد طرح القضية الفلسطينية على بساط البحث الجدي، في إطار ضرورة صياغة حلها وهو ما يُعتبر هزة سياسية ألقت بتوابعها على مصدر القرار، خصوصاً في الأردن الذي تخلّى عن خيار ضم الضفة الغربية، وتحدي الإرادة الفلسطينية والعربية، وضرب كل المحاولات لفلسطنة الضفة الغربية، إلى أن وجد نفسه أمام طوفان الانتفاضة التي أبرزت الوجه الفلسطيني الوطني للقضية، من خلال استفتاء شعبي مقاوم لكل أنواع التبعية والاستعمار، وهو ما يؤكّد بأن الأردن اتخذ قراره بفك الارتباط تحت ضغوط محلية أردنية وفلسطينية وعربية ودولية، لم تترك له خيارات للمناورة والمراوغة؛ فكانت خطوته استباقية استطاع قراءتها جيداً والتحرُّك بناءً على مستقبليتها القادمة [1].

وقد اعتبر البعض: بأن القرار الأردني بفك الارتباط عن الضفة الغربية، قد وضع تحدياً أمام القيادة الفلسطينية التي سرعان ما أعلنت عن مسئوليتها المطلقة عن الضفة الغربية، وتكفّلها بالالتزامات المالية والإدارية اتجاه الموظفين الفلسطينيين المرتبطين بالإدارة الأردنية. ثمَّ بدأت بالإعداد لعقد الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في ضوء حالة الانفراج الدولي، ونشاط حركة مشاريع التسوية السياسية، فتمَّ فيها إصدار وثيقة الاستقلال والمبادرة الفلسطينية للتسوية [2].

بعد استقراء الأسباب التي دفعت العاهل الأردني، لنفض يديه تماماً والتخلي عن الضفة الغربية: التي عمل جده الملك عبد الله الأول جاهداً على ضمها نهائياً لمملكته؛ بإمكاننا الوقوف عند بعض المحطات المهمة التي تبيّن بما لا يدع مجالاً للشك، أن قرار العاهل الأردني أُتخذ نتيجة ضغوطات إقليمية ودولية:

1- إن العاهل الأردني فشل في إقناع الإدارة الأمريكية وإسرائيل في تقديم شيء ملموس لمنظمة التحرير، يُمكّن الأخيرة من التعاطي مع الحلول السلمية المطروحة.
2- إن اندلاع الانتفاضة الفلسطينية واشتداد وهجها وانتقالها من قطاع غزة إلى الضفة الغربية، دفع العاهل الأردني نحو الحائط مُرغمةً إياه على التسليم والإقرار نهائياً، بألاّ قِبل له في الاستمرار بالادعاء بأردنية الضفة الغربية؛ فسكان المنطقة الأخيرة لم يعدوا ملتزمين بالولاء للعرش الهاشمي.

---

[1]- الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص93.

[2]- الشريف، **البحث عن كيان**، ص366- 367.

3- إن التحاق منظمة التحرير بركب الانتفاضة ومحاولة قطف ثمارها، نزع عن العرش الهاشمي الدعاوى القانونية والإدارية بضم الضفة الغربية؛ فالمنظمة باتت تمتلك تعاطفاً وتأييداً دوليين، جعلها تتحكم بالورقة الفلسطينية عند إجراء أي تسوية مستقبلية.

4- والأهم من ذلك كله، فإنه نتيجة لتحضير منظمة التحرير لعقد الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني منذ فترة سبقت الإعلان الأردني بفك الارتباط عن الضفة الغربية، ففيما يبدو فإن القيادة الفلسطينية كانت قد أرسلت إشارات قوية إلى المجتمع الدولي وخصوصاً الولايات المتحدة، بأنها خلال هذه الدورة سوف تتخذ قرارات مهمة تُلبّي المطالبات الدولية لها بخصوص تسوية الصراع؛ ومن ثمَّ ضغطت بعض القوى الإقليمية والدولية على صانع القرار الأردني، ليخطو تلك الخطوة في الوقت المناسب وقبل انعقاد المجلس الوطني، حتى لا يضطر النظام الرسمي الأردني للتخلّي عن الضفة الغربية مُكرهاً فيما بعد.

5- إن السلطات الأردنية كانت قد أبلغت الإدارة الأمريكية، بأن عرفات لم يعد مصرّاً على الاعتراف بحق تقرير المصير، وأنه في حال تحقيق الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة مع إلغاء المطالبة القانونية بالضفة الغربية من جانب الأردن، فإن الفلسطينيين سيصبحون السلطة الحاكمة في أي أرض تجلو عنها إسرائيل.

ولمَّا كانت الانتفاضة الفلسطينية بقوة زخمها، قد أحدثت هزّة عنيفة في المنطقة من حيث التوابع السياسية على دولها بما فيها إسرائيل، وكذلك على الساحة الدولية، تمكّنت منظمة التحرير من اقتحام حلبة السياسة الإقليمية والدولية بقوة، والعودة بقوة دفع شعبية وسياسية أعادها لِما كانت عليه قبل الخروج من بيروت عام 1982، مما حتّم على إسرائيل الرسمية بقبول التفاوض مع المنظمة وهو ما عزّز حضور الأخيرة رسمياً وشعبياً وأعاد إليها ألقها الذي افتقدته لبعض الوقت، بعدما منحتها الانتفاضة شرعية كانت بأمس الحاجة إليها خصوصاً بعد فقدانها للساحة اللبنانية [1].

[1]- عبد الله أحمد برهم، **إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية وإشكالية الهيكلية والبرنامج**، رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس، جامعة النجاح الوطنية، 2007، ص68.

وإزاء زخم الانتفاضة، تصدّرت حقوق الشعب الفلسطيني رأس جدول أعمال كافة القمم الدولية، من قمم السوق الأوروبية إلى قمم دول عدم الانحياز، ثمَّ القمم الأمريكية - السوفيتية، الأمر الذي اضّطر الإدارة الأمريكية، لإرسال وزير الخارجية جورج شولتز في عام 1988 في جولاتٍ مكوكية على دول المنطقة، بحثاً عن صيغة تفاوضية لتسوية القضية الفلسطينية، بلور من خلالها مبادرة سلام اعتبرتها القيادة الفلسطينية والقيادة الموحدة للانتفاضة، خطة إجهاضية والتفاف على حقوق الشعب الفلسطيني، على الرغم من الضغوطات الأمريكية التي مورست على الدول العربية، غير أن المنظمة رفضت تلك المبادرة. وكانت الإدارة الأمريكية وضعت شروط عدة لإقامة اتصالات سياسية مع منظمة التحرير منها: القبول بالقرارين: (242) و(338)، والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، ونبذ الإرهاب. فاعتبرت القيادة الفلسطينية أن ذلك يُعدُّ تحدياً، متحصنةً بالدعم العربي والتحرّكات السوفيتية؛ كلقاء وزير الخارجية السوفيتي (إدوارد شيفارد نادزة) (Edward Shephard Nadzh) بياسر عرفات في القاهرة عام 1988. الأمر الذي دعا لعقد الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر ما بين 12 – 15 تشرين ثانٍ (نوفمبر) من العام نفسه؛ للبحث في آلية لبرنامج سلمي [1].

رابعاً: العوامل التي دفعت القيادة الفلسطينية إلى تبني وثيقة الاستقلال

ومهما يكن من أمر: فثمة عوامل دفعت القيادة الفلسطينية إلى إقرار وثيقة الاستقلال في الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، مثل: نتائج الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982 والتطورات التي ترتّبت عليه؛ كاقتلاع قواعد انطلاق العمل المسلح الفلسطيني، واستشعار العزلة عربياً، وخروج مصر من معادلة الصراع المسلح بعد توقيع كامب ديفيد، وعجز سوريا عن الإتيان بمعجزة عسكرية ضد إسرائيل، وإدراك قيادة المنظمة بأن القضية الفلسطينية يمكن أن تتراجع بين الأولويات الإقليمية والدولية، ولا سيما الاعتقاد بأن الانتفاضة الفلسطينية ليس بوسعها تحقيق هدف التحرير الاستراتيجي أو المرحلي، وأخيراً نمو تيار القبول بالتسوية في المنظمة واستفحاله [2]. ويُضاف إلى ذلك الفتور بين القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة والقيادة الفلسطينية في تونس، الذي بدأ يظهر إلى العلن بعد اغتيال

---

[1]- أحمد شاهين، "**صراع الإدارات على فلسطين (قراءة في نداء الانتفاضة)**"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 210، بيروت، مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، أيلول (سبتمبر) 1990، ص16-17.

[2]- الأزعر، "**منظمة التحرير**"، ص400-401.

خليل الوزير (أبو جهاد)؛ فخشيت القيادة في الخارج من بروز قيادات داخل الأراضي المحتلة تحل محلها، قد تعمد إسرائيل والإدارة الأمريكية للتعامل معها، كما سبق الإشارة.

وعن الدوافع التي دعت القيادة الفلسطينية إلى إقرار وثيقة الاستقلال أيضاً، ما ذكره صلاح خلف (أبو إياد) في كلمته أثناء انعقاد الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني بالقول: "**فإعلان الدولة هو قرار سياسي، القصد الأساسي منه أن يكون لنا ولأجيالنا دولة تناضل من أجل تحقيق وجودها... وراعينا عندما ذكرنا** (القرار) **(181)** (يقصد قرار تقسيم فلسطين) **أن يمر على قرار التقسيم، باعتباره حدثاً وقع في فلسطين. وعند إعلان الدولة أُشير إلى الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني، وأُشير إلى الشرعية الدولية** (أي قرارات مجلس الأمن الدولي) **التي جاءت بها قرارات الأمم المتحدة منذ عام 1947، ولم يُشر إلى أي قرار معين ...**" [1].

وفي ختام أعمال تلك الدورة، وبعد مداولات كبيرة بين أصحاب تيار القبول بالتسوية ومعارضيه، تمَّ إقرار وثيقة الاستقلال وقيام دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وانتخاب ياسر عرفات رئيساً لتلك الدولة. كما وأصدر بياناً سياسياً أدان فيه الإرهاب، والاستعداد لوقف الكفاح المسلح مع بدء المفاوضات؛ مما يعني تغيّر كل من هدف النضال الفلسطيني ووسيلته، ودعا إلى عقد مؤتمر دولي فعّال للسلام تحت مظلة مجلس الأمن الدولي وفق القرارين: (242) و(338) بما يضمن الحقوق الفلسطينية، كما وصادق على قرار التقسيم رقم (181) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1947، مما يعني قبول منظمة التحرير بصيغة التعايش في دولة فلسطينية جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل. ولذلك كانت تلك الخطوات من أبرز التحولات الفارقة في أهداف منظمة التحرير، حيث راح التيار الفلسطيني الذي يقود المنظمة والمؤيّد للتفاوض، يفتح أكثر من طريق فرعي للحوار مع الإدارة الأمريكية وإسرائيل. ومع ذلك فقد احتفظ الطرفان الأخيران بثوابتهما تجاه المنظمة، ولم تشفع كل تلك التنازلات الفلسطينية لتعديل مواقفهما، ويبدو أن ذلك كان خطأً كبيراً في قراءة قيادة المنظمة للمتغيّرات المحيطة بالقضية الفلسطينية وفي كيفية الاستجابة لها [2].

---

[1] - صلاح خلف، **شهادات ومواقف**، ط1، دون بيانات نشر، يناير 1992، ص52.

[2] - الأزعر، **"منظمة التحرير"**، ص401؛ برهم، **إصلاح منظمة التحرير**، ص69.

ولذلك فإن اجتماع المجلس الوطني في دورته التاسعة عشرة أسقط فكرة تحرير فلسطين بالكامل، وأحلَّ مكانها فكرة الاستقلال والدولة؛ فوضع منظمة التحرير مباشرةً أمام أطروحة الحل السياسي والتسوية على قاعدة القرارين: (242) و(338)، أي إن المنظمة اعترفت بهذين القرارين صراحةً في إعلان الاستقلال. ولكن المبهم حتى يومنا هذا هو إحجام المنظمة ومجلسها الوطني عن إعلان الدولة على أراضي القرار (181) الخاص بالتقسيم، والاكتفاء بإعلانها على مناطق القرار (242) بدلاً من ذلك، على الرغم من أن حدود الأول أوسع، وأنه يقر بدولة عربية في فلسطين، بينما يتعامل القرار (242) مع القضية كقضية لاجئين فقط، وبذلك دخلت القضية الفلسطينية طور التسوية المنقوصة الناجمة عن إقرار الأهداف المنقوصة. ولكن للإنصاف فإن كل وقائع المسار الانحداري الذي دخلت دهاليزه القضية الفلسطينية منذ ذلك التاريخ، وصولاً إلى اتفاق أوسلو عام 1993، يجد ما يفسّره في ذلك الانتقال المأزقي - في عقل الثورة وتجربتها - من فكرة الوطن إلى فكرة الدولة، ومن إستراتيجية التحرير إلى برنامج الاستقلال. ولا تقع المسئولية هنا فقط على قيادة منظمة التحرير، لأن سائر فصائل الحركة الوطنية بما فيها الفصائل الإسلامية، يتبنى اليوم برنامج الاستقلال الوطني والدولة على حدود عام 1967 [1].

وكأن أحداث التاريخ تعيد نفسها ولكن بثوبٍ جديد؛ فبعد إعلان وثيقة الاستقلال الفلسطينية مباشرةً، توجه ياسر عرفات إلى المقر الأوروبي للجمعية العامة للأمم المتحدة في جنيف، بعد رفض الحكومة الأمريكية منحه تأشيرة دخول إلى أراضيها لإلقاء كلمته في المقر الدائم في نيويورك، حاملاً معه المشروع الفلسطيني للسلام ومتحدثاً عن المؤتمر الدولي للسلام في المنطقة، وعن توجهات المنظمة الصادقة في السلام. وبناءً على ذلك: قررت الإدارة الأمريكية إقامة قناة اتصال رسمية وفتح حوار سياسي مع المنظمة، وأخيراً: تمّت الموافقة في الأمم المتحدة على تغيير لقب وفد منظمة التحرير فيها من صفة مراقب إلى وفد دولة فلسطين [2]. وهو المشهد نفسه الذي قام به ياسر عرفات من قبل؛ بإلقاء كلمة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1974، بعد إقرار البرنامج المرحلي في الدورة الثانية عشرة صيف عام العام نفسه، ثمَّ إقرار القمة العربية في الرباط في تشرين أول (أكتوبر) من العام نفسه؛ بانفراد منظمة التحرير بحق وحدانية تمثيل الشعب الفلسطيني.

---

[1]- بلقزيز، **أزمة المشروع الوطني**، ص72-73.

[2]- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني: "**نشأة وتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية**"، www.pinc.gov.ps/arabic/gover/p;o-1.html.

وبالتالي: فإن وثيقة الاستقلال الفلسطيني التي تجاهلت الميثاق الوطني الفلسطيني، والقبول بقرار تقسيم فلسطين رقم (181)، والذي يدعو إلى تقسيم فلسطين إلى دولتين: أحداهما عربية والأخرى يهودية، وكذلك إقامة اتصالات وعلاقات مع أطرافٍ إسرائيلية وُصفت بالمعتدلة، تُبرز تحولاً آخر متقدماً في الفكر السياسي الفلسطيني. والأمر الخطير حقيقةً في وثيقة الاستقلال الفلسطيني، هو قبول منظمة التحرير للقرار الدولي (181)؛ فالمنظمة بذلك قبلت بحسن نية أو بغير ذلك بيهودية دولة إسرائيل. وهنا تبرز إشكالية فكرية في سياسة قيادة المنظمة بعدم قدرتها على استقراء المستقبل، وعدم فهمها للمخططات الإسرائيلية المعلنة منذ فترة طويلة، وأن ما كان يعني تلك القيادة هو الحصول على جزءٍ من الكعكة السياسية في المنطقة، مهما كان حجم الجزء الذي ستحصل عليه، ومهما كان الثمن المراد دفعه لقاء حصولها عليه.

ويبدو أن ما سبق وعرضناه من قبل، يتعارض بصورة تامة وما صرّح به صلاح خلف في كلمته أمام المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة؛ فعند حديثه عن البيان السياسي الذي توصّل إليه المجتمعون في ذلك الاجتماع، قال: "**لقد كان في المجال السياسي اجتهادات كثيرة، فتمَّ طرح أفكار عديدة مبنيّة على اتصالات بعدة جهات دولية صديقة ومساندة للحقوق الفلسطينية، فكان لا بد لكي نستطيع مخاطبة العالم بلغة سياسية يفهمها، وأمام الانتفاضة، فعلينا أن نجعل إلى جانب نضال أهالي الأرض المحتلة خطوة سياسية؛ فانعقاد المؤتمر الدولي للسلام هو أحد أهم الوسائل لبحث مصير القضية الفلسطينية، وللوصول إلى تسوية شاملة فيها نستطيع من خلاله تحقيق حلمنا الأول بدولة مستقلة على جزءٍ من ترابنا. فالمجتمع الدولي يطالب الفلسطينيين بالاعتراف بالقرارين: (242) و(338)، ويطالبهم بالاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، ويطالبهم بنبذ الإرهاب والعنف، ويطالبهم بإلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني. وتلك كلها طلبات الأعداء من إسرائيل والولايات المتحدة، وكذلك الأصدقاء في الدول الأوروبية؛ فالاتحاد السوفيتي كدولة صديقة مستعدة لأن تقبل من الفلسطينيين ما يقرروه هم، بشكلٍ يتجاوب مع ما يطلبه المجتمع الدولي**"[1].

---

[1]- خلف، شهادات ومواقف، ص54-55.

ويتساءل صلاح خلف في السياق نفسه: (**هل نستطيع أن نلغي الميثاق الوطني الفلسطيني؟ هل نستطيع أن نعترف بحق إسرائيل في الوجود؟ هل نستطيع أن نقبل القرار (242) بدون شروط؟ هل نستطيع أن نرفض الإرهاب أو نبذه بوجهٍ عام بما فيه الانتفاضة؟**). وفي سياق إجابة خلف على مجمل تلك التساؤلات يقول: إن كل هذه القضايا كانت معروضة علينا، وكنا نفتّش كيفية ملامستها من بعيد **دون الدخول بما اعتبرناه جميعاً محرمات** وخاصةً أنه مشروع عمل سياسي. فنحن مستعدين أن نتباحث سياسياً وأن نقدّم سياسياً، ولكن ليس بالشكل المطلوب منا صراحةً ومباشرةً، خاصةً إننا في مشروع سياسي وليس معروضاً علينا شيء، فقد اتفقنا أن نضع مشاريع. وباختصار كان لا بد من الإشارة إلى موضوع القرار (242)، **ونفتّش عن الطريقة التي يمكن فيها من عرض هذا القرار، دون أن يكون ذلك مساساً بالأفكار الأساسية، أو اعتراف مباشر به**. وفيما يخص الاعتراف بإسرائيل، فيجب أن نبتعد عنه ولا نشير إليه، وإذا كان يُراد أن يُفهم من البيان: أن هناك استعداداً للاعتراف، أو أنه اعتراف بطريق غير مباشر، فليفهموا كما يريدون، **ولكنَّ النص على الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود نبتعد عنه ولا نقبل به**. وفيما بخص مسألة الإرهاب، **الإرهاب بمعنى الكفاح المسلح داخل الأرض المحتلة فهو مرفوض، والإرهاب بمعنى الانتفاضة مرفوض أيضاً**. أما إذا كان المقصود بهذا العمليات الفدائية في الخارج، فنحن اتفقتا في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة عام 1974 على أن تلك العمليات لا تفيدنا؛ وبالتالي: انحسر موضوع الإرهاب بهذه العمليات الخارجية. **وبالنسبة للميثاق فقد اتفقنا أن لا نقترب منه؛ فهذا ميثاق لا يملك أحد منا أن يغيّره أو يبدّله... ليس مطروحاً إطلاقاً أن نقبل أو نُقدم على رفض كلمة منه؛ فهذا الميثاق لأجيالنا وتاريخنا**[1].

ومن خلال استقراء ما ذكره صلاح خلف، فإننا نجد حيرة في فهمه بطريقة عقلانية، ففيما يخص القرار (242) يرى خلف: ضرورة الإشارة إليه في المشروع السياسي الذي سوف يقره المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة، لكن دون أن يكون في ذلك مساساً بالاعتراف المباشر به، مع إن ذلك المشروع أقرَّ بقبول القرار المذكور دون مواربة، أو ما يشير إلى تحفظٍ ما عليه. أما مسألة الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود وقول خلف: بابتعاد الفلسطينيين عنه وعدم القبول به؛ فما وجدناه في ذلك المشروع السياسي مناقض لِما أدلى

[1]- المرجع السابق، ص55-57.

به؛ فالمجلس الوطني الفلسطيني أقرَّ الاعتراف بقرار تقسيم فلسطين رقم (181) لعام 1947، والمتمثّل بتقسيم فلسطين إلى دولتين: عربية ويهودية. وهذا ليس إقراراً بدولة إسرائيل فقط بل وبيهوديتها بطريقٍ غير مباشر، وبصورة تتوّفر فيها حُسن النية من الذين أقرّوا به، لأن قضية يهودية دولة إسرائيل لم تكن بعد قد طُرحت على بساط البحث.

وفيما يخص مسألة الإرهاب حسب قول خلف: بمعنى الكفاح المسلح داخل الأرض المحتلة فهو مرفوض، والإرهاب بمعنى الانتفاضة مرفوض أيضاً. صحيح أن المشروع السياسي الذي أقرّه المجلس الوطني لم ينبذ الإرهاب أيّاً كان تفسيره واكتفى بإدانته، لكن رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وبعد إلقائه لكلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في جنيف بيومٍ واحد فقط، وبعد أيام قلائل من إقرار ذلك المشروع رسمياً من قبل المجلس الوطني، وتحت ضغطٍ مباشر من وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز اضطرَّ لنبذه. وأخيراً فيما يخص الميثاق الوطني الفلسطيني وما قاله خلف: من الاتفاق على عدم الاقتراب منه، لأن لا أحد يملك تغييره أو تبديله. نجد أن ما حصل بعد اغتيال صلاح خلف نفسه وبعد توقيع اتفاق أوسلو عام 1993، عمد فريقٌ في منظمة التحرير على العبث به، وشطب العديد من بنوده المهمة بما يتواءم والمرحلة الجديدة من الحياة السياسية الفلسطينية؛ وبالتالي: لم يعد ثمة شيئاً مقدساً وذا قيمة تُذكر في تاريخ الفلسطينيين، وما كان بالأمس يُسمى بالمحرمات حصل على فتوى رسمية بإباحته.

ومهما يكن من أمر: فإن كانت قيادة الاتجاه السائد في منظمة التحرير، قد سعت منذ زمنٍ بعيد للانضمام إلى عملية السلام وإن يكن بشروط أفضل، إلاَّ إن ما مكّنها جزئياً من اتخاذ القرار المصيري هو اختلال وعدم توازن المعارضة الفلسطينية. وكان هذا الاختلال أوضح ما يكون بالنسبة للتنظيمات المدعومة سورياً والتي لم يعد لها أتباع كثيرون خارج سوريا أو خارج المناطق اللبنانية الخاضعة للسيطرة السورية؛ فقد دان المنشقّون عن حركة فتح قرارات المجلس الوطني الفلسطيني لمبادلته "**دولة**" مقابل "**وطن**"، ولقبوله بـ "**الاستسلام**" تحت شعار "**الاستقلال**" [1].

وقبيل الاجتياح العراقي للكويت وبعد أن وصلت الانتفاضة إلى طريقٍ مسدود في الربع الأول من ذلك العام، وبعد تعثُّر الحوار الرسمي للفلسطينيين مع الولايات المتحدة، وبعد

---

[1]- صايغ، **الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص898.

حصول عرفات على مصادقة غير مشروطة من مؤتمر حركة فتح على قرارات المجلس الوطني الفلسطيني السياسية, وهذا ما يعني الموافقة بأثر رجعي على القرارين: (242) و(338) والاعتراف ضمنياً بوجود إسرائيل، وبعد استيعاب القيادة الفلسطينية لنتائج الحرب الباردة والتحولات المثيرة الجارية في أوروبا الشرقية، وكذلك تعمّق الأزمة المالية لمنظمة التحرير بسبب تقصير الدول العربية بالوفاء بتعهّداتها والتزاماتها. فإنه في أيلول (سبتمبر) 1989: كانت مصر قد طرحت مشروعاً جديداً للسلام سُمي بالنقاط العشر، والذي شمل مسألة الانتخابات في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، ومحاولة إيجاد إطار ملائم للتسوية فشمل إيقاف الاستيطان، وتنظيم الانتخابات، وضمان أمريكي لهذا الإطار، واشتراك مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة بما فيها القدس المحتلة في الانتخابات سواء بالتصويت أو حق الترشيح مع حرية التعبير السياسي قبل وأثناء الانتخابات، وقبول الرعاية الدولية لعملية الانتخابات، وتعهّد الحكومة الإسرائيلية بقبول نتائج الانتخابات، وبأنها جزء من الجهود من أجل حل نهائي وفقاً للقرارين: (242) و(338)، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وضمان أمن جميع دول المنطقة، وإقرار الحقوق السياسية للفلسطينيين [1].

ومن ثمَّ دعا وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر (James Baker) إسرائيل إلى التناقش حول ماهية الوفد الفلسطيني، ولكن الحكومة الإسرائيلية استمرت في المطالبة بحق الاعتراض على تشكيل الوفد الفلسطيني. ولمَّا كان المأزق كاملاً اضطرت الدبلوماسية الأمريكية إلى اللجوء إلى ما كانت ترفضه حتى ذلك الحين وهو صياغة خطة أمريكية خالصة. وتمَّ نشر خطة بيكر المكونة من خمس نقاط في تشرين أول (أكتوبر) 1989، لتُقدّم على أنها تأليف بين النقاط العشر التي طرحها الرئيس مبارك وبين خطة شامير وبيانها كالتالي:

1- إن الطرفين متفقان على ضرورة إجراء حوار فلسطيني إسرائيلي، بهدف التوصّل إلى تسوية شاملة من خلال المفاوضات المباشرة وفقاً للقرارين: (242) و(338).
2- إن مصر التي لا يمكنها أن تحل محل وفد فلسطيني، ينبغي عليها استشارة الفلسطينيين حول أوجه هذا الحوار.
3- إن إسرائيل لن تتقدّم لهذه المحادثات، إلاَّ بعد أن تكون راضية عن تشكيل الوفد الفلسطيني.
4- تجري المحادثات حول الانتخابات في الأراضي المحتلة.

---

[1] - عمر عز الرجال، "**القضية الفلسطينية ما بين مبادرة مبارك وتعنت شامير**"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 99، يناير 1990، ص175؛ لورانس، **اللعبة الكبرى**، ص565؛ **مقابلة مع محسن الخزندار**.

5- ستتقدّم إسرائيل إلى هذه المناقشات بخطة شامير، لكن الفلسطينيين يمكنهم إثارة أي موضوع متصل بالانتخابات والمفاوضات اللاحقة [1].

وبناءً على ذلك: فإن خطة بيكر التي قبلها الفلسطينيون تقريباً بواسطة مصر، قد أجبرت إسرائيل على تحديد خياراتها علناً، خاصةً وأن الإسرائيليين كانوا قلقين بعد أن تحدّث روبرت دول (Robert Dole) عضو مجلس الشيوخ الجمهوري وأبرز رجال السياسة الأمريكيين، عن مقترحٍ لتقليص المساعدات الأمريكية لكامل بلدان الشرق الأوسط، لصالح بلدان أوروبا الشرقية التي تخلّصت من ربقة الشيوعية. بينما أكّد بيكر أمام لجنة فرعية من الكونجرس، بأنه لن تُمنح لإسرائيل مساعدات إضافية تخص تمويل استقبال المهاجرين اليهود السوفييت في إسرائيل، إلاَّ بعد ضمانات إسرائيلية بوقف إقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة [2].

خامساً: الاجتياح العراقي للكويت عام 1990 وتأثيره على سياسات منظمة التحرير

قبيل الاجتياح العراقي للكويت وضمها للعراق مؤقتاً عام 1990، شهدت الساحة الدولية متغيّرات وتبدُّلات مهمة أثّرت سلباً على الخريطة السياسية الدولية عموماً، وعلى القضية الفلسطينية خصوصاً، وكان أهم تلك المتغيّرات: انهيار منظومة الدول الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية وذلك منذ عام 1989. فمن المعروف أن منظمة التحرير كانت تعتمد اعتماداً شبه تام على ما تقدمه لها تلك المنظومة من دعمٍ سياسي وعسكري، منذ نشأة المنظمة وحتى تاريخ انهيار تلك المنظومة الاشتراكية.

وأدّى انهيار تلك المنظومة، إلى اختلال موازين القوى العالمية والظروف الموضوعية السائدة، لمصلحة الولايات المتحدة التي باتت القطب الأوحد مع تمكّنها من فرض إرادتها السياسية والاقتصادية والعسكرية في العالم، مما شجّع إسرائيل على تحقيق تفوّقها النوعي في منطقة الشرق الأوسط. كما أدّى انهيار تلك المنظومة إلى فقدان حركات التحرر الوطنية

---

[1]- لورانس، **اللعبة الكبرى**، ص565-566؛ قيس عبد الكريم وآخرون، **الطريق الوعر: نظرة على المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية من مدريد إلى أوسلو**، ط1، بيروت، شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، 1998، ص76.

[2]- لورانس، **اللعبة الكبرى**، ص566.

عامة والدول العربية ومنظمة التحرير خاصةً، حليفاً استراتيجياً على كافة المستويات، لِما كان يمثله من قوة دعم وعملية خلق توازن في المنطقة، وتحد نوعاً ما من فرض الإدارة الأمريكية إملاءاتها واشتراطاتها وسياساتها. وقد تزامن ذلك الانهيار مع العديد من التطورات في المنطقة والتي تمثّلت بالانتفاضة الفلسطينية عام 1987، وبدء تحولها من العمل الشعبي إلى العمل التنظيمي والعسكري المنظم مما أفقدها جزء من زخمها الدولي، وكذلك التوتّر والانقسام في المنطقة العربية، وبدء بوادر الأزمة العراقية الكويتية في الأفق وهو ما فسّر قِصر نظر لدى من اعتقد بأن تراجع منظمة التحرير مجرد شأن داخلي فلسطيني، وخطأ في الممارسة الفلسطينية، وإنما الأمر كان مرتبطاً بمتغيّرات إقليمية كارثية بدأت مع انهيار المنظومة الاشتراكية، وانتصار الرأسمالية الغربية في الحرب الباردة [1].

ولقد مثّل انهيار المنظومة الاشتراكية، أحد الإسقاطات المهمة والرئيسة في استفراد الولايات المتحدة وإسرائيل بملف التسوية في الشرق الأوسط، والضغط على القيادة الفلسطينية للاستسلام لمشاريع التسوية، والهبوط بسقفها السياسي الذي وجدت فيه تلك القيادة مبرراً للتساوق والتجاوب مع تلك الضغوطات، وهو ما يفسّر تسارع تلك القيادة في التعبير عن مواقفها واتجاهاتها في خلق المبررات للاعتراف بإسرائيل والقرارات الدولية [2].

وكان للاجتياح العراقي لدولة الكويت في 2 آب (أغسطس) 1990، أثرٌ بالغ على القضية الفلسطينية التي كانت وقتذاك تقف أمام تحديات ومتغيّرات خطيرة أهمها [3]:

1- إقدام الإدارة الأمريكية على قطع الحوار الذي بدأته مع منظمة التحرير.
2- موجات الهجرة اليهودية المتلاحقة إلى إسرائيل من دول الاتحاد السوفيتي (سابقاً) ودول أوروبا الشرقية الاشتراكية وأثيوبيا.
3- وصول حزب الليكود اليميني إلى سدة الحكم في إسرائيل مطعّماً بأحزاب صهيونية أكثر تطرفاً، تؤمن بالترانسفير القائم على فكرة الترحيل القسري للفلسطينيين عن المناطق المحتلة.

---

[1]- عاطف أبو سيف، "**التحديات التي تواجه الشعب الفلسطيني سياسياً واقتصادياً واجتماعياً: الرؤية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة الفلسطينية القادمة**"، غزة، منتدى غزة للدراسات السياسية والاستراتيجية، بالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية، 2008، ص17.

[2]- الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص102.

[3]- الشريف، **البحث عن كيان**، ص393-394؛ أبو زهيرة، "**تغيير الفكر السياسي**".

4- الواقع الرسمي العربي العاجز عن ممارسة أي ضغوط فعلية على الإدارة الأمريكية، التي كانت تحشد أساطيلها وقواتها في منطقة الخليج العربي وتحرّض العالم ضد العراق.

5- التعنّت الإسرائيلي أمام بروز أي مبادرة سلمية تُنصف الحق الفلسطيني.

6- تراجع الدعم الدولي الذي كانت تتلقّاه منظمة التحرير، على أثر التغيّرات التي جرت في الاتحاد السوفيتي ودول المنظومة الاشتراكية.

7- عجز الانتفاضة الفلسطينية عن إحداث متغيّرات جوهرية ضاغطة على إسرائيل والإدارة الأمريكية، التي باتت تهيمن بمفردها على النظام العالمي الجديد بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

وأمام تلك التحدّيات، كانت القيادة الفلسطينية تُمنّي نفسها بقوة العراق التي خرجت من حربها مع إيران ثابتة ومتألقة، وباتت قوة إقليمية لها شأنٌ ووزنٌ كبير؛ فقد اعتقدت تلك القيادة بقدرة العراق على إحداث تغيير في معادلة موازين القوى في المنطقة؛ فانحازت للمحور العربي الرافض لأية تدخّلات أجنبية في الشؤون العربية وقضية الخليج، بل وذهبت المنظمة إلى أبعد من ذلك عندما تبنّت المبادرة العراقية التي طُرحت في 12 آب (أغسطس) 1990، والتي ربطت انسحاب العراق من الكويت، بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، وفقاً للقرارات الدولية التي وجدت في المواقف الدولية التي أقرّت بتداخل المشكلات في المنطقة، فرصة للربط بين حل أزمة الخليج وتحقيق تسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي [1].

ومن هنا: وجدت القيادة الفلسطينية نفسها مدفوعة صوب التعاطف مع الموقف العراقي، نتيجة تحليل غير متوازن وموضوعي فرضته الظروف والمتغيّرات في المنطقة، خاصةً بعد أن تلاشت آمالها في التسوية، وفشل الإدارة الأمريكية ومصر في تحقيق أهداف وأماني تلك القيادة وهو ما مثّل ردة فعل غاضبة أكثر منها عقلانية سياسية. غير أن ذلك يُحسب لصالح منظمة التحرير في اصطفافها إلى جانب بلدٍ عربي شقيق (أي العراق)، في مواجهته للولايات المتحدة والغرب الطامع بالسيطرة على ثروات المنطقة العربية، وكذلك في مبدأ عدم

---

[1]- الشريف، **البحث عن كيان**، ص394-395؛ كنفاني، **سنوات الأمل**، ص192؛ **مقابلة مع محسن الخزندار**.

التدخّل الأجنبي في الشأن العربي بغض النظر عن أي حسابات سياسية أخرى، ويعتبر ذلك ضمن السياق الوطني والقومي الصحيحين [1].

وبالتالي: أدّى ذلك إلى حشر منظمة التحرير في الزاوية مع تصاعد الضغط الدولي تجاهها، فلم تجد سوى خيار التسوية بديلاً خاصةً بعد أن كانت قد اعترفت ضمناً بالقرار (242)، والذي يحمل في طياته اعترافاً ضمنياً بدولة إسرائيل، وذلك بعد أن ظلّت لسنوات تعارضه وتعتبره تفريطاً في الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني [2].

ومما سبق ذكره: فإن الموقف السياسي كان في صالح إسرائيل أكثر منه في صالح منظمة التحرير، وذلك بسبب التقارب الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل. وبالتالي: فقد انعكست تلك المتغيّرات سلباً على المنظمة لتجنح بها نحو القبول بالتسوية السلمية حسب المزاج الأمريكي، وذلك توطئةً لميلاد مرحلة جديدة مع بروز فكر سياسي فلسطيني جديد يقبل بتلك التسوية.

ومع فشل العراق في الصمود أمام التحالف الدولي وانسحابه من الكويت، تمَّ وضع منظمة التحرير تحت رحمة توازن القوة الجديد في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما عبّر عنه الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب في آذار (مارس) 1991 خلال زيارته لجزر المارتينيك بالقول: "**إن الفلسطينيين أسرجوا الحصان الغلط**"، أي أن الفلسطينيين قد خسروا أية ضمانة بأن يتم دعوتهم مستقبلاً إلى أي مفاوضات سلمية في المنطقة لحل الصراع العربي الإسرائيلي، وهو ما أكّدت عليه مجلة نيو ستيتسمان (New Statesman): بأن الفلسطينيين بالتأكيد سيكونون الخاسر الأكبر، بصرف النظر عمن سيخرج منتصراً في تلك الحرب. وعليه: يتضح أن أزمات المنطقة تنعكس دوماً بتأثيراتها السلبية أو الإيجابية على حدٍّ سواء على منظمة التحرير والقضية الفلسطينية، الحلقة الأضعف في القوى المشكلة لجغرافية المنطقة[3]، ويبدو أن عرفات أيقن تماماً بعد هزيمة العراق أن وقت عقابه قد حان [4].

---

[1]- الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص105.

[2]- **مقابلة مع جميل مزهر**.

[3]- عاروري، **أمريكا الخصم والحكم**، ص121-122.

[4]- كنفاني، **سنوات الأمل**، ص212.

وثمة نتائج ثلاث مهمة تجسّد مآل حرب الخليج الثانية، تتمثّل في: تدمير بنية الأمن العربي، وعودة الوجود العسكري الأجنبي بصيغة جديدة، وإمكان تطبيع المركز القانوني لإسرائيل في المنطقة العربية كعضوٍ طبيعي فيها. ولذلك بدا الأمن العربي في خريف 1991 أطلالاً مهدّمة، حتى أصبح الحديث عنه وكأنه غير ذي موضوع، فهو أقرب ما يكون إلى البحث الأكاديمي في تراث طواه الماضي في صفحاته. فكان من الطبيعي أن تتولّد من تلك الحالة نتيجتان مهمتان: **الأولى:** تخص ميزان القوى. **والثانية:** تتعلّق بالمتغيّرات التي طرأت على النظام العالمي، وكلا النتيجتين أسهمت في رسم ملامح صورة الأمن العربي عشية مؤتمر مدريد للسلام [1].

ومهما يكن من أمر: فإن حرب الخليج الثانية وما أسفر عنها من هزيمة العراق، قد حددت معالم التحولات في الشرق الأوسط، وفي تصور تطورها المستقبلي إن كان في مداها أو في مضمونها أو في عمرها الزمني؛ فمنظمة التحرير التي كانت ولا زالت موقع ردة الفعل لأي أزمة، وجدت نفسها أمام خيار صعب متمثلاً بجوهر القضية في ظل حالة انقسام مريعة في الخريطة السياسية العربية [2]، وهيمنة أمريكية غربية على منطقة الخليج العربي التي تمثّل ثقلاً اقتصادياً كبيراً، ومصدراً داعماً مالياً للمنظمة الذي فقدته مع هزيمة العراق وخاصةً الدعم الكويتي، الذي مثّل أهمية مادية ومعنوية كبرى للمنظمة منذ نشأتها، ومع ذلك استمر الدعم المالي من قبل دول الخليج لحركة حماس المناوئة لمنظمة التحرير. وقد تحولت منطقة الخليج العربي برمتها من موقع النصير والحليف للمنظمة إلى موقع العدو ومحاربتها، ومن ثمَّ تسللت مشاعر العداء الخليجي نحو الحقد من أبناء الجالية الفلسطينية المتواجدة في الكويت وسائر بلدان الخليج العربي، والتي اتخذت عدداً من الإجراءات من أهمها: طرد الموظفين الفلسطينيين، واعتقال العديد من أبناء الجاليات الفلسطينية، ووقف نسبة الخصم من رواتب الموظفين الفلسطينيين لصالح المنظمة، ووقف الدعم المالي والسياسي للأخيرة [3].

---

[1]- هيثم الكيلاني، **التسوية السلمية للصراع العربي – الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي**، العدد (3)، ط1، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1996، ص16-17.

[2]- نبيل الحيدري، **"منظمة التحرير الفلسطينية وتحديات أزمة الخليج"**، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 211، بيروت، مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، تشرين أول (أكتوبر) 1990، ص11.

[3]- الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص106؛ **مقابلة مع محسن الخزندار**.

ومن ثمَّ كانت حرب الخليج الثانية، دافعاً لإدارة الرئيس بوش الأب في تشديد مواقفها الرافضة لإقرار الحقوق الوطنية الفلسطينية؛ فأعلن بوش عن لاءاته الثلاث في حملته الانتخابية: لا لمؤتمر دولي للسلام، لا لاشتراك منظمة التحرير في أية محادثات حول القضية الفلسطينية، لا للدولة الفلسطينية [1]. ناهيك عن اصطفاف بعض الأنظمة العربية ضمن التحالف الدولي لتدمير العراق، وتوظيف مقوماتها وأراضيها لإتمام تلك المهمة. كما أن النظام المصري وبعض الأسر الحاكمة في دول الخليج العربي، بدأت بإعطاء مؤشرات للانسحاب من رعاية القضية الفلسطينية، وبتعويم مواقفها من الدولة الفلسطينية كما كان حال المملكة العربية السعودية، انسجاماً مع خطة الرئيس الأمريكي ريجان عام 1982، إضافةً إلى موافقة مصر وسوريا على فكرة المؤتمر الإقليمي بدلاً من المؤتمر الدولي، مع تغييب أي إشارة إلى منظمة التحرير في البيانات الرسمية العربية، ابتداءً من إعلان دمشق في آذار (مارس) 1991 الذي وقّعته مصر وسوريا ودول الخليج المشتركة في الحرب على العراق، مع إطلاق حملة دعائية شعواء ضد ياسر عرفات والنضال الفلسطيني كمحاولةٍ لسحب شرعية المنظمة. الأمر الذي أُعتبر تجيشاً للقوى العربية في حرب دعم التسوية السلمية حسب المقاييس الأمريكية، والذي كان بمثابة كارثة على الحقوق الوطنية والإنسانية الفلسطينية [2].

وفي الوقت ذاته، أفرزت الانتفاضة الفلسطينية قوى فلسطينية أخرى شدّت من عضدها، باتت تشكّل قوة في الحالة الفلسطينية ومتمثّلة بحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وحركة حماس، أو ما أُطلق عليه: اسم قوى (الإسلام السياسي) التي لا تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية، بل وطرحت نفسها كقوى موازية للخط الوطني ومتمايزة بوجهة نظرها ورؤيتها للصراع بأطرافه وقواه، وهو الأمر الذي عبّرت عنه حركة حماس في بيانٍ صدر عن مكتبها الإعلامي في 29 آب (أغسطس) 1990، أشارت فيه إلى أن الفلسطينيين في الأراضي المحتلة يدركون مرارة فقدان الوطن وآلام التشرد والشتات، وأن الشعب الفلسطيني لا ينسى المواقف الخيّرة الكريمة التي وقفها الشعب الكويتي الشقيق مع الشعب الفلسطيني[3].

وبالتالي: فإن حرب الخليج الثانية بتفاعلاتها، لم تنعكس فقط إقليمياً ودولياً على القضية الفلسطينية وعلى منظمة التحرير، بل كانت لها تفاعلاتها على الساحة الفلسطينية

---

[1]- ***Journal of Palestine Studies***, *Vol. 18, No. 1, (autumn 1988), pp. 304-306.*

[2]- عاروري، **أمريكا الخصم والحكم**، ص123.

[3]- الشريف، **البحث عن كيان**، ص397.

الداخلية التي بدأت منها شرارة الانقسام في المواقف السياسية، وبداية دلائل على أن ثمة قوى داخلية تحاول طرح نفسها بديلاً للمنظمة برنامجياً وتمثيلاً كيانياً [1]. فحركة حماس طالبت للدخول في جسم منظمة التحرير على 40% من مقاعد المجلس الوطني الفلسطيني، بعد أن أصبحت تلك الحركة: تمتلك مكتباً سياسياً وجهازاً عسكرياً وجهازاً أمنياً ومكتباً لشؤون الأرض المحتلة ومكتباً للتنظيم والتعبئة الجماهيرية ومكتباً إعلامياً؛ فدعت حركة حماس إلى انتخابات عامة لاختيار مندوبين للمجلس الوطني الفلسطيني [2].

واللافت للنظر: أنه منذ اجتياح القوات العراقية للأراضي الكويتية، أدرك ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، أن أي تدخل أجنبي في المنطقة سيكون له تداعيات سلبية على القضية الفلسطينية؛ فبدأ وساطته المكوكية في منطقة الخليج لاحتواء وتسوية الأزمة عن طريق الحوار الأخوي، تفادياً لخطر التدخل الأجنبي [3]. وعلى الرغم من تلك المساعي والوساطات الفلسطينية، وجدت قيادة المنظمة نفسها منحازة إلى الجانب العراقي، مما أدّى إلى تعليق الحوار بينها وبين الإدارة الأمريكية.

ومهما يكن من أمر: فبالإمكان التوقف عند أهم نتائج حرب الخليج الثانية والتي من أهمها:

1- تدمير قوة العراق العسكرية والاقتصادية، مما كان له الأثر البالغ في إضعاف العرب في مواجهة إسرائيل.
2- السيطرة والهيمنة الأمريكية الكاملة على منطقة الخليج العربي ومن ثمَّ السيطرة الأمريكية المباشرة على كافة الدول العربية، والتدخل في شؤونها الداخلية والخارجية بما يخدم الولايات المتحدة وإسرائيل.
3- شرّعت تلك الحرب الأبواب في وجه المخاطر والتهديدات ضد العالم العربي، وهي مخاطر وتهديدات داخلية وإقليمية ودولية ولم تكن احتمالات فقط، وإنما هي وقائع جرت ولا زالت تجري في هذا الجزء أو ذاك من العالم العربي.

---

[1]- الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص108.

[2]- **مقابلة مع محسن الخزندار**.

[3]- *Robert O. Freedman and Others, **The Middle East and the Peace: The Impact of the Oslo Accords**, University Press of Florida, 1998.*

4- تصدُّع الكيان العربي والذي تجسَّد في انقسام الدول العربية إلى فئاتٍ لكل منها موقفها.

5- تدافُع الأنظمة العربية وتسابقها إلى العمل على حل الصراع العربي الإسرائيلي وفق تسوية سلمية، حيث بات هدف التسوية وحل الصراع الهدف الرسمي للنظام الإقليمي العربي، مما أدّى إلى تقديم التنازلات في العملية السلمية لاحقاً.

6- إن الإدارة الأمريكية أصرّت على استبعاد منظمة التحرير من جهود التسوية، واقتصارها على ممثلين من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين.

7- أن يتم عقد مؤتمر إقليمي للسلام برعاية أمريكية – سوفيتية مشتركة، ويكون ذلك المؤتمر احتفالياً وغير مخوّل بفرض حلول، ويؤدي إلى مفاوضات مباشرة على أن تجري على مسارين متوازيين بين إسرائيل والدول العربية من جهة، وبين إسرائيل والفلسطينيين من جهةٍ أخرى، وأن يتشكّل الوفد الفلسطيني من سكان الأرض المحتلة باستثناء سكان القدس الشرقية، وأن تتم المفاوضات بين إسرائيل والوفد الفلسطيني، على أساس المخطط المرحلي الذي تضمنته خطة شامير في آيار (مايو) 1989.

8- إن منظمة التحرير واجهت تحدياً سياسياً لم تواجهه من قبل والخاص بالصفة التمثيلية لها، وذلك بعد ترحيب مصر والأردن ودول مجلس التعاون الخليجي بالفكرة، وهو ما يعني تخلي الدول العربية عن المنظمة، وأنها ذاهبة للتسوية والتطبيع مع إسرائيل دون الرجوع لها.

9- إن حرب الخليج الثانية دمّرت الإجماع العربي حول فلسطين، وفتت التضامن العربي وصدّعته، بل وعملت على انقسامه وتشرذمه تجاه إسرائيل، وباتت أكثر تساوقاً مع الإرادة الأمريكية التي دمّرت تلك الدول اقتصادياً وعسكرياً، بالإضافة لتدمير قوة العراق التي كان يُحسب لها حساب.

10- إن حرب الخليج الثانية عززت قوى اليمين الإسرائيلي بعد تراجع معسكر السلام الذي بات في موقعٍ دفاعي، مع إطلاق يد الآلة الإسرائيلية لضرب الانتفاضة الفلسطينية بعنف.

11- إن إسرائيل تمكّنت من فرض رؤيتها الدبلوماسية والسياسية على كل مفاوضات طُرحت أو توقّعت الاشتراك بها، وزادت من تشددها وصلابتها، وهو ما دفع شامير للقول: بأن إسرائيل لن تتفاوض على الضفة الغربية وقطاع غزة [1].

ومما سبق ذكره يمكن التوقف عند هذه النتائج:

- إن اندلاع الانتفاضة الفلسطينية أواخر عام 1987، فتحت أمام منظمة التحرير أُفقاً للخروج من أزمتها المزمنة. إلاَّ أن قيادة المنظمة لم تغتنم هذه الفرصة بما فيه الكفاية، ولم تُحسن استثمار نتائجها؛ فسرعان ما دخلت في دهاليز الأوهام السياسية من جديد، بعد أن جلبت الانتفاضة للمنظمة مزيداً من التأييد العربي والدولي لبرنامج الدولة المستقلة.
- إن شهر تموز (يوليه) 1988 كان حاسماً بالنسبة لمنظمة التحرير، فقد بدت فرص السلام واحتمالاته تأخذ في التحسّن، بعد قرار الملك حسين بفك ارتباط الأردن إدارياً وقانونياً بالضفة الغربية، كما إن ياسر عرفات أعلن بدوره أن منظمة التحرير ستقبل العديد من قرارات الأمم المتحدة التي تعترف بحق إسرائيل في الوجود، بل وقام عرفات بالتنصّل علانية عن العنف ونبذه كطريقةٍ للوصول إلى أهداف المنظمة، كما ووافق على إقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل بعد تشكيل دولة فلسطينية مستقلة.
- إن ازدياد نفوذ حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الشارع الفلسطيني بعد اندلاع الانتفاضة، كان له تأثيره المباشر على القيادة الفلسطينية؛ فتلك القيادة في تونس وجدت نفسها بين شقي رحى: انتفاضة شعبية عفوية يقوم بها أطفال الحجارة، ثمَّ حركة إسلامية مسلحة تقاوم الاحتلال داخل الأراضي المحتلة تقودها حركة حماس. فخشيت القيادة الفلسطينية من تمكّن حماس من السيطرة على الانتفاضة، ومن ثمَّ تصبح هي القيادة الواقعية للشعب الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة من خلال المقاومة المسلحة للاحتلال. فشعرت المنظمة بأن الوقت ليس في صالحها، وبأن الحل الطويل الأمد للقضية الفلسطينية، وكذلك الحل العاجل للمأزق في غزة يكمن في تسريع عملية التفاوض والوصول إلى حلٍ ما بشكلٍ من الأشكال.

---

[1]- جميل مطر، "**مستقبل النظام الإقليمي العربي**"، مجلة المستقبل العربي، عدد 158، بيروت، 1992، ص13؛ الشريف، **البحث عن كيان**، ص400-405؛ عاروري، **أمريكا الخصم والحكم**، ص123؛ الكيلاني، **التسوية السلمية للصراع**، ص15؛ وليد عبد الحي وآخرون، **مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط**، ط2، عمَّان، مركز دراسات الشرق الأوسط، 1997، ص217.

- إن إعلان الدولة والبيان السياسي الذي تبناه المجلس الوطني الفلسطيني في 15 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1988، يُعدّ تحولاً تاريخياً مهماً في الفكر السياسي الفلسطيني، ويبيّن حالة الإرباك التي داهمت القيادة الفلسطينية، منذ خروجها من بيروت مروراً بالخروج الثاني من طرابلس؛ فالولوج نحو الحلول التسووية، ثمَّ حرب المخيمات، وأخيراً اندلاع الانتفاضة وبروز التيار الإسلامي المنافس لمنظمة التحرير، ما دعا تلك القيادة للتعجّل في قطف الثمار التي لم تكن قد نضجت بعد.
- إن الدوافع التي دفعت العاهل الأردني إلى فك الارتباط بالضفة الغربية عديدة، أهمها: أن اندلاع الانتفاضة الفلسطينية واشتداد وهجها وانتقالها من قطاع غزة إلى الضفة الغربية، دفع العاهل الأردني نحو الحائط مُرغمةً إياه على التسليم والإقرار نهائياً، بألاَّ قِبل له في الاستمرار بالادعاء بأردنية الضفة الغربية. كذلك الأمر تحضيرات منظمة التحرير لعقد الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني التي سبقت الإعلان الأردني بفك الارتباط عن الضفة الغربية؛ فالقيادة الفلسطينية كانت قد أرسلت إشارات قوية إلى المجتمع الدولي وخصوصاً الولايات المتحدة، بأنها خلال هذه الدورة سوف تتخذ قرارات مهمة تُلبّي المطالبات الدولية لها بخصوص تسوية الصراع؛ ومن ثمَّ ضغطت بعض القوى الإقليمية والدولية على صانع القرار الأردني، ليخطو تلك الخطوة في الوقت المناسب وقبل انعقاد المجلس الوطني، حتى لا يضطر النظام الرسمي الأردني للتخلّي عن الضفة الغربية مُكرهاً فيما بعد.
- إن انهيار المنظومة الاشتراكية، مثّل أحد الإسقاطات المهمة والرئيسة في استفراد الولايات المتحدة وإسرائيل بملف التسوية في الشرق الأوسط، والضغط على القيادة الفلسطينية للاستسلام لمشاريع التسوية، والهبوط بسقفها السياسي الذي وجدت فيه تلك القيادة مبرراً للتساوق والتجاوب مع تلك الضغوطات، وهو ما يفسّر تسارع تلك القيادة في التعبير عن مواقفها واتجاهاتها في خلق المبررات للاعتراف بإسرائيل والقرارات الدولية.

الفصل الثالث

تطور الاتصالات الفلسطينية
بالقوى الإسرائيلية والإدارة الأمريكية

أولاً: ازدياد وتيرة الاتصالات الفلسطينية بالقوى الإسرائيلية

لم تكن الاتصالات الفلسطينية مع بعض الشخصيات الإسرائيلية، التي تؤمن بضرورة التعايش بين الطرفين وليدة اللحظة بل سبقتها بمراحل، لكنها بعد الخروج الفلسطيني من بيروت تواترت وكثُرت اللقاءات بين الطرفين. وفي ضوء العجز الفلسطيني في ايجاد وسيلة تنسلّ منها القيادة الفلسطينية للاعتراف الدولي بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، أدركت تلك القيادة أن الاتصال غير المباشر مع قوى السلام الإسرائيلية؛ بإمكانها فتح الطرق أو بعضاً منها أمام القبول الأمريكي والإسرائيلي بمنظمة التحرير كطرفٍ مفاوض عن الشعب الفلسطيني.

ويبدو أن المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، كانت على الدوام حُلماً لدى البعض في الجانبين، فقد حاول موشيه دايان وزير الدفاع الإسرائيلي بعد عام 1967 المبادرة إلى فتح قناة تفاوضية مع التنظيمات الفلسطينية، ولكن تلك المحاولة فشلت. كما أن القيادة الفلسطينية حاولت طوال سنوات بعد ذلك إعطاء إشارات باستعدادها للتفاوض، ولكن الحكومة الإسرائيلية كانت ترفض ذلك. وهكذا: استقرّت الاتصالات بين الطرفين طوال السبعينات والثمانينات من القرن الماضي على اعتماد وسيطٍ ثالث، أو الاتصال عبر اليسار الإسرائيلي. وظلّت معظم تلك الاتصالات محصورة في الجانب الفكري السياسي، وذات طبيعة تمهيدية أكثر مما كانت اتصالات سياسية عملية. ولم يتغيّر الوضع تقريباً إلاّ بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى من جهة، وثبوت الاستعداد الرسمي العربي للتخلي عن القضية الفلسطينية، كما حدث في القمة العربية بعمّان قبل الانتفاضة بقليل من جهةٍ أخرى، ثمَّ جاء الاجتياح العراقي للكويت وحرب الخليج الثانية عام 1991 بنتائجهما الكارثية

على الوضع العربي، لتمهّد الطريق لأول مفاوضات رسمية بين إسرائيل والفلسطينيين في مؤتمر مدريد للسلام [1].

لذلك: لم تجد القيادة الفلسطينية أمامها من محيص سوى البدء بمسلسل القفز على ثوابت منظمة التحرير، والميثاق الوطني الفلسطيني، وإرادة الكفاح المسلح؛ لتنتقل بطور الفكر السياسي الفلسطيني من طور الكفاح الهادف للتحرير إلى طور أشباه الحلول، مع غياب الإستراتيجية الوطنية الثابتة القادرة على مواجهة المستجدّات والتطورات، والتنبؤ بتجليّات المستقبل ومواجهة المتغيّرات على الساحات المحلية والإقليمية والدولية والتعامل معها، وهو ما شكّل تخبّطاً في الأداء والممارسة، حيث وجدت القيادة الفلسطينية فيه تعبيراً عن نهجها وتطلعاتها في البحث عن ظلال تستظل بها؛ فوجدت ضالتها المنشودة في ظلال الرغبة العربية الرسمية المحمومة في التعامل مع إسرائيل كواقعٍ لا يمكن إزالته وإزاحته، مستسلمة لعملية الغزو التاريخي والسلب الممنهج ضد الشعب الفلسطيني [2]. وإزاء ذلك وجدت القيادة الفلسطينية نفسها تتجه نحو قنوات غير رسمية، سواء مع إسرائيل أو مع الإدارة الأمريكية.

وكانت فكرة الاتصال بقوى إسرائيلية، قد بدأت تراود القيادة الفلسطينية منذ انتهاء حرب عام 1973؛ فصلاح خلف (أبو إياد) الرجل الثاني في منظمة التحرير قال ما نصّه: **"ينبغي أن ننتهي من سلبية ومزايدات الماضي! فالـ (لا) التقليدية في الحركة الفلسطينية ليست ثورية وجوباً، ولا الـ (نعم) شكل من أشكال الخيانة ضرورةً، بل قد يكون الرفض على العكس طريقة في الهروب من المشاكل، وفي التزيي بزي النقاء العقائدي المنحول"** [3]. ولم يكن صلاح خلف من تناول ذلك الموضوع بمفرده، بل أن عدداً آخر من قيادات حركة فتح ومنظمة التحرير بدأوا في طرح فكرة الاتصال بالقوى الإسرائيلية، كان من أشهرهم محمود عباس (أبو مازن) أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ومسئول التعبئة والتنظيم في حركة فتح والذي أكّد على ضرورة العمل على الاتصال بالقوى الإسرائيلية،

---

[1] - حلمي موسى، **"منظمة التحرير وإدارة المفاوضات مع إسرائيل"**. في محسن محمد صالح (تحرير)، **منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء**، ط1، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007م (1428هـ)، ص145-146.

[2] - عاروري، **أمريكا الخصم والحكم**، ص316.

[3] - خلف، **فلسطيني بلا هوية**، ص217.

لإجراء حوار معها للتوصّل إلى سلام مع إسرائيل، وقد تمَّ توجيه هجوم عنيف لذلك: المطلب من قِبل مختلف الأوساط الفلسطينية والعربية الرسمية منها والشعبية [1]. فمحمود عباس كان قد أكّد على أنه بعد عام 1977: "**عقدنا عشرات اللقاءات وحضرنا عشرات المؤتمرات التي تضم إسرائيليين من مختلف الاتجاهات، سواء من حركة السلام الآن، أم من اليهود الشرقيين الذين كنا نحاول أن نجعل منهم جسر سلام بين الفلسطينيين وإسرائيل**" [2].

وكان محمود عباس قد أعطى أوامره لعصام السرطاوي بالبدء بالاتصالات مع الإسرائيليين، وهو ما أقرَّ به علانيةً في الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني من 12 - 22 آذار (مارس) 1977، وحدد عباس التحرّك في اتجاهين: **الأول:** نحو اليهود الشرقيين الذين عاشوا في البلدان العربية وتركيا وبلغاريا. **والثاني:** مع القوى اليهودية المناصرة للسلام والتي أطلقت على نفسها اسم (حركة السلام الآن). وبالتالي: فإن خوض مسلك التسوية والاتصالات مع القوى الإسرائيلية، لم يكن سوى قناعات سياسية راسخة لدى بعض قيادات المنظمة وخصوصاً المنتمين لحركة فتح وعلى رأسهم محمود عباس صاحب تلك النظرية، في إدارة الصراع سلمياً حسب مفهومه [3].

وبالقطع: لم تبارك كافة أطياف القيادة الفلسطينية تلك الاتصالات، ومع ذلك: فقد تواصّلت اللقاءات ولم يثنِ التيار المؤيد لتلك الاتصالات أي شيء عن مواصلة ذلك المسلك، بالرغم من اغتيال الكثير ممن قاموا بها، وكانوا ممثلين للمنظمة في أوروبا الغربية مثل: رؤوف القبيسي ممثل منظمة التحرير في باريس، وعلي ياسين ممثلها في الكويت، وسعيد حمامي في لندن، وعز الدين قلق ممثلها في باريس، وإبراهيم عبد العزيز ممثلها في قبرص، ونعيم خضر ممثلها في بروكسيل، وماجد أبو شرار ممثلها في روما، ومن ثمَّ مهندس الاتصالات عصام السرطاوي في لشبونة أثناء اشتراكه في مؤتمرٍ مع شمعون بيريز رئيس الوزراء الإسرائيلي في 10 نيسان (أبريل) 1984. الأمر الذي جعل القيادة الفلسطينية المؤيدة لخط الاتصالات السرية تبحث عن مكانٍ أكثر أمناً لإجراء تلك الاتصالات؛ فاختارت المغرب نظراً لدور عاهلها الحسن الثاني في التمهيد للاتصالات المصرية - الإسرائيلية وإيمانه المطلق بالسلام، ولكن بسبب زيارة

---

[1] - عباس، **طريق أوسلو**، ص27؛ هيكل، **سلام الأوهام، المفاوضات السرية**، ص53.

[2] - عباس، **طريق أوسلو**، ص30.

[3] - المرجع السابق، ص27-28.

الرئيس المصري السادات لإسرائيل، أصبح الحسن الثاني متحفظاً تجاه مغامرة جديدة؛ فوجّه وفد المنظمة إلى القاهرة لإجراء مثل تلك الاتصالات [1].

وتلقّفت القاهرة ملف الاتصالات السرية بين الفلسطينيين وقوى السلام الإسرائيلية، حيث قامت السلطات المصرية بترتيب قناة اتصال سرية بين سعيد كمال مدير مكتب منظمة التحرير في القاهرة والدكتور ستيفن كوهين (Stephen Cohen) المفكر السياسي النشط، والذي كان يعمل وقتذاك في أحد مراكز الدراسات اليهودية في نيويورك، وكان ذلك المركز يعمل مباشرةً تحت رعاية المنظمة الصهيونية العالمية. وتمَّ عقد أول اجتماع بينهما في الإسكندرية بحضور السفير المصري تحسين بشير؛ كممثلٍ شخصي عن الرئيس السادات [2].

والمتتبّع لتلك الاتصالات، يرى بأن قيادة المنظمة، شرعت بتلك الاتصالات مع ما يتم تسميتهم بقوى السلام الإسرائيلية بشكلٍ فردي غير منظّم سياسياً، مستندةً بذلك على رؤية حركة فتح التي تمكّنت من تمرير ذلك التوجّه في إقرار المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثالثة عشرة، وأعاد التأكيد على موقفه في الدورة السادسة عشرة، والتي أعقبها لقاء صلاح خلف مع وفد حركة السلام الآن في المجر في 11 آذار (مارس) 1983 تحت رعاية مجرية، وحضر اللقاء عن الجانب الإسرائيلي: الصحفية حنّا زيمر وبعض أعضاء حزب العمل. ثمَّ توالت اللقاءات ما بين الأعوام 1986 - 1989، حيث انعقدت ثلاثة لقاءات في رومانيا، **الأول:** في 6 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1986، **والثاني:** في المجر في 12 حزيران (يونيه) 1987، **والثالث:** في إسبانيا في 5 تموز (يوليه) 1989، كما سبق الإشارة. وكان اللقاء الأخير هو الأهم حيث نظّمته السيدة سيمون بيتون اليهودية المغربية، وحلقة الوصل في ترتيب معظم اللقاءات والاتصالات بين الطرفين، وحضره شلومو الباز الأستاذ الجامعي وأحد كبار موظفي الوكالة اليهودية، وسيرج بوردوغو رئيس الطائفة اليهودية في المغرب، ونعيم جلعادي رئيس طائفة اليهود الشرقيين في الولايات المتحدة، وأندريه آزولاي رئيس جمعية حوار وهوية، بالإضافة إلى أربعين شخصية يهودية شرقية من إسرائيل وخارجها [3].

---

[1] - هيكل، **سلام الأوهام**، ص59؛ موسوعة ويكيبيديا؛

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B9%D8%B5%D8%A7%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B1%D8%B7%D8%A7%D9%88%D9%8A

[2] - هيكل، **سلام الأوهام**، ص62.

[3] - عباس، **طريق أوسلو**، ص14، 33.

وكان يوجد في تونس لجنة خاصة بمنظمة التحرير، من مهامها: متابعة عمل القنوات السرية وتحليل نتائج الاتصالات الجارية فيها، وتقوم بمناقشتها مع ياسر عرفات شخصياً، وكانت تلك المسئولية واقعة على محمود عباس ومعه هاني الحسن. ومن محصّلة الاتصالات وتحليل المعلومات، باتت القيادة الفلسطينية تقترب يوماً بعد يوم من ضرورة الاعتراف بإسرائيل في إطار القرار (242). ولم تكن تلك نتيجة المعلومات والتحليلات فقط، لكن ذلك كان الطلب الصريح من القاهرة وواشنطن كليهما معاً [1].

وفي محاولةٍ لاسترجاع الماضي، فبالإمكان تقسيم تلك الاتصالات السرية إلى مرحلتين: **الأولى:** اتسمت بالتمهيد توطئةً للتآلف بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي والتي أُطلق عليها اسم **المرحلة الاستطلاعية**، وقد اتّسمت بالسرية البالغة وترجع بداياتها إلى عام 1968، والتي لم يُكشف عنها إلاَّ في منتصف السبعينات من القرن الماضي، بعد أن كلّف ياسر عرفات ممثل المنظمة في لندن سعيد حمامي بفتح قناة سرية مع الإسرائيليين، أتاحت لعرفات فرصة إرسال رسالة إلى اسحق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي حينذاك. وفي عام 1975 تمكّن إدوارد مورتيمر (Edward Mortimer) الصحفي بصحيفة (التايمز) اللندنية (The Times)، من عقد لقاء جمع بين حمامي ويوري أفنيري في لقاء تفاوضي لم يُكشف عنه إلاَّ بعد عشرة أعوام في كتاب (العدو الصديق) لأفنيري. وتلك المحاولات تزامنت مع محاولات المجلس الإسرائيلي – الفلسطيني للسلام، والذي ضمَّ إسرائيليين أمثال: يعقوب أرنون المدير السابق لوزارة المالية الإسرائيلية، والجنرال السابق متتياهو بيليد وأعقب ذلك مجموعة من الاتصالات التي جرت في براغ في تشيكوسلوفاكيا عام 1976. واعترف العديد من هؤلاء الإسرائيليين الذين شاركوا في تلك اللقاءات، بأنه تمَّ تحديد هدف مبدئي لها متمثلاً بسد فجوة من الحقد وسوء الفهم بين الطرفين، وأنها أتاحت لهم الفرصة لرؤية جانب آخر من القيادة الفلسطينية. أما الهدف الفلسطيني فتمثّل في إرسال إشارات واضحة للإسرائيليين، تبيّن اعتماد النهج البراغماتي في برنامج وفكر منظمة التحرير، وبخاصة حركة فتح كبرى فصائل المنظمة.

والثانية: بدأت مع بداية الثمانينات من القرن الماضي، وهو ما قُدّر بأنها مرحلة صياغة التقارب لإنضاج بيئة السلام النهائي حسب الأعراف والقناعات، التي ترسّخت لدى القيادة

---

[1]- هيكل، **المفاوضات السرية**، ص203.

الفلسطينية في تلك: المرحلة، والتي اعتمدت على تشريع دورات المجلس الوطني الفلسطيني للحوار مع القوى الديمقراطية الإسرائيلية، والتي ازدادت وتيرتها سرعةً بعد عام 1983، أي بعد الخروج الفلسطيني المسلح من لبنان وهو ما يُبرز تعمّق حالة اليأس لدى منظمة التحرير في تلك الفترة، حيث مثّلت حالة من الركود والتراجع غير المسبوق للمنظمة على المستويين: العربي والدولي، لدرجة أن عدداً قليلاً من العواصم العربية، باتت تستقبل ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة بعد تركه منتظراً لعدة ساعات [1].

وعلى ما يبدو فإن الموقف الفلسطيني لم يكن بمفرده يعاني من تحولٍ انحداراي، بل إن الفكر السياسي الإسرائيلي شهد في تلك الفترة تحولاً أيضاً، وهو ما دعا شمعون بيريز وزير الخارجية الإسرائيلي عام 1988 للقول في لقاء فكري بعنوان: (كيف يفتح لنا العرب بلادهم؟) حضره بعض القادة الإسرائيليين: "**أدعوكم أن تفكروا معي في كيفية التخلّص من قادتهم** (أي قادة المنظمة) **وعناصرهم الأساسية، ذلك أن الحرب لم تعد تجدي معهم ... فنحن نحارب السراب!! ... إن أعداءنا الفلسطينيين: ليسوا هم أولئك الذين بجوارنا فقط ... إن أعداءنا الحقيقيين في كل أنحاء العالم... فليست هناك دولة لا يوجد بها فلسطينيون في فرنسا وألمانيا وحتى في الولايات المتحدة... هم يطلبون منا الاعتراف بالفلسطينيين... فلماذا لا نعترف بهم... وندعوهم للعيش معنا؟... ففي هذه الحالة سيكون أعداؤنا أمام أعيننا، ويمكن التخلّص منهم يوم أن نقرر ذلك بطائرة إسرائيلية واحدة، لننهي في لحظةٍ كل آلامنا**" [2].

وعلى الرغم من ارتفاع وتيرة الانتفاضة الفلسطينية والقمع الإسرائيلي لسكان الأراضي المحتلة، فقد استمر فتح قنوات اتصالات بين الطرفين لكنه امتد هذه المرة للداخل الفلسطيني؛ فتمَّ عقد اجتماعاً سرياً في القدس في شباط (فبراير) 1989، بين شخصيات فلسطينية برئاسة فيصل الحسيني وإسرائيليين من حزب العمل والمابام منهم: حاييم ريمون، وبانيرتسابان، تلته اجتماعات مع قيادات محلية من الدرجة الأولى وقيادات من المنظمة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي بداية عام 1991 كشفت مصادر إسرائيلية أن إسحق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلي، اجتمع سراً خمسين مرة بقيادات محلية فلسطينية من الداخل من

---

[1] - الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص113.

[2] - مصطفى بكري، **غزة – أريحا أوراق السرية**، ط1، القاهرة، مركز الفكر العربي للدراسات والنشر، 1993، ص29.

بينهم: إلياس فريج رئيس بلدية بيت لحم، وفيصل الحسيني، والدكتورة حنان عشراوي الأكاديمية الفلسطينية، ورضوان أبو عياش رئيس رابطة الصحفيين العرب في القدس، وحنا سنيورة رئيس تحرير صحيفة الفجر، وزهيرة كمال. وانصبّت تلك اللقاءات كلها في مناقشة خطة شامير التي أعلنها عام 1989، والتي كانت تقترح وقف الانتفاضة وإجراء انتخابات في مناطق التجمعات السكانية في الضفة الغربية وقطاع غزة مع استثناء فلسطيني القدس؛ لإقامة حكم ذاتي محدود من خلال قيادة محلية تتولى شؤون الإدارة المدنية، مع ارتباطها أمنياً وعسكرياً بإسرائيل لفترة انتقالية مدتها خمس سنوات. وكل ذلك كان تمهيداً لنضوج الظروف والمناخات السياسية لتوقيع تفاهمات أوسلو عام 1993، والتي كانت قد سبقتها سلسلة من الاتصالات السرية قبيل انعقاد مؤتمر مدريد عام 1991، وكان من أهمها مفاوضات هلسنكي في فنلندا صيف عام 1991، بمبادرة من مستشار الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر، واتصالات استوكهولم في السويد التي ضمَّت: رادي تسوكر وأبراهام تامير مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية، بالإضافة إلى لقاءات نيويورك بالولايات المتحدة بين غرود نوبيك المستشار السياسي لشمعون بيريز ومبعوث من طرف ياسر عرفات، ولقاء في فينّا في النمسا بين: إيلي هلالي مساعد شامير، وعبد الرزاق اليحيى عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير[1].

ومما سبق بيانه يتضح لنا: أن الاتصالات السرية بين القيادة الفلسطينية تحت مسمياتها المختلفة والإسرائيليين وحتى تاريخ توقيع اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو) عام 1993، كانت كلها تنصب حول المبادئ التي أعلنها شامير في مبادرته عام 1989 والتي مثّلت إطاراً للحلول المقترحة، مما يعني أن القيادة الفلسطينية ومنذ الخروج من بيروت بدأت ثوابتها الوطنية تتآكل رويداً رويداً، لتجد نفسها في نهاية المطاف وقد سُلبت كل مقومات الصمود أمام التعنت الإسرائيلي، والرضوخ لمطالبه السياسية، كما سيتم بيانه فيما بعد.

ثانياً: تطور الاتصالات الفلسطينية مع الإدارة الأمريكية

وكانت إدارة الرئيس جيمي كارتر قد اشترطت طبقاً للتعهّد الذي أصدره هنري كيسنجر لإسرائيل عام 1975، بأن الولايات المتحدة لن تعترف بالمنظمة أو تتفاوض معها، إلاَّ إذا

---

[1]- الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص113؛ عز الرجال، "**القضية الفلسطينية**"، ص174.

اعترفت الأخيرة بحق إسرائيل في الوجود وبالقرار الدولي (242) قبل أن يتمَّ التعامل معها. غير أن كارتر وقّع في 17 آب (أغسطس) 1977، قانوناً يلغي شروط حصول شخصيات سياسية من المنظمة، على إذنٍ من وزارة العدل الأمريكية لزيارة الأراضي الأمريكية، وهو المشروع الذي قدّمه السناتور الأمريكي جورج ماكجفرن (George McGovern)، إلاَّ أن ذلك القانون لم يصمد طويلاً حيث تمَّ العمل به لمدة عامين فقط، ثمَّ تمكّن مؤيدو إسرائيل في الكونجرس من إبطاله في 10 آيار (مايو) 1979. ومع ذلك فإن إلغاء ذلك القانون لم يمنع إدارة الرئيس كارتر من القيام بعدة اتصالات غير مباشرة مع منظمة التحرير، من خلال شخصيات أمريكية مثل وليام سكرانتون (William Scranton) حاكم ولاية بنسلفانيا الذي التقى ممثلاً كبيراً في المنظمة في باريس في تموز (يوليه) 1977. كما تسلّم الرئيس كارتر رسالة من قيادة المنظمة فحواها، أن المنظمة أخذة في تعديل مطالبها، وكذلك الأمر قابل لاندروم بولبخ رئيس مؤسسة (هبات ليلي) (Lily Endowment) ياسر عرفات مرات عدة. وكان بولبخ قد حمل للرئيس كارتر رسالة من عرفات، يشير فيها إلى أن المنظمة سوف تقبل بالقرار (242) إطاراً لمؤتمر جنيف، الأمر الذي دفع كارتر إلى تليين مواقفه منها، وأدّى إلى فتح حوار مع المنظمة بعد أن قبلت الأخيرة بالقرارين: (242) و(338) [1].

ومهما يكن من أمر: ففي خضم التطورات التي كانت قد دخلت فيها القضية الفلسطينية نفق الصراع مع بعض القوى العربية، والصراعات الداخلية وخصوصاً على الساحة اللبنانية، بدأت بعض القيادات الفلسطينية تطرح فكرة الاتصال بالأمريكيين والإسرائيليين. ومع ذلك: فإن الإدارة الأمريكية بنت سياساتها تجاه المنظمة بناءً على التعهّد الذي أكّده كيسنجر عام 1975، بعدم الاعتراف الكامل بالمنظمة أو التفاوض معها رسمياً، إلاَّ بعد أن تغيّر الأخيرة مواقفها وتبدي بجلاءٍ متناهٍ قبولها الرسمي بدولة إسرائيل. وعلى الرغم من كل ذلك، فقد اقتنع رئيسا الولايات المتحدة: جيرالد فورد (Gerald Ford) وجيمي كارتر، بأن الاتصالات غير المباشرة مع المنظمة مفيدة، فمنحا وزارة الخارجية الأمريكية الضوء الأخضر، بالسماح لقادة المنظمة بدخول الأراضي الأمريكية والتعبير عن سياسات منظمتهم [2].

---

[1] - محمد شديد، **الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية**، ترجمة: كوكب الريس، القدس، جمعية الدراسات العربية، تموز (يوليه) 1985، ص197-198؛ المسحال، **ضياع أمة**، ص169.

[2] - إيان س. لاشتيك، **"السياسة الإسرائيلية والسياسة الأمريكية الخارجية"**، ترجمة: د. محمد جاد عفيفي، الكويت، مجلة الثقافة العالمية لترجمة الجديد في الثقافة والعلوم المعاصرة، العدد 12، مج 2، أيلول (سبتمبر) 1983، ص23؛ نافع، **الطريق إلى مدريد**، ص59.

والواضح أن الإدارة الأمريكية، أدركت بأنه لا يمكن نجاح جهود التسوية السلمية دون منظمة التحرير؛ فوجهت دبلوماسيتها وسياستها لترويضها رويداً رويداً، ومن خلال عملية استنزاف بطئ لمواقفها السياسية بعد أن بات بمقدورها فهم طبيعة التفكير لقيادة المنظمة، ونمطية العلاقات القائمة بين فصائلها [1].

ومن خلال تتبّع خريطة الاتصالات السرية الفلسطينية مع الإدارة الأمريكية، يتبيّن أن قيادة المنظمة بدأت تتجه إلى الفريق الذي آمن بنظرية المهادنة والتعايش والتسوية، الأمر الذي فسّره اتجاه ياسر عرفات لإصدار أوامره لممثلي المنظمة في عدة دول بفتح قنوات سرية مع الولايات المتحدة، وكذلك استعانة الرئيس جيمي كارتر بعرفات في تأخير عملية الإفراج عن الرهائن الأمريكيين في إيران ليتمكّن من مواجهة خصمه رونالد ريجان في الانتخابات الأمريكية [2]. ويبدو أن القيادة الفلسطينية وتحديداً قيادة حركة فتح، قد بدأت اتصالاتها سواء الرسمية منها أو السرية مع الإدارة الأمريكية بعيداً عن جملة تلك الضغوطات والمتغيّرات؛ فافتتح صلاح خلف (أبو إياد) شخصياً خطوط اتصالات مع جهاز الاستخبارات الأمريكية، وبالذات مع فينيس كونترارو (Venice Contraaro) مسئول مكافحة الإرهاب في الأمن القومي الأمريكي، فعقد معه عدة لقاءات في إيطاليا وإسبانيا وذلك بعد عملية ميونخ الفدائية عام 1972 [3].

وما سبق ذكره يتضّح لنا: أن القيادة الفلسطينية بدأت بسياسة مغازلة الإدارة الأمريكية، بحثاً عن إمكانية الحصول على مدخلٍ تمرُّ منه، ما ينم عن خط سياسي تبنّته تلك القيادة منذ فترة ومضت به قدماً دون الالتفات إلى الخلف، سواء من باب المراجعة السياسية الناقدة لتلك الاتصالات، أو من باب إعادة التقييم وتحديد الأهداف بدقة، والتوافق على التحرّك في اتجاه صياغة واقعية سياسية تستند إلى الثبات الوطني، واستحقاقات السلام المدعومة بأدوات وعوامل الفعل الفلسطيني الثابت بأدواته النضالية سواء العسكرية أم السياسية. فقد كانت ثمة قناتان لاتصال منظمة التحرير بالإدارة الأمريكية، أو مؤسسة لجنة اليهود الأمريكيين ومقررها ستيفن كوهين، **الأولى:** يشجّعها بعض

[1]- الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص118.

[2]- بسام أبو شريف، "**ياسر عرفات**"، صحيفة القدس العربي، العدد 5881، السنة العشرون، 2008/5/1.

[3]- هيكل، **سلام الأوهام**، ص101.

الأساتذة الفلسطينيين المقيمين في الولايات المتحدة. **والثانية:** التي كان يشجّعها المستشار النمساوي برونو كرايسكي (Bruno Kreisky) [1].

ولمّا كانت إدارة الرئيس ريجان معنيّة بالانفتاح السياسي الفلسطيني، امتنعت خلال فترة حصار بيروت عن طرح أية مبادرة سياسية، وآثرت التريّث إلى حين رحيل الثورة الفلسطينية من بيروت، وذلك بعد أن تيقّنت تماماً من تدمير البنية العسكرية للمنظمة في جنوب لبنان. وبقي أن نشير إلى مبادرة الرئيس ريجان في 2 أيلول (سبتمبر) 1982، فقد قدّم الأخير مشروعاً متكاملاً عبارة عن خطة للتسوية السلمية في الشرق الأوسط عُرفت بمشروع ريجان، وتضمّنت تلك المبادرة سبع لاءات لأهم عناصر القضية الفلسطينية: لا لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولا للدولة الفلسطينية المستقلة، ولا لحق تقرير المصير، ولا لإزالة المستوطنات، ولا لعودة القدس للسيادة العربية، ولا لانسحاب إسرائيل الكامل [2]. ويبدو أن دوافع الرئيس الأمريكي من وراء طرح مبادرته تلك كانت متعددة أهمها [3]:

1- إضعاف المنظمة ككيان معنوي للفلسطينيين؛ وذلك لحساب طرح الخيار الأردني من جديد على أمل تلين الموقف الإسرائيلي المتصلّب.

2- تقديم حُسن النية للعرب قبل انعقاد مؤتمر القمة العربية في فاس في أيلول (سبتمبر) 1982.

3- إنه لم يطرح مبادرته إلاّ حين شعرت إدارته بضرورة استعادة السيطرة على المجريات الدبلوماسية في الشرق الأوسط، وذلك قبل أن تستولي أطراف أخرى على المبادرة السياسية لتقدّم حلولاً وبدائل عملية.

وظلّ الرئيس ريجان يتجاهل الصراع العربي- الإسرائيلي منذ رفض إسرائيل لمبادرته السالفة الذكر، مولياً اهتمامه الأول لمحاربة الاتحاد السوفيتي، ولم يكن بالإمكان نجاح خطته في الجمع بين إسرائيل والدول العربية الصديقة للولايات المتحدة، في إطار الإجماع الاستراتيجي الذي يقترحه دون تسوية ذلك الصراع. ولذلك لم تتحرّك إدارة ريجان إلاّ تحت

---

[1]- المرجع السابق، ص108.

[2]- يوسف سليمان، **الولايات المتحدة الأمريكية والصراع العربي الإسرائيلي**، ط1، بيروت، دار الحقائق، 1984، ص70؛ منظمة التحرير الفلسطينية، المجلس الوطني الفلسطيني، **الدورة السادسة عشرة من 14 – 22 شباط 1983 في الجزائر العاصمة**، د. ن، د. ت، ص124-132؛ خرطبيل، **وأد منظمة التحرير**، ص36-37؛ طاهر شاش، **مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية: الآمال والتحديات**. ط1، بيروت، دار الشروق، 1420هـ (1999م)، ص42.

[3]- يخلف، "**حرب 1982**"، ص120.

زخم الانتفاضة الفلسطينية؛ فقام جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكي، بعدة زيارات إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة في محاولةٍ منه لإيجاد قيادة بديلة لمنظمة التحرير من بين شخصياتها. وكان الهدف من تلك التحرّكات إنقاذ إسرائيل من نفسها بعد أن عجزت عن إخماد الانتفاضة بالقوة، وتجاهلت ما يقتضيه الموقف من ضرورة تقديم حل سياسي للصراع [1]. بل وأكثر من ذلك، فقد أضاف الكونجرس الأمريكي في آب (أغسطس) 1988، شرطاً آخر بضرورة أن تُعلن منظمة التحرير رسمياً نبذها للإرهاب (الكفاح المسلح) [2].

وحسب ما ذكره مروان كنفاني أحد المقربين من عرفات، أنه لمَّا سأل كل من ياسر عرفات وصلاح خلف **عن السبب الذي دفعهما لانتهاج طريق التسوية السلمية التفاوضية، وفق بعض مبادرات السلام التي كانت قد طُرحت؟**. أجاباه الاثنان بنفس الإجابة: بأنه تمَّ البدء بالتفكير في ضرورة انتهاج هذا الطريق وهما على ظهر الباخرة التي أقلتهما من بيروت بعد الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982. وحسب كنفاني أيضاً: إنه كان على قناعة تامة، بأن كافة أفكار ومبادرات السلام والتي بدأت جديّاً في عام 1988 بفتح الحوار الأمريكي الفلسطيني، لم تكن نتيجة قناعة أو اهتمام لإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، ووضع حد للصراع الفلسطيني الإسرائيلي وفق القرارات الدولية على الرغم من الكفاح المستمر والتضحيات الكبيرة التي قدّمها الشعب الفلسطيني خلال سنوات النصف الأخير من القرن الماضي، بل ارتبطت تلك المحاولات تاريخياً بمجمل التطورات والخطط الإستراتيجية الدولية، المرسومة لمنطقة الشرق الأوسط ككل [3].

ولمَّا كانت منظمة التحرير تشعر بالخطر من أن تُصبح في وضعٍ هامشي، بعد أن اكتسبت الانتفاضة قوة دافعة، وكانت تتعرّض للضغط من كافة الدول العربية والسوفييت على حدٍّ سواء، قبِلت في نهاية المطاف بالشروط الأمريكية، ومن ثمَّ بدأ الحوار بينها وبين الإدارة الأمريكية [4].

---

[1] - شاش، **مفاوضات التسوية النهائية**، ص43.

[2] - المسحال، **ضياع أمة**، ص169.

[3] - كنفاني، **سنوات الأمل**، ص217.

[4] - وليام كوانت، **عملية السلام: الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ 1967**، ط1، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1414هـ (1994م)، ص347.

وحسب ما ذكر وليام كوانت (William Quant) مستشار الرئيس كارتر، أنه ومنذ نيسان (أبريل) 1988، كانت ثمة مجموعة من زعماء اليهود الأمريكيين، قد بدأت استقصاء فكرة عقد اجتماع لها مع منظمة التحرير لصياغة بيان بالتزام المنظمة بتسوية سلمية مع إسرائيل، وأن تقوم الحكومة السويدية بترتيب هذا الاجتماع. وكان وزير الخارجية السويدي وقتذاك ستين أندرسون (S. Anderson) صديقاً لإسرائيل، ولكنه شعر بالاشمئزاز مما شاهده خلال زيارة قام بها إلى إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، وشاهد بنفسه بشاعة الطريقة التي تتعامل بها إسرائيل مع الفلسطينيين؛ فشرع في محاولةٍ تهدف إلى بناء الجسور بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وكانت الفكرة مبنيّة على أن ينظّم السويديون اجتماعاً مبدئياً بين بعض قادة منظمة التحرير وبعض الشخصيات اليهودية، وكانت الإدارة الأمريكية على علمٍ مسبق بتلك المحاولات ولم تعترض عليها. وبالفعل عُقد اجتماعاً سرياً في استوكهولم بين وفدٍ يهودي برئاسة: ريتا هاوزر رئيسة المركز الدولي الأمريكي للسلام في الشرق الأوسط والذي يتخذ من تل أبيب مقراً له، والمحامية في نيويورك، وعضوية كل من: درورا كاس المدير التنفيذي لمركز الشرق الأوسط للسلام، وستانلي شاينباوم الخبير الاقتصادي وصاحب دار نشر في لوس أنجلوس الأمريكية، ومناحيم روزينسافت أحد الناجين من عملية الإبادة (المحرقة)، وأ. ل. يودوفيتش أستاذ تاريخ الشرق الأوسط في جامعة برنستون الأمريكية، حيث قاموا كلهم بالاجتماع سراً مع خالد الحسن ممثل المنظمة والوفد المرافق له. وتمَّ في نهاية الاجتماع التوقيع على بيان مشترك، تمَّ تحريره على الأوراق الرسمية الخاصة بوزارة الخارجية السويدية في غرفة خاصة بأحد المطاعم باستوكهولم، حيث تضمّن البيان المشترك، رغبة منظمة التحرير بالاعتراف بحق إسرائيل في العيش ضمن حدود آمنة، ونبذ الإرهاب (الكفاح المسلح) بكل أشكاله، والقبول بقرارات الأمم المتحدة حول القضية الفلسطينية، على أن يكون القرارين: (242) و(338) أساساً للمفاوضات مع إسرائيل حول السلام الشامل [1].

وفيما بعد أرسلت الهيئة الدبلوماسية السويدية عضوٌ منها إلى واشنطن، لعرض نص البيان المشترك على شولتز والإدارة الأمريكية، وبالرغم من أن شولتز قد أعلن ارتياحه للبيان المذكور، إلاَّ أنه استمر مع ذلك في موقفه المتشدد حول مسألة الحوار مع المنظمة. ومن جانبها

---

[1] - المرجع السابق، ص347-348.

أرسلت منظمة التحرير في آب (أغسطس) 1988 نصاً للبيان الذي يمكن أن تصدره المنظمة حتى تقبله الإدارة الأمريكية، فكان كما يلي:

"**مساهمةً منها في البحث عن سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، اجتمعت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وقررت إصدار البيان الرسمي التالي:**

1- إنها مستعدة للتفاوض على تسوية سلمية شاملة للصراع العربي – الإسرائيلي، على أساس قراري الأمم المتحدة: (242) و(338).

2- تعتبر اللجنة التنفيذية عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة إطاراً ملائماً للتفاوض على تسوية سياسية، وفي نهاية المطاف تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

3- تسعى المنظمة إلى إنشاء دولة فلسطينية ديمقراطية في الضفة الغربية وقطاع غزة، والعيش بسلام مع جيرانها واحترام حقهم في العيش بسلام.

4- **تندد المنظمة بالإرهاب بجميع أشكاله، وهي مستعدة لتعليق جميع أشكال العنف على أساس متبادل، بمجرد بدء المفاوضات تحت رعاية مؤتمر دولي**".

واستكمالاً لنص البيان الذي أرسلته المنظمة للإدارة الأمريكية، استطرد النص بالقول: "**إن جميع هذه النقاط منبثقة عن التزام المنظمة بالمبادئ التالية: جميع دول المنطقة – بما فيها إسرائيل والدولة الفلسطينية – لها الحق في العيش بسلام ضمن حدود آمنة معترف بها دولياً، كما أن جميع شعوب المنطقة – بمن فيهم الإسرائيليون والفلسطينيون – يجب أن يتمتّعوا بحق تقرير المصير، كما يجب ألاَّ تنتهك أية دولة حقوق الآخرين أو تستحوذ على الأرض بالقوة، أو تقرر مستقبلها بالقسر والإكراه. وإن قبول إسرائيل لهذه المبادئ نفسها هو شرط مسبق لمفاوضات ذات معنى**" [1].

ويبدو أن القاهرة اندهشت من سرعة الاتفاق في استوكهولم، فقد كانت تعلم بأمر اللقاء الذي حدث، لكنها لم تكن تتصور توصّله إلى نتيجة بهذه السرعة. وعندما أُخطر الدكتور أسامة الباز المستشار السياسي للرئيس المصري بأمر التوصّل إلى اتفاق، احتج لأن مصر لم تُخطر به إلاَّ بعد التوقيع عليه [2].

---

[1]- المسحال، **ضياع أمة**، ص170-171.

[2]- هيكل، **المفاوضات السرية**، ص212.

وفي الوقت نفسه انفتح طريق آخر للدبلوماسية السرية، لاستطلاع الصيغ التي قد تتفق عليها منظمة التحرير والإدارة الأمريكية على أن تكون سرية في البداية، مما يلبي الاحتياجات السياسية للطرفين لبدء المحادثات. فجاءت القوة الدافعة لهذه المبادرة من جانب شخصية فلسطينية، تحمل الجنسية الأمريكية يُدعى محمد ربيع الخبير الاقتصادي، وذلك بعد وقتٍ قصير من إعلان العاهل الأردني قراره بقطع الروابط القانونية مع الضفة الغربية. وكان ربيع يعتقد بأن المنظمة ستكون الآن مستعدة لقبول الشروط الأمريكية، لو اطمأنت مقدماً إلى أن حواراً رسمياً سوف يتبع ذلك، بالإضافة إلى الإعراب عن التأييد الأمريكي بشكلٍ ما لفكرة تقرير مصير الفلسطينيين [1].

وكانت المسألة المثارة بالنسبة للإدارة الأمريكية، هي ما إذا كانت ستفصح عمَّا ستقوله مقابل قبول منظمة التحرير للقرار (242)، واعترافها بحق إسرائيل في الوجود، ونبذها للإرهاب. وفي 16 أيلول (سبتمبر) 1988، ألقى شولتز خطاباً هاماً أمام مجموعة موالية لإسرائيل في مزرعة واي بولاية ميريلاند، وشرح السبب في أن الولايات المتحدة لن تؤيد فكرة تقرير المصير للفلسطينيين إذا كان ذلك يعني حقاً تلقائياً في إقامة دولة. ومع ذلك فإنه أضاف قائلاً: إنه في المفاوضات سيكون الفلسطينيون أحراراً في أن يطالبوا بالاستقلال، ولكن المفاوضات هي الأمر الأساسي. ونظراً لتصاعد مشاعر الإحباط عند الفلسطينيين والأمريكيين، سمح شولتز بإرسال رسالة شفوية إلى محمد ربيع لنقلها إلى عرفات في 23 أيلول (سبتمبر)، تفيد بأن الإدارة الأمريكية تلّقت المبادرة الفلسطينية بالترحيب وترى بأنها محاولة جادة، مما يعني بأن تلك الإدارة ترى ذلك الأمر ايجابياً، وأن المحادثات بين الطرفين سوف تبدأ حال موافقة منظمة التحرير على الشروط الأمريكية.

وفي محاولةٍ لتفادي فشل المبادرة الأمريكية، قدّمت المنظمة لمحات من خططها؛ ففي 19 تشرين أول (أكتوبر) كشفت المنظمة عن الموقف الذي تعتزم اتخاذه في الاجتماع المقبل للمجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة، وقالت إنها سوف تقبل مبدأ الحل القائم على وجود دولتين استناداً إلى قبولها لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (181) لعام 1947، الذي دعا إلى تقسيم فلسطين إلى دولتين، كما ستقبل المنظمة القرارين الدوليين: (242) و(338) كأساسٍ للمؤتمر الدولي، في مقابل الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني بما

[1]- كوانت، **عملية السلام**:، ص348.

فيه حقه في تقرير المصير، وسوف تشجب المنظمة أيضاً الإرهاب. وبعد اعتماد هذه المواقف رسمياً ستصدر المنظمة البيان الذي أرادته الإدارة الأمريكية، ثمَّ تقدّم الأخيرة ردودها بعد ذلك [1].

وبناءً على ذلك: كان من المتوقع ظهور عدة مشاكل؛ فمنظمة التحرير كانت لا تزال مصرَّة على القبول الأمريكي لتقرير المصير الفلسطيني كثمنٍ لقبول القرار (242)، وإذا كانت المنظمة تشجب الإرهاب فإنها لم تكن مستعدة لنبذه، كذلك لم تُشر المنظمة صراحةً إلى حق إسرائيل في الوجود. وبعد فترة قصيرة من تلقّي هذه الرسالة، أبلغ الأردنيون الإدارة الأمريكية أن عرفات لم يعد مصرَّاً على الاعتراف بحق تقرير المصير، وأنه إذا أمكن تحقيق الانسحاب الإسرائيلي مع إلغاء المطالبة القانونية بالضفة الغربية من جانب الأردن، سيصبح الفلسطينيون السلطة الحاكمة في أي أرضٍ تجلو عنها إسرائيل [2].

وفي خطوةٍ لاحقة تقدَّم عرفات بطلبٍ إلى السفارة الأمريكية في تونس، طالباً الحصول على تأشيرة دخول إلى الأراضي الأمريكية؛ لإلقاء خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولكن شولتز اتخذ قراراً برفض الموافقة على منح التأشيرة له بدعوى أن المنظمة جماعة إرهابية، وذلك بهدف زيادة الضغط على عرفات للموافقة على الشروط الأمريكية، وقبول النص الأمريكي وإدخاله ضمن خطاب عرفات أمام الجمعية العامة، مما أدّى بالفعل إلى قبول المنظمة للنص الأمريكي. وبعد انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة في الجزائر في 15 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1988، وبعد نجاح عرفات في دفع برنامجه السياسي المذكور أخذت المبادرة السويدية تعطي بعض الثمار؛ فتمَّ الاتفاق على عقد اتفاق علني بين الزعماء اليهود الأمريكيين وعرفات في استوكهولم، يصدر فيه بيان يفسّر قرارات المجلس الوطني الفلسطيني الأخيرة، وقبل الاجتماع اتصل وزير الخارجية السويدية أندرسون بشولتز، وأقنعه بإصدار التأشيرة لعرفات. ففي 3 كانون أول (ديسمبر) 1988 وفي رسالة من شولتز لأندرسون، وافق فيها شولتز على طلب أندرسون، مع نصٍّ بما يجب على عرفات قوله في الجمعية العامة بالحرف الواحد لتلبية الشروط الأمريكية. وكان البيان الذي اقترح شولتز أن تصدره المنظمة- مثلما نقله أندرسون إلى عرفات- كالتالي: "**ترغب اللجنة التنفيذية**

[1]- المرجع السابق، ص349.

[2]- المرجع السابق، ص349-350.

لمنظمة التحرير الفلسطينية – كمساهمةٍ منها في البحث عن سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، أن تصدر البيان الرسمي الآتي:

1- **إنها مستعدة للتفاوض مع إسرائيل على تسوية سلمية شاملة للصراع العربي–الإسرائيلي، على أساس قراري الأمم المتحدة: (242) و(338).**

2- **إنها تتعهّد بالعيش بسلام مع إسرائيل وجيرانها الآخرين، واحترام حقوقهم بالوجود بسلام ضمن حدود آمنة معترف بها دولياً، مثلما ستفعل الدولة الديمقراطية الفلسطينية التي تسعى إلى إقامتها في الضفة الغربية وقطاع غزة.**

3- **إنها تدين إرهاب الفرد والجماعة والدولة في جميع أشكاله، ولن تلجأ إليه.**

4- **إنها مستعدة لوقف جميع أشكال العنف على أساس متبادل حال بدء المفاوضات**".

ويبدو أن عرفات كان قد واجه بعض المعارضة داخل اللجنة التنفيذية للمنظمة، لفكرة استخدام الصياغة اللغوية نفسها التي قدّمها إليه شولتز عن طريق أندرسون، لذلك فقد أبلغ عرفات أندرسون أنه سيستخدم صيغة شولتز عند إلقاؤه خطابه أمام الجمعية العمومية، على أن تأتي موزّعة على أجزاء الخطاب المختلفة. ويبدو أن الأمريكيين لم يكونوا راضين على خطابه هذا، لأن عرفات لم يذكر شكل محدد للمفاوضات مع إسرائيل أو حقها في الوجود، ولم ينبذ الإرهاب مكتفياً بشجبه فقط، ولذلك لم يوافق شولتز على اعتبار خطاب عرفات مستوفياً للشروط الأمريكية كنوعٍ من الضغط. وفي اليوم التالي لخطاب عرفات، دخلت بعض العواصم العربية على الخط؛ فقد ضغط الكثيرون على عرفات مثل: الملك حسين العاهل الأردني، والرئيس المصري حسني مبارك، والسعوديون، وكذلك المسئولون السويديون، وأفراد أمريكيون لإقناعه بنطق ذات الكلمات المحددة التي يصر عليها شولتز. وكان للدور المصري أثرٌ مهم في إقناع عرفات، فقد اتصّل الرئيس مبارك هاتفياً بوزير خارجيته عصمت عبد المجيد في جنيف، وطلب منه التباحث مع عرفات لعقد مؤتمر صحفي، وإبلاغه بأن هذه الفرصة لا ينبغي أن تُفوّت لأنها لن تتكرر ربما بعد سنوات طويلة؛ فوعد عرفات وزير الخارجية المصري بالاستجابة للمطالب الأمريكية. الأمر الذي حدث بالفعل؛ ففي 14 كانون أول (ديسمبر) عقد عرفات مؤتمراً صحفياً في فندق انتر كونتيننتال (Inter Continental) بجنيف، قال فيه وباللغة الإنكليزية حتى لا يكون هناك احتمال لسوء الفهم عند الترجمة: "**أمس** (أي في خطابه أمام الجمعية العامة) **أشرتُ أيضاً إلى قبولنا للقرارين: (242) و(338) كأساسٍ للمفاوضات مع إسرائيل في إطار المؤتمر الدولي ... كما**

كان واضحاً في خطابي أمس، أننا نعني... حق جميع الأطراف المعنية بنزاع (بصراع) الشرق الأوسط في العيش في سلام وأمن. وكما ذكرت بما في ذلك دولة فلسطين وإسرائيل والدول المجاورة الأخرى، وذلك وفقاً للقرارين: (242) و(338). وبالنسبة للإرهاب فلقد نبذته أمس بصريح العبارة، ومع ذلك فإنني أكرر هنا للعلم به وتسجيله، أننا ننبذ كليةً وبشكل مطلق كل أشكال الإرهاب بما في ذلك إرهاب الفرد والجماعة والدولة".

وبعد المؤتمر الصحفي لعرفات، اعتبر شولتز أنه حصل على انتصارٍ باهر، ونقل في مذكراته تعليقاً لصحيفة (نيويورك تايمز) الأمريكية (New York Times) قالت فيه: "**إن اللاءات الثلاثة الشهيرة في مؤتمر الخرطوم سنة 1967، تحولت في جنيف لتصبح (نعم) – ثلاث مرات أيضاً**".

وبعد ساعات معدودة من مؤتمر عرفات الصحفي بحسب فروق التوقيت بين سويسرا والولايات المتحدة، قام هنري كيسنجر بزيارة مفاجئة للبيت الأبيض وعقد اجتماعاً مغلقاً فيه، وبعد خروجه منه، أعلنت الإدارة الأمريكية موافقتها على فتح الحوار مع منظمة التحرير على مستوى السفير الأمريكي بولتيرو (Boltaro) في تونس. فقد اتصل شولتز شخصياً بعرفات حيث شكره على شجاعته في اتخاذ القرارات، وأن الولايات المتحدة مهتمة بإيجاد حل عادل في الشرق الأوسط، وأبلغه بالقرار الأمريكي بفتح حوار مع المنظمة من خلال السفارة الأمريكية في تونس، كما سبق الإشارة. ومنذ ذلك التاريخ رفعت الإدارة الأمريكية الحظر الذي كان مفروضاً على التعامل مع المنظمة، وبدأ الحوار الرسمي بين الجانبين بعد أن قدّمت الأخيرة كل ما في جعبتها من تنازلات عن المطالب الفلسطينية الأساسية، ولم تحصل إلاَّ على وعودٍ ضبابية غير واضحة أو ملموسة. ويبدو أن ذلك الحوار لم يدم طويلاً بعد أن قطعته الإدارة الأمريكية في حزيران (يونيه) 1990، مع بداية حكم الرئيس جورج بوش وقبل أن يُسفر عن أية نتيجة، متذرّعة بالعمل الفدائي الذي تمَّ شنه بواسطة الهجوم بالزوارق البحرية بالقرب من شواطئ تل أبيب، من قِبل مجموعة أبو العباس المدعومة من العراق، ولم تقم منظمة التحرير بإدانة تلك العملية رغم إعلانها بعدم المسئولية عنها. وقد جاءت تلك التطورات في وقتٍ تزايد فيه اليأس لدى منظمة التحرير، بسبب الفشل الأمريكي في رعاية مبادرات للمفاوضات مع إسرائيل بشأن الأراضي المحتلة، وبسبب استعداد موسكو السماح بهجرة اليهود السوفييت الضخمة، حيث توجه الآلاف من اليهود الروس بمتوسط 10,000 في الشهر إلى إسرائيل؛ فأصبح هؤلاء على الفور عاملاً هاماً في الصراع من أجل

السيطرة على الأراضي. ومهما يكن من أمر: لم يتم استئناف الاتصالات بين الجانبين الأمريكي- الفلسطيني إلاّ في أيلول (سبتمبر) 1993، عند توقيع اتفاق إعلان المبادئ بين المنظمة وإسرائيل [1].

وحسب مروان كنفاني: كان عرفات بعد قطع الاتصالات الفلسطينية الأمريكية، قد شعر بخيبة أمل ومرارة وعبّر عن ذلك مراراً في الاجتماعات الفلسطينية وفي وسائل الإعلام، بأن الإدارة الأمريكية قد خدعته مرة أخرى على غرار خديعتها له عام 1982 بضمان سلامة الفلسطينيين ومخيمات اللاجئين في لبنان بعد خروجه منه، وأن تلك الإدارة قد جرّدته من أهم الأوراق التي كانت لديه وهي الاعتراف بإسرائيل والقرارين الدوليين: (242) و(338)، نظير ثمنٍ بخس هو فتح حوار غير جدّي مع منظمة التحرير ومن ثمَّ إلغاء هذا الحوار [2].

يتضح مما سبق بيانه: أن عرفات الذي خُدع مرتان من قِبل الولايات المتحدة وباعترافه شخصياً بذلك، لم يتعلّم من هذين الدرسين بل نجده فيما بعد لا يألو جهداً في ترقيع اتصالاته مع الأمريكيين، وباتت كل تصرفاته وتحركاته المستقبلية مبنيّة على وهم نجاح تلك الاتصالات التي لا طائل من ورائها، وما تخبئه له الأقدار والحظ معاً.

بل وأكثر من ذلك: فإن عرفات في خطابه في الجمعية العامة للأمم المتحدة في جنيف، وهو يُعلن مبادرة سلام الشجعان، ارتكب خطأً تاريخياً لا يجوز لرجلٍ بحجمه أن يقع فيه، وكان عليه تداركه سريعاً، عندما قال في خطابه: **"... أن شهادة الميلاد الوحيدة لقيام إسرائيل، هي القرار (181) الصادر عن الجمعية العامة بتاريخ 1947/11/29 ... وهو ينص على إقامة دولتين في فلسطين، واحدة عربية فلسطينية والثانية يهودية ..."** [3]. فإذا كان عرفات الذي يمثّل السياسة الفلسطينية، قد قبِل وأقرَّ رسمياً بالقرار (181)، وبما أنه وافق على أن الدولة العربية المنبثقة عن هذا القرار هي دولة فلسطينية، فإنه يكون بذلك قد أقرَّ واعترف بأن الدولة الثانية المنبثقة عن هذا القرار هي دولة يهودية، لأنه لم يردفها بالقول:

---

[1]- المرجع السابق، ص350-353؛ **مجلة فلسطين الثورة**، العدد 803، 1990/7/1، ص4-5؛ لورانس، **اللعبة الكبرى**، ص561-562؛ هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل** (3)، ص214، 229؛ صايغ، **الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص894؛ كنفاني، **سنوات الأمل**، ص231-233؛

*Smith, **Palestine and the Arab-Israeli Conflict**, p.* 280.

[2]- كنفاني، **سنوات الأمل**، ص233-234..

[3]- حجازي، **أيام فلسطينية**، سلسلة دراسات (12)، ص44.

والثانية دولة يهودية التي هي إسرائيل. ولذلك كان عليه تجاهل ذكر مصطلح الدولة اليهودية مجّردة، دون إردافها بمصطلح دولة إسرائيل. كما كان عليه التأكيد، بأن اعترافه بتلك الدولة لا يعني الاعتراف بمسماها الاثني؛ تداركاً لعدم استغلال هذا المسمّى لاحقاً من قِبل الساسة الإسرائيليين. فعرفات بذلك وهو رأس الهرم الفلسطيني، وافق رسمياً وفي خطابٍ علني أمام أعلى مؤسسة دولية، بأن إسرائيل دولة يهودية بكل ما يترتّب على ذلك من تبعات، بصرف النظر عن النيّات.

ولمَّا كان عام 1988 هو موسم الحسومات السياسية الفلسطينية، أو إن جاز لنا التعبير عام الاوكازيون السياسي الفلسطيني؛ فبعد فترة من زيارة عرفات لجنيف توجّه الأخير إلى باريس في عام 1989؛ لمقابلة الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران (Francois Mitterrand) الذي استقبله في قصر الاليزيه استقبال رؤساء الدول، وبعد ذلك اللقاء قابل عرفات وزير الخارجية الفرنسي رولان دوما (Roland Dumas). وطبقاً لرواية محمد حسنين هيكل: فإن دوما انتحى بعرفات وقال له: "**إنني أريد أن أتحدث إليك كصديق: فالرئيس ميتران قابلك رسمياً، رغم إن ذلك سوف يكلفه كثيراً أمام الرأي العام الفرنسي الذي لم يتهيّأ بعد لاستقبالك رسمياً في باريس، وعلى مستوى رئيس الدولة**". ثمَّ اقترح على عرفات بأن يقدّم مقابلاً لميتران نظير ما قام به تجاهه قائلاً له: "**أعطِ للرئيس** (أي ميتران) **شيئاً يستطيع أن يبرزه في وجه من سوف ينتقدونه، لأنه قدّم لك اعتراف فرنسا بدون مقابل. إنك أعطيت كثيراً لشولتز، ومن حق ميتران عليك أن تساعده ...**". وكان اقتراح دوما لعرفات، بأن يُعلن تخليه عن مواد الميثاق الوطني الفلسطيني الخاصة بإسرائيل مثل: عدم الاعتراف بها وتدميرها ... الخ؛ فأعلن عرفات استعداده للقيام بذلك على الفور أمام الصحفيين المتواجدين أمام مكتب وزير الخارجية الفرنسي. ثمَّ سأل عرفات عن كلمة باللغة الفرنسية تؤدي المعنى الذي يؤيده دوماً؛ فاقترح عليه الأخير أن يقول للصحفيين: "**إنه يعتبر ميثاق منظمة التحرير Caduc**" أو "**CADUQUE**" (أي: لاغٍ) للتأكيد بأن شرعة منظمة التحرير التي تقول بتدمير دولة إسرائيل باتت لاغية. فهمس عرفات في أذن إبراهيم الصوص مندوب منظمة التحرير في باريس الذي كان معه في الاجتماع، عن معنى تلك الكلمة باللغة العربية بالضبط، فردَّ عليه: بأنها تعني "**ملغي وليس له مفعول**"؛ فاستعمل عرفات الكلمة الفرنسية Caduc، وكررها مرتين بشأن الميثاق الوطني الفلسطيني [1].

---

[1]- هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل** (3)، ص215-216.

وكان دوما يُعتبر مهندس العلاقات الفرنسية مع الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات، بقوله: إن الرئيس ميتران لم يكن يرفض فكرة زيارة عرفات إلى فرنسا، لكنه كان يخشى غضبة اللوبي اليهودي. فحسب قول دوما: **"كان اللوبي اليهودي، كما يسميه ميتران نفسه يعمل بكد. كانت الضغوط كبيرة جداً حين أعلنتُ أنني سأقابل عرفات خلال زيارته البرلمان الأوروبي في أيلول (سبتمبر) 1988، وحصلت من الرئيس ميتران بعد محادثات صعبة على إذنٍ باستقباله"** [1].

ويتضح مما سبق بيانه: أن فرحة وبهجة عرفات باستقباله في باريس، واجتماعه برأس الهرم السياسي الفرنسي الرئيس ميتران جعلته يتخذ قراراً ذا صبغة قانونية قبل أن يكون له صبغة سياسية؛ فالمؤسسة الوحيدة التي بإمكانها تعديل أو إلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني هي المجلس الوطني الفلسطيني ولا أحد سواها، لذلك لم يكن من حق ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة أن يتخذ قراراً خطيراً يخص الميثاق دون الرجوع لذلك المجلس. ولكن على ما يبدو، فإن النشوة الغامرة التي كانت تعتلي قسمات وجهه لاعتراف فرنسا به وبمنظمته، جعلته يتفرّد باتخاذ قرارٍ خطير، وذلك باستخدام مصطلحٍ أخطر لا يعني مجرد التعديل في مواد الميثاق بل إلغاؤه واعتباره كأن لم يكن.

وكنتيجة منطقية لِما تمَّ اتخاذه من قرارات حاسمة في الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، بدأ الحوار الأمريكي الفلسطيني بعد أن تبيّن للإدارة الأمريكية أنها لا تستطيع المضي في تجاهل المبادرة الفلسطينية للسلام التي لقيت قبول المجتمع الدولي كله ما عدا إسرائيل. وببدء ذلك الحوار تكون الولايات المتحدة قد صحّحت جزءاً من سياستها تجاه الشرق الأوسط، فلم يكن من المنطقي أن تظل دولة عظمى كالولايات المتحدة على صلة بأحد الطرفين المباشرين في الصراع دون الآخر. وكان الذي يحول دون الاتصال الأمريكي الفلسطيني من قبل عقبات كثيرة، زالت نتيجة الانتفاضة الفلسطينية وجعلت التوجّه السياسي الفلسطيني الجديد ممكناً، بل أدّت إلى تحقيق اللقاء الأمريكي الفلسطيني. ويبدو أن موافقة الإدارة الأمريكية على الحوار، تعني إقراراً جزئياً بسلامة الموقف الفلسطيني. وفي هذا الصدد ترد بعض التساؤلات التي بحاجة إلى إجابة عنها وتتضمن: **(ما هي أهداف الحوار**

---

[1]- انظر: موقع دار بابل للدراسات والإعلام، **"في كتابه "لكمات وجروح" وزير الخارجية الفرنسي السابق رولان دوما: إسرائيل تسيطر على فرنسا ... وتخطئ حيال الأسد"**؛ http://www.darbabl.net/show_book.php?id=155

الأمريكي الفلسطيني؟ وما الذي طلبته الإدارة الأمريكية من منظمة التحرير الفلسطينية؟ وإلى أي مدى استجابت تلك الإدارة لمستلزمات التسوية السلمية القائمة على الموافقة على قرارات المجتمع الدولي التي صدرت بشأن القضية الفلسطينية، ابتداءً من قرار تقسيم فلسطين عام 1947 وانتهاءً بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني؟).

وعلى الرغم من صعوبة الإجابة على تلك التساؤلات، فإن الإجابة عنها دفعة واحدة، تكمن في الخشية من أن يكون الهدف الأمريكي من وراء الحوار مع منظمة التحرير، هو محاولة وضع الأخيرة ووراءها السند العربي في إطار الخريطة أو التصوُّر الإسرائيلي؛ فالمنظمة قد ذهبت في توجهها الجديد إلى المدى الذي لا يمكن لها بعده أن تقدّم أي تنازل آخر. كما أنها أكّدت جدّية الالتزام بالتوجّه على نحو ما اقتنعت به الإدارة الأمريكية نفسها بقبول إجراء الحوار مع المنظمة، كما إن واشنطن باتت أكثر إدراكاً لطبيعة الانتفاضة الفلسطينية التي وضعت بعضاً من يهود الولايات المتحدة أنفسهم في موقف حرج [1].

وفيما يخص الموقف الأوروبي من منظمة التحرير فقد بقي مذبذباً، وانتهجت الدول الأوروبية سياسة ذيلية للولايات المتحدة في كافة المواقف التي يمكن استنتاج تشابهها وتماثلها، وهو السلوك الأوروبي الذي لا زال متبعاً إلى يومنا هذا؛ ليعبر عن العجز في استقلالية وتوحيد الموقف الأوروبي، رغم مصالحها العديدة بمنطقة الشرق الأوسط وتأثير الصراع الدائر عليه، وعلى الرغم من العلاقة التاريخية التي تربط أوروبا بالمنطقة التي تعتبر بوابة لها ومصدراً لمطامعها الاقتصادية. ومع ذلك وبالرغم من تلك الحالة الذيلية التابعة تجاه القضية الفلسطينية، فإن ذلك يختلف على صعيد العلاقات مع منظمة التحرير، وهذا الاختلاف يأتي لأن كل دولة أوروبية تتعامل بوجهة نظر فرديّة تتوافق مع سياساتها ورؤيتها خارج الجماعة الأوروبية، بالإضافة لانقسام أوروبا وقتذاك بين الاشتراكية والرأسمالية في الانحياز والانتماء [2].

ولقد أثارت العلاقة بين منظمة التحرير ودول أوروبا الغربية، خلافات بين الفصائل الفلسطينية المنضوية تحت جناح المنظمة، فقد حاولت حركة فتح الاستفادة من الموقف الأوروبي الغربي المتطور نسبياً عن الموقف الأمريكي التي أصدرت بياناً، أكّدت فيه على أنه لن

---

[1] - نافع، **الطريق إلى مدريد**، ص59-60.

[2] - الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص122-123.

يكون حل دائم إلاَّ في إطار تسوية شاملة، تترجم في الواقع حق الفلسطينيين في أن يكون لهم وطن. مما أدّى إلى تمكّن المنظمة من تطوير علاقاتها مع الدول الأوروبية الغربية، ونجحت في تنظيم أول زيارة لياسر عرفات إلى العاصمة النمساوية فيينا عام 1979 لإجراء محادثات مع أقطاب الاشتراكية، وهو الأمر الذي تمَّ تفسيره حينذاك، بأنه محاولة لفتح ثغرة في جدار كامب ديفيد، وذلك من خلال تكريس الدور الأوروبي، والتأكيد على أن الفلسطينيين موجودون على الساحة التي أرادت كامب ديفيد تجاوزهم. في الوقت الذي اعترض فيه اليسار الفلسطيني على تلك الزيارة، بحجة أن أوروبا الغربية لن يكون بمقدورها تقديم موقف متقدّم عن الولايات المتحدة، ولكن حركة فتح رفضت ذلك التبرير بحجة وجود موقف أوروبي غربي متميّز إلى حدٍّ ما عن الموقف الأمريكي، بناءً على تباين مصالح الطرفين في المنطقة العربية. وبقيت حالة المد والجزر بين منظمة التحرير والمنظومة الأوروبية الغربية، حتى تفكك المنظومة الاشتراكية عام 1991، والتي أدّت إلى إقامة علاقات متطورة أكثر تقدماً مع أوروبا عموماً [1].

ومما سبق بيانه في هذا الفصل نستنتج ما يأتي:

- إن الاتصالات السرية بين القيادة الفلسطينية تحت مسمياتها المختلفة والإسرائيليين، وحتى تاريخ توقيع اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو) عام 1993، كانت كلها تنصب حول المبادئ التي أعلنها شامير في مبادرته عام 1989 والتي مثّلت إطاراً للحلول المقترحة، مما يعني أن القيادة الفلسطينية ومنذ الخروج من بيروت بدأت ثوابتها الوطنية تتآكل رويداً رويداً؛ لتجد نفسها في نهاية المطاف وقد سُلبت كل مقوّمات الصمود أمام التعنت الإسرائيلي، والرضوخ لمطالبه السياسية.
- إن الإدارة الأمريكية أدركت بأنه لا يمكن نجاح جهود التسوية السلمية دون منظمة التحرير؛ فوجهت دبلوماسيتها وسياستها لترويضها رويداً رويداً، ومن خلال عملية استنزاف بطئ لمواقفها السياسية، بعد أن بات بمقدورها فهم طبيعة التفكير لقيادة المنظمة، ونمطية العلاقات القائمة بين فصائلها.

---

[1] - المرجع السابق، ص123.

الفصل الرابع

الانخراط الفلسطيني في العملية السلمية ونتائجها

أولاً: مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 ونتائجه

بادئ ذي بدء: فإن مقولة "**السلام العادل**" يرددها دائماً الحالمون أو السذّج، وذلك لسببٍ بسيط لأنه ليس له وجود في التاريخ؛ فالحروب في هذه العصور: إما أنها قد دارت بين قوى كبرى، وهي لا تنتهي في العادة إلاّ بعد أن يكسر أحد الطرفين المتحاربين إرادة الطرف الآخر، بعد أن يكون قد كسر عظامه. وعندئذ يفرض سلامه ولا يكون سلاماً عادلاً بالطبع على الأقل بالنسبة للمنهزم. وإما أنها تدور بين قوى محلية وهي لا تكون رغم هذا بعيدة عن تدخّل القوى العظمى بشكلٍ أو بآخر، مما يؤدّي إلى أن يأتي السلام الذي يعقب مثل هذه الحروب محصّلة لحسابات معقّدة، تتداخل فيها موازين القوى والمصالح على نحوٍ يصعُب معه الحديث عن سلامٍ عادل. والسلام في الحالة الأولى: يكون سلام المنتصر، والسلام في الحالة الثانية: يكون سلام المصالح والتوازنات، التي لا ترعى بالضرورة ما يعتبره أطراف الصراع عدلاً[1].

وهنالك حالة ثالثة من السلام أفرزتها حرب الخليج الثانية عام 1991، وهو سلام غير متكرر في التاريخ، حيث حدث مرتين قبل ذلك في التاريخ فحسب، عُرف في التاريخ القديم باسم "السلام الروماني" Pax Romana، وعُرف في التاريخ الحديث: باسم "السلام البريطاني" Pax Britannica، وإن كان في هذه المرة قد حدث لفترة أقصر وبدرجة أقل حدة وشهرة. والعالم في الحالة الثالثة مقبل على سلامٍ ثالث من نفس الطراز؛ فيما يمكن تسميته: "بالسلام الأمريكي" Pax Americana والذي بدأ بما أُتفق على تسميته بالنظام العالمي الجديد، ونجحت حرب الخليج الثانية في صياغته على هذا النحو والذي لا يحدث في التاريخ إلاّ نادراً[2].

---

[1]- يونان لبيب رزق، **قراءات تاريخية على هامش حرب الخليج**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1992، ص119.

[2]- المرجع السابق، ص120.

لذلك كانت القضية الفلسطينية ورفض إسرائيل تنفيذ أيٍّ من قرارات الأمم المتحدة، هي المحك الذي انتظره العرب لمعرفة مدى جديّة النظام العالمي الجديد الذي تزعمتّه الولايات المتحدة، ولكن سرعان ما خاب حلم العرب وتبدّدت آمالهم عندما صرّح بطرس غالي السكرتير العام للأمم المتحدة: بأن القرار الدولي (242) غير مُلزم في التنفيذ. وبدلاً من أن تلجأ الإدارة الأمريكية إلى مجلس الأمن لاستصدار قرار بإلزام إسرائيل، بتنفيذ القرارات الدولية والانسحاب من الأراضي العربية المحتلة عام 1967، تحايلت بالعمل على عقد مؤتمر للسلام تحت رعايتها، مع اشتراك صوري غير فعّال للاتحاد السوفيتي في العاصمة الإسبانية مدريد [1].

وعلى الرغم من أن إسرائيل شكّلت خلال فترة الحرب الباردة بين القوتين العظميين حليفاً مهماً للولايات المتحدة، فإن هذا التبرير انتهى وسقط مع انهيار المنظومة الاشتراكية والاتحاد السوفيتي، فبات ملحوظاً للإدارة الأمريكية أن لإسرائيل قيمة إستراتيجية صغيرة بالنسبة للولايات المتحدة، فأصبحت تشكّل عبئاً استراتيجياً عليها. ومع تراجع هاجس الحرب الباردة، أصبح يصعُب تفويت أهمية إسرائيل الإستراتيجية المتراجعة [2]. وفي هذا السياق فقد وفّرت حرب الخليج الثانية دليلاً على أن إسرائيل أصبحت ثقلاً استراتيجياً على الولايات المتحدة؛ فقد تمكّنت الولايات المتحدة وحليفاتها من جمع أكثر من 44,000 جندي لدحر العراق من الكويت، لكنها لم تتمكّن من استخدام القواعد الإسرائيلية، أو السماح للجيش الإسرائيلي بالمشاركة من دون تعرّيض الائتلاف الدولي الهش ضد العراق للخطر. وعندما أطلق العراق صواريخ سكود على إسرائيل، أملاً في استثارة رد إسرائيلي قد يؤدي إلى تصدّع ذلك الائتلاف، اضطّرت واشنطن إلى تحويل بطاريات صواريخ باتريوت (Patriot) للدفاع عن إسرائيل وإبقائها على الحياد. الأمر الذي شكّل عبئاً على الولايات المتحدة؛ فظهر هذا التغيّر في قيمة إسرائيل الإستراتيجية بوضوح في حرب الخليج الثانية، عندما أصبح أقصى ما ترغب فيه واشنطن من إسرائيل هو البقاء خارج نطاق النزاع، وأن تكون صامتة وغير مرئيّة قدر الإمكان؛ فإسرائيل لم تعد ورقة بل خروج عن الصدد ومصدر إزعاج [3].

---

[1]- المسحال، **ضياع أمة**، ص108.

[2]- *Bernard Lewis, "**Rethinking the Middle East**", Foreign Affairs, Vol. 71, No. 4, fall 1992, pp. 110-111.*

[3]- *Ibid; David Kimche, **The Last Option: After Naser, Arafat, and Sadam Hussein, the Quest for peace in the Middle East**, New York, Scribner, 1991, p. 236.*

ومما يدل على ذلك، أن إسرائيل عندما بدأت الإدارة الأمريكية تستعد لتدشين مؤتمر مدريد للسلام، لم تكن في أحسن أحوالها، حيث كانت تمر بظروفٍ مضطربة، بسبب تداعيات حرب الخليج الثانية التي تجاوزتها وإن استفادت منها، وبسبب استمرار الانتفاضة الفلسطينية، وفوق هذا وذاك فإن دورها كشرطي لصد الخطر الشيوعي في المنطقة تلاشى تماماً، بسبب انهيار المنظومة الاشتراكية وتلاشي الخطر الشيوعي [1]. وذلك بعد أن أصبح للولايات المتحدة وجوداً عسكرياً قوياً وقواعد ذات ثقل استراتيجي ليس في منطقة الخليج فحسب بل وفي المنطقة كلها [2].

لذلك كله: كانت رؤية الإدارة الأمريكية لعملية السلام في منطقة الشرق الأوسط، مبنيّة على ضرورة إيجاد حلٍ ما للصراع العربي الإسرائيلي، بعد أن فقدت إسرائيل قيمتها الإستراتيجية كدولة مركزية في المنطقة، وتحول ثقلها بالكامل إلى عبء على الميزانية الأمريكية. خصوصاً وأن منظمة التحرير التي حملت لواء الكفاح المسلح ضد إسرائيل لعقدين ونيف من الزمن، تمَّ ترويضها وإلحاقها في عربة التسوية السلمية التي انطلقت في مدريد عام 1991؛ فتخلّت عن دعامة مهمة من أهم دعائمها والمتمثّلة بالنضال لتحرير كامل أرض فلسطين، واقتنعت في نهاية المطاف بالحصول على جزءٍ من تلك الأرض لتقيم عليها حكم ذاتي محدود، وهي بذلك فإنما فسحت المجال لإبراز قوة عسكرية جديدة متمثّلة بحركات الإسلام السياسي في فلسطين. وكذلك الأمر في عام 2000، عندما تمكّن حزب صغير بحجم حزب الله اللبناني من إرغام الجيش الإسرائيلي على الفرار من جنوب لبنان، دون تنسيقٍ مسبق مع عملائه من اللبنانيين. وبعد ذلك التاريخ أضحت إسرائيل دولة وظيفية في المنطقة، تحاول قدر استطاعتها أن تُثبّت وجودها بين بحرٍ من الأعداء، الذين لم يعودوا جيوشاً نظامية تأتمر بإمرة أنظمة خضعت بالكامل للهيمنة الأمريكية، وإنما أعداء من طرازٍ جديد قوامهم حركات إسلامية مسلحة تعتمد نهج حرب العصابات، التي تُرهق كاهل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، كما في جنوب لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة.

ومع هذا كله: ورغم تراجع مكانة إسرائيل أثناء حرب الخليج الثانية، إلاَّ أن الولايات المتحدة: دعمت إسرائيل واعتبرتها عنصراً من عناصر الردع للقوى الإقليمية الأخرى؛ حيث

[1]- سعد الدين إبراهيم، حسن وجيه (محررين)، **أزمة الخليج ومستقبل الشرق الأوسط: رؤى عربية وأمريكية**، ط1، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنسانية، 1992، ص92-99.

[2]- صلاح منتصر، **الطريق إلى السلام (مدريد 1991)**، القاهرة، دار المعارف، 1991، ص15.

اعتبرت الإستراتيجية الأمريكية إسرائيل، هدفاً استراتيجياً على درجة قصوى من الأهمية، وليس وسيلة أو خياراً يمكن اللجوء إليه في حالة اختلال المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط. وفي ذلك السياق فقد أعلن دان كويل (Dan Quayle) نائب الرئيس الأمريكي بوش الأب عام 1992، عندما تحدّث أمام اجتماع للمنظمات الصهيونية: "**إخواني الصهاينة: إنني هنا الآن كنائب للرئيس بوش، أُؤكّد لكم: التزام الولايات المتحدة الكامل تجاه إسرائيل**" [1]. بل إن الرئيس بوش الأب أكّد التزام الولايات المتحدة تجاه إسرائيل بقوله: "**إن التزامنا بإسرائيل نابع من مصلحتنا الأخلاقية الأيديولوجية، ولن يسمح أي رئيس للولايات المتحدة بهزيمة إسرائيل**" [2].

وحسب ما قاله مروان كنفاني: فإنه ما إن تمَّ إخراج القوات العراقية من الكويت، وبدأ تنفيذ العقوبات العربية والأمريكية والأوروبية التي تمثّلت بتجفيف موارد منظمة التحرير وتقليص نفوذها، حتى تبيّن لعرفات أنه قد أصبح تقريباً خارج اللعبة السياسية تماماً، الأمر الذي لم يكن مستعداً ولا راغباً في قبوله بأي شكلٍ من الأشكال. وبات رهان عرفات الوحيد في تلك الفترة، يعتمد على حدسه وتوقعاته بأن الولايات المتحدة لا تستطيع نتيجةً للتعقيدات التي أوجدتها حرب الخليج الثانية والتحالفات العربية التي رافقتها، وانفراد إيران كقوة وحيدة في منطقة الخليج العربي بعد تحطيم القوة الموازية لها تاريخياً، إلاَّ أن تقوم بمبادرة ما تجاه القضية الفلسطينية لموازنة الاختلال في توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط، وإعادة الثقة بالولايات المتحدة وحلفائها العرب لدى الرأي العام العربي، الذي بدا متوتّراً من التدخّل الأمريكي العارم في المنطقة. لذلك كان عرفات موقناً أنه إذا ما تمَّ ذلك: فسوف تعود الإدارة الأمريكية والعالم إلى ملعبه، باعتباره الطرف الفلسطيني الأساسي والشرعي لتقرير الأمور وضمان نجاحها؛ فرهان عرفات هذا كان قائماً على قناعة تامة، بأنه لا زال يملك القدرة والنفوذ لإفشال أي مبادرة أمريكية أو عربية تتجاوز منظمة التحرير، للخروج من مأزق الصراع الفلسطيني الإسرائيلي [3].

---

[1]- *Donald Neff, **Fallen Pillars: U.S Policy towards Palestine and Israel since 1945**, Washington D.C., Institute for Palestinian Studies, 1995, p. 7.*

[2]- ريتشارد نيكسون، **نصر بلا حرب**، ترجمة: المشير محمد عبد الحليم، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1992، ص292.

[3]- كنفاني، **سنوات الأمل**، ص235.

ومما يدل على ذلك: أن منظمة التحرير قبِلت المشاركة في مؤتمر مدريد، على الرغم من كل الشروط غير العادلة والمجحفة التي وُضعت على المشاركة الفلسطينية، وعلى التمثيل الفلسطيني في المؤتمر؛ فنظرت المنظمة إلى المؤتمر على أنه ليس سوى ساحة أخرى للنضال من أجل الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرُّف للشعب الفلسطيني [1].

وفي ضوء سيادة الولايات المتحدة على العالم وانتصارها في حرب الخليج الثانية، استخدمت الإدارة الأمريكية الحل السلمي في منطقة الشرق الأوسط باعتباره مدخلاً مهماً لتعزيز نفوذها وهيمنتها في تلك المنطقة [2]؛ فأعلن الرئيس بوش الأب، أن حل الصراع العربي الإسرائيلي، يُعتبر من أهم أهداف الولايات المتحدة في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية [3]. فتوجهت الإدارة الأمريكية نحو المنطقة وفق رؤيتها لحل القضية الفلسطينية، وذلك لكسب ود العرب والسيطرة على المنطقة بشكلٍ تام، وكذلك التحكّم في بترول الدول الخليجية؛ فأعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب في خطاب الانتصار أمام الكونغرس في 6 آذار (مارس) 1991، عن عزمه على حل مشكلة الشرق الأوسط، وأنه لا بد للشعوب في المنطقة من العيش بأمنٍ وسلام من خلال تسوية قائمة على أساس (**الأرض مقابل السلام**)، ومنح الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة على قاعدة القرارين: (242) و(338). وحسب قول الرئيس بوش، فإنه لا بد من فعل كل ما يُستطاع؛ لسد الفجوة بين إسرائيل والدول العربية، وبين الإسرائيليين والفلسطينيين. كما أعلن الرئيس الأمريكي عزمه على إرسال وزير خارجيته جيمس بيكر إلى المنطقة، لوضع خطوط التسوية وتهيئة المنطقة لمفاوضات، تتوصّل إلى معاهدات سلام نهائية بين العرب وإسرائيل [4].

---

[1]- بكر عبد المنعم، **دولة فلسطين، مؤتمر السلام من مدريد إلى أوسلو**، ط1، بيروت، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1994، ص7.

[2]- عبد الحي وآخرون، **مستقبل السياسات الدولية**، ص69.

[3]- *Carol Migdalovitz, **The Middle East Peace Talks**, Washington D.C., Congressional Research Service, The Library of Congress, 2006, p. 2.*

[4]- عباس، **طريق أوسلو**، ص131؛ كوانت، **عملية السلام**، ص375-376؛ نوفل، **قصة اتفاق أوسلو**، ص27-28؛ *Migdalovitz, **The Middle East Peace Talks**, P.2; Michael C. Hudson, "**To Play hegemony, Fifty Years of U.S Policy toward the Middle East**", Middle East Journal, Vol. 50, No. 3, Summer 1996, p. 311*; *Madiha Rashid Al- Madfal, **Jordan, the United States and the Middle East peace process (1974-1991)***, London, Cambridge Middle East Library, 28,, 2007, p. 241.

ويأتي إعلان الرئيس الأمريكي بوش الأب وبرعاية دولية لانعقاد مؤتمر مدريد للسلام، في ضوء متغيّرات مهمة منها:

1- الانتفاضة الشعبية الفلسطينية في الأراضي المحتلة عام 1967.

2- موافقة منظمة التحرير خلال اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة في الجزائر في 15 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1988، على الشروط الأمريكية لحل القضية الفلسطينية، والاعتراف بها على أساس الاعتراف بقراري مجلس الأمن: (242) و(338)، وبحق دولة إسرائيل في الوجود، ونبذ العنف والإرهاب واستبداله بالمفاوضات السياسية، متأمّلةً بذلك اعتراف الإدارة الأمريكية بها؛ كبدايةً لحل القضية الفلسطينية [1].

3- تضاءل قدرة منظمة التحرير على التأثير في مجريات الأحداث، وعدم قدرتها على استعادة موطئ قدم صلبة في دول الطوق لتقرّبها إلى الاشتباك مع إسرائيل، بدأ يُفقدها هدفها الأساسي التي انطلقت من أجله الثورة الفلسطينية [2].

4- إن منظمة التحرير كانت في أسوأ أحوالها بعد أن وضعت حرب الخليج الثانية أوزارها، حيث صُنفت المنظمة في صف المهزومين، كما أن المنظمة فقدت قبل تلك الحرب بساعات عدداً من كبار قادتها مثل: صلاح خلف وهايل عبد الحميد [3].

5- تلقف الإدارة الأمريكية مبادرة رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق شامير في آيار (مايو) 1989؛ فبنت عليها الإعلان لمؤتمر دولي [4].

6- حرب الخليج الأولى وما بددته من طاقاتٍ عربية وإيرانية كانت مندوبة لإسناد مطالب الشعب الفلسطيني، ثمَّ هزيمة العراق في حرب الخليج الثانية، وتوطّيد الولايات المتحدة سيطرتها على منطقة الخليج العربي.

7- بروز قوة الولايات المتحدة كقطب أوحد في العالم بعد انهيار المنظومة الاشتراكية وبداية تفتت الاتحاد السوفيتي، وفقدان الفلسطينيين لجدار الارتكاز الدولي [5]، حيث شهدت السنوات التي تلت فشل تدخل الولايات المتحدة في لبنان، تحولات كبرى في

---

[1]- عثمان عثمان، "**مستقبل القضية الفلسطينية بين المفاوضات السياسية والمقاومة المسلحة**"، نابلس، مجلة جامعة النجاح الوطنية للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد 21، 2006، ص4.

[2]- **مقابلة مع جمال كايد**، بتاريخ 2011/8/7.

[3]- هيكل، **سلام الأوهام، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل**، ص233.

[4]- شاش، **مفاوضات التسوية النهائية**، ص43.

[5]- فيصل حوراني، **نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية**"، ص64.

النظام العالمي، وكذلك في منطقة الشرق الأوسط نفسها؛ فمنذ عام 1985 شرع الاتحاد السوفيتي في عملية تحرر سياسي واقتصادي واسعة، بتوجيهٍ مباشر من الرئيس ميخائيل جورباتشوف، حيث شملت الإصلاحات السياسية والاقتصادية داخل الاتحاد السوفيتي [1].

8- إدراك الإدارة الأمريكية بأن العرب سوف يذهبون إلى المفاوضات من واقع المهزوم، الذي يجب أن يتسلّم شروط المنتصر كأوامر واجبة التنفيذ [2].

وحسب قول الدكتور جمال كايد: فإنه بتأييد قيادة المنظمة للاجتياح العراقي للكويت، وبعيداً عن صوابية موقف تلك القيادة من عدمه في اتخاذ ذلك القرار، فقد كان المطلوب أن نكون محسوبين على الطرف الخاسر في الحرب، لكي يسهُل جر المنظمة وجلبها إلى مؤتمرٍ للسلام بشروط أمريكية دون ظهير عربي داعم لها، وذلك وهي في أضعف حالاتها السياسية والعسكرية والمالية والأخلاقية، بغية تركيع الشعب الفلسطيني وفرض سياسة الأمر الواقع، ليتم التنازل عن حقوقه الوطنية المشروعة [3].

وبالتالي: فإن كل الانهيارات السابقة وقد تلاحقت بين أواخر السبعينات وأوائل التسعينات من القرن الماضي، اقترنت بمظاهر مقاومة فلسطينية لتأثيراتها وخصوصاً الانتفاضة؛ فأفضّت في صورةٍ أو أخرى إلى توهين الموقف الفلسطيني بمجمله. وقد تبلبل الفكر الذي ظهر عجزه الطبيعي عن الموائمة بين الاستمرار في رفع المطالب الجليلة، وبين واقع الحال الرديء، ففقد الرفض ألقه ولم يعد مقنعاً. وتراجع الأمل بالحل الذي يبدأ بتسوية متواضعة، ثمَّ يستكمل بلوغ الأهداف الجليلة على مراحل، واضطرب حال دعاة التسوية القائمة على القرارات الدولية ووهنت قوتهم، وبقي خط التسوية هو الغالب، إلاَّ أن سماته تبدّلت فكراً وممارسةً، ولم تعد الدعوة إلى التسوية تعبيراً عن عقلانية تطوّع الجهد الوطني، لحاجات القضية الوطنية وفق معطيات كل مرحلة، بل صارت دعوة إلى إنقاذ ما يمكن إنقاذه. ووصل الأمر إلى حد أن الذين أضمروا الرضا بأي شيء وجدوا فرصتهم بعد الانهيارات واجتذبوا آخرين، فتمَّ التضحية بالانتفاضة ووأدها بدلاً من مواصلة الجهد لتوفير أسس

---

[1] - *Smith, **Palestine and the Arab-Israeli Conflict**, p.* 279.

[2] - حجازي، **أيام فلسطينية**، سلسلة دراسات (3)، ص20.

[3] - **مقابلة مع جمال كايد**، بتاريخ 2011/8/7.

استمرارها وتطويرها. ومن ثمَّ توفّرت النوازع للجنوح نحو أي تسوية، تحت ادعاء الحرص على إنقاذ الشعب الفلسطيني من مصيرٍ أسوأ ينتظره [1].

وبذلك يمكن القول: أن الإدارة الأمريكية ومن خلال سياستها طويلة النفس استطاعت تغيير سلوك قيادة منظمة التحرير، ودفعها نحو المزيد من الاعتدال بشكلٍ تدريجي، منذ الإعلان الفلسطيني عن البرنامج المرحلي عام 1974، وتوجّه قيادتها إلى محاولات طرق باب الإدارة الأمريكية بشتى السبل، سواء أكانت مباشرة أو غير مباشرة، وهو ما أكّد على استعداد تلك القيادة إلى مزيدٍ من المرونة السياسية، بما يتوافق والإملاءات الإسرائيلية التي حددها شامير بالتفاوض مع المنظمة بشكلٍ غير مباشر، ومن خلال وفدٍ فلسطيني – أردني مشترك، على أن يتكّون الوفد الفلسطيني من سكان الأرض المحتلة، للتمييز بين المنظمة وفلسطيني الداخل، وهو ما سيحدد فيما بعد سياسة الاستنزاف التي اتبعتها إسرائيل مع المنظمة لاحقاً [2].

وبذلك استبعد شامير منظمة التحرير نهائياً من مشروعه، لكنه عندما سُئل عن ذلك أجاب مراوغاً بالقول: "**أليس صحيحاً أن عرفات يزعم على الدوام، بأن كل فلسطيني يهودا والسامرة** (الضفة الغربية) **مؤيدون لمنظمة التحرير؟ فإذا صحّ ما يقوله، فإن أي مرشح فلسطيني ينجح، لا بد أن يكون بالضرورة من منظمة التحرير؛ ولذلك فنحن لا نستبعد المنظمة وإنما نعطيها المساحة مفتوحة كما تريد**" [3]. وفي السياق نفسه، استقبلت الإدارة الأمريكية تنازلات المنظمة بنوعٍ من الفتور واللا مبالاة؛ ولذلك فإن من يقرأ التصريحات الإسرائيلية والأمريكية معاً، يحسّ بمدى العمق السياسي المتوافق إزاء المنظمة، والذي يسعى لتجريدها من قوتها الشعبية وزخمها الجماهيري، بعد أن افتقدت لفعلها وقوتها العسكرية، وبعد انفضاض العرب من حولها، وتراجع زخم الانتفاضة وصداها السياسي في الداخل. الأمر الذي نجحت به الإدارة الأمريكية وإسرائيل أمام الإصرار الذي كان واضحاً من قيادة المنظمة، على الموافقة على شروط كيسنجر وتوصيات ريجان التي تضمنت

---

[1]- حوراني، **نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية**"، ص64-65.

[2]- شاش، **مفاوضات التسوية النهائية**، ص43.

[3]- هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل** (3)، ص223.

الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، والتخلي عن الإرهاب وليس إدانته، وهو ما دعا جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكي للقول: "**لم أغيّر رأيي، هم** (أي قيادة المنظمة) **غيّروا رأيهم**"[1].

وعلى الرغم من تلك المتغيّرات والاستحقاقات التي استحدثتها طبيعة المرحلة، استمر بيكر وزير الخارجية الأمريكي في جولاته المكوكية في منطقة الشرق الأوسط، والتي بلغ عددها ثمانية جولات خلال الفترة من آذار (مارس) وتشرين أول (أكتوبر) 1991؛ فأجرى مفاوضات مع جميع أطراف الصراع ليتوصّل معهم إلى اتفاقٍ بشأن عملية السلام، وقد بذل جهداً في إقناع سوريا بالانضمام لعملية السلام؛ فاضطر للموافقة على فكرة المؤتمر الدولي، لكنه في الوقت نفسه استجاب للاشتراطات الإسرائيلية التي أفرغت ذلك المؤتمر من محتواه، وذلك بسبب تمسّك شامير بإجراء التفاوض مع وفد فلسطيني – أردني مشترك، وأن يتم تشكيل الوفد الفلسطيني من سكان الداخل، وألاَّ يشمل أحداً من القدس أو الخارج، وعلى أن يتم التفاوض بشأن القضية الفلسطينية على مرحلتين: **الأولى:** بشأن فترة انتقالية مدتها خمس سنوات من الحكم الذاتي الفلسطيني. **والثانية:** قبل بداية السنة الثالثة منها بشأن الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة. وبناءً على ذلك وقبل الدعوة لمؤتمر مدريد، تمَّ وضع بعض الأسس التي وافقت عليها كافة الأطراف منها[2]:

1- أن تجري المفاوضات المباشرة فور انفضاض المؤتمر من خلال مسارات ثنائية بين إسرائيل وكل الأطراف العربية على حدة، وذلك بالتزامن مع مفاوضات متعددة الأطراف لبحث المسائل الإقليمية، مثل: الأمن ورقابة التسلّح والتنمية الاقتصادية والمياه والبيئة واللاجئين.
2- أن تجري المفاوضات الثنائية بين الأطراف العربية وإسرائيل على أساس قراري مجلس الأمن: (242) و(338)، بما في ذلك المفاوضات بشأن الوضع الدائم الفلسطيني، على أن تسبقها مرحلة انتقالية من الحكم الذاتي وتستمر خمس سنوات.

---

[1] - عاروري، **أمريكا الخصم والحكم**، ص116.

[2] - شاش، **مفاوضات التسوية النهائية**، ص44-45؛ طاهر شاش، **المواجهة والسلام في الشرق الأوسط: الطريق إلى غزة – أريحا**، ط1، القاهرة، دار الشروق، 1415هـ (1995م)، ص205-206؛ كوانت، **عملية السلام**، ص373؛ ربعي المدهون، "**سبعة شهور مباحثات قبل مدريد**"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 223-224، بيروت، تشرين أول (أكتوبر) – تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1991، ص134؛ كنفاني، **سنوات الأمل**، ص236-237.

ومهما يكن من أمر: وبسبب الوضع العربي السيئ بعد حرب الخليج الثانية، برزت قضية واقع منظمة التحرير بروزاً ملحّاً، وبرز هذا الواقع على مستويين: **الأول:** وهو: قصير المدى يتعلّق بعملية الموقف من التمثيل الفلسطيني في مؤتمر مدريد والمفاوضات، فالواضح أن القيادة الفلسطينية بذلت كل جهدها بأن تكون هي الممثل؛ فعمدت إلى ما عمدت إليه في الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني وقدّمت كل ما طُلب منها في العامين التاليين، وانتهى الأمر بتجميد الحوار الذي دار بينها وبين الإدارة الأمريكية، ومن ثمَّ تغلّبت وجهة النظر الإسرائيلية التي تقول بإبعاد المنظمة. وإزاء وصول جهود منظمة التحرير إلى طريقٍ مسدود وأمام الأوضاع الراهنة بشأن الصراع، فقد وافقت المنظمة على الصيغة المطروحة والتي يكون فيها التمثيل من خلال وفد فلسطيني أردني، ويبدو أن الدبلوماسية السرية قد حددت مواصفات الجزء الفلسطيني من ذلك الوفد المشترك.

والمستوى الثاني الملح في واقع العمل الفلسطيني هو وضع منظمة التحرير ككل وعلاجه على مدى أطول؛ فقد شهدت الساحة الفلسطينية في الشهور الماضية تفاعلات قوية على هذا الصعيد؛ فتكررت الدعوة إلى إعادة تشكيل المجلس الوطني ودعوته خلال ذلك العام، وجرى الإلحاح عليها أثناء انعقاد المجلس المركزي في دورتيه. كما صدرت أصوات فلسطينية تطالب بخطوات جديدة، أبرزها كانت الدعوة إلى تشكيل حكومة فلسطينية. ومع إن هذه الدعوة لم تلقَ تجاوباً لأنها كانت غامضة واكتفت بوضع عنوان دون أن تخدمه في التفاصيل، إلاّ أن الشعور السائد في الساحة الفلسطينية، كان بضرورة وقفة في إطار منظمة التحرير تنتهي بتغيّر حقيقي. وثمة **عامل ثالث**: هو العلاقات العربية مع قيادة المنظمة، وما أدّت إليه من تدهورٍ في الأوضاع المالية للصندوق القومي الفلسطيني وفي دعم الانتفاضة [1].

وهنا: يجب علينا استحضار الماضي القريب؛ فعندما أطلق الشعب الجزائري ثورته ضد الاحتلال الفرنسي وتمكّن من كسر شوكة المحتل، اضطر الفرنسيون للموافقة على عقد مفاوضات مع الجزائريين في مدينة ايفيان على الحدود الفرنسية - السويسرية، فاشترط الجزائريون أن يكون ممثلهم في المفاوضات دون غيرهم هي: جبهة التحرير الجزائرية. كما اشترطوا بأن تتم المفاوضات تحت دوي المدافع، أي مع استمرار ثورتهم ضد المحتّل؛ فرضخ الفرنسيون لتلك المطالب، وبدأت المفاوضات وحقق الجزائريون مرامهم ونالوا استقلالهم

---

[1]- نافع، **الطريق إلى مدريد**، ص92-93.

المنشود. ولكن في الحالة الفلسطينية، فإن القيادة الفلسطينية لم تستلهم العبر مما قام به الجزائريون؛ فلم يستغلّوا الانتفاضة الفلسطينية لتحسين مطالبهم، بل وجدناها تقدّم تنازلاً تلو تنازل؛ فمن الدعوة لإقامة دولة ديمقراطية في فلسطين تضم العرب واليهود معاً عام 1968، إلى البرنامج المرحلي عام 1974، والموافقة الفلسطينية على إقامة سلطة وطنية فلسطينية على أي جزء ينسحب منه الاحتلال الإسرائيلي من فلسطين، إلى اتفاق عمَّان عام 1985 والذي يُبنى على اتحاد كونفيدرالي بين الأردن والكيان الفلسطيني المتوقع قيامه، مع الموافقة الفلسطينية على أن يكون الوفد الفلسطيني لأي مفاوضات قادمة ضمن وفد أردني-فلسطيني مشترك. ولذلك فعندما أصرَّ رئيس الوزراء الإسرائيلي شامير على عدم تمثيل الفلسطينيين من خلال وفدٍ مستقل، وإنما ضمن وفد مشترك مع الأردن، فهو لم يأتِ بجديد لأن القيادة الفلسطينية كانت قد قبِلت بذلك، بعد خروج القوات الموالية لعرفات من طرابلس عام 1983.

ولو كانت القيادة الفلسطينية جادة بالفعل في الالتزام بالثوابت الوطنية، وهي تعلم جيداً حجم التنازلات المطلوبة منها في أية مفاوضات، ومهما كان حجم الضغوطات الإقليمية والدولية عليها، فإنه كان بإمكانها عدم القبول بالمشاركة في مؤتمر مدريد. وحينذاك لن يكون بوسع تلك القوى مجتمعة إرغامها على المشاركة، بل ولن يكون بوسع الأطراف العربية المشاركة في مؤتمر مدريد بدون الحضور الفلسطيني. ولكن لأن ثمة موافقة فلسطينية كانت موجودة بالفعل قبل مدريد، وكانت المنظمة قد أبدت قبل ذلك جاهزيتها لأي صفقة سياسية، فإن الأطراف العربية كلها بما فيها الطرف الفلسطيني، قد دُفعت إلى هذا المؤتمر دون إرادتها.

وبالتالي: فإن قضية التمثيل الفلسطيني مهمة للغاية، وتنبع أهميتها من صلتها بأهداف مؤتمر السلام؛ فالهدف من المؤتمر هو التوصّل إلى تسوية سلمية شاملة وعادلة للصراع العربي الإسرائيلي وجوهره القضية الفلسطينية، ولذلك لا يمكن أن تجري مفاوضات دون اشتراك ممثلين حقيقيين للشعب الفلسطيني، وكذلك لا يمكن استقامة إجراء مفاوضات من المفترض أن طرفيها يعترفان بوجود كل منهما بالآخر وبحقوقه، ثمَّ يُترك لإسرائيل حق الاعتراض على ممثل المفاوض المقابل لها في المؤتمر. وثمة أسباب قانونية وسياسية وعملية تؤكّد أن للفلسطينيين الحق في اختيار ممثليهم، اعتماداً على حق تقرير المصير المعترف به في ميثاق الأمم المتحدة، واستناداً إلى الاعتراف الدولي بالحقوق السياسية والوطنية للشعب

الفلسطيني، وهي حقوق لم تنكرها الولايات المتحدة نفسها، عندما أكّدت أن التسوية السلمية الشاملة في الشرق الأوسط، تستند إلى القرار الدولي (242)، وإلى الوفاء بحقوق الشعب الفلسطيني. أما الجانب العام من الموضوع، فيتمثّل في أن أي اتفاق للسلام بين الفلسطينيين وإسرائيل لا يكون ملزماً للشعب الفلسطيني نفسه. وعلى هذا الأساس، فإن من المحتّم أن تُحل قضية التمثيل الفلسطيني بشكل تقبله منظمة التحرير، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، حتى تكون مفاوضات جادة تقود إلى الهدف المنتظر من عقد مؤتمر السلام.

ويبدو أن حكومة شامير اتخذت قرارها المشروط وهي تأمل أن يحظى موقفها بالقبول النهائي من الولايات المتحدة، لذلك قدّمت إسرائيل دفعة من الحجج لجيمس بيكر منها:

1- **إن منظمة التحرير لا تعترف بإسرائيل حتى يكون لها حق التفاوض معها**. ولكن الحكومة الإسرائيلية تناست أن المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة اعترف رسمياً بقراري مجلس الأمن: (242) و(338)، أي أنه اعترف بحق إسرائيل في الوجود وبالاستعداد للعيش معها في سلام.

2- **إن ثمة تنظيمات تنضوي تحت مظلة منظمة التحرير تطالب بكل فلسطين مثل: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (القيادة العامة)، بالإضافة إلى حركة المقاومة الإسلامية (حماس) من خارج منظمة التحرير**. وتتناسى الحكومة الإسرائيلية أن العبرة بالمحصّلة النهائية، وبما يصدر عن المنظمة من قرارات يلتزم بها الجميع.

3- **إن منظمة التحرير تريد إبادتها**، وتناست الحكومة الإسرائيلية مبادرة السلام الفلسطينية التي تضمّنت موافقة واضحة على إقامة الدولة الفلسطينية على جزءٍ من أرض فلسطين، كما تناست إعلان القاهرة الذي أكّدت فيه المنظمة إدانتها للإرهاب [1].

واعتبرت قيادة منظمة التحرير ومدرسة حركة فتح داخلها أساساً، أن مستجدّات ما بعد حرب الخليج الثانية وسقوط الاتحاد السوفيتي ومعسكره الاشتراكي، وسيولة النظام العزلي وقبول عناصره بصيغة مدريد للتسوية، التي هندستها السياسة الأمريكية عام 1991،

---

[1] - المرجع السابق، ص97-99.

بالإضافة إلى تراجع زخم الانتفاضة وتكيّف إسرائيل معها؛ كعوامل كافية لتبرير المشاركة في مسيرة التسوية طبقاً لصيغة مدريد. وكانت تلك الصيغة قد بدأت بسقفٍ محدود يتعلّق بتقسيم التسوية الفلسطينية إلى مرحلتين: **انتقالية**: يجري فيها تطبيق صيغة الحكم الذاتي في الأرض المحتلة عام 1967، **ونهائية:** للتعامل مع القضية الفلسطينية بشكلٍ جذري. لكن منظمة التحرير عند قبولها بتلك الصيغة، لم تحصل على ضمانات واضحة وكافية لتحقيق هدفها النهائي، الذي يدور حول الدولة المستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس. ويبدو من المؤكّد أن القيادة الفلسطينية ذهبت إلى مدريد محفوزة بتصوُّر، أنه باتت طرفاً ضعيفاً أقل قدرة على المساومة، ولذلك يمكنها مستقبلاً العمل على رفع سقف التفاوض على طريقة **خذ وطالب**. غير إن ذلك التقدير كان خاطئاً، لأنه على أقل الفروض لا ينسجم والاعتقاد الراسخ، بأن القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، وأن تسوية مقبولة لهذا الصراع لن يُقدَّر لها الحياة بدون الحصول على الحقوق الفلسطينية بشكلٍ مقبول فلسطينياً، ثمَّ إن تصوُّر الضعف الذاتي كان من شأنه، أن يحفّز على عدم الخوض في غمار التفاوض، الذي يترجم في التحليل الأخير موازين القوى بين المفاوضين، لكن الذي حدث فيما بعد هو العكس [1].

وبناءً على ما سبق: فإن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وجها الدعوة في 18 تشرين أول (أكتوبر) 1991 لعقد مؤتمر السلام في مدريد، كما وجهّت الإدارة الأمريكية رسائل تطمينات للأطراف معبرةً عن وجهة النظر الأمريكية بشأن المفاوضات وجوانب التسوية. وكل تلك الرسائل حمل مضمونها جميع اشتراطات شامير كما سبق الإشارة؛ فأكّدت للطرف الفلسطيني، بأنها لا تؤيّد ضم إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة أو استمرار حكمها لهما، كما ترى بأن يتمتع الفلسطينيون في المرحلة الانتقالية بحكم ذاتي حقيقي، يسمح لهم بالسيطرة على القرارات السياسية والاقتصادية؛ فالغرض من تلك المرحلة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وإقامة علاقات متبادلة على أساس احترام الأمن والهوية والحقوق السياسية، وأنها لا تعترف بضم إسرائيل للقدس الشرقية، أو توسيع حدودها، وترى أن يتقرر وضعها من خلال المفاوضات بين الطرفين. كما أنها تعارض الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية والإجراءات الأحادية التي تؤثّر على المفاوضات، ولا تستبعد إقامة كونفيدرالية في التسوية النهائية. وعلى الطرف الآخر، أكّدت رسائل التطمينات الأمريكية للجانب الإسرائيلي: بأن

---

[1]- الأزعر، **"منظمة التحرير الفلسطينية"**، ص402.

الإدارة الأمريكية تعترف بحق إسرائيل في أن يكون لها حدود آمنة يمكن الدفاع عنها، والتزامها بأمنها والمحافظة على تفوقها النوعي في مواجهة الدول العربية مجتمعة، والتزامها بعدم تأييد قيام دولة فلسطينية [1]. علماً بأن الأطراف العربية التي ستشارك في مؤتمر مدريد بما فيهم الفلسطينيين، لم يستلموا نسخة من رسالة التطمينات التي قدّمها بيكر لإسرائيل [2]. ورغم أن رسالة التطمينات الموجهة للطرف الفلسطيني كانت جائرة وغير منصفة، فإن الجانب الفلسطيني قبل المشاركة في المؤتمر بشروطٍ أمريكية - إسرائيلية [3].

وفيما يخص رسائل التطمينات الأمريكية، فيرى البعض: أنها لم تأتِ بجديد رغم كل التنازلات التي قدّمتها منظمة التحرير، وأن حوار الإدارة الأمريكية مع المنظمة لم يأتِ أو لم يكن سوى لذر الرماد في أعين الرأي العام الدولي من جهة، وتسويف الموقف الفلسطيني من جهةٍ أخرى، ليؤكّد السياسة الأمريكية - الإسرائيلية المتفق عليها سلفاً، بتجريد المنظمة من آخر ما تملكه من أسلحة والمتمثّلة بقاعدتها الشعبية، والذي بموجبه يتم وأد ذلك الكيان الفلسطيني الذي حاز على الشرعية الدولية، الأمر الذي نجحتا به بالفعل ولم تدركه القيادة الفلسطينية، التي لم يكن أمامها سوى قاعدة "**شيء أفضل من لا شيء**" [4].

ويرى البعض: أن سلوك القيادة الفلسطينية في انضمامها لمؤتمر مدريد، ودفعها لسلوك مسار تسوية بالشروط الأمريكية والإسرائيلية، لم يكن في الدرجة الأولى بسبب ما تعرّضت له منظمة التحرير من مضايقات عربية ودولية، ودفعها نحو الزاوية بعد الاجتياح العراقي للكويت وحرب الخليج الثانية، وإنما كانت المنظمة قد أبدت قبل مؤتمر مدريد جاهزيتها لأي صفقة سياسية، وأنها وحدها من كان يملك عرقلة كل هذا المسار السياسي المجحف بحقوق الشعب الفلسطيني، وذلك من خلال إعلان امتناعها عن المشاركة وهي تعلم أن أحداً في النهاية لن يكون بوسعه تجاوز الحالة الفلسطينية كلها [5]، كما سبق الإشارة.

---

[1] - شاش، **مفاوضات التسوية النهائية**، ص45-46؛ شاش، **المواجهة والسلام**، ص206-207؛ جمال مصطفى عبد الله السلطان، **الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط (1979-2000)**، ط1، عمّان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2002، ص258.

[2] - عبد المنعم، **دولة فلسطين**، ص33-34.

[3] - المرجع السابق، ص36-37.

[4] - الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص126-127.

[5] - أبو حسنة، **تطور الوعي الفلسطيني**، ص36-37.

ويحلو للبعض الآخر القول: إنه ومنذ الدعوة لعقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، دخلت القضية الفلسطينية طورٌ جديد من أطوار التصفية تحت شعارات السلام والشعارات الشرق أوسطية. ومع أن الشعب الفلسطيني لا يرفض تحقيق السلام في حد ذاته، ولا استرجاع الأرض - أي أرض من فلسطين التاريخية - لكنه لا يملك التنازل النهائي عن أي شبر من ترابه، وإعطاء الشرعية لاغتصاب المدن والقرى والأراضي الفلسطينية ثمناً لذلك، لأن ذلك يقع في دائرة الحقوق غير القابلة للتصرّف. ولذلك وبالرغم من الإصرار الإسرائيلي على عدم اشتراك منظمة التحرير في المفاوضات الثنائية أو متعددة الأطراف، إلاَّ أن إسرائيل تصرُّ في النهاية على أن تقوم المنظمة الممثّل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني (بحسب ما جاء في صيغة مؤتمر القمة العربية عام 1974)، بالتوقيع على وثيقة الحل النهائي التي سيصدرونها في النهاية. وبالتالي: فإن إسرائيل بخبثها تسعى إلى مباركة منظمة التحرير على ما سيتم التنازل عنه من الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني، حسب قوله. ويبدو أن ذلك ربما هو المبرر الوحيد لإسرائيل للإبقاء على ديمومة المنظمة بشكلها الحالي حتى يتم التوقيع، ثمَّ بعد ذلك يتم استبدالها بقيادة أخرى. والغريب أن من يتابع تصريحات المسئولين في الحكومات العربية نفسها، يجد أن إصرار تلك الحكومات، على أن تظل المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، إنما هو محاولة منها للتخلّي عن مسئولياتها التاريخية، وإلزام منظمة التحرير وحدها بتحمّل نتيجة هزيمة كل العرب [1].

وكان المجلس الوطني الفلسطيني قد انعقد في دورته العشرين في الجزائر فيما بين 23-28 أيلول (سبتمبر) من العام نفسه، وتوصّل إلى بيانٍ سياسي أشار إلى أن التطورات الإقليمية والدولية وأهمها: حرب الخليج الثانية والتغيّرات التي حدثت في المنظومة الاشتراكية، أدّى إلى تبدُّل موازين القوى؛ ففرضت على منظمة التحرير، التعامل معها بروح المسئولية السياسية والواقعية الوطنية مع المستجدات الناشئة، وجعلها ترحّب بالجهود والمساعي السلمية بما في ذلك الدعوة التي أعلنها الرئيسان: الأمريكي جورج بوش والروسي ميخائيل غورباتشوف لعقد مؤتمر السلام الخاص بتسوية صراع الشرق الأوسط [2].

---

[1]- المسحال، **ضياع أمة**، ص157.

[2]- الشريف، **البحث عن كيان**، ص403.

وكانت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، قد رفضت الصيغة التي توصّل لها المجلس الوطني بقوله (نعم مشروطة) للمبادرة الأمريكية، وفي الوقت نفسه هاجمت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في بيانٍ أصدرته في 7 تشرين أول (أكتوبر)، النتائج التي صدرت عن المجلس الوطني، واعتبرت أن أي وفد فلسطيني سوف يُشكّل بناءً على قرارات ذلك المجلس يعتبر غير شرعي ولا يمثّل الشعب الفلسطيني. وأكدّت حركة حماس أن رفضها لمؤتمر مدريد يعود لأسباب شرعية دينية، وعدم الاعتراف بإسرائيل ككيان مغتصب لأرضٍ إسلامية، ولأن فلسطين أرض وقف إسلامي للأجيال القادمة ولا يجوز لأيٍّ كان أن يفرّط فيها، ولذلك فلا يمكن لحركة حماس أن تشارك في أي عملية سياسية تستند إلى قرارات الأمم المتحدة. وخلال انعقاد المجلس الوطني في دورته العشرين، كان بشير البرغوثي الأمين العام للحزب الشيوعي الفلسطيني، قد طرح على الحضور سؤالاً مفاده: **(هل نذهب إلى مؤتمر السلام بالشروط الأمريكية، وبدون الاستجابة إلى أيٍّ من الأسس التي وضعها المجلس الوطني الفلسطيني، أو نمتنع عن ذلك ونترك الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والمجموعة الأوروبية والمجموعة العربية، تتفاوض حول النزاع في الشرق الأوسط ومركزه القضية الفلسطينية دون وجودنا؟)**" [1].

ولذلك ظهر خلال اجتماع المجلس الوطني تياران متضادان، **الأول:** تضمّن أنصار المشاركة الفلسطينية الذين شددوا على أهمية النظر إلى المؤتمر الدولي؛ كوسيلة للاتصال والتأثير وتجنّب العزلة عن القوى المؤثرة في الساحة الفلسطينية الدولية والعربية؛ وكمنبرٍ تُشرح فيه الأهداف وعدالة الحقوق. **والثاني:** ما تبنّاه نايف حواتمة الأمين العام للجبهة الديمقراطية، بأن المسألة التي يناقشها المجلس الوطني ليس اختيار شخصيات بمواصفات نضالية أو قدرات وكفاءات معينة، وإنما مسألة أن يكون الشعب الفلسطيني موجوداً على مائدة المفاوضات كشعبٍ موحد له قضية وطنية واحدة أو لا يكون. وبذلك بدأت منظمة التحرير تشهد بوادر انقسام عنيف، بدأت تجلياته وآثاره منذ أصدر المجلس المركزي للمنظمة في 18 تشرين أول (أكتوبر) 1991، قراره بموافقة المنظمة على حضور مؤتمر مدريد، مع تأكيد حقها في تشكيل وفدها إلى ذلك المؤتمر. وكذلك الموافقة على تشكيل وفد مشترك، كما وتوصّلت المنظمة في 23 من الشهر نفسه؛ لاتفاقٍ مع الحكومة الأردنية بخصوص تشكيل

---

[1]- المرجع السابق، ص404-405؛ عماد جاد، **حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وقضايا التسوية**، في: صبحي عسلية (محرر)، **الفصائل الفلسطينية من النشأة إلى حوارات الهدنة**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2005، ص80.

الوفد المشترك بينهما، وبذلك تكون المنظمة قد خطت خطوة بالغة في طريق التجاوب مع السلام [1].

ولمَّا كانت التسوية السلمية الشاملة غير ممكنة بدون موافقة الفلسطينيين في الاشتراك فيها؛ فقد قال ياسر عرفات في خطابه الافتتاحي للدورة العشرون للمجلس الوطني: **"إن الفلسطينيين كانوا أول من اتخذ الخطوة الأولى على الطريق الصعب والطويل، وأنهم سيكونون أكثر الأطراف جدّية في التعامل مع هذه الفرصة** (عملية السلام) **بعقلٍ منفتح وإرادةٍ قوية"** [2].

وفي المحصّلة: فإنه بعد مداولات ونقاشات وحوارات ساخنة، اتخذ المجلس الوطني في دورته العشرين القرارات التالية [3]:

1- التشديد على الثوابت الفلسطينية في الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 وتقرير المصير.
2- تفويض اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في التعامل ايجابياً مع مساعي السلام، بناءً على هذه الثوابت المستندة إلى الشرعية (القرارات) الدولية.
3- منح المجلس المركزي سلطات تشريعية وتنفيذية واسعة، تمكّنه من التعامل ايجابياً مع مساعي السلام بناءً على هذه الثوابت.
4- **إن المجلس الوطني الذي لم يقل نعم للانخراط في التسوية، ولم يقفل الباب في وجهها، يؤكّد على حقه في الاجتماع لمناقشة بنود أي اتفاق نهائي للسلام، يُمكن التوصّل إليه بمشاركة فلسطين.**

وبناءً على الموافقة الفلسطينية على الانضمام لمؤتمر مدريد، تمَّ إلغاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (3379)، الذي أصدرته في دورتها الثلاثون في تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1975، والذي ينص: على أن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري، وذلك بعد صدور قرار من الجمعية العامة في 16 كانون أول (ديسمبر) 1991 بإلغاء القرار السابق [4].

---

[1]- الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص128.

[2]- نافع، **الطريق إلى مدريد**، ص108.

[3]- حجازي، **أيام فلسطينية**، سلسلة دراسات (9)، ص63.

[4]- خرطبيل، **وأد منظمة التحرير**، ص43-44؛ كوانت، **عملية السلام**، ص379.

ومهما يكن من أمر: فإن إسرائيل خلال مؤتمر مدريد، لم تكن مُلزمة بتنفيذ أي قرار دولي بما في ذلك القرار (242)، وإنما على الأطراف المعنية التوصّل إلى قرارات توافق عليها فيما بينها. وبما أن الإدارة الأمريكية منحازة دوماً لصالح إسرائيل، فإن الآمال العربية على حدوث تغيّر لصالحهم في القضية الفلسطينية، بات أمراً غير وارد وبعيد المنال تحت كنف النظام العالمي الجديد، وإنما تكشّفت الأمور واتضحت عن النوايا الأمريكية، التي كان هدفها الرئيس تطبيع العلاقات بين إسرائيل والدول العربية في المقام الأول. ولكن في مقابل منح الفلسطينيون حكماً ذاتياً في بعض مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، ستحصد إسرائيل كل المكاسب السياسية والاقتصادية، وذلك بعد رفع الحصار الاقتصادي والثقافي عنها في المنطقة العربية [1].

ويحلو للبعض أن يتساءل: (**عن المقصد من وراء عقد مؤتمر مدريد؟**)، فمن الطبيعي عند نهاية الحروب أن تنعقد مؤتمرات السلام، للاتفاق على الشروط والمبادئ الرئيسة التي ستحدد علاقات الدول في المستقبل. وبما أن كافة الحروب العربية الإسرائيلية منذ عام 1948 وحتى عام 1973، كانت بين الدول العربية وإسرائيل ولم يكن وقتذاك حكومة فلسطينية أو سلطة سياسية تمثّل الشعب الفلسطيني في تقرير تلك الحروب، وبما أن إسرائيل تعتبر الدول العربية هي خصمها في تلك الحروب، فهي حتى تاريخ انعقاد مؤتمر مدريد تريد رسم حدود جديدة، لِما يمكن أن توافق على إرجاعه للسلطات العربية، على أساس أن ما تمَّت خسارته في الحرب، لا يمكن إعادته بأكمله إلاَّ بالحرب والقوة. وحتى القرار الدولي (242) الذي يقضي بإعادة الأراضي التي استولت عليها إسرائيل في حرب 1967، كان منذ البداية ثمة خلاف على تفسيره، حيث تقول إسرائيل أن كلمة (أرض) في النص لا تعني (كل الأرض) التي احتلّتها في ذلك الوقت. وفوق هذا فإن الأرض التي احتلّتها إسرائيل في حرب 1967، كانت أقل بكثير من المساحة التي حددها قرار التقسيم رقم (181)، لتكون حدوداً للدولة العربية في فلسطين. ولمَّا كانت الدول العربية هي التي رفضت قرار التقسيم، وهي التي خسرت الأرض الفلسطينية لحساب الدولة الإسرائيلية. وبعيداً عن الشرعية الفلسطينية وبعيداً عن القرار الفلسطيني الذي يظل مُصادراً في كل الأحوال، فإن المنطق يقول في تلك الحالة أن الواجب على الدول العربية أن تقوم هي بالتفاوض مع إسرائيل، من أجل استعادة ما فقدته من أرض فلسطين. وأن تكون الأرض التي تستهدف إعادتها هي نفس الحدود التي

[1]- المسحال، **ضياع أمة**، ص108-109.

خصصها قرار التقسيم للدولة العربية الفلسطينية؛ فإسرائيل تكتسب شرعيتها من قرار التقسيم هذا[1].

واستباقاً للأحداث، فإننا إذا نظرنا إلى الأسس والقواعد التي قامت عليها عملية السلام في مدريد، نجد أن كل طرف يضع أُسساً تختلف عن الأُسس التي يضعها الطرف الآخر، ولكن الجانب العربي على ما يبدو أعياه كثرة الضغوط التي تعرّض لها؛ فلم يُقدّم الأُسس التي تستند إلى القانون الدولي أو قرارات الأمم المتحدة. وعلى ذلك جاءت أُسس السلام على الشكل الذي تراه إسرائيل من[2]:

1- إقامة حكم ذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة للسكان وليس للأرض.

2- بعد مرور عدة سنوات من تسوية الحكم الذاتي، تبدأ المفاوضات حول الحل النهائي لموضوع الأرض.

3- رفض حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير أو الدولة المستقلة.

4- منح الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة سيطرة واسعة على شؤون حياتهم اليومية، على أن تظل شؤون الأمن والدفاع والشؤون الخارجية في أيدي إسرائيل.

5- تجميد المستوطنات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة مع الاستمرار في بناء المستوطنات الأمنية، وعدم الحديث عن إزالة المستوطنات أو توقّف عملية الاستيطان.

6- استثناء مدينة القدس من مفاوضات التسوية في المراحل الأولى.

7- عدم الاعتراف بحقوق الملايين من اللاجئين الفلسطينيين المقيمين خارج الضفة الغربية وقطاع غزة.

وثمة مسألة غاية في الأهمية، لا يجب أن تفوت وتمرُّ مرور الكرام على من عاصر تلك الأحداث؛ فبالرغم من أن إعلان قيام مباحثات السلام في مدريد قد جاء على أساسٍ من القرارين: (242) و(338)، وبالرغم من أن الرسالة التي تمَّ توجيهها إلى الجانب الفلسطيني قبل افتتاح المؤتمر، أكّدت فيها الإدارة الأمريكية هذا الوضع، ورفضها الاعتراف بالقرار الإسرائيلي بضم القدس الشرقية التي أُحتلت عام 1967، إلاَّ أن الموقف الأمريكي قد تغيّر تماماً بعد ذلك أثناء المفاوضات نفسها، ولم يعد القرار (242) هو في الواقع أساس التفاوض، وإنما

---

[1]- المرجع السابق، ص164-165.

[2]- المرجع السابق، ص165-166.

طلب الراعي الأمريكي للمفاوضات اعتبار عملية العرض والطلب هي الأساس للتوصّل إلى نتيجة. وقد بدا ذلك جلياً خلال الجولة العاشرة للمفاوضات الثنائية، والتي تمّت في واشنطن لمدة ثلاث أسابيع من 15 حزيران (يونيه) 1993، وانتهت دون الوصول إلى أي تقريب في وجهات النظر؛ فرأت إدارة الرئيس الأمريكي الجديد بيل كلينتون (Bill Clinton)، ضرورة التدخّل لمحاولة تقريب وجهات النظر العربية الإسرائيلية. وبدلاً من الاعتماد على قرارات الأمم المتحدة ومطالبة جميع الأطراف بالالتزام بتطبيقها، إذا بالجانب الأمريكي يعاود الضغط على الجانب العربي والفلسطيني لتقديم مزيداً من التنازلات [1].

لكن من المهم هنا: إبراز وجهة نظر أمريكية أواخر عهد الرئيس بوش الأب فيما يخص المفاوضات، وإن كانت قد تغيّرت بعد تولي الرئيس كلينتون الحكم في الولايات المتحدة، فمع إن إسرائيل حسب قول الرئيس الأمريكي الأسبق كارتر: جعلت مسألة الاستيلاء على أراضي الفلسطينيين أهم من السلام، إلاّ أن المسئولين الأمريكيين اضطروا لإصدار تصريح رسمي يقرر، بأن الولايات المتحدة عارضت وسوف تستمر في معارضة النشاطات الاستيطانية في الأراضي المحتلة عام 1967، لأنها تشكّل عقبات في طريق السلام. بل وأكثر من ذلك، اضطر جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي للقول وإعادة التأكيد مرة أخرى، بأن النشاطات الاستيطانية تشكّل أكبر عقبة في طريق السلام، خاصةً أنها تستمر بكل قوتها وبسرعة متقدمة. أما الرئيس بوش الأب، فقد أكّد جديته مرة أخرى عندما طالب بتجميد المستوطنات، التي يتم التخطيط لبنائها خاصةً تلك المجمعات السكنية الكبيرة بين القدس وبيت لحم. ووصل الأمر إلى أن هدد بمنع جزء من المساعدات التي تصل إلى 10 ملايين دولار يومياً، بالإضافة إلى ضمانات القروض التي تحصل عليها إسرائيل من الولايات المتحدة. الأمر الذي جعل الحكومة الإسرائيلية تستجيب للتهديد الأمريكي [2].

ودون التوقف كثيراً عند محطة انطلاق مؤتمر السلام في مدريد في 30 تشرين أول (أكتوبر) 1991؛ فينبغي الإشارة باقتضاب إلى موافقة حركة فتح على الاشتراك في ذلك المؤتمر. أما الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، فقد أعلنت رفضها القاطع له ولمشاركة المنظمة

[1] - المرجع السابق، ص178.

[2] - *Carter, **Palestine Peace Not Apartheid**, pp. 131-132.*

فيه جملةً وتفصيلاً؛ فقررت تعليق عضويتها في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير[1]. أما نايف حواتمة الأمين العام للجبهة الديمقراطية، فقد اعتبر أن التفرّد بقيادة المنظمة كان أهم العوامل التي أدّت إلى ترهلها وتراجع دورها[2]. أما رد حركة حماس، فقد جاء على لسان أحد قيادييها إبراهيم غوشة، بأن المؤتمر هو مفترق طرق بين طريق المجاهدين والمتعبين، مع تأكيده على أن ذلك المؤتمر يطرح أفاقاً خادعة كاذبة تخدع النفس وتُكذِّب الأمل[3].

وكان الدكتور حيدر عبد الشافي الذي ترأّس الوفد الفلسطيني ضمن الوفد المشترك، قد ألقى كلمة في اليوم الثاني لافتتاح المؤتمر أكّد فيها: أنه لا بد لدولة فلسطين أن تُولد على أرض فلسطين، تكفيراً عن الظلم الناشئ عن تدمير حقيقتها التاريخية، ولتحرير شعب فلسطين من معاناته كضحيّة[4]. فردَّ إلياكيم روبنشتين رئيس الوفد الإسرائيلي في المؤتمر على ما قاله عبد الشافي، بأنه يؤيد وجود مسارين في المفاوضات، وأن الوفد المشترك ضروري للاتفاق على المرحلة الانتقالية. كما بيّن موقف إسرائيل الحاسم من القضايا الفلسطينية المتعلقة بحق تقرير المصير، وحق العودة، والقدس بأنه بالنسبة لحق تقرير المصير، فإن لكلا الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وجهة نظره؛ أما حق العودة للاجئين، فمعناه انتحار إسرائيل؛ بينما القدس فسوف تبقى عاصمةً أبدية لإسرائيل، وأن منظمة التحرير تريد تدمير إسرائيل[5].

وبذل الوفد الفلسطيني جهداً ملحوظاً في وسائل الإعلام للترويج لقضيته، وذلك خلال الجولات التي قام بها عدد من أعضاء الوفد في أرجاء الولايات المتحدة؛ فعقدوا الاجتماعات واللقاءات مع الجالية الفلسطينية على وجه الخصوص والجاليات العربية على وجه العموم، وكذلك الأمر مع الجالية اليهودية والجامعات والمعاهد الأمريكية. فعلى الرغم من أن المفاوضات الثنائية لم تحرز شيئاً يُذكر، إلاَّ أنها حققت كسباً إعلامياً للقضية الفلسطينية

---

[1]- مجلة شؤون فلسطينية، "**المقاومة الفلسطينية – سياسياً – المرحلة الثانية من المفاوضات**"، العدد 225-226، كانون أول (ديسمبر) 1992، ص107.

[2]- الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص148.

[3]- مجلة الدراسات الفلسطينية، "**مؤتمر السلام: تقويم مرحلة مدريد – أفاق المراحل المقبلة**"، المجلد 2، العدد 8، بيروت، خريف 1991، ص111.

[4]- *Howard Schar, **The Madrid conference, the process and product of meetings between Israel and her art from 1991 to 1993**, U.S.A, George Washington University, p. 11.*

[5]- شاش، **المواجهة والسلام**، ص217؛ هيكل، **المفاوضات السرية (3)**، ص246.

التي باتت محط الاهتمام العالمي، باعتبارها تمثّل مدخلاً لإمكانية الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. ومع ذلك فإن المفاوضات في الجولة الثانية والتي كان مقرراً لها الانطلاق في 4 كانون أول (ديسمبر)، تأجّلت لمدة 10 أيام وبدأت في 14 من الشهر نفسه، وذلك بسبب تأخّر وصول الوفد الإسرائيلي من تل أبيب. ويبدو أن السبب يعود في ذلك لأن الإدارة الأمريكية حددت موعد المفاوضات دون التشاور المسبق مع إسرائيل، وهو ما يؤكّد على إدارة الأخيرة لتلك المفاوضات، وأنها صاحبة القرار النهائي بها وبتحديد مساراتها ومواعيدها [1]. وقد أُطلق على هذه الجولة تسمية مباحثات الرواق أو (الكوريدور) أو "المحادثات حول المحادثات"، حيث رفض الوفد الفلسطيني دخول قاعة المفاوضات قبل تسوية مسألة إجرائية، سبّبت خلافاً حاداً بين الجانبين، مثل زعم الإسرائيليون بأنهم لا يستطيعون قبول انقسام الوفد المشترك إلى وفدين مستقلين: وفد أردني وآخر فلسطيني، مع رفض الجانب الأمريكي التدخّل لحل تلك الإشكالية [2].

وكنتيجة للخلاف الذي نشب بين الوفدين الفلسطيني والإسرائيلي، بسبب تراجع الوفد الإسرائيلي عن إجراء المفاوضات على مسارين مستقلين فلسطيني وأردني، نصل لقناعة ثابتة، بأن الوفد الإسرائيلي تعامل بغطرسة وتجبّر مع الجانب الفلسطيني، الذي لم يعترف به أو بأيٍّ من حقوق الشعب الفلسطيني. وبذلك فإنّما حاولت إسرائيل الإفراغ من المسارات العربية الأخرى (الأردنية والسورية واللبنانية) على غرار ما فعلته مع مصر من قبل، لكي تتمكّن من الاستفراد بالملف الفلسطيني الذي لا تجد صعوبةً في التعامل معه، في ضوء المتغيّرات الإقليمية والدولية التي تخدمها، ناهيك عن تشتت منظمة التحرير والقضاء على قوتها السياسية والعسكرية [3]، ولذلك فإن العرب والفلسطينيون دخلوا مؤتمر مدريد صفر اليدين، وميزان القوى يميل إلى مصلحة إسرائيل بشكلٍ واضح وقوي [4].

ونجحت إسرائيل في إدارة أزمة التفاوض مع الفلسطينيين بعد انتهاء الحفل الافتتاحي لمؤتمر مدريد، بأن حاولت التخلّص من المسارات العربية، كما أهملت الشأن الفلسطيني إهمالاً تاماً، والذي من وجهة نظرها لا يحتاج لجهدٍ في معالجته، لأن الفلسطينيين هم

[1]- شاش، **المواجهة والسلام**، ص218، 220؛ حيدر عبد الشافي، **"تنازلنا أكثر مما يجب ولا يجوز مطالبتنا بالمزيد"**، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 3، العدد 11، صيف 1992، ص117.

[2]- شاش، **المواجهة والسلام**، ص222؛ عبد المنعم، **دولة فلسطين**، ص47.

[3]- الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص130.

[4]- الكيلاني، **التسوية السلمية**، ص17.

الحلقة الأضعف في المفاوضات كما سبق الإشارة. ولأن الشأن الفلسطيني الداخلي ممزّق ومشتّت ومشرذم على مستوى ثوابته الوطنية، وفوق كل ذلك الانقسام الداخلي الذي عانى منه الوفد الفلسطيني المفاوض والذي عبّر عنه حيدر عبد الشافي بالقول: "**نحن وفد منقسم على نفسه، وفي الحقيقة فنحن أربعة عشر وفداً فلسطينياً، وكل عضو فينا وفد مستقل، وكل واحد يمثّل نفسه وله اتصالاته وله ميادينه**". والواضح أن حالة الوفد الفلسطيني تلك، كانت نتيجة هرولة القيادة الفلسطينية للانضمام إلى ركب مؤتمر مدريد، دون تمكّنها من وضع إستراتيجية ثابتة، وتحديد مرجعية سياسية تفاوضية محددة، تحدد معالم وملامح الهدف والغاية المرجوة من تلك المفاوضات. ناهيك عن مواجهة الوفد الفلسطيني لوفدٍ إسرائيلي، يمتلك تنسيقاً مركزياً مع نظرائه الذين يفاوضون في باقي المسارات الأخرى، مع تلقيه تقارير يومية من الجيش الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وما يسود فيها من مشاعر إزاء الوفد المفاوض، وهو العامل النفسي التي تعاملت فيه إسرائيل بالضغط على أعضاء الوفد الفلسطيني المفاوض. بل وأكثر من ذلك، تخبّط المرجعيات الفلسطينية المساندة للوفد، وحملة المعارضة والتشكيك القوية التي وُجهت إلى الوفد الفلسطيني، وهي العوامل التي ساهمت في زعزعة الاستقرار الداخلي الفلسطيني في المفاوضات [1].

ثانياً: إرهاصات انطلاق قناة المفاوضات السرية بين الفلسطينيين والإسرائيليين

ولمّا كانت الجولة العاشرة من المباحثات العربية الإسرائيلية، قد وصلت إلى طريقٍ مسدود وإصابة الوفد الفلسطيني بإحباطٍ جماعي، وإصابة بقية الوفود العربية بحالةٍ من اليأس، بعد أن واصل الجانب الأمريكي مطالبة الجوانب العربية بمزيدٍ من التنازلات. فقبل انتهاء تلك الجولة، قدّمت الإدارة الأمريكية مسودة خطية وصفتها بأنها "**غير رسمية**"؛ كأساسٍ لوثيقة إعلان مبادئ مشتركة: إسرائيلية - فلسطينية، تضع الخطوط العريضة للحكم الذاتي في بعض الأراضي المحتلة. ولم تمر سوى ساعات قليلة من تسلُّم الوثيقة الأمريكية حتى رفضها الجانب الفلسطيني، لأنها تتجاهل التفاوض حول مستقبل القدس. فوجد وزير الخارجية الأمريكي وارين كريستوفر (Warren Christopher) نفسه، مضطراً لزيارة

[1]- شاش، **المواجهة والسلام**، ص220؛ هيكل، **المفاوضات السرية (3)**، ص247.

المنطقة في محاولةٍ لإنقاذ مفاوضات السلام، وإقناع الدول العربية بضرورة حضور الجولة التالية في واشنطن. وترتّب على تلك الزيارة، أن فوجئ الوفد الفلسطيني المفاوض في واشنطن، بأن القيادة الفلسطينية في تونس قد قدّمت لكريستوفر عبر القناة المصرية رداً مختلفاً على المسودة الأمريكية، فقد سلّم الرئيس المصري مبارك إلى كريستوفر مذكرة "الرد على الورقة الأمريكية"، التي أعدّها الدكتور نبيل شعث المستشار الشخصي لعرفات أثناء لقائهما في الإسكندرية، والتي تضمّنت: موافقة فلسطينية على المسودة الأمريكية بشأن المرحلة الانتقالية للحكم الذاتي، والتي كانت قد تبنّت اقتراحاً إسرائيلياً، بأن يبدأ الحكم الذاتي أولاً في قطاع غزة فقط مع ترك موضوع الضفة الغربية معلقاً لفترة أخرى. ولكن المذكرة التي سّلمها الرئيس مبارك للأمريكيين، تتضمّن الموافقة على هذا الاقتراح، إذا شمل الكيان المقترح جزءاً من الضفة الغربية ووقع الخيار على أريحا أولاً[1].

وأدّى ذلك الأمر إلى احتجاج الوفد الفلسطيني المفاوض لعدم استشارته، قبل أن يقوم الرئيس المصري بتقديم ورقة التعديلات إلى كريستوفر، ورفض الوفد الاستجابة لتعليمات قيادتهم في تونس بتقديم صورة من هذا الرد إلى الوزير الأمريكي عند اجتماعه بهم في القدس. ووصل الأمر بأن هدّد ثلاثة من أعضاء الوفد بالاستقالة وهم: صائب عريقات نائب رئيس الوفد، وفيصل الحسيني منسق الوفود الفلسطينية، وحنان عشراوي المتحدثة باسم الوفد. ثمَّ تطور الأمر فيما بعد عندما انتقد حيدر عبد الشافي رئيس الوفد الفلسطيني المفاوض بمرارة، تصرّف القيادة الفلسطينية وطالب بالحد من سلطات ياسر عرفات، وبضرورة تشكيل قيادة جماعية للمنظمة تتولى صنع القرار بصورة ديمقراطية. وكان السبب من وراء تلك الانتقادات ما اعتبره البعض: بتفرّد عرفات بالقرار الفلسطيني، ولجوئه إلى فرض آرائه بصرف النظر عمَّا إذا كانت هذه الآراء تتفق مع رأي الأغلبية. وانتهت الأزمة بين الوفد الفلسطيني وقيادته في تونس، بعد أن وافق عرفات على بعض التعديلات، التي أجروها على الورقة قبل تقديمها إلى كريستوفر في القدس، وهي تعديلات تتعلق ببعض العبارات التي كانت مبهمة حول مصير القدس والولاية الجغرافية. ويبدو أن ذلك كله قد جرى في وقتٍ كانت فيه قناة مفاوضات سرية أخرى في أوسلو، قد أخذت الضوء الأخضر للانطلاق

---

[1]- المسحال، **ضياع أمة**، ص180-181.

بين القيادة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، دون علم الوفد الفلسطيني المفاوض في واشنطن، ودون أن يعلم شيئاً عن فحواها [1].

وللتدليل على صحة ما سبق بيانه: فإن وتيرة المفاوضات التي أجراها الوفد الفلسطيني المفاوض لم تكن مريحة للقيادة الفلسطينية، لذلك حاولت تلك القيادة من تحت الطاولة فتح قناة اتصال وتفاوض سرية مع الحكومة الإسرائيلية بعد سقوط حكومة شامير اليميني، وتشكيل حكومة يسارية برئاسة اسحق رابين. ولذلك شكّلت قناة الاتصال السرية في أوسلو مفاجأة ليس فقط للوفد الفلسطيني المفاوض في واشنطن، بل وللإدارة الأمريكية نفسها حسب البعض [2]. ولكن فيما يخص عدم علم الإدارة الأمريكية بما جرى من مفاوضات سرية في أوسلو، فيبدو أن ذلك كان منافياً للحقيقة؛ فالإدارة الأمريكية كانت على دراية تامة بقناة أوسلو السرية منذ انطلاقها وليس بعد ذلك [3]. ويدلل مروان كنفاني على ذلك بقوله: "**هل يُعقل أن الأمريكيين لم يكونوا موافقين على تلك المبادرة، أو على علم بها في ظل التنسيق الاستراتيجي الكامل بينهم وبين الإسرائيليين، وفي موضوع يتعلّق بمبادرة منافسة لمبادرة الولايات المتحدة الأمريكية نفسها في هذا الصدد؟**" [4].

ومهما يكن من أمر: فإن إسرائيل أرادت من وراء مؤتمر مدريد، أن يكون حالة بروتوكولية شكلية، فشامير كان قد صرّح: بأنه يريد أن تمتد المفاوضات في واشنطن لعشرة سنوات إذا اقتضى الأمر، لأن ذلك يعطيه الفرصة لاستكمال سياسة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، وبما لا يترك بعد ذلك أرضاً فلسطينية يمكن التفاوض عليها [5]. بينما كانت القيادة الفلسطينية تخشى من اتفاق إسرائيل مع المسارات العربية الأخرى، والتوصّل مع تلك المسارات لاتفاقيات سلام نهائية، ومن ثمَّ يتم تجاهلها، إضافةً لظاهرة الشكوك التي كانت متبادلة بين الوفود العربية ولضعف التنسيق فيما بينها [6]. لذا وجدت نفسها تندفع بقوة في سباقٍ مع الزمن لتحقق أي محادثات مباشرة مع إسرائيل مهما كان الثمن، الأمر الذي دفعها للتخلّي عن الوفد الفلسطيني في واشنطن؛ لتفتح قنوات سرية بين محمود

---

[1] - المرجع السابق، ص180-181.

[2] - موسى، **"منظمة التحرير وإدارة المفاوضات"**، ص146؛ كنفاني، **سنوات الأمل**، ص243.

[3] - نايف حواتمة، **أوسلو والسلام الآخر المتوازن**، ط1، دمشق، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1998، ص92.

[4] - كنفاني، **سنوات الأمل**، ص249.

[5] - هيكل، **المفاوضات السرية (3)**، ص247.

[6] - شاش، **مفاوضات التسوية النهائية**، ص53.

عباس ووزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيريز. تلك القنوات التي سارت بوتيرةٍ متسارعة في العاصمة النرويجية (أوسلو)، حيث قدّمت القيادة الفلسطينية كل ما في جعبتها لإسرائيل، وفي الوقت نفسه كانت الأخيرة تُدرك أنه ليس بمقدورها إيجاد قيادة بديلة لمنظمة التحرير من داخل الأراضي المحتلة. كما أدركت أن العالم العربي عموماً والساحة الفلسطينية خصوصاً، بدأت تشهد ظهور قوى الإسلام السياسي التي يمكنها تعطيل الفرص السانحة لصنع سلام بالمقاس الإسرائيلي. ومن ثمَّ أدرك إسحق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد عن حزب العمل، أن القيادة الفلسطينية باتت جاهزة نفسياً وعملياً لإعطاء كل شيء في مقابل الاعتراف بمنظمة التحرير. وبالتالي: حان الوقت لسحب الورقة الفلسطينية من العرب، وليختم حياته السياسية بعملٍ كبير يُضاف إلى رصيده. وقد عبّر عن ذلك في اجتماعه مع هيئة مكتبه قائلاً: "**إن حاييم وايزمان كان لديه حلم دولة إسرائيل، ثمَّ إن بن جوريون وقعت عليه مهمة تأسيس الدولة، ومهمتي الآن أن أجعلها دولة مقبولة في المنطقة سياسياً واقتصادياً**"[1].

وبمراجعة شاملة للتفصيلات التي نُشرت عن عملية السلام في مساراتها الثنائية ولجانها الخمس متعددة الأطراف، فقد أشارت تلك التفصيلات إلى أن إسرائيل سعت منذ انعقاد مؤتمر مدريد وصياغة أسسه ومبادئ عملية السلام ومرجعياتها القانونية الدولية، إلى جعل أمنها المرجعية الرئيسية لعملية السلام في مختلف المسارات واللجان. ولأنه لم يكن ممكناً قط أن تُصاغ أسس ومبادئ عملية السلام على أساس تلك المرجعية وحدها، أو على أساس أن تكون لها اليد العليا، فقد توارت معالمها وراء بعض الترتيبات التي أقرّها مؤتمر مدريد. كما أصبحت المرجعية الأمنية الإسرائيلية المرجعية الفعلية التي تسعى إلى أن تفرض ذاتها على عملية التفاوض في المسارات الثنائية واللجان متعددة الأطراف. ومن ثمَّ وُضعت بعض ترتيبات مؤتمر مدريد على غير ما كان يتمناه الطرف العربي، فقد اقترحت سوريا أن تُشكّل الوفود العربية طرفاً واحداً في المفاوضات، وأن يؤجّل عمل اللجان متعددة الأطراف إلى ما بعد الانتهاء من المفاوضات الثنائية، بحيث تنتقل عملية السلام من إنجاز ترتيبات الأمن والسلام الثنائية إلى بحث ترتيبات التعاون الإقليمي. ولكن إسرائيل رفضت ذلك الاقتراح وأصرّت على الفصل المطلق بين المسارات الثنائية، بحيث يكون كل مسار عملية

---

[1]- هيكل، **المفاوضات السرية (3)**، ص257.

قائمة بذاتها، كما أصرّت على الفصل المطلق بين التفاوض الثنائي وتفاوض التعاون الإقليمي[1].

وهكذا نجحت إسرائيل في جعل عملية السلام مجزّأة ولم تعد شاملة لا في جزئياتها ولا في كليتها، وأخذت المسارات الثنائية الواحد تلو الآخر تعطي نتائجها استناداً إلى هذا الخلل المبدئي الأساسي، الذي أتاح لإسرائيل أن تفرض متطلباتها الأمنية على عملية التفاوض، بجعل نظريتها الأمنية المرجعية الفعلية التي تقيس بها القبول والرفض، للمطالب العربية المستندة إلى الشرعية الدولية كمرجعية قانونية أساسية، كما تقيس استعداد الأطراف العربية للسلام، بمدى قبولها أو رفضها لمتطلبات النظرية الأمنية الإسرائيلية. وتأسيساً على فرض إسرائيل نظريتها الأمنية كمرجعية فعلية، جاءت المفاوضات السرية بين الإسرائيليين والفلسطينيين في أوسلو، وكذلك الأمر وفيما يُشبه التحايل على الذات، اختطّت القيادة الفلسطينية طريقاً سرياً للتفاوض مع إسرائيل [2].

وانطلاقاً من ذلك يجوز لنا أن نتساءل: **(على ماذا تفاوض الفلسطينيون في مدريد؟)**. والإجابة على ذلك السؤال لا تحتاج إلى كثيرٍ من العناء؛ فلقد بدأت المفاوضات على أساس الأرض مقابل السلام كمبدأ، وتحت مظلة القرارات الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، ثمَّ أخذت في التدرُّج حتى وصلت في نهاية الأمر بعد نشأة السلطة الفلسطينية إلى اتفاقية جنيف غير الرسمية عام 2003، بين المعارضة الإسرائيلية بزعامة يوسي بيلين عن حزب ميرتس، وميتسناع عن حزب العمل من جهة، وياسر عبد ربه عن الجانب الفلسطيني؛ ففي الاتفاقية الأخيرة تمَّ التنازل عن بعض أجزاء الضفة الغربية، وحق العودة للاجئين الفلسطينيين في مقابل تجزئة مدينة القدس إلى إسلامية ويهودية. وكان ياسر عبد ربه قد دعا الفلسطينيون إلى عقد مؤتمرٍ وطنيٍّ لإقرار وثيقة الاتفاق تلك. ولذلك فإن اتفاقية أو وثيقة جنيف تلغي المطالبات والمرجعيات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة من طرف الجانب الفلسطيني، فقد تمَّ طيلة فترة المفاوضات استخدام أنواع من التكتيكات، بهدف تهويد

---

[1]- الكيلاني، **التسوية السلمية**، ص20-21.

[2]- المرجع السابق، ص21؛ الأزعر، "**منظمة التحرير الفلسطينية**"، ص402.

الأرض تدريجياً في القدس وغيرها من المدن والقرى الفلسطينية، لتثبيت سياسة الأمر الواقع على المفاوضات [1].

ثالثاً: المفاوضات السرية في أوسلو ونتائجها

إن منظمة التحرير التي رفضت الدخول في تسوية للقضية الفلسطينية وفق إطار كامب ديفيد عام 1978، على أساس أن هذا الإطار بكل ما أحاط به من تحرّك مصري منفرد في البداية، وما تضمّنه من صيغة للحكم الذاتي يتسم بالعمومية والغموض. نجدها تقبل بالدخول في صيغة مدريد عام 1991 والتي اتسمت بشمول كافة المسارات، وما شهدته من تنسيقٍ عربي والاستقواء بالمظلة العربية تحت مسمى (دول الطوق أو المواجهة)، وهي مظلة تحمل في مدلولاتها معاني التضامن والتعاون العربي في مواجهة إسرائيل من خلال المفاوضات. وفجأة نجد الطرف الفلسطيني يبادر للإطاحة بتلك المظلة، التي كانت تحمي مفاوضيه من الوقوع فريسة مفاوضات مرجعيتها الوحيدة ميزان القوة وإطار دولي، تنفرد به الولايات المتحدة بكل ما يعني ذلك من انحياز مطلق لإسرائيل. فقد جرى ذلك عبر قبول الطرف الفلسطيني الدخول في مفاوضات سرية في أوسلو، دون معرفة من الأطراف الأخرى المعنية سواء: العربية أم الدولية [2].

ومن الإنصاف هنا، أن نسجّل نجاح التنسيق بين الدول العربية المحيطة بإسرائيل (دول الطوق)، سواء عبر اجتماعات تلك الدول قبيل كل جولة من جولات المفاوضات الثنائية المباشرة، أو لقاءات واتصالات أعضاء الوفود المفاوضة خلال هذه الجولات، أو الاجتماعات التقويمية في نهاية كل جولة؛ فكل ذلك نجح في حرمان إسرائيل من ممارسة الضغوط على الوفود المفاوضة انطلاقاً من التلاعب بهذه المسارات. وبدا واضحاً أن استمرار هذا التنسيق يمثّل الدرع الواقية للحلقة الضعيفة في هذه المفاوضات وهو الوفد الفلسطيني، بعد أن تمكّن عبر التنسيق من انتزاع استقلاليته التفاوضية عن الوفد الأردني. وهذا يعني في الأساس، أن التسوية يمكن أن تتحقق فقط إذا وافقت إسرائيل على مبدأ

---

[1]- زهير عبد الهادي المحميد (إعداد)، **المفاوضات العربية مع الكيان الصهيوني وسياسة التهويد وأرض الواقع**، الكويت، دراسة صادرة عن حركة التوافق الوطني الإسلامية، 2005/6/1، ص15، 17.

[2]- عماد جاد، **فلسطين: الأرض والشعب من النكبة إلى أوسلو**، ط2، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2003، ص263.

التزامن، أي أن تأتي التسوية على كل المسارات في توقيتات متقاربة، ومن ثمَّ تستقوي الوفود المفاوضة بمواقف نظيرتها العربية دون خوف من تسوية منفردة على مسارٍ ما، تُضعف موقف الوفد المفاوض على مسارٍ آخر. والحق فإن الوفود السورية واللبنانية والأردنية، قد التزمت بهذا المبدأ المؤكّد على الشفافية الكاملة والتنسيق، بينما لم يلتزم الجانب الفلسطيني بهذا المبدأ، الذي تلقّف بشغف نتائج لقاءات وفود أكاديمية إسرائيلية وفلسطينية، لإمكانية الدخول في مفاوضات سرية للوصول إلى اتفاقٍ فلسطيني - إسرائيلي [1]، كما سيأتي بيانه.

وخلال فترة المفاوضات، تغيّرت القيادة السياسية في إسرائيل عدة مرات، وحدث تشكيل لحكومة وحدة وطنية تنقّلت بسببها السلطة عدة مرات بين حزبي العمل والليكود، ولكن بعد فوز حزب العمل في الانتخابات التي جرت في حزيران (يونيه) 1992، تمكّن ذلك الحزب من تشكيل تحالف تحت رئاسة إسحاق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي وبدون مشاركة من الليكود. عندها أظهرت إسرائيل رغبتها في إزالة الخلافات بينها وبين الفلسطينيين وسوريا وغيرها من جيرانها؛ فكان رد العرب على ذلك إيجابياً [2].

ومما يثير التعجُّب والدهشة، أن البعض الفلسطينيين يحلو له، وصف أي نشاط يشتركون فيه من النشاطات التي تتعاقب على ساحة العمل الوطني بأنه عمل تاريخي، كما يحلو لهؤلاء دائماً كلّما تحدّثوا عن محطة من محطات المسيرة الوطنية، أن يؤكدوا على أن الشعب الفلسطيني يعبر مرحلة حاسمة في تاريخه، وأن قضيته تواجه مفترق طرق وهو ما يُطلق على كل حدث أو فعل يحدث، سواء اتسم بالآثار الايجابية أو السلبية وهي السمة التي يتم إطلاقها عند تناول أي مرحلة من مراحل تطور الفكر السياسي الفلسطيني، وهو التحول النوعي والتاريخي نفسه، الذي أحدثه اتفاق المبادئ (أوسلو) الذي وقعته منظمة التحرير مع إسرائيل في واشنطن، والذي بموجبه تمَّ تشكيل وإنشاء أول سلطة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1994 [3]. لذلك فإن تاريخ 19 آب (أغسطس) 1993 الذي تمَّ فيه التوقيع مبدئياً على الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي، يُعتبر علامة فارقة بين مرحلتين من مراحل القضية الفلسطينية، ومن ثمَّ فإن تلك القضية دخلت بعد ذلك التاريخ نفقاً لا ندري متى الخروج منه بأقل الخسائر.

---

[1]- المرجع السابق، ص276-277.

[2] - *Carter, **Palestine Peace Not Apartheid**, p. 132.*

[3]- فيصل حوراني، **تقاسيم زمار الحي** (مقالات)، رام الله، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، 2006، ص57.

فقبل الشروع في فتح قناة أوسلو السرية بين منظمة التحرير وإسرائيل، كانت تجربة المباحثات المصرية الإسرائيلية بشأن الحكم الذاتي الفلسطيني، ماثلة أمام أعين الوفد الفلسطيني المفاوض في واشنطن، بفضل السفير المصري السابق طاهر شاش الذي كان مستشاراً للوفد الفلسطيني، حيث أعدَّ شاش للوفد مشروعاً مفصلاً لإعلان مبادئ بشأن الترتيبات الانتقالية ومفاوضات التسوية النهائية، وقد أعدَّ الوفد الفلسطيني مواقفه وأوراقه التفاوضية في ضوء تلك التجربة. أما الوفد الإسرائيلي فقد رفض تلك المواقف بحجة أنها لا تتعلّق بترتيبات مرحلية، وإنما بدولة لا ينقصها سوى الاسم، وطالب بأن تُترك كافة الخيارات مفتوحة أمام مستقبل يهودا والسامرة (الضفة الغربية وذلك تمسّكاً بالتسميات العبرية) وقطاع غزة، وعكست مواقفه التراجع حتى عمَّا سبق أن قبلته حكومة مناحيم بيغن من مواقف [1].

ثمَّ دخلت المفاوضات بين الطرفين مرحلة أكثر تعقيداً بسبب الموقف الإسرائيلي المتعنّت من جهة، وما أقدمت عليه الحكومة الإسرائيلية بإبعاد (417) فلسطينياً من سكان الأراضي المحتلة إلى منطقة مرج الزهور في جنوب لبنان عام 1992 من جهةٍ أخرى. وكان هؤلاء المبعدين ينتمون للتيار الإسلامي (حركتا: حماس والجهاد الإسلامي)، وهاتان الحركتان كانتا تمتلكان قاعدة شعبية عريضة وثقل سياسي وعسكري سواء داخل الأراضي المحتلة أو خارجها، بل وأكثر من ذلك: فإن حركة حماس باتت تطرح نفسها كقوة موازية لقوة حركة فتح، واشترطت نسبة 40% - 50% لدخولها المجلس الوطني الفلسطيني ومؤسسات منظمة التحرير الأخرى. ولذلك لم تعد منظمة التحرير في ضوء تلك: المؤشرات السلبية تراهن على جولات الحوار، وأصبحت تشارك بشكلٍ رمزي وبحدود أربعة مفاوضين فقط. الأمر الذي بات يوحي بأن ثمة تغيّراً ما يلوح في الأفق، ويتجه نحو قبلة أخرى بعيداً عن المرمى المغلق في واشنطن، لدرجة أن ياسر عرفات قال بصريح العبارة: إنه لا يمكن أن يستمر في مفاوضات ميتة. ويبدو أن ذلك التصريح دلّل على طبيعة المفاوضات التي كانت تشهدها، ولكنه لا يدلّل عمّا كان يجري خلف القنوات السرية، التي كانت قد بدأت بالفعل بين محمود عباس وبيريز، حيث سابقا الزمن للانتهاء منها. وفي خضم تلك الحالة، توالت الأحداث بوتيرةٍ غير معهودة؛

[1]- شاش، **مفاوضات التسوية النهائية**، ص53.

فالجانب الفلسطيني انسحب من مفاوضات واشنطن مشترطاً عودة المبعدين أولاً، أما الحكومة الإسرائيلية فقد اتخذت قراراً يُعدّ لافتاً للانتباه بإلغاء الحظر عن منظمة التحرير[1].

وبعد سقوط حكومة شامير الليكودية في الانتخابات الإسرائيلية وتولي اسحق رابين العمَّالي السلطة، وجد الأخير نفسه أمام انتفاضة مستمرة وإدارة أمريكية راغبة نوعاً ما في تواصل المفاوضات وفي إيصالها إلى نتائج ملموسة، كما وجد أيضاً مفاوضات إسرائيلية- فلسطينية، وإسرائيلية- عربية متعثّرة وتدور في حلقةٍ مفرغة؛ فإسرائيل ترفض التفاوض المباشر مع منظمة التحرير، والوفد الفلسطيني المفاوض في واشنطن يُصر على دور المنظمة في المفاوضات. وأمام هذا الموقف وتحت تأثير الناخب الإسرائيلي الذي انتخبه على أساس الوصول إلى سلام مع العرب، حاول رابين كسر الجمود في مفاوضات واشنطن وراح يقدّم الإغراءات للوفد الفلسطيني علّه يقبل بتجاوز المنظمة، ويعفيه من مهمة الجلوس معها وجهاً لوجه، إلاّ أن ذلك الوفد رفض كل تلك العروض والإغراءات، وكان عرفات يتابع ذلك عن كثب. بعدها حاول رابين المراوغة؛ فتقدّم شمعون بيريز وطاقم الخارجية الإسرائيلية بقيادة يوسي بيلين، باتجاه جس نبض المنظمة واستطلاع مواقفها. وعندما التقطت الصنارة طرف الخيط، حاول رابين الهروب من شر التفاوض مع المنظمة ومع عرفات بالذات، لكنه لم يفلح ولم يستطع الهروب فترة أطول من مواجهة الحقيقة المرة، والتعاطي المباشر مع القيادة الفلسطينية. ومن ثمَّ وبعد عدة أشهر وعدة لقاءات تمّت في لندن وأوسلو بين مبعوثين رسميين من المنظمة ومبعوثين من قِبل بيريز وبيلين، وافق رابين على الأخذ بوجهة نظر الأخيرين وسايرهما في محاولتهما[2]. ويبدو أن رابين اقتنع نهائياً بجدّية إجراء هذه المفاوضات في منتصف آب (أغسطس). وكان ذلك بعد أن فهم جيداً، بأن الفلسطينيين مستعدون في المرحلة الانتقالية بأن يقبلوا بإبقاء المستوطنات على حالها, وأن تبقى القدس خاضعة للسيادة إسرائيلية الكاملة، وأن تستمر إسرائيل بكونها المسئولة عن أمن الإسرائيليين في تلك المناطق، وكذلك عن الأمن الخارجي, وأن جميع الاحتمالات ستبقى مطروحة على بساط البحث حتى إجراء المفاوضات حول الحل الدائم[3]. وبذلك تمَّ الاعتراف المتبادل بين منظمة

---

[1]- مجلة شؤون فلسطينية، "**إجماع وطني واتفاق على أسس التحرك**"، بيروت، العدد 238-239، كانون ثانٍ (يناير)، وشباط (فبراير) 1993، ص107-108؛ فرج، **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص218؛ عبد المنعم، **دولة فلسطين**، ص80-81.

[2]- نوفل، **قصة اتفاق أوسلو**، ص30-31؛ شاش، **المواجهة والسلام**، ص262.

[3]- **مسيرة أوسلو**، موقع الكنيست الإسرائيلي؛ http://www.knesset.gov.il/lexicon/arb/oslo.htm

التحرير وإسرائيل بعد مفاوضات شاقة في باريس وغيرها، بشأن الشروط اللازمة وصياغة الخطابين المتبادلين بين عرفات ورابين اللذين يسجلانه رسمياً [1].

وحتى نضع الأمور في نصابها الصحيح، فإن فشل مفاوضات واشنطن لم يكن السبب المباشر في فتح قناة أوسلو السرية، بل إن محاولات فتح القنوات السرية قد بدأت منذ زمنٍ بعيد، وأشرف عليها مباشرة محمود عباس كما سبق الإشارة. فقد حاول الأخير فتح قنوات عديدة مع حزب الليكود، ومنها لقاء تمَّ بين موسى عميراف وسري نسيبة التي أوجدت أرضية صالحة للحديث والحوار، وكذلك اللقاءات التي تمّت في 13 تموز (يوليه) 1987 بين فيصل الحسيني والصحفي إيش شالوم في منزل سري نسيبة، لكن شامير أوقف تلك الاتصالات واعتقل فيصل الحسيني. وتوالت اللقاءات ففي 22 آب (أغسطس) من العام نفسه، انعقد لقاء في فندق الأورينت هاوس بالقدس، حيث أقرَّ عميراف بأنه أعدَّ ورقة سلمها لوفد رئيس الحكومة الإسرائيلية المغادر إلى رومانيا، وتتضمن تسوية مرحلية من ثلاث إلى خمس سنوات، يتم خلالها إنشاء كيان فلسطيني منزوع السلاح في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتكون العاصمة لذلك الكيان في القدس الشرقية، وكان شامير قد اعترف بانعقاد تلك اللقاءات. كما أجرت منظمة التحرير من خلال عبد الوهاب الدراوشة العضو العربي في الكنيست اتصالات مع حزب العمل؛ ففي نيسان (أبريل) 1989 حمل الدراوشة مشروعاً سياسياً من إعداد رابين إلى المنظمة [2]. وفي عام 1990 عُقد اجتماع سرِّي في فيلا الثري السعودي عدنان خاشقجي بباريس بين أرئيل شارون وبسّام أبو شريف ومروان كنفاني، كان على جدوله إقامة حكم ذاتي فلسطيني في قطاع غزة [3].

ومع فوز حزب العمل في الانتخابات الإسرائيلية، ووصول رابين إلى سدة الحكم في أيار (مايو) 1992 شعر الفلسطينيون بالارتياح؛ فقد كان برنامج حكومة رابين الانتخابي مشجعاً، كما أن الاتصالات التي سبق وأن أجرتها القيادة الفلسطينية مع حزب العمل، كانت قد أقنعت رابين بأن الوقت حان للتعامل المباشر مع منظمة التحرير [4].

---

[1]- شاش، **المواجهة والسلام**، ص262.

[2]- عباس، **طريق أوسلو**، ص62-67؛ شاش، **مفاوضات التسوية النهائية**، ص51.

[3]- المركز الفلسطيني للإعلام، "**مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية**"؛
http://www.palestine-info.info/arabic/books/altasweyah/altasweyah1.htm

[4]- شاش، **مفاوضات التسوية النهائية**، ص54.

وحسب قول محمود عباس: تتابعت اللقاءات؛ ففي أوائل كانون أول (ديسمبر) 1992 تمَّ عقد لقاء فلسطيني مع جهات إسرائيلية مرتبطة بالليكود ومقربة من أرئيل شارون، بخصوص إعادة الاتصال وإمكانية فتح قناة خلفية للمفاوضات المتعثرة في واشنطن، وقد رحّبت تلك الجهات بلقاءٍ تمَّ في إحدى العواصم الأوروبية. ويضيف عباس قائلاً: أنه في تلك الأثناء بدأت قناة أوسلو السرية عملها، وتمَّ التعويل عليها على الرغم من أنها بدأت بشكلٍ متواضع، وأخذت طابعاً غير رسمي على الأقل من الناحية الإسرائيلية. إلاَّ أن الفلسطينيين رأوا فيها بارقة أمل لا يمكن التفريط بها أو التشويش عليها [1].

ويرى أحمد ناجي قمحة: أن الاتصالات لعقد اتفاق إعلان المبادئ، قد بدأت قبل أكثر من ستة أشهر، عندما طلب محمود عباس (أبو مازن) من الخارجية الروسية أن تقنع الخارجية الأمريكية، بفتح قنوات للاتصال بين منظمة التحرير والحكومة الإسرائيلية. وقد جاء الرد الأمريكي والإسرائيلي سلبياً للغاية على هذا الطلب. ثمَّ قدّم عرفات اقتراحاً رسمياً إلى إسرائيل عبر الرئيس النمساوي، يدعو فيه إلى انسحاب إسرائيل من قطاع غزة وبلدة أريحا في الضفة الغربية. ثمَّ بدأت إسرائيل عند هذه المرحلة تتأكّد من جديّة عرض المنظمة لفتح قناة اتصال مباشرة معها، وهنا أيضاً بدأت المرحلة السرية للمفاوضات والاتصالات التي جرت في النرويج [2].

ويرى يزيد صايغ: أن القيادة الفلسطينية كانت على قناعة، بأن فشل المفاوضات ووصولها إلى طريقٍ مسدود سوف يؤدّي إلى تراجع شعبية ومكانة ياسر عرفات، مما يعني تراجع مكانة منظمة التحرير باعتبارها الممثّل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. ولمَّا كانت كاريزمية عرفات لا تعرف طريقاً للفشل، خصوصاً وأنه يُدرك بأن الإدارة الأمريكية على قناعة تامة، بأن المشاركة الفلسطينية في العملية السلمية مسألة ضرورية لتأكيد سياستها في الشرق الأوسط. كما أنه كان يُدرك أن مسألة الانتقال إلى مفاوضات سرية، سوف يوفّر له فرصة مناسبة لانتزاع دور مباشر لمنظمة التحرير. وبعد أن طرح الجانب الإسرائيلي، خيار غزة أولاً خلال شهر شباط (فبراير) 1993، وتمَّ وضع المسودّة الأولى لإعلان مبادئ مشتركة مع أحمد قريع وحسن عصفور، عمد عرفات إلى عرقلة المفاوضات الرسمية في واشنطن. الأمر

---

[1] - عباس، **طريق أوسلو**، ص78، 81.

[2] - أحمد ناجي قمحة، "**الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني من أوسلو إلى واشنطن**"، الأهرام الرقمي، 1993/10/1؛ http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=217623&eid=6798

الذي أزعج محمود عباس وآخرون من القيادة الفلسطينية حيث كانوا يفضّلون التفاوض في المسارين معاً، لكن عرفات كان مستاءً من الطريقة التي تقرَّب بها الوفد الفلسطيني في واشنطن إلى الإدارة الأمريكية، فخشي أن يكون اعتراف كهذا، توطئةً لبروز قيادة بديلة من داخل الأراضي المحتلة. فقد شعر بأن لدى فيصل الحسيني وشخصيات بارزة أخرى في وفد واشنطن طموحات سياسية شخصية، وبأن الإدارة الأمريكية تستخدمهم مثل حصان طروادة ليحلّوا مكان منظمة التحرير لاحقاً [1].

ويبدو أن الأشهر القليلة ما بين تولّي رابين الحكم والإعلان عن وجود محادثات إسرائيلية فلسطينية، بشأن ترتيبات الحكم الذاتي في أوسلو، أوجدت سلسلة من الحقائق على أرض الواقع، شجّعت رابين والقيادة الفلسطينية على الاستفادة من ظروفها السياسية الضاغطة، منها:

1- تنامي حركتي: حماس والجهاد الإسلامي داخل الأراضي المحتلة، مقابل اهتزاز مكانة عرفات، وحدوث تصدّع بين القيادة في تونس والتنظيمات الفلسطينية في سوريا ولبنان، وبما أن الولايات المتحدة وإسرائيل فشلتا في إنشاء قيادة بديلة من الداخل بزعامة فيصل الحسيني، وبما أن الوفد الفلسطيني المعارض عجز بعد عشر جولات عن إيجاد صيغة مشتركة خارج سلطة المنظمة، فإن الحل قد يُسقط عرفات ويؤدّي إلى تبدّلات في موازين القوي في المنظمة.

2- بروز تيار قوي داخل الجانب الفلسطيني المفاوض، بأن المفاوضات العلنية لم تؤدِ إلى أي نتيجة حاسمة؛ فكان أقصى ما وصل إليه ذلك الجانب تمَّ أثناء الجولة السادسة ما بين 24 آب (أغسطس) و3 أيلول (سبتمبر) 1992. ففي الاجتماع الأول للمسار الفلسطيني الإسرائيلي في 25 آب (أغسطس)، قدّم الإسرائيليون نصاً عنوانه: (المجلس الإداري لترتيبات الحكم الذاتي الانتقالية: نظرة عامة). ولم يختلف مضمون هذا النص اختلافاً يُذكر عن مبادرة شامير؛ فلم تذكر مرجعية القرار (242)، ولا انسحاب القوات الإسرائيلية خلال الفترة الانتقالية، ولا مسألتي الأرض والمياه.

3- تصاعد المطالبات اليمينية في إسرائيل برفض أي حلول مع الفلسطينيين، مما أشعر رابين بخطورة مطالبة الليكود، بإجراء انتخابات جديدة على منصبه، وأدّى ذلك إلى طرح مشروع غزة - أريحا لصد هجمة اليمين، ومنع تخويف الحلقة اليسارية الضعيفة

---

[1] - صايغ، **الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص913-914.

في الائتلاف الحكومي أو إجبارها على الاستقالة. وكان بهذه المحاولة يسعى إلى تحريك المفاوضات المجمّدة، وحض الإدارة الأمريكية على تسريع إجراءات التطبيع الإسرائيلية الفلسطينية.

4- الدور الأردني في العملية التفاوضية: فصيغة الوفد الأردني الفلسطيني في المفاوضات، أتاحت للأردن في بعض الحالات، الانفراد بالتباحث مع إسرائيل، وتجاهل التنسيق المشترك مع الجانب الفلسطيني. فانهيار التنسيق العربي عامةً بشأن التفاوض، دفع الأردن إلى تعميق صلاته مع إسرائيل، لحماية مصالحه الاقتصادية والإستراتيجية. وكان لعودة الأردن إلى إحياء مشروع المملكة المتحدة صداه، فخشيت القيادة الفلسطينية من حدوث تطورات، تبعدها عن المشاركة في المفاوضات، وتجعل من الأردن المفاوض الوحيد بالنسبة لمستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة. ولذلك حرصت القيادة الفلسطينية على فك ارتباطها التفاوضي مع الوفد الأردني، واتصلت بحكومة رابين مباشرةً.

5- تزايد دور الإدارة الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط، تحت مسميات مختلفة أهمها دور الشريك الكامل؛ فهذا الدور في الواقع نتيجة نهائية لمجمل التغيّرات التي طرأت على الجغرافيا السياسية للمنظمة. والسلام وفق مفهوم الشريك الكامل، هو النظام الشرق الأوسطي. فإذا كانت مجمل تغيّرات النظام العالمي الجديد، أدّت إلى تحديد خيارات السلام؛ فإن المفهوم لم يعد يحمل المضامين ذاتها. وبالتالي: لا معنى للاختلاف على مسألة التطبيع وفتح السفارات، أو حتى إلغاء المقاطعة الإسرائيلية، إنما المهم هو جعل السلام جزءاً من تشكيل كامل [1].

ودون التطرّق كثيراً لتفاصيل المفاوضات السرية في أوسلو، فإن جولات المفاوضات السرية بين الطرفين قد انطلقت بين تيري رود لارسن (Terje Roed-Larsen) مدير منظمة الفافو النرويجية، ويوسي بيلين نائب وزير الخارجية الإسرائيلي، ويائير هيرشفيلد أستاذ التاريخ بجامعة حيفا، والدكتور رون فونداك عن الجانب الإسرائيلي تحت رعاية رابين وبيريز. وبالمقابل شارك عن الجانب الفلسطيني أحمد قريع (أبو علاء) رجل الأعمال والقيادي في حركة فتح، وحسن عصفور، وأحمد ماهر كمترجمٍ عن الجانب الفلسطيني تحت رعاية ياسر عرفات ومحمود عباس شخصياً. علماً بأن الإدارة الأمريكية كانت على دراية بقناة أوسلو

[1]- جورج المصري، **غزة – أريحا تسوية مستحيلة**، ط1، القاهرة، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، 1995، ص8-10.

السرية وحتى اللحظات الأخيرة من تلك المفاوضات السرية كما سبق الإشارة. وقد تمَّ حسم تلك المفاوضات على الهاتف بمكالمات بين تونس واستوكهولم وتل أبيب لمدة سبع ساعات، حيث كان في تونس ياسر عرفات، ومحمود عباس، وياسر عبد ربه، وأحمد قريع، وحسن عصفور. وعلى على الخط الآخر في العاصمة السويدية استوكهولم شمعون بيريز ووزير الخارجية النرويجي جوهان هولست (Johan Holst)، وفي تل أبيب اسحق رابين. وكان لارسن قد اتصل هاتفياً من مقر إقامة بيريز في استوكهولم بعرفات وأخبره بأن بيريز وهولست بجواره، وبأن الساعة قد دقّت لختم المفاوضات. وأضاف: إن لم ننته من المفاوضات بدون التوقيع على اتفاق، فإن إسرائيل سوف تتجه إلى إبرام اتفاقٍ مع الجانب السوري، وأنه بإمكان إسرائيل السير في كلا المسارين في آنٍ واحد وأن عليها الاختيار بين أحدهما، مما شكّل ضغطاً مباشراً على عرفات؛ فجاء رده سريعاً من خلال محادثات الهاتف، بأنه على وشك إكمال الأمر برمته وأن قريع سيكون بنفسه جاهزاً على الهاتف بعد قليل لإجراء المفاوضات النهائية[1].

وأخيراً: اتفق الجميع خلال عشر مكالمات هاتفية على حسم مصير القضية الفلسطينية ومصير الصراع العربي الإسرائيلي، الذي لم تستطع الجيوش العربية من حسمه خلال ثلاث حروب، ولم تستطع قوى الثورة الفلسطينية من حسمه بالكفاح المسلح. وبالتالي: تمَّ الاتفاق على إزالة كل الخلافات في 19 آب (أغسطس) 1993، ووقّع عن الجانب الفلسطيني أحمد قريع، وعن الجانب الإسرائيلي أوري سافير ويوئيل سنجر، كما وقّع هولست بصفة شاهد، بينما رفض بيريز التوقيع بدعوى أنه يمكن إلغاء الاتفاق حتى يتم عرضه على الكنيست ومجلس الوزراء الإسرائيليين، متحججاً بأن إسرائيل دولة ديمقراطية والقرار فيها لمؤسسات الدولة، ولذلك لا يستطيع منح ذلك الاتفاق الصفة الرسمية على الفور، ومن ثمَّ توجه بيريز وهولست إلى كاليفورنيا لإبلاغ كريستوفر بما تم. وفيما بعد تمَّ التوقيع على ذلك الاتفاق بالأحرف الأولى في واشنطن في 13 أيلول (سبتمبر) من العام نفسه، ووقّعه عن الجانب الفلسطيني محمود عباس أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وعن الجانب

---

[1]- حواتمة، **أوسلو والسلام الآخر**، ص91-95؛ هيكل، **المفاوضات السرية (3)**، ص284-285؛ شاش، **المواجهة والسلام**، ص273-274؛ كنفاني، **سنوات الأمل**، ص247-251؛ **مسيرة أوسلو**؛

http://www.knesset.gov.il/lexicon/arb/oslo.htm

الإسرائيلي شمعون بيريز وزير الخارجية، كما وقعه وزيرا الخارجية الأمريكي والروسي كشاهدين [1].

وكما كان الأمريكيون على علم مسبق بقناة أوسلو السرية، فإن المصريين أيضاً كانوا على علم بها بل وكان لهم دورٌ بارز في مفاوضاتها؛ فمصر كانت البلد الوحيد الذي يمكن لمنظمة التحرير وإسرائيل والولايات المتحدة اللجوء إليها طلباً للعون في الأوقات الحاسمة، وكان الرئيس مبارك قد أبدى استعداداً كبيراً لمساعدة كلا الطرفين. وأكثر من ذلك: فإن جميع الأزمات الطارئة في أوسلو كانت تجد حلاً لها في القاهرة، كما ولعبت مصر دوراً مهماً لإنجاح المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية بوجهٍ عام، وتوسّطت بين المنظمة وإسرائيل لتقريب وجهات النظر بينهما، وتخطّي الخلافات التي نشبت بين وفدي المفاوضات في أوسلو [2]. وأكثر من ذلك: فإن عرفات كان قد قدّم للرئيس المصري خرائط لقطاع غزة ومنطقة أريحا في 21 نيسان (أبريل) 1993، وعلى الفور أوفد الرئيس مبارك مستشاره ووكيل وزارة الخارجية أسامة الباز إلى رابين بعد يومين موجهاً له دعوة لزيارة القاهرة، فأجابه رابين: بأن الخرائط تُبحث في أوسلو وليس بين القاهرة وإسرائيل [3]. ويبدو أن الرئيس مبارك لم يكن مقتنعاً بقناة أوسلو السرية، وكان تقديره أن قناة واشنطن التفاوضية حيث الوجود الأمريكي المباشر، أهم من قناة أوسلو حيث لا يوجد سوي النرويجيين فقط، ورغم ذلك قال مبارك لعرفات: "**إن كل اتصال مفيد**" [4].

---

[1] - ممدوح نوفل، **البحث عن الدولة**، ط1، رام الله، موطن المؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقراطية، 2000، ص198؛ نوفل، **قصة اتفاق أوسلو**، عدة مواضع؛ محسن صالح، **تقرير معلومات: منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني – تعريف – وثائق – قرارات**، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، د. ت، ص275؛ حواتمة، **أوسلو والسلام الآخر**، ص96؛ كوانت، **عملية السلام**، ص408-409؛ غسان سلامة وآخرون، **السياسة الأمريكية والعرب**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1991، ص166؛ **مسيرة أوسلو**؛ http//www.knesset.gov.il/lexicon/arb/oslo.htm

وانظر نص اتفاق إعلان المبادئ (اتفاق أوسلو) في: **اتفاقيات أوسلو: الاتفاقيات الإسرائيلية – الفلسطينية حول الضفة الغربية وقطاع غزة**، ط1، عمّان، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 1998؛

Declaration of Principles On interim Self - Government Arrangements, Washington DC., 13 September 1993, Negotiations Department.

[2] - شاش، **المواجهة والسلام**، ص**278**-279.

[3] - حواتمة، **أوسلو والسلام الآخر**، ص89.

[4] - هيكل، **المفاوضات السرية (3)**، ص277.

ورغم معرفة المصريين بما جرى في أوسلو من مفاوضات سرية مع الجانب الإسرائيلي، إلاَّ أن عرفات كان قد تعرَّض لهجومٍ صحفي وإعلامي مصري عنيف مباشرةً بعد الانتهاء من التوقيع على اتفاق أوسلو، نتيجة انزعاج في الأوساط السياسية والإعلامية الحكومية المصرية، بسبب عدم إشارة عرفات في خطابه الرسمي أو أحاديثه الصحفية خلال تواجده في واشنطن، لإنجاز الاتفاق المذكور لدور مصر وجهودها في دعم الجهود السياسية الفلسطينية، في حين أنه أشار لدور وجهود دولٍ أخرى [1].

وكان اتفاق إعلان المبادئ الذي تمَّ التوصّل إليه، لاقى معارضة قوية في اجتماع اللجنة المركزية لحركة فتح خلال الفترة من 3 - 5 أيلول (سبتمبر)، لكن ياسر عرفات نجح في نهاية الأمر في الحصول على موافقة تلك اللجنة على الاتفاق. وأعقب ذلك إقرار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير للاتفاق في 10 من الشهر نفسه، بعد أن حصل على تسعة أصوات فقط وهي تساوي نصف العدد الأصلي للجنة التنفيذية، وكان لاستقالة أو تغيّب خمسة معارضين للاتفاق أن أجاز ذلك الاتفاق [2]. وبحسب قول غازي الصوراني: فإن اتفاق أوسلو لم يَحُز على أغلبية أصوات اللجنة المركزية لفتح، فقد صوّت مع الاتفاق 8 أصوات ضد 8 معارضين له، وقد رجّح وجود عرفات في الموافقين كفّة الموافقة [3].

يتضح من الفقرة السابقة: أن اتفاق إعلان المبادئ ذلك ما كان ليُقرْ في اللجنة المركزية لحركة فتح واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، لولا تغيّب الأعضاء الخمسة في تلك اللجنة. وهنا: يحق لأي باحث التساؤل عن: (**السبب الذي دعا هؤلاء الأعضاء لعدم حضور جلستي: اللجنة المركزية لحركة فتح واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير؟**). فالواضح فيما يخص اجتماع اللجنة المركزية لحركة فتح، أن المعارضين للاتفاق طُلب منهم التغيّب عمداً عن الاجتماع ليتم تمريره. بينما في اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، فإن هؤلاء الأعضاء: إما إن جزءاً منهم من قياديي حركة فتح ولكنهم يعارضون الاتفاق كما أسلفنا الإشارة، أو من قياديي فصائل المنظمة والذين هم في الأساس معارضين له. وبالتالي: فنحن أمام سيناريوهان، **الأول:** أن هؤلاء الأعضاء تغيّبوا بمحض إرادتهم عن الاجتماع، دون التعرُّض لأية ضغوط من أطرافٍ بعينها. **والثاني:** أن هؤلاء الأعضاء ومع معارضتهم للاتفاق

[1] - كنفاني، **سنوات الأمل**، ص184-185.

[2] - صايغ، **الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص918.

[3] - **مقابلة مع غازي الصوراني.**

تعرّضوا لضغوطٍ من أطرافٍ بعينها، طالبتهم بعدم الحضور ليتم تمرير الاتفاق. وفي كلتا الحالتين: فإن هؤلاء الأعضاء مدانون، لأن غيابهم أثّر على نتيجة الاقتراع الذي أدّى إلى تمرير الاتفاق بمواقفهم السلبية تلك.

وفي المحصلة النهائية: فإن اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو)، قد وضع حداً لنمط الصراع العربي الإسرائيلي، سواء من حيث جوهره أو آليات العملية التفاوضية التي تمَّ بها، وأولى تلك الآليات هي الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير وإسرائيل. وبدايةً فقط تمَّ الاعتراف خارج الأُطر الديمقراطية للمنظمة منذ انطلاقها. وما يُعرف بميثاق منظمة التحرير، هو بمثابة الدستور للدولة، وأما العنوان الرسمي له فهو الميثاق القومي الفلسطيني، والذي يُعرف منذ العام 1968 بالميثاق الوطني الفلسطيني. وإلى جانب هذا الميثاق يوجد الجزء المكمّل له وهو النظام الأساسي. وهناك ست مواد فقط من المرجعين القانونيين معاً، تشكّل الإطار القانوني لاتخاذ القرارات باسم الشعب. فقد ورد في النظام الأساسي بشأن المجلس الوطني في المادة السابعة من الباب الثاني: "**المجلس الوطني هو السلطة العليا لمنظمة التحرير، وهو الذي يضع سياسة المنظمة ومخططاتها ومراميها**". وجاء في المادة الثانية عشرة من الباب الثاني عن النصاب والنسبة المئوية في التصويت: "**يتكون النصاب القانوني للمجلس بحضور ثلثي أعضائه، وتُتخذ القرارات بغالبية أصوات الحاضرين**". وفيما يتعلّق بصلاحيات اللجنة التنفيذية للمنظمة وعلاقتها بالمجلس الوطني، جاء في النظام الأساسي في المادة الخامسة عشرة من الباب الثاني المتعلّق باللجنة التنفيذية: "**أنها أعلى سلطة تنفيذية للمنظمة، وتكون دائمة الانعقاد، وأعضاؤها متفرغون للعمل، وتتولى تنفيذ السياسة والبرامج والمخططات التي يقررها المجلس الوطني، وتكون مسئولة أمامه مسئولية تضامنية وفردية**". أما بشأن النصاب والتصويت في اللجنة التنفيذية، فقد ورد في المادة الواحدة والعشرين من الباب الثالث نفسه: "**يتكون النصاب القانوني للجنة التنفيذية من ثلثي أعضائها، وتتخذ قراراتها بغالبية أصوات الأعضاء الحاضرين**". ويتضح من المادة الدستورية الخامسة عشرة من النظام الأساسي: أن اللجنة التنفيذية تنفّذ سياسة المجلس الوطني وقراراته؛ فهي بالتالي: ليست المرجعية القانونية في أي حال للموافقة على اتفاق مصيري؛ كاتفاق إعلان المبادئ (أوسلو)، لأن المرجع القانوني الوحيد هو المجلس الوطني

الفلسطيني. بل ولم تقم اللجنة التنفيذية بعرض الاتفاق المذكور على اللجنة المركزية للمنظمة لإقراره قبل توقيعه [1].

كما أن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، تجاوزت ما تمَّ إقراره في الدورة العشرون للمجلس الوطني الفلسطيني في أيلول (سبتمبر) 1991، حيث أن المجلس الوطني أكّد على حقه في الاجتماع مرة أخرى، لمناقشة بنود أي اتفاق نهائي للسلام، يُمكن التوصّل إليه بمشاركة فلسطين. وإن كان اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو) ليس نهائياً، لكنه كان من الخطورة بحيث يجب عرضه على المجلس الوطني لإقراره.

وعليه: فإن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير تجاوزت صلاحياتها القانونية، وانفردت دون المجلس الوطني الفلسطيني بإقرار اتفاق إعلان المبادئ، دون عرضه مسبقاً على ذلك المجلس، الذي هو المؤسسة الدستورية الأولى في المنظمة، والذي يعطي اللجنة التنفيذية الحق في تنفيذ سياساتها. ولو كان بمقدور اللجنة التنفيذية للمنظمة إقرار ما تشاء من قرارات مصيرية، لاتخذت منفردة عام 1998، الحق في إلغاء مواد الميثاق الوطني الفلسطيني المتعلّقة بالصراع مع إسرائيل. ولكن لأنها لا تمتلك ذلك الحق لجأت إلى المجلس الوطني ليقوم بذلك، لكي تكون قرارات هذا المجلس أكثر شرعية. وبالتالي: لم يكن من حق اللجنة التنفيذية إقرار اتفاق إعلان المبادئ دون العودة إلى المؤسسة الشرعية الوحيدة، المخوّلة بمنح إقرار واعتراف باتفاقٍ ما مهما كانت قيمته وخطورته باسم الشعب الفلسطيني الذي تمثّله.

ومهما يكن من أمر: فإن ذلك الاتفاق الذي لم يحظَ بالإجماع أو التوافق في اللجنة التنفيذية، لا يعطي من أقرّوه في تلك اللجنة الحق في الادّعاء، بأن اللجنة التنفيذية حصلت على تفويض من المجلس الوطني الفلسطيني من قبل بإدارة عملية التفاوض؛ فالتفويض كان مشروطاً بتمسّك المنظمة بالثوابت الوطنية، ولم يكن لمجرد التوقيع على أي اتفاق فيه انتقاص من تلك الثوابت. لذلك فإن فريق التسوية داخل القيادة الفلسطينية، أحجموا عن إحالة الاتفاق إلى المجلس الوطني، وأجازوه بعيداً عنه. وبناءً عليه: فالقرار الذي اتخذته اللجنة التنفيذية للمنظمة بتونس ليلة 9-10 أيلول (سبتمبر) 1993 بالموافقة على الاتفاق،

---

[1] - جورج المصري، **غزة – أريحا تسوية مستحيلة**، ص15-16؛ أحمد صدقي الدجّاني، **الشعب الفلسطيني**، القاهرة، دار المستقبل العربي، 1988، ص19-25.

يعتبراً قراراً مخالفاً للميثاق الوطني الفلسطيني. وأمّا القرار الذي أُتخذ ليلة 11 -12 تشرين أول (أكتوبر) من العام نفسه، من قِبل المجلس المركزي للمنظمة بالموافقة على ذلك القرار، فهو لا يُغني كثيراً ما لم يُزكَّ من المجلس الوطني الفلسطيني [1].

وفيما يخص النسبة المطلوبة لاتخاذ قرار مصيري بخص ذلك الاتفاق؛ فهي الثلثين من مجموع أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، لأن اتفاقاً كهذا يستلزم شطب عدد كبير من مواد الميثاق، وإجراء تعديلات على عددٍ آخر، لكي يتلاءم الميثاق مع الاتفاق. علماً بأن إسرائيل اشترطت قبل الاعتراف المتبادل بينها وبين منظمة التحرير بإلغاء تلك المواد، وهي: 2، 9، 10، 11، 20 ،21، 22، 23. وتتعلّق تلك المواد الثمانية، بجوهر الصراع العربي الإسرائيلي وقضية فلسطين. وبالتالي: فمع توقيع الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي، باتت تلك المواد عديمة الأثر وغير سارية المفعول، وهذا أمر لا يقرره أحد سوى المجلس الوطني، وبأكثرية ثلثي مجموع أعضائه في جلسة خاصة يُدعى إليها من أجل هذا الغرض، وفق نص المادة (33)، وإلغاء هذه المواد يعني إلغاء منظمة التحرير الفلسطينية ذاتها. وهذا في التحليل الأخير يعني أن الاعتراف المتبادل بين المنظمة وإسرائيل، أمر غير مشروع وخارج الإطار الديمقراطي للمنظمة [2].

ويبدو أن القيادة الفلسطينية كانت مطمئنة، إلى أنها سوف تحصل لاحقاً على موافقة المجلس الوطني الفلسطيني على إلغاء تلك المواد الثمانية، بل وتعديل البعض الآخر. ولذلك فإن عرفات في الرسائل المتبادلة بينه وبين رابين، قد أشار إلى أنه سيطلب من المجلس المذكور، حذف وتعديل تلك المواد الخاصة بالصراع مع إسرائيل. فقد ورد في رسالة عرفات لرابين: "**إن منظمة التحرير تؤكد أن بنود الميثاق الوطني الفلسطيني التي تُنكر حق إسرائيل في الوجود، وبنود الميثاق التي تتناقض مع الالتزامات الواردة في هذا الخطاب، أصبحت الآن غير ذات موضوع ولم تعد سارية المفعول، وبالتالي: فإن منظمة التحرير تتعهّد بأن تقدّم إلى المجلس الوطني الفلسطيني، موافقة رسمية بالتغييرات الضرورية فيما يتعلق بالميثاق الفلسطيني**" [3]. أي أن عرفات ألغى تلك المواد أو البنود قبل أن يعرضها على المجلس الوطني، لأنه اعتبر دعوة ذلك المجلس مجرد تحصيل حاصل.

---

[1]- جورج المصري، **غزة - أريحا تسوية مستحيلة**، ص16؛ عبد الإله بلقزيز، "**عن الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي: ليس في الإمكان أسوأ مما كان**"، المستقبل العربي، العدد 178، ديسمبر 1993، ص28.

[2]- انظر: جورج المصري، **غزة – أريحا تسوية مستحيلة**، ص16-18؛

[3]- ***Declaration of Principles On interim Self - Government Arrangements***, *p. 259.*

وكان التوقيع على اتفاق المبادئ في واشنطن قد تعطّل قليلاً بسبب بروز مشكلات ظهرت في اللحظات الأخيرة، فقد تبيّن أن نصّ الاتفاق كان يذكر أن الموقع عن الجانب الفلسطيني هم: "**فلسطينيون**"، هكذا بشكلٍ عام، وفي روايةٍ أخرى: "**عن الفلسطينيون**"، ولكن ياسر عرفات صمّم على استبدال هذا التعبير باسم: "**منظمة التحرير الفلسطينية**". وحسب البعض: فإنه كان من الأفضل الإبقاء على كلمة "فلسطينيون" في نص الاتفاق، بدلاً من الإصرار على تغييرها إلى اسم "منظمة التحرير الفلسطينية"، لأن هذا التغيير جاء ليورّط المنظمة التي هي الممثل الشرعي والوحيد بالاعتراف بالتنازلات التي يحتويها ذلك الاتفاق [1].

ومهما يكن من أمر: فإننا نرى بأن هذا الطرح مقبولاً؛ فعدم ذكر اسم منظمة التحرير الفلسطينية في الاتفاق لن يحمّلها مستقبلاً أي مسئولية تاريخية ولا أي التزام أدبي تجاه الآخرين. أما إذا تمَّ التوقيع تحت مصطلح: "**فلسطينيون**" كما هي بدون أل التعريف، أو "**عن الفلسطينيون**"، فإن الاتفاق في تلك الحالة لا يُلزم كل الفلسطينيين، وإنما يُلزم فقط من تفاوضوا فيه ومن توصّلوا إليه ومن وقّعوا عليه.

والجدير بالذكر: أن منظمة التحرير وقّعت اتفاق إعلان المبادئ، باعتبار أن لها الأهلية المؤهلة لإبرام المعاهدات، وهو وضع مستقر عليه في هذا الصدد بالأمم المتحدة [2].

وفي المحصّلة وكما يقول فتحي الكحلوت: فإن عملية السلام كانت مجزّأة، وأن المفاوضات كانت عقيمة، الأمر الذي أتاح لإسرائيل فرض متطلّباتها الأمنية على عملية التفاوض، وأن كل المحاولات التي جرت لفرض السلام في المنطقة، هي محاولات لتحقيق الأمن الإسرائيلي، وليس لتحقيق السلام بين الدول الإقليمية في المنطقة [3].

وعليه: فإن توقيع منظمة التحرير على اتفاق المبادئ، معناه أنها حوّلت نفسها إلى حكومة سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني المؤقّت (PISGA)، ويجب اعتبار المنظمة منذ 13 أيلول (سبتمبر) 1993 سلطة حكومية، وليست هناك حكومة يمكن اعتبارها الممثل الشرعي

---

[1]- المسحال، **ضياع أمة**، ص182؛ كنفاني، **سنوات الأمل**، ص256-257.

[2]- عبد الله الأشعل، **النظام القانوني للاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي**، القاهرة، سلسلة كتاب الأهرام الاقتصادي (7)، مؤسسة الأهرام، ديسمبر 1993، ص25.

[3]- فتحي محمد الكحلوت، **أثر العملية السلمية في الشرق الأوسط على العلاقات السياسية المصرية السورية (1977-2004)**، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة، جامعة الأزهر-غزة، 2012، ص135.

والوحيد لشعبها. ففي أي نظام سياسي ديمقراطي، تعتبر الحكومة والمعارضة الديمقراطية، ممثلين متكافئين وشرعيين لشعبهما. فمنظمة التحرير اتخذت القرار في إقامة كيان فلسطيني بأي ثمن، حتى لو كان الثمن فقدان تراثها الوطني الكفاحي والديمقراطي؛ فقرار المنظمة يصل إلى حد التوصّل إلى تسوية تستند لإقامة بانتوستانية [1] إلى جانب دولة إسرائيل العنصرية، دون أن يترافق ذلك مع جدول زمني وآلية تنفيذ لإلغاء سياسة الابارتهيد، التي تُشكّل الأرضية القانونية والسياسية للتركيب السياسي في إسرائيل. مما يؤدّي إلى نسف الدعم القانوني الدولي لحقوق الفلسطينيين في الأمم المتحدة؛ بإلغاء القرارات الدولية الرئيسية المتعلّقة بالقضية الفلسطينية [2].

لقد سُمِّي الاتفاق بأنه إعلان مبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية، وكان المطلوب إعلان مبادئ حول القضية بكل أبعادها؛ لتأتي ترتيبات المرحلة الانتقالية كجزءٍ من كلٍ متفق عليه وإن من حيث المبدأ؛ لنكتشف بأن لا مبادئ في الإعلان وإنما إشارات مبهمة لا مرجعية لها باستثناء القرار (242)، الذي أُسقط كمرجعية دولية وتحول إلى ملحق لِما ستؤول إليه المفاوضات النهائية، أي أن نتيجة المفاوضات أصبحت هي المرجعية. ولهذا فإن الإعلان ينطوي على لغة غامضة وقضايا كثيرة ومغيّبة، تجعل من كل نص فيه مثاراً للالتباس وسوء التفسير، عدا عن جعل الجوانب التطبيقية له أمراً صعباً [3].

وبذلك فإن محادثات أوسلو السرية خرجت بنتيجة مفادها انقسام الفكر السياسي الفلسطيني، من خلال اختلاف مواقف وفدي: واشنطن وأوسلو الفلسطينيين حول الكثير من القضايا، وعدم معرفة وفد واشنطن بأمر البوابة الخلفية التي فتحتها القيادة الفلسطينية، بشأن المفاوضات السرية في أوسلو.

---

[1]- البانتوستان (Bantustans): هي إحدى مرتكزات سياسة الابارتهيد، أي الأحياء الخاصة بالأفارقة في جنوب أفريقيا، والتي يحظر عليهم السكن خارجها، وذلك ضمن سياسة التفرقة العنصرية التي كانت تنتهجها الأقلية البيضاء الحاكمة.

انظر: عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، ج1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985، ص489.

[2]- جورج المصري، **غزة – أريحا تسوية مستحيلة**، ص22-23.

[3]- المرجع السابق، ص23.

رابعاً: اتفاق أوسلو ما بين ردود الأفعال المتباينة وسلبياته

وقد بدا واضحاً في قناة أوسلو، أن الأمر اختلط على القيادة الفلسطينية بين المحافظة على الوطن المعنوي والمحافظة على الوطن الطبيعي، ورأت أن بالوسع استغلال المأزق الذي خلقته الانتفاضة لإسرائيل، للخروج من المأزق الذي خلقه الواقع العربي للمنظمة. وبذلك تبلورت أول قواعد التفاوض وأهدافها؛ فالمنطلق هو حماية منظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد بوصفها عنوان القضية، والغاية هي تجسيد ذلك بالعودة إلى التراب الوطني ولو من بوابة السياسة التجريبية. أما الوسيلة فكانت إشعار الإسرائيليين بالاستعداد لحل القضية من خلال مقايضة الأمن بالعودة، وإدارة أوضاع الفلسطينيين بشكلٍ يقرِّب الجميع من الحل الذي لم تكن صورته النهائية واضحة. وبين هذا وذاك الارتكاز إلى ورقتي قوة، **أولاهما:** حاجة إسرائيل للتخلّص من أعباء إدارة الوضع الفلسطيني كقوة احتلال، **والثاني:** اللعب بورقة فتح الأبواب العربية المغلقة أمام إسرائيل. وهكذا كان بوسع القيادة الفلسطينية، أن ترى في اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو) أرضية تقرّب الفلسطينيين، خلال فترة زمنية محددة من الحل النهائي الذي هو دولة فلسطينية مستقلة. أما إسرائيل فلم ترَ أن الإعلان يقود بالضرورة إلى ذلك، بل إنه يفتح الباب أمام الفلسطينيين للحصول على شيءٍ ما بين الحكم الذاتي والدولة محدودة السيادة [1].

وبالتالي وحسب قول غازي الصوراني: فقد شكّل توقيع اتفاق إعلان المبادئ وتبادل الاعتراف ما بين قيادة منظمة التحرير وإسرائيل، نقطة الانعطاف النوعية في النضال الوطني الفلسطيني المعاصر. نقطة انعطاف: بمعنى أن لها مقدماتها ولها تفاعلاتها، ونتائجها اللاحقة والمستقبلية. فتوقيع الاتفاق شكّل اختراقاً استراتيجياً لجبهة الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، والعربي - الإسرائيلي. وخطورته تتميّز بأبعاد نوعية لم تصل إليها اتفاقيات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل. الأمر الذي يمكن معه القول، بأن المرحلة الراهنة، هي أخطر مرحلة يواجهها النضال الوطني الفلسطيني منذ الغزوة الصهيونية لفلسطين. ذلك لأن القضية الوطنية والنضال الوطني طيلة العقود السابقة، وبرغم كل الهزائم والانكسارات، لم يصل إلى

---

[1] - موسى، **"منظمة التحرير وإدارة المفاوضات"**، ص146-147.

المستوى الذي تجرؤ فيه أي قيادة فلسطينية، على التسليم والاعتراف بحق الحركة الصهيونية والاحتلال الإسرائيلي بالوجود الشرعي على أرض فلسطين [1].

ومن نافلة القول: أنه ليس صحيحاً بأن أزمة منظمة التحرير بدأت مع المفاوضات السرية في أوسلو، أو تمخّضت عن مخرجات عملية التسوية على المسار الفلسطيني منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي؛ فالحديث عن نقائص العملية السياسية في حياة المنظمة صاحبها منذ أيامها الأولى، مثل الانتقادات الموجهة إلى الأداء القيادي في المنظمة، من حيث الاستفراد بصيغة القرار أو إزاحة العمل المؤسسي والميل للسلطوية، وإحلال أهل الثقة مكان أهل الخبرة، مما أدّى إلى سيادة أنماط المحسوبية والشللية داخل مؤسسات المنظمة. وكذلك عدم الانتظام في عمل المؤسسات وبخاصةً المجلس الوطني، وسطوة الأغلبية بزعامة حركة فتح، وأساليب إدارة الكوتا عبر استخدام المناورات أو الضغوط المالية أو السياسية، وعمليات شراء الذمم والأشخاص والولاءات بصفة عامة. على أن أزمة المنظمة قبل أوسلو كانت تتصل بالأداء الوظيفي، والرغبة في تحسين قدرتها على التوفيق بين التيارات المشاركة، أو إحداث نقلة نوعية في تمثيلها لجموع الشعب الفلسطيني بظروفه المعروفة. وكان أقصى تجلّيات هذه الأزمة هو التنازل والجدل حول مشروعية وقانونية حركة القيادة، قياساً بمواثيق المنظمة ومقررات مجالسها الوطنية؛ فكثيراً ما وُجّهت أصابع اللوم للقيادة باعتبار أنها تمرق على هذه المواثيق والمقررات، وبالطبع كانت صيغة أوسلو من أبرز الوقائع التي انطبق عليها هذا اللوم أو الاتهام. وذلك لأنها مثّلت في نظر معارضيها سواء أكان داخل المنظمة أو خارجها، خطوة اتخذتها قيادة المنظمة بمعزلٍ عن إرادة المنظمة ذاتها، وبما يخالف ثوابت السياسة الفلسطينية [2].

ولذلك فإن صيغة أوسلو ومخرجاتها التي توصّلت إليها القيادة الفلسطينية كانت كاشفة لأزمة المنظمة لا صانعة لها، لكنها في الوقت نفسه: حملت المنظمة إلى نوعية غير تقليدية من الأزمات، وأوردتها موارد الخطر على الوجود والدور ذاتيهما، بل ولعلها أدخلت المنظمة في أزمة شرعية تمثيل الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية، وهو أمر لم تتعرّض له المنظمة على الصعيد الفلسطيني بالذات منذ نشأتها عام 1964. ووفقاً لتلك الرؤية يصح

---

[1] - الصوراني، **المشهد الفلسطيني الراهن**، ص13.

[2] - الأزعر، **"منظمة التحرير"**، ص403-404.

القول، بأن القيادة الفلسطينية استثمرت اسم المنظمة وتراثها النضالي وصفتها الوطنية التمثيلية لتوقّع اتفاقيات، وتمضي في سُبل تفاوضية وعلاقات سياسية، لا تلبي مطالب الشرعية الفلسطينية ولا المواثيق التي يُفترض أنها أمينة عليها وحارسة لها؛ فقبل أوسلو ومخرجاتها لم تجادل القوى الفلسطينية - بما فيها المعارضة أو المتمردة على أداء قيادة المنظمة - في شرعية تمثيل المنظمة للقضية الفلسطينية، ولا قدحت في مواثيقها، وإنما كانت تطالب باحترام تلك المواثيق، وهذا الأمر كذلك ينطبق على كثير من الحركات العاملة خارج إطار المنظمة كالحركات والتيارات الإسلامية. لكن بعد توقيع أوسلو بات من الجائز تماماً التشكيك في شرعية المنظمة وصلاحيتها، سواء من جانب القوى المعارضة تقليدياً في رحابها أو العاملة بموازاتها وبعيداً عنها [1]. وكذلك الأمر وحسب البعض: فما دامت قيادة المنظمة قد اشتركت في مؤتمر مدريد بوفدٍ مشترك، طبقاً لصيغة اتفاق عمَّان عام 1985، فظهر أن كل المعارك التي خاضتها منظمة التحرير للفوز بشرعيّة التمثيل، لم تأتِ بنتيجةٍ عمليةٍ تُذكر، طالما أنها دخلت عملية التسوية بوفدٍ مشترك مع الأردن [2].

والواقع حسب قول غازي الصوراني: فإن عرفات انحاز للمفاوضات السرية في أوسلو إلى خط محمود عباس (أبو مازن)؛ في محاولةٍ منه للإفلات من محاولات دول الخليج العربي لإقصائه عن زعامة حركة فتح ومنظمة التحرير بضربةٍ واحدة، عقابًا له على تأييده للرئيس صدام حسين في اجتياحه للكويت وفي حرب الخليج الثانية. فحرص عرفات على تجنُّب الضربة الخليجية، ودلف إلى مناطق الحكم الذاتي؛ فكان كمن انزاح من تحت الدلف إلى تحت المزراب، لأنه غدا داخل المصيدة الصهيو- أمريكية، الأمر الذي وعاه بعد فوات الأوان قبيل وفاته. والمعروف بأن الوفد الفلسطيني الرسمي في مفاوضات واشنطن بقيادة الدكتور حيدر عبد الشافي، رفض شروطًا أفضل من شروط أوسلو، لكن تلهّف عرفات لتجنُّب الضربة الخليجية، أدّى إلى اتخاذه حركة وقائية وقبوله بشروط أوسلو المذكورة. ومن ثمَّ تورّط الشعب الفلسطيني كله في تلك الكارثة التي كانت – وما زالت - من أخطر الكوارث، التي تعرّض لها في تاريخه المعاصر [3].

[1]- المرجع السابق، ص404-405.

[2]- أبو حسنة، **تطور الوعي الفلسطيني**، ص36.

[3]- **مقابلة مع غازي الصوراني**.

ولا نجد قولٌ أفضل مما ذكره البعض: بأن ذلك الاتفاق يعتبر بحق منعطفاً تاريخياً في مسار القضية الفلسطينية؛ فلأول مرة في تاريخ القضية الفلسطينية يوقّع الفلسطينيون والإسرائيليون اتفاقاً، تمَّ بموجبه تنفيذ تسوية سلمية بين الطرفين. ومهما يكن من أمر: فإن ذلك الاتفاق شبيه إلى حدٍّ بعيد بمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979، والذي وصفته القيادة الفلسطينية حينذاك بالمذل والخياني والاستسلامي. كما ويعكس التأثيرات الذي أحدثه ذلك الاتفاق على مسارات التفاوض العربية – الإسرائيلية، التي شعرت بالخديعة الفلسطينية وخاصةً المسار الأردني الذي سرعان ما امتصَّ الصدمة؛ فعقد تسوية مع إسرائيل في 26 تشرين أول (أكتوبر) 1994 في وادي عربة بالأردن [1].

وفي الإطار نفسه وحسب ما ذكره الدكتور عماد جاد: فإنه وبصرف النظر عن تقييم الاتفاق، فإن تلك الخطوة من الجانب الفلسطيني قد أطاحت بإطار التنسيق العربي، فانتهت آلية التشاور والتعاون التي كانت تفيد الجانب الفلسطيني بالأساس، كما أسقطت الموانع الأخلاقية أمام الأردن لكي يوقّع معاهدة سلام مع إسرائيل، جاءت بمبدأين جديدين هما: تأجير وتبادل الأراضي. وهنا لا يمكن إلقاء اللوم على الجانب الأردني الذي التزم – رغم عدم وجود مشاكل كبيرة مع إسرائيل - بما تعهّد به، وألزم نفسه بأنه لن يكون أول الموقّعين على اتفاق سلام مع إسرائيل؛ فالأردن أقدم على هذه الخطوة بعد نحو عام على توقيع اتفاق أوسلو. وكذلك الأمر فإن الخطوة الفلسطينية حققت لإسرائيل ما كانت تهدف إليه من البداية وفق صيغة مدريد، ألاَ وهي فصل مساري التفاوض الثنائي المباشر عن الإقليمي متعدد الأطراف، وفصل مسارات التفاوض الثنائي عن بعضها البعض. وبتوقيع اتفاق أوسلو امتلكت إسرائيل زمام المبادرة وتلقّفت الأدوات التي مكّنتها من التلاعب بالمسارات المختلفة، والتي لم يخرج من إطارها المسار الفلسطيني، الذي بدا بعد توقيع الاتفاق في أشد الحاجة لذلك الإطار الذي أقدم على الإطاحة به [2]. وعليه: انفرط عقد المسارات التفاوضية الثنائية في واشنطن وبدا تعثّرها، بعدما اعتبرت سوريا أن مفاوضات أوسلو وإعلان المبادئ ضربة قاسمة للتضامن العربي [3].

---

[1]- الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص138؛ المركز الفلسطيني للإعلام، "**مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية**"؛

http://www.palestine-info.info/arabic/books/altasweyah/altasweyah1.htm

[2]- جاد، **فلسطين: الأرض والشعب**، ص277-278.

[3]- شاش، **مفاوضات التسوية النهائية**، ص54.

ويؤكّد جورج المصري ما ذهب إليه الدكتور عماد جاد، بالقول: أنه تمَّ توجيه انتقادات عدّة لإعلان المبادئ، كان من أبرزها أن ذلك الاتفاق هو خروج على قاعدة التنسيق التي تفاهم عليها القادة العرب منذ مؤتمر مدريد. ووجد بعض المنتقدين أن هذا الخروج يتّخذ طابعاً مؤلماً؛ فبعد انتهاء اجتماع وزراء خارجية دول الطوق العربية، جاء البيان الختامي مؤكّداً على أن الأطراف العربية المشاركة في عملية السلام، تؤكّد التمسّك بالتضامن والتنسيق بينها. وذلك في الوقت الذي كان المفاوضون من منظمة التحرير يضعون اللمسات الأخيرة على الاتفاق الثنائي مع حكومة رابين الجديدة. ويبدو أن جوهر المشكلة كان يكمن في أزمة الثقة، بين القيادة الفلسطينية والأطراف العربية التي يمكن التعاون معها وبخاصةً الأردن، على الرغم من وجود مجالات يستفيد منها الطرفان الفلسطيني والأردني من التنسيق بشأنها. وكشفت خبرة التفاوض منذ العام 1991، أن التطلّع إلى تنسيق جدّي يصطدم بواقع مأزوم لا تقتصر أزمته على التفكك، وإنما على تباين وتفاوت سائر الأطراف العربية، فيما يتعلّق بالمفاوضات الثنائية والبعد الإقليمي للتسوية [1].

وعن هشاشة ذلك الاتفاق الذي تمَّ التوصّل إليه، ذكر ممدوح نوفل - الذي كان مقرباً من ياسر عرفات وعمل كمستشارٍ سياسي له بعد إقامة السلطة الفلسطينية - أن الفلسطينيين تفاوضوا في واشنطن وأوسلو في ظروف صعبة مع عدم وجود تكافؤ بين الطرفين. ومع ذلك فإن الاتجاه الواقعي في منظمة التحرير الذي قاد عملية التفاوض، توصّل باسم الشعب الفلسطيني إلى اتفاق أوسلو وملحقاته وبروتوكولاته، وهو مقتنع بأن ذلك الاتفاق لا يوصل إلى سلام عادل، ولا حتى إلى تسوية شاملة مقبولة، لأنه لا ينص على إقامة دولة فلسطينية، ولا يعالج القضايا الجوهرية للصراع، إلاَّ أن أصحاب ذلك التوجّه رأوا في ذلك الاتفاق محطة أولى اختبارية، تمهّد الأجواء للانتقال إلى محطات تفاوضية أخرى تكون فيها ظروفهم أفضل وأوضاعهم أحسن. وهم منذ أوسلو لم يخدعوا أنفسهم، ولم يخدعوا أحداً بغض النظر عن الطريقة التي أداروا فيها المفاوضات [2].

وفي السياق نفسه يقول عبد الإله بلقزيز: إن قيادة منظمة التحرير استثمرت اسم المنظمة وتراثها النضالي وصفتها التمثيلية؛ لتوقّع على أسوأ اتفاق سياسي وقّعت عليه حركة

---

[1] - جورج المصري، **غزة - أريحا تسوية مستحيلة**، ص7.

[2] - نوفل، **قصة اتفاق أوسلو**، ص291.

تحرر وطني في العصر الحديث (أي اتفاق أوسلو). وحين نشأت سلطة من صُلب ذلك الاتفاق، لم يعد من دور لمنظمة التحرير سوى تعزيز وشرعنة الاتفاق والسلطة الخارجة من رحمه [1].

بل ووصل الأمر بالرئيس الأمريكي الأسبق كارتر للقول: "**كل ما حصل عليه عرفات بالفعل من اتفاق أوسلو، هو التأكيد على تنظيم حكومة فلسطينية والبقاء في السلطة، حتى يتمكّن من إدارة شؤون الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة. أما الإسرائيليون فإنهم أرادوا بل وتمكّنوا من إنجاز ما هو أكثر بكثير مما أرادوه**". بل ويرى: بأن ذلك الاتفاق هضم حقوق الفلسطينيين، ولم يُلزم إسرائيل بأي مواعيد محددة للانسحاب من الأراضي المحتلة. بل إن لفظ الانسحاب لم يُنص عليه أبداً إلاّ فيما يتعلّق بقطاع غزة، وأما سائر الأراضي المحتلة فتعمّدت إسرائيل أن تنص على مصطلح (**إعادة الانتشار**). كما وافتخر رابين دوماً، بأنه تحلّل من أي ضمانات أمريكية أو دولية في ذلك الاتفاق، وذلك بقوله: "**إننا نحن الذين قمنا بالحصول على هذه التنازلات من الفلسطينيين وبدون أي وعود أمريكية، مثل تلك التي كانت موجودة في اتفاقيات كامب ديفيد، وبدون أي ذكر لانسحاب الجيش الإسرائيلي من الأراضي المحتلة**". كما أكّد رابين، على أن المستوطنات اليهودية سوف تكون تحت السلطة الحصرية للنفوذ الإسرائيلي، وبأنه لن يكون لمجلس الحكم الذاتي الفلسطيني (السلطة الفلسطينية) أي سلطة عليها [2].

وحسب البعض، فقد شكّل اتفاق إعلان المبادئ تحولاً نوعياً في الصراع العربي الإسرائيلي لمصلحة إسرائيل؛ فهذا الاتفاق ألغى كافة نضالات الشعب الفلسطيني، وكرّس الهيمنة الإسرائيلية الأمريكية على العالم العربي لعقودٍ قادمة. وصِيغ هذا الإعلان بحيث يمكن خلق صعوبة تامة في المفاوضات الجارية تحت مظلته عند كل نقطة؛ فالإعلان افتقد إلى أي مرجعية دولية، وهو مسئول عن الارتهان الفلسطيني السياسي وعن التبعية الفلسطينية الكاملة للاقتصاد الإسرائيلي، الذي أصبح محكوماً بإلزامية قانونية - تعاقدية، سيبقى ملازماً لمستقبل الحكم الفلسطيني، وهو ما يعني أن هذا الاتفاق لا يعدو أن يكون

---

[1]- بلقزيز، **موضوعات سياسية**، ص14.

[2] - *Carter, **Palestine Peace Not Apartheid**, pp. 133-138.*

تسوية مستحيلة، لصراعٍ هو في حقيقته صراع مستمر حول الوجود والأرض، ولتكون التسوية مستحيلة [1].

وبحسب الدكتور إبراهيم أبراش: فإن اتفاق أوسلو كان نتيجة حوارات سرية لم تعلم بها حتى قيادات في منظمة التحرير، وبالتالي: كان لها معارضين كُثر من داخل حركة فتح والمنظمة بالإضافة للقوى الإسلامية، ولكن لا يُعتقد بأن هدف ياسر عرفات كان فقط سلطة حكم ذاتي، بل كان يأمل من خلال أوسلو العودة للداخل والخروج من مأزق حصار الثورة في الخارج، ومحاولة تجديد الحالة النضالية من داخل فلسطين. وهذا ما ظهر جلياً بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد عام 2000 واندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في العام نفسه، حيث حاول التهرّب من استحقاقات أوسلو وتجديد الثورة ودعم الكفاح المسلح، إلاَّ أن إسرائيل استبقت الأمر وقامت بمحاصرته في مقاطعة رام الله وحتى تاريخ وفاته في 11 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 2004. ولكن البعض من داخل حركة فتح ومنظمة التحرير، كان مستعداً للقبول بما تمنحه إسرائيل والتخلّي عن الثوابت الوطنية [2].

وحسب ما يذكر البعض: فإن خيار أوسلو ليس مجرد خطأ في الحسابات، أو غفلة ساذجة تورّط فيها أصحابه، وإنما خيار طبقي متعمّد، يعبّر عن المصالح المتشكّلة لشريحة اجتماعية محددة في ظل الظرف الدولي والإقليمي الجديد؛ فهذا هو التفسير الوحيد القادر على تبديد الحيرة والذهول اللذين أصابا البعض، وهم يشهدون انتقال النواة القيادية المهيمنة في منظمة التحرير من موقع قيادة الحركة الوطنية إلى موقع التفاهم مع العدو، والانصياع لإملاءاته وحماية أمنه ومصالحه التوسعية والاستيطانية. ولذلك فإن اتفاق أوسلو هو صفقة مع إسرائيل، أبرمتها القيادة البرجوازية البيروقراطية المهيمنة على مؤسسات منظمة التحرير، والتي استكملت انحيازها إلى صف شريحة اجتماعية ضيقة من أصحاب رأس المال ووسطاء الاحتكارات، الذين يغلّبون مصالحهم الطبقية الأنانية على مصالح الشعب والقضية الوطنية [3]. وبحسب البعض الآخر: فإن الشريحة اليمينية المهيمنة على مركز القرار في المنظمة، بدأت مع مطلع الثمانينات من القرن الماضي، تُبدي ميلاً واضحاً

---

[1]- جورج المصري، **غزة - أريحا تسوية مستحيلة**، ط1، ص5.

[2]- **مقابلة مع إبراهيم أبراش.**

[3]- إبراهيم أبو حجلة، سالم خلة، **اتفاقية أوسلو: المسيرة المتعثرة في منعطفها الجديد**، ط1، بيروت، شركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، 1996، ص19.

نحو التساوق مع مخططات التسوية الأمريكية، التي تحددت ملامحها حينذاك في اتفاقيات كامب ديفيد ومشروع ريجان، وتتجه نحو البحث عن نقاط تقاطع تضمن لنفسها ولِما تمثله من مصالح طبقية ضيقة، موقعاً ما في إطار هذه المخططات [1].

أما موقف الأستاذ عبد الله الحوراني من اتفاق أوسلو. فيؤكد أن فلسطين تمثّل أكثر من وطن محتل وحق تاريخي, وليس لأحد أن يكون فلسطيني أكثر أو أقل من الآخر, ويضيف أن ما هو معروض في هذا الاتفاق، لا يلبي الحد الأدنى من مصالح الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية. وأن الاتفاق تنازل عن الحقوق الوطنية والتاريخية وقرارات المجالس الوطنية، في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الوطنية المستقلة، وتثبيت للاستيطان وتجاوزاً لحقوق الإنسان الفلسطيني, وإسقاط لحق العودة. أما القدس فإنها مخرجة من دائرة المفاوضات والتكتيك، وتعتبرها إسرائيل عاصمتها الأبدية, وعليه: فإنه يجب أن نكون محكومين وطنياً ودينياً وتاريخياً بالحفاظ عليها. وأن الاتفاق اقتصادياً يكرّس التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، على حساب التعامل مع الدول العربية وخاصة الأردن، ويتناقض مع العمل الاقتصادي العربي المشترك.

ويؤكد أن الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود هو أخطر ما في الاتفاق، وأنه أُتخذ دون العودة للمؤسسة الشرعية للمجلس الوطني الفلسطيني. ويقول: إن الاعتراف يكون بين الدول, وأن منظمة التحرير ليست أكثر من هيئة أو حزب أو حركة في أحسن الأحوال, وأننا أعطينا بالاعتراف دون أن نأخذ، وفرطنا بحقوق لا نملك حق التصرّف بها. وعليه: فإن الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، يفتح الباب على مصراعيه أمام الدول العربية للاعتراف بإسرائيل [2].

ويضيف الحوراني: أن أصحاب الاتفاق في معرض تبريرهم لما فعلوه، يرفعون في وجوهنا سؤالاً يتلخّص في: **ما البديل؟**، وذلك بهدف إحراجنا وإسكاتنا. وحسب الحوراني: فحتى إن

---

[1]- المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، **خمس سنوات على اتفاق أوسلو**، ط1، بيروت، شركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، دمشق، الأوائل للنشر والتوزيع، 2001، ص16.

[2]- سمير أبو مدللة، "**الرؤية السياسية للوضع الفلسطيني عند عبد الله الحوراني**"، الاتجاه الديمقراطي، 2011/11/30:

http://www.alhourriah.ps/ar/?page=det&id=11058

صح سؤالهم مع أنه ليس صحيح، فهم قبل المعارضة وقبل أصحاب الرأي الآخر المسئولون عن توفير البديل، باعتبارهم يتحكّمون بالقرار السياسي والمالي والإداري والتنظيمي, وما نحن بصدده لا يخص المواطن الفلسطيني فقط وإنما العربي. وهذا يفرض دور على الأحزاب والقوي والهيئات الثقافية والفكرية العربية, وتبيان المخاطر الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية التي يمكن أن يجلبها الاتفاق؛ فواجب الفلسطينيين والعرب أن ينتبهوا لمخاطر الغزو الاقتصادي والمشاريع المشتركة، وذلك لن يعود إلاَّ إلى إعمار إسرائيل [1].

ولذلك: فقد وفّر اتفاق أوسلو وضعاً قوياً ومريحاً إقليمياً ودولياً لحكومة حزب العمل الإسرائيلية، لكي تمضي على المسار الفلسطيني في مراكمة الوقائع السياسية والخطوات العملية، التي تسمح لها إلى حدٍّ بعيد بفرض تصورها للحل الدائم، وهو حل قائم بحده الأدنى على ضم القدس الكبرى، والكتل الاستيطانية ذات الكثافة السكانية، أو ذات الموقع الحيوي، وتعيين غور الأردن حدوداً أمنية لإسرائيل، ووضع اليد على مصادر المياه، ومنع اللاجئين والنازحين من العودة تنفيذاً لمخطط التوطين. وانطلاقاً من ذلك الحد الأدنى، أبقت إسرائيل قضايا رئيسية إلى مرحلة الحل النهائي، ومنها الوضع السياسي للكيان الفلسطيني على جزءٍ من الأراضي المحتلة عام 1967 الذي سيكون حتماً منقوص السيادة، ونطاق ولايته والإطار الذي سوف ينظّم وضعه إقليمياً باتجاه الأردن وإسرائيل [2].

كذلك فإن من أخطر سلبيات اتفاق أوسلو، ما تمَّ التوافق فيه على تأجيل قضايا القدس والحدود والمستوطنات واللاجئين إلى مرحلة الحل النهائي؛ فثمة قصور في اتفاقيات المرحلة الانتقالية، والتي تفتقر إلى مواد تنص صراحةً على بقاء الأوضاع الديموغرافية والسياسية والدينية في القدس، كما هي ضمن إعلان المبادئ (اتفاق أوسلو). مما جعل إسرائيل تستغل ذلك في تبنّي سياسة تثبيت السيادة الإسرائيلية في القدس، وخلق واقع لا يمكن تجاهله في المفاوضات اللاحقة حول القدس. ولذلك فإن نجاح إسرائيل في عدم تضمين الاتفاقيات أي ترتيبات تتعارض مع الموقف الإسرائيلي من القدس، وتبنّي رؤيتها الخاصة بضرورة معاملة القدس بشكلٍ منفصل عن بقية المناطق المحتلة عام 1967، سمح

---

[1]- المرجع السابق.

[2]- المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، **خمس سنوات على اتفاق أوسلو**، ص19.

لإسرائيل بفرض الأمر الواقع على المدينة، مما جعلها تتمسّك بعدم الاعتراف بأن شرق القدس جزء من الأراضي المحتلة، كما تجاهل الفلسطينيون قضية غرب القدس [1].

كما أن الاتفاق: عكس التخلّي الفعلي عن كل ما يتعلّق بالسيادة الفلسطينية على مناطق الحكم الذاتي؛ فالاتفاق فقد المرجعية على القرارين: (242)، و (338)، التي لا يتفق الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي على تعريفٍ واضح بشأنهما، وأغفل حق تقرير المصير في المادة الثالثة والتي هي أساس الحكم الذاتي، بل وعلّق الولاية الجغرافية على الضفة الغربية وقطاع غزة؛ بالاستثناءات التي أحالها إلى الاتفاق النهائي، وتشمل: القدس والمستوطنات والحدود والترتيبات الأمنية واللاجئين [2].

كذلك من سلبياته الخطيرة أيضاً، الخروج الواضح عن مقررات الميثاق الوطني الفلسطيني، والقبول بتسوية دون أية مرجعية خاصة لها، فذلك الاتفاق نشأ على قاعدة حُسن النوايا، وانعدام الكفاءة التفاوضية لدى الوفد الفلسطيني المفاوض [3]. يُضاف إلى ذلك، أن الوفد الفلسطيني لم يشارك فيه أي مستشار قانوني طوال مفاوضات أوسلو حتى 19 آب (أغسطس) 1993 (أي قبل التوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاق بساعاتٍ فقط)؛ فأسعفت الحكومة المصرية الوفد الفلسطيني بالسفير طاهر شاش المستشار القانوني لوزارة الخارجية المصرية [4]. ولذلك فإن اتفاق أوسلو حسب ما يذكر البعض: ليس اتفاقاً على الإطلاق ولكنه إعلان مبادئ، وكل بند من بنوده من الميوعة، بحيث يمكن أن لا يؤدي إلى شيء على الإطلاق، بالإضافة إلى كونه أساساً تصرُّف بالحقوق غير القابلة للتصرّف [5].

وكنتيجةً لتوقيع اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو)، وجد الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة نفسه - فيما بعد – مخدوعاً ومصدّقاً لوعود إعلان دولة بلا دولة من الناحية الواقعية، حيث تأكّدت القيادة الفلسطينية بنفسها من ذلك في محادثات قمة كامب

---

[1]- جهاد أبو طويلة، "**مدينة القدس: دراسة في الصراع الإقليمي ومقترحات التسوية**"، كتاب مؤتمر القدس (المؤتمر الرابع)، غزة، مؤسسة القدس الدولية، 2010، ص299-300.

[2]- محمد السيد سعيد، **هل يمهّد إعلان المبادئ لدولة فلسطينية**. في الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي: الفرص والمخاطر، سلسلة كراسات استراتيجية، القاهرة، العدد 18، مؤسسة الأهرام، نوفمبر 1993، ص15.

[3]- انظر: عثمان العثمان، **مأزق التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي**، ط1، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، مجد، 2003.

[4]- حواتمة، **أوسلو والسلام الآخر**، ص95.

[5]- المسحال، **ضياع أمة**، ص166.

ديفيد عام 2000، عندما حاول الرئيس الأمريكي كلينتون إقناع الرئيس ياسر عرفات، بالتوقيع بالموافقة على اتفاقٍ لا يمنح الفلسطينيين دولة، ولكنه رفض الضغوطات التي مارسها عليه كلينتون [1].

ومن الانتقادات التي وُجهت لذلك الاتفاق، أنه تضمّن مرحلة تمهيدية في إطار المرحلة الانتقالية بدلاً من الإصرار على وجود مرحلة انتقالية والأخرى نهائية، والعمل على ربط الأولى بالثانية. وهذا يعني الموافقة على ثلاثة مراحل تكون الأولى تمهيدية (غزة – أريحا أولاً)، يليها الانتقالية ومدتها خمس سنوات، ثمَّ يليها المرحلة النهائية [2].

كما خلا نص الاتفاق وملاحقه الأربعة من استخدام مفاهيم مستقرة في القانون الدولي، مثل: حق تقرير المصير والسيادة والاحتلال أو القوة المحتلة، واكتفى بالإشارة في المادة (3) فقرة (ج) إلى الحقوق المشروعة؛ مما سمح لإسرائيل في التلاعب بالاتفاق كيفما شاءت. وبالتالي: فإن تجنّب إسرائيل لمفاهيم السيادة، يعني تفادي التزامها بمرجعية قانونية دولية تفرض انسحابها من الأراضي التي احتلتها بالقوة، ويسمح لها فقط بإعادة الانتشار والتموضع في أماكن أخرى غير مكتظة بالسكان الفلسطينيين، وذلك حسب المادة (13) فقرة (2). كما إن الاتفاق خصَّ بالذكر قراري مجلس الأمن: (242) لعام 1967، و(338) لعام 1973، ولم يأتِ على ذكر قرار التقسيم (181) لعام 1947، أو القرار (194) الخاص بعودة اللاجئين أو تعويضهم لعام 1948. ولذلك قام الاتفاق بإجراء معاملة تفضيلية للاجئين، فاختار من بينهم نازحي عام 1967 كمرشحين للعودة، ضمن ترتيبات الارتباط والتعاون مع مصر والأردن. وفيما يخص لاجئي عام 1948، فإن الاتفاق لم يغلق الباب أمام البحث في مشكلتهم، ودعا إلى إنشاء لجنة دائمة ذات اهتمام مشترك للتعاون مع القضايا الأخرى، ولم يتم وضع تلك المسألة ضمن قرار الأمم المتحدة بعودة اللاجئين، بل ترك بند عودة اللاجئين لإسرائيل، لتكيّف تعاملها مع تلك المسألة على النحو الذي تراه مناسباً لها [3].

---

[1] - الكحلوت، **أثر العملية السلمية في الشرق الأوسط**، ص135.

[2] - انظر: فريد الفالوجي، **أبو عمار ثائر أسطوري أم عميل لإسرائيل**، ط1، القاهرة – دمشق، دار الكتاب العربي، 2005.

[3] - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، "**الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي: الفرص والمخاطر**"، عدد 18، القاهرة، 1993، ص30.

وفيما يخص موضوع اللاجئين، فقد اعتبرت المجموعة الخاصة باللاجئين، أو ولايتها العامة تنحصر في رفع المعاناة عن الأشخاص الذين أدّى الصراع العربي الإسرائيلي إلى تشريدهم، وأن أساس عملها هو افتراض أن تحسين الأحوال المعيشية للاجئين الفلسطينيين، والبحث عن حل سياسي يكمّل أحدهما الآخر، بحيث أن أية انجازات في مجال تحسين ظروف المعيشة اليومية لهؤلاء اللاجئين، لا يستوجب المساس بالوضع السياسي للمشكلة. وعليه: فخلال الاجتماعات أصرَّ الجانب الإسرائيلي على قيام الدول العربية بمعالجة مشكلة اللاجئين في أراضيها عبر التوطين، وأن يتحمّل المجتمع الدولي مسئولية إعادة توطين اللاجئين داخل الأراضي المحتلة عام 1967 [1]. وبالتالي: فقد تجاهل اتفاق أوسلو مشكلة اللاجئين الذين يشكّلون حوالي 60% من الشعب الفلسطيني، وترك مصيرهم مجهولاً ومفتوحاً أمام مخططات التوطين والتهجير، وتمَّ تأجيل قضيتهم إلى مفاوضات الحل النهائي بعد عامين من موعد تطبيق الاتفاق. وعليه: تُصبح نتيجة المفاوضات رهناً بإرادة إسرائيل، وبالنظر إلى الاتفاق فإنه عمل على تجزئة قضية اللاجئين، وتمَّ تحويلها إلى قضية عربية إسرائيلية، يجري بحثها في إطار مفاوضات متعددة الأطراف [2]. ولم يرد في اتفاق أوسلو أي نص مباشر يتضمّن تعبير حق العودة للاجئين؛ فالاتفاق أهمل القرار الدولي (194) إهمالاً تاماً، والذي ينص على العودة الفورية لهؤلاء اللاجئين إلى ديارهم [3].

وبالتالي: فإن اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو)، لم يفتت الشعب الفلسطيني فقط بين أهالي نابلس وأريحا، وبين أهالي رام الله وغزة، وهؤلاء هم أصحاب الانتفاضة الفلسطينية الأولى، كما أن هذا الاتفاق لم يُشرّع انقساماً بين أهل الداخل والخارج فحسب، وإنما أغلق باب الأمل أمام ملايين اللاجئين في الشتات. فأحد أكبر التنازلات في هذا الاتفاق، أنه محصور في غزة وأريحا، وفيه بند يتحدّث بلهجة صحفية عن عودة جزء من لاجئي الشتات، الذين غادروا الأرض المحتلة بعد حرب 1967. ولكن نظراً إلى أن الاتفاق يتحدّث عن لاجئي 1967 لا شعب 1948، فهذا يعني أن منظمة التحرير، تخلّت عن مطلبها بحق العودة الذي كان في جوهر معتقداتها [4].

---

[1]- جواد الحمد، **مستقبل السلام في الشرق الأوسط**، عمّان، المؤسسة المتحدة للدراسات والبحوث، 1994، ص70.

[2]- قيس عبد الكريم، وآخرون، **سلام أوسلو بين الوهم والحقيقة**، ط1، بيروت، شركة التقدم العربي للطباعة والنشر، 1998، ص9.

[3]- عبد الكريم، وآخرون، **الطريق الوعر**، ص22.

[4]- جورج المصري، **غزة – أريحا تسوية مستحيلة**، ص34.

ولم يأتِ الاتفاق على ذكر أيٍّ من منظمات الأمم المتحدة في حال فض الخلافات، وعن ذكره للتحكيم كإحدى الوسائل التي يمكن للطرفين اللجوء إليها عند نشوب الخلاف؛ فلم يذكر الاتفاق: محكمة العدل الدولية على سبيل المثال أو غيرها من هيئات التحكيم الدولية ذات المصداقية. والأخطر من ذلك: أن الاتفاق في ملاحقه الثالث والرابع، عمل على ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، ولم تترك تلك الملاحق مجالاً إلاَّ وحددته، وقامت بصياغة أشكال الارتباط والتعاون بين أراضي السلطة الفلسطينية وإسرائيل، وبينهما معاً وبين الدول المجاورة. وبذلك فبدلاً من أن يحدد الفلسطينيون خياراتهم الاقتصادية على ضوء اقترابهم من الاستقلال، فرضت عليهم إسرائيل منذ البداية، أشكالاً وصيغاً لربط الكيان الفلسطيني المزمع إنشاؤه قبل ولادته [1].

ولم يذكر الاتفاق أي شيء صراحةً عن مصير السلطة الفلسطينية بعد انتهاء المرحلة الانتقالية، وعن طبيعة استمرارها كمنظمة سياسية لها وضع قانوني، إلاَّ أن الاتفاق ينص صراحةً على أن: "**لن يكون للسلطة الفلسطينية صلاحيات ومسئوليات في مجال العلاقات الخارجية، التي تشمل في إطارها إقامة سفارات في الخارج وقنصليات، أو أنواع أخرى من المفوضيات والمراكز الأجنبية، أو السماح بإقامتها في قطاع غزة ومنطقة أريحا، وتعيين هيئات قنصليات ودبلوماسية أو اعتمادها، وممارسة الوظائف الدبلوماسية**" [2]. واعتبر الاتفاق أيضاً، أن تعاملات السلطة الفلسطينية مع ممثلي الدول الأجنبية والمنظمات الدولية، وكذلك الأمر إقامة مكاتب تمثيلية في قطاع غزة ومنطقة أريحا لا تعد علاقات خارجية [3]. ويبدو أن قيادة منظمة التحرير كانت تأمل في أن يؤدي هذا الاتفاق إلى حصول الفلسطينيين على دولة مستقلة في حدود عام 1967، غير أن المماطلات الإسرائيلية المستمرة حالت حتى يومنا هذا دون ذلك [4].

وقد كان الإعلان عن قناة أوسلو السرية والتوصّل إلى اتفاق إعلان المبادئ مفاجأة هائلة للعالم أجمع، وبقدر ما أثار من مشاعر الفرح والارتياح لدى العالم، فإن نتائج تلك

---

[1] - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، "**الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي**، ص30.

[2] - الأشعل، **النظام القانوني**، ص36.

[3] - **اتفاقية قطاع غزة ومنطقة أريحا**، ترجمة رسمية معتمدة، القاهرة، منظمة التحرير الفلسطينية، السلطة الوطنية الفلسطينية، 1994، ص45-46.

[4] - الأزعر، "**تطور حركة التحرر الوطني**"، ص316.

المفاجأة كانت متباينة لدى الفلسطينيين والعرب على حدٍّ سواء؛ فقد انفرط بعدها عقد المسارات التفاوضية وبدأ تبعثرها [1]. وعلى الرغم من كل المبررات التي حاولت القيادة الفلسطينية أن تبرر بها موافقتها على ذلك الاتفاق، فإن غالبية الشعب الفلسطيني رفضها رفضاً تاماً؛ وعليه: بدأت القوى والفصائل الفلسطينية في الطعن بالقيادة الفلسطينية وبالاتفاق. وجاءت أولى ردود الفعل على اتفاق أوسلو من الدكتور حيدر عبد الشافي رئيس الوفد الفلسطيني المفاوض في واشنطن، بأنه وزملاؤه غُرِرَ بهم؛ فعمد مع بقية زملائه في الوفد إلى تقديم استقالتهم. وهذا إن دلَّ فإنما يدلُّ على مدى التخبّط الفلسطيني، وأن توقيع الاتفاق جرى من وراء ظهورهم وظهر القوى الوطنية الفلسطينية، ومن وراء ظهر الشعب الفلسطيني، بعكس الطرف الإسرائيلي، الذي عرض الاتفاق على مؤسسة الكنيست. ولم تتوقّف الاستقالات عند ذلك الحد، بل شملت جميع مؤسسات منظمة التحرير والائتلاف الوطني؛ فقد انسحب من اللجنة التنفيذية للمنظمة فور التوقيع على الاتفاق، كل من: الشاعر محمود درويش وشفيق الحوت وعبد الله حوراني ومحمود إسماعيل، كما أحجم فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية في المنظمة عن المشاركة في اجتماعات اللجنة التنفيذية، كما أصدرت عشر فصائل بياناً، ترفض فيه الاتفاق معتبرةً إياه وملحقاته انصياعاً كاملاً للمقترحات الأمريكية والإسرائيلية. وأصدرت القيادة الموحدة للجبهتين: الشعبية والديمقراطية بياناً، أعلنت فيه عن انسحاب ممثليها من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير؛ كعبد الرحيم ملّوح وتيسير خالد. بينما أصدرت اللجنة المركزية لحزب الشعب الفلسطيني موافقتها المشروطة عليه، كونه اتفاقاً فيه احتمالات ايجابية وسلبية، بينما دعا فيصل الحسيني في الأراضي المحتلة لفترة قصيرة: إلى إقامة حكومة إنقاذ وطني، توقف الانهيار العام لشبكة المؤسسات الفلسطينية [2].

وعن رد فعل الفصائل الفلسطينية العشر السالفة الذكر، فقد اعتبرت الاتفاق خيانة واختراقاً للقضية الفلسطينية لتصفيتها، وإسقاط الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وإحداث اقتتال فلسطيني - فلسطيني. كما حضّت على مواجهة هذا الاتفاق وإسقاطه مهما تكلّف الثمن، وإبدال قيادة منظمة التحرير بقيادة أخرى لأنها لم تعد مؤتمنة على قضية

---

[1] - شاش، **مفاوضات التسوية النهائية**، ص54.

[2] - الشريف، **البحث عن كيان**، ص424-425؛ حواتمة، **أوسلو والسلام الآخر**، ص98-99؛ صايغ، **الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص918.

الشعب الفلسطيني، وقد دعت إلى مواصلة الكفاح المسلح وتصعيد الانتفاضة. بل وفى تطورٍ آخر غير مسبوق، وعند التصويت في اللجنة التنفيذية للمنظمة على الاتفاق ورسالة الاعتراف، أعلن فاروق قدومي (أبو اللطف) رئيس الدائرة السياسية في المنظمة رفضه للاتفاق، حيث لم يُستشر في أي مرحلة من مراحله، كما أعلن رفضه للاعتراف، وقد عبّر عن ذلك برفضه حضور جلسة اللجنة التي كانت ستناقش ذلك الاتفاق [1].

أما موقف حركة حماس من اتفاق أوسلو، فقد جاء على لسان الناطق باسمها في عمَّان إبراهيم غوشة في 18 أيلول (سبتمبر) 1993، مؤكداً على موقف الحركة المبدئي؛ باعتبار كل شبر من أرض فلسطين ملكاً للشعب الفلسطيني والعرب، وعدم منح اليهود أي شرعية فيها. وفي تصريحٍ آخر له مع صحيفة تشرين السورية في اليوم نفسه قال غوشة: إن ما أقدم عليه عرفات زلزال ضرب الشعب الفلسطيني في الصميم، وقد جاء نتيجةً لتصرفات الجناح المتفرّد بالقرار في منظمة التحرير. كما وانتقد الدكتور موسى أبو مرزوق رئيس المكتب السياسي لحركة حماس وقتذاك، توقيع منظمة التحرير على الاتفاق الذي يهدد وحدة الشعب الفلسطيني، واعتبره تراجعاً عن الثوابت التي تمسّكت بها الأمة العربية في صراعها الطويل مع إسرائيل [2]. وبذلك: تبنّت حركة حماس نفس الخط الذي تبنّته الفصائل الفلسطينية العشر، حيث رأت أن بعض أبناء القضية الفلسطينية خانوها وخانوا نضال الشعب الفلسطيني وتضحياته، واعتبرت حماس أن القبول بالاتفاق هو قبول بوعد (تصريح) بلفور [3].

وفي السياق نفسه وفيما يخص موقف حركة حماس من اتفاق أوسلو، فإنه بعد أن توجّهت حركة فتح إلى إجراء اتصالات بإسرائيل في أوسلو من أجل التوصّل إلى اتفاق للتسوية السياسية، بدأت العلاقة تتوتّر من جديد بين فتح وحماس؛ **فالأولى**: أرادت تهيئة الأجواء أمام وقف الانتفاضة تمهيداً لتطبيق مشروع التسوية، وحتى لا تعيق حماس تنفيذ

---

[1]- قمحة، "**الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني من أوسلو إلى واشنطن**".

[2]- انظر: الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، **أجهزة الإعلام العالمية ومواكبة أبعاد الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي من 9/17 إلى 1993/9/25**، القاهرة، مطابع الرنيو، 1993.

[3]- قمحة، "**الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني من أوسلو إلى واشنطن**".

الاتفاق وتمنع تطبيقه على الأرض وتهدد بوقوع اشتباكات مسلحة، **والثانية:** رفضت ذلك بشكلٍ قاطع، وأصرَّت على تصعيد أعمال المقاومة [1].

وانطلق موقف الفصائل الفلسطينية وحركة حماس الرافض للاتفاق من المحاور الآتية [2]:

1- إن القبول باتفاق غزة أريحا أولاً: يعنى القبول بشرعية الوجود الإسرائيلي في فلسطين المحتلة، وهو ما يهدد وحدة الشعب الفلسطيني ومستقبله وحقه في تقرير مصيره، بالإضافة إلى فتح الباب أمام اختراقات إسرائيلية على الجبهات العربية.
2- إن القبول به أمر خطير لأنه يعنى القضاء على الانتفاضة، وإلغاء موضوع القدس على الأقل خلال المرحلة الانتقالية.
3- إن الوثيقة التي حملت الرؤية الفلسطينية للاتفاق، لم تطالب حتى بالانسحاب من شبر واحد من الأراضي المحتلة، مكتفيةً ببدء تطبيق تجربة الحكم الذاتي ولفترة تجريبية، وهو ما يعنى عدم التطرّق إلى موضوع السيادة الجغرافية، بما يطلق يد إسرائيل لتستولي على المزيد من الأراضي.

وفي المقابل: فقد أعلنت حركة فتح وحزب الشعب الفلسطيني ومجموعة ياسر عبد ربه في الجبهة الديمقراطية تأييدهم للاتفاق، انطلاقاً من أن هذا القرن بدأ بشعار أن فلسطين أرض بلا شعب لشعب بلا أرض وهو شعار الحركة الصهيونية، بينما القرن نفسه يُختتم الآن بالوصول إلى اتفاق يعترف فيه أصحاب الشعار السابق، بوجود شعب آخر وممثلين لهذا الشعب وحقوق لهم على الأرض، وإن كان هذا ليس أفضل ما نريده، إلاَّ أنه الوسيلة الوحيدة لحماية وجود الشعب الفلسطيني فوق أرضه، في ظل ظروف إقليمية وعالمية يمكن أن تتغيّر فيها الخرائط وتُمحى فيها حقوق الشعوب. كما أن الاتفاق به قدر من الإيجابية بقدر ما فيه من الثغرات، وأنه لا يعنى التخلّي عن قضايا: القدس واللاجئين والمستوطنات والحدود، وإن اعتراف إسرائيل بالمنظمة يمثّل إنجازاً كبيراً للشعب الفلسطيني الذى دفع ثمنه غالياً من تضحيات لا حصر لها [3].

---

[1]- جاد، **حركة المقاومة الإسلامية (حماس)**، ص80.

[2]- قمحة، "**الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني من أوسلو إلى واشنطن**".

[3]- المرجع السابق.

وجاءت ردود فعل كل من: ياسر عرفات ومحمود عباس ونبيل شعث على الذين يزايدون على الاتفاق، بأن ذلك الاتفاق يعتبر الخطوة الأولى على الطريق لإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية، وأن ذلك الاتفاق به 16 بنداً فغزة وأريحا تمثّل بنداً واحداً منه، والباقي تضمّنت الربط بين المرحلة الانتقالية والنهائية، ولذلك فإنها تشمل قطاع غزة والضفة الغربية والقدس؛ وهذا ما أكّده عرفات في عمّان في 18 أيلول (سبتمبر) 1993 بقوله: "**إن القدس واردة في الاتفاق؛ ففي المرحلة الانتقالية سيشترك سكانها في الانتخابات ترشيحاً وانتخاباً، ثمَّ أن مؤسساتها كلها ستكون تحت تصرفنا في تلك المرحلة بما فيها الأوقاف والأماكن المقدسة**"[1]. كما اضّطر عرفات في 10 تشرين أول (أكتوبر) 1994، للدفاع عن ذلك الاتفاق بالقول: "**ما قدمناه في واشنطن أحسن مما وصلنا إليه** (أي في أوسلو)، **ولكن ما وصلنا إليه أفضل مما قدّمه الإسرائيليون** (أي للفلسطينيين)، **والمفاوضات حصيلة نقاش وتوازن قوى**"[2]. كما دافع محمود عباس عن الاتفاق بقوله: "**باختصار إن ما تمَّ التوصّل إليه يحمل في بطنه دولة أو تكريس الاحتلال، وهذا يتوقّف على أسلوبنا في التعامل معه، عقل الثورة غير عقل الدولة، وعلينا أن نلبس ثوباً جديداً**"[3].

وفي المحصّلة النهائية؛ فبالإمكان التوقّف قليلاً أمام ما قاله كل من عرفات وعباس، لتوضيح بعض الجزئيّات المهمة؛ فعرفات يناقض نفسه فيما قال، فهو يعلم بأن الوفد الفلسطيني المفاوض في واشنطن الذي كان ثابتاً في وجه ضغوطات الوفد الإسرائيلي المقابل له، قد حقق بعض المكاسب، لكنه في المقابل يقول: بأن ما توصّل إليه الوفد الفلسطيني الذي يفاوض سراً في أوسلو كان بمثابة نجاحاً وتقدّماً، تمكّن من اقتناصه من الطرف الإسرائيلي. وأردف قائلاً: بأن المفاوضات عبارة عن حصيلة نقاش تؤثّر فيها موازين القوى؛ فإذا كان الأمر كذلك: (**فلماذا اضّطر للقبول بأقل من الحد الأدنى من الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني؟ ولماذا حمّل منظمة التحرير الكيان المعنوي لهذا الشعب وزر التوقيع على ذلك الاتفاق؟**)، الذي بمقتضاه تنازلت منظمة التحرير عن 78% من أرض فلسطين التاريخية، نتيجة اعترافها بدولة إسرائيل وحقّها في الوجود.

---

[1]- انظر: الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، **أجهزة الإعلام العالمية**.

[2]- أحمد صدقي الدجاني، **لا للحل العنصري في فلسطين: شهادة على مدريد وأوسلو**، القاهرة، دار المستقبل العربي، د. ت، ص306.

[3]- المرجع السابق، ص313.

أما ما قاله محمود عباس وهو سياسي مخضرم، فالحقيقة فإن المرء يقف أمامه حائراً، فقوله: بأن ذلك الاتفاق يحمل في ثناياه مشروع دولة أو تكريس للاحتلال غير مقبول البتة؛ فمن يقرأ تلك الكلمات يصل إلى نتيجة مؤدّاها أن الوفد الفلسطيني الذي تفاوض في أوسلو، قد فاوض ووقّع معتمداً على مشيئة القدر أو ما يمنحه الحظ من فرصٍ للنجاح، وليس بناءً على ثوابت ومبادئ شعب محتل لا يمكن لأيٍّ كان، مهما كانت مكانته التاريخية أو الاجتماعية التقليل منها. أو إن شئنا الدقة، فإن الذين فاوضوا في أوسلو دخلوا لعبة سياسية إما لتحقّق لهم ما يريدون، أو لإبقاء الوضع على ما هو عليه، بل وسوف يزداد سوءاً بتكريسه فعلياً. متناسياً أن نتيجة دخول تلك اللعبة السياسية ترتّب عليها حصول إسرائيل على مكاسب سياسية ودبلوماسية، لم تكن تحلم بها منذ نشأتها عام 1948. وما دام الطرف الفلسطيني غير واثق تماماً من حصوله على الحد الأدنى للحقوق الوطنية الفلسطينية؛ فكان الأولى عدم الخوض فيها أساساً لتلافي أية مضاعفات سلبية تخص مصير القضية الفلسطينية. أما قوله: بأن عقل الثورة يختلف عن عقل الدولة، وأن على الفلسطينيين أن يلبسوا ثوباً جديداً؛ فتلك المقولة تحمل في طيّاتها الطلب من الشعب الفلسطيني تبديل مفاهيمه التي ورثها خلال صراعه الطويل مع أناسٍ سلبوه أعز ما يملك، سلبوه الأرض والكرامة التي أُهدِرت خلال حقبة طويلة من الزمن. **فكيف لهذا الشعب الذي عانى ويلات الحروب والتشرُّد أن يغيّر ثوبه فجأة، ولم يحصل بعد على الحد الأدنى من حقوقه المشروعة على الأقل؟**.

وفيما يخص ردة الفعل العربية على اتفاق إعلان المبادئ، فقد جاءت متباينة فمنها من أيّدته ومنها من عارضته؛ فعلى سبيل المثال، أعلنت الأردن رسمياً على لسان الملك حسين: "**إننا لا نؤيّد ما لا نعلم به**"، ولكنها فيما بعد أيّدته وعقدت معاهدة سلام مع إسرائيل في تشرين أول (أكتوبر) 1994. لكن الأردن شعرت عند علمها بالاتفاق بالصدمة، حيث أن المشكلة لديها تتجاوز غياب التنسيق، لأن الحلول المطروحة تمس الأردن بطريقٍ أو بآخر. ومن هنا: تحفّظت الأردن في البداية على الاتفاق، تعبيراً عن القلق من النتائج التي قد تترتّب على قبول منظمة التحرير للاتفاق، وانعكاس ذلك على الوحدة الوطنية الفلسطينية واحتمال محاولة إسرائيل استغلال الخلافات داخل المعسكر الفلسطيني، لنشر بذور الاقتتال بين الفصائل الفلسطينية لإفشال محاولة منظمة التحرير تسلّم زمام الأمور في المناطق التي تنسحب منها إسرائيل. هذا بالإضافة إلى التبعات الأمنية والسكانية والاقتصادية

التي ستتحملها الأردن، وذلك نظراً لارتباط بلدة أريحا بالأردن عبر جسر اللنبي. ثمَّ كان للاتصالات المصرية والتأكيدات الأمريكية دورها في أحداث تغيّر في الموقف الأردني، حيث أعلنت مصادر قريبة من العاهل الأردني: أن الأردن باتت لديه قناعة، بأن لا أحد يستطيع الوقوف في وجه الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي، وأن الجميع سيضطرون إلى قبوله ولو على مضض، ثمَّ أعلن الملك حسين في 4 أيلول (سبتمبر) 1993، دعمه الكامل للاتفاق على الرغم من تحفّظه لتأخير إبلاغ الأردن به، وذلك باعتبار أن نص الاتفاق، يشير إلى أن هذه التسوية المرحلية ستؤدى إلى تطبيق القرارين (242) و(338). بالإضافة إلى أن الاتفاق يتيح البحث في قضايا هامة كقضية اللاجئين، ووصف قرار المنظمة بقبول الاتفاق بالشجاعة والمسئولية تجاه معاناة المواطنين في الأراضي العربية المحتلة. وفى النهاية طالب الأطراف المعنية بألاَّ تُحكّم العاطفة مكان العقل، وأن تلتقى وتتفاهم.

بينما عارضت سوريا الاتفاق جملةً وتفصيلاً وأدانته وذلك من خلال قول الرئيس السوري حافظ الأسد: "**إن سوريا تدين الاتفاق، وأنها لا تؤيّد ولا ترفض إلاَّ بمقدار ما يُلحق الاتفاق من أذى بالأمن القومي والوطني**". كما قال بأن: "**اتفاق أوسلو بحد ذاته يحتاج إلى اتفاقيات، لِما فيها من ثغرات كثيرة ومصطلحات مبهمة ومطاطة قابلة لعدة تفاسير ومقاصد**". ومع ذلك: فإن سوريا تعهّدت بعدم عرقلة المسار الفلسطيني لكنها توقعت له الفشل، ولم تكن لتغفر لعرفات خروجه على الصف العربي، وأفسحت المجال للمنظمات الفلسطينية المعارضة المجال، للنيل من سياسة عرفات ومواقفه بعد أن باتت لوحدها في مواجهة إسرائيل.

كما أدانه لبنان على لسان رئيسه إلياس الهراوي بقوله: "**إن لبنان يدين الاتفاق؛ فلبنان جنوبه محتل وعلى أرضه 360 ألف فلسطيني تجاهلتهم أوسلو بالكامل**". كما اعتبرت لبنان: أن الاتفاق يشكّل خروجاً على التنسيق العربي وأن معالمه ليست واضحة؛ وبالتالي: فهو لا يوحى بالثقة. وأوضحت لبنان أن الاتفاق لم يُعرض على اجتماع وزراء خارجية دول الطوق، الذى انعقد خصيصاً للتنسيق في المفاوضات، وعليه: ينبغي أن يكون واضحاً أن التنسيق، يعني إطلّاع كافة الأطراف على كافة القرارات وليس الاطلاع بعد اتخاذ القرارات. ورأت لبنان أن الاتفاق كما هو مطروح، يتضمن مشكلتين خطيرتين: **الأولى:** أنه لا يوجد أفق واضح بعد مرحلة غزة - أريحا؛ فهذا الأمر دقيق وخطير، حيث أنه لا يطمئن الجميع إلى استرجاع الشعب الفلسطيني لكافة حقوقه وأرضه من أجل بناء وطنه. **والثاني:** أن

الصلاحيات المعطاة للفلسطينيين ضمن الحكم الذاتي ليست كافية؛ فهذا الحكم الذاتي سيُمارس بأقل مواصفاته. فماذا يعنى احتفاظ الجيش الإسرائيلي بحقه في التدخّل في منطقتي: غزة وأريحا؟ وماذا يعنى بقاء المستوطنات الإسرائيلية تابعة لأمن الجيش الإسرائيلي؟ وماذا يعنى بقاء حدود منطقتي: غزة وأريحا خاضعة للرقابة الإسرائيلية المباشرة؟. ولذلك: فلبنان ترى أن هذه الصلاحيات لا تزال أقل بكثير مما يطمح إليه الشعب الفلسطيني، كما أنه لا يجب على العرب الابتهاج لما تمَّ الاتفاق عليه.

وفي المقابل: أيّدته مصر لِما لها من دورٍ بارز في إتمام عملية أوسلو السرية، فقد اعتبرت الاتفاق بداية طيبة يجب أن تأييدها، كما يجب أن تساندها كل القوى للوصول إلى حل سلمى ونهائي للقضية الفلسطينية، وأن الطريق الصعب قد بدأ بتوقيع اتفاق غزة - أريحا، لأنه ينبغي أن ندرك أننا إذا كنا سنبدأ الحل لنأخذ كل شيء مباشرة، فإن العملية ستكون شائكة. ومن ثمَّ بدأت القاهرة في إجراء اتصالات لتقريب وجهات النظر بين الدول، التي احتجّت على الاتفاق ومنظمة التحرير؛ فاتصل الرئيس مبارك بالرئيس السوري حافظ الأسد وبالملك حسين عاهل الأردن، لشرح وجهة النظر الفلسطينية والتأكيد على ضرورة الاستمرار في عملية السلام.

وكذلك أيّدته العديد من الدول الخليجية العربية؛ كالسعودية والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان، بينما عارضته قطر داعيةً الفصائل الفلسطينية المعارضة للاتفاق إلى نبذ العنف في التعبير عن المعارضة، وانتهاج أسلوب الحوار وتغليب المصلحة الوطنية العليا. لكن إجمالاً: رحّب وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي بمشروع الاتفاق بين المنظمة وإسرائيل؛ كخطوة أعلى في سبيل التوصّل إلى حلٍّ عادل ودائم وشامل للقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، على أساس قراري (242) و(338)، ومبدأ الأرض مقابل السلام، والانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة وعلى رأسها مدينة القدس الشريف، وتأمين الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير مصيره، كما أعلن الوزراء عن استعداد بلادهم للعمل على تنمية اقتصاديات منطقتي: غزة وأريحا.

كما عارض العراق الاتفاق لأنه يُدنّس قدسية القضية الفلسطينية، وأن ياسر عرفات قد حوّل اتفاق غزة = أريحا إلى جسر؛ ليعبر الصهاينة عليه إلى عواصم الأقطار العربية، بعد

أن فشلوا في احتلالها عسكرياً حتى الآن. وبذلك يكون الموقف العراقي قد لخّص بدقة فائقة كافة المواقف العربية المعارضة للاتفاق، بأن ذلك الاتفاق فتح العواصم العربية على مصراعيها أمام الإسرائيليين [1].

وفيما يخص المواقف الدولية من الاتفاق؛ **ففي أوروبا:** لقى الاتفاق ترحيباً من كل الدول الأوروبية، وقد طالبت النرويج التي احتضنت المفاوضات السرية للاتفاق أن يُطلق عليه اسم اتفاق أوسلو، كما حضر وزير خارجيتها الاجتماع، الذى تمَّ بين شيمون بيريز وزير الخارجية الإسرائيلي ووارين كريستوفر وزير الخارجية الأمريكي في نهاية شهر آب (أغسطس) 1993 في الولايات المتحدة، تأكيداً للدور الهام الذى لعبته النرويج في إتمام الاتفاق. **أما عن الولايات المتحدة :** فقد أعلنت عن ترحيبها وتأييدها لهذا الاتفاق، وحثّت الطرفين على سرعة التوقيع عليه تمهيداً للبدء في تنفيذ بنوده. وأعلنت أنها ستقف بكل قوة وراء هذا الاتفاق، الذى يعتبر البداية الفعلية لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، كما أعلنت بعض المؤسسات الأمريكية عن استعدادها لتمويل عمليات التنمية في منطقتي: غزة وأريحا، لمساعدة منظمة التحرير في تطبيق الحكم الذاتي. كما عملت الولايات المتحدة على طمأنة الدول العربية التي أعلنت تخوّفها من الاتفاق، على أساس أنه لن يؤثّر على مسار المفاوضات لباقي الأطراف [2].

أما إسرائيلياً: فإن المضحك المبكي حول التوقيع المبدئي لاتفاق إعلان المبادئ، ما ذكره شيمون بيريز وزير الخارجية الإسرائيلي: بأنه في ساعةٍ متأخّرة من ليلة 20 آب (أغسطس) 1993، وبينما كان يجلس ما تبقّى من أعضاء الوفدين المفاوضين الإسرائيلي والفلسطيني؛ ليوقّعوا بالأحرف الأولى على الاتفاق المذكور؛ فكانت فرحته مزدوجة حيث صادفت تلك الليلة عيد ميلاده السبعين؛ فتفاجأ بيريز بأحمد قريع (أبو العلاء) رئيس الوفد الفلسطيني المفاوض، وهو يقول له بابتسامة واسعة: "**الاتفاقية هي هديتنا لك في عيد ميلادك**". فقلتُ في نفسي: "**يا لها من هدية، هدية متميّزة وغير متوقّعة، بل من المستحيل تقييمها**" [3].

---

[1]- لمزيد من التفاصيل عن المواقف العربية من اتفاق إعلان المبادئ، انظر: قمحة، "**الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني من أوسلو إلى واشنطن**"؛ شاش، **مفاوضات التسوية النهائية**، ص54؛ المحميد، **المفاوضات العربية**، ص6؛ حواتمة، **أوسلو والسلام الآخر**، ص100-101.

[2]- قمحة، "**الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني من أوسلو إلى واشنطن**".

[3]- شمعون بيريس، **الشرق الأوسط الجديد**، ترجمة: محمد حلمي عبد الحافظ، ط1، عمّان، الأهلية للنشر والتوزيع، 1414هـ (1994م)، ص7-8.

فإن صحَّ ذلك القول رغم عدم نفيه من جانب قريع، فتلك تكون طامةٌ كبرى خصوصاً وأن هذا القول جاء على لسان رئيس الوفد الفلسطيني المفاوض في أوسلو؛ فقريع بذلك إنما شطب مجمل معاناة الشعب الفلسطيني المشرّد بزلة لسان لا تصح من شخص فلسطيني، ناهيك وهو رئيس الوفد المفاوض. وبذلك فإن قريع انهى مرحلة العداوة بين الفلسطينيين وعدوهم الذي اغتصب أراضيهم، كما واعتبر أن هذا الاتفاق قد حقق للفلسطينيين ما لم يحلموا بالحصول عليه؛ فأهداه لبيريز الذي حسب قوله تفاجأ بها ولم يتوقّعها. وكل هذا إن دل فإنما يدلُّ على عدم حرص المفاوض الفلسطيني على دماء شهداء الثورة الفلسطينية، فبدلاً من أن يهديه إلى شعبه إن كان في الاتفاق ما يستحق أن يُهدى للشعب الفلسطيني؛ فإذ به يهديه إلى عدو شعبه اللدود الذي أذاقه الويلات عندما كان في مركز القيادة الإسرائيلية.

وبالمجمل: فإذا شئنا التحدّث عن موقف الحركة الوطنية والإسلامية الفلسطينية، وكذلك الموقف الشعبي الفلسطيني من التوصّل لاتفاق أوسلو، فإننا نُجمل هنا رأي الدكتور جمال كايد أحد العناصر الفاعلة في القيادة العسكرية لمنظمة التحرير وفي السلطة الفلسطينية بقوله: لقد آثار توقيع اتفاق أوسلو، عاصفة كبيرة من الجدل فى صفوف القوى الوطنية والإسلامية الفلسطينية والعربية، وكذلك فى الأوساط الشعبية الفلسطينية بنسبٍ متفاوتة؛ **فمنهم**: من خوّن، **ومنهم**: من أيّد بخجل، **ومنهم**: من بقي يترقّب وبحذر، **وبشكلٍ عام**: لم يحظَ اتفاق أوسلو بشعبية كبيرة لأسبابٍ عدة أهمها [1]:

1- إن طريقة تخريج اتفاق أوسلو من خلال مفاوضات سرية وبعيدة عن مسارات المفاوضات العربية، ترك انطباعاً سلبياً كبيراً عن مضمون الاتفاق، وترك عدة تساؤلات منها: (**هل يوجد هناك ملاحق سرية لهذا الاتفاق لم يُعلن عنها بعد؟**).
2- إن توقيع الاتفاق كان يُعد خطوة جريئة غير مسبوقة على مدار الصراع العربي الإسرائيلي، حيث لم يجرؤ أحد من القادة الفلسطينيين على مر تاريخ القضية الفلسطينية، على تجاوز ما أُعتبر خط أحمر (الاعتراف بدولة إسرائيل).
3- عدم الثقة بالجانبين: الإسرائيلي والأمريكي، والشك في نواياهم المبيّتة للانخراط بعملية سلمية على ضوء أهداف إسرائيل ومطامعها بالسيطرة على الأراضي العربية، ونظرتها لحل القضية من منظور قدراتها العسكرية واختلال موازين القوى العسكرية لصالحها.

---

[1]- **مقابلة مع جمال كايد** بتاريخ 2011/8/7.

4- الحملة الإعلامية الشرسة التي شنّتها بعض الدول العربية والإقليمية، والتي كانت كثيراً ما تهوّل وتبالغ مرددة بأن اتفاق غزة - أريحا أولاً، سوف يكون أولاً وأخيراً والتي سبق لتلك الدول أن حاربت أو دعمت وحاصرت منظمة التحرير لتتخلص منها في مواقع وتواريخ مختلفة، لذا: وجب التأكيد بأن القيادة الفلسطينية قبل الدخول بالعملية السلمية أصبحت على قناعة تامة، بأن خروج مصر من دائرة الصراع العربي الإسرائيلي، ألغى إمكانية تحقيق انتصار على إسرائيل واستعادة الحق العربي في ظل التفوق العسكري الإسرائيلي والمدعوم سياسياً واقتصادياً من الغرب بشكلٍ عام، والولايات المتحدة بشكلٍ خاص. كذلك تشتيت قوات منظمة التحرير في المنافي، وانسداد جبهات القتال أمامها نتيجة بعدها عن دول الطوق، وعدم استطاعتها إيجاد مواطئ قدم ثابتة لها في تلك الدول أفقدها قدرتها على إدارة الأحداث والتأثير فيها، فاتجهت للبحث عن قطعة أرض تقرّبها إلى فلسطين، ولم يكن أمامها أفضل من العودة الى الضفة الغربية وقطاع غزة لإقامة السلطة الفلسطينية على الرغم من كل الإجحاف الذي لحق بها، وكذلك لتتخلّص من الضغوطات والابتزازات المالية والسياسية والعسكرية، التي كانت تتعرّض لها بين الحين والآخر.

وحسب القيادي جميل مزهر: فقد عارضت بعض فصائل منظمة التحرير بالإضافة لحركتي: حماس والجهاد الإسلامي وشخصيات وطنية في الوطن والشتات اتفاق أوسلو، واعتبرته تنازلاً خطيراً عن حقوق الشعب الفلسطيني، لاسيما أن كثيراً من بنودها لم تُطبق على الأرض وساهمت في تقويض الحقوق الفلسطينية، ومن ثمَّ استغلته إسرائيل في التهام الأرض الفلسطينية وتطبيق سياساتها العدوانية والاستيطانية على الأرض، كما إن ذلك الاتفاق جاء بسلطةٍ فلسطينية ناقصة ظلت تراهن على المفاوضات؛ كخيارٍ لحل الصراع العربي الإسرائيلي. وفي ضوء هذه المراهنة العقيمة، قامت إسرائيل بنهب الأرض الفلسطينية وفرض وقائع وحقائق، تحول دون إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس [1].

وبصرف النظر عن كل الآراء المؤيدة أو المعارضة أو المتحفّظة على ذلك الاتفاق، فإن منطقة الشرق الأوسط دخلت بعده، أعتاب مرحلة جديدة تختلف نوعياً عن كل المراحل التي مرّت به، ولا يمكنه أن يعود إلى ما كان عليه قبل بدء عملية السلام في مدريد عام

[1]- مقابلة مع جميل مزهر.

1991، أو قبل توقيع اتفاق أوسلو. وبصرف النظر عن المستقبل البعيد؛ فالاتفاق بحد ذاته نقطة فاصلة بين حقبة قديمة عاشتها المنطقة، وأخرى جديدة لا زالت في طور التشكّل والتكوين [1].

وطبقاً لِما ذكره ممدوح نوفل: فإن الاستقصاء الدقيق لظروف ولادة اتفاق أوسلو وبأوضاعه الحالية وبالظروف المحيطة به، يؤكّد أنه وُلِدَ بشكلٍ شبه طبيعي في ظروفٍ خاصة وبإشرافٍ دولي خاص، ولم يُفرض قسراً على الطرفين من قِبل جهة ثالثة، بل تمَّ التوصّل إليه بين الممثلين الشرعيين لهما، ووُقّع من قبلهما بمحض إرادتهما ودون إكراه من أي طرف آخر. وأن هذا الاتفاق منذ لحظة توقيعه رسمياً لم يعد ملكاً خاصاً لمن صاغوه أو وقّعوه أو صادقوا عليه، وإنما أصبح بعد توقيعه ملكاً للمجتمع الدولي عموماً، وللقوى الدولية الكبرى على وجه الخصوص، مثله مثل كل الاتفاقات الدولية الكبرى التي عرفها التاريخ وخصوصاً التي وُقّعت في القرن العشرين؛ فهذا الاتفاق لم يكن أصلاً نتاج جهود الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، بل نتاج موازين قوى دولية وإقليمية ومحلية فلسطينية عربية – إسرائيلية [2].

ويرى البعض: أنه على الرغم من سلبيات توقيع اتفاق أوسلو وهى كثيرة، إلاَّ أن بموجبه تمَّ السماح بعودة ربع مليون فلسطيني من الشتات إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، منذ نشأة السلطة الفلسطينية وحتى عام 2000، العام الذي انطلقت فيه الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى) [3].

ومن تاريخ توقيع اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو)، بدأت مرحلة جديدة من مراحل الفكر السياسي الفلسطيني، حيث شهدت تلك المرحلة تطوراً في الأداء والمنهجية، بعد أن خطت منظمة التحرير خطوة مزدوجة أوقعتها في المزج ما بين طبيعتها الثورية كحركة تحرر وطني، وطبيعة الدولة ذات المؤسسات. الأمر الذي أفقدها خط العمل المحدد والواضح وحولها لكيان متردد في خطابه وتصرفاته وأعماله بين اتجاهين متنافرين، فحُرمت من المميزات التي

---

[1]- نوفل، **قصة اتفاق أوسلو**، ص273.

[2]- المرجع السابق، ص275.

[3]- **مقابلة مع جمال كايد** بتاريخ 2011/8/7.

تتمتّع بها النظم الثورية، مضيفةً لها بذات الوقت مساوئ الدول البيروقراطية وما بها من فساد [1].

وفيما يخص التوقيع على اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو)، يبقى لنا التوقّف بعض الشيء عند نقطتين جوهريتين، **إحداهما:** خاصة بالقرارات الدولية التي سوف تضع ذلك الاتفاق حيّز التطبيق، **والأخرى:** خاصة برسائل الاعتراف المتبادلة، بين ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير واسحق رابين رئيس الحكومة الإسرائيلية قبل توقيع الاتفاق بأيامٍ قليلة.

ففيما يخص النقطة الأولى المتعلّقة بالقرارات الدولية، فقد خصَّ الاتفاق قراري مجلس الأمن الدولي: (242) و(338)، بينما لم يأتِ الاتفاق على ذكر بقية القرارات الدولية الأخرى، سواء الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة أو الصادرة عن مجلس الأمن، وهي المتعلقة بكافة جوانب القضية الفلسطينية وأهمها القرار (181) المتعلّق بتقسيم فلسطين إلى دولتين: عربية ويهودية، والقرار (194) والمتعلق بعودة اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948 إلى ديارهم أو تعويضهم، وبالتالي: فإن ذلك الاتفاق لم يحدد التزاماً ضمن القرار (194) بعودة هؤلاء اللاجئين، بل ترك ذلك البند لإسرائيل تحديد تعاملها مع هذه القضية، على النحو الذي تراه مناسباً لها. ويُضاف إلى ذلك نقطة في غاية الخطورة، بأن الاتفاق لم يأتِ على ذكر أي منظمة دولية فيما يتعلق بآلية فض الخلافات في المادة (10)، وعند ذكر التحكيم كإحدى الوسائل التي يمكن للطرفين من اللجوء إليها عند نشوب أي خلافات. وبذلك تكون إسرائيل قد أرست جميع قواعد الاتفاق ومخرجاته في يد سلطتها العسكرية والقانونية والسياسية، وجرّدت القضية الفلسطينية من الحماية الدولية، التي كان من الممكن أن تشكّل سنداً داعماً للمطالب الفلسطينية، وإلزاماً إجبارياً على إسرائيل للإيفاء بالتزاماتها [2].

وفيما يخص قرار التقسيم (181)، يحقُّ لنا أن نتساءل: (**لماذا لم يجرؤ المفاوض العربي على وجه العموم، والمفاوض الفلسطيني على وجه الخصوص على المطالبة**

---

[1]- عبد القادر ياسين، **أربعون عاماً**، ص284.

[2]- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، **تطور مفهوم وتطبيقات الحكم الذاتي في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ هزيمة حزيران (يونيه) 1967، إلى إعلان المبادئ في أوسلو أيلول (سبتمبر) 1993**، غزة، وثائق وإصدارات اللجنة الثقافية المركزية، 2004، ص8-9.

بتطبيقه؟ فهل السبب في ذلك لأن الجانبين العربي والفلسطيني معاً حتى تاريخ توقيع اتفاق أوسلو، كانا لا يزالان يرفضان إقامة دولة يهودية في جزءٍ من فلسطين؟). والإجابة هنا بالقطع (لا)، وإنما من الواضح أن جعل قرار التقسيم هو القاعدة الأساسية للتفاوض، سوف يفرض الحق الفلسطيني في إقامة الدولة منذ اللحظة الأولى على كل المساحة التي ورد ذكرها في ذلك القرار، وهذا ما ترفضه إسرائيل جملةً وتفصيلاً. ومن ثمَّ **(فما هو الأساس الشرعي الذي بُنى عليه مؤتمر السلام والذي جاء اتفاق أوسلو (غزة - أريحا أولاً) وكأنه انطلاقاً منه، رغم أن المفاوضات كانت سرية وبعيدة عن أضواء وكواليس المؤتمر والوفود، أهو إعادة الأرض التي احتلتها إسرائيل عام 1967، أم أنه تطبيق قرار الأمم المتحدة الخاص بالتقسيم؟)**. والإجابة بالطبع **لا هذا ولا ذاك**.

وبناءً عليه: كيف ترفض الدول العربية نفسها قبول شرعية قرار التقسيم، بينما هي مستعدة لقبول بل وتطالب بتطبيق قرارات تعطي الفلسطينيون مكاسب أقل من ذلك كالقرار (242). والحقيقة: فإن الدول العربية بموقفها هذا، إنما تفرض على القيادة الفلسطينية إعطاء الشرعية الأبدية، لوجود دولة يهودية تمتد حسبما تسمح به معايير القوى، وليس حسبما تسمح به القرارات الدولية ومنها قرار وجودها نفسه وهو قرار التقسيم. ولذلك فإنه ليس هناك من يملك حق التنازل عن الحق التاريخي الفلسطيني، أو عن أي جزء منه في الحدود التي أقرّها المجتمع الدولي وقرارات الأمم المتحدة عام 1947. وليس هناك موجب لأن تتفاوض قيادة منظمة التحرير التي تمثّل الشعب الفلسطيني، لإنهاء الصراع المتعلّق بتسوية نتائج حرب عام 1967 بموجب القرار (242)، ونتائج حرب 1973 بموجب القرار (338)، التي لم يكن الفلسطينيون طرفاً فيها وإن كان هو ضحيتها [1].

أما **النقطة الثانية والخاصة برسائل الاعتراف المتبادلة**، والتي وصفها محمود عباس: بأنها الأصعب والأقسى على الشعب الفلسطيني؛ فقد افتتحها ياسر عرفات، بتوجيه رسالة إلى اسحق رابين في 9 أيلول (سبتمبر) 1993 ونصها كما يأتي [2]:

---

[1]- المسحال، **ضياع أمة**، ص166-167.

[2]- هيكل، **المفاوضات السرية (3)**، ص318-319؛ نوفل، **قصة اتفاق أوسلو**، ص342-343؛ ***Declaration of Principles On interim Self - Government Arrangements**, p. 259.*

السيد رئيس الوزراء:

إسحق رابين رئيس وزراء إسرائيل

إن التوقيع على إعلان المبادئ يُمثّل حقبة جديدة في تاريخ الشرق الأوسط. ومن منطلق إيمانٍ راسخ، أحب أن أؤكّد على التزامات منظمة التحرير الفلسطينية الآتية:

1- *تعترف منظمة التحرير بحق دولة إسرائيل في العيش في سلامٍ وأمنٍ جديد، وتقبل المنظمة قراري مجلس الأمن رقمي: (242) و(338).*

2- إن المنظمة تُلزم نفسها بعملية السلام في الشرق الأوسط، وبالحل السلمي للصراع بين الجانبين، *وتعلن أن كل القضايا الأساسية المتعلقة بالأوضاع الدائمة سوف يتم حلها من خلال المفاوضات.*

3- وتعتبر المنظمة أن التوقيع على إعلان المبادئ يشكّل حدثاً تاريخياً، ويفتتح حقبة جديدة من التعايش السلمي والاستقرار، حقبة خالية من العنف. *وطبقاً لذلك فإن المنظمة تدين استخدام الإرهاب وأعمال العنف الأخرى، وسوف تأخذ على عاتقها إلزام كل عناصر أفراد منظمة التحرير بذلك، من أجل تأكيد التزامهم ومنع الانتهاكات وفرض الانضباط لمنع هذه الانتهاكات.*

4- وفي ضوء إيذان عصر جديد والتوقيع على إعلان المبادئ، وتأسيساً على القبول الفلسطيني بقراري مجلس الأمن: (242) و(338)، *فإن منظمة التحرير تؤكد أن بنود الميثاق الوطني الفلسطيني التي تُنكر حق إسرائيل في الوجود، وبنود الميثاق التي تتناقض مع الالتزامات الواردة في هذا الخطاب أصبحت الآن غير ذات موضوع ولم تعد سارية المفعول، وبالتالي: فإن منظمة التحرير تتعهّد بأن تقدّم إلى المجلس الوطني الفلسطيني، موافقة رسمية بالتغييرات الضرورية فيما يتعلق بالميثاق الفلسطيني.*

المخلص

ياسر عرفات

رئيس منظمة التحرير الفلسطينية

أما رد رابين على رسالة عرفات؛ فكان مقتضباً جداً وجاء في نص رسالته كالآتي [1]:

---

[1] - حواتمة، **أوسلو والسلام الآخر**، ص312؛ نوفل، **قصة اتفاق أوسلو**، ص344؛ هيكل، **المفاوضات السرية (3)**، ص319-320؛ ***Declaration of Principles On interim Self - Government Arrangements***, *p. 260.*

السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية

تجاوباً مع رسالتكم المؤرخة في 1993/9/9، أودُّ أن أؤكّد لكم: بأنه *على ضوء الالتزامات الواردة في رسالتكم، فإن حكومة إسرائيل قد قررت أن تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل للشعب الفلسطيني*، وأن تشرع في المفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية ضمن إطار عملية السلام في الشرق الأوسط.

إسحق رابين

رئيس وزراء إسرائيل

وبناءً على ما ورد في الرسالتين المتبادلتين بين عرفات ورابين؛ بالإمكان الوقوف عند أهم محطاتهما وتفنيدها:

1- إن منظمة التحرير ومن خلال وثيقة رسمية ممهورة بتوقيع عرفات أرسلها إلى رابين، اعترف رسمياً بوجود دولة إسرائيل؛ ولكن كما ذكر محمد حسنين هيكل: فإن اعتراف عرفات بحق إسرائيل في الوجود، كان دون تدقيق في حدودها التي يعترف بها؛ **فهل هي حدود: 1947، أو 1948، أو 1967، أو 1973؟** وبالتالي: فإن عرفات في الجملة الثانية من كتاب التعهّد حسب جورج المصري، وهي موافقة منظمة التحرير على القرارين: (242)، و(338)، ومع التفسير الإسرائيلي للقرار (242) المغاير للتفسير الفلسطيني، فإنه بذلك يجعل إسرائيل من لها الكلمة العليا في شأن تحديدها. ثمَّ إنه بهذا الاعتراف أقرَّ ضمناً بكل ما اتخذته دولة إسرائيل من تدابير وإجراءات، تنطبق على الأرض الفلسطينية أو على السكان الفلسطينيين، قبل تاريخ تلك الرسائل المتبادلة[1].

2- إن الجانب الفلسطيني لم يعد يمتلك أي ورقة من أوراق التفاوض؛ فرسالة الاعتراف الفلسطينية بدولة إسرائيل، حددت أن المنظمة تتخلّى عن أي عمل من أعمال العنف، وبالتالي: فإن أي عملية تفاوضية ستكون استجداء من الجانب الفلسطيني، وعطاء أو رفض من الجانب الإسرائيلي[2].

3- إن منظمة التحرير حسب ما ذكره عرفات، تعتمد فقط القرارين الدوليين: (242) و(338)؛ كأساس للتفاوض لحل القضية الفلسطينية دون سواهما.

---

[1]- هيكل، **المفاوضات السرية (3)**، ص320؛ جورج المصري، **اتفاق غزة – أريحا: تسوية مستحيلة**، ص20.

[2]- جورج المصري، **غزة – أريحا تسوية مستحيلة**، ص25.

4- إن منظمة التحرير حسب ما ذكره عرفات، تقبل بأن يتم ترحيل كل القضايا الأساسية المتعلقة بالوضع النهائي، التي سوف يتم حلها من خلال المفاوضات.

5- إن منظمة التحرير حسب ما ذكر عرفات، تدين استخدام الإرهاب وأعمال العنف الأخرى، وأنها سوف تأخذ على عاتقها إلزام كل عناصر أفرادها بذلك، من أجل تأكيد التزامهم ومنع الانتهاكات وفرض الانضباط لمنع هذه الانتهاكات. والحقيقة: فإن إدانة المنظمة للإرهاب وأعمال العنف، فإن المقصود بهما الكفاح المسلح ضد إسرائيل، وبالتالي: فإن المهمة المستقبلية المنوطة بمنظمة التحرير هو منع أي عمل عسكري يتم توجيهه ضد إسرائيل. بل وأكثر من ذلك، فإن عرفات بتلك الإدانة إنما يوصم كفاح شعبه منذ مطلع القرن العشرين بالإرهاب والعنف، وهي تلك المصطلحات التي كانت تستخدمها إسرائيل ضد الفدائيين الفلسطينيين، وتلك أمور تخالف الثوابت الوطنية الفلسطينية منذ نشأة منظمة التحرير.

6- إن منظمة التحرير حسب ما ذكر عرفات، سوف تأخذ على عاتقها إلزام كل عناصر أفراد منظمة التحرير بذلك، من أجل تأكيد التزامهم ومنع الانتهاكات وفرض الانضباط لمنع هذه الانتهاكات. وبالتالي: فإن عناصر منظمة التحرير بعد توقيع اتفاق أوسلو سوف يتخلّون عن الكفاح المسلح، وسوف تقتصر مهمتهم فقط على منع الانتهاكات الموجهة ضد إسرائيل.

7- إن منظمة التحرير حسب ما ذكر عرفات، تؤكد أن بنود الميثاق الوطني الفلسطيني التي تنكر حق إسرائيل في الوجود، وكذلك التي تتناقض مع الالتزامات الواردة في هذا الخطاب، أصبحت الآن غير ذات صلة ولم تعد سارية المفعول. وبالتالي: فإن منظمة التحرير تتعهّد بأن تقدم إلى المجلس الوطني الفلسطيني موافقة رسمية بالتغييرات الضرورية فيما يتعلق بالميثاق الفلسطيني. وعليه: فإن ذلك التأكيد يُعد من أخطر المسائل وذلك للأسباب التالية:

أ- إن ذلك التأكيد من جانب عرفات دون عرضه مسبقاً على المجلس الوطني الفلسطيني، يؤكّد على انفراده وتسلّطه باتخاذ القرارات المصيرية التي من شأنها المس بسيادة منظمة التحرير من جهة، والعبث بالميثاق الوطني الفلسطيني من جهةٍ أخرى.

ب- إن القرار بتعديل بنود الميثاق الوطني الفلسطيني والمتعلقة بالصراع مع إسرائيل، اتخذته القيادة الفلسطينية التي تربّعت على عرش السلطة الفلسطينية الوليدة، وفرضته على المجلس الوطني الذي انعقد في مدينة غزة في 14 كانون أول (ديسمبر)

1998، علماً بأن غالبية أعضاء ذلك المجلس من الموالين لتلك القيادة ويأتمرون بإمرتها.

ج- إنه لا يحق لأي قيادة فلسطينية أيّاً كانت أو أي مؤسسة من مؤسسات منظمة التحرير، أن تتخذ هكذا قرار، والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني لم تُسترد بعد.

8- إن رد رابين على التزامات منظمة التحرير، لم يكن مساوياً للالتزامات والتأكيدات التي قطعتها المنظمة على نفسها.

9- إن رد رابين اقتصر فقط على أن حكومة إسرائيل قررت الاعتراف بمنظمة التحرير باعتبارها الممثل للشعب الفلسطيني، وأن تشرع في إقامة مفاوضات معها ضمن إطار عملية السلام في الشرق الأوسط. وهنا: سقطة تاريخية وسياسية خطيرة غَفلت عنها القيادة الفلسطينية؛ فالاعتراف بالمنظمة باعتبارها ممثلاً للشعب الفلسطيني شيء، والاعتراف بها ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني شيء آخر. ويبدو أن رابين تعمّد ذلك لكي يحرر الحكومات الإسرائيلية المستقبلية، في إمكانية البحث عن شريكٍ آخر في التفاوض إن دعت الحاجة إلى ذلك.

10- إن رابين في رده كرئيسٍ للحكومة الإسرائيلية، لم يقم بإدانة استخدام الإرهاب وأعمال العنف الأخرى من جانب جنوده ضد المدنيين الفلسطينيين، ولم يؤكّد بأن حكومته سوف تأخذ على عاتقها إلزام كل عناصر الجيش الإسرائيلي بذلك، من أجل تأكيد التزامهم ومنع الانتهاكات وفرض الانضباط لمنع هذه الانتهاكات، كما فعل عرفات والتزم بذلك.

11- إن الواضح جلياً من رد رابين، أنه كان قد اشترط للاعتراف الإسرائيلي بمنظمة التحرير، التزامات بعينها تقطعها المنظمة على نفسها.

ويبدو أن الإسراع بعملية الاعتراف المتبادل بين الطرفين قبل التوقيع رسمياً على اتفاق إعلان المبادئ، قد تمّت بحيث تتيح الفرصة أمام عرفات ورابين لحضور احتفال التوقيع على الاتفاق. ولا شك أن التوقيع على الاتفاق، أعاد استخدام مصطلحات كالعمالة والخيانة والتفريط إلى الساحة العربية من جديد. تلك المصطلحات التي كانت قد أُستخدمت لأول مرة قبل ذلك بخمسة عشر عاماً، عندما تمَّ التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل[1].

---

[1]- قمحة، **"الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني من أوسلو إلى واشنطن"**.

وحسب ما ذكره السفير طاهر شاش: فإن صيغة الاعتراف الإسرائيلي بمنظمة التحرير، صيغت بحيث لا يعني الاعتراف بها ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني. أما الكتابان المتبادلان بين عرفات ورابين في هذا الشأن؛ فيتضمنان الاتفاق بينهما على تعهّدات محددة من جانب عرفات كما سبق الإشارة. أما الاعتراف بالحقوق السياسية للشعب الفلسطيني، فإنه يختلف عن الاعتراف المحدد بحق تقرير المصير، ويفتح الطريق أمام أشكال أخرى للتسوية النهائية [1].

والأخطر من كل ما سبق ذكره فيما يخص الرسائل المتبادلة بين الطرفين، فإن تلك الرسائل سبقت توقيع اتفاق إعلان المبادئ في واشنطن بأربعة أيام. وبذلك تُعتبر الرسائل المتبادلة المستند الأهم، وأن الاتفاق المذكور هو الفرع الأخير الذي تداعي من الرسائل. ويستوقف الانتباه للوهلة الأولى تسمية الورقة بأنها. (إعلان مبادئ حول الحكومة الذاتية الانتقالية)، أو توحي هذه التسمية بأن الموضوع هو في الأساس موضوع (إعلان مبادئ) من جانب إسرائيل، تمَّ القبول به من الجانب الفلسطيني، مما يكشف مدى الاختلال النوعي بين الطرفين. فدولة إسرائيل تعتبر نفسها هي السلطة الشرعيّة الوحيدة، وتعتبر اتفاقاً تعقده مع منظمة لا ترتقي إلى مضمون الدولة، بأنه من باب الممارسة لسيادتها. كما أن اعتراف منظمة التحرير بإسرائيل غير قابل للتراجع، لأن المادة السادسة من اتفاقية مونتفيديو عام 1933، تشترط عدم الرجوع عن الاعتراف بالدول. في حين أن اعتراف الحكومة الإسرائيلية بمنظمة التحرير، يُشبه إلى حدٍّ ما الاعتراف بالهيئات الثورية أو المحاربة التي تمثّل شعوبها، وهو اعتراف واقعي في غالب الأحيان ويمكن سحبه. والأهم أن الاعتراف الإسرائيلي بالمنظمة جاء مشروطاً، بتحقيق التعهّدات التي قطعها عرفات في رسالته، حتى إذا لم تتحقق هذه التعهّدات لأي سببٍ كان، يمكن سحب هذا الاعتراف [2].

كما يجب الإشارة إلى أن الذي اعترف بمنظمة التحرير، هي الحكومة الإسرائيلية وليست دولة إسرائيل. فقد جاء في رسالة رابين: "**فإن حكومة إسرائيل قد قررت أن تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل للشعب الفلسطيني**". ويبدو أن ذلك كان متعمّداً من جانب رابين؛ ليعطي أي حكومة إسرائيلية مستقبلية حرية التملّص من ذلك الاعتراف، وذلك بعكس اعتراف منظمة التحرير الصريح بدولة إسرائيل، حيث أكّد عرفات:

---

[1]- شاش، **مفاوضات التسوية النهائية**، ص58-59.

[2]- جورج المصري، **اتفاق غزة – أريحا: تسوية مستحيلة**، ص21؛ شفيق المصري (الدكتور)، "**الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي في ميزان القانون الدولي**"، صحيفة الحياة الدولية، لندن، 1993/9/19، ص13.

"**تعترف منظمة التحرير بحق دولة إسرائيل في العيش في سلامٍ وأمنٍ جديد**"، ولم يقل مثلاً: "تعترف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بحق دولة إسرائيل في العيش في سلامٍ وأمنٍ جديد". فالنص الأول يُلزم منظمة التحرير بكافة مؤسساتها، بالاعتراف بحق دولة إسرائيل في الوجود. أما النص الأخير فلا يُلزم منظمة التحرير بكافة مؤسساتها، بل مؤسسة واحدة فقط هي اللجنة التنفيذية، بحق دولة إسرائيل في الوجود.

ويُعتبر اتفاق إعلان المبادئ هو الاتفاق الأساسي الذي بُنيت عليه توابع اتفاق أوسلو التالية، والتي عُقدت لوضع إعلان المبادئ موضع التنفيذ، وعليه: قام يوئيل سنجر المستشار القانوني لوزارة الخارجية الإسرائيلية: بدورٍ رئيس في مفاوضات أوسلو، كما تولى صياغة نصوصه. وقد كتب سنجر مقالاً في شباط (فبراير) 1994 ألقى فيه الضوء على ما حققته إسرائيل من الاتفاق ومنها [1]:

1- إن ما تضمّنه الاتفاق من حل الإدارة المدنية وانسحاب الحكومة العسكرية، لن يؤثر على ممارسة الحكومة العسكرية الإسرائيلية لسلطاتها ومسئولياتها، أو على وضع الضفة الغربية وقطاع غزة اللذان يظلان خاضعين لهذه الحكومة، وبالتالي: فلن يكون المجلس الفلسطيني (السلطة الفلسطينية) مستقلاً أو أن تكون له طبيعة سيادية، وإنما سوف يكون خاضعاً للحكومة العسكرية التي ستظل مصدر السلطة التي يمارسها هذا المجلس، وتمارس كافة السلطات التي لا تُنقل إليه.

2- إن الاتفاق ينص صراحةً في المحضر المتفق عليه، على أن انسحاب إسرائيل لا يمنعها من ممارسة السلطات والمسئوليات التي لم تُنقل إلى المجلس الفلسطيني، وهذا يعني أن إسرائيل تتولى كافة السلطات المتبقيّة بصفة أصلية.

3- إن السلطات التشريعية للمجلس الفلسطيني محدودة ومقيّدة، بأن تكون في حدود ما يُنقل إليه من سلطات، ما يعني بأن من حق إسرائيل المطالبة بضرورة تصديقها على ما يصدره المجلس من تشريعات.

4- وفيما يخص مسألة الأمن، فإن الاتفاق ينص على أن تمارس الشرطة الفلسطينية مهامها بطريقة تدريجية وعلى مراحل، ولا يضع أية قيود على السلطات الأمنية لإسرائيل، التي يمكنها اتخاذ أية إجراءات لمنع أية أعمال عدائية من خارج الضفة

---

[1]- لمزيد من التفاصيل، انظر: المرجع السابق، ص60-62.

الغربية وقطاع غزة، ومن البحر أو الجو، كما تظل مسئولة في جميع الحالات التي يكون فيها عنصر إسرائيلي، حيث إن لها المسئولية الكلية والشاملة في مجال الأمن.

5- إن إعادة انتشار القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية، لا يعني انسحابها خارج أراضي الضفة الغربية، وإنما إعادة توزيعها في مواقع محددة.

6- يفرّق الاتفاق بين النازحين الفلسطينيين عام 1967 وبين اللاجئين عام 1948؛ فالفئة الأولى: تحدد اللجنة الرباعية قواعد عودتهم مع الإجراءات الضرورية لمنع الفوضى. أما الفئة الأخيرة: فإن المفاوضات بشأنها مؤجلة ودون قصر اللاجئين على العرب، بل يمكن أن تشمل هذه الفئة اليهود الذين غادروا البلدان العربية.

7- أما عن طرق تسوية المنازعات، فإن لجنة الارتباط المشتركة تتولى تسويتها، وليس هناك إلزام بالطرق الأخرى التي تضمنها الاتفاق (أي التوفيق والتحكيم)؛ فالنص يستخدم كلمة "**يجوز**"، كما أن النص يقتصر على المنازعات الخاصة بالمرحلة الانتقالية، أما تلك الخاصة بالتسوية النهائية فلا تُحل إلاَّ بالمفاوضات.

وفي ختام حديثنا عن اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو)، نجد أن ذلك الاتفاق بالمجمل مليئاً بالمثالب وأهمها:

1- إن ذلك الاتفاق تضمّن التنازل عن جزء كبير من أرض فلسطين التاريخية لصالح الإسرائيليين، وبالإضافة إلى تجاهل الأراضي المحتلة عام 1948 والتي تبلغ مساحتها 78% من مساحة فلسطين التاريخية، فإن مناطق عديدة داخل حدود عام 1967 ستبقى مع الإسرائيليين، مع تمزيق أوصال البلاد وتكتيفها بأحزمة استيطانية ومناطق أمنية، وبذلك سيوفّر ذلك الاتفاق اعترافاً قانونياً بإسرائيل، وبمشروعية الاحتلال الإسرائيلي الذي سيكلّف الفلسطينيين أكثر من ثلاث أرباع فلسطين ثمناً له. وهذا التمزيق الجغرافي سيتبعه لاحقاً تمزيق آخر أشد خطراً منه، من حيث تقسيم الفلسطينيين إلى سكان الضفة الغربية، وسكان قطاع غزة، وسكان القدس، وفلسطيني المناطق المحتلة عام 1948؛ إضافةً إلى فلسطيني الشتات والمنافي.

2- إبقاء السيادة الإسرائيلية على مجمل القضايا الحيوية كالحدود والمعابر والمناطق الاستراتيجية، ومنح الفلسطينيين سيادة منقوصة على مسائل أخرى، يكون فيها الفلسطينيون محكومين بسقف أعلى تحدده المصلحة أو الرغبة أو حتى المزاج الإسرائيلي. بينما في المقابل: يتم إعفاء إسرائيل من مجمل الالتزامات المعيشية

والخدماتية وتوريط الفلسطينيين بتدبيرها، مما يجعلهم تحت رحمة الدول المانحة أو الضرائب الباهظة، خاصةً على ضوء احتفاظ الإسرائيليين بالنسبة الأكبر من المصادر الطبيعية، الأمر الذي سيحوّل الاحتلال البغيض إلى احتلال نظيف يدفع الفلسطينيون أنفسهم فاتورته.

3- الالتفاف على قضايا مهمة وجوهرية مثل قضايا: القدس واللاجئين والمستوطنات، وذلك من خلال تأجيلها إلى المرحلة النهائية، والتي ستكون أصلاً خاضعة لموافقة وتصوُّر إسرائيل لطريقة حلّها.

4- تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين من جميع أنحاء العالم، خاصةً إذا بدأوا يشعرون بالأمن في هذه المنطقة، وهو ما تُصرُّ عليه الحكومات الإسرائيلية. وفي المقابل: سوف يتم تقليص حجم الهجرة المعاكسة، بتقليل أعداد اليهود الذين يتركون هذا البلد إلى غيره من دول العالم وبخاصةً أوروبا والولايات المتحدة. وذلك في الوقت الذي جرى فيه تأجيل قضية اللاجئين الفلسطينيين إلى مرحلة الحل النهائي، حيث تفترض إسرائيل حلّها بأي أسلوب عدا عودتهم إلى فلسطين.

5- إنهاء حالة المقاطعة والحصار عن إسرائيل عربياً ودولياً، الأمر الذي بدأت ملامحه بالظهور مبكراً، حيث سارعت بعض الدول العربية وغيرها لفتح علاقات مع إسرائيل لتحسين علاقتها معها بشكلٍ أو بآخر، كما حصل مع دولٍ من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومع فرنسا والفاتيكان.

6- إن ذلك الاتفاق كان مدخلاً للتطبيع بل والعبور الإسرائيلي إلى العالم العربي، وهو ما يشكّل مدخلاً لفقدان الهوية وضرب مصالح ومقوّمات الأمة العربية الواحدة، ليحل مكان ذلك نظام شرق أوسطي تلعب فيه إسرائيل بالتعاون مع الولايات المتحدة، الدور الرئيسي في تحديد هويته وأسسه وآلية توزيع ثرواته.

7- إن ذلك الاتفاق سيعطي إسرائيل الفرصة الذهبية للازدهار الاقتصادي، وذلك من خلال فتح العواصم العربية لتكون سوقاً استهلاكية للمنتجات الإسرائيلية وللأموال الإسرائيلية، كي يحصل استثمارها بما يمتص الخيرات العربية [1].

[1]- ناصر الدين الشاعر، **عملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية: وجهة نظر إسلامية**، نابلس، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، آذار (مارس) 1999، ص61-64؛ شفيق منير، **اتفاق أوسلو وتداعياته**، المركز الفلسطيني للإعلام، نسخة PDF، ص4.

8- إن اتفاق المبادئ ينطوي على اعتراف ضمني بوجود كيانين منفصلين في الأراضي المحتلة، كيان فلسطيني ممثّل بالمدن والقرى العربية، وكيان إسرائيلي ممثّل بالمستوطنات التي أقامتها إسرائيل وما زالت فيها بصورة غير شرعيّة. وهذا الاعتراف الضمني من الجانب الفلسطيني بحق الاستيطان، يعني أن لإسرائيل استقلالاً إدارياً وقانونياً في المرحلة الانتقالية، ينطوي على إضفاء شرعيّة على إقامة إسرائيل بشكل غير شرعي. وفي ذلك تقول حنان عشراوي عضو الوفد الفلسطيني في مفاوضات واشنطن، إن قضية الموافقة على بقاء المستوطنات في المرحلة الانتقالية، هي أكبر نقاط الضعف في اتفاق إعلان المبادئ؛ فعندما كنّا نتفاوض في واشنطن، كنّا نُصر على أنه يجب أن يكون هناك التزام بوقف امتدادها وتحديدها وتحديد من يسكن فيها، ووقف كل النشاطات الاستيطانية، بما في ذلك البنى التحية والشوارع وتحديدها جغرافياً. ولا مجال للمقارنة بين ما جرى في أوسلو وما كنّا نقوم به في واشنطن، ولكن الأكيد أننا في واشنطن قدّمنا برنامجاً تصعيدياً ولا يحمل أي تنازلات [1].

9- وأخيراً يمكن القول: أن اتفاق أوسلو قد غلب عليه الطابع الأمني أكثر منه سياسي، والذي ربط كل بنود الاتفاق بالاعتبارات الأمنية الإسرائيلية، الأمر الذي يفسّر لنا فشل الاتفاق كإطار لتسويةٍ ممكنة.

وأكثر من ذلك: فقد فرض اتفاق أوسلو على الموقف الرسمي العربي أن يُنزل من سقفه؛ ليلحق بما وصله السقف الفلسطيني في العلاقة مع إسرائيل. ولذلك ما إن وُقِع ذلك الاتفاق حتى راحت الضغوط الأمريكية والغربية والإسرائيلية تتجه إلى رفع المقاطعة العربية، وإلى إقامة علاقات دبلوماسية بإسرائيل، وإلى عقد لقاءات ثنائية علنية مع المسئولين الإسرائيليين، وبات مطلوباً من الوضع الرسمي العربي، أن يلحق بركب الموقف الرسمي الفلسطيني، وأحياناً قد يُفرض على البعض الدخول في سياقه في مجال التنازلات والتعاون وفتح الأبواب مع إسرائيل. ومن هنا يمكن القول: إن الدول العربية عموماً وحتى مصر إلى حدٍّ ما، واجهت حالة تناقض والموقف الرسمي الفلسطيني، وذلك على الرغم مما يُقال في اتفاق أوسلو علناً. ويتلخّص جوهر المشكلة، في قلقٍ عربيٍّ مشروع من الاتجاه الذي يمكن أن تأخذه العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية وفقاً لاتفاق أوسلو. وهنا تُطرح إشكالية الولاء والمحاور

[1] - جورج المصري، **غزة - أريحا تسوية مستحيلة**، ص26؛ حنان عشراوي، "**المستوطنات أبرز مساوئ الاتفاق**"، صحيفة الحياة، 1993/12/24.

والتحالفات؛ فإذا كان الوضع الفلسطيني قد واجه في السابق الكثير من الإشكاليّات والمشاكل، المتعلّقة بالانحياز والولاء والمحاور والتحالفات في خضم التناقضات العربية-العربية، فإن اتفاق أوسلو أدخل إسرائيل طرفاً في جذب الوضع الفلسطيني إلى محوره.

وفي المحصّلة: فمنذ توقيع اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو)، عاد مصطلح النظام الشرق أوسطي والسوق الشرق أوسطية للبروز بقوة؛ إذ بدا الاتفاق في جوانبه السياسية عامةً والاقتصادية خاصةً، وكأنه أحد تجسيدات ذلك النظام. فهذا الاتفاق يُعتبر البداية الفعلية له، تحت ستار ادّعاء حل القضية الفلسطينية، حيث رافقه بعد عام فقط معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، التي عزّزت ذلك التوجّه الإسرائيلي الأمريكي في المنطقة [1]. وكان في مقدمة ما سعت إليه إسرائيل والولايات المتحدة، إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل، وانتهى الأمر إلى استجابة دول مجلس التعاون الخليجي لهما؛ بإلغاء المقاطعة غير المباشرة، وسارعت بعض الدول العربية إلى توجيه دعوة لعقد اجتماعات مجموعات عمل المفاوضات المتعددة الأطراف، واستقبال الوفود الإسرائيلية في أراضيها. ثمَّ ذهبت بعض الدول العربية إلى أبعد من ذلك؛ فتبادل المغرب وتبعتها تونس فتح مكاتب اتصال مع إسرائيل، كما بدأت قطر الاتصالات والاجتماعات الرسمية مع المسئولين الإسرائيليين، لعقد صفقات بيع الغاز الطبيعي مع إسرائيل [2].

وسوف نُدرك خطورة هذا الأمر، إذا ما نظرنا إلى الاتفاق بنظرة متحرّكة لا سكونية، لأن المطلوب من ذلك الاتفاق إسرائيلياً، يتعدّى ما تضمّنه من تنازلات في الحقوق والأراضي، أو في الاعتراف بحق الوجود لإسرائيل، أو التخلّي عن الكفاح المسلح والانتفاضة؛ فذلك الاتفاق عبارة عن إلحاق أمني - اقتصادي أولاً، ومن ثمَّ سياسي - ثقافي فيما بعد للحالة الفلسطينية بإسرائيل. وهذا ما سيُنظر إليه عربياً تحت كل الظروف تهديداً للأمن القومي، أما ما هو أخطر من ذلك فهو الانتقال إلى تشجيع أجنحة في كل نظام عربي طامعة في السلطة، إلى إنزال السقف في العلاقة بإسرائيل إلى حد التعاون والتواطؤ حتى العمالة [3].

---

[1] - مأمون الحسيني، **حقائق الصراع وأوهام التسوية**، دمشق، دار كنعان للدراسات والنشر، 1998، ص163.

[2] - شاش، **المواجهة والسلام في الشرق الأوسط**، ص339.

[3] - منير، **اتفاق أوسلو وتداعياته**، ص7.

وفي المحصّلة وإجمالاً لكل ما سبق: فإن اتفاق إعلان المبادئ، هو الابن الشرعي لانهيار الوضع المركّب في العالم العربي، وانقسامه في الواقع الجغرافي – الاستراتيجي إلى دول متباينة. ونتيجةً لذلك جاء اتفاق إعلان المبادئ انقطاعاً وتحولاً نوعياً في مسار الصراع العربي الإسرائيلي، وتوافق مع تحولات منظمة التحرير نحو مزيد من الانفراد وإخفاض سقفها السياسي من خلال:

1- التنازل عن الشعار الاستراتيجي التاريخي بإقامة دولة فلسطينية (الحكم الذاتي المحدود).
2- التنازل عن حسم الصراع بالآلة العسكرية (الاعتراف بإسرائيل).
3- إنهاء منطق الصراع ذاته والدخول في أُطر الكومنولث الثلاثي مع إسرائيل والأردن (الجانب الاقتصادي) [1].

ومن خلال عملية استحضار ذكي للتاريخ، ومن خلال إجراء مقارنة بين موقف القائد الإسلامي الشهير طارق بن زياد وموقف منظمة التحرير الفلسطينية، يقول الأستاذ عبد الله الحوراني: أن طارق بن زياد أحرق السفن التي تقل جنوده، بعد أن عبر المضيق الفاصل بين شمال أفريقيا وبلاد الأندلس ليفتح الأخيرة. وفي العام 1993 أحرقنا (أي الفلسطينيون) السفن لنعبر إلى غزة وأريحا. واستطرد قائلاً: أن طارق بن زياد جمع الأسلحة والعتاد للعبور وحشد الرجال وأحرق السفن للتعبئة كي لا يجري التراجع، وعبر إلي أرضٍ مجهولة بسلاحٍ معلوم. أما نحن فقد عبرنا إلى أرضٍ معلومة بسلاحٍ معدوم، بل أحرقنا سفننا بكل عتادنا وعدتها، وقبل أن نُبحر، استعجلنا التوقيع دون أن ندقق بالنصوص أو التمسّك بالحد الأدنى من الثوابت، وكانت الانتفاضة آخر السفن لنا. فقد دعونا إلى إلقاء السلاح والعودة للحياة المدنية العادية والابتعاد عن العنف. وهنا يكون طارق بن زياد أحرق السفن للوصول إلى الهدف، أما نحن فأحرقنا بأيدينا سفن العبور للهدف [2].

ومهما يكن من أمر: فإن الشروخ لم تبدأ فعلياً بالدب في صرح منظمة التحرير إلاَّ بعد التوقيع على اتفاق أوسلو، حيث أسست قيادة المنظمة سلطة حكم إداري ذاتي تحت مسمى السلطة الفلسطينية؛ فأوجدت ظروفاً سياسية جديدة لتهميش المنظمة وإسقاط دورها

---

[1]- جورج المصري، **غزة – أريحا تسوية مستحيلة**، ص103.

[2]- أبو مدللة، "**الرؤية السياسية للوضع الفلسطيني عند عبد الله الحوراني**".

الوطني، كما ساعدت بسياساتها على إنتاج حالة من الفراغ السياسي، نجحت قوى وطنية جديدة من خارج إطار منظمة التحرير في ملء بعض مساحاته. ولذلك باتت مرجعية المنظمة عُرضة لنزيفٍ سياسيٍّ حادّ، تضافرت على خلقه إرادتان سياسيتان: إرادة مصادرة سلطة منظمة التحرير، ثمَّ إرادة تجاوز تلك السلطة التي أصابها اتفاق أوسلو في هيبتها وذلك ببناء سلطة بديلة [1].

وبالتالي: فإنه بعد توقيع اتفاق أوسلو ونشأة السلطة الفلسطينية عام 1994، تعرّضت منظمة التحرير إلى عملية تهميش وإضعاف مقصودتين، من قِبل السلطة الفلسطينية الوليدة وجهات عربية ودولية مختلفة، وأصبح التعامل مع تلك السلطة فلسطينياً وعربياً ودولياً يتم على حساب منظمة التحرير [2]؛ فتراجع دور الأخيرة لحساب السلطة الفلسطينية.

خامساً: واقع منظمة التحرير الفلسطينية بعد قيام السلطة الفلسطينية [3]

إن اتفاق أوسلو كما سبق الإشارة، تمَّ توقيعه بين طرفين غير متوازنان وغير متكافئين، حصل من خلالها أحد الأطراف (إسرائيل) على كل ما يريد، بينما الطرف الآخر (منظمة التحرير) لم يحصل على كل ما يريد، ولا حتى على الحد الأدنى من احتياجاته من نشأة تلك العلاقة بينهما. وخلاصة الأمر: فقد نجم عن علاقة الأمر الواقع (De Facto) تلك بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني مولودٌ تمَّ تسميته بـ (**السلطة الفلسطينية**). هذا المولود الذي لم يكدْ يشبَّ عن الطوق، حتى بدا وكأنه ورث من أنجبه (أي منظمة التحرير)؛ فتلك السلطة بدأت بالحجر على تصرفات منظمة التحرير؛ فأصبح رئيس السلطة الفلسطينية الذي هو نفسه رئيس منظمة التحرير له الكلمة العليا على مقدّرات منظمة التحرير، غير إن لقب رئيس السلطة مع مرور الوقت، بات هو الأكثر شيوعاً محلياً وإقليمياً ودولياً؛ فمؤسسات منظمة التحرير بدأ تغيبها عن الوجود عن عمدٍ وسابق إصرار، ولم يتم دعوة بعضها

---

[1] - بلقزيز، **موضوعات سياسية**، ص13-14.

[2] - أحمد سعيد نوفل، "**نحو علاقة صحيحة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية**، في: محسن محمد صالح (تحرير)، **منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء**، ط1، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007م (1428هـ)، ص77.

[3] - أسامة محمد أبو نحل، "**المصالحة الفلسطينية مرهونة بإعادة تأهيل منظمة التحرير الفلسطينية**"، ورقة عمل مقدمة لجلسات حوار حول المصالحة الفلسطينية، ضمن ورشة العمل التي عقدها المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات بغزة، في 18 نيسان (أبريل) 2011.

للاجتماع إلاَّ لمهمة محددة قطعتها القيادة الفلسطينية على نفسها، وكان أولها وأهمها دعوة المجلس الوطني الفلسطيني للانعقاد في غزة في 14 كانون أول (ديسمبر) 1998، للإقرار بحذف بعض مقررات الميثاق الوطني الفلسطيني التي تتعارض وعملية التسوية السلمية، خاصةً البند الذي تعتمد عليه المنظمة في مشروعيتها وهو بند الكفاح المسلح؛ فأفرغوا المنظمة من مضمونها الثوري.

ومنذ ذلك اليوم دُفنت منظمة التحرير في التراب؛ لحساب الوليد الجديد (أي السلطة الفلسطينية)، وذلك لتقوية نفوذها من جهة، ولإضعاف الأصوات المعارضة لعملية التسوية السلمية داخل صفوف المنظمة، لحساب الطرف المؤمن إيماناً مطلقاً بجدوى العملية السلمية من جهةٍ أخرى، ولم يعد أحد يسمع عنها شيئاً فيما بعد. ولكن بعد الانقسام السياسي الذي شهدته الساحة الفلسطينية، عشية وبعيد الانتخابات التشريعية الفلسطينية مطلع عام 2006، وما ترتّب عليها من فوز حركة حماس في تلك الانتخابات، بأغلبية كبيرة تسمح لها بتشكيل حكومة كاملة منها، مما كان بدايةً لمرحلة جديدة في السياسة الفلسطينية؛ وعليه: بدأ التفكير بإعادة إحياء منظمة التحرير من جديد كمرجعية سياسية وشرعية عليا للسلطة الفلسطينية.

ولمَّا جاء موعد الاستحقاق الرئاسي الفلسطيني مطلع عام 2009، وللخروج من هذا المأزق، وجدنا البعض يلوّح بل ويستخدم ورقة منظمة التحرير من جديد بعدما أُفرغت من محتواها، وأُجهض وجودها العملي منذ تأسيس السلطة الفلسطينية؛ فتمّت دعوة اللجنة المركزية لمنظمة التحرير للانعقاد في رام الله المحتلة عدة مرات؛ لتمرير قرارات يحاولون من خلالها القفز على سياسة الأمر الواقع الموجودة في غزة.

ولمَّا كانت القاعدة السياسية الشهيرة تقرر بأن الغاية تبرر الوسيلة، اضطر البعض لإحياء ورقة منظمة التحرير من جديد وإعادتها إلى الحياة، تلك المنظمة التي فقدت قيمتها المعنوية منذ إنشاء السلطة الفلسطينية في بعض المناطق التي كانت محتلة منذ عام 1967، كما قررنا.

بالتالي: وفي التحليل الأخير نصل إلى قناعة راسخة مفادها، أن محاولة البعض إحياء دور منظمة التحرير من جديد بعد أن جفّت عروقها ويبست، وباتت لا قيمة عملية وفعلية لها

محكومٌ عليه بالفشل مهما حاولوا، لأن السلطة الفعلية في الحكم هي بيد من يقودون السلطة الفلسطينية التي انبثقت عن المنظمة وتعتبر أداة من أدواتها، إلاَّ أن طغيان السلطة انتزع من منظمة التحرير قوة تأثيرها السياسي. بدلالة أن قادة السلطة الفلسطينية المتنفّذين سياسياً ومالياً، انتزعوا من الآباء الروحيين والمؤسسين للمنظمة أي دور مؤثّر وفعّال؛ فبات الأخيرين لا قيمة لهم بعد أن تقلّصت ميزانيات مؤسسات المنظمة في الخارج (أي في المنافي والشتات).

وخلاصة الأمر: فإنه من الصعب بمكان على أي باحثٍ، أن يؤرّخ لمنظمة التحرير الفلسطينية ابتداءً من عام 1994 (أي تاريخ نشأة السلطة الفلسطينية)؛ نظراً لتداخل وتقاطع الصلاحيات بين المؤسستين. صحيح أن مؤسسة السلطة متفرّعة عن المؤسسة الأم (أي منظمة التحرير)، لكن القيادة الفلسطينية التي هي في آنٍ واحد تقود المؤسستين، جعلت مؤسسة السلطة تستقوي على مؤسسات المنظمة الأم.

وبناءً عليه: فإن إعادة تأهيل منظمة التحرير وإعادة الهيبة لها تستوجب القيام ما يأتي:

1- إعادة الهيبة لمنظمة التحرير الفلسطينية بعد أن فقدتها لحساب السلطة الفلسطينية؛ فباتت الأخيرة هي الأصل والأولى هي الفرع.

2- أن يتم إجراء انتخابات حرة ونزيهة للمجلس الوطني الفلسطيني بين كافة شرائح الشعب الفلسطيني، سواء أفي الداخل أو في الشتات.

3- بعد إجراء تلك الانتخابات يقوم الأعضاء الجدد بعملية إعادة صياغة للميثاق الوطني الفلسطيني من جديد، بما يتلاءم والمصلحة العليا الفلسطينية.

4- إعادة النظر من جديد في المواد التي حُذفت من الميثاق الوطني الفلسطيني عام 1998، والتي نفت عن منظمة التحرير صفة المقاومة والتحرير وأفرغتها من محتواها.

5- توحيد البرنامج السياسي للمنظمة وبما يتواءم ومصالح كافة أطياف الشعب الفلسطيني، وحتى نتجنّب أية خلافات مستقبلية بين أعضائها.

6- على رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، أن يفصل بين رئاسته للمنظمة ورئاسته للتنظيم الذي يترأّسه.

7- أن تتخلّى فصائل منظمة التحرير عن سلبياتها، وألاَّ تقوم بدورٍ هامشي تابع للسلطة، لِما تمثله من سلطة وشرعية عليا.

8- أن تكون السلطة الفلسطينية مؤسسة من مؤسسات منظمة التحرير، وبالتالي: لا يكون رئيس السلطة الفلسطينية هو رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، لأن رئيس السلطة منوطٌ به خدمة سكان أراضي السلطة الفلسطينية فقط دون سواها.

9- أن يعمل رئيس السلطة الفلسطينية تحت إمرة رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، لأن الأخير منوطٌ به خدمة فلسطيني الداخل والشتات معاً.

10- أن يُفوّض رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية دون رئيس السلطة الفلسطينية، حق التفاوض حول الحقوق المشروعة للاجئين الفلسطينيين.

11- أن يتم توزيع موارد منظمة التحرير بين سكان أراضي السلطة الفلسطينية وفلسطينيو الشتات، حسب المصلحة العليا للقضية الفلسطينية.

12- تفعيل سلطات وصلاحيات منظمة التحرير في إطارٍ من جماعية وتشاركية القرار السياسي.

ومن ثمَّ يخلص هذا الفصل للنتائج الآتية:

- إن منظمة التحرير قبِلت المشاركة في مؤتمر مدريد، على الرغم من كل الشروط غير العادلة والمجحفة التي وُضعت على المشاركة الفلسطينية وعلى التمثيل الفلسطيني في المؤتمر.
- إن القيادة الفلسطينية لو كانت جادة بالفعل في الالتزام بالثوابت الوطنية، وهي تعلم جيداً حجم التنازلات المطلوبة منها في أية مفاوضات. ومهما كان حجم الضغوطات الإقليمية والدولية عليها، فإنه كان بإمكانها عدم القبول بالمشاركة في مؤتمر مدريد. وحينذاك لن يكون بوسع تلك القوى مجتمعة إرغامها على المشاركة، بل ولن يكون بوسع الأطراف العربية المشاركة في مؤتمر مدريد بدون الحضور الفلسطيني. ولكن لأن ثمة موافقة فلسطينية كانت موجودة بالفعل قبل مدريد، ولأن المنظمة كانت قد أبدت قبل ذلك جاهزيتها لأي صفقة سياسية، فإن الأطراف العربية كلها بما فيها الطرف الفلسطيني قد دُفعت إلى هذا المؤتمر دون إرادتها.
- إنه ومنذ الدعوة لعقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، وبالرغم من الإصرار الإسرائيلي على عدم اشتراك منظمة التحرير في المفاوضات الثنائية أو متعددة الأطراف، إلاَّ أن إسرائيل كانت تصرُّ في النهاية على أن تقوم المنظمة الممثّل الشرعي والوحيد

للشعب الفلسطيني (بحسب ما جاء في صيغة مؤتمر القمة العربية عام 1974)، بالتوقيع على وثيقة الحل النهائي التي سيصدرونها في النهاية.

- إن جولات المفاوضات السرية بين الإسرائيليين والفلسطينيين قد انطلقت في العاصمة النرويجية أوسلو، وكانت الإدارة الأمريكية على دراية تامة بتلك القناة السرية وحتى اللحظات الأخيرة من تلك المفاوضات السرية. وقد تمَّ حسم تلك المفاوضات على الهاتف بمكالمات بين تونس واستوكهولم وتل أبيب لمدة سبع ساعات.
- إن محادثات أوسلو السرية خرجت بنتيجة مفادها انقسام الفكر السياسي الفلسطيني، من خلال اختلاف مواقف وفدي واشنطن وأوسلو الفلسطينيين حول الكثير من القضايا، وعدم معرفة وفد واشنطن بأمر البوابة الخلفية التي فتحتها القيادة الفلسطينية، بشأن المفاوضات السرية في أوسلو.
- إن قيادة منظمة التحرير استثمرت اسم المنظمة وتراثها النضالي وصفتها التمثيلية؛ لتوقّع على أسوأ اتفاق سياسي وقّعت عليه حركة تحرر وطني في العصر الحديث (أي اتفاق أوسلو). وحين نشأت سلطة من صُلب ذلك الاتفاق، لم يعد من دور لمنظمة التحرير سوى تعزيز وشرعنة الاتفاق والسلطة الخارجة من رحمه. وبالتالي: فإن كل ما حصل عليه عرفات بالفعل من ذلك الاتفاق، هو تنظيم حكومة فلسطينية والبقاء في السلطة، حتى يتمكّن من إدارة شؤون الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة. أما الإسرائيليين فإنهم تمكّنوا من إنجاز ما هو أكثر بكثير مما أرادوه من ذلك الاتفاق.
- إن خطابات الاعتراف المتبادل بين عرفات ورابين قبيل توقيع اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو)، صيغت بأسلوبٍ يبيّن مدى الوهن والتهافت الفلسطيني وانصياعه للرغبات الإسرائيلية؛ فقدّم ياسر عرفات لرابين كل ما يريد مقابل اعتراف إسرائيلي بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل للشعب الفلسطيني، وأن تشرع في إقامة مفاوضات معها ضمن إطار عملية السلام في الشرق الأوسط. وهنا: سقطة تاريخية وسياسية خطيرة غَفلت عنها القيادة الفلسطينية؛ فالاعتراف بالمنظمة باعتبارها ممثلاً للشعب الفلسطيني شيء، والاعتراف بها ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني شيء آخر. ويبدو أن رابين تعمّد ذلك لكي يحرر الحكومات الإسرائيلية المستقبلية، في إمكانية البحث عن شريكٍ آخر في التفاوض إن دعت الحاجة إلى ذلك. ولذلك فإن رد رابين على التزامات منظمة التحرير، لم يكن مساوياً للالتزامات والتأكيدات التي قطعتها المنظمة على نفسها.

- إنه بعد توقيع اتفاق أوسلو ونشأة السلطة الفلسطينية عام 1994، تعرّضت منظمة التحرير إلى عملية تهميش وإضعاف مقصودتين، من قِبل السلطة الفلسطينية الوليدة من رحم تلك المنظمة وجهاتٍ عربية ودولية مختلفة؛ فأصبح التعامل مع تلك السلطة: فلسطينياً وعربياً ودولياً يتم على حساب منظمة التحرير؛ فتراجع دور الأخيرة لحساب السلطة الفلسطينية.

مراجع الدراسة

أولاً: الوثاق المنشورة

- **اتفاقية قطاع غزة ومنطقة أريحا**، ترجمة رسمية معتمدة، القاهرة، منظمة التحرير الفلسطينية، السلطة الوطنية الفلسطينية، 1994.
- **البيان الصحافي الصادر عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حول انسحابها من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية 1974/9/26**، مجلة الهدف، العدد 271، بيروت، 28/ 9/ 1974.
- حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، **مكتب الأرض المحتلة**، قسم المعلومات، رصد التلفزيون الإسرائيلي، العدد 305.
- أبو العباس، **برنامج حكاية ثورة**، الحلقة التاسعة، المنفى مجدداً، برنامج وثائقي تمَّ عرضه على قناة الجزيرة الفضائية.
- **الكتاب الثانوي لحركة فتح، لعام 1968**، فتح: الإعلام المركزي، 1969/2/20.
- مركز الأبحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية، **رصد إذاعة إسرائيل**، تموز 1981، العدد 2396، السنة 10.
- منظمة اسحق مراغة، **البرنامج الإصلاحي للمنظمة**، وثيقة داخلية.
- منظمة التحرير الفلسطينية، المجلس الوطني الفلسطيني، **الدورة الثالثة عشرة (دورة الشهيد كمال جنبلاط)** من 12-22 آذار 1977.
- منظمة التحرير الفلسطينية، المجلس الوطني الفلسطيني. **الدورة السادسة عشرة من 14 – 22 شباط 1983 في الجزائر العاصمة**، د. ن، د. ت.
- **الميثاق القومي الفلسطيني**، الذي تمَّ إقراره في المجلس الوطني الفلسطيني الأول، بيروت، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1972.
- **نص اتفاق عمّان (11 شباط (فبراير) 1985)**.
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي. مج1، (1947-1974)**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1975.
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية** للأعوام 1964، 1965، 1967، 1968، بيروت، إصدار مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1966-1971.
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1971**، ط1، بيروت، إصدار مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1975.
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974**، ط1، بيروت، إصدار مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1976.

- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1975**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1978.
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **اليوميات الفلسطينية**، المجلدان الرابع والخامس (من 1966/7/1 إلى 1967/6/30)، بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، كانون أول (ديسمبر) 1967.
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **اليوميات الفلسطينية**، المجلد 7، من 1968/1/1 إلى 1968/6/30. بيروت، مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، كانون أول (ديسمبر) 1968.
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **اليوميات الفلسطينية**، المجلد 8، من 1968/7/1 إلى 1968/12/31. بيروت، مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، حزيران (يونيه) 1969.
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **اليوميات الفلسطينية**، المجلد 10، من 1969/7/1 – 1969/12/31، بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1970.
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **اليوميات الفلسطينية**، المجلد 12، من 1970/7/1 – 1970/12/31، بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1971.
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **اليوميات الفلسطينية**، المجلد 13، من 1971/1/1 – 1971/6/30، بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، آب (أغسطس) 1972.
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **الوثائق الفلسطينية العربية السنوية** لعامي 1964، 1967، ط1، بيروت، إصدار مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1965 و1969.
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1968**، جمع وتصنيف: جورج خوري نصر الله، (رقم 47)، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1969.
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1969**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1972.
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1972.
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1975.
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973**، ط1، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1976.
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974**، ط1، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1976.
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **الوثائق العربية الفلسطينية لعام 1975**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1977.

- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1978.
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978**، وثيقة رقم 95، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1980.
- **وثائق فلسطين**، دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية، 1987.
- ***Declaration of Principles On interim Self - Government Arrangements, Washington DC., 13 September 1993, Negotiations Department***.

ثانياً: المذكرات الشخصية

- عدوان، كمال، **القتال هو الطريق**، تقديم وتعليق: د. عصام عدوان، نسخة خطية قام المؤلف بتدوينها بخط يده، نسخة مطبوعة إلكترونياً بنظام Pdf، والكتاب غير مرقوم.
- الحوت، شفيق، **عشرون عاماً في منظمة التحرير الفلسطينية. أحاديث الذكريات (1964-1984)**، ط1، بيروت، دار الاستقلال للدراسات والنشر، 1986.

ثالثاً: المقابلات الشخصية

- **مقابلة شخصية مع الأستاذ الدكتور إبراهيم أبراش** في غزة بتاريخ 2010/9/15، 2011/11/26، والدكتور أبراش: يعمل حالياً أستاذاً في العلوم السياسية بجامعة الأزهر – غزة. وعمل أستاذاً من قبل بجامعة محمد الخامس بالرباط، ثمَّ: تقلّد في عام 2007 منصب وزير الثقافة الفلسطينية، وحتى تاريخ استقالته منه في العام 2008، وهو: محلل سياسي مرموق.
- **مقابلة شخصية مع الأستاذ إبراهيم أبو النجا** في غزة بتاريخ 2009/5/17، والأستاذ أبو النجا هو عضو المجلس الثوري في حركة فتح، ومنسق لجنة المتابعة العليا للقوى الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة، وكان نائباً أول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني سابقاً.
- كتاب مطبوع عبر البريد الاليكتروني من **الأستاذ أبو أحمد فؤاد** من دمشق بتاريخ 2000/3/7، والأستاذ أبو أحمد فؤاد، واسمه الحقيقي: فؤاد أحمد مراغة، وهو عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ومسؤول العلاقات السياسية، وكان لفترة طويلة المسؤول العسكري للجبهة، وحاصل على درع الثورة من ياسر عرفات تقديراً لشجاعته وصموده، أثناء الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان عام 1978، وصموده في مدينة صور بلبنان.
- **مقابلة شخصية مع الدكتور جمال كايد** في غزة بتاريخ 2010/12/25، 2011/8/7، والدكتور كايد هو قائد قوات الأمن الوطني في قطاع غزة، وكان أحد القيادات الفلسطينية الفتحاوية البارزة في لبنان حتى عام 1998.
- **مقابلة مع الأستاذ جميل المجدلاوي** في غزة بتاريخ 2009/5/27، 2011/2/2، والأستاذ المجدلاوي هو عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وعضو المجلس التشريعي الفلسطيني.

- **مقابلة شخصية مع الأستاذ جميل مزهر** في غزة بتاريخ 2011/2/3، 2011/9/27، والأستاذ مزهر هو عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.
- **مقابلة مع الأستاذ جميل عبد الرحيم السحّار** في غزة بتاريخ 2008/8/10، والأستاذ السحّار مدرس متقاعد منذ عام 1995، بعد عملٍ متواصل لمدة 38 عاماً في سلك التدريس بمدارس وكالة الغوث الدولية بغزة، ويعمل حالياً في لجنة إصلاح العشائر – فرع مشروع عامر، ومختار أهالي الجيّة بحي النصر بغزة، وكان شاهد عيان على نشأة منظمة التحرير الفلسطينية.
- **مقابلة شخصية مع الأستاذ حسني سالم زعرب** في رفح بتاريخ 2009/5/25، والأستاذ زعرب هو عضو المجلس الوطني الفلسطيني، ومحافظ خان يونس سابقاً.
- **مقابلة شخصية مع الدكتور رباح مهنّا** في غزة بتاريخ 2009/5/6، والدكتور مهنّا هو عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.
- **مقابلة شخصية مع الدكتور رمزي رباح** في غزة، بتاريخ 2009/5/3، والدكتور رمزي رباح هو عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.
- **مقابلة مع الأستاذ زكريا عطية عطون** في غزة بتاريخ 2009/2/9، والأستاذ عطون من مواليد سور باهر بمدينة القدس، ويعمل حالياً مديراً في ديوان الرئاسة الفلسطينية بمدينة غزة.
- **مقابلة شخصية مع الأستاذ سهيل الشنطي** في غزة بتاريخ 2008/2/10، 2009/6/4، 2011/1/18، علماً بأن الأستاذ الشنطي كان من الفاعلين ضمن حركة القوميين العرب في ستينات القرن العشرين، ويعمل الآن محاضراً جامعياً غير متفرغ بقسم التاريخ بجامعة الأزهر - غزة.
- **مقابلة شخصية مع الأستاذ طلال عوكل** في غزة بتاريخ 2009/6/9، والأستاذ عوكل هو كاتب ومحلل سياسي مستقل، وكان عضواً سابق في اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، كما كان محاضراً لمساق الإعلام بجامعة الأزهر بغزة.
- **مقابلة شخصية مع الأستاذ عبد الله حامد أبو العطا** (أبو عماد) في غزة بتاريخ 2009/3/25، والأستاذ أبو العطا هو عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني، وعضو المجلس الوطني الفلسطيني، وأحد مؤسسي الجبهة الوطنية الفلسطينية المتحدة، وحزب الشعب الفلسطيني.
- **مقابلة مع الأستاذ عبد الله الحوراني** في غزة بتاريخ 2008/1/22، والأستاذ الحوراني يشغل حالياً منصب عضو في المجلس الوطني والمجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، ويشغل الآن مدير المركز القومي للدراسات والتوثيق، وشغل سابقاً منصب عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير حتى عام 1993، احتجاجاً على توقيع اتفاقية أوسلو.
- **مقابلة شخصية مع الأستاذ غازي الصوراني** في غزة بتاريخ 2008/7/17، 2011/1/31، 2011/12/15، والأستاذ الصوراني مفكر وقيادي بارز في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وله عدة أبحاث في قضايا العولمة والديمقراطية والمجتمع المدني والدراسات الفلسطينية.

- **مقابلة مع الأستاذ فؤاد سعيد بنات** في غزة بتاريخ 2008/7/23، والأستاذ فؤاد بنات هو أحد المؤسسين ومسئول القيادة العليا المؤقتة لجبهة التحرير الفلسطينية (ج.ت.ف)؛ كتنظيم سري، والذي انطلق من عام 1961م، وهو أحد خمسة مناضلين وضعوا الميثاق الوطني الفلسطيني الذي أُقر في العام 1964م، في مؤتمر القدس، ثمَّ عمل مدرساً في مدرسة الصناعة في غزة، وهو من المناضلين القلائل الذين ظلوا ثابتين على مواقفهم ومبادئهم الثورية، ولم ينضووا تحت عباءة الذين سايروا الحلول السلمية واللهث وراء السراب المزعوم بإمكانية الحل السلمي للقضية الفلسطينية.
- **مقابلة شخصية مع الأستاذ محسن الخزندار** في غزة بتاريخ 2009/5/5، 2011/10/18، والأستاذ محسن الخزندار باحث وكاتب فلسطيني، له عدد من المؤلفات منها كتابه: فلسطين في عيون الإمام الشهيد الشيخ هاشم نعمان الخزندار (خفايا تاريخ فلسطين الحديث).
- **مقابلة شخصية مع الدكتور مخيمر أبو سعدة** في غزة بتاريخ 2011/9/27، والدكتور أبو سعدة هو أستاذ مشارك في العلوم السياسية في جامعة الأزهر – غزة، ومحلل سياسي مرموق.
- **مقابلة شخصية الأستاذ مع يحيى رباح** في غزة بتاريخ 2009/5/17، والأستاذ يحيى رباح كاتب ومحلل سياسي، وعضو المجلس الثوري لحركة فتح، وعمل سفيراً سابقاً للسلطة الفلسطينية في اليمن.

رابعاً: رسائل علمية غير منشورة

- الأخرس، سامي محمد، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية والدولية على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية من عام 1982-1996م**، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة، جامعة الأزهر – غزة، 2009.
- برهم، عبد الله أحمد، **إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية وإشكالية الهيكلية والبرنامج**، رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس، جامعة النجاح الوطنية، 2007.
- حمودة، ناصر سعيد، **منظمة التحرير الفلسطينية (1964-1973م)**، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1999.
- أبو رجيلة، سامر عبد المنعم، **العلاقات الفلسطينية اللبنانية وأثرها على الوجود الفلسطيني في لبنان (1969-1982)**، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة، جامعة الأزهر – غزة، 2010.
- السنوار، زكريا (الدكتور)، **العمل الفدائي في قطاع غزة من 1967-1973م**، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة، الجامعة الإسلامية – غزة 2003.
- الشرقاوي، فواز حامد حسين، **حركة التحرير الفلسطيني (فتح) 1965-1971م**، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 1974.
- الصمادي، حمزة عبد الحميد، **تجربة منظمة التحرير الفلسطينية السياسية من المقاومة المسلحة إلى التسوية السلمية (1964-2006م)**، رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس، جامعة النجاح الوطنية، 2008.

- عبد الفتاح، عودة علي (الدكتور)، **السياسة الخارجية لمنظمة التحرير الفلسطينية 1964-1982**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط، جامعة محمد الخامس، 1988.
- العثامنة، زكريا محمد (الدكتور)، **قطاع غزة من 1967-1974م**، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات التاريخية بجامعة الدول العربية، 2005.
- فتحي محمد الكحلوت، **أثر العملية السلمية في الشرق الأوسط على العلاقات السياسية المصرية السورية (1977-2004)**، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة، جامعة الأزهر-غزة، 2012.
- موسى، سميح عبد الحافظ عبد المعطي، **الكيان الفلسطيني من 1964- 1973م**، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 1984.

خامساً: المراجع العربية

- أبراش، إبراهيم (الدكتور)، **البعد القومي للقضية الفلسطينية**، القاهرة، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.
- إبراهيم، إبراهيم بكر، **في ندوة مؤسسة شومان .. أحمد الشقيري كما عرفته**، في: عرفات حجازي: كلمة وفاء لذكرى أحمد الشقيري، ج1، 1980-2000، الطبعة الاليكترونية الأولى، 1426هـ (2005م).
- إبراهيم، سعد الدين، وجيه، حسن (الدكتور) (محررين)، **أزمة الخليج ومستقبل الشرق الأوسط: رؤى عربية وأمريكية**، ط1، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنسانية، 1992.
- **اتفاقيات أوسلو: الاتفاقيات الإسرائيلية – الفلسطينية حول الضفة الغربية وقطاع غزة**، ط1، عمَّان، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 1998.
- الأزعر، محمد خالد (الدكتور)، **حكومة عموم فلسطين**، القاهرة، دار الشروق، 1991.
- الأزعر، محمد خالد (الدكتور)، **المقاومة الفلسطينية بين غزو لبنان والانتفاضة**، سلسلة الثقافة القومية (20)، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، كانون ثانٍ (يناير) 1991.
- الأشعل، عبد الله (الدكتور)، **النظام القانوني للاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي**، القاهرة، سلسلة كتاب الأهرام الاقتصادي (7)، مؤسسة الأهرام، ديسمبر 1993.
- الاقتصاد العربي: **كانت فلسطين جُرحاً في قلبه .. والوحدة أمنيته الكبرى**، في: عرفات حجازي: كلمة وفاء لذكرى أحمد الشقيري، ج1، 1980-2000، الطبعة الاليكترونية الأولى، 1426هـ (2005م).
- بسيسو، أحمد صخر، **منظمة التحرير الفلسطينية مراحل الكفاح والتسوية**، ط1، غزة، إصدارات مركز الإعلام والمعلومات MIC، 2003.
- بقرادوني، كريم، **السلام المفقود، عهد إلياس سركيس (1976-1982)**، بيروت، الشرق للمنشورات، 1986.
- بقرادوني، كريم، **لعنة وطن**، ط1، بيروت، عبر الشرق للمنشورات، 1991.

- أبو بكر، توفيق، **قادة فلسطينيون في حوار استراتيجي**، الكويت، مطابع القبس التجارية، 1987.
- بكري، مصطفى، **غزة – أريحا أوراق السرية**، ط1، القاهرة، مركز الفكر العربي للدراسات والنشر، 1993.
- بلقزيز، عبد الإله (الدكتور)، **موضوعات سياسية من أجل إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية**، في: **منظمة التحرير الفلسطينية والانتفاضة: الحصيلة والمستقبل**، سلسلة كتب المستقبل العربي (36)، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين أول (أكتوبر) 2004.
- بلقزيز، عبد الإله (الدكتور)، **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من فتح إلى حماس**، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أيلول (سبتمبر) 2006.
- توما، إميل (الدكتور)، **منظمة التحرير الفلسطينية**، حيفا، دار الاتحاد للطباعة والنشر، 1986.
- جاد، عماد (الدكتور)، **فلسطين: الأرض والشعب من النكبة إلى أوسلو**، ط2، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2003.
- جاد، عماد (الدكتور)، **حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وقضايا التسوية**، في: صبحي عسلية (محرر)، **الفصائل الفلسطينية من النشأة إلى حوارات الهدنة**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2005.
- جبر، مروة، **جامعة الدول العربية وقضية فلسطين 1945-1965م**، نيقوسيا، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، 1989.
- الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، **النشأة والمسار**، المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، ط1، شركة دار التقدم العربي (بيروت)، الدار الوطنية الجديدة (مشق)، حزيران (يونيه) 2009.
- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، **تطور مفهوم وتطبيقات الحكم الذاتي في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ هزيمة حزيران (يونيه) 1967، إلى إعلان المبادئ في أوسلو أيلول (سبتمبر) 1993**، غزة، وثائق وإصدارات اللجنة الثقافية المركزية، 2004.
- حجازي، حسين، العلي، محمد، **الحرب على المخيمات من الواقع إلى الدلالات**، نيقوسيا، إصدار الإعلام الموحد. منظمة التحرير الفلسطينية، 1987.
- حجازي، عرفات، **إنصافاً لمؤسس منظمة التحرير الفلسطينية**، في: عرفات حجازي: كلمة وفاء لذكرى أحمد الشقيري، ج1، 1980-2000، الطبعة الاليكترونية الأولى، 1426هـ (2005م).
- حجازي، يوسف، **أيام فلسطينية في القرن العشرين**، سلسلة دراسات (2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 12)، ط1، غزة، المركز القومي للدراسات والتوثيق، 1999.
- أبو حجلة، إبراهيم، خلة، سالم، **اتفاقية أوسلو: المسيرة المتعثرة في منعطفها الجديد**، ط1، بيروت، شركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، 1996.
- الحسن، خالد، **الدولة الفلسطينية شرط أساسي للسلام العالمي**، سلسلة أوراق سياسية، العدد 7، الكويت، مطبعة الأنباء، د. ت.

- الحسن، خالد، **الاتفاق الأردني الفلسطيني للتحرك المشترك**، سلسلة أوراق سياسية (13)، عمّان، دار الجليل للنشر، 1985.
- أبو حسنة، نافذ، **تطور الوعي الفلسطيني بمنظمة التحرير الفلسطينية**. في محسن محمد صالح (تحرير)، **منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء**، ط1، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007م (1428هـ).
- حسين، غازي، **الفكر السياسي الفلسطيني 1963-1988**. دمشق، دار دانية، 1993.
- الحسيني، مأمون، **حقائق الصراع وأوهام التسوية**، دمشق، دار كنعان للدراسات والنشر، 1998.
- حمّاد، أحمد، **شهادات من أرض المعركة، حرب الجنوب 15-32 آذار 1978**، إذاعة صوت الثورة الفلسطينية، 1978.
- جواد الحمد (الدكتور)، **مستقبل السلام في الشرق الأوسط**، عمّان، المؤسسة المتحدة للدراسات والبحوث، 1994.
- حمدان، حمدان، **تعود من الخيبات**، ط1، دمشق، بيسان للنشر، 1995.
- حميد، راشد، **مقررات المجلس الوطني الفلسطيني 1964-1974**، سلسلة كتب فلسطينية (64)، بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، أغسطس 1975.
- حواتمة، نايف، **أوسلو والسلام الآخر المتوازن**، ط1، دمشق، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1998.
- حواتمة، نايف، وعبد الكريم، قيس، **البرنامج المرحلي 1973-1974: صراع، وحدة في المقاومة الفلسطينية**، دمشق، شركة دار التقدم العربي، والدار الوطنية الجديدة، نيسان (أبريل) 2002.
- الحوت، شفيق، **تجربة منظمة التحرير الفلسطينية (رؤية عامة)**، في محسن محمد صالح (الدكتور) (تحرير): منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء، ط1، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007م (1428هـ).
- حوراني، فيصل، **تقاسيم زمار الحي** (مقالات)، رام الله، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، 2006.
- حوراني، فيصل، **الفكر السياسي الفلسطيني 1964-1974: دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية**، ط1، بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1980.
- خرطبيل، جميل، **وأد منظمة التحرير الفلسطينية (الفردية والهيمنة، عدم الالتزام بالمبادئ، عدم المصداقية في الممارسة)**، نسخة إليكترونية بنظام Pdf.
- خلف، صلاح، **شهادات ومواقف**، ط1، دون بيانات نشر، يناير 1992.
- خورشيد، غازي، **دليل حركة المقاومة الفلسطينية**، سلسلة كتب فلسطينية (32)، بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1971.
- الخولي، لطفي، **أوراق من الملف العربي، مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي عام 2000**، ط1، القاهرة، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، 1986.

- الدجّاني، أحمد صدقي (الدكتور)، **الشعب الفلسطيني**، القاهرة، دار المستقبل العربي، 1988،
- الدجاني، أحمد صدقي (الدكتور)، **لا للحل العنصري في فلسطين: شهادة على مدريد وأوسلو**، القاهرة، دار المستقبل العربي، د. ت.
- دراغمة، عزت، **الفلسطينيون والطريق إلى فلسطين**، ج1، ط1، القدس، مركز الضياء للدراسات الفلسطينية، 1992.
- راسم، فاطمة، **تسع مصريات في المخيمات الفلسطينية، شهادات حية**، القاهرة، دار النديم للنشر والتوزيع والصحافة، 1988.
- راشد، حميد (إعداد)، **مقررات المجلس الوطني الفلسطيني 1964-1974**، بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1975
- ربيع، حامد، **اتفاقيات كامب ديفيد ومستقبل المشرق العربي**، دمشق، سلسلة الثقافة السياسية -1، 1980.
- رزق، يونان لبيب (الدكتور)، **قراءات تاريخية على هامش حرب الخليج**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1992.
- زريق، قسطنطين، **القضية العربية**، بيروت، منشورات الندوة اللبنانية، 1953.
- زعيتر، أكرم، **القضية الفلسطينية**، القاهرة، دار المعارف، 1955.
- زكار، زاهر، **الغزو الإسرائيلي للبنان 1982 بين الأهداف والنتائج**، ط2، غزة، مركز الإشعاع الفكري، 2004.
- سخنيني، عصام، **فلسطين الدولة (جذور المسألة الفلسطينية في التاريخ الفلسطيني)**، ط1، نيقوسيا، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1985.
- سلامة، غسان، وآخرون، السياسة الأمريكية والعرب، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.
- السلطان، جمال مصطفى عبد الله (الدكتور)، **الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط (1979-2000)**، ط1، عمّان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2002.
- سليمان، يوسف، **الولايات المتحدة الأمريكية والصراع العربي الإسرائيلي**، ط1، بيروت، دار الحقائق، 1984.
- أبو سيف، عاطف، "**التحديات التي تواجه الشعب الفلسطيني سياسياً واقتصادياً واجتماعياً: الرؤية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة الفلسطينية القادمة**"، غزة، منتدى غزة للدراسات السياسية والاستراتيجية، بالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية، 2008.
- شاش، طاهر، **مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية: الآمال والتحديات**. ط1، بيروت، دار الشروق، 1420هـ (1999م).
- شاش، طاهر، **المواجهة والسلام في الشرق الأوسط: الطريق إلى غزة – أريحا**، ط1، القاهرة، دار الشروق، 1415هـ (1995م).

- الشاعر، ناصر الدين (الدكتور)، **عملية السلام الفلسطينية – الإسرائيلية: وجهة نظر إسلامية**، نابلس، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، آذار (مارس) 1999.
- شبيب، سميح (الدكتور)، **حكومة عموم فلسطين: مقدمات ونتائج**، القدس، مؤسسة البيادر الصحفية، د. ت.
- الشريف، ماهر (الدكتور)، **البحث عن كيان، دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908-1993**، نيقوسيا، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، شركة F.K.A المحدودة للنشر، 1995.
- الشعيبي، عيسى، **الكيانية الفلسطينية؛ الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي 1947-1977م**. ط1، بيروت، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، 1979.
- شلش، إسماعيل سرور، **نظرة عامة على المواجهة 1967-1974**، في: السيد يسين وعلي الدين هلال (إشراف): الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين 1948-1973،ج2، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1975.
- الشقيري، أحمد، **من القمة إلى الهزيمة مع الملوك والرؤساء العرب**، الطبعة الإلكترونية الأولى، المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع، 1426هـ (2005م).
- الشقيري، أحمد، **على طريق الهزيمة، مع الملوك والرؤساء**، الطبعة الإلكترونية الأولى، المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع، 1426هـ (2005م).
- الشقيري، أحمد، **الهزيمة الكبرى مع الملوك والرؤساء من بيت عبد الناصر إلى غرفة العمليات**، ج2، الطبعة الإلكترونية الأولى، المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع، 1426هـ (2005م).
- الشقيري، أحمد، **الهزيمة الكبرى مع الملوك والرؤساء من بيت عبد الناصر إلى غرفة العمليات**، ج2، بيروت، دار العودة، 1973
- الشقيري، أحمد، **مذكرات أحمد الشقيري: أربعون عاماً في الحياة العربية والدولية**، بيروت، دار العودة، 1973.
- الشقيري، جميل، **الكيان الفلسطيني**. إصدار منظمة التحرير الفلسطينية، بدون بيانات نشر.
- الشوملي، جبرا (الدكتور)، **العلمانية في الفكر العربي المعاصر، دراسة حالة فلسطين**، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية (سلسلة أطروحات الدكتوراه (71))، تموز (يوليه) 2008.
- صادق، عدلي، **الشقيري في الذكرى العشرين لرحيله. حنين إلى الأمنية القصوى**، في: عرفات حجازي: كلمة وفاء لذكرى أحمد الشقيري، ج1، 1980-2000، الطبعة الاليكترونية الأولى، 1426هـ (2005م).
- صالح، محسن (الدكتور)، **تقرير معلومات: منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني - تعريف - وثائق - قرارات**، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، د. ت.
- صايغ، أنيس (الدكتور)، **فلسطين والقومية العربية**، سلسلة أبحاث فلسطين، بيروت، إصدار: مركز الأبحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية، 1966.

- صايغ، أنيس (الدكتور)، **في ذكرى أحمد الشقيري**، في: عرفات حجازي: كلمة وفاء لذكرى أحمد الشقيري، ج1، 1980-2000، الطبعة الاليكترونية الأولى، 1426هـ (2005م).
- صايغ، أنيس (الدكتور)، **الهاشميون وقضية فلسطين**، بيروت، المكتبة العصرية وجريدة المحرر، 1966.
- صايغ، يزيد، **رفض الهزيمة: بدايات العمل المسلح في الضفة والقطاع**، سلسلة أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية (24)، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1992.
- صلاح، محمد، **الحرب الفلسطينية – الإسرائيلية 10-24 تموز 1981**، بيروت، منشورات فلسطين المحتلة، 1981.
- الصوراني، غازي، **المشهد الفلسطيني الراهن: السياسي/ الاقتصادي/ المجتمعي/ في إطار الوضعين العربي والدولي**، ط2، غزة، مطبعة الأخوة، 2011.
- العارف، عارف، **نكبة فلسطين والفردوس المفقود**، ج1، كفر قرع، دار الهدى، ب. ت.
- عباس، محمود، **طريق أوسلو**، ط1، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1994.
- عبد الحق، بدر، السعدي، غازي، **حرب الجليل الفلسطينية – الإسرائيلية الخامسة، تموز 1981**، عمّان، دار الجليل للنشر، 1981.
- عبد الحي، وليد، وآخرون، **مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط**، ط2، عمَّان، مركز دراسات الشرق الأوسط، 1997.
- عبد الرحمن، أسعد (الدكتور)، **لاءات الشقيري .. في مواجهة لاءات باراك**، في: عرفات حجازي: كلمة وفاء لذكرى أحمد الشقيري، ج1، 1980-2000، الطبعة الاليكترونية الأولى، 1426هـ (2005م).
- عبد الرحمن، أسعد (الدكتور)، **منظمة التحرير الفلسطينية: جذورها – تأسيسها – مساراتها**. نيقوسيا، مركز الأبحاث والدراسات الفلسطينية، 1987.
- عبد الرحمن، عواطف (الدكتورة)، **مصر وفلسطين**، ط2، سلسلة عالم المعرفة، العدد 36، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يونيه 1985.
- عبد الرحمن، محمد، وآخرون، **ترسيخ دعائم الانتفاضة – الارتباك الإسرائيلي أمام النقاط العشر**، ط1، نيقوسيا، الإعلام الموحد (منظمة التحرير الفلسطينية)، منشورات مؤسسة بيسان للصحافة والنشر، تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1990.
- عبد الكريم، قيس، وآخرون، **سلام أوسلو بين الوهم والحقيقة**، ط1، بيروت، شركة التقدم العربي للطباعة والنشر، 1998.
- عبد الكريم، قيس، وآخرون، **الطريق الوعر: نظرة على المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية من مدريد إلى أوسلو**، ط1، بيروت، شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، 1998.
- عبد المنعم، بكر (الدكتور)، **دولة فلسطين، مؤتمر السلام من مدريد إلى أوسلو**، ط1، بيروت، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1994.

- العثمان، عثمان، **الاستراتيجية المطلوبة لإقامة الدولة الفلسطينية**، ط1، أبو ظبي، شركة Set Up للطباعة والفنون، 2007.
- العثمان، عثمان، **مأزق التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي**، ط1، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، مجد، 2003.
- العدوان، طاهر خلف، الحرب الفلسطينية الإسرائيلية في لبنان، ط1، عمّان، دار الجليل للنشر، 1984.
- عدوان، عصام (الدكتور)، **الدولة الفلسطينية في فكر ياسر عرفات**، غزة، 1429هـ (2008م).
- عسيلة، صبحي (محرر)، **الفصائل الفلسطينية من النشأة إلى حوارات الهدنة**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2005.
- العقاد، صلاح (الدكتور)، **السادات وكامب ديفيد**، القاهرة، مكتبة مدبولي، د. ت.
- العقاد، صلاح (الدكتور)، **المشرق العربي المعاصر**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1998.
- علوش، ناجي، **حول الحرب الأهلية في لبنان**، د. ن، 1976.
- علي، كمال حسن، **محاربون ومفاوضون**، ط1، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1407هـ (1986م).
- أبو عمرو، زياد (الدكتور)، **أصول الحركات السياسية في قطاع غزة 1948-1967م**، عكا، دار الأسوار، 1987.
- عيناتي، ليلى، **حرب لبنان: صور – وثائق – أحداث**، بيروت، دار المسيرة للصحافة والنشر، 1977.
- الغريب، عبد الله محمد، **أمل والمخيمات الفلسطينية**، ط2، د. ن، 1988.
- غنيم، عبد الرحيم، **ثلاثون عاماً من العبث**، دمشق، دار الجليل، 1987.
- الفالوجي، فريد، **أبو عمار ثائر أسطوري أم عميل لإسرائيل**، ط1، القاهرة – دمشق، دار الكتاب العربي، 2005.
- فرج، عصام الدين، **منظمة التحرير الفلسطينية 1964-1993.** ط1، القاهرة، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، 1998.
- فرسخ، عوني، "**إسهامات أحمد الشقيري في الفكر العربي الوحدوي وإسهاماته السياسية والعملية في حركة التحرر العربية**"، في: أحمد الشقيري بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لرحيله. بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع لجنة تخليد ذكرى المجاهد أحمد الشقيري ومعهد البحوث والدراسات العربية. ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أيلول (سبتمبر) 2005.
- **فلسطين من أقوال الرئيس جمال عبد الناصر**، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ب. ت.
- قاسم، عبد الستار (الدكتور)، **الحروب العربية – الإسرائيلية**، في جواد الحمد (محرر) (الدكتور): المدخل إلى القضية الفلسطينية. ط1، عمَّان، مركز دراسات الشرق الأوسط، 1997.

- قاسمية، خيرية (الدكتور)، **أحمد الشقيري زعيماً فلسطينياً ورائداً عربياً**، نشر لجنة تخليد ذكرى المجاهد أحمد الشقيري، الكويت 1987.
- كريشان، محمد، **منظمة التحرير الفلسطينية: التاريخ والهياكل – الفصائل والأيديولوجية**، ط1، تونس، دار البراق، 1986.
- كمال، حنان، **ملابسات استقالة الشقيري**، في: عبد القادر ياسين (محرر): أربعون عاماً من حياة منظمة التحرير الفلسطينية، ط1، بيروت، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، حزيران (يونيه) 2006.
- كنفاني، مروان، **سنوات الأمل**، ط1، القاهرة، دار الشروق، 2007.
- الكيلاني، هيثم، **التسوية السلمية للصراع العربي – الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي**، العدد (3)، ط1، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1996.
- أبو لبدة، سبع (الدكتور)، **أحمد الشقيري ... الرجل الذي حارب إسرائيل حياً وميتاً**، في: عرفات حجازي: كلمة وفاء لذكرى أحمد الشقيري، ج1، 1980-2000، الطبعة الاليكترونية الأولى، 1426هـ (2005م).
- مباشر، عبده، **حوار مع أبو عمار**، القاهرة، دار المعارف، 1985.
- مجموعة من المؤلفين، **الفلسطينيون في الوطن العربي: دراسات في أوضاعهم الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية**، ط1، القاهرة، إصدار معهد الدراسات والبحوث العربية، 1978.
- محافظة، علي (الدكتور)، **الديمقراطية المقيدة حالة الأردن (1989-1999)**، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
- المحميد، زهير عبد الهادي (إعداد)، **المفاوضات العربية مع الكيان الصهيوني وسياسة التهويد وأرض الواقع**، الكويت، دراسة صادرة عن حركة التوافق الوطني الإسلامية، 2005/6/1.
- محسن، هاشم علي، **الانتفاضة**، ط2، دمشق، دار الجليل، 1984.
- مخادمة، ذياب (الدكتور)، **منظمة التحرير الفلسطينية**. في جواد الحمد (محرر): المدخل إلى القضية الفلسطينية، ط1، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمَّان 1997.
- المدني، سليمان، **الملف العربي في القرن العشرين**، ج7، بيروت، المنارة للإنتاج الإعلامي والفني، 1998.
- مركز التوثيق والبحوث اللبناني، **العلاقات اللبنانية السورية (1943-1985)**، ج1، بيروت، 1986.
- المركز الفلسطيني للاتصال الجماهيري، **جنرال الحرب والسياسة سعد صايل**، رام الله، 2005.
- المسحال، سعيد خليل، **ضياع أمة**، ط1، لندن، الرافد للنشر والتوزيع، 1994.
- المصري، جورج ، **غزة – أريحا تسوية مستحيلة**، ط1، القاهرة، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، 1995.

- المصري، زهير (الدكتور)، **اتجاهات الفكر السياسي الفلسطيني بين الكفاح المسلح والتسوية**، ط1، غزة، مكتبة اليازجي للطبع والنشر والتوزيع، 1429هـ (2008م).
- المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، **خمس سنوات على اتفاق أوسلو**، ط1، بيروت، شركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، دمشق، الأوائل للنشر والتوزيع، 2001.
- مكي، ساندرا، **الملفات السرية للحكام العرب**، عرض: عادل عبد الصبور، القاهرة، الدار العالمية للكتب والنشر، د. ت.
- صلاح منتصر، **الطريق إلى السلام (مدريد 1991)**، القاهرة، دار المعارف، 1991.
- منسي، محمود صالح (الدكتور)، **الشرق العربي المعاصر**، القسم الأول (الهلال الخصيب). القاهرة 1990.
- منصور، ألبير، **موت جمهورية**، بيروت، دار الجديد، 1994.
- منير، شفيق، **اتفاق أوسلو وتداعياته**، المركز الفلسطيني للإعلام، نسخة PDF.
- مهران، رشيدة، **ياسر عرفات الرقم الصعب**، مؤسسة الديار للطباعة والنشر، د. ب، د. ن.
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية: **فلسطين تاريخها وقضيتها**، نابلس، المكتبة الجامعية، د. ت.
- موسى، حلمي، **"منظمة التحرير وإدارة المفاوضات مع إسرائيل"**. في محسن محمد صالح (تحرير)، **منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء**، ط1، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007م (1428هـ).
- الناطور، سهيل، ياسين، دلال، **الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في لبنان وسبل التعايش معه**، دمشق، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، 2007.
- نافع، أحمد، **الطريق إلى مدريد**، ط1، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، 1414هـ (1993م).
- أبو نضال، نزيه، والنشاش، عبد الهادي، **البرنامج الفلسطيني بين نهجي التحرير والتسوية**، نيقوسيا، دار الحقائق، 1984.
- نوفل، أحمد سعيد، **"نحو علاقة صحيحة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية**. في محسن محمد صالح (تحرير)، **منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء**، ط1، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007م (1428هـ).
- نوفل، ممدوح، **قصة اتفاق أوسلو: الرواية الحقيقية الكاملة "طبخة أوسلو"**، ط1، عمَّان، الأهلية للنشر والتوزيع، 1416هـ (1995م).
- نوفل، ممدوح، **البحث عن الدولة**، ط1، رام الله، موطن المؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقراطية، 2000.
- هندي، خليل، وآخرون، **المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني – دراسة تحليلية لهجمة أيلول**، بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1971.

- الهور، منير، الموسى، طارق، **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947-1985**، ط2، عمّان، دار الجليل للنشر، 1986.
- الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، **أجهزة الإعلام العالمية ومواكبة أبعاد الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي من 9/17 إلى 1993/9/25**، القاهرة، مطابع الرنيو، 1993.
- الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، **أجهزة الإعلام العالمية ومواكبة أبعاد الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي**.
- هيكل، محمد حسنين، **أحاديث في العاصفة**، القاهرة، دار الشروق، 1987.
- هيكل، محمد حسنين، **سلام الأوهام، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل**، ط5، القاهرة، دار الشروق، 1996.
- هيكل، محمد حسنين، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل** (2)، ط8، القاهرة، دار الشروق، 2001.
- هيكل، محمد حسنين، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل: سلام الأوهام، أوسلو – ما قبلها وما بعدها** (3)، ط7، القاهرة، دار الشروق، 2001.
- وزارة الدفاع الوطني – الجيش اللبناني، **القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني**، ط1، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1973.
- ياسين، عبد القادر، **أربعون عاماً في منظمة التحرير**، دمشق، المركز الفلسطيني للتوثيق، 2006.
- ياسين، عبير، جمعة، محمد، **منظمة فتح ومنظور التسوية السلمية**، في: صبحي عسلية (محرر)، **الفصائل الفلسطينية من النشأة إلى حوارات الهدنة**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2005.
- يونس، عماد، **سلسلة الوثائق الأساسية للأزمة اللبنانية 1973**، ج1، بيروت 1985.

سادساً: المراجع المترجمة

- بابيس، دانيال، **ما مدى أهمية منظمة التحرير الفلسطينية؟**، ط1، شؤون استراتيجية، مركز التخطيط الفلسطيني، 1983.
- براند، لوري، **الفلسطينيون في العالم العربي. بناء المؤسسات والبحث عن الدولة**، ط1، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1991.
- بيريس، شمعون، **الشرق الأوسط الجديد**، ترجمة: محمد حلمي عبد الحافظ، ط1، عمّان، الأهلية للنشر والتوزيع، 1414هـ (1994م).
- تشيرجي، دان، **أمريكا والسلام في الشرق الأوسط**، ترجمة: محمد مصطفى غنيم، ط1، القاهرة، دار الشروق، 1413هـ (1993م).

- الخالدي، رشيد، **منظمة التحرير الفلسطينية**. في: وليام كوانت (محرر)، **كامب ديفيد بعد 10 سنوات**، ط1، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1410هـ (1989م).
- خلف، صلاح، **فلسطيني بلا هوية**، لقاءات مع الكاتب الفرنسي إريك رولو، ترجمة: نصير مروة، د. ن، د. ت.
- ديمتريف، ي. د، وآخرون، **نشأة وتطور حركة المقاومة الفلسطينية**. ترجمة: زهدي الشامي، القاهرة، دار العالم الجديد، 1990.
- رايت، كليفورد أ.، **آلة الحرب الإسرائيلية في لبنان**، في: الاجتياح الإسرائيلي للبنان 1982: دراسات سياسية وعسكرية، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1984.
- راين، شيلا، **الاجتياح الإسرائيلي للبنان: خلفيات الأزمة**، في: الاجتياح الإسرائيلي للبنان 1982: دراسات سياسية وعسكرية، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1984.
- رولو، إريك، **مستقبل منظمة التحرير الفلسطينية**، شؤون استراتيجية، العدد 1، مركز التخطيط الفلسطيني، 1983.
- روندو، فيليب، الشرق الأوسط في البحث عن السلام 1973-1982، باريس، المطبوعات الجامعية في فرنسا، 1982.
- ساحلية، إميل، **الأردن والفلسطينيون**. في: وليام كوانت (محرر)، **كامب ديفيد بعد 10 سنوات**، ط1، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1410هـ (1989م).
- سميث، باميلا آن، **فلسطين والفلسطينيون، 1876-1983**، ترجمة: إلهام بشارة الخوري، ط1، دمشق، دار الحصاد للنشر والتوزيع، 1991.
- شيف، زئيف، **الضوء الأخضر**، ط1، شؤون استراتيجية، مركز التخطيط الفلسطيني، 1983.
- شيفر، شيمون، **كرة الثلج**، ترجمة: كميل داغر، بيروت، منشورات دار النضال للطباعة والنشر، 1985.
- صايغ، يزيد، **الأداء العسكري الفلسطيني في حرب سنة 1982**، في: الاجتياح الإسرائيلي للبنان 1982: دراسات سياسية وعسكرية، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1984.
- صايغ، يزيد، **الحركة الوطنية الفلسطينية 1949-1993: الكفاح المسلح والبحث عن الدولة**، ترجمة: باسم سرحان، ط1، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003.
- عاروري، نصير، **أمريكا الخصم والحكم: دراسة توثيقية في عملية السلام ومناورات واشنطن منذ 1967**، ترجمة وتقديم: منير العكش، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.
- غريش، آلان، **منظمة التحرير الفلسطينية: تاريخ واستراتيجيات نحو الدولة الفلسطينية**، باريس، منشورات سباغ – بابيروس، 1983.
- كمحي، ديفيد، **الخيار الأخير 1967-1991**، بيروت، مكتبة بيسان، 1992.

- كوانت، وليام، **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي**. في: وليام كوانت (محرر)، **كامب ديفيد بعد 10 سنوات**، ط1، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1410هـ (1989م).
- كوانت، وليام، **عملية السلام: الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ 1967**، ط1، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1414هـ (1994م).
- كوبان، هيلينا، **المنظمة تحت المجهر**. ترجمة: سليمان الفرزلي، لندن، منشورات هاي لايت وجامعة كمبردج، 1984.
- لورانس، هنري، **اللعبة الكبرى: المشرق العربي والأطماع الدولية**، ترجمة: د. عبد الحميد الأربد، ود. رجب بودبوس، ط2، مصراتة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1993.
- ماعوز، موشيه، **سوريا وإسرائيل**، ترجمة: لينا وهيب، ط1، عمَّان، دار الجليل للنشر، 1998.
- نيكسون، ريتشارد، **نصر بلا حرب**، ترجمة: المشير محمد عبد الحليم، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1992.
- هابر، ايتان، وهور، مايكل بارز، **مطاردة الأمير الأحمر**، تل أبيب، دار بنتان، 1984.
- هانف، تيودور، **لبنان تعايش في زمن الحرب: من انهيار دولة إلى انبعاث أمة**، باريس، مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1993.
- هرتزوج، حاييم، **الحروب العربية – الإسرائيلية (1948-1982)**، ترجمة: بدر الرفاعي، القاهرة، سينا للنشر، 1993.
- هيرست، ديفيد، **البندقية وغصن الزيتون، جذور العنف في الشرق الأوسط**، ترجمة: عبد الرحمن رياس، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، 2003.

سابعاً: الدوريات والندوات والصحف

- أبراش، إبراهيم (الدكتور)، **"مفهوم الدولة الفلسطينية: النشأة والتطور"**، مجلة السياسة الدولية، العدد 157، القاهرة، يوليه 2004.
- الأزعر، محمد خالد (الدكتور)، **"التعددية السياسية: نحو رؤية نقدية للبعد الديمقراطي"**، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 20، بيروت، خريف 1994.
- الأزعر، محمد خالد (الدكتور)، **"تطور حركة التحرر الوطني بعد أحمد الشقيري"**. في: أحمد الشقيري بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لرحيله. بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع لجنة تخليد ذكرى المجاهد أحمد الشقيري ومعهد البحوث والدراسات العربية. ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أيلول (سبتمبر) 2005.
- الأزعر، محمد خالد (الدكتور)، **"منظمة التحرير الفلسطينية، التجربة والآفاق المستقبلية"**، بحث ضمن الندوة الفكرية السياسية "خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين"، غزة، منشورات المركز القومي للدراسات والتوثيق، ط1، 2000

- الأسطل، عواد طاهر، "**الوضع القانوني لقطاع غزة تحت الإدارة المصرية**"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 168-169، آذار – نيسان (مارس – أبريل) 1987.
- بلقزيز، عبد الإله، "**القضية الفلسطينية في إطار عربي: مستحيلات التسوية وممكنات الصراع**"، بحث ضمن الندوة الفكرية السياسية "خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين"، غزة، منشورات المركز القومي للدراسات والتوثيق، ط1، 2000.
- الجزار، عصام، "**تقرير قوات الردع العربية من تشرين الأول إلى كانون الثاني 1976**"، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العددان 63-64، شباط - آذار (فبراير – مارس) 1977.
- حبش، جورج، "**المقاومة الفلسطينية أمام التحديات الجديدة**"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 30، شباط (فبراير) 1974.
- "**حرب المخيمات، حلقة من مسلسل إنهاء القضية الفلسطينية**"، مجلة فلسطين المسلمة، عدد 2، السنة الخامسة، مارس 1987.
- الحسن، هاني، "**حركة فتح، المسيرة والجذور**"، بحث ضمن الندوة الفكرية السياسية "خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين"، غزة، منشورات المركز القومي للدراسات والتوثيق، ط1، 2000.
- حسين، عدنان، "**منظمة التحرير الفلسطينية في يوبيلها الفضي: المرحلة الأولى للتنظيم المستقل (1959 – 1967)**"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 195، تموز (يوليه) 1989.
- حميد، راشد، "**منظمة التحرير الفلسطينية في عشر سنوات**"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 41-42، كانون ثانٍ - شباط (يناير – فبراير) 1975.
- الحوت، بيان نويهض (الدكتورة)، "**شخصية أحمد الشقيري**"، في: أحمد الشقيري بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لرحيله. بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع لجنة تخليد ذكرى المجاهد أحمد الشقيري ومعهد البحوث والدراسات العربية، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أيلول (سبتمبر) 2005.
- الحوت، شفيق، "**دور أحمد الشقيري الفكري والسياسي في النضال الوطني الفلسطيني**"، في: أحمد الشقيري بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لرحيله. بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع لجنة تخليد ذكرى المجاهد أحمد الشقيري ومعهد البحوث والدراسات العربية، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أيلول (سبتمبر) 2005.
- الحوراني، عبد الله، "**فلسطين قضية قومية وليست وطنية فقط**"، محاضرة غير منشورة ألقاها الباحث في المنامة بمملكة البحرين، بتاريخ 2006/12/17، لدى الباحثين نسخة منها.
- حوراني، فيصل، "**حرب الشهور الثلاثة والرقم الذي استحال شطبه**"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 129، أكتوبر 1982.

- حوراني، فيصل، "**منظمة التحرير الفلسطينية والتوجه نحو التسوية**"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 99، شباط (فبراير) 1980.
- حوراني، فيصل، "**الميثاق الوطني: موقعه في سياق تطور الفكر الفلسطيني**"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 97، كانون أول (ديسمبر) 1979.
- حوراني، فيصل، **نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية وتطوراتها حتى نهاية القرن العشرين**"، بحث ضمن الندوة الفكرية السياسية "خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين"، غزة، منشورات المركز القومي للدراسات والتوثيق، ط1، 2000.
- الحيدري، نبيل، "**منظمة التحرير الفلسطينية وتحديات أزمة الخليج**"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 211، بيروت، مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، تشرين أول (أكتوبر) 1990.
- الخليلي، غازي، "**المسألة الفلسطينية والتسوية: احتمالات وتوقعات**"، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد 56، 1976.
- خوري، إلياس، "**المفاجآت والمسألة الأخرى**"، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد 73، كانون أول (ديسمبر) 1977.
- درويش، محمود (إعداد)، "**المقاومة الفلسطينية أمام التحديات الجديدة**"، ندوة أعدتها مجلة شؤون فلسطينية، العدد 30، شباط 1974.
- رولو، إريك، **مستقبل منظمة التحرير الفلسطينية**، شؤون استراتيجية، العدد 1، مركز التخطيط الفلسطيني، 1983.
- سخنيني، عصام، "**تمثيل الشعب الفلسطيني**"، مجلة شؤون فلسطينية، عدد 15، 19 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1972.
- سخنيني، عصام، "**شهريات المقاومة الفلسطينية**"، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد 31، آذار (مارس)، 1974.
- سخنيني، عصام، "**الكيان الفلسطيني**"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 41-42، كانون ثانٍ - شباط (يناير – فبراير) 1975.
- سخنيني، عصام، "**المذبحة في نيسان**"، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، عدد 45، آيار (مايو) 1975.
- سعدات، حسن، "**فلسطين في الأمم المتحدة: قرارات تاريخية وخلفيات**"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 53-54، كانون ثانٍ – شباط، 1976.
- سعيد، إدوارد (الدكتور)، "**وجهة نظر فلسطينية بعد كامب ديفيد**"، مجلة فلسطين الثورة، عدد خاص عن Middle East International، تشرين ثانٍ 1978.
- السيد سعيد، محمد (الدكتور)، **هل يمهّد إعلان المبادئ لدولة فلسطينية**. في الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي: الفرص والمخاطر، سلسلة كراسات استراتيجية، القاهرة، العدد 18، مؤسسة الأهرام، نوفمبر 1993.

- سليمان، جابر، **شهريات "ملامح مرحلة ما بعد بيروت"**، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد 132-133، 1982.
- سويد، محمود، "**استراتيجية التسوية**"، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد 73، كانون أول (ديسمبر) 1977.
- سويد، محمود، "**الانتصار والمأزق**"، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، عدد 119، أكتوبر 1981.
- شاهين، أحمد، "**صراع الإدارات على فلسطين (قراءة في نداء الانتفاضة)**"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 210، بيروت، مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، أيلول (سبتمبر) 1990.
- شاهين، أحمد، "**منظمة التحرير الفلسطينية من الوصاية إلى الاستقلال 1964 – 1974**"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد142- 143، كانون ثانٍ – شباط (يناير – فبراير) 1985.
- شاهين، منة، "**فشلنا عسكرياً وسياسياً**"، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد 119، أكتوبر 1981.
- شبيب، سميح (الدكتور)، "**العلاقات الفلسطينية السورية**"، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد 181، نيسان (أبريل) 1988.
- شبيب، سميح (الدكتور)، "**منظمة التحرير الفلسطينية: التطور وصراع الإرادات**"، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد 154-155، كانون ثانٍ – شباط (يناير – فبراير)، 1986.
- شديد، محمد، **الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية**، ترجمة: كوكب الريس، القدس، جمعية الدراسات العربية، تموز (يوليه) 1985.
- أبو شريف، بسام، "**ياسر عرفات**"، صحيفة القدس العربي، العدد 5881، السنة العشرون، 2008/5/1.
- الشعيبي، عيسى، "**عشر سنوات من الصراع بين الحكم الأردني ومنظمة التحرير الفلسطينية**"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 41-42، كانون ثانٍ - شباط (يناير – فبراير) 1975.
- شكر، عبد الغفار، "**عبد الناصر وقضية فلسطين**"، مجلة اليقظة العربية، العدد 2، القاهرة، أبريل 1985.
- **شهريات**، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد 47، تموز (يوليه) 1975.
- صالح، عبد الجواد، "**معركة الكيان والقيادة البديلة**"، الكاتب الفلسطيني، بيروت، نيسان (أبريل) 1978.
- صبري، عبد الرحمن، "**الحوار العربي الأوروبي والدور الأوروبي الجماعي لدول أوروبا العشرة**"، بيروت، مجلة شؤون عربية، العدد 27، آيار (مايو)، 1983.
- صحيفة الأهرام المصرية، القاهرة، العدد 35257، 1983/6/23.
- أبو طويلة، جهاد (الدكتور)، "**مدينة القدس: دراسة في الصراع الإقليمي ومقترحات التسوية**"، كتاب مؤتمر القدس (المؤتمر الرابع)، غزة، مؤسسة القدس الدولية، 2010.

- عاروري، نصير، "**اتفاقية سيناء كشكل من أشكال سياسة الاحتواء الأمريكية**"، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد 56، نيسان (أبريل) 1976.
- عبد الجواد، جمال، "**موقف سورية من التسوية**"، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 71، يناير 1983.
- عبد الحميد، مصطفى محمد، "**المقاومة الثقافية في الأرض المحتلة: الانتفاضة وتأكيد الهوية الوطنية**"، مجلة شؤون عربية، العدد 59، القاهرة، أيلول (سبتمبر) 1989.
- عبد الرحمن، أسعد (الدكتور)، "**الديمقراطية في مسيرة الكفاح الفلسطيني**"، مجلة المستقبل العربي، العدد 191، بيروت، كانون ثانٍ (يناير) 1995.
- عبد الشافي، حيدر (الدكتور)، "**تنازلنا أكثر مما يجب ولا يجوز مطالبتنا بالمزيد**"، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 3، العدد 11، صيف 1992.
- عبد الكريم، قيس، "**الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين: الجذور والمسيرة**"، بحث ضمن الندوة الفكرية السياسية "خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين"، غزة، منشورات المركز القومي للدراسات والتوثيق، ط1، 2000.
- عبد الله، نوَّاف، "**حول الأزمة اللبنانية: عرض وتقييم للمسار السياسي للأحداث وخطوط سير القتال**"، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد 57، 1976.
- عثمان، عثمان، "**مستقبل القضية الفلسطينية بين المفاوضات السياسية والمقاومة المسلحة**"، نابلس، مجلة جامعة النجاح الوطنية للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد 21، 2006.
- عز الرجال، عمر، "**القضية الفلسطينية ما بين مبادرة مبارك وتعنت شامير**"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 99، يناير 1990.
- عزمي، محمود، "**الثورة الفلسطينية المسلحة1965-1971: رؤية نقدية للفكر والمقاومة**"، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، العدد 33، بيروت، تموز (يوليه) 1990.
- عشراوي، حنان (الدكتورة)، "**المستوطنات أبرز مساوئ الاتفاق**"، صحيفة الحياة، 1993/12/24.
- العمد، عدنان، "**الحرب الأهلية في لبنان**"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 46، 1977.
- عمرو، نبيل، "**فلسطينيو التسعينات: دولة الفاكهاني ومفترق الطرق**"، صحيفة الحياة اللندنية، لندن، 1993/9/5.
- غريش، آلان، "**شعار الدولة الفلسطينية في الثورة الفلسطينية: حوار المؤيدين والمعارضين**"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 124، آذار (مارس) 1982.
- أبو فخر، صقر، "**المقاومة الفلسطينية عربياً: العلاقات الفلسطينية - العربية**"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 132-133.
- فرسخ، عوني، "**إسهامات أحمد الشقيري في الفكر العربي الوحدوي وإسهاماته السياسية والعملية في حركة التحرر العربية**"، في: أحمد الشقيري بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لرحيله. بحوث

ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع لجنة تخليد ذكرى المجاهد أحمد الشقيري ومعهد البحوث والدراسات العربية، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أيلول (سبتمبر) 2005.

- القدومي، فاروق، "**حوار مع هيئة تحرير مجلة شؤون فلسطينية**"، العدد 67، حزيران (يونيه) 1977.
- القدومي، فاروق، **"النضال السياسي الفلسطيني: انجازات وأبعاد ومضامين"**، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 39، تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1974.
- لاشتيك، إبان س.، **"السياسة الإسرائيلية والسياسة الأمريكية الخارجية"**، ترجمة: د. محمد جاد عفيفي، الكويت، مجلة الثقافة العالمية لترجمة الجديد في الثقافة والعلوم المعاصرة، العدد 12، مج 2، أيلول (سبتمبر) 1983.
- أبو لغد، إبراهيم (الدكتور)، "**الجذور التاريخية لاتفاق غزة – أريحا**"، مجلة السياسة الفلسطينية، السنة الأولى، العددان 1، 2، نابلس، شتاء وربيع 1994.
- أبو لغد، إبراهيم (الدكتور)، "**حرب أكتوبر واتجاهات تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي**"، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد 45، 1975.
- كرم، سمير، "**قضايا دولية**"، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العددان 92-93، تموز - آب (يوليه – أغسطس) 1979.
- **مجلة البيادر السياسي**، القدس، العدد 57، القدس، 1983/7/9.
- **مجلة البيادر السياسي**، العدد 29، القدس، 1984/9/29.
- **مجلة البيادر السياسي**، 1984/10/13.
- **مجلة الحوادث اللبنانية**، بيروت، العدد 1524، 1983/6/10.
- مجلة شؤون فلسطينية، "**إعلان القاهرة**"، العدد 152-153، تشرين ثانٍ (نوفمبر) – كانون أول (ديسمبر) 1985.
- مجلة الدراسات الفلسطينية، "**مؤتمر السلام: تقويم مرحلة مدريد – أفاق المراحل المقبلة**"، المجلد 2، العدد 8، بيروت، خريف 1991.
- مجلة شؤون فلسطينية، "**المقاومة الفلسطينية – سياسياً – المرحلة الثانية من المفاوضات**"، العدد 225-226، كانون أول (ديسمبر) 1992.
- مجلة شؤون فلسطينية، "**إجماع وطني واتفاق على أسس التحرك**"، بيروت، العدد 238-239، كانون ثانٍ (يناير)، وشباط (فبراير) 1993.
- **مجلة فلسطين الثورة**، العدد 426، 1982/10/2.
- **مجلة فلسطين الثورة**، العدد 428، 1982/10/16.
- **مجلة فلسطين الثورة**، العدد 803، 1990/7/1.
- **مجلة الهدف**، بيروت 1974/5/25.

- المدهون، ربعي، "**سبعة شهور مباحثات قبل مدريد**"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 223-224، بيروت، تشرين أول (أكتوبر) – تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1991.
- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، "**الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي: الفرص والمخاطر**"، عدد 18، القاهرة، 1993.
- المصري، شفيق (الدكتور)، "**الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي في ميزان القانون الدولي**"، صحيفة الحياة الدولية، لندن، 1993/9/19.
- مصطفى، هالة، "**الفلسطينيون أمام الحل الأردني**"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد 82، 1985.
- مطر، جميل، "**مستقبل النظام الإقليمي العربي**"، مجلة المستقبل العربي، عدد 158، بيروت، 1992.
- **مقابلة مع جورج حبش الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين**، مجلة حرية، 19 حزيران (يونيه) 1983.
- "**مقابلة مع صلاح خلف**"، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد 164-165، 1986.
- مكاوي، سمر، "**المقاومة الفلسطينية سياسياً**"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 129-131، أغسطس – أكتوبر، 1982.
- أبو نحل، أسامة محمد (الدكتور)، "**المصالحة الفلسطينية مرهونة بإعادة تأهيل منظمة التحرير الفلسطينية**"، ورقة عمل مقدمة لجلسات حوار حول المصالحة الفلسطينية، ضمن ورشة العمل التي عقدها المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات بغزة، في 18 نيسان (أبريل) 2011.
- النمس، جلنار، "**القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة 1974-1977**"، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد 90، 1979.
- ياسين، عبد القادر، "**منظمة التحرير الفلسطينية بعد أربعة عقود. ظروف النشأة (1948-1964)**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 156، القاهرة، أبريل 2004.
- يخلف، يزيد، "**حرب 1982 وانعكاساتها على أوضاع وسياسة منظمة التحرير الفلسطينية**"، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد 174-175، أيلول – تشرين أول (سبتمبر – أكتوبر)، 1987.
- ***Journal of Palestine Studies***, *Vol. 18, No. 1, (autumn 1988).*
- *Lewis (Bernard), "**Rethinking the Middle East**", Foreign Affairs, Vol. 71, No. 4, fall 1992.*

ثامناً: الموسوعات

- الحسن، خالد، **فكر حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)**، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، الدراسات الخاصة، المجلد الثالث، دراسة الحضارة، ط1، بيروت 1990.
- عبد الرحمن، أسعد (الدكتور)، **النضال الفلسطيني في إطار منظمة التحرير الفلسطينية**، بيروت، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، الدراسات الخاصة، مج 5، ط1، 1990.

- قاسمية، خيرية (الدكتورة)، **الحركة الوطنية الفلسطينية في ثلثي القرن الحالي من 1900 – 1964**، الموسوعة الفلسطينية، القسم 2، ج5، ط1، بيروت 1990.
- الكيالي، عبد الوهاب (الدكتور)، **موسوعة السياسة**، ج1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985.
- هيئة الموسوعة الفلسطينية: **الموسوعة الفلسطينية**، 4 مجلدات، مج4، ط1، دمشق 1984.

تاسعاً: المراجع الأجنبية

- *Madiha Rashid Al- Madfal,* ***Jordan, the United States and the Middle East peace process (1974-1991)***, London, Cambridge Middle East Library, 28,, 2007,
- *Bavly (D.) and Salpeter (E.),* ***Fire in Beirut: Israel's War in Lebanon with the PLO****, 1st ed., New York, Stein and Day, 1984.*
- *Becker (Jillian),* ***The PLO: the Rise and Fall of the Palestine Liberation Organization****, London, Weidenfeld and Nicolson.*
- *Carter (Jimmy),* ***The Blood of Abraham: Insights into the Middle East****, Fayetteville, AR: University of Arkansas Press, 1993.*
- *Carter (Jimmy),* ***Palestine Peace Not Apartheid****, New York, Simon & Schuster, 2007.*
- *Chaims (Joseph),* ***Lebanon (1977-1982)****, Maqvettes Arab Printing Press, (n.e), (n.d).*
- *Cobban (Helena), "****The PLO and the Intifada****", Middle East Journal, Vol. 44, spring 1990.*
- *Dumper (Michael),* ***The Politics of Jerusalem Since 1967****, New York, Columbia University press, 1997.*
- *Garfinkle (Adam),* ***Israel and Jordan in the shadow of war: Functional Ties, and futile Diplomacy in a Small Place****, St. Martin's Press, 1992.*
- *Freedman (Robert O.) and Others,* ***The Middle East and the Peace: The Impact of the Oslo Accords****, University Press of Florida, 1998.*
- *Hart (Alan),* ***Arafat Terrorist or Peacemaker?****, London, Sidgwick & Jackson, 1984.*
- *Khalidi (Walid),* ***Palestine Reborn****, London, I.B. Tauris and Co., 1992.*
- *Kimche (David),* ***The Last Option: After Naser, Arafat, and Sadam Hussein, the Quest for peace in the Middle East****, New York, Scribner, 1991.*
- *Laffin (John),* ***The War of Desperation Lebanon (1982-1985)****, London, Osprey Publishing Ltd., 1985.*

- *Melman (Yossi) and Raviv (Dan), **Behind the Uprising: Israelis, Jordanians and Palestinians**, Greenwood Press, 1989.*
- *Migdalovitz (Carol), **The Middle East Peace Talks**, Washington D.C., Congressional Research Service, The Library of Congress, 2006.*
- *Mousa (Suleiman), **CAMEOS, Jordan & Arab Nationalism**, Amman, Ministry of Culture, 1997.*
- *Nassar (Jamal), **The Palestine Liberation Organization: From Armed Struggle to the Declaration of Independence**, New York, Praeger, 1991.*
- *Neff (Donald), **Fallen Pillars: U.S Policy towards Palestine and Israel since 1945**, Washington D.C., Institute for Palestinian Studies, 1995.*
- *Rodman (Peter W.), "**Middle East Diplomacy after the Gulf War**", Foreign Affairs, Vol. 70, spring 1991.*
- *Roy (Sara), **The Gaza Strip: The Political Economy of De-Development**, Washington, DC, Institute for Palestine Studies, 1995.*
- *Sahliyeh (Emile), **In Search of Leadership: West Bank Politics since 1967**, Washington, D.C., The Brookings Institution, 1988.*
- *Schar (Howard), **The Madrid conference, the process and product of meetings between Israel and her art from 1991 to 1993**, U.S.A, George Washington University,*
- *Serrieh (Haysam), **The voice of the Truth: "The Palestine liberation Organization and the International Communication system**, Belgrade, Tanjng, 1989.*
- *Shultz (George), **Turmoil and Triumph: My years as Secretary of state**, Scribner's, 1993.*
- *Smith (Charles D.), **Palestine and the Arab-Israeli Conflict**, Second Edition, New York, St. Martin's Press, 1992.*
- *Tessler (A. Mark), **A History of the Israeli – Palestinian Conflict**, Bloomington, Indiana University Press, 1995.*
- *Welty (Gordon), **Palestinian Nationalism and the Struggle for National Self-Determination**, Philadelphia, Temple University Press, 1995.*

عاشراً: المواقع الإليكترونية

- أبراش، إبراهيم (الدكتور)، **"دولة ثنائية القومية في فلسطين أم في الضفة الغربية؟"**؛ Middle East On Line؛ http://www.middle-east-online.com/?id=65902
- حجازي، يوسف، **"الإعلان عن إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية"**، مقال في موقع وطن؛ www.watan.com
- حوراني، فيصل، **"كتاب دروب المنفى، الحلقة الثالثة والعشرون، غبار معركة الواقعية وجبهة الرفض يكشف برنامج النقاط العشر"**؛ http://najialali.hanaa.net/makatabo33.html
- الخطيب، غسان، **"المأزق القيادي الفلسطيني – أزمة راهنة أم استنفاذ دور تاريخي؟"**، موقع حزب الشعب الفلسطيني؛ www.palpeople.org/atmplate.php.
- خلف، سميح، **"حركة فتح ليست هي أول من فجَّر الثورة"**، مقال في موقع الحوار نت الإعلامية؛ www.alhiwar.net
- أبو شاويش، عمر فارس، **"مستقبل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان"**، موقع دنيا الوطن، 2006/3/23؛ http:// www.pulpit.alwatanvoice.com/content-41157.html
- أبو زهيرة، عيسى، **"تغيير الفكر السياسي 1987 – 1993"**، مجلة رؤية، غزة، 2006؛ http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/23/page6.html20.6.2007
- عبد الهادي، مهدي (الدكتور)، **"الانفصال عن الأردن (أسبابه وآثاره)"**، ط1، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، ملتقى شذرات العرب؛ http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=26298
- قرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، الذي أنهى أعماله، في 1952/9/23؛ http://www.arableagueonline.org/las/arabic/details_ar.jsp?art_id=544&level_id=237&page_no=6
- قرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، الدورة العادية الحادية والثلاثون، الذي أنهى أعماله بالقاهرة، في 1959/8/4؛ http://www.arableagueonline.org/las/arabic/details_ar.jsp?art_id=593&level_id=237.
- قمحة، أحمد ناجي، **"الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني من أوسلو إلى واشنطن"**، الأهرام الرقمي، 1993/10/1؛ http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=217623&eid=6798
- أبو لبدة، حسن، "جيش التحرير الفلسطيني ... نبذة تاريخية"، مقال في موقع مؤسسة فلسطين للثقافة؛ http://www.thaqafa.org
- موقع جامعة الدول العربية؛ http://www.arableagueonline.org/las/arabic/details_ar.jsp?art_id=185&level_id=60

- الطويل، كمال خلف، "**آل سعود في بر الشام (1932 – 2005)**"، 2006/1/15، موقع معرفة؛
http://www.marefa.org/sources/index.php/%D8%A2%D9%84_%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF_%D9%81%D9%8A_%D8%A8%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D9%85_%281932_-_2005%29
- أبو مدللة، سمير، "**الرؤية السياسية للوضع الفلسطيني عند عبد الله الحوراني**"، الاتجاه الديمقراطي، 2011/11/30؛ http://www.alhourriah.ps/ar/?page=det&id=11058
- مركز الدراسات الاشتراكية – مصر، "**انتفاضة 1987 وتوابعها في المنطقة**"؛
www.esocialists.net/node/1452
- المركز الفلسطيني للإعلام، "**مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية**"؛
http://www.palestine-info.info/arabic/books/altasweyah/altasweyah1.htm
- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني: "**نشأة وتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية**"،
www.pinc.gov.ps/arabic/gover/p;o-1.html
- مسيرة أوسلو، موقع الكنيست الإسرائيلي؛
http://www.knesset.gov.il/lexicon/arb/oslo.html.
- موسوعة ويكيبيديا؛
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B9%D8%B5%D8%A7%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B1%D8%B7%D8%A7%D9%88%D9%8A
- موقع دار بابل للدراسات والإعلام، "**في كتابه "لكمات وجروح" وزير الخارجية الفرنسي السابق رولان دوما: إسرائيل تسيطر على فرنسا ... وتخطئ حيال الأسد**"؛
http://www.darbabl.net/show_book.php?id=155
- "**ياسر عرفات من الثورة إلى الدولة**"، ج2، 24 آذار (مارس) 2009، وكالة سما للأنباء؛
.www.samanews.com/index.php?act=show&id=17924